

والمغارب فالاجماع
قواعد الاسلام
خالقه على قول
قامت الحجة بانه
وبسوغ الانكار
لما يخالفه والملاحم
بين الائمة الاحلام
الامة التي ما جعل
في الدين من سرج
والاكرام وهذا
شاء الله نافع لكثير
من الخلاف والوفاق
هذا ان شاء الله بحمد
والله دليل بسهل
اهل التمهيد عن
فقط المذاهب فقط
على اقرب طريق
بط (وهي منه راحة
خلاف الائمة) بحمد
دل عملا صالحا وسعيا
بع به آمين والحمد لله
دين
(اذا كان في المسئلة
خدم من الائمة الاربعة
بذلك ولا اذكر من
امن غيبرهم فان لم
منهم خالف في ذلك
له وكان فيه اختلاف
تحت الى ذكر
ظهران في المسئلة
وفي الابان عليه
بحسبي ونم الوكيل
اطهارة) لا تصح
بظاهرة لفككه
راجمع العلماء على
اطهارة بالماء عند
امكان استعماله
تتبع باليه والتجم
له بالتراب واجمع
مصار على ان مياه

21

الجزء الاول

من كتاب الميزان
للعارف المحدث والقطب
الرياني سيدي عبد الوهاب الشعراوي
رحمه الله تعالى ونفع بعلمه
المسلمين بجماعة النبي
الامين
امين

M.A. I. LIBRARY, A. M. U.

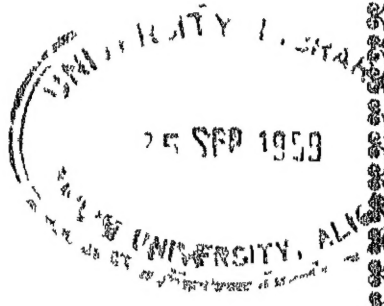


AR3677

((وبها منه كتاب رحمة الامة في اختلاف الائمة))
((تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي))
((العثماني الشافعي رحمه الله تعالى))

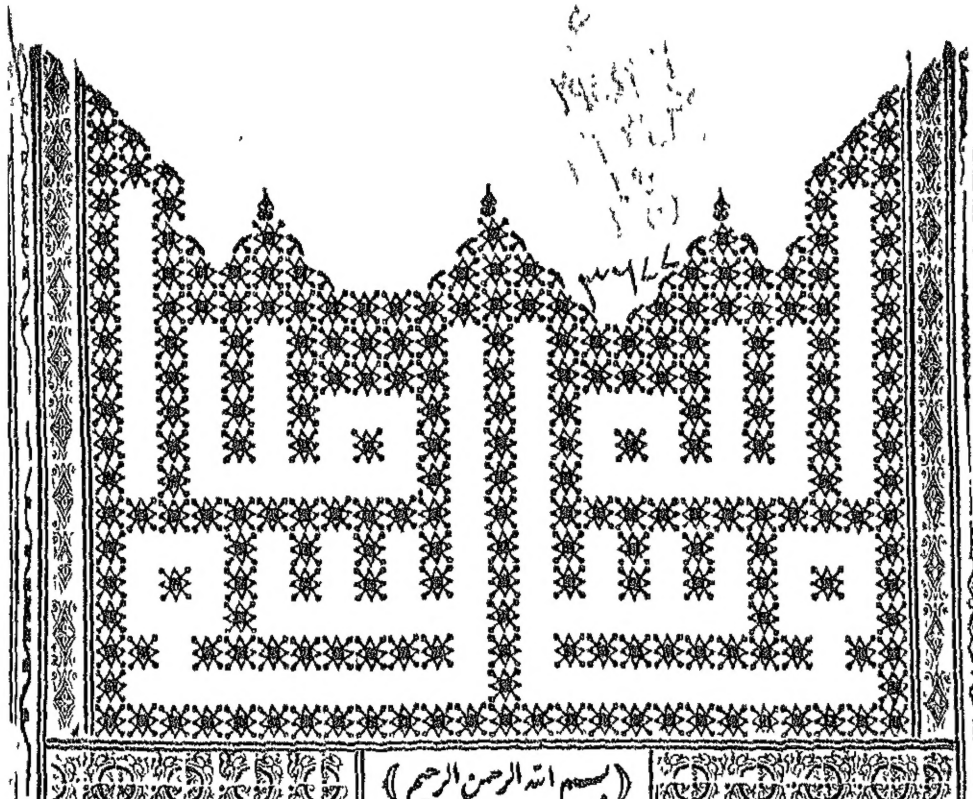
((محل مبيعه))
((مكتبة السيد محمد عبد الواحد بن الطوبى وأخيه))
((بمحوار المسجد الحسيني بمصر))

((الطبعة الاولى))
((بتطبعة التقدم العلمية بدرب الدليل بمصر المحمية))
((سنة ١٣٢١ هجرية))



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي أنزل أحسن
وأنزل قرآنه وبين فيه قواعد
دينه وأركانه ثم جعل إلى رسوله
بياناً فأوضح ذلك لأصحابه في
حياته ثم تفرقوا بعد وفاته
يتبعون من الله فضله ورضوانه
فلما فشت الأمصار وحلت
كلمة التوحيد في الأقطار
وضرب الأيمان برأيه وأقبل
كل منهم على تهمصيل الزاد
وقطن بمحل من أطراف البلاد
ولزم أمره وشأنه بغير مداعلة
لاتباعه وبوضع ما فهمه
لأشباعه من أهل الضبط
والصيانة فنشأ من أتباعهم
بهم تفرد فظهرت في العلوم أي
تتميز حتى بلغوا أعلى
مكانه واجتهدوا غاية الاجتهاد
في تبحر الصواب والمعاد
طلباً لاداء الامانة فاختلوا
بشدة اجتهادهم في طلب الحق
وكان اختلافهم درجة للخلق
فسبحان الحكم سبحانه اسمه
جلداه فيسبوا لآبائه ويزيد في
الفضيلة واشهد ان لا اله الا
الله وحده لا شريك له ما أعظم
سلطانه واشهد ان سيدنا
محمد عبده ورسوله وحبيب
وخليفته الذي عهدت له
وصاياه وأيده بالنصر والتأييد
والإمانة جعل الله عليه وعلى
آله وأصحابه صلاة ترفع أمانتها
منازله وتبليغه يوم الفزع
الأكراماته (أما بعد) فان
معرفة الاجماع واختلاف
العلماء من أهم الاشياء وذلك
أمر لازم في سق المجتهد والمطالع



﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذي جعل الشريعة المطهرة بحرا يتفرع منه جميع بحار العلوم النافعة والجليل وأجرى
جسداً وله على أرض القلوب حتى روي منها قلب القاصي من حيث التقليد له المائت والذات ومن على
شاه من عباد المختصين بالأشرف على ينبوع الشريعة المطهرة وجميع أحاديثها وأثارها المنتشرة في
البلدان وأطلعه الله من طريق كشفه على عين الشريعة الأولى التي يتفرع منها كل قول في سائر
الأدوار والأزمان فأقر جميع أقوال المجتهدين ومقلديهم بحق عين رأى انصافها بعين الشريعة من
طريق الكشف والعيان وشارك جميع المجتهدين في اغترافهم من عين الشريعة الكبرى وان تقاصر عنهم
في النظر وتأخر عنهم في الأزمان فان الشريعة كالشجرة العظيمة المنتشرة وأقوال علمائها كالأكفروغ
والأغصان فلا يوجد انفرع من غير أصل ولا ثمرة من غير غصن كالأشجار لا يوجد من غير جذور وان
أجمع أهل الكشف على أن كل من أخرج قولاً من أقوال علماء الشريعة عنها فإثم ذلك لقصوره عن درجة
العرفان فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد آمن علماء أمته على شريعته بقوله العلماء أمناه الرسل
ما لم يخالفوا السلطان ومحال من المعصوم أن يؤمن على شريعته بخوان وأجمعوا أيضاً على أنه لا يسهى
أحد عالماً الا ان يبحث عن منازع أقوال العلماء وهرف من أن أخذوها من الكتاب والسنة لا من ردها
بطريق الجهل والعدوان وان ثل من رد قولاً من أقوال علمائها وأخرجها عنها فكانه ينادي على نفسه
بالجهل ويقول ألا تشهدوا أني جاهل بدليل هذا القول من السنة والقرآن عكس من قبل أقوالهم
ومقلديهم وأقام لهم الدليل والبرهان وصاحب هذا المشهد الثاني لا يرد قولاً من أقوال علماء الشريعة
الا ما خالفها أو اجتمعوا وأمله لا يجسده في كلام أحد منهم في سائر الأزمان وعيانه أنه لم يطلع على دليل
لأنه يجد في الصريح السنة والقرآن ومن نازعنا في ذلك فليأتنا بقول من أقوالهم خارج عنها
ونحن نرد على صاحبها كانه على من خالف قواعد الشريعة بأوضح دليل وبرهان ثم ان وقع ذلك عن
يدى هذه التقليد للذمة فامس هو مقلد لهم في ذلك وانما هو مقلد لهواه والشيطان فان اعتقادنا في
جميع الأئمة أن أحدهم لا يقول قولاً الا بعد نظره في الدليل والبرهان وحيث أطلقنا المقلد في كلامنا
فانما امر ادنايه من كان كلامه مندرجاً تحت أصل من أصول امامه والا فدهواه التقليد له زور وجهتان وما
ثم قول من أقوال علماء الشريعة خارج عن قواعد الشريعة فيما علمناه وانما أقوالهم كاهابين قريب

واقرب

أسماء المذاهب الأربع

وأقرب وبهيدوا بعد بالنظر لقام كل انسان وشهاع نور الشريعة عليهم كهممهم وان تغاوتوا
 بالنظر لقام الاسلام والايمان والاحسان (أحده) حمد من كرم من عين الشريعة المطهرة حتى شبع
 وروى منها الجسم والجنان وعلم أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم جاءت شريعة واسعة جامعة لقام
 الاسلام والايمان والاحسان وانما الاسرج ولا ضيق فيها على أحد من المسلمين ومن شهد ذلك فيها
 فتشهوده تنطق ويهتفان فان الله تعالى قال وما جعل عليكم في الدين من حرج ومن ادعى الخرج في الدين
 فقد حالف صريح القرآن (وأشكره) شكر من علم كل شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فوقه عند
 ما حدث له من الامرو والنهي والترغيب والترهيب ولم يزد فيها شيئا الا ان شهد له شعاع الدليل والبرهان
 فان الشارع ما سكنت عن أشياء الارادة بالامه لا الهول ولا نسيان (وأسلم) اليه تسليم من رزقه الله تعالى
 حسن النظر بالائمة ومقدمهم وأقام بلجسج أقوالهم الدليل والبرهان اما من طريق النظر والاستدلال
 واما من طريق التسليم والايمان واما من طريق الكشف والعيان ولا بد لكل مسلم من أحد هذه الطرق
 ليطابق اعتقاده بالجنان قوله بالانسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم في كل حين وأوان وكل من
 لم يصل الى هذا الاعتقاد من طريق الكشف والايمان وجب عليه اعتقاد ذلك من طريق التسليم
 والايمان وكلا يجوز انما الطعن فيما جاءت به الانبياء مع اختلاف شرائعهم فكذلك لا يجوز لنا الطعن
 فيما استنبطه الأئمة المجتهدون بطريق الاجتهاد والاستنباط بوضع ذلك أن تعلم يا أخي أن الشريعة
 جاءت من حيث الامر والنهي على مرتبة تتخفف وتشد لا على مرتبة واحدة كما سبأني ايضا حقه
 في الميزان فان جميع المكلفين لا يخرجون عن قسمين قوري وضعيف من حيث ايمانه أو جسمه في كل
 عصر وزمان فمن قوري منهم خوطب بالشديد والاختصاص بالعزائم ومن وضعيف منهم خوطب بالتخفيف
 والاختصاص بالرخص وكل منهما حينئذ على شريعة من ربه وتبين فلا يؤمر القوي بالزول الى الرخصة ولا
 يكلف الضعيف بالعمود العزيمة وقد رفع الخلاف في جميع أدلة الشريعة وأقوال علماء اعتمد على من
 عمل بهذه الميزان وقول بعضهم ان الخلاف المتيقن بين طائفتين مثلا لا يرتفع بالحل محمول على من لم يعرف
 قواعد هذا الكتاب لان الخلاف الذي لا يرتفع من بين أقوال أئمة الشريعة مستحيل عند صاحب هذه
 الميزان فاقنع يا أخي ما قلته لك في كل حديث ومقالة أو كل قول ومقالة تجد كل واحد منهما لا بد أن يكون
 مخفيا أو آخر مشددا ولكل منهما حال في حال مباهرتهم الاعمال ومن الخيال ان لا يوجدنا قولان معاني
 حكم واحد مخففان أو مشددان وقد يكون في المسئلة الواحدة ثلاثة أقوال أو أكثر وقول مفصل فالخلاف
 يرتفع قول الى ما يناسبه ويقاربه في التخفيف والتشديد حسب الامكان وقد قال الامام الشافعي وغيره
 ان اعمال الحديثين أو القولين أولى من الغناء أحدهما وان ذلك من كل مقام الايمان وقد أمرنا الله تعالى
 بان نقيم الدين ولا نتفرق فيه حفظا له عن تهديم الاركان فالحمد لله الذي من علينا بأقامة الدين وهدم اجتماعه
 حيث ألهمنا العمل بما تضمنته هذه الميزان (وأشهد) أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة تبوي
 قائلها غرر الجنان (وأشهد) أن سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله الذي فضله على كافة خلقه وبعثه
 بالشريعة السمحاء وجعل اجتماع أمته صلحا في وجوب العمل بالسنة والقرآن اللهم فصل وسلم عليه
 وعلى سائر الانبياء والمرسلين وعلى آلهم وصحبهم أجمعين وجميع التابعين لهم باحسان الى يوم الدين صلاة
 وسلاما دائمين بدوام مكان النسيان والجنان آمين اللهم آمين (وبعد) فهذه ميزان نفيسة طالبة المقدار
 حاولت فيها ما بهوده يمكن الجمع بين الأدلة المتعارفة في الظاهر وبين أقوال جميع المجتهدين ومقدمهم من
 الأولين والآخرين الى يوم القيامة كذلك ولم أعرف أحدا سبقني الى ذلك في سائر الادوار وصنفتها بإشارة
 اكابر أهل العصر من مشايخ الاسلام وأئمة العصر بعد ان عرضتها عليهم قبل اثباتها واذكرت لهم أني
 لا أحب أن أثبتها الا بعد أن ينظر وفيها فان قبلوها أيقنتها وان لم يرتضوها محضتها فاني بحمد الله أحب
 الوفاق وأكره الخلاف لاسيما في قواعد الدين وان كان الاختلاف رحمة بقوم آخرين فرحم الله من رأى
 فيها خلة وأصلحه نصرته للدين وكان من أعظم البواعث لي على تأليفها اللذان فتح باب العمل بها

المشارك والمغارب فالاجماع
 قاعدة من قواعد الاسلام
 يكفر من خالفه على قول
 العلماء اذا قامت الحجة بانه
 اجماع تام وبسوغ الانكار
 على من فعل ما يخالفه والامام
 والخلاف بين الأئمة الاعلام
 رحمة لهذه الامة التي ما جعل
 الله هدايا في الدين من حرج
 بل اللطف والاكرام وهذا
 محتمل من شاء الله نافع لكثير
 من مسائل الخلاف والوفاق
 جامع أذكرها ان شاء الله بحمد
 عن الدليل والتعليل ليسهل
 حفظه على أهل التهصيل عن
 دفعه وحفظ المذاهب فقط
 ورتبته على أقرب طريق
 وأحسن نمط (وهذه رحمة
 الامة في اختلاف الأئمة) بحمد
 الله عز وجل عملا صالحا وسعيها
 راجحا ونفع به آمين والحمد لله
 رب العالمين
 (تنبيه) اذا كان في المسئلة
 خلاف لأحد من الأئمة الاربعة
 اكتفيت بذلك ولا أذكر من
 خالف فيها من غيرهم فان لم
 يكن أحد منهم خالف في تلك
 المسئلة وكان فيها خلاف
 انبرهم احتجت الى ذكر
 الخلاف ليعلم ان في المسئلة
 خلافا وما توفيت الا بالله عليه
 توكلت وهو حبي ونعم الوكيل
 (كتاب الطهارة) لا تصح
 الصلاة الا بطهارة لمكة
 بالاجماع وأجمع العلماء على
 وجوب الطهارة بالماء عند
 وجوده مع امكان استعماله
 وعدم الاحتياج اليه والتيمم
 عند فقده بالتراب وأجمع
 فقهاء الامصار على أن مياه

المباركة بها وأجابه بمنزلة

واحدة في الطهارة والتطهير
كغيرها من المياه إلا ما يحكي
نادرا أن قومهم من الوضوء بما
البحر وقوماً أجازوه للضرورة
وأجاز قوم التيمم مع وجوده
واتفق العلماء على أنه لا تصح
الطهارة إلا بالماء وحكي عن ابن
أبي ليلى والأصح جواز الطهارة
بساائر المائعات وكذلك لا تزال
النجاسة إلا بالماء عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة تزال بكل مائع طاهر
(فصل) والماء المشمس
مكروه على الأصح من مذهب
الشافعي والخيار عند من أجازوا
أصحابه عدم كراهته وهو
مذهب الأئمة الثلاثة والماء
المسخن غير مكروه بالاتفاق
ويحكي عن مجاهد كراهته
وكره أحمد المسخن بالنار
(فصل) والماء المستعمل في
فرض الطهارة طاهر غير مطهر
على المشهور من مذهب أبي
حنيفة والأصح من مذهب
الشافعي وأحمد ومطهر عند
مالك ونجس في رواية عن أبي
حنيفة وهو قول أبي يوسف
وماء الورد والخل لا يطهر به
بالإتفاق (فصل) والماء
المتغير بالزهران ونحوه من
الطاهرات تغيره كثيرا
لا يطهر به عند مالك
والشافعي وأحمد وأجاز ذلك
أبو حنيفة وأصحابه وقالوا
تغير الماء بالطاهر لا يمنع
الطهارة به ما لم يطبخ به أو
يغلب على أجزاءه والماء
المتغير بطول المكث طهور
بالإتفاق وحكي عن ابن سيرين
أنه لا يطهر به والإتصال

نضمنه قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصى به إبراهيم وموسى
وعيسى أن أقبلوا الدين ولا تفرقوا فيه وليطابقوا في تعاليمهم بين قلوبهم باللسان إن سائر أئمة المسلمين
على هدى من ربهم وبين اعتقادهم ذلك بالجنان ليقوموا بأوجب حقوق أئمتهم في الأدب معهم ويحوزوا
الثواب المرتب على ذلك في الدار الآخرة ويخرج من قال ذلك منهم بلسانه إن سائر أئمة المسلمين على هدى
من ربهم ولم يعتقد ذلك بقلبه عما هو متلبس به من صفة النفاق الأصغر الذي ذمه رسول الله صلى الله عليه
وسلم لا سيما وقد ذم الله سبحانه وتعالى منافق الكفار بنفاقهم زيادة على حصول ذمهم بصفة كفرهم في
نحو قوله تعالى يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن
قلوبهم ومعلوم أن كل ما عابه الله تعالى على الكفار فالمساكين أولى بالنزعة عنه وعما يقرب من شبه صورته
وبسبب المقلدون باب المبادرة إلى الإنكار على من خالف قواعدهم هذا هو من أهل الاجتماع في
الشريعة فإنه على هدى من ربه وربما أظهر مصلحته في مذهبه لمن أنكر عليه فاذن له وخجل من
مبادرته إلى الإنكار عليه وهذا من جملة مقاصد تأليف هذا الكتاب والأعمال بالنيات وانما لكل
أمرئ ما نوى فاعملوا أيها الإخوان على الوصول إلى ذوق هذه الميزان وإياكم والمبادرة إلى الإنكار ما قبل أن
تطالعوا جميع هذه الفصول التي سنقدمها بين يدي الكلام عليها أي قبل كتاب الطهارة بل ولو أنكرها
أحدكم بعد مطالعة فصولها فربما كان معذورا غير أنها أوله وجود ذائق لها من أقرانكم كما سيأتي بيانه
إن شاء الله تعالى (إذا علمت) ذلك وأردت أن تعلم ما أومأنا إليه من دخول جميع أقوال الأئمة المجتهدين
ومقلديهم إلى يوم الدين في شعاع نور الشريعة المطهرة بحيث لا ترقى قول واحد منها خارجا عن الشريعة
المطهرة فتأمل وتذكر فيما أرشدك إياي إليه وذلك أن تعلم وتتحقق بيقيننا جازمان الشريعة المطهرة
جاءت من حيث شهود الأمر والنهي في كل مسألة ذات خلاف على مرتبتين تخفيف وتشديد لا على مرتبة
واحدة كما يظنه بعض المقلدين ولذلك وقع بينهم الخلاف بشهود التناقض ولا خلاف ولا تناقض في نفس
الأمر كما سيأتي أيضا في الفصول الآتية إن شاء الله تعالى فإن مجموع الشريعة يرجع إلى أمرين وهما
متمما بنفسهما عند العلماء على مرتبتين تخفيف وتشديد وأما الحكم الخامس الذي هو المباح فهو مستوي
الطرفين وقد يرجع بالنسبة الصالحة إلى قسم المندوب والنية الفاسدة إلى قسم المكروه وهذا مجموع أحكام
الشريعة وأيضا ذلك أن من الأئمة من حل مطلق الأمر على الوجوب الجازم ومنهم من حمله على الندب
ومنهم من حل مطلق النهي على التحريم ومنهم من حمله على الكراهة ثم إن لكل من المرتبتين رجالا في حال
مباشرة تأليف الكاليف فنرى منهم من حيث إيمانه وحسبه خطوط بالعزيمة والتشديد الوارد في الشريعة
صرحاً أو المستنبط منها في مذهب ذلك المكلف أو غيره ومن ضعف منهم من حيث مرتبة إيمانه أو ضعف
حسبه خطوط بالرخسة والتخفيف الوارد كذلك في الشريعة صريحاً أو المستنبط منها في مذهب ذلك
المكلف أو مذهب غيره كما أشار إليه قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم خطا بما وصى به رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم أي كذلك فلا يؤمر القوي المذكور بالانزول إلى مرتبة الرخسة
والضعف وهو يفدر على العمل بالعزيمة والتشديد لأن ذلك كالنكاح بالدين كما سيأتي أيضا في
الفصول الآتية إن شاء الله تعالى وكذلك لا يكلف الضعيف المذكور بالضعف والرخسة والتشديد
والعمل بذلك مع مجزئه عنه لئلا يكون تركه كفراً وفعل ذلك لا تمنعه إلا وجه شرعي فالمرتبة المذكوران على
الترتيب الوجوب لا على التخيير كما قد يتوهمه بعضهم فإياك والغلط فإيس لمن قدر على استعماله الماء حسنا
أو شربا أن يتيمم بالتراب وإيس لمن قدر على القيام في الفريضة أن يصلي جالسا وإيس لمن قدر على
الجملة جالسا إن يصلي على الجنب وهكذا في سائر الواجبات وكذلك القول في الأفضل من السنن مع
المفضول فإيس من الأدب أن يفعل المفضول مع قدرته على فعل الأفضل ٥ فعلم أن المسنونات ترجع
إلى مرتبتين كذلك فيقدم الأفضل على المفضول ندبا مع القدرة ويقدم الأولى شرعا على خلاف الأولى
وإن جاز ترك الأفضل والمفضول أصالة فمن أراد عدم اللوم فلا ينزل إلى المفضول إلا أن عبث عن الأفضل

والشجرة من ماء زمزم ثم يهرق
عند أحد مسانله

(فصل) ايس النار والشهس
في ازالة النجاسة تاثير الالهند
أي خنيفة حتى أن جلد الميتة
إذا جف في الشمس طهر
عنده بلا دبر وكذلك إذا
كان على الأرض نجاسة
جفت في الشمس طهر
موضعها وجازت الصلاة
عليه لا التيمم به وكذلك النار
تزيل النجاسة عنده

(فصل) إذا كان الماء الراكد
دون قنتين تنجس بعود
ملاقاة النجاسة وإن لم يغير
عنده أي خنيفة والشافعي
وأحمد في إحدى روايته
وقال مالك وأحمد في روايته
الأنسري أنه طاهر ما لم يفسد
فإن بلغ قنتين وهو ما حقه
رطل بالبقدر أي تقريبا
وبالدمشقي نحو مائة وعشائة
أرطال وبالمساحية نحو ذراع
وربع طولاً وعرضاً وعقاله
ينجس إلا بالغير عند الشافعي
وأحمد وقال مالك ايس الماء
الذي تحله النجاسة قدر معلوم
والكنه متى تغير لونه أو طعمه
أو ريحه تنجس قبل ذلك
أو كعبراً وقال أبو حنيفة
الاختلاف بالاختلاف في
اختلطت النجاسة بالماء
نجس إلا أن يكون كثيراً وهو
الذي إذا حرك أحد جانبيه لم
يتحرك الآخر فالجانب الذي
لم يتحرك لم ينجس والجاري
كله كذا عند أبي حنيفة
وأحمد وعلى القول الجديد
الراجع من مذهب الشافعي
وقال مالك الجاري لا ينجس
إلا بالنجس قليلاً كان أو كثيراً

فامتن يا أخوتي هذه الميزان جميع الاوامر والنواهي الواردة في الكتاب والسنة وما انبى وتفرع على ذلك
من جميع أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم إلى يوم الدين تجد ما كلفنا من تحصيل ما كنا نؤمل من تحصيل ما كنا نؤمل
ولكل من حال كما سبق ومن تحقق بما ذكرنا فواظب على كذا فانه وكما كشف لنا وجد جميع أقوال
الأئمة المجتهدين ومقلديهم داخل في قواعد الشريعة المطهرة ومقتبسة من شمع نورها لا يخرج منها قول
واحد عن الشريعة وصحت مطابقتها قوله باللسان أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لا عتقاده ذلك
بالحنان وعلم خرموا يقيناً أن كل مجتهد مصيب ورجع عن قوله المصيب واحد لا بعينه كما سيأتي أيضاً
في الفصول إن شاء الله تعالى وارتفع التناقض والخلاف عنده في أحكام الشريعة وأقوال علماء الان كالم
الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم يجعل عن التناقض وكذلك كالم الأئمة عندهم من عرف مقلديهم
وأطلع على منازع أقوالهم ومواضع استنباطهم انما من حكم استنباط المجتهد الا وهو متفرع من الكتاب
أو السنة أو منهما معا ولا يقدح في صحة ذلك الحكم الذي استنبطه المجتهد جهل بعض المقلدين بمواضع
استنباطه وكل من شهد في أحاديث الشريعة أو أقوال علماء انما نقض الايمان رده فهو ضعيف النظر ولو
انه كان عالماً بالدلالة التي استند اليها المجتهد ومنازع أقواله لحل كل حديث أو قول ومقابله على حال من
احتذى من تبتى الشريعة فان من المعلوم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يخاطب الناس على قدر
عقولهم ومقامهم في حضرة الاسلام أو الايمان أو الاحسان وتامل يا أخوتي قوله تعالى قالت الاعراب آمنا
قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا الآية تحط علماء قدامه والا فإن خطابه لا كابر العصابة من خطابه لا خلاف
العرب وأن مقام من تابعه صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في المنشط والمكره والمكسر والميسر من
طلب ان يبايعه صلى الله عليه وسلم على صلاة الصبح والعصر فقط دون غيرهما من الصلوات ودون الزكاة
والسجود والصيام والجهاد وغيرها وقد تمتع الأئمة المجتهدون ومقلديهم رسول الله صلى الله عليه وسلم على
ذلك فما وجدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم شدد فيه عاده شددوا فيه أمرى كان أو نهياً وما وجدوه خفف
فيه خففوا فيه فاعتد يا أخوتي على اعتقاد ما قرنته وبينته لك في هذه الميزان ولا يضرك غرابتها فانها من
علوم أهل الله تعالى وهي أقرب إلى طريق الادب مع الأئمة عما تقدمت من ترجيح مذهب على مذهب
بغير طريق شرعي وأين قول من يقول أن سائر أئمة المسلمين أو الأئمة الاربعة الآن على هدى من ربهم طاهراً
وباطناً يقول ثلاثة أرباعهم أو أكثر على غير الحق في نفس الامر وإن أردت يا أخوتي أن تعلم نقاسه هذه
الميزان وكل علم ذاتها بالشريعة من آيات وأخبار وأقوال فاجعل لك أربعة من علماء المذاهب
الاربعة وأقر أعينهم أدلة مذاهبهم وأقوال علماءهم وفعاليهم التي سطروها في كتبهم وانظر كيف يتجادلون
ويضعف بعضهم أدلة بعض وأقوال بعض وتواضعوا على بعضهم بعضاً حتى كان الخلف يقول كل
واحد قد خرج عن الشريعة ولا يكاد أحد منهم يعتد بذلك الوقت أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم
أبد اختلاف صاحب هذه الميزان فانه جالس على منصة في سرور وطهانية كالسلطان حاكم برتقي ميزانه
على كل قول من أقوالهم لا يرى قولاً واحداً من أقوالهم خارجاً عن مرتبة الميزان من تخفيف أو تشديد بل
يرى الشريعة قابلة لكل ما قالوه لوسعها فاعمل يا أخوتي بهذه الميزان وعلمها الأخوان من طلبة المذاهب
الاربعة ليحيطوا بها علماً لم يصلوا إلى مقام الذوق لها بطريق الكشف كما أشار إليه قوله تعالى فان لم يصحبها
وابل فطروا ليفوزوا أيضاً بصحة اعتقادهم في كلام أئمتهم ومقلديهم وبطابقه بوقلوهم قولهم باللسان
أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم إن لم يكن ذلك كشفاً ويقيناً فليكن إيماناً ونسلاً فما فعلكم أيها
الأخوان بأحتمال الأذى عن جحدكم في صحة هذه الميزان قبل ذوقها وقبل أن تحضروهم معكم حال قراءتها
على علماء المذاهب الاربعة فانه معذور لا يكاد يعلم لكم صحتها الغرابتها وربما وافق مذاهب الحاضرين هيمية
لهم ورد المذهب الذي لم يكن أحد من مقلديه حاضر المذهب من ينصر لذلك المذهب وفي ذلك دلالة على
مرامته وجوه المخاوفين نسال الله العافية وبما قررناه لأننا نأخى انتهت الميزان الشعرانية المدخلة لجميع
أقوال الأئمة المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين (وقد) حسب لي أن أدركت يا أخوتي

وهو القديم من قول الشافعي

واختاره جماعة من أصحابه
كالقوي وامام الحرمين
بالغزالي قال النووي في شرح
المذهب وهو قوي (فصل)
اسم المال أو المذهب
والقصة في الاكل والشرب
والوضوء للرجال والنساء
منهس بالانفاق منى
تحرير الا في قول الشافعي
وقال داود انما يحرم الشرب
خاصة وانما لا يحرم عند
أي خيفة ومالك وأحمد وهو
الاصح من مذهب الشافعي
والمضيب بالمذهب حرام
بالانفاق وبالفضة حرام عند
مالك والشافعي وأحمد اذا
كانت الضمة كبيرة لينة
وقال أبو حنيفة لا يحرم
التضيب بالفضة مطلقا
(فصل) والسواك سنة
بالانفاق وقال داود هو واجب
وزاد اسحق فقال ان تركه
عامد بطلت صلاته وهل يكره
للصائم بعد الزوال قال أبو
حنيفة ومالك لا يكره وقال
الشافعي يكره وعن أحمد
روايتان كالمذهبين والحنان
واجب عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة هو
مستحب (باب النجاسة)
أجمع الأئمة على نجاسة النهر
الماحكي عن داود أنه قال
بظهارتها مع شربها وانفقوا
عليها انما اذا تخللت بنفسها
ظهرت فان دخلت بطرح شيء
فيها لم تظهر عند الشافعي وأحمد
وقال مالك يكره تخليلها فان
دخلت ما ظهرت وحلت وقال أبو
حنيفة يباح تخليلها ونظيره
اذا تخللت وتخلل

قاعدة هي كالمقدمة لقوم هذه الميزان بل هي من أقرب الطرق الى التسليم لها وذلك ان نبي أساس نظرك
أو لا على الايمان بان الله تعالى هو المالك لكل شيء والحكيم في كل شيء أزلوا وأبدوا هذا العالم وأحكم
أحواله وشرعوا وأتقن كماله أظهره على ما هو مشاهد من الاختلاف الذي لا يمكن حصره ولا ينصه
أمره متغيرا في الامور والاعراض والاعمال والاحوال والاسباب على حكم ما سبق به علم الله القديم
وعلى وفق ما نزلت به ارادة العليم الحكيم الخبير على هذه الاوضاع والناس ليسوا بمرءى على ما لا فتنهم
اليه غايات من الشؤون والتصاريف وكان من جملة بدع حكمته وعظم آلائه وعجيب رجليه ان قسم عباده
الى قسمين شقي وسعيدا واستعمل كل منهم ما فاضل خلقه من متاع الوعد أو الوعيد أو جلال كل منهما في هذه
الدار يحكم به الله وسعة افضاله ما يصلح اشياءه في حاله وما له ومحسوسات صورها ومعنويات قدرها
ومصنوعات ابدعها واحكام شرعها وحذود وضعها وشؤون ابدعها فتمت بذلك أمور المحسوسات وانعقد
بذلك نظام الكائنات وكل ذلك شأني الزمان والمكان حتى قيل انه ليس في الامكان ابداع عما كان قال تعالى
في كتابه القديم لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم على انه سبحانه وتعالى لم يجعل كل نافع نافعا مطلقا ولا كل
ضار ضارا مطلقا بل بعنا نفع هذا ما ضر هذا ما نفع هذا ما ضر هذا ما نفع هذا في وقت ما نفعه في وقت
آخر ونفع هذا في وقت ما ضره في وقت آخر كما هو مشاهد في الموجودات الحسية والمدرجات المعنوية ليعان
جنت من الإدراك بالافكار وأسرار خفية الاعلى من أرواده عالم الاسرار ومن هنا يتحقق أن كلامه يسر لما
خلق له وان ذلك اغما وغمام شئون الاولين والآخرين وان الله هو الغني عن العالمين ووجبت تقررت تلك يا حي
هذه القاعدة العظيمة علمت ان الله تعالى لم يجر بسعيد من حيثما كلفه ابدان اختلاف أئمة هذه الامة في
فروع الدين اجماعا قسمة واقوم رشدا وان الله تعالى لم يخلقنا عبثا ولم ينزع لنا التكليف سدى بل لم يلهم
أحد من المكلفين العمل بما هو من أمور الدين تعبد به على لسان أحد من المرسلين أو على لسان امام من
أئمة الهدى المجتهدين الا وفي العمل به على وجهه في ذلك الوقت على مراتب سعادة ذلك المكلف المقسومة
له حينئذ واللا ثقة بحاله ولا يعرفه عن العمل بقول امام من أئمة الهدى الى العمل بقول امام آخر منهم الا
وفيما صرفه عنه انحطاط في ذلك الوقت من الاكل في درجته الا لا ثقة به رجة منه سبحانه وتعالى باهل
قبضة السعادة ورعاية للحفظ الا وفر لهم في دينهم ودينهم كما يلاطف الطبيب الحبيب ولله المثل الاعلى
وهو القريب الجيب لاسما وهو الفاعل المختار في الاموات والاحياء والمدير المسير لكل شيء من سائر
الاشياء فانظر يا أئمة الى حسن هذه القاعدة ووضوحها لكم أزالنا من اشكالات مجتمعة وأودعنا من
أحكام محكمة فاننا اذا نظرنا فيها بعين الانصاف فحققت بحسنة الاعتقاد ان سائر الأئمة الاربعة
ومقلديهم رضي الله عنهم أجمعين على هدى من ربه في ظاهرا لا محرو باطنه ولم تعرض قط على من تمسك
عذهب من مذاهمم ولا على من انتقل من مذهب من المذاهب ولا على من قلده شربا امامه منهم في
أوقات الضرورات لا اعتقادك ببقائهم من مذاهمم كلها داخل في سياج الشريعة المطهرة كما سيأتي ايضاحه
وان الشريعة المطهرة جاءت شريفة سمحها راحة شاملة قابلة لاسائر أقوال أئمة الهدى من هذه الامة
المجديفة وان كلامهم فيما هو عليه في نفسه على بصيرة من أمره وعلى صراط مستقيم وان اختلافهم اغما
هو رجة بالامة نشأ عن تدبير العليم الحكيم فعلم سبحانه وتعالى ان مصالحة السعد والسعد والدين والدين عذرة تعالى
لهذا العهد المؤمن في كذا فافوا وحده لطفه منه بعباده المؤمنين اذ هو العالم بالاحوال قبل تكونهم المؤمنين
الكامل يؤمن ظاهرا وباطنا ان الله تعالى لم يزل يعلم أن لا أن الاصلح عنده تعالى لعباده المؤمنين انقسامهم
على فئتين هذه المذاهب لما أوجدها لهم وأقرهم عليها بل كان يحكمهم على أمر واحد لا يجوز لهم العدول
عنه الى غيره كما حرم الاختلاف في اصل الدين بنحو قوله تعالى شيعكم من الدين ما وصى به نوحا والذي اوحينا
اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه فافهم ذلك فانه نفيس واحذر أن
يشتمه على سبيل الحال فيجعل الاختلاف في الفروع كالاختلاف في الاصول فيزل بذلك القدم في مهواة من
التلف فان السنة التي هي قاضية عندنا على ما نفهمه من الكتاب مهيمنة على اختلاف هذه الامة رجة
بقوله صلى الله عليه وسلم وهو بعد خصالهم في أمته مامن معناه وجعل اختلاف أئمة رجة وكان فيهم

(فصل) والكلاب نجس عند

الشافعي وأحمد ويغسل الأبناء
من ولوغه فيه سبعاً نجاسته
وقال أبو حنيفة نجاسته ولكن
يجل غسل ما تنجس به كغسل
سائر النجاسات فإذا غلب على
ظنه زواله ولو بغسله كفي
والأقرب من غسله حتى يغلب
على ظنه إزالة ولو غسلي مرة
وقال مالك هو طاهر لا يتنجس
ما ولغ فيه لكن يغسل الأبناء
تعبداً ولو أدخل الكلب يده
أورجله في الأبناء وجب غسله
سبعاً كالولوغ خلافاً لما كانه
يخص ذلك بالولوغ
(فصل) والخنزير نجس
كالكلاب يغسل ما تنجس به
سبع مرات على الأصح من
مذهب الشافعي قال النووي
الراجح من حيث الدليل أنه يكفي
في الخنزير غسله واحدة بالتراب
وبهذا قال أكثر العلماء وهو
الخنزير لأن الأصل عدمه وجوب
حتى يرد الشرح ومالك يقول
بطهارته حياً وأيسر إن دأب
واضح على نجاسته في حال
حياته وقال أبو حنيفة يغسل
كسائر النجاسات
(فصل) وما غسل الأبناء
والثوب والبسطة من سائر
النجاسات غير الكلب والخنزير
فليس فيه عدد عند أبي حنيفة
ومالك والشافعي وعن أحمد
روايات أشهرها وجوب العدد
في غسل سائر النجاسات غير
الأرض فيغسل الأبناء سبع
مرات وفي رواية ثلاثاً وهذه
رواية في إسقاط العدد فيها
هذا الكلب والخنزير وبكفي
الشيء على بول صبي لم يطلعه غير
الابن ويغسل من بول الصبي

فيلزم هذا إذا اهـ وربما يقال إن الله تعالى لما علم أن الأبناء لا يحفظون الأصح عنده تعالى هذا العبد المؤمن
في انعام دينه التطهر بالماء الجاري مثلاً لا يستحق حال مثله التطهر بما هو أشد في أحياء الأوصياء لا امر
يقضي ذلك أو جملته إماماً أفهمه عنه إطلاق القول بعدم صحة الطهارة بسوى ذلك الماء في حق كل أحد
فكان أنشئ لهمة وألهمه تقليده ليلتزم ما هو الأحوط في حقه رجة به . ولما علم الله سبحانه وتعالى أن
الاحظ والأصلح عنده تعالى أيضاً لهذا العبد المؤمن بتجديد وضوئه إذا كان متوضئاً رصم العزم على
فعل ينتقض به الوضوء لا تنقاض وضوئه الأول بنفس ذلك العزم لا يمتنع في حق كل أحد وأوجه له إمام هدى
أفهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم ما هو الأحوط في حقه . ولما
علم سبحانه وتعالى أن الاحظ والأصلح عنده تعالى أيضاً لهذا العبد المؤمن الشئ الكلي عن مباشرة ما حرمه
الكلاب مثلاً ولو بغير فمه من الماشات الشاملة للماء القليل والغسل من ذلك سبعاً أحداً هاترأب لا امر
يقضي ذلك أو جملته إمام هدى أفهمه عنه إطلاق القول بوجوب ذلك في حق كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم
ما هو الأحوط في حق كل أحد وأيضاً لما علم سبحانه وتعالى أن الاحظ والأصلح عنده تعالى لهذا العبد المؤمن
أن يتمضمض ويستنشق مثلاً في كل وضوء لا يمتنع في ذلك أو جملته إمام هدى أفهمه عنه إطلاق القول
بوجوب ذلك في حق كل أحد وألهمه التقليد ليلتزم ما هو الأحوط في حقه وهكذا القول في سائر الأحكام
فما من سبيل من سبل الهدى إلا ولها أهل في علمه سبحانه وتعالى أرشدهم اليها بطريق من طرق الإرشاد
الصريحة أو الإلهامية كما أنه سبحانه وتعالى يسمي ظهور هذه الميزان لما علم أن الاحظ والأصلح عنده
تعالى المثلثان ومن وافقه في مقامه وأخلاقه وأحواله أن يكشفه عن عين الشريعة الكبرى التي يتفرع
منها سائر منازع مذاهب المجتهدين ومواد أقوالهم ويرى ويطلع على جميع بحال ما يتخذهم لها من طريق
الكتاب والسنة أطلعه الله سبحانه وتعالى عليها كذلك ليلتزم ما هو الأحوط في حقه من كونه يقر وسائر
مذاهب الأئمة بحق وصدق وليكون ما تمسك به من أتباعه باب صحة الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى
من ربه كما سيأتي أيضاً فوضعه من الله ونعمة والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم . ولا يقال لم
لا سوى الحق تعالى بينهم بغير دية وجعلهم على حالة واحدة أو لم لا أفهم كل مقادير إمامه عدم إطلاق ذلك
الحكم في حق كل أحد مثلاً لأن ذلك كالأعراض على ما سبق به العلم الإلهي ثم اعلم أن اختصاص كل طائفة
من هذه الأمة بحكم من أحكام الشريعة في علم الله تعالى رجا يكون طريق التزقيهم إلى أعلى مما هم عليه
وربما يكون حفظاً لمقامهم من النقص ويصح أن يقال إن التكليف كله الغامض للترقي دائماً في حق
من أتى به على وجهها إذا اعتقادنا أن القائلين بما كانوا به آخذون في التزقي مع الانقاس لأن الله تعالى
لا ينتهي مواهبه أبداً للآبدين ودهر الداهرين والله واسع عليم . فقد بان لك يا أختي هذه القاعدة العظيمة التي
ربما يكون عليها مدار هذه الميزان الكريمة التي رجا تسع قريحة بمنزلة أن هذه الميزان الشعرانية
مدخله لجميع مذاهب المجتهدين من أئمة الهدى ومقلديهم في الشريعة المحمدية نفع الله بها المسلمين (واعلم)
يا أختي أنني لما شرفت في تعليم هذه الميزان للآخوان لم يتعقلوها حتى جهت لهم على قرائتها جملته من علماء
المذاهب الأربعة فهناك اعترفوا بفضلها كما اعترف به علماء المذاهب المذكورة من روافد توجبه جميع
أقوال مذاهبيهم وقدوسوا في قراءتها وتحرروا إلى باب ما يهرم من التكاح نرجو من فضله الله إتمام
قراءتها عليهم إلى آخر أبواب الفقه وذلك به . ندان سألوني في أيضاً ما أوسع من هذه العبارة
المنقذة وإرسال معرفتهم إلى قلوبهم ذوقاً من غير سلك في طريق الرياضة على قواعد أهل الطريق
فكانت لهم جلود في ذلك جميع جبال الدنيا على ظهورهم مع ضعف جسمي فصرحت كلما أوضع لهم الجمع بين
حديثين أو قولين في بابياتي بحديث أو قول في باب آخر يناقض عندهم مقابلة فحصل لي منهم نعت
شديد وكانهم يجهلون سائر العلماء الذين يقولون بقولهم في سائر الأدوار من المتقدمين والمتأخرين إلى يوم
الدين وقالوا جادل هؤلاء كلهم واجعلهم يرون جميع المذاهب المنسوبة والمستعملة كلها الصحيحة
لا ترجع في المذهب على مذهب لا غترافها كلها من عين الشريعة المظهرة وذلك من أصعب ما يتجمله

مالك يغسل من فوطهما وهما
 في الحكم سواء وقال أحمد بن
 الحنبل مالك ياكل الطعام طاهر
 (فصل) جلود الميتة كلها
 تطهر بالذباغ الا جلد الخنزير
 عند أبي حنيفة وأظهر
 الروايتين عن مالك أنها لا تطهر
 لكنهما تستعمل في الاشياء
 اليابسة وفي المسامير بين سائر
 الماشيات وعند الشافعي
 تطهر الجلود كلها بالذباغ
 الا جلد الكلب والخنزير وما
 قوله منهما من أحدهما وعن
 أحمد بن حنبل وأبي حنيفة
 لا تطهر ولا يباح الانتفاع بها
 في شيء كلب الميتة وحكي عن
 الزهري أنه قال ينتفع بجلود
 الميتات كلها من غير ذباغ
 (فصل) والد كاذب لا يعمل
 شيئا في الألبان بل عند الشافعي
 وأحمد وإذا ذكبت صارت
 ميتة وعند مالك تعمل الأفي
 الخنزير وإذا ذكبي عنده سبع
 أو كلب فجلده طاهر ريجوز
 بيعه والوضوء فيه وان لم يدبغ
 وكذا عند أبي حنيفة وان
 جميع أجزاء من لحم وجلد طاهر
 الا أن اللحم عنده محرم
 وعند مالك مكروه
 (فصل) شعر الميتة غير
 الآدمي نجس عند الشافعي
 وكذا الصوف والوبر وقال مالك
 هو طاهر مطلقا لأنه مما لا يحل
 الموت سواء كان يؤكل لحمه
 كالنعم والخيول أو لا كالخنازير
 والكلب فعنده شعر الكلب
 والخنزير طاهران في حال
 الحياة والموت والصحيح من
 مذهب أحمد طهارة الشعر
 والوبر والعصا وهذا مذهب

العارفون بأسرار أحكام الله تعالى ثم اني استخبرت الله تعالى وأجبتهم الى سؤالهم في إيضاح الميزان بهذا
 المؤلف الذي لا أعتمدان أحدا سبقتني اليه من أئمة الاسلام وسلكت فيه نهاية ما أعلم مسيس الحاجة
 اليه من البسط والايضاح لمعانها ونزلت أحدى الشريعة التي قبل بقضاها وما انبني على ذلك من
 جميع أقوال المجتهدين ومفاهيمهم في سائر أبواب الفقه من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه على مرتبة
 الشريعة من تخفيف وتشديد حتى لم يبق عندهم في الشريعة تناقض نافية لهم فانه ميزان لا يكاد
 الانسان يرى لها ذاتا من أهل عصره وقد صحت على ذلك عدة فصول نافعة هي كالشرح لما أشكل من
 ألفاظها وأحكامها الذي يتوصل منه الى صدر الدار وبعضها مشتمل على ذكر أمثلة شخصية تقرب
 على العقل كيفية تفريق جميع المذاهب من عين الشريعة الكبرى وكيفية اتصال أقوال أئمة الأوزار
 المقلدين بأول أدوارهم الذي هو ما خوذ من حضرة الوحي الالهي من عرش الى كرسي الى قلم الى لوح الى
 حضرة جبريل عليه السلام الى حضرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الى الصحابة الى التابعين الى تابع
 التابعين الى الأئمة المجتهدين ومقلديهم الى يوم الدين وعلى بيان شجرة وشبكة ودائرة وبحر يعلم الناظر فيها
 اذا تأمل أن جميع أقوال الأئمة لا يخرج شيء منها عن الشريعة وعلى بيان أن جميع الأئمة المجتهدين يشفعون
 في أنبيائهم ويلاحظونهم في جميع شدائدهم في الدنيا والبرزخ ويوم القيامة حتى يجاوزوا الصراط وعلى
 بيان أن كل مذهب سلكه المقلدون عمل به على وجه الإخلاص أو سلكه الى باب الجنة وعلى بيان قرب منزل
 الأئمة على نهر الحياة من منزل رسول الله صلى الله عليه وسلم كما أعطاه الكشف وعلى بيان أن رأي وبيان
 تبرى جميع الأئمة من القول به في دين الله عز وجل لا سيما الإمام الأعظم أبو حنيفة رضي الله عنه خلاف
 ما يظنه بعضهم به وختمت أبواب الفقه بخاتمة نفيسة مشتملة على بيان سبب مشيهم وجميع التكليف
 وهو أن أحكام الدين الخمسة نزلت من الملوك السماوية فأكرم بها من ميزان لا أعلم أحدا سبقني الى وضع
 مثله او كل من تحقق بذوقها دخل في نعيم الابد وصار يقرر جميع مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم
 ويقوم في تفرير ذلك مقامهم حتى كأنه صاحب ذلك المذهب أو أقوال العارف بدليله وموضع اسبابه
 وصار لا يجد شيئا من أقوال الأئمة ومقلديهم الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو إجماع أو قياس صحيح
 على أصل صحيح كما سيأتي ايضاحه في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله
 ذو الفضل العظيم وأسأل الله تعالى من فضله أن يحصى هذا الكتاب من كل علم وحاصل يدس فيه
 ما ليس من كلامي عما يتخالف ظاهر الشريعة لينفرد الناس من مطالعته كما وقع لي ذلك مع بعض الأعداء
 فانهم قد سوا في كتابي المسمى بالبحر المحرور وفي الموائيق والعهود أموراً تتخالف ظاهر الشريعة وداروا بها
 في الجامع الأزهر وغيره وحصل بذلك فتنة عظيمة وما خدبت الفتنة حتى أرسلت لهم نسختي التي عليها
 خطوط العلماء ففتنتهم العلماء فلم يجدوا فيها شيئا مما يتخالف ظاهر الشريعة مما قدسوا له الأعداء فأن الله تعالى
 يغفر لهم ويسامحهم والحمد لله رب العالمين والشعر في ذكر الفصول الموضحة للميزان فاقول وبالله التوفيق
 (فصل) ان قال قائل ان جعل جميع أقوال الأئمة المجتهدين على حالتين برفع الخلاف ومعلوم ان الخلاف
 اذا تحقق بين عالين مثل لا يرتفع بالحل فالحجاب والامر كذلك (1) لكن عند كل من لم يتحقق بذوق هذه
 الميزان أما من تحققها وحل الخلاف بين علي حاليين فان الخلاف يرتفع عنده كما سيأتي ايضاحه
 في الفصول الآتية فاجل يا أخي قول من قال ان الخلاف المحقق بين طائفتين لا يرتفع بالحل على حالين على
 حال من لم يتحقق هذه الميزان واجل قول من قال ان الخلاف يرتفع بالحل المذكور على من تعقلها لانه
 لا يرى بين أقوال أهل الله تعالى خلافا محققا أبدا والحمد لله رب العالمين
 (فصل) اياك يا أخي أن قبدر أول سماعي لمرتبتي الميزان الى فهم كون المرتبتين على التخيير مطلقا حتى
 ان المكلف يكون مخيرا بين فعل الرخصة والعزيمة في أي حكم شاء فقد صدقت أن المرتبتين على الترتيب
 الوجوبي لا على التخييري بشرطه الآتي في أوائل الفصل السابع عند الاستثناء وأنه ليس الاولي لمن
 قدر على فعل العزيمة أن ينزل الى فعل الرخصة الجائزة وقد دخل على بعض طلبة العلم وأنا أقدر في
 أدلة المذاهب وأقوال علماءهم أني أقدر ذلك للطلبة على وجه التخيير بين فعل العزيمة والرخصة

فقال بطهارة القرن والسن
والربش والعظم اذ لا روح
فيها وحكي عن الحسن
والاوزاعي ان الشهور كلها
نجسة لسكنها تطهر بالغسل
واختلاف الائمة في جواز
الانتفاع بشهر الخزي في
الخرز فرخص فيه ابو حنيفة
ومالك ومنع منه الشافعي
وكرهه احمد وقال الخرز
بالليف احب الي
(فصل) ما لا نفس له سائلة
كالغسل والغسل والخنفساء
والعقرب اذا ماتت في شيء من
الماء ماتت لا ينجسه ولا يقصد
عند أبي حنيفة ومالك وانه
طاهر في نفسه والراجح من
مذهب الشافعي انه لا ينجس
المائع ولكنه نجس في نفسه
بالموت وهذا مذهب احمد
ومذهب الشافعي ان الدود
المتولدة في الماء كقول اذ ماتت
ففيه لا ينجسه ويحوز كاه
معه وما يعيش في الماء كالضفدع
اذ ماتت في الماء ليس نجسه
عند الثلاثة خلافا لابي حنيفة
(فصل) والجراد والسمك
طاهران بالاجماع وفي نجاسة
الادمي بالموت للشافعي قولان
أصحهما لا ينجس وهو مذهب
مالك و احمد وقال ابو حنيفة
ينجس لكنه يطهر بالغسل
والجنب والحائض والمشمرك
اذا نجس واحد منهم يده في
اناء فيه ماء فليس بالماء باق
على طهارته بالاجماع
(فصل) وسور الكلب والخنزير
نجس عند أبي حنيفة والشافعي
واحمد وسور مسواهما طاهر
لكن الاصح من مذهب احمد

من حيث ان جميع الائمة على هدي من ربهم فصار يحط على ويقول ان فلازلا لا يتقدم سذهب أي على
طريق الذم والنقص لا على طريق وسع اطلاعي على أدلة الائمة فالتعالى يغفر له لعدم تعقل هذه
الميزان الغربية ويكون على علم جميع الاخوان اني ما قررت مذهباً من مذاهب الائمة الا بعد اطلاعي
على أدلة صاحبها لا على وجه حسن الظن به والتسليم له فقط كما يفعله بعضهم ومن شذ في قولي هذا فليتنظر
في كتابي المسمى بالمنهج المبين في بيان أدلة المجتهدين فانه يعرف صدق يقيناً وانما لم أكتف بنسبة القول
الى الائمة من غير اطلاعي على دليله لان أحدهم قد يرجع عنه بخلاف ما اذا عرفت الادلة في ذلك في كتاب
أوسنة مثلاً فانه لا يصح مني رجوع عن تقرير ذلك المذهب كما يعرف ذلك من اطلاع على توجيهي لكلام
الائمة الآتي من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه فاني وجهت في هذه الميزان ما يقاس عليه جميع الاقوال
المستعملة والمندرسه وعلمت ان الذين عملوا بتلك المذاهب ودأوا الله بها وافتروا بها الناس الى ان ماتوا كانوا
على هدي من ربهم فيها عكس من يقولون انهم كانوا في ذلك على خطأ فقد علمت يا أخي اني لا أقول بتخيير
المكلف بين العمل بالخصصة والعزيمة مع القدرة على فعل العزيمة المتعينة عليه معاذ الله ان أقول بذلك
فانه كالتلاعب بالدين كما مر في الميزان انما تكون الخصصة للعاجز عن فعل العزيمة المذكورة قطعاً لانه
حينئذ تصير الخصصة المذكورة في حقه عزيمة بل أقول ان من الواجب على كل مقلد من طريق
الانصاف ان لا يعمل بخصصة قاله الامام مذهباً الا ان كان من أهلها وانه يجب عليه العمل بالعزيمة
التي قال بها غير امامه حيث قدر عليها لان الحكم راجع الى كلام الشارع بالاصالة لا الى كلام غيره لاسيما
ان كان دليل الغير أقوى خلاف ما عليه بعض المقلدين حتى انه قال لو وجدنا حديثاً في البخاري ومسلم
لم يأخذ به امامي لا عمل به وذلك جهل منه بالشريعة وأول من يتبرأ منه امامه وكان من الواجب عليه حل
امامه على انه لم يظفر بذلك الحديث أو لم يصح عنده كاسيأتي ايضاحه في الفصل ان شاء الله تعالى اذ لم
أظفر بحديث مما اتفق عليه الشيوخ قال بعضه أحدهم يعتد بتضعيفه أبداً وفي كلام القوم لا ينبغي
لاحد العمل بالقول المرجوح الا ان كان أسو في الدين من القول الارجح كالقول بنقض الطهارة عند
الشافعية بلبس الصغيرة والشعر والظفر فان هذا القول وان كان عندهم ضعيفاً فهو أحوط في الدين فكان
الوضوء منه أولى انتهى وصاحب الذوق لهذه الميزان يرى جميع مذاهب الائمة المجتهدين وأقوال مقلديهم
كأنهم امرية واحدة لشخص واحد لكن اذا تفرقتين كل من عمل برتبة منهم ما بشرطها أصاب كاسيأتي
ايضاحه في الفصل ان شاء الله تعالى وقد أطلعني الله تعالى من طريق الالهام على دليل لقول الامام
داود الظاهري رضي الله عنه بنقض الطهارة بلبس الصغيرة التي لا تشتهى وهو ان الله تعالى أطلق اسم
النساء على الاطفال في قوله تعالى في قصة فرعون يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم ومعلوم ان فرعون انما
كان يستحي الانثى عقب ولادتها فكما أطلق الحق تعالى اسم النساء على الانثى في قصة الذبح فكذلك يكون
الحكم في قوله تعالى أولاً مستم النساء بالقياس على حد سواء وهو استنباط حسن لم أجده لغيري فانه يجعل
علة النقص الانوثة من حيث هي بقطع النظر عن كونها تشتهى أو لا تشتهى فقص عليه يا أخي كل ما لم تطلع
له من كلام الائمة على دليل صريح في الكتاب أو السنة وإياك ان ترد كلام أحد من الائمة أو تضعفه
بفهمك فان فهمك اذا قرن بفهم أحد من الائمة المجتهدين كان كالفهم والله أعلم
(فصل) فان قال قائل فهل يجب عندكم على المقلد العمل بالارجح من القولين أو الوجهين في مذهبه
ما دام لم يصل الى معرفة هذه الميزان من طريق الذوق والكشف فاجاب نعم يجب عليه ذلك ما دام
لم يصل الى مقام الذوق لهذه الميزان كما عليه عمل الناس في كل مصر بخلاف ما اذا وصل الى مقام الذوق لهذه
الميزان المذكورة ورأى جميع أقوال العلماء وبحور علومهم تتفجر من عين الشريعة الاولى فتبدى منها
وتنتهي اليها كاسيأتي بيانه في فصل الامثلة المحسوسة لا اتصال أقوال العلماء كاهم بعين الشريعة الكبرى
في مشهد صاحب هذا المقام فان من اطلاع على ذلك من طريق كشفه رأي جميع المذاهب وأقوال علمائها
متصلة بعين الشريعة وشارحة اليها كاتصال الكف بالاصابع والظل بالشاخص ومثل هذا لا يؤمر

أن سور سباع البهايم نجس

وقال مالك بطهارة السور
مطلقا واتفق الاثثة الثلاثة
على أن سور البغسل والحمار
طاهر غير مطهر وحكي عن
أبي حنيفة الشافعي كونه
مطهرا وفائدة أن من لم يجد
ماء توضأ به مع التيمم والأصح
من مذهب أحمد نجاسته
واتفقوا على طهارة الهرة
ومادونها في الخلقة وحكي عن
أبي حنيفة أنه كره سور الهرة
وحكي عن الأوزاعي والثوري
أن سور مالا يؤكل لحمه نجس
غير الآدمي

(فصل) الأصح من مذهب
الشافعي أن سائر النجاسات
يستوى قتلها وكثيرها في
حكم الإزالة فلا يعني عن شيء
منها إلا ما يتعدى الاحتراز منه
غالب كدم البثورات وكدم
الدمايم بسيل والقر ودم
البراغيث وورث الذباب وموضع
الفضة والحجارة وطين الشارع
وهذا مذهب مالك الآن
عنده قليل سائر الدماء معفو
عنه وقال أبو حنيفة دم القمل
والبراغيث والبقي طاهر
واعتبر أبو حنيفة في سائر
النجاسات قدر الدرهم البغلي
يغسل مادونه معفوا عنه
(فصل) والطوبى التي
تخرج من المعدة نجاسة
بالاتفاق ويحكي عن أبي
حنيفة أنه قال بطهارتها والبول
والرث نجسان عند الشافعي
مطلقا وقال مالك وأحمد
بطهارتهما من مأكول اللحم
وقال أبو حنيفة ذرق الطير
المأكول كاللحم والعصافير
طاهر وهو قول قديم للشافعي

بالتعبد بذهب مع عين أشهوده تساوى المذاهب في الأخذ من عين الشريعة وأنه ليس مذهب أولي
بالشريعة من مذهب لأن كل مذهب عنده متفرع من عين الشريعة كما تنفرع عيون شبكة الصيد
في سائر الأدوار من العين الأولى منها ولو أن أحدا أكرهه على التمسك بالثبوت كسبأني أيضا حقه في
الفصول الآتية ان شاء الله تعالى وصاحب هذا الكشف قد ساوى المجتهدين في مقام البقية ورجحنا
على بعضهم لاغتراف علمه من عين الشريعة ولا يحتاج إلى تفصيل آلات الاجتهاد التي شرطوها في حق
المجتهدين تحكمه حكم الجاهل بطريق الجواز أو رد مع عالمها لجملة سقاهه منه فلا فرق بين الماء الذي
ياخذه العالم ولا بين الماء الذي ياخذه الجاهل هذا حكم جميع أهل هذه الميزان فيما صرح به الشريعة
من الأحكام بخلاف ما لم تصرح به إذا أراد الإنسان استخراجا من آية أو حديث فإنه يحتاج إلى معرفة
الآلات من نحو أصول ومعارف وغير ذلك كما بيناه في كتابنا المسمى بعفصم الكباد في بيان موارد
الاجتهاد وهو مجلد ضخيم فراجع ان شئت والحمد لله رب العالمين

(فصل) فان قال قائل ان أحدا لا يحتاج إلى ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة اعتقاده أن سائر أئمة
المسلمين على هدى من ربهم بل يكفيهم اعتقادهم تسليما وإيمانا كما عليه عمل غالب طلبة العلم في سائر
الأصناف فالجواب قد قدمنا لك في الميزان ان التسليم للأئمة هو أدنى درجات العبد في اعتقاده صحة أقوال
الأئمة وانما هو ادناهم هذه الميزان ما هو أرق من ذلك فيمطلع المقلد على ما طلع عليه الأئمة وياخذ علمه من
حيث أخذوا العلم من طريق النظر والاستدلال وأما من طريق الكشف والعيان وقد كان الامام أحمد
رضي الله عنه يقول خذوا علمكم من حيث أخذوا الأئمة ولا تقنعوا بالتقليد فان ذلك عبي في البصيرة انتهى
وسمى في بسط ذلك في فصل ذم الأئمة للقول بالأي في دين الله ان شاء الله تعالى فراجع (فان قلت) فلا ي
شي لم يوجب العلماء بالله تعالى العمل بما أخذوا العلم من طريق الكشف مع كونه ملحقا بالنصوص في العفة
عند بعضهم (فالجواب) ليس عدم إيجاب العلماء العمل به يوم الكشف من حيث ضعفها ونقصها عما
أخذوا العلم من طريق النقل الظاهر وانما ذلك للاستغناء عن عدة في الموجبات بصريح أدلة الكتاب
والسنة عند القطع بصحته أي ذلك الكشف فانه حينئذ لا يكون الامور فالحال ما عند عدم القطع بصحته
فن حيث عدم عصمة الآخذ لذلك العلم فقد يكون دخل كشفه التلبس من إبليس فان الله تعالى قد أقدر
إبليس كما قال الغزالي وغيره على أن يقيم للكشف صورة المحل الذي ياخذ علمه منه من سماه أو عرش
أو كرسي أو قلم أو لوح فربما ظن المكاشف أن ذلك العلم عن الله فاخذ به فضل وأصل فن هنا أو جبروا على
المكاشف انه يعرض ما أخذ من العلم من طريق كشفه على الكتاب والسنة قبل العمل به فان وافق فذلك
والأحرم عليه العمل به فعلم ان من أخذ علمه من عين الشريعة من غير تلبس في طريق كشفه فلا يصح
منه الرجوع عنه أبدا ما عاش لموافقته الشريعة التي بين أظهرنا من طريق النقل ضرورة ان الكشف
الصحيح لا يأتي دائما الا موافقا للشريعة كما هو مقررين العلماء والله أعلم

(فصل) فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال ان لا تكفي أحدا في إرشاده إلى طريق صحة اعتقاده ان
سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كما هي قلنا له هذا أكثر ما قدرنا عليه في طريق الجمع بين قول العبد
بلسانه ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم وبين اعتقاده ذلك بقلبه فان قدر بياخي على طريق أخرى
تجمع بين القلب واللسان فاذكره النافذة في هذه الميزان ونجعلها طريقة أخرى ولعل الطاعن في صحة
هذه الميزان التي ذكرها انما كان الخامل له على ذلك الحسد والتعصب فانه لا يقدر بجعل الشريعة على أكثر
من مرتبةين تخفيف وتشديد أبدا ومن شئت في قولنا هذا فليأت بما ينافيه وأنا أرجع إلى قوله فاني والله ناهض
للأمة ما ناهضت ولا مظهر علم الحقة نفسي فيما أعلم به طبع النظر عن إرشادى للاخوان إلى صحة الاعتقاد
في كلام أئمتهم ولو لا محبة لا إرشاد للاخوان إلى ما ذكرنا لا تخفيت عنهم علم هذه الميزان الشريعة كما أخفيت
عنهم من العلوم الدينية ما لم يؤمروا بأشياء كما أشيرنا إليه في كتابنا المسمى بالجواهر المصونة والسبر المرقوم
فيما تنجبه الخاوة من الأسرار والعلوم فاننا ذكرنا فيه من علوم القرآن العظيم نحو ثلاثة آلاف علم لا صرفي

لا أحد من طلبة العلم الآن فجهلنا إلى التسلق (١) إلى معرفة علم واحد منها لا يفكر ولا امعان نظري في كتب
 وانما طر يقها الكشف الصحيح فتطلع هذه العلوم على العارف حال تلاوته للقرآن لا يتخلف عن النطق به
 حتى كان عين ذلك العلم عين النطق بتلك الحكمة ومتى تخلف العلم عن النطق فليس هو من علوم أهل
 الله وانما هو دينية ففكر وهو علوم الافكار مدخولة عند أهل الله لا يعتمدون عليها الا مكان رجوع أهلها
 عنها بخلاف علوم أهل الكشف كما هي آنفا علم ذلك

(فصل) وايضا ان تسمع بهذه الميزان فتبادر الى الانكار على صاحبها وتقول كيف يصح ان الجاهل
 بين جميع المذاهب وجعلها كالمذهب واحد من غير ان تنظر فيها أو تتجمع بصاحبها فان ذلك جهل
 منك وتهم ورفي الدين بل اجتمع بصاحبها ونظره فان قطعك بالجهل وجب عليه الرجوع الى قوله ولولم
 يسبقه أحد الى منسله وايضا ان تقول ان واضع هذه الميزان جاهل بالشيء به فتهقع في الكذب فانه اذا كان
 مثله يسمى جاهلا مع قدرته على توجيه أحكام جميع أقوال المذاهب فباني على وجه الارض الآن
 عالم وقد قال الامام محمد بن مالك واذا كانت العلوم منحة الهية واختصاصات لدرجة فلابد ان يؤسروا الله
 تعالى لبعض المتأخرين ما لم يطاع عليه أحد من المتقدمين اه فبالله عليه السلام يا أخى ارجع الى الحق
 وطابق في الاعتقاد بين اللسان والقلب ولا يصمدك على ذلك كون أحد من العلماء السابقين لم يدون مثل
 هذه الميزان فان جود الحق تعالى لم يزل فيضا على قلوب العلماء في كل عصر واخرى عن علومك الطبيعية
 الفهمية الى العلوم الحقيقية والكشفية ولولم يأنها طبعك فان من علامة العلوم اللدنية ان تتجهها
 العقول من حيث انكارها ولا تقبلها الا بالتسليم فقط لغاية طريقها فان طريق الكشف مباينة
 لطريق الفكر وسياق في الفصول الآتية ان شاء الله تعالى ان من علامة عدم صحة اعتقاد الطالب في
 أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم كونه يحصل له في باطنه ضيق وسرور اذا قلده غير امامه في واقعة
 ويقال له أين قولك ان غيرا ما ملكت على هدى من ربه وكيف يحصل في قلبك ضيق وسرور من الهدى فهناك
 تندحس دعواه ويظهر له عدم صحة عقيدته ان كان عاقلا واجل الله رب العالمين

(فصل) اعلم يا أخى اني ما وضعت هذه الميزان للاخوان من طلبة العلم الا بعد تكرر رؤيهم في ذلك هرا
 كما هو أول الفصول وقولهم لي مرادنا الوصول الى مقام مطابقة القلب للسان في صحة اعتقاد ان سائر أئمة
 المسلمين على هدى من ربهم في سائر أقوالهم فذلك أمعنت النظر لهم في سائر أدلة الشريعة واقوال علماءها
 فرائيتهم لا يخرج عن مرتبتين تخفيف وتشديد فالتشديد للاقوياء والتخفيف للضعفاء كما لم يكن ينبغي
 استثناء ما ورد من الأحكام بحكم التخيير فان القوي أن ينزل الى مرتبة الرخصة والتخفيف مع القدرة على
 فعل الاشد ولا تكون المرتبة ان المذكورين في الميزان فيه على الترتيب الوجوب وذلك كتخيير المتوضي اذا
 كان لا بس الخلف بين نزع وغسل الرجلين وبين مسح بالتراب مع ان احدي المرتبتين أفضل من الاخرى كما
 ترى فان غسل الرجلين أفضل الا لمن نفرت نفسه من المسح مع علمه بهجة الاحاديث فيه فان المسح له
 أفضل على انه لقائل أن يقول ان المرتبتين في حق هذا الشخص أيضا على الترتيب الوجوب بمعنى انه لو
 أراد أن يعبد الله تعالى بالأفضل كان الواجب عليه في الاتيان بالأفضل ارتكاب العزيمة وهو اما الغسل
 بالنظر الى حال غالب الناس واما المسح بالنظر الى ذلك الفرد الذي نفرت نفسه من فعل السعة
 لا سيما وقولنا أفضل غير مناف للوجوب كما تقول لمن تشبه عليه يا أخى رضا الله تعالى فانه أولى لك من
 منقطه وكذلك ينبغي ان يستثنى من وجوب الترتيب في مرتبة الميزان ما اذا ثبت عن الشارع فعل أمرين
 معاً في وقتين من غير ثبوت نسخ لاحدهما كسج جميع الرأس في وقت ومسح بعضه في وقت آخر وكوالاة
 الوضوء تارة وعدم الموالاتة فيه تارة أخرى ونحو ذلك فتدل هذا لا يجب فيه تقديم مسح جميع الرأس
 والموالاتة على مسح بعضه وعدم الموالاتة الا اذا اراد المكلف التقرب الى الله تعالى بالأولى فقط وقس على
 ذلك نظائره واما قول سيدنا ومولانا هبة الله بن عباس رضي الله عنهما ان آخر الامرين من فعل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هو النسخ المحكم فهو لا تكرر لا كل اذ لو كان ذلك كليا لحكمنا بنسخ المتقدم من الامرين

وما عندنا من نجس ونجس عن
 انفي أنه قال أوال جميع
 البهايم الطاهرة طاهرة
 (فصل) والنجس من الآدمي
 نجس عند أبي حنيفة ومالك
 الا ان مالكا قال يغسل بالماء
 رطبا كان أو يابساً وقال أبو
 حنيفة يغسل رطبا ويغسل
 يابساً والاصح من مذهب
 الشافعي طهارة النجس مطلقا
 الا من الكلب والخنزير والاصح
 من مذهب أحمد أنه طاهر
 من الآدمي (فصل) واختلافوا
 في البئر يخرج منها فارة وقد
 كان توضع منها فقال أبو حنيفة
 ان كانت متفصضة أو مملوءة
 ثلاثة أيام والافصص ثلاثة
 وليلة وقال الشافعي وأحمد ان
 كان الماء يسيرا أو مملوءا
 الصلاة ما يغلب على فانه أنه
 توضع منها بعد وقوعها وان
 كان كثيرا ولم يتغير لم يسد وان
 تغير اما من وقت التغير
 ومذهب مالك انه اذا كان
 معينا ولم يتغير أو صافه فهو
 طاهر ولا إعادة على المصلي
 وان كان غيبا معين فنه
 روايتان أطلق ابن القاسم من
 استحبابه القول بالنعاسة
 (فصل) لو اشتبه ماء طاهر
 بنجس فان كان معه أو ان
 بعضها طاهر وبعضها
 متنجس فهل يحتشم ذلك
 ويغسري أم لا قال الشافعي
 يغسري ويغسل بالظاهر
 على الاغلب عنده وقال أبو
 حنيفة ان كان عددا الطاهر
 أكثر من عدد المتنجس جاز
 التحري وقال أحمد لا يغسري بل

(١) التسلق التسور وزنا
 ومعنى اه

بريق الاواني أو يخلطها أو يقيم

واختلف قول مالك في حكمه
عندم التحري ولو كان معه
نوبان نجس وطاهر واشتبه
صلى في كل منهما عند مالك
وأحمد لا فلا ينيق
والشافعي فان عندهما أنه
يغري فيهما

باب أسباب الحدث

الخارج المعتاد من السبيلين
وهو البول والغائط ينقض
الوضوء بالاجماع وأما النادر
كالودود من الدبر والرجح من
القبل والحصى والاستحاضة
والمدى ينقض أيضا إلا عند
مالك واستثنى أبو حنيفة الرجح
من القبل فقال لا ينقض
والشافعي عند الثلاثة
والاصح من مذهب الشافعي
أنه لا ينقض وإن أوجب القبل
وقال أبو حنيفة ينقض بكل
ذلك وبالمنى

فصل في ما يقع على أن من
مس فرجه به وضوء من أعضائه

غير بدنه لا ينقض وضوءه
واختلفوا فمن من ذكره بدنه
فقال أبو حنيفة لا ينقض
وضوءه مطلقا على أي وجه
كان وقال الشافعي ينقض
بالمس بباطن كفه دون ظاهره
من غير حائل سواء كان
بشهوة أو بغيرها والمشهور
عند أحمد أنه ينقض بباطن
كفه وبظاهره والراجح من
مذهب مالك أن مسه بشهوة
انتقض والا فلا (فصل) وأما
مس فرج غيره فقال الشافعي
وأحمد ينقض وضوءه بالمس
صغيرا كان الممسوس أو كبيرا
جنباً أو مبتاعاً قال مالك لا ينقض
بمس العنبر وقال أبو حنيفة

يبقى في نفس الأمر من مس كل الرأس أو بعضه مثلاً لا بد أن يكون انتهى الأمر منه صلى الله عليه
وسلم إلى مسح الكل أو البعض فيكون ما قبل الأخير منسوخاً ولا يخفى ما في ذلك من القسح في مذهب من
يقول بوجوب تعميم مسح الرأس أو عدم تعميمه وكان الإمام محمد بن المنذر رحمه الله تعالى يقول إذا ثبت
عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعل أمرين في وقتين فهما على التخيير ما لم يثبت النسخ فيعمل المسك في هذا
الأمر تارة وبهذا الأمر تارة أخرى انتهى وعلى ما قررناه من مرتبة الميزان ينبغي حمل القول بمسح الرأس
كله وجوباً على زمن الصيف مثلاً ومسح بعضه على مسحه في زمن البرد لا سيما في حق من كان أقرع أو كان
فريب العهد بخلق رأسه أو يخاف من نزول الحوادير من رأسه فاعلم ذلك يا أخي وقس عليه نظائره والحمد لله
رب العالمين (فصل) اعلم يا أخي أن مرادنا بالعزيمة والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما مطلق
التشديد والتخفيف وليس مرادنا بالعزيمة والرخصة اللتين أحدهما الأصوليون في كتبهم فقامعينا مرتبة
التخفيف رخصة إلا بالنظر لما قبلها من التشديد أو الأفضل لا غير والا فاعلم أن لا يكلف بفعل ما هو فوق
طاقته شرعاً وإذا لم يكلف بما فوق طاقته فبأنه لا يكون فعل الرخصة في حقه واجباً كالعزيمة في حق
القوى فلا يجوز للعاجز النزول عن الرخصة إلى مرتبة ترك الفعل بالسكينة كما إذا قدر فاقدر الماء المطلق
على الستراب لا يجوز له ترك التيمم وكذا إذا قدر العاجز من القيام في المفريضة على الجلوس لا يجوز له
الاضطجاع أو قدر على الاضطجاع على اليمن أو اليسار لا يجوز له الاستلقاء أو قدر على الاستلقاء لا يجوز
له الاكتفاء بخو الأيمان باليمينين أو قدر على الأيمان باليمينين لا يجوز له الاكتفاء بأجزاء الصلاة على
قلبه كما هو مقرر في كتب الفقه فكل مرتبة من هذه المراتب بالنظر لما قبلها كالعزيمة مع الرخصة لا
يجوز له النزول إليها إلا بعد مجزئتها عما قبلها والله أعلم والحمد لله رب العالمين (فصل) ثم لا يخفى عليك
يا أخي أن كل من فعل الرخصة بشرطها والمفضل بشرطه فهو على هدى من ربه في ذلك ولو لم يقل إمامه
على ما يأتي في الفصول الآتية من التفصيل كان من فعل العزيمة أو الأفضل بكلفة ومشقة فهو على
هدى من ربه في ذلك ولو لم يكلفه الشارع بذلك من حيث عظم المشقة فيه اللهم إلا أن يأتي عن الشارع ما
يخالف ذلك كقوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فإن الأفضل للمسافر في مثل ذلك الفطر
للضراطة حاصل به ومن المعلوم أن من شأن الأمور التي يتقرب بها إلى حضرة الله تعالى أن تكون النفس
منسحقة بها محبة لها غير كارهة وكل من أتى بالعبادة كارهاً لمها أي من حيث مشقتها فقد خرج عن موضوع
القرب الشرعية المتقرب بها إلى حضرة الله عز وجل لا سيما في مثل المسئلة التي نحن بها فانه صلى الله عليه
وسلم نفي البر والتقرب إلى الله تعالى بالصوم الذي يضرب بالسافر ونحن نابعون للشارع ما نحن مشرعون فلا
ينبغي لأحدنا التقرب إلى الله تعالى إلا بما أذن له الشارع فيه وإن شرب نفسه به من سائر المنذوبات وما لم
يأذن فيه فهو إلى الابتداع أقرب وما كل بدعة يشهد لها طاهر الكتاب والسنة حتى يتقرب بها أو ما لم يأت
نهي الشارع عن الصلاة حال النعاس تعرف ذلك لأن النعاس إذا غلب على العبد وتكاف الصلاة صارت
نفسه كالمكرهة عليه ولا يخفى ما في ذلك من نقص الثواب المرتب على محبة الطاعة فاعلم ذلك يا أخي وأعمل
بالرخص بشرطها فإن الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه كما صرح به الحديث الذي
رواه الطبراني وغيره والحمد لله رب العالمين (فصل) إن قال قائل فعلى ما قررتم فهل رأيتم في كلام أحمد
من العلماء ما يؤيد هذه الميزان من جل كلام الأئمة على حالين ورده إلى الشريعة قلنا نعم ذكر الشيخ محيي
الدين في الفتوحات المكية وغيره من أهل الكشف أن العبد إذا سلك مقامات القوم متقيداً بعبادتهم وأحد
لا يرى غيره فلا بد أن ينتهي به ذلك المذهب إلى العين التي أخذ إمامه منها أقواله وهناك يرى أقوال جميع
الأئمة تغترف من بحر واحد فينتقل عنه التقييد بعبادته ضرورة ويحكم بتساوي المذاهب كلها في الصحة
بخلاف ما كان يعتقد قبل ذلك قال الشيخ محيي الدين ونظير ما قلناه القول بتفضيل الرسل بعضهم على
بعض بالأجتهاد ثم إذا وصل إلى شهود حضرة الوحي التي أخذوا منها الأحكام شرائعهم أنقل عنه التفضيل
بالاجتهاد وصار لا يفرق بين أحد من رسله إلا من حيثما كشف الله تعالى له عنه بحكم اليقين لا الظن فهذا

نظير المقلد اذا اطاع على العين التي اخذ الاثمة المجتهدون مذاهم من انتهى وكذلك عما يؤيد هذه الميزان
قول الشيخ بدر الدين الزركشي في آخر كتاب القواعد في الفقه اعلم وقد الله لاطاعته ان لاخذ بالخص
والعزائم في محل كل منهم ما مطلوب فاذا قصد المكلف بفعل الرخصة قبول فضل الله عليه كان افضل كما
أشار اليه حديث ان الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى عزائمه فاذا ثبت هذا الاصل عندك يا أخى
فاعلم أن المطلوب الشرع الوفاق ورد الخلاف اليه ما أمكن كما عليه عمل الاثمة من أهل الورع والتقوى
كأبي محمد الجويني وأضرابه فانه صنف كتابه المحيط ولم يلتزم فيه المشى على مذهب معين قال وذلك في حق
أهل الورع والتقوى من باب العزائم كما أن العمل بالمتخلف فيه عندهم من باب الرخص فاذا وقع العبد في
أمر ضروري وأمكنه الاختيار فيه بالعزيمة فله فعله وله تركه وكان ذلك الفعل الشديدا عليه من باب القوة
والاختيار العزائم ان كان راجحا وان لم يكن له الاخذ فيه بالعزيمة لاخذ بالرخصة كما أن له الاخذ بالقول
الضعيف في بعض المواطن فلا يكون ذلك منه من باب المخالفة المحضة قال الزركشي وبعد اذ علمت هذا
فحينئذ تعرف أن أحد من الاربعة أو غيرهم لم يقيد أمر المسلمين في القول برخصة أو عزيمة الا على حد
ما ذكرناه من هذه القاعدة فينبغي لكل مقلد للاثمة أن يعرف مقاصدهم انتهى كلام الزركشي رحمه الله
في آخر قواعد وهو من أعظم شاهد صحة هذه الميزان فلم ينقل لنا عن أحد من الاثمة الاربعة ولا غيرهم
فيما بلغنا انه كان يطرد الأمر في كل عزيمة قال بها أو رخصة قال بها في حق جميع الامه ابداننا ذلك في حق
قوم دون قوم وقد بلغنا انه كان يفتي الناس بالمذاهب الاربعة الشيخ الامام الفقيه المحدث المفسر
الاصولي الشيخ عبد العزيز الديري وشيخ الاسلام عز الدين بن جماعة المقدسي والشيخ العلامة الشيخ
شهاب الدين البراسي الشهير بابن الاقطر رحمه الله والشيخ علي التفتي الضري ونقل الشيخ الجلال
السيوطي رحمه الله عن جماعة كثيرة من العلماء انهم كانوا يفتون الناس بالمذاهب الاربعة لا سيما العوام
الذين لا يتقيدون بمذهب ولا يعرفون قواعد ولا نصوصه ويقولون حيث وافق فعل هؤلاء العوام قول
عالم فلا بأس به اهـ ((فان قال قائل)) كيف صح من هؤلاء العلماء أن يفتوا الناس بكل مذهب مع كونهم
كانوا متقدمين ومن شأن المقلد أن لا يخرج عن قول امامه ((فالجواب)) بمحتمل أن يكون أحدهم بلغ مقام
الاجتهاد المطلق المنتسب الذي لم يخرج صاحبه عن قواعد امامه كآبي يوسف ومحمد بن الحسن وابن القاسم
وأشهب والمزني وابن المنذر وابن سريج فهؤلاء كلهم وان أفتوا الناس بما لم يصرح به امامهم فلم يخرجوا
عن قواعدهم وقد نقل الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ان الاجتهاد المطلق على قسمين مطلق غير منتسب
كما عليه الاثمة الاربعة ومطلق منتسب كما عليه أكابر أصحابهم الذين ذكرناهم قال ولم يدع الاجتهاد المطلق
غير المنتسب بعد الاثمة الاربعة الا امام محمد بن جرير الطبري ولم يسلم له ذلك اهـ ويحتمل ان هؤلاء العلماء
الذين كانوا يفتون الناس على المذاهب الاربعة أطلعهم الله تعالى على عين الشريعة الاولى وشهدوا
انصاف جميع اقوال الاثمة المجتهدين بها وكانوا يفتون الناس بحكم من تبقى الميزان لا بحكم العموم فلا بأس من
قويار رخصة ولا ضيقا بعزيمة وكانوا يوجبون أهل المذاهب الاربعة في تعريض مذاهبهم واطلوعا على
جميع أداتهم وقد بلغنا حصول هذا المقام أيضا لجماعة من علماء السلف كالشيخ أبي محمد الجويني والامام
ابن عبد البر المالكي ومن الدليل على ذلك ان أبا محمد صنف كتابه المسمى بالمحيط ولم ينفذ فيه بمذهب كما هو
عن الزركشي وكذلك ابن عبد البر كان يقول كل مجتهد مصيب فاما أن يكون نافعا لا أو فالأما ذكر لاطلاعهما
على عين الشريعة الكبرى وفقر بعض اقوال جميع العلماء منها كما اطلعنا بحمد الله تعالى واما أن يكونا قالا
ذلك من حيث ان الشارع قرر حكم المجتهد الذي استنبطه من كتاب الله عز وجل أو سنة رسوله صلى الله
عليه وسلم وقد بلغنا عن الشيخ عز الدين بن جماعة أنه كان اذا أفتى حاميا بحكم على مذهب امام بأمره بفعل
جميع شروط ذلك الامام الذي أفتاه بقوله ويقول له ان تركت شروطا من شروطه لم تصح عبادتك على
مذهبه ولا غيره اذا لم يبدأ الملققة من عدة مذاهب لا تصح الا اذا اجعت شروط تلك المذاهب كلها اهـ
وذلك منه احتياط للدين وخوفا أن يتسبب في نقص عبادة أحد من المسلمين ((فان قات)) فهل ينبغي لمن

لا ينتقض بحال وهل ينتقض
وضوء الممسوس أم لا قال مالك
ينتقض وقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا ينتقض
وأجمعوا على انه لا وضوء على
من مس انتميه ولو من غير حائل
واتفق الثلاثة على انه لا يجب
الوضوء من مس الاخر بشهوة
وقال مالك بالاحتياط وفيه وجه
في مذهب الشافعي واختلفا
فمن مس حلقه الدبر فقال أبو
حنيفة ومالك لا ينتقض وقال
الشافعي وأحمد ينتقض وعن
الشافعي قول وعن أحمد رواية
انه لا ينتقض ((فصل))
واختلفا في لمس الرجل المرأة
فمذهب الشافعي الانتقاض
بكل حال اذا لم يكن حائل والعصم
من مذهب استثناء المحارم
ومذهب مالك وأحمد انه كان
شهوة انتقض والا فلا ومذهب
أبي حنيفة انه لا ينتقض الا
ان ينتشر ذكره فينتقض باللس
والانتشار جيبا وقال محمد بن
الحسن لا ينتقض وان انتشر
ذكره وقال عطاء بن ريس
أجنبية لا تحل له انتقض وان
حدث كزوجته وأمه لم ينتقض
والراجح من مذهب الشافعي
أن الممسوس كاللمس وهو
مذهب مالك وعن أحمد
روايتان (فصل)
على ان نوم المضطجع والمنكئ
ينتقض الوضوء واختلفا
نام على حاله من أحوال
المضطجع فقال أبو حنيفة
لا ينتقض وضوءه وان طال
نومه فان وقع على جنبه أو
اضطجع انتقض وقال مالك
ينتقض في حال الركوع
والسجود اذا طال دون القيام

الجديد ان قام بمكتناقه معدله لم ينتقض والا انتقض وقال في القديم لا ينتقض على هيئة من هيئات الصلاة وعن أحمد روايات المختار انه ان طال نوم القائم والقاعس والرايح والساجد فعليه الوضوء قال الخطابي هذه أصح الروايات ولا فرق عند الشافعي بين طول النوم وقصره وان رأى المنامات مادام ممكنة معدله من الارض اذا النوم ليس يحدث في نفسه وانما هو مظنة للحديث

(فصل) والخارج النجس من المبدن من غير السبيلين كالرفاق والقيء والقصد والحجامة لا وضوء منه عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة بوجوب الوضوء من الدم اذا سال والقيء اذا مالاهم وقال أحمد ان كان كثيرا فاحشا فنقض رواية واحدة وان كان يسيرا فمعه روايتان

(فصل) والتهتة في الصلاة تبطلها بالاجماع وهل تنقض الوضوء قال مالك والشافعي وأحمد لا تنقض وقال أبو حنيفة وأصحابه تنقض وما

مسسته النار كالطعام المطبوخ والخبز لا وضوء منه بالاجماع وحكي عن بعض الصحابة كايمن وعمر وأبي هريرة وزيد بن ثابت

ايحباب الهنوء منه وأكل لحم الجوز لا ينتقض الوضوء

على الجديد الى اجمع من مذهب الشافعي وهو قول أبي حنيفة

رمال وقال أحمد ينتقض وهو القديم المختار عند أصحاب الشافعي ونسب إلى الميت

يفتي على الاربعة مذاهب أن لا يفتي المقلدين الا بالاربع من حيث النقل أو بفتيهم عما شاهد من الاقوال (فالجواب) الذي ينبغي له أن لا يفتي الناس الا بالاربع لان المقلد ما سأل الا لفتيه بالاربع من مذهب امامه لا بما عنده هو اللهم الا أن يكون المر جرح أو حوط في دين السائل فله أن يفتيه بالمر جرح ولا جرح ولما ادعى الجلال السبوطي رحمه الله مقام الاجتهاد المطلق المنتسب كان يفتي الناس بالاربع من مذهب الامام الشافعي فقالوا له لا تفتيهم بالاربع عندك فقال لم يسألوني ذلك وانما سألوني عما عليه الامام وأصحابه فاحتاج من يفتي الناس على الاربعة مذاهب أن يعرف الراجع عند أهل كل مذهب ليفتي به المقلدين الا أن يعرف من السائل أنه يعتمده ودينه وينشرح صدره لما يفتيه به ولو كان من جرحه عند المقلد فدل هذا الاحتياج الى الاطلاع على ما هو الاربع عند أهل كل مذهب انتهى فاعلم ذلك

(فصل) وما يوضح لك صحة ما تبقى الميزان أن ننظر الى كل حديث ورد أو قول استنبط والى مقابله فاذا نظرت فلا بد أن تجد أحدهما مخفقا والآخر مشددا غير ذلك لا يكون ثم ان الحديث أو القول المخفف قد يكون هو الصحيح الراجح في مذهبك وقد يكون هو الضعيف المر جرح ولا يتناول حاله يا أخي عند العمل به من أن تكون من أهل من تبتغي الميزان دون المرتبة الاخرى بالشروط التي تقدمت في فصل الرخصة أي التخفيف فتفتي كل أحد بما يناسب حاله ولو لم تفعل أنت به كذلك لأنه هو الذي خوطبت به به فاعلم ذلك واعمل عليه وأفت غيرك بما هو أهله فليس لمن قدر على سهولة الطهارة أن يمس فرجه اذا كان شافعيًا ويصلي بلا تجديد طهارة تقليد الأبي حنيفة كما أنه ليس له أن يصلي فريضة أو نافلة بغير الفاتحة مع قدرته عليها أو أن يصلي بالذكر مع قدرته على القرآن كما سيأتي ايضا حقه في قوله أقوال العلماء ان شاء الله تعالى على أن لك أيضا أن تصعد الى فعل العزيمة مع المشقة ان اخترت ذلك على وجه المجاهدة لنفسك كما أن لك أيضا أن تنزل الى الرخصة بشرطها في هذه الميزان وهو البعز عن غيرها حسا أو شرفا فقط وتكون على هدى من ربك في كل من المرتبتين ثم انه قد يكون في الحكم الواحد أكثر من القولين فالخاذل يرد ما قارب التشديد الى التشديد وما قارب التخفيف الى التخفيف كالقول المفصل على حد سواء كما قدمناه في خطبة الميزان ومثال أن يوجد دليلان أو قولان مشددان أو مخففان لا يلحق أحدهما بالآخر ولا يدخل فيه فان شئت فامتحن ذلك في اقوال مذهبك مع بعضها بعضا وان شئت فامتحن ذلك في مذهبك ومقابله من جميع المذاهب المخالفة له تجد هم لا يخبر من عن تخفيف وتشديد وكل منهما رجال في حال مباشرة التكليف كما هي في الميزان وكذلك ما أوجبه المجتهد أو حرمه باجتهاده في كل من المرتبتين فان مقابل التحريم عدم التحريم الشامل للندوب وقال بعضهم ما أوجبه المجتهد أو حرمه يكون في مرتبة الاولى ومقابله في مرتبة خلاف الاولى لانه ليس لغیر الشارع ان يحرم أو يوجب شيئا انتهى والحق ان المجتهد المطلق ان يحرم ويوجب وانما قد اجماع العلماء على ذلك بل ولو قلنا بقول هذا البعض فهو يرجع الى المرتبتين أيضا الى الاولى في مرتبة التشديد غالب التحجير المطاوعة في الجهة سواء كان ذلك الاولى فعلا أو تركا وخلاف الاولى في مرتبة التخفيف غالبا (فان قال قائل) فن ابن جهم كلام المجتهدين من جهة الشرعية مع أن الشارع لم يصرح بما استنبطوه (فالجواب) انه يجب حملهم على أنهم علموا ذلك الوجوب أو التحريم من قرائن الأدلة أو علموا أنه من اد الشارع من طريق كشفهم لا بد لهم من أحد هذين الطريقين وقد يحتمل ان عند بعض المجتهدين (فان قال قائل) فمات قولون فمات رد فردا من الاحاديث والاقوال (فالجواب) مثل ذلك لا مقابل له بل هو شرع مجمع عليه فلا يأتى فيه من ثبوت الميزان وذلك كالحديث الذي نسج مقابله أو كالقول الذي رجح عنه المجتهد أو أجمع العلماء على خلافه فليس فهاذا كرا لمرتبة واحدة لجميع المكلفين لعدم وجود مشقة على واحد في فعله ترجيح على مشقة تركه خلاف ما فيه المشقة المذكورة فانه يجب وفيه التخفيف والتشديد كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثلا فانه ورد في كل منهما التخفيف والتشديد والتشديد فالتشديد كونه عند بعضهم لا يسقط عن المكلف بخوفه على نفسه أو ماله والتخفيف سقوطه عنه بخوفه المذكور عند آخرين فالاول في حق الاقوياء في الدين كالعالم والاصالحين والثاني في حق

وقال أحمد بن حنبل

((فصل)) وانفقوا على أن من نيقن الطهارة وشك في إيلاد فانه باق على طهارته الا ما كان ظاهراً مذهباً به انه يبنى على الحدث ويتوضأ وقال الحسن ان شك في الحدث وهو في الصلاة بقي على يقينه ومضى في صلاته وان كان في غير الصلاة أخذ بالشك

((فصل)) ولا يجوز غسل المصنف ولا جعله محدث بالاجماع وحكي عن داود وغيره الجواز ويجوز جله بخلاف وهلافة الا عند الشافعي ويجوز عنده جله في أئمة وتفسيره ناظر وقاب ورفعة يعود ((فصل)) واستقبال القبلة واستنابها لقضاء الحاجة حرام بالصبراء عند الشافعي ومالك وفي أشهر الروايات عن أحمد وقال أبو حنيفة وأحمد يكره مطلقاً في الصحاري والبنين جميعاً وقال داود يجوز الاستناب والاستقبال في الموضوعين جميعاً

((فصل)) والاستنجاء واجب عند مالك والشافعي وأحمد لكن عند مالك رواية انه ان صلى ولم يستنج هت هت هت وقال أبو حنيفة هو سنة وليس بواجب وهي رواية عن مالك قال أبو حنيفة فان صلى ولم يستنج هت هت هت وجعله محصل الاستنجاء مقدراً يعتبر به سائر المنجاسات على جميع المواضع وحده بالدرهم المعلق وقال أبو حنوب ازالة المنجاسة في غير محل الاستنجاء اذا ذات على مقدار الدرهم

الضعفاء من العوام في الايمان واليقين ((فان قال قائل)) فهل تأتي المرتبة في حق من يغيب المنكر بتوجهه بقلبه الى الله تعالى من الاولياء فيمكسر اناء الخرو ويمنع الزاني من الزنا بحياولته بحائل بينه وبين فرج الزانية مثلاً (فالجواب) نعم تأتي فيه المرتبة فان الاولياء من يرى وجوب التوجه الى الله تعالى في ذلك ويكون بذلك كالقادر على ازالة المنكر ومنهم من لا يرى وجوب ذلك بل يكره الاطلاع بكشفه على المنكرات الواقعة في الوجود من غير المتجاهرين بمصائبهم وذلك لما فيه من الاطلاع على عورات الناس ويسمى ذلك بالكشف الشيطاني عند بعض القوم وانه يجب على صاحبه سؤال الله تعالى ان يحول بينه وبينه ((فان قال قائل)) فانقولون فيمن له حال يحمله من اهل المنكر اذا انكر عليهم وكسر اناء خمرهم هل يجب عليه تغييره باليسد أو اللسان اعتقاداً على أن الله تعالى لا يخذله ولا يجب من حيث ان الحق تعالى لا تقيد عليه ((فالجواب)) مثل هذا تأتي فيه المرتبة فان الاولياء من الزمة بذلك اذا علم ان له حالاً يحمله ومنهم من لم يلزمه بذلك نظير ما قالوا فيمن قدر على ان يصل الى مكة في خطوة والحمد لله رب العالمين

((فصل)) فان قلت) فنقول ان القياس من جملة الادلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك من ثبنا الميزان فالجواب نعم تأييداً فيه فان من العلماء من كره القياس في الدين ومنهم من اجازه من غير كراهة ومنهم من منعه فانه طرده وما يدري العلماء ان الشارع قد لا يكون اراد طرد تلك الالة وانما ترك ذلك الامر خارجاً عن ذلك الحكم توسعة على امته وذلك كقياس الارز على البرقي باب الرابح اجماع الاقياس فان الشارع لم يبين لنا حكم الارز فكان الاولى بالادب عند بعض اهل الله تعالى ابقائه على عدم دخول الرابح فيه كما أشار اليه الحديث وسكت عن اشياء رجة بكم فنقول بقياس الارز على البر مشدد ومن يقول بعدم قياسه مخفف وقد كان السلف الصالح من الصحابة والتابعين يقدرون على القياس ولكنهم تركوا ذلك اذ باع رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن هنا قال سفيان الثوري من الادب اجراء الاحاديث التي خرجت بخروج الزجر والتفسير على ظاهرها من غير تأويل فانهم اذا اولت خرجت عن مراد الشارع كحديث من غشنا فليس منا وحديث من تطير او تطير له وحديث ليس منامن لطم الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية فان العالم اذا اولها بان المراد ليس منافي تلك الخصلة فقط اى وهو منافي غيرها هاهنا على الفاسق الوقوع فيها وقال مثل الخرافة في خصلة واحدة امر سهل فكان ادب السلف الصالح بعدم التأويل اول بالاتباع للشارع وان كانت قواعد الشريعة قد تشهد ايضا لذلك التأويل وقد دخل جعفر الصادق ومقاتل بن حبان وغيرهما على الامام ابي حنيفة وقال له قد بلغنا انك تكثر من القياس في دين الله تعالى واول من قاس ابليس فلا تقس فقال الامام ما قوله ليس هو بقياس وانما ذلك من القرآن قال تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فليس ما قلناه بقياس في نفس الامر وانما هو بقياس عند من لم يجعله الله تعالى القهم في القرآن اه ومن هنا يعلم ان اهل الكشف غير محتاجين الى القياس لاستغنائهم عنه بالكشف فان اورد عليهم شخص مخوفهم ضرب الوالد فانه ليس في القرآن التصريح بغيره بضمير ما وانما اخذ العلماء ذلك من قوله تعالى فلا تقل لهم ما ف فكان النهي عن ضربهم ما من باب اولي فالجواب أن هذا لا يرد على اهل الكشف لان الله تعالى قال وبالوالدين احساناً ومعلوم أن ضربهم ليس باحسان فلا حاجة الى القياس وسكت سيدي عليا الخواص رجه الله يقول يصح دخول القياس عند من احتاج اليه وعند من لم يستجيب اليه في مرتبة الميزان فمن كلف الانسان بالفحص عن الادلة واستخراج التفاضل من القرآن شدد ومن لم يكلفه بذلك فقد خفف ولم ير في الناس من يقدر على الاستنباط ومن يهمل ذلك في كل عصر وكان ابن خزم يقول جميع ما استنبطه المجتهدون معدود من الشريعة وان خفي دليله على العوام ومن أنكر ذلك فقد نسب الائمة الى الخطأ وانهم بشرهون ما لم ياذن به الله وذلك ضلال من قائله عن الطريق والحق انه يجب اعتقاد انهم لو لا رأوا في ذلك دليلاً ما شرعوه فراجع الامر كذلك في قضية الاستنباط الى من تبنى الشريعة كالقياس فمن امر الناس باتباع كل ما شرع المجتهدون فقد شدد ومن لم يامرهم الا بما شرحت به الشريعة أو أجمع عليه العلماء فقد خفف في الجملة لانه من باب فن تطوع خبراً فهو خير له والحمد لله رب العالمين

ولا يجوز الإقتصار في

الاستنباه بالخارجة على أقل من ثلاثة أجزار عند الشافعي وأحمد وإن حصل الانقضاء بآثارها والمراد ثلاث مسحات فإذا كان حجره ثلاث أطراف اجزا إذا أنقى وإن لم تنق الثلاثة زاد ربا معا وخامسا حتى يحصل الانقضاء وقال أبو حنيفة ومالك الإعتبار بالانقضاء فإن حصل بحجر واحد لم تستحب الزيادة عليه ويجوز الاستنباه بما يقوم مقام الحجارة من الخرف والآخر والخشب بالاجماع وحكى عن داود أنه قال لا يجوز بماسوي الأبحار ومذهب الشافعي وأحمد أنه لا يجزئ في الاستنباه عظم ولا روث وقال أبو حنيفة ومالك يجزئ ولكن يستحب عندهما أنه لا يستحبى بهما

(باب الوضوء)

النية واجبة في الطهارة من الغسل والوضوء والتيمم عند كافة العلماء فلا تصح طهارة الابنية وقال أبو حنيفة لا يقتصر شيء من ذلك إلى النية إلا التيمم فإنه لا بد فيه من النية ومحمل النية القلب والكمال أن ينطق بلسانه بما نواه بقلبه وقال مالك يكره النطق باللسان ولو اقتصر على النية بقلبه أجزأه بالاتفاق بخلاف عكسه

(فصل) والتسمية عند

الوضوء مستحبة ليست بواجبة باتفاق الثلاثة وأصح الروايتين من أحدهما واجبة وحكى عن داود أنه قال لا يجزئ وضوء الإيماسوات تركها عمدا أو ناسيا وقال اسحق إن نسبها

(فصل) من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان التي ذكرناها وترك العمل بجميع الأقوال المروجة نقصان الثواب غالبا وسوء الأدب مع جميع أصحاب تلك الأقوال والوجود من العلماء عكس ما يحصل لمن عمل بالميزان فإن ذلك المروج الذي ترك هذا العمل به لا يخلو ما أن يكون أحوط للدين فهذا لا ينبغي ترك العمل به وما أن يكون غير أحوط فقد يكون رخصة والله يحب أن تؤتى رخصه كما صرح به الحديث أي بشرطه ويكون على علم الأخوان أن لكل سنة سنة المجتهدون أو بدعة سنة المجتهدون درجة في الجنة أو درك في النار وإن تفاوتت مقامهم ونزل عما سنده الشارح أو كرهه كما صرح به أهل الكشف فأعلم ذلك واعمل بكل ما سنده لك المجتهدون وارك كل ما كرهوه ولا تطالبهم بدليل في ذلك فإنك تحبهم في ديارهم مادمت لم تصل إلى مقامهم لا يمكن أن تنههم إلى الكتاب والسنة وتأخذ الأحكام من حيث أخذوا أبدأ وسعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى بقول أعماله بكل أقوال الأئمة التي ظاهرها المخالفة لبعضهم بعضا عند اجتماع شروط العمل بها فيكم التحرز والثناء الكامل فإن مقام من يعمل بالشريعة كلها ممن يرد غالبا ولا يعمل بها إذا المذهب الواحد لا يحتوى أبدا على جميع الأدلة ولو قال صاحبه في الجملة إذا صح الحديث فهو مذهبي بل ربما ترك اتباعه العمل بأحاديث كثيرة تحت بعد ما فهم وذلك خلاف مراد امامهم فافهم اه فان توقف انسان في حصول الثواب بما سنده المجتهدون وطأ ابنا بالدليل على ذلك قلنا له اما أن تؤمن بان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم فلا يسعه ان كان صحيح الاعتقاد الا أن يقول نعم فنقول له فخير ما آمنت بأنهم على هدى من الله تعالى وإن مذهبهم صحيحه لأنك الإيمان بالثواب لكل من عمل بما على وجه الإخلاص وحصول المراتب لمن عمل بها في الجنة وإن تفاوتت المقام فإن ماسنده الشارح على ماسنده المجتهد لا سيما وقد قال صلى الله عليه وسلم من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى آخر ما قال عليه الصلاة والسلام فافهم والله أعلم

(فصل) ينبغي لكل مؤمن من الأعمال على العمل بكل حديث ورد وبكل قول استنبط أي بشرطه لا نه لا يخرج عن مرتبة الميزان أبدا وسعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى بقول كل ما ترونه في كلام الشارع وكلام أحد من الأئمة مخالفا للآخر في الظاهر فهو محمول على طائفة لأن كلام الشارع يحمل عن التناقض وكذلك كلام الأئمة فإن نظر فيه بعين العلم والانصاف لا بعين الجهل والتعصب كما مر قال وتأملا قوله صلى الله عليه وسلم من سألني عن أحوال الأصحاب ما قال لا أكلمهم في حديثي ولا في حديث غيره رأيت ربي قولا واحدا فقال لا غير الا كما قال لا تخفوا عليهم أن يخفوا في جناب الحق تعالى مالا يليق به ونظير ذلك تقريره صلى الله عليه وسلم أيا بكر على خروجه عن ماله كله وقوله لكتب بن مالك حين أراد أن يتخلع من ماله لما تاب الله عليه أمسكت عليه بعض مالك فهو خير لك ونظير ذلك أيضا حديث أبدا بنفسك ثم من يقول مع مدح الله تعالى المؤمنين على أنفسهم فقوله أيد بنفسك خطاب للكمال عمل بالحديث الأقربون أو لي بالمعروف ولا أقرب اليك من نفسك وأما قوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم فهو خطاب لغير كبار الأصحاب وإنما مدحهم على ذلك لغير جوار من ورطة المشغ الذي فتعوا غيرهم عليه في الدنيا فإذا نجوا عن ذلك أمر وأبدا بداءة بأنفسهم لأنها وديعة الله تعالى عندهم بخلاف غيرهم ليس هو وديعة عندهم وإنما هو جار لهم وسعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى بقول إذا ظلم الكامل ذاته بتقديم غيرهما عليها آخذة الله بذلك بخروجه عن العمل بالمأثور به بخلاف المريد فإنه مسامح بظلم نفسه في مرضات الله تعالى وتحميلها فوق طاقتها من العبادات بل يناب على ذلك فإذا وصل إلى نهاية السبيل أو التسوية التي بمثابة بلوغ مرآة من وصل دار الملك وعرفه عن له عنده حاجة أمر حذرا بالاحسان إلى نفسه لأنها كانت مطبقة في الوصول إلى حضرة ربه وأما ما ورد من شد النبي صلى الله عليه وسلم الحجر على بطنه من الجوع ونحوه من المجاهدات فاعلم ذلك تنزلا وتشييعا لا حادا لامة فلو أنه صلى الله عليه وسلم وقف مع مقامه الشريف الذي يعمل به ربه ولم ينزل السر على غالب أمته الصديق والإخلاص في اتباعه انتهى

(فصل) إن قال قائل كيف الوصول إلى الإطلاع على عين الشريعة المطهرة التي يشهد الإنسان

اعتراف

أجزاء طهارته والأفلا وغسل

اليدين قبل الطهارة مستحب

غير واجب بالاتفاق وحكي

عن أحمد أنه أوجب ذلك من

يوم البسل دون النهار وقال

بعض الظاهريين بالوجوب

مطلقا بعد الاستنجاسة فان

أدخل يده في الأذنان قبل غسلها

لم يفسد الماء الا عند الحسن

البصري والمصنف

والاستنشاق سنتان في الوضوء

والغسل عند مالك والشافعي

وقال أحمد وجوبهما وتحليل

اللحية الكثة في الوضوء سنة

بالاتفاق

(فصل) وحسد الوجه ما بين

منابت الرأس فالبا وممنهى

العينين طولا من الأذن إلى

الأذن عرضا عند الثلاثة

وقال مالك الأبيض الذي بين

شعر اللحية والأذن ليس من

الوجه ولا يجب غسله معه

في الوضوء والمرفان يدخلان

في غسل اليدين في الوضوء

بالاتفاق وقال زفر لا يدخلان

(فصل) ويجزى في مسح

الرأس في الوضوء عند الشافعي

ما يقع عليه الاسم ولا تتعين

اليدين مسح وقال مالك وأحمد في

أنظر الروايات عنه يجب مسح

جميع الرأس وعن أبي حنيفة

روايتان أشبه بهما أنه لابد

من مسح راس ثلاثا

من أصابعه حتى لو مسح بأصبعين

ولو مسح الرأس لم يجزه والمسح

على العمامة دون الرأس لغير

عذر لا يجوز عند أبي حنيفة

ومالك والشافعي وقال أحمد

يجوز به بشرط أن يكون

تحت العمامة منها شيء رواية

أشتراف جميع المجتهدين مذاهبهم منها ويشهد تساويها كلها في الصحة كشفاو يقينا لا إيمانا وتساهلا فقط
ولا ظنا وتجهيلا فالجواب طريق الوصول إلى ذلك هو السؤل على يد شيخ حارف بيزان كل حركة وسكون
بشرط أن يسلمه نفسه يتصرف فيها وفي أمورها وعيائها كيف شاء مع انشراح قلب المرء بذلك كل
الانشراح وأما من يقول له شيخه طلق امرأتك أو أسقط حقك من مالك أو وظيفتك مثلا فيوقف فلا يشم
من طريق الوصول إلى عين الشريعة المذكرة راحة ولو عبد الله تعالى ألف عام بحسب العادة غالبا
(فان قلت) فهل ثم شروط أخرى حال السؤل (فالجواب) نعم من الشروط أن لا يكثر لحظة على حدث
في ليل أو نهار ولا يفطر مدة سؤل ولا يترك شيئا فيه روح من أسله ولا ياكل الا عند حصول
مقدمات الاضطرار ولا ياكل من طعام أحد لا يتورع في مكسبه كمن يطعمه الناس لأجل صلاحه وزهده
وكن يبيع على من لا يتورع من الفلاحين وأهوان الولاء وأن لا يسامح نفسه بالغفلة عن الله لحظة بل يدبر
مراقبته لا أنهار افتتاره يشهد نفسه في مقام الاحسان كأنه يرى ربه وتارة يشهد نفسه في مقام الايقان
بعد الاحسان فيرى ربه ينظر إليه على الدوام إيمانا بذلك لا شهوة وذلك لأن هذا أكل في مقام التنزيه
لله عز وجل من شهود العبد كأنه يرى ربه لانه لا يشك في ذلك لا ما قام في خياله وتعالى الله عن كل شيء يخطر بالبال
فأفهم (فان قال قائل) فما كان كيفية سؤل صاحب هذه الميزان (فالجواب) اني أخذتها أولا عن
الحضر عليه السلام عليا وإيمانا وتسليما ثم اني أخذت في السؤل على يد سيدي على الطواص حتى اطلعت
على عين الشريعة ذوقا وكشفاو يقينا لا أشك فيه فها حدث في نفسي كذا كذا سنة وجعلت لي حبالا في
سقف خلقي أضعه في عتقي حتى لا أضل جنبي على الأرض وبالغت في التورع حتى كنت أسف التراب
اذ لم أجد طعاما يليق بقامي الذي أنا عليه في الورع وكنت أجد للتراب دسما كدسم اللحم أو السم أو اللبن
وسبقني إلى سحق ذلك إبراهيم بن أدهم رضي الله عنه فمكث عشرين يوما يمسح التراب حين فقد الحلال
المشاكل لمقامه انتهى وكذلك كنت لا أفي ظل عمارة أحد من الولاء ولا يعمل السلطان الغوري السبابا
الذي بين مدرسته وقبته الزرقاء كنت أدخل من سوق الوراقين وأخرج من سوق الشرب ولا أفي تحت
ظله وكذلك أملككم في جميع عمارات الظلمة والمباشرين والاهراء وأعوأهم وكنت لا أكل من شيء الا بعد
تفتيشي فيه غاية التفتيش ولا أكتفي فيه برخصة الشريعة وأنا على ذلك بحمد الله تعالى إلى الآن ولكن مع
اختلاف المشهد فاني كنت فيما مضى أنظر إلى اليد المساكنة له والان أنظر إلى لونه أو رائحته أو طعمه
فأدرك للحلال رائحة طيبة وللحرام رائحة خبيثة وللشبهات رائحة دون الحرام في الخبث فترك ذلك عند
هذه العلامات فاعتناني ذلك عن النظر إلى صاحب اليد ولم أعول عليه فبذلك على ذلك فلما انتهى سيري
إلى هذه الحدود وقفت به في قلبي على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم ورأي كل عالم
جدولا منها ورأيها كلها شرا فحسوا علمت وتحققت أن كل مجتهد مصيب كشفاو يقينا لا ظنا وتجهيلا
وانه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب ولو قام لي ألف مجادل يجادلني على ترجيح مذهب على
مذهب بغير دليل واضح لا أرجع إليه في قلبي وإنما أرجع إليه أن رجعت مداراة له لحجابه وأقول له نعم
مذهبنا أرجح أعني عنده هو ولا عندي أنا ومن جمل ما رأيت في العين جداول جميع المجتهدين الذين
اندرست مذاهبهم لكنها ليست وصارت حجارة ولم أر منها جداول ولا يجري سوى جداول الأئمة الأربعة
فأولت ذلك بقاها مذاهبهم إلى مقدمات الساعة ورأيت أقوال الأئمة الأربعة خارجة من داخل
الجداول كما سيأتي صورته في فصل الأمثلة لا اتصال مذاهب العلماء بالشريعة وإبصارها العامل بها إلى
باب الجنة إن شاء الله تعالى في جميع المذاهب الآن عندي متصلة ببحر الشريعة اتصال الأصابع بالكف
والظلال بالشاخص ورجعت عن اعتقادي الذي كنت أعتقد قبل ذلك من ترجيح مذهب على غيره وان
المصيب من الأئمة واحد لا بعينه وممررت بذلك غاية السور فلما جمعت سنة سبع وأربعين وتسعمائة
سألت الله تعالى في الحجر تحوت ميزاب الكعبة الزيادة من العلم فسمعت قائلا يقول لي من الجواب ما يكفينا أنا
أعطيناك ميزانا فترجم أسائر أقوال المجتهدين وأتباعهم إلى يوم القيامة لا ترى هذا اتفاقا من أهل عصرك

واحدة وهل يشترط أن يكون قد لبسها على طهر عته روايات وإن كانت مدورة لا ذؤابة لها يعني اللثام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة على قناعها المستدير تحت حلقها روايتان والمسنون في الرأس عند أبي حنيفة ومالك أحمد مسحة واحدة وعند الشافعي ثلاث مسحات (فصل) والأذان عند أبي حنيفة ومالك وأحمد من الرأس يسن مسحهما معه وقال الشافعي مسح الأذنين سنة على جميعهما يسحان بعماء جديد بعد مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه يغسل ظاهرهما وباطنهما مع الوجه وقال الشعبي وجعامة ما أقبل منهما فن الوجه يغسل معه وما أدبر منهما فمن الرأس مسح معه ولا يجوز الاقتصاص بالمسح على الأذنين هوذا عن مسح الرأس بالاجماع وهل يسن تكرار مسح الأذنين قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته السنة فيها مرة واحدة وقال الشافعي التكرار فيها ثلاث سنين وهي رواية عن أحمد ومسح العتق من نفل الوضوء عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي ليس ذلك بسنة وقال بعض الشافعية وأحمد في رواية أنه سنة (فصل) وغسل القدمين في الوضوء مع الفسدة فرض بالاتفاق وحكي عن أحمد والأوزاعي والثوري وابن جرير جواز مسح القدمين والأنسان بخير عندهم بين الغسل وبين مسح جميع الرجلين ويروي

فقلت حسبي وأستزيد مني انتهى (فان قلت) فإذا سبب حجاب بعض ضمهاء المقلدين عن شهود عيني الشريعة الأولى انما هو غلط حجابها بكل الحرام والشبهات وارتكاب المخالفات (فالجواب) نعم وهو كذلك (فان قلت) فما حكم من أكل الحلال وترك المعاصي وسلك بنفسه من غير شيخ فهل يصل الى هذا المقام من الوقوف على العين الأولى للشريعة (فالجواب) لا يصح لعبد الوصول الى المقامات العالية إلا بأحد أمرين إما بالجدب الإلهي وإما بالسلك على يد الاشياخ الصادقين لما في أعمال العباد من العمل بل لو قدر زوال العمل من عبادته فلا يصح له الوصول الى الوقوف على عين الشريعة طبعه في دائرة التقليد لإمامه فلا يزال إمامه حاجبا له عن شهود عين الشريعة الأولى التي يشهد بها إمامه لا يمكنه بتعداه وبشهادتها إلا بالسلك على يد شخص آخر فوقع في المقام من كبار أئمة العارفين كما هو محال عليه أن يعتد ان كل مجتهد مصيب إلا بالسلك المذكور حتى يساويه في مقام الشهود (فان قلت) فإذا من أشرف على عين الشريعة الأولى يشارك المجتهد في الاعتراف من عين الشريعة وينقل عنه التقليد (فالجواب) نعم وهو كذلك فإنه ما أم أحده حق له قدم الولاية المحمدية الأريهية يأخذ أحكام شرعه من حيث أخذها المجتهدون وينقل عنه التقليد لجميع العلماء إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم إن نقل عن أحد من الأرباء أنه كان شافعيًا أو حنفيًا مثلاً فلا بد قبل أن يصل الى مقام السكك وسهت سيدي عليها الخواص رجه الله تعالى بقول لا يبلغ الولي مقام السكك إلا ان صار يعرف جميع منازع جميع الأحاديث الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعرف من أين أخذها الشارع من القرآن العظيم فان الله تعالى قال ما فرطنا في الكتاب من شيء فجميع ما بينته الشريعة من الأحكام هو ظاهر المأخذ للولي السكك من القرآن كما كان عليه الأئمة المجتهدون ولولا معرفتهم بذلك ما قدروا على استنباط الأحكام التي لم تصرح بها السنة قال وهي منقبة عظيمة للكمال حيث صار يشارك الشارع في معرفة منازع أقواله صورة من القرآن العظيم يحكم الأرض له صلى الله عليه وسلم انتهى (فان قلت) فهل يجب على المجتهد من الإطلاع على العين الأولى للشريعة التقليد بذهب معين (فالجواب) نعم يجب عليه ذلك لئلا يضل في نفسه ويضل غيره فاعذر يا أخي المقلدين المحجوبين إذا انكسفت حجابهم في قولهم المصيب واحد وإمامي والباقي مخطئ يحتمل الصواب في نفس الأمر في كل مسألة فيها خلاف ونزل قول كل من قال كل مجتهد مصيب على من انتهى سيرة وخرج عن التقليد وشهد اعتراف العلماء كلهم علمهم من عين الشريعة ونزل قول كل من قال المصيب واحد لا بعينه والباقي مخطئ يحتمل الصواب على من لم ينته سيرة ولا ترجع قولا منه ما على الآخر واشكر ربك على ذلك والحمد لله رب العالمين فعلم من جميع ما قرأناه على عمله وزهده وورعه لكل عالم طلب الوصول الى شهود عين الشريعة الكبرى ولو أجمع جميع أقرانه على عمله وزهده وورعه ونفوه بالقطبية الكبرى فان اطرق القوم شروطا لا يعرفها إلا المحققون منهم دون الدخيل فيهم بالادعوى والأوهام وربما كان من لقبوه بالقطبية لا يصلح أن يكون مراد المقطب بل قال بعض المحققين ان القطب لا يحيط بصفات نفسه فضلا عن غيره وذلك لأن صفات القطبية في العبودية تقابل صفات الربوبية فكلا لا تنحصر صفات الربوبية كذلك لا تنحصر صفات العبودية انتهى والحمد لله رب العالمين (فصل) فان قلت فإذا انقلبت قلب الولي عن التقليد ورأى المذاهب كلها متساوية في الصحة لا غترافها كلها من بحر الشريعة كشفاً وقيماً فكيف يصر المرء بالتزام مذهب معين لا يرى خلافة (فالجواب) انما يفعل ذلك مع الطالب رجة به وتقرير بما للطريق عليه ليجمع شتات قلبه ويدوم عليه السير في مذهب واحد فيصل الى عين الشريعة التي وقف عليها إمامه وأخذ منها مذهبه في أقرب زمان لأن من شأن المجتهد أن لا يبنى قوله على قول مجتهد آخر ولو سلم له صحة مذهبه حقت الأقواب أتباعه عن التثبت وقد قالوا احكم من بتقيد بذهب مدة ثم بذهب آخر مدة وهكذا احكم من سافر بقصد موضع معين بعيد ثم صار كلما بلغ ذلك الطريق أداه اجتهاده انه لو سلك الى مقصده من طريق كذا كان أقرب من هذا الطريق فيرجع عن سيره ويعود قاصدا ابتداء السير من أول تلك الأخرى فإذا بلغ لشهادته أملاً أدام اجتهاده الى أن سلك غيرهما أيضاً

أقر بامقصده ففعل كما تقدم له وهكذا فمثل هذا ربما أفنى عمره كله في السير ولم يصل الى مقصده المأمور
 الذي هو مثال هذين الشريعتين التي وصل اليها امامه أو غيره من أصحاب تلك المذاهب على أن انتقل
 الطالب من مذهب الى مذهب فيه قدح في حق ذلك الامام الذي انتقل عن مذهبه على تفصيل سيأتي
 ان شاء الله تعالى في فصل حكم المتنقل من مذهب الى مذهب ولو صدق هذا الطالب في صحة هذا
 الاعتقاد في أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم لما طالب الانتقال من مذهب الى غيره بل كان يشهد
 ان كل مذهب عمل به وتقيد عليه أو وصله الى باب الجنة كما سيأتي بيانه آخر هذا الباب في فصل الامثلة
 المحسوسة لا يميز ان شاء الله تعالى وسمعت سيدي عليا الشلواس رحمه الله تعالى يقول انما امر علماء
 الشريعة الطالب بالترام مذهب معين وعلماء الحقيقة المرید بالترام شيخ واحد تقرير بالطريق فان مثال
 عين الشريعة أو حضرة معرفة الله عز وجل مثال الكف ومثال المذهب المجتهد وطرق الاشياخ مثال
 الاصابع ومثال الأزمنة الاشتغال بمذهب ما أو طريق شيخ ما مثال عقد الاصابع لمن أراد الوصول الى مس
 الكف لكن من طريق الابتداء بمس عقد الاصابع فكل عقدة من عقد الاصابع الثلاث بمثابة وصول
 الطالب الى ثلث الطريق الى سالك عين الشريعة أو عين المعرفة التي مثلناها بالكف فاذا كان مدة سالك
 المرید أو الطالب في العبادة ثلاث سنين ويصل الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فتقيد بمذهب
 أو شيخ سنة ثم ذهب لا تحس سنة ثم لا تحس سنة فقد فوّت على نفسه الوصول ولو أنه جعل الثلاث سنين على يد
 شيخ واحد لا وصله الى عين الشريعة أو حضرة المعرفة بالله تعالى فسأوى صاحب مذهبه في العلم أو شخصه في
 المعرفة لكن فوّت على نفسه بذهابه من مذهب أو شيخ الى آخر ما تقدم من أنه لا يصح ان يفتي مجتهد أو شيخ
 له على مذهب غيره أو طريق غيره فكأنه مقيم مدة سيرة الثلاث سنين في أول عقدة من عقد الاصابع التي
 هي كناية عن ثلث الطريق ولو أنه دام على شيخ واحد لو وصل الى مقصوده ووقف على العين الكبرى
 للشريعة وأقر سائر المذاهب المتصلة بها بحق فافهم والحمد لله رب العالمين

(فصل) فان قلت هذا في حق العلماء باحكام الشريعة والحقيقة فيقولون في أقوال أئمة الاصول والنحو
 والمعاني والبيان ونحو ذلك من توابيع الشريعة هل هي كذلك على مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد
 كالاحكام الشرعية أم لا فالجواب نعم هي كذلك لان آيات الشريعة كلها من لغة ونحو وأصول وغير
 ذلك ترجع الى تخفيف وتشديد فان من اللغات وكلام العرب ما هو فصيح وأفصح ومنها ما هو ضيق
 وأضيق فن كلف العوام مثلاً اللغة الفصحى في غير القرآن أو الحديث فقد شدد عليهم ومن سألهم فقد
 خفف وأما القرآن والحديث فلا يجوز قراءته باللحن اجاباً الا اذا لم يمكن الا لحن التعليل الجواز لسانه كما هو
 مقرر في كتب الفقه ومن أمر الطالب أيضاً بالتجوز في نحو علم النحو فقد شدد ومن اكتفى منه بمعرفة
 الالعاب الذي يحتاج اليه عادة فقد خفف وقد ينقسم تعلم هذه العلوم الى فرض كفاية والى فرض عين
 فمثال فرض الكفاية ظاهر ومثال فرض العين في ذلك ان يخرج الشريعة بمقتضى جداول علماء هاهنا
 معاني القرآن والحديث فان تعلم هذه العلوم حينئذ يكون في حق العلماء الذين انحصر الاحتياج اليهم في
 مجلس المذاكرة فرض عين فان لم يخرج للشريعة بمقتضى أو خرج ولم يتعين على جماعة كان تعلم هذه العلوم
 في حق غير من تعين عليه من العلماء فرض كفاية فان الشريعة كالمدينة العظيمة وهذه العلوم كالمخيمات
 التي على سورها تمنع العدو من الدخول اليها بنفسه وفيها فافهم **(فان قلت)** فما الحكم فيما اذا وجد
 الطالب حديثين أو قولين أو أقوالاً يعرفها من الحديثين ولا المتأخرين من القولين أو الأقوال فاذا
 بفعل **(فالجواب)** سبيله أن يعمل بهذا الحديث أو القول نارة أو بالقول الآخرة ويقدم الاحوط منهما
 على غيره في الامر والنهي بشرطه بمعنى أنه يترك العمل بغيره جلة وان كان أحدهما منسوخاً أو رجع عنه
 المجتهد في نفس الامر فذلك لا يقدح في العمل به **(فان قلت)** قد تقدم أن الولي الكامل لا يكون مقدماً
 وانما يأخذ علمه من العين التي أخذ منها المجتهدون مذاهم ونرى بعض الاولياء مقلدا لبعض الأئمة
(فالجواب) قد يكون ذلك الولي لم يبلغ الى مقام الكمال أو بلغه ولكن أظهر تهيمه في تلك المسئلة فذهب
 بعض الأئمة أدباً معه حيث سبقه الى القول بها وجعله الله تعالى اماماً يقتدى به واشتهر في الارض دونه وقد

عن ابن عباس انه قال فرسها
 المسح (فصل) والترتيب في
 الوضوء غير واجب عند أبي
 حنيفة ومالك وهو واجب
 عند الشافعي وأحمد والموالاة
 في الوضوء سنة عند أبي
 حنيفة وقال مالك الموالاة
 واجبة وللشافعي فيها قولان
 أحدهما أنها سنة والمشهور
 عن أحمد أنها واجبة وانفقوا
 على أنه لا يستحب تنشيف
 الاعضاء من الوضوء ولا يكره الا
 في رواية عن أحمد غير مشهورة
 ومن تواتر أنه أن يصلي ماشياً
 مالم ينقض وضوءه بالاتفاق
 وحكي عن النخعي أنه قال
 لا يصلي بوضوء واحد كثر
 من خمس صلوات وقال عبيد
 ابن عمير يجب الوضوء لكل
 صلاة واجتنب بالآلة
(باب الغسل)
 أجمع الأئمة على أن الرجل
 اذا جامع المرأة أو اتقى الختانان
 فقد وجب الغسل عليهما
 وان لم يحصل انزال وحكي
 عن داود وهو قول جماعة من
 الصحابة أن الغسل لا يجب الا
 بالانزال ولا فرق بين فرج
 الأدي والهيمة عند الشافعي
 ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة
 لا يجب الغسل من فرج
 الهيمة الا بالانزال ونحو
 المنى موجب للغسل عند
 الشافعي وان لم يقارن المدة
 وقال أبو حنيفة ومالك لا غسل
 الا بخروجه مع مقارنة المدة
 ولو اغتسل الجنب ثم خرج
 منه منى بعد الغسل قال أبو
 حنيفة وأحمد ان كان بعد
 البول فلا غسل وان كان قبله

وجنب الغسل وقال الشافعي

بوجوب الغسل مطلقا وقال مالك لا يغسل عليه مطلقا ونزوح المني يتدفق وغسب تدفق بوجوب الغسل عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إذا خرج بغير تدفق فلا غسل ولا يجب الغسل إلا بخروج المني من الذكر عند الثلاثة وقال أحمد إذا فكر ونظر فأحس بانتقال المني من الظهر إلى الحليل وجب الغسل وإن لم يخرج وإذا أسلم الكافر وجب عليه الغسل بعد إسلامه عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة والشافعي هو مستحب

(فصل) وأما الرأب على

البدن في غسل الجنابة مستحب وليس بواجب إلا عند مالك ولا بأس بالوضوء والغسل من فضل ماء الجنابة والحائض باتفاق الثلاثة وقال أحمد لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء المرأة إذا لم يشاهد ما وافق أحمد على أنه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة إذا حاضت أمر أن وهي جنب ثم طهرت أجزها غسل واحد عن الخيض والجنابة بالاجماع وحكي عن أهل الظاهر أنهم يوجبون عليها غسلين (فصل)

والجنب ممنوع من غسل المصحف ومسحه بالاجماع ومن قراءة القرآن قلبه وكثره عند الشافعي وأحمد وأجاز أبو حنيفة قراءة بعض آية وأجاز مالك قراءة آية أو آيتين وحكي عن داود أنه

يكون عمل ذلك الولي بما قال به ذلك المجتهد لا طاعة على دأبه لا عمل بقول ذلك المجتهد على وجه التقليد له بل لموافقته لما أدى إليه كشفه فراجع تقليد هذا الولي للشارع لا لغيره ومأمور بأخذ علماء الأئمة الشارع ويحرم عليه أن يخطو خطوة في شيء لا يرى قديم نبيه أمامه فيه * وقد قلت حرمة لسيدى على الخواص رضي الله عنه كيف صح تقليد سيدى الشيخ عبد القادر الجيلي للإمام أحمد بن حنبل وسيدى محمد الحنفى الشاذلى للإمام أبي حنيفة مع اشتغالهما بالقضية الكبرى وصاحب هذا المقام لا يكون مقلدا للشارع وحده فقال رضي الله عنه قد يكون ذلك منهما قبل بلوغهما إلى مقام التكامل ثم لما بلغا إليه استعجب الناس ذلك اللقب في حقهما مع نزوحهما عن التقليد اه فاعلم ذلك

(فصل) فإن قلت إن الأئمة المجتهدين قد كانوا من الكمل بيقين لاطلاعهم على عين الشريعة كما تقدم فكيف كانوا يفتنون بحال المناظرة مع بعضهم بعضا مع أن ذلك ينافي مقام من أشرف على عين الشريعة الأولى ورأى اتصال مذاهب المجتهدين كلها بين الشريعة * فالجواب قد يكون مجلس المناظرة بين الأئمة إنما وقع منهم قبل بلوغ المقام الكشفي واطلاعهم على اتصال جميع مذاهب المجتهدين بعين الشريعة الكبرى فإن من لازم المناظرة ادخا صحتها الخصم والا كانت المناظرة عبثا ويحتمل أن مجلس المناظرة كان بين مجتهد وغير مجتهد فطلب المجتهد بالمناظرة ترقية ذلك الناقص إلى مقام التكامل لا ادخا صحتها من كل وجه ويحتمل أيضا أن يكون مجلس المناظرة إنما كان لبيان الأكل والافضل ليعمل أحدهم به ويرشد أصحابه إلى العمل به من حيث أنه أرقى في مقام الإسلام أو الإيمان أو الاحسان أو الايقان وبالجملة فلا تقع المناظرة بين الكاملين على الحد المتبادر إلى الأذهان أبدل لابد لها من موجب وأقرب ما يكون قصدهما تشجيع ذهن أتباعهما وإفادتهم كما كان صلى الله عليه وسلم يفعل ببعض أشياء لبيان الجواز وإفادة الأمة نحو حديث ما لا سلام وما لا إيمان وما لا إحسان * وإيضاح ذلك أن كل مجتهد يشهد صحة قول صاحبه ولذلك قالوا المجتهد لا ينكر على مجتهد لا يري قول خصمه لا يخرج عن إحدى أمر تبقى الشريعة وإن خصمه على هدى من ربه في قوله وتم مقام رفيع ومقام أرفع (فان قلت) فهل يصح في حق من اطلع على عين الشريعة بعد المطهرة الجهل بشيء من أصول أحكام الشريعة المطهرة (فالجواب) أنه لا يصح في حق الجهل بمنزعه قول من أقوال العلماء بل يصير بقر جميع مذاهب المجتهدين وأتباعهم من قلبه ولا يحتاج إلى نظري كتاب لأن صاحب هذا المقام يعرف كشفاً وبقية نواحيه اسناد كل قول في العلم إلى الشريعة ويعرف من أين أخذ صاحبه من الكتاب والسنة بل يعرف اسناد كل قول إلى حضرة الاسم الذي برز من حضرة من سائر الأسماء الإلهية وهذا هو مقام العلماء بالله تعالى وبأحكامه على التحقيق (فان قلت) فعلى ما قررت من أن سائر الأئمة على هدى من ربهم فكل شخص يزعم أنه يعتقده سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم نفرت نفسه من العمل بقول غير إمامه وحصل له به المخرج والضيق فهو غير صادق في اعتقاده المذكور (فالجواب) نعم والامر كذلك ولا يكمل اعتقاده إلا أن تساوى عنده العمل بقول كل مجتهد على حد سواء بشرطه السابق في الميزان (فان قلت) فهل يجب على مثل هذا السائل على يد شيخ حتى يصل إلى شهود عين الشريعة الأولى في مقام الإيمان والاحسان واليقان من حيث أن لكل مقام من هذه المقامات عيناً تخصه كما أن لكل عبادة شروطا في كل مقام منها كما يعرف ذلك أهل الكشف وبه يصير أحدهم يعتقده أن كل مجتهد مصيب (فالجواب) كما تقدمت الإشارة إليه نعم يجب السائل حتى يصل إلى ذلك لأن كل مالم يتوصل إلى الواجب إلا به فهو واجب ومعلوم أنه يجب على كل مسلم اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم ولا يصح الاعتقاد إلا أن يكون جازما ولا يصح الجزم الحقيقي إلا بشهود العين التي يتفرع منها كل قول والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

(فصل) فإن قلت فيما إذا أجيب من نازعني في صحة هذه الميزان من الجهادين وقال هذا أمر ما سمعنا به عن أحد من علماءنا وقد كانوا بأجل الأسنى من العلم فما الدليل عليها من الكتاب والسنة وقواعد الأئمة (فالجواب) من أدلة هذه الميزان طلب الشارع من الوفاق وعدم الخلاف في قوله تعالى شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وهيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه آي

يجوز التيمم بقراءة القرآن كله

كيف شاء ((باب التيمم))
التيمم بالصعيد الطيب عند
عدم الماء أو الخوف من
استعماله جائز بالإجماع واختلاف
الأئمة في نفس الصعيد فقال
الشافعي وأحمد والصعيد التراب
فلا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر
أو برمل فيه غبار وقال أبو
حنيفة ومالك والصعيد الأرض
فيجوز التيمم بالأرض وأجزائها
أو بجوز لا تراب عليه ورمل
لا غبار فيه وزاد مالك فقال
ويجوز بما اتصل بالأرض
كالنبات (فصل) وطلب الماء
شرط لصحة التيمم عند الشافعي
ومالك وقال أبو حنيفة ليس
بشرط وعن أحمد روايتان
كالذهنين أحدهما وجوب
الطلب وأجبهوا على أنه يجوز
التيمم للجنب كما للحدث وعلى
أن المسافر إذا كان معه ماء
ونشئ العطش أنه يجب عليه
لشربه ويقيم (فصل) والمصحف
ليس من التيمم بكونه إلى
المرفقين عند أبي حنيفة وعلى
الجديد من قول الشافعي وعند
مالك وأحمد المصحف إلى المرافق
مسحوب وإلى الكوعين واجب
وحكى عن الزهري أنه قال
المصحف إلى الآباط ((فصل))
وأجبهوا على أن المحدث إذا
تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول
في الصلاة بطل تيممه ويلزمه
استعمال الماء واختلافوا فيما
إذا وجد الماء بعد دخوله في
الصلاة فقال الشافعي إن
كانت الصلاة مما يسقط فرضها
بالتيمم بان يكون مسافرا لم
يطلب الصلاة ويمضي فيها وقيل

بالآراء التي لا يشهد لها كتاب ولا سنة وأما ما شهد له الكتاب والسنة فهو من جمع الدين لا من تفرقه
ومن الدليل على ذلك أيضا قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في
الدين من حرج وقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها وقوله تعالى ان
الله بالناس لرؤوف رحيم وأما الأحاديث في ذلك فكثيرة منها قوله صلى الله عليه وسلم الدين يسر وإن شأنا هذا
الدين أحدا لا غلبه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمن بايعه على السجود والطاعة في المنشط والمكره فيما
استطعتم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم إذا أمرتكم بأمر فأتوا به من قبل الله عليه وسلم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
وسلم يسروا ولا تعسروا وبشرى واولا تنفروا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمي رجة أي توسعة
عليهم وعلى أتباعهم في وقائع الأحوال المتعلقة بفروع الشرع وليس المراد اختلافهم في الأصول
كالنوحيد ونوابه وقال بعضهم المراد به اختلافهم في أمور معاشهم وسماي أن السلف كانوا يكرهون لفظ
الاختلاف ويقولون إنما ذلك توسعة خوفا أن يفهم أحد من العوام من الاختلاف خلاف المراد وقد كان
سفيان الثوري رحمه الله تعالى يقول لا تقولوا اختلاف العلماء في كذا وقولوا قد وسع العلماء على الأمة بكذا
ومن الدليل على صحة هي ثبتي الميزان أيضا من قول الأئمة قول امامنا الشافعي وغيره رضي الله عنهم إن
أعمال المحدثين أو الأقوالين بحجة الله تعالى حالين أولى من الغناء أحدهما فعلم أن من طعن في صحة هذه
الميزان لا يخلو ما أن يطعن فيما شددت فيه أو خففت فيه لكون امامه قال بضده فقل له إن كان من هذين
الأمرين جاءت به الشريعة وامامك لا يجهل مثل ذلك فإذا أخذ امامك بخفيف أو تشديد فهو مسلم لمن
أخذ بالمرتبة الأخرى ضرورة فوجب على كل مقلد اعتقاد أن امامه لو عرض عليه حال من يجوز عن فعل
العزيمة التي قال هو بها لافتاء بالخصصة التي قال بها غيره اجتهدا منه لهذا العاجز لا نقبل ذلك إلا ما
الذي قال بها أو كان يقر ذلك المجتهد على الفتوى بما وكل من أمه النظر في كلام الأئمة المجتهدين رضي الله
عنهم ووجد كل مجتهد يخفف ناره ويشد أخرى بحسب ما ظفر به من أدلة الشرع فان كل مجتهد يتابع لما
وجد من كلام الشارع لا يخبر ج في استنباطه عنه أبدا وغاية كلام المجتهد أنه أوضح كلام الشارع للعامة
بلسان يفهمونه لما عندهم من الجواب الذي هو كناية هنا عن عدم التوفيق لما يحتاج إليه من طرق الفهم
الذي يفتقر معه إلى توفيق كلام أحد من اطلاق سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم الشايت عنه ولو أن
حجابه رفع لفهموا كلام الشارع كفهمه المجتهدين ولم يحتاجوا إلى من يشرحه لهم وقد قدمنا آنفا أن
أحد من المجتهدين لم يشد في أمر أو يخفف فيه إلا تبع للشارع فإما رأى الشارع شدة فيه شدد ومارأه
خفف فيه خفف فيما أوجب شعائر الدين سواء أوقع التشديد في فعل الأمر أم اجتناب النهي وجميع
المجتهدين على ذلك كما يعرف من سير مذاهبتهم وإيضاح ذلك أن كل مارأه الأئمة يخل شعائر الدين فعلا أو
ترك أو يثبته على التشديد وكل مارأه أن به كمال شعائر الدين لا يغير ولا يظهر به نقص فيه أو يثبته على التخفيف
أدغم أمناه الشارع على شريعته من بعده وهم الحكماء العلماء فافهم (فان قلت) إن بعض المقلدين يزعم أن
امامه إذا قال بعزيمة لا يقول بالخصصة أبدا وإذا قال بخصصة لا يقول بعزيمة أبدا بل كان امامه
ملازمًا قول واحد لا يطرده في حق كل قوي وضعيف حتى مات وأنه لو عرض عليه حال من يجوز عن فعل
العزيمة لم يفته بالخصصة أبدا (فالجواب) أن هذا اعتقاد فاسد في الأئمة ومن اعتقد مثل ذلك في امامه
فكانه يشهد على امامه بأنه كان مخالفا لجميع قواعد الشرع المظهرة من آيات وأخبار وآثار كما سيأتي
آنفا وكفى بذلك قدحا وحافا امامه لأنه قد شهد عليه بالجهل بجميع ما انطوت عليه الشريعة من
التخفيف والتشديد فالخلق الذي يجب اعتقاده في سائر الأئمة رضي الله عنهم أنهم إنما كانوا يفتنون كل أحد
بما يناسب حاله من تخفيف وتشديد في سائر أبواب العبادات والمعاملات ومن نازعنا في ذلك من المقلدين
فليأتنا بنقل صحيح السند عنهم بانهم كانوا يجمعون في الحكم الذي كانوا يفتنون به الناس في حق كل قوي
وضيف ونحن نوافقه على ما زعمه وأعله لا يجدي ذلك نقلا عنهم متصل السند منهم إليه نلزمه حجة له أبدا
على هذا الوجه أي بل لا بد لنا من القدرة بمشيئة الله تعالى على القدح في فهم ذلك المقلد لاعتباره ذلك الإمام
رضي الله تعالى عنه فان من المعلوم أن جميع أقوال المجتهدين تابعة لأدلة الشرع من تخفيف أو تشديد

ليتموضاً أفضل وقال مالك
بعضي فيها ولا يقطعها وهي
محمية وقال أبو حنيفة يبطل
تيممه ويلزمه الخروج من
الصلاة واستعمال الماء إلا في
الجنائز والعيدين وقال أحمد
مطلقاً واجهوا على أنه إذا رأى
الماء بعد فراغه من الصلاة
لا إعادة عليه وإن كان الوقت
باقياً (فصل) التيمم لا يرفع
الحديث بالاتفاق وقال داود
أنه يرفع الطلوع وهو ضعيف لانه
لو رفع الحديث لما بطل عند
وجود الماء ولا يجوز الجمع
بين فرضين بتيمم واحد عند
الشافعي ومالك وأحمد سواء في
ذلك الحاضر والغائب وبه قال
جماعة من أكابر الصحابة
والتابعين وقال أبو حنيفة
التيمم كالوضوء يصح على به من
الحديث إلى الحديث أو وجود
الماء وبه قال الثوري والسنن
(فصل) واجهوا على أن النية
شرط في صحة التيمم وانفقوا
على أن التيمم لا يرفع الحديث
على الاستمرار بل يبيح الصلاة
وحكى عن أبي حنيفة أنه قال
يرفع الحديث ويجوز للتيمم أن
يؤم المتوضئين والمتيممين
بالاجماع وحكى المنع عن ربيعة
ومحمد بن الحسن ولا يجوز للتيمم
قبل دخول الوقت عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة يجوز (فصل)
واتفق الثلاثة على أنه لا
يجوز التيمم لصلاة العيدين
والجنائز في الحضر وإن خيف
فواتها أو أجاز ذلك أبو حنيفة
واختلفوا في الحاضر إذا تعذر
عليه الماء وهما في وقت الوقت

كما أننا بحكم المطابقة فما صرح الشريعة بحكمه لا يمكن أحد منهم الخروج عنه أبداً وما أجمله أي
ذكرته ولم يبين مرتبته فإن المجتهدين يرجعون فيه إلى قسمين قسم يخففون وقسم يشددون بحسب ما ينظرونهم من
المدارك أو أغرة المذهب كما يعرف ذلك من سبب مذهب الأئمة وذلك نحو حديث أنما الأعمال بالنيات أو
حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه أو لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب أو لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
فإن من المجتهدين من قال لا صلاة أو لا وضوء لمن ذكر تصح أصلاً ومنهم من قال لا صلاة كاملة ولا وضوء كامل
والنظر الأحاديث المذكورة يشهد لكل إمام لا سبيل لأحدهما أن يمدح قول الآخر جملة من غير طريق
احتمال أي معنى يعارض في ذلك أبداً وأقرب معنى في ذلك أن حكم الله تعالى في حق كل مجتهد لما ظهر له في
المسائل الشرعية ولا يطالب بسوى ما يظهر له أبداً (فان قلت) فإذا كان من كل شريعة سببنا محمد صلى
الله عليه وسلم التي اختص بها أئمته اجابت على ما ذكر من التخفيف والتشديد الذي لا يشق على الأمة كل
تلك المشقة وبذلك ونحوه كان صلى الله عليه وسلم رجة للعالمين في تكميل أدبائهم ودفع ما فيه مشقة عليهم
(فالجواب) نعم وهو كذلك فرحم صلى الله عليه وسلم أقوياء آمنه بأمرهم باكتسابهم الفضائل والمراتب
العلية وذلك بفعل العزائم التي يترفعون بها في درجات الجنة ورحم الضعفاء بعدد تكليفهم ما لا يطيقونه
مع خوف أجورهم كما ورد في حق من مرض أو سافر من أن الحلق تعالى يا أيها الملازمة أن يكتبوا له ما كان يعمل
صحيحاً مقبلاً فعمل أن الشريعة لو كانت جاءت على إحدى من تبنى الميزان فقط لكان فيها سرح شديد على الأمة
في قسم التشديد ولم يظهر للدين شعار في قسم التخفيف وكان كل من قلداً ما في مسئلة قال فيها بالتشديد
لا يجوز العمل بقول غيره في مضائق الأحوال والضرورات فكانت المشقة تعظم على الأمة بذلك فالتشديد
لله الذي جاءت شريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم على أكل حال بحكم الاعتدال فلا يوجد في شيء فيه
مشقة على شخص إلا يوجد جدياً في شيء آخر فيه التخفيف عليه إما حديث أو أثر أو قول إمام آخر أو قول في
مذهب ذلك المحدث من جرح يخفف عنه (فان قلت) فما الجواب إن نازعنا أحد فيما قلناه من المقلدين
الذين يعتقدون أن الشريعة جاءت على مرتبة واحدة وهي ما عليه إمامه فقط ويرى غير قول إمامه خطأ
بجمل الصواب (قلنا له) الجواب أننا نقيم عليه الحجة من فعل نفسه وذلك أننا نراه يقلد غير إمامه في بعض
الوقائع فنقول له هل صار مذهب إمامك فاسد حال عمله بقول غيره ومذهب الغير صحيح أم مذهبك باق
على صحته حال عمله بقول غيره وله لا لا يجد له جواباً سيدياً يجيبك به أبداً على وجه الحق وسبب سيدي
عليه انطواص رجه الله تعالى يقول لا يكمل المؤمن العمل بالشريعة كلها وهو متقدم بمذهب واحد أبداً
ولو قال صاحبه إذا صح الحديث فهو مذهبي أترك ذلك المقلد إلا أخذ بالحديث كثيرة سمعت عند غير إمامه
وهذا من ذلك المقلد عبي في البصيرة عن طريق هذه الميزان وعدم فهمه لكلام إمامه رضي الله تعالى عنه
اذ لو كان إمامه رضي الله تعالى عنه يقول عن نفسه الشريعة أنه أدري بشأن نصوص رسول الله صلى الله
عليه وسلم من كل أحد لما كان يقول رضي الله عنه إذا صح الحديث أي بعدى فهو مذهبي والله أعلم انتهى
وهو كلام نفيس فإن الشريعة إنما تكمل أحكامها بضم جميع الأحاديث والمذاهب بعضها إلى بعض حتى
تصير كأنها مذهب واحد ذمى تبين وكل من اتسع نظره وتبحر في الشريعة واطلع على أقوال علمائنا في سائر
الأدوار وجد الشريعة منسوجة من الآيات والأخبار والآثار سداها وختمها ما وكل من أخرج حديثاً
أو أثراً أو قولاً من أقوال علمائنا عنها فهو قاصر جاهل ونقص علمه بذلك وكان عمله كالشوب الذي نقص من
قيامه أو ختمه سلاك أو أكثر بحسب ما يقتضيه الحال فالشريعة الكاملة حقيقة هي جميع المذاهب الصحيحة
بأقوالهم من عقل واستبصار فضمياً أي جميع أحاديث الشريعة وآثارها وأقوال علمائنا التي بعضها بعضها
وحديثه يظهر لك كمال عظيمة الشريعة وعظيمة هذه الميزان ثم انظر إليها بعد الضم فتعدها كلها لا تتخرج
عن مرتبة تخفيف وتشديد أبداً وقد تحققنا هذا المشهد والله الحمد من سنة ثلاث وثلاثين وتسعمائة هـ فإن
قلت فما صنع بالأحاديث التي صحت بعد موت إمامي رايأخذ بها (فالجواب) الذي ينبغي لك أن تجعلها
فإن إمامنا لو ظهرهم أو صحت عنده لم يما كان أمرنا فإن الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة كما سيأتي بيانه
في فصل تبرهم من الرأي ومن فعل مثل ذلك فقد حاز الخبير بكنايته ومن قال لأهل الحديث إلا أن أخذ

به امامي فانه خير كثير كما عليه كثير من المقلدين لآئمة المذاهب وكان الاولى لهم العمل بكل حديث صحيح بعد امامهم تنفيذا لوصية الآئمة فان اعتقادنا فيهم انهم لو عاشوا وظفروا بتلك الاحاديث التي صحت بعدهم لا يخذلوا بها وعملوا بها وتر كوا على قياس كانوا قاسموه وكل قول كانوا قالوه وقد بلغنا من طرق صحيحة ان الامام الشافعي ارسل يقول للامام احمد بن حنبل اذا صح عندكم حديث فاعلموا بنا به لنا خذ به ونتركه كل قول قلناه قبل ذلك اوقاله غيرنا فانكم احفظوا للحديث ونحن اعلم به انتهى (فان قلت) فاذا قلتم ان جميع مذاهب المجتهدين لا يخرج شيء منها عن الشريعة فاين الخطأ الوارد في حديث اذا اجتهد الحاكم وأخطأ فله اجر وان أصاب فله اجر ان مع ان استمداد العلماء كلهم من بحر الشريعة (فالجواب) ان المراد بالخطأ هنا هو خطأ المجتهد في عدم مصادفة الدليل في تلك المسئلة لا الخطأ الذي يخرج به عن الشريعة لانه اذا خرج عن الشريعة فلا اجر له لقوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه امرنا فهو مردود انتهى وقد أثبت الشارع له الاجر فيما بقي الا ان معنى الحديث ان الحاكم اذا اجتهد ومصادف بنفس الدليل الوارد في ذلك عن الشارع فله اجر ان اجر التبع وأجر مصادفة الدليل وان لم يصادف عين الدليل وانما صادف حكمه فله اجر واحد وهو اجر التبع فالمراد بالخطأ هنا الخطأ الاضافي لا الخطأ المطلق فان اعتقادنا ان سائر آئمة المسلمين على هدى من ربهم في جميع اقوالهم وماتم الاقرب من عين الشريعة واقرب وبعيد عنها وأبعد بحسب طول السند وقصره وكما يجب عليه الايمان بجميع شرائع الانبياء قبل نهضها مع اختلافها ومخالفة آسبابها منها لظاهر شريعتنا فكذلك يجب على المقلد اعتقاد صحة مذاهب جميع المجتهدين العظماء وان خالف كلامهم ظاهر كلام امامه فان الانسان كلما بعد عن شعاع نور الشريعة خفي مدرته ونور وطن غيره ان كلامه خارج عن الشريعة وليس كذلك ولعل ذلك سبب تضعيف العلماء كلام بعضهم بعضا في سائر الادوار الى عصرنا هذا فتجد اهل كل دور يطعن في صحة قول بعض الادوار التي مضت قبله واثبت من يخرق بصيرة في هذا الزمان جميع الادوار التي مضت قبله حتى يصل الى شهود اتصافا بعين الشريعة الاولى التي هي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هو محبوب عن ذلك فان بين المقلدين الآن وبين الدور الاول من العصابة نحو خمسة عشر دورا من العلماء فاعلم ذلك (فان قلت) فهل لهذه الميزان دليل في جعلها على مرتبتين من حضرة الوحي الالهي قبل ان ينزل بها جبريل (فالجواب) نعم أجمع أهل الكشف الصحيح على أن أحكام الدين الخمسة نزلت من أماكن مختلفة لا من محل واحد كما يظنه بعضهم فمن نزل الواجب من القلم الاعلى والمندوب من اللوح والحرام من العرش والمكروه من الكرسي والمباح من السدرة قالوا يجب يشهد لمرتبة التشديد والمندوب يشهد لمرتبة التخفيف وكذلك القول في الحرام والمكروه وأما المباح فهو أمر برزخ جعله الله تعالى من جهة الرحمة على عباده ليس يجرى بحواجزه من جهة مشقة التكليف والتحجير ولا يكون فوائده تحت أمر ولا نهى اذ تنفذ البشر بان يكون تحت التحجير على الدوام مما لا طاقة له به ولكن بعض العارفين قد قسم المباح أيضا الى تخفيف وتشديد بالنظر للدولي وخلاف الاولى فيكون ذلك عنده على قسمين كالعزيمة والرخصة كما تقدم (فان قلت) فما الحكمة في تخصيص نزول الأحكام الخمسة من هذه الأماكن المتقدمة (فالجواب) الحكمة في ذلك ان كل محل يمد صاحبه بما فيه فيكون من القلم الاعلى نظر الى التكليف الواجبة فيمبدأ أحكامها بحسب ما يرى فيها ويكون من العرش نظر الى المحظورات فيمبدأ أحكامها بالرحمة لان العرش مستوى الاسم الرحمن فلا ينظر الى أهل حضرته الابعين الرحمة كل أحد بما يناسبه من مسلم وغيره درجة ايجاد أو درجة امداد أو درجة امهال بالعقوبة ويكون من الكرسي نظر الى الاعمال والاقوال المكروهة فيسرع الى أهلها بالعفو والتجاوز ولهذا كان يؤجر تارك المكروه ولا يؤخذ فاعله وأما السدرة فهي المرتبة الخامسة وانما سميت منتهى لانها لا يجاوزها شيء من أعمال بني آدم بمقتضى ان الامر والنهى ينزل من قلم اللوح الى عرش الكرسي الى سدرة ثم يتعلق بعد ذلك بمظاهر المكلفين فليس للأحكام محل يجاوز السدرة للاستقرار فيه بينها وبين مظاهر المكلفين أبدا فهي منتهى مستقرات الأحكام في العالم العلوي فلا يتأمل وسميت سميدي علمها الخواص رحمة الله تعالى يقول المباح قسم النفس وهو خاص بالسدرة واليه انتهى نفوس عالم السمادة والى أصولها وهو الرقوع

بأن كان الماء يبيد أهنته أو بطلا
 اذا استقى منه تطلع الشمس
 فعند الشافعي يتيمم ويصلي فاذا
 وجد الماء أعاد وعند مالك
 يتيمم ويصلي ولا يعيد وعند
 أبي حنيفة يترك الصلاة ويبقى
 الغرض بذمته الى أن يقدر
 على الماء (فصل) ومن خاف
 التلف من استعمال الماء جاز
 له تركه وان يتيمم بالخلاف فان
 خاف الزيادة في المضرر أو
 تاسر البرء أو حدوث مرض
 ولم يخف منه التلف جاز له
 عند أبي حنيفة ومالك ان يتيمم
 بلا إعادة وهو الراجح من
 مذهب الشافعي وقال عطاء
 والحسن لا يستباح له التيمم
 بالمرض أصلا ولا يجوز التيمم
 للريض الا عند عدم الماء ومن
 وجد ماء لا يكتفيه قال اجمع من
 قولي الشافعي انه يجب استعماله
 قبل التيمم وقال أحمد بن حنبل
 ما يقدر عليه ويتيمم للباقي
 وقال باقي الآئمة لا يجب
 استعماله بل يتركه ويتيمم
 (فصل) من كان بعضوه من
 أعضائه قروح أو كسرا أو
 جرح أو ألصق عليه جيرة
 وخاف من نزحها التلف فعند
 الشافعي يصح على الجيرة
 ويقسم الى المسح التيمم وقال
 أبو حنيفة ومالك اذا كان بعض
 جسده مضمحا وبعضه جرحا
 أو قرحا فان كان الاكثر المضمحا
 غسله وسقط حكم الجرح الى
 انه يستحب مسحه بالماء وان
 كان المضمحا الأقل تيمم وسقط
 غسل المضمحا الجرح وقال
 أحمد بن حنبل الصحيح ويتيمم
 للجرح وإذا أصح على الجيرة

وصلى فلا اعادة عليه الاعلى

قول للشافعي وهو الراجح اذا
وضعهما على حدث وتعدرتعهما

(فصل) ومن حبس في المصير

فلم يقدر على الماء تيمم وصلّى

عند مالك وأحمد ولا اعادة

عليه وعن أبي حنيفة روايتان

احدهما لا يصلّي حتى يخرج

من الحبس أو يجسد الماء

والثانية يصلّي ويعيد وهو

قول للشافعي ومن نسي الماء

في رحله حتى تيمم وصلّى ثم

وجده أعاد على الجدي الراجح

من مذهب الشافعي وقال

مالك في بعض رواياته لا يعيد

فإن أعاد فسخ وقال أبو حنيفة

وأحمد لا اعادة عليه وهو قول

قديم للشافعي

(فصل) ومن لم يجد ماء ولا

تراب وحضرته الصلاة قال

أبو حنيفة لا يصلّي حتى يجد

الماء أو التراب وعن مالك

ثلاث روايات أحدها من

كذهب أبو حنيفة والثانية

يصلّي على حسب حاله ويعيد

إذا وجده وهو الجدي الراجح

من قول الشافعي وأحمد

الروايين عن أحمد والقول

القديم للشافعي كذهب أبي

حنيفة والرواية الثانية عن

أحمد وهي الصحيحة أنه يصلّي

ولا يعيد وهي الثالثة عن مالك

ولو كان على بدنه نجاسة ولم

يجد ما ينيلها به وهو متطهر

فانه يتيمم لها كالحدث ولا

يعيد عند أحمد وقال أبو حنيفة

ومالك والشافعي لا يتيمم

لأنه نجاسة وقال أبو حنيفة

لا يصلّي حتى يجد ما ينيلها

وقال الشافعي يصلّي ويعيد

تنتهي نفوس عالم الشقاء لا بدى فاعلم ذلك فانه نفيس والحمد لله رب العالمين

(فصل) فان ادعى أحد من العلماء ذوق هذه المنزلة والتدين بها هل تصدق به أو توقيف في تصديقه

* فالجواب اننا نسأل عن منازع أقوال مذاهب العلماء المستعملة والمندرسة فان قررناها كلها وردنا

إلى مرتبة وعرف مستنداتها من الكتاب والسنة كما يحلهم اصدقناه وان توقف في توجيه شيء من ذلك

فبين أنه لا ذوق له فيها وانما هو عالم بها مسلم لا هله الا غير * واعلم أن مرادنا بمنزعة كل قول منشؤه مثال ذلك

قول بعض العلماء بتحريم رؤية وجه الامر الجليل فهذا القول منشؤه الاحتياط ودليل هذا الاحتياط نحو

قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك قال بعضهم ومن تأمل نحو قوله تعالى ولا تقر بوامال

اليتيم الا بالتي هي أحسن وعلم أن النهي عن القرب بغير الوجه المطلوب انما هو تنفير عما عليه يؤدي اليه من

الاضرار باليتيم وماله لاحت له أسرار منازع أقوال العلماء العاملين والأئمة المجتهدين فليشأ مل والله أعلم

وقد تقدم أن الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب كلها متصلة بها ورأيت

مذاهب الأئمة الأربعة تجري جدا ولها كلها رأيت جميع المذاهب التي اندرست قد استحصات حجارة

ورأيت أطول الأئمة جدولا لا امام أباحنيفة ويليها الامام مالك ويليها الامام الشافعي ويليها الامام أحمد

ابن حنبل وأقصرهم جدولا لا امام داود وقد انقضى في القرن الخامس فإت ذلك بطول زمن

العمل بمذاهبهم وقصر فكم كان مذهب الامام أبي حنيفة أول المذاهب المسروقة له وينافك ذلك يكون

آخرها انقراضا وبذلك قال أهل الكشف ثم لما نظرت الى مذاهب المجتهدين وما تفرع منها في سائر الأدوار

الى عصرنا هذا لم أقدر أن أخرج قولاً واحداً من أقوالهم عن الشريعة لشهودا رتبها كلها بعين الشريعة

الأولى ومن أقرب مثال لذلك شبهة صباد السمك في أرض مصر فان العين الأولى منها مثال عين الشريعة

المطهرة فانظر الى العيون المنتشرة منها الى آخر الأدوار التي هي مثال أقوال الأئمة المجتهدين ومقتديهم الى

يوم القيامة تحط علمها بصورة ارتباط أقوالهم بعين الشريعة وتجد كل عين من تبطه بما فوقها حتى تنتهي الى

العين الأولى فيبسط عاده من أطلعه الله تعالى على عين الشريعة الأولى كما أطلعنا ورأى ان كل مجتهد

مصيب ويافوزه ويا كثره سروره اذا رآه جميع العلماء يوم القيامة وأخذوا بيده وتسموا في وجهه وصار

كل واحد يبادر الى الشفاعة فيه ويراحم غيره على ذلك ويقول ما يشفع فيه الا أنا وبإندامة من قصر في

السلوك ولم يصل الى شهود العين الأولى من الشريعة وبإندامة من قال المصيب واحدوا الباقي مخطئ فان

جميع من خطأ هم يعسبون في وجهه لتخطئته لهم وتجرحهم بالجهل وسوء الأدب وفهمه السقيم فاسع

يا أنسى الى الاشتغال بالعلم على وجه الاخلاص والورع والعمل بكل ما علمت حتى تطوى لك الطريق

بسرعة وتشرف على مقام المجتهدين وتقف على العين الأولى التي أشرف عليها امامك وتشرك في

الاغتراف منها فكما كنت متبعه حال ساو كنت مع حبابك عن العين التي يستمد منها كذلك تكون متبعه في

الاغتراف من العين التي اغترف منها ثم اذا حصات ذلك المقام فاستصحب شهود العين الأولى وما تفرع

منها في سائر الأدوار تنصير قوجه جميع أقوال العلماء ولا ترد منها قولاً واحداً اما الصحة دليل كل واحد منهم

عندك من تخفيف أو تشديد واما الشهود لصحة استنباطاتهم واتصافها بعين الشريعة وان زلت في آخر

الأدوار فراجع الأمر في ذلك كله الى مرتبة الشريعة من تخفيف وتشديد ولكل منهم ما رآه وقد كان

الامام أحمد يقول كثره التقليد عبي في البصيرة كانه يبحث العلماء على أن يأخذوا أحكام دينهم من عين

الشريعة ولا يقنعوا بالتقليد من خلف حجاب أحد من المجتهدين فالحمد لله الذي جعلنا من يوجه كلام

جميع علماء الشريعة ولا يرد من أقوالهم شيئا لشهودنا اتصال أقوالهم كلها بعين الشريعة ويؤيدنا

حديث أصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم انتهى وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند المجتهدين فهو

صحيح عند أهل الكشف ومعنا ان المجتهدين على مدرجة الصعوبة سلكوا فلا تجرد مجتهدا الا وسلسلته

متصلة بصحابي قال بقوله أرجو جماعة منهم (فان قلت) فلا شيء قدم العلماء كلام المجتهدين من غير

الصعوبة على كلام أحاد الصحابة مع أن المجتهدين من فروعهم (فالجواب) انما قدم العلماء كلام المجتهدين غير

الصعوبة على كلام الصحابي في بعض المسائل لأن المجتهدين قد تناخروا في الزمان أحاط علماء جميع أقوال

(فصل) الاختلاف الائمة في

قدرا الاجزاء في التيمم فقال
أبو حنيفة في الرواية المشهورة
عنه ضرب يدهما واحدة الوجه
والثانية اليدين والمرفقين
والاصح المنصوص من مذهب
الشافعي كذهب أبي حنيفة
بسل قال الشيخ أبو حامد
الاسفرايني انه المنصوص
قديم وجديا فيمضج الوجه
واليدين الى المرفقين بضربتين
أو بضربات وقال مالك في أشهر
الرايتين وأحمد يجوز ضربة
واحدة للوجه والكفين بان
يكون بطون أصابعه لوجهه
وبطون راحتيه لظهره

(باب مسح الخف)

المسح على الخفين في السفر
جائز بإجماع المسلمين ولم يمنع
من حوازه الاطوارح واتفق
الائمة على حوازه في الحضرة الا
في رواية عن مالك والمسح
على الخف موقوف عند أبي
حنيفة والشافعي وأحمد لا سفر
ثلاثة أيام ولما بين ولقيوم
وليسلة وقال مالك لا توقيت
لمسح الخف بل بمسح لا بسسه
مسافرا كان أو مقبلا بالبداهة
مالم ينزه أو تهجمه جنابة وهو
القديم من قول الشافعي

(فصل) والسنة ان يمسح

أعلى الخف وأسفله عند

الثلاثة وقال أحمد السنة مسح

أعلاه فقط فان اقتصر على

أعلاه أجزاء بالافتاق وان

اقتصر على أسفله لم يجزه

بالاجماع واختلفوا في قدر

الاجزاء وفي المسح فقال أبو

حنيفة لم يجزه الا ثلاثة أصابع

فصاعدا وقال الشافعي ما يقع

الصحابة أو قال لهم فرجع الأمر في ذلك الى من تبنى الميزان من تخفيف وتشد يد لأن ما عليه جمهور
الصحابة أو بعضهم لا يخرج عن ذلك وسعت شيخنا شيخ الاسلام ذكر بارحه الله تعالى بقول من اراد عين
الشريعة كالبحر فمن أي الجوانب اغترف منه فهو واحد وجمعة أيضا يقولون ان تبادر والى
الانكار على قول مجتهد أو تخطئته الا بعد احاطةكم بادلة الشريعة كلها ومعرفةكم بجميع لغات العرب
التي احتوت عليها الشريعة ومعرفةكم بمعانيها وطرقها فاذا أحاطتكم بها كذا وكذا ولم تجدوا ذلك الأمر الذي
انكرتموه فيها حينئذ لكم الانكار والخير لكم وأني لكم بذلك فقد دروي الطبراني من فوهان شريعتي جاءت
على ثلثة وستين طريقة ماسلك أحاطتكم بها الانجاء انتهى والحمد لله رب العالمين

(فصل) ان أردت يا أبا يحيى الوصول الى معرفة هذه الميزان ذوقا وتصيرا فقرر هذا مذهب المجتهدين ومقدمهم
كما يقرها أصحابها فاسلك كما هو طريق القوم والرياضة على يد شيخ صادق له ذوق في الطريق ليعلم
الاخلاص والصدق في العلم والعمل ويرى بل عنك جميع الرهونات النفسية التي تعوقك عن السير وامثل
اشارته الى أن فصل الى مقامات الكمال الذسبي وقصير ترى الناس كلهم ناجين الا أنت فترى نفسك كأنك
هالك فان سلمت كذلك ضمنت لك ان شاء الله تعالى وصولك في أسرع زمان عادة الى شهود عين الشريعة
الاولى التي يتفرع منها قول كل عالم وأما سلوكك بغير شيخ فلا يسلم قاله بان الرياء والجدال والمزاجية على
الدنيا ولو بالقلب من غير لفظ فلا يوصلك الى ذلك ولو شئت بذلك جمع أعوانك بالقطبية فلا عبرة به هذه
الشهادة وقد أشار الى ذلك الشيخ محيي الدين في الباب الثالث والسبعين من الفتوحات فقال من سلك
الطريق بغير شيخ ولا ورع محاسن الله تعالى فلا وصول له الى معرفة الله تعالى المعرفة المطلوبة عند القوم
ولو عبد الله تعالى عرفه عرفه عليه الصلاة والسلام ثم اذا وصل العبد الى معرفة الله تعالى فليس وراء الله
محرى ولا فرق بعد ذلك فهناك بطامع كشافا وبقينا على حضرات الاسماء الالهية ويرى اتصال جميع أقوال
العلماء بحضرة الاسماء ويرتفع الخلاف عنده في جميع مذاهب المجتهدين اشهوده اتصال جميع أقوالهم
بحضرة الاسماء والصفات لا يخرج عن حضرة أقول واحد من أقوالهم انتهى وهذا نظير ما قدمناه في عين
الشريعة الكبرى وهو سمعت سيدي عليا الطخوس رحمه الله تعالى يقول اذا انتهى سالك المريدين فاعلمت
عنه عقدة التفضيل بالفهم وتسل بسيرة معرفة معنى قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله وعرف هناك ان كل
من فصل بعقله بعض الرسل على بعض من غير كشف صحيح فقد فرق بخلاف من فصل بالكشف فانه يشهد
وحدة الامر ويرى عين الجمع هي عين الفرق كما أن السالك من طلبة العلم يسلك حنفيا أو حنبليا أو مثالا
مقتصرا على مذهب واحد بعينه يدرك الله تعالى به لا يرى مخالفة فينتهي به هذا المشهد الى مقام بصير
يتعبد نفسه فيه بجميع المذاهب من غير فرقان أي اشهوده اعتراف جميع المذاهب من عين واحدة
انتهى كلام الشيخ وهو شاهد عظيم للميزان مقرر للقوانين في مسئلة هل كل مجتهد مصيب أم لا فعلم أن كل
من كان في حال السلك فهو لم يقف على العين الاولى فلا يقدر على أن يتعمل ان كل مجتهد مصيب بخلاف
من انتهى سلكه فانه يشهد بيقين أن كل مجتهد مصيب وحينئذ يكون الانكار عليه من عامة المقلدين متى
صرح لهم بما يقتضيه لجوابهم عن شهود المقام الذي وصل اليه فهم معذورون من وجه غير معذورين من
وجه آخر من حيث لم يردوا بحجة علم ذلك الى الله تعالى فانه ما تم لنا دليل واضح يرد كلام أهل الكشف أبدا لا
عقلا ولا نقلا ولا شرعا لان الكشف لا يأتي الا مؤيدا بالاشريعة دائما اذ هو اخبار بالامر على ما هو عليه في
نفسه وهذا هو عين الشريعة وهو سمعت سيدي عليا الطخوس رحمه الله تعالى يقول العلوم اللدنية كلها من
أنواع العلوم الخضر عليه السلام ولا يخفى عليكم ما وقع من انكار السيد موسى عليه الصلاة والسلام
ولكن لما سكت موسى عن انكاره عليه آخر الامر علمنا ان موسى عليه الصلاة والسلام أطلع الله على
ما أطلع عليه الخضر عليه السلام والافما كان يسوغ له السكون على ما رآه منكرا عنده فان خرق سفينته
قوم بغير اذنهم خوفا ان يسخرها ظالم أو قتل غلام خوفا ان يرقى أبو به طغيانا وكفرا لا يجوز مثله الشريعة
انتهى وقد أشار الى محذور ذلك الشيخ محيي الدين أوائل الفتوحات فقال من علامة العلوم اللدنية أن تتجها
القول من حيث أفكارها ولا يكاد أحد من غير أهلها يقبلها الا بالتسليم لاهلها من غير ذوق وذلك لانها

عليه آثم المسيح وقال أجمع
 مسيح الأثر يجزي وما لك رحمه
 الله يرى الاستيعاب بحل
 الفرض لكن لو اختلف بمسح
 ما يجازي ما تحت القدم أحاد
 الصلاة عنده استعجابا في
 الوقت وأجمعوا على أن المسح
 على الخفين مرة واحدة يجزي
 وعلى أنه متى نزع أحد الخفين
 وجب عليه نزع الآخر
 (فصل) واتفقوا على أن
 ابتداء مدة المسح من الحدث
 بعد اللبس لا من وقت المسح
 وعن أحمد رواية أنه من وقت
 المسح واختاره المنذري قال
 النووي وهو الأرجح دليلا
 وقال الحسن البصري من
 وقت اللبس واتفقوا على أنه
 إذا انقضت مدة المسح بطلت
 طهارته إلا ما كافاه على أصله
 في تركه في إعادة الوقت ولو مسح
 انقلب في الخضر ثم سافر أتم
 مسح مقيم عند الثلاثة وقال
 أبو حنيفة يتم مسح مسافر
 (فصل) وإذا كان في الخف
 ثقب يسير فمداون الكعبين
 يظهر منه شيء يسير من الرجلين
 لم يجز المسح عليه على الجديد
 الأرجح من مذهب الشافعي
 وهو مذهب أحمد وقال مالك
 يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش
 وهو قول قديم للشافعي وقال
 داود يجوز المسح على الخف
 المخروق بكل حال وقال الثوري
 وغيره يجوز المسح عليه ما دام
 يمكن المشي عليه وقال الأوزاعي
 يجوز المسح على ما ظهر
 من الخف وعلى باقي
 الرجل وقال أبو حنيفة إن
 كان الخرق مقدارا ثلاث أصابع

تأني أهلها من طريق الكشف لا الفكر وما تعود العلماء أخذوا العلم إلا من طريق أفكارهم فإذا أتاهم علم
 من غير طريق أفكارهم أنكره ولأنه أتاهم من طريق غير ما لو فقه عندهم انتهى ومن هنا تعلم يا أخي أن من
 أنكر هذه الميزان من المجتهدين فهو معذور لأنهم من العلوم اللدنية التي أوتيناها الخضر عليه السلام
 بيقين فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين
 (فصل) في بيان تقرير قول من قال إن كل مجتهد مصيب أو المصيب واحد لا بعينه وحمل كل قول على
 حالة وبيان ما يؤيد هذه الميزان (اعلم) أن مما يؤيد هذه الميزان ما أجمع عليه أهل الكشف وصرح به
 الشيخ محي الدين في الكلام على مسح الخف من الفتوحات فقال لا ينبغي لأحد قط أن يجتهد أو
 يطعن في كلامه لأن الشرح الذي هو حكم الله تعالى قد قرر حكم المجتهد فصاشر حاله تعالى بتقرير الله
 تعالى إياه قال وهذه مسئلة يقع في مخطوطها كثير من أصحاب المذاهب لعدم استحضارهم ما ينبغي عليهم عليه
 مع كونهم عالمين به في كل من خطأ مجتهدا بعينه فكانه خطأ الشارع فيما قرره حكما انتهى وفي هذا الكلام
 ما يشعر بالحق أقوال المجتهدين كإباحة خصوص الشارع وجعل أقوال المجتهدين كأنها نصوص للشارع في
 جواز العمل بها بشرطه السابق في الميزان ويؤيد ذلك أيضا قول علماء المالكية على أن الإنسان أربع ركعات
 لأربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء مع أن ثلاث جهات منها غير القبلة يقينون ولكن لما كانت كل ركعة
 مستقلة إلى الاجتهاد قلنا بالصحة ولم تكن جهة أولى بالقبلة من جهة ومما يؤيد ذلك أيضا ما أجمع عليه
 أهل الكشف من أن المجتهدين هم الذين ورثوا الأنبياء حقيقة في علوم الوحي فكان النبي معصوم كذلك
 وارثه مخفوظ من الخطأ في نفس الأمر وإن خطأ أحد فذلك الخطأ أضفى فقط لعدم اطلاعه على دليل فان
 جميع الأنبياء والرسل في منازل رفيعة لم يرهم فيها إلا العلماء المجتهدين فقام اجتهداهم مقام نصوص
 الشارع في وجوب العمل به فإنه صلى الله عليه وسلم أباح لهم الاجتهاد في الأحكام تبعاً لقوله تعالى ولوروده
 إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ومعلوم أن الاستنباط من مقامات المجتهدين
 رضي الله عنهم فهو شريع من أمر الشارع كما في كل مجتهد مصيب من حيث تشرع به بالاجتهاد الذي
 أقره الشارع عليه كأن كل نبي معصوم انتهى وسهت بعض أهل الكشف بقولهم إنما نعبد الله تعالى
 المجتهدين بالاجتهاد ليحصل لهم نصيب من التشريع وبشبهتهم فيه القدم الزاخرة فلا يتقدم عليهم في
 الآخرة سوى نبيهم محمد صلى الله عليه وسلم فيحشر علماء هذه الأمة حفاظ أدلة الشريعة المطهرة
 المعارفون بها فيها في صفوف الأنبياء والرسل لا في صفوف الأئمة فمما من نبي أو رسول إلا وبجانبه عالم من
 علماء هذه الأمة أو اثنين أو ثلاثة أو أكثر وكل عالم منهم له درجة الاستاذية في علم الأحكام والأحوال
 والمقامات والمنازلات إلى ختام الدنيا بخروج المهدي عليه السلام ومن هنا تعلم أن جميع المجتهدين
 تابعون للشارع في التخفيف والتشديد فإياك أن يشدد أمام مذهبك في أمر فتأمر به جميع الناس أو يخفف
 في أمر فتأمر به جميع الناس فإن الشريعة قد جاءت على مرتبتين لا على مرتبة واحدة كما في الميزان
 ولذلك صح لك القول بأن الله تعالى لم يكلف عباده بما يشق أبدانهم دعا صلى الله عليه وسلم على من شق على
 أمته بقوله اللهم من ولي من أموري أمي شيئا فرفق بهم فارفق اللهم به ومن شق على أمي فاشق اللهم عليه
 ولم يبلغنا أنه صلى الله عليه وسلم دعا على من سهل عليهم أبدانهم كان يقول لا صحابه أتركوني ما تركتمكم
 خوفا عليهم من كثرة تنزل الأحكام التي يسألونه عنها فيمخزون عن العمل بها فالعالم الدائر مع رفع المخرج
 دائر مع الأصل الذي ينتهي إليه أمر الناس في الجنة بخلاف الدائر مع المخرج فإنه دائر مع أمر مريض زول
 بزوال التكليف (فان قلت) فاذن من أزم الناس بالتقييد بذهب واحد فقد ضيق عليهم وشق عليهم
 (فالجواب) أنه ليس في ذلك مشقة في الحقيقة لأن صاحب ذلك المذهب لم يقل بالزام الضعيف بالعزيمة
 بل جوز له الخروج من مذهبه إلى الرخصة التي قال بها غيره فراجع مذهب هذا الإمام إلى مرتبة الشريعة
 فلا تضيق ولا مشقة على من التزم مذهبا معينا فإن لم تفهم الشريعة هكذا فما فهمت وإن لم تقر
 مذاهب المجتهدين هكذا فما قررت ولا كان صحيحا لاعتقادنا سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم
 بل كان يخالف قوله جنانا وذلك معسود ومن صفات النفاق وقد تقدم أني ما وضعت هذه الميزان في
 هذه الطروس إلا انتصارا للمذاهب الأئمة ومفادهم خلاف ما أشاعه عن بعض الحسدة من قوله إن من

لم يجوز المسح وإن كان دونها جاز

(فصل) ولا يجوز المسح على
الجرموق على الأصح من
مذهب الشافعي والراجح من
مذهب مالك وقال أبو حنيفة
وأحمد بالجواز وهي رواية
عن مالك وقول للشافعي ولا
يجوز المسح على الجرمين
الآن يكونا مجلدين عند أبي
حنيفة ومالك والشافعي وقال
أحمد يجوز المسح عليهما إذا

كانا صفيقين لا تشف الرحلان
منهما (فصل) ومن نزع
الخف وهو بطهر المسح غسل
قدميه عند أبي حنيفة وعلى
الراجح من مذهب الشافعي
سواء طالت مسدة النزع أو
قصرت وقال أحمد ومالك
يغسل رجله مكانه فإن طال
الفصل استأنف وقال الحسن
وداود لا يجب غسل رجله
ولا استئنف الطهارة ويغسل
كما هو حتى يحدث حسدا
مستأنفا

(باب الحيض)

اتفق الأئمة على أن فرض
الصلاة ساقط عن الحيض
مدة حيضها وإنه لا يجب عليها
قضاؤه وعلى أنه يحرم عليها
الطواف بالبيت واللبث في
المسجد وعلى أنه يحرم وطؤها
حتى ينقطع حيضها

(فصل) أقل سن تحيض
فيه المرأة عند مالك والشافعي
وأحمد تسع سنين وهو المختار
من مذهب أبي حنيفة
واختلفوا هل لا نقطاع
الحيض أم لا فقال أبو
حنيفة فيما رواه الحسن بن
زياد عنه إلى الستين وقال أحمد

تأمل في هذه الميزان وجدتها تحكم بخطئة جميع المجتهدين قال لأن كل مجتهد لا يقول بقول الآخر بل
بخطئه فيلزم من ذلك تخطئه كل مجتهد في تخطئه الآخر انتهى كلام هذا المصنف فالجواب قد أجمع الناس
على قولهم أن المجتهد لا ينكر على مجتهد وان كل واحد يلزمه العمل بما ظهر له أنه الحق وقد أرسل الليث بن
سعد رضي الله عنه سؤالا كما هو إلى الإمام مالك يسأله عن مسألة فكتب إليه الإمام مالك أما بعد فإني يا أخى
إمام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة هو ما قام عندك انتهى وما ذلك إلا لإطلاع كل مجتهد على عين
الشيعة الأولى التي يتفرع منها كل مذهب ولو لا إطلاعه لكان من الواجب عليه الانتكار ويحتمل أن
من خطئه غيره من الأئمة انما وقع ذلك منه قبل بلوغه مقام الكشف كما يقع فيه كثير ممن يقل كلام الأئمة
من غير ذوق فلا يفرق بين ما قاله العالم أيام بدايته وتوسطه ولا بين ما قاله أيام نهايته فتأمل في هذا الفصل
فانه ناطق بهذه الميزان ومذهب المجتهدين كلها تقرير الشارع وحكمهم باستنادهم إلى الاجتهاد والحمد
لله رب العالمين

(فصل) لا يلزم من تقييد كامل من الأولياء أو المجتهدين بالعمل بقول دون آخر أن يكون يرى بطلان ذلك
القول الذي لم يعمل به فيحتمل أنه انما ترك العمل به لكونه ليس من أهله سواء أكان ذلك في العزيمة أم الرخصة
فإن كل كامل ومجتهد يرى استبعاد سائر المذاهب من عين الشيعة سواء المذاهب المستعملة والمستندسة
فكل قول لا يعمل به لعدم أهليته له فهو في حقه كالحديث المنسوخ وفي حق غيره كالحديث المحكم وأما غير
الكامل من المقلدين فحكمهم حكم من كان متعبدا بشيعة عيسى التي لم تبدل مثلاً ثم نصبت بشيعة محمد
صلى الله عليه وسلم فانه يلزمه العمل بشيعة محمد صلى الله عليه وسلم وترك ما نسخ من شيعة عيسى فترى
العلماء يتعبدون بقول مدة من الزمان ثم يظهر لهم قول آخر هو أصح دليلاً عندهم من الأول فيتركون
الأول ويعملون بالثاني ويصير الأول عندهم كأنه حديث منسوخ مع أن علماء هم الذين تقدموا تعبدوا
بذلك القول زماناً واقتوا به الناس حتى ما توافوا فلو قلت لأحد الآن تعبد بذلك القول القديم لا يجب إلى ذلك
* وايضاح ذلك أن الله تعالى إذا أراد أن يبدل عباده بأحكام أخرى على وجه آخر مخصوص غير الأحكام
التي كانوا عليها أظهر لهم وجه ترجيح أقوال غير الأقوال التي كانوا يرجحونها فبادروا إلى العمل بما ترجح
هذه هم وتبعهم المقلدون لهم في الترجيح على ذلك بأن شراح صدر وهكذا الأمر إلى انقراض المذاهب
ويؤيد ذلك قول السيد عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن الله عز وجل يحدث للناس أفضية بحسب
زمانهم وأحوالهم وتبعه على ذلك عطاء وشجاهد والإمام مالك فكانوا لا يفتون فيما يستأفون عنه من الوقائع
الآن وقع ويقولون فيما لم يقع إذا وقع ذلك فعلماء ذلك الزمان يفتونهم فيه انتهى وربما يكون في باطن ذلك
أيضاً رجة بالامة لأن الحق تعالى ربما علم من أهل ذلك الزمان الملل من العمل بذلك الحكم فقبض لهم من
أبطالهم بمنعهم من جنتهم لا نقطاع الوحي ووجه منه تعالى بهم حيث كان يحدث لهم في كل
زمان من الشرع أحكاماً يتلقونها بالقبول وميل النفس فلا يجدون في العمل بها مشقة في الجمله وقد يقال
والله تعالى أعلم أن ذلك انما كان من الله تعالى ليوقع لعلماء هذه الامة مثل ما وقع للأنبياء الذين هم ورثتهم من
ظهورهم بشيعة كالجديد كل برهة من الزمان يشبه النسخ لشيعة من قبلهم من غير نسخ حقيقة * وقد
سمعت سيدي علياً الطواص رحمه الله تعالى يقول ما من قول من أقوال المذاهب المستعملة والمستندسة إلا
وقد كان شرعاً لنبي تقدم فأراد الحق تعالى بفضله ورحمته أن يجعل لهذه الامة نصيباً من العمل ببعض
تشريع الأنبياء ليحصل لهم بعض الأجر الذي كان يحصل للعاملين فيه وما عساهوا به من شرائع الأنبياء
خصوصية لهذه الامة من حيث أن شريعة نبيهم حاوية لمجموع أحكام الشرائع المتقدمة انتهى فعلم أنه لا
يلزم من ترك الكامل العمل بقول أن يكون ذلك لكونه راء خارجاً عن الشيعة لانه ذلك القول المتروك لا
يخرج عن كونه رخصة أو عزيمة فراجع الأمر إلى هيئتي التخفيف والتشديد * وسمعت سيدي علياً
الطواص رحمه الله تعالى يقول أيضاً انما نادى جميع الأكابر من العلماء أنهم ما سلوا بعضهم بعضاً إلا
لهم بمسئلة أقوالهم ومستنداتهم تراعى فيها بين الشيعة لا أحساناً للظن بهم من غير إطلاع على صحتها
وايضاً لما بين الشيعة وقد تقدم أن بعض أتباع المجتهدين وصل إلى شهود عين الشيعة الأولى وقال
كل مجتهد مصيب كابن عبد البر المالكي والشيخ أبي محمد الجويني والشيخ عبد العزيز الدبريني واطمأن بهم

ونخسون سنة وقال مالك
والشافعي ليس له حد وانما
الرجوع فيه الى العادات في
البلدان فانه يختلف باختلافها
في الحرارة والبرودة وعن أحمد
ثلاث روايات احدها
نخسون مطلقا في العربيات
وغيرهن والثانية ستون
مطلقا والثالثة ان كن
عربيات فستون او ثمانين
فستون او خمسين نخسون
(فصل) وأقل الحية عند
الشافعي في المشهور عنده
وأحد يوم وليلة وأكثره خمسة
عشر يوما بلداها وعند أبي
حنيفة أقله ثلاثة أيام وأكثره
عشرة أيام وعند مالك ليس
لأقله حد ويجوز أن يكون
ساعة وأكثره خمسة عشر يوما
وأقل طهر فاصل بين
الحيضتين خمسة عشر يوما
عند أبي حنيفة والشافعي
وقال أحمد ثلاثة عشر يوما وقال
مالك لا أعلم ما بين الحيضتين
وقتا يعتمد عليه وعن بعض
أصحابه ان أقله عشرة أيام
ولا حد لاكثره بالاجماع
(فصل) يستمتع من الحيض
بما فوق الأزارق ولا يقرب
ما بين السرة والركبة فانه حرام
هذا قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي وقال أحمد ومحمد بن
الحسن وبعض أكابر المالكية
وبعض أصحاب الشافعي يجوز
الاستمتاع والوطء فيما دون
الفرج ووطء الحيض في الفرج
مباحا ما بالاتفاق فلو وطئ
قال أبو حنيفة ومالك والشافعي
في الجديد الرجوع من مذهبه
وأحمد في أحمد في روايته

بدليل ان الشيخ أبو محمد صنف كتابه المسمى بالحجرات الذي تقدم انه لم ينفذ فيه مذهب وكذا الشيخ عبد
العزير الذي صنف كتاب الدرر الملتقط في المسائل المختلطة أفتى فيها على المذاهب الاربعة فاولا
اطلاعه على مستندات الأئمة الاربعة ما كان يسوغ له أن يفتي على مذاهم كلهم وحل أمثال هؤلاء على
أنهم كانوا يفتون على المذاهب من باب الايمان والتسليم من غير أن يعرف أحد منهم مستندات أصحابها
فيها ومدارك أقوالهم بعين جدي على مقامهم وكذلك القول فيمن اختار غير مانص عليه امامه بحتم أنه انما
اختاره لا اطلاعه على اتصال ذلك القول بعين الشر بعة المطهرة كما تصلها قول امامه على حد سواء
كالامام زفر وأبي يوسف وأشباه ابن القاسم والنووي والرافعي والطحاوي وغيرهم من أتباع المجتهدين
ويحتمل ان كل من أفتى واختار غير قول امامه لم يطلع على أدلة امامه وانما أفتى لاعتقاده صحة قول ذلك
الامام الآخر في نفس الامر فعلم ان كل مقلد اطلع على عين الشر بعة المطهرة لا يؤمر بالنقد بمذهب
واحد لانه يرى اتصال أقوال الأئمة كلها بحجتها وضعفها بعين الشر بعة الكبرى وان أظهر النقد
بمذهب واحد فانما ذلك الكونه من أهل تلك المرتبة التي تقيد بها من تخفيف أو تشديد وربما لم يذهب
الأحوط في الدين بمبالغة منه في طاعة الله تعالى من باب التطوع في قوله تعالى فمن تطوع خيرا فهو خير له
والى نحو ما ذكرناه أشار الامام الاكظم أبو حنيفة رضي الله عنه بقوله ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم بابي هو وأبي فعلى الرأس والعين وما جاء عن أصحابه تخيرا وما جاء عن غيرهم فهم رجال ونحن رجال
انتهى في ذلك إشارة الى ان للبعد أن يختار من المذاهب ما شاء من غير وجوب ذلك عليه اذا كان من أهل
ذلك المقام وكان سيدي على الخواص رحمه الله تعالى اذا سأله انسان عن التقيد بمذهب معين الآن هل
هو واجب أم لا يقول له يجب عليه التقيد بمذهب مادامت لم تصل الى شهود عين الشر بعة الاولى خوفا
من الوقوع في الضلال وعليه عمل الناس اليوم فان وصلت الى شهود عين الشر بعة الاولى فهناك لا
يجب عليه التقيد بمذهب لانه يرى اتصال جميع مذاهب المجتهدين بها وليس مذهب أوليهم من
مذهب فيرجع الامر عند ذلك حيث يرى تبيخ الخفيف والتشديد بشرطهما وكان سيدي على الخواص
رحمه الله تعالى يقول أيضا ما قول من أقوال العلماء الا وهو مستند الى أصل من أصول الشر بعة لمن
تأمل لان ذلك القول اما أن يكون راجعا الى آية أو حديث أو أثر أو قياس صحيح على أصل صحيح لكن من
أقوالهم ما هو مأخوذ من صريح الآيات والأخبار والآثار ومنه ما هو مأخوذ من المأخوذ أو من المفهوم
فمن أقوالهم ما هو قريب منها ما هو أقرب منها ما هو بعيد منها ما هو أبعد منها ما هو جرحها كلها الى الشر بعة
لانها مقتبسة من شعاع نورها وما تم الخافع يتفرع من غير أصل أبدا كما هي بيانه في الخطبة وانما العالم كلها
بعد عن عين الشر بعة ضعف نور أقواله بالنظر في نور أول مقتبس من عين الشر بعة الاولى عن قرب منها
وسعت سيدي على الخواص رحمه الله تعالى يقول أيضا كل من اتسع نظره من العلماء ورأى عين
الشر بعة الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار واستعصم بشهود ما تفرع منها في سائر الادوار وهو نازل
الى آخر الادوار أقرب بحقيقة جميع مذاهب الامة ومقلديهم من عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
عصره هو اه وسياق مثاله في فصل الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى من تمثيل ذلك بالشجرة أو شجرة
الصياد وغير ذلك والحمد لله رب العالمين

(فصل) وأياك يا أخي أن تطالب أحدا من طلبة العلم الآن بصديق اعتقاده في ان كل مجتهد مصيب مادام
مركبا خطيئة واحدة لاسيما محبة للدين وشهواتها كما انه لا ينبغي لك أن تطالبه بمثل ذلك مادام في حجاب
التقليد لا امامه فانه محجوب بامامه عن شهود العين الاولى التي اغترف منها امامه لا يراها أبدا بل هي
بالسؤال على يد شيخ عارف بطريق القوم وبالعوائق التي تعوق الطالب عن الوصول الى منتهى السير فاذا
بلغ النهاية وشهد مذاهب العلماء كلها إشارة الى كبد العين وجدواها كاسيما في بيان في الامثلة المحسوسة
فهناك بقر مذاهب الأئمة المجتهدين كما هي في الفصل قبله ويقول كل مجتهد مصيب وأما قبل بلوغه الى
هذا المقام فلا يجوز ذلك منعه من التقيد بمذهب واحد بل انما لو نهيته عن ذلك لا يجيبك لان من لازمه
أن يقول المصيب واحد في نفس الامر ولعله مذهبي أنا وحدي والباقي مخطئ لا يتعقل في قلبه غير ذلك
ويقول الحق واحد غير متعدد ويجعل الشر بعة جاءت على من تبتى واحدة لا على من تبتى وان الصحيح من

يستغفر الله عز وجل ويتوب

اليه ولا غرم عليه لكن

يستحب عند الشافعي أن

يتصدق بدينار وطى في

أقبال الدم ونصفه في ادباره

وقال الشافعي في القديم نلزمه

الغرامة وفي قدرها قولان

المشهور انه يجب دينار في

اقبال الدم ونصفه في ادباره

الثاني عتق رقبة بكل حال وقال

أحمد في الرواية الاخرى يتصدق

بدينار ونصفه ولا فرق عنده

بين اقبال الدم وادباره

(فصل) واذا انقطع دم الحائض

لم يجز وطؤها حتى تغتسل وان

كان الانقطاع لاكثر الخبض

هذا مذهب اكثر العلماء بل

قال ابن المنذر هذا كالاجماع

منهم وقال أبو حنيفة ان انقطع

لاكثر الخبض جاز وطؤها قبل

الغسل وان انقطع لدون أكثر

الخبض لم يجز حتى تغتسل أو

يعضي عليها وقت صلاة وقال

الأوزاعي ودارد اذا غسلت

فرجها جاز وطؤها ولو طهرت

الحائض ولم تجدها قال أبو

حنيفة في المشهور عنه لا يجز

وطؤها حتى تميم وتغسل وقال

مالك لا يجز وطؤها حتى تغتسل

وقال الشافعي وأحمد متى

تمت حلت وان لم تصل به

(فصل) والحائض كالجنب

في الصلاة بالاتفاق وفي القراءة

عند أبي حنيفة والشافعي

وأحمد وعن مالك روايتان

احدهما تقر الآيات البسيطة

والتي نقلها الاكثر من

أصحابه انها تقر ما شاءت

وهو مذهب داود

(فصل) اختلاف الأئمة في

الحامل هل تضي فقال أبو

الشريعة هو ما أخذ به امامه سواء كان تخفيفاً أم تشديداً والحق ان الشريعة جاءت على مرتبتين بقريظة
صححة أدلة كل من المرتبتين غالباً في أحاديث لا تحصى كما سيأتي بيانه في فصل الجمع بين الأحاديث ان شاء الله
تعالى وكثيراً ما يقول البيهقي وغيره كالحفاظ الزياحي ممن جمع أدلة المذاهب في كتابه وانتصر لمذهبه ورجح
أدلتهم بكثير الرواة وصحة السند وهذا الدليل وان كان صحيحاً فاحاديث مذهبنا أصح سنداً وأكثر رواية وما
قال ذلك الا عند المحزن عن تضعيف دليل المخالف وادخاضه بالكلمة ولو أن صاحب هذا القول من البيهقي
أو غيره اطالع على ما اطالعنا عليه من أن الشريعة المطهرة جاءت على مرتبتين تخفيف وتشديد لم يحتج الى
قوله أحاديثنا أصح وأكثر بل كان يرد كل حديث أو قول مخالف الاخر الى أحدي مرتبتين الشريعة وكذلك
القول في مرجح المذاهب من مقلدي الأئمة ما قالوا قلت الأصح كذا وكذا الا لعدم اطلاعهم على مرتبتين
الميزان ولو أنهم اطالعوا عليه ما جعوا من أقوال مذهبهم أصح وصحوا وأظهروا هرا بل كانوا يقولون
بصحّة الأقوال كلها ويردونها الى مرتبتين التخفيف والتشديد واقتناء كل سائل بما يناسب حاله من قوة أو
ضعف برخصة أو عزيمة وكان يفتي أحدهم على الاربعه مذاهب (فان قال لنا شافعي) فعلى هذه الميزان
فلي أن أصلي اذا مسست ذكرى بالاحتديد وضوء (قلنا له) نعم لك ذلك ولكن بشرط أن تكون من أهل هذه
الرخصة لا مطلقاً وذلك كما اذا ابتلى الشخص بكثرة الوسواس في الوضوء لصلاة الصبح مثلاً حتى كاد الوقت
يخرج فلما فرغ هذا من الوضوء مس فرجه بغير قصد في مثل هذه العسرة فله تقليد الامام أبي حنيفة في
الصلاة بهذه الطهارة التي وقع فيها مس الفرج بشرطها تحصيل الفعل القربة في وقتها فان المقاصد أكد
من الوسائل عند جمهور العلماء لا سيما وقد ورد في الحديث هل هو الا بضعة منك ولم يثبت عند من قال
بذلك نسخه على اصطلاحنا فرجع الامر في هذه المسئلة الى مرتبتين الميزان تخفيف وتشديد فليس لنحو من
لم يبدل بالوسواس أن يصلي اذا مس فرجه أو لمس اجنبية مثلاً الا بعد تجديد الطهارة (فان قال) لانا أحد
من قداما حنيفة رضي الله عنه ان امامنا لا يقول بطلوبية الطهارة من مس فرجه أبداً سواء كان ممن
يوسر عليه تجديد الطهارة أم لا (قلنا له) هات لنا عند ذلك بسند متصل من أهل هذه المسئلة انه
صرح بذلك ولعله لا يجد ذلك أبداً لاسيما وقد انقضى الاجماع على أن الاول للشخص من اعادة التطهر من
الخلل في كل عبادة اذا هو هذه القاعدة هي مدار اصلاح صاحب هذه المان (١) وهناك تقول له ان ذلك
شهادة منك على امامك بالجهل بمرتبتين الشريعة وعدم اطلاعه على العين الاولى من الشريعة كما اطالع
عليها بقية المجتهدين ونقول له أيضاً أين اعتقادك في ورع امامك الذي كان لا يدون مسئلة واحدة مما
استنطه من الكتاب والسنة حتى يعقد لها مجلساً من العلماء ويقول أترضون هذا اذا قالوا نعم قال لا
يوسف أو محمد بن الحسن كتب ذلك وان لم يرضوه تركه واعتقادنا في جميع الأئمة المجتهدين انهم كانوا
لا يثبتون لهم قولاً في الشريعة الا عند فقد هم النص في ذلك عن الشارع فلو ان الامام أبا حنيفة ظفر
بحديث من مس فرجه فليتموضأ فقال به أيضاً وجهه على أهل العافية من الوسواس مثلاً وعلى الاكابر
من العلماء والصالحين ونزل الحديثين على مرتبتين الميزان وقس على ذلك يا أخي كل ما كان واجب الفعل
أو الترك في مذهبه فلك فعله ان كنت من أهله ولك تركه ان عجزت عن فعله حساً أو شرفاً أو مجزاً لاسي
معروف والمجز الشري هو كما داريت الماء مثلاً وحال دونه مانع من سبع أو قاطع طريق مثلاً وقد تقدم
أول الميزان ان مرتبتين أعلى الترتيب الوجوب لا على التخيير فبالك أن تذهل عن ذلك وكذلك تقدم ان كل
من نازعنا من المقلدين في جل الدلائل أو القولين على حالين وادعي ان امامه كان بطرد القول بالتشديد
أو التخفيف في حق كل قوي وضعف طائفة البناء بالنقل الصحيح عن امامه أو خطأناه فيما ادعي وكل من نور
الله تعالى قلبه وعرف مقام الأئمة في الورع وعدم القول بالرأي في دين الله تعالى شهد لهم كلهم بان أحداً
منهم كان لا يفتي أحداً برخصة الا ان رآه عاجزاً ولا بعزيمة الا ان رآه قادراً وان لم يكن معاصياً الواقعة
حاصر عند امامه حين أفتى الناس بذلك حتى ان صاحب هذا النور يعرف جميع المسائل التي أفتى بها
امامه الاقرباء والضعفاء على التفصيل وقد تحققنا بعزيمة ذلك والحمد لله اذا علمت ذلك فبقال لكل
مقلدا متنع من العمل بقول غير امامه في مضائق الاحوال امتناعك هذه التهمة لا ورع لانك تقول لنا
انك تفتقد أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربه وان كل امام علمت بقوله منهم فانت على هدى من ربه

(١) قوله هذه المان كذا في الاصل ولعله الميزان اه

عنيفة وأجل لا تحيض وقال
مالك تحيض وعن الشافعي
قولان كالمهينين أحدهما
أنه تحيض (فصل) واختلفوا
في المبتدأة إذا جاوزت ما أكثر
الحيض فقال أبو حنيفة تمكث
أكثر الحيض وهو عند عشرة
أيام وعن مالك روايتان
أشهرهما وهي رواية ابن
القاسم وغيره تمكث أكثر
الحيض وهو عند خمسة عشر
يوما ثم تكون مستحاضة وقال
أشافعي إن كانت مميزة رجعت
إلى غير هذا أو غير مميزة فقولان
أحدهما أن رد إلى غالب عادة
النساء وهو ست أو سبع وعن
أحمد روايتان أشهرهما
واختارهما الظرفي تمكث غالب
عادة النساء مائة مرة وهي
التي تميز بين الدمين أي التي
تفرق بين دم الطحيط ودم
الاستحاضة بالألون والقوام
والريح فإن دم الطحيط أسود
تخين ودم الاستحاضة رقيق
أحمر لا تنزله فأنتم تعمل عند
مالك والشافعي على إقبال الدم
وإدباره فتترك الصلاة عند
إقبال الطحيط فإذا أدبرت
اغتسلت وحلت وقال أبو
حنيفة تعمل على عدد الأيام
(فصل) واختلفوا في
المستحاضة فقال أبو حنيفة
ترد إلى عادتها إن كان لها عادة
فإن لم يكن لها عادة فلا اعتبار
بالتمييز بل تمكث أقل الطحيط
وقال مالك لا اعتبار بالعادة
وإنما الاعتبار بالتمييز فإذا
كانت مميزة ردت إلى التمييز
والألم تحيض أصلا وهي
أبدا وهذا في الشهر الثاني
والثالث وأما في الشهر الأول

فيه وذلك لأعتراف الأئمة كلهم من هذه الشيعة ثم إن جميع ما اختلفوا فيه من هذه الميزان أبدا كما لا يخرج أبدا عن أن تكون من أهل واحدة منهم ما فتعمل بما أنت أهله من رخصة أو عزيمة كما سبأني بسطه في الجمع بين أقوال أئمة المذاهب إن شاء الله تعالى فإن قال الشافعي أيضا غلب على ما قرره في هذه الميزان في أن أصلي بلا قراءة فاتحة الكتاب مع القدرة عليهم قلنا إنه هي عزيمة فإن قدرت على قراءتها لم تجزئك غيرها وإن كنت عاجزا عن قراءتها فافترأ بعجزها وعلى ذلك مع الاصطلاح المتقدم قريبا يحمل قول الإمام أبي حنيفة بعدم تعيينها وإن عجزهم مقلدوه الحكم في ذلك للأدوار والعاجز فافهم والحمد لله رب العالمين (فصل) وما يدل على صحة ارتباط جميع أقوال علماء الشيعة كارتباط الظل بالشخص ما يفصلونه من المحمل في الشيعة فافصل ما لم يأت في كلام من قبله من الأدوار والنور المتصل به من الشارع صلى الله عليه وسلم فالمنة في ذلك حقيقة لرسول الله صلى الله عليه وسلم الذي هو صاحب الشرع لأنه هو الذي أعطى العلماء تلك المادة التي فصلوا بها ما أجل في كلامه كما أن المنة بعده لكل دور على من تحته فلو قدر أن أهل دورهم كانوا من فوقهم إلى الدور الذي قبله لانقطعت وصلاهم بالشارع ولم يمتدوا لا بضاح مشكل ولا تفصيل يحمل وتامل يا أخي لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فعل بشر يعنه ما أجل في القرآن لبق القرآن على أجماله كان الأئمة المجتهدين لو لم يفصلوا ما أجل في السنة لبقيت السنة على أجمالها وهكذا إلى عصرنا هذا فلو أن حقيقة الأجل سارت في العالم كله من العلماء ما شرت الكتب ولا ترجعت من لسان إلى لسان ولا وضع العلماء على الشروح حواشي كالشروح للشروح (فإن قلت) قلنا الدليل على ما قلت من وجود الأجل في الكتاب والتفصيل له في السنة (قلنا) قوله تعالى لرسول الله صلى الله عليه وسلم لقين للناس ما نزل إليهم فإن البيان وقع بعبارة أخرى غير عبارة الوحى الذي نزل عليه فلو أن علماء الأمة كانوا يستدلون بالبيان وتفصيل المحمل واستخراج الأحكام من القرآن لكان الحق تعالى أكتفى من رسوله صلى الله عليه وسلم بالتبليغ للوحى من غير أن يامر به ببيان وسمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله يقول لولا بيان رسول الله صلى الله عليه وسلم والمجتهدين لنا ما أجل في الكتاب والسنة لما قدر أحد منا على ذلك كما أن الشارع لولا بيان السنة أحكام الطهارة ما هتدينا لكيفيةها من القرآن ولا قدرنا على استخراجها منه وكذلك القول في بيان عدد ركعات الصلوات من فرض ونفل وكذلك القول في أحكام الصوم والحج وكافة وكيفيةها وبيان أنصبتها وشروطها وبيان فرضها من سنتها وكذلك القول في سائر الأحكام التي وردت مجملة في القرآن لولا أن السنة بينت لنا ذلك ما عرفنا والله تعالى في ذلك حكم وأسرار يعرفها العارفون انتهى قال سيدى على الطحطاوى رحمه الله تعالى ومن هنا تعلم يا ولدى أن السنة قاضية على ما فهمه من أحكام الكتاب ولا عكس فانه صلى الله عليه وسلم هو الذي أبان لنا أحكام الكتاب بالفاظه الشرعية وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى وفي القرآن العظيم فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول يعنى إلى الكتاب والسنة واعملوا بما وافقهما أو وافق أحدهما عندكم انتهى وسمعت سيدى عليا الطحطاوى رحمه الله تعالى أيضا يقول لا يكمل مقام العالم عندنا في العلم حتى رد سائر أقوال المجتهدين ومقلديهم في سائر الأدوار إلى الكتاب والسنة ولا يصح عنده جهل بمنزلة قول واحد منه الوعظ عليه قال وهذا لا يخرج عن مقام العوام ويستحق التلقين بالعالم وهو أول مرتبة تكون للعلماء بالله تعالى ثم يترقى أحدهم عن ذلك درجة بعد درجة حتى يصير يستخرج جميع أحكام القرآن وآدابه من سورة الفاتحة فاذا قرأها في صلاته رعايا يكون ثوابه كشواب من قرأ القرآن كله من حيث أحاطة به بما فيه ثم يترقى من ذلك حتى يصير يخرج أحكام القرآن كله وأحكام الشيعة وجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم إلى يوم القيامة من أى حرف شاء من حروف الهجاء ثم يترقى إلى ما هو أبلغ من ذلك قال وهذا هو العالم الكامل عندنا انتهى وسمعت من أرا يقول الجدل في الشيعة من بقايا النفاق لأنه يراى به ادخاخ حجة الغير من العلماء وقد قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فبني تعالى الإيمان من يحكم في الحكم عليه بالشيعة حرجا وضيقا وقال صلى الله عليه وسلم عند نبي لا ينهى التنازع ومعلوم أن نزاع

فقيه روايتان أشهرهما

انها ثبوت أكثر الخبيث
وظاهر مذهب الشافعي
انها ان كان لها عادة
وتبين قدم التمييز على العادة
فان عدمت التمييز ردت الى
العادة فان عدمتها مع ما
صارت مستدانة وقد تقدم
حكمها وقال أحدان كان لها
عادة وتبين ردت الى العادة
فان عدمتها ردت الى التمييز
فان عدمتها مع ما رويتان
أحداهما ثبوت أقل الخبيث
والثانية غالب عادة النساء
سنة أو سنة (فصل)
المستحاضة جازع عند أبي حنيفة
والشافعي ومالك كما تصلي
وقصوم وقال أحمد لا يجوز
وطه المستحاضة في الفرج الا
أن يخاف زوجها العنت وهو
الزنا فجوز في أصح الروايتين
(فصل) وأجمعوا على أنه
يحرم بالنفاس ما يحرم بالماء
واختلفوا في أكثره فقال أبو
حنيفة وأحمد أربعين يوما
وهي رواية عن مالك وقال
مالك والشافعي ستون يوما
وقال الليث بن سعد سبعون
ولو انقطع دم النفاس قبل
بلوغ الغاية فقد أجاز الثلاثة
وطاه من غير كراهية وقال
أحمد ليس له وطؤها في ذلك
الطهر حتى تبلغ الأربعين
(كتاب الصلاة)

أجمع المسلمون على أن الصلاة

أحد أركان الإسلام الخمسة

المذكورة في قوله صلى الله

عليه وسلم بني الإسلام على

خمس الحديث وان الصلاة

المكتوبة في اليوم واليلة

خمس وهي سبع عشرة ركعة

الانسان لعلماء شريعتهم وطلب ادخالهم في الحق كالجدال معه صلى الله عليه وسلم
وان تفاوت المقام في العلم فان العلماء على مدرجة الرسل درجوا وكما يجب علينا الايمان والتصديق بكل ما
جاء به الرسل وان لم نفهم حكمته فكذلك يجب علينا الايمان والتصديق بكلام الائمة وان لم نفهم علمته
حتى يأتينا من الشارع ما يحالفه وقد تقدم نقل الاجماع على وجوب الايمان والتصديق بشرائع الرسل
كلهم وان اختلفوا في التشريع وانما كالحق مع اختلافها وتباينها وكذلك القول في مذهب الائمة
المجتهدين يجب الايمان بصحة ما على سائر المقلدين الذين يشهدون بتباينها وتناقضها حتى من الله تعالى
عليهم بالاشراف على عين الشريعة المطهرة الكبرى واتصال جميع أقوال العلماء بها فذلك يوجب أحدهم
جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم ترجع الى الشريعة المطهرة لا يخرج عنهم من أقوالهم قول واحد
لرجوعها جميعها الى مرتبة الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد فإثم عند صاحب هذا المشهد تخطئة
لأحد من العلماء في قول له أصل فيها أبدان وقع أن أحد من المقلدين خطأ أحد في شيء من ذلك فليس هو
خطأ في نفس الامر وانما هو خطأ عند فقط خلفاء مدركة عليه لا غير وروينا عن الامام الشافعي رضي الله
عنه أنه كان يقول التسليم نذهب الايمان قال له الربيع الجيزي بل هو الايمان كله يا أبا عبد الله فقال وهو
كذلك وكان الامام الشافعي يقول من كمال ايمان العبد أن لا يبحث في الاصول ولا يقول فيها الم ولا كيف
فقل له وما هي الاصول فقال هي الكتاب والسنة واجماع الائمة انتهى أي فنقول في كل ما جاء ناعن ربنا
أو نبينا آمنة بذلك على علم ربنا فيه ويقاس بذلك ما جاء عن علماء الشريعة فنقول آمنة بكلام أئمتنا من غير
بحث فيه ولا جدال (فان قلت) فهل يصح لاحد الآن الوصول الى مقام أحد من الائمة المجتهدين (فالجواب)
نعم لان الله تعالى هدى كل شيء قدبر ولم يرد لنا دليل على منعه ولا في نفس الادلة الضعيفة هذا ما نعتقده
ويدين الله تعالى به وقد قال بعضهم ان الناس الآن يصلون الى ذلك من طريق الكشف فقط لا من طريق
النظر والاستدلال فان ذلك مقام لم يدعه أحد بعد الائمة الاربعة الا الامام محمد بن جرير ولم يسألوا له ذلك كما
هو وجع من ادعى الاجتهاد المطلق انما هو اده المطلق المنتسب الذي لا يخرج عن قواعد امامه كائن القاسم
وأصبع مع مالك وكيفية ما في يوسف مع أبي حنيفة وكلمة في الربيع مع الشافعي اذ ليس في قوة أحد بعد
الائمة الاربعة أن يبتكر الاحكام ويستخرجها من الكتاب والسنة فيما نعلم أباد من ادعى ذلك قلنا له
فاستخرج لنا شيئا لم يسبق لاحد من الائمة استخراجه فانه يجوز فليتأمل ذلك مع ما قدمناه آفان من سعة
قدرة الله تعالى لا سيما والقرآن لا تنقض بمانته ولا أحكامه في نفس الامر فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين
(فصل) ومما يؤيد هذه الميزان عدم انكار أكابر العلماء في كل عصر على من انتقل من مذهب الى مذهب
الا من حيثما يتبادر الى الالذهان من توهم الطعن في ذلك الامام الذي خرج من مذهبه لا غير بدليل
تقريرهم لذلك المنتقل على المذهب الذي انتقل اليه اذ المذهب كلها عندهم طريق الى الجنة كما سبقت
بيانه أو اخر الامثلة المحسوسة ان شاء الله تعالى فكل من سلك طريقها أو وصلته الى السعادة والجنة وكان
الامام ابن عبد البر رحمه الله تعالى يقول ولم يبلغنا عن أحد من الائمة انه أمر أصحابه بالترام مذهب معين
لا يرى منه خلافة بل المنتقل عنهم تقريرهم الناس على العمل بفتوى بعضهم بعض الائمة كلهم على هدى
من ربهم وكان يقول أيضا لم يبلغنا في حديث صحيح ولا ضعيف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر أحد
من الائمة بالترام مذهب معين لا يرى خلافة وما ذلك الا لان كل مجتهد مصيب انتهى ونقل القرافي الاجماع
من الصحابة رضي الله عنهم على أن من استفتى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وقلدهما فله بعد ذلك أن
يستفتي غيرهما من الصحابة ويعمل به من غير تكبر وأجمع العلماء على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء
من العلماء بغير حجة ومن ادعى دفع هذين الاجماعين فعليه الدليل انتهى وكان الامام الزناتى من أئمة
المسالك يقول يجوز تقليد كل من أهل المذاهب في النوازل وكذلك يجوز الانتقال من مذهب الى
مذهب لكن بثلاثة شروط الاول أن لا يجمع بينهما على وجه يخالف الاجماع كن تزوج بغير صداق ولا ولي
ولا شهود فان هذه الصور لم يقل بها أحد الثاني أن يعتقد فيمن يقلده الفضل بلوغ اخباره اليه
الثالث أن لا يقلدوه في عماليه من دينه كان يقلد في الرخصة من غير شرطها انتهى وقال القرافي يجوز

فرضها الله على كل مسلم بالغ
عاقلة وعلى كل مسلمة بالغه
عاقلة خالية عن حيف ونفاس
وأنة لا يسقط فرضها في حق
المسكفين إلا بعائنة الحرب
الآن أبا حنيفة قال ان عجز
عن الاعباء برأسه سقط الفرض
عنه (فصل) ومن أغنى
عليه بمرض أو سبب مباح
سقط عنه قضاء ما كان في حال
اغنيائه من الصلاة على
الاطلاق عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة ان كان
الاعضاء يوما واحدة قصادون
ذلك وجب القضاء وان زاد
لم يجب وقال أحمد الاضواء
لا يمنع وجوب القضاء بحال
(فصل) وأجروا على أن كل
من وجبت عليه من المسكفين
ثم تركها جاحدا وجوبها
كافر يقتل بكفره ثم اختلفوا
فمن تركها غير جاحدا بل
كسلا وتموا وقال مالك
والشافعي يقتل والصحيح
عندهما يقتل حدا لا كفرا
بالسيف ويجزى عليه بعد
قتله أحكام المسلمين من الغسل
والصلاة والدفن والارث
والصحيح من مذهب
الشافعي قتله بصلاة واحدة
بشرط اخراجها عن وقت
الضرورة ويستتاب قبل
القتل فان تاب واقتل وقال
أبو حنيفة يجزى أبا حنيفة
وعن أحمد روايتان التي
اختارها أكثر أصحابه ورواها
عن نفسه انه يقتل بالسيف
بترك صلاة واحدة واختار
عن جمهور أصحابه انه يقتل
بكفره كالموت ويجزى عليه
أحكام المرتدين فلا يهمل

الاقتال من جميع المذاهب الى بعضها بعضا في كل ما لا ينتقض فيه حكم حاكم وذلك في أربعة مواضع ان
يخالف الاجماع أو النص أو القياس الجلي أو القواعد انتهى قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله
تعالى ومن بلغنا انه انتقل من مذهب الى آخر من غير تكبر عليه من علماء عصره الشيخ عبد العزيز بن
عمران الخزاعي كان من أكابر المالكية فلما قدم الامام الشافعي بغداد تبعه وقرأ عليه كتبه ونشر علمه
ومنهم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم كان على مذهب الامام مالك فلما قدم الامام الشافعي الى مصر انتقل
الى مذهبه وصار يبحث الناس على اتباعه ويقول بالخواني هذا ليس بمذهب اغنا هو شريعة كله وكان
الامام الشافعي يقول له ستر جمع الى مذهب أبيه فلما مات الامام الشافعي رجع كما قال الشافعي وكان
يظن ان الامام يستخافه على حلقه درسته بعده فلما استخافه أبو بطي رجع ابن عبد الحكم وصحت
فراصة الشافعي رضي الله تعالى عنه ومنهم إبراهيم بن خالد البغدادي كان حنفيًا فلما قدم الشافعي بغداد
ترك مذهبه واتبعه ومنهم أبو ثور كان له مذهب فتركه واتبع الشافعي ومنهم أبو جعفر بن نصر الترمذي
رأس الشافعية بالعراق كان أولا حنفيًا فلما حج رأى ما يقتضيه انتقاله لمذهب الشافعي فتفقعه على
الربيع وغيره من أصحاب الشافعي ومنهم أبو جعفر الطحاوي كان شافعيًا وتفقعه على خاله المزني ثم تحول
حنفيًا بعد ذلك ومنهم الخطيب البغدادي الحافظ كان حنبليًا ثم عمل شافعيًا ومنهم ابن فارس صاحب
كتاب الجمال في اللغة كان شافعيًا تبعه والده ثم انتقل الى مذهب مالك ومنهم السيفي الأمدى الهولوي
المشهور كان حنبليًا ثم انتقل الى مذهب الشافعي ومنهم الشيخ نجم الدين بن خلف المقدسي كان حنبليًا ثم
تفقعه على الشيخ موفق الدين ردرس في مدرسة أبي عمرو ثم تحول شافعيًا وارفع شأنه ومنهم الشيخ محمد بن
الدهان النحوي كان حنبليًا انتقل الى مذهب الشافعي ثم تحول حنفيًا حين طلب الخليفة فتوى يا يعلم ولده
التحوي ثم انه تحول شافعيًا حين شغرت وظيفة تدريس النحو بالنظامية لما شرط صاحبها أن لا ينزل فيها الا
شافعي المذهب ولم يكن هناك أحد أعلم منه بالفقه والنحو ومنهم الشيخ تقي الدين بن دقيق العيد كان أولا
مالكيًا تبعه والده ثم تحول الى مذهب الشافعي ومنهم شيخ الاسلام كمال الدين بن يوسف الدمشقي كان حنبليًا
ثم انتقل الى مذهب الامام الشافعي ومنهم الامام أبو حنبل كان أولا على مذهب أهل الظاهر ثم عمل
شافعيًا انتهى كلام جلال السيوطي رحمه الله تعالى وقال صاحب جامع الفتاوى من الحنفية يجوز
للحنفي أن ينتقل الى مذهب الشافعي وبالعكس لكن بالكلمة أما في مسألة واحدة فلا يمكن كالوخرج دم
من بدن حنفي وسال فلا يجوز له أن يهمل قبل أن يغسله اقتداء بمذهب الشافعي في هذه المسئلة فان صلى
بطلت صلاته وقال بعضهم ليس لعائى أن يتحول من مذهب الى مذهب حنفيًا كان أو شافعيًا والمشهور
غيره كما سيأتي وقال بعضهم يجوز للشافعي أن يتحول حنفيًا ولا عكس قال السيوطي وهذه دعوى لا برهان
عليها وقد أدركنا علماءنا وهم لا يبالغون في التكبر على من كان مالكيًا ثم عمل حنفيًا أو شافعيًا ثم تحول بعد
ذلك حنبليًا ثم رجع بعد ذلك الى مذهب مالك وأغنا يظهر من التكبر على المنتقل لاهممه التلاعب
بالمذاهب وسوم الرافعي يجوز ذلك وتبني النووي وعبارة الروضة اذا دونت المذاهب فهل يجوز للقلد أن
ينتقل من مذهب الى مذهب آخر ان قلنا يلزمه الاجتهاد في طلب العلم وغلب على ظنه ان الثاني أعلم
فمنبني أن يجوز بل يجب وان خبرنا فيه ينبغي أن يجوز أيضا كالوقل في القبله هذا أياما وهذا أياما انتهى
كلام الروضة فلولوا أن علماء السلف رأوا أنه ليس بذلك بأس ما أقروا من انتقال من مذهب الى غيره ولولا
علمهم بان الشرعية تشتمل المذاهب كلها وتوهمها لا تكبروا عليه أشد التكبر ثم لا يتخلوا أمر السلف من
أمرين أما يكوفوا قدا طلعوا على عين الشرعية ورأوا اتصال جميع المذاهب بها أو سكتوا على ذلك إيماننا
بصحة كلام الأئمة وتسليمهم وان قال أحد من المالكية اليوم بنس ما صنع من ينتقل من مذهبه الى
غيره قلنا له بنس ما قلت أنت لان امام مذهبك الشيخ جلال الدين بن الحاجب رحمه الله تعالى والامام اقرافي
رحمه الله تعالى جوز ذلك فذلك هو هذا ذهب محض فان الأئمة كلهم في الحق سواء فليس مذهب أولى
بالشرعية من مذهب وقد سئل جلال السيوطي رحمه الله تعالى عن حنفي يقول يجوز للإنسان أن يتحول
حنفيًا ولا يجوز للحنفي أن يتحول شافعيًا أو مالكيًا أو حنبليًا فقال قد تقدم اننا قلنا ان هذا الحكم من قائله

فبأ (فصل) وأجمعوا على أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس ولا بجالي وإذا صلى الكافر هل يحكم بإسلامه قال أبو حنيفة إذا صلى في المسجد في جماعة أو منفردا يحكم بإسلامه وقال الشافعي لا يحكم بإسلامه إلا أن يصلي في دار الحرب وقال مالك أن صلى في المسجد فرجعت يخاف على نفسه لم يحكم بإسلامه وإن صلى في حال طمأنينة حكم بإسلامه وقال أحمد متى صلى حكم بإسلامه مطلقا سواء صلى في جماعة أو منفردا في مسجد أو في غيره في دار الإسلام أو غيرهما (فصل) وانفقوا على أن الأذان والاقامة مشروهان للصلاة وإنس وللجمعة ثم اختلفوا فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي هما سنتان وقال أحمد فرض كفاية على أهل الأمصار وقال داود هما واجبان لكن تصح الصلاة مع تركهما وقال الأوزاعي إن نسي الأذان وصلى أماد في الوقت وقال عطاء بن نسي الأقامة أماد الصلاة وانفقوا على أن النساء لا يسرعن في حقن الأذان ولا ين وهن نسن الأقامة في حقن أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا تسن وقال الشافعي تسن ويؤذن للقوات ويقم عند أي حنيفة وقال مالك والشافعي يقيم ولا يؤذن وقال أحمد يؤذن للدولى ويقم الباقي وأجمعوا على أنه إذا نفق أهل بلد على ترك الأذان والاقامة قوتلوا لأنه من

(۵ - میزان ل)

شعائر الإسلام فلا يجوز

تعطيله (فصل) والأذان
صبيته معروفة لكن قال مالك
يكبر في أوله مرتين واختلفوا
في صيغة الإقامة فقال أبو
حنيفة هي مني مني كالأذان
وقال مالك الإقامة كلها
فرادى وكذا عند الشافعي
وأحد الالفاظ الإقامة مني
والترجيع سنة في الأذان إلا
هنا أبي حنيفة (فصل)
ولا يؤذن للصلاة قبل دخول
وقتها إلا الصبح فإنه يجوز
يؤذن لها قبل الفجر وعن
أحمد روايته أنه يكبره أن يؤذن
لها قبل الفجر وعن أحمد
رواية أنه يكبره أن يؤذن لها
قبل الفجر في شهر رمضان
خاصة (فصل) وأجمعوا على
أن التثويب مشروع في أذان
الفجر خاصة وهو سنة عند
الثلاثة وللشافعي قولان
الجديد المختار أنه سنة وقال
الثلاثة وهو أن يقول بعد
الطبيعة الصلاة خير من النوم
مرتين وقال أبو حنيفة بعد
القرآن من الأذان ولا يشرع
في غير الصبح وقال الحسن بن
صالح يستحب في العشاء وقال
الشافعي في جميع الصلوات
وأجمعوا على أن السنة في
صلاة العبدن والكسوفين
والاستسقاء والنداء بقوله
الصلاة جامعة (فصل)
وأجمعوا أنه لا يعتد إلا بأذان
المسلم العاقل وأنه لا يعتد
بأذان المرءة لرجال وإن أذان
الغبي المميز لرجال معتد به
وأذان المحدث إذا كان
حدثه أصغر والثلاثة على
الاعتداد بأذان الجنب وعن
أحمد رواية أنه لا يعتد بأذانه

ولكنه من القدر الزائد ما دة على ما يليق بحاله وهو فقيه في مذهبه وأراد الانتقال لغرض الدين الذي هو
من شهور نفسه المذمومة فهذا أمره أشد ورعا وصل إلى حد التحريم لئلا يهبطه بالأحكام الشرعية مجرد
غرض الدنيا مع عدم اعتقاده في صاحب المذهب الأول أنه على كمال هدى من ربه إذ لو اعتقده أنه على كمال
هدى ما انتقل عن مذهبه إلا رابع أن يكون انتقاله لغرض ديني ولكن كان فقيها في مذهبه وأما الانتقل
لترجع المذهب الآخر عنده لما رآه من وضوح أدلته وقوة مداركه فهذا ما يجب عليه الانتقال أو يجوز له
كما قاله الرافعي وقد أقر العلماء من انتقل إلى مذهب الشافعي حين قدم مصر وكانوا خلقا كثيرا مقلدين
للإمام مالك الخامس أن يكون انتقاله لغرض ديني لكنه كان مريضا بالفقهاء وقد اشتغل بمذهبه فلم يحصل
منه على شيء ووجد مذهب غيره أسهل عليه بحيث يرجو سرعة إدراكه والفقه فيه فهذا ما يجب عليه
الانتقال قطعا ويجوز عليه التخلف لأن تفقه مثله على مذهب الإمام من الأئمة الأربعة خير من الاستمرار
على الجهل لأنه ليس له من المذهب سوى الاسم والإقامة على الجهل نقص عظيم في المؤمن وقيل أن تصح
معه عبادة قال الجلال السيوطي وأظن أن هذا هو السبب في تحول الطحاوي حنفيًا بعد أن كان شافعيًا
فانه كان يقرأ على خاله الإمام المزني فتعسر يومًا عليه الفهم خلف المزني أنه لا يجي منه شيء فانتقل إلى
مذهب الإمام أبي حنيفة ففتح الله تعالى عليه وصنف كتابا عظيما شرح فيه المعاني والآثار وكان يقول
لو عاش خالي ورآني اليوم لكفر عن عيبي انتهى والسادس أن يكون انتقاله لا لغرض ديني ولا دنيوي بأن
كان مجردا عن القصد من جميعها فهذا يجوز مثله للعالمين أما الفقيه فيكبره له أو يمنع منه لأنه قد حصل فقه ذلك
المذهب الأول ويحتاج إلى زمن آخر ليحصل فيه فقه المذهب الآخر فيستغله ذلك عن الأمر الذي هو الجهل
بما عده قبل ذلك وقد عوت قبل تحصيل مقصوده من المذهب الآخر فلو لمثل هذا ترك ذلك انتهى
كلام الجلال السيوطي رحمه الله تعالى فقد بان لك يا أخي من جميع ما قررناه في هذا الفصل من عدم
انكار أهل الأعصار على من انتقل من مذهب إلى آخر منهم كانوا من الشريعة والسنة وان جميع الأئمة
على هدى من ربهم وقد أجمع أهل الكشف على ذلك ولا يصح أن يجتمع مثلهم على ضلالة وقالوا كل قول من
أقوال علماء هذه الأمة موافق للشريعة في نفس الأمر وإن لم يظهر رايه من المقلدة ذلك كما أن كل قول من
أقوال علماء هذه الشريعة موافق للشريعة نبي من تقدم وأن من عمل بما اتفق عليه العلماء كلهم فكأنه عمل
بغالب شرائع الأنبياء ورعا كان له من الأجر كاجر جميع أتباع الأنبياء كلهم أكراما لأمة محمد صلى الله عليه
وسلم وسجعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل من نور الله تعالى قلبه علم أن سكوت العلماء
على من انتقل من مذهب إلى آخر إنما هو لعلمهم بأن الشريعة نعمتهم كلها وتسميهم فيجعل قول من رجح
قول إمامه على غيره على أنه لم يبلغ إلى مقام الكمال حال قوله ذلك وقد قد منافي أيضا مع الميزان وجوب
اعتقاد الترجيح على كل من لم يعمل إلى الإشراف على العين الأولى من الشريعة وبه صرح إمام الحرمين
وابن السمعاني والغزالي والكيالهراسي وغيرهم وقالوا لا يمتنع عليهم التمسك بمذهب إمامهم
الشافعي ولا عذر لكم عند الله تعالى في العدول عنه اه ولا خصوصية للإمام الشافعي في ذلك عند كل من
سلم من التعصب بل كل مقلد من مقلدي الأئمة يجب عليه اعتقاد ذلك في إمامه مادام لم يصل إلى الشهادة
عين الشريعة الأولى وأما قوله صلى الله عليه وسلم سلم الأئمة من قرئش فيجتمعون أن يكون مراده انطلافة
ويجتمعون أن يكون مراده إمامة الدين وإذا نظر في الاحتمال سقط الاستدلال وقد قس العلماء فوجدوا
غالب الأئمة المجتهدين من الموالى كالأمام أبي حنيفة والأمام مالك فانه من بني أضح والفهم من النخع وهم
قوم من اليمن لا من قرئش ومحمد بن الحسن والإمام أحمد شيبانين وهما من من ربيعة لا من قرئش ولا
من مضر والخوارج من بني ثور بن عمرو بن أد وكذلك مكحول والأوزاعي من الموالى وأضرابهم والحمد لله
رب العالمين (فصل) في بيان استعماله في وج شيء من أقوال المجتهدين عن الشريعة وذلك لأنهم بنوا
قواعد مذاهم على الحقيقة التي هي أعلى مرتبة الشريعة كما بنوها على ظاهرها الشريعة على حد سواء
وانهم كانوا عالين بالحقيقة أيضا بخلاف ما يظنه بعض المقلدين فيهم فكيف يصح خروج شيء من أقوالهم عن
الشريعة ومن نازعنا في ذلك فهو جاهل بمقام الأئمة فوالله لقد كانوا علماء بالحقيقة والشريعة معا وان في

بحال وهي المختارة والاختلاف

في أخذ الأجرة على الأذان
فقال أبو حنيفة وأحمد لا يجوز
وقال مالك وأبو بصير صاحب
المشافعي يجوز وإذا كان
المسألة في أذانه صريحاً
وقال بعض أصحاب أحمد
لا يصح (فصل) وأجروا
على أن أول وقت الظهر إذا
زالت الشمس وانتهى الاتصال
قبل الزوال والكنم انحب
عند الشافعي ومالك بزوال
الشمس وجوبا موسعاً إلى
أن يصير ظل كل شيء مثله
وهو آخر وقت المختار عندهما
ومذهب أبي حنيفة وجوب
صلاة الظهر متعلقاً بآخر
وقت الزوال الصلاة في أوله نفل
قال القاضي عبد الوهاب
المالكي والفقهاء كلهم
بأنهم عدلوا على خلاف ذلك
والمختار عند المالكي آخر
وقت الظهر إذا صار ظل كل
شيء مثله وكذلك عند الشافعي
إلا أنه يقول هذا الوقت المضيق
للقم وقول أبي حنيفة كقول
مالك (فصل) وآخر وقت
الظهر هو أول وقت العصر
على سبيل الاشتراك فلم
يصل الظهر حتى صار ظل كل
شيء مثله كان له أن يستأنف ولا
يكون مسبقاً قال الشافعي من
دخل في صلاة الظهر وكان
فراغه منها حين صار ظل كل
شيء مثله فهو مهمل لها في وقتها
ومابعد ذلك من الوقت
المستأنف بعد زيادة ما على
المثل فهو وقت العصر وقال
أصحاب أبي حنيفة أول وقت
العصر إذا صار ظل كل شيء
مثليه وآخر وقتها غروب
الشمس (فصل) ووقت

قدرة كل واحد منهم أن ينشر الأدلة الشرعية على مذهبه ومذهب غيره بحكم من تبنى هذه الميزان فلا
يحتاج أحد بعده إلى النظر في أقوال مذهب آخر لأنهم رضي الله عنهم كانوا أهل انصاف وأهل كشف
فكانوا يعرفون أن الأمر يستقر في علم الله تعالى على عدة مذاهب مخصوصة لا على مذهب واحد فابقي
كل واحد من بعده عدة مسائل عرف من طريق كشفه أنها تكون من جملة مذهب غيره فنزل الاختصاص من
باب الانصاف والاتباع لما أطلعهم الله تعالى عليه من طريق كشفهم أنه مراد الله تعالى لا من باب الإيثار
بالقرب الشرعية والرغبة عن السنة كما أطلع الأولياء على قسمة الارزاق المحسوسة لكل إنسان فانظر
يا أخي في أقوال أئمة المذاهب تجد أحدهم أن خفف في مسألة شدد في مسألة أخرى وبالعكس كما سيأتي بسطه
في توجيه أقوالهم في أبواب الفقه إن شاء الله تعالى وسهت سيدي علياً الخواص رحمه الله تعالى يقول إننا
أيد أئمة المذاهب مذاهم بالمشي على قواعد الحقيقة مع الشرعية إعلاماً لاتباعهم بأنهم كانوا علماء
بالطريقين وكان يقول لا يصح خروج قول من أقوال الأئمة المجتهدين عن الشرعية أبداً عند أهل الكشف
قاطبة وكيف يصح خروجهم عن الشرعية مع اطلاعهم على مواد أقوالهم من الكتاب والسنة وأقوال
العامة ومع الكشف الصحيح ومع اجتماع روح أحدهم بروح رسول الله صلى الله عليه وسلم وسؤالهم عن كل
شيء توقفوا فيه من الأدلة هل هذا من قولك يا رسول الله أم لا بقطة ومشاهدة بالشرع وطاعة من
أهل الكشف وكذلك كانوا يسألونه صلى الله عليه وسلم عن كل شيء فهموه من الكتاب والسنة قبل أن
يدونوه في كتبهم ويدنووا الله تعالى به ويقولون يا رسول الله قد فهمنا كذا من آية كذا وفهمنا كذا من
قولك في الحديث الفلاني كذا فهل ترتضيه أم لا ويعملون بعمق قولة وإشارته ومن توقف فها ذكرناه من
كشف الأئمة المجتهدين ومن اجتماعهم برسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث الارواح قلنا له هذا من جملة
كرامات الأولياء يبين وإن لم تكن الأئمة المجتهدون أولياء فاعلى وجه الأرض ولي أبداً وقد اشتهر عن كثير
من الأولياء الذين هم دون الأئمة المجتهدين في المقام يبين أنهم كانوا يجتمعون برسول الله صلى الله عليه وسلم
كثيراً ويصدقهم أهل عصرهم على ذلك كسيدي الشيخ عبد الرحيم الغناوي وسيدي الشيخ أبي مدين
المغربي وسيدي أبي السعود وأبي العسائر وسيدي الشيخ إبراهيم الدسوقي وسيدي الشيخ أبي الحسن
الشااذي وسيدي الشيخ أبي العباس المرسي وسيدي الشيخ إبراهيم المتبولي وسيدي الشيخ جلال الدين
السيوطي وسيدي الشيخ أحمد الزاوي البصري وجماعة ذكرناهم في كتاب طبقات الأولياء ورأيت ورقة
بخط الشيخ جلال الدين السيوطي عند أحد أصحابه وهو الشيخ عبد القادر الشاذلي مرسله لشخص سألته في
شفاعة عند السلطان قايتباي رحمه الله تعالى أعلم يا أخي أنني قد اجتمعت برسول الله صلى الله عليه وسلم
إلى وقتي هذا خمساً وسبعين مرة بقطة ومشاهدة ولو لا خوف من استجابته صلى الله عليه وسلم عني بسبب
دخولي للولاية أطلعت الفلعة وشفت فيك عند السلطان وأني رجل من خدام حبيبته صلى الله عليه وسلم
وسلم واحتاج إليه في صحيح الأحاديث التي ضاعها المحدثون من طريقهم ولا شأن أن نفع ذلك أرجح من
نفعك أنت يا أخي اه ويؤيد الشيخ جلال الدين في ذلك ما اشتهر عن سيدي محمد بن زين المساحد رسول الله
صلى الله عليه وسلم أنه كان يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم بقطة ومشاهدة ولما حج كله من داخل القبر ولم
يزل هذا مقامه حتى طلب منه شخص من الحرارية أن يشفع له عند حاكم البلد فلما دخل عليه أجلسه
على بساطه فانقطعت عنه الرقبة فلم يزل يطلب من رسول الله صلى الله عليه وسلم الرقبة حتى قرأ له شعراً
فقرأ أي له من بعد فقال تطلب رويتي مع جلوسك على بساط الظلم لا سبيل لك إلى ذلك فلم يلبث أن رآه
بعد ذلك حتى مات اه وقد بلغنا عن الشيخ أبي الحسن الشاذلي وتلميذه الشيخ أبي العباس المرسي وغيرهما
أنهم كانوا يقولون لو اجتمعت عنار رقة رسول الله صلى الله عليه وسلم طرفه من ما أعد لنا أنفسنا من جملة
المسلمين فإذا كان هذا قول آحاد الأولياء فالأئمة المجتهدون أولى بهذا المقام وكان سيدي علي الخواص رحمه
الله تعالى يقول لا ينبغي لمقلد أن يتوقف في العمل بقول من أقوال أئمة المذاهب وبطائهم بالدليل على
ذلك لأنه سواء في حقهم وكيف ينبغي التوقف عن العمل بأقوال قد ثبتت على أصل صحيح الأحاديث
أو على الكشف الصحيح الذي لا يخالف الشرعية أبداً فإن علم الكشف أخبار بالأمور على ما هي عليه

غروب الشمس لا تؤثر عنه
في الاختيار ولما في قولان
القديم المرجح عندنا في
أصحابنا آخر وقتها إذا غلب
الشفق الآخر وقال أبو حنيفة
وأحمد لها وقتان واشفق هو
الجمرة التي تكون بعد المغرب
فإذا غاب دخل وقت العشاء
عند الشافعي ومالك وقال أبو
حنيفة وأحمد الشفق البياض
الذي بعد الجمرة (فصل)
وأجمعوا على أن أول وقت
صلاة الصبح طلع الفجر
الثاني وهو الصادق المنتشر
شؤوه معترضاً بالافق ولا تظلمة
بعد وأخر وقتها المختار
الاسفار وأخر وقت الجواز
طلع الشمس بالاجماع
والاختيار فيها التغليس عند
مالك والشافعي وأحمد في
روايات وقال أبو حنيفة المختار
الجمع بين التغليس والاسفار
فإن فاته ذلك فالاسفار أولى
من التغليس إلا بالمد زلفة
فالتغليس أولى وعن أحمد
رواية أخرى أنه يمتد بمرحال
المصليين فإن شق عليهم
التغليس كان الاسفار أفضل
فإن اجتمعوا كان التغليس
أفضل (فصل) تأخير الظهر
عن وقتها في شدة الحر أفضل
إذا كان يصليها في مساجد
الجماعة بالاتفاق والاصح
عند أصحاب الشافعي تخصيص
هذه الرخصة بالبلاد الحارة
وجامعة مسجد يمدونه من
بعد ونجبل العصر أفضل إلا
عند أبي حنيفة والافضل
تأخير العشاء الا في قول
الشافعي وهو الاصح عند

في نفسها وهذا إذا حقه وجده لا يخالف الشريعة في شيء بل هو الشريعة بعينها فان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يخبر إلا بالواقع لعصمة من الباطل والظن اه وسباني بيان ذلك قريباً ان شاء الله
تعالى وسمعت سيدي عبد المرحوم رضي الله تعالى عنه يقول من اراد ان كان أئمة المذاهب رضى الله عنهم وارزق
لرسول الله صلى الله عليه وسلم في علم الاحوال وعلم الاقوال مع اختلاف ما يتوهمه بعض المتصوفة حيث
قال ان المجتهدين لم يرثوا من رسول الله صلى الله عليه وسلم الا علم المقال فقط حتى ان بعضهم قال جميع ما علمه
المجتهدون كلهم ربيع علم رجل كامل عندنا في الطريق اذا الرجل لا يكمل عندنا حتى يتحقق في مقام ولايته
بعلم الحضرات الاربع في قوله تعالى هو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو لا المجتهدين لم يتحققوا
بشيء علم حضرة اسمه الظاهر فقط لا علم لهم بعلم حضرة الازل ولا الابد ولا بعلم الحقيقة انتهى (قلت)
وهذا كلام جاهل باحوال الأئمة الذين هم أو ناد الأرض وقواعد الدين والله أعلم وسمعت سيدي عبد
الخواص أيضاً يقول كل من نور الله تعالى قلبه وجملة مذاهب المجتهدين وأتباعهم كلها اتصل برسول الله
صلى الله عليه وسلم من طريق السند الظاهر بالعصمة ومن طريق امداد قلبه صلى الله عليه وسلم لجميع
قلوب علماء أئمة فاقدم مصباح الامن مشكاة نور قلب رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم وسمعت يقول
مرة أخرى ما من قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا وينتهي سند رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم
يجبريل ثم بحضرة الله عز وجل التي تحمل عن التكليف من طريق السند الظاهر والسند الباطن الذي
هو علم الحقيقة المؤيدة بالعصمة فنقل علمها على الحقيقة لم يصح منه خطأ في قول من أقواله وانما يقع
الخطأ في طريق الأخذ عنها فقط فكيف يقال ان جميع ما رواه المحدثون بالسند الصحيح المتصل ينتهي سنده
الى حضرة الحق جل وعلا فكذلك يقال فيها نقله أهل الكشف الصحيح من علم الحقيقة وذلك لان جميع
مصايح علماء الظاهر والباطن قد اتفقت من نور الشريعة فقامت قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الا
هو مؤيد بأقوال أهل الحقيقة لا شك عندنا في ذلك اه وهذا سبب تأييدي لكلام أئمة الشريعة بتوجيهي
لكلامهم بكلام أهل الحقيقة في كل مسألة من باب الطهارة الى آخر أبواب الفقه كما سيأتي بيانه في ان
شاء الله تعالى ولا أعلم أحداً سبقني الى التزام ذلك في كتاب كل ذلك تقوية لقلوب الطلبة من مقلدي
المذاهب ليهاوا بكلام أئمتهم على يقين وبيان اذاروا الحقيقة تؤيد الشريعة المستنبطة وعكسه اه
وسمعت أخى الشيخ أفضل الدين وقد جادله فقيه في مسألة يقول والله ما بيني أحد من أئمة المذاهب مذهبه
الا على قواعد الحقيقة المؤيدة بالكشف الصحيح ومعلوم ان الشريعة لا تخالف الحقيقة أبداً وانما تختلف
الحقيقة عن الشريعة في مثل حكم الحائض بشهادة شهود الزور والذين اعتقدوا الحائضات هم فقط فلو كانوا
شهود عدالة ما تختلف الحقيقة عن الشريعة في كل حقيقة شرعية وعكسه وايضا ذلك ان الشارع
أمرنا بأجراء أحوال الناس على الظاهر ونما نأمن ان تنقب وننظر ما في قلوبهم رخصة بهذه الامة كما قال
تعال سبقت رضى غضبي ولا تسبق الرحمة الغضب الا بكثرة وقوع الناس في المعاصي والزور وزيادة
ذلك على الطاعات والصديق فافهم وعلى هذا الذي قررناه يكون اجراء أحكام الناس على الظاهر من
الشرع المقرر بتقرير الشارع ونظير ذلك أيضاً اتفاناً من المكلف بفعل التكليف ظاهر او قد
يكون في باطنه زنديقا على خلاف ما ظهر لنا وان كان مراد الشارع بشيئته حقيقة انما هو موافق
فيه الظاهر الباطن فمن شهد زوراً أو صلى غير مؤمن فليس هو على شرع مطلقاً في نفس الامر حتى
يقابل بالحقيقة انما ذلك باطل من غير الدين فان فهمت يا أخى ما قررت انك قد سمعت ذلك الجمع بين قول من
يقول ان حكم الحائض ينفذ ظاهر او باطن وبين من يقول انه ينفذ ظاهر فقط أى في الدين دون الآخرة
وقد ينص الحق تعالى لمذهب الشريعة فينفذ حكم الحائض بشهادة الزور ظاهر او باطناً وبه قال بعض
الأئمة في سماع شهود الزور في الآخرة ويصرف عنهم وبشيء حكم الحائض في مسائلهم كما يشي شهادة العدل
ويرضى الخصوم كل ذلك فضلا منه ورجة به باده واسترا على فضائهم عند بعضهم بعضاً وفي الحديث ان
تخصامات في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فشهدوا الصهاة كلهم فيه بالشر الا بأكبر الصديق رضى

الوسطى فقال أبو حنيفة وأحمد
هي العصر وقال مالك والشافعي
هي الفجر والمختار عند
متأخرى أصحاب الشافعي
العصر

(باب شروط الصلاة

وأركانها وصفها)

أجمع الأئمة على أن الصلاة
شرائط لا تصح إلا بها وهي
التي تقدمها وهي أربعة
الوضوء بالماء أو التيمم عند
عدمه والوقوف على بقعة
طاهرة واستقبال القبلة مع
القدرة والعلم بدخول الوقت
بيقين واختلافوا في ستر العورة
فقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد أنه من الشرائط
فمن لم يسترها لم يصح
أصحاب مالك في ذلك فهم من
يقول أنه من الشرائط مع
القدرة والذي كره حتى لو تعمد
وصلى مكشوف العورة مع
الفسورة على الست كانت
صلاته باطلة ومنهم من يقول
هو فرض واجب في نفسه إلا
أنه ليس من شرط صحة
الصلاة فإن صلى مكشوف
العورة عامدا كان ماصيا
ويستحق عنه الفرض والمختار
هو من تأخر أصحابه أنه لا
تصح الصلاة مع كشف العورة
بحال (فصل) واجمعوا
على أن الصلاة أركان وهي
الداخلية فيها فالمتفق عليه
منها سبعة وهي النية وتكبيرة
الاسم والقيام مع القدرة
والقراءة والركوع والسجود
والجلوس آخر الصلاة
واختلفوا فيما عدا هذه
السبعة من الأركان

الله عنه فاجتهدوا في الله تعالى إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن الذين شهدوا في فلان بالسوء صادقون ولكن
الله تعالى أجاز شهادة أبي بكر تكملة له اه وذلك أن مقام الشهادة يقتضي أن لا يرى صاحبه من
الناس إلا محاسنهم قياسا على باطنه هو فافهمه وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول لا يكمل
إيمان العبدان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم إلا أن سلك طريق القوم وأما أصحاب الحب الكثيفة
من غالب المقلدين فمن لا زهم سوء الاعتقاد في غير ما همم أو يسلون له قوله وفي قلبهم منه خزنة
فأياكم أن تكلفوا أحد من هؤلاء المحجوبين بهذا الاعتقاد الشرع لا يهد السالك وإن شككت
بأنني في قول هذا فأعرض عليه أقوال المذاهب وقول الكل واحد يعمل بقول غير ما علم أنه لا يطبعه
في ذلك وكيف يطبعه في ذلك وأنت تريد تهم قواعدهم مذهب عند بل ولو سلم لك ظاهره لا يقدر على
إسراح قلبه بذلك باطنا قال وقد بلغنا أن من وراء النهر جماعة من الشافعية والحنفية يفترون في نهار
رمضان ليتقوا على الجدال واحد من بعضهم يهيج بعض اه وقد قررنا في فصل انتقال المقلدين من
مذهب إلى مذهب تحقيق المناط في ذلك وأعلم بأنني أن الأئمة المجتهدين ما هو بذلك إلا لئلا يحددهم
وسعه في استنباط الأحكام الكامنة في الكتاب والسنة فإن الاجتهاد مشتق من الجهد والمبالغة في اتباع
الفكر وكثرة النظر في الأدلة قاله تعالى يجزي جميع المجتهدين من هذه الأمة خيرا فانهم لو لا استنبطوا
للأمة الأحكام من الكتاب والسنة ما قدر أحد من غيرهم على ذلك كما هي (فان قلت) فساد دليل المجتهدين
في زيادتهم الأحكام التي استنبطوها على صريح الكتاب والسنة وهذا كقولهم وقفوا على حد ما ورد صريحها
فقط ولم يزدوا على ذلك شيئا الحديث ما تركت شيئا يقر بكم إلى الله إلا وقد أمرتكم به ولا شيئا يبعدكم عن الله
إلا وقد نهيتكم عنه (فالجواب) دليلهم في ذلك الاتباع لرسول الله صلى الله عليه وسلم في تبيينه ما أجل في
القرآن مع قوله تعالى ما فرطنا في الكتاب من شيء فإنه لو لا بين لنا كيفية الطهارة والصلاة والحج وغير ذلك
ما هتدى أحد من الأمة لمعرفة استخراج ذلك من القرآن ولا كنا نعرف عدد ركعات الفرائض ولا
النوافل ولا غير ذلك مما سألني في الفصل الآتي ههنا إن شاء الله تعالى فكأن الشارع بين لنا بسنته ما أجل
في القرآن وكذلك الأئمة المجتهدون يدون ديننا إنما أجل في أحاديث الشريعة ولو لا بيانهم لنا ذلك لبقيت
الشريعة على أجمالها وهكذا القول في أهل كل دور بالنسبة للدور الذي قبلهم إلى يوم القيامة فإن الأجل
لم يزل ساريا في كلام علماء الأمة إلى يوم القيامة ولو لا ذلك ما شرفت الكتب ولا عمل على الشروح
حواش كما هي فافهم (فان قلت) فهل ما وقع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء من المراجعة
في شأن الصلاة كان اجتهادا منه أم لا (فالجواب) كما قاله الشيخ محيي الدين كان ذلك منه اجتهادا فإن الله
تعالى لما فرض على أمته الخمسين صلاة نزل بها إلى موسى ولم يقل شيئا ولا اهتد به ولا قال هذا كثير على أمي
فلما قال له موسى إن أمته لا تطيق ذلك وأمره بالمراجعة فبقي صلى الله عليه وسلم مختارا من حيث وفور
شفقته على أمته ولا سبيل له إلى رد أمره به فأخذ في التراجع في أي الحالتين أولى وهذا هو حقيقة الاجتهاد
فلما تراجع هنده أنه تراجع ربه بالاجتهاد إلى ما وافق قول موسى وأمضى ذلك في أمته باذن من ربه
هو وجل فإن فهمت ما ذكرناه علمت أن في نشر روح الله تعالى اجتهاد المجتهدين تأنيده صلى الله عليه وسلم
على لا يستوحش وفيه أيضا التأسي به كما أن في اجتهاده صلى الله عليه وسلم أيضا تأنيضا وجبرا للقلب
موسى عليه الصلاة والسلام لا نهر بماند ما إذا رجع إلى نفسه وتأمل فوجد الله أرحم بعباده منه ولو أنه
كان أنبي عليه الخمسين صلاة كان يقومهم على فعلها فإنه تعالى لا يكلف نفسا الا وسعها كما أن الله تعالى جبر
قلب موسى حين استشعر الندم على قوله بقوله تعالى ما يبذل القول لدى فأفهم موسى أن هي اجعة موسى
كانت في جعلها الكون القول كان من الحق تعالى على سبيل إرادة إظهار نعمه على رسوله صلى الله عليه وسلم
تشر بقاله فسر بذلك وعلم أن في الحضرة الإلهية ما يقبل التبدل والنسخ ومنه ما لا يقبل ذلك فقد بين
النبا أني بما قررناه من شأن اجتهاد المجتهدين وهو كلام نفيس ولعلنا لا نجد في كتاب والحمد لله رب العالمين
(فصل) ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه الميزان ومن المعلوم أن أهل جميع المذاهب يعلمون أن كل
من عجز عن العزيمة بجوزله العمل بالخصصة (فالجواب) ان ما قاله هذا القائل صحيح ولكن أهل

(فصل) وهذه الشروط
والأركان هي فروض الصلاة
المتصلة بها والمنفصلة عنها
ولا بد من التفصيل فالنية
للصلاة فرض بالإجماع وهي
يجوز تقديمها على التكبير قال
أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديمها
على التكبير زمانا وسيرا وقال
مالك والشافعي يجب أن تكون
مقارنة للتكبير لا قبله ولا بعده
وقال الفقهاء أمام الشافعية
قدما إذا قارنت النية ابتداء
التكبير انعقدت الصلاة وقال
النسوي أمام متأخري
الشافعية والمختار أنه يكفي
المقارنة العرفية العامة
بحيث لا يبعد فافلا عن الصلاة
أقترناه بالأولين في تساهلهم
(فصل) واتفقوا على أن
تكبيرة الإحرام من فروض
الصلاة وأنما لا تصح إلا بلفظ
وسمي من الزهري أن الصلاة
تتقدم على جرد النية من غير
تكبير واتفقوا على انعقاد
الإحرام بقول المصلي الله أكبر
وهو يقوم غير مقامه قال
أبو حنيفة تتقدم على كل لفظ
يقضي التعظيم والتفخيم
كالعظيم والجليل ولو قال الله
ولم يزد عليه أنه قد قال
الشافعي تتقدم بقوله الله أكبر
وقال مالك وأحمد لا تتقدم إلا
بقول الله أكبر فقط وإذا كان
بجانب العربية فكبر بغيرها
لم تتقدم الصلاة وقال أبو حنيفة
تتقدم ورفع اليدين عند تكبيرة
الإحرام سنة بالإجماع واختلقوا
في حديثه فقال أبو حنيفة إلى
أن يجاذي أذنيه وقال مالك
والشافعي إلى حسد ومنكبيه
وعن أحمد ثلاث روايات

المذاهب إذا عملوا بالخصصة يعملون بها وعندهم منها جهر وضيق في نفوسهم لعدم معرفتهم بتوجيهها
وموافقتهم للكتاب والسنة بخلاف صاحب هذه الميزان فإنه جعل بها مع انشراح القلب لمعرفة
بتوجيهها وموافقتهم للكتاب والسنة وأين من هو على يقين من صحة عبادته ممن هو على شك فيها فاعلم ذلك
والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين
(فصل) في بيان جملة من الأمثلة المحسوسة التي يعلم منها انهال أقوال جميع المجتهدين ومقتلهم بعين
الشريعة الكبرى فتأملها ترشدان شاء الله تعالى

وهذه صورة الأمثلة المحسوسة الموعود بذكرها * فنال حضرة الوحي وتفرع جميع
الأحكام عنها ومنها هكذا

- حضرة الوحي التي لا تكذب
- حضرة العرش
- حضرة القوس
- حضرة القلم الإلهي
- حضرة الروح المحفوظ
- حضرة الروح المحرر والائبات
- حضرة جبريل عليه السلام
- حضرة علي عليه الصلاة والسلام
- حضرة الصلاة وهو الله عنهم
- حضرة الأئمة المجتهدين
- حضرة محمد صلى الله عليه وسلم

فانظروا يا أخي في هذه الحضرات واتصالها ببعضها بعضا ما عدا حضرة الوحي فإنه لا يعقل كيفية انهالها
بأحد فلذلك أفردناها ولم نجعل منها جرد ولا متصلا بما فوقها كما فعلنا في جميع الدوائر وأنما نجعل القرآن
حضرة وللشريعة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حضرة إشارة إلى أنها لا تتعقل من معاني

أشهرها أحد ومكتبة والثانية

إلى أذنيه والثالث التخيير

واختارها طارق ورفق البندين

في تكبيرات الركوع والرفع

منه سنة عند مالك والشافعي

وأحمد وقال أبو حنيفة

ليس بسنة

((فصل)) واتفقوا على أن

القيام فرض في الصلاة

المفروضة على القادر متى تركه

مع القدرة لم تصح صلاته فان

عجز عن القيام صلى قاعدا

وفي كنفية فمسوده للشافعي

قولان أحدهما مترجعا وحكي

ذلك عن مالك وأحمد وهي رواية

عن أبي حنيفة والثاني مفترشا

وهو الأصح وعن أبي حنيفة أنه

يجلس كيف شاء فان عجز عن

العود فمذهب الشافعي أنه

يضمط جع على جنبه الايمن

مستقبلا القبلة فان لم يستطع

استلقى على ظهره ورجلاه إلى

القبلة وهو قول مالك وأحمد

وقال أبو حنيفة يستلقى على

ظهره ويستقبل بوجهه القبلة

حتى يكون إيماءة في الركوع

والسجود إلى القبلة فان لم يستطع

أن يؤمى برأسه إلى الركوع

والسجود أو ما بطرفه وقال

أبو حنيفة اذا انتهى إلى هذه

المكانة سقط عنه فرض الصلاة

والصلى في السفينة يجب عليه

القيام في الفرض ما لم يخش

الغرق أو دوران رأسه وقال

أبو حنيفة لا يجب القيام

((فصل)) وأجمعوا على أنه

يسن وضع اليمن على الشمال

في الصلاة الا في رواية عن مالك

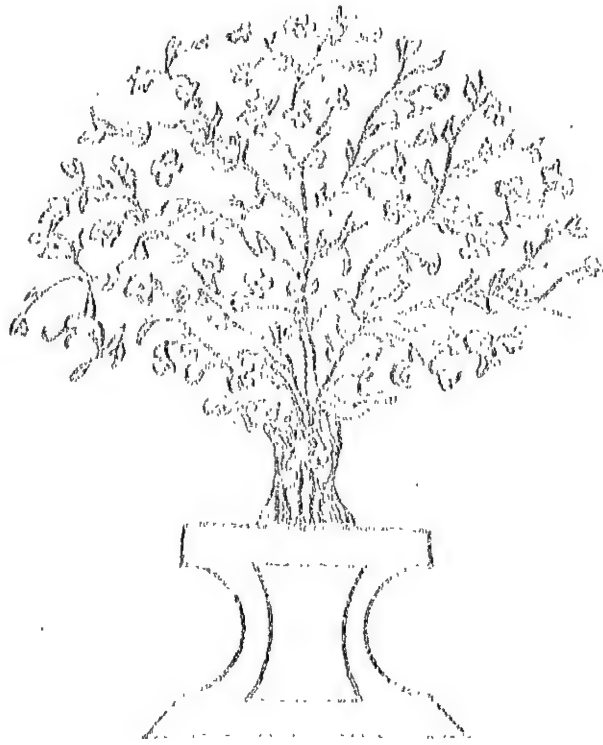
وهي المشهورة انه يرسل

يديه ارسالا وقال الأوزاعي

بالخيار واختلقوا في عمل

القرآن الا ما أخبرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم بقريته قوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله
وان كان الحق تعالى جعل له صلى الله عليه وسلم أن يشرع من قبل نفسه ما شاء كما في حديث تحريم شجر
مكة فان عمه العباس رضى الله عنه لما قال له يا رسول الله الا الاذن فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذن
ولو أن الله تعالى لم يجعل له أن يشرع من قبل نفسه لم يخبر أصلي الله عليه وسلم أن يستثنى شيئا مما شرعه الله
تعالى فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

((هذا مثال الشجرة المطهرة الممثلة بعين الشريعة المطهرة))

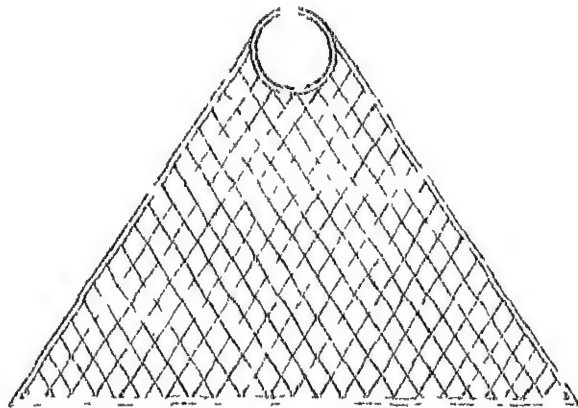


فانظر يا أخي إلى العين التي في أسفل الشجرة وإلى الفروع والأغصان والثمار فجدد كلها متفرعة من
عين الشريعة فالفروع الكبار مثال أقوال أئمة المذاهب والفروع الصغار مثال أقوال كبار المقلدين
والأغصان المتفرعة من جوانب الفروع مثال أقوال طلبة هؤلاء المقلدين والنقط الجرات في أعالي
الأغصان الصغار مثال المسائل المستخرجة من أقوال العلماء في كل دور من أدوار الزمان إلى أن يخرج
المهدي عليه السلام فيبطل في عصره التقيد بالعمل بقول من قبله من المذاهب كما صرح به أهل
الكشف ويلهم الحكم بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم بحكم المطابقة بحيث لو كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم موجودا لآمره على جميع أحكامه كما أشار إليه في حديث ذكر المهدي بقوله ينفقوا ثري لا يخطئ ثم
اذنزل عيسى عليه الصلاة والسلام انقل الحكم إلى أمي آخر وهو أنه يوصي إلى السيد عيسى عليه
الصلاة والسلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم على لسان جبريل عليه الصلاة والسلام فلم يخرج أحد
عن حقيقة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم لا من الأنبياء ولا من العلماء السابقين واللاحقين فكل الأنبياء
والأولياء تحت دائرة شريعة محمد صلى الله عليه وسلم وعليهم متفرع من عين شريعة محمد صلى الله عليه وسلم
قول من أقوال أئمة شريعتهم الا وهو متفرع من هذه الشجرة وفروعها وأغصانها كما يعرف ذلك من تأمل
في هذه الشجرة وكل من تأمل في هذه الشجرة وأمعن النظر فيها لم يجد قولاً منها غير متصل بما قبله أبداً
والله أعلم والحمد لله وحده

«وهذا مثال آخر لا اتصال سائر مذاهب المجتهدين ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة فتأمل»



فانظروا اني انا الى العين الوسطى التي هي مثال عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال المجتهدين ومقلديهم الى يوم القيامة ومثال مذاهب جميع المجتهدين المندرسين والمستعملين مثال الخطوط الشارعة الى العين الوسطى في سائر الجوانب فنأمل في ذلك عرف ما أردناه بقولنا انه ليس مذهب أولي بالشريعة من مذهب لرجوعها كلها الى عين واحدة اهـ ونظير ذلك أيضا شبكة الصياد فان كل عين منها تنصل بالعين الاولى في سائر الادوار وهذا مثالها



فانظروا اني انا الى العين الاولى وما تفرع منها في سائر الادوار الذي هو مثال عين الشريعة ومثال اتصال أقوال علماء الشريعة كلها بعين الشريعة فما تم قول من أقوالهم يخرج عن عين الشريعة أبدا كما ترى فكل عين تمسكت بها أو وصلت الى العين الاولى ومن شهد هذا المشهد تساوى عنده جميع الأقوال في العفة والله سبحانه وعما لي أعلم اهـ

(وهذه)

وضع المدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سمرته وعن أحمد روايتان أشهرهما وهي التي اختارها الخرق كذهب أبي حنيفة والسنة عند الثلاثة أن ينظر المصلي الى موضع سجوده (فصل) واتفق الثلاثة على ان دعاء الاستفتاح في الصلاة مستنون وقال مالك ليس بسنة بل يكبر ويقرأ الفاتحة ويصنعه هنادي حنيفة وأحمد أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك وصنعه عند الشافعي وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا لايتين الا انه يقول وأنا من المسلمين وقال أبو يوسف المستهيب أن يجمع بينهما (فصل) واختلفوا في التعوذ قبل القراءة فقال أبو حنيفة يتعوذ في أول ركعة وقال الشافعي في كل ركعة وقال مالك لا يتعوذ في المكتوبة وحكي عن الثوري وابن سيرين ان التعوذ بعد القراءة (فصل) واتفقوا على ان القراءة فرض على الامام والمنفرد في ركعتي الفجر وفي الركعتين الاولين من غيرهما واختلفوا فيها ذلك فقال الشافعي وأحمد نجيب في كل ركعة من الصلوات الخمس وقال أبو حنيفة لا تجب القراءة الا في الاولين وعن مالك روايتان أحدهما كذهب الشافعي وأحمد والاخرى انه انترك القراءة في ركعة واحدة من صلواته وهو أجوز

«وهذا مثال ضرورة اتصال مذاهب المجتهدين وأقوال مقلديهم بفروع
الكتاب والسنة من طريق السند الظاهر فتأمل»

الامام أبو حنيفة عن عطاء عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

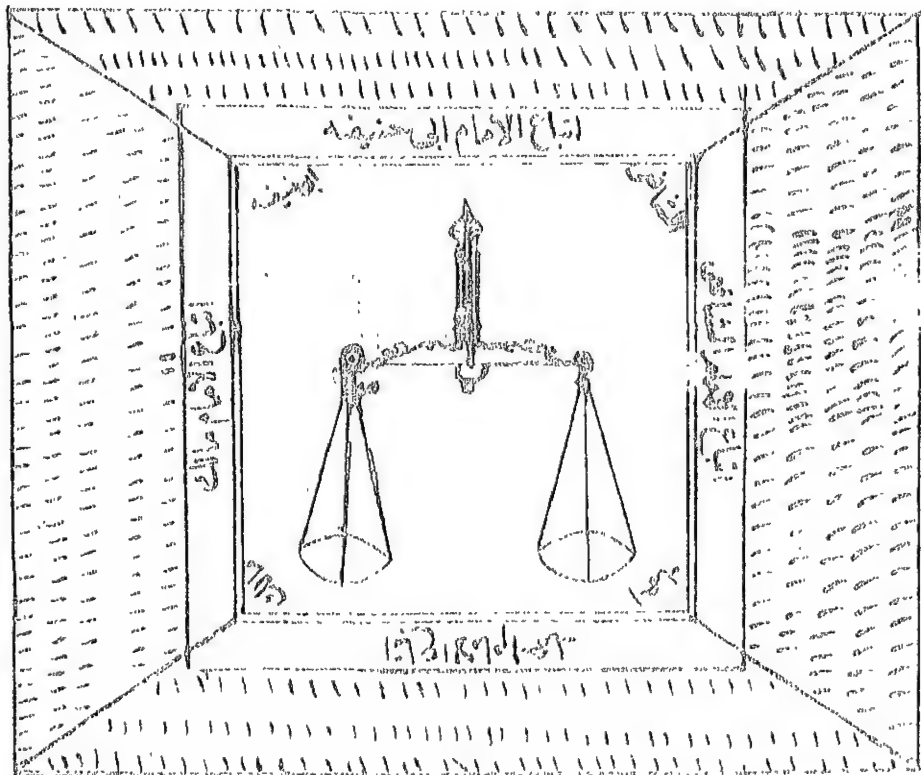
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل

الامام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن
الله عز وجل

انظروا يا أئمة الجرح عداها بالاثمة ابتداء وانتهاء

«مثال موقف الأئمة الأربعة وغيرهم عند الحساب والميزان وأتباعهم خلفهم يشهدوا»



صلاته إلا الله سبحانه فإنه إن ترك
القراءة في إحدى ركعتيهما
استأنف الصلاة

(فصل) واختلّفوا في وجوب

القراءة على المأموم فقال

أبو حنيفة لا تجب سواء جهر

الامام أو خافت بل لا تسن له

القراءة بخلاف الامام بحال وقال

مالك وأحمد لا تجب القراءة

على المأموم بحال بل كره

مالك للمأموم أن يقرأ فيها بجهر

به الامام سمع قراءة الامام أو لم

يسمع وقرأ أحمدا فاستحبها فيها

خافت به الامام وقال الشافعي

تجب القراءة على المأموم

فيما أسر به الامام والراجح

من قوله وجوب القراءة

على المأموم في الجهرية وحكي

عن الاصم والحسن بن صالح

ان القراءة سنة

(فصل) واختلّفوا في تعيين

ما يقرأ فقال مالك والشافعي

وأحمد في المشهور عنه تعيين

قراءة الفاتحة وقال أبو حنيفة

تصح بقراءة عمادهم واختلفوا

في البسملة فقال الشافعي

وأحمد هي آية من الفاتحة

تجب قراءتها معها وقال أبو

حنيفة ومالك ليست من

الفاتحة فلا تجب ومذهب

الشافعي الجهرية وقال أبو

حنيفة وأحمد بالأسرار وقال

مالك المستحب تركها والافتتاح

بالحمد لله رب العالمين وقال ابن

أبي ليلى بالتحميم وقال النخعي

الجهرية بدعة

(فصل) واختلّفوا في

لا يحسن الفاتحة ولا غيرها

من القرآن فقال أبو حنيفة

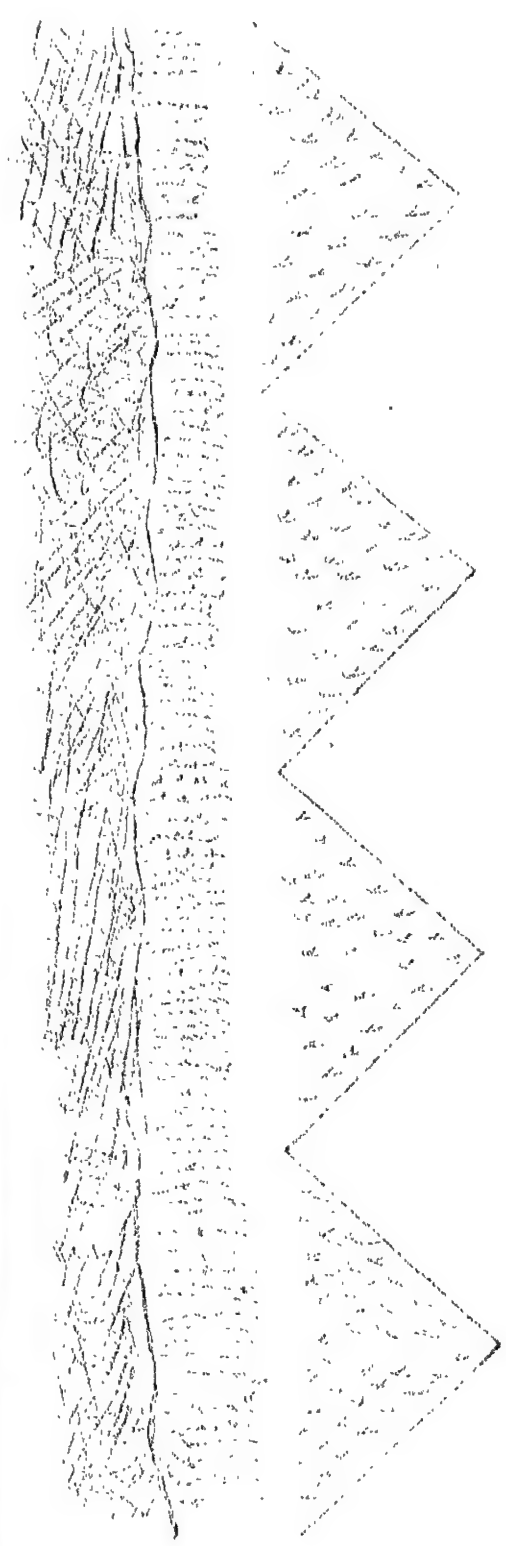
ومالك يقوم بقدر الفاتحة وقال

الشافعي يسبح قدرها ولو قرأ

بالفارسية لم يجزئه ذلك وقال
 أبو حنيفة ان شاء قرأ بالعربية
 وان شاء بالفارسية وقال
 أبو يوسف ومحمد ان كان بحسن
 الفاتحة بالعربية لم يجزئه
 بغيرها وان كان لا يحسنها
 فقرأها بلغته أجزأته ولو قرأ
 في صلواته من المصحف قال أبو
 حنيفة تفسد صلواته وقال
 الشافعي يجوز وعن أحمد
 روايتان أحدهما كذهب
 الشافعي والآخرى يجوز في
 النافذ دون الفريضة وهو
 مذهب مالك
 (فصل) واختلاف في التأمين
 بعد الفاتحة فالشهور من أبي
 حنيفة انه لا يجهر به سواء
 الامام والمأموم وقال مالك
 يجهر به المأموم وفي الامام
 روايتان وقال الشافعي يجهر به
 الامام وفي المأموم قولان
 أحدهما انه يجهر وهو القديم
 المختار وقال أحمد يجهر به الامام
 والمأموم
 (فصل) واتفقوا على ان
 قراءة السورة بعد الفاتحة
 سنة في الفجر وفي الاولين
 من الرباعيات والمغرب وهل
 يسن ذلك في بقية الركعات
 الثلاثة على انه لا يسن وللشافعي
 قولان أظهرهما انه لا يسن
 وهو القديم المختار واتفقوا
 على ان الجهر فيما يجهر به
 والاخفات فيما يخفت به سنة
 وانه اذا تعمد الجهر فيما يخفت
 به والاخفات فيما يجهر به
 لا تبطل صلواته لكنه تارك
 للسنة الا فيما حكى عن بعض
 أصحاب مالك انه ان تعمد
 بطأت صلواته واختلاف في
 المنفرد هل يستحب له الجهر
 في صلاته اطلاق قال مالك

هذا هو الخبر المستعمل في كتابنا في الصلاة في غير وقتها
 وهو ان لا يجهر في صلاة الفجر في غير وقتها

هذا هو الخبر المستعمل في كتابنا في الصلاة في غير وقتها
 وهو ان لا يجهر في صلاة الفجر في غير وقتها

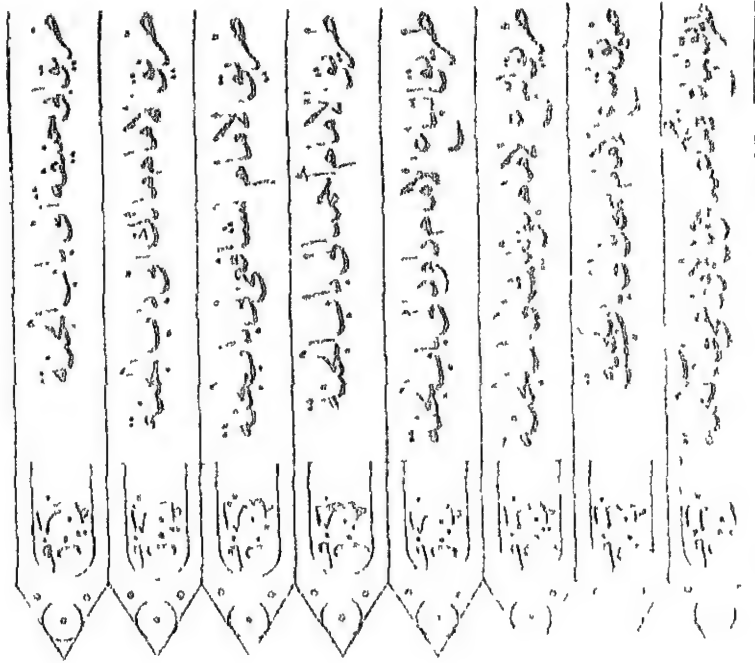


والشافعي يستحب والمشهور
عن أحمد أنه لا يستحب وقال
أبو حنيفة هو بالخيار إن شاء
جمهور أو جمع نفسه وإن شاء رفع
صوته وإن شاء خافت

(فصل) وأجمعوا على أن الركوع
والسجود فرضان في الصلاة
وإن الاختفاء حتى تبلغ كفاه
ركبتيه مشروع فيه وأنه يسن
له التكبير إلا ما حكى عن سعيد
ابن جبلة عن عمر بن عبد الله
العزيراني ما قال لا يكبر إلا
هنا لا افتتاح واختلاف في
الطمانينة في الركوع
والسجود فقال أبو حنيفة
لا تجب بل هي سنة وقال مالك
والشافعي وأحمد في فرض
كل ركوع والسجود وأجمعوا
على أنه إذا ركع فالسنة وضع
يديه على ركبتيه ولا يضمهما
بين ركبتيه وحسب من ابن
مسعود أنه يطمبهما ويضمهما
بين ركبتيه والتسبيح في الركوع
والسجود سنة وقال أحمد هو
واجب في الركوع والسجود
مرة واحدة وكذلك التسبيح
والدهاء بين السجدين الآن
تركه عنده ناسيا لا يعتدل
والسنة أن يسبح ثلاثا بالانفاق
وعن الثوري أن الإمام يسبح
خمسا لينكس المأموم من
التسبيح خلفه ثلاثا (فصل)

والرفع من الركوع والاعتدال
فيه واجب عند الشافعي
وأحمد وهو المشهور والمعتدل
عليه من مذهب مالك وقال
أبو حنيفة لا يجزئ بل يجزئه
أن ينحط من الركوع إلى
السجود مع الكراهة والسنة
أن يقول مع الرفع مع الله لمن
حسب من نفاك الله له
السجود وصله الأرض

(وهذا مثال طرق مذاهب الأئمة المجتهدين إلى أبواب الجنة وأن كل من عمل
بمذهب منها خالها أو وصله إلى باب الجنة)



وقد ذكرنا في كتاب الاجوبة عن أئمة الفقهاء والصفوة أن أئمة الفقهاء والصفوة كلهم يشهدون في
مقالتهم ويلاحظون أحدهم عند طواع روحه وعند سؤال منكره ونكيره وعند النشر والحشر والاسباب
والميزان والصراف ولا يغفلون عنهم في موقف من المواقف ولما مات شيخنا شيخ الاسلام الشيخ ناصر الدين
اللقاني رآه بعض الصالحين في المنام قال له ما فعل الله بك فقال لما اجلسني الملائكة في القبر يسألوني أنا هم
الإمام مالك فقال مثل هذا يحتاج إلى سؤال في إيمانه بالله ورسوله تبعه بعينه فتعجبنا عنى اه وإذا كان مشايخ
الصفوة يلاحظون أتباعهم وهم يدعهم في جميع الأحوال والشهادات في الدنيا والآخرة فكيف بأئمة
المذاهب الذين هم أوتاد الأرض وأركان الدين وأمناء الشارع على أمته رضى الله عنهم أجمعين فطوب نفسا
بأنى وفريقنا بتقليد كل امام شئت منهم والحمد لله رب العالمين

وقال الثلاثة لا يستحب بل

يقوم من السجود وينفض
معه على يديه عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة لا يعمد بيديه
على الأرض (فصل)
واختلفوا في التشهد الأول
وجاوزه فقال الثلاثة
التشهد الأول مستحب وقال
أحمد بن حنبل وجوبه ويسن في
الجلوس للتشهد الأول والافتراس
والثاني التورك عند الشافعي
وقال أبو حنيفة السنة
الافتراس في التشهدين معا
وقال مالك التورك واتفقوا
على أنه يجزئ بكل واحد من
التشهدين مروى عن النبي صلى
الله عليه وسلم من طرق العصابة
الثلاثة عبد الله بن عمر بن
الخطاب وعبد الله بن مسعود
وعبد الله بن عباس رضي الله
عنهم فاختار الشافعي وأحمد
تشهد ابن عباس وأبو حنيفة
تشهد ابن مسعود ومالك
تشهد ابن عمر فتشهد ابن
عباس التحيات المباركات
الصلوات الطيبات لله السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته السلام علينا وعلى
عباد الله الصالحين أشهد أن
لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا
رسول الله ورواه مسلم في صحيحه
وتشهد ابن مسعود الطيبات
لله والصلوات والطيبات
السلام عليك أيها النبي ورحمة
الله وبركاته إلى آخره رواه
بخاري ومسلم في صحيحهما
وتشهد ابن عمر رضي الله عنه
التحيات لله الزايات لله
الطيبات الصلوات لله السلام
عليك أيها النبي ورحمة الله
وبركاته إلى آخره وفيه أشهد
أن لا إله إلا الله وأشهد أن

نفسه وانشرح صدره على حكمه بقي الميزان فان أقوالهم كلها لا تخرج عن مرتبة الميزان تخفيف وتشديد
وقد كان الأئمة المجتهدون كلهم يمتثلون على العمل بظاهر الكتاب والسنة ويقولون اذا رأيت
كلاما يخالف ظاهر الكتاب والسنة فاعملوا بالكتاب والسنة واضربوا بكلامنا الحائط اه وانما قالوا
ذلك احتياطاً لا لامة وأدباً مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يزيد أحدكم في شيء من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
شيئاً لم يزد ولم ير ضره وخوفاً ان يكتب أحدكم من جملة الأئمة المضلين اذا زاد في الشيء شيئاً عما ذكر (فان
قلت) فما حد القول الذي لا يرضاه الله ورسوله (فالجواب) حد ان يخرج عن قواعد الشريعة الثابتة
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل ما شهدت له الشريعة بالعصمة وموافقة القواعد فهو معدود من
الشريعة وان لم يصرح به الشارع وعبارة البيهقي في باب القضاء من سننه الكبرى اعلم أن الرأي المذموم
هو كل ما لا يكون مشبهاً بأصل قال وعلى ذلك يحمل كل ما جاز في ذم الرأي اه (اذا) علمت ذلك فاعلم ان
الشريعة منقسمة على ثلاثة أقسام الأول ما أتى به الوحي من الأحاديث مثل حديث يحرم من الرضاع
ما يحرم من النسب ومثل حديث لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها ومثل حديث لا يحرم في الرضاغة
المصاة ولا المصتان ومثل حديث الدية على العاقلة وما جرى مجرى ذلك من الأصول الثابتة في الشريعة
فانه كالقرآن من حيث انعقاد الاجماع على عدم مخالفته القسم الثاني ما أباح الحق تعالى لنبيه صلى
الله عليه وسلم أن يسنة على رأيه هو على وجه الارشاد لأمته كتحريم لبس الحرير على الرجال وقوله في
حديث تحريم مكة الا اذا خرج من حاله العباس الا اذا خرج من حاله العباس في ذلك ونحو حديث لولا ان
جاءني نبي لم يستثن صلى الله عليه وسلم الا اذا خرج من حاله العباس في ذلك ونحو حديث لولا ان
أشق على أمتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل ونحو حديث ولو قلت نعم لو جئت ولم تستطع وا في جواب
من قال له في فريضة الحج كل عام يارسل الله قال لا ولو قلت نعم لو جئت لم تستطع وقد كان صلى الله عليه وسلم
يخفف عن أمته حسب طاقته وبنهاهم من كثرة السؤال ويقول اتركوني ما تركتكم خوفاً من كثرة فتزل
الأحكام عن سؤاها فيجوزون عن القيام بها القسم الثالث ما جاز له الشارع فضيلة لأمته وتأديبها
فان فعلوه حازوا الفضيلة وان تركوه فلا شيء عليهم وذلك كنهية صلى الله عليه وسلم عن كسب الخيام
وكأمره بالسمع على الخف بن بلاء عن غسل الرجلين وكنهية النساء عن زيارة القبور وعن لبس الحرير
ومعلوم أن السنة قاضية على الكتاب ولا عكس من حيث انها بيان لما أجّل في القرآن كما أن الأئمة المجتهدين
هم الذين بينوا لنا ما في السنة من الاجمال كما ان اتباع المجتهدين هم المبينون لنا ما أجّل في كلام المجتهدين
وهكذا الى يوم القيامة وممعت سيدي علي الطواص رحمه الله تعالى يقول لولا ان السنة بينت لما
ما أجّل في القرآن ما قدر احد من العلماء على استخراج أحكام المياه والطهارة ولا عرف كون الصبح
ركعتين والظهر والعصر والعشاء أربعة ولا كون المغرب ثلاثاً ولا كان يعرف أحد ما يقال في دعاء التوجه
والافتتاح ولا عرف صفة التكبير ولا أذكار الركوع والسجود والاعتدالين ولا ما يقال في جلوس
التشهد ولا كان يعرف كيفية صلاة العيدين والسكوفين ولا غيرهما من الصلوات كصلاة الجنائز
والاستسقاء ولا كان يعرف أن صفة الزكاة ولا أركان الصيام والحج والبيع والشكاح والجراح والاقضية
وسائر أبواب الفقه وقد قال رجل لعمرو بن حصين لا تتحدث معنا الا بالقرآن فقال له عمران ان لا حتى
هل في القرآن بيان عدد ركعات الفرائض أو أوجهر وافي كذا دون كذا فقال الرجل لا فأخبره عمران اه
وروى البيهقي أيضاً في باب صلاة المسافر من سننه عن عمر رضي الله عنه انه سئل عن قصر الصلاة في
السفر وقيل له انما نجد في الكتاب ان صلاة الخوف ولا نجد صلاة السفر فقال لائل يا ابن أخي ان الله
تعالى أرسل النبي محمد صلى الله عليه وسلم ولا نعلم شيئاً وانما نفعل ما رأينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعله
قصر الصلاة في السفر سنة سنهار رسول الله صلى الله عليه وسلم اه فتأمل ذلك فانه نفيس

(فصل) في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين لهم باحسان الى
يوم الدين وروى في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدي عضوا

محمد بن أبيه وسوله رواه مالك في الموطأ ورواه البيهقي قال النووي بالاسانيد الصحيحة والصلالة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير سنة عند أبي حنيفة ومالك وفرض عند الشافعي وقال أحمد في أشهر روايته تبطل صلاته بتركها (فصل) والسلام مشرووع بالاتفاق وهو ركن عند الشافعي ومالك وأحمد خلافا لأبي حنيفة قال أبو حنيفة وأحمد وتسلمتان وقال مالك واحدة وللشافعي قولان أحدهما تسلمتان وهل السلام من الصلاة أم لا قال مالك والشافعي وأحمد نعم وقال أبو حنيفة لا وما الذي يجب منه قال مالك التسليمة الاولى فرض على الامام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم وقال أبو حنيفة ليست بفرض وهن أحد روايتان المشهورة منهما ان التسليمتين جميعا واجبتان والتسليمة الثانية سنة عند أبي حنيفة وعلى الاصح عند الشافعي وأحمد وقال مالك لا يسن للامام والمنفرد فاما المأموم فيستحب عنده أن يسلم ثلاثا اثنتين عن عينه وشماله والثالثة تلقاه وجهه ردها على امامه (فصل) واختلاف في نية الخروج من الصلاة فقال مالك والشافعي في أحد قوليه وأحمد وجوبه والاصح من مذهب الشافعي عدم الوجوب واختلاف أصحاب أبي حنيفة في فعل المصلي الخروج من الصلاة وهل هو فرض أم لا وليس عند أبي حنيفة في هذا نص يثبت وما

عليه بابا النواجذ وأياكم ومحدثات الامور فان كل محدث بدعة وكل بدعة ضلالة وكان صلى الله عليه وسلم يقول كل عمل ليس عليه أمرنا فهو مردود عني البخاري عن ابن مسعود أوائل كتاب الفرائض من صحيحه انه قال تعلموا العلم قبل الظانين أي الذين يتكلمون في دين الله بالظن والراي فانظر كيف نفي عبد الله بن مسعود العلم عن المتكلمين في دين الله بالرأي وروى الترمذي باسناد حسن ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال لا يهريرة ان أردت أن لا توقف على الصراط طرفة عين فلا تحدث في دين الله شيئا رأيك اه وكان عبد الله بن عباس ومجاهد وعطاء وغيرهم يخافون من دخول الراي في أقوالهم أشد الخوف حتى ان عبد الله بن عباس ومجاهد بن سبرين كانا اذا وقع أحد في عرضهم ما وسألهم ان يقولوا لا اله الا الله تعالى قد حرم أعراض المؤمنين فلا تخطئوا ولكن غفر الله لك يا أخى قال بعض العارفين وهو من دقة الورع ذو عجب في التصريف وايضا ذلك ان الغيبة وكل ذنب يقع فيه العبد له وجهان وجهان يتعلق بالله تعالى من حيث يتعلق حدوده ولا مدخل للعبد فيه ووجه يتعلق بالعبد يؤاخذ الله تعالى به الخصم اذا وقعت المشاحة في الآخرة من العبد اه وروى البيهقي عن عبد الله بن مسعود انه كان يقول لا يقلدن رجل رجلا في دينه فان آمن آمن وان كفر كفر يعني في نفس الامر وانظروا في دينكم وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اذا أفتى الناس يقول هذا رأي عمر فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن عمر وروى البيهقي عن مجاهد وعطاء انهما كانا يقولان ما من أحد الا وما خوذ من كلامه وهو دود عليه به الارسل الله صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك كان مالك بن أنس رحمه الله تعالى يقول كما سمي في الفقه الذي بعده ان شاء الله تعالى وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول سمي في قوم يجادلونكم بشبهات القرآن فخذوهم بالسنة فان أصحاب السنن أعلم بكتاب الله عز وجل قال الخطابي وأصحاب السنن هم حفاظ الحديث والمطلعون عليه كالائمة المجتهدين وكل أتباعهم فانهم هم الذين يفهمون ما تضمنته السنن من الاحكام وجميع الامام أحمد بن أبي اسحق السبيعي قائلا يقول الى متى حديث الله تعالى بالعلم فقال له الامام أحمد قويا كافرا لا تدخل علينا أنت بعد اليوم ثم انه التففت الى أصحابه وقال ما قلت أحد من الناس لا تدخل دارى غير هذا الفاسق اه فانظريا يا أخى كيف وقع من الامام هذا الزجر العظيم لمن قال الى متى حديث الله تعالى بالعلم فكافوا رضي الله عنهم لا يجزأ أحد منهم أن يخرج عن السنة فيدشرب بل بلغنا أن مغنيا كان يغني للخليفة فقيل له ان مالك بن أنس يقول بتحريم الغناء فقال المغني وهن لمالك وأمناله أن يحرم في دين ابن عبد المطالب والله يا أمير المؤمنين ما كان التحريم لرسول الله صلى الله عليه وسلم الا وحشي من ربه عز وجل وقد قال تعالى اتحكم بين الناس بما أرا الله لم يقل بما رأيته يا محمد فلو كان الدين بالرأي لكان رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لا يحتاج الى وحشي وكان الحق تعالى أمره أن يعمل به بل حاتبه الله تعالى حين حرم على نفسه ما حرم في قصة مارية قال يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك الآية اه فاذا كان هذا كلام المغني في ذلك الزمان في الامام مالك فكيف كلام غيره من العلماء العاملين في ذلك الزمان وتقييدهم بالكتاب والسنة وما ذكرت يا أخى هذه الحكاية عن المغني الا لأبين لئلا يعدم تحيروا أحد من السلف على الكلام في دين الله بالرأي لتأخذ كلام المجتهدين بالايان والتصديق ولو لم تعرف من أين أخذوه واستنبطوه من الكتاب أو السنة وتفقدا ان الامام مالك لا رأى في السنة ما يشهد لتحريم الغناء وسماعه ما أفتى به وكان الامام أحمد ان بن سهل رضي الله عنه يقول لو كنت قاضيا لحبست كلام من هذين الرجلين من يطلب الحديث ولا يطلب الفقه أو يطلب الفقه ولا يطلب الحديث ويقول انظر والائمة المجتهدين كيف يطلبوا الحديث مع الفقه ولم يكتبوا باحداهما او كان الامام جعفر الصادق رحمه الله تعالى يقول من أعظم فتنة تكون على الامة قوم يقيسون في الامور برأيهم فيحرمون ما أحل الله ويحلون ما حرم الله اه وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول والذي نفس عمر بيده ما قبض الله تعالى روح نبيه صلى الله عليه وسلم ولا رفع الوحي عنه حتى أغنى أمته كلهم عن الراي وكان الشعبي يقول سيجي قوم يقيسون الامور برأيهم فينهكوا الاسلام بذلك وينتلم وكان وبع رحمه الله تعالى يقول عليكم باتباع الائمة المجتهدين والمحدثين يكتبون ما لهم وما عليهم

بخلاف أهل الأهواء والراي فانهم لا يكتبون قط ما هلمهم وكان الشعبي وعبد الرحمن بن مهيدي يزجران كل من رايه يتدين بالرأي وينشدان دين النبي محمد مختار . نعم المظنية للفتي الآثار لا ترعين عن الحديث وأهله . قال رأي ليل والحديث نهار

وكان أحمد بن سريج يقول أهل الحديث أعظم درجة من الفقهاء لا عمتانهم بضبط الاصول وكان عاصم ابن قيس يقول لا تذهب الدنيا حتى يصير العلم جهلا والجهل علما وكان عبد الله بن مسعود يقول من سئل عن علم لا يعلمه فليقل الله أعلم فان الله تعالى قال الحمد لله على ما علمه عليه وسلم قل ما أسئلكم عليه من أجر وما أنا من المتكلمين يعني في الجواب عما سألتوني عنه وكان يقول من أفتى الناس في كل ما يسألونه فيه فهو مجنون وكان مسروق اذا سئل عن مسألة يقول للسائل هل وقعت فان قال لا قال اعفني منها حتى تكون وكان مجاهد يقول لا صحابه لا تكتبوا عني كل ما أفتيت به وانما يكتب الحديث والصل على كل شيء أفتيتكم به اليوم أرجح عنه غدا وكان الاعمش رضي الله عنه يقول عليكم بالسنة وعلموها للاطفال فانهم يحفظون على الناس دينهم اذا جاء وقتهم وكان أبو حاتم رحمه الله تعالى يقول اذا تبهر الرجل في الحديث كان الناس عنده كالبحر وكان أبو بكر بن عياش يقول أهل الحديث في كل زمان كاهل الاسلام مع أهل الاديان والمراد بأهل الحديث في كلامه ما يشبه أهل السنة من الفقهاء وان لم يكونوا حقاظا وكان أبو سليمان الخطابي يقول عليكم بترك الجدال في الحديث وأقوال الأئمة فان الله تعالى يقول ما يجادل في آيات الله الا الذين كفروا وما كانت قط زندقه أو بدعة أو كفر أو سيرة على الله تعالى الا من قبل الجدال وعلم الكلام وكان عمر بن عبد العزيز يقول اذا رأيتم جماعة يتباحون سراجا بينهم باهر دينهم فاشهدوا ان ذلك ضلال وبدعة وكان يقول اكابر الناس هم أهل السنة وأصاغرهم هم أهل البدعة وكان سفيان الثوري يقول المراد بالسواد الأعظم هم من كان من أهل السنة والجماعة ولو واحد فاعلم ذلك . وأما ما نقل عن الأئمة الاربعة رضي الله عنهم أجمعين في ذم الراي فاولهم تيريامن كل رأي يخالف ظاهر الشريعة الامام الاعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه خلاف ما يصفيه اليه بعض المتعصبين وبافضه يوم القيامة من الامام اذا وقع الوجه في الوجه فان من كان في قلبه نور لا يهرأ ان يذكر احدا من الأئمة بسوء وابن المقام من المقام اذا الأئمة كالجموع في السماء وغيرهم كاهل الارض الذين لا يعرفون من النجوم الا خيالها هلي وجه الماء وقد روى الشيخ يحيى الدين في الفتوحات المكية بسنده الى الامام أبي حنيفة رضي الله عنه أنه كان يقول اياكم والقول في دين الله تعالى بالرأي وعليكم باتباع السنة فمن خرج عنها ضل (فان قيل) ان المجتهدين قد صرحوا باحكام في أشياء لم تصحح الشريعة بقهر عيها ولا يجوزها فحرموها وأوجبوها (فالجواب) انهم لو اطلعوا من قرائن الأدلة تحريمها وأوجبها ما قالوا به والقرائن أصدق الأدلة وقد يعلمون ذلك بالكشف أيضا فتأيده القرائن اه . وكان الامام أبو حنيفة يقول القدرية مجوس هذه الامة وشعبة الدجال وكان يقول حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي وكان اذا أفتى يقول هذا رأي أبي حنيفة وهو أحسن ما قدرنا عليه فمن جاء باحسن منه فهو أولى بالصواب وكان يقول اياكم وآراء الرجال . ودخل عليه مرة رجل من أهل الكوفة والحديث يقرأ عنده فقال الرجل دعونا من هذه الاحاديث فزجره الامام أشد الزجر وقال له لو لا السنة ما فهم أحد منا القرآن ثم قال للرجل ما تقول في ظلم القردواين دليله من القرآن فاحم الرجل فقال للامام فما تقول أنت فيه فقال ليس هو من جملة الانعام فانظر يا أخي الى مناضلة الامام عن السنة وزجره من عرض له بترك النظر في احاديثها فكيف ينبغي لاحد ان ينسب الامام الى القول في دين الله بالرأي الذي لا يشهد له ظاهرا كتاب ولا سنة وكان رضي الله عنه يقول عليكم باتباع سلف وراي الرجال وان زخرفوه بالقول فان الامر ينبغي حينئذ ان ينجلى وأنتم على صراط مستقيم وكان يقول اياكم والمدع والتبديع والتقطع وعليكم بالأمر الاول العتيق ودخل شخص الكوفة بكتاب دانيال فكاد أبو حنيفة ان يقتله وقال له أكتاب ثم غير القرآن والحديث وقيل له مرة ما تقول فيما أحدثه الناس من الكلام في العرض والجوهر والجسم فقال هذه

الذي ينوي بالسلام فقال أبو حنيفة الحفظة ومن هن عييتسه وبساره وقال مالك الامام والمنفرد بنويان الفهال وأما المأموم فينوي بالاول الفهال وبالثانية الر دعلي الامام وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام على من على عييتيه وبساره من مالا تكة وأنس وجن وينوي الامام بالاولي الخروج من الصلاة والسلام على المأمومين والمأموم الرد عليه وقال أحمد في المشهور عنه ينوي الخروج من الصلاة ولا يضم اليه شيئا آخر (فصل) والسنة أن يفتت في الصحيح رواه الشافعي عن الخلفاء الراشدين الاربعة وهو قول مالك وقال أبو حنيفة لا يسن في الصحيح فتوت وقال أحمد القنوت للثلاثة يسهون اليسوس فان ذهب اليه ذاهب فلا بأس به وقال أصح هو سنة هندا الخواص لا تده الأئمة واختلق أبو حنيفة وأحمد فحين سئل خلف من يفتت في الفجر هل يتابعه أم لا قال أبو حنيفة لا يتابعه وقال أحمد يتابعه وقال أبو يوسف اذا فتت الامام فافتت معه وكان مالك لا يرفع يديه في القنوت واستحبه الشافعي وشجله عند الشافعي بعد الر كوع وقال مالك قبله (فصل) واتفقوا على أن الذكر في الر كوع وهو وسجدة ربي العظميم والسجود وهو سجدان ربي الأعلى والله جميع والقهميد في الر فم من الر كوع وسؤال المفسرة بين السجود والتكبيرات مشرو ع قال الثلاثة هو سنة وقال أحمد في

المشهور عنه واجب مع ذكره
 مرة واحدة وأدنى النكال في
 النسيج ثلاث مرات بالاتفاق
 واتفقوا على أن التكبيرات
 من الصلاة الأماحكي عن أجه
 حنيفة أن تكبيرة الافتتاح
 ليست من الصلاة والسنة
 عند الثلاثة أن يضع ركبته
 ببل يديه إذا سجد وقال مالك
 يضع يديه قبل ركبته
 (فصل) ستر العورة عن
 العيون واجب بالاجماع وهو
 شرط في صحة الصلاة لا عند
 مالك فإنه قال هو واجب للصلاة
 وليس بشرط في صحتها وحسد
 العورة من الرجل عند أبي
 حنيفة والشافعي ما بين السرة
 والركبة وعن مالك وأحمد
 روايتان أحدهما ما بين
 السرة والركبة والآخرى أنها
 القبل والدبر واتفقوا على أن
 السرة من الرجل ليست
 عورة وأما الركبة فقال
 مالك والشافعي وأحمد ليست
 من العورة قال أبو حنيفة
 وبعض أصحاب الشافعي أنها
 منها وأما عورة المرأة الحرة
 فقال أبو حنيفة كلها عورة
 إلا الوجه والكفين والقدمين
 وعنه رواية أن قدميها عورة
 وقال مالك والشافعي الأوجهما
 وكفيها وعن أحمد روايتان
 أحدهما الأوجهما وكفيها
 والمشهور والأوجهما خاصة
 وأما عورة الأمة فقال مالك
 والشافعي هي عورة الرجل
 وقال بعض أصحاب الشافعي
 كلها عورة الأمة واضع
 القلب من قال وهي الرأس
 والساعدان والساقان وعن
 أحمد في رواية أن أحدهما
 ما بين السرة والركبة والآخرى

مقالات الفلاسفة فعليه بالآثار وطريقته السلف وأياكم وكل محدث فإنه بدعة وقيل له مرة قد ترك
 الناس العمل بالحديث وأقبلوا على سماعه فقال رضي الله عنه نفس سماعهم للحديث عمل بما وكان يقول
 لم تزل الناس في صلاح ما دام فيهم من يطلب الحديث فإذا طلبوا العلم بالأحاديث فسدوا وكان رضي الله عنه
 يقول قاتل الله عمرو بن عبد مناف ففتح للناس باب الطلوع في الكلام فيما لا يعنيههم وكان يقول لا ينبغي لأحد
 أن يقول قولا حتى يعلم أن شريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم تقبله وكان يجمع العلماء في كل مسألة
 لم يجد لها صريحة في الكتاب والسنة ويعمل بما يتفقون عليه فيها وكذلك كان يفعل إذا استنبط حكما فلا
 يكتبه حتى يجمع عليه علماء عصره فإن رضوه قال لا يوسع كتابه رضي الله عنه فمن كان على هذا
 القصد من اتباع السنة كيف يجوز نسبتها إلى الرأي معاذ الله أن يقع في مثل ذلك ما قل كما سيأتي بسطه في
 الأجوبة عنه إن شاء الله تعالى وقال صاحب الفتاوى السراجية قد اتفق لأبي حنيفة من أصحابه على
 يتفق في غيره وقد وضع مذهبه شوري ولم يستند بوضع المسائل وإنما كان يلقيها على أصحابه مسألة مسألة
 فيعرف ما كان عندهم ويقول ما عندهم يناظرهم حتى يستقر أحد القولين فينبئهم أبو يوسف حتى أثبت
 الأصول كلها وقد أدركت فيهم ما عجزت عنه أصحاب القرائح اهـ ونقل الشيخ كمال الدين بن الحسن عن
 أصحاب أبي حنيفة كابي يوسف ومحمد وزفر والحسن أنهم كانوا يقولون ما قلنا في مسألة قولا لا وهو روايتنا
 عن أبي حنيفة وأقسامه على ذلك أي ما نا مغلطة فلم يتحقق إذن في الفقه بجملة الله تعالى بحجابه ولا مذهب إلا
 له رضي الله عنه كمنها كان وما نسب إلى غيره فهو من مذهب أبي حنيفة وإن نسب إلى غيره فهو بطريق
 المجاز للوافقة فهو كقول القائل قولي كقول له أو مذهبي كمنه فعمل من أخذ بقول واحد من أصحاب
 أبي حنيفة فهو آخذ بقول أبي حنيفة رضي الله عنه والحمد لله رب العالمين
 (فصل) فيما نقل عن الامام مالك من ذم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثت الشريعة المطهرة كان
 رضي الله عنه يقول أياكم ورأي الرجال إلا أن أجمعوا عليه واتبعوا ما أنزل اليكم من ربكم وما جاء عن نبيكم
 وإن لم تفهموا المعنى فسلوا العلماء ثم لا تجدوا لهم في الجدل في الدين من بقايا النفاق قال ابن القاسم بل هو
 النفاق كله لأن الجدل بالباطل في الحق مع العلماء كالجدال مع رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث أن
 الحق شريعته صلى الله عليه وسلم وإن تفاوتت مقام الجدل في الدين اهـ وكان يقول سلوا ثلاثة ولا تجدوا لهم
 فلو كنتم كملاجاء نارجل أجدل من رجل اتبعناه خلفنا أن تقع في رد ما جاء به جبريل عليه السلام وكان رضي
 الله عنه إذا استنبط حكما يقول لا تتحابه انظر وافية فإنه دين وما من أحد إلا وما خوذ من كلامه ومردود
 عليه الا صاحب هذه الروضة يعني به رسول الله صلى الله عليه وسلم ونقل ابن خزم عنه أنه لما حضرته
 الوفاة قال لقد وددت أن أرى أضراب على كل مسألة فأنتم أبرأى سوطا ولا ألقى رسول الله صلى الله عليه
 وسلم بشي زدت في شريعته أو خالفت فيه ظاهرها قال ومن هنا منع رضي الله عنه رواية الحديث بالمعنى
 للعارف خوفا أن يزيد الراوي في الحديث أو ينقص اهـ ((قلت)) وقد رأيت النبي صلى الله عليه وسلم
 مرة في جلسة مبشرة لي وقال لي عليه السلام بالاطلاع على أقوال امام دار هجرتي والوقوف عند ما فانه شهد
 أناري اهـ فامتثلت أمره صلى الله عليه وسلم وطاعت الموطأ والمدونة الكبرى ثم اختصرتهما وميزت
 فيها المسائل التي تميز بها عن بقية الأئمة عملا بإشارته صلى الله عليه وسلم ورأيت رضي الله عنه يقف عند
 حد الشريعة لا يكاد يتعداها وعلمت بذلك أن الوقوف على حد ما ورد أولى من الابتداع ولو استحسن فإن
 الشارع قد لا يرضى بتلك الزيادة في التحريم أو في الوجوب والحمد لله رب العالمين
 (فصل) فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه روى الهروي بسنده
 إلى الامام الشافعي أنه كان يقول حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم مستثنى بنفسه إذا صح اهـ يعني أنه
 لا يحتاج إلى قول بعضه إذا صح دليله لأن السنة قاضية على القرآن ولا عكس وهي مبينة لما أجل منه
 هو مثل الشافعي مرة عن محرم قتل زبور فقال وما أناكم الرسول فخذوه وما أناكم عنه فانتها وقال
 الامام محمد الكوفي رضي الله عنه رأيت الامام الشافعي بمكة وهو يفتي الناس ورأيت الامام أحمد واسحق

ابن راهويه حاضر بن فقال الشافعي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهل ترك لنا عقيل من دار فقال
 اسحق روي عن الحسن و ابراهيم أنهم قالوا يكونا يانه وكذلك عطاء ومجاهد فقال الشافعي لا يصح لو كان
 غيرك موضع لفركت أذنه أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وتقول قال عطاء ومجاهد والحسن
 وهل لا حد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حجة بابي هو وأخي وكان الامام أحمد يقول سألت الامام
 الشافعي عن القياس فقال عند الضرورات وكان الشافعي رضي الله عنه يقول لولا أهل المهاجر لخطبت
 الزنادقة على المنابر وكان رضي الله عنه يقول لاخذ بالاصول من أفعال ذوي العقول ولا ينبغي أن يقال
 في شيء من الاصول لم ولا كيف فقل له مرة وما الاصول فقال الكتاب والسنة والقياس عليه ما وكان
 يقول اذا اتصل بينكم الحديث برسول الله صلى الله عليه وسلم فهو السنة ولكن الاجماع أكبر منه الا ان
 تواتر معنى الحديث وكان يقول الحديث على ظاهره لكنه اذا احتمل عدة معان فاولاها ما وافق الظاهر
 وكان يقول أهل الحديث في كل زمان كالصالحين في زمانهم وكان يقول اذا رأيت صاحب حديث فكان رأيت
 أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يقول اياكم والاخذ بالحديث الذي أتاكم من بلاد أهل
 الرأى الا بعد التفتيش فيه وكان رضي الله عنه يقول من خاف في علم الكلام فكانه دخل البحر في حال
 هيجانه فقبل له يا أبا عبد الله انه في علم التوحيد فقال قد سألت ما لك من التوحيد فقال هو ما دخل به الرجل
 الاسلام وعصم به دمه وماله وهو قول الرجل أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وكان يقول اذا رأيت الرجل يقول الاسم غير المسمى أو عينه فاشهدوا عليه بالزندقة وروى
 الحاكم والبيهقي عن الامام الشافعي انه كان يقول اذا صح الحديث فهو مذهبي قال ابن خزيمة أي صح عنده
 أو عند غيره من الأئمة وفي رواية أخرى اذا رأيت كلامي بخلاف كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعلموا
 بكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وارضوا بكلامي الخاطا وقال مرة للربيع بن أبي اسحق لا تقلدني في
 كل ما أقول وانظر في ذلك لنفسك فانه دين وكان رضي الله عنه اذا توقف في حديث يقول لو صح ذلك لقننا به
 وروى البيهقي عنه ذلك في باب حديث المستحاضة تغسل عنها أنزلهم وتصل ثم تنوضا لكل صلاة وقال لو
 صح هذا الحديث لقننا به وكان أحب اليه من القياس على سنة محمد صلى الله عليه وسلم في الوضوء ما خرج
 من قبل أو دبر اه وكان يقول اذا ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم بابي هو وأخي شيء لم يحل لنا تركه وقال
 في باب سهم البراذين لو كنا ثبت مثل هذا الحديث ما كنا لقنناه وفي رواية أخرى لو كنا ثبت مثل هذا عن
 النبي صلى الله عليه وسلم لاخذنا به فانه أولى الامور بنساولا حجة في قول أحد دون رسول الله صلى الله عليه
 وسلم وان كثروا لا في قياس ولا في طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم لم بالتسليم له ذكره البيهقي في
 سننه في باب أحد الزوجين عوتس ولم يفرض صداقا وروى عنه أيضا في باب السيرة انه كان يقول ان كان هذا
 الحديث يثبت فلا حجة لاحد منه وكان رضي الله عنه يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل في أعيننا
 من أن نحب غير ما قضى به وقال الشافعي في باب الصيد من الام كل شيء خالف أمر رسول الله صلى الله عليه
 وسلم سقط ولا يقوم معه رأي ولا قياس فان الله تعالى قطع العذر بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فليس لاحد معه أمر ولا نهي غير ما أمر به وقال في باب العلم باكل من الصيد اذا ثبت الخبر عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يحل تركه بشي أبدا وقال في باب العتق من الام وايس في قول أحد وان كانوا عددا
 مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة هذا ما اطاعت عليه من المواضع التي نقلت عن الامام الشافعي في تربيته
 من الرأى وأدبه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بل روي عنه انه كان يتأدب مع أقوال الصحابة والتابعين
 فضلا عن كلام سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم فنقل ابن الصلاح في علوم الحديث ان الشافعي قال في
 رسالته القديمة بعد أن أثنى على الصحابة بما هم أهلها والصحابة رضي الله عنهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع
 وعقل وفي كل أمر استدرك به علم وآراءهم لنا أجود وأولى من رأينا عندنا لانفسنا اه وروى البيهقي أن
 الشافعي استفتي فبين نذر الجنتين الى الكعبة وحنت فافق بكفارتهم بين فكان السائل توقف في ذلك فقال
 الشافعي قد قال بهذا القول من هو خير مني عطاء بن أبي رباح رضي الله عنه وميائتي في فصول الاجوبة
 خلافه واه كان عالما بحجة بانه

العقيل والدبر وقال أبو حنيفة
 عورة الامة كعورة الرجل
 زاد فقال جميع بطنها وظهرها
 عورة (فصل) لو انكشف من
 العورة بعضها لم تبطل الصلاة
 وقال أبو حنيفة ان كان من
 السوءتين قدر الدرهم لم تبطل
 صلاته وان كان أكثر بطلت
 وعنده أن الفخذ اذا انكشف
 منه أقل من الربع لم تبطل
 الصلاة وقال الشافعي تبطل
 باليسير من ذلك والكثير وقال
 أحمد ان كان يسيرا لم تبطل
 وان كثيرا بطلت واليسير ما بعد
 في الغالب يسيرا وقال مالك ان
 كان ذراعا قد راو على مكشوف
 العورة بطلت صلاته وأوجب
 أحمد ستر المنكبين في القرض
 وعنه في النفل رويان
 والعريان اذا لم يجد ثوبا لزمه
 أن يهمل قاعا ويركع ويسجد
 ومسلانه صححه عند مالك
 والشافعي وقال أبو حنيفة يهمل
 جالسا وان شاء قائما وقال أحمد
 يهمل قاعا ويومئ
 (فصل) وأجوهوا على أن
 الظهارة من النجس في ثوب
 المصلي وبدنه ومكانه واجبة
 وهي شرط في صحة الصلاة
 عند أبي حنيفة والشافعي
 وأحمد وجهوا العلماء ومن
 مالك ثلاث روايات أشهرها
 وأصحها انه ان صلى طامسا لم
 تصح صلاته وأجاهلا أو ناسيا
 صحته وهو قول قديم للشافعي
 والثانية الهمة مطلقة من
 النجاسة وان كان عالما طامسا
 والثالثة البطلان مطلقا
 والظهارة عن الحدث شرط في
 صحة الصلاة بالاجماع فلو صلى
 جنبيا بقوم فان صلاته باطلة بلا
 خلاف واه كان عالما بحجة بانه

وقت دخوله فيها أو ناسيا أو أما
المأموم فإن كان عند دخوله
عالمًا بجنابة إمامه صلواته باطلة
بلا خلاف وإن لم يكن عالمًا ولا
إمامه فصلاته صحيحة عند
الشافعي ومالك وقال أبو
حنيفة باطلة ولو سبقه الحدث
فاصح قول الشافعي بطولان
الصلاة وهو قول مالك وأحمد
والقديم من قول الشافعي
أنهم لا تطل فينوضا ويبنى
على صلواته وهو قول أبي حنيفة
وقال الثوري إن كان حدثه
رهاقا أو قبا بني وإن كان رجا
أو حكا أو عاد أو أجوعا على أن
ملهارة البسند عن النجس
شرط في صحة صلاة القادر
عليه أو على أن العلم بدخول
الوقت أو غلبة الظن على
دخوله شرط في صحة الصلاة
الامانة كفاية بشرط العلم بدخول
الوقت ولم يكتب بغلبة الظن
(فصل) وأجمعوا على أن
استقبال القبلة شرط في صحة
الصلاة إلا من عذر وهو في
شدة الخوف في الحرب وفي
النقل لسا فرس فرط أو بلا
على الراحة للضرورة مع
كونه مأمورا بالاستقبال حال
التوجه وفي تكبيره الأحكام ثم
أن كان المصلي يحضرها توجه
إلى عينها وإن كان قريبا منها
فبالقبلة وإن كان غائبا
فبالاجتهاد والتقليد
لأهله وأجمعوا على أنه إذا صلى
إلى جهة الاجتهاد ثم بان أنه
أخطأ فلا إعادة عليه إلا في قول
للشافعي وهو الرأى عند أصحابه
(فصل) إذا تكلم في صلواته
أو سلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم
أو سبق لسانه ولم يطل لم تبطل
هذه الثلاثة وقال أبو حنيفة

عن الإمام أبي حنيفة وبينان مقامه في العلم أن الشافعي ترك القنوت لما زار قبره وأدركته صلاة الصبح
عنده وقال كيف أقف بحضرة الإمام وهو لا يقول به وإن الإمام الشافعي إنما فعل ذلك فقها الباب الأدب
مع الأئمة المجتهدين وجاهلهم في جميع أقوالهم على المحامل الحسنة وعلى أنهم ما قالوا أقولا إلا لكونهم لم يطلعوا
على دليله من كلام الشارع صلى الله عليه وسلم فلا ينافي ذلك قول الشافعي فيما تقدم عنه أنه لا حاجة لقول
أحمد مع قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فافهم على أن بعضهم قال إن الشافعي ما فعل ذلك إلا باجتهاد
منه وادى اجتهاده إلى أن الأدب مع الأئمة المجتهدين واجب فقدمه على فعل بعض السنن لما يترتب عليه
من توهم القدح فيه والذي نقول به أن الإمام الشافعي رضي الله عنه لم يترك القنوت لمحض الأدب مع الإمام
أبي حنيفة رضي الله عنه مع قول الإمام الشافعي بسنيته حينئذ لما فيه من إساءة الأدب مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بترك شيء قال به شيء قال به غيره وحاشا للإمام الشافعي رضي الله عنه من ذلك وأما قول
أن ترك الإمام الشافعي رضي الله عنه القنوت عند زيارة قبر الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه إنما كان
لموافقة في اجتهادهما حصلت ذلك الوقت ويكون ذلك من إحدى الكرامات الجليلة المعروفة للإمام أبي
حنيفة رضي الله عنه ولا يقدح ذلك في مقام الإمام الشافعي رضي الله عنه وأما ذلك فيه رهاية لكمال
المقامين على أنه قد نقل عن الإمام الشافعي رضي الله عنه في تعظيم الإمام أبي حنيفة والأدب معه ما فيه
مقنع وكفاية لكل ذي لب كما ترى بعضه إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب مرارا وقال بعضهم لا بدع في
جنا ترك القنوت على الأدب المحض لأن الأدب مما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان المتأدب مع
أخيه إنما هو متأدب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وتابيع لشريعته فليتأمل وسيأتي في فصل الأجوبة
عن الإمام أبي حنيفة قول الإمام مالك لما سئل عن الإمام أبي حنيفة ما تقولون في رجل لو ناظرني في أن
نصف هذه الأسطوانة حرة ونصفها فاضة لقام بحجته وكذلك قول الإمام الشافعي الناس كلهم في الفقه
عبدال على الإمام أبي حنيفة فتأمل يا أخي أدب الأئمة مع بعضهم بعضا واقفهم في ذلك وإياك والتعصب
لأحد من جهة جاهلية من غير دليل فخطئ طريق الهدى وأول من يتبرأ منكم أئمة اليوم القيامة وتقدم
قول الإمام الليث للإمام مالك في مسألة أرسلها له من مصر ما حكم الله تعالى في هذه المسئلة عندكم وإن
الإمام مالك كتب إلى الليث بعد الحمد لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أما بعد فإني يا أخي
إمام هدى وسلك الله تعالى في هذه المسئلة ما قام عندك اه فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين
(فصل) فيما نقل عن الإمام أحمد من ذمه الرأي وتقيده بالكتاب والسنة روى البيهقي عنه أنه كان
إذا سئل عن مسألة يقول أولا حدك كلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وبلغنا أنه لم يدون له كلاما كقيمة
المجتهدين خوفا أن يقع في رأي يخالف الشريعة فإن جميع مذاهبه إنما هو ملق من صدور الرجال وبلغنا
أنه وضع في الصلاة نحو عشرين مسألة هكذا أخبرني به شيخ الإسلام شهاب الدين الحنبلي الفقيه رضي
الله عنه وبلغنا أنه لم يأكل البطيخ حتى مات وكان إذا سئل عن ذلك يقول لم يبلغني كيف كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لم يأكله وكذلك بلغنا عنه أنه اختفى أيام المحنة في مسألة خلق القرآن ثم خرج بعد اليوم
الثالث فقيل له أنهم الآن في طلبك فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبعث في الفارحين اختفى من
الكفار أكثر من ثلاثة أيام وحاله في العمل بالسنة مشهود وكان يتبرأ كثيرا من رأى الرجال ويقول لا نرى
أحد يدع في كتاب الرأي فالبالاء في قلبه دخل وكان ولده عبد الله يقول سألت الإمام أحمد عن الرجل
يكون في بلد لا يجد فيها إلا صاحب حديث لا يعرف صحبه من سقيه وصاحب رأى فمن يسأل منه جماعة
دينه فقال يسأل صاحب الحديث ولا يسأل صاحب الرأي وكان كثيرا ما يقول ضعيف الحديث أحب
إلي من رأى الرجال وكذلك نقل عن الإمام داود وكان رضي الله عنه يقول انظر رأيي في أمر دينكم فإن
التقليد لغير المعصوم مذموم وفيه عيب للبصرة وكان يقول قبيح على من أعطى شعبة يستضيء بها أن
يطفئها ويضيء بمسجد على غيره يشير والله أعلم إلى أنه لا ينبغي لمن قدر على الاجتهاد أن يقلد غيره مع
قدرته على النظر في الأدلة واستخراج ذلك الحكم منها والله أعلم وبلغنا أن شخصها استشاره في تقليد أحد

تبطل بالكلام ما سبب الا

بالتسليم وان طال فالأصح
 عند الشافعي البطلان وعن
 مالك ان كلام العامد لمصلحة
 الصلاة لا يبطلها ككلام
 الامام به وهو اذا لم يتنبه الا
 بالكلام وعن الاوزاعي ان
 كلام العامد في ما فيه مصلحة
 وان لم تكن حادثة الى الصلاة
 كارتداد ضال وتحذير ضير
 لا يبطل الصلاة وانفقوا على
 بطلان الصلاة بالاكل الاناسيا
 وكذلك الشرب الا جدي
 النافلة (فصل) اذا ناب
 المصلي شي في صلاته سجد الرجل
 وصفعت المرأة وقال مالك
 يسبحان جيعا ولو أفهم الآدمي
 بالتسبيح اذا أوتحذير لم تبطل
 صلاته وقال أبو حنيفة تبطل
 الا ان يقصده تنبيه الامام
 أو دفع الماردين يديه واذا سلم
 على المصلي رد بالاشارة
 ولا يجب ذلك عليه بالاتفاق
 وقال الثوري وعطاء برد
 بعد فراغه وقال المسيبي
 والحسن رد لفظا ولو حزين
 يد المصلي ما لم تبطل صلاته
 عند الثلاثة وان كان المار
 حائضا أو حائرا أو كلبا أو سود
 وقال أحمد يقطع الصلاة
 الكلب الأسود وفي قولي من
 الحمار والمرأة شيء وعن قال
 بالبطلان عند هر وروما ذكر
 ابن عباس وأنس والحسن
 (فصل) وتجوز الصلاة الى جله
 والى جانبه امرأة هند مالك
 والشافعي وقال أبو حنيفة
 تبطل صلاة الرجل بذلك ولا يكره
 قتل الحية والعقرب في الصلاة
 بالاجماع وحكي عن النخعي
 كراهته وان أكل أو شرب
 حامدا بطلت صلاته عند الثلاثة

من علماء عصره فقال لا تقلدني ولا تقلد ما كاولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم ونجد الأحكام من حيث
 أخذوا اه (قلت) وهو مجهول على من له قدرة على استنباط الأحكام من الكتاب والسنة والا فقد صرح
 العلماء بان التقليد واجب على العاصي لئلا يضل في دينه والله أعلم فقد بان لك يا أخي عن اقتداءه عن الأئمة
 الأربعة وغيرهم أن جميع الأئمة المجتهدين دائرون مع أدلة الشريعة حيث دارت وانهم كلهم منزّهون عن
 القول بالأي في دين الله وان مذاهمم كلها محسرة على الكتاب والسنة كتحرير الذهب والجواهر وان
 أقوالهم كلها ومذاهمم كالثوب المنسوج من الكتاب والسنة سدا وختمه منها وما بقي لك عذر في التقليد
 لا يذهب شئت من مذاهمم فانها كلها طريق الى الجنة كما سبق بيانه أو اخر الفصل قبله وانهم كلهم
 على هدى من ربهم وانه ما طعن أحد في قول من أقوالهم الا لجهله به امام من حيث دليله وامام من حيث دقة
 مداركه عليه لاسيما الامام الاعظم أبو حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه الذي أجمع السلف والخلف
 على كثرة علمه وورعه وعبادته ودقة مداركه واستنباطاته كسبياً في بسطه في هذه الفصول ان شاء الله
 تعالى وحاشاه رضي الله عنه من القول في دين الله بالأي الذي لا يشهد له ظاهر كتاب ولا سنة ومن نسبته
 الى ذلك فيدينه وبينه الموقف الذي يشيب فيه المولود ويهت سبيدي عليا الخواص رضي الله عنه مرة
 يقول يجب على كل مقلد الادب مع أئمة المذاهب كلهم وسمع مرة بعض الشافعية يقول وفي هذا الحديث
 رد على أبي حنيفة فقال قطع الله لسانك مثلك يقول هذا اللفظ اعلم الادب ان نقول ولم يطلع الامام على
 هذا الحديث اه وسمعت مرة أخرى يقول مدارك الامام أبي حنيفة دقيقة لا يطلع عليها الا أهل الكشف
 من أكابر الاولياء قال وكان الامام أبو حنيفة اذا رأى ماء الميضأة يعرف سائر الذنوب التي خرت فيسه من
 كبار وصغار ومكروهات فلهذا جعل ماء الطهارة اذا قطره به المكاف له ثلاثة أحوال أحدها انه كالنجاسة
 المتعاطاة احتياطاً لا احتمال أن يكون المكاف ارتكب كبيرة الثانية انه كالتنجاسة المتوسطة لا احتمال أن
 يكون المكاف ارتكب صغيرة الثالثة انه طاهر في نفسه غير مظهر رغبته لا احتمال أن يكون المكاف
 ارتكب مكروهات أو خلاف الأولى فان ذلك ليس ذنباً حقيقة لجوارز ارتكابه في الجملة وفهم جماعة من
 مقلديه ان هذه الثلاثة أقوال في حال واحد والحال انها في أحوال كما ذكرنا بحسب حصر الذنوب الشرعية
 في ثلاثة أقسام كذا كرنا ولا يخلو غالب المسكين أن يرتكب واحداً منها الا نادراً انتهى وسيأتي بسطه في
 الجمع بين أقوال العلماء في باب الطهارة ان شاء الله تعالى اذا علمت ذلك فاقول وبالله التوفيق
 (فصول في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله عنه)

(الفصل) الاول في شهادة الأئمة له بغزارة العلم وبيان ان جميع أقواله وأفعاله وعقائده مشيدة بالكتاب
 السنة اعلم يا أخي اني لم أجب عن الامام في هذه الفصول بالصدر واحسان الظن فقط كما يفعل بعضهم
 وإنما أجبت عنه بعد التسبع والفحص في كتب الأدلة كما أوضحت ذلك في خطبة كتاب المنهج المبين في
 بيان أدلة مذاهب المجتهدين ومذهبه أول المذاهب تدوينها وآخرها انقراضها كما قاله بعض أهل الكشف
 قد اختاره الله تعالى اماماً لدينه وعباده ولم يزل أتباعه في زيادة في كل عصر الى يوم القيامة لو حبس أحدهم
 وضرب على أن يخرج عن طريقه ما اجاب فرضي الله عنه وعن أتباعه وعن كل من لزم الادب معه ومع
 سائر الأئمة وكان سيدي على الخواص رجة الله تعالى يقول لو أنصف المقلدون للامام مالك والامام
 الشافعي رضي الله عنهم لم يضعف أحد منهم قولاً من أقوال الامام أبي حنيفة رضي الله عنه بعد ان سمعوا
 مدح أئمتهم له أو بلغهم ذلك فقد تقدم عن الامام مالك أنه كان يقول لو ناظرني أبو حنيفة في أن نصف
 هذه الاسطوانة ذهب أو فضة لقم بحجته أو كما قال وتقدم عن الامام الشافعي أنه كان يقول الناس كلهم
 في الفقه عيال على أبي حنيفة رضي الله عنه انتهى ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كون الامام
 الشافعي ترك الفتوى في الصحيح لما صلى عند قبره مع أن الامام الشافعي قائل باستحبابه لكان فيه كفاية في
 لزوم أدب مقلديه معه كما انتهى وأما ما قاله الوليد بن مسلم من قوله قال مالك بن أنس رجة الله تعالى
 أيد كرا أبو حنيفة في بلادكم قلت نعم فقال ما ينبغي لبلادكم أن نسلك فقال الحافظ المزي رجة الله تعالى ان

واختلفت الروايات حسن

أحمد والمشهور عنه (١) أنه

قال تبطل الفريضة دون

النافلة الا في الشرب فانه سهل

فيه وحكي عن سعيد بن جبيرة انه

شرب في النافلة وعن طاوس

انه قال لا بأس بشرب الماء في

النافلة وأجمعوا على ان

الانتفاس في الصلاة مكروه

(فصل) واختلفوا في المواضع

لنهي عن الصلاة فيها هل تبطل

صلاة من صلى فيها فقال أبو

حنيفة هي مكروهة واذا صلى

فيها صححت صلاته وقال مالك

الصلاة فيها صحيحة وان كانت

طاهرة على كراهية لان

التباعد قل ان يسلم منها قال

وقال الشافعي الصلاة فيها

صحيحة ومع الكراهة الا المقبرة

فانهم ان كانت منبوشة لم يصح

الصلاة وان كانت غير منبوشة

كرهت وأجزأت والمشهور عن

أحمد انها تبطل على الاطلاق

والمواضع المشار اليها سبعة

المقبرة والمجزرة والمزلة والحمام

وقارعة الطريق واعطان

الابل وظهور الكعبة والله أعلم

(باب سجود السهو)

اتفقوا على ان سجود السهو

في الصلاة مشروع وان من

سهوا في صلاته جبر ذلك بسجوده

ثم اختلفوا فقال أحمد والكوفي

من الحنفية هو واجب وقال

مالك يجب بالنقصان من

الصلاة ويسن في الزيادة وقال

أبو حنيفة والشافعي هو

مستنون على الاطلاق

واتفقوا على انه اذا تركه

سهوا لم تبطل صلاته الا في

(١) قوله أو المشهور له

المشهور بالواد بدل أو قتل

الوليد هذا ضعف انتهى (قلت) وبثقة ثبت ذلك عن الامام مالك فهو مؤول أي ان كان الامام
أبو حنيفة في بلادكم يذكركم على وجه الانقياد والاتباع له فلا ينبغي اهل ان يسكنوا الا تنقضاء بلادكم بعلم
أبي حنيفة واستغناء الناس بسؤاله في جميع أمور دينهم عن سؤال غيره فاذا سكن أحد من العلماء في
بلادهم صار علمه معطالا عن التعاليم فينبغي له الخروج الى بلاد أخرى يحتاج اليه ليدت علمه في أهلها هذا هو
اللا تبق بفهم كلام الامام مالك رحمه الله تعالى ان ثبت ذلك عنه لبراءة الأئمة عن الشبهة والبعوض
لبعضهم بعضهم ومن جملة على ظاهره فعله الخروج من ذلك بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فان مثل
الامام مالك لا يقع في تنقيص امام من الأئمة بقوله ما تقدم عنه من شهادته له بقوة المناظرة وقوة الحجة
والله أعلم وأما ما نقله أبو بكر الأجرى عن بعضهم أنه سئل عن مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
فقال لا رأي ولا حديث وسئل عن الامام مالك فقال رأي ضعيف وحديث صحيح وسئل عن الحسن بن
راهويه فقال حديث ضعيف ورأي ضعيف وسئل عن الامام الشافعي فقال رأي صحيح وحديث صحيح
انتهى فهو كلام ظاهره التعصب على الأئمة باجماع كل منصف ان صح النقل عنه فان الحسن لا يصح هذا
القائل فيما قاله في حق الامام أبي حنيفة وقد تتبع بحمد الله أقواله وأقوال أصحابه لما ألفت كتاب أدلة
المذاهب فلم أجده قولا من أقواله أو أقوال أتباعه الا وهو مستند الى آية أو حديث أو أثر أو الى مفهوم
ذلك أو حديث ضعيف كثر طرقه أو الى قياس صحيح على أصل صحيح فمن أراد الوقوف على ذلك فليطالع
كتابي المذكور وبالجملة فقد ثبت تعظيم الأئمة المجتهدين له كما تقدم عن الامام مالك والامام الشافعي فلا
التفات الى قول غيرهم في حقه وحق أتباعه وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى بقول من اراد
يتبعني على اتباع الأئمة أن يعظموا كل من مدحه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما وجب على جميع
أتباعه أن يمدحوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالأي وان ببالفوا في تعظيمه
وتعظيمه لان كل مقلد قد أوجب على نفسه أن يقلد امامه في كل ما قاله سواء فهم دليلا أم لم يفهمه من غير
أن يطالبه بدليل وهذا من جملة ذلك وقد تقدم في فصل الانتفال من مذهب الى مذهب انه يحرم على
المقلد أن يفاضل بين الأئمة فنفسه لا يؤدي الى التنقيص لاحد منهم مع ان جميع المعترضين على بعض
أقوال الامام رضي الله عنه دونته في العلم بيقين ولا ينبغي لمن هو مقلد لامام ان يمدح على امام آخر لان
كل واحد تابع لأسلوبه الى أن يصل ذلك الى عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل عالم كما هي رعايته
وكل من ترك التعصب ونظر في أقوال المجتهدين وجدها كالتجويد في السماء وجد المعترض عليهم كالذي
ينظر خيال تلك النجوم على وجه الماء فلا يعرف حقيقة ما ولا مدركها فانه تعالى يرزق جميع اخواننا من
المقلدين للمذاهب الادب مع جميع أئمة المذاهب (وعا) وقع لي أن شخص ما دخل علي من ينسب الى العلم وانا
أكتب في مناقب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فنظر فيها وأخرج لي من كره كراريس وقال لي انظر في
هذه فنظرت فيها فقرأت فيها الرد على الامام أبي حنيفة رضي الله عنه فقلت له ومثل ذلك يفهم كلام الامام
حتى يرد عليه فقال انما أخذت ذلك من مؤلف للفخر الرازي فقلت له ان الفخر الرازي بالنسبة الى الامام
أبي حنيفة كطالب العلم أو كاحد الرعية مع السلطان الاعظم أو كاحد النجوم مع الشمس وكاسم العلماء
على الرعية الطعن على امامهم الاعظم الابد لبطل واضح كالشمس فكذلك يحرم على المقلدين الاعتراض
والطعن على أئمتهم في الدين الابنص واضح لا يمتثل التأويل ثم بتقدير وجود قول من أقوال الامام أبي
حنيفة لم يعرف المعترض دليلا له فذلك القول من الاجتهاد يبين فيجب العمل به على مقلده حتى يظهر
خلافه وكان بعض العلماء من مشايخ الجامع الأزهر يشكر على ابن أبي زيد القيرواني فقال يوما ان بعض
الاطفال بقدر على تاليف مثل رسالته فخرج من الجامع الأزهر فلقبه جندى فقال أقرأني هذا الكتاب
فلم يعرف أن يقرأه للجندى فمدحه وضربه الى أن ألهم قلبه وقال له تكبر عما علمت وتوهم الناس انك فقيه
اه فكان الناس يرون ان ذلك بركة ابن أبي زيد رحمه الله تعالى وكان بعض طلبة العلم من الشافعية
المتريدين الى ينسب على أصحاب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ويقول لا أقدر اسمع لاصحابه كلاما

قام في خامسة من هوامد كز
فانه يجاس عند الشافعي فان
لم يكن قد تشرع في الرابعة
تشرع في الخامسة وسجد
للسهوان كان قد تشهد فيها
فالمذهب انه يسجد للسهو
ويسلم وهذا قول مالك وأجد
وقال أبو حنيفة ان ذكر قبل
ان يسجد في الخامسة يرجع
الى الخلفاء فان ذكر بعد
ما سجد فيها سجدة فان كان قد
قعد في الرابعة قدر الشاهد
فقد تمت صلاته ويصلي الى
هذه الركعة ركعة أخرى
يكره ان له نافله وان لم يكن قد
قعد في الرابعة قدر الشاهد
بطل فرضه وصار الجميع نفلا
ولو صلى نافله فقام الى ثالثة
فلا خلاف بين العلماء على
ما قاله في المأوى الكبير انه يجوز
ان يتيمها أربعين سجدة
يرجع الى الثانية ويسلم وأي
ذلك فصل يسجد للسهو وان
سجد الى المغرب أربعين ساجدا
سجد للسهو وأجزأته صلاته
بالانصاف وقال الأوزاعي
يضيف اليها ركعة أخرى
ويسجد للسهو ويكره ان يكون
المغرب شفعها
(فصل) والامام اذا أخبره
من خلفه انه قد ترك ركعة هل
يرجع الى قولهم أو يعمل
ببقيته والاصح من مذهب
الشافعي وهو مذهب أحمد
انه لا يرجع الى قولهم بل
يعمل على بقية منه وقال أبو
حنيفة يرجع الى قولهم
واختلفت الرواية في ذلك عن
مالك
(فصل) ولا يتهاق سجود
السهو عند الشافعي

الصحابة فهذا هو النقل الصحيح عن الامام فاعلموا واحم سمعوا وبصرك قال ولا خصوصية للامام أي
حنيفة في القياس بشرطه المذكور بل جميع العلماء يقيسون في مضائق الاحوال اذ لم يجدوا في المسئلة نصا
من كتاب ولا سنة ولا اجماع ولا قضية الصحابة وكذلك لم ير مقلدوهم يقيسون الى وقتنا هذا في كل
مسئلة لا يجدون فيها نصا من غير تكبير فيما بينهم بل جعلوا القياس أحد الأدلة الاربعه فلو ان الكتاب
والسنة والاجماع والقياس وقد كان الامام الشافعي رضى الله عنه يقول اذ لم يجد في المسئلة دليلنا قسنا بها
على غيرها اه فن اعترض على الامام أي حنيفة في عمله بالقياس لزمه الاعتراض على الأئمة كلهم لانهم
كلهم يشاركونه في العمل بالقياس عند فقدهم النص والاجماع فعمل من جميع ما قررناه ان الامام لا
يقس أبدا مع وجود النص كما يرتفع بعض المتعصبين عليه وانما يقيس عند فقد النص وان وقع انفا وجدنا
للمسئلة التي قاس فيها نصا من كتاب أو سنة فلا يقدح ذلك فيه لعدم استحضاره ذلك حال القياس ولو انه
استحضره لما احتاج الى قياس ثم بتقدير وقوعه رضى الله عنه في القياس مع وجود حديث فرد لا يقدح
ذلك فيه أيضا فقد قال جماعة من العلماء ان القياس الصحيح على الأصول الصحيحة أقوى من خبر الواحد
الصحيح فكيف بخبر الواحد الضعيف وقد كان الامام أبو حنيفة يشترط في الحديث المنقول عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قبل العمل به ان يرويه عن ذلك الصحابي جمع أقيامه عن مثلهم وهكذا واعتقادنا
واعتمادنا كل منصف في الامام أبي حنيفة رضى الله عنه بقدره ما رويناه آتفا عنه من ذم الرأي والتبري
منه ومن تقديمه النص على القياس انه لو عاش حتى دونت أحاديث الشريعة وبسدر جميل الحفاظ في
جمعها من البلاد والنخور وظفرهم الاخذهم وترك كل قياس كان قاسه وكان القياس قل في مذهبه كقول
في مذهب غيره بالنسبة اليه لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابع التابعين في
المداين والقري والنخور كثر القياس في مذهبه بالنسبة الى غيره من الأئمة ضرورة لعدم وجود النص
في تلك المسائل التي قاس فيها بخلاف غيره من الأئمة فان الحفاظ كانوا قد دخلوا في طلب الاحاديث وجمعها
في عصرهم من المداين والقري ودونوها في جداول أحاديث الشريعة بعضها بعضا فهذا كان سبب كثرة
القياس في مذهبه وقلة في مذاهب غيره ويحتمل ان الذي أضاف الى الامام أبي حنيفة انه يقدم القياس
على النص ظفر بذلك في كلام مقلديه الذين يلزمون العمل بما وجدوه عن امامهم من القياس ويتركون
الحديث الذي صح بعد موت الامام فالامام معذور واتباعه غير معذورين وقولهم ان امامنا لم يأخذ بهذا
الحديث لا ينقض حجة لاحتمال انه لم يظفر به أو ظفر به لكن لم يصح عنده وقد تقدم قول الأئمة كلهم اذا
صح الحديث فهو مذهبنا وليس لاحد معه قياس ولا حجة الا طاعة الله ورسوله بالتسليم له انتهى وهذا
الامر الذي ذكرناه يقع فيه كثير من الناس فاذا وجدوا عن أصحاب امام مسئلة جعلوها مذهبهم لذلك الامام
وهو ثم ورفان مذهب الامام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه الى ان مات لا ما فهمه أصحابه من كلامه فقد
لا يرضى الامام ذلك الامر الذي فهموه من كلامه ولا يقول به لو هو رضوه عليه فعلم ان من عزى الى الامام
كل ما فهم من كلامه فهو جاهل بحقيقة المذهب على أن غالب أقيسة الامام أبي حنيفة رضى الله عنه
من القياس الخلي الذي يعرف به موافقة الفرع للأصل بحيث ينسب في افتراقهما أو نقصه كقياس غير
الفأرة من الميتة اذا وقعت في السمن على الفأرة في غير السمن من سائر المأتمات والحامات سادات عليه
وكقياس الغائط على البول في الماء الركد ونحو ذلك فعلم مما قررناه ان كل من اعترض على شيء من أقوال
الامام أبي حنيفة رضى الله عنه كالغفر الازي فاعلموا خلفاء مدارك الامام عليه وقد تبعنا أنابهم مد الله
تعالى المسائل التي قدم فيها أصحابه القياس عن النص فوجدتهم اقلية جدا وبقيته المذهب كله فيه تقديم
النص على القياس ونقل الشيخ محي الدين عن بعض المالكية انه كان يقول القياس عندي مقدم على خبر
الآحاد لانما أخذنا بذلك الحديث الاجماع الظن برواه وقد أمرنا بالشارع بضبط جوارحنا وان لا نركي
على الله أحدا وان وقع اننا لم نسا احدا فلا نقطع بتركيته وانما نقول نظنه كذا أو نحسبه كذا بخلاف
القياس على الأصول الصحيحة انتهى قال الامام أبو جعفر الشيرازي رحمه الله تعالى وقد تقيمت المسائل

بترك مسيئون سوى
 القنوت والقنوت الاول
 والصلاة على النبي صلى الله
 عليه وسلم فيه وقال ابو حنيفة
 ان ترك تكبيرات العبد بعد
 السهو وكذا يسجد الامام
 عنده للسهو بالجهر في موضع
 الاسرار وعكسه وقال مالك
 ان جهر في موضع الاسرار
 سجد بعد السلام وان سجد في
 موضع الجهر سجد قبل السلام
 وقال احمد بن محمد بن حنبل
 وان ترك فلا بأس ولو قرأ في
 حال الركوع أو السجود أو
 التشهد سجد السهو على
 ما نص عليه الشافعي
 (فصل) واذا تذكر ربه
 السهو كفاه للجميع سجدتان
 بالاتفاق وعن الاوزاعي انه
 اذا كان السهو من حنين
 كالزيادة والنقصان سجد
 لكل سهو سجدتين وعن ابن
 أبي ليلى قال سجد لكل سهو
 سجدتين مطلقا ولو سهوا خالف
 الامام لم يسجد بالاتفاق وان
 سهوا لامام لم يخط المأموم حكم
 سهوه بالاتفاق فان لم يسجد
 الامام سجد المأموم عند مالك
 وهو الراجح من مذهب الشافعي
 وروايه عن احمد
 (باب سجود الثلاثة للقارئ)
 هو سنة عند الثلاثة للقارئ
 والمسجع وقال ابو حنيفة هو
 واجب والسامع من غير
 استماع لا يتأكد السجود في
 حقه عند الثلاثة وقال ابو
 حنيفة هما سواء وسجدات
 الثلاثة على الراجح من قول
 الشافعي واحمد أربع عشرة
 سجدة وهي رواية عن مالك
 والشافعي واحمد على أن في
 سورة الطح سجدة تين وقال

التي وقع الخلاف فيها بين الامام أبي حنيفة والامام مالك رضي الله عنهما فوجدتها يسيرة جدا نحو عشرين
 مسألة انتهى ولعل ذلك بحسب أصول المسائل التي نص عليها الامامان وكذلك القول في خلاف بعض
 المذاهب لبعضها بعضا في الاقيسة هي يسيرة جدا والباقي كله مستند الى الكتاب والسنة أو الآثار
 الصحيحة وقد أخذت الأئمة كلهم وما انفردوا أحدهم عن صاحبه الا ببعض أحاديث فكلهم في ذلك
 يسجون كما هي بيانه في الفصول فالحاصل من أقبل على العمل بأقوال جميع الأئمة بانشرح صدره لانها
 كلها لا يخرج من مرتبة الميزان تخفيف وتشديد اللهم اني أبرأ اليك من كل من اهترس على أقوال الأئمة
 وأنكر عليهم في الدنيا والآخرة والحمد لله رب العالمين
 (فصل) في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة غالبا ((اعلم)) يا أخى اني
 طالعت بحمد الله تعالى أدلة المذاهب الأربعة وغيرها سميت أدلة مذهب الامام أبي حنيفة رضي الله عنه
 فاني خصصته بزيادة اعتنا وطالعت عليه كتاب تخرج أحاديث كتاب الهداية للحافظان بلخي وغيره
 من كتب الشروح فأريت أدلته رضي الله عنه وأدلة أصحابه ما بين صحيح أو حسن أو ضعيف كثر طرقه
 حتى لحق بالحسن أو الصحيح في صحة الاحتجاج به من ثلاثة طرق أو أكثر إلى عشرة وقد أخرج جهورا محدثين
 بالحدوث الضعيف اذا كثر طرقه وأطلقوه بالصحة تارة والحسن أخرى وهذا النوع من الضعيف يوجد
 كثير في كتاب السنن الكبرى للبيهقي التي ألفها بقصد الاحتجاج لأقوال الأئمة وأقوال أصحابهم فانه اذا لم
 يجد حديثا صحيحا أو حسنا يستدل به لقول ذلك الامام أو قول أحد من مقلديه بصير روى الحديث
 الضعيف من كذا كذا طريقا ويكتفي بذلك ويقول وهذه الطرق يعقوب بعضها بعضها فبذلك وجود
 ضعف في بعض أدلة أقوال الامام أبي حنيفة وأقوال أصحابه فلا خصومة له في ذلك بل الأئمة كلهم
 يشاركونه في ذلك ولا لوم الا على من يستدل بحديث واحد أو طريق واحد وهذا لا يكاد يوجد
 في أدلة أحد من المجتهدين فقامتهم أحدا يستدل بضعيف الا بشرط مجيئه من عدة طرق وقد قدمنا أني لم
 أجب عن الامام أبي حنيفة وغيره بالصبر وحسن الظن كما يفعل ذلك غيري وانما أجب عنه بعد التمعن
 والفحص عن أدلة أقواله وأقوال أصحابه وكتابي المسمى بالمنهج المبين في بيان أدلة مذاهب المجتهدين كافي
 بذلك فاني جمعت فيه أدلة جميع المذاهب المستعملة والمندرسه قبل دخولي في حجة طريق القوم ووقوفي
 على عين الشريعة التي يتفرع عنها أقوال جميع المجتهدين ومقلديهم وقد من الله تعالى علي بعطاء العزة
 مسانيد الامام أبي حنيفة الثلاثة من نسخة صحيحة عليها خطوط الحفظ آخرهم الحافظ الدمي طي فرائده
 لا يروى حديثا الا عن خيار التابعين العدول الثقات الذين هم من خير القرون بشهادة رسول الله صلى
 الله عليه وسلم كالسود وعلمة وعظماء وعكروا معكم مجاهدو مكحول والحسن البصري وأضرابهم رضي الله
 عنهم أجمعين فكل الرواة الذين بينه وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم عدول ثقات اعلام أخبار ليس
 فيهم كذاب ولا متهم بكذب وإنما يا أخى بعد الله من إرضاهم الامام ابو حنيفة رضي الله عنه لان يأخذ
 عنهم أحكام دينه مع شدة تورعه وتحرزه وشغفه على الأمة المحمدية وقد بلغنا انه سئل يوما عن الاسود
 وعطاء وعلمة أجمعهم أفضل فقال والله ما نحن بأهل أن نذكرهم فكيف نفاضل بينهم على انه ما من راو من
 رواة محدثين والمجتهدين كلهم الا وهو يقبل الجرح كما يقبل التعديل لو اضعف اليه ما عدا التعابة
 وكذا التاكيد عند بعضهم لعدم العصمة أو الحفظ في بعضهم ولكن لما كانت العلماء رضي الله عنهم أئمة
 على الشريعة وقد مروا الجرح أو التعديل عمل به مع قبول كل الروايات وصحت به الاخر احتمالا وانما قدم
 جهورهم التعديل على الجرح وقالوا الاصل العدالة والجرح طارئ لا يذهب غالب أحاديث الشريعة
 كما قالوا ايضا ان احسان الظن بجميع الرواة المستورين أولى وكما قالوا ان مجرد الكلام في شخص لا يسهل
 مريد فلا بد من الفحص عن حاله وقد خرج الشيخان طلاق كثير من تكلم الناس فيهم اينا را الا ثبات الأدلة
 الشرعية على نفيا يجوز الماس فضل العمل بها فكان في ذلك فضل كثير لانه أفضل من تجربتهم كما
 ان في تضعيفهم للاحاديث أيضا راحة للامة بخلاف الاسرار بالعدل بها وان لم يقصد الحفظ ذلك فافهم

الأولى وسجدة ص هل
هي سجدة شكر أم من عزائم
السهود قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايتيه هي
من العزائم وقال الشافعي
وأحمد في الرواية المشهورة
هي سجدة تشكر تسحب في
غير الصلاة وتفقد على أن
في المفصل ثلاث سجعات في
النجم والانشقاق والعاقب الا
مالكافانه قال في المشهور عنه
لا يهود في المفصل واتفقوا
على أن باقي السجعات وهي
عشر في الاعراف والرعد
والنمل وسبحان ومريم والأولى
من الحج والفرقان والنمل
والم تنزل السجدة وحده
فصلت وعندها الحق خمس
عشرة سجدة فرائد
(فصل) ولو كان التالي في غير
الصلاة والمستحب في الصلاة
لم يبعد المستحب فيها ولا بعد
الفراغ منها وقال أبو حنيفة
إذا فرغ من سجدة بشرط شروط
الصلاة فيها بالاجماع وحكي
عن ابن المسيب انه قال لما مضى
قومي برأسها إذا سمعت قراءة
السجدة وتقول سجدة وجهي
للذي خلقه وصوره ولا يقوم
الركوع مقامه عند الثلاثة
وقال أبو حنيفة يقوم مقامه
استحباً بالاولا يكره للأمام قراءة
آية السجدة في الصلاة عند
الشافعي ومالك وقال أبو
حنيفة يكره فيما يسر فيها
بالقراءة لا فيما يجهر به وبه
قال أحمد حفي قال لو أسرها
لم يسجد قال الشافعي وإذا
سجد الإمام لثلاثة فلم يتابعه
المأموم بطائت الصلاة كالنزل

لولا بضعه فواشياً من الأحاديث وصححوها كلها المكان المجلد بها وأجابوا عن ذلك غالب الناس فاعلم
ذلك قال الحافظ المزي والحافظ الزبيدي رحمه الله تعالى وعن نوح لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم
جعفر بن سليمان الصبي والحارث بن عبيد وأبو عبد الله الحنفي وخالد بن مخلد القسوطي وسويد بن
سعد السدي ثاني ويونس بن أبي اسحق السبيعي وأبو أويس أئمن للشيخين شروط في الرواية فمن تكلم
الناس فيه أنهم لا يروون عنه إلا ما وقع عليه وظهرت شواهد وعلموا أن له أصلاً فلا يروون عنه ما انفرد
به أو خالفه فيه الثقات وذلك كحديث أبي أويس الذي رواه مسلم في صحيحه فروعا يقول الله عز وجل
فسمعت الصلاة بيني وبين عبدتي نهضت الحديث مع انه لم ينفرد به بل رواه غيره من الثقات كذلك منهم
الإمام مالك وشعبة وابن عيينة رضي الله عنهم وصار حديثه متابعه قال الحافظ الزبيدي والدمياطى وهذه
العلة قد راجت على كثير من الحفاظ لا سيما من استندرك على الصحيحين كابي عبد الله الحارثي فكم كثيراً
ما يقول وهذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو أحدهما مع ان فيه هذه العلة اذ ليس كل حديث اخبر
برأيه في الصحيح يكون صحيحاً اذ لا يلزم من كون راويه محتجاً به في الصحيح أن يكون كل حديث وجدناه له
يكون صحيحاً على شرط ذلك الصحيح لاحتمال فقد شرط من شروط ذلك الحافظ كما قد مرنا فان أحدنا غير
أصحاب ذلك الصحيح لم يلزم هذه الشروط في الصحيح عنده انتهى فقد بان لك انه ليس لنا ترك حديث
كل من تكلم الناس فيه بمجرد الكلام فربما يكون قد وقع عليه وظهرت شواهد وكان له أصل وانما
لنا ترك ما انفرد به وخالف فيه الثقات ولم يظهر له شواهد ولو أننا قطعنا باب الترك لحديث كل راو تكلم
بعض الناس فيه بمجرد الكلام لذهب معظم أحكام الشريعة كما هو وإذا أدى الأمر الى مثل ذلك
فالواجب على جميع أتباع المجتهدين احسان الظن برواية جميع أدلة المذاهب المتخالفة لمذاهبهم فان جميع
ما رويهم لم يخرج عن مرتبة الشريعة التي هما التخييف والتشديد وقد قال الشيخ تاج الدين السبكي
في الطبقات الكبرى ما نصه ينبغي لك أيها المسترشد ان تسلك سبيل الادب مع جميع الأئمة الماضين وان
لا تنظر الى كلام بعض الناس فيهم الا ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن بحسب
قدرتك فافعل والا فاضرب صفحاً عما قرى بينهم فانك يا أخي لم تقف على مثل هذا وانما خلفت لادستغال
بما يغنيك من أمر دينك قال ولا زال الطالب عندي يذلل حتى يخوض فيما يسري بين الأئمة فتلقه
الكاتب وظلما الى جبهه فإياك ثم اياك أن تهني لما وقع بين أبي حنيفة وسفيان الثوري وبين مالك وابن أبي
ذئب أو بين أحمد بن صالح والشافعي أو بين أحمد بن حنبل والحارث المحاسبى وهلم جرا الى زمان الشيخ عز
الدين ابن عسجد السلام والشيخ تقي الدين ابن الصلاح فاذن ان فعلت ذلك خفت عليك الهلاك فان القوم
أئمة أعلام ولا قوائم محامل ربنا لم يفهموا غيرهم فليس لنا الا الترضى عنهم والسكوت عما يسري بينهم
كانت عما يسري بين الصحابة رضي الله عنهم أجمعين قال وكان الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول اذا
بلغت أن أحدنا من الأئمة شدد الذكرك على أحد من أقرانه فاعلم ان ذلك خوفاً على أحدنا يفهم من كلامه
خلاف مراده لا سيما علم العقائد فان الكلام في ذلك ما أشد وقد اختفى أحمد بن حنبل في دار اسمعيل بن اسحق
السراج وكان الحارث المحاسبى ينام عنده هو وأصحابه فلما صلوا العشاء تذاكروا في الطريق وبكوا فبكى أحمد
معهم فلما أصبح قال ما رأيت مثلاً هؤلاء القوم ولا سمعت في علوم الحقائق شيئاً يشبه كلام هذا الرجل ومع
هذا فلا أرى الدنيا اسمعيل يحبهم خوفاً عليهم أن تفهم عنهم غير مرادهم انتهى كلام ابن السبكي فعلم
أن كل دليل ورد من أفاضل الدليل آخر فليس هو بمناقض حقيقة وانما هو محمول على حالين من وجوب وندب
أو تحريم وكراهة أو أحد الحديثين منسوخ لا بد من ذلك اذا تناقض في كلام الشارع ممنوع كما مر ومن
قال ان حديث من مس ذكره فليمتوضأ بناقض حديث هل هو الا بضعه منك فما حقق النظر لان حديث
النقض يس الفرج خاص بكابر المؤمنين وحديث هل هو الا بضعه منك خاص بالعوام كما سيأتي بسطه في
توجيه كلام الأئمة ان شاء الله تعالى فان قيل اذا قلتم بان أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس
فيما شئ من هيف الإسلام الرواية بيننا وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصحابة والتابعين من الجرح فما

القبول معه وفي افتقاره الى

السلام عند الشافعي قولان

أظهرهما يكره لاهوى والرفع

ويسلم من غير تشهد وهذا قول

أحمد وعن أبي حنيفة أنه يكره

للتسجود والرفع ولا يسلم وكذلك

قال مالك ولو كرر قراءة آية

مجددة وهو على غير طهر لم يسجد

في الحال ولا بعد تطهره الا في

قول لبعض الشافعية انه

يتطهر ويأتي بجميع السجودات

وهل تنداخل السجودات أو

يتكرر سجود السجدة الاولى على

تكررها قال أبو حنيفة السجدة

عن القراءة الاولى فيها غنى

عن التكرير يشكرها والقراءة

في المجلس الواحد

((فصل)) ويستحب عند

الشافعي وأحمد لمن حدث

هذه زعمه أو أنه فحمت عنه

نقمة ان يسجد شكر الله تعالى

قال الطحاوي أبو حنيفة لا يرى

سجود الشكر وروى محمد عنه

انه كرهه ومالك يقول بكرهته

منفردا عن الصلاة ونقل عنه

القاضي عبد الوهاب انه قال

لا بأس به وهو الصحيح ويستحب

للمصلي اذا هميت به اي شجرة

ان يسألهما آية عذاب ان

يستعبد وقال أبو حنيفة

يكره ذلك في الفرض

((باب صلاة النفل))

أكد السنن الرواتب مع

الفرائض الوجوب كعتما الفجر

وأكدهما عند مالك والشافعي

الوتر وعند أحمد كعتما الفجر

مع اتفاقهم انهما سنة وقال

أبو حنيفة الوتر واجب ليس

بفرض واقفوا على ان

النوافل التي أتت ركعتان قبل

الفجر ركعتان قبل الظهر

جوابكم عن قول بعض الحفاظ عن شيء من أدلة الإمام أبي حنيفة بأنه ضعيف فالجواب يجب علينا جل ذلك بما على الرواة النازلين عن الإمام في السند بعد موته رضي الله عنه أذروا ذلك الحديث من طريق غير طريق الإمام اذ كل حديث وجدناه في مسانيد الإمام الثلاثة فهو صحيح لأنه لو لا صرح عنه ما استدلل به ولا يقدح فيه وجود كذاب أو متهم بكذب مثلاً في سنده النازل عن الإمام وكما نأخذنا صحة حديث استدلال بحجة به ثم يجب علينا العمل به ولو لم يروه غيره فتأمل هذه الدققة التي بينت عليها فلم لا تجدنا في كلام أحد من المحدثين وأياك أن تبادر إلى تضعيف شيء من أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة إلا بعد أن تطالع مسانيد الثلاثة ولم تجد ذلك الحديث فيم أو يحتمل أن يكون مراد القائل في شيء من أدلة مذهب الإمام انه ضعيف أدلة مذهب أصحابه الذي ولدوه بعده وفهموه من كلامه لجهل هذا بحقيقة المذهب اذ مذهب الإمام حقيقة هو ما قاله ولم يرجع عنه إلى أن مات لا ما فهم من كلامه كما مر أرائل الفصل وهذا الجهل يقع فيه كثير من طلبة العلم فضلا عن غيرهم فيقولون عن مذهب أصحاب الإمام انه مذهب له مع ان ذلك الإمام ليس له في تلك المسئلة كلام وقد عدوا مثل ذلك من قول الورع في المنطق وسوا التصريف وقالوا من ركع العلم وقوة المعرفة به عز وجل قول إلى قائله على التعيين لينظر العلماء فيه ويكونوا على ثقة في عزوه إليه بخلاف نحو قولهم قال بعض العلماء كذا فإنه عز وناقض وعم من العلماء من جعل الله تعالى على كلامه القبول ومنهم من لم يجعل عليه قبولاً فيقطع فيه الناس وها أنا قد أنبت لك عن صحة أدلة مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه وان جيع ما استدلل به لمذهبه أخذه عن خيار التابعين وأنه لا ينهضون في سنده شخص متهم بكذب أبداً وان قيل بضعف شيء من أدلة مذهبه فذلك الضعف انما هو بالنظر للرواة النازلين عن سنده بعد موته وذلك لا يقدح فيما أخذه الإمام عند كل من استعصم النظر في الرواة وهو ما عد إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكذلك نقول في أدلة مذهب أصحابه فلم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف فرد لم يأت إلا من طريق واحدة أبداً كما تتبعنا ذلك انما يستدل أحدهم بحديث صحيح أو حسن أو ضعيف قد كثرت طرقه حتى ارتفع لدرجة الحسن وذلك أمر لا يختص بأصحاب الإمام أبي حنيفة بل يشاركونهم فيه جميع المذاهب كلها كما مر ايضاحه فترك يا أبا حنيفة على الإمام أبي حنيفة وأصحابه رضي الله عنهم أجمعين وأياك وتقليد الجاهلين بأحواله وما كان عليه من الورع والزهد والاحتياط في الدين فتقول ان أدلته ضعيفة بالتقليد فتعسر مع الخاسرين وتبطل أدلته كما تتبعناها تعرف أن مذهبه رضي الله عنه من أصح المذاهب كصحة مذاهب المجتهدين رضي الله عنهم أجمعين وان شئت ان يظهر لك صحة مذهبه كالشمس في الظهيرة ليس دونها سحاب فاسلك طريق أهل الله تعالى على الاخلاص في العلم والعمل حتى تقف على عين الشريعة التي قد منازكرها في أوائل الكتاب فهناك ترى جميع مذاهب العلماء وأتباعهم تنفرع منها وليس مذهب أوليها من مذهب ولا ترى من أقوال المذاهب قولاً واحداً خارجاً عن الشريعة فرحم الله تعالى من لزم الادب مع الأئمة كلهم وأتباعهم فان الله تعالى جعلهم قدوة للعباد في سائر أقطار الارض فانها كلها هدى من الله تعالى ونور وطريق إلى دخول الجنة وعن قريب يقدم عليهم في الآخرة من لزم الادب معهم وينظر ما يحصل له من الفرج والسور حين ياخذون بيده ويشفعون فيه ضد ما يحصل لهم أساء معهم الادب والحمد لله رب العالمين

((فصل)) في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الإمام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً في الدين (اعلم) يا أبا حنيفة ان هذا قول متعصب على الإمام رضي الله عنه وليس عند صاحبه ذوق في العلم فاني بحمد الله تقبعت مذهبه فوجدته في غاية الاحتياط والورع لان الكلام صفة المتكلم وقد أجمع السلف والخلف على كثرة ورع الإمام وكثرة احتياطه في الدين وخوفه من الله تعالى فلا يشأ عنه من الأقوال الا ما كان على شاكاة حاله على أنه ما من إمام الا وقد شد في شيء وترك التشديد في شيء آخر توسعة للأمة كما يعرف ذلك من سائر مذاهبهم كلها مثل ما سبناها فبنت قد يروى قوله الاحتياط في شيء من مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه فلا خصه وصية له في ذلك فامتحن يا أبا حنيفة ما فاتك في جميع أبواب الفقه من باب الطهارة إلى آخر

وركنان بعد هاور كعتان

بعد المغرب وركعتان بعد
العشاء ثم زاد أبو حنيفة
والشافعي قبل العصر أربعاً
الآن أبو حنيفة قال وإن شاء
ركعتين وكل قبل الظهر أربعاً
وزاد الشافعي فكل بعد
أربعاً وقال أبو حنيفة إن شاء
صلى بعدها أربعاً وإن شاء
ركعتين وزاد أبو حنيفة أربعاً
قبل العشاء وكل بعدها أربعاً
وسنة الجمعة أربع قبلها وأربع
بعدها

(فصل) والسنة في تطوع
الليل والهاوان يسلم من كل
ركعتين فإن سلم من كل ركعة
جاز عند مالك والشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة لا يجوز وقال
في صلاة الليل إن شاء صلى
ركعتين أو أربعاً أو ستاً أو ثماناً
ركعات بتسليمة واحدة وبالتهنئة

يسلم من كل أربع
(فصل) وأقل الترتير ركعة
وأكثر إحدى عشرة ركعة
وأدنى الكمال ثلاث ركعات
عند الشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة الترتير ثلاث ركعات
بتسليمة واحدة لا يزداد عليها
ولا ينقص منها وقال مالك الترتير
ركعة قبلها شفع من فصل عنها
ولا حسد لها قبلها من الشفع
وأقل ركعتان ويقرأ في الأخيرة
من الترتير سورة الاخلاص
والمعوذتين عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة وأحمد سورة

الاخلاص وحدها وإذا أوتر ثم
تمجد لم يعبده على الأصح من
مذهب الشافعي ومذهب
أبي حنيفة وقال أحمد
يشفعه بركعة ثم يعبده

الابواب تعرف صدق قولي لا سيما في الاموال والابضاع فإنه ان احتاط امام لا يشتري قل احتياطه للبائع
وان احتاط امام لوقوع الطلاق من الزوج قل احتياطه لمن يتزوجها بعده وبالعكس فقد لا يكون الطلاق
وقع بذلك اللفظ الذي قاله الخلفاء وقس على ذلك سائر مسائل الخلاف ثم ان ما سماه هذا المعترض قل احتياط
من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه ليس هو بقلة احتياط وانما هو تسهيل وتسهيل على الامة تبعاً لما بلغه
عن الشارع صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقول بسروا ولا تعسروا يعني في كل شئ لم تصرح به شرعياً ولا
فكل شئ صرح به الشرع عليه لم يصرح به ولا مشقة على أحد أبداً فخرج الامم في مثل ذلك الى ما تبقى
الميزان تخفيفاً وتشديد تبعاً لما ورد عن الشارع سواء وقد كان ظلمة بن مصرف وولده وسفيان الثوري
 وغيرهم يكرهون لفظ الاختلاف بين العلماء ويقولون لا تقولوا الخلاف العلماء وتقولوا تسعة العلماء وقد
قال تعالى أن أقوم الدين ولا تتفرقوا فيه اه فيجب على كل مقلد أن لا يعترض على قول مجتهد خفيف أو
شدد فانه ما خرج عن قواعد الدين ولا عن مرتبة الميزان السابقة الجامعة لجميع أقوال المجتهدين واتباعهم
وكذلك يجب عليه الاعتقاد الجازم بان ذلك الامام الذي خفف أو شدد على هدى من ربه في ذلك حتى عن
الله تعالى عليه بالوقوف على عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها كل قول من أقوال علماء الشريعة
وقد أجمع أهل الكشف على أن الدائر مع رفع الحرج عن الامة أولى من الدائر مع الحرج عليهم لان رفع
الحرج هو الحال الذي ينتهي امر الخلائق اليه في الجنة فيؤمنون منها حيث شاءوا لا تعجز فيها على أحد
عكس الحال في الدنيا والحمد لله رب العالمين

(فصل) في بيان ذكر بعض من أطنب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الامة على الخصوص وبيان
توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك يروى الامام أبو جعفر الشيرازي
عن شقيق البلخي أنه كان يقول كان الامام أبو حنيفة من أروع الناس وأعلم الناس وأعبد الناس
وأكثرهم احتياطاً في الدين وأبعدهم عن القول بالرأى في دين الله عز وجل وكان لا يضح سسنة في العلم حتى
يجتمع أصحابه عليها ويعقد عليهم المجلس فإذا اتفق أصحابه كلهم على موافقة بالشرعية قال لا يوسف
أو غيره ضعه في الباب الفلاني اه وقد مر ذلك في الفصول السابقة فانظروا يا أخي شدة ورع هذا الامام
وخوفه من الله أن يزيد في شرعه ما لم يقبله شرعية نبينا صلى الله عليه وسلم وروى أيضاً بسنده الى ابراهيم
ابن عكرمة المخزومي رحمه الله تعالى أنه كان يقول ما رأيت في عصرى كاهماً أو ورعاً ولا أزهد ولا أعبد ولا
أعلم من الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وروى الشيرازي أيضاً عن عبيد الله بن المبارك قال دخلت
الكوفة فسألت علماءها وقلت من أعلم الناس في بلادكم هذه فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من
أروع الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فقلت لهم من أزهد الناس فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة
فقلت لهم من أعبد الناس وأكثرهم اشتغالا للعلم فقالوا كلهم الامام أبو حنيفة فأسألتهم عن خلق من
الاخلاق الحسنة الا وقالوا كلهم لانهم أحد اخلاق بذلك غير الامام أبي حنيفة رضي الله عنه وكان شقيق
البلخي يمدح أبا حنيفة ويثنى عليه كثيراً ويقول على رؤس الاشهاد في الملا العظيم من مثل الامام أبي
حنيفة في الورع كان اذا اشتري أحد من ثوباً وخط ثمنه على الغلة ثم رده عليه يعطى صاحب الثوب جميع
الغلة التي عنده ويقول قد اختلطت ذراهمي فخذها كلها وسأحتسب يا أخي دنيا وأخرى وهذا
ورع لم يبلغنا وقوعه من غيره رضي الله عنه وروى أبو جعفر الشيرازي أيضاً ان الامام أبا حنيفة وكل
وكيلاً في بيع ثياب من خز وكان فيها ثوب مريب فقال للوكيل لا تبع هذا الثوب حتى تبين عيبه فباعه
ونسى أن يبين عيبه وخط ثمنه على ثمن بقية الثياب فلما أخبره الوكيل بذلك تصدق بثلث الثياب كلها على
الفقراء والمساكين ومحاوياً أهل الامة قال ورر وبناهن شقيق البلخي ان الامام أبا حنيفة رضي الله عنه
كان لا يجالس في ظل جدار غيره ويقول ان لي عنده قرضاً وكل قرض من قرضها فهو ربا وجلسي في ظل
جداره اتفق على بطل جداره ومن دقيق ورعه رضي الله عنه ان أبا جعفر المنصور الخليفة لما منع
الامام ان يفتي سألته ابنته في الليل عن الدم الخارج من لحم الاسنان هل ينقض الوضوء فقال لها سلى

(فصل) والسنة ان يفتت

عن حماد عن ذلك بكثرة النهار فان امي معنى الفتيا ولم يكن يحثون امامه بالغيب انتهى فانظر
يا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة مقام
الامام في العلم وروى ابو نعيم وغيره عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر
من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه على الارض في الليل أبدا وانما كان ينام لحظلة بعد صلاة الظهر وهو
جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينا على قيام الليل بالقبلة يعني النوم بعد الظهر
وروى الثقات عنه انه رضي الله عنه ضرب وجس ليلي القضاء فصر على ذلك ولم يل وكان سبب اكرامه
على القضاء انه لما مات القاضي الذي كان في عصره فتش الخليفة في بلاده عن أحد يكون مكان القاضي
الذي مات فلم يجدوا أحدا يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى وقيل انه
مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتشنا العلماء فما وجدنا أحدا أفقه ولا أروع من
الامام ابي حنيفة وبلغه سفيان الثوري وصلة بن أشيم وشريك فقال الامام ابو حنيفة أنا اخن لكم تخمينا
أما أنا فاضرب وأجس ولا ألي وأما سفيان فيضرب وأما صلة بن أشيم فيضرب ويخلص وأما شريك فيقع
فكان الامر كما قال الامام فان سفيان لبس ثياب الغنيان وأخذ يديه عصا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه
أحد حين خرج وأما شريك فتولى وأما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخمر والبراذين وايش
طجنت اليوم فقال الخليفة انهم جوه عنى هذا فنحنون قال الشيرازي ما وبنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان
وصلة انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه الحيلة ويخلص من هذه الورطة فلم يفعل رضي الله
عنهم أجمعين وأما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكثيرة فمن تتبع أقواله وسياقها في توجيه
أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى فن ذلك قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ماء الحمامات المسخنة
بالسرجين وعظام الميتة فانه في غاية التوسعة على الامة عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع
أكل الخبز المختبوز بالنجاسة وان كان كل من المذهبين يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن
ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية
التوسعة على الامة فلو لا هذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الازهار والابريق والشقف
والزبادي والقلل والكيزان والطواجن والخرابي ورماد النجاسة الذي يبنى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكر
لا بد من خطئه بالسرجين ليمتسكه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والشقف ولولا تقيد
الناس للامام ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله بحل استعمال الفخار المذكور لكانت عيش الناس
وضاعت مصالحهم وقد استنبطت لقوله رضي الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من طهارة عصاة المسلمين
بالتأثر به بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان لا يدخلها الا المطهرون من الناس الظاهر
والباطن فكما كانت النار مطهرة من الذنوب الممنوعة فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة
كالسرجين الذي يهجن به الفخار (فان قلت) فانه قولون فيما كان نجسا من أصل خلقته كعظام الخنزير
ورقعة أجزائه اذا أحرق عند من يقول بنجاسته من أصل الخلقة ذات رصفة (الجواب) مثل ذلك
لا ينبغي اضافته الى الامام ابي حنيفة لانه نظير أجسام الكفار فلا يطهره اسواقه بالنار كما سبأ في بسطه
في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان يشكر الله تعالى على ايجاده مثل
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا اليوسع على الناس تبعا لتبشير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وسلم وجميع ما سككت الشريعة عنه ولم يتعرض فيه لأمر ولا نهى فهو حافية وتوسعة على الامة فليس لأحد
أن يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم يحجره في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والنورع كما نهى النبي صلى
الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحل للذات دون الرجال والعلماء أمناء
الشارع على شريعتهم من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينهم للخلق واستنطوه من الناس بعبه لاسيما
الامام ابو حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الأئمة وأقدمهم تدوينا
لذهب وأقرهم سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل أكبر لتابعين من الأئمة رضي

عن حماد عن ذلك بكثرة النهار فان امي معنى الفتيا ولم يكن يحثون امامه بالغيب انتهى فانظر
يا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة مقام
الامام في العلم وروى ابو نعيم وغيره عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر
من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه على الارض في الليل أبدا وانما كان ينام لحظلة بعد صلاة الظهر وهو
جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينا على قيام الليل بالقبلة يعني النوم بعد الظهر
وروى الثقات عنه انه رضي الله عنه ضرب وجس ليلي القضاء فصر على ذلك ولم يل وكان سبب اكرامه
على القضاء انه لما مات القاضي الذي كان في عصره فتش الخليفة في بلاده عن أحد يكون مكان القاضي
الذي مات فلم يجدوا أحدا يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى وقيل انه
مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتشنا العلماء فما وجدنا أحدا أفقه ولا أروع من
الامام ابي حنيفة وبلغه سفيان الثوري وصلة بن أشيم وشريك فقال الامام ابو حنيفة أنا اخن لكم تخمينا
أما أنا فاضرب وأجس ولا ألي وأما سفيان فيضرب وأما صلة بن أشيم فيضرب ويخلص وأما شريك فيقع
فكان الامر كما قال الامام فان سفيان لبس ثياب الغنيان وأخذ يديه عصا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه
أحد حين خرج وأما شريك فتولى وأما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخمر والبراذين وايش
طجنت اليوم فقال الخليفة انهم جوه عنى هذا فنحنون قال الشيرازي ما وبنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان
وصلة انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه الحيلة ويخلص من هذه الورطة فلم يفعل رضي الله
عنهم أجمعين وأما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكثيرة فمن تتبع أقواله وسياقها في توجيه
أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى فن ذلك قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ماء الحمامات المسخنة
بالسرجين وعظام الميتة فانه في غاية التوسعة على الامة عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع
أكل الخبز المختبوز بالنجاسة وان كان كل من المذهبين يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن
ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية
التوسعة على الامة فلو لا هذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الازهار والابريق والشقف
والزبادي والقلل والكيزان والطواجن والخرابي ورماد النجاسة الذي يبنى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكر
لا بد من خطئه بالسرجين ليمتسكه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والشقف ولولا تقيد
الناس للامام ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله بحل استعمال الفخار المذكور لكانت عيش الناس
وضاعت مصالحهم وقد استنبطت لقوله رضي الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من طهارة عصاة المسلمين
بالتأثر به بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان لا يدخلها الا المطهرون من الناس الظاهر
والباطن فكما كانت النار مطهرة من الذنوب الممنوعة فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة
كالسرجين الذي يهجن به الفخار (فان قلت) فانه قولون فيما كان نجسا من أصل خلقته كعظام الخنزير
ورقعة أجزائه اذا أحرق عند من يقول بنجاسته من أصل الخلقة ذات رصفة (الجواب) مثل ذلك
لا ينبغي اضافته الى الامام ابي حنيفة لانه نظير أجسام الكفار فلا يطهره اسواقه بالنار كما سبأ في بسطه
في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان يشكر الله تعالى على ايجاده مثل
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا اليوسع على الناس تبعا لتبشير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وسلم وجميع ما سككت الشريعة عنه ولم يتعرض فيه لأمر ولا نهى فهو حافية وتوسعة على الامة فليس لأحد
أن يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم يحجره في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والنورع كما نهى النبي صلى
الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحل للذات دون الرجال والعلماء أمناء
الشارع على شريعتهم من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينهم للخلق واستنطوه من الناس بعبه لاسيما
الامام ابو حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الأئمة وأقدمهم تدوينا
لذهب وأقرهم سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل أكبر لتابعين من الأئمة رضي

عن حماد عن ذلك بكثرة النهار فان امي معنى الفتيا ولم يكن يحثون امامه بالغيب انتهى فانظر
يا اخي الى شدة مراقبته لله عز وجل وكان هذا المنع للامام رضي الله عنه قبل اجتماعه به ومعرفة مقام
الامام في العلم وروى ابو نعيم وغيره عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه انه صلى الصبح بوضوء العشاء أكثر
من خمسين سنة ولم يكن يضع جنبه على الارض في الليل أبدا وانما كان ينام لحظلة بعد صلاة الظهر وهو
جالس ويقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استعينا على قيام الليل بالقبلة يعني النوم بعد الظهر
وروى الثقات عنه انه رضي الله عنه ضرب وجس ليلي القضاء فصر على ذلك ولم يل وكان سبب اكرامه
على القضاء انه لما مات القاضي الذي كان في عصره فتش الخليفة في بلاده عن أحد يكون مكان القاضي
الذي مات فلم يجدوا أحدا يصلح لذلك غير الامام لكثرة علمه وورعه وعفته وخوفه من الله تعالى وقيل انه
مات في السجن وبلغ الامام ابا حنيفة انهم قالوا للخليفة قد فتشنا العلماء فما وجدنا أحدا أفقه ولا أروع من
الامام ابي حنيفة وبلغه سفيان الثوري وصلة بن أشيم وشريك فقال الامام ابو حنيفة أنا اخن لكم تخمينا
أما أنا فاضرب وأجس ولا ألي وأما سفيان فيضرب وأما صلة بن أشيم فيضرب ويخلص وأما شريك فيقع
فكان الامر كما قال الامام فان سفيان لبس ثياب الغنيان وأخذ يديه عصا وخرج الى بلاد اليمن فلم يعرفه
أحد حين خرج وأما شريك فتولى وأما صلة فدخل على الخليفة وقال له كم عندك من الخمر والبراذين وايش
طجنت اليوم فقال الخليفة انهم جوه عنى هذا فنحنون قال الشيرازي ما وبنا عن الامام ابي حنيفة وسفيان
وصلة انهم هجروا شريكا حتى ماتوا وقالوا كان يمكنه الحيلة ويخلص من هذه الورطة فلم يفعل رضي الله
عنهم أجمعين وأما توسعة الامام رضي الله عنه على الامة فكثيرة فمن تتبع أقواله وسياقها في توجيه
أقوال الأئمة ان شاء الله تعالى فن ذلك قوله رضي الله عنه بصحة الطهارة من ماء الحمامات المسخنة
بالسرجين وعظام الميتة فانه في غاية التوسعة على الامة عكس من قال بمنع الطهارة من ذلك الماء ومنع
أكل الخبز المختبوز بالنجاسة وان كان كل من المذهبين يرجع الى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن
ذلك قوله رضي الله عنه بطهارة الفخار الذي خلط بالنجاسة وقوله ان النار تطهر ذلك فان ذلك في غاية
التوسعة على الامة فلو لا هذا القول ما كان يجوز لنا استعمال شيء من الازهار والابريق والشقف
والزبادي والقلل والكيزان والطواجن والخرابي ورماد النجاسة الذي يبنى به وقد بلغنا ان جميع ما ذكر
لا بد من خطئه بالسرجين ليمتسكه بل رأينا ذلك وشاهدناه من صانع الفخار والشقف ولولا تقيد
الناس للامام ابي حنيفة رضي الله عنه في قوله بحل استعمال الفخار المذكور لكانت عيش الناس
وضاعت مصالحهم وقد استنبطت لقوله رضي الله عنه في ذلك دليل وهو ما ورد من طهارة عصاة المسلمين
بالتأثر به بعد ذلك يدخلون الجنة لان من شأن الجنة ان لا يدخلها الا المطهرون من الناس الظاهر
والباطن فكما كانت النار مطهرة من الذنوب الممنوعة فكذلك تكون مطهرة من الامور المحسوسة
كالسرجين الذي يهجن به الفخار (فان قلت) فانه قولون فيما كان نجسا من أصل خلقته كعظام الخنزير
ورقعة أجزائه اذا أحرق عند من يقول بنجاسته من أصل الخلقة ذات رصفة (الجواب) مثل ذلك
لا ينبغي اضافته الى الامام ابي حنيفة لانه نظير أجسام الكفار فلا يطهره اسواقه بالنار كما سبأ في بسطه
في توجيه أقوال العلماء ان شاء الله تعالى فعلم انه يجب على كل مكلف ان يشكر الله تعالى على ايجاده مثل
الامام ابي حنيفة رضي الله عنه في الدنيا اليوسع على الناس تبعا لتبشير الله تعالى ورسوله صلى الله عليه
وسلم وجميع ما سككت الشريعة عنه ولم يتعرض فيه لأمر ولا نهى فهو حافية وتوسعة على الامة فليس لأحد
أن يحجره عليهم ثم ان وقع من عالم يحجره في مثل ذلك كان على سبيل التنزه والنورع كما نهى النبي صلى
الله عليه وسلم أهل بيته عن لبس الحرير مع قوله صلى الله عليه وسلم يحل للذات دون الرجال والعلماء أمناء
الشارع على شريعتهم من بعده فلا اعتراض عليهم فيما بينهم للخلق واستنطوه من الناس بعبه لاسيما
الامام ابو حنيفة رضي الله عنه فلا ينبغي لأحد الاعتراض عليه لكونه من اجل الأئمة وأقدمهم تدوينا
لذهب وأقرهم سندا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومشاهد الفعل أكبر لتابعين من الأئمة رضي

حنيفة تقضى مع الفريضة

اذا فاتت

(فصل) ومن دخل المسجد

وقد أقبلت الصلاة لم تصل

تحية المسجد ولا غيرهما من

السنن عند الشافعي وأحمد

وقال أبو حنيفة ومالك إذا أمن

فوات الركعة الثانية من

الصبح اشغل برخصة الفجر

خارج المسجد

(فصل) والأوقات التي نهي

عن الصلاة فيها عند مالك

أربعة اثنان نهي فيها لاجل

الفعل واثنان لاجل الوقت

فالاول بعد الصبح حتى تصفر

الشمس وبعد العصر حتى تطلع

لانه لو لم يصل العصر أو الصبح

وان دخل وقتها لجاز أن

يصل ما شاء بل لا خلاف فاذا

صلاهما لم يصل حتى تطلع

الشمس أو تغرب فلم ان النهي

لاجل الصلاة هو هذا موضع

اقتناع والثاني اذا طلعت

الشمس حتى ترتفع وبعد

الاصفر حتى تغرب وعند

أبي حنيفة والشافعي وقت

خامس وهو استواء الشمس

حتى تزول وقال مالك وأحمد

حتى تقضى الفرائض فيماني

عنه لاجل الوقت الا النوافل

وقال الشافعي تقضى

الفرائض في الاوقات كلها

وكذا تفعل النوافل التي لها

سبب كالتحية وركعتي

الطواف وسجود التلاوة

والصلاة المنذورة وتحديد

الطهارة وقال أبو حنيفة

ماني عنه لاجل الوقت

لا يجوز أن يصل فيه صلاة

رضي سوى عصر يومه عند

مقرر الشمس وماني عنه

الله عنهم أجمعين وكيف يليق بامثالنا الاعتراض على امام عظيم أجمع الناس على جلالته وعظمه وورعه
وزهده وعفته وعبادته وكثرة مراقبته لله عز وجل وخوفه منه طول عمره ما هذا والله الا همى في البصيرة
لان جميع ما وسع به علينا انما هو من توسعة الشارع ثم يتقيد بعدم تصريح الشريعة بذلك فهو من باب
اجتهاده ونور قلبه وامام عظيم توسع علينا باجتهاده مع شدة ورعه واحتياطه في دينه وشدة احتياجه
الى ما وسع به علينا كيقب بسوغ مسلم ما قل أن يعترض عليه مع شدة احتياجه هو الى ما وسع به الامام
عليه لبلالهم ارفاعهم ذلك وتامله فانه نفيس وابالك أن تخوض مع الخائضين في أعراض الأئمة بغر علم
فتخسر في الدنيا والآخرة فان الامام رضي الله عنه كان متعبا بالكتاب والسنة متبرئا من الرأى كما
قدمنا لك في عدة مواضع من هذا الكتاب ومن فتس مذهبه رضي الله عنه وجسده من أكثر المذاهب
احتياطاً في الدين ومن قال غير ذلك فهو من جهة الجاهل المتعصبين المنكرين على أئمة الهدى بفهمه
السقيم وحاشا ذلك الامام الاعظم من مثل ذلك حاشاه بل هو امام عظيم متمسك الى انقراض المذاهب
كلها كما أخبرني به بعض أهل الكشف الصحيح واتباعه ان الزيادة كلما تقارب الزمان وفي مزيد
اعتقادي أقواله وأقوال أتباعه وقد قدمنا قول امامنا الشافعي رضي الله عنه الناس كلهم معيال في
الفقه على أبي حنيفة رضي الله عنه وقد ضرب بعض أتباعه وجس ليقبل غيره من الأئمة فلم يفعل وما
ذلك والله سدى ولا عبرة بكلام بعض المتعصبين في حق الامام ولا بقولهم انه من جهة أهل الرأى بل كلام
من يطعن في هذا الامام عند المحققين يشبه الهذيان ولو أن هذا الذي طعن في الامام كان له قدم في معرفة
منازع المجتهدين ودقة استنباطاتهم لقد علم الامام بأحنية في ذلك على غالب المجتهدين خلفاء مدركه رضي
الله عنه واعلم يا أخي أنني ما بسط لك الكلام على مناقب الامام أبي حنيفة أكثر من غيره الارحمة
بالمجتهدين في دينهم من بعض طلبة المذاهب الخالفة له فانهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من أقواله خلفاء
مدركه عليهم بخلاف غيره من الأئمة فان وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنة ظاهرة لغالب طلبة العلم
الذين لهم قدم في الفهم ومعرفة المدارك واذا بان لك تبرى الأئمة كلهم من الرأى فاعمل بكل ما تحب مدونه من
كلام الأئمة بان شراح صدر ولولم تعرف مدركه فانه لا يخرج عن إحدى من تبنى الميزان ولا يخجل أن تكون
أنت من أهل مرتبة منهم ما وبالك والتوقف عن العمل بكلام أحد من الأئمة المجتهدين رضي الله عنهم فانهم
ما وضعوا قولاً من أقوالهم الا بعد المبالغة في الاحتياط لانفسهم وللائمة ولا تفرق بين أئمة المذاهب
بالجهل والتمسك فان من فرق بين الأئمة فكانه فرق بين الرسل كما هي بيانه في الفصول قبله وان تساوت
المقام فان العلماء ورثة الرسل وعلى مدرجتهم سلكوا في مذاهم وكل من اتسع نظره وأشرف على عيين
الشريعة الاولى وعرف منازع أقوال الأئمة ورآهم كلهم بغرفون أقوالهم من عين الشريعة لم يبق
عنده توقف في العمل بقول امام منهم كائناً من كان بشرطه السابق في الميزان وقد تحققنا بذلك وبالله الحمد
فليس عندي توقف في العمل برخصة قال به الامام اذا حصل شرطها أبداً ومن لم يصل الى هذا المقام من
طريق الكشف وجب عليه اعتقاد ذلك في الأئمة من طريق الايمان والتسليم ومن فهم ما ذكرناه من هذا
البيان العظيم لم يبق له عذر في التخلف عن اعتقاده أن سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم أبداً ويقال
لكل من توقف عن ذلك الاعتقاد ان هؤلاء الأئمة الذين توقفوا عن العمل بكلامهم كانوا أعلم من منسك
وأورع بيقين في جميع ما دونوه في كتبهم لاتباعهم وان ادعيت انك أعلم منهم نسبك الناس الى الجنون أو
الكذب مجدداً وعناداً وقد أفتى علماء سلفك بذلك الاقوال التي تراها أنت ضعيفة ودافوا الله تعالى بها حتى
ما نوافلا يقدح في علمهم وورعهم جهل مثل منازعهم وخلفاء مداركهم ومعلوم بل مشاهد أن كل عالم
لا يضع في مؤلفه عادة الامتاع في تحرير وهو زينة ميزان الادلة وقواعد الشريعة وسورة تقرر المذهب
والجوهر فبالك أن تنقبض نفسك من العمل بقول من أقوالهم اذا تعرف منزعه فان غاب بالنسبة اليهم
والاهمى ليس من مرتبة الانكار على العلماء لانه جاهل بل اعلم يا أخي بجميع أقوال العلماء ولو من جهة
أورخصة بشرطها المعروف بين العلماء وشاكل بعضهم بعضاً وقتس نفسك فرأيتنا تقع في السكبة ثم من

لأجل الوقت لا يجوز فعل

المواقل فيه الامتدة الثلاثة
فمن فاته صبح يومه لم يصحها عند
طلوع الشمس قال ولو صلاها
قطعت الشمس وهو فيها
بطلت صلاته ومن صلى ركعتي
الفجر كركه المنفل بعددها
عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد وقال مالك لا يكره ذلك
هذا في غير مكة وأما مكة فقول
يكره التفتل في أوقاف
النبي أم لا قال مالك والشافعي
لا يكره وقال أبو حنيفة وأحمد
يكره

(باب صلاة الجماعة)

أجمعوا على أن صلاة الجماعة
مشروعة وأنه يجب طهارتها
في الناس فإن امتنعوا كلهم
منها أو نوا عليها أو أجبروا على
أن أقل الجمع الذي ينعقد به
صلاة الجماعة في الفرض غير
الجمعة اثنتان إمام ومأموم قائم
عن يمينه لأن عند أحمد إذا
كان المأموم واحدا وقصده
يسار الإمام فأن صلاته باطلة
واختلفوا هل الجماعة واجبة
في الفرائض غير الجمعة فمن
الشافعي على أنها فرض على
الكفاية على الأصح وهو
الأصح عند المحققين من أصحابه
وقبل سنة وهو المشهور عنهم
وقبل فرض عين ومذهب
مالك أنها سنة وقال أبو حنيفة
هي فرض كفاية وقال بعض
أصحابه هي سنة وقال أحمد هي
واجبة على الأعيان وإبنت
شرطا في صحة الصلاة أن صلى
منفردا مع القدرة على
الجماعة ثم وصحت صلاته
وجاهة النساء في بيوتهم
أفضل لكن لا كراهة في

غل وحسد وكبر ومكر واستمراء بالناس وغلبة فيهم. أكل سرام مضاعف الشبهات وغير ذلك من الكبائر
فضلا عن الصغائر والمكر وهات ومن يقع في مثل ذلك فابتدعوا الورع وصداقه فيه حتى يتورع عن
العمل بقول مجتهد لا يعرف دليله ما هذا والله الأجهل أوجبة جاهلية كيف يقع فيها عرف دليله
من الكتاب والسنة واجماع الامة ويتورع عما يراه من كلام أئمة الهدى فليتنا يا أخي نراك تتكدر من
وقوعك في هذه الكبائر كأنك تتكدر من تغليب غير امامك أو من أمرك بالانتقال من مذهبك إلى غيره
وبالبيت ذنوبك كلها مثل ذنوب انتقالك من مذهب إلى مذهب أو مثل عملك بقول امام لم تعرف دليله أو
عمل بقول ضعيف فاعتقداك يا أخي المصحة في كلام أئمة الهدى واجب عليك مادمت لم تكتشف لنا طباب
ولم تقف على هين الشر بعة الاولى التي ينفرع منها قول كل عالم كما تقدم بيانه في فصل الامثلة المحسوسة
وكل من نظر بعين الانصاف وصحة الاعتقاد وجد جميع مذاهب الائمة كأنها انسجبت من الكتاب والسنة
سداها وانتهت منها والحمد لله رب العالمين (فصل) قال المحققون ان العلماء وضع الاحكام حيث شاءوا
بالاجتهاد بحكم الارشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان للشارع صلى الله عليه وسلم أن يبيح ما شاء لقوم
ويحرمه على قوم آخرين فكذلك العلماء أن يفعلوا مثل ذلك فيمنعوا صحة الصلاة أو البيع أو غيرهما في باب
ويصححوا ذلك في باب آخر مع اتحاد التعليل في بابين نظير ذلك قولهم بوجوب الغسل على النفساء لكون
الولد منيما منعها وعدم قولهم بوجوبه إذا ألفت المرأة فيه أو رجلا لا يقطع مع أن البس أو الرجل مني
منعها بلا شك فمن اعترض عليهم في ذلك قد الله ان العلماء تابعون للشارع في ذلك بدليل ما نقل اليه في
انها صانع النبوة من أنه صلى الله عليه وسلم أوجب على نفسه ما أباحه لأمته وسرم عليهم ما أباحه
لنفسه باذن من ربه عز وجل إذا العلماء أمنا وصلى الله عليه وسلم على شريعتهم من بعده فلا ينبغي لأحد
أن يعترض عليهم إذا تناقض كلامهم في أبواب الفقه مع اتحاد العمل والحمد لله رب العالمين
(فصل) في بيان بعض ما طاعت عليه من كتب الشريعة قبل وضعي هذه الميزان الشريفة اتقندي بي
يا أخي في ذلك ان طاعتها الا حاطة بها اذا وقفا العلم قد يتخلف عن صاحبه ويحجب عنه بخلاف الذوق والاحـ
قائلا يقول من أين اطالع صاحب هذه الميزان على جميع ما دونه المحدثون من الاحاديث والفقهاء من
المذاهب في سائر اقطار الارض حتى قدرا أن يردها كلها إلى مرتبة تخفيف وسهولة فاذا اطالع على الكتب
التي طالعها وحفظتها وشرحتها على مشايخ لا سلام من الشريعة فرمى باسمي يا فتدي في مطالعة
هذه الكتب التي أذكرها ان شاء الله تعالى وكلها ترجع الى ثلاثة أقسام حفظ متون وشرح لها ومطالعة
لنفسى مع مراجعة العلماء في المشكلات منها (القسم الاول) في ذكر الكتب التي حفظتها عن ظهر قلب
وعرضتها على العلماء فمن ذلك كتاب المنهاج للناويزي وكتاب الروض لابن المقرئ ومختصر الروض
باب القضاء على الغائب وكتاب جمع الجوامع في أصول الفقه والدين وكتاب الفقيه ابن مالك في الفقه
وكتاب تكميل المفتاح في المعاني والبيان وكتاب الفقيه العراقي في علم الحديث وكتاب التوضيح في الفقه
لابن هشام وكتاب الشاطبية في علم القراءات وغير ذلك من المختصرات (القسم الثاني) ما شرحت على
العلماء فقرأت بحمد الله شروحه جميع هذه الكتب على العلماء مرضى الله عنهم مما أقرأه ببحث وتحقيق
حسب طاقتي وصرتني فقرأت شرح المنهاج للشيخ جلال الدين الهلي على الاشباح مع تصحيح ابن قاضي
يهاون مع مطالعة شروحه الموجودة في مصر عشر مرات وقرأت شرح الروض على مؤلفه سيدنا مولانا
شيخ الاسلام زكريا كاملا وقرأت عليه شرح المنهاج له أيضا وشرح انهجة الكبير وشرح التحرير وشرح
التنقيح وشرح رسالة القشيري وشرح آداب البحث وآداب القضاء وشرح البخاري للأوفى وشرحه للشيخ
شمس الدين الجوهري وكتاب الفوت للذري والقطعة والتمكة للزركشي وقطعة السبكي على المنهاج
وكتاب التوشيح لولده وشرح ابن الملا عن المنهاج والتمكة وشرح ابن قاضي شهبة الكبير والصغير
وقرأت شرح الروض على الشيخ شهاب الدين الرمي وكنت أكتب على كل درس منها زوائد شرح الروض
وزوائد الخادم وزوائد المهمات وزوائد شرح المهذب وغير ذلك حتى كان الشيخ ينجب من سرعة

عليه نحو خمسين مرة وطالعت شرح مسلم للنووي خمس مرات وطالعت المهملات والتعقيبات عليها
 مرتين وطالعت الخادم مرتين ونصفا وطالعت القرون للذري والتوسط والفتح له مرة واحدة وطالعت
 كتاب العمدة لابن الملقن والنجالة وشرح التنبيه له مرة واحدة وطالعت تفسير الجلالين نحو ثلاثين مرة
 وشرح المنهاج للجلال المحلى نحو عشر مرات وطالعت فتح الباري على البخاري مرة وشرح العيني مرة
 وشرح الكرماني ثلاث مرات وشرح البرماوي مرتين والتشريح للزركشي ثلاث مرات وطالعت شرح
 القسطلاني ثلاث مرات وشرح مسلم للقاضي عياض مرة وللقرشي مرة وطالعت تفسير البغوي ثلاث
 مرات والخازن خمس مرات وابن عادل مرة والكواشي ثلاث مرات وتفسير ابن زهرة ومكي مرة واحدة
 وتفسير الجلال السيوطي المأثور نحو ثلاث مرات وطالعت الكشاف بخواتمه ونحو حاشية الطبري
 وحاشية التفاتراني وحاشية ابن المنبر عليه ثلاث مرات وعرفت جميع المواضع التي وافق عليها أهل
 الاعتزال وجمعها في جزء وطالعت على الكشاف أيضا البحر لابن حبان وأهراق السمين وأعراب
 السفاقي وطالعت تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زكريا عليه ثلاث مرات وطالعت تفسير ابن
 النقيب المقدسي وهو مائة مجلد وطالعت تفسير الواحدي الثلاثة وتفسير عبد العزيز الديلمي الثلاثة
 كالمنازل وطالعت من كتب الحديث ما لا أحصى له عدد في هذا الوقت من المسانيد والأجزاء
 كوطأ الإمام مالك ومسنند الإمام أحمد ومسانيد الإمام أبي حنيفة الثلاثة وكتاب البخاري وكتاب مسلم
 وكتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وكتاب ابن خزيمة وكتاب ابن حبان ومسنند الإمام سعيد
 ابن عبد الله الأزدي ومسنند عبد الله بن حميد والقبليات ومسنند الفردوس والكبير وطالعت معاجم
 الطبراني الثلاثة وطالعت من الجوامع للأسول كتاب ابن الأثير وجوامع الشيخ جلال الدين السيوطي
 الثلاثة وكتاب السنن الكبرى للبيهقي ثم اختصرته ثم أوقف قال ابن الصلاح ما ثم كتاب في السنة أجمع للذلة
 من كتاب السنن الكبرى للبيهقي وكأنه لم يترك في سائر أقطار الأرض حديثا إلا وقد وضعه في كتابه انتهى وهو
 من أعظم أصول التي استمدت منها في الجمع بين الأحاديث في هذه الميزان كما سبق في الفصول وطالعت
 من كتب اللغة صحاح الجوهري وكتاب النهاية لابن الأثير وكتاب القاموس وكتاب ترمذ في الأسماء
 واللغات للنووي ثلاث مرات وطالعت من كتب أصول الفقه والدين نحو سبعين مؤلفا وأخطت علماء
 بتمامه أهل السنة والجماعة وجميع علماء المعتزلة والقدرية وأهل الشطط من غلاة المتهوفة المتفهمين
 في الطريق وطالعت من فتاوى المتقدمين والمتأخرين ما لا أحصى له عدد فتاوى القفال وفتاوى
 القاضي حسين وفتاوى المساوردي وفتاوى الغزالي وفتاوى ابن الجداد وفتاوى ابن الصلاح وفتاوى
 ابن عبد السلام وفتاوى السبكي وفتاوى البلقيني وكل من هاتين الأخيرتين مجلدات وطالعت فتاوى
 شيخنا الشيخ زكريا وشيخنا الشيخ شهاب الدين وغير ذلك فتاوى النووي الكبرى والصغرى وفتاوى
 ابن الفركاج وفتاوى ابن أبي شريف وغير ذلك ثم جمعها كلها في مجلد باب سقاط المتداخل منها وطالعت
 من كتب القواعد قواعد ابن هبيل السلام الكبرى والصغرى وقواعد السلافي وقواعد ابن السبكي
 وقواعد الزركشي ثم اختصرتها أعني الأخيرة وطالعت من كتب السير كثيرا كسير ابن هشام وسيرة
 الكليني وسيرة ابن سيد الناس وسيرة الشيخ محمد الشامي وهي أجمع كتب في السير وطالعت كتاب
 المعجزات والخمسة نص للجلال السيوطي ثم اختصرته وطالعت من كتب التصوف ما لا أحصى له عدد
 الآن كالفوت لابي طالب المكي والحياة للحارث المحاسبي ورسالة القشيري والاحياء للغزالي وعوارف
 المعارف للسهروردي ورسالة النور لسيدى أحمد الزاهد وهو مجلدان وكتاب منقح المنقح لسيدى محمد
 الغمري وهو ست مجلدات وكتاب الفتوحات المكية وهي عشر مجلدات ثم اختصرتها وطالعت كتاب
 الملل والنحل لابن خزم كذا كذا مرة وعرفت جميع العقائد العجيبة والفاصلة ثم ترفت المهمة إلى مطاوعة
 بنية كتب المذاهب الأربعة فطالعت من كتب المالكية التي عليها العمل كتاب المدونة الكبرى ثم
 اختصرتها ثم طالعت الصغرى وكتاب ابن عرفة وابن رشد وكتاب شرح رسالة ابن أبي زيد القيماقي والشيخ

استحب له أن يعلما بها معهم
 عند الشافعي وبهذا قال مالك
 الأبي المغرب فانصلي جماعة
 ثم أدرك جماعة أخرى فهل
 يعتمد الصلاة معهم الرابع من
 مذهب الشافعي نعم وهو
 قول أحمد إلا في الصبح والعصر
 وقال مالك من صلى في جماعة
 لا يعتمد ومن صلى منفردا
 أعاد في الجماعة إلا المغرب
 وقال الأوزاعي إلا الصبح
 والمغرب وقال أبو حنيفة
 لا يعتمد إلا الظهر والعشاء
 وقال الحسن يعتمد إلا الصبح
 والعصر وإذا أعاد ففرضه
 الأول على الرابع من مذهب
 الشافعي والثانية تطوع وهو
 قول أبي حنيفة وأحمد وعن
 الأوزاعي والشعبي أنهما
 جميعا فرضه
 (فصل) وإذا أحس الإمام
 بداخل وهو راكع أو في التشهد
 الأخير فهل يستحب له الانتظار
 أم لا للشافعي قولان أحدهما
 أنه يستحب وبه قال أحمد وقال
 أبو حنيفة ومالك يكره وهو
 قول الشافعي وإذا أحدث
 الإمام فهل له أن يستخلف
 قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 نعم للشافعي قولان أحدهما
 الجواز وإذا سلم الإمام وكان في
 المأمومين مسبوون فقد موا
 من بينهم الصلاة لم يجوز
 الجماعة بالاتفاق وفي غير الجماعة
 في مذهب الشافعي اختلاف
 صحيح واضطرار نقل والأصح
 في الرافعي والروضة المنع
 والصحيح في شرح المذهب للنووي
 الجواز وأما باعقاده والعمل
 عليه ولو في المأمومين فمقارفة
 الإمام من غير هذا لم تبطل

صلاته على الراجح من ذهب
 الثاني وبه قال أحمد وقال
 أبو حنيفة ومالك بن أنس
 (فصل) واقفة على أنه إذا
 اتصفت الصفوف ولم يكن
 بينهم ما طريق أو من رجع
 الأتنام واختلافها ما إذا
 كان بين الإمام والمأموم نهر
 أو طريق فقال مالك والشافعي
 يصح وقال أبو حنيفة لا يصح
 ولو صلى في بيته بصلاة الإمام
 في المذهب وهالك حائل يمنع
 رؤية الصفوف قال مالك
 والثاني وأحمد لا يصح وقال
 أبو حنيفة في المشهور عنه يصح
 (فصل) واقفة على حوار
 اقتداء بالمتقل بالمفترض
 واختلافوا في اقتداء المفترض
 بالمتقل فقال أبو حنيفة
 ومالك وأحمد لا يجوز قالوا ولا
 يصح في فرضا خلف من يصلي
 فرضا آخر أو قال الشافعي يجوز
 (فصل) والاقتداء بالاصبي
 المميز في غير الجهة صحيح قطعا
 عند الشافعي خلافا للثلاثة
 حيث قالوا لا يصح الاقتداء به
 في المفترض واختلفت الرواية
 عنهم في النقل والراجح من
 قول الشافعي صحة الاقتداء به
 في الجمعة والبالغ أولى بالإمامة
 من الصبي بالإسلام والافتداء
 بالعبء صحيح في غير الجمعة من
 غير كراهة وكذا أبو حنيفة الإمامة
 العبد وإمامة الأعمى صحيحة
 بالاتفاق غير مكرهة الأئمة
 ابن سيرين وهمل هو أولى من
 البصير نص الشافعي على أنه
 سواء قال أبو حنيفة البصير
 أولى واختاره الشرازي من
 الشافعية وجماعة وتكره
 الإمامة من لا يعرف أو عند
 الثلاثة وقال أحمد

جلال الدين بن قاسم وطالعت شرح المختصر لهما رام والتفتا في وغيره وابن الحاجب ركنك أراجع في
 من كتابها ابن قاسم والشيخ شمس الدين القافاني وأما الشيخ ناصر الدين وأحدث علماء علمه الفقه
 في مذهبه وما انفرد به الإمام مالك عن بقية الأئمة من مسائل الاستنباط وطالعت من كتب الحنفية شرح
 إقنودري وشرح مجمع البحرين وشرح المكنز وفتاوى قاضي خان ومنظومة النبي وشرح الهداية
 وتخريج أحاديثها للمحافظ لزياني وكنت أراجع في مشكلات الشيخ نور الدين الطرابلسي والشيخ شهاب
 الدين بن الشلب والشيخ شمس الدين الغزي وغيرهم وطالعت من كتب الحنفية لشرح الخرق وابن بطينة
 وغيرهما من الكتب وكنت أراجع في مشكلات الشيخ الإسلام الشيباني الحنفي والشيخ الإسلام شهاب
 الدين الفتوح وغيرهما على هذه المطالعة كانت بيني وبين الله تعالى وبارك الله تعالى في وقتي فهذا
 ما استقصيته في هذه الوقت من الكتب التي طالعتها ومن شأن في مطالعتي لها من القرآن فليأتني بأي
 كتاب شاء من هذه الكتب وبقراءة على وأنا أحله بغير مطالعة فان الله تعالى على كل شيء قدير وقد أخبرني
 سيدي على الموصفي رحمه الله تعالى أنه قرأ في يوم وليلة ثلثمائة ألف ختم وستين ألف ختم هذا كلامه
 رضي الله عنه وذكر الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى أن محمد بن جرير الطبري حاسبه الخبار
 قبل موته على ألف رطل حبرا وغنايسة أرتال انتهى وقد كنت أطالع الجزء الكامل من شرح المهذب
 أو المهذبات وكتب زوائد على درسي في الروضة في ليلة واحدة وكاتب طالب أقراني يظن أنني تركت
 الاشتغال بالعلم الكوفي كنت لا أحضر دروس أسياخهم وبقية قولون لو أن فلانا دام على الاشتغال بالعلم لكان
 من أعظم المقتنين في مصر الآن وكنت أحضر دروسهم في بعض الأوقات فلا أبحث ولا أتكلم ولا أسئلك
 مسئلة من المسائل الكوفي أعرف المنقول فيها فطالع يا أخي مثل مطالعت من هذه الكتب أن أردت
 الإحاطة بأقوال العلماء كلها والحمد لله رب العالمين (وانتصرع) في الجمع بين الأحاديث الشريفة وتزويلها على
 من تبقى الشريعة المطهرة من تخفيف وتشديد عملا بقول الإمام الشافعي وغيره أن أعمال العلماء
 بحملها على حالين أولي من العلماء أحدهما قاقول وبالله التوفيق من الأحاديث التي اختلفت العلماء
 رضي الله تعالى عنهم في معناها حديث البيهقي مر فوطا خلق الله تعالى الماء طهورا لا ينجسه شيء وحديث
 البيهقي أيضا عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في النبذ ثمرة طيبة
 وماء طهور ثم توضأ صلى الله عليه وسلم به وصلى مع حديث ابن حبان وغيره الماء طهور لا ينجسه شيء إلا
 ما غلب على طمعه ولونه وريحه مع حديث البيهقي مر فوطا الصبيد الطيب وضوء المسلم ولو إلى عشر سنين
 حتى يجرد الماء فاذا وجد فليمسح به فانه خير فالحديثان الأولان مخففان والحديثان الآخران مشددان
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فليس لمن قدر على الماء الخالص أو المتغير يسيرا ولو بطرح تمر أو زبيب فيه
 أن يتيمم بالتراب فالمراد بالنبذ الذي قال الإمام أبو حنيفة بصحة الوضوء به تبعه المارح بالمخرج إلى حد
 الفقاع كأن المراد به ما يسكر باجتماع لقوله في حديث عبد الله بن مسعود ثمرة طيبة وماء طهور فافهم
 ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث مسلم وغيره في الشاة الميتة فلا تأخذتم إهابها فديتموه
 فانتفختم به مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي عن عبد الله بن حكيم أنه قال كتب إلي من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أو بأربعين يوما لا تأخذتم من الميتة بإهاب ولا عصب فالحديث
 الأول فيه التخفيف على من احتاج إلى مثل ذلك الجلد بقربة أن الشاة كانت لميمونة وهي من الفقراء
 كافي بعض طرق الحديث وكانوا تصدقوا بها عايبا والحديث الثاني محمول على من لم يخرج إلى مثل ذلك من
 الأغنياء وأصحاب الرفاهية فرجع الحديثان إلى مرتبة الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك قوله
 صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي ادفنوا الأظفار والدم والشعر فانه ميتة مع حديث البيهقي أيضا
 مر فوطا لا بأس بميتة إذا دبغ ولا بأس بشعرها وصفوها وقرونها إذا غسل بالماء في الحديث الأول
 فحاشية الشعر الذي على الجلد المدبوغ وفي الحديث الثاني أنه من جنس يطهر بنفسه بالماء وبه قال الحسن
 وأصح له حديث مسلم في ذبايح البر والجوس من قوله صلى الله عليه وسلم في جلد ذبايحهم دباغه طهوره

(١) قوله كانت الخ لميمونة هو محمول نامل فشم

لا تكرر (فصل) وإمامة الفاسق

فجعل الشعر الذي على الجسد في حديث الأول على أهل الرفاهية الذين لا يحتاجون إلى مثل ذلك ويجعل الثاني على المحتاجين إلى مثله من ذوى الحاجة نظير ما تقدم في شهر الميمنة فراجع الحديثان في شهر الميمنة إلى من تبنى الميزان في التخفيف والتشديد ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في منع الأدهان بما في عظم الحاج كإرواء مسلم وغيره عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كل ذي ناب من السباع مع حديث البيهقي عن نوبان قال أمر في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشتري الفاطمة قلادة من عصب وسوارين من عاج ومع حديث البيهقي أيضا عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عتسب بالعاج في الحديث الأول منع استعمال عظم الفيل وفي الحديث الثاني وما معه جواز استعماله فيجعل الأول على الذين يجدون غيره أو على استعماله فيما فيه رطوبة ويجعل الثاني على أهل الحاجة إليه أو استعماله في الشيء الجاف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان من تخفيف وتشديد ومن ذلك حديث المسور أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بمزادة من مزادة المشركين فاسقى أصحابه منها وحديث البيهقي عن جابر كنا نغزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهضت من كل أنية المشركين وأسقيتهم ونسقتهم بها فلا يعاب علينا مع حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينهى عن الشرب من أواني النصارى وفي رواية للشيخين أن أبا عبد الله قال يا رسول الله انابا أرض أهل كتاب أفنأك في أنيةهم فقال صلى الله عليه وسلم إن وجدتم غير أنيةهم فلا تأكلوا فيها وإن لم تجدوا غير ما فاعساوها وكلوا فيها في الشق الأول التخفيف وفي حديث عائشة التشديد فقط وفي حديث أبي عبد الله التشديد من وجه والتخفيف من وجه فالتشديد في حق من وجد غير أنيةهم والتخفيف في حق من لم يجد غيرها كما ترى فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان لكن في حديث أبي داود ما يدل على أن الأمر وقع حيث علم بنجاسة أنيةهم فليتم امل ومن ذلك حديث البيهقي في فوعا لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى عليه مع حديثه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنه لا تتم صلاة أحدكم حتى يسبغ الوضوء كما أمر الله تعالى به والمراد بقوله كما أمر الله تعالى يعني في القرآن وليس فيما أمر الله تعالى التسمية على الوضوء ففي الحديث الأول التشديد بنفي العبث أو الكمال وفي الثاني التخفيف فراجع الحديث إلى من تبنى الميزان كما سيأتي بسطه في الجمع بين أقوال المجتهدين ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث البيهقي من قوضا فليتمه فضعف وليس ينشق مع حديث مسلم في فوعا عشر من الفطرة وعدمها المفهومة والاستسقاء فالحديث الأول مشدد لما فيه من صيغة الأمر والحديث الثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث ابن عباس الذي رواه البيهقي أن ابن عباس كان إذا توضأ قبض قبضة من ماء ثم نفخ يده فسمع به أراسه وأذنيه ثم يقول هكذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ مع حديثه أيضا ما سناذ صحيح عن عبد الله بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لأذنيه ماء خلافا للماء الذي أخذ له رأسه وكان ابن عمر إذا توضأ بعد أصبعيه في الماء لم يمسح بهما أذنيه فالحديث الأول فيه تخفيف والحديث الثاني وفيه من عمر فهم ما تشديد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن المنذر أنه مر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم عليه وهو يتوضأ فلم يرد عليه صلى الله عليه وسلم السلام فأخذه ما قرب وما بعد فلما فرغ صلى الله عليه وسلم من وضوئه قال أنه لم ينعني أن أرد عليه لأنني كرهت أن أذكر اسم الله تعالى إلا على طهارة مع حديث مسلم عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر الله تعالى على كل أحيائه فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فيجعل الأول على أهل الكمال في الأدب والثاني على من دونهم فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بال قائما مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول وهو جالس وقال لعمر ابن الخطاب رضي الله عنه لا تلبس قائما بال عمر قائما بعد حتى مات فالأول فيه تخفيف فعلم صلى الله عليه وسلم ليبيان الجواز والحديثان الآخريان فيهما تشديد بالنظر لحال أهل كمال الأدب والحياة وحال غيرهم فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين في فوعا من استجمر فليوتر وحديث البيهقي

صلاة القائم خلف القاهد

عند أبي حنيفة والشافعي
وعن مالك روايتان وقال أحمد
بطلون خلفه فعودوا بجوز
للراكم والساجد أن يأتي
بالمومني إلى الوكوع والسجود
عند الشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة ومالك لا يجوز
(فصل) قال مالك والشافعي
وأحمد ينبغي للإمام أن يقوم
بعد الفراغ من الإقامة حتى
تعدل الصفوف وقال أبو حنيفة
إذا قال المؤذن في الإقامة حتى
على الصلاة قام وتبعه من
خلفه فإذا قال قد قامت الصلاة
كبر الإمام وأمره فإذا أتم
الإقامة أخذ الإمام في القراءة
(فصل) ويقف الرجل
الواحد عن يمين الإمام فلو
وقف عن يساره ولم يكن عن
يمينه أسرى بطل صلته عند
الثلاثة وقال أحمد تبطل وحكي
عن ابن المسيب أنه قال يقف
المأموم عن يسار الإمام وقال
الحنفي يقف خلفه إلى أن يركع
فإذا جاء آخر والواقف عن
يمينه إذا ركع فإن حضر وجلان
صفا خلفه بالاتفاق وحكي
عن ابن مسعود أن الإمام يقف
بينهم ما ولو حضر صبيان مع
الرجال فذهب الشافعي أنه
يقف الرجال في الصف الأول
ثم الصبيان خلفهم ومن
أصحابه من قال يقف بين كل
رجلين صبي ليعلم بينهم ما
الصلاة وهو قول مالك ولو
حضر نساء وقفن خلف
الصبيان ولو وقفت امرأة في
الصف الأول بين الرجال لم
تبطل صلاة واحد منهم
بالاتفاق وحكي عن أبي حنيفة
أنه قال تبطل صلاة من على

إذا استجمر أحدكم فليستجمر ثلاثاً مع حديثه أيضاً استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا يخرج
فالحديثان الأولان فيهما تشديد والحديث الثالث فيه تخفيف فرجعت الأحاديث إلى من تبنى الميزان
ومن حل الوترية في الحديث الثالث على ما يكون من الوتر بعد ثلاث فهو راجع إلى من تبنى التشديد
وكذلك رواية أنه صلى الله عليه وسلم رد الرواية وقال أتيت بحجر هو تشديد بالنسبة لمن لم يثبت هذه الزيادة
ومن ذلك الاستنجاء بالتراب لم يثبت فيه شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما جأه عن الصحابة
والتابعين فبعضهم منه فشدوا وبعضهم حوزة تخفيف ومن ذلك حديث البيهقي وغيره من فروع العينان
وكما السه فمن نام فليتموضأ مع حديث البيهقي عن حذيفة بن اليمان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
احتضنه من خلفه وهو جالس يخفق رأسه فقال يا رسول الله وجب علي وضوء قال لا حتى تضع جنبك
فالأول عام في نقض وضوء النائم ولو جالساً ممتنعاً والثاني فيه عدم نقض وضوء من نام جالساً وعليه
فيحتمل الأول على حال الأكبر من أهل الدين والورع ويحتمل الثاني على حال غيرهم فرجع الأمر إلى
من تبنى الميزان تخفيف وتشديد ومن ذلك تفسيده صلى الله عليه وسلم قوله تعالى أولاً مستم النساء بغير
الجماع بقوله لما عز لك قبلت أولست مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل
بعض نسائه ثم يخرج للصلاة ولم يتوضأ فالحديث الأول يشير إلى نقض الوضوء باللس والتقبيل والثاني
صرح في عدم النقض فيحتمل النقض على حال من لم يعلل آربه وعدم النقض على من ملك آربه فرجع
الأمر إلى من تبنى الميزان على قياس ما قاله العلماء في نظيره من قبلة الصائم وكذلك الحكم في المأموس ومن
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لم يمتحى في حديث البيهقي وغيره من فروع إذا مس أحدكم ذكره فليتموضأ وفي رواية فلا
يصلين حتى يتموضأ وفي رواية له من مس فرجه فلا يصلي حتى يتموضأ وفي رواية للبيهقي أن امرأة مسست
فرجها فليتموضأ مع حديث طابق بن عدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له حين سأله عن مس ذكره
هل هو إلا بضعة منك فالحديث الأول بطرقه مشدد محمول على حال الأكبر وحديث طابق تخفيف محمول
على حال غيرهم يميل كون طابق كان راغياً لا بل قوم وقد كان على بن أبي طالب رضي الله عنه يقول
لا أبالي مسست ذكرى أم أذني فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول
الله صلى الله عليه وسلم احتجم فضلى ولم يتوضأ مع حديث البيهقي من فروع إذا فاه أحدكم في صلاته أو قلنس
أو رشف فليتموضأ ثم لبس على ما مضى من صلاته ما لم ينكلم فالأول تخفيف والثاني مشدد وكذلك القول
في حديث الفقهية في الصلاة الذي رواه البيهقي من أن أعمى وقع في حفرة والنبي صلى الله عليه وسلم
في الصلاة فضحك طوائف من الصحابة فأمر النبي صلى الله عليه وسلم من نكح أن يعيد الوضوء والصلاة
مع قول فقهاء المدينة وغيرهم من الصحابة أنه يعيد الصلاة دون الوضوء وهو راجع إلى من تبنى الميزان ومن
ذلك قول عمر رضي الله عنه في حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصلوات يوم فتح مكة
بوضوء واحد وفي رواية للبيهقي أنه صلى خمس صلوات بوضوء واحد مع حديث البخاري وغيره عن أنس
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ عند كل صلاة وكان أحدنا يكفيه الوضوء ما لم
يحدث فالحديثان الأولان فيهما التخفيف والحديث الثالث فيه التشديد لمن تبعه صلى الله عليه وسلم
وسلم على مثل ذلك فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول ابن عباس رضي الله عنهما من ترك
المصمصة والاستنشاق في غسل الجنابة أعاد الصلاة مع قول الحسن لا يعيد فالأول مشدد والثاني
تخفيف ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم كان يغتسل هو وعاثشة من أناء
واحد من الجنابة قالت فكان يبدأ قبلى وفي رواية تختلف أيدينا فيه مع حديث البيهقي وقال رجاله
ثقات أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تغتسل المرأة بفضل طهور الرجل أو يغتسل الرجل
بفضل طهور المرأة فالحديث الأول يعطى التخفيف والحديث الثاني يعطى التشديد فرجع الأمر إلى
من تبنى الميزان وكذلك قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه تتموضأ المرأة وتغتسل من فضل غسل
الرجل وطهوره ولا عكس فهو يرجع إلى التشديد والتخفيف ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم كان يغتسل للجنابة قبل أن ينام وتارة يتوضأ ثم ينام مع حديث البيهقي عن عائشة
 رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان ينام وهو جنب ولا يمس ماء فيحتلم أنه لا يمس ماء أصلاً
 ويحتلم أنه لا يمس ماء للغسل فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف * ومن ذلك حديث البيهقي عن عمار
 ابن ياسر قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم في التيمم مسح الوجه والكفين وفي رواية أخرى أن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم قال لعمار حين سأله عن التيمم بعد أن كان غتلى في التراب أنما كان يكف يديه هكذا ثم
 ضرب بيديه الأرض ثم نفخ فيهما ثم مسح وجهه وكفيه ثم لم يجاوز الكوع مع حديث البيهقي أيضاً أنه
 مسح يديه إلى المرفقين فالحديث الأول مخفف والثاني مشدد وهو أولى إذا قلنا أن يكون البدل من
 الشيء على صورته فرجع الأمر إلى التشديد والتخفيف * ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أرسل جماعة من الصحابة في طلب قلادة لعائشة كانت فقدتها فأدركتهم الصلاة فصاروا يغير
 وضوءهم فلما أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وشكروا ذلك إليه لم ينكر عليهم صلى الله عليه وسلم مع حديث
 البيهقي وغيره لا يقبل الله تعالى صلاة بغير طهور فكيف كان صلى الله عليه وسلم لم ينكر عليهم حين صالوا الحرمه
 الوقت فكذلك غيرهم إذا عدم الماء والتراب فالحديث الأول مخفف في أمر الطهارة مشدد في أمر الصلاة
 والحديث الثاني مشدد في أمر الطهارة ولكل منهما وجه فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك
 حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤثم المقيم المتوضئين وكره ذلك علي وابن عمر أيضاً
 مع صلاة ابن عباس بجماعة من الصحابة وهو متميم وبه قال سعيد بن جبيرة والحسن وعطاء والزهرى
 فالأول ومما فيه تشديد والآثار بعده فيها التخفيف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك
 حديث أبي داود في المراسيل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اغتسل فرأى لمعة على منكبيه لم يصحبها
 الماء فاخذ خصله من شعر رأسه فمسح بها على منكبيه ثم مسح بدهنه على ذلك المكان وحديث البيهقي أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح رأسه بفضله ماء كان في يده مع حديث عطاء عن ابن عباس رضي الله
 عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأخذ لكل عضو ماء جديداً فالأول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد ويحتمل أن الماء الذي عصره صلى الله عليه وسلم من شعره كان من ماء الغسل الثانية أو الثالثة
 فرجعت المرتبة من هذا الاحتمال إلى واحدة * ومن ذلك حديث مسلم في فروعها إذا ولغ الكلب في أناء أحكم
 فليرقه ثم يغسله سبع مرات أحداً من التراب وبه كانت عائشة وابن عباس وأبو هريرة يفتنون الناس مع
 حديث البيهقي فأغسلوه ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً فالأول مشدد والثاني مخفف فيحمل الأول على القادر على
 السبع ويحمل الثاني على العاجز عنها * ومن ذلك حديث مالك وغيره في فروعها أن الهرة ليست بنجس
 وقول عائشة رضي الله عنها رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوضأ بفضله ماء مع قول أبي هريرة رضي الله
 عنه يغسل الأناة من الهرة كما يغسل من الكلب وفي رواية عنه إذا ولغ الهرة في الأناة غسل مرة أو مرتين بعد
 أن يهرق فالحديث الأول فيه التخفيف ومقابله من قول أبي هريرة رضي الله عنه فيه التشديد أن كان أبو
 هريرة رأى في ذلك شيئاً من النبي صلى الله عليه وسلم فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك حديث
 البيهقي في فروعها ما كل حلة في لباس رسول الله صلى الله عليه وسلم يغسلها مع كل صلاة مع الأحاديث التي
 قطعت النجاسة في سائر أبواب الحيوانات فالأول مخفف والأحاديث مقابلة مشددة فرجع الأمر إلى ذلك إلى
 من تبنى الميزان * ومن ذلك حديث الماء طهور لا ينجسه شيء وفي رواية الماء طهور كله لا ينجسه شيء رواه
 البيهقي وغيره ثم قال وهو مخصوص بالاجتماع أن ما تغير بالنجاسة فهو نجس قليلاً كان أو كثيراً فرجع الحديث
 قبل الاجماع والاجماع إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 جعل لمسح الخلف ثلاثة أيام وللبايعين الأسافر ويوماً وليلة لاقيم الحديث بجموع طرق مع حديث البيهقي
 رضي الله تعالى عنه عن ثمرمة قال جعل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثاً لو استزدته لزدني يعني
 المسح على الخفين وفي رواية له وإيم الله لمضى السائل في مسئلته لعله أخساف وفي رواية للبيهقي عن أبي
 عمارة رضي الله تعالى عنه قال قلت يا رسول الله أسمع على الخفين قال نعم فقلت يوماً قال وبومين فقلت

تبطل صلاتها
 (فصل) ومن وقف من
 المنيعة من خلف الصف
 معفواً أجزأته صلاته عنه
 الثلاثة مع الكراهة وقال أحمد
 تبطل صلاته إن ركع الإمام
 وهو وحده وقال النخعي لا صلاة
 لمن صلى خلف الصف وحده
 (فصل) إذا تقدم المأموم
 على إمامه في الموقف بطلت
 صلاته عند أبي حنيفة وأحمد
 وقال مالك لا يفسد صلاته
 وللشافعي قولان الجديد الراجح
 منه ما يبطئ لأن ارتفاع
 المأموم على إمامه وعكسه
 مكره ولا تفاسد إلا بالحاجة
 فيسقط عنه الشافعي
 (فصل) وإذا كانت الجماعة
 في المسجد فلا اعتبار بالمشاهدة
 ولا باتصال الصفوف عند
 الشافعي وأما بقية أهل العلم
 بصلاة الإمام وإن خرجت
 الجماعة عن المسجد فإن كان
 الإمام في موضع آخر فإن
 اتصلت الصفوف بمن في
 المسجد فالصلاة صحيحة وإن
 كان بين الصفين فصل قريب
 وهو ثلثمائة ذراع فإدونها
 وعلموا بصلاة الإمام فالمرجع
 أن صلاتهم صحيحة وقال مالك
 إذا صلى في داره بصلاة الإمام
 وهو في المسجد سجد وكان يسمع
 التكبير صحح الأئمة ما لا يفي
 صلاة الجمعة فإن اتضح الأفي
 الجامع ورحله المنصرفة به وقال
 أبو حنيفة يصح الاقتداء في
 الجمعة وغيره وقال عطاء فيه
 الاعتبار بالعلم بصلاة الإمام
 دون المشاهدة وعدم الحائل
 وسكني ذلك عن النخعي والحنبل

اتفقوا على جواز القصر في السفر واختلافوا هل هو رخصة أو عزية فقال أبو حنيفة هو عزية وشدد فيه وقال مالك والشافعي وأحمد هو رخصة في السفر الجائر وحكى عن داود أنه لا يجوز إلا في سفر واجب وعنه أيضا أنه يختص بالخوف ولا يجوز القصر في سفر المعصية ولا الترخص برخص السفر بحال عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز ذلك (فصل) ولا يجوز القصر إلا في مسيرة حلتين بسيرا لا يقال ذلك يومان أو يوم وليلة ستة عشر فرسخا أربعة برد عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة لا تقصر في أقل من ثلاث مراحل أربعة وعشرون فرسخا وقال الأوزاعي تقصر في مسيرة يوم وقال داود يجوز القصر في طویل السفر وقصره وإذا كان السفر مسيرة ثلاثة أيام فالقصر فيه أهضل بالاتفاق فان أتم ما عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز وهو قول بعض أصحاب مالك (فصل) ولا يجوز القصر إلا بعد مفارقة بيتمان البلد عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وعن مالك روايتان أحدهما أنه يفارق بيتمان بلده ولا يجاميه عن يمينه ولا عن يساره منه شيء والثانية أن يكون من المصر على ثلاثة أميال وسكنى عن الحارث بن أبي ربيعة أنه أراد سفرا فصلى ثم ركعتين في منزله وفيهم الأسود وغير واحد من أصحاب

ويومين قال وثلاثة قامت بارسل الله وثلاثة قال نعم وما بد لك وفي رواية قال نعم وما شئت وفي رواية قال نعم حتى عدسها ثم قال صلى الله عليه وسلم نعم ما بد لك حديث مسلم وغيره فيه تشديد وحديث البيهقي بجمع طارقه فيه تخفيف ويصح حل الأول على حال الأكبر والثاني على حال غيرهم وبالعكس من حيث قوة حياة الأبدان وضعفها بفعل الطاعات أو المعاصي فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن مهران رضي الله عنه إذا تخلف عن السفر من مواضع الوضوء فلا تصح عليه مع قول الثوري أصح على تخفيف ما تمهلا بالقدم وإن تخلفا وقال كذلك كانت خفاف المهاجرين والانصار مخوفة مشقة فقول مهران فيه تشديد وقول الثوري فيه تخفيف ولم أجد في ذلك شيئا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا ما ورد في خبر المحرم الذي لم يجد الماء في وجده فغسل يديه وأغسل يدهما صلى الله عليه وسلم المحرم أنه يقطعهما أسفل من الكعبين فان في ذلك دلالة على أن الخلف إذا لم يقط جميع القدم فليس هو بخفيف يجوز أصح عليه فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين غسل الجمعة واجب على كل محتلم وحديث البخاري إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل مع حديث البيهقي من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وتجرى عن الغريضة ومن اغتسل فالتغسل أفضل فالأول فيه التشديد والثاني فيه التخفيف وحل بعضهم الأول على من كانت راحته تؤذي الناس والثاني على من ليس له راحة كراهية فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان قال بعضهم وإنما خص صلى الله عليه وسلم وجوب الغسل بالمحتلم لأنه هو الذي يظهر منه الصنمان الذي يؤذي الناس أو يفسد جسد غيره بارتكاب المعاصي ومن شأن الغسل أن يزول القذرون وتنش بدن ذلك أمر به المحتلم * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره في الخائض أصنعوا كل شيء إلا الجماع مع حديث عائشة أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يباشر الخائض إلا من وراء الثوب أو الأزار رواه البيهقي فالأول فيه التخفيف والثاني فيه التشديد وحل بعض العلماء الأول على من يملك أربعة والثاني على من يملك أربعة فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول ابن مهران وغيره في المستحاضة أنها تغتسل من الظهور إلى الظهر وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها تغتسل عن كل يوم غسلا واحدا مع قول علي وابن عباس رضي الله عنهما ما تتوضأ المستحاضة عند كل صلاة وكانت أم حبيبة بنت جحش تغتسل عند كل صلاة من قبل نفسها إلا بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم بن مخنف ومشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان (فصل في أمثلة من تبقى الميزان من الأخبار والآثار من كتاب الصلاة إلى الزكاة)

فمن ذلك حديث البيهقي عن ابن عباس رضي الله عنهما في إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم أن جبريل صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العشاء حين غاب الشفق وأنه صلى به في المرة الثانية حين مضى ثلث الليل الأول وقال الوقت ما بين هذين يعني ما بين مغيب الشفق إلى ثلث الأول مع حديث ابن عباس أيضا وقت العشاء إلى الفجر فالحديث الأول فيه التشديد لأمه نروج الوقت بمعنى الثلث الأول من الليل وفي الثاني التخفيف لتأخره إلى طلوع الفجر فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان وكذلك القول في أحاديث إمامة جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم في صلاة العصر والصبح وقوله في الوقت ما بين هذين مع قوله عليه السلام في العصر وقت العصر ما لم تغرب الشمس ومع قوله في الصبح ما لم تطلع الشمس فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن إلا متوضئا وقيل أنه من قول أبي هريرة مع حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيائه ومع قول إبراهيم النخعي كانوا لا يرون بأسا أن يؤذن الرجل على غير طهر وفي رواية وضوء فالحديث الأول مشدد والثاني ومأموره تخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أذن فهو يقيم وفي رواية أنما يقيم من أذن مع حديثه أيضا في قصة سب مشر وعبيدة الأذان أن عبد الله بن زيد قال يا رسول الله أرى الرؤيا يعني في كيفية الأذان يؤذن بلال فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقم أنت في الحديث الأول تشديد وفي الثاني تخفيف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بين الأذان والأقامة لكل صلاة ليلة المزدلفة

مع حديث مسلم أيضا أنه صلاهما باذان واحد واقامتين ومع حديث أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم صلى المغرب والعشاء باقامة واحدة لكل صلاة ولم يناد في الأولى وفي رواية ولم يناد في واحدة منهما قال البيهقي وهي أصح الروايات عن ابن عمر فالحديث الأول وما وافقه فيه الثالث لا يندب ومقابلته فيه التخفيف فرجع الأمر في ذلك إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تؤذن للنساء وتقيم مع رواية أنها كانت تصلي بغیر اقامة قال رواية الأولى مشددة والأخرى مخففة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي مر فورا وقبل أنه من قول ابن عمر أنه يؤذن للصبح في السفر دون غيرهما من الصلوات فإنه يقيم لها فقط مع ما صح من الأحاديث في الأذان في السفر للجماعة والمنفرد فالحديث الأول والأثر مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر فيه إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث الشيخين أحمد بلال أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحدو مرة حين علمه الأذان والاقامة الأذان والاقامة مثني مثني وبعضهم جعل قوله مثني على قوله قد قامت الصلاة فقط فالأول فيه تخفيف في صفة الاقامة والثاني فيه تشديد . وأما قول البعض المذكور ففيه تشديد في اللفظ فقط قامت الصلاة فقط فرجع الأمر فيه أيضا إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه بالتكبير ثم وضع يده اليمنى على يساره على صدره مع قول علي رضي الله عنه أن السنة وضع الكف على الكف تحت السرة فالأول مشدد من حيث كونهما أوهما تحت الصدر أشق من هاتهما تحت السرة بدليل أن اليد تثقل وتنزل وبخفة ل أن يكون علي رضي الله تعالى عنه رأى أيدي الصحابة تحت السرة حين نقلت فظن أنهم وضعوها تحت السرة ابتداء والحال أنهم وضعوها تحت الصدر أولا ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الشيخين للسيه سلاته وهو خلد بن رافع الزرقى إذا قامت إلى الصلاة فكبر ثم أقرأ بآياتهم مع أن القرآن مع حديث البيهقي وغيره عن أبي هريرة قال أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أنادي لأجل الصلاة بالافتتاح الكتاب فإزاد فالأول مخفف والثاني مشدد وما تم نسخ متفق عليه لأحد الحديثين فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث مسلم وغيره مر فورا لا صلاة لمن لم يقرأ بآيات القرآن فصاعدا مع رواية أقرأ بآيات القرآن أي فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث الشيخين عن أنس رضي الله عنه قال صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فكانوا يستفتحون الحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم لا في أول قراءة ولا في آخرها وفي رواية للشيخين عن أنس أيضا فلم أسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وفي رواية لابن حبان والنسائي فلم أسمع أحدا منهم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وغير ذلك من الأحاديث مع حديث البخاري وغيره عن أنس أنه قال كانت قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم مدا يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم يمد بسم الله ويمد بالرحمن ويمد بالرحيم وبه قال ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن عمر وروى ذلك أيضا عن حماد بن عمار وعن علي وابن الزبير رضي الله عنهم فالحديث الأول بجميع طرقه مخفف والحديث الثاني بجميع طرقه مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث مسلم والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه حتى يكونا حذو منكبيه ثم يكبر وكان يفعل ذلك حين يكبر للركوع وفي رواية للبخاري كان يرفع يديه عند الاستواء وعند الرفع من الركوع وفي رواية لمالك وإذا كبر للركوع مع حديث البيهقي عن البراء بن عازب قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة يرفع يديه ثم لا يعود ومع قول ابن مسعود لما صلى بالناس لأهلين بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فرقع مرة واحدة ومعلوم أن ذلك في حكم المرفوع فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قال سمع الله من حمده قال اللهم ربنا لك الحمد وقوله كان عبارة عن دوام ذلك وبه قال علي وابن سيرين وعطاء وأبو بردة مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قال الإمام سمع الله من حمده فقولوا اللهم

بشيء منها أكثر من عشرين صلاة

أثم ولو أقام ببلد بنية أن يدخل
إذا حصدت حاجة تدور بها كل
وقت فلا شافى أقوال أرجحها
أنه بقصر ثمانية عشر يوماً
والثاني أربعة والثالث أبداً
وهو مذهب أبي حنيفة

(فصل) ومن فاته صلاة في
الحضر فقضاها في السفر
قضاها نامة وقال ابن المنذر
ولا أعرف فيه خلافاً لاشياء
يحكى عن الحسن البصري قال
المستظهر ويحكى عن المزني
في مسائله المعتبر أنه يقصر
وان فاته صلاة في السفر
فقضاها في الحضر فلا شافى
قولان أصحهما الاتمام وهو
قول أحمد والثاني القصر وهو
قول أبي حنيفة ومالك

(فصل) ويجوز الجمع بين
الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء تقديماً وتأخيراً بمنزلة
السفر عند دمان والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة لا يجوز
الجمع بين الصلوتين بمنزلة السفر
بالحال

(فصل) ويجوز الجمع بعدد
المطر بين الظهر والعصر
تقديماً وفي وقت الأولى منهما
عند الشافعي وقال أبو حنيفة
وأصحابه لا يجوز ذلك مطلقاً
وقال مالك وأحمد يجوز بين
المغرب والعشاء لا بين الظهر
والعصر سواء قوى المطر أو
ضعف إذا بل الثوب وهذه
الرخصة تختص بمن يصلي
جماعة في مسجد يقصده من
بعد فتأذي بالمطر في طريقه
فأما من هو بالمسجد أو يصلي في
بيته جماعة أو عشي إلى المسجد
في كن أو كان المسجد في باب

ربنا ولك الحمد وفي رواية للبيهقي إذا قال الإمام سمع الله من حمده فليقل من خلفه ربنا لك الحمد مع ما أخذ به
الشافعي حيث استحب للمؤمنين الجمع بين الذكرين فالأول مشدد والثاني مخفف بالنظر لما شاهد المصلين
فمن رأى الإمام واسطة بينه وبين الله تعالى في الأخبار عن كونه تعالى قبل حمد المؤمنين قال ربنا ولك الحمد
على ذلك ومن حجب عن هذا المشهور قال سمع الله من حمده فليقل من خلفه ربنا ولك الحمد فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا سجد تفع ركعتاه قبل يديه
وإذا رفع رفع يديه قبل ركعتيه وفي رواية لابي داود فإذا نفض نفض على ركعتيه واعتد على خلفه مع
حديث أبي داود والبيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا سجد أحدكم فلا يبرك كما يبرك البعير
وأيضاً يديه ثم ركعتيه فالحديث الأول مشدد والثاني مخفف باعتماد على يديه إذا قام من السجود فرجع
الحديثان إلى من تبنى الميزان من ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الكفين
في السجود يعني مكشوفتين وفي حديثه أيضاً شكاؤه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حرار مضاعف في جباهنا
واكفنا فلم يشكنا مع حديث البيهقي عن بعض الصحابة أنه كان يسجد على الفرو والطويل الكعبين للشفقة
في استخراج يديه وكان النخعي يقول كان الصحابة يصعدون في دشانهم ويرأسهم وطبائستهم ما يخرجون
أيديهم وروى البيهقي أنه صلى الله عليه وسلم صلى وعليه كساء ملتقى به يضع يديه عليه يديه برداً للحمية
وفي رواية له يتي بالكساء برداً للأرض بيده ورجله فالحديثان الأولان مشددان ومقابلهما مخفف فرجع
الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره في صفة قيام النبي صلى الله عليه وسلم عن
الجلوس من مالك بن الحويرث أنه كان يصلي للناس صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان إذا رفع رأسه
من السجدة الثانية جلس ثم اعتدل على الأرض مع حديث البيهقي عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا رفع رأسه
يرجع من السجدة الثانية من الصلاة على صدره وقد ميمه ويقول إنما كان صلى الله عليه وسلم يقوم معتمداً على
يديه من أجل ضعفه كان به فالحديث الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الحديثان إلى من تبنى الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قعد في الصلاة وضع ذراعه اليمنى على
ركبته ورفع أصبعه السبابة قد أحناها شياً وهو يدعولاً يجر كها مع حديثه أيضاً عن وائل بن حجر أنه
رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه يجر كها يدعولاً مع حديثه أيضاً من فوقه تعريلاً
الأصبع في الصلاة منذرة للشيطان فالأول مخفف والثاني مشدد وسبأ في توجيههما في الجمع بين أقوال
الائمة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن عبد الله بن مسعود قال سمعني رسول
الله صلى الله عليه وسلم التمسك في بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التمسك لله إلى آخره مع حديث
عمرو بن العاص أن صحابته قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا قعد الإمام آخر ركعة من صلاته ثم أحدث
قبل أن يشهد فقد تمت صلاته وفي رواية فحدث قبل أن يسلم فقد جازت صلاته فالأول مشدد والثاني
مخفف فيحصل الثاني على حال أصحها الضرورات والأول على غيرهم كما هو أصحها على الناس فرجع
الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث مسلم عن أبي موسى الأشعري قال كان أول ما يتكلم به
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا جلس للتمسك التمسك لله إلى آخره مع حديث البيهقي عن جابر وعن عمر
في إحدى الروايتين عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا التمسك بسم الله وبالله التمسك لله
إلى آخره فالأول مخفف بترك التسمية والثاني مشدد بذكرها فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان وقال البخاري
حديث جابر خطأ فعلى ذلك يرجع الأمر إلى من تبنى واحدة كالحديث الذي ورد مراراً ومن ذلك حديث
البيهقي وغيره السابق من فوطاً للصلاة لا بفانحة الكتاب مع حديث الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه
والبيهقي من فوطاً من صلى خلف إمام فإن قراءته الإمام له قراءة (قلت) وهذا مجهول على حال الأكار الذين
يجتهدون بقولهم على حضرة الله تعالى إذا سمعوا قراءة إمامهم كان من يقرأ القرآن بعد قراءة إمامه
كأنه يقرأ في حال من لم يجتهد مع بقائه على حضرة بقرائه إمامه وبالأول قال ابن عباس وابن
مسعود وابن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين وفي حديث البيهقي من فوطاً إلى أركانهم فقرأوا إمامهم

داره ففقه خلاف هذا الشافعي

وأحمد والأصح في ذلك عدم الجواز وحكي أن الشافعي نص في الامتلاء على الجواز وأما الوحد من غير مطر فلا يجوز الجمع به عند الشافعي وقال مالك وأحمد يجوز (فهمل) ولا يجوز الجمع للارض والطوف على ظاهر مذهب الشافعي وقال أحمد بجوازه وهو وجه اختياره المتأخرون من أصحاب الشافعي قال النووي في المذهب وهذا الوجه قوي جدا وعن ابن سيرين انه يجوز الجمع من غير خوف ولا حرج من الحاجة ما لم يخذله عادة واختار ابن المنذر وجماحة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر (باب صلاة الطوف) أجهوا على ان صلاة الخوف ثابتة الحكم بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن المزني أنه قال هي منسوخة وعن أبي يوسف أنها كانت مخرجة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأجهوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتان واقفة أو على ان جميع الصفات المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة الطوف منه ما وافقها اختلاف بينهم في الترجيح (فهمل) ولا يجوز صلاة الطوف في القبال المخطور الا عند أبي حنيفة ويجوز جماعة وفرادى وقال أبو حنيفة لا يفعله في جماعة ويجوز في الحضر فيه صلى بطائفة ركعتين وبالأخرى ركعتين وهذا الثلاثة وقال

قالوا أجل يا رسول الله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأها وفي رواية لا تقرأوا بشئ اذا جهرتم الا بام القرآن اه وقال عطاء كافر برون ان على المأموم القراءة فيما يسره فيه الامام دون ما يجهر فيه فراجع الامر الى من تبنى الميزان وسبأني في توجيهه الاقوال ان ابا حنيفة رحمه الله تعالى كان يكتفي عن القراءة بذكر اسم الله تعالى في الصلاة ويقرأ قوله تعالى وذكر اسم ربك فيه على وان ذلك يجوز على من يحصل له جمعية القلب اذا ذكر اسم ربك ومن ذلك حديث البيهقي وغيره عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت شهر ابدع على قوم ثم تركه الا في الصحيح فلم يزل يفتي فيه حتى فارق الدنيا وفي رواية للجفاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت في الركعة الأخيرة من الصبح بعد ما قال سمع الله من عبده مع حديث البيهقي عن عبد الله بن مسعود أنه قال ما قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ من صلاته وعن أبي حنيفة قال صليت خلف عبد الله بن عمر صلاة الصبح فلم يفتي فقلت له لا أراك تفتي فقال ما أحفظه عن أحد من أصحابنا فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فراجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الجفاري مر فوعا الفخذ عورة مع حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحسر الا زارهن فخذ فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح ان يكون الاول نشرا لاهل المروءة والثاني لاحاد أمته فراجع الامر فيه الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن التوب الواحد فقال لا أو ليكنكم نوبان مع حديث مسلم مر فوعا لا يصحان أحدكم في التوب الواحد فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجحد في الصلاة شيئا فقال لا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا مع حديث البيهقي مر فوعا اذا قام أحدكم في صلاته أو قلس فليتنصرف فليتوضأ ثم لين على ما مضى ما لم يتكلم فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى من تبنى الميزان والقلس هو غلبة النية فمعنى الحديث اذا استغفركم أو غلبه فهو نظير حديث من ذرعه النية فلا بأس وان اختلف حكم الصيام مع الصلاة ومن ذلك حديث مسلم وغيره ان جابرا أدرك رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأشار صلى الله عليه وسلم بيده الى الأرض يرد عليه مع حديث البيهقي وغيره ان المصلي يرد بعد السلام فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى من تبنى الميزان ويصح حمل الاول على أن كبار الدنيا من الملوكة والامراء والثاني على غيرهم من الاصاغر ممن لا يتأثر بعد رد السلام عليه ومن ذلك حديث مسلم وغيره مر فوعا يقطع صلاة الرجل اذا لم يكن بين يديه مثل مؤخرة الرجل المرأة والجار والكلاب الاسود مع حديث مسلم وغيره أيضا عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معه فترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنائز ومع حديث الجفاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي والجار ترث بين يديه والكلاب يمر بين يديه لم يضره ومع قول عثمان وعلي رضي الله عنهما لا يقطع صلاة المسلم شئ فالاول مشدد والثاني مخفف عند من لا يقول بالنسخ فراجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الامام الشافعي رحمه الله تعالى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل صلى في بيته ثم جاء الى المسجد اذا جئت فصل مع الناس وان كنت قد صليت في بيته ونظائر من الاحاديث الآمرة باعادة الصلاة في جماعة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا صلاة في يوم من تين وفي رواية لا صلاة مكتوبة في يوم من تين حتى كان ابن عمر اذا جاءوا الناس في صلاة مكتوبة يجلس ولا يصلي معهم ويحتمل يكون المراد لا تصلوا صلاة مكتوبة فرادى من تين أو لا تصلواهما من تين خوفا أن يأتي من بعدكم فيعقدن أنهما فرض عليكم أو لا تصلواهما من تين على اعتقاد أنهما فرض عليكم ثانيا حديث الذي يأمر بالاحادة في الجماعة مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن الحسن انه كان يقول من نسي القنوت في الصبح أو في الترتيب لله سهو فاسألي من قام من ركعتين فلم يجلس مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الصبح بالناس فلم يفتي قال البيهقي ولم ينقل عن أحد من الصحابة انه

فرض تقاية وانما تجب على

المقيم ولا تلزم مسافر ابداً تفان

ويجزي عن الزهري والنخعي

وجوزوا على المسافر اذا سمع

النساء ولا يجب ذلك على

صبي ولا عبداً ولا مسافراً ولا

امرأة الا في رواية عن أحمد

في العمد خاصة وقال داود

تجب ولا تجب على الاعمي

اذ لم يجد قائداً بالاتفاق فان

وجسده وجبت عليه عند

مالك والشافعي وأحمد وقال

أبو حنيفة لا تجب

(فصل) ومن كان خارج

المصر في موضع لا تجب فيه

الجمعة وسمع النسخة من

الفصل الى الجمعة عند مالك

والشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة من سكن خارج المصر

فلا الجمعة عليه وان سمع النداء

ومن لا الجمعة عليه كالمسافر

المازلة فيه اجماع بخيرين

فعل الجمعة واظهر بالاتفاق

وهل تكره الظهور في جماعة

يوم الجمعة في حق من لا يمكنه

ان ان الجمعة قال أبو حنيفة

تكره وقال مالك والشافعي

وأحمد لا تكره بل قال الشافعي

تسن

(فصل) اذا اتفق يوم عيد

يوم الجمعة فالأصح عند الشافعي

أن الجمعة لا تسقط عن أهل

البلد بصلاة العيد وأما من

حضر من أهل القرى فالراجح

عند مسقطها عنهم فاذا

صلىوا العيد سجدوا لهم أن

ينصرفوا ويتركوا الجمعة

وقال أبو حنيفة تجوز

الجمعة على أهل البلاد وقال

أحمد لا تجب الجمعة على أهل

القرى ولا على أهل البلاد بل

رواية أخرى للبيهقي لقد رأيتني وأنا أصلي في المسجد يعني المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا جئت
حنيفة مع رواية البخاري عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اصاب ثوبه المنى
غسل ما اصاب منه ثوبه ثم خرج الى الصلاة وأنا أنظر الى أثر البقع في ثوبه ذلك في موضع الغسل فالاول
مخفف والثاني مشدد سواء كان الغسل لتجاسة المنى أو لانتفاضة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
حديث البيهقي وغيره ان اعرابا بال في المسجد فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان يصيب عليه ذنوب من
ماء مع قول أبي قلابة من كبار التابعين ومع قول الامام أبي حنيفة زكاة الارض يسهلها لحديث الاول
مشدد والآخر مخفف ولو لان ابا حنيفة وأبا قلابة رأيا في ذلك شيئا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالاه
وصرح بعضهم برفعه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الحاكم وقال انه على شرط الشيخين
مرفوعا من سمع النداء من جدران المسجد وهو صحيح من غير عذر فلم يجب فلا صلاة له وكان على رضي الله
عنه يقول لا صلاة لجدار المسجد الا في المسجد فقبل له من جدار المسجد فقال من أسمع المنادى قال البيهقي
وقد روي ذلك مرفوعا مع ما ورد من تقريره صلى الله عليه وسلم بعض الصحابة على صلواته وحده في بيته ولم
يأمره بالعادة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك أثر عمر بن عبد
العزيز في نفسه من لا يعرف أبو أن يؤم بالناس مع قول الشعبي والنخعي والزهري انه يؤم فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول ابن عباس فيماروا البيهقي لا يؤم
الغلام حتى يحتمل مع حديثه عن عمرو بن سلمة انه كان يؤم قومه في الفرائض والجماعات في المساجد وكان ابن
سبيع أوست سنين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي خلف الصف وحده فأمره أن يعيد الصلاة مع
حديث البخاري أن أبا بكر دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وسلم راكع فركع دون الصف فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث حذيفة بن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الامام فوق ويبقى الناس خلفه
وفي رواية مرفوعة لا يصلي الامام على شيء أعني على ما عليه أصحابه مع ما رواه البيهقي عن صالح مولى
الثومة قال كنت أصلي أنا وأبو هريرة فوق ظهر المسجد فصلى به الصلاة الامام وذلك في المكتوبة فالاول
مشدد والثاني مخفف ويصح حمل الاول على من فعل ذلك تكبرا والثاني على غير ذلك فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع
باربعين رجلا وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين وحديث البيهقي مرفوعا ليس على مادون الخمين
جمعة مع حديث البيهقي عن أم عبد الله الدوسية قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة واجبة
على كل قرية وان لم يكن فيها الا أربعة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا جمعة ولا تسريق الا في مصر
جامع ونحو ذلك من الآثار فالاول ومما معه مخفف من حيث عدم الوجوب والثاني ومما معه مشدد من
حيث الوجوب فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الترمذي والبيهقي وميرهمان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كبر في الصلاة في عيد الفطر والاصح سبعة في الاولى وخمسة في الثانية سوى
تكبيرة الصلاة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكبر في الاصحى والفطر
أربع تكبيرات على الجنائز وكان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول التكبير في العيدين خمس في الاولى
وأربع في الثانية فالحديث الاول مشدد والثاني مخفف في الهدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن
ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف في كل ركعة أربع ركعات وفي
رواية خمس ركعات وفي رواية ثلاث ركعات مع حديث البخاري انه صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف
الشمس يوم مات ابنه ابراهيم ركعتين في كل ركعة ركوع واحد وقال ابن عباس رضي الله عنهما ما المراد أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الكسوف ركعتين في كل ركعة ركوعا فالاول بجميع طرقه مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله

العبد ويصلون الظهر وقال
عطاء تسقط الجمعة والظهر
معاً في ذلك اليوم فلا صلاة بعد
العيد الا العصر (فصل)
ومن كان من أهل الجمعة
وأراد السفر بعد الزوال لم
يجز له الا أن يكتسه الجمعة
في طريقه أو يتضرر بتخلفه
عن الرفقة وهل يجوز قبل
الزوال قال أبو حنيفة ومالك
يجوز وللشافعي قولان أحدهما
عدم الجواز وهو قول أحد
قال الا أن يكون سفر جهاد
والبعض بعد الزوال مكروه
وبعد الاذان الثاني سرام
لكنه يصح عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك وأحمد
لا يصح

(فصل) واختلفوا في
الكلام في حال الخطبة لمن لا
يسمعهما فقال الشافعي وأحمد
يجوز والمستحب الانصات
وقال أبو حنيفة لا يجوز
الكلام حينئذ سواء سمع أو
يسمع وقال مالك الانصات
واجب سواء قرب أم بعد
واختلفوا في الكلام في حال
الخطبة لمن يسمعهما فقال أبو
حنيفة ومالك والشافعي في
القديم يحرم الكلام على
المستمع والمخاطب معا إذا
مالكا أجازا الكلام للمخاطب
خاصة بما فيه مصلحة للصلاة
فهم وان رزح الداعين عن
تخطي الرقاب وان خاطب
انساناً بهيته جاز ذلك الانسان
ان يجيبه كما فعل عثمان مع عمر
رضي الله عنهما وقال الشافعي
في الام لا يحرم عليه ما
الكلام بل يكره والمشهورة

عنه أنه كان لا يصلي للزلزال اذا وقعت ولا غيرهما من الآيات كالطمة أو موت أحد مع ما رواه الامام
الشافعي وغيره أن علياً رضي الله عنه صلى لزلزلة ست ركعات في أربع مجلدات وخمس ركعات وسجدتين
في ركعة وركعة وسجدتين في ركعة وثبت مثل ذلك عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً كما ثبت عنه أنه سجد
ساجداً لما بلغه ان امرأه من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ماتت فقيل له في ذلك فقال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اذا رأيت آية فاجبدوا وأي آية أعظم من ذهاب أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وكانت ذلك
قبل طلوع الشمس قاتل عمر رضي الله عنه مخنف وأثر على ومعه مشدد ويصح حمل الثاني على من تؤثر
فيه الآيات ويعظم عنده الخوف من الله فيكون السجود كالماء الذي يصب على النار يخفف حرها
والاول على من لم يكن عنده كل ذلك الخوف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث مسلم
وغيره من فواعين الرجل وبين الشوك والكفر ترك الصلاة زاد في رواية البيهقي فن تركها فقد كفر مع
ما ورد في الاحاديث بعدم كفر الكافر الذي يخرج به عن الاسلام فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
الامر فيه الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفن
شهداء أحد يوم ماتهم ولم يصل عليهم ولم يغسلوا مع حديث البيهقي وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صلى على شهداء أحد فان كان الحديث الاول هو الثابت كان مخففاً وان كان الحديث الثاني هو الثابت
كان مشدداً وان كان الحديثان ثابتين حملت الصلاة على أنهما على جماعة ما توافقه من قضاء الحرب أو على
الدهاء فقط فرجع الامر الى من تبنى الميزان فاتشد هو صلاة الجنائز المعتادة والتخفيف هو الدهاء فقط
ومن ذلك حديث الشيخين من فوها اذا رأيت الجنائز فتقوموا حتى تخلفكم أو توضع زاد في رواية البيهقي
وان لم يكن أحدكم ماشياً معها وروى الشيخان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرت به جنازة فقام لها
فقبيل انها جنازة يردى فقال أليست نفساً وفي رواية البيهقي اغماقت للآل وغير ذلك من الاحاديث
الأمرة بالقيام مع حديث الشافعي ومالك ومسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم للجنازة ثم ترك
القيام فلم يكن يقوم لها اذا رآها فان لم يثبت أن هذا ناسخ للاول فهو مخفف والاول مشدد فرجع الامر
الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على النجاشي وكبر
أربعاً وروى البيهقي أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على قبر فكبّر أربعاً وغير ذلك من الاحاديث مع حديث
مسلم وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم كبر خمساً في صلاته على بعض أصحابه وصلى على رضي الله عنه على
سهر بن حنيفة فكبّر عليه ستاً ثم التفت الى الناس وقال انه من أهل بدر وفي رواية للبيهقي ان علياً صلى
على أبي قتادة فكبّر عليه سبعاً وكان يدري ان العلماء أو أكثر الصوابية على أن التكبير أربع فبان لم يثبت نسخ
ما راد على الاربع فالاول مخفف والباقي مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث مسلم
وغيره عن عقبة بن عامر قال ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلي فيهن أو نكبر
فيهن موتانا فذكر منها حين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب مع حديث مسلم وغيره أيضاً من دفعه
صلى الله عليه وسلم كثيراً من أصحابه ليلاً وتقر به لهم على ذلك ومع ما نقل عن عقبة انه قيل له أتدفن
بالليل فقال قد دفن أبو بكر بالليل فالاول مخفف والثاني مشدد لمن يخشى المشقة في الليل فرجع الامر
الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم
تسليمة واحدة مع حديثه أيضاً عن عبد الله بن أبي أوفى أنه صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة فسلم عن
يمينه ويساره كالصلاة ذات الكوع والسجود فالاول مخفف والثاني مشدد وكذلك القول في حديث
البيهقي عن أبي امامة بن سهل انه كان اذا صلى على جنازة سلم تسليماً خفيفاً مع حديثه أيضاً ان ابن عمر
كان اذا صلى على جنازة يسمع من يمينه فرجع الامر الى تخفيف وتشديد كما في الميزان ويصح حمل الجهر على
الاقوياء من الناس وعدم الجهر على من أثر فيه الحزن على ذلك الميت وعمته الخشية والخوف فلم يستطع
الجهر كما كان عليه السلف الصالح حتى ربما كان أحدهم اذا صلى على جنازة لا يقدر على المشي فربما جعول
به في النعش ومن ذلك حديث مسلم وغيره من فواعين عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى

عن أحمد أنه يحرم على المسفع

دون الخاطب

(فصل) ولا تصح الجمعة عند

الشافعي إلا في أبنية يستوطنها

من تصعد بهم الجمعة من البلدة

أو قرية وقال مالك القرى

التي تحب الجمعة فيها ما إذا

كانت بدوهم متصلة وفيها

مسجد وسوق وقال أبو حنيفة

لا تصح الجمعة إلا في مصر

حاضرهم سلطان فان خرج أهل

بند إلى خارج مصر فقاموا

الجمعة لم تصح عند الثلاثة وقال

أبو حنيفة تصح إذا كان قريبا

من البلد كصلي العبد

(فصل) والمستحب أن لا تقوم

الجمعة إلا بادن السلطان فان

أقيمت الجمعة بغيره ذهبت

عند مالك والشافعي وأحمد وقال

أبو حنيفة لا تصح إلا بادن

السلطان

(فصل) ولا تصح الجمعة

لأبوابهم عند الشافعي وأحمد

وقال أبو حنيفة تصح بدارهم

وقال مالك تصح بدارهم

الأربعين غير أنهم لا تجب

على الثلاثة والأربعة وقال

الأوزاعي وأبو يوسف تصح

بثلاثة وقال أبو ثور والجمعة

كسائر الصلوات متى كان هناك

ماموم وخطيب سمعت قالو

اجتمع أربعون مسافرا

وأقاموا الجمعة لم تصح وقال أبو

حنيفة تصح إذا كانوا في موضع

الجمعة وهل تصح الجمعة بالعباد

والمسافرين قال أبو حنيفة

ومالك تصح وقال الشافعي

وأحمد لا تصح وهل يجوز أن

يكون المسافر أو العبد أسبعا

في الجمعة قال أبو حنيفة

والشافعي ومالك في رواية

على سهل بن بيضاء في المسجد فلما أنكر بعض الناس ذلك قالت ما أسرع ما نسي الناس * وروى البيهقي
أن أبا بكر وعمر رضي الله عنهما في المسجد مع حديث النخلة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من
صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له قال صالح فكانت الجنازة توضع في المسجد فرأيت أبا هريرة إذا لم يجد
موضعا إلا في المسجد أنصرف ولم يصل عليها قال الحديث الأول ومما معه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرقبة الميزان أن لم يثبت نسخ لأحد الحكمين وسبأني توجبه ذلك في الجمع بين أقوال المذاهب * ومن
ذلك حديث مسلم مرفوعا فإذا وجبت فلا تبكين بأكية قالوا وما الوجوب يا رسول الله قال إذا مات مع
حديث البخاري عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نعى جعفر أبا زيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة
وعييناه تذر فان ومع خبر مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زار قبر أمه فبكى وأبكى من حوله
ومع حديث البيهقي أن عمرا نهر نساء يبكين مع الجنازة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم دعهم يا عمر
فإن العين باكية دامة والنفس مصابة والعهد قريب ومع الحديث الثابت عنه صلى الله عليه وسلم أن
الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولا كن بهذب هذا وأشار إلى لسانه أو يرحم الحديث الأول
مشدد باباحة البكاء إلى الموت فقط والثاني مخفف باباحة البكاء فسل الموت وبعد الموت فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث مسلم وغيره عن أم عطية قالت سمعنا من أبايع الجنازة ولم يهرزم عليه
مع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى نسوة جالسا ينظرن الجنازة فقال أنحنهن
فمن يحمل قلن لا قال فتدلين فمن يدلي قلن لا قال فتدلين فمن يغسل قلن لا قال فارجهن ما زورات عبر
ما جورات ومع حديثه أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى فاطمة راجعة من تزيين لاهل ميت
فقال لها والذي نفسي بيده لو بلغت معهم الكداء يعني القبور ما رأيت الجنة حتى يراها جند أبيه فتول
أم عطية ولم يهرزم عليه ما فيه تخفيف وقوله ما زورات غير ما جورات وما بعده فيه التشديد في النهي
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان

(فصل في أمثلة مرتبتي الميزان من الزكاة إلى الصوم) فمن ذلك ما رواه البيهقي عن ابن عمر قال ليس في
مال العبد ولا المكاتب زكاة حتى يمتع مع قوله أيضا حين سئل هل في مال المملوك زكاة فقال في مال كل مسلم
زكاة في مائتين خمسة فما زاد فبالحساب أي في مائتي درهم فضة فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حل
الأول على من كان عبدا لأهل الشح والبخل والثاني من حيث عمومهم للعبد على من كان عبدا لأهل
الكرم والسخاء من حيث أن الزكاة متعلقة بعين ذلك المال لا بالملك مع أن الرقيق عبده كان سيده
عبدا لله وكان سيده العبد مستخلف في مال الله فكذلك العبد مستخلف في مال سيده الأصغر فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي وغيرهما في الصدقات عن معاذ بن جبل أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن قال خذ الحب من الحب والشاة من الغنم والبعير من الأبل
والبقرة من البقر مع حديث البيهقي عن طاوس قال قال معاذ بن جبل انتوني بخميص أوليس أخذه
منكم مكان الصدقة وفي رواية مكان الجزية فانه أهون عليكم خير لهماجرين بالمدينة فالأول مشدد
لتخصيصه على أخذ الواجب من عين كل جنس ولتقله في بعض الأحاديث إلى بدل معين في الحيوانات
والثاني مخفف لأخذه عن الجنس غير الجنس من المتقومات فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان أن لم يثبت
نسخ لأحد الروايتين أو تصحح لرواية الجزية مكان الصدقة وروى البيهقي أيضا أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم مر على ناقه مسنة في أبل الصدقة فغضب وقال قاتل الله صاحب هذه الناقة فقال يا رسول
الله إني أرتجعهما أبيه من من سواي الصدقة قال فنههم إذا وفي رواية أنه رأى في أبل الصدقة ناقه كرماء
وسأل عنها فقال المصدق إني أخذتهم بأبل فكت ففقه جواز أخذ القيمة في الزكوات * ومن ذلك
حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة وفي
رواية البيهقي وغيره مرفوعا ليس في الخيل والرقيق زكاة إلا زكاة الفطر في الرقيق مع حديثه لم وعبره
مرفوعا ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى بها حتى إلى أبي قيسل يا رسول الله قال الخيل ثلاثة

بالجمعة وقال ما لثني رواية ابن
القاسم وأحمد في رواية لا يجوز
وهل تصح إمامة الصبي في الجمعة
أم لا لا شافعي قولان أحدهما
نعم كالأب والآخر لا لعدم
سقوط فرضه بالجمعة إذ لا فرض
عليه وهذا القول الثاني
مذهب أبي حنيفة ومالك
وأحمد لأنهم منعوا إمامته في
الغرائض فالجمعة أولى والأصح
من مذهب الشافعي عند أكثر
أصحابه الجسور قال إمام
الطرمين موضع الخلاف ما إذا
تم العدد بغيره فاما إذا تم به فلا
جمعة
(فصل) وإذا أحرم الإمام
بالعدد المعتبر ثم انقضوا عنه
قال أبو حنيفة إن كان قد صلى
ركعة وسجد فيها سجدة أتتها
جمعة وقال أصحابنا انقضوا
بعدها أحرمهم أتتها جمعة وقال
مالك إن انقضوا بعد ما صلى
ركعة بسجدة أتتها جمعة
وللشافعي أقوال أحدها أنها
تبطل ويقتضها ظهوره وقول
أحمد وإن انقضوا في الخطبة لم
يحبس المفعول في غيبته بل
خلاف الأقوال المقصود فإن
عاد وقبل طول الفصل بقي
على الخطبة وبعد طوله فقولان
أحدهما وجوب الاستئناف
(فصل) ولا تصح الجمعة إلا في
وقت الظهور عند الثلاثة وقال
أحمد بالجواز قبل الزوال ولو
شرع في الوقت ومدها حتى
خرج الوقت أتتها ظهرا عند
الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل
صلاته بخروج الوقت ويبتدئ
الظهور وقال مالك إذا لم تصل

هي لرجل وزر لرجل أجر لرجل ستر فاما الذي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم يمسح حق الله في
ظهورها ولا رقبها وفي رواية لا ينسحق الله في ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها ومع حديث
البيهقي مرفوعا في الخيل السائمة في كل فرس دينار ومع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه ضرب
على كل فرس دينار دينار فالأول وما معه مخفف بالعفو عنها والثاني وما معه مشدد فرجع الأمر إلى
مرتبتي الشريعة ومن ذلك حديث البيهقي عن أبي موسى ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
لهم الماشية ثمها إلى اليمن لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشجر والخطبة والزبيب
والتمر مع حديث الشافعي ومالك عن ابن شهاب الزهري في الزيتون العشر يؤخذ عن عصر زيتونه يوم
بصره فمما سقت السماء والائمار أو كان بعلا العشر وفيما سقي برشاء الناضع نصف العشر وبه قال عمر بن
الخطاب إذا بلغ حبه خمسة أوسق فبصره ويؤخذ عن عمر بن الخطاب أنه قال لا تأخذوا في الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشجر والخطبة والزبيب
مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال العسل في كل
عشرة أزقاق زق وفي رواية أنه إن رجلا قال يا رسول الله إن لي نخلا قال أدا العشر قال يا رسول الله أحمل لي
حبله فجاءه له مع ما رواه الشافعي ومالك أن رجلا جاء إلى عمر بن عبد العزيز فقال هل علي في العسل صدقة
قال لا ليس في الخيل ولا في العسل صدقة وبه قال علي ومعاذ والحسن فالأول مشدد والثاني وما معه مخفف
إن لم يثبت نسجه ومن ذلك رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قال ليس في الخضر ارات صدقة ورواه عنه
علي ليس في الخضر والبقول صدقة وبه قال عطاء وقال ليس في شيء من الخضر ارات صدقة والقوا ككها
صدقة أي فيها صدقة مع حديث مسلم وغيره فيما سقت السماء والعيون أو كان عند أي شيء من السحاب
العشر فمما كل نبات فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبه قال علي حلى
والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب ليس في الخيل زكاة مع رواية البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى
أبي موسى الأشعري أن من قبلنا من نساء المسلمين أن يصدقن حليهن قال عبد الله بن مسعود إذا بلغ
ذلك ما أتى درهم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبه قال علي حلى
المرأة الفقيرة عرفا والثاني على أهل الثروة والغنى ومن ذلك رواية البيهقي عن ابن عمر وغيرهم أنهم كانوا
يقولون من أسلف ما لا فعله زكاته في كل عام إذا كان في يد ثقة وفي رواية عن ابن عمر وعثمان ما كان من دين
في يد ثقة فهو عزلة ما في أيديكم وما كان من دين مظنون فلا زكاة فيه حتى يقضيه مع قول عطاء وغيره ليس
عليه في دين لك زكاة وإن كان في يدي وبه قال عمر وعطاء وعكرمة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم صدقة رمضان صاعا من تمر أو صاعا من شعير وفي رواية صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر
أو صاعا من أقط أو صاعا من زبيب مع حديث البيهقي وأبي داود أن صاعا من دقيق فالأول مشدد
من حيث تعين اسراج الحب والثاني مخفف كما ترى فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث
الشيخين عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا أطعمت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة فلها
أجرها وله مثله وفي رواية وللخازن مثل ذلك بما كنسب ولها بما أنفقت لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا
مع رواية البيهقي عن أبي هريرة أنه سئل عن المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا إلا من فوته أو لا من
بينهما ولا يحل لها أن تصدق من مال زوجها إلا بآذنه وغير ذلك من الآثار فالأول مخفف على المرأة والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان وبه قال علي حلى الأول على زوجة الرجل الكريم الراضي بذلك وحلى
الثاني على زوجة البخل ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا تسألوا الناس شيئا فمن سأل الناس أمرا لهم
نكثوا فأنما يسأل الجرا فليستقل منه أو ليكثر مع حديث البيهقي وغيره عن الغرامى رضي الله عنه أنه قال
للنبي صلى الله عليه وسلم أسأل يا رسول الله قال لا وإن كنت سائلا ولا بد فاسأل الصالحين وفي رواية
المسائل كدوح وفي رواية نحو من في وجهه صاعا يوم القيامة فمن شاء أتى على وجهه ومن شاء ترك إلا أن
يسأل الرجل في أمر لا يجد منه بدا أو إذا سلطان ومع حديث البيهقي أيضا ما لم يطى بأفصل من الأخذ
إذا

إذا كان حجة انجافا لاول فيه تشديد ومقابلة فيه تخفيف كما ترى فرجع الامر الى تقي الميزان
 (فصل في أمثلة من تقي الميزان من الصيام الى الحج) فمن ذلك ما روى مسلم عن عائشة قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يا أيها الذين آمنوا هل عندكم من غدا فاقول لا فيقول اني صائم وفي رواية فيقول اذا الصوم
 مع رواية الشافعي والبيهقي عن حذيفة رضي الله عنه انه كان اذا بدأ بالصوم بعد ما زالت الشمس صام
 ومع قول ابن مسعود واحدكم بالخيار ما لم ياكل أو يشرب فالاول مشدد باشتراط النية قبل الزوال والثاني
 مخفف بجعل النية قبل الزوال وبعده الى قرب الغروب ودليل من أوجب تبين النية في صوم النفل
 قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له فرجع الامر الى تقي الميزان ومن
 ذلك حديث البيهقي عن عائشة انها سألت عن صوم اليوم الذي يشاء فيه فقالت لان أصوم يوما من
 شعبان أحب الي من أن أفطر يوما من رمضان مع حديث البيهقي عن أبي هريرة عن فوعة اذ مضى النصف
 من شعبان فامسكوا عن الصيام حتى يدخل رمضان وفي رواية اذا انتهف شعبان فلا تصوموا وفي رواية
 للبيهقي عن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجعل شهر رمضان بصوم يوم أو يومين
 الا رجلا كان يصوم صياما قياتي على صيامه ومع قول أبي هريرة من صام اليوم الذي يشاء فيه فقد صام
 أباه لقامه صلى الله عليه وسلم فالاول مخفف في الصيام من شعبان والثاني مشدد في منع صيامه وسبأ في
 توجيه مذهب الائمة الاربعة في الجمع بين أقوالهم فرجع الامر الى تقي الميزان ومن ذلك حديث
 الشيخين عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم جنباً من رمضان من جماع غير احتلام
 فيتركه الفجر فيفطر ولا يصوم مع قول أبي هريرة رضي الله عنه من رواية البيهقي من صام جنباً ففطر
 ذلك اليوم فان لم يثبت نسخ قول أبي هريرة فرجع الامر الى تقي الميزان ومن ذلك حديث أبي داود
 والبيهقي عن فوعة عن ذرعة التي وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء فليقض مع رواية البيهقي عن
 أبي الدرداء ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فاطر ومعه روايته أيضاً ففطر من فاء ولا من
 احتلم فالروايات ما بين مخفف ومشدد ومفصل فرجع الامر الى تقي الميزان كما ترى ومن ذلك حديث
 البيهقي عن فوعة عن ليس من البراء الصيام في السفر مع حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صام في
 السفر والحضر الشديد ومع رواية مسلم عن أبي سعيد الخدري قال كنا نفرز مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في رمضان فمننا الصائم ومننا المفطر فلا يجزئ الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم يرون ان من وجد
 قوة فصام فان ذلك حسن ويرون ان من وجد ضعف فافطر فان ذلك حسن وكان أنس بن مالك يقول للأسائل
 ان أفطرت فخرصة الله وان صمت فهو أفضل فالاول مخفف والثاني مشدد ولو في أحد شقي حديث
 التفصيل فرجع الامر الى تقي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي عن حسين بن الحارث الجدي قال
 سمعت خطيب مكة يقول عهد الينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نسلنا للرؤفة فان لم نره وشهد شاهدنا
 عدل نسكننا بهادتهم ما ثم قال ان فيكم من هو أعلم بالله ورسوله مني وشهد هذا يعني الامر من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وأوماً بيده الى رجل قال البيهقي هو ابن عمر مع حديث البيهقي أن عمر بن الخطاب
 والبراء بن عازب قبل شهادة رجل واحد في هلال رمضان وأمر الناس بصيامه فالاول مشدد من حيث
 اشتراط العدد في الشهود مخفف من حيث الصوم والثاني بالعكس فرجع الامر الى تقي الميزان ومن
 ذلك حديث الشيخين عن عائشة عن فوعة عن مات وعليه صيام عنه وابنه مع رواية البيهقي عن
 عائشة وابن عباس لا يصم أحد عن أحد في رواية عن عائشة لا تصوموا عن موتاكم وطعموا عنهم
 فالاول مخفف بالصوم والثاني مشدد بالطعام ويصح أن يكون الامر بالعكس في حق أهل الرفاهية
 والغنى فان الاطعام عندهم أهون من الصوم فرجع الامر الى تقي الميزان ومن ذلك رواية البيهقي
 عن عائشة وأبي عبيدة بن الجراح أنهما كانا يقولان من كان عليه قضاء رمضان فان شاء قضاؤه مفترقا وان
 شاء متتابعاً مع حديث البيهقي عن أبي هريرة عن فوعة من كان عليه صوم من رمضان فابسه رده ولا يفطر
 وبذلك قال علي وابن عمر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى تقي الميزان ومن ذلك رواية

ويشترط الطهارة في الخطابين
على الراعي من مذهب
الشافعي وقال أبو حنيفة
وأحمد ومالك لا يشترط وهو
قول الشافعي
(فصل) وإذا خطب الخطيب
المذنب برسم على الحاضر بن
عند الشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة وما لا يكره السلام
عليهم لأنه سلم عليهم وقت
خروجهم إليهم وهو على الأرض
فلا يعيبه ثانياً على المسير
ومن دخل والامام يخطب
صلى تحية المسجد عند
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
وما لا يكره له ذلك واختاروا
هل يجوز أن يكون المصلح
غير الخطيب فقال أبو حنيفة
يجوز ما ذكر وقال مالك لا يصلي
الامن خطيب ولا شافعي قولان
الصحيح جوازهما وعن أحمد
روايتان
(فصل) ومن السنة قراءة
سورة الجمعة وسورة المنافقون
أو سورتي سبأ والقاشية فهما
سنتان عرفتهما من قبل رسول
الله صلى الله عليه وسلم وحكي
عن أبي حنيفة أنه قال لا تختص
القراءة بسورة دون سورة
(فصل) والنفل للجمعة
سنة عند جميع الفقهاء إلا
داود والحسن والمذهب أن
يكون النفل لها عند الراعي
إليه أو وقت جوازها من الفجر
عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد وقال مالك لا يصح
النفل إلا عند الراعي إليها
وهذا الاستصحاب إنما هو
لما مضى وقال أبو ثور وهو
مستحب لكل أحد يحضرها

البيهقي عن عمر بن عبد الله بن أبي رافع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكتمل بالأنمو وهو صائم
وكان يقول عليه السلام لا تمدحوا بالأنمو فإنه يجلو البصر وينبت الشعر مع حديث البخاري في تاريخه والبيهقي عن أبي
النعيمان أن أنصاره قال حدثني أبي عن جدي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تكتمل بالأنمو
وأنت صائم أكتمل به إلا لا تمدحوا بالأنمو وينبت الشعر فالأول مخفف من حيث ألا تكتمل في الصوم
والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم احتجم وهو صائم مع حديثه أيضاً في فروعاً أفطر الحاجم والمحجوم فالأول مخفف والثاني مشدد إن لم
يثبت نسخه وسبأ في توجيه ذلك في الجمع بين أقوال أئمة المذهب فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك حديث مسلم وغيره عن عائشة أنها قرأت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً فأقبل منه وقد قال
كنت أصبحت صائماً مع حديث عائشة أنها قالت أهدى البناحيس وقد أصبحت صائماً فقال صلى الله
عليه وسلم قربه واقضى يوماً كانه ثابت أصراً بالقبض كان الأول مخففاً والثاني مشدداً فيحتمل
التدبيل إلى الجواب وعكسه وعليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك رواية البيهقي عن عائشة
وابن عباس وغيرهما إلا أن كتاب الأصبهاني مع حديث البيهقي عن ابن عمر في فروعاً ليس على الممتكف
صيام إلا أن يجده على نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
(فصل في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب الحج إلى كتاب البيعة) فمن ذلك حديث مسلم وغيره في حديث
الاسلام أن جبريل عليه الصلاة والسلام قال يا محمد ما الاسلام قال أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً
رسول الله وأن تعيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتحج البيت وتعتق وتغسل من الجنابة وتتم الوضوء وتصوم
رمضان الحديث وحديث البيهقي عن رجل من بني عامر قال يا رسول الله إن أبي شيخ كبير لا يستطيع
الحج والعمرة ولا الظعن قال حج عن أبيك واعتمر وكان عبد الله بن عون يقرأ أو أعتمر والحج والعمرة لله في
واجبة كالحج انتهى مع حديث البيهقي في فروعاً الحج جهاد والعمرة تطوع وحديثه عن جابر قال قلت
يا رسول الله العمرة واجبة وفرضها كغيرها من الحج قال لا وأن تعمر خير لك وكانت الشبهة يقرأ أو أعتمر
الحج والعمرة لله أي برفع العمرة ويقول هي تطوع فالأول مشدد في العمرة والثاني مخفف فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تلبس المعصفرات المشبهات
وهي محرمة ليس فيها زعفران ورواية البيهقي أن عائشة كانت تلبس الثياب الموردة بالعصفر الخفيف
وهي محرمة مع رواية أبي داود وغيره أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بثوب مشع بعصفر
فقال يا رسول الله إنني أريد الحج فأحرم في هذا فقال لا غير قالت لا قال فأحرم في هذا فقال لا والثاني
مشدد في أحد شي التخصيص فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث مسلم في فروعاً يصح
حج فسد قضيت عنه حجة ما دام صغيراً فإذا بلغ فعليه حجة أخرى مع قول بعض الصحابة إن كان قاله عن
توقفت أنه لا يلزمه حجة أخرى بعد البلوغ فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
(فصل في أمثلة مرتبة الميزان من كتاب البيعة إلى الجراح) فمن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القرد وعن بيع الطعماد مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قال من اشترى شيباً لم يره فهو بالخيار إذا رآه أن شاء أخذه وإن شاء تركه وكان ابن سيرين يقول إن كان
على ما وصفه له فقد لزمه فالأول مشدد من حيث نموله لم يره والثاني أن صح الحديث فيه مخفف فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعاً المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على
صاحبه ما لم يتفرقا لا بيع الخيار وفي رواية لمسلم ما لم يتفرقا أو يكون بينهما على خيار مع قول عمر رضي
الله عنه البيعة صفقة أو خيار فالأول مخفف لأن فيه التحريم بعد العقد وقبل التفرق وأثر عمر رضي الله عنه
مشددان صح لأنهم يجعل لهم بعد الصفقة خياراً فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك حديث
مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع القرد مع رواية البيهقي أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أحاز بيع القمح في سذله إذا لبس فالأول مشدد في عدم صحة كل ما فيه غرر والثاني مخفف إن

أولهم يضرها ولو اغتسل

للجمعة وهو جنب فزوى
الجنابة والجمعة أجزاء عنهما
هذه الثلاثة وقال مالك لا يجوز
عن واحد منهما (فصل) ومن
زوجه عن اليهود فامكنه أن
يسجد على ظهر إنسان فصل
عند أبي حنيفة وأحمد وهو
الراجح من مذهب الشافعي
والقديم من مذهبه إن شاء
سجد على ظهره وإن شاء أخوه
حتى يزول الزحام وقال مالك
يكره تأخير السجود حتى يسجد
على الأرض (فصل) وإذا
أحدث الإمام في الصلاة جاز
له الاستخلاف عند أبي حنيفة
ومالك وأحمد وهو الجدید الراجح
من قول الشافعي والقديم عدم
الجواز (فصل) لا يقام في بلد
وإن عظم أكثر من جمعة واحدة
على أصل مذهب الشافعي
وهو مذهب مالك قال مالك
إذا كان في البلد جوامع أقمت
في الجامع الأقدم منها وليس
عند أبي حنيفة في ذلك شيء
ولكن قال أبو يوسف إذا كان
البلد جائزاً فيه جمعتان
وإن كان جائزاً واحداً قال
الطحاوي الصحيح من مذهبه
أنه لا يجوز إقامة الجمعة في أكثر
من موضع واحد في المصر إلا
أن يشق الاجتماع لكبر المصر
فيجوز في الموضعين وإن دعت
الحاجة إلى أكثر جاز وقال أحمد
إذا عظم البلد وكثر أهله
كمقداد جاز فيه جمعتان وإن
لم يكن بهم حاجة إلى أكثر من
جمعة لم يجوزوه في هذا محل ابن
سريج إمام الشافعية أمر
بفقدان جوامعها وقيل إن
بنيها كانت في الأصل فري

صح ويكون خاصاً استخرج من عام فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك رواية البيهقي والإمام
الشافعي عن سعد بن أبي وقاص أنه باع حائضاً فاصابت مشربه بجانحة فآخذ الثمن منه مع حديث الشيخين
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قال أريت إذا منع الله النمرة فيم يأخذ أحدكم مال أخيه ومع حديث
البيهقي عن جابر بن النبي صلى الله عليه وسلم قال ابعت من أخيل ثمرافا صابته جانحة فلا يحل لك أن
تأخذ منه شيئاً ثم تأخذ مال أخيل بغير حق ومع حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بوضع
الجوايح فالأول مشددان كان سعد بلغه فيه شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني مخفف فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث مسلم وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط
حديث البخاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتاع جلافاً فنهى عليه صاحبه جلالة إلى أهله فلما قدم
الجل إلى أهله أتى النبي صلى الله عليه وسلم فنقد عنه ثم انصرف فبعض طرق حديث البخاري يدل على
أن ذلك كان شرطاً في البيع وبعضها يدل على أن ذلك كان تفضلاً لا تكملاً ومعرفة ما بعد البيع من رسول
الله صلى الله عليه وسلم فإن جلافاً الحديث الأول على أن ذلك المشروط كان في صلب العقد كان مخففاً ولا فهو
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث الشيخين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن مع حديث البيهقي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن
الكلب إلا كلب صيد وفي رواية الألباء ضارياً فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
• ومن ذلك حديث مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن السنور وفي رواية عن ثمن الهر مع
قول عطاء ما كان بلغه في ذلك شيء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس بثمن السنور فالأول مشدد
والثاني مخفف سواء جلافاً الأول على التحريم أو كراهة التنزيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك
رواية البيهقي عن ابن عباس وغيره أنه كره بيع المعصوف وأن يجعله للتجارة مع روايته عن الحسن والشعبي
أنهما كانا لا يريان بذلك بأساً فالأول مشدد تعظيماً لله تعالى والثاني مخفف طلباً للوصول إلى الانتفاع به
بتلاوة أو غيرهما من القربات فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث أبي داود والبيهقي أن
رجلاً جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله سعلنا فقال إن الله تعالى يخفف ويرفع وإن
لأرجوان ألقى الله تعالى وليس لأحد عندي مظلمة وفي رواية فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله
تعالى هو المسعر القابض الباسط الرزق مع رواية مالك والشافعي عن عمر رضي الله عنه أنه سعل فالأول
مخفف والثاني مشددان لم يكن عمر فعل ذلك من قبيل نفسه فقد جاء من طريق أنه رجع على التسعير وقال
إنما قصدت بذلك الخير للمسلمين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً
لا يغلق الرهن بالرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه ومعنى لا يغلق أي لا يمنع صاحب الرهن
من مبايعته المرتهن أي أن لم أوفى لي كذا وكذا فهو لك والمراد بغيره زيادة وبغيره هلاك أو نقصه مع
حديثه أيضاً مرفوعاً الرهن بما فيه أي فإذا رهن شخص شخصاً فلا تنفق في يده ذهب حق المرتهن فالأول
مشدد في الضمان والثاني مخفف لعدم الضمان فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث
البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم باع حراً أفلس في دين كان عليه مع حديث مسلم أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال في رجل أصيب في ثمار ابتاعها فمكث دينه تصدقوا عليه فتصدقوا عليه فلم يبلغ ذلك
رفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم منكم لا ذلك فالأول مشدد ولا معارضة
الاجتماع له والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث الشيخين عن ابن عمر قال
عرضني رسول الله صلى الله عليه وسلم في القتال وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني فلما كان يوم الخندق
وأنا ابن خمس عشرة سنة أجازني مع حديث رواه محمد بن القاسم مرفوعاً رفع القلم عن ثلاث عن العلام حتى
يجتمه فان لم يجتمه فمخفى يكون ابن ثمان عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف إن صح الحديث وقد قيل أنه
موضوع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً لا يجوز للمرأة أن تعطية في مالها
إذا لم تزوجهما وفي رواية إذا ملك الرجل المرأة لم تجز عطيتها إلا بآذن داود والحاكم

متفرقة وفي كل قرية جماعة ثم

انضمت الهجارة بينهما فثبت
الجمع على حالها قال راج أخذ من
مذهب الشافعي ان البلد اذا
كبر وعسرا اجتماع أهله في
موضع واحد جاز اقامة جمعة
أنسرى بل يجوز ان تعدد بحسب
الحاجة وقال داود الجماعة تسائر
الصلوات يجوز لاهل البلدان
بصلواتها في مساجدهم
(فصل) وانفقوا على أنه اذا
فانهم صلاة الجمعة صلواتهم
وهل يصلون فرادى أو جماعة
قال أبو حنيفة ومالك فرادى
وقال الشافعي وأحمد جماعة
(باب صلاة العيدين)

انفقوا على أن صلاة العيدين
مشروعة ثم اختلفوا فقال
أبو حنيفة هي واجبة على
الاهل ان كانوا جماعة وقال مالك
والشافعي هي سنة وهي رواية
أبي حنيفة وقال أحمد هي
فرض على الكفاية واختلفوا
في شرائطها وقال (١) أبو
حنيفة وأحمد من شرائطها
الاستيطان والعدد واذن الامام
في الرواية التي يقول أحمد
باعتبار اذنه في الجمعة وزاد
أبو حنيفة والمصنف وقال مالك
والشافعي كل ذلك ليس بشرط
وأجازا صلاتها فرادى لمن
شاه من الرجال والنساء
(فصل) وانفقوا على تكبيرة
الاحرام في أولها واختلفوا
في التكبيرات الزائدة بعدها
فقال أبو حنيفة ثلث في
الاولى وثلاث في الثانية وقال
مالك وأحمد ست في الاولى
وخمس في الثانية وقال الشافعي
(١) قوله وقال أبو حنيفة لعنه
قال بالفاء اهـ

مرفوعا لا يجوز لامرأة عطية الا باذن زوجها مع الاجماع على جواز تصرف المرأة في مالها بغير اذن زوجها
فالاول مشددان مع والاجماع مخفف فرجع الامر بتقدير صحة الحديث الاول الى مرتبة التشديد والاجماع
الى مرتبة التخفيف ومن ذلك حديث الشيخين مرفوعا مطلق الغنى ظلم واذا أتبع أحدكم على شيء فليتبع
مع رواية البيهقي عن عثمان بن عفان انه قال ليس على مال امرئ مسلم نواه يعني حواله بتقدير صحة ذلك
عن عثمان فان الامام الشافعي قال قد احتج محمد بن الحسن بن عثمان قال في الحوالة أو الكفالة يرجع
صاحبها الا نواه على مال امرئ مسلم فتقديره ثبوت هذا عن عثمان فلا حجة فيه لانه لا يدري أقال ذلك في
الحوالة أو الكفالة فان صح ما ذكر عن عثمان رجوع الامر الى من تبنى الميزان تخفيفا وثبتا فحديث
الشيخين لا يرى الرجوع على المحيل ومقابلته يرى الرجوع على المحيل ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي
مرفوعا على البتة ما أخذت حتى تؤديه وروى البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان
ابن أمية أدراعا فقال اغصبا يا محمد فقال لا بل عارية مضمونة حتى تؤدبها اليك فلما أراد ردها اليه فغدا منها
درع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لصفوان ان شئت غرمتها لك فقال يا رسول الله ان في قلبي اليوم
من الايمان ما لم يكن يوم أعز ثلثها وكان ابن عباس يضمن العارية وكذلك أبو هريرة كان يقرم من استعار
بغير دفع عطف عنده وغير ذلك من الآثار مع أثر البيهقي عن شرح القاضي أنه كان يقول ليس على المستعير
غير المثل فثمان فالاول مشدد في الضمان والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك
حديث البخاري عن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت
الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة لاحد مع حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
الجار أحق بشفعة قال الأصمعي والسقبي اللزيق ومع حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
جار الدار أحق بالدار من غيره فلا أول مشدد والثاني مخفف يجعل الشفعة للجار وسيأتي توجيهه في الجمع
بين أقوال العلماء فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وقال انه منكر لا شفعة
ايهودي ولا نصراني مع ما رواه البيهقي عن اياس بن معاوية انه قضى بالشفعة لذى فالاول مشددان صح
الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ومقابلته مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث
البيهقي مرفوعا وقال انه منكر لا شفعة لخنزير ولا صغير ولا شريد على شريدك اذا سبقه بالشراعه مع روايته
أيضا عن جابر مرفوعا وقال انه منكر الصبي على شفيعته حتى يدرك فاذا أدرك فان شاء أخذ وان شاء ترك
فالاول مشدد والثاني مخفف بالنسبة الى الصبي ان صح ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع
الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك حديث مسلم مرفوعا الشفعة في كل شرك ربعة أو حائط لا يصلح ان
يبيع حتى يؤذن شريكه فان باع فهو باع فحق به حتى يؤذنه مع ما رواه البيهقي موصولا الشريك بشفيعه والشفعة
في كل شيء ومع روايته مرفوعا أيضا الشفعة في العبيد وفي كل شيء فالاول مشدد في انه لا شفعة في الحيوان
والثاني مخفف ان صح الخبر بان الشفعة في الحيوان وفي كل شيء فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك
ما رواه البيهقي عن شرح انه قال الشفعة على قدر الانصاف مع ما رواه عن الفقهاء الذين ينتهي الى قولهم في
المدينة انهم كانوا يقولون في الرجل له شركاء في دار فسلم اليه الشركاء الشفعة الارجل واحد اذا
بأخذ بحد حقه من الشفعة فقالوا ليس له ذلك اما أن يأخذها جميعا واما أن يتركها جميعا فالاول مخفف
والثاني مشدد بالارامه أن يأخذ الكل أو يترك الكل فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك ما رواه
الشافعي رحمه الله تعالى عن شرح القاضي انه كان يضمن الاجراء ضمن قصارا اتزن بيته فقال تضمنني
وقدوا استرق بيتي فقال شرح رأيك لو احترق بيته هل كنت تترك له أجرة أي المال الذي عليه لك من جهة
معاملة أو غيرها وما رواه البيهقي عن علي رضي الله عنه أنه كان يضمن الفهمار والصبانغ ويقول لا يصلح
للناس الا ذلك مع رواية البيهقي عن علي من وجه آخر وعن عطاء بن رباح كذا لا يضمنان صانعا ولا أجيرا
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه أنه بعث الى امرأه من اليمن في تهمة يدعوها الى محلة ففرغت فالت ما في بطنها فتي بعض

الصابة أنه لا ضمان على عمر وقالوا له انما أنت مؤدب مع ما أفتاه به على بن أبي طالب رضي الله عنه من
 الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد يتضمن الامام في الحدود والمعلم في التأديب فراجع الامر الى
 من تبقى الميزان وفصل بعضهم في ذلك بين أن يكون التأديب بقدر ما حدث له الشر بعة أو مع زيادة على
 ذلك فعليه في الزائد الضمان دون الاصل لان ذلك حدث في الشر بعة لا ضمان فيه ومن ذلك حديث
 البخاري مر فوها أحق ما أخذتم عليه أجر أكتاب الله تعالى مع حديث البيهقي عن عباد بن الصامت
 علمت رجلا القرآن فاهدى الى قوسا فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان كنت تحب ان
 تطوف بطوق من نار فاقبلها وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم قال له جرة تغلظها بين كتفيك أو قال تغلقها
 فالاول مخفف والثاني مشدد وصحح الاول على من به خصاصة والثاني على أصحاب الثروة وعدم
 الحاجة الى مثل ذلك تعليميا للعبادة على الأجر الذي يورى ولما فيه من خرم المروءة فراجع الامر الى من تبقى
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الخيل والقصا
 والاصانغ مع روايته أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم احتجيم وأعطى الخيل أجرتها ولو علمه خبيثا لم
 يعطه فالاول مشدد والثاني مخفف يجعل النهي للتنزيه فراجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك حديث
 البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن قطع السدر وقال من قطع سدره صوب الله رأسه في النار
 مع ما رواه البيهقي عن عروة وغيره أنهم كانوا يقطعون السدر في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا
 ينكر عليهم ومع حديث البيهقي وغيره في الميت اغسلوه بآه وسدر ولو كان قطع السدر منهيًا عنه لذاته
 لم يأمر ناصلي الله عليه وسلم بغسل الميت به فالاول مشددان وصحح الثاني مخفف فراجع الامر الى من تبقى
 الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مر فوها لا ضرر ولا ضرار مع حديث البيهقي أيضا من سأله جاره أن
 يغرر خشبة في جداره فلا يمنعه فالاول مخفف والثاني مشدد يدل على إجبار الجار على تمكين جاره من وضع
 خشبة في جداره مع انه مشترك الدلالة على أن قواعد الشر بعة تشهد بان كل مسلم أحق بما له فراجع الامر
 الى من تبقى الميزان قال الامام الشافعي وأحسب أن قضاء عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود من بعض هذه
 الوجوه التي يمنع فيها الضرر بالمرأة اذا كان الضرر عليها أبين من صبرها الى بيان موته كما قضى به الامام
 على بن أبي طالب وقال انها امرأة ابتليت فلتصبر لا تنكح حتى يأتيها يقين موت زوجها فراجع الامر الى
 هذه المسئلة كذلك الى تخفيف بالتزويج وتشديد بالامتناع في قين موته كما في من تبقى الميزان ومن ذلك
 حديث المظلة الذي رواه البيهقي من أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بانها تعرف سنة مع حديثه
 ايضا انها تعرف وقتها وحدا ثم يأكلها أو ينتفع بها فالاول مشدد والثاني مخفف ان لم يصح وجود الاضرار
 لواجدها استدلو الثاني بان عليا رضي الله عنه وجد دينارافاق به فاطمة فعرضت ذلك على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال هو رزق ساقه الله اليكم فاشترى به على لحا ودقيقا وطبخوا وكأوا فان هذا يدل
 على أن عليا أنفق الدينار قبل التعريف في الوقت أو أنه عرفه في ذلك الوقت فقط ورأى ذلك كافيا في
 التعريف فراجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي مر فوها من تورث ذوى الارحام مع
 حديثه كما لكم من هدم تورثهم فالاول مخفف على ذوى الارحام مشدد على بهية الورثة والثاني عكسه
 ولكل من الحديث قصة طويلة تركنا ذكرها اختصارا فراجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك حديث
 البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يذراني أحب لك ما أحب لنفسى لا تدين مال يقيم مع
 حديثه كالبخاري أنا وكافل اليتيم في الجنة كهاتين وأشار بالسبابة والى تليها فالاول مشدد يشير الى أن
 الاول بالضعيف ترك الولاية على مال اليتيم والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك
 ما رواه البيهقي عن الامام أبي بكر رضي الله عنه من أنه لا ضمان على وديع مع ما رواه عن عمر رضي الله
 عنه أنه ضمن الوديع فالاول مخفف والثاني مشددان ثبت انه ضمنه من غير تفریط فراجع الامر الى من تبقى
 الميزان ومن ذلك حديث الشيخين مر فوها صدقة تؤخذ من أغنيائهم فتد على فقرائهم مع حديث
 البيهقي مر فوها ان صرحه تصدقوا على أهل الاديان فالاول مشدد بصرفها الى المسلمين فقط والثاني

وبعد ما كان حاضرا فقال أبو

حنيفة لا يتنفل قبلها ويتنفل
ابن شاء بعدها ولم يفرق بين
المصلي وغيره ولا بين الامام
وغیره وقال مالك اذا كانت
الصلاة في المصلي لم يتنفل
قبلها ولا بعدها سواء الامام
والأمام وعنه في المسجد
روايته وقال الشافعي بالجواز
قبلها وبعدها في المسجد وغيره
الا الامام فانه اذا ظهر للناس
لم يصلي قبلها وقال أحمد
لا يتنفل قبل صلاة العيد ولا
بعدها مطلقا

(فصل) ويستحب أن ينادى
الصلاة جامعة بالاتفاق وعن
ابن الزبير أنه أذن لها وقال ابن
المسيب أول من أذن صلاة
العيد معاوية ومذهب
الشافعي قراءة في الأولى
واقربت في الثانية أوسع
والغاشية وقال أبو حنيفة
لا تختص بسورة وقال مالك
وأحمد بقراءة السجدة والغاشية

(فصل) اذا شهدوا يوم
الثلاثين من رمضان بعد الزوال
برؤية الهلال قضيت صلاة
العيد في أصح القولين عند
الشافعي موسعا وقال مالك
لا تقضى فان لم يمكن جمع الناس
في اليوم صليت في الغد وهو
مذهب أحمد ومذهب أبي
حنيفة أن صلاة عيد الفطر
تصلي في اليوم الثاني والأصح
في الثاني والثالث

(فصل) والتكبير في عيد
التمر مستنون بالاتفاق وكذلك
في عيد الفطر الا عند أبي
حنيفة وقال داود وجوبه
وقال القاضي انما يفعل ذلك
الحواكوف وقال ابن هبيرة

مخفف ان لم يجعل على صدقة التطوع فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره
مرفوعا وموقوفا لانكاح الابوي مع ما رواه البيهقي أيضا مرفوعا وموقوفا الايم أحق بنفسه من غيرها
والبكر تستأذن في نفسها الحديث وفي رواية الثيب بدل الايم فالاول مشدد والثاني مخفف لانه صلى الله
عليه وسلم شارك بين الايم والوثي ثم قدمها بقوله أحق وقد صح المتقدم فوجب أن يصح منها فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يخطب في صلاة
المرأة تزوجها فقال ذلك السفايح مع ما عليه الجمهور من الصحة اذا لم يشترط ذلك في صلب العقد فان رسول
الله صلى الله عليه وسلم لما سمع محمدا دلد على صحة النكاح لان المحلل هو المثلث للحل فلو كان فاسدا لما سمع
محمدا فرجع الامر فيه الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد ويصح حل الاول على ذوى المروءة من العلماء
والاكابر والثاني على غيرهم كما حاد العوام ومن ذلك حديث مسلم وغيره لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا
صفير مع حديث البيهقي وفر من المجذوم فرار من الاسد فالاول مشدد والثاني مخفف ويصح حمل
الثاني على ضعفه الخال في الايمان واليقين والاول على من كان كاملا في ذلك فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث الشيخين عن جابر قال كنا نغزل القرآن ينزل زاد البيهقي فبلغ ذلك رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلم ينهنا عنه مع ما رواه البيهقي عن عمرو بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم
مرتبة الميزان تخفيف وتشديد وكذلك القول في رواية البيهقي المفصلة بين الحرية والامة وهو انه صلى
الله عليه وسلم نهى عن العزل عن الحرية الا بانهم اختلف الامة وهو يرجع الى تخفيف وتشديد ومن ذلك
حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل تزوج امرأة فبكت ولم يدخل بها ولم
يفرض لها بان لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث مع حديثه أيضا عن ابن عمر أنه قضى أن
لا صداق لها فالاول مشدد يجعل الصداق على الزوج والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع عليا أن يدخل على فاطمة حين تزوجها الا
بعد أن يطبخها شيئا أي من صداقها وأنه أعطها ما دره الخطمية قبل دخوله بها وكان ابن عباس يقول
اذا نكح الرجل امرأة فسمى لها صداقا فاد أن يدخل عليها فليلق اليها دراهم أو خاتما كان معه مع
حديث البيهقي أن رجلا تزوج امرأة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فجهرها صلى الله عليه وسلم
اليه من قبل أن ينقدها شيئا وفي رواية أنه كان معسرا فلما أسرى ساق اليها شيئا فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الامام مالك والامام الشافعي أن الامام عمر بن
الخطاب قضى في المرأة تزوجها الرجل انه اذا أرخت الستور فقد وجب الصداق مع قول ابن عباس
ان عليه نصف الصداق وانما لها من ذلك أي لا ينبت انه مسها وقضى بذلك شرح المكنة حذف
الزوج بالله انه لم يفرجها وقال له مالك نصف الصداق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك حديث البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن النهي وفي رواية للبيهقي
نهى عن نهي الغلمان مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم تزوج بعض نسائه فنثر عليه التمر ثم قال
بخفض صوت من شاء فليمنع فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح الخبر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك ما رواه البيهقي عن علي بن ابي طالب جازا الاطلاق المقتوه وكان سعيد بن المسيب وسليمان
ابن يسار يقولان اذا طلق السكران جاز طلاقه وان قتل مسلما قتل به مع رواية البيهقي عن عثمان بن
عفان أنه قال ليس للجنون ولا للسكران طلاق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك ما رواه البخاري وغيره أن عثمان بن عفان رضي الله عنه ورث من طلق في مرض
الموت طلاقا مبهوتا مع ما رواه البيهقي عن ابن الزبير أنه أفتى بعدم ارثها فالاول مخفف والثاني مشدد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن علي رضي الله عنه أنه قال
امرأة المفقود لا تزوج فاذا قدم وقد تزوجت فهي امرأتان شاء طلق وان شاء أمسك مع ما رواه مالك
والشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب أنه قال أيما امرأة فقدت زوجها لم تدرك أن يموت فانما تظن

والصحيح ان التكبير في الضطر

أكد من غيره لقوله عز
 وجل ولتكن منكم امة
 واتكبروا الله على ما هداكم
 واختلغوا في ابتدائه وانتهائه
 فقال مالك يكبر يوم القدر
 دون ايامته وانتهاه عنده الى
 أن يخرج الامام وعن الشافعي
 أقوال في انتهائه أحدها الى
 أن يخرج الامام الى المهمل
 والثاني الى أن يحرم الامام
 بالصلاة وهو الرابع والثالث
 الى أن يفرغ منها أو ما ابتدأه
 فمن حيث يرى اللحل والعس
 أحدهما في انتهائه وابقان
 أحدهما اذا خرج الامام
 الثانية اذا فرغ من الخطبتين
 وابتدأه عنده من روية
 اللحل

(فصل) واختلافه في صيغة
التكبير فقال أبو حنيفة وأحمد
يقول الله أكبر الله أكبر لا اله الا
الله الله أكبر الله أكبر والله الحمد
يشفع التكبير في أوله وآخره
وقال مالك يكبر ثلاثا نسفا
وعنه رواية ان شاء كبر ثلاثا
وان شاء مرتين وقال الشافعي
يكبر ثلاثا نسفا في أوله وثلاثا
في آخره والهمزة المختارة
هذه من أخرى أصحابه يكبر ثلاثا
نسفا في أوله وتكبرتين في آخره

(فصل) واخذ الفواقى التكبير
فى عيد النحر وأيام التشريق
فى ابتداءه وانتهائه فى حق
المحل والمحرم فقال أبو حنيفة
وأحمد يكبر من صلاة النحر
يوم عرفه الى أن يكبر لصلاة
العصر من يوم النحر وقال
مالك من ظهر النحر الى صلاة
العصر من آخر أيام التشريق
وهو رابع يوم النحر وذلك فى

أربع سنين ثم تنتظر أربعة أشهر وعشر اثم تحلل وبه قصي عثمان بن عفان بعد عمره فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه مالك والشافعي ومسلم عن عائشة كان فيها أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات بحرم من ثم نصفين بخمس معلومات بحرم من مع ما رواه البيهقي عن علي وابن الزبير وابن مسعود وابن عمر أنهم كانوا يقولون بحرم من الرضاع قليله وكثيره فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان

(فصل في بيان أمثلة مرتبتي الميزان من كتاب الجراح الى آخر أبواب الفقه) فمن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا لا يقتل مسلم بكافر وفي رواية بغيره مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بما هو دونه وقال أنا أكرم من وفي بدمته ان صح الحديث والا نأمن من الصهاينة في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعا من قتل عبدا قتلناه ومن جلد عبده جلدناه ومن خصله خصلناه مع حديثه أيضا مرفوعا لا يقتل المسلم بغيره ولكن بضرب ويطال حبسه ويحرم سهمه ان صح الحديث والا نأمن من الصهاينة في ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في امرأة ضربت فطرحت جثثها بغرة عبدا وأمة مع حديث البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين بغرة عبدا وأمة أو فرس أو بغل ومع حديثه أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في جنين المرأة جائة شاة وفي رواية بجائة وعشرين شاة فالاول والثالث بروايته مشددان من حيث الحصر وقد تكون الشياه أعلى قيمة من العبد والأمة والثاني ان صح مخفف من حيث التخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك ما رواه الشافعي والبيهقي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال اقتلوا كل ساس وساحرة مع ما نقله ابن جرير عن عثمان رضي الله عنه انه عاب علي من قتل الساحر فالاول مشدد والثاني مخفف ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا من بدل دينه فاقتلوه يعني في الحال مع حديثه عن علي رضي الله عنه انه يستتاب ثلاث مرات فان لم يتب قتل ومع حديث مالك والشافعي والبيهقي عن عمر أنه قال يجلس ثلاثة أيام ثم يستتاب فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البخاري والبيهقي في حديث طويل يؤخذ منه انه لا حد الا في قذف صريح بين مع ما رواه البيهقي وغيره عن عمر أنه كان يضرب الحسد في التهر يض فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رجلا قال يا رسول الله ما ترى في سرية الخيل قال هي ومثلها والنكال قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه والنكال مع حديث الشافعي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في ناقة البراء بن عازب ان على أهل الاموال حفظها بالنهار وما أفسدت المواشي بالليل فهو ضمان على أهلها قال الشافعي وانما يضمنون ذلك بالقيمة لا بقيمة ولا يقبل قول المدعي في مقدار القيمة لقول النبي صلى الله عليه وسلم البيعة على المدعي واليمين على المدعي عليه فالاول يقتضي تضعيف العرامة والثاني يقتضي عدم تضعيفها وان عقوبة السارق انما هي في الابدان لا في الاموال فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس على المختلس ولا على المنتهب ولا على الخائن قطع مع روايته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع الخنزيرية التي كانت تستعير الحلي والمتاع على السنة الناس ثم تجرده فالاول مخفف والثاني مشدد ان ثبت أن الخنزير ممية قطعت بسبب الحيانة اذ قد يكون انها غافطه بسبب السرقة في وقت آخر فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك حديث البيهقي وغيره مرفوعا أنكم عن قبل ما أسكر كثيره وفي رواية ما أسكر كثيره فقليله حرام مع حديث البيهقي مرفوعا أسروا ولا تسكروا فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح لان علة التهريم عند من قال بذلك انما

أقوال أشهرها كذهب مالك
والذي عليه العمل من مذهبه
من صبح يوم عرفة ويختتم
بعض آخر التمرين والمحرّم
كغيره على الراجح من مذهبه
(فصل) واتفقوا على أن
التكبير سنة في حق المحرم
وغیره خلف الجماعات
واختلفوا في منفردا
من محل ومحرم في هذه
الاوراق فقال أبو حنيفة
وأحمد في إحدى روايتيه
لا يكبر المنفرد وقال مالك
والشافعي وأحمد في روايته
الأخرى يكبر واتفقوا على أنه
لا يكبر خلف النوافل الأفي
قول للشافعي وهو الراجح عند
أصحابه

باب صلاة الكسوف

اتفقوا على أن الصلاة
لكسوف الشمس سنة
مؤكدة في الجماعة ثم
اختلفوا في هيئتها فقال مالك
والشافعي وأحمد في ركعتان
في كل ركعة قيامان وقراءتان
وركوعان وسجودان وقال أبو
حنيفة هي ركعتان كل صلاة
الصحيح وهل يحصر في القراءة
فيها أو يخفى قال الشافعي
وأبو حنيفة ومالك يخفى
القراءة فيها وقال أحمد يجهر
بها وهل الصلاة الكسوف
خطبة قال أبو حنيفة وأحمد
في المشهور عنه لا يسن
لكسوف الشمس ولا
لكسوف القمر خطبة وقال
الشافعي وأحمد ومالك يسن
لها خطبتان
(فصل) لو اتفق الكسوف
في وقت كراهية الصلاة

هي الاسكاف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن أبي بكر الصديق رضي
الله عنه لما أرسل يزيد بن أبي سفيان أميراً على الغزاة أنه قال له سجد أقواماً منكم وجعلوا أنفسهم
في الصوامع لله تعالى فذرهم وما زعموا انهم حبسوا أنفسهم له وفي رواية فارتكهم وما حبسوا الله أنفسهم
مع ما رواه البيهقي أيضاً عنه ان الصحابة قتلوا شيخاً قد طعن في السن لا يستطيع قبالاً ثم أخبروا بذلك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكره فالاول مخفف على الرهبان والثاني مشدد عليهم فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول أيام التضحية يوم العيد
ويومان بعده مع ما قاله ابن عباس التضحية ثلاثة أيام بعد يوم العيد ومع ما رواه البيهقي مرفوعاً
الضحايا إلى آخر الشهر لمن أراد أن يأتي ذلك فالأول مشدد ومقابلته مخفف فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ومن ذلك حديث البيهقي مرفوعاً يذبح عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة
لا يضركم ذكرنا كن أم إنا نأخذ حديثه أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عفى عن الحسين كبشاً وعن
الحسين كبشاً فالاول مشدد في عقوبة الغلام والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
ما رواه البيهقي وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل من لحم الأرنب مع حديث البيهقي انه صلى الله
عليه وسلم قال في الأرنب لا آكلها ولا أحرمها فالاول مخفف والثاني فيه نوع تشديد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان وكذلك الحكم فيما ورد في الضبيع والمعلب والقنفذ والحليل والجلالة كله يرجع الى مرتبتي
الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي وغيره ان الضب أكل على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورسول
الله صلى الله عليه وسلم ينظر اليه وهم يأكلون مع حديث البيهقي انه صلى الله عليه وسلم نهى عن أكل
الضب فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين أيضاً
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن كسب الخجام وفي رواية نهى عن شرب الدم مع حديث الشيخين
أيضاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استحبهم وأمرهم للجحام بصاعين من طعام فالاول مشدد والثاني
مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث البخاري وغيره ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال ان كان في شيء من أدويةكم خير في شربة الخجام أو شربة عمل أولاد بنار توافق الداء وما أحب
أن أكتوي مع حديث البيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كوى أسعد بن زرارة من الشوك
واكتوى ابن عمر من اللوثة وكوى ابنه فالاول كالمشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك حديث الحاكم والبيهقي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فقال
ألقوها وما حادها وكأوا بآقيها فقبل يارسول الله أفريت ان كان السمن مائتها فقال انتفعوا به ولا تأكلوه
مع حديث البخاري والحاكم مرفوعاً ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيع الخمر والميتة والخنزير فقبل يارسول الله أفريت
شعوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام فالاول مخفف
والثاني مشدد ويصح حمل الأول على أهل الخمصة والثاني على أهل الرفاهية والثروة فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخلف بغير الله وقال
لا تخلفوا بآياتكم مع حديث الحاكم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في رجل باععه على الصلاة
وغيرها أفلم وأبيه ان صدق فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك
ما رواه البيهقي عن عمر بن الخطاب أنه كان يقبل شهادة القاذف اذا تاب مع ما رواه أيضاً عن القاضي
شريح وغيره انهم كانوا يقولون لا تجوز شهادة القاذف أبداً وفي رواية فيما بينه وبين ربه فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك ما رواه البيهقي عن جاهد انه لا تجوز شهادة
العبيد لقوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم مع ما رواه عن أنس وابن سيرين وشريح وغيرهم ان
شهادة العبيد جائزة وقالوا لا لكم عبيد وما فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
وكذلك الحكم في شهادة الصبيان فقد منعها ابن عباس وجوزها ابن الزبير فيما بينهم من الجراح ومن
ذلك حديث الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يهتف مع البيعة ويقول للخصم شاهدك أو

قال أبو حنيفة وأحمد
في المشهور عنه لا يصلي فيه
ويجعل مكانه تسبيحا وقال
الشافعي يصلي فيه وعن مالك
روايات أحدها تصلي في كل
الأوقات والثانية في غير
الأوقات المكروه فيها التفضل
والثالثة لا يصلي بعد الزوال
جلالها على صلاة العيد
(فصل) وهل تسن الجماعة
لصلاة الخسوف قال أبو حنيفة
مالك لا تسن بل يصلي كل واحد
لنفسه وقال الشافعي وأحمد
السنة أن تصلي جماعة
كالخسوف ويجهر بالقراءة
في صلاة الخسوف وتصلي
الخسوف فرادى كما تصلي
جماعة بالانفائ وعنه الثوري
وهجد بن الحسن أن الإمام إذا
صلى صلوا معه وتصلي
حينئذ فرادى
(فصل) وغير الخسوف
مسن الآيات كالزلازل
والصدواق والنظمة بالهار
لا يسن له صلاة عند الثلاثة
وعنه أحمد أنه يصلي لكل آية
في الجماعة وحكي عن علي رضي
الله عنه أنه صلى في زلزلة
(باب صلاة الاستسقاء)
اتفقوا على أن الاستسقاء
مسنون واختلفوا هل يسن
له صلاة أم لا فقال مالك
والشافعي وأحمد وصاحب أبي
حنيفة تسن جماعة وقال أبو
حنيفة لا تسن الصلاة بل
يخرج الإمام ويدعو فانصلي
الناس وهذا ما جازواختلف
من رأى أن لها صلاة في صحتها
فقال الشافعي وأحمد مثل
صلاة العيد ويجهر بالقراءة
وقال مالك صفتها ركعتان

عنه مع ما رواه الشافعي والبيهقي ان عليا رضى الله تعالى عنه كان يرى الخلف مع البينة وبه قال نعيم
وغيره فالاول مخفف والثاني مشدد لاسيما ان قامت البينة على ميت أو غائب أو طفل أو مجنون فراجع
الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك حديث الشيخين وغيرهما فروعا عما لا يوافق الميزان فاعتق قال الحسن بن
وجد لقيطاً منبواً فأنفقته لم يثبت له عليه ولا وميراثه لاسيما وعادهم سر ربه وليس للنقطة شيء إلا
الاجمع حديث البيهقي عن عمر بن الخطاب انه قضى لاسيما عيدين المسبب في النقطة منه وذابانه سر
واسع بدولاً وهو على عمر ارضاعه فالاول مشدد والثاني مخفف ان صح فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث الشيخين ان رجلاً من الانصار اعتق عبداً كان له مال غيره فباعه رسول الله
صلى الله عليه وسلم لكونه كان محتاجاً جامع ما رواه الحاكم فروعا لاسيما ولا يباع ولا يوهب فالاول مخفف ان
ماله يبيعه متى شاء والثاني مشدد ان صح رفعه فانه لا يباع ولا يوهب فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك حديث البيهقي عن جابر بن عبد الله رضى الله تعالى عنه قال بعنا أمهات الأولاد في عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر فلما كان زمن عمر بن الخطاب كان ذلك فأنهينا فالاول مخفف والثاني مشدد
ووافقه على ذلك جمهور الصحابة فكان كالأجاء منهم على تحريم بيع أمهات الأولاد قالوا انهم يهتق
بموت السيد والله تعالى أعلم وليكن ذلك آخر ما أراد الله تعالى من الجمع بين الأحاديث التي ظاهرها
التناقض عن بعض العلماء عما يشهد لمرتبة الميزان من التخفيف والتشديد ونقطة الأحاديث مجمعة على
الأخذ بها بين الأمة فليس فيها الأمر تارة واحدة لعدم حصول مشقة فيها على أحد من المكلفين فافهم
والحمد لله رب العالمين (واعلم) يا أباي ما تركت الجمع بين آيات القرآن التي أخذ بها الأئمة واختلفوا في
معانيها جهلاً بها وإنما ذلك لحفام مدارك المجتهدين فيها بخلاف أحاديث الشريعة فأنها جاءت مبينة لما
أجل في القرآن وأيضاً فان قسم التشديد في القرآن الذي يؤخذ به العارفون نفوسهم لا يكاد يعرفه أحد
من علماء الزمان فضلاً عن غيرهم وقد وضعت في ذلك كتاباً سميت به بالجواهر المصونة في علوم كتاب الله
المكثون ذكرت فيه نحو ثلاثة آلاف علم كتبت عليه مشايخ الاسلام على وجه الإيمان والتسليم لأهل الله
عز وجل ومن جملة من كتب عليه الشيخ ناصر الدين القاسمي المالكي وبعد فقد اطاعت على هذا الكتاب
العزيم المنال الغريب المثال فرأيت مشهوراً الجواهر والمعارف البازية وعلمت انه مفيد للطلاب
يضيق نطاق النطق عن وصفه وبكل الفكر عن ادراكه كتبه وكشفته انتهى وأخفيت في طيه مواضع
استنباطها من الآيات غير على علوم أهل الله تعالى أن تذايع بين المجتهدين وقد أخذ الشيخ شهاب الدين
ابن الشيخ عبد الحق عالم العصر فكثت عنده شهوراً وهو ينظر في علومه فيجوز عن معرفة مواضع استخراج
علم واحد منهم افعال لي وضعت هذا الكتاب في هذا الزمان لا شيء فقلت وضعته نصرة لأهل الله عز وجل
لكون غالب الناس ينسبهم إلى الجهل بالكتاب والسنة فقال لي أنا أقول في نفسي اني عالم بمصر والشام
والحجاز والروم والعجم وقد عجزت عن معرفة استخراج نظير علم واحد منه من القرآن ولا فهمت مما فيه
شيئاً ومع ذلك فلا أقدر على رد من كل وجه لان صعوبة الكلام الذي فيه ليست بصعولة مبطل ولا هاهي
انتهى وقد استخرج أي أفضل الدين من سورة الفاتحة مائتي ألف علم وسبعة وأربعين ألف علم وتسعة مائة
وتسعة وتسعين علماً وقال هذه علوم أمهات علوم القرآن العظيم ثم ردها كلها إلى البسطة ثم إلى الباء ثم
إلى النقطة التي تحت الباء وكان رضى الله عنه يقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام المعرفة بالقرآن حتى
يصير يستخرج جميع أحكامه وجميع مذاهب المجتهدين فيها من أي حرف شاء من حروف الهجاء انتهى
ويؤيده في ذلك قول الإمام علي رضى الله عنه لو شئت لا وقرت لكم ثمانين بهراً من علوم النقطة التي تحت
الباء فهذا كان سبب عدم حجي بين آيات القرآن التي اختلف المجتهدون في معانيها بين مخفف ومشدد
لخفت من ذلك مرتبة التشديد التي في القرآن ففتح اب الانكار على العلماء بالله تعالى وبأحكامه وأنا
ما وضعت هذه الميزان بحمد الله تعالى لاسيما الباب الانكار على الأئمة فاعلم ذلك وإنما ذكرت الأحاديث
الضعيفة عند بعض المقلدين احتياطاً لهم ليعلموا بما فقد تكون كهيئة في نفس الامر فاقابل الحديث

((فصل)) وهل يسن له خطبة فقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية المختارة عند أصحابه تسن وتكون بعد الصلاة خطبتان على المشهور ويقفهما بالاستغفار كالتيكبير في العيد وقال أبو حنيفة وأحمد في الرواية المنصوص عليها لا يخطب لها وإنما هي دعاء واستغفار ((فصل)) ويستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للإمام والمأمومين إلا عند أبي حنيفة فإنه لا يستحب وقال أبو يوسف يشترع للإمام دون المأمومين واقفة وعلى أنهم إن لم يسقوا في اليوم الأول عادوا ثانياً وثالثاً وأجمعوا على أنهم إذا تضرعوا بكثرة المطر فإن السنة أن يسألوا الله رفعه

((كتاب الجنائز))

أجمع العلماء على استحباب الأكل من ذكرا الموت وعلى الوضوء لمن له مال أو هندسه ما ينفق إلى الأبداء به مسح الصفة وعلى تأكيدها في المرض واقفة وعلى أنه إذا تيقن الموت وجسه الميت للقبلة والمشهور عن مالك والشافعي وأحمد أن الأذى لا ينجس بالمسوت وقال أبو حنيفة ينجس بالموت فإذا غسل الميت طهر وهو قول للشافعي ورواية عن أحمد واتفقوا على أن مؤنة تجهيز الميت من رأس ماله مقدمة على الدين وحكي عن طاووس أنه قال إن كان ماله كثيراً فإن رأس ماله والأفن

ثلاثة

الصحيح في بعض المواضع بالضعيف الذي أخذ به مجتهد آخر كل ذلك أدب مع أئمة المذاهب رضي الله عنهم على أن من نظر بين الأنصاف علم بالقرائن أن ذلك الحديث الضعيف الذي أخذ به المجتهد لو لا صح عنده ما استدلل به وكفا فاختاره الحديث استدلال مجتهد به لمذهبه ومن آمن النظر في هذه الميزان لم يجدد لبساً ولا قولاً من أدلة المجتهدين وأقوالهم يخرج عن إحدى مرتبتي الشرع أبداً ولا يكل من المرتبتيين رجال في حال مباشرتهم الأعمال فن قوي منهم طواب بالعمل بالمشديد ومن ضعف منهم خوطب بالأهل بالرخصة لا غير كما مر أيضاً في الفصل الأول والحمد لله رب العالمين انتهى الجمع بين الأحاديث ((وأنشعر)) في الجمع بين أقوال الأئمة المجتهدين وبين كسبية ردها إلى مرتبتي الميزان من تخفيف وتشديد مصدرين بمسائل الإجماع والاتفاق في كل باب من كتاب الطهارة إلى آخر أبواب الفقه وبين أن يبدأ الشرع بعبادة بتوجيه أهل الحقيقة وعكسه فالأمر ببيان أن أئمة المجتهدين كانوا علماء بالحقيقة كما هم علماء بالشرعية فانهم كلهم ما بنوا أقوالهم على الحقيقة والشرعية معاً بل أخبرني بعض أهل الكشف أنهم سمعوا أئمة للجن أيضاً وإن لكل مذهب طلبة من الجن يتقيدون به لا يرحون عنه كالانس ثم أعلم أن هذا الأمر الذي التزمته في هذا الكتاب لا أعلم أحداً يحمده الله سبحانه في التزامه من أول أبواب الفقه إلى آخرها أبداً كما مر بيانه أو آخر الفصول السابقة وقد قدم هناك أن الحقيقة لا تتخالفاً للشرعية أبداً عند أهل الكشف لأن الشرع بعبادة الحقيقة هي الحكم بالأمور على ما هي عليه في نفسها وهذا هو علم الحقيقة بعينه فلا تخالف شرعية حقيقة ولا عكسه وإنما هما ملازمان كالزمن والظل للشخص حال وجود نور الشمس وإنما يظهر تخالفهما فيما إذا حكم الحاكم ببينة زور في نفس الأمر وظن الحاكم صدق البينة لا غير فلو أن البينة كانت صادقة في باطن الأمر كظاهره لنفذ الحاكم بطنا وظاهراً في الدنيا والآخرة فعلم أن قول الإمام أبي حنيفة أن حكم الحاكم ينفذ ظاهراً وباطناً محمول عند المحققين على ما إذا حكم ببينة عادلة اذ ذلك من باب حسن الظن بالله عز وجل وأنه قد ينصر لنواب شرعها الشرع في يوم القيامة فيعفو عن شهود الزور وعن الحاكم بذلك ويمشي حكمه في الآخرة كما مشاه في الدنيا إذا بذل وسعه في النظر في البينة وأما قول بعضهم أن حكم الحاكم ينفذ في الدنيا والآخرة ولو علم أن البينة زور فقد تاباه فواء الشرع وان كان الله تعالى فعلاً لما يريد إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق ((كتاب الطهارة))

أجمع الأئمة الأربعة على وجوب الطهارة بالماء للصلاة مع التمكن من استعماله فيها حساً وشرعاً كما أجمعوا على وجوب التيمم عند حصول فقد كذلك وعلى أن ماء الورد والخلاف لا يظهر عن الحديث وعلى أن المتغير بطول المكث طهور وعلى أن السوائل ما مور به هذه مسائل الإجماع في هذا الباب وأما ما اختلص الأئمة الأربعة وغيرهم فيه فكثير ومن ذلك قول فقهاء الامصار كلهم أن ماء البحار كلها عذبة وأجابهما غزلة واحدة في الطهارة والتطهير مع ما حكي أن قوماً من هؤلاء وضوء بماء البحر وقوماً أجازوه للضرورة وقوماً أجازوا التيمم مع وجوده فالأول مخفف وما بعده مشدد فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول إطلاق الماء في قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي ومعلوم أن الطهارة ما شرعت بالأصالة إلا لأنها من بدن العبد من الضعف الحاصل بالمعاصي أو أسهل الشهوات والوقوع في الغفلات فيقوم العبد بعد طهارة إلى مناجاة ربه ببدن حي فينتاح به بسببه كاه أو يفعل ما شرط الشارع له الطهارة ووجه الثاني أن صاحبه لم يبلغه حديث هو الطهور وماؤه الحل ميتته مع كون ماء البحر المالح عقيم لا ينبت شيئاً من الزرع وما لا ينبت الزرع لا روحانية فيه ظاهرة حتى ينشأ البدن ومع حديث تحت البحر نار والنار مظهر غرضي فلا ينبغي للعبد أن يتضمخ بما قارب محل الغضب ثم يقوم بناجي ربه فهو قريب في المعنى من مياه قوم لوط التي نهى الشارع عن الوضوء منها ومن هنا قدم بعضهم التيمم عليه كما مر ولما في التراب من الروحانية أذهو عكارة الماء كسباً في باب التيمم إن شاء الله تعالى ومن ذلك اتفاق العلماء على أنه لا تصح الطهارة إلا بالماء مع قول ابن أبي ليلى والاصم بجواز الطهارة بسائر أنواع المياه حتى المعتصرة من الأشجار ونحوها فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن صرف الذهن إلى أن المراد بالماء

(فصل) وأتفقوا على أن

غسل الميت فـرض كفاية
وهل الأفضل أن يغسل مجردا
أو في قبص قال أبو حنيفة
ومالك مجردا مستورا العورة
وقال الشافعي وأحمد الأفضل
في قبص والاولى عند الشافعي
تحت السماء وقيل بل الأولى
تحت سقف والماء البارد أولى
الافى رد شديد أو عند وجود
وسخ كثير وقال أبو حنيفة
المسح أولى بكل حال

(فصل) وأتفقوا على أن

للزوجة أن تغسل زوجها
وهل يجوز للزوج أن يغسلها
قال أبو حنيفة لا يجوز وقال
الباقون يجوز ولو ماتت امرأة
وليس هناك إلا رجل أجنبي
أو مات رجل وليس هناك إلا
امرأة أجنبية فمذهب أبي
حنيفة ومالك والأصح من
مذهب الشافعي أنها يجهان
وعن أحمد روايتان أحدهما
يهمان والاخرى ينفك الغاسل
على يده شربة وهو وجوبه

للشافعي وقال الاوزاعي يدفن
من غير غسل ولا تيمم ويجوز
للمسلم غسل قريبه الكافر عند
الثلثة وقال مالك لا يجوز

(فصل) والمذهب أن يؤخذ

الغاسل ويستولك أسنانه
ويدخل أذنيه في متخريه
ويغسلهما وقال أبو حنيفة
لا يستحب ذلك وإن كانت
طيفة ملبدة من حيا بمسح
واسع الاسنان برفق وقال ابو
حنيفة لا يغسل ذلك وإذا
غسل المرأة فمشر شعورها
ثلاثة قرون والقي خلفها وقال
أبو حنيفة يترك على حاله من
غير شفر (فصل) والظاهر

في نحو قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به هو الماء المطبق ووجه الثاني كون ذلك الماء
أصلها من الماء سواء في ذلك ماء الانهار والينابيع والارياح وان أصله من الماء الذي تشر به العروق من
الارض لكنه ضيف الروحانية جدا فلا يكاد ينشئ الاغصان ولا يحثها بخلاف الماء المطبق ولذلك منع
جمهور العلماء من التطهر به ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة لا تزال النجاسة الا بالماء مع قول الامام أبي
حنيفة ان النجاسة تزال بكل مائع غير الادهان فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول ان الطهارة
انما شرعت لحياء البدن أو اثوب فالبدن أصل والثوب بحكم التبعية ومعلوم ان المائع ضيف
الروحانية لا يكاد يهيج البدن ولا يزي الثوب فان القوة التي كانت فيه قد تشر بها العروق وخرج بها
الاغصان والاوراق والازهار والثمار ووجه الثاني كون المائع المقتصر من الاشجار مثالا فيسهل روحانية
ما على كل حال وأيضا فان حكم النجاسة أخف من الحديث بدليل ما ورد عن عائشة رضي الله عنها انها كانت
إذا أصاب ثوبها دم حيض صبغت عليه ثم فركته بهود حتى تنزل عينه وبدليل صحة صلاة المسح بالبحر
ولو بقي هناك أثر النجاسة بخلاف الطهارة عن الحديث لو بقي على البدن لعة كالذرة لم يصبها الماء لم تصح
طهارته الا بغسلها فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهية استعمال الماء المنجس في الطهارة
مع الاصح من مذهب الشافعي من كراهية استعماله فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى هي تبنى
الميزان ووجه الاول عدم صحة دليل فيه فلو انه كان يضر الامة لبيته لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولو في حديث واحد والاثر في ذلك عن عمر رضي الله عنه ضيف جدا فبقى الامر فيه على الاباحة ووجه
الثاني الاخذ بالاحوط في الجملة ومن ذلك الماء المسخن بالنار وهو غير مكروه بالاتفاق مع قول مجاهد
بكرهته ومع قول أحمد بكراهية المسخن بالنجاسة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مقفصل فراجع
الامر الى هي تبنى الميزان ووجه الاول عدم وجود نص من الشارع فيه ووجه الثاني ان النار مظهر غضبي
لا يعذب الله بها الا الهواة فلا ينبغي لعبد أن يتضحج بها تأثر بها الاسماء المسخن بالنجاسة فافهم ومن ذلك
الماء المستعمل في فرض الطهارة هو طاهر غير مطهر على المشهور ومن مذهب الامام أبي حنيفة وعلى
الأصح من مذهب الامام الشافعي وأحمد بشرطه وفي الرواية الاخرى عن أبي حنيفة انه نجس وهو قول
أبي يوسف مع قول الامام مالك هو مطهر فالاول مشدد وقول مالك مخفف فراجع الامر الى هي تبنى الميزان
ووجه من منع الطهارة بالماء المستعمل في فرض الطهارة كون الخطايا خربت فيه كما ورد في الصحيح فهو
مستة ذر شرا عند كل من كل مقام ايمانه أو كان صاحب كشف فلا يناسب كل من كل مقام الايمان
ان يتطهر به كالا يناسب أحد أن يتوضأ بالماء أو الخياط أو الصنمان ويقوم بناحي ربه والعفو تابع
للمسقة فالامسقة فيه لا ينبغي العفو عنه كما قالوا في دم البراغيت اذا هم الثوب كله أو هم البدن فغير
السرجين أو دخان النجاسة وكثرانه لا يعني عنه ووجه من قال تصح الطهارة بالماء المستعمل في فرض
الطهارة كون القدر الذي جهل في الماء من خروا خطايا امر غير محسوس لغالب الناس ولا يطالب
كل عبد الا بشاهد فمن منع الطهارة به لا مؤمن فهو تشديد ومن جوزها به له فهو تخفيف فالاول خاص
باهل الكشف من العلماء والصالحين والثاني خاص بعامة المسلمين ووجه من قال ان المستعمل المذكور
نجس سواء كانت نجاسة مغلظة أو مخففة الاخذ باحتمال الموضوعي به مثلا فانه لو كشف لعل أي ماء المبتضأة
التي تكرر الطهارة منها للعوام كالماء الذي ألقي فيه ميتة كلاب أو غيرها من الحيوانات حتى صارت
رائحة منتنة فرضي الله عن الامام أبي حنيفة ورحم أصحابه من حيث قسموا النجاسة الى مغلظة ومخففة
لان المعاصي لا تخرج عن كونها كبائر أو صغيرة فبالغسل الكبائر مثالا ميتة الكلاب أو بولها ومثالا
غسله الصغار مثالا ميتة الكلاب من سائر الحيوانات المأكولة أو غير المأكولة فوجه كون النجاسة
المذكورة كالنجاسة المغلظة الاخذ بالاحتمال الكامل للتوضي به مثلا لا احتمال أن يكون ذلك غسله
كبيرة من الكبائر ووجه كون النجاسة المذكورة كالنجاسة المتوسطة احسان الظن به بعض الاحسان
وانه لم يتركب كبيرة وانما تركب صغيرة ووجه من قال انه تجوز الطهارة به مع الكراهية احسان الظن

إذا ما أتت وفي بطنها ولد حتى شق
 بطنها عند أبي حنيفة
 والشافعي وقال أحمد لا يشق
 وعن مالك روايتان كالمذهبين
 واتفقوا على أن السقط إذا
 لم يبلغ أربعة أشهر لم ينسل ولم
 يصل عليه فان ولد بعد أربعة
 أشهر وقال أبو حنيفة إن وجد
 ما يدل على الحياة من عظام
 وحركة ورضاع غسل وصلى عليه
 وقال مالك كذلك إلا في الحركة
 فإنه اشترط أن تكون حركة
 بينة يصح أطول مكث يتيقن
 معها الحياة وقال الشافعي
 ينسل قولاً واحداً وهل يصل
 عليه قولان الجديده
 لا يصل عليه ما لم تظهر أماره
 الحياة كالإختلاج وقال أحمد
 ينسل ويصل عليه واتفقوا
 على أنه إذا استعمل أو بكى
 يكون حكمه حكم الكبير وحكي
 عن سعيد بن جبير أنه لا يصل
 على الصبي ما لم يبلغ
 (فصل) رنية الغاسل غير
 واجبة على الأصح من مذهب
 الشافعي وهو قول أبي حنيفة
 وقال مالك يوجبها وإذا خرج
 من الميت بعد غسله شيء وجب
 إزالته فقط عند أبي حنيفة
 ومالك وهو الأصح من مذهب
 الشافعي وقال أحمد يجب
 إعادة الغسل إن كان الخارج
 من الفرج وهل يجوز تنف
 أبطنه وحلق عانته وحف
 شاربته قال أبو حنيفة ومالك
 هو مكروه وقال أحمد لا بأس
 به وللشافعي قولان الجديده
 أنه لا بأس به في حق غير المحرم
 والقديم المختار أنه مكروه
 (فصل) واتفقوا على

بذلك المتوضي أكثر من ذلك الإحسان وأنه لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة وانما وقع في مكروه أو خلاف الأولى
 فمثال الأول مية البعوض ومثال خلاف الأولى مية البراغيث أو الصدفان ومثال ذلك لا يؤثر في الماء
 تغير الظاهر لنا في العادة . وسعت سببى عليها الطوائس رحمهم الله تعالى بقول أعلم يا أخى إن الطهارة
 ما شرعت بالإصالة إلا لتزيد أعضاء العبد نظافة وحسنه وتقديس ظاهره وباطنه والماء الذي خربت فيه
 الخطايا حساً وكثراً وتقديراً وإيماناً لا يزيد الأعضاء إلا تقديراً وقبحاً تبعاً لقيح تلك الخطايا التي خربت في
 الماء فلو كشف للعبد أى الماء الذي يظهر منه الناس في المطاهر في غاية الفئدة والنتن فكانت
 نفسه لا تطيب باستعماله كما لا تطيب باستعمال الماء الغليل الذي مات فيه كلب أو هرة أو فارة أو
 نحو ذلك كالبعوض والصديد على اختلاف ذلك الخطايا التي خربت من كبائر وصغائر ومكروهات
 وخلاف الأولى فقلت له فادن كان الامام أبو حنيفة وأبو يوسف من أهل الكشف حيث قالوا بنجاسة
 الماء المستعمل فقال نعم كان أبو حنيفة وصاحبه من أعظم أهل الكشف فكان إذا رأى الماء الذي
 يتوضأ منه الناس يعرف أعيان تلك الخطايا التي خربت في الماء ويمتنع من استعماله الكبائر عن الصغائر
 والصغائر عن المكروهات والمكروهات عن خلاف الأولى كالأمور المحسنة حساً على حد سواء قال
 وقد بلغنا أنه دخل مطهرة جامع الكوفة فرأى شاباً يتوضأ فنظر في الماء المتقاطر منه فقال يا ولدى
 تب عن عقوب الوالد فقلت تب إلى الله عن ذلك ورأى غسالة تنخص آخره فقال له يا أخى تب من الزنا
 فقال تب من ذلك ورأى غسالة تنخص آخره فقال له يا أخى تب من شرب الخمر وسماح آلات الله فقال
 تب منها فكانت هذه الأمور كالمحسوسة عنده على حد سواء من حيث العلم بها ثم بلغنا أنه سأل الله تعالى
 أن يحجبه عن هذا الكشف لما فيه من الإطلاع على سوائت الناس فأجابه الله إلى ذلك فعلم أن الامام حال
 كشفه كان قوله في الماء المستعمل تابعاً لما يراه قدس من الخطايا من كبائر وصغائر ومكروهات وخلاف
 الأولى لأنه كان يعلم بالأقوال بالنجاسة كل ما من من المتطهرين على حد سواء كما قد يتوجه بعض مقادير
 فإين غسالة الزنا والواط وشرب الخمر وعقوق الوالد وكل الرشا والديانة والسماحة ونحو ذلك من غسالة
 النظر إلى الأجنبية أو القبله لها أو مواءتها على الفاحشة أو الوقوع في الغيبة أو أين غسالة هذه
 المذكورات الأخيرة من غسالة استعمال المكروه كالاستنجاء باليمين من غير عذر وتقدير غسل اليد
 اليسرى على اليمنى مثلاً وكذلك الحكم في غسالة خلاف الأولى كتوسيع الأكم بغير حاجة وتكبير العمامة
 والتبسط بالمسك والمشارب وبناء الدور ونحو ذلك لحصول الغفلة في حين من الأحيان عن شيء من أمور
 الآخرة انتهى فقلت له هذا حكم أهل الكشف وأهل الإيمان الكامل فما حكم الضعفاء في ذلك فقال هم مع
 ما يقوم عندهم من شهود تلك الذنوب التي خربت في الماء ولا أرى الاحتياط إلا أولى لهم فيجتنب أحد هم
 الغسالة لتلك الأعضاء كنم اغسله كباثراً وصغائر من غير إساءة ظن بمن هي غسالته وذلك بأن يعمل ذلك
 الماء معاملة ماء من أقي الكبائر أو الصغائر من غير أن يعتقد وقوعه في ذلك . وسعت همة أخرى يقول الأولى
 لكل مقلد أن يجتنب غسالة الماء المستعمل كأنه نجاسة مغلفة أخذ بالاحتياط وان نزل عن هذه الرتبة
 جهلها كالنجاسة المتوسطة كبول البهائم لاحتمال ارتكاب صاحبها شيئاً من الصغائر كما هو الغالب وإن نزل
 عن هذا المقام جهلها كالنجاسة الخفيفة جداً على أن ذلك المتطهر راغماً ارتكب مكروهاً من المكروهات دون
 الكبائر والصغائر وإن نزل عن ذلك اجتمعه في الاستعمال كما يجتنب استعمال البطيخ وماء البقل ونحوهما
 مما هو طاهر في نفسه غير مطهر غيره لاحتمال أن يكون المتطهر ارتكب خلاف الأولى فقط ومثل ذلك
 لا يلحق بالنجاسة الخفيفة فضلاً عما فوقها انتهى . وسعت همة أخرى يقول كان الامام أبو حنيفة من أهل
 الكشف فكان تارة يرى غسالة الكبيرة في الماء فيحكم بإجتهاده أو كشفه بأنها كالنجاسة المغلفة وتارة يرى
 غسالة الصغيرة في الماء فيقول أنها كالنجاسة المتوسطة لأن الصغائر متوسطة بين الكبائر والمكروهات
 فهي مرتبة بين النجاسة المغلفة والنجاسة تبعاً لاصلا فليست أقواله الثلاثة انصحت عنه في غسالة
 واحدة كما نوه به بعض مقادير وانما ذلك في غسالات متعددة انتهى فعلم أن الأئمة الأربعة ما بين مخففت

ومشدد في الماء المستعمل احتياطاً وما بين متوسط فيه وما بين مخفف كذلك وبأي ما ذكرناه من التقسيم
حديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله حسبت من صبغة كذا تعني صبغة فقال يا عائشة لقد
قلت كلمة لو خرجت ماء البحر لزوجته أو كما قال صلى الله عليه وسلم أي لو قدرت جسماً طرحت في البحر
المحيط لغربت طعمه أو لونه أو ريحه أو كلها ما وأنقته فإذا كان مثل هذه الحكمة تغير البحر المحيط بكل هذا
التغير العظيم فكيف بالذنوب العظام إذا خرجت من جميع المتوضئين في مطهرة المسجد مثلاً فرحم الله تعالى
مقلدي الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه حيث منعوا الطهارة من ماء المطاهر التي لم تستعملها بخلافها من
خطايا المتوضئين وأمروا أتباعهم بالوضوء من الأنهار والآبار والبرك الكبيرة أو من الحياض المغطاة
التي لا يعود فيها ماء المتطهرين فإن هذا الماء أنعش لأعضاء الطهارة لنقاوته وكثرة حياته لا سيما أعضاء
أمتنا التي كادت أن تعوف من كثرة الخلفاء فهيات أن ينعشها الماء الذي لم يستعمل فضلاً عن
المستعمل ولو كثيراً فافهم والله ما فعل أصحاب هذا الإمام رضي الله عنه وعنهم فإنه أولى بكل حال لأنه إن
كان هناك ضعف للجسد أو فتور في وقوى وانعاش وان لم يكن هناك ضعف ازداد الجسد حسناً ووضاءة
وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى مع كونه كان شافعي لا يتوضأ من مطاهر المساجد في أكثر
أوقاته ويقول إن ماء المطاهر لا ينعش جسداً مثلاً لانه قد يرهبها بالطين التي خرجت فيها وتارة كان يتوضأ
منها ويقول الذي أعطاه الكشف أن هؤلاء المتوضئين لم ينعشوا في ذنب فتترك بآثار ماء طهارتهم كما كان
العصاة ينعشون مع بعضهم بعضاً في المطاهر وبذلك قال مالك وتارة كان يكشف له عما خرج في ذلك الماء من
الذنوب فيجتنبه على علم وبيان وكان يميز بين غسلات الذنوب ويعرف غسلات الحرام من المكروه من خلاف
الأولى ودخلت معه مرة بمبضأة المدرسة الأزهرية فإراد أن يستنجي من المغطس فنظر فيه ورجع فقالت
له لم لا تطهر فقال رأيت فيه غسلات ذنوب كبيرة غيرته في هذا الوقت وكنت أنا قد رأيت الشخص الذي
دخل قبل الشيخ وخرج فتبعته وأخبرته الخبر فقال صدق الشيخ وقد كنت في زمانه جاء إلى الشيخ وتاب هذا
أمر شاهدته من الشيخ (فان قيل) هذا حكم من تطهر من أهل الذنوب فما حكم من لم يقع منه ذنب قبل
ذلك الوضوء (فالجواب) الأولى أن ينزل مثل هذا منزلة ما هو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لضعف
روحانيته بازائه المانع الذي كان يمنع من الصلاة مثلاً وكما قالوا في ماء طهارة الصبي (فان قيل) فلا شيء
شدداً للإمام أبو حنيفة في ماء الطهارة من الحدث وخفف في ماء إزالة النجاسة وقال أنها تزال بكل مائع مزيل
(فالجواب) أن باب الحدث أصيب وباب النجاسة أوسع دليل ما ورد في العمل الذي يصيبه نجاسة من أنه
يطهره أنساقه بالتراب إذا حكه فيه أو شيء به عليه وفي رواية يطهره ما بعده يعني من الأرض إذا زالت
العين بذلك (فان قلت) فما وجه من قال أن النار تطهر النجاسة إذا أحرقت بها (فالجواب) وجهه القياس
على تطهير العصاة من الموحدين بالنار ثم يدخلون الجنة بعد ذلك فكذلك تطهر العصاة من الذنوب المعنوية
كذلك تطهر النجاسة المحسوسة فافهم وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول من شئ في أن
مذهب الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه أولى بالاتباع من مذهب غيره في الامتناع من التطهر من
مبضأة المساجد فينبغي وضوء من ماء الآبار والأنهار والمياه التي لم تستعمل وينتظر انعاش أعضائه فإنه يجدها
قد انتعشت بذلك أكثر من الماء الذي يختلف فيه أيدي الناس ومن هنا ينقدح لك يا أخي أمر الأمر
بالطهارة بالماء ثم بالتراب عند فقد أو العجز عن استعماله وذلك أنه انما شرع لنا الطهارة به لأحيائه أعضائه
التي ماتت من المعاصي أو الغفلات كما مر قال تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أفلا يؤمنون ولم يطلع بعضهم
على هذه الآية فقال ان تخصيص استعمال الماء في الطهارة تعبد لا يعقل معناه اهـ والحق أن علمته
معقولة مشهودة وهي انعاش البدن والأعضاء وأحباؤها بعد فتورها أو موتها فافهم (فان قلت) فهل
الخلاص الذي في الماء المستعمل يجري في التراب المستعمل وهل يخرج خطايا المتهم بالتراب في التراب كما ورد
في الماء (فالجواب) لم يشأ نعمة عليه في ذلك وإعله لضعف روحانية التراب فن وجد في كلامهم أنهم أجروا
ذلك في التراب المستعمل فليحفظ بهذا الموضوع من كتابي هذا فهكذا قلته عرف منازع المجتهدين والحمد لله

تحت الغافه وقال مالك ايسر
 للكفن حدوا غبا الواجب ستر
 الميت وتكفين المرأة في
 المعصفر والمزعفر والحرير
 مكروه عند الشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة لا يكره والمرأة
 ان كان لها مال فالكفن في ما لها
 عند أبي حنيفة ومالك وأحمد
 وان لم يكن لها مال فقال مالك
 هو على زوجها وقال محمد بن
 بيت المال كالأعراس الزوج
 فانه في بيت المال بالاتفاق
 وقال أحمد لا يجب على الزوج
 كفن زوجته بحال ومذهب
 الشافعي ان يحل الكفن أهل
 التركة فان لم تكن فعلى من تلزمه
 النفقة من قريب وسيد
 وكذا الزوج في الأصح
 والصواب عند حقه في أصحابه
 انه على الزوج بكل حال
 والمهر لا يطيب ولا يلبس
 الخيط ولا يحنر رأسه بالاتفاق
 وحكى عن أبي حنيفة ان
 احرامه يبطل بموته فيفعل
 به ما يفعل بسائر الموتى
 (فصل) والصلاة على
 الميت فرض كفاية ومن
 أصبح من أصحاب مالك انها
 سنة ولا يكره فعلها في شيء
 من الاوقات عند الشافعي
 وقال أبو حنيفة وأحمد يكره
 فعلها في الاوقات الثلاثة وقال
 مالك يكره فعلها عند طلوع
 الشمس وغروبها والصلاة
 على الجنائز في المسجد جائزة
 بالاتفاق وهي غير مكروهة
 فيه عند الشافعي وأحمد وقال
 أبو حنيفة وما للبيكراتها فيه
 ويكره النبي للميت والنداء
 عليه وقال أبو حنيفة لا يكره له

رب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بامتناع الطهارة بالماء المتغير كثيرا بظاهر كغفران ونحوه مع
 قول الامام أبي حنيفة وأصحابه بجواز الطهارة ان لم يطبخ أو يغلب على أجزاءه فالاول مشدد في شأن الماء
 والثاني مخفف فراجع الامر الى مربي الميزان ووجه الاول ضعف روحانية الماء المسد كور عن احياء
 الاعضاء وانعاشها فن تطهر به فكان له لم يتطهر ووجه الثاني النظر الى قوة روحانية الماء من حيث هو
 الا ان يخرج عن طبع الماء بطبخ شيء من الطاهرات فيه أو كثرة التغير جدا بحيث يغلب على أجزائه ويؤيد
 الاول حديث الماء طهور ولا ينجسه شيء الا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه وقد أخذ أهل الكشف
 باطلاق الحديث وقالوا لا يحتاج الى حل المطلق على المقيدل لان الماء في ذاته لا ينجسه شيء غيره فاذا صب على
 الماء غيره فبينهم ما يبرئ من دخول أحدهما في الآخرة ولو لا ذلك لما كانا شديدين ولكن لما كان يلزم من
 اعتراضا الماء الطاهر ان تغترف معه شيئا من ذلك المخلوط به امتنعنا من استعماله وأطلقنا عليه اسم النجس
 مثلا بشرطه توسعا كما أن أهل الكشف بطهرون عليه اسم الطاهر كذا لما توسعوا في الحقيقة لا اختلاف
 بين أهل الكشف وغيرهم الا من حيث العلة فاهل الكشف يقولون علة منع استعماله اعتراضا ذلك النجس
 معه لا تنجسه في ذاته وغير أهل الكشف يقولون العلة في ذلك تنجسه فافهم ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان
 تغير الماء بطول المكث لا يضر في الطهارة مع قول محمد بن سيرين يمنع الطهارة به فالاول مخفف والثاني
 مشدد فراجع الامر الى مربي الميزان ووجه الاول عدم حدوث شيء في الماء يحال عليه الضعف لروحانيته
 ووجه الثاني وجود التعبر من حيث هو كاطعام الميت بطول المكث فانه قد رخصوا وعرفوا فلا ينبغي التطهر
 به كالألبني أكل الطعام الميت وكل شيء لا نجسه أهل الطبايع السليمة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
 ان الشمس والنار لا يؤثران في النجاسة تطهيرا مع قول الامام أبي حنيفة ان النار والشمس يطهران
 بعض أشياء في بعض الاحوال فاذا جف جلد الميتة عنده طهر بلا دبرغ واذا تنجست الارض نجفت في
 الشمس طهر موضعها وجازت الصلاة عليه الا النجيم اذا يلزم من كون الشيء طاهرا في نفسه ان يكون
 مطهرا غيره فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مربي الميزان ووجه الاول ان الاصل في
 الطهارة ان تكون بالماء في الحدث والنجس ووجه الثاني ان المراد زال ذلك القدر في رأي العين فلا
 فرق عنده بين ازالته بالماء وبين ازالته بطول الزمان وغير ذلك وبدليل قوله صلى الله عليه وسلم في ذيل
 الثوب الطويل للراة اذا أصابته نجاسة يطهره ما بعده يعني من التراب الذي يرب به ويمسه فافهم ومن
 ذلك نجاسة الماء الراكد القليل أي دون القلتين اذا وقعت فيه نجاسة ولو لم يتغير عند الامام أبي حنيفة
 والشافعي وأحمد في إحدى روايته مع قول مالك وأحمد في الرواية الاخرى انه طاهر ما لم يتغير فان تغير
 فنجس وان بلغ قلتين فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مربي الميزان وكذلك الخلاف في
 الجاري فانه كالأكد عند الامام أبي حنيفة وأحمد وهو الجديد من مذهب الشافعي وقال مالك لا ينجس
 الجاري الا بالتغير قليلا كالأكد وكثيرا واختاره جماعة من أصحاب الشافعي كالبعثي وامام الحرمين
 والعزالي فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مربي الميزان ووجه المشدد في هذه المسئلة والتي
 قبلها وجود نجاسة في الجفة فتتغير عن طهر لئلا يباع الله تعالى أن تقوم بين يديه متطهرين بماء
 دنس اذا باطن عنده ناظرا عنده تعالى فن شدد راعى ما عنده تعالى ومن خفف راعى ما عنده العباد
 فافهم ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان استعمال أواني الذهب والفضة حتى في غير الاكل والشرب سوام
 على الرجال والنساء الا في قول للشافعي مع قول داود انما يحرم الاكل والشرب خاصة فالاول مشدد
 والثاني مخفف واقف على حسم ما ورد فراجع الامر الى مربي الميزان ووجه الاول كمال الشفقة على دين
 الأمة والاخذ لها بالاحوط فيسهل اذا خيل في الوضوء منها مثلا كالخيل في الاكل والشرب ولا ينبغي لمن
 يتطهر أن يكون متكبرا محببا بنفسه اذا طهر ومقتاح الله الا التي هي حضرة الله عز وجل الخاصة
 وقد أجمع أهل الكشف على أنه لا يصح دخول حضرة الله لمن كان فيه شيء من الكبر بل يطرد من القرب منها
 كطرد ابليس فافهم وأما استعمالها في غير الوضوء فبالاول لانه اذا نزل استعمالها في مواطن الطاعات

(فصل) واختلافوا فيه هو

أحسب بالامامة على الميت
فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
والشافعي في القديم الوالي
أحسب ثم الولي قال أبو حنيفة
والأولى للولي إذا لم يحضر
الوالي أن يقيم إماما على
وقال الشافعي في الجديد الراجح
أن الولي أحسب من الوالي ولو
أوصى الرجل ليصلي عليه
لم يكن أولى من الأولياء عند
الثلاثة وقال أحمد يقدم على
كل ولي وقال مالك ابن مقدم
على الأب والأخ أولى من الجد
والابن أولى من الزوج وان
كان أباه وقال أبو حنيفة لا ولاية
للزوج ويكره لابن أن يتقدم
على أبيه

(فصل) ومن شرط صحة
الصلوة على الجنائز الطهارة
وستراة العورة بالاتفاق وقال
الشعبي ومحمد بن جرير الطبري
تجوز بغير طهارة ويقف
الإمام عند رأس الرجل ويجزئ
المرأة عند الشافعي وأبي يوسف
ومحمد وقال أبو حنيفة عند
صدر الرجل ويجزئ المرأة وقال
مالك من الرجل عند صدره
ومن المرأة عند عنقها

(فصل) وتكبيرات الجنائز
أربع بالاتفاق ويحكي عن
ابن سيرين ثلاث وعن حذيفة
ابن اليمان خمس وقال ابن
مسعود كبر رسول الله صلى الله
عليه وسلم على الجنائز تسعا
سبعاً وخمسا وأربعاً فأكبر وأما
كبر الإمام فإن زاد على أربع لم
تبطل صلاته وإذا صلى خلف
إمام فزاد على أربع لم يضره
في الزيادة وهو أحسن ما يتابعه

من الاحتياط في غيرهما من باب أولى فافهم * ومن ذلك المصنوب بالفضة ضبة كبيرة حرام عند الأئمة الثلاثة
بتفصيل عند الشافعي مع قول أبي حنيفة لا يحرم المصنوب بالفضة مطلقا فالأول مشدد والثاني مخفف
ووجه الأول كمال الشفقة على دين الأمة كما مر وذلك أن من استعمل الأنا المصنوب بالفضة أو الذهب
يصدق عليه أنه استعمل الأنا كان بعض أجزاءه من الفضة والورع التباعده عن الأنا المصنوب كالتباعد
عن الأنا الكامل من الفضة ووجه الثاني العفو عن مثل ذلك * ومن ذلك السؤال قد اتفق الأئمة
الأربعة على استحبابه وقال داود هو واجب وزاد إسحق بن راهويه أن من تركه عامدا بطلت صلاته لاسيما
أن تأذي بتركه الجليس فالأول مخفف والثاني مشدد ويدل لهما ما قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق
على أمتي لأمرتهم بالسؤال أي أمرهم بالاحتجاب فإن فيه راحة كون الأمر للرجوع ولكن ترك ذلك راحة بالأمة
فكانه صلى الله عليه وسلم أشار بقوله لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالاحتجاب عليه وفيه راحة فذلك فن لم
يجد فيه مشقة وجب عليه ومن وجد فيه مشقة لا يجب عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه
الثاني مراعاة كمال التعظيم والادب في مناجاة الله عز وجل وهو خاص بالأكابر من العلماء والصالحين الذين
لا يشق عليهم ذلك في جنب ما يشهدونه من عظمة الله تعالى وما يستحقه مقام خدمته بل وبما شق عليهم
تركه ووجه الأول مراعاة حال مقام المحجوبين عن مثل ذلك المشهد من العوام الجاهلين بما يستحقه مقام
خدمته تعالى ومناجاته فإن احتجاب السؤال عليهم وبما شق عليهم المذكور فإن أحدهم لا يكاد
يتجمل لقلبه تلك العظمة التي تجلي للعلماء والصالحين وهذا من باب قولهم حسنات الأبرار سيئات
المقربين فافهم * ومن ذلك عدم كراهة السؤال للصائم بعد الزوال عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في
أحاديث روايتها لا يكره وقال الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى يكره فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول مع ملاحظة ما تقدم من إمامة المسلم لدفع الضرر عن
جانيه حتى لا يتأذى أحد برأحة فيه ومعلوم أن كل ما يؤذي الجليس ينبغي تقيدهم إزالته على حصول
الفضائل وإيضاف الصائم بعد الزوال ينبغي له التأهب للقاء به إلى حين يجلس للاكل على ما تدنه
مشاهداته وهذا هو اللقاء الأصغر بالنظافة وحسن الرائحة كما ورد في حديث الصائم فرحتان وإن كان
الذي تعالى لا يوصف بالتأذي بذلك حقيقة إذ هو الطالق لذلك ولكن قد يتبع الشرع العرف في كثير من
المسائل وقد ورد في عدة أحاديث الإشارة إلى التجوز في إطلاق صفة التأذي عليه سبحانه وتعالى كما
أشار إليه حديث البخاري لا أحد أصبر على أذى من الله ونحو حديث من آذى لي وليا فقد آذني
واعتمادنا أن المراد من نسبة نحوه هذه الصفات إلى الله سبحانه وتعالى إنما هو ما فيها كما هو مقرر في محله
من أبواب الفقه فافهم ووجه الثاني الترغيب في الصوم وكون مثل تلك الرائحة مشودة لا ترقى طريق
العبادة كما كان صلى الله عليه وسلم يترك الصلاة على بعض الشهداء رغيبا للعباد في الجهاد فبقول إذا
كانت الشهادة توصل صاحبها إلى مقام لا يحتاج إلى أحديد عوله بالمفطرة والرحمة فلا ينبغي له تركه فتعذر
داعيته للجهاد ويزول عنه الجبن فاعلم ذلك والله تعالى أعلم (باب الخامسة)

أجمع الأئمة على نجاسة الخمر إلا ما حكى عن داود أنه قال بطهارتها مع تحريمها وكذلك اتفقوا على أن الخمر
إذا تخللت بنفسها طهرت وأجبروا على أن مية الجرادة والسمك طاهرة وعلى أن الجنب أو الطاهر أو
المشرك إذا غمس يده في ماء قليل فالما باق على طهارته واتفقوا على أن الرطوبة التي تخرج من المعسدة
نجسة إلا ما حكى عن أبي حنيفة هذا ما تذكره من مسائل الإجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الخمر نجسة مع قول داود بطهارتها مع تحريمها كما هو الأول مشدد
وإباحة في الزجر والثاني مخفف من جهة عدم وجوب التطهر منها لأنه لا يلزم من تحريمها نجاسة هيئتها
كالنيسر والآنصاب والأزلام وأنما هي نجسة من حيث صفة تها ومن هذا الباب قوله تعالى إنما المشركون
نجس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وإن كان الثاني ضعيفا جدا فافهم * ومن ذلك قول الإمام الشافعي
وأحمد وأبي حنيفة بنجاسة الكلب مع قول الإمام مالك بطهارته فالأول مشدد في نجاسته وفي الطهارة من

الى سبع مذهب الشافعي انه

يرفع يديه في جميع التكبيرات
 حذو منكبيه وقال أبو حنيفة
 ومالك لا يرفع يديه الا في الاولى
 وقراءة الفاتحة بعد التكبيرة
 الاولى فرض عند الشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك
 لا يقرأ فيها شيئا من القرآن
 ويسلم تسليمتين عند الثلاثة
 وقال أحمد واحدة عن يمينه
 ((فصل)) ومن فاته بعض
 الصلاة مع الامام افتتح الصلاة
 ولم ينتظر تكبيرة عند الشافعي
 وقال أبو حنيفة وأحمد ينتظر
 تكبيرة الامام ليكبّر معه وعن
 مالك روايتان ومن لم يصل
 على الجنائز صلى على القبر
 بالا اتفاق * والى متى صلى
 عليه اختلاف مذهب الشافعي
 في ذلك فقيل الى شهوره قال
 أحمد وقيل ما لم يبل وقيل يصل
 أبدا والاصح أنه يصل عليه
 من كان من أهل فرض الصلاة
 عليه عند الموت وقال أبو
 حنيفة ومالك لا يصل على
 القبر الا أن يكون قد دفن
 قبل أن يصل عليه
 ((فصل)) والصلوة على
 الغائب صحيحة عند الشافعي
 وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك
 بعدم صحته ولا يكره الدفن
 لبدن اتفاق وقال الحسن يكره
 ولو وجد بعض ميت غسل وصلى
 عليه عند الشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة ومالك ان
 وجدوا كثره صلى عليه والا فلا
 ((فصل)) واتفقوا على ان
 قاتل نفسه يصل عليه
 واختلفوا هل يصل عليه
 عليه الامام فقال أبو حنيفة

ولو غلب سبعا نجاسته الا عند أبي حنيفة فانه يقول الغسل منه مرة ان زالت العين بها والاولا بد من غلبه
 حتى يغلب على الظن ان زالتا ولو بعشرين مرة وأكثر كسائر النجاسات لا سبعا وقال مالك هو طاهر ويغسل
 من ولو غلب سبعا الا نجاسته بل ذلك تعبدى لا يعقل وكذلك القول فيما اذا أدخل الكلب عضو من
 أعضائه في الاناء فانه كالولو غلب خلاصا لملك فانه يخص الغسل سبعا بالولو غلب فقط فرجع الامر الى من تبقى
 الميزان ووجه من قال بنجاسة عينه وصفته مع عدم صحة انفكاك الصفة عن الذات ووجه من قال
 بطهارة ذاته ان الاصل في الاشياء الطهارة وانما النجاسة عارضة فانها صادرة من تكوّن الله تعالى القدوس
 الطاهر ومن الادب قولنا بطهارة عينها ثم ان رأينا آثارها بضرارة عما لها في بدن أو دين اجتنبناها وقد
 أجمع أهل الكشف على ان الاكل والشرب من سور الكلب يورث القساوة في القلب حتى لا يصير العبد
 يحسن الى موعظة ولا فعل شيء من الطهارة وقد سب ذلك شخص من أصحابنا المالكية فشرب من لبن شرب
 منه كلب فمكث تسعة أشهر وهو مقبوض القلب عن كل خير حتى كاد أن يهلك والشئ الذي يحصل منه
 ما ذكر يجب اجتنابه ويجوز اطلاق النجاسة عليه سواء أوردنا الذات مع الصفة أو الصفة فقط كما أطلق الله
 تعالى اسم الرجس على المشركين من حيث صفتهم التي هي الكفر فاذا أسلم أحدهم طهر فلو كانت النجاسة
 لعينه لكان لا يطهر بالاسلام * وصحّت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول ليس لنا دليل على
 نجاسة ذات الكلب الا ما نهى عنه الشارع من بيعه أو أكل ثمنه وأما من جهة صفة فهو نجس من حيث
 ان سور يبيت القلب فيجب اجتنابه كما يجتنب سم الافاعي من حيث ضررها في البدن مع القول بطهارة
 ذاته ابل هو أولى بالا جتناب لانه يضر في الدين قال ولا بدع في تسمية الكلب نجسا من حيث أثره وطاها
 من حيث عينه كما سمى الله تعالى المشركين نجسا والميسر والانصاب والازلام رجسا مع اجماع العلماء
 الاربعة على طهارة جسم المشرك وكذلك آله القهار والانصاب والازلام قال ولما كان سور الكلب
 يورث في القلب الذي عليه مدار الجسد موتا أو ضعة فانه من قبول المواعظ التي تدخل الجنة بالغ
 الشارع صلى الله عليه وسلم في الغسل من أثره سبعا احداها بتراب دفعا لذلك الاثر بالكلية فانه جمع فيه
 بين الماء والتراب اللذين اذا اجتمعا أتت النار ففعل ان أمر الشارع بالغسل من أثر ولو غلب سبعا لا ينفي
 القول بطهارة جسمه كالشعبان مع سمه كما هو فلذلك بالغ الشارع في الامر بالغسل منه سبعا احداها
 بتراب مباغاة في الشفقة على ديننا والرحمة بنا وكذلك لا ينفي القول بنجاسة صفة القول بطهارة
 جسمه لعدم انفصال الصفة المذكورة من الذات اه فكما أطلق الامام الشافعي ومن وافقه نجاسة
 الكلب ذاتا وصفة توسعا كذلك لملك ومن وافقه اطلاق الطهارة على الكلب ذاتا وصفة توسعا وقيل
 لعدم انفكاك الصفة عن موصوفها وعكسه كما هو وكان أخى أفضل الدين رحمه الله يقول التحقيق ان
 الكلب طاهر العين نجس الصفة وصحّت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى أيضا يقول لا اعتراض
 على من قال ان وجوب الغسل من الكلب أو استنجاء به علة لا تعقل خلفائها على غالب الناس لانه
 ما أطاع عليهم افيما علمنا الا بعض أهل الكسوف فقط وقد ألزم بعضهم من قال ان الغسل من الكلب
 تعبدى لا يعقل بان ذلك يؤدي الى أن الشارع خاطب الامة بما لا يفهمون له معنى وذلك يكاد أن يقرب
 من صفة العبث الذي ينزه عنه منصب الشارع وقد أمر الله أن يبين للناس ما نزل اليهم أي ما أمروا به
 بان يبلغه اليهم وذلك لا يكون الا بان يبلغ اليهم اللفظ والمعنى تبليغا شافيا بحيث يتجلى لهم أمره فلا
 يلتبس عليهم منه شيء وقال له وان لم تفعل فما بلغت رسالته وهو معصوم من عدم البيان مطلقا اه
 (قلت) وقد رده هذا الزام بان مثل ذلك قد يكون جاء امتحانا لايمان بعض الناس بالمعنى المتصور في
 التفاسير هل يمدرون الى امتثال الامر بفعل ذلك الشئ ولو لم يتبعوا أو اعلمته أم يخلفون عن المبادرة
 حتى يعلموا حكمه ذلك وقد قال أهل الكشف ان العمل اذا لم يعمل بشئ كان أقوى في مقام الايمان وأعظم
 أجزائه اذا عمل لانه ربما يكون معظم الباعث للكل حينئذ على العمل بحكمة تلك العلة من ثواب
 وغيره لا محض امتثال أمر الله تعالى ورسوله وذلك نقص عن مقام الكمال والله أعلم وصحّت سيدي عليا

والشافعي يصلي عليه وقال مالك من قتل نفسه أو قتل في حد فان الامام لا يصلي عليه وقال أحمد لا يصلي على الامام على اتقنا وعلى قاتل نفسه وقال الزهري لا يصلي على من قتل في رجم أو قصاص وكره عمر ابن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الاوزاعي لا يصلي عليه وعن قتادة انه لا يصلي على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلي على النفساء (فصل) ولو اسنشد جنبا لم يغسل ولم يصلي عليه عند مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي وقال ابو حنيفة يغسل ويصلي عليه وقال أحمد يغسل ولا يصلي عليه والمقتول من أهل البيت في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلي عليه عند مالك وعلى الراعي من قولي الشافعي وقال ابو حنيفة لا يغسل ولا يصلي عليه وعن أحمد روايتان ومن قتل من أهل البني في حال الحرب يغسل ويصلي عليه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة لا ومن قتل ظمنا في غير حرب يغسل ويصلي عليه عند مالك والشافعي وأحمد وقال ابو حنيفة ان قتل بحدية لم يغسل وان قتل بقتل يغسل ويصلي عليه (فصل) وانفقوا على انه لا يسبح شعر الميت الا الشافعي فانه قال يسبح تسبيحا خفيا فارأى وهو على ان الميت اذا مات غير مخنون انه لا يختن بل يترك على حاله وهما يجهزون زكياتهم انفسهم

الطواص رحمه الله تعالى يقول لا يقدر القائل بطهارة الكلب على رد النص الوارد في الغسل من ولو غلب بل يرى العجل به وانما وقع الاختلاف بين العلماء فانما ذلك اختلاف في العلة أو في التسبيح وعدمه فاما الاختلاف في العلة والعدد فذلك لا يقدر في الدين فان القائل بطهارة الكلب قائل بالغسل منه كما ورد وما التسبيح فحين ولو جملنا الامر فيه للاستصحاب فمدينه به الاجتهاد الى الوجوب كما عليه القائلون بنجاسته فاعلم ذلك فانه نقيض وقد ألفنا في ذلك مؤلفا وذكرنا ما يرد على ذلك من لطيف الاسئلة والجواب عنها وحاصل ذلك ان أهل الكشف متفقون مع أهل النقل على الحكم بنجاسة الكلب والغسل منه وانما اختلفوا في العلة فقط ومعلوم ان الاختلاف في العلة لا يقدح في الاحكام فعلة الاصلية عند أهل الكشف بنجاسة صفة صفة من حيث انها تمت الغلب بالخروج والميسر والانصاب والالزام وتصد عن ذكر الله وعن الصلاة وعلة عند غير أهل الكشف اما بنجاسته صفة صفة معها وعلة لا تعقل عند من قال بطهارته ما عاوا الغسل منه تعبدى ولا يخفى ما في هذا اذا الامر بالغسل منه سبعا يقتضى نجاسته ولا بد والا كان كلام الشارع كالعبث فلا بد من القول بنجاسته اما ذاتا واما صفة اه ومن ذلك قول الامام الشافعي وأبي حنيفة بنجاسة الخنزير انه يغسل منه سبعا عند الشافعي ومرة عند الامام أبي حنيفة نظير ما تقدم في الكلب مع قول الامام مالك رحمه الله تعالى بطهارته حيا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان وقد اختار الامام النووي طهارته من حيث الدليل فقال في شرح المذهب الرجوع من حيث الدليل انه يكفي في قول الخنزير غسلة واحدة بالتراب وهذا قال اكثر العلماء وهو المختار لان الاصل عدم وجوب الغسل منه كالكلب حتى يرد في الشارع الحاقه بالكلب اه ووجه من القه بالكلب في وجوب الغسل منه كونه اخبث جهما والجمان الكلب فنجاسته على الكلب واضح ووجه من قال بطهارته عدم ورود نص في الغسل منه سبعا من حيث كالكب واما تعريضه فلا يلقه بالكلب في النجاسة فقد سقم الله الميتة والخزول يامرنا الشارع بالغسل منها سبعا احدا من تراب فافهم ومن ذلك عدم وجوب العدد في غسل سائر النجاسات عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه مع الرواية الاخرى عنه انه يجب العدد في سائر النجاسات غير الارض وفي رواية عنه انه يجب غسل الاناء سبع مرات وفي رواية اخرى اسقاط العدد فيما عدا الكلب والخنزير فالاول مخفف ومقابل مشدد فرجع الامر الى امر تبنى الميزان فالاول خاص بهوام الناس الذين لا يراعون الورع ولا الاحتياط والثاني خاص بكبار الناس كالعلماء والصالحين نظير ما ورد في النقض بمس الفرج وعدم النقض به كما سيأتي بسطة في باب ان شاء الله تعالى ومن ذلك قول الامام الشافعي ان جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ الا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما او من احدهما او واحد الروايتين عن أحمد وأظهر الروايتين عن مالك مع قول الامام أبي حنيفة ان الجلود كلها تطهر بالدباغ الا جلد الخنزير ومع قول الزهري انه يتفح بجلود الميتة كلها من غير دباغ فالاول مشدد من حيث اشتراط الدباغ وكثرة المستثنيات والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول زيادة التنزه عن استعمال ما سماه النبي نجسا أدبامع الله تعالى أن يجالسها العبد وهو ملاصق لشيء نجس شرطا ووجه الثاني القائل بان جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ المبالغة في التنزه عنه وكونه نجسا قتلته مطلقا بخلاف الكلب فان فيه تفهيدا فكان أخف حكما من الخنزير من هذا الوجه ووجه الثالث القائل بجواز الانتفاع بجلود الميتة من غير دباغ جعل أحاديث الدباغ على الاستصحاب دون الوجوب فالاول خاص بالكبار من العلماء والثاني خاص بمن هو دونهم في التنزه والثالث خاص بأهل الضرورات كما يدل له بعض الآثار فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الذكاة لا تجعل شيئا فيما لا يؤكل مع قول أبي حنيفة ومالك انها تجعل الا في الخنزير واذا ذكي عند سبوع أو كلب طهر جلده ولحمه لكن أكله حرام عند أبي حنيفة ومكره عند مالك فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول ان لا يؤكل لحمه خبيث فلا يؤثر فيه الذكاة طهارة ولا طيبا بل حكم ذبحه حكم موته حنف أنفه قال تعالى في مدح نبينا محمد صلى الله عليه

والاحسن من شاربه ان كان طويلا قال الشافعي في الاملاء
 واحد يجوز ذلك وقال ابو حنيفة ومالك والشافعي في القديم لا يجوز وشدد مالك فيه حتى اوجب التعزير على فاعله
 (فصل) واتفقوا على ان حمل الميت برأى اكرام والحمل بين العمودين افضل من التربيع على الرابع من مذهب الشافعي وكذا النفي الحمل بين العمودين وقال ابو حنيفة واعد التربيع افضل والمشى امام الجنائز افضل عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة المشى وراهما افضل وقال الثوري الركب وراهما والمشى حيث يشاء وفيه حديث
 (فصل) ومن مات في البحر ولم يكن بقر به ساحل فالاول ان يجعل بين لوحين ويلقى في البحر ان كان في الساحل مسلون وان كان فسه كفار نقل واتي في البحر احصا في قراره عند الثلاثة وقال احمد ينقل ويرى في البحر بكل حال اذا تعذر دفنه
 (فصل) واذا دفن ميت لم يحضر قبره دفن آخر الا ان يمضي على الميت زمان يلبى في مثله ويصبر مما في قبره بالانفاذ ومن عمر بن عبد العزيز انه قال اذا مضى على الميت حول فاخرعوا الموضع واتفقوا على ان الدفن في التابوت لا يستحب ويوضع رأس الميت عند رجل القبر ثم يسدل الميت سدا الى القبر عند الثلاثة وقال ابو حنيفة وضع الجنائز على حافة القبر

وسلم ويحرم عليهم الخبائث ووجه الثاني انه لا يلزم من طهارته حله فقد يحرم الشيء الطاهر اضروية في بدن او عقل ولحم ما لا يؤكل وان قيل بطهارته يضر في البدن كما جرب ومن شئ فاجرب لولم يكن الا انه يورث اكله البلاد حتى لا يكاد يفهم طواهر الامور فضع الاعن بواطنها ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة بالغوه من مقدار الدرهم من الدم في الثوب والبدن مع قول الشافعي في الجديد انه لا يعني منه ومع قوله في القديم انه يعني عمادون الكنف فالاول والثالث مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي بنجاسة شعر الميتة غير الآدمي وصوفها وبرها مع قول ابي حنيفة واحمد بطهارة الشعر والصوف والوبر زاد ابو حنيفة فقال بطهارة القرن والسن والعظم والريش اذ لا روح فيه ومع قول مالك بطهارة الشعر والصوف والوبر مطاوعا سواء كان يؤكل لحمه كالنعمة ولا يؤكل كالكلب والجمار ومع قول الارزاعي ان الشعر ونحوه نجس يطهر بالغسل فالاول مشدد والثاني ومابعد منه مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول محمول قوله تعالى سمعت عليكم الميتة ووجه الثاني ان سبيات الآية فيما يؤكل لا فيما زاد على الاكل من وجوه الاستعمال وهذه الاشياء لا تؤكل عادة فتستعمل في غير الاكل كاللبس والاقتراش ولو بالغسل عند غير الارزاعي على ان التعميق في الشعر والريش ونحوهما ان لها في حال حياة المليون وجهها الى الطمينة من حيث انها تنمو ووجهها الى الموت من حيث ان الانسان او غيره لا يتأثر اذا قطعت فافهم ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك يجوز ان يلحز بشعر الخنزير مع قول الشافعي يمنع ذلك وقول احمد بكرهاته ومع قول الطبري بالليف احب الى فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث والرابع فيهما رخصة تشديد ان لم يزد احمد بالكراهة المنع فيه واخذ به الا كابرين اهل الورع وبسابع الاصاغر فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول البناء على القول بطهارته ووجه الثاني البناء على القول بنجاسته ووجه الثالث والرابع الاخذ بالاحتياط فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الامام مالك واحمد والشافعي في ارجح قوليه بطهارة الآدمي اذا مات مع قول الامام ابي حنيفة والمرجوح من قول الشافعي بانه نجس لكنه يطهر بالغسل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول شرف ذات الآدمي ووجه الثاني شرف روحه فقط فاذا خرجت من الجسد تنجس لانه ما كان طاهرا الا بسريان الروح فيه لكونه من كمالها وهي من امر الله واهم الله طاهر مقدس بالاجماع فكذلك ما جاوره فافهم واكثر من ذلك لا يقال (فان قال قائل) كيف قال الامام ابو حنيفة رضي الله عنه بنجاسة الآدمي مع حديث ان المؤمن لا ينجس حيوانا لميتا (الجواب) يحتل ان هذا الحديث لم يبلغه او بلغه ولم يصح عنده ومن ذلك قول الائمة الأربعة بطهارة سور البغل والجمار والله مطهر على توقف لابي حنيفة في كونه مطهرا ومع قول الثوري والارزاعي ان ما لا يؤكل لحمه سور نجس فالاول مخفف ومقابله مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول كون حله منع الطهارة بسور البغل والجمار لا يطعم عليها الا اكارا العلماء بانه مخفف الاخر فيه على العوام بخلاف الاكابر وبذلك حصل توجيه الثاني فافهم ومن ذلك قول الشافعي بنجاسة البول والروث مطاوعا مع قول الامام مالك واحمد بطهارتهما من ما كثر اللبس ومع قول النخعي جميع ابوالحيوانات الطاهرة طاهرة ومع قول الامام ابي حنيفة زرق الطير الماء كقول الليث كالجوام والعصافير طاهرة وما عداه نجس فالاول مشدد ومقابله مخفف ولو بالنظر لاحد شئ التفهيم فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول كون البهائم من شأنها ان تأكل مع الغنلة عن الله تعالى فلا تكاد تذكر بها او ما يذكر اسم الله عليه فهو قد شتمها كما هو مقر في الشريعة وهو خاص باكابر العلماء والصالحين الذين يتسددون بمخالطة الغافلين عن الله سبحانه عليه من شدة الطهارة والتقديس بخلاف الاصاغر الذين تغلب عليهم سم الغنلة فانهم لا يتأثرون بفضلات أهل الغنلة اهدم تقدس ذواتهم وبذلك حصل توجيه الثاني وقد جاءت الشريعة على مرتبة العوام ومرتبة العلماء تتبع للشريعة ومن ذلك قول الامام ابي حنيفة ومالك بنجاسة المني من الآدمي مع قول الشافعي واحمد انه طاهر زاد الشافعي وكذا من كل حيوان طاهر وأما

مما يلي القبة ثم ينزل الى القبر
معتزلاً

﴿فصل﴾ والسنة في القبر
التسطيح وهو أولى على الراجح
من مذهب الشافعي وقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد
التسليم أولى لأن التسطيح
صار شعار الشيعة ولا يكره
دخول المقبرة بالفعال عند
الثلاثة وقال أحمد بكرامته

﴿فصل﴾ واتفقوا على

استحباب التعزية واختلفوا

في وقتها فقال أبو حنيفة هي

سنة قبل الدفن لا بعده وقال

الشافعي وأحمد تسن قبه

وبعضه ثلاثة أيام وقال

الثوري لا تعزية بعد الدفن

والجسوس للتعزية مكره

عند مالك والشافعي وأحمد

والنداء على الميت لا إعلام

بجونه لا بأس به عند أبي حنيفة

والشافعي وقال مالك هو

مستحب اليه ليحصل العلم

بجونه الى جماعة من المسلمين

وقال أحمد هو مكره

﴿فصل﴾ وأجمعوا على

استحباب اللبن والقصب في

القبر وعلى كراهة الأجر

والخشب ولا يبنى القبور ولا

تجصص عند الثلاثة ويجوز

ذلك أبو حنيفة واتفقوا على

أن السنة العهد والشق ليس

بسنة وصفة اللبدان يحقر

مما يلي قبلة القبر لم يكن

الميت قهت قبلة القبر إذا

ذهب اللبن إلا أن تكون

الأرض رخوة فلا يلد للثلا

يخر القبر على الميت وصفة

الشق أن يبنى من جانب القبر

يلين أو يجر ويترك وسط القبر

أحكم التزعم عنه فيجب غسله عند مالك وطبا وباسا وعند أبي حنيفة يغسل برطبا ويفرطيا باسا كما ورد
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى من تبنى الميزان ووجه الأول كونه يخرج مع الغفلة عن الله
تعالى فالنفاذ كاد الشخص يذكر أنه بين يدي الله أي دأبل ثم جسد الغفلة تبعاً لعموم اللذة ومعلوم أن
اللذة النفسانية تمت كل محل مرت عليه ومن هنا ما أشار به بالغسل من خروج المني لكل البدن
انعاشاً للبدن الذي فتر وضعف من شدة الحجاب عن الله تعالى كما سيأتي بسطه في باب الغسل إن شاء الله
تعالى وعلى ما يجب عن الله تعالى فهو جسد عند الأكارب بخلاف الأصاغر فكلام أبي حنيفة ومالك خاص
بالأكابر من العلماء والصالحين وكلام الإمام الشافعي وأحمد خاص بعوام المسلمين فلذلك غسله النبي صلى
الله عليه وسلم نارة وفركه أخرى تشريه بالأكابر والأصاغر فافهم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة
في البئر التي يتوضأ منها إذا خرجت منها قارة ميتة أنها إن كانت منشفة أعاد صلاة ثلاثة أيام وإن لم تكن
منشفة أعاد صلاة يوم وليلة مع قول الشافعي وأحمد أنه إن كان الماء يسيراً أعاد من الصلاة ما يغلب على
ظنه أنه توضأ منه بعد موته وإن كان كثيراً لم يتغير به شيئاً وإن تغير أعاد من وقت التغيير وقال مالك إن
كان معيناً لم يتغير أحد وصافه فلا إعادة وإن كان غير معين فقبه رواية ثان فالأول مشدد والثاني ومابعد
مخفف فرجع الأمر الى من تبنى الميزان فيقول في توجيه ذلك أن التشديد خاص بالأكابر والتخفيف خاص
بالأصاغر بالنظر لمقامهما في الطهارة والتقديس ومن ذلك قول الإمام الشافعي إذا اشتبه طاهر
ونجس اجتمعا وتطهر بماء طهارته من الأواني مع قول الإمام أبي حنيفة أنه لا يجوز الاحتياط إذا كان
عسداً نية الطاهر أكثر ومع قول أحمد أنه لا يتغير بل يريق الجميع أو يخطئها ويتيمم فالأول مخفف
والثاني ومابعد مشدد فرجع الأمر الى من تبنى الميزان وهو محمول على حاليه فالأول خاص بالعوام والثاني
ومابعد خاص بالأكابر أشد تورعهم وعفافهم فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب أسباب الحدث﴾

أجمعوا على نقض الوضوء بالظلمة من المعتاد من المسلمين وهو البول والغائط والتفوق على أن من مس ذكره
أو بره بعضه من أعضائه غير يده لا ينتقض واتفقوا على أن نوم المضطجع والمشي بشروطه ينتقض
الوضوء وعلى أن القهقهة في الصلاة تبطلها دون الوضوء خلافاً لأبي حنيفة كما سيأتي وعلى أن أكل الطعام
المطبوخ بالنار وأكل الخبز لا ينتقض الوضوء وعلى أن من يقن الطهارة وشق في الطلست فهو باق على
طهارته إلا ما حكى عن بعض أصحاب مالك وكذلك اتفقوا على أنه لا يجوز للحدث من المصحف ولا حمله إلا
ما حكى عن داود وغيره من الجواز هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينتقض الخارج النادر كاللورد والحصة والريح من القبل مع قول أبي حنيفة
بنقض الريح الخارج من القبل وهو الراسخ من مذهب الإمام الشافعي فإنه قال بالنقض بالثلاثة فالأول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى من تبنى الميزان ووجه الأول أن اللورد حلت له الحياة والطماعة
من الأكل ليست من الطبيعة المتولدة من الطعام والناقض حقيقة إنما هو منشأ من الطعام ومن نقض
بالحصة فأنما هو من حيث ما كان عليها من الطبيعة كما هو الغالب لا لأنه كما سيأتي بسطه في أوائل خاتمة
الكتاب إن شاء الله تعالى ووجه من قال بنقض الريح الخارج من القبل ندرته حتى أنه ربما يقع للعبد في
عمره مرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المني ناقض للطهارة مع الأصح من مذهب الإمام
الشافعي أنه لا ينتقض الطهارة وإن أوجب الغسل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى من تبنى
الميزان ووجه الأول أن اللذة تنزع المني شديدة لا تعادله اللذة نفسانية ومن لا يزم ذلك شدة الغفلة والغيبة
عن الله تعالى فهو أولى بالنقض من خروج البول والغائط من حيث المبدأ لا من حيث عيونه ووجه
الثاني كون ذلك خاصاً بالأكابر لا بآباء الذين يعدون الغفلة عن الله تعالى حدثاً نجس منه التوبة والطهارة
والأول خاص بالأكابر والثاني خاص بالعوام فاعلم ذلك وقامل فيه تعرف أنه لا فائدة في القول بعدم نقض
الطهارة بالمني إلا كونه منشأ الآدمي لا غير فإن من خرج منه المني ممنوع من الصلاة ونحوها أشد من منع

(فصل) وأجمعوا على أن الاستغفار والدعاء والصدقة والحج والعمرة تنفع الميت ويصل إليه ثوابه وقراءة القرآن عند القبر مستحبة وكرها أبو حنيفة ومذهب أهل السنة أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله غيره لحديث النخعي والمشيهور من مذهب الشافعي أنه لا يصل إلى الميت ثواب القراءة ابن الصلاح من أئمة الشافعية في إهداء القرآن خلاف لغة هاهنا الذي عليه أكثر الناس تجويز ذلك وينبغي إذا أراد ذلك أن يقول اللهم أوصل ثواب ما قرأت له فلان فيجبه دعاءه ولا خلاف في نفع الدعاء ووصوله وأهل الخبر قد وجدوا البركة في مواصلة الاموات بالقرآن والدعوات قال المحب الطبري مسن متأخر مشايخ الشافعية وأما قراءة القرآن عند القبر فقال في البحر مستحبة وفي الحاوي الحزمي وقوع القراءة له والحال هذه كالدعاء لأنهم جوزوا الاستنجار عليه واختاره النووي في الروضة ومذهب أحمد ثواب القراءة يصل إلى الميت ويحصل له نفعه (كتاب الزكاة) أجمعوا على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى وجوبها في أربعة أصناف المواشي وجنس الأثمان ومعرض التجارة والمكسب الملتزم من الثمار والزروع بهشتات مستحبة وقد أجمعوا على وجوب

الحديث الحديث الأصغر فافهم • ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لا ينقض الوضوء مس الفرج مطلقا على أي وجه كان مع قول الشافعي والقول الأرجح من مذهب أحمد بانه نقض الوضوء بيطن الكف وزاد أحمد نقض الطهارة بلس الذكر بظهر الكف أيضا ومع قول مالك أن مسه بشهوة انتقض والا فلا فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان فالأول خاص بعوام الناس ومقابلته خاص بالأكابرة وذلك لأن الناقض حقيقة هو كل ما يولد من الأكل وأما الانتقض بالفرج فأنما هو بخارج الفرج للخارج بل ورد أنه صلى الله عليه وسلم كان ينفض سراويله لجوارحه ثم الجوارح الخارج مما الغت في التنزه وليقتدي به خواص أمتهم دون عوامهم كما أشار إليه حديث هل هو الأبطح منك وقال الأكار من مس فرجه فله وضأ كما أجمعنا ذلك في كتاب أسرار الشريعة وفي خاتمة هذا الكتاب فراجعوه وهو سمع سيدي عليا النخعي رحمه الله تعالى يقول إنما قال صلى الله عليه وسلم لطلق بن عدي حين سأله عن مس الفرج هل هو الأبطح منك لينبهه على ما أجمع عليه أهل الكشف من أن الناقض حقيقة إنما هو ما كان متولدا من الطعام والشراب وخروج من الفرج لا من مس ذات الفرج وكان طلق بن عدي هذا رايعا بل لقوم يخفف الشارع عليه رجعة بخلاف الأكابر من العلماء والصالحين يؤمروا أحدهم بالوضوء من مس الذكر مشاكلا لمقامهم في التورع والتنزه عن مس الجوارح والخارج بخلاف الفلاحين والبراسين ونحوهم فان مقامهم لا يقتضي هذا التنزه العظيم فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان فان قال الشافعي ان حديث هل هو الأبطح منك منسوخ قلنا السادة الحقيقة لا يقولون بنقضه بل هو محكم عندهم فلا بد له من وجه يجعل عليه وقد صرح جله على أحاد العوام دون العلماء والصالحين فينبغي لكل متدين من الطائفة أن يتوضأ من مس الفرج خروجا من خلاف الأئمة ولا ينبغي له أن يمس فرجه ويصلي بالتجديد طهارة (فان قال قائل) انكم قلتم ان علة الانتقض بمس الفرج إنما هو لكونه مجاورا للخارج لا لذاته فلم يجزوا الوضوء بمس نفس الخارج (فالجواب) إنما يلزم ما للشارع بالوضوء من مس الخارج لانه لا ذن في مسه بخلاف خروجه فان العبد يجب لذاته وراحته بخروجه تكاد تنعم البدن فلذلك كان في مسه الوضوء كاملا بخلاف مس الخارج الملوث فافهم وأما وجه من نقض الطهارة بلس الذكر بظهر الكف أو بالبدن المرفق فهو الاحتياط ليكون المبد تطلق على ذلك كما في حديث إذا قضى أحدكم بيمه إلى فرجه وليس بينهما سترا ولا حجاب فليتوضأ • ومعه مرة أخرى يقول ليس لما ناقض للطهارة الا وهو متولد من الأكل حتى القهقهة عند من يقول بانهم انتقض الطهارة اذا وقعت في الصلاة لانه لو لا شيع ما قهقهه فان الجيمان لا يكاد يتبسم ففسل عن القهقهة انتهى وأما مس حلقه الدبر فقال أبو حنيفة ومالك لا ينقض الوضوء وقال الشافعي في أرجح قوايه وأحمد بن حنبل أخذ برأيه من مس فرجه فمس قبل القبلة والدبر فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان • ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بن حنبل طهارة مس فرج غيره صغيرا كان المسوس أو كبيرا حيا كان أو ميتا مع قول مالك انه لا ينقض مس فرج الصغير ومع قول أبي حنيفة انه لا ينقض مطلقا فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول إطلاق نقض الطهارة بمس الإنسان فرج نفسه فقبس عليه مس فرج غيره بجماع علة القبح في ذلك فانتقض طهارة العبد من نفسه كذلك ينقضها من غيره أخذنا بالاحتياط ويؤخذ من ذلك توجيه قول الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد بعدم نقض طهارة المسوس مع قول مالك بنقضها فان الأول مخفف والثاني مشدد وان الأول خاص بالأصغر والثاني خاص بالأكابر من المتورعين وقد أجمع أهل الكشف على أنه ليس لنا ناقض الا وفعله سوء أدب أو فيه رائحة من سوء الأدب مع الله تعالى ومن هنا ورد الاستغفار عند الخروج من الظل فلا يقع العبد في ناقض الا وهو غائب عن مشاهدة ربه عز وجل ولا يكاد يحضر مع الله عز وجل في حال خروج الحديث أو وقوعه أبدا وذلك أي عدم الحضور حدث عند الأكابر ينظرون منه أحياء لم ينهم الذي مات بآثارهم عن شهود كونه في حضرة ربه فافهم وهذا من باب قولهم حسنات البراسيات المقرين • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم نقض الطهارة بلس الأصغر الجليل مع قول الإمام مالك بإيجاب الوضوء بلسه وحكي ذلك أيضا من

الإمام أحمد وغيره فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول عدم ورود شيء من الشارع في ذلك فلو كان ذلك ناقضا لوردنا حكمه ولو في حديث واحد ووجه الثاني كون الأحكام دائرة مع العمل غالباً فكما كانت العلة في النقض بلبس المرأة الشهوة فلا لمس أو الملموس أو لهما ما دة اجتباباً للإمام مالك للامتناع والنقض الآخر الذي يستثنى تقبيله مثلاً لأنه رضى الله عنه ممن أمتهم الشارع على شيء بعده من بعده فبكل أمر حدث بعد موت الشارع من مستحسن أو مستقبح عرفاً فلا وجه لتدبره بل يهتد به بما يشاكله في الشيء بعه فالنقض بالآخر خاص بأراذل الناس وعدم النقض خاص بأشراف الناس الذين لا يشتهون إلا ما باحه الله تعالى لهم فإن تنزه الأكارب عن لمس الآخر فهو كمال في التنزيه وقد يقال إن عدم النقض بلبس الآخر خاص برعاة الناس والقول بالنقض خاص بأكارب العلماء والصالحين مشاكلة لمقامهم في التباعد عن كل ما لم ياذن به الله تعالى . ومن ذلك قول الإمام الشافعي بأن لمس المبالغ المرأة من غير حائل ينقض بكل حال إلا أن كانت المرأة محرماً فلا لمس مع قول مالك وأحمد أنه إن كان ذلك بشهوة نقض وإلا فلا ومع قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن ذلك ينقض بشرط انتشار الذكر بذلك فينقض باللبس والانتشار معاً ومع قول محمد بن الحسن أنه لا ينقض وإن انتشر ذكره ومع قول عطاء بن ريس أن لبنه لا ينقض وإن لم يمس زوجته وأخته لم ينقض فالأول مشدد ومقابلته مخفف على التفصيل المذكور فبسه فراجع الأمر إلى أمر تقي الميزان فالأول مخفف خاص بالأكارب الذين يقيمون محل الشهوة إذا فقدت مقام وجودها ومقابلته أرفع وجود الشهوة بشرطها المذكور فمن العلماء المشددون والمتوسط والمخفف وأما الملموس فذهب مالك والراجح من قول الشافعي وأحمد إلى الواجبين عن أحمد أنه كالألمس في النقض فراجع الأمر إلى أمر تقي الميزان في هذه المسئلة والتي قبلها ووجه من قال ينقض لبس الأجنبية النظر للنقض بالافوته من حيث هي فكانها حدث ووجه من قال إنها لا تنقض الأخذ بقوله تعالى رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نسائه ثم يقوم إلى الصلاة ولا يحدث وضوء وهذا خاص بمن ملك أربه وكان الشيخ محيي الدين بن العربي رضي الله عنه يقول وجه من منع النقض بلبس المرأة النظر إلى كمالها من حيث المعنى القائم بها المشار إليه بقوله تعالى وإن نظارها عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير وهو سيأطع عليه الأمن أطاعه الله تعالى على محل صدور العالم وعرف تلك القوة التي في حفيضة وفاتنة حتى جعل الله تعالى نفسه وأولى العزم من الملائكة والبشر في مقابلتها وهو سر لا يجوز كشفه للحجج ودين . وسهت سيدي عليه الخواص رحمه الله تعالى يقول نقض الظاهرة بلبس النساء خاص بأحد الناس عن لم يطلع الله تعالى على كمال النساء من حيث أنهن محل انتاج العالم والانتاج بيت الكمال نظير قولهم أن خير المتعدي أفضل من القاصر وأما عدم النقض بلبسهن فخاص بأهل الكمال الذين يعرفون مراتب الوجود كشفاً ويقيناً بالذين يشهدون النقض في النساء ويرون الذكورة أكل من الأفوته انتهى . وسهت أيضاً يقول لم يكن من كمال المرأة وقوتها إلا كونها تستدعي بالحال أكارب الملائكة إلى صورة السجود عليها حالة الوقاع لكان في ذلك كفاية في بيان قوتها انتهى . وسهت أيضاً يقول الأولى القول بنقض المحارم والصغيرة لأن العلة في النقض بها قد لا تكون هي الشهوة وإنما ذلك لخصوص وصف في الأنثى فيقف المشورع عن القول بأنهن ينقضن حتى يأتي له نص يخرجهن عن النقض وقد أطلق الله تعالى اسم النساء في قصة فرعون بقوله تعالى يذبح أبناءهم ويستحي نساءهم على الإطلاق فإنه كان لا يذبح إلا أنثى القرية العهد بالولادة فكما أطلق الله اسم النساء على المرأة الكبيرة في قوله تعالى أو لا مستمن النساء من غير تقييد بالبالغة فكذلك أطلقه على البنت ساعة ولادتها على حد سواء وهو مذهب داود رحمه الله فمن الأئمة من دار مع حصول الشهوة ومنهم من راعى محل الشهوة وإن لم تحصل شهوة وأما وجه من قال المراد بلبس النساء في الآية هو اجتماع اللبس بالبدن فهو لكون اللبس أمر أخفياً لا يغيب الإنسان بلذته عن ربه فالباختلاف اجتماع فإن صاحبه لا يكاد يحضر له قلب مع ربه بل يغيب عن حرايته وشهوته بالكيفية وذلك حدث عند الأكارب من الأولياء باتفاق ولما

تمامه (فصل) والمال
المغصوب والضال والمجحود
إذا عاد من غيبه غم فهل
يركض لما مضى قولان للشافعي
أجل يد الراجح منهما الوجب
والقديم يستأنف الحول من
عوده ولا زكاة فيما مضى وهو
قول أبي حنيفة وصاحبيه
وأحمد والرواية عن أحمد
وقال مالك إذا عاد إليه زكاة
الحول واحد ومن عليه دين
يستغرق النصاب أو ينقصه
فهل يمنع ذلك وجوب الزكاة
قولان للشافعي الجديد الراجح
لا يمنع والقديم يمنع وهو قول
أبي حنيفة ولا يمنع وجوب
العشر هندا أبي حنيفة وعلى
القديم من قول الشافعي
وعن أحمد في الأموال
الظاهرة روايتان المشهورة
لا يمنع وقال مالك الذين يمنع
وجوب الزكاة في الذهب
والفضة ولا يمنع في المسابيح
(فصل) وهل تجب الزكاة في
الذمة أو في عين المال فمالك
أهل الزكاة قدر الفروض من
المال غير أن له أن يؤدي من
غيره وهذا قول مالك وقال
أبو حنيفة تتعلق الزكاة بالعين
كتعلق الجندية بالرقبة الجانية
ولا زول ملكه من شيء من
المال إلا بالدفع إلى المستحق
وهو أحد الروايتين عن أحمد
(فصل) وأجعه وأعلى أن
إخراج الزكاة لا يصح إلا بنية
وعن الأوزاعي أن إخراج
الزكاة لا يقتضي نية واختلاف
هل يجوز تقديمه على الإخراج
فقال أبو حنيفة لا بد من نية
في إخراجها أو العزل همدان

كانت الذمة تسرى في بدن المجامع كله لا تميز بمحل دون آخر أمر المكلف بتمهيم البدن في الغسل لينعش
بالماء مامات من بدنه يسريان تلك الذمة فيه فانما سميت جسده كله إذا لم يمتزج وان كان فروعا من الدم فهو فروج
أقوى من أصله وإن كان البول والغائط والدم أقدر منه في ظاهر الأمر إذا العلة فيه سريان شهوته المغيبة
له عن شهود الحق تعالى لا قذارة اللون والرائحة مشلا ويؤيد من قال أن المراد بالأس في آية أول مستتم
النساء الجماع قوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإن المراد بالأس هنا الجماع وقد يكون من
قال بذلك إنما قال به لكونه نظرا في لغة العرب فرأى أن الأس والمس واحد لكن ذلك ينبغي أن يكون خاصا
برعاة الناس خلاف الإكراه من مقامهم أن يمتزجوا عن لمس النساء ولو بلا شهوة حتى عن لمس الشعر
والظفر والسن كما يمتزجون عن الصلاة إذا أكلوا اللحم الجزر والابيض طهارة بعبادتها الكون محملا
لركوب الشياطين على ظهورها كما ورد لا يكره الخ لما إذا لم يمس منه من سائر الحيوان في ذلك واحد فافهم ذلك فانه
نفسه ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه إن من نام في صلاة على حاله من أحوال المصلين
لا ينتقض وضوءه وإن طال نومه وأنه ان وقع انتقض مع قول مالك ينتقض في حال الركوع والسجود وإن
طال دون القيام والعود ومع قول الشافعي أنه إن نام ممكنا مقعده لم ينتقض ولو طال النوم والانتقض
ومع قول أحمد في أصح الروايات عنه أنه إن طال نوم القائم والقاعد والراكع والساجد فعليه الوضوء ولا
فلا فالأول شافعي ومقابله مفسر فرجع الأول مرقب الميزان ووجه الأول أن النائم في الصلاة قريب
من المستيقظ لعلق قلبه بحضوره الله تعالى وقلة استغراق قلبه في أمور الدنيا وكذلك القول في نوم الممكن
مقعد له عدم استغراق قلبه في النوم بخلاف غيره نوم الممكن مقعد له من الأرض ولذلك قال أشياخ
الطريق من أراد خفة نومه فليضع تحت رأسه مخدة مائلة وينم على شقه الأيمن فإن نومه يكون خفيفا
جدا وأما وجه من قال من العلماء أن النوم ينقض ولو من ممكن مقعد له أن صح عنه ذلك فهو والكونه أي
النوم أمر برزخه إلى وجهه إلى اليقظة ووجهه إلى الموت بدليل ما ورد في الحديث أن الموت فكل
القول ينتقض الطهارة به من باب الاحتياط ويصح سيدى عليها الخواص رحمه الله يقول وجه
من نقض الطهارة بخروج الدم الجارى أو بالقهقهة أو بنوم الممكن مقعد له أو بمس الأبط الذي فيه
صنان أو بمس البرص أو الأجدم أو الكافر أو الصليب أو غير ذلك مما وردت فيه الأخبار والآثار وقول
من الأكل والشرب الاحتياط ولا ينافي ذلك مع ما قلنا من أن مراقبة القلب فافهم من مراقبة الله عز وجل فلو سمعت
مراقبة العبد له بآية نفسه عن مس كل قدر حسى أو معنوى تعظيما لمضرة به فلما كانت هذه الأمور
من لازم صاحبها الغفلة عن الله تعالى نقض بعض العلماء الطهارة بها قال وجب النواقض متولدة من
الأكل وليس لنا نقض من غير الأكل أبدا فإن من لا يأكل لا ينام ولا يجرى له دم ولا يضحك في الصلاة
ولا يتقيما حتى يلاقيه ولا يخرج من بطنه صنان ولا يحصل له برص ولا جذام ولا يهوى به عصبية ما
فضله عن الكفر والشرك بل هو كاللائكة وأما من قال ينتقض مس الكافر فلا نه محمل لخطأ الله
تعالى فاحتاط المؤمن لنفسه بالتطهر من مسه فرار من موضع السخط والغضب فهو نظير ما تقدم
من الوضوء من أكل لحم الجوز وورد أن ظهورها ماوى الشياطين لا من حيث ذات اللحم وكما ورد
النهى عن الوضوء من المياه المغصوب عليها كماء قوم لوط وكما ورد من النهى عن الجلوس على جلود النمار
والسباع من حيث أنها تورث القساوة في القلب كما سيأتى بيانه في باب اللباس وكذلك لو لا الأكل
والشرب ما اشتبهت لمس النساء ولا جاعهن ولا خرج منامنى ولا جن أحدنا ولا أغنى عليه ولا تسكنا
بغيبه ولا غيبة ولا اتخذ أحد من الكفار صليبا يعبده فإن هذه الأمور لا تقع إلا بعد الحجاب بالأكل
وأصل ذلك أكلة السيد آدم من الشجرة فانها لما كانت بيانا لصورة ما يقع فيه بنوه من بعده من
حماهم بالاكل عن الله تعالى أمره بالانزاع بالغسل أو الوضوء من كل ما تولد من الأكل لما لمسه الحجاب
والغفلة به عن الله عز وجل ولذلك أبطل العلماء الصلاة بالأكل فيما لا متنازع صحة كمال مناجاة العبد له به
في الصلاة حال الأكل فتمنع لذة الأكل عن شهود كمال الأقبال على مناجاة ربه لا متنازع اجتماع لذتين معا

الواجب وقال مالك والشافعي

يفتقر حصة الاجراج الى
مقارنة النية وقال احمد
يستحب ذلك فان قد تمت
بحيث لا يسير جازوا طال لم
يجز كالطهارة والصلاة والطهارة
(فصل) ومن وجبت عليه
زكاة وقدر على اسراجها لم
يجز له تاخيرها فان أخر ضمن
ولا يستقط عنه تلف المال
هنا مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة يستقط بتلفه ولا يصير
مضمونة عليه وقال احمد
امكان الاداء ليس بشرط لا في
الوجوب ولا في الضمان فاذا
تلف المال بعد الحول استقرت
الزكاة في ذمته سواء أمكنه
الاداء أم لا
(فصل) ومن وجبت عليه
زكاة ومات قبل ادائها أخذت
من ذمته عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة تسقط بالموت ومن
امتنع من الاسراج بخلاف أخذت
منه الزكاة بالاتفاق وبه
وقال الشافعي في القديم يؤخذ
شطر ماله معها وقال أبو حنيفة
يجب س حتى يؤديها ولا تؤخذ
من ماله قهر او من قهره
الفرار من الزكاة بان وهب
من ماله شيئا أو باعه ثم اشتراه
قبل الحول سقطت عنه الزكاة
وان كان مسيما فاصبا عنه
أبي حنيفة والشافعي وقال
مالك وأحمد لا تسقط الزكاة
(فصل) وتجب الزكاة جاز
قبل الحول اذا وجد النصاب
الا عند مالك فانه لا يجوز وهل
تسقط الزكاة بالموت أم لا قال
أبو حنيفة تسقط فان أوصى
بها اعتبرت من الثلث وقال
الشافعي وأحمد لا تسقط وقال

في آن واحد ومراعاة الادب معه كما سبأ في بسط ذلك في الخاتمة ان شاء الله تعالى * ومن ذلك الوضوء مما
مسست النار كالطيب والخبز فانفق الاربعة على عدم النقضية وقال ابن عمر وأبو هريرة وزيد ثابت يجب
الوضوء من أكله فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الثاني ان النار مظهر غرضي بعذب الله تعالى بها من
شام من العصاة فلا يناسب من أكل مما سبأه أن يقف بين يدي الله تعالى الا بعد ان تطهر منه طهارة كاملة
ووجه الاول خفاء هذا الوجه على غالب الناس فلذلك كان الوضوء منه خاصا بالا كابر الذين يعرفون وجه
ذلك بخلاف الاصاغر فلا يؤمرون بالوضوء منه وكان ذلك آخر الامر من رسول الله صلى الله عليه وسلم
نوسعة على الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان من تبغى
الطهارة وشئ في الحدث انه يعمل باليقين الا ان ظاهرا من ذهب الامام مالك انه يبنى على الحدث ويتوضأ
وقال الحسن ان كان شكك في الحدث حال الصلاة بنى على يقينه في صلاته وان كان خارج الصلاة أخذ
بعدمه فبني الشك وهو الحدث فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان فاللذيق بالا كابر
الاخذ باليقين دون الشك ولو على اصطلاح الفقهاء فان الله تعالى ذم الذين يتبعون الظن الا ان يجوزوا عن
اليقين بطريق من الطرق فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة بتحريم مس المصنف على الحدث مع
قول داود وغيره بالجواز وكذلك قول الأئمة الاربعة يجوز للحدث حمله بغلاف أو علاقة الا عند الشافعي كما
يجوز عنده حمله في أتمعة وتفسير ودنا نير وقلب ورقه يعود فالاول مشدد وقول داود وغيره مخفف والاول
في مسألة الحمل بغلاف وعلاقة مخفف ومقابلته مشدد فرجع الامر الى المسئلةين الى مرتبة الميزان ووجه
الاول في المسئلة في التعظيم وعمل بالظاهر قوله تعالى لا يمس المظهر من الوجه الثاني فيه ان كلام
الله تعالى ليس هو حالا في الكتابة التي في الورق وانما هو محلي لها تكبيل النجوم على وجهه الماء وكصورة
الرائي المرئسة في المرأة فلا هي عين الرائي ولا هي غيبه وهنا أسرار لا تفهمها العبارة ووجه الاول في
حمل المصنف بعلاقة هدم مس المصنف لانه انما مس العلاقة فهو رتبه ضرورة من قلب ورق المصنف يعود
لان صورته صورة المعظم على كل حال ووجه الثاني المباعدة في التعظيم ولانه بعد حمل المصنف بالعلاقة
فليكل من المذهب وجه ولا يخفى أن الورع يتنوع بشئ من المقامات في الاكابر والاصاغر فاعلم ذلك * ومن
ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر الروايات منه بتحريم استقبال القبلة واستدبارها في الصلوة
وقول أبي حنيفة يحرم الاستقبال والاستدبار في الصلوة وفي البنيان مع قول داود ويجوز الاستقبال
والاستدبار فيهما جاز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من
جعل جهة وفوفه بين يدي الله تعالى في صلاته هي جهة بوله وفأطه فقد اساء الادب فلذلك تافى الشارع بين
الجهتين بقوله شرعوا أو غيروا وذلك خاص بالا كابر الذين بالغوا في تعظيم جناب الله عز وجل ووجه الثاني
خفاء مثل ذلك على غالب الناس فهو خاص بالاصاغر فلا يكاد أحد منهم يلحظ ما لحظه الا كابر من التعظيم
فليكل مقام رجال فاعلم ذلك * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان الاستنجاء واجب لكن عند مالك
وأبي حنيفة انه ان صلى من غير استنجاء سقطت صلاته وقال أبو حنيفة هو سنة وهي رواية عن مالك فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول المباعدة في وجوب التنزه وهو خاص
بالاكابر ووجه الثاني كثرة تكرار خروج النجاسة من هذين المجلين مخفف فيه مما بالا استنجاء ومن هنا قال
أبو حنيفة بوجوب غسل النجاسة في غير محل الاستنجاء اذا كانت مقدار الدرهم المغلي لان ذلك هو مقدار
النجاسة التي تكون على محل الاستنجاء عادة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بوجوب الاستنجاء بثلاثة
أحجار وان حصل الانقاء بدونهما مع قول مالك وأبي حنيفة بجواز الحجر الواحد اذا حصل به الانقاء فالاول
مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بما في الشارع مع زيادة التنزه
ووجه الثاني حمل الثلاثة في الحديث على الغالب والا فاذ حصل الانقاء بمسحة واحدة فلا معنى لثانية
وثالثة لعدم شئ في صحيح هالك مع ما في ذلك من راحة التعظيم للوترية لشمس فيهما بحسب الله تعالى لها كما ورد من
قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وتر يحب الوتر وان كان دون الثلاثة أحجار لا يكتفي في العادة

من عليها حول أو أحوال
تركت في ذمته وكان ماصيا
بذلك وما تركه مال الوارث
وصارت الزكاة التي انتقلت الى
ذمته ديناً عليه لقوم غير
معينين فلم تقض من مال الورثة
فان اوصى بها كانت من الثلث
مقدمة على كل وصية وان لم
يفرط فيها حتى مات اخرجت
من رأس المال ولو جعلها للفقير
فمات الفقير واستغنى من
غير الزكاة قبضت عام الحول
استرجعت منه الا عند أبي
حنيفة وابس في المال حق سوى
الزكاة بالاتفاق وقال مجاهد
والشعبي اذا حصص الزرع
وجب عليه أن ياتي شيئا من
السائل الى المساكين وكذلك
اذا جسد الخبز ياتي شيئا من
الثمار يخ

(باب زكاة الحيوان)
أجوهوا على وجوب الزكاة في
الغنم وهي الابل والبقر والغنم
بشرط كمال النصاب واستقرار
الملك وكال الحول وكون المالك
سرا مسلما وافقوا على اشتراط
كونها سائمة الا ما كافاه قال
يوجبها في الغنم من
الابل والبقر والمعروف من
الغنم كما يجاب ذلك في السائمة
(فصل)
انصب الاول في الابل خمس
وفيه شاة وفي عشرين شاة وفي
خمس عشرين ثلاث شياه وفي
العشرين أربع شياه فاذا
بلغت خمسا وعشرين ففيها
بنت شحاض فاذا بلغت ستما
وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا
بلغت ستا وأربعين ففيها

قدم الشارع ازالة التجاسس على مراعاة ما هو أدب في العرف مع أن مقام التوبة لا يكاد يخطر على قلب
المستحى لغلبة الغفلة على العمد حال الاستحياء فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأجد لا يجزئ الا استنجاء
بعظم ولا روث مع قول أبي حنيفة وما لا انه يجزئ بهما لكن مع الكراهة بهما فالاول مشدد والثاني مخفف
وجه الاول هي الشارع عن الاستنجاء بهما والنهي بقضي الفساد ووجه الثاني ان النهي عن الاستنجاء
بهما نهى تنزيه فالاول خاص بالكبر والثاني خاص بالصغار لان علة كون العظم طعام اخواننا بلان يخفى
على كثير من الناس وأما علة الروث فلان المراد بالجر الخفيف والله تعالى أعلم (باب الوضوء)
اتفق الأئمة على أنه لو نوى بقلبه من غير لفظ أجره الوضوء بخلاف عكسه وعلى أن يغسل الكفين قبل
الطهارة مستحب غير واجب الا ما حكى عن أحمد وعلى أن تغسل اليد اليمنى في الوضوء سنة وعلى أن
المرفقين يدخلان في اليسر في الوضوء والا فالزفر وأجهوا على أنه لا يجوز مسح الاذنين عروضا عن مسح
الرأس وعلى أن من توضأ فله أن يصلي بوضوئه ماشيا ماشاه مالم يفته نقض خدافا الخفي في قوله لا يصلي بوضوء
واحداً كثر من خمس صلوات وقال عبيد بن عمير لا يصلي بوضوء واحد غير فريضة واحدة ويتقل ماشاه
واحتج بالآية بأهم الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الأيدي هكذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والا تفتان وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول كافة العلماء انه لا تصح طهارة الابنية فتجب النية في الطهارة
عن الحديث الا كبروا الا صغر مع قول الامام أبي حنيفة لا يفتقر الوضوء والغسل الى النية بخلاف التيمم
لا بد فيه من النية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى ما تبقى الميزان ووجه دليل الاول
حديث عائشة الاعمال بالنيات ووجه الثاني انه راجع فروع الاسلام كلها في نية الاسلام كما قال به ابن عباس
وأبو سليمان الداراني فقال لا يحتاج شيء من فروع الاسلام الى نية بعد أن اختار صاحبها الدخول فيه أي في
الاسلام ووجه استثناء الامام أبي حنيفة التيمم كون التراب ضعيف الروحية فلا يكاد ينشئ البدن من
الضعف الذي حصل فيه من المعاصي أو الغفلات فالدان احتج الى تقويته بالنية كما سيأتي بيانه في باب
ان شاء الله تعالى بخلاف الماء فإنه قوي الروحية فبقي كل محل نزل عليه ولو بلا قصد قاصد * وسهت
سيدى عليا النواص رحمة الله يقول حقيقة النية عزم المكلف على الفعل مع المقارنة خالبا ومن قال انه
يتصور من المكلف فعل العبادة بالنية فيحقيق النظر لانه لو قلت للحنفي وهو يطهر ماذا تصنع اقل
لك أن تطهر وأما من لا يعرف ما يصنع فليس هو بمكلف أصلا قال ولعل شبهة من نقل عن الامام أبي حنيفة
عدم فرضية النية كونه لا يعرف اصطلاحه فان الفرض عنده ما صرح القرآن بالا به أو ما لحق به من
السنة المتواترة والاجماع وغيرها الفرض ما جاء في السنة الغير المتواترة الا به ثم انه ينقسم الى ما هو واجب
والي ما هو مندوب كالختان والاستنجاء وقص الاظفار فانه ثبت بالسنة في السنة ما هو واجب وفيها
ما هو مندوب فلا يلزم من نفي الامام أبي حنيفة فرضية النية نفي وجوبه ونظير ذلك اصطلاح الساق
على التمييز عن الحرام بلفظ الكراهة فاذا قبل وكراهة سفيان الوضوء باللبس مثلا فمرادهم المنع وعدم
الصحة فانهم وعرف مصطلح الأئمة قبل الاعتراض عليهم فانهم أهل أدب مع الله تعالى فغاروا بين لفظ
ما جاء في القرآن وبين لفظ ما جاء في السنة وان كانت السنة ترجع الى القرآن لانه صلى الله عليه وسلم
لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ونظير ذلك تخصيصهم الدعاء بالانياء بلفظ الصلاة دون الرحمة
وان كانت الصلاة من الله رحمة تميز الانبياء عن الأولياء فيقال في الولي رحمه الله أو رضى عنه ولا
يقال فيه صلى الله عليه وسلم الا بحكم التبعية للانبياء كما هو مقرر في كتب الفقه وغيرها * وسهت
رضي الله عنه يقول كان الامام أبو حنيفة من أكثر الأئمة أدبا مع الله تعالى ولذلك لم يجعل النية فرضا
وهي الوتر واجبا لكونها ثابتة بالسنة لا بالكتاب فقهه بذلك تمييزا فرضه الله وتمييزا أو حبه رسول
الله صلى الله عليه وسلم فليس الخلف لفظيا كما قاله بعضهم بل معنويا أيضا فان ما فرضه الله أشد مما
فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذات نفسه حين خبره الله تعالى أن يوجب ماشاء أو لا يوجب
وأطال في ذلك ثم قال فالأدب بكل مسلمين أن لا يعمل عملا لا يثبت سواه كان ذلك من الوسائل أم من

حققة فاذا باقية الحديث

وتمت فيها خمسة فاذ
بلغت ستا وتسعين ففهي
بنت لبون فاذا بلغت احدى
وتسعين ففهي احقنان فاذا
زادت على عشرين ومائة
فاختلفوا في ذلك قال ابو حنيفة
بستائف الفريضة بفسد
العشرين ومائة في كل خمس
شاة مع الحقتين الى مائة وخمس
وأربعين فيكون الواجب فيها
حققتين وبنت مخاض فاذا
بلغت مائة وخمسين ففهي
ثلاث حقات وبستائف
الفريضة بفسد ذلك فيكون
في كل خمس شاة مع ثلاث حقات
وفي العشرين شاتان وفي خمس
عشرة ثلاث شياه وفي عشرين
أربع شياه وفي خمس وعشرين
بنت مخاض وفي ست وثلاثين
بنت لبون فاذا بلغت مائة
وستا وتسعين ففهي أربع
حقات الى مائتين ثم يستأنف
الفريضة ابدأ وقال الشافعي
وأحمد في أظهر روايته ان
زيادة الواحد تغير الفريضة
وتستقر الفريضة عند مائة
وعشرين فيكون في كل خمسين
حققة وفي كل أربعين بنت لبون
وعن مالك روايتان أظهرهما
عند أصحابه أنهما اذا زادت
على عشرين ومائة فالساقى
بالخيار بين أن ياخذ ثلاث
بنات لبون أو حقتين
﴿فصل﴾ واختلفوا في ما اذا
كان عنده خمس من الأمل
فخرج منها واحدة فقال أبو
حنيفة والشافعي تجزئته
وقال مالك وأحمد لا تجزئته ولو
بلغت ابنة خمس وعشرين ولم

المقاصد من حيث انها مأدوم شرطا ولولم يقل امامنا ابو جوب فانما هي مستترة على كل حال ونهض بها الى
الوجوب اجتهاد المجتهد (فان قلت) فمأدومه من أوجب ذبته رفع الحديث الاصغر مع الاكبر اذا اجتمع
الحديثان على المكلف (فالجواب) وجهه ان الاصل في كل حديث افرادة بذمة فقد لا يكون الشارع يرى
اندراج الاصغر في الاكبر لحكمة تخفى على غالب الناس وقد بسطنا الكلام على ما ردد على مذاهب العلماء
في التبعة منطوقا ومفهوما في كتاب الاجوبة عن الأئمة فراجعهم * ومن ذلك قول الأئمة ان النطق بالتبعة
كامل في العبادة مع قول مالك انه يكره النطق بها فالاول كالمشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول مراعاة حال غالب الناس من عدم وصولهم في الهيبة والتعظيم الى حد عندهم من
النطق أو ثقله عليهم اذا أقبلوا على فعل ما مودبه ووجه الثاني مراعاة حال الاكابر الذين استحكمت فيهم
عظمة الله تعالى حتى منعهم من القدرة على النطق بالتبعة بين يديه الا ان أمرهم بذلك ولم يصح لنا في ذلك
أمر بالنطق بها * وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول اني أقدر على النطق بالتبعة الطهارة ولا
أقدر على النطق بذمة الصلاة من حيث ان الطهارة مفتاح طريق الصلاة فهي بعيدة عن مقام المناجاة
لله تعالى طاعة وفريق بين الوسائل والمقاصد فاعلم ذلك فانه نفيس وسيأتى في بيان حكمة الجهر في أولي
المغرب والاشياء أن من خصائص الحق جل وعلا أن العبد يزداد هيبة وتعظيما كلما أطال الوقوف بين يديه
بخلاف ما لو كان الدنيا ولذلك كان الاسرار مستعصما في غير الازمان من الفرائض الجهرية والله
سبحانه وتعالى أعلم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة واحدى الروايتين عن أحمد ان التسمية في الوضوء
مستحبة مع قول داود وأحمد انها واجبة لا يصح الوضوء الا بها سواء في ذلك العمد والسهو ومع قول اصحق
ان نسبها أجراته طهارته والا فلا فالاول مخفف والثاني مشدد والاول معمول على حال أهل القرب من
شهود حضرة الله عز وجل والثاني على غيرهم فلذلك كان ذكر الله تعالى مستحبا واجبا * وسمعت
سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول كل ما لم يذكر اسم الله تعالى عليه فهو قوريب من المنة في الحكم من
حيث عدم طهارته بقرينة ظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه يعني ولو أنهر ذبحه الله
الفاصل الذي يضر البدن في أكله فما جعل ذبيحة المشرک رجسا الا لعدم ذكر اسم الله عليه بخلاف ذبايح
أهل الكتاب فان الشريعة أباحتها انتهى أي فان الآية وان كانت نزلت في ذبح على اسم الاستنام
فظاهرها يشهد لما قاله الشيخ كما يشهد له أيضا حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه فان ظاهره
عند بعضهم نفي الهبة وان حله بعضهم على التكامل كما مر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة غسل البدن
قبل الطهارة مستحب مع قول أحمد ان ذلك واجب لكن من نوم الليل دون النهار ومع قول بعض أهل
الظاهر بالوجوب مطلقا تعبد الانجاسة فان أدخل يده في الاناقيل غسلها لم يفسد الماء الا عند الحسن
البصري فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
باستحباب المضمضة والاستنشاق في الوضوء مع قول الامام أحمد في أشهر الروايتين بوجوبهما في الحديث
الاكبر والاصغر فالاول مخفف والثاني مشدد اما الظاهر حديث تميمه وضوء واستنشاقا وعند من صححه
فان الامر للوجوب حتى يصرفه صارف واما أن أصله مستحب ونهض به الى الوجوب اجتهاد المجتهد فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاستحباب أن الفم والأنف باطنهما من جنس الباطن والطهارة
ما شرعت بالاصالة الأعلى الظاهر من البدن فالعرض لهما اغما هو على سبيل الاستحباب ووجه
الوجوب كون الفم محل اللسان والطعام فيكم وقع اللسان في اثم وكتم نزل منه الى الجوف حرام أو شبهات وقد
صرح في الحديث بان اللسان أكثر الاعضاء مخالفة بقوله صلى الله عليه وسلم لعاذوهل يكب الناس في النار
على وجوههم الا حصائدا استنهم فيجب على هذا القول على العبد اذا أظهر أن يغسل فمه فله الاجابة
بالماء مع التحلل عن وقع هرة في عرضه من سائر الناس والاكتفاء من الاستغفار كما هو مقرر في كتب الشريعة
وأما وجبه وجوب الاستنشاق فهو كون الانف محل مبيت الشيطان كما ورد في ظهور الكبرياء والانتفة
عن الحق والاهل به ولا يكاد يعلم أحد من هذا الكبر الا ان صار يرى نفسه دون المسلمين أجهلين كابسطنا

يكن في ماله بثت مخاض ولا

ابن لبيون قال ما لك را حديد يلزمه
وقال الشافعي هو مخير بين
شراء واحدة منهن ما قال
أبو حنيفة فيجوز بثت مخاض
أو فيمنها

(فصل) وأجمعوا على أن
الجناني والعرب والذكور
والإناث في ذلك سواء وانفقوا
على أنه يؤخذ من الصغار
صغيرة ومن المراض من يرضع
وإن الحامل إذا أخرجها
مكان الحائل جازا لا مالكا
فإنه قال يؤخذ من المراض
مصححة ومن الصغار كبيرة
وإن الحامل لا تجزئته عن
الحائل

(فصل) وانفقوا على أنه
لا شيء فيمادون الثلاثين من
البقر وعس ابن المسيب أنه
يجب في كل خمس من البقر
شاة إلى ثلاثين كافي الأبل
وانفقوا على أن النصاب
الأول في البقر ثلاثون وفيها
تبيع فإذا بلغت أربعين ففيها
مسنة ثم اختلفوا فقال الشافعي
وأحمد لا شيء فيها سوى مسنة
إلى تسع وخمسين فإذا بلغت
ستين ففيها ما يقرب من ثلثها
باعت سبعين ففيها تبع
ومسنة وعلى هذا أبا في كل
ثلاثين تباع وفي كل أربعين
مسنة وروى عن أبي حنيفة
كذهب الجماعة وهي الرواية
التي قال بها أصحابه والذي
عليه أصحابه اليوم أنه يجب
في الزيادة على الأربعين بحساب
ذلك إلى ستين فيكون
في الواحدة ربع عشر
مسنة وفي الستين نصف

الكلام عليه أول عهد المشايخ فراجعهم وكان سيدي الشيخ إبراهيم الدسوقي يقول كلمة الغيبة أشد في
النجاسة من سروج الرمح ومن أكل البعرو كان يقول لا ينبغي لقارئ القرآن أن يقرأه إلا بلسان طاهر من
النجاسة والخبث وأكل الحرام والشبهات فقد أجمع أهل الله تعالى على أن من أكل حراما أو وقع في غيبة فقد
نجس نجاسة غنمه من دخول حضرة الله وسوا في الصلاة وغيرها قالوا ورا د الشارع لا يفرق
أحد منهم بما جرى ربه في الصلاة إلا على طهارة ظاهرة وباطنة من سائر الذنوب وقالوا مثال من يتكلم
بالقيح ثم يقرأ القرآن مثال من رمى مصفيا فاذورة ولا شئ في كفره * وسعت سيدي عليا الخواص
وجه الله يقول انما من رسول الله صلى الله عليه وسلم المضمضة والاستنشاق وقد هما على غسل الوجه
بأذن من ربه عز وجل لتلايفل الناس عنهم ما يكونهما إلا بعد أن من الوجه إلا بعد إتمام النظر إلى
باطنهما فلا يقال كان ينبغي تأخيرهما عما شرعه الله عز وجل من غسل الوجه لأن الشارع معه صوم من
الوقوع في سوء الأدب وقد قد من أنهما انما سنها بأذن من ربه عز وجل كما أخر مسيح الأذنين كذلك بأذن من
ربه انتهى * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن البياض الذي بين شعر الأذن واللحية من الوجه مع قول
مالك وأبي يوسف أنه ليس من الوجه فلا يجب غسله مع الوجه في الوضوء فالأول مشدد والثاني مخفف
فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول حصول المواجهة به في حضرة الله تعالى عند خطابه ووجه
الثاني عدم وقوع المواجهة به فان الشروع قد تبع العرف في ذلك عند القائل به والافكل جزء من بدن
العبد ظاهر أو باطن ظاهر للعن تعالى كما أشار إليه فرض الحق تعالى ليله إلا سراء الغسل لجميع البدن عند
كل صلاة ثم خفف الله ذلك بالوضوء ورضي منهم به في الصلاة مع الاستنجاء ثم لما كان القلب شتلا لنظر الحق
تعالى من العبد أمر الله تعالى العبد بالتوبة فوراً مسارعة للتطهير من النجاسة الممنوعة لأن الماء لا يصل
إلى القلب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بأن المرفقين يدخلان في وجوب غسل اليدين مع قول
الامام داود والامام زفر رحمه الله تعالى أنهما لا يدخلان فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى
من تبنى الميزان ووجه الأول أنهما محل الارتفاق وتكمل الحركة ثم ما في فعل الخفافات ووجه الثاني
كونهما متجويع شيمين أرة الذراع ورأس العظمين فلم يتمحض الذراعين فخر فيهما * ومن ذلك قول
الامام مالك وأحمد في الظهور روايات عنهما بوجوب مسح جميع الرأس في الوضوء مع قول أبي حنيفة
والشافعي بوجوب البعض فقط مع اختلافهما في قدره فالشافعي يقول يجب ما يطاق عليه اسم المسح
وأبو حنيفة يقول البعض هو ربع الرأس ويكون ذلك بثلاثة من أصابعه حتى لو مسح رأسه بأصبعين لا
يكفي وقال الشافعي لا يتعين المسح باليد فالأول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع
الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول الأخذ بالأحتمال في مسح جميع محل الرياسة التي عند المتوضئ
ليخرج عن الكبر الذي في فهمه أو عن من دخول حضرة الله تعالى في الصلاة فإن كان عنده مشقة فذرة
من كبر لا يمكن من دخوله الجنة يوم القيامة كما ورد أذهى الحضرة الخاصة وكذلك القول في حضرة
الصلاة ووجه من يقول مسح البعض فقط أن العبد لا يمكنه الخروج عن الرياسة بالكلية لأنه لا بد أن يمسح
بغيره أو ينهيه وذلك الرياسة ووجه من يقول بوجوب مسح ربع الرأس فقط الرياسة بالعوام فإن غالبهم
يقابل عليه الرياسة والكبر فحاجبه عن مقام عبوديته فلا يكاد يرى نفسه تحت حكم غيره الا قهراً فلذلك
سوى أحدهم بقاء ثلاثة أرباع رياسته واكتفى بربع عبوديته * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المسح
على العمامة لا يجزئ مع قول أحمد بأنه يجزئ لكن بشرط أن يكون تحت الحنك منها شيء رواية
واحدة وإن كانت مدونة لأذوبة لها يعني اللثام لم يجز المسح عليها وعنه في مسح المرأة على قناتها
المستدبر تحت حلقه رواية فهل يشترط أن يكون ليس العمامة على ظهر رويان فالأول مشدد والثاني
مخفف بالشرط الذي ذكره ووجه الأول أن الرياسة حقيقة في نفس الرأس لا في العمامة من عمامة أو قلنسوة
فوجب مباشرتها بالمسح دفعا للرياسة والكبر ووجه الثاني النظر إلى كون الرياسة حقيقة انما هي في
القلب والرأس بدل عنه لا احتمال أن يكون اسمها مشتقاً من الرياسة وهو معنى من المعاني فلا فرق في

عشرها وانفقوا على أن

الجواميس والبقر في ذلك سواء

(فصل) وأجمعوا على أن

أول فساد الغنم أربعون

ويشاة ثم لا شيء فيها إذا حتى

تبلغ مائة واحدة وعشرين

ففيها شاة واحدة وفي مائتين

واحدة ثلاث شياه إلى

أربع مائة ففيها أربع شياه ثم

يستقر في كل مائة شاة والغنم

والهز سواء وإذا ملك هذين

من الغنم فتولدت هذين

سقطه قال أبو حنيفة والشافعي

وأحمد في المشهور عنهما

يسقطان طول من يوم كان

بين نهما وأما مالك وأحمد

في رواية أخرى إذا حال

الحول من يوم ملك الأمهات

وجبت الزكاة واختلفوا

في الوقص وهو ما بين النهماين

فقال أبو حنيفة وأحمد الزكاة

في النصاب دون الوقص وعن

مالك رواية أن وعن الشافعي

قولان أظهرهما في النصاب

دون الوقص

(فصل) واختلفوا في الضئيل

والجملان والجباجيل إذا تم

نهماهما وكانت منفردة عن

أمهاتهما هل تجب فيها الزكاة

فقال مالك والشافعي وأحمد

بالجواب وقال أبو حنيفة

لا زكاة فيها ولا ينقصها

الحول ولا ذكورها الحول ولا

ذكورها الحول ولا ذكورها

واحدة وعن أحمد رواية مثله

(فصل) وأفقوا على أن

الحيل إذا كانت معدة للتجارة

ففي قيمتها الزكاة إذا بلغت نهماها

فإن لم تكن للتجارة قال مالك

والشافعي وأحمد لا زكاة فيها

الإشارة إليه بالمسح بين أن يكون ذلك بجائل أو بلا حائل ومن هنا خفف الأئمة الثلاثة باستحباب مسحه
مرة واحدة فقط وشدد الشافعي باستحباب مسحه ثلاثاً ووجه الأول أنه يجوز على حال الأكار الذين لم يظهر
عليهم كبر والثاني خاص بالأصغر الذين يظهر عليهم الكبر فيمسخون رأسهم ثلاث مرات بمسح الغسقة في إزالة
الكبر الذي عندهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الأذن من الرأس يستحب مسحها معه مع قول
الشافعي أنها ماضون مسنة لأن يمسح بها بعد مسح الرأس وقال الزهري هما من الوجه
في غسلان ظاهرهما بطنان مع الوجه وقال الشعبي وجعته ما قبل منها فن الوجه بغسل معه وما أدرى منها
فن الرأس مسح معه فالأول تخفيف وقول الشافعي مشدد وكذا ما بعده ووجه الأول كون الأذن لا يتصور
فيها ما عدا حنيفة وأما طريقتان إلى وصول الكلام الحرام منها إلى القلب فلذلك خفف فيها
بالمسح لكون الكلام الحرام محرراً عليهما وبمسحهما معاً ووجه الثاني كونهما كانا سبباً لوصول سوء الظن
بالناس من كثرة ما يسهان ذلك ويوصلانه إلى القلب فهما كن سن سنة سيئة فعليه وزهروا وزمن عمل
بما قلنا ذلك وجب غسلهما إزالة ذلك الوتر في الظاهر وأوجبنا على العبد التوبة من سوء الظن في الباطن
ومن هنا يعرف توجبه قول الإمام أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنهما أنها ماضون
مرة واحدة وقول الإمام الشافعي أنها ماضون ثلاثاً ووجه الرواية الأخرى عن أحمد ومن ذلك قول
مالك والشافعي أن مسح صفحة العنق بالماء ليس سنة مع قول أبي حنيفة وأحمد وبعض الشافعية بأنه
مسحب فالأول تخفيف ومقابله مشدد ووجه الأول عدم ثبوت حديث فيه فكان بدعة ووجه الثاني
ما رواه الديلمي مسح العنق أمان من الغسل مع ما سوب من زوال الغم والهم إذا مسح العنق فلا بد لذلك من
حكمة وإذا ضعف العقل عملنا بالتجربة ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن غسل القدمين في الطهارة مع
القدرة فرض إذا لم يكن لا بسا للحنيف مع ما حكى عن أحمد والأوزاعي والثوري وابن جبر من جواز مسح
جميع القدمين وإن الإنسان عندهم مخير بين الغسل وبين المسح فالأول مشدد ومعه ثبوت الفعل من
رسول الله صلى الله عليه وسلم والثاني تخفيف ومعه ظاهر القرآن في قراءة الجرف رجوع الأمر إلى ما بقي
الميزان ووجه الأول مؤاخضة العبد بالمشي بهما في غير طاعة لله عز وجل وكونهما حامليين للجسم كله
ومعدين له بالقوة على المشي فإذا ضعفهما بالحنيفة أو الغفلة سري ذلك في حاله كما يسري منهما القوة إلى
ما فوقهما إذا غفلا فانهما كعروق الشجرة التي تشرب الماء وتسد الأغصان بالأوراق والثمار فتعين
فيهما الغسل دون المسح ووجه الثاني كونهما لا يكثر منهما العصيان بخلاف ما جلاه من الأعضاء فكتفي
صاحب هذا القول يمسحهما مع قوله بأن الغسل أفضل ولا بد وقد كان ابن عباس يقول فرض الرجلين
المسح لا الغسل فاعلم ذلك ومن ذلك قول بعضهم بكرامة النقص عن الثلاث في غسلات الوضوء
ومسحهما مع قول بعضهم بعدم الكرامة لثبوت الافتصاح على مرة وعلى مرتين من رسول الله صلى الله
عليه وسلم فالأول مشدد والثاني تخفيف فراجع الأمر إلى ما بقي الميزان ويصح حل الأول على حال العوام
الذين يقعون في المعاصي والغفلات وحل الثاني على أكابر العلماء الذين لا يقعون في معصية فان هؤلاء
طباعاً أبا عنهم بكفهم الغسل أو المسح مرة واحدة أو مرتين ويصح أن يكون الأمر بالعكس فيمكن المعاصي
المرة الواحدة أو اثنتين لأنه هو الذي يليق به الرخصة بخلاف الأكابر وإلى ذلك أشار صلى الله عليه وسلم
بقوله بعد أن توضأ ثلاثاً ثلاثاً بوضوئى ووضوء الأنبياء من قبلى انتهى وذلك لأنهم أكابر الحضرة الإلهية
فيطالبون بمزيد نظافة وحياة كل عضو بخلاف العامة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة
ومالك في إحدى روايتيه بعدم وجوب الترتيب في الوضوء مع قول الشافعي وأحمد وجوبه فالأول تخفيف
والثاني مشدد ووجه الأول فهم أبي حنيفة ومالك رجحوا الله تعالى من القرآن أن المقصود غسل هذه
الأعضاء ومسح بعضها وكما طهرتها قبل فعل ما يتوقف على الطهارة سواء تقدم بعضها على بعض
كأن يجلس على غسل الوجه أو يأخذ عنه كالوضوء منكر سواء قد كان الإمام علي بن أبي طالب يقول لا بأبى
بأبى أعضاء الوضوء أبى وبقيت يدهم وجوبه فاصلة سنة بالاجتماع ونقض به إلى الوجوب اجتهد الأئمة

وقال أبو حنيفة إن كانت
ساعة فيه الزكاة إذا كانت
ذكورا وإنا وإنا وإنا وإنا
كانت ذكورا منفردة فلا زكاة
فيها ولا صاحب الجنس الواجب
فيه منها الزكاة الخبير إن شاء
أعطى من كل فرس ديناراً
وإن شاء قومه أو أعطى من كل
ماتى درهم خمسة دراهم ويعتبر
فيه الطول والنسب بالقيمة
إن كان يؤدي الدراهم عن
القيمة وإن كان يؤدي بالعدد
من غير قورم أدى عن كل
فرس ديناراً إذا تم الطول
وأنفقوا على وجوب الزكاة
في البغال والخيول إذا كانت
معدة للتجارة

(فصل في الواجب فيها)
دون خمس وعشرين من
الابل هو الغنم فإن أخرج بهراً
أجزأه وإن كان دون قيمة شاة
وقال مالك لا يقبل بعير مكان
الشاة بحال ومن وجبت
عليه بذنبت عظام فاعطى حقة
من غير طلب جبران قبل
ذلك منه بالاتفاق وقال داود
لا يقبل وأغار يؤخذ منه وهو
عليه وإن شاء الواجب في كل
مائة من الغنم هي الجذعة
من الضأن أو النسيئة من
المعز هنسب الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة لا يجزئ
من الضأن الأنثى والنسيئة
هي التي لها سنمان وقال مالك
لا تجزئ الجذعة من الضأن
والمعز وهي التي لها سنة كما
تجزئ النسيئة

(فصل في) وإذا كانت الأغنام
كلها ماضية فكيف يعجزها
عندئذ الثلاثة وقال مالك

الغنائم به ووجه الثاني أن الوضوء الطلوع من الترتيب لم يرد لنا فيه شيء من رسول الله صلى الله عليه وسلم
فخاف أن يكون داخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمر نافر وردي غير مقبول
لكن لما استند إلى الاجتماع كان مقبولاً من حيث أن الشارع قرر حكم المجتهد وإن لم يرد لنا حديث في تقديم
أحد الخدين أو الأذنين على الآخر لأن حكمه تقديم اليمنى من اليدين والرجلين إن شاء الله تعالى أقوى
من اليسار عادة وأسرع إلى المعصية من اليسار فلذلك نيب الشارع إلى تقديمهما مسارعة إظهارهما كما
كانت أسرع لفعل المخالفات ولا هكذا التلذذ والاذنان فإنه لا يتصور فيه إماماً ذكرته في اليدين فلذلك كانا
يطهران دفعة واحدة والله أعلم ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة بأن الموالاة سنة وهو أصح القولين
عند الشافعية مع قول مالك وأحمد في أشهر الروايتين أنها واجبة فالأول شغف والثاني مشدد فرجع
إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول أن الأصل أن أيدان المتطهرين عدم عصيانهما إليها وعدم طول
غفائهما عنه ومن كان كذلك فاعضائه حية لا يؤثر فيها جفاف كل عضو قبل غسل مابعد مداه سواء قلنا
بوجوب الترتيب أم لا ووجه من قال بوجوب الموالاة كون الغالب على المتطهرين من ضعف أيدانهم من
كثرة المعاصي أو الغفلات أو أكل الشهوات وإذا لم يكن موالاة جفت الأعضاء كلها قبل القيام إلى الصلاة
مثلاً وإذا جفت فكأنهم لم يغسلوا لم تنكسب بالماء فتمت عيشة ولا حياة تغف بها يديها فخطبت ربهما
بلا كمال حضور ولا إقبال على مناجاته وهذا حكم غالب الأيدان أما أيدان العلماء العاملين وغيرهم من
العلماء فلا يجتنبون إلى تشديد في أمر الموالاة لحماية أيدانهم بالماء ولو طال الفصل بين غسل
أعضائهم فيعمل قول من قال بوجوب الموالاة على طهارة عوام الناس ويجعل قول من قال بالاستحباب
على طهارة علمائهم وصالحينهم ومنععت سيدي علياً الخواص رحمه الله يقول نعم قول من قال بوجوب
الموالاة في هذا الزمان فإن لم يوجبها يؤدي قوله إلى جواز طول الفصل بعد زيادة البلهة في زمن
الطهارة وفوات أول الوقت كان يغسل وجهه في الوضوء لظهور بعد صلاة العصر ثم يغسل يديه ربع النهار
ثم يصبر رأسه بعد زوال الشمس ثم يغسل رجليه قبل العصر مع وقوع ذلك المتوضي مثلاً في الغيبة
والقيمة والأسنة والسخرة والغفلة وغير ذلك من المعاصي والمكروهات أو خلاف الأولى
إن كان ممن يؤخذ به كما يؤخذ بكل الشهوات فقل هذا الوضوء وإن كان صحيحاً في ظاهر الشرع من حيث
أنه يهدق عليه أنه وضوء كامل فهو قليل النفع لعدم حصول حياة الأعضاء به بعد موتها أو ضعفها أو
فتورها ففقدت بذلك حكمه إلا في الموالاة في الوضوء وجوباً أو استحباباً وهو انعاش البدن وحياة قبل
الوقوف بين يدي الله تعالى للأنجاة ثم لو قدر عدم وقوع ذلك المتوضي الذي لم يوال في معصية أو غفلة في
في الزمن المتخلل بين غسل الأعضاء فالبدن ناشف كالأعضاء التي عمتها الغفلة والسهو والميل والسامة
فلم يصير لها داعية إلى كمال الإقبال على الله تعالى إلى حال مناجاته وبالجملة فالموالاة من أصلها سنة ونقضها
إلى الوجوب الاجتماع فهي مطلوبة بكل حال والله أعلم ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أن من قوضاً
فله أن يهمل بوضوئه ما شاء من الفرائض ما لم ينقض وضوؤه مع قول النخعي أنه لا يهمل بوضوئه واحد
أكثر من خمس صلوات ومع قول عبيد بن عمير يجب الوضوء لكل صلاة واحتج بالآية فالأول شغف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول الاجتماع من أهل الشريعة والحقيقة على ذلك
ووجه قول النخعي ما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم جمع بين خمس صلوات يوم الأحزاب فلا يراد على ذلك
وجه قول عبيد بن عمير العمل بظاهر القرآن وهو خاص بمن يقع في الذنوب كثيراً والأول خاص بمن لا يقع
في ذنوب والثاني متوسط بين الأول والثالث والله تعالى أعلم

(باب الغسل)

أجمع الأئمة على أنه يجزئ على الجنب غسل المصنف ومسح على وجوب تعميم البدن بالغسل وأنه لا يكفي
في الجنابة مسح الرأس بالماء قياساً على الخلف أي فسكاً أنه يجب نزعها في الجنابة وغسل الرجلين ولا يكفي
فيه بالمسح فكذلك الرأس في الجنابة بجماع كون كل منهما مسحاً وحاولم أجعل ذلك دليله لا يصح بها هذا ما وجدته
من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على وجوب الغسل من النقاء

من الصغار صغيرة وقال مالك لا تجزئ الا كبيرة واذا كانت الماشية انا انا او انا وذكورا فلا تجزئ منها الا انى الاى نجس وعشرين من الابل فيجزئ فيها ابن ابون ذكروا الا فى ثلاثين من البقر ففيها اتبع عند المالكا والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة يجزئ من الغنم الذكركل حال واذا كان عشرين من الغنم في بلد وعشرون في بلد آخر وجبت عليه فيها شاة عند الثلاثة وقال احمد ان كان البهائم متباعدين لم يجزئ شئ (فصل) وللخليفة تأثير في وجوب الزكاة وسقوطها وهو ان يجعل مال الرجلين او الجماعة بمنزلة المال الواحد عند الشافعي واحمد فانما يطبقان ان كان زكاة الواحد بشرط ان يبلغ المال المختلط نصيبا ويعضى عليه حول وبشرط ان لا يتميز احد الخليفة عن الآخر في المشرع والمشرح والمراح والمخيل والراعي والفعل وقال ابو حنيفة ان الخلطة لا تؤثر بل يجب على كل واحد ما كان يجب على الافراد وقال مالك انما يؤثر الخلطة اذا بلغ مال كل واحد نصيبا واذا اشترك في نصيب واحد واختلطت فيه لم يجب على كل واحد منهم زكاة عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي عليه مال الزكاة حتى لو ان اربعين شاة بين مائة وجبت الزكاة وفي الخلطة غير المماثلة من الاغنام والطيوب والخار للشافعي قولان اظهرهما

الحنافيين وان لم يحصل انزال مع قول داود جماعة من الصحابة بان الغسل لا يجب الا بالانزال ان لم يثبت نسخ ذلك ولا فرق بين فرج الآدمي والبهيمة عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة لا يجب الغسل في وطء البهيمة الا بالانزال فالاول مشدد والثاني مخفف في مسألتى جماع الآدمي والبهيمة فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول في المسألتين حصول اللذة التي يغيب معها العبد عن مشاهدة حضرة به عادة مع ثبوت الدليل فيه ووجه الثاني فيهما عدم كمال اللذة اذ لا تكمل الا بالانزال فالاول خاص بالكبار الذين يبالغون في التنزه والثاني خاص بالصغار الذين لا يقدر على المشي على ما عليه الا كبر ويصح أن يكون الأمر بالعكس من جهة غلبة الشهوة وضعفها فلا يجب الغسل على الكبار الا بالانزال لان الجماع من غير انزال لا يؤثر فيهم غيبة عن ربهم لما هم عليه من القوة كما يؤيده قول عائشة وأبيكم علك أر به كما كان صلى الله عليه وسلم علك أر به في قصة تقبيل نسائه وهو صائم أو هو متوضئ ثم يقوم الى الصلاة فاعلم ذلك ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الغسل يجب بخروج المني وان لم يقارن اللذة مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجب الغسل الا مع مقارنة اللذة لخروج المني بشرطه فالاول مشدد والثاني مخفف والقول فيه كالقول في الجماع مع الانزال أو بالانزال فلا نهيده ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة واحمد لو خرج منه منى بعد الغسل من الجنابة فان كان بعد البول فلا غسل والا وجب الغسل مع قول الشافعي وجوب الغسل مطلقا ومع قول مالك لا يجب الغسل مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني مشدد بالكلية والثالث مخفف بالكلية فرجع الأمر الى مرتبة الميزان فاحد الشقين في الأول وقول الشافعي خاص بالكبار والشق الآخر وقول مالك خاص بالصغار كالعوام فانسج أحد من الأئمة عن مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي يجب الغسل بخروج المني وان لم يتدفق مع قول الأئمة الثلاثة بعدم وجوب الغسل اذ لم يتدفق فالاول مشدد ومقابلته مخفف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجب الغسل الا بالانزال المني من رأس الذكركم مع قول الامام احمد وجوب الغسل اذا أحس بانتقال المني من الظاهر الى الاحليل وان لم يخرج فالاول مخفف خاص بعوام المسلمين والثاني مشدد خاص بالكبار ومن ذلك قول مالك واحمد وجوب الغسل على الكافر اذا أسلم مع قول أبي حنيفة والشافعي باستقبال ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الثاني ان الله تعالى أطلق الحياة على من أسلم بقوله أو من كان ميتا فأحييناه وصار جسمه حيا بعد موت فلا يجب عليه غسل انما ذلك على وجه الاستصحاب وزيادة التنزه ويؤيد ذلك قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ووجه الأول كمال المباينة في الحياة فالاسلام أحيا الباطن والماء يحيي الظاهر فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وجوب امرار البدن على البدن في غسل الجنابة مع قول الأئمة الثلاثة بأن ذلك مستحب فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول المباينة في انعاش البدن من الضعف الحاصل له من سريان لذة خروج المني والجماع ووجه الثاني الاكتفاء بمرور الماء على سطح البدن فانه يحيي بالطبع كل ما هو عليه من البدن فاللائق بقابل الاتماد بالجماع أو بخروج المني الاستصحاب واللائق عن قاب باللذة عن احساسه الوجوب والله أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بأس بالوضوء والغسل من فضل ماء الجنب والحائض مع قول احمد انه لا يجوز للرجل أن يتوضأ من فضل وضوء المرأة اذا لم يكن يشاهدها وافق محمد بن الحسن على انه يجوز للمرأة الوضوء من فضل الرجل والمرأة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ثبوت الأدلة فيه ووجه الثاني ما في ماء طهارة المرأة من شدة الفذارة عادة ولذلك قيد أحمد ذلك بما اذا لم يكن يشاهدها فيعمل عليها على انها لم تكن نظيفة حال تطهرها ليس على بدنها قدر بخلاف ما اذا كان يشاهدها حال غسلها فانه يعمل بعلمه من طهارة أو امتناع فعلم أن اللائق بالكبار الثاني واللائق بالعوام الأول ونظير ذلك اتفاق الأئمة على أن المرأة اذا جنبت ثم حاضت كفها غسل واحد مع قول أهل الظاهر انه يجب عليها غسلان ومن ذلك اختلاف أصحاب الشافعي في وجوب الغسل من الولادة للابل مع قول بعضهم بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول المباينة في التنزه

وهذا الجديد تأييد الخاطئة كما
في المواشي (باب زكاة الثمار)
اتفقوا على ان النصاب
خمس أو سق والوسق ستون
صاعا وان مقدار الواجب
من ذلك العشران شرب
بالمطارد من نهر وان شرب
من نضج أو دلاب أو ماء اشترى
فصنف العشر والنصاب
معتبر في الثمار والزروع الا عند
أبي حنيفة فإنه لا يعتبر بل
يجب العشر عنده في الكثير
والقليل وقال القاضي عبد
الوهاب ويقال انه خالف
الاجماع في ذلك (فصل)
واختلفوا في الجنس الذي
يجب فيه الملقى ما هو فقال
أبو حنيفة في كل ما خرجت
الارض من الثمار والزروع
سواء سقطت السماء أو سقى بنضح
الا الحطب والحشيش والعصب
الفارسى خاصة وقال مالك
والشافعي يجب في كل ما دخر
واقبته كالنخلة والشعير
والارز وثمر النخل والكرم
وقال أحمد يجب في كل ما يكال
ويدخر من الثمار والزروع
حتى أوجب في اللوز وأسقطها
في الجوز وفائدة الخلاف بين
مالك والشافعي وأحمدان عند
أحمد يجب في السمسم واللوز
والفسق وزر البكتان
والكمون والكرام والجراد
وهنداء الجوز فائدة
الخلاف مع أبي حنيفة أن
عنده يجب في النضج اوان
كاهوا عند الثلاثة لزكاة فيها
(فصل)
واختلفوا في
الزيتون فقال أبو حنيفة فيه
الزكاة وعن مالك روايتان
أشهرهما الواجب فيخرج

من خروج المني ولو صار ولدا ووجه الثاني أن الغسل المذكور ما شرب من
فاذا لم يكن قد شرب فلا يجب الغسل مع ما فيها أيضا من شدة الوجع حال الطلق فان ذلك يعني اللذة المضممة
للبدن بالكلية لعدم حصول غفلة عن الله تعالى حال الطلق بل تصير كل شعرة منها متوجهة الى الله حاضرة
معه وذلك بما يقوم مقام الماء في حياة البدن فاعلم ذلك فرجع الامر الى امر تقي الميزان ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين بخبر يقرأ القرآن على الجنب والحائض ولو آية أو آيتين مع قول
الامام أبي حنيفة بجواز قراءة بعض آية ومع قول مالك بجواز قراءة آية أو آيتين ومع قول داود بجواز الجنب
قراءة القرآن كله كيف شاء فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف بالكلية فرجع الامر
الى امر تقي الميزان ووجه الاول قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من
القرآن فذكر شيئا فحمل بعض الآية كحرف مع تأييد ذلك بما قاله أهل الحقيقة من أن القرآن كلام الله
الله تعالى وهو أي الكلام من صفات الحق تعالى الطاهر المقدس فلا يناسبه أن يبرز من مهمل موصوف
بالقدارة معني أو حساسا أو قليله وكثيره وأيضا فان القرآن مشتق من القر وهو الجمع لكونه يجمع القلب
على الله تعالى فطلب الشارع من المؤمن أن لا يقرأ شيئا يدعو بالخاصية الى الخضوع مع الله الاعلى أكل
حال في الطهارة بخلاف الجنب والحائض فعلم أن الجنب وغيره ان يقرأ القرآن من الاحكام والاذكار لانه
لا يجمع القلب على الله تعالى وعليه يحمل قول داود من حيث ان الفرقان من الاحكام والاذكار لانه
بخلاف المحجوبين فافهم وأما من جهة الفاظ القرآن فالتحقيق ان وجه قول داود ان القرآن له وجهان
وجه الى حضرة صفات الله تعالى وهو القائم بالذات ووجه الى الخلق وهو المكتوب في المعصوم والمنطوق
به في اللسان والمحفوظ في القلوب فكلام داود يتمشى على أحد الوجهين ولا يخفى الورع وطلب شدة
التعظيم من كل مكلف وان لم يكن القرآن حالا في اللسان واللفظ حقيقة وأكثر من ذلك لا يقال والله سبحانه
وتعالى أعلم

(باب التيمم)

أجمع الاثمة على أن التيمم بالصعيد الطيب عند عدم الماء أو الخوف من استعماله جائز وأجمعوا على وجوب
التيمم للجنب كالمحدث وعلى أن المسافر اذا كان معه ماء وخشى العطش فله أن يجلسه ليشربه ويتيمم وعلى
أن المحدث اذا تيمم ثم وجد الماء قبل الدخول في الصلاة بطل تيممه ولم يستعمل الماء وعلى أنه اذا رأى
الماء بعد فراغه من الصلاة التي تسقط بالتيمم لا يجب اعادته وان كان الوقت باقيا وعلى أن التيمم لا يرفع
الحديث خلافه لداود وعلى أن من خاف التلف من استعمال الماء جاز له تركه وأن يتيمم بالخلاف هذا
ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الامام الشافعي وأحمدان
الصعيد في الآية هو التراب فلا يجوز التيمم بالتراب طاهر أو برمل فيه غبار مع قول أبي حنيفة ومالك
الصعيد هو نفس الارض فيجوز التيمم بجميع أجزاء الارض ولو بجحر لا تراب عليه ورمل لا غبار فيه
وزاد مالك فقال انه يجوز التيمم بما اتصل بالارض كالنبات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى امر تقي الميزان ووجه الاول قرب التراب من الماء في الروحية لان التراب هو ما يحصل من حجارة
الماء الذي جعل الله تعالى منه كل شيء فهو أقرب شيء الى الماء بخلاف الحجر فان أصله الزبد الصاعد
على وجه الماء فلم يخالص لاسانية ولا لثراية فكان ضعيفا روحانية على كل حال بخلاف التراب وهو سميت
سبديا على ان خواص رجاء الله تعالى يقول انما يقول الشافعي وغيره بجهة التيمم بالحجر مع وجود التراب
لجسد الحجر من طبع الماء وضعف روحانيته فلا يكاد يحسي العضو الممسوح به ولو سحق لاسميا أعضاه
أمثالنا التي ماتت من كثرة المعاصي والغفلات وكل الشهوات وسميته مرة أخرى بقول نعم ما فعل
الشافعي من تخصيص التيمم بالتراب لمساقفه من قوة الروحية بعد فقد الماء لاسميا أعضاه من كثرة
الوقوع في الخطايا من أمثالنا فلم ان وجوب استعمال التراب خاص بالا صاغرو وجوب استعمال الحجر
خاص بالا كابر الذين لا يعمون ربه لم يكن ان تيمموا بالتراب اذ دار روحانية وانتهاشا وسميته مرة
أخرى يقول وجهه من قال يصح التيمم بالحجر مع وجود التراب كونه رأى ان أصل الحجر من الماء كورود

المزكى عندهما ان شاء ريتونا

وان شاء ربنا وللاشافي
قولان وعن أجدر وايتان
أظهرهما عنده غنم
لوجوب ولا زكاة في القطن
بالافتاق وقال أبو يوسف
يوجبه ما فيه

(فصل) واختلافه في العمل

فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ وَأَحْمَدُ فِيهِ

العشر وقال مالك والثاقبي

في الجديد الرابع لا زكاة فيه

تم اذنتك أبو حنيفة وأحمد

فقال أبو حنيفة إن كان في

أرض الخراج ولاية شريفية

وقال أحمد فيه الشمر مطا

و زعمایه و جمعی از اهل علم و ادب

و سه تن و نرط - ای بابا بغدادی

وعند أبي حنيفة رحمه الله

الكثير والقليل

(فصل) ولا تعجب الزكاة

الافى ده اب من كل جديس والا

وہم جہدس الی جہدس احوالہ

شافى و اچى خىمه و قال مالى
تنزلت اللى

وهم الذين طردوا الى السجون

قال انما ابواب ويهيم بهن
انما ابواب ويهيم بهن

الحمد لله الذي جعلنا من عباده الصالحين
والمؤمنين الذين آمنوا بآياته

الافضل

فقط) ومن السعداء من
إذا أصابته علة

منها الثلاثة : افسوس ، الحزن ،

الماء النقي

عن أبيه ان الخمر لا يورث

فَالْمَالُ وَالْإِنْفُ أَحَدُكَ وَخَارِصُ

مدوه والراجح من مذاهب

15/11/2015

فصل) واذا أنجزت الماشية

من الثمر وأولاب يبقى عنده

لهذا السنين لم يجب فيه

آخر بالاتفاق وقال الحسن

بہتری کیا حال ہے یہ سوال

حب في الحب

[illegible]

(فصل) وإذا كان على

الأرض خراج وجب الخراج في وقته ووجب العشر في الزرع عند الثلاثه لان العشر في غلتها والخراج في رقبته وقال أبو حنيفة لا يجب العشر في الأرض الخراجية ولا يجمع العشر والخراج على انسان واحد فاذا كان الزرع لو اجدوا الأرض لا يجرع العشر على مالك الزرع عند مالك والشافعي واحد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة العشر على صاحب الأرض وإذا أحرر الأرض فعشر زرعها على الزرع عند الجماعة وقال أبو حنيفة على صاحب الأرض وإذا كان مسلم أرض لاخراج عليها فباعها من ذمي فلاخراج عليه ولا عشر في زرعها فيها عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجب عليه الخراج وقال أبو يوسف يجب عليه عشران وقال محمد عشر واحد وقال مالك لا يصح بيعها منه (باب زكاة الذهب والفضة) أجمعوا على أنه لا زكاة في غير الذهب والفضة من الجواهر كاللؤلؤ والياقوت والزمرذ ولا في المسك والعنبر عند سائر الفقهاء وحكي عن الحسن البصري ومحمد بن عبد العزيز وجوب الخس في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ والجواهر والياقوت والعنبر الخس لانه معدن فاشبهه الركا وعن العنبري وجوب الزكاة في جميع ما يخرج من البحر (فصل) وأجمعوا على أن أول النهسب في الذهب

من وجد الماء في أثناء الصلاة لا يقطعها بل يتيمم بها استعياناً به أن يفارق حاضرة الله تعالى لفضيلة الوضوء لان مناجاة الله تعالى أهم ولان الصلاة من المأخذ فلا تقطع للوسائل مع استغنائها عنها بوسيلة أخرى ووجه من قال تقطع الصلاة اذا اتسع الوقت ويتوضأ ثم ينشئ صلاة أخرى هو غلبة عظمه الله تعالى على قلبه فاستعياناً منه أن يقف بين يديه بناجيه بطهارة ضعيفة لا تنعش روحانيته بأعضاءه فرأى ان ذرة من مناجاة الله تعالى مع حياة البدن أفضل من أمثال الجبال من مناجاته مع موت البدن أو ضعفه أو فتوره وفي الحديث لا يستحب الله تعالى دعاء من قلب غافل وفي رواية من قلب لاه ولا شغل ان حكم ضعيف الاعضاء كالغافل أو اللاهي أو الساهي من حيث ضعف توجهه الى الله تعالى انتهى ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي وأحمد انه لا يجوز الجمع بين فرضين يتيمم واحد سواء في ذلك الحاضر والغائب وبه قال جماعة من أكابر الصحابة والتابعين وقال أبو حنيفة ليتيمم كالوضوء بالماء يصلي به من الحدث الى الحدث أو وجود الماء وبه قال الثوري والحسن فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى هي تبنى الميزان ووجه من قال لا يجمع بالتيمم بين فرضين الوقوف على حدثا نفل عن الشارع صلى الله عليه وسلم فلم يباغتاه صلى الله عليه وسلم أنه يجمع بينهما واحد بين فرضين أبدأ كما نفل الميثاق في الجمع بين فرائض وضوء واحد يوم الاخر بالاصل وجوب الطهارة لكل فرضية لظاهر قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم الآية فيعاس به التيمم أي فيكون الاصل فيه وجوب الطهارة لكل فرضية والضعف روحانيته أيضا عن روحانية الماء لا سيما ان تيمم أول الوقت وآخر الصلاة الى آخر الوقت فان أعضائه تضعف بالكسبية حتى كأنه لم يتطهر وأما وجه من قال يجمع بالتيمم ما شاء من الفرائض فهو وليكونه بدلا عن الطهارة بالماء فله أن يفعل به ما يفعل بالوضوء والغسل كماله ان يتيمم قبل دخول الوقت كما قال به أبو حنيفة على أصل قاعدة البداية وان لم يلحق البديل بالمبدل منه في كل الأمور فان أعضائه التيمم ناقصة عن أعضائه الوضوء وروحانية التراب تضعف عن روحانية الماء وذكر بعض المحققين ان التيمم عبادة مستقلة وليس هو ببدل عن الوضوء والغسل أمرنا الله تعالى به عند المرض أو فقد الماء سفرا أو حضرا وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت وأجمعوا على أنه اذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة بالتيمم لا إعادة عليه وان كان الوقت باقيا كما هو أول الباب ومن ذلك قول ربيعة ومحمد بن الحسن انه لا يجوز التيمم أن يؤم بالمتوضئين مع اتفاق الائمة على جواز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول أن اللاتق بالامام أن يكون لكل الناس طهارة لانه واسطة بين الله تعالى وبين عباده وأقرب الى حضرة ربه منهم من حيث الخطاب ووجه الثاني كون التيمم طهارة على كل حال فحينما جازت صلاته ما منعه من جازتها الصلاة اماما ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على أنه لا يجوز التيمم الصلاة العبدن والجنابة في الحضر وان خيف فواتهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالاول مشدد في الطهارة مخفف في أمر الصلاة والثاني بالعكس ولكل منهما وجه فرجع الامر الى هي تبنى الميزان ومن ذلك قول الامام الشافعي من تعدد عليه الماء في الحضر وخاف فوت الوقت فان كان الماء بعيدا عنه أو في بئر ولو استقى منه خرج الوقت انه يتيمم ويصلي ثم اذا وجد الماء أعاد مع قول مالك انه يصلي بالتيمم ولا يعيد ومع قول أبي حنيفة انه يصلي الى أن يقدر على الماء فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف في أمر الصلاة مشدد في أمر الطهارة فرجع الامر الى هي تبنى الميزان ووجه الاول الأخذ بالاحتماط في الطهارة المقدور عليها وفي الصلاة ووجه الثاني الاحتماط في الصلاة ووجه الثالث الاحتماط في الكمال الادب مع الله تعالى فاستعياناً من الله تعالى أن يقف بين يديه في تلك الصلاة بطهارة ضعيفة لا تقوي أعضائه الحية التي بها يصح له كمال الاقبال على مناجاة ربه وقد ضبط الامام البيهقي غلوة السهم التي يطلب التيمم الماء منها بما بين ثلثمائة ذراع الى أربعمائة ذراع انتهى فاعلم ذلك فانه قل من العلماء من صرح به ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد في إحدى الروايتين انه يجب على المكنت استعمال ما وجد من الماء القابل الذي لا يكفيه ويتيمم من باقي الاعضاء مع قول باقي الائمة انه لا يجب عليه

والفضة مقرر بأومكسورا

أو ثلثاً أو ثلثي عشرة عشر
ديناراً من الذهب ومائتا
درهم من الفضة فإذا بلغت
ذلك وحال عليها الطول ففيها
ربيع العشر وعن الحسن أنه
لا شيء في الذهب حتى يبلغ
أربعين مثقالاً ففيه مثقال
(فصل) واختلاف في زيادة
النصاب فقال مالك والشافعي
وأحمد في الزكاة في الزيادة
بالنصاب وقال أبو حنيفة
لا زكاة فيما زاد على المائتي
درهم والعشرين ديناراً حتى
يبلي الزائد أربعين درهماً
وأحمد في دينارين فيكون في
الأربعين درهم ثم كذلك في كل
أربعين درهم وفي الأربعة
دنانير قراطان وهو لي يضم
الذهب إلى الفضة في تكميل
النصاب أم لا قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد في أحادي
روايته يضم وقال الشافعي
وأحمد في الرواية الأخرى
لا يضم ثم اختلف من قال
بالضم هل يضم الذهب إلى
الورق ويكمل النصاب
بالأجزاء أو بالقصة فقال أبو
حنيفة وأحمد في أحادي
روايته يضم والقصة ومثاله
أن يكون له مائة درهم وخمسة
دنانير ففيها مائة درهم فنجب
الزكاة في أو قال مالك وأحمد في
الرواية الأخرى يضم بالأجزاء
ولا يجب عليه في هذه
الصورة شيء حتى يكمل
النصاب بالأجزاء من الجنس
(فصل) من له دين لازم على
مقرملي لزومه زكاة وهو واجب
أخراجه على القول الجديد
الصحيح من مذهب الشافعي

استعماله بل يتركه ويتم فالأول مشدد ويؤيده حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم والثاني
فيه تخفيف بعدم استعمال الماء القليل مع التيمم وجهه أن الطهارة المبيضة لم يبلغها من الشارع
صلى الله عليه وسلم وصاحب هذا القول يقول في قوله تعالى فلم تجدوا ماء أي يكفيكم تلك الطهارة
فتميموا ومقابلته يقول قد استطعنا طهارة بعض الأجزاء بالماء فوجب تكميلها بالتيمم فرجع الأمر
إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الإمام الشافعي من كان بعضه من أعضائه جرح أو كسر أو فروح
والصق عليه جسيمة وخاف من نزعهما التالف أنه يجمع على الجيرة ويتم مع قول أبي حنيفة ومالك أنه إن
كان بعض جسده صحيحاً وبعضه جرحاً لم يكن الاثر هو الصحيح وسقط حكم الجرح ويستحب
مسحه بالماء وإن كان الصحيح هو الأقل تيمم وسقط غسل العضو الصحيح وقال أحمد بن حنبل الصحيح ويتم
عن الجرح من غير مسح الجيرة فالأول مشدد والثاني مخفف بالتفصيل فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
وجه الأول الاختصاص بالزيادة وجوب مسح الجيرة لما تأخذ من الصحيح فإلّا لا يستسالك وجه
الثاني أنه إذا كان أكثر الجرح أو القرع فالجرح له لأن شدة الألم حينئذ ترجع في طهارة العضو من غسله
بالماء فإن الأمراض كفارات للخطايا محصاة للذنوب ولم يذكر الله تعالى في القرآن إلا التيمم فقط ولم يذكر
الطهارة المبيضة في العبادة الواحدة بالماء والتراب معاً ومن ذلك قول مالك وأحمد من حبس في المصير
فلم يقدر على الماء تيمم وصلى ولا إعادة عليه مع قول جماعة من أصحاب الإمام أبي حنيفة وهو أحادي
الرواية عن أبي حنيفة أنه لا يصلي حتى يخرج من الحبس أو يجرد الماء ومع قول الشافعي أنه يصلي ويعيد وهو
الرواية الأخرى عن أبي حنيفة فالأول مخفف والثاني مشدد في أمر الطهارة مخفف في أمر الصلاة فرجع
الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أنه فعل ما كلفه بحسب الوقت فلا يلزمه إعادة ووجه الثاني أن ذلك
عذر نادى مع قول المحققين أن بذل المسكف الموسع بحيث لا يبقى لنفسه بقية راحة عسر جسد أو كان من
الاحتياط الصلاة طرفة الوقت ثم يعيده ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد أن من نسي المساق في
رحله حتى تيمم وصلى ثم وجده أنه لا إعادة عليه مع قول الشافعي وجوب إعادة ومع قول مالك باستصحابها
فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول أنه أدى وظيفة الوقت بوقوف بين يدي الله بطهارة محصية
في الجيلة ووجه الثاني الاختصاص بالاحتياط والوقوف بين يدي الله بطهارة كاملة فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن فاقد الطهورين لا يصلي حتى يجسد الماء أو التراب مع قول
الشافعي في أرجح القولين أنه يصلي ويعيد إذا وجد أحدهما وهو أحادي الرواية عن مالك وأحمد
والرواية الأخرى عن مالك لا يصلي بحسب حاله ولا يعيد ولا أخرى عن أحمد يصلي ولا يعيد فالأول فيه
تشديد من جهة الطهارة وتخفيف من جهة الصلاة والثاني فيه تشديد من جهة الصلاة وتخفيف من
جهة الطهارة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه قول أبي حنيفة أن الشارع شرط الطهارة للصلاة
وسكت عن الأمر إذا لم يجد المسكف ماء ولا تراباً مع استعظام حصة الحق تعالى أن يقف العبد فيها
بنك الذنوب التي كانت تقهر مع الماء فهو كمن تلطخ بدنه تراباً عذرة ثم نادى متادياً عبيد قد أذن لكم
المالك في حضور الموكب بين يديه فإن جميع المنتظرين بعد زنون مثل هذا الشخص في عدم الوقوف بين
يدي المالك ويفهمون عنه أنه لم يترك الحضور استهانة بحنايا الملائكة وإنما ذلك من شدة التعظيم لحضرة
وأما رجه من قال يصلي لحزمة الوقت فهو لأن الله تعالى لم يكلفه إلا بما قدرنا عليه والقاعدة الشرعية
أن الميسور لا يسقط بالمعسور وقد قدرنا على الصلاة دون الطهارة فوجب علينا الصلاة وفي الحديث إذا
أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع اشتراط الوقت للصلاة أيضاً في قوله تعالى إن الصلاة كانت على
القومين كتاباً موقوتاً فإن ظاهر الآية اشتراط فعلها في الوقت وأنها لا تقضى وبه قال بعض المالكية
ويؤيده ما ورد في حديث من فات يوم من رمضان لم يقضه إلا بدواً ما وجبه من أوجب إعادة على فاقد
الطهورين فلان ذلك عذر نادى بما لا يقع العبد مرة واحدة في عمره فاحتاط العلماء الذين أتباعهم بالإعادة
لعدم وجود مشقة في ذلك ومعلوم أن إسقاط الإعادة عن العبد في كل عبادة فعلها مع الخلل أغلبه

في كل سنة وان لم يقبضه وقال

أبو حنيفة وأحمد لا يجب
 الإخراج إلا بعد قبض الدين
 وقال مالك لا زكاة عليه فيه
 وإن أقام سنة حتى يقبضه
 فيزكاه سنة واحدة إن كان
 من قرض أو غن مبيع وقال
 جماعة لا زكاة في الدين حتى
 يقبضه ويستأنف به الحلول
 منهم عائشة وابن عمر وعكرمة
 والشافعي في القديم وأبو يوسف
 (فصل) يكره للإنسان أن
 يشتري صدقته فإن اشتراها
 فهو عند أبي حنيفة ومالك
 والشافعي وهو الظاهر من
 قول أحمد ومن أصحابه من
 من قال يبطل المبيع ولو كان
 لرب المال دين على رجل من
 أهل الزكاة لم يجز له مقاصصته
 من الزكاة وإنما دفع إليه من
 الزكاة قدر دينه ثم دفعه
 المسلمين إليه عن دينه عند
 الثلاثة وعن مالك أنه قال
 يجوز المقاصصة
 (فصل) الحلي المباح المصوغ
 من الذهب والفضة إذا كان
 على بلبس ويعاد قال مالك
 وأحمد لا زكاة فيه وللشافعي
 قولان أحدهما عدم الوجوب
 ولو كان لرجل حلي مسدود
 للإجارة للنساء قال أحمد ومن
 مذهب الشافعي أنه لا زكاة
 فيه وهو المشهور من مالك
 وقال بعض أصحابه بالوجوب
 وقال الزبيدي من أئمة الشافعية
 اتفقوا على الإجارة لا يجوز
 وغويه الصنفون بالذهب
 والفضة حرام عن بعض
 أصحاب أبي حنيفة أنه جاز
 وأما اتخاذ أواني الذهب
 والفضة واقتنائها فمحرّم
 بالإجماع وفيه الزكاة

المشقة بدليل قولهم بعدم الإعادة في العذر النادر إذا وقع ودام وقد ورد في السنة ما يؤيد وجوب الإعادة
 للصلاة الناقصة وهو حديث أول ما يجاسب العبد عليه يوم القيامة من عمله الصلاة وإنما كانت
 للعبد كل له سائر أعماله وإن نقصت نقص سائر أعماله * وسعدت سيدي عليا الطواص رحمه الله تعالى
 بقول لوصح للعبد بذل الوسع كما لا في تحصيل ما كلف به ما ساع له العلماء أن يهره بالعادة ولكن لما علموا
 من العبد أنه لا بد أن يبقى لنفسه بقية من الراحة أهروه بالعادة ومن هنا قال بعض المحققين إن العمل
 بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حتى تقاته أهرون من العمل بقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم
 قال لأن من شأن النفس الكسل والميل إلى الراحة فلا تكاد تبذل وسعها في مرضاة ربها كما لا يخلاف
 اتقوا الله حتى تقاته فانه مقام يصل العبد إليه بما يمانه بأنه لو لا أن الله تعالى وقاه فعل ما فيه سقط الله تعالى
 ما قدر أن يتقى ذلك اه ويصح حمل قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم على قوله فاتقوا الله حتى تقاته بأن
 يحمل ما استطعتم على بذل الوسع بحيث لا يقبل الزيادة وعليه الجمهور ومن ذلك قول الإمام أحمد إن
 من كان متطهرا وعليه بدنه نجاسة ولم يجد ما يزيلها به أنه يلبسها كالحدث ويدهس ولا يعيد مع قول
 الأئمة الثلاثة أنه لا يتيم مع النجاسة ومع قول أبي حنيفة أنه لا يصلي حتى يجد ما يزيلها به ومع قول
 الشافعي أنه يصلي ويعدق الأول مخفف في أمر النجاسة والثاني مشدد فيم أفرج الأمر إلى من تبنى الميزان
 وهو من ذلك قول الإمام أبي حنيفة في المشهور عنه وهو الأصح من قول الشافعي أنه لا بد من ضربتين في
 التيمم الأولى للوجه والثانية لليدين مع المرفقين مع قول مالك وأحمد تجزئ ضربته واحدة للوجه والكفين
 بأن يكون بطون الأصابع لمسح الوجه ويطون الراحتين للكف فالأول مشدد مؤيد بالحديث والثاني
 مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان وتوجههما لا يذكرا لمشافهة لغرضه فروض نفسه لما أتى بأكل
 الطلال والأخلاق في الأعمال وأنت قصير تفهم أمر الشريعة والله تعالى أعلم ((باب مسح الخفين))
 أجمع الأئمة على أن المسح على الخفين في السفر جائز ولم يمنع أحمد من المسلمين جواز الانطوارج واقفة أو
 على جواره في الحضر وعلى أنه إذا اقتصر على مسح أعلى الخلف أجزأه وإن اقتصر على أسفله لم يجزئه وعلى
 أن مسح الخفين مرة واحدة مجزئ وأنه متى نزع أحدهما لم يجز عليه نزع الآخر وعلى أن ابتداء مدة
 المسح من الحدث بعد اللبس لا من وقت المسح إلا ما حكى عن أحمد أن ذلك من وقت المسح واختاره ابن
 المنذر والنووي وهذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أن مدة المسح المقيم مقدار يوم وليلة والمسافر مقدار ثلاثة أيام بلياليها مع قول مالك رحمه الله تعالى
 أنه لا توقيت في مدة المسافر ولا للقيم بل يمسح ما بداهه ما لم ينزعه أو يصعبه جنابة فالأول مشدد في التوقيت
 والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول اعتدال مدة المسح للقيم والمسافر فلا
 هي طوية ولا هي قسيرة وقد اعتدلتها الشارع والعلماء في مواضع كثيرة الخيل للبيع ومدة أقل الخيض
 وإنما كانت مدة الحضر أقل من مدة السفر لأن العصيان لأمر الله تعالى في الحضر أكثر وقوعا منه في
 السفر عادة فلوزادت المدة في الحضر على يوم وليلة أو في السفر على ثلاثة أيام لم يضاعفت روحانية
 الرجلين أشد الضعف لمدة تعاهد بها بالمسح حتى الخلقهما الخفاف بالرجل السلام التي لا احساس
 لها فصار متاجاتهما إليها كنجاسة الجناد في ضعف الروحانية ولا شدة في نقص الاجر بذلك وضعف
 الشهود للرب جل وعلا وسعدت سيدي عليا الطواص رحمه الله تعالى بقول وضع الأحكام راجع إلى
 الشارع فلا ينبغي لمؤمن أن يقول لم جعل الشارع كذا دون كذا إذا لم ينظر له حكمة ذلك وقد قال بعضهم
 إن توقيت المدة للقيم والمسافر باليوم والليلتين وبالثلثة أيام بلياليها خاص بالأصاغر الذين يتكرر منهم
 وقوع المعاصي في الليل والنهار وعدم التوقيت خاص بالكبار الذين لا يكادون يقعون في مخالفة واحدة
 لهم في اليوم والليلتين أو الثلاثة أيام لأن أيدان الكبار قوية الروحانية لتوالي الطاعات فلا يضرهم
 بعد من غسلها بقوة حياتهم روحانيتهم فرجع الأمر في ذلك أيضا إلى من تبنى التخفيف والتشديد ومن
 ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن السنة في مسح الخلف أن يمسح أعلاه وأسفله مع قول الإمام أحمد إن

(باب زكاة التجارة)

أجمعوا على أن الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود أنها لا تجب في عروض القنية وأجمعوا على أن الواجب في زكاة التجارة ربع العشر وإذا اشترى عبد للتجارة وجب عليه فطرته وزكاة التجارة تمام الحول عند الثلاثة وقال أبو حنيفة زكاة الفطر (١) وإذا كانت العروض للتجارة صرحة للنساء تبرص بهما اتفاق والأسواق فعند مالك لا يقومها أصحابها عند كل حول ولا يزكها وإن دامت سنين حتى يبيعها بذهب أو فضة فيزكي لسنة واحدة إلا أن يعرف حول ما يشتري ويبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويؤزكه مع ناضر إن كان له وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يقوم ذلك عند كل حول ويؤزكه على قيمته وإذا اشترى عرضا للتجارة بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول عند أبي حنيفة - وقال مالك والشافعي يعتبر كمال النصاب في جميع الحول وزكاة التجارة تتعلق بالقيمة عند مالك وأحمد وفي أرجح قول الشافعي

(باب زكاة المعدن)

اتفقوا على أنه لا يعتبر الحول في زكاة المعدن إلا في قول للشافعي وأجمعوا على أنه لا يعتبر الحول في الزكاه اتفاقا وعلى اعتبار النصاب في المعدن إلا أبا حنيفة فإنه قال لا يعتبر بل يجب في قبيله وكثيره الخمس واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الزكاة

السنة مسح أعلاه فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الإمام مالك أنه لا يجزئ في مسح الخلف إلا الاستيعاب لمحل الغرض لكن لو أدخل بمسح ما يجاذى القدم أعاد الصلاة استيعابا مع قول أحمد أنه لا يجب الاستيعاب المذكور وإنما يجزئ مسح الأثر ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجزئ إلا مقدار ثلاثة أصابع فأكثروا مع قول الشافعي أنه يجزئ ما يقع عليه اسم المسح فالأول مشدد والثاني دونه في التشديد والثالث دون الثاني في التشديد والرابع مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول مراعاة الاستيعاب خطوطا كالاستيعاب في الغسل وتكون الرخصة والتخفيف في إسقاط مسح ما بين الخطوط ووجه الثاني أن اسم المسح باليد لا يكون إلا بالمسح بأكثر من الأصابع الخمسة أو كلها ووجه الثالث أن مسح الخلف بأكثر من الأصابع البسطة هو الذي يطلق عليه اسم مسح الخلف وذلك لأن ما قارب الشيء أعطى حكمه ووجه الرابع عدم ورود نص في تقدير مسحه فشم ما ينطق عليه الاسم ومن ذلك اتفاق الأئمة على أن ابتداء مدة المسح من الحدث الواقع بعد اللبس لا من وقت المسح مع قول أحمد في رواية أنه من وقت المسح واختاره ابن المنذر وقال النووي أنه هو الأرجح دليله لا مع قول الحسن البصري أنه من وقت اللبس فالأول فيه تشديد من حيث تقصير المدة والثاني فيه تخفيف من حيث تطويلها والثالث مشدد من حيث المبالغة في تقصيرها فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن الحدث هو ابتداء الرخصة ووجه الثاني أن المسح هو ابتداء العبادة ووجه الثالث أن اللبس هو ابتداء الشروع في الرخصة لظاهر حديث إذا تطهر فلبس خفيه فانه جعل ابتداء المدة من ذلك لا من الطهارة ولا من الحدث * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه إذا انقضت مدة المسح بطول الطهارة مع قول مالك أن طهارته باقية حتى يحدث لعدم قوله بالتوقف في المسح وأنه يصح ما بداهه ولو نكل ووجه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو مسح الخلف في الطهر ثم سافر ثم مسح مقيم مع قول أبي حنيفة أن لم يكمل مسح المقسم يتم مسح المسافر فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان والأول خاص بقليل الطاعات كالهوام والثاني خاص بكثير الطاعات كأكابر العلماء إذ من شأن المطيع حياة أعضائه فيتم مسح المسافر بخلاف قليل الطاعات فإن بدنه يحتاج إلى الماء بعد اليوم واليلة عادة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قوله والإمام أحمد بأنه إذا كان في الخلف شق يسير في محل غسل الغرض من الرجليين يظهر منه شيء من القدمين لم يجز المسح عليه مع قول مالك أنه يجوز المسح عليه ما لم يتفاحش ومع قول داود يجوز المسح على الخلف المخروق بكل حال ومع قول الثوري يجوز المسح عليه مادام يمكن المشي فيه ويسمى خفا ومع قول الأوزاعي يجوز المسح على ما ظهر من الخلف على باقي الرجل ومع قول أبي حنيفة أن كان الخلف مقسداً لثلاثة أصابع في الخلف ولو متفرقا لم يجز المسح عليه وإن كان دونها جاز فقوله الشافعي وأحمد مشدد وقوله أبي حنيفة دونه في التشديد وقول مالك دون ذلك وقول الثوري والأوزاعي مخفف وقول داود أخف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووافقت الحقيقة الثمينة في ذلك * ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح قوليهما أنه لا يجوز المسح على الجرم موقن مع قول أبي حنيفة وأحمد بالجواز وهي رواية عن مالك والقول الآخر للشافعي فالأول مشدد والثاني مخفف ووافقت الثمينة الحقيقة في التخفيف والتشديد فالجواز خاص بالحاجة وعدم الجواز خاص بغير الحاجة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم جواز المسح على الجوربين إلا أن يكونا مجلدين مع قول أحمد بجواز المسح عليه ما إذا كانا صفيين لا يشف الرحلان منهما فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الجواز إطلاق اسم الخلف عليه - ما روجه الثاني عدم اطلاقه وقد سكك الشارع عن بيان ذلك فجاء المسح وعدمه بمحملها على طائفتين وجد غيرهما لا يصح عليه - ما ومن لم يجد غيرهما مسح عليه * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوله أن من نزع الخلف وهو بطهر المسح غسل قدميه سواء طالت مدة النزاع أو قصرت مع قول مالك وأحمد أنه إن طال الفحص استأنف ومع قول الحسن وداود لا يجب غسل قدميه ولا استئناف الطهارة ويصلي كما هو حتى يحدث حسدا مستأنفا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف بالحكمة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان

(١) قوله وقال أبو حنيفة زكاة الفطر هكذا في الأصل وانظر ما ظهر

الافى قول الشافعى واختلافوا

في قدر الواجب في المعدن فقال أبو حنيفة وأحمد الخس وقال مالك في المشهور عنه ربع العشر والشافعى أقوال

أجمعها ربع العشر (فصل) واختلافوا في مصرف المعدن فقال أبو حنيفة مصرفه مصرف النقي ان وجدته في أرض الخراج أو العشر وان وجدته في داره فهو له ولا شيء عليه وقال مالك وأحمد مصرفه مصرف النقي قال الشافعى مصرفه مصرف الزكاة واختلافوا في مصرف الزكاة فقال أبو حنيفة فيه قوله في المعدن والمشهور من مذهب الشافعى أنه مصرف مصرف الزكاة كالمعدن وعن أحمد روايتان أحدهما كالفى والأخرى كالكاه وقال مالك هو كالفى والجزية يجتهد الامام في مصرفه على ما يرى من المصلحة

(فصل) وزكاة المعدن تختص بالذهب والفضة عند مالك والشافعى فلا يخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء وقال أبو حنيفة ينعلق في حق المعدن بكل ما يستخرج من الأرض مما ينطبع بالنار كالحديد والرصاص لا بالفير وزج ونحوه وقال أحمد ينعلق بالنطبع وغيره حتى الكحل

(باب زكاة الفطر)

زكاة الفطر واجبة بالاتفاق وقال الأصم وابن كيسان هي مستقيمة وهي فرض عند مالك والشافعى والجوهري إذا

فالتسليم والاستثناء خاص بن يقع في المعاصي وترك ذلك خاص بمن لا يقع فيه كالعلماء والصالحين فان أبدانهم حية لا تحتاج الى احيائهم بالماء بعد النزع بخلاف أبدان من يعصى فانهم والله تعالى أعلم

(باب الحيض)

أجمع الاثمة على أن فرض الصلاة ساقط عن الحائض مسدة حبضها وعلى أنه لا يجب عليها قضاءه وعلى أنه يحرم عليها الطواف بالبيت واللبث بالمسجد وعلى أنه يحرم وطؤها حتى ينقطع حبضها وعلى أن وطء الحائض في الفرج محرمان وعلى أنه إذا انقطع دمها لأقل الحيض لم يجوز وطؤها حتى تغتسل وقال ابن المنذر ان ذلك كالأجماع وعلى أن الصلاة تحرم على الحائض كالجنب وعلى أنه يحرم بالنفاس ما يحرم بالحيض هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعى وأحمد ان أول سن الحيض في الأنثى تسع سنين وهو القول الرابع عند أبي حنيفة أيضا مع الرواية الأخرى عند أبي حنيفة ان أول امكان البلوغ فيها خمس عشرة سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر الى من تبقى الميزان فالأول خاص بمن بلاده حارة غالباً والثاني خاص بمن بلاده باردة كذلك ومن ذلك قول مالك والشافعى أنه ليس لامدانة قطع الحيض مسدة معينة وإنما الرجوع فيه الى عادة البلد ان فاته يختلف باختلافها في الحرارة والبرودة مع قول أبي حنيفة في أحد قوليه ان أمده ستون وفي الرواية الأخرى ان أمده في الروميات الخمس وخمسين ومع قول أحمد في رواية ان أمده خمسون مطلقاً في الروميات وغيرهن وفي الرواية الأخرى ستون وفي الرواية الثالثة عنه ان كن عريبات فستون أو عجميات فخمسون فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان أول الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام مع قول الشافعى ان أول الحيض يوم وليلة وأكثره خمسة عشر يوماً مع قول مالك ان أول الحيض ليس له حد ويجوز أن يكون ساعة وأكثره خمسة عشر يوماً فالأول والثاني مخفف في أمر الصلاة والثالث مشدد فيها ويصح أن يكون الأمر بالعكس لان من احتاط للصلاة قل احتياطه للطهارة وبالعكس فرجع الأمر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعى ان أول طهر بين الحيضتين خمسة عشر يوماً مع قول أحمد ان ثلاثة عشر يوماً مع قول مالك لا أعلم بين الحيضتين وقتاً يعده عليه وعن بعض أصحابه ان أقله عشرة أيام فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث محتمل للأمرين وغيرهما فرجع الأمر الى من تبقى الميزان ولا يخفى ان الاحتياط للهبة الصلاة أولى من الاحتياط للطهارة من حيث ان المقام سد أمرها أكدم من الوسائل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعى بتحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة من الحائض مع قول أحمد ومحمد بن الحسن وبعض أكابر المالكية وبعض أكابر الشافعية يجوز الاستمتاع فيما دون الفرج فالأول مشدد وهو محمول على من لا يملك أربعة والثاني مخفف وهو محمول على من يملك أربعة ويصحى الأول بتحريم التحريم العين كتحريم الفرج ولذلك اختلف العلماء في تحريم الأول وانفقوا على تحريم الثاني ونظير ذلك ما قالوا في قبلة الصائم فحرم على من لا يملك أربعة ويجوز لمن يملك أربعة ويؤيد الأول ظاهر قوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن وما بين السرة والركبة بطريق عليه قرآن ومن حرم حول الحي يوشك أن يقع فيه فرجع الأمر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعى في أرجح قوليه وأحمد في إحدى روايته ان من وطئ عامداً في فرج الحائض لا غرم عليه وإنما عليه الاستغفار والتوبة مع قول أحمد انه يستحب له التمسك بيد دينار وطين في اقبال الدم ونصفه في ادباره ومع قول الشافعى في القديم انه يلزمه الفرامة وفي قدرها قولان المشهور دينار كقول أحمد والثاني عتق رقبة بكل حال وفي الرواية الأخرى عن أحمد دينار أو نصفه من غير فرق بين اقبال الدم وادباره فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وعتق رقبة غاية التشديد هنا فرجع الأمر الى من تبقى الميزان والأول محمول على حال الفقراء الذين لا مال لهم والثاني محمول على حال المتوسطين وعتق رقبة محمول على حال أكابر الأغنياء من الأمراء ونحوهم فافهم ومن ذلك قول أكابر العلماء انه يحرم وطء من انقطع دمها حتى تغتسل ولو كان الانقطاع أكثر الحيض مع قول أبي حنيفة انه ان انقطع دمها أكثر الحيض جاز وطؤها

فرض عندهم واجب وعكسه

وقال أبو حنيفة هي واجبة

وليس بفرض إذا فرض

أكد من الواجب وهي واجبة

على الصغير والكبير بالاتفاق

وعن علي رضي الله عنه أنها

تجب على من أطاق الصلاة

والصوم وعن الحسن وابن

المسيب أنها لا تجب إلا على

من صام وصلى

(فصل) وتجب على

الشريكين في العبد المشترك

عند مالك والشافعي وأحمد

إلا أن أحمد قال في أحدي

الروايتين يؤدي كل منهما

صالحا كاملا وقال أبو حنيفة

لا زكاة عليهما عنه ومن له

عبد كافر قال أبو حنيفة تلزمه

زكاة خلافا للثلاثة وتجب

على الزوج فطرة زوجته كما

تجب نفقة أمه عند مالك والشافعي

وأحمد وقال أبو حنيفة لا تجب

فطرتها ومن نصفه سر

ونصفه رقيق قال أبو حنيفة

لا فطرة عليه ولا على مالك

نصفه وقال الشافعي وأحمد

يلزمه نصف الفطرة بغيره

وهي مالك نصفه النصف

وعن مالك روايتان أحدهما

كقول الشافعي والثانية أن

على السيد النصف ولا شيء

على العبد وقال أبو ثور يجب

على كل واحد منهما ماصع

(فصل) ولا يبر في زكاة

الفطر أن يكون المخرج مالكا

لنصاب من الفضة وهو مائتا

درهم عند مالك والشافعي

وأحمد بل قالوا يجب على من

عنده فضة عن قوت يوم

العبد وليمنه لنفسه وعياله

الذين تلزمه نفقتهم مقدار

قبل الغسل وإن أنه طعم لدون أكثر الخبيض لم يجوز وطؤها حتى تغتسل أو يعضى وقت صلاة ومع قول
الأوزاعي وداود إذا غسلت فرجها جاز وطؤها فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف جدا
ووجه من قال بحرم الوطء لمن أنه طعم دمها حتى تغتسل غسلا عاما للبدن كله هو المبالغة في التنظية
والإظهار لمعناه أن ينشهر من الدم إلى خارج الفرج بانه يشار العرق نظير ما ورد في حديث فانه لا يدرى
أين باقته يده ووجه من قال يجوز وطؤها إذا غسلت فرجها فقط أن الأذى الذي حرم الوطء لاجله خاص
بالدم الكائن في الفرج وليس خارج الفرج دم يؤذي ذكر المجامع فإذا غسلت المرأة فرجها جاز وطؤها
لأن تعميم البدن بالماء لا يزيد الفرج طهارة ولا نظافة زيادة على غسل دم الذي في داخل الفرج وقد
غسلته فيحمل قول الأئمة بتحريم الوطء حتى تغتسل على من لم ينشد غلته كالشيخ الهرم ويحمل قول
الأوزاعي وداود من اشتدت غلته كالشاب فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد إن الخائض إذا انقطع دمها ولم تجد ما ياتيم ويحمل وطؤها مع قول مالك وأبي حنيفة في المشهور
عنه أنه لا يحمل وطؤها حتى تغتسل وأما الصلاة فتتيم وتصلى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى من تبقى الميزان ويصح حمل الأول على من خاف العنت والثاني على من لم يخف ذلك ومن ذلك اتفاق
الأئمة على أن الخائض كالجنب في الصلاة وأما في القراءة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد إنهم لا يقرأ
القرآن مع قول مالك في أحدي روايته أنه يقرأ القرآن في الرواية الأخرى أنها تقرأ الآيات اليسيرة
والأول نقله الآخرون من أصحابه وهو مذهب داود فالأول والثالث مخفف وأحمد والروايتين عن مالك
مشددة فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان والقواعد الشرعية تحكم على أن كل ما جوز الضرورة يتقدر
بقدرها ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد إن الحامل لا تقبض مع قول مالك والشافعي في أرجح قوليهما
أنها تقبض فالأول مشدد في أمر الصلاة وأن الحامل إذا رأت الدم فصلت والثاني مخفف في أمر الصلاة
وأنها إذا رأت الدم لا تصلي فالأول راعى أمر الصلاة والثاني راعى أمر الطهارة وأكل منهما وجه ولكن من
راعى المقاصد مقدم على من راعى الوسائل في العمل قالوا بسبب خروج الدم من الحامل ضعف الولد فانه
يتغذى بدم الحبيض فإذا ضعف الولد فاض الدم وخروج ثم إن الضعف لا يكون غالباً إلا في الأشفاق من
الشهور فإن الولد يقوى في الفرد ولذلك كان من ولد أسبعة أشهر يعيش ومن ولد ثمانية أشهر لا يعيش والله
أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز وطء المستحاضة كما تصلي وتهموم مع قول أحمد بتحریم وطئها في
الفرج إلا أن خاف حليها العنت فيجوز في أصح الروايتين فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع
الأمر إلى من تبقى الميزان ويصح حمل الأول على من خاف العنت أيضاً فإن دم المستحاضة لا يتناول من بعض
أوصاف دم الحبيض ففيه بعض أذى لذلك كالمجامع فافهم ومن ذلك قول الشافعي أن زمن النقاء بين
أقل الحبيض حبض مع قول من قال أنه طهر فالأول مخفف في أمر الصلاة والثاني مشدد في أمرها وأمر
الطهارة حتى لا تقبض الخائض بين يدي ربه في الصلاة وهي قدرة ممتدة إلى النجاسة فكل من منعه وجهه من
حيث عملها بالاحتياط للصلاة والطهارة ووجه الثاني الآخر نظراً حديث فإذا أقبلت الحبيضة
فدعي الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي أشمول أدبرت لا نقطها بعد أقل الحبيض وانقطعه
بعد أكثره والملة في تحريم الصلاة تطهير الدم وإذا انقطع ولم يتقاطر فلها أن تغتسل وتصلى كما تفعل
عند انقطاعه بعد أكثر الحبيض فتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أكثر النفاس أربعون يوماً مع
قول مالك والشافعي أن أكثره ستون يوماً وقال الليث بن سعد سبعون يوماً فالأول مشدد في أمر الصلاة والثاني
فيه تخفيف وقول الليث مخفف جداً فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إذا
انقطع دم النساء قبل بلوغ الغاية جاز وطؤها أي بشرطه من غير كراهة مع قول أحمد ليس له وطؤها
في ذلك الطهر إلا بعد أربعين يوماً فالأول مخفف والثاني مشدد ويصح حمل الأول على من كان يخاف
العنت والثاني على من لا يخافه انتهى وقد تركنا من الباب بعض مسائل فقس يا أئني ما لم نذكره من
مسائل الحبيض على ما ذكرناه من رجوعه إلى من تبقى الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

لا تجب الا على من ملك نصيبا
فاضلا عن مسكنه وعبد
وفرسه وسلاحه وانفقوا
على ان من لزمه زكاة الفطر
من نفسه ازمته عن اولاده
الصغار ومما يملكه المسلمين
(فصل) واختلفوا في وقت
وجوبها فقال أبو حنيفة تجب
بطول الفجر أول يوم من
شوال وقال أحمد بغروب
الشمس ليلة العيد وعن مالك
والشافعي كالمذهبين الجديد
الراجح من قولي الشافعي
بالغروب واتفقوا على أنها
لا تسقط بالتأخير بعد
الوجوب بل تصير نكاحا حتى
تؤدى ولا يجوز تأخيرها عن
يوم العيد بالاتفاق وعن ابن
سبرين والشافعي أنها لا يجوز
تأخيرها عن يوم العيد وقال
أحمد أرجو أن لا يكون به بأس
(فصل) واتفقوا على أنه يجوز
انحراجه من خمسة أصناف
البر والشعير والتمر والزبيب
والاقط اذا كان قوتا الآن أبا
حنيفة قال الاقط لا يجزى
أصلا بنفسه ويجزى قيمته
وقال الشافعي وكل ما يجوب فيه
العشر فهو صالح لانحراج
الفطرة من الارز والذرة
والدخن وغيره ولا يجزى دقيق
ولا سويق عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة وأحمد يجزان
أصلا بانفسهما وبه قال
الاعنطى من أئمة الشافعية
وجوز أبو حنيفة انحراج القيمة
من الفطرة وانحراج التمري
الفطرة أفضل عند مالك
وأحمد وقال الشافعي البر
أفضل وقال أبو حنيفة أفضل
ذلك أكثر ثمنا

(كتاب الصلاة)

أجمع المسلمون على أن الصلاة المكتوبة في اليوم والليلة خمس وهي سبع عشرة ركعة فرضها الله تعالى على
كل مسلم بالغ عاقل وعلى كل مسلمة بالغ عاقل خالية من حيض أو نفاس وعلى أن كل من رجب عليه من
المسكفة - من تركها جحد الوجوب كما روي على أن الصلاة من الفروض التي لا تصح فيها النيابة بنفس
ولا بمال * واتفقوا على أن الاذان والاقامة للصلاة الخمس والجمعة شروعا وأجمعوا على أنه اذا اتفق
أهل بلد على تركه ولو لاولاده من شعائر الاسلام فلا يجوز تعطيله وعلى أن التثويب مشروع في أذان
الصبح خاصة وأجمعوا على أن السنة في العيدين والاکسوفين والاستسقاء النداء بقوله الصلاة جامعة
وعلى أنه لا يعتد بالآذان المسلم العاقل وأنه لا يعتد بأذان المرأة للرجال وعلى أن أذان الصبي المميز
معتد به وكذا أذان المحدث اذا كان حديثه أصغره واتفقوا على أن أول وقت الظهر اذا زالت الشمس
وأنها لا تصلي قبل الزوال وأجمعوا على أن آخر وقت صلاة الصبح طلوع الشمس واتفقوا على أن تأخير
الظهر عن وقتها في شدة الحر أفضل اذا كان يصلي في مسجد الجماعة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك القول بالائمة الثلاثة ان فرض الصلاة لا يسقط عن المسكف
مادام عقله ثابتا ولو باجراء الصلاة على قلبه مع قول الامام أبي حنيفة ان من عاب الموت وعجز عن القيام
برأيه يسقط عنه الفرض فالأول مشدد والثاني مخفف وعليه عمل الناس سلفا وخلفا فلم يبلغنا أن أحدا
منهم أمر بالمختصر بالصلاة ووجه قول الامام أبي حنيفة المتقدم ان من حضره الموت صار في جمعية
قلب مع الله تعالى أعظم من اشتغاله بمراعاة أمر الصلاة لان الأفعال والأقوال التي أمرنا الشارع بها
في الصلاة إنما أمرنا به وسيلة الى الخضوع لله تعالى فيها والمختصر انتهى سيره الى الخضوع وتمكن فيها
فصار حكمه حكم الولي المجذوب وهنا أسرارنا لتطرق في كتابنا فافهم ومن ذلك قول الامام مالك والامام
الشافعي ان من أغشى عليه مرض أو بسبب مباح سقط عنه قضاء ما كان عليه في حال انغمائه من الصلاة
مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب القضاء الا اذا كان الانغماء يوما وليلة فما زاد على يوم وليلة لم يجب
القضاء مع قول أحمد ان الانغماء لا يمنع وجوب القضاء بحال فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث
مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الأول خروج المغمى عليه عن التكليف حال انغمائه
ووجه الثاني الاخذ بنوع من الاحتياط مع خفة المشقة في قضاء ما كان يوما وليلة بخلاف ما زاد فانه يشق
ووجه الثالث الاخذ بالاحتياط الكامل مع إمكان القضاء لشدة الشارح في الامر بالكمال الصلاة
وتنبه عن ان يأتي العيد يوم القيامة وصلاته ناقصة فليكن من مذاهب الائمة وجه فالأول بالأكبر من
العلماء والصالحين وجوب القضاء لان التخفيف في عدم القضاء انما هو للعوام وقد كان الشبلي يؤخذ عن
احسانه كثيرا فبلغ ذلك الجند فقال هل يرد عقله عليه في أوقات الصلوات قالوا نعم فقال الحمد لله الذي
لم يجعل عليه نسيان ذنب في الشريعة انتهى * ومن ذلك قول الامام مالك والشافعي ان من ترك الصلاة
كسلا لا يجحد الوجوب فقتل حدا لا كفر بالسيف ثم تجزى عليه بعد قتله أحكام المسلمين من القتل
والصلاة عليه والدفن والارث والعتق من مذهب الشافعي قتله بصلاة فقط بشرط انحراجه عن وقت
الضرورة ويستتاب قبل القتل فان تاب والا قتل مع قول الامام أبي حنيفة أنه يجزى أبا حتى يصلي
وقال أحمد في أحد روياته واختارها أصحابه أنه يقتل بالسيف بترك صلاة واحدة والمختار عند جمهور
أصحابه أنه يقتل الكفر كالمترد وتجزى عليه أحكام المتردين فلا يصلي عليه ولا يورث ويكون ماله فيما
فالاول فيه تشديد من جهة القتل والثاني تخفيف من حيث الحدس وعدم القتل والثالث مشدد فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول اننا لا نكفر أحدا من أهل القبلة بترك غير الكفر المجمع عليه
ووجه الثاني علم الامام أبي حنيفة بان الحق جل وعلا يحب بقاء العالم أكثر من اذلاله مع غناه عن
المعاصي والطيب وقد قال الله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها وورد أن السيد داود عليه الصلاة والسلام
لما أراد بناء بيت المقدس كان كل شيء يبنه يهدم فقال يا رب اني كلما بنيت شيئا من بيتي يهدم فاحسب الله

(فصل) وانفقوا على ان

الواجب صاع بصاع رسول الله صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمس الا ابا حنيفة فقال يجوز من جنس البرص صاع ثم اختلفوا في قدر الصاع فقال الشافعي ومالك وأحمد وأبو يوسف هو خمسة أرطال وثلاث بالعراق وقال أبو حنيفة ثمانية أرطال **(فصل) مذهب الشافعي** وجهه وأصحابه وجوب صرف الفطرة الى الاصناف الثمانية كافي الزكاة وقال الاصطخري من أئمة أصحابه يجوز صرفها الى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط أن يكون المزكى هو المخرج فان دفعها الى الامام لم يجره فذهب الاصناف لانها تكفي في يده ولا يبعد المتعجب وقال النووي في شرح المذهب وجوزها مالك وأبو حنيفة وأحمد الى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة الى مسكين واحد واختاره جماعة من أئمة أصحاب الشافعي كابن المنذر والرويان والشيخ أبي اسحق السرازي واذا أخرج فطرته جازله أخذها اذا دفعت اليه وكان محتاجا عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز ذلك **(فصل) واتفقوا على انه** يجوز تجبيل الفطرة قبل العيد بيومين وخلفوا فيها زاد على ذلك فقال أبو حنيفة يجوز تقديمها على شهر رمضان وقال الشافعي يجوز التقديم من أول الشهر وقال مالك وأحمد لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب **(باب قسم الصدقات)**

تعالى اليه ان يبي لا يقوم على يدي من سفل الدماء فقال يارب آيس ذلك في سبيلك فقال بلى ولكن آيسوا عبادي انتهى وفي الحديث لان يخطئ الامام في العفو أحب الى الله من أن يخطئ في العقوبة انتهى فانه لا ينبغي لأحد أن يقتل رجلا يقول ربى الله الا بامر صريح من الشارع وأما وجه الثالث فهو غلبة الغيرة على جناب الحق جل وعلا فالعمل به راجع الى اجتهاد الامام لا مطلقا فان رأى قتله أصلح للاسلام والمسلمين قتله كما قتل العلماء الخلاج رحمه الله تعالى وقالوا قد فحمت في الاسلام نكرة لا يسدها الا رأى وان رأى الامام ترك قتله أرجح لمصلحة ترجح على قتله تركه فانهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الكافر اذا صلى الفرض أو النفل في المسجد في جماعة حكم بالسلامة مع قول الشافعي انه لا يحكم بالسلامة الا ان صلى في دار الحرب رأى فيها بالشهادتين ومع قول مالك انه لا يحكم بالسلامة الا اذا صلى في الامن مختارا قال واذا صلى في السفر وهو يخاف على نفسه لم يحكم بالسلامة مطلقا سواء صلى في جماعة أم منفردا في مسجد أو غيره في دار الاسلام أو غيرهما فالاول مخفف جري على قواعد الشارع من التخفيف على الضعفاء وقد بايع رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم على أنه لا يزيد على صلاتين فقط من الخمس فبايعه وقال بخفض صوت سبيلي الخمس ان شاء الله تعالى ووجه الثاني الاخذ بالعرفية وهو اننا لا نحكم بالسلامة الا اذا لم يكن في اسلامه ريبة كما هو وجه قول الامام مالك فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك والشافعي ان الاذان والاقامة سنتان لله صلوات الخمس والجمعة مع قول الامام أحمد انهما فرض كفاية على أهل الامصار ومع قول داود انهما واجبان لكن تصح الصلاة مع تركهما ومع قول الاوزاعي ان نسي الاذان وصلى احاد في الوقت ومع قول عطاء من نسي الاقامة أعاد الصلاة فالاول مخفف والثاني والثالث فيهما تشديد ما والاربع مشدد في الاذان والخامس مشدد في الاقامة فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول أن المسلمين لا يحتاجون الى شدة تشديد في دعائهم الى الصلاة بل همه كل واحد منهم متوفرة على كل صلاة بدخول وقتها فكان الاذان الذي هو اعلامهم بالوقت انما هو على سبيل الاستعجاب فقط ووجه الثاني ظاهر وهو أنه يكتفى أهل القرية بامام رجل واحد أو رجال بحسب عموم العزب أو الاصوات لاهل القرية لانه لا يفتقر باب التسهيل بالصلاة في أول وقتها ويحتاج الناس الى أن يكاد الوقت يخرج وأيضاً فانه ورد اذا أذن في قرية آمن أهلها ذلك اليوم من نزول العذاب وما كان كذلك فالتشديد فيه مطلوب ولذلك شددا ورد رحمه الله تعالى بقوله بالوجوب وشدد غيره في إعادة الصلاة في ترك الاذان أو الاقامة من حيث ان في كل منهما فتح باب التهيؤ للوقوف بين يدي الله تعالى على وجه التشروع وكال حضور لان الصلاة بدونها خادج من دودة على صاحبها كذا ورد في الاذان أول من اتى شعا را للحضور في محل الجماعة مثلا ولذلك كان الاكابر لا يحضرون الى المسجد الا بعد قول المؤذن حتى على الصلاة حتى على الفلاح وأما الاقامة فهي ثانی مرتبة للتهيؤ للحضور وقول الله أكبر ثالث مرتبة فلهذا فلتفهم الاحكام ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يسن للنساء الاقامة مع قول الشافعي انها تسن في حقهن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن النساء ما جعلن بالصلاة لا قامة شعاعا لربن انما ذلك للرجال ووجه الثاني عموم خطاب الحق جل وعلا باقامة الدين للرجال والنساء واطهار شعاعه فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه يؤذن للفوات ويقيم مع قول مالك والشافعي في الجديد انه يقيم ولا يؤذن ومع قول أحمد انه يؤذن للاول ويقيم للباقي وهو رواية عن أبي حنيفة فالاول مشدد في امر الاذان والاقامة لئلا يهمل الناس للوقوف بين يدي الله عز وجل والثاني مخفف ووجهه أن الاقامة تكفي في تهيؤ الناس لان الاذان كان للحضور الى مكان الجماعة والباس قد حضر واقفا بقي الا اقامة بين يدي الله تعالى ووجه الثالث زيادة التهيؤ بالاذان للاداء ولا يفتقر الناس أجمعين الى الاذان واجابهم للأردون فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الاقامة مثني مثني كالاذان مع قول مالك انها كلها افراد وكذلك عند الشافعي وأحمد الا قول قد قامت الصلاة فهو مثني فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان ووجه الاول تكرار التكبير وما بعده تجسيدا

بمنه وخرجوه من رواية عن أحمد

وهل ما يأخذ العامل على الصدقات من الزكاة وعن عمله قال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل وعنه مالك والشافعي وهو من الزكاة وعن أحمد يجوز أن يكون مامل الصدقات عبد أو من ذوى القربى وعنه في الكافر روايتان وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجوز والرقاب هم المكاتبون عند الكل غير مالك فيجوز عند أبي حنيفة والشافعي دفع الزكاة إلى المكاتبين ليعودوا ذلك في الكتابة وقال مالك لا يجوز لأن الرقاب عند الله العبيد الأرقاء فعند مالك يشتري من الزكاة رقبة كاملة فتعتق وهي رواية عن أحمد والغارمون المدينون بالاتفاق وفي سبيل الله الغزاة وقال أحمد في أظهر الروايتين الحجج من سبيل الله وابن السبيل المسافر بالاتفاق وهل يدفع إلى الغارم مع الغنى قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا وألا ظهر عند الشافعي نعم واختلافوا في صفة ابن السبيل بعد الاتفاق على سهمه فقال أبو حنيفة ومالك هو المجتاز دون منشي السفر وقال الشافعي هو المجتاز والمنشي وعن أحمد روايتان أظهرهما أنه المجتاز (فصل) وهل يجوز للرجل أن يعطى زكاته كلها مستكيناً واحداً قال أبو حنيفة وأحمد يجوز إذا لم يخرج به إلى الغنى وقال مالك يجوز أن يوجهه إلى الغنى إذا أمن إعاقته بذلك وقال الشافعي أقل ما يعطى من كل صنف ثلاثة

نفلا والفتهاء بأسرهم على خلاف ذلك فالأول مشدد من حيث تعاقب الوجوب بأول الوقت والثاني مخفف من جهة تعلقه بأثر الوقت ووجه الأول الأخذ في التأهب للصلاة من زوال الشمس اهتماماً بوجه الثاني أن حقيقة الوجوب لا تظهر إلا إذا ضاق الوقت فهناك يحرم التأخير فالأول خاص بالأكثر الذين لا تشغلهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله والثاني خاص بمن له أشغال دنيوية ضرورية كمن عليه دين ورجل صاحبته في طلبه فصار يكسب ليوفي ذلك الدين فافهم ومن ذلك قول الإمام الشافعي أن أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله بعد ظل الاستواء مع قول مالك أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر على سبيل الاشتراك وقال أصحاب أبي حنيفة أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه وآخر وقتها غروب الشمس فالأول من حيث توجه الخطاب للكف بالفعل أول الوقت والثاني فيه تشديد مامن حيث توجه الخطاب على المكلف في الوقت المشترك وإن كان فيه تخفيف من حيث جواز تأخير الظهور إلى ذلك الوقت والثالث مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الثاني شدة الاهتمام بأمر الصلاة أول وقتها وهو خاص من لاعلاقة له دنيوية من العباد والزهاد والأول خاص بمن هو دون ذلك في الاهتمام ووجه الثالث اعتبار العمل بين أول الوقت وآخره إلى أن يتأهب عباد الشمس للعبادة فان التجلي الإلهي يشتد أول الوقت ويأخذ في الخفة بعد ذلك بإسدال الحجاب على العباد كما سمي في بسطه في الكلام على حكمة القراءة في السرية والجهرية في باب صفة الصلاة إن شاء الله تعالى ومن ذلك قول مالك والشافعي في الجديد أن وقت المغرب غروب الشمس لا يؤخر عنه في الاختيار عند مالك وفي الجواز عند الشافعي مع قول أبي حنيفة وأحمد أن لها وقتين أحدهما كقول مالك والشافعي في الجديد والثاني أن وقتها إلى أن يغيب الشفق وهو القول القديم للشافعي والشفق هو الحرة التي تكون بعد الغروب فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان والأول خاص بمن يخاف فوت الوقت لاستغاله بالعشاء أو غيره والثاني خاص بمن لا يخاف ذلك لكن صلاته أول الوقت زيادة في الفضل لا سيما أن كان من أهل الصفوف الأول بين يدي الله عز وجل وكذلك القول في وقت العشاء فإنه يدخل إذا غاب الشفق عند مالك والشافعي وأحمد ويبقى إلى الفجر وفي قول أن العشاء لا تؤخر عن ثلث الليل وفي قول آخر أنها لا تؤخر عن نصفه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان والأول خاص بالضعفاء الذين لا يقدر على تحمل التجلي والثاني والثالث خاصان بالأكثر من الأولياء والعلماء لثقل التجلي الإلهي فيه فإن الموكب الإلهي لا ينصب إلا إذا دخل الثلث الأخير غالباً وفي بعض الأوقات ينصب من أول النصف الثاني وإذا وقع التجلي خف الثقل الذي كان المصلي يجده في النصف الأول كما يعرف ذلك على من كشف الله تعالى حجابته حتى صار كاللائكة بدليل قول الحق تعالى هل من سائل فأعطيه سؤله هل من مبتلى فأعاقبه إلى آخر ما ورد فلو لا خفة التجلي ما لطف الحق تعالى عباده بهذا السؤال فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المختار في فعل صلاة الصبح أن تكون وقت التغلب دون الأسفار مع قول أبي حنيفة أن وقتها المختار هو الجمع بين التغلب والأسفار فانه ذلك فالأسفار أولى من التغلب إلا في المزدلفة فإن التغلب أولى وفي رواية أخرى لا جسدان الاعتبار بهما المصلين فإن شق عليهم التغلب كان الأسفار أفضل وإن اجتمعوا كان التغلب أفضل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول خوف فتور الهمة والتوجه إلى المصلين من تجلي بهم في الثلث الآخر من الليل وهو خاص بالضعفاء ووجه الثاني وجود امتداد الهمة والعزم في مناجاة الله تعالى في صلاة الصبح وهو خاص بالأقوياء الذين هم على صلاحهم دائمون فاعلم ذلك فانه نفيس ومن ذلك الاتفاق على أن تأخير الظهور عن أول الوقت في صلاة الحر أفضل إذا كان يصلي في مسجد الجماعة مطلقاً إلا عند غالب أصحاب الشافعي فإنهم شرطوا في ذلك البلد الحار وفعلها في المسجد بشرط أن يقصده من بعد فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول فنو عزم المصلي في الحر عن كمال الإقبال على مناجاة الله عز وجل ولذلك كرهوا للقاضي أن يقضى في كل حال بسوء خلقه فيه ووجه الثاني

(فصل) واختلافه وأقوال

الزكاة من بلد إلى بلد آخر فقال أبو حنيفة بكراهة إلا أن ينفقها إلى قرابة محتاجين أو قومهم أمس حاجة من أهل بلده فلا يكره وقال مالك لا يجوز إلا أن يقع بأهل بلده حاجة فينفقها الإمام عليهم على سبيل النظر والاجتهاد وللشافعي قولان أحدهما عدم جواز النقل والمشهور من أحداه لا يجوز نقلها إلى بلد آخر تقصر فيه الصلاة مع عدم وجود المستفيدين في البلد المنقول منه (فصل) وأفقوا على أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى كافر وأحازه الزهري وابن شبرمة إلى أهل الذمة والظاهر من مذهب أبي حنيفة جواز دفع زكاة الفطر والكفارات إلى الذمي (فصل) واختلافوا في صفة الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة إليه فقال أبو حنيفة هو الذي عاينته نصاباً من أي مال كان والمشهور من مذهب مالك جواز الدفع إلى من عاينته أربعين درهماً وقال القاضي عبد الوهاب لم يحد مالك لذلك حداً فإنه قال يعطى من له المسكن والتادام والدابة الذي لا غنى له عنه وقال يعطى من له أربعون درهماً قال وللعالم أن يأخذ من الصدقات وإن كان غنياً ومذهب الشافعي أن الاعتبار بالكفاية فله أن يأخذ مع عدمها وإن كان له أربعون وأكثر وليس له أن يأخذ مع وجودها وإن قل ماله وإن كان مستغنياً بشئ من المصالح المصيرية ولو أقبل

المبادرة إلى الوقوف بين يدي الله تعالى مع الصلوة الأولى تعظيماً للجناب الحق تعالى فإن تأخيرها أمر الله تعالى لا يقدر عليه الخواص ولذلك اختص الخليل إبراهيم عليه الصلاة والسلام بالغفران المعبر عنه في رواية بالقدر من حين أمره الله بالاختصاص فقالوا له لا صبرت حتى يجرد موسى فقال تأخيرها أمر الله شديد ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمدان الصلاة الوسطى هي العصر مع قول مالك والشافعي أنها الفجر فالأول مشدد والثاني مخفف لأن النجلى الإلهي في وقت العصر لا يطيقه إلا كبار الأولياء بخلاف النجلى في وقت صلاة الصبح والثلث النجلى في العصر لم يأمرنا فيه بالجهر رجعة وشفقة بنا بخلاف الصبح فإنه أثر تجلى اللطف والحنان غالباً كما يعرف ذلك أرباب القلوب فرجع الأمر إلى حريتي الميزان وفائدة معرفة الصلاة الوسطى أن يزيد العبد في الأخذ في أسباب زيادة الخضوع والخشوع أكثر من غيرها وكان سيدي علي الخواص رحمه الله يقول الصلاة الوسطى تارة تكون الصبح وتارة تكون العصر وسر ذلك لا يدرك إلا مشافهة ويقاس بما ذكرناه بنية المسائل في هذا الباب والله أعلم (باب صفة الصلاة) أجمع الأئمة رضي الله عنهم على أن الصلاة لا تصح إلا مع العلم بدخول الوقت وعلى أن للصلاة أركاناً داخلية فيها وعلى أن النية فرض وكذلك تكبيرة الأحرار والقيام مع القدرة والقراءة والركوع والسجود والجلوس في التشهد الأخير ورفع اليدين عند الاسواق سنة بالإجماع وأجدهوا على أن ستر العورة عن العيون واجب وأنه شرط في صحة الصلاة وأجدهوا على أن طهارة التمس في ثوب المصلي وبدنه ومكانه واجبة وكذلك أجدهوا على أن الطهارة عن الحدث شرط في صحة الصلاة فلو صلى جنب بقوم فصلاته باطلة بخلاف سواء كان عالماً بحجابه وقت دخوله فيها أو ناسياً وكذلك أجدهوا على أن استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة إلا من عذره وهو في شدة الخوف في الحرب وفي النقل للسافر وسفره طويلاً على الراحة للضرورة مع كونه مأموراً بالاستقبال حال التوجه وفي تكبيرة الاسواق ثم إن كان المصلي بحضرة الكعبة توجه إلى هبتها وإن كان قريباً منها فبالبقيين وإن كان غائباً فبالاجتهاد والخبر والنقل لا الهة هذا ما وجدته من مسائل الإجماع التي لا يصح دخولها في حريتي الميزان وأما ما اختلفوا فيه من ذلك ستر العورة قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد أنه شرط في صحة الصلاة واختلف أصحاب مالك في ذلك فقال بعضهم هم أنه من الشرائع القادرة والذكر حتى لو قعد مد وصل مكشوف العورة مع القدرة على الستر كانت صلاته باطلة وقال بعضهم هو شرط واجب في نفسه إلا أنه ليس من شرط صحة الصلاة فإن مكشوف العورة عامداً عصى وسقط عنه الفرض واختاره عند متأخري أصحابه أنه لا تصح الصلاة مع كشف العورة بحال فالأول مشدد مع ما اختاره متأخرو أصحاب مالك ومقابلته فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه لما فيه من التفصيل فرجع الأمر إلى حريتي الميزان ووجه الأول أن كشف العورة في الصلاة بين يدي الله تعالى سواء أذب لا يصح لصاحبه دخول حضرة الصلاة أبداً ومن لم يدخل حضرة الصلاة فكان له لم يحرم بها فلا صلاة له فهو كمن ترك لغة من أعضائه بالأغسل أو كمن صلى وعلى بدنه نجاسة لا يعنى عنها وجهه الثاني أنه لا يجب من الله شيء في نفس الأمر فلا فرق عند صاحب هذا القول بين صلاة من عليه ثوب ولا بين صلاة العريان وأغما ستر العورة في الصلاة كمال لا يقدح في صحتها وإن عصى بتركه وهذا من المواضع التي تسمع الشارع فيها العرف وقد قال تعالى يا بني آدم خذوا زينةكم عند كل مسجد والذين هم في الشياطين السائرة للعورة وسهت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لسان حال من وقف بين يدي الله تعالى بشباب زينة يقول لاهل تلك الحضرة على وجه التحدث بالنعمة انظروا إلى ما أنعم الله تعالى به على من الشياطين النقيسة مع أنني لا أستحق مثل ذلك وانظروا إلى أذنه تعالى لي في دخول بيته ومنما جاني له بكلامه مع كوني لا أستحق شيئاً من ذلك بخلاف من وقف بشباب زينة مخروقة فإن حاله يشبه من ران النعمة انتهى وسهت أيضاً يقول سيدي الأمام أن يستتر في الصلاة كالحرأثر أخذ بالاحتياط فقد تكون العلة في ذلك الاقنونة لادانة الأصل وعدم الميل اليهن فإن هذه العلة قد تنقض بها إذا كانت الامة جميلة ترجع على الحرمة في الحسن والوضوء وأما وجهه من قال أنها تستتر كالرجل فهو جار على عمل

طائفة من السالك الصالح الذين جعلوا العلة في وجوب السب لئلا يميل النفوس الى النظر اليهن فالبيا
والاماء لا يشتهين عادة الا بعض افراد من الناس والباقي ينفر طبعه عنهن انتهى . وسهته يقول أيضا
انما كانت الحرة تكشف وجهها في الصلاة فلهذا الباب زيادة التعظيم لله تعالى عند العارفين
اي قول أحدهم ان هذه في حضرة الله وحفظه فلا يجوز لأحد أن يطمع ببصره اليها وجهه من الوجوه
كولد اللبوة في حجر اللبوة وهذا هو السر في كشف وجهها أيضا في الاسرار فانما في حضرة الله تعالى
الخاصة فكان حكم كشف وجهها حكم الحبة التي يصاد بها الطير في الفخ فمن حفظه الله تعالى عظم الحضرة
ولم ينظر الى وجه المحرمة ولا المصلية أبدا أدباً مع الله الذي هي في حضرة ومن أشقاء الله تعالى غفل عن
ذلك فنظروا حتى المقت من الله تعالى ومن هنا أمر العلماء بوضع النقاب المتجاني على وجهها حال اسرارها
بذلك خوفاً على العوام من المقت اذا نظروا الى وجهه من هي في حضرة الله تعالى بغيران منه . وسهته
أيضا يقول ان العارف اذا نظر الى شيء أمر الشريعة على خلاف العادة فاول ما ينظر في حكمته ويتطابها
عن الله تعالى انتهى وهذا الذي ذكرناه من حكمة الحكمة في ذلك فتأمل فيه فانه نفيس . ومن ذلك قول
الامام أبي حنيفة وأحمد انه يجوز تقديم النية على التكبير بزمان يسير مع قول مالك والشافعي بوجوب
مقارنتها للتكبير وانها لا تجزئ قبله ولا بعده ومع قول القفال امام الشافعية ربما قارنت النية ابتداء
التكبير فان عرفت الصلاة ومع قول الامام النووي انه يكفي المقارنة العرفية على المختار بحيث لا بعد
خافلا عن الصلاة اقتداء بالاولين في مسامحتهم بذلك رحمة على الامم فلا ول تخففوا الثاني مشددوما
بعد فيه تخفيف فرجع الامر الى مربي الميزان ووجه الاول عدم وجود دليل عن الشارع بوجوب
مقارنة النية للتكبير فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان لا يسمع الناس الا بالتكبير فلا يدرى هل
كانت النية تتقدم أو تأخر أو تقارن ووجه الثاني ان التكبير من أول أركان الصلاة الظاهرة ولا يكون
الركن الا بعد وجوبه في شخص المصلي أفعال الصلاة وأقوالها في ذهنه حال التكبير ووجه كلام
القال والنووي التخفيف عن العوام . وياضاح ذلك أن من غلبت روحانيته على جسمانيته يسهل
عليه استحضار المنوى في النية دفعة واحدة للطاقة الارواح بخلاف من غلبت جسمانيته على روحانيته
فانه لا يكاد يتعقل الامور الاشياء بعد شيء الكسافة بحجابه فالاول خاص بالكابر والثاني خاص بالعوام
لكن لا يخفى أن من غلبت روحانيته على جسمانيته هو المصلي حقيقة لدخوله حضرة الله التي
لا تصح الصلاة الا فيها بخلاف من كان بالعكس فانه مهمل صورة لاحقيقة فاعلم ذلك فانه نفيس . ومن
ذلك اتفاق الائمة على أن تكبيرة الاحرام فرض وانها لا تصح الا بلفظ من ماحكى عن الزهري ان الصلاة
تتم بذكر النية من غير التلفظ بالتكبير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مربي الميزان
ووجه الاول أن تكبير الحق جل وعلا وان كان موجه الى القلب فهو مطلوب الاظهار اقامة شعائر كبرياء
الحق تعالى في هذا العالم وتذكير الناس أن يكبروا ربهم عن كل عظمة تجلت لهم ويقولوا الله أكبر عن كل
كبرياء وعظمة تجلت لقلوبنا وهذا خاص بالكابر من الاولياء والعلماء بخلاف الاصاغر فانه ربما تجلت
لهم عظمة الله تعالى فأخسرتهم فلم يستطع أحد منهم النطق وايضا فان كبرياء الحق تعالى لا يطلب من العبد
اظهارها الا في عالم الخجاب وأما في عالم الشهادة ذلك مشهود بجميع أهل الحضرة فلا يحتاج الى اقامة شعار
فيه القيام شهودا كبرياء في قلوب الكل فافهم . (فان قال قائل) ما الحكمة في قول المصلي الله أكبر مع
قولهم كل شيء خطوب بيبالك فانه بخلاف ذلك (فالجواب) ان الحكمة في ذلك كون المصلي يستحضر به عظمة
الله عز وجل وأنه تعالى أكبر من جميع ما خطر بالبال والقلب من صفات التعظيم لكن من رحمة الله تعالى
بالعباد كونه أمرهم أن يخاطبوا ما يتجلى لهم بقولهم يا ذا الجلال والإكرام نستعين بالكاف وجعل تعالى نفسه
عن ما يتجلى لقلوب عبده فافهم فاعلم ان خلاص العبد أن يخاطبها منزها عن كل ما يخطر بالبال كما عليه
الاكابر من الاولياء . ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لا يمين لفظ الله أكبر بل تنعقد الصلاة بكل لفظ
يقضي التعظيم والتفخيم كالعظيم والجليل حتى لو قال الله ولم يزد عليه انه عادت الصلاة مع قول الشافعي

التحصيل يحل له أخذ الزكوة
ومن استحبابه من قال ان كان
ذلك المستوفى برحى دفع الناس
به جازله الاخذ والا فلا وأما من
أقبل على نوافل العبادات
وكان الكسب عنده عنها فلا
يحل له الزكوة فان المجاهدة في
الكسب مع قطع الطمع عن
الناس أولى من الاقبال على
نوافل العبادات مع الطمع
بخلاف تحصيل العلم فانه فرض
كفاية وانما لم يوجبوا الى
ذلك وانما علفت الرواية عن
أحمد فروى عنه أكثر استحبابه
انه متى ملك شخص درهم أو
قمتها ذهباً لم يحل له الزكوة
وروى عنه ان الفنى المانع أن
يكون للشخص كفاية على
الدوام من تجارة وأجرة عقار
أو صناعة وغير ذلك واختلفوا
فيمن يقدّر على الكسب الحكمة
وقوته وهل يجوز له الانسداد
فقال أبو حنيفة ومالك يجوز
وقال الشافعي وأحمد لا يجوز
ومن دفع زكاته الى رجل ثم علم
أنه غنى أجزأه ذلك عند أبي
حنيفة وقال مالك لا يجوزته ومن
الشافعي قولان استحبابهما
لا يجوزته ومن أحمد روايتان
كالمذهبين
(فصل) واقفوا على انه
لا يجوز دفع الزكوة الى الوالد بن
وان عاوا والمولود بن وان سفلوا
الا مال كافانه أجاز الى الجسد
والجدة وبني البنين لسقوط
نفقتهم عنده وهل يجوز دفعها
الى من يرثه من أقاربه بالاخوة
والعمومة قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي يجوزون
أحمد روايتان أظهرهما انه

لا يجوز (فصل) والفقهاء على

أنه لا يجوز دفعها إلى عبده
وأجاز أبو حنيفة دفعها إلى
عبد غيره إذا كان سيده فقيرا
وهو لا يجوز دفعها إلى الزوج
قال أبو حنيفة لا يجوز وقال
الشافعي يجوز وقال مالك أن
كان يستعين بما أخذ من زكاة
زوجته على نفقتها لا يجوز
وان كان يستعين به على غير
نفقتها كالأولاد الفقراء من
غيرها أو نحو ذلك جاز عن
أحمد روايتان أظهرهما
المنع وتفوقا على منع الأصحاب
أبناء مسجد أو تكفين ميت
(فصل) وأجمعوا على تحريم
الصدقة المفروضة على بني
هاشم وهم خمس بطون آل هاشم
وآل عباس وآل جعفر وآل
علي وآل الحارث بن عبد
المطلب واختلفوا في بني
هشيم المطالب فرمها مالك
والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه ويجوزها أبو حنيفة
ومررها أبو حنيفة وأحمد على
مروا بن بني هاشم وهو الأصح
من مذهب مالك والشافعي
(كتاب الصيام)
أجمعوا على أن صيام رمضان
فرض واجب على المسلمين وأنه
أحد أركان الإسلام وانفق
الأئمة الأربعة على أنه يهتم
سومه على كل مسلم بالغ عاقل
طاهر متيقن قادر على الصوم
وعلى أن الحائض والنفساء
يحرم عليهما فله بل لو فلتا
لم يصح ويلزمهما قضاءه
وعلى أنه يباح للمسلم والمرضى
الغفيرة إذا نكحوا على أنفسهما
أو ولديهما ما ذكرنا وصامتا صحت
فإن أتممتا فلهما على الولد

إنما الأئمة بذلك وتنعقد بقوله الله أكبر ورفع قول مالك وأحمد أن لا تنعقد إلا بقوله الله أكبر فقط فالأول
مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد ورجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة
ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي أنه إذا كان يحسن العربية وكبر بغيرها لم تنعقد صلواته وقال أبو
حنيفة تنعقد بذلك فالأول مشدد والثاني مخفف ورجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الثاني كون الحق
تعالى عالما بجميع اللغات فلا فرق بين اللغة العربية ولا بين غيرها ووجه الأول التقييد بما صحت
الشارع من لفظ التكبير بالعربية فهو أولى ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد باستحباب رفع اليدين
في تكبيرات الركوع ورفع منه مع قول أبي حنيفة بأنه ليس بسنة فالأول مشدد والثاني مخفف ورجع
الأمر إلى من تبقى الميزان وكذلك القول في حد الرفع فإن أبا حنيفة يجعله إلى أن يحاذي أذنيه ومالك
والشافعي وأحمد في أشهر رواياته إلى حد ومنكبيه فالأول مشدد والثاني فيه تشديد ووجه الأول في
المسئلة الأولى أن رفع اليدين بالصلوة كالنحية عند القدوم على الملك وعند مغارفة حضرة فالمصلي
كالقادم على الملك في حال ركوعه وكالمودع لحضرة قربة في حال الرفع إلى القيام في الاعتدال فكان لسان
حال من رفع يديه للاعتدال يقول يارب ما أدبرت عن حضرة تدع عن ملل وانما ذلك امتثال لأمره وكذلك
القول في الرفع من السجدة الأولى وأما عدم مشروعية الرفع عند الانتقال من الاعتدال إلى السجود
فلأن الله تعالى المذكوذ غاية الخضوع لله عز وجل وفي ضمنه غاية التعظيم لله عز وجل فاعنى عن رفع اليدين
ووجه الثاني فيما أن حقيقة القدوم انما هو عند تكبيرة الاحرام فقط بحيث كبر حضرة قلبه مع الله إلى آخر
صلاته من غير مغارفة لذلك المضطرة فلا يحتاج إلى رفع وهذا الخاص بالكبر والأول خاص بالهوام الذين يقع
منهم انظر وج من حضرة الله الخاصة بعد تكبيرة الاحرام فافهم ووجه الأول في حد الرفع أن الرأس محل
كبرياء العبد فيرفع يديه بالتكبير إشارة إلى أن كبرياءه ملحق تعالى فوق ما يتعقده العبد من كبرياءه ملحق بجل وعلا
كاهوالا له عليه في نفسه ووجه الثاني اختلاف الناس في الهيئة التي كان صلى الله عليه وسلم يفعلها الخسكي
كل واحد ما رآه وكل حالة منها تعطى المقصود من الهيئة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من عجز عن
الوقوف في الصلاة صلى مضطجعا على جنبه الأيمن مستقبلا القبلة فإن لم يستطع استلقى على ظهره
ويستقبل بوجهه حتى يكون أعياؤه في الركوع والسجود إلى القبلة فإن لم يستطع أن يومئ برأسه في
الركوع والسجود أو ما بطرفه مع قول أبي حنيفة أنه إذا عجز عن الأيماء بالرأس سقط عنه فرض الصلاة
فالأول مشدد تبع للشارع في نحو حديث إذا أمر تكبأ أمر فأثوامنه ما استطعت والثاني مخفف ووجه
أن شعار الصلاة لا يظهر إلا بالقيام والقعود أما الأيماء بالطرف فلا يقوم به شيء من الأصابع المحتضرة ولم
يبلغنا عن أحمد من السلف أنه أمر المحتضر العاسر من الأيماء بالرأس بالصلاة انما ذلك راجع إلى عزم
العبد مع ربه عز وجل كما مره ومن ذلك قول الأئمة بوجوب القيام في الفريضة على المصلي في سفينة
مالم يخش الغرق أو دوران الرأس مع قول أبي حنيفة لا يجب القيام في السفينة فالأول مشدد والثاني
مخفف ورجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول شدة الاهتمام بأمر الله بالوقوف بين يديه وهو خاص
بالأكابر الذين لا تشغلهم مراعاة الوقوف ولا خوف السقوط عن حضرة وقاومهم مع الله تعالى ووجه الثاني
خوف التشويش بمراعاة الوقوف وعدم السقوط المذهب للشيوخ الذي هو شرط في صحة الصلاة عنده
وهو خاص بالأصاغر فإذا صلى أحدهم جالساً سجد على الخشوع والحضور فكان القعود أكل في حقه
لعدم حضور قلبه مع الله إذا قام فتمأمل * ومن ذلك اتفاق الأئمة على استحباب وضع اليمنى على الشمال
في القيام ومقام مقامه مع قول مالك في أشهر روايته أنه يرسل يديه إرسالاً مع قول الأوزاعي أنه بخير
فالأول مشدد والثاني وما بعده مخفف وان تفاوت التخفيف ووجه الأول أن ذلك سورة موقفة العبد
بين يدي سيده وهو خاص بالأكابر من العلماء والأولياء بخلاف الأصاغر فإن الأولى لهم أرخاء اليدين كما قال
به مالك رحمه الله وإيضاح ذلك أن وضع اليمنى على اليسار يحتاج في مراعاته إلى صرف الذهن إليه فيخرج
بذلك كمال الأقبال على مناجاة الله عز وجل التي هي روح الصلاة وحقيقة إتقانها بخلاف أرخائها بخبريه ثم

لزمهما القضاء والكفارة

عن كل يوم مد على الراعي من
مذهب الشافعي وبه قال أحمد
وقال أبو حنيفة لا كفارة
عليهما وعن مالك وإيمان
أحمد الوجب على المريض
دون الحامل والثانية لا كفارة
عليها وقال ابن عمر وابن
عباس فجب الكفارة دون
القضاء (فصل) واتفقوا
أن المسافر والمريض الذي
يرجي برؤه يباح لهما الفطر
فإن صام صام فان تضررا كره
وقال بعض أهل الظاهر
لا يصح الصوم في السفر وقال
الأوزاعي الفطر أفضل
مطلقا ومن أصبح صائما ثم
سافر لم يجز له الفطر عند
الثلاثة وقال أحمد يجوز
واختاره المزني وإذا قدم
المسافر مفطرا أو برى المريض
أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر
أو طهرت الحائض في أثناء
النهار لم يمسأله بقية
النهار عند أبي حنيفة وأحمد
وقال مالك يستحب وهو الأصح
من مذهب الشافعي فإذا أسلم
المرتد وجب قضاء ما فات من
الصوم في حال رده عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يجب (فصل) واتفقوا
على أن الصبي الذي لا يطيق
الصوم والمجنون المدايق غير
مخاطبين به لكن يؤمر به
الصبي أصبح ويضرب على
ركعتي وقال أبو حنيفة
لا يصح صوم الصبي ولو أفان
المجنون لم يجب عليه قضاء
ما فات عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك يجب
وعن أحمد وإيمان

اختلافوا في محل وضع اليدين فقال أبو حنيفة تحت السرة وقال مالك والشافعي تحت صدره فوق سمره
وهن أحمد وإيمان أشهرهما كذهب أبي حنيفة واختارهما الطرقي ووجه الأول خفة كونهما تحت
السرة على المصلي بخلاف وضعهما تحت الصدر فإنه يحتاج إلى مراعاة الثقل اليدين وتدلهم إذا طال
الوقوف فرجع الأمر إلى من بقي الميزان فلذلك كان استحباب وضع اليدين تحت الصدر خاصة بالأكابر الذين
يقدر على مراعاة شئنين معاني آن واحد دون الأصغر * وسعدت سيدي عليا الخواص رحمه الله
يقول وجه قول من قال بعدم استحباب وضع اليدين تحت الصدر مع ورود ذلك من فعل الشارع كون
مراعاة المصلي دوما تحت الصدر يشغله غالباً عن مراعاة كمال الاقبال على مناجاة الله عز وجل
فكان إرسالهما أو جعلهما تحت السرة مع كمال الاقبال على المواجهة والخصومة مع الله أولى من مراعاة
هيئة من الهبات فمن عرف من نفسه المجزع من مراعاة كون يديه تحت صدره في الصلاة إلا مع الغفلة عن
كمال الاقبال على الله عز وجل فإرسال يديه بحذيه أولى وبه صرح الشافعي في الام فقال وإن أرسلهما
ولم يعبت بهما فلا بأس ومن عرف من نفسه القدرة على الجمع بين الشئنين معاني آن واحد كان وضع
يديه تحت صدره أولى وبذلك حصل الجمع بين أقوال الأئمة رضي الله عنهم انتهى * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة باستحباب دعاء الافتتاح بعد التكبير وقبل القراءة مع قول مالك بعدم استحبابه بل يكبر
ويقتض القراءة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من بقي الميزان ووجه الأول كون
الاستفتاح كالاستعاذة في الذخول على المولى ووجه الثاني تزيده الحلق تعالى عن التحيز حتى يستأذن
عليه فصاحب القول الأول يقول إن الشروع في ذلك العرف وصاحب القول الثاني يمنع ذلك خوفاً
من توهم التحيز فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة بالتهود أول ركعة من الصلاة فقطع مع قول الشافعي أنه
يتنوء أول كل ركعة ومع قول مالك أنه لا يتنوء في الركعة ومع قول النخعي وابن سيرين أن محل التنوء
انما هو بعد القراءة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف وكذلك الرابع فرجع الأمر إلى
من بقي الميزان ووجه الأول حصل المصلي على الكمال حتى أنه من شدة عزيمته يطرد ابليس عن حضرة
الصلاة فإذا استعاذ منه أول ركعة ذهب ولم يرجع إليه في تلك الصلاة ووجه الثاني حصل المصلي على
حال غالب الناس من عدم قوة العزم في طرد ابليس فلذلك كان يعاوده المرة بعد المرة فاحتاج هذا المصلي
إلى تجديد الاستعاذة منه إمطرده عن حصرته ووجه الثالث حصل المصلي على شدة العزم في القيام إلى
الركعة وشدة اقباله على الله تعالى فيها وذلك أمر يحرق ابليس كبحر بنائه بخلافه في التنوء فإن الهمة
فيها ناقصة والمكافئ فيها متغيرين الفعل والترك فلذلك كان ابليس يحضره فيها اليوسوس له بالاستجاب بنفسه
ورؤيته بذلك على من لم يفعل كفهله فاحتاج إلى طرده ووجه الرابع حصل قوله تعالى فإذا قرأت القرآن
على الفراع منه وذلك لأن ابليس يحضر قراءة القرآن لأنه مشتت من القراءة الذي هو الجمع فإذا حضر كما
ذكرنا احتاج القارئ إلى طرده بالاستعاذة وهذه نكتة استنبطناها من لفظ القرآن ولو أنه تعالى قال
فإذا قرأت القرآن لم يسمع القارئ إلى الاستعاذة وإن كان القرآن فوقاً فافهم * فعلم أن الاستعاذة في أول
الركعة الأولى فقط خاصة بالأكابر الذين إذا استعاذ أحدهم من الشيطان مرة واحدة فرمته لا يعود يقرب
منه حتى يفرغ من الصلاة والاستعاذة في كل ركعة خاصة بالأصغر الضعفاء العزم الذين لا يقدر أحدهم
على طرد الشيطان من أول الصلاة إلى آخرها بالاستعاذة الواحدة فلذلك أمر الأئمة مثل هذا بالاستعاذة
في كل ركعة لمعاودة الشيطان له المرة بعد المرة ولا يقرأه في كل ركعة يتخللها ركوع وسجود بين القراءة
الآخرى فكانت أقرأة تجددت بعد طول زمن وقد قال تعالى فإذا قرأت القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم
الرجيم فكان في ذلك عمل بالاحتياط (فان قلت) فما الحكمة في الأمر بالاستعاذة من ابليس بالاسم الله
دون غيره من الاسماء الالهية فهل لذلك حكمة (فالجواب) ان حكمة ذلك كون الاسم الله سبحانه جاعلاً
لحقائق الاسماء الالهية كلها وابلليس عالم يحضر ان الاسماء فلأنه تعالى أمر العبد بالاستعاذة بالاسم
الرحيم والمتنقم مثلاً لا في ابليس فوسوس له من حضرة الاسم الواسع والجسد الضيق فلذلك عند الله

(فصل) وأما المراءى الذي

لا يرجي برؤيه الشيخ الكبير فانه لا صوم عليه ما بل تحجب الفدية عند أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب الشافعي لكن قال أبو حنيفة هي عن كل يوم نصف صاع من بر أو صاع من شعير وقال الشافعي عن كل يوم مذكول مالك لا صوم ولا فدية وهو قول للشافعي وقال أحمد بن حنبل نصف صاع من تمر أو شعير أو مذكول من بر

(فصل) وانفقوا على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال أو باكمال شعبان ثلاثين يوما واختلقوا فيها إذا حال دون مطلع الهلال غيم أو قتر في ليلة الثلاثين من شعبان فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يجب الصوم وعن أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة قالوا يصومها أصحابه ولو جوب قالوا وينبغي عليه أن ينوبه من رمضان حكوا وإنما ثبت روية الهلال عند أبي حنيفة إذا كانت السماء مهيبة بشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وفي الغيم يعدل واحد من جملة كان أو امرأة حرا كان أو عبدا وقال مالك لا يقبل الاعتدال وعن الشافعي قولان وعن أحمد بن حنبل وأحمد بن حنبل يعدل واحد ولا يقبل في هلال شوال واحد بالاتفاق وعن أبي ذر يقبل ومن رأى هلال رمضان وحده صام ثم إن رأى هلال شوال أفطر سرا وقال الحسن وابن سيرين لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده ولا يصح صوم يوم الثلث عند الثلاثة وقال

تعالى على أبيه ليس جميع طرق الاسماء الالهية التي يدخل منها ابليس الى قلب العبد بالاسم الجامع فان قيل ان ذكر ابليس في تلك الحضرة قد رتبته في نفسه (فالجواب) انما أمرنا بالحق تعالى بذكر ابليس اللعين في تلك الحضرة مباينة في الشبهة علينا من وسوسته التي تخبر جننا من حضرة شهودنا للحق تعالى ولو لا هذه الشبهة ما كان أمرنا بذكر هذا اللعين في حضرة المطهرة من باب دفع الاشتباه لا خوف فان قيل كيف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاستعاذة من ابليس وهو معصوم (فالجواب) انه هو معصوم من العمل بوسوسته لا عن حضوره كما أشار الى ذلك قوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا غنى ألقى الشيطان في أمنيه الآية فكل نبي معصوم من عمله بوسوسته لا من وسوسته ويصح أن يكون ذلك من باب التشريع لا من باب الامتناع أيضا سواء كانوا أكابر أو أصاغرا لعدم عصمتهم ولذلك اتفق الأئمة على استحباب الاستعاذة دون كونها مرة أو أكثر من مرة احتياطاً للناس فرضى الله عن الأئمة ما كان أشقاهم على دين هذه الأمة آمين آمين آمين وسعدت سبيلي عليها الطواص رحمة الله تعالى يقول وجهه من قال من الأئمة ان المصلي يستعيذ مرة واحدة في الركعة الأولى احسان الظن به وانه من شدة هزيمته بفرضه الشيطان من أول مرة فلا يعود اليه ولو أن ذلك المصلي قال لذلك الامام ان ابليس يعاودني المرة بعد المرة لا مرة بالاستعاذة منه في كل مرة لانه أكثر احتياطاً وهذا هو وجهه من قال من الأئمة انه يستعيذ في كل ركعة وليس هو سوء ظن في حق ذلك المصلي فافهم وتامل في هذا المجل فأن لا تكاد تجد في كتاب وبه حصل الجمع بين أقوال الأئمة واستغنى الطالب بمعرفة عن تضعيف قول غير امامه والله أعلم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بن حنبل القراءة في كل ركعة من الصلوات الخمس مع قول أبي حنيفة انها لا تجب الا في الأولين فقط ومع قول مالك في إحدى روايته بأنه ان ترك القراءة في ركعة واحدة من صلواته سجد لله سجدة وأجزأه صلواته الا الصبح فانه ان ترك القراءة في إحدى ركعتيها استأنف الصلوة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الأول الاتباع والاحتياط وهو خاص بأهل التفرقة في صلواتهم فيقرأ في كل ركعة ليجتمع قلبه على الله تعالى الذي هو صاحب الكلام اذ القرآن مشتق من القرء الذي هو الجمع كما هو ولا يرد قراءة الشارع في كل ركعة فان ذلك يشرع لا منه لانه رأس من اجتمع بقلبه على الله عز وجل بقراءة أو غير ما ووجه الثاني أنه من اجتمع قلبه في ركعتين مدة ذلك الاجتماع الى آخر صلواته فلا يحتاج الى قراءة تجمعه ووجه الثالث وجود القراءة في معظم الصلوات ان كانت رباعية أو ثلاثية فكان الباقي كالسنة فيجوز بسجود السهو والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى بعدم وجوب القراءة على المأموم سواء أجهرا أو سريلا لانه لا تسن له القراءة خلف الامام بحال وكذلك قال مالك واحمد انه لا تجب القراءة على المأموم بحال بل كره مالك للمأموم ان يقرأ فيما يجهر به الامام سواء سمع قراءة الامام أو لم يسمع واستحب أحمد القراءة فيما خافت فيه الامام مع قول الشافعي تجب على المأموم القراءة فيما يسر الامام خروفا في الجهرية في أربع القوانين وقال الاصم والحسن بن صالح القراءة سنة فالأول مخفف والثاني والاربع في كل منهما ما تخفف وأما الثالث فمشدد فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الأول والثاني ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام له قراءة انتهى وذلك أن مراد الشارع من القراءة جميع قلب المصلي على شهود به وذلك حاصل بسماع قراءة الامام حسام من حيث اللفظ ومعنى في حق الاكابر من حيث السريان في الباطن من الامام اليه ووجه استحباب أحمد القراءة فيما خافت فيه الامام دون الجهرية قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لئلا تكون لكم علة الشبهة فانه لا يصح السماع فيها ولا الانصات فيكونت القراءة خلف الامام فيها أولى وأما وجه من كره القراءة خلف الامام فهو من انفصاله فيها عن امامه بالقلب كما عليه الاصاغر والا فالا كابر من يتطون به ولو لم يسمعوا قراءته كما هو وأما وجه من أوجب القراءة على المأموم فهو الاحتياط من حيث انه لا يجتمع قلب المصلي على الله تعالى على وجه الكمال الاقراء فهو وخص بالاصاغر من أهل الفرق وأما وجه من قال ان القراءة سنة فهو مبنى على ان الاسر بالقراءة للتدبر صاحب هذا القول يقول في نحو حديث لا صلاة الا

أحمد في المشهور عنه ان
 كانت السماء مهيبة كره وان
 كانت مغيبة وجب واذا روي
 الحلال بالنهار فهو لليلة
 المستقبلة عند الثلاثة سواء
 كانت قبل الزوال أو بعده
 وقال أحمد قبل الزوال للماضية
 وعنه بعدد روايتان
 (فصل) واتفقوا على أنه اذا
 روي الحلال في بلد روية
 فاشية فانه يجب الصوم على
 سائر أهل الدنيا الا أن أصحاب
 الشافعي يذهبون أنه يلزم
 حكمه أهل البلد القريب
 دون البعيد والبعيد يعتبر على
 ما يحكمه امام الحرمين والغزالي
 والرافعي بمسافة القصر وعلى
 ما رجحه النووي باختلاف
 المطالع كالجزاز والسراني
 واتفقوا على أنه لا اعتبار
 بعرفة الحساب والمنازل الا
 في وجهه عن ابن سريج من
 عظماء الشافعية بالنسبة الى
 العارف بالحساب
 (فصل) واتفقوا على وجوب
 النية في صوم رمضان وأنه
 لا يصح الإتيان وقال زفر من
 أصحاب أبي حنيفة ان صوم
 رمضان لا يقتضي نية ويروي
 ذلك عن عطاء واختلفوا في
 تعيين النسبة فقال مالك
 والشافعي وأحمد في أظهر
 روايته لا بد من التعيين
 وقال أبو حنيفة لا يجب
 التعيين بل لو روي صوما مطلقا
 أو نفلا جاز واختلفوا في وقتها
 فقال مالك والشافعي وأحمد
 وقتها في صوم رمضان ما بين
 غروب الشمس الى طلوع
 الفجر الثاني وقال أبو حنيفة
 يجوز من الليل فان لم ينو لا

الا بفاتحة الكتاب أي كاملة نظير صلاة الجمار المسجد الا في المسجدة ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 في أشهر الروايات عنه انه تمنع القراءة بالفاتحة في كل صلاة وأنه لا تجزئ القراءة بغيرها مع قول أبي حنيفة
 انه لا تمنع القراءة بها قالوا ولما شهدنا بالأكابر والثاني مخفف خاص بالأصاغر ويصح أن يكون الأمر
 بالعكس أيضا من حيث أن الأكابر يجعون بالقلب على الله بأي شيء قرؤوه من القرآن بخلاف الأصاغر
 اذا قرؤوه في اللغة الجع يقال قرأ الماء في الخوض اذا اجتمع ويوضح ذلك أن من قال بتعين الفاتحة وأنه
 لا تجزئ قراءته غير ما قد دار مع ظاهر الأحاديث التي كادت تبلغ حد التواتر مع تأييد ذلك بعمل السلف
 والخلف وانما قلنا انها خاصة بالأكابر لانهم اجماعا لجميع أحكام القرآن فمن قرأها من أهل الكشف فكانه قرأ
 بجميع القرآن من حيث الثواب وفهم جميع أحكامه ولذلك سميت أم القرآن قالوا وأعظم دليل على
 وجوبها وتعينها حديث مسلم من فروع يقول الله عز وجل سمعت الصلاة بيني وبين عبد ذي نصيبين وعبد
 ما سأل يقول العبد الحمد لله رب العالمين فيقول الله تعالى حمدني عبد ذي نصيبين فانه تعالى فسر الصلاة
 بالقراءة وجعلها جزءا منها وأما وجه من قال لا تمنع الفاتحة بل تجزئ أي شيء قرأه المصلي من القرآن
 فهو أن القرآن كله من حيث هو يرجع الى صفات الله تعالى ولا تفاضل في صفات الحق تعالى بل كلها
 متساوية فلا يقال رحمة أفضل من غضبه ولا عكسه من حيث الصفات القائمة بالذات وانما التفاضل
 في ذلك راجع الى ما يتعلق بالخلق من حيث النعيم والعذاب وقد أجمع المتقدم على أنه لا تفاضل في الاسماء
 الالهية وهي حقيقة الصفات في كل شيء جمع قلب العبد على الله تعالى سمعت به الصلاة ولو اسما من أسمائه
 كما أشار اليه ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلى (فان قيل) قد ورد تفضيل بعض الآيات والسور على
 بعض فارجعه ذلك (فالجواب) وجهه ان التفاضل في ذلك راجع الى القراءة التي هي مخلوقة لا الى المقروء
 الذي هو قديم نظير ما اذا قال الشارع لنا قولوا في الركوع والسجود والذكر الفلاني فان قولنا ذلك الذكر
 أفضل من قراءة القرآن فيه بل ورد انهي عن قراءة القرآن في الركوع وذلك من حيث ان القارئ نائب
 عن الحق تعالى في تلاوة كلامه والنائب له العز الذي هو محل صفة القيام لا الدال الذي هو محل الركوع كما
 قاله شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فلم من جميع ما ذكرناه ان كل من أعطاه الله تعالى القدرة على استخراج
 أحكام القرآن كلها من الفاتحة من أكابر الاولياء يتعين عليه القراءة بالفاتحة في كل ركعة ومن لا فلا
 والحديث الوارد في قراءتها بالخصوص محمول على الكمال عند صاحب هذا القول كما في نظائره من نحو
 قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجمار المسجد الا في المسجدة فانه مثل حديث لا صلاة الا بفاتحة الكتاب على
 حد سواء كما هي وقد سمعت سيدي عبد الخواص رحمه الله تعالى يقول قد كان الله تعالى الاكابر بالاطلاع
 على جميع معاني القرآن الظاهرة في كل ركعة قرأوا ذلك كما يحصل لهم من قراءة الفاتحة فلم يوافقوا قرائتها
 ولم يكلف الأصاغر بذلك اجزئهم عن مثل ذلك فكلام الاثني عشر خاصة بالأكابر والاولياء وكلام الامام
 أبي حنيفة خاص بالعوام ووجه كون تعين الفاتحة في صلاة العوام تخفيفا لعدم تكليفهم بفهم معاني
 جميع القرآن منها كما أن قراءة غير الفاتحة قد تكون تشديدا على الخواص أيضا من حيث تكليفهم
 بجمع القلب على الله تعالى بذلك فانه ليس بام للقرآن كالفاتحة والغالب فيه التفرقة اهـ ومن ذلك قول
 الامام أبي حنيفة ومالك ان البسلة ليست من الفاتحة فلا تجب مع قول الشافعي وأحمد انها منها فيجب
 وكذلك القول في الجهر فان مذهب الشافعي الجهر وما مذهب أبي حنيفة الا سرائرهما وكذلك أحمد
 وقال مالك يستحب تركها والافتتاح بالحمد لله رب العالمين وقال ابن أبي ليلى بخبر وقال الخنعي الجهر بها
 بدعة فرجع الامر في المسائلين الى مرتبة الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى والثانية الاتباع فقد
 ورد انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأها مع الفاتحة تارة ويتركها تارة أخرى فاخذ كل جنس بما يوافقه من
 احدي الخائنين وفي ذلك نشر يع للأكابر والأصاغر من أهل الكشف والحجاب فن رفع حجابهم حين دخل
 في الصلاة وكان مشاهدا للحنن تعالى بقلبه فلا يناسبه ذكر الاسم الذي هو شعار أهل الحجاب ومن لم يكشف
 حجابهم فالمناسب له ذكر الاسم المشريف لئلا يترك به صاحب الاسم كما ورد في بعض المواقف بالنية اذا لم

أجزاء النسبة إلى الزوال

وكذلك قولهم في النذر المعين
ويفتقر كل ليلة إلى نية مجردة
هذه الثلاثة وقال مالك بكيفية
نية واحدة من أول ليلة من
الشهر أنه يصوم جميعه
ويصح النفل بنية قبل الزوال
عند الثلاثة وقال مالك لا
تصح نية من النهار كالأجوب
واختاره المازني
(فصل) وأجمعوا على أن من
أصبح صائما وهو وجب أن
صومه صحيح وإن المستحب
الاغتسال قبل طلوع الفجر
وقال أبو هريرة وسالم بن
عبد الله يبطل صومه ويعد
ويقضى وقال عروة والحسن
أن آخر النفل غير هذا يبطل
صومه وقال الثوري إن كان في
الفرض يقضى والتفوق على
أن الكذب والغيبسة
مكروهان للصائم كراهة
شديدة وكذا الشتم وإن صح
الصوم في ذلك يوم ومن
الأوزاعي أن ذلك يفطر
(فصل) واتفقوا على أن من
أكل وهو يظن أن الشمس
قد غابت وإن الفجر لم يطلع
ثم بان الأمر بخلاف ذلك أنه
يجب القضاء واختلاف أقبا
إذا نوى الخروج من الصوم
فقال أبو حنيفة وأبو بكر
لما أكله وهو الأصح عند
الشافعية لا يبطل صومه وقال
أحمد يبطل ولو قام عامدا قال
مالك والشافعية يبطل وقال
أبو حنيفة لا يفطر إلا أن يكون
مل فيه وعن أحمد روايتان
أشهرهما أنه لا يفطر إلا
بالفاحش وعن ابن عباس
 وابن عمر أنه لا يفطر إلا

ترى فالزم اسمي فاخذنا من هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بكراهية ومن هذا أن من رآه بقلبه لا يؤمر بكراهية
فقال
بذكر الله ترداد الذنوب * وتنطمس البصائر والقلوب
وذكر الله أفضل كل شيء * وشمس الذنوب ليس لها مغيب
ويؤيد ذلك أيضا قول الشافعي رحمه الله حين قالوا له متى تستريح فقال إذا لم أرى الله تعالى ذكرا أو أن لا يذكر
لا يكون إلا في حال الخباب عن شهود المذكور فاعتنى الشافعي بالاحضرة الشريفة ولا نهاه التي لا يرى الله
تعالى فيها ذكرا أو باسائه اكتفاء بعشاهدته تعالى ومنها جاته بالقلب وحضرة الحق تعالى حضرة بهت ونوس
لشدة ما يطرق أهلها من الهيبة والتجلى قال تعالى وحشيت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسا وسهمت
أخي أفضل الدين رحمه الله يقول الذكرباللسان مشروع للذكربالانحجاب العظيمة لا يرتفع لاحد ولا
للأنبياء فلا يد من حجاب الكنه يدق فقط انتهى وهو كلام نفيس لا يوجد في كتاب * وسهمت سيدي
عليها الخواص رحمه الله يقول ذكر الله تعالى على نوعين ذكر لسان وذكرك حضور كما أن ترك الذكر كذلك على
نوعين ترك من حيث الغفلة وترك من حيث الحضور والذهشة فالأول من المذكورين منغضول والثاني فاضل
والأول من التركيب مذموم والثاني محمود وهو الذي جعلنا عليه قول الشافعي أنفا وسهمت سيدي عليها
الموصى رحمه الله تعالى يقول إنما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يترك البسلة في بعض الأوقات ويذكرها
في بعض الأوقات تشير بها الضعفاء أمته وأقربياهم والافه صلى الله عليه وسلم حاضر مع ربه على الدوام
لأنه ابن الحضرة وأخو الحضرة وإمام الحضرة * وسهمت سيدي عليها الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا
أن الله تعالى أمر الأكارب بالجهرب بالقراءة والاذكار إذا وقفوا بين يديه في الصلاة ما تجرأ أحد منهم أن ينطق
بكلمة لعموم الهيبة لاهل تلك الحضرة ولكن رجعا تجلي له الحق في بعض الأوقات بما هو فوق طاقته فيجز
عن الجهر بالبسلة أو بالكبير فيكون ذلك من باب قوله صلى الله عليه وسلم إنما أنسى أيسرني في فافهم ومن
ذلك قول بعض أصحاب الشافعي أنه ينبغي القراءة بالأخفاء والظهار والتفخيم والترقيق والادغام ونحو
ذلك قول بعضهم أن ذلك لا ينبغي في الصلاة لئلا يشغل العبد عن كمال الإقبال على مناجاة الحق تعالى
فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول الاتباع في محو قوله صلى
الله عليه وسلم حسنوا القرآن بأصواتكم أي حسنوا أصواتكم بالفاظ القرآن والألفاظ القرآن من حيث هو
قرآن لا يصح من أحد تحسينه لأنه قديم وصفته من صفات الحق تعالى وإنما التحسين راجع للقراءة والثلاوة
لا القرآن المتلو ومع ذلك فمراعاة ذلك في الصلاة خاص بالأكارب الذين لا يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وعدم
مراعاة ذلك خاص بالأصاغر الذين يشغلهم ذلك عن الله عز وجل وهو حال أكثر الناس سابقا وخلفا والله
أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك فحين لا يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن أنه يقوم بقدرها
مع قول الشافعي أنه يسج بقدرها فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
الوقوف على حد ما ورد فلم يرد لما كان من لم يحسن الفاتحة ولا غيرها من القرآن أنه يسج الله بدل ذلك وقد
قال بعضهم إن الانباع أولى من الابتداع ولو استحسن وقد يكون في قراءة القرآن خصيصه لا توجد في غيره
من الأذكار كما تقدم من أن القرآن مشتق من القرء الذي هو الجمع فيجمع القلب على الله وأما وجه الثاني
فبالقياس بجماع ظاهر قوله تعالى وذكر اسم ربك فصلي إذا ذكر الله تعالى فيجمع قلب العبد على الله تعالى
غالبًا فكذلك الحق بالقرآن من حيث حصول جمعية القلب فيه على حضرة الله تعالى وأما وجه تخصيص
الإمام الشافعي بالذكر بقول المصلي سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر فلما ورد مرفوعا أنه أحب
الكلام إلى الله عز وجل فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أنه ان شاء المصلي قرأ بالفارسية وإن
شاء قرأ بالعربية مع قول أبي يوسف وحجده أن كان يحسن الفاتحة بالعربية لم يجزئه غيرها وإن كان لا
يحسنها فقرأها بلغته أجزاء مع قول بقرية الأئمة أنه لا يجزئ القراءة بغير العربية مطلقا فالأول مخفف
والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول أن لم يصح رجوعه
عنه أن الله تعالى عالم بجميع اللغات ولم يرد لنا من عن القراءة بالفارسية قصارا إلى اجتهد المجتهدين

بالاستقامة وإن ذكره القائل لم
يفطر بالاجتماع وعن الحسن
في رواية أنه يفطر ولو بقي
بين أسنانه طعام أو غيره
فجوى به ريقه لم يفطر إن عجز
عن إمضيه وسجعه فإن ابتلعه
بطل صومه عند الجماعة وقال
أبو حنيفة لا يبطل وقدره
بعضهم بالحصة والحقيقة
تفطر في رواية عن مالك
وبن أبي قيس داود والنسائي
باطل الأذن والاحليل يفطر
عند الشافعي وكذا الاستسقاء
(فصل) وانفقوا على أن
الجماعة تذكره وأنها لا تفطر
الصائم إلا إذا قال يفطر
الحاجم والمجهر ولو أكل شاكا
في طمأنينة الفجر ثم بان له أنه
طلعت بطل صومه بالأقفاف
وقال عطاء ودارقطني
لا قضاء عليه وحكى عن مالك
أنه قال يقضى في الفرض ولا
يكره للصائم الاكتمال عند أبي
حنيفة والشافعي وقال مالك
وأحمد يكره بل لو وجد طم
الكل في حلقه أفطر
عندهما وعن ابن أبي ليلى
وأبي سعيد بن أنس لا كفالة
يفطر
(فصل) وأجمعوا على أن
من وطئ وهو صائم في رمضان
عامدا من غير عذر كان عاصيا
وبطل صومه ولزمه امساك
بقية النهار وعليه الكفارة
الكبرى وهي عتق رقبة فإن لم
يجد فصيام شهرين متتابعين
فإن لم يستطع فاعطاهم سدين
مسكينا وقال مالك هي على
التخيير والاطعام عنده أولى
وهي على الزوج على الأصح من

(فان قال قائل) ان القراءة بغير العربية تخرج القرآن عن الاعجاز (قلنا) الاعجاز حاصل بقراءة هذا
المصلى بالنظر المعنى فانه يدرك أن القرآن بالعربية لا يقدر أحد من الخلق على النطق بمثله ووجه الثالث
الوقوف على ما بلغنا عن الشارع وعن أصحابه فلم يبلغنا أن أحدا منهم قرأ القرآن بغير العربية وكذلك
الشارع صلى الله عليه وسلم فكان الوقوف على حد ما بلغنا أولى وقد يكون الامام أبو حنيفة رأى في ذلك
شياء عن النبي صلى الله عليه وسلم فإن امامته وجلالته أعظم من أن يجترأ على شيء لا يرى فيه دليلا
وسمعت بعض الحنفية يقول جميع اللغات كلها واحدة عند الله تعالى في حضرة مناجاته فكل أحد
يناجيه بلغته ويؤيده قوله بجواز الترجمة في بعض الأذكار الواردة في السنة اهـ ولا يخفى ما فيه فإن كل
باب لم يفحه الشارع فليس لأحد أن يفحه وقد أجمع العلماء على أنه لا يصح من رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم أن يبايع القرآن بلغة أخرى خلاف ما أنزل وأما قوله تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم فلا ينافي ما ذكرناه
لان البيان قد يكون بلغة أخرى لمن يفهم اللغة التي أنزلت ولذلك قال بعض أصحاب أبي حنيفة انه صح
رجوعه الى قول صاحبه والله أعلم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة لو قرأ في صلته من المصباح
بطلت صلته مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته ان صلته صحيحة ومع قول مالك وأحمد في الرواية
الأخرى ان ذلك جائز في النافلة دون الفريضة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مقفص فرجع
الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول اشتغال المصلى بالنظر الى الكتابة عن كمال مناجاة الله تعالى
وهو خاص بالا صغر وجهه الثاني كون ذلك لا يشغل عن الله تعالى وهو خاص بالكبرأ وأنه يشغلهم عن
كمال العبادة ولكن سارع العلماء فيه لكونه من متعلقات الصلاة ووجه الثالث كون النافذة مخففة
فيم ابدل بجواز تركها بخلاف الفريضة فاحتاط العلماء في ترك ما يشغل عن الله فيها * ومن ذلك قول
الامام أبي حنيفة انه لا يجهر بالتأمين سواء الامام والمأموم مع قول أحمد والشافعي في أرجح القولين
انه يجهر به الامام والمأموم مع قول مالك يجهر به المأموم وفي الامام روايتان من غير ترجيح فالاول مخفف
والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول كون أمين ليست من
النافذة ورجوعهم بعض العوام امن الفاتحة اذا جهر بها فكان عدم الجهر بها أولى عند صاحب
هذا القول اللهم الا أن يكون المأمومون كلهم عالمين بانها ليست من الفاتحة كما كان الصحابة يعلمونها
فلا بأس بالجهر بها ورجوعهم الى المصلى حين التأمين فاكتم في التأمين بقلبه ووجه الثاني ان
الجهر بالتأمين فيه اظهار التضرع والحاجة الى قبول الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم ووجه الثالث
ان المأموم أخف خشوعا من الامام عادة لان الامام مداد تنزل عن الامام أولا ثم تقبض على المأمومين
فعلية من الثقل والخشوع بقدم ما يفرق بين المأمومين فلذلك خفف على الامام في إحدى الروايتين
الاوليين وشدد عليه في الاخرى جلالة على القوة والكمال فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو
الارجح من قول الشافعي انه لا يسن سورة بعد الفاتحة في غير الزكوات كعتين الاوليين مع قول الشافعي في
القول الآخر انها تسن الحديث مسلم في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول كون غالب النفوس تهتك من حضرة الله عز وجل بعد الزكوات كعتين الاوليين فاذا قرأ الامام
السورة فيما بعدهما رجا خرجت النفس من الحضرة لا مورا معاشها وتدير أحوالها فصعرا واقفا بين يدي
الله تعالى جسمها بالروح فلا تقبل له صلاة ووجه الثاني ثبوت قراءة السورة بعد الفاتحة في صحيح مسلم وهو
خاص بالكبر الذين لا يزدادون بتطويل الامام في القراءة الا حضورا وخشوعا وكان صلى الله عليه وسلم
يخفف فيما بعدهما كعتين الاوليين فانه لما طال الاصحار وطول أخرى مما عاين الحلال الا كبر تشريعا
للأمة ومن هنا ينقدح لك يا أخي تحقيق المناط في قول من قال تطويل القيام أفضل من تطويل الركوع
والسجود مطلقا وعكسه فان ذلك في حق شخصين فمن كان ضيفا هن تحمل التحلي الواقع في الركوع
والسجود كان طول القيام في حقه أفضل لئلا تهتك روحه من الركوع والسجود كلما ركع وسجد بخلاف
من كان قويا على تحمل التعبات الواقعة في السجود فرحم الله الأئمة في تفصيلهم المذكور فان قال من

مذهب الشافعي وأحمد وقال

أبو حنيفة وما لم ينع على كل
وأحمد كفارة فان وطئ في
يومين من رمضان لم ينع عند
مالك والشافعي كفارتان
وقال أبو حنيفة إذا لم يكفر عن
الأولى لم ينع كفارة واحدة أو في
يومين لم ينع بالوطء الثاني
كفارة وقال أحمدان كفارة
الأولى لم ينع للثاني كفارة

(فصل) وأجمعوا على أن
الكفارة لا تجب في غير أداء
رمضان وعن قتادة الوجوب
في فضائه وانفسه وعلى أن
الموطوءة مكرهة وإن لم يفسد
صومها ويلزمها القضاء إلا في
قول للشافعي وعلى أنه لا كفارة
عليها إلا في رواية عن أحمد
ولو طلع الفجر وهو جامع قال
أبو حنيفة إن نزع في الحال صح
صومه ولا كفارة عليه وإن
استدام لم ينع القضاء دون
الكفارة وقال مالك إن نزع لم ينع
القضاء وإن استدام لم ينع
الكفارة أيضا وقال الشافعي
إن نزع في الحال فلا شيء عليه
وان استدام لم ينع القضاء
والكفارة وقال أحمد عليه
القضاء والكفارة مطلقا نزع
أو استدام

(فصل) ولو طلع الفجر
وفي فيه طعام فلفظه أو كان
جامعا فنزع في الحال صح
صومه عند جماعة الأماكا
فانه قال يبطل والقبة في
الصوم حرمه عند أبي حنيفة
والشافعي في حقه من تحرك
شهونه وقال مالك هي محرمة
بكل حال وعن أحمد روايتان
ومن قبل فامدى لم ينع عند
الثلاثة وقال أحمد ينع ولو نظر

أنبا عنهم طول القيام أفضل مطلقا هو في حق الأصغر ومن قال كثرة الركوع والسهود أفضل هو في حق
الأكثر كذلك وإذا صح ذلك أن القيام محل بعد بالنسبة للركوع والركوع محل بعد بالنسبة للسهود فإن
العبد لما أطال في مناجاة ربه بكلامه حال القيام لاح له بارقة تعظيم وهيبه من الحضرة الالهية تخضع لذلك
فمن الله عليه بالركوع فلما ركع تجل له من عظمة الله تعالى أمر زائد على ما كان عليه حال مناجاته في القيام
فرجحه الله بالأمر برفع رأسه من الركوع ليأخذ في التأهب إلى تحصيل تجلي عظمة الله التي تجل له في
السهود ولولا ذلك لرفع لرب عذاب جسمه ولم يستطع السجود ثم لما سجد وتجلت له عظمة أخرى أعظم
عما كان في الركوع أمر الله برفع رأسه رجعة به ليجلس بين السجدين ويأخذ له راحة وقوة على تحصيل
عظمة تجلي السجدة الثانية وذلك لأن من خصائص تجليات الحق أن التجلي في السجدة الثانية أعظم من
الأولى وفي الثالثة أعظم من الثانية وهكذا أولئك من الشارع جلسة الاستراحة بعد الرفع من السجود
رجعة بالمصلي الحقيقي ولو أنه أمره بالقيام عقب رفعه من السجدة الثانية من غير جلوس استراحة لكانه
ملا يطبق هذا حكم من يصلي الصلاة الحقيقية وأما من يصلي الصلاة العادية فلا يذوق شيئا مما أفناه
ويكفيه فعل ذلك على وجه التأسي بالشارع صلى الله عليه وسلم وسجدت سيدي عبد القادر الدشروطي
رحمه الله تعالى يقول من راحة الله تعالى بالعبد تخفيفه بين أطالته القيام في الصلاة بالقرآن بين يديه وبين
أطالته الركوع والسهود وبين تخفيف القيام فمن لم يقدر على أطالته الركوع والسهود بين يدي الله تعالى
فهو مأثور بطول القيام وتخفيف الركوع والسهود ومن قدر على طول المكت بين يدي الله تعالى في محل
القرب في الركوع والسهود فهو مأثور بطول الركوع والسهود وذلك لينعم بطول مناجاة ربه ويكون
له وقت يدعو لنفسه ولاخوانه المسلمين فيه اغتنما لذلك فقد يكون ذلك أسراجه أعظمه على ربه حال
حياته قال وقد استحكمت في قاي حرة هيبه الله عز وجل فصررت أسأل الله الحجاب وكنت كلما أتدكراني
واقف بين يديه أو راكع أو ساجد أحسن بعظمي يذوب كالذوب الرصاص على النار وكنت أهدأ الحجاب من
رحمة الله تعالى بي لعدم طاقتي لرفع عني اه وسجدت أخى أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول الحجاب
للعبد من شهود الحق تعالى راحة بالعاجزين وعذاب على العارفين والعاجزين يقسم في حال الحجاب والعارفين
بعذب به اه وسجدت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من راحة الله تعالى بعبد المؤمن
خطورا لا كوان على قلبه حال ركوعه وحال سجوده لأن تلك الحضرة تقرب من حضرة قاب قوسين يحكم
الأثر لرسول الله صلى الله عليه وسلم وما كل أحد يصلي لاكت فيها أو يقدر على تحصيل التجلي الذي هو مد
أركان العبد في تلك الحضرة فإذا أراد الله تعالى رحمة بالعبد في تلك الحضرة أخطرت في قلبه شيئا من الأكران
لما في الأكران من راحة الحجاب عن شهود تلك العظمة ولولا ذلك لخطورت عذاب عظمه ووجهه وقطعت
مفاصله أو أضاعه بالكمية كالرفع لبعض تلامذة سيدي عبد القادر الجبلي رضي الله عنه أنه سجد فصار
بضمه محل حتى صار قطرة ماء على وجه الأرض فاخذها سيدي عبد القادر بقطنة ودفعها في الأرض وقال
سبحان الله رجع إلى أصله بالتجلي عليه اه ويؤيد هذا الذي قلناه ما ورد في بعض طرق أحاديث الأسراء
من أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل حضرة الله الخاتمة به أرعد من هيبه الله عز وجل وصار يتمايل كتمايل
السراج الذي هب عليه الرجح الطيف الذي يميل ولا يطفئه فسمع في ذلك الوقت صوتا يشبه صوت أبي
بكر رضي الله عنه يا محمد فسان ربك يصلي مع أنه تعالى لا يشغله شأن فاستأنس صلى الله عليه وسلم بذلك
الصوت وزال عنه ذلك الاستيحاش الذي كان يجده في نفسه وعلم بعد ذلك معنى قوله تعالى هو الذي يصلي
عليكم وملائكته وصار يند كذا في سماع ذلك الصوت تقوية وتأييد لرسول صلى الله عليه وسلم مع
أنه أشد الناس تحملا لتجليات الحق جل وعلا فإنه ابن الحضرة وإمام الحضرة وأخوها وأشد الناس معرفة
بعظمة الله عز وجل وسجدت سيدي عبد القادر الدشروطي رحمه الله تعالى يقول لا يصح الانس بالله
تعالى لعبد لا تتفاء المجانسة بينه تعالى وبين عبده وإنما يانس العبد حقيقة تمام الله لا بالله تعالى كانه
بنور أعماله وتقر ببات الحق له فان من خصائص حضرة القريب الهيبة والأطراف والاعظم وعدم

بشهوة فانزل لم يبطل صومه
عند الثلاثة وقال مالك يبطل
(فصل) ويجوز للسافر
الفطر بالاكل والجماع عند
الثلاثة وقال أحمد لا يجوز له
الفطر بالجماع ومنه جامع
المسافر عنده فعليه الكفارة
(فصل) وانفقوا على أن
من تعمدا لا كل والشرب
صححهما قهرا في يوم من شهر
رمضان انه يجب عليه القضاء
وامساك بقية النهار ثم اختلفوا
في وجوب الكفارة فقال أبو
حنيفة ومالك عليه الكفارة
وقال الشافعي في أدخج قوله
وأحمد لا كفارة عليه وانفقوا
على أن من أكل أو شرب
ناسيا فإنه لا يفسد صومه
الامالكافاته قال يفسد صومه
ويجب عليه القضاء وانفقوا
على أنه يحصل قضاء ذلك
اليوم الذي تعمدا لا كل فيه
بصيام يوم مكانه وقال ربيعة
لا يحصل الا باني عشر يوما
وقال ابن المسيب يهضم عن كل
يوم شهرا وقال النخعي لا يقضي
الا باليوم وقال علي وابن
مسعود لا يضميه صوم الدهر
(فصل) اذا فعل الصائم
شيئا من محظورات الصوم
كالجماع والاكل والشرب
ناسيا يهضم لم يبطل عنه
أبي حنيفة والشافعي وقال
مالك يبطل وقال أحمد يبطل
بالجماع دون الاكل وتجب
به الكفارة ولو أكره الصائم
حتى أكل أو أكره المرأة
حتى مكنت من الوطء فهل
يبطل الصوم قال أبو حنيفة
ومالك يبطل وللشافعي
قولان أحدهما عند الرافعي

الدلال على الله وكل من ادعى مقام القرب مع ادلاله على الله فلا علم له بحضرة المقر ببل هو محبوب
بسبعين ألف حجاب انتهى وسعت سبدي عليا المرصني رحمه الله تعالى يقول طول القيام في الصلاة على
العارف أشد من ضربه بالسيف لما في القيام من راحة الجباب والكبر وعدم صورة انقضوع لله تعالى
فاذا بلغ ان أحدا من الأكار أطال القيام فهو شريع لقومه الصنفاء راحة بهم والافاعتقاد ان أكابر
الصحابه والتابعين والائمة المجتهدين كان مقامهم أكبر من مقام باقي الأولياء بيقين وكانوا مع قدرتهم على
تطويل الركوع والسجود يقوم أحدهم بثلاث القرآن أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو كله في قيام ركعة
واحدة انتهى وسعت سبدي الشيخ أحمد السطحي رحمه الله تعالى يقول من أولياء الله تعالى من رحمه الله
بالجباب ولو أنه كشف له عن عظمتة تعالى لما استطاع أن يقف بين يديه أبدا فهو صاح في أمور الدنيا وإذا
استحضر عظمة الله تعالى صار مجذوبا لا يبي شيء فيشعر الناس من أمره حين يرونه صاحبيا في أمور الدنيا ولا
يرونه يصلي ركعة فقلت له فادعكم من ذلك الحال فهل يجب عليه قضاء الصلاة اذا قدر عليها فقال نعم
ذلك واجب انتهى فاعلم ذلك وتأمل فيه فان لا تكاد تجده في كتاب واعمل على تحصيل مقام الخضوع ومع
ربنا في صلواته على يد شيخ صادق وإياك أن تخرج من الدنيا ولم تحصل صلاة واحدة كذا وكذا وكذا في جز
رأسنا عند سماعنا بحوال العارفين والحمد لله رب العالمين ومن ذلك اتفاق الائمة على أن المصلي اذا جهر
فيما يسن فيه الاسرار أو أسر فيما يسن فيه الجهر لا تبطل صلاته الا فيما حكى عن بعض أصحاب مالك أنه
اذا تعمدا بطلت صلاته فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الأول
عدم ورود حديث صحيح بالنهي عنه ووجه الثاني عموم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس عليه أمرنا
فهو ردأي لا يقبل من صاحبه لا سيما ان تعمدا ذلك فإنه مخالف للشارع والمخالفة انقطاع وصلة القارئ
ففات القارئ المذكور معنى الصلاة وكأنه لم يعمل فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي باستحباب الجهر
لأنه يسمع فيه مع قول أحد ان ذلك لا يستحب ومع قول أبي حنيفة هو باطنيسار ان شاء جهر وأسمع
نفسه وان شاء سمع غيره وان شاء أسرفا لا مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الامر الى
من تبنى الميزان ووجه الأول حمل المنفرد على القوة على تحمل تلك العظمة التي تجلب له حال قرأته كما
عليه الكمل فلذلك جهر به ووجه الثاني عدم قدرته على تحملها فلهذا يقدري جهر بالقراءة من شدة الهيبة
ووجه الثالث عدم ورود أمر فيه بجهر أو أسر فكان الامر راجعا الى قدرة المصلي واختياره (فان قال
قائل) فالاحكام في الجهر بقراءة بعض الصلوات دون بعض ولم كان الجهر في الركعتين الأولى في الجهرية
دون ما بعدهما (فالجواب) أن ذلك تابع لنقل الخبري كما قدمناه وخفته على القلوب في وقت تلك الصلاة
أو الركعة أو الركعتين فان تجب على النهار أنقل من تجب الليل فلو كشف الله تعالى العبد بالجهر في الظهر أو
العصر مثلا لكان ذلك كالتكليف بما لا يطاق عادة لنقل الخبري فيه (فان قال قائل) ان صلاة الجمعة وصلاة
الصبح والعبد في النهار ومع ذلك فكان صلى الله عليه وسلم يجهر فيها اذا كان اماما ويقرأ المأموم على
الجهر بالصبح (فالجواب) انما كان صلى الله عليه وسلم يجهر في الصبح لان وقته برزخ له وجه الى النهار
وجه الى الليل أما وجه الليل فهو بالنظر للجهر بالقراءة فيه وأما وجه النهار فلا شراط الا مسالك من
المفطرات فيه للصائم من طلوع الفجر وايضا فانما أول صلاة تستقبل العبد من صلوات النهار بعد النوم
الذي هو أحوال الموت فكانه بعث وخلق خلقا جديدا فكانت قوته شديدة لم يخاطبه تعب الحرف والصنائع
ولا ضعف ارتكاب المعاصي أو الغفلات وأكل الشهوات فلذلك أمر بالجهر في الصبح لقدرته عليه وعلمه
روحانيته على جسمانيته كالملائكة وسعت سبدي عبد القادر الدشتوطني رحمه الله تعالى يقول لولا أن
الله تعالى يحب أهل الصنائع والحرف عن كمال شهوته في النهار لما استطاع أحد منهم أن يعمل سقوته
وتعطلت مصالح الناس ولذلك شرع لهم القراءة في صلوات النهار سراجا راحة بهم فما قدر على عمل الحرفة
مع عدم الجباب في النهار الا أفراد من الأولياء انتهى وأما الامام أو المسبوق في الجمعة أو العيسدين فانما أمر
بالجهر فيه ما قدرته على ذلك باستئناسه بكثرة الخلق الذين يحضرون هاتين الصلواتين عادة فقوى على ذلك

عندم البطلان وقال أحمد
يفطر بالجوع ولا يفطر
بالأكل ولو سبق ماء المضمضة
والاستنشاق إلى جوفه من
غير مبالغة قال أبو حنيفة
ومالك يفطر ولشافعي قولان
أصحهما أنه لا يفطر وهو قول
أحمد ولو أنشئ على الأصام
جميع النهار يضع صومه
بالانفاق وقال المزني يصح
ولو نام جميع النهار وضع صومه
بالانفاق وعن الأصمغري
من الشافعية أنه يبطل
(فصل) من فاته شيء من
رمضان لم يجزه تأخير فضائه
فإن أخره من غير عذر حتى
دخل رمضان أخره ولم يمه
مع القضاء لكل يوم مدهدا
مذهب المالكية والشافعية وأحمد
وقال أبو حنيفة يجوز له التأخير
ولا كفارة عليه واختاره
المزني فلو مات قبل إمكان
القضاء فلا تداركه ولا إن
بالانفاق وعن طائفة وقتادة
أنه يجب الأتمام عن كل يوم
مستبنا وإن مات بعد التمكن
وجب لكل يوم مدهداً أي
حنيفة ومالك إلا أن مالكاً قال
لا يلزم الولي أن يطعم عنه إلا
أن يرضى به وللشافعية قولان
أصحهما أنه يجب لكل
يوم مدهداً القديم المختار المفتي
به أن وليه يصوم عنه والولي
كل قريب وقال أحمد إن كان
صومه نذراً صام عنه وليه وإن
كان من رمضان أطعم عنه
(فصل) يستحب لمن صام
رمضان أن يتبعه بستة أيام
من شوال بالانفاق إلا ما كان
فإنه قال بعدم استحبها ما قال في

لحاجته بشهود الخلق على التحلي الواقع إقباله في الجمعة والعبدن أو الكون الحق تعالى هذا الامام في هاتين
الصلتين بالقوة من حيث أنه نائب للشارع في الإمامة على العالم وأسطه في إجماع الماء ومن كادهم وهم
وتكبيره وتهدله أو غير ذلك من الأسرار التي لا تدر كرامة المشاهدة لاهله ولا يرد المسبوق لأنه عدم من الامام
(فان قلت) فلم كانت الركعتان الأخيرتان من العشاء أو الركعة الثالثة من المغرب سراراً مع أن ذلك من
صلاة الليل والتحلي الليلي خفيف (فالجواب) إنما كان ذلك رخصة بضعفاء الأمة فإن من شأن تحلي
الحق تعالى لقاب المحجوبين أنه يخفف على قلوبهم أولاً وينقل عليهم أسر ذلك لأن عظمة الله تعالى
تتكشف لقلوبهم شيئاً بعد شيء فيكون التحلي في ثاني ركعة أنقل من التحلي في أول ركعة وهكذا ولو أن
الحق تعالى كافهم بالجهر في الثالثة المغرب أو الأخيرة من العشاء لم يعجزوا عن ذلك لما تحلى لهم من
العظمة التي لا يطيقونها (فان قيل) فما الحكم فيمن قدر على تحمل ثقل التحلي في الركعة الثالثة
من المغرب والأخيرة من العشاء (فالجواب) حكمه اتباع السنة في ذلك لأن الشارع جعل ذلك
كالضابط لثقل التحلي وخفته والعبرة بحال غالب الخلق لا بأفراد من الناس وقد يحمل التحلي التثميل
للصلي في أثناء ركعة سرية ويحتمل أنه من الأدب أن يسرا تباطأ السنة وإظهار اللبس وتؤيد
ما ذكرناه من ثقل التحلي والهيمه كلما أطال العبد الوقوف بين يدي الله تعالى عكس ما يقع للعبد إذا
أطال الوقوف بين يدي ملوك الدنيا من خفة الهيبة ما قررته سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى في
معنى قوله تعالى المتكبر على وزن المتفعل من أنه تعالى إنما سمي نفسه المتكبر لكونه يتكبر في قلب
عبد المؤمن شيئاً بعد شيء كلما انكشف له الحجاب لأن الحق تعالى في ذاته يتكبر لأن ذاته تعالى وصفاته
لا تقبل الزيادة كالتثميل النقصان وإنما الزيادة والنقص راجعان إلى شهود العبد بحسب قربه من
حضوره الله تعالى وبعبارة عنها نظيره هو العبد ظل ذاته في السراج فكلمة أقرب منه عظم ظله وفور
السراج في شهوده وكلما بعد عنه صغر وعصفت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى أيضاً يقول
تجليات الحق تعالى لقاب عباده لا تنفصط على حال من أكابر وأصاغر في الفرائض والنوافل فقد
يتجلى الحق تعالى للأصاغر والأكابر على لا يطيقون معه الجهر فلذلك رجع الله إليه بعد أمرهم بالجهر
في بعض الصلوات والأدكار ولو أنه تعالى كان أمرهم بالجهر مع ثقل ذلك التحلي لما أطاعوه لا سيما في
حق من انكشف حجابهم من كل المعارفين وشهودوا جلال الله تعالى وعظمته وتقدم ذكر الحكمة في الجهر في
أولى المغرب والعشاء وفي الجمعة والعبدن وهي أن التحلي يخفف في الليل وأما الجمعة والعبدان
فلما فيهما من كثرة الاستئناس بكثرة الجهات فلم تنكشف لهم عظمة الله تعالى كل ذلك الانكشاف الذي
يقع للعارف إذا صلى منفرداً وكذلك سيما في باب صلاة الجماعة أن أصل مشروعيته في الباطن هو
تقوى المصلين على الوقوف بين يدي ملك الملوك لا استئناسهم ببعضهم بعضاً في تلك الحضرة التي تذلل لها
أعناق الملوك ولولا الجماعة لما قدر المنفرد أنه يقف وحده بين يدي الله تعالى فكان الحث على صلاة
الجماعة رخصة بالأمة وشفقة عليهم ليؤدوا تلك الصلاة كاملة من غير ذهول عن شيء منها (فان قيل) فلم
قامت باستحباب الأسرار في كسوف الشمس إلا كرامة قدرتهم على تحمل تحلي النهار (فالجواب) إنما أمر
الأكابر بالأسرار في كسوف الشمس كالأصاغر لما فيهما من التقوى فانها من الآيات التي يخوف الله بها عباده فكان
فيها قدر زائد على ثقل تحلي النهار وأيضاً فإن الأكابر مأمورون بالتسريع لا التثميل في البكاء والخوف
والخشية من الله تعالى فإن لم يقع لهم ذلك في قلوبهم تفرغوا فيه ليقبهم قومهم على ذلك وعلمهم قول
عبد الله بن عمر قال لم يقبوا فتبوا كوا أي في حق المعارفين الذين لهم اتباع لا مطاعاً فقد علمت أن عدم
تثميل الأكابر بالجهر في صلاة كسوف الشمس إنما هو لعظم ما تحلى لقلوبهم زيادة على تحلي النهار ومن
هنا يعلم حكمه الجهر في كسوف القمر وإن كان كسوفه من الآيات التي يخوف الله تعالى بها عباده كذلك
لأنه ليلى وتحلي الليل خفيف بالنسبة لتحلي النهار وأيضاً آيته عن آية الشمس فإن نور القمر مستفاد
من نور الشمس عند أهل الكشف ولا عكس أيضاً فالحق تعالى بالاطمئنان في الليل بدليل قوله في

الموطأ لم أر من استسبحني من

يضمونها وأخاف أن يظن

أنها فرض وأنفسه قواصلي

استسبح صيام أيام البيض

وهي الثالث عشر والرابع

عشر والخامس عشر

(فصل) واختلوا في أفضل

الاجمال بعد الفرائض فقال

أبو حنيفة ومالك لا شيء بعد

فروض الأعيان من أعمال

البر أفضل من العلم ثم الجهاد

وقال الشافعي الصلاة أفضل

من أعمال البدن وقال أحمد

لا أعلم شيئا بعد الفرائض

أفضل من الجهاد

(فصل) ومن شرع في صلاة

تطوع أو صوم تطوع استسبح

له عند الشافعي وأحمد اتفاهما

وله قطعهما ولا قضاء عليه

وقال أبو حنيفة ومالك يجب

الانعام وقال محمد ولو دخل

الصائم تطوعا على أخيه خاف

عليه أفطر وعليه القضاء

(فصل) ولا يكره أفراد الجمعة

بصوم تطوع عند أبي حنيفة

ومالك وقال الشافعي وأحمد

وأبو يوسف يكره ولا يكره

السواك في الصوم عند

الثلاثة وقال الشافعي يكره

السواك للصائم بعد الزوال

والختار عند متأخري أصحابه

عدم الكراهة

(باب الاعتكاف)

اتفقوا على أن الاعتكاف

مشروع وأنه قربة وهو

مستحب كل وقت وفي العشر

الواخر من رمضان أفضل

المطلب ليلة القدر واتفقوا على

أنها تطيب في شهر رمضان

وأنها فيه الأبا حنيفة فانه

النصف الثاني من الليل هل من سائل فاعطيه سؤله هل من نائب فاقب عليه هل من مستغفر فاغفر له هل من مبتلي فاعافيه وما قال مثل ذلك لعباده الا بعد أن قواهم على خطابه والتضرع اليه سرا وجهرا وقد سمعت سيدي عبد القادر الدشوطي رحمه الله تعالى يقول تجليات الحق تعالى بالعظمة في هذه الدار بمنزلة بالطف والحنان ولو أنه تعالى تجلي بالاجلال الصريف لما أطاق أحد حمله انتهى (فان قلت) فما وجه طلب الجهر من الامام في صلاة الاستسقاء مع ان عدم نزول المطر أو طوع النيل مثلا ما يخوف الله تعالى به عباده (فالجواب) أن سبب طلب الجهر بالقرأة فيها اظهار التذلل والخصوع لله تعالى وأيضا فان الناس مضطرون للسقيا والمضطر لا سراج عليه في رفع صوته بطلب حاجته ولا يقد ماتها لعذره في ذلك فهو كالذي يصيح ويستغيث اذا ضرب به حاكم وقد سمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول لولا اشتغال قلوب غالب الناس بأمور معاشهم لما قوا من خشية الله تعالى لعظيم ما يتجلى لقلوبهم في صلاة النهار (فان قلت) فما وجه عدم طلب الجهر في صلاة الجنائز ايسر لا ونرا مطلقا عند من لا يرى الجهر بالليل (فالجواب) انما يطلب الجهر من الامام والمنع في صلاة الجنائز كالما مومنين لما عندهم من شدة الحزن على الميت والنوجع لاهله وذو كرام الموت وأحوال القبر وما بعده ولذلك كانت السنة في المشي مع الجنائز السكوت رجة بالمساكين معها فلو ان الشارع كافة بهم بقراءة أو ذكر جهر الشق عليهم ذلك وحاشاه من تكليف أمته بما يشق عليهم وانما تساهل علماءنا في عدم الانكار على الناس كرهين أمام الجنائز رفع الصوت حين غلب على الناس فراغ قلوبهم من الميت وأهله واشتغالهم بحكايات أهل الدنيا حتى ربما سكت أحد منهم وهو مع الجنائز فلما ساروا ووقع الناس في ذلك أقروا الناس على الذكور وأوأنه في ذلك المحل خير من اللغو وسمعت أبي أفضل الدين رحمه الله تعالى يقول انما كانت السنة في المشي مع الجنائز السكوت لان الله تعالى يحب لي الخاضعين بالقهر حتى لا يستطيع المؤمن الكامل أن ينطق فكان أمرهم بالسكوت من رجة الله تعالى بهم وان الله بالناس لرؤوف رحيم اه فاعلم ذلك وتامل جميع ما قورته لثافته نفيس لا تجده في كتاب ومن ذلك اتفاق الائمة على ان التكبير للركوع مشروع مع ما حكى عن سعيد بن جبيرة وعمر بن عبد العزيز أنهم قالوا لا يكبر الا عند الاقتضاح فقط فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان التكبير مطلوب عند كل قدوم على حضرة الله تعالى ولا شك ان حضرة الركوع حضرة قرب من الله تعالى بالنسبة لحضرة القيام فكان المصلي قدوم على حضرة جديدة له كماله أول الصلاة وهذا خاص بالأصاغر من الناس أو الكبار الذين يترقون في مقامات القرب في كل لحظة كما أن قول سعيد وعمر في حق الكبار الذين لا يترقون في مراتب القرب كاذرنا في مشاهدتهم أو الذين انتهوا الى حد علموا أن الحق تعالى لا يقبل الزيادة في ذاته فالذي لاح لهم من كبريائه أول افتتاحهم الصلاة هو الذي ينتهي مشاهدتهم اليه آخر الصلاة فكل رجال مشهود والله أعلم ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان الطمأنينة في الركوع والسجود سنة لا واجبة مع قول الائمة الثلاثة بوجوبها فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عن غالب الناس عن تحمل ما يتجلى لقلوبهم في الركوع والسجود فلو ان أحد منهم اطمأن فيه لاحرق ووجه الثاني قدرة الكبار على تحمل ثوالي عظمة الله تعالى على قلوبهم فالاول راعي حال الضعفاء والثاني راعي حال الأقوياء وليكل منهما رجال ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسبيح في الركوع والسجود سنة مع قول أحمد انه واجب فيهما مرة واحدة وكذلك القول في التسبيح والدعاء بين السجدين الا أن تركه عنده ناسيا لا يبطل الصلاة فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان عظمة الله تعالى قد تجلت للمصلي حال ركوعه وحال سجوده فحملهما كمال الخضوع لله تعالى فاستغنى المصلي بالفعل بالاركان والاعتقاد بالجنان عن التسبيح باللسان وأيضا فانهم قالوا التسبيح من غير معصوم تجزئ أي لانه يقتضي توهم لحوق نقص في جناب الحق حتى طلب تنزيه عنه وهذا خاص بالكبار والثاني خاص بالأصاغر الذين يطردهم توهم لحوق نقص حتى يحتاجوا الى صرفه في تنزيهه والحق تعالى عنه وان لم

قال في جميع السنة وحكي

عنه كما قال ابن عطيّة في تفسيره أنها رفعت قال وهذا

مردود واختلاف القائلون

بأنها في شهر رمضان في أرجي

ليلة هي فقال الشافعي أرجاها

لبسلة الحادي أو الثالث

والعشرين وقال مالك هي

أفراد ليالي العشر الأخير من

غير تعيين ليلة وقال أحمد هي

ليلة سبع وعشرين (فصل)

ولا يصح الاعتكاف إلا بمسجد

عند مالك والشافعي وبالجماع

أفضل وأولى وقال أبو حنيفة

لا يصح اعتكاف الرجل إلا

بمسجد تقام فيه الجماعة وقال

أحمد لا يصح الاعتكاف إلا

بمسجد تقام فيه الجمعة وعن

حنيفة أن الاعتكاف لا يصح

إلا في المساجد الثلاثة ولا

يصح اعتكاف المرأة في مسجد

بيتها وهو المأوى المهيأ للصلاة

على الجديده الأصح من قول

الشافعي وهو مذهب مالك

وأحمد وقال أبو حنيفة

الأفضل اعتكافها في مسجد

بيتها وهو القديم من قول

الشافعي بل يكرهه إلا فيه وإذا

أذن لزوجه في الاعتكاف

فدخلت فيه فهل له منعها

من اعتكافه قال أبو حنيفة

ومالك ليس له ذلك وقال

الشافعي وأحمد له ذلك

(فصل) واتفقوا على أنه

لا يصح الاعتكاف إلا بالنية

وهل يصح بفيرصوم فقال

أبو حنيفة ومالك وأحمد

لا يصح إلا بصوم وقال الشافعي

يصح بفيرصوم وليس له عند

الشافعي زمان مفترق وهو

يكن ذلك مستقرا عندهم ومثل هؤلاء الأليق في حقهم الوجوب دفعاً لما توهّموه بخلافه لا كابر يقول
أحمدهم سبحانه الله على سبيل الشك لاوه لا سيما الله لا دفعاً لما توهّموه إلا صاغرو وقد يكون في الأكار
أيضاً جزء ضئيل في توهّمهم كالأصاغر فلذلك كان التسبيح في حق هذا مستحباً لا واجباً لا سيما لأن
ذلك الجزء في تزييه الله تعالى وما خرج عن هذا الجزء سوى الأنبياء عليهم السلام والصلاة والسلام
(فان قيل) ما الحكمة في قول الراعي سبحانه ربّي العظيم والساجد سبحانه ربّي الأعلى سواء كان من
خواص الأمة أم غيرهم (فالجواب) الحكمة في ذلك أن في الركوع بقية تكبر عند الراعي تخرج عنه عن كمال
الخشوع لله تعالى فكانه يفتدق به من بقية تلك العظمة التي بقيت في نفسه وظاهره أي أن العظمة
لله وحده وليس لي منها نصيب بخلاف الساجد تقول سبحانه ربّي الأعلى لأنه نزل بنفسه إلى غاية الخضوع
حتى أن العارف يتخيل نفسه في السجود تحت الأرضين السفليات فاعلم ذلك ومن ذلك اتفاق الأئمة على
وضع اليدين على الركبتين في الركوع وعلى أن التسبيح ثلاث مع ما حكي عن ابن مسعود أنه يجعلهما بين
وركبيه ومع ما حكي عن الثوري أنه يسبح خمسين إذا كان أماماً ليتسكن المأموم من قوله ذلك ثلاثاً فلا ول في
المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف فيها والأول في المسئلة الثانية مخفف والثاني مشدد ووجه المسئلة
ظاهر لا يحتاج إلى توجيه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بوجوب الرفع من الركوع والاعتدال مع
قول أبي حنيفة بعدم وجوبه وأنه يجوز به أن ينحط من الركوع إلى السجود مع الكراهة فالأول مشدد
خاص بالأكار والثاني مخفف خاص بالأصاغر فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان وإيضاح ذلك أن العبد
إذا وصل إلى محل القرب من الركوع والسجود بالنسبة لما قبله من القيام والركوع فأي فائدة له بوجوه
إلى محل البعد والحجاب لولا ضعفه عن تحمل ثقل التجلي ولو أنه قد روي في قول السجود تحليات الحق تعالى
على قلبه ما كان للرفع من محل القرب فائدة حتى أن بعض الأئمة راعى حال الضعفاء فأبطل الصلاة إذا لم
يتمكن في الركوع والاعتدال عن الركوع والسجود وذلك لأن الضعيف لا يطيق تحمل طول المكت
في حضرة القرب فرجه الشارع بأمه بالرجوع إلى محل البعد الذي كان قبله رجعة به حتى يأخذ قلبه راحة
يشد به على تحمل ثقل التجلي للسجود والركوع وسهت سيدي عباد الخواص وحسبه الله تعالى يقول
ما شرعت القومة والاعتدال عن الركوع والسجود إلا للضعفاء من مشقة ثقل التجلي في
الركوع والسجود حتى أن بعض الأئمة بالغ في الرجعة للأكار الذين يقدرون على تحليات الحق تعالى
وأمرهم بتطويل الاعتدال طلباً لكمال راحتهم فيه كما أن بعضهم بالغ في الرجعة للأكار وأمرهم
بعدم الطمأنينة في الاعتدال لما في الاعتدال من الحجاب بعد أن أقروا بفرجه وناذروا بقرعهم من حضرة
الحق تعالى كما أن بعض الأئمة توسط في ذلك وقال أنه يطول الاعتدال بقدر الذكر الوارد فيه فهم بين مخفف
ومشدد ومتوسط بالنظر لمقامات الناس من الأكار والأصاغر وسهت سيدي عباد القادر للشطوطي
رجحه الله تعالى يقول لولا أن بعض العلماء قال بتطويل الاعتدال ما قدر للأصاغر إذا حضروا مع الله أن
ينزل أحدهم إلى السجود من غير اعتدال فكان تطويله رجعة بهم يستريحوا به من ثقل العظمة التي تجلبت
لهم حال الركوع والسجود فلولا الرفع بعد الركوع لما قدر أحدهم على تحمل ثقل العظمة التي تجلبت لهم في
السجود الأول والثاني اه وسهت سيدي عباد المرصين رجحه الله تعالى يقول طول الاعتدال نعيم على
الأصاغر وعذاب على الأكار فكان المر يدبض من طول الركوع والسجود كذلك العارف يضح من
طول الاعتدال فلذلك كان المر يدبض إلى رفع رأسه من الركوع والسجود والعارف يحسن إلى نزوله إليهما
لأن في الاعتدال ردة إلى الحجاب وهو أشد العذاب على العارفين حتى كان الشافعي رجحه الله تعالى يقول
اللهم مهمهم ما عذبني بشيء فلا تعذبني بسدل الحجاب عن شهودك وسهت سيدي أفضل الذين رجحه الله تعالى
يقول طول الطمأنينة في الركوع والسجود خاص بالأكار وطول القيام والاعتدال خاص بالأصاغر فإن
الأصاغر إذا كان أسددهم قائماً كان في غاية الاستراحة والأكار إذا كان أسددهم قائماً كان في غاية التعب
ولذلك فرمت أقسامهم من طول القيام عادة وإن كان ذلك لا يتقيد بالاحساس بالتعب كما إذا غاب بلذة

المشهور عن أحمد وعنه أبي
حنيفة وأبو ثمان أحدهما
يجوز بعض يوم والثانية
لا يجوز أول من يوم وليس له
هو هذا مذهب مالك ولو نذر
شهر بعينه لم يملكه متوالياً فإن
أدخل بيوم قضى ما تركه
بالأشفاق إلا في رواية عن أحمد
فانه يلزمه الاستئناف وإن نذر
اعتكاف شهر مطلقاً جاز عند
الشافعي وأحمد أن يأتي به
متتابعاً ومنه فرقاً وقال أبو
حنيفة ومالك يلزم التتابع
وعنه أحمد وأبو ثمان واتفقوا
على أن من نوى اعتكاف يوم
بعينه دون ليلة أنه يصح
الإمام كفاً فانه قال لا يصح حتى
يضيق الميلة إلى اليوم ولو نذر
اعتكاف يومين متتابعين لم
يلزمه عند مالك والشافعي
وأحمد اعتكاف الليلة التي
بينهما وهو ما قال أبو حنيفة
يلزمه اعتكاف يومين وليلتزم
وهو الأصح عند أصحاب
الشافعي (فصل) وإذا خرج
من المعتكف لغير قضاء
الحاجة والأكل والشرب
لا يبطل حتى يكون أكثر من
نصف يوم وأما الخروج لما
لا بد منه كقضاء الحاجة
وغسل الجنابة فجاز بالإجماع
ولو اعتكف بغير الجامع
وحضرت الجمعة وجب عليه
الخروج إليها بالإجماع وهل
يبطل اعتكافه أم لا قال أبو
حنيفة ومالك لا يبطل
والشافعي قولان أحدهما وهو
المنصوص في عامة كتبه يبطل
إلا أن شرطه في اعتكافه
والثاني وهو نفيه في البويطي

المشاهدة له عن نفسه فإن السنة عنده تكون كلحة بارق لا يحس فيها نسيب فافهم * وسهته أيضاً
يقول ينبغي للصلي إذا كان وحده أن لا يركع حتى يتجلى له عظمة الله تعالى ويجز عن القيام فنهالك يؤمر
بالركوع ومادام بقدر على الوقوف فهو بالخيار أن شاء ترك وأن شاء طول القراءة ولكن موضوع الركوع
أن لا يفعل الاعتكاف تجلي العظمة التي لا يطيق العبد القيام معها فإذا لم يطيقه فلا ينبغي له الركوع فقلت
له هذا حكم من يشاهد عظمة الله التي تجلي قلبه فاحكم من كان فافلا عن ذلك في قيامه أو ركوعه أو
سجوده فقال مثل هذا طول الطمأنينة والاعتدال في حقه أفضل وهو رخصة به عكس من كان حاضراً مع
ربه من الأصغر وكان تعب مثل هذا في ركوعه كالإيمان بالعمل ثقل العظمة التي نستقبله في السجود
حتى يكون أقرب ما يكون من حضرة ربه كما ورد وما استخضر الساجد عظمة الله تعالى فانه حدث أن كان
فلم يستطع كمال الرفع ورعاً استخضر بعض الأصغر عظمة الله تعالى في الركوع أو السجود فكادت روحه
ترهق منه فبادر إلى الرفع من الركوع أو السجود بسرعة من غير بطء فقل هذا ما يعذر في عدم إتمامه
الطمأنينة وهو في السجود أكثر عذراً كما جرب ومن أراد الوصول إلى ذوق هذا فليجمع حواسه في السجود
وينفي الكون كله عن ذهنه بحيث ينسى كل شيء إلا الله تعالى فانه يكاد يحترق وتذوب مقاصله ولو لا جلوسه
للاستراحة لما استطاع النهوض إلى القيام وقد كان صلى الله عليه وسلم يطول الاعتدال تارة ويخففه
أخرى تشرعاً للصحة وأما وقوايتهم * وفي الحديث كان صلى الله عليه وسلم تارة يطول الاعتدال
عن السجود حتى نقول قد نسي ويخففه تارة حتى كان جالساً على الرضف أي الجارية المحمالة بالنار وكذلك
ورد في جلسة الاستراحة انه كان يسرع بها تارة ويتأني بها أخرى بحسب ثقل ذلك التجلي الواقع في السجود
تشرعاً للدقوياء وللضعفاء من أمته (فان قلت) فهل الأولى للقوى على تحمل العظمة الطامنة له في
السجود أن تترك جلسة الاستراحة لعدم الحاجة إليها أم يفعلها تأنيباً بالشارع صلى الله عليه وسلم
(فالجواب) الأولى له الجلوس للاستراحة فقد يكون الجلوس الاستراحة معنى آخر غير الجز عن تحمل
العظمة الطامنة له في السجود ولا يقال إن مثله كالعبث في الصلاة بغير حاجة اهـ (فان قلت) فما
تقولون في حديث لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الصلاة (فالجواب) أن معنى لا صلاة له كماله لانه لا طاقة له
بطول المكث في الركوع والسجود وهو خاص بالأصغر كما هو ولو أنه طول ذلك الوقت روحه أو ضجره أو
تفاق فخرجت روحه من الحضرة وإذا خرجت من الحضرة فلا صلاة له أصلاً أو صلاته خارجة وجه القول
الأول أن من خرجت روحه من شدة الحصر والضيق صار وقوفه كالذكره على الصلاة بالإيمان ولا نية
فصلاته باطلة لا ثواب فيها ولا سقوط فان احتج أحدنا بحديث المسمى وصلاته * قلنا هذا لا ينافي
ما قررناه لا تناقضاً لأن طول الاعتدال خاص بالأصغر وقد كان المسمى وصلاته وهو خالد بن رافع الزرقى
من الأصغر كما أشار إليه قوله هم أنه مسمى وصلاته ولم يكن من أكابر الصحابة لأن أكابر الصحابة لا يسمي
أحدهم بالمسمى وصلاته فكان أمره صلى الله عليه وسلم لاسي وصلاته بالطمأنينة ولمن فعل مثل فعله رخصة به
خوفاً عليه أن يشبهه بالأكابر في عدم تطويل الاعتدال فتزهر روحه فيخرج عن حضرة ربه عز وجل
أو يقع في النفاق باظهاره القوة في التشبه بالأكابر فكانه صلى الله عليه وسلم قال له اقل ذلك في صلاتك
كأما ما دمت لم تبلغ مقام الأكابر أو أفع ذلك من باب الكمال لا من باب الوجوب * وقد علمت من جميع
ما قررناه أن الأئمة ما بنوا قواعد أقوالهم إلا على مشاهد صحيحة تشرعاً للأئمة وتبعاً للشارع صلى الله عليه وسلم
وسلم وإن أصل الرفع من الركوع والسجود متفق عليه بين الأئمة وأما الاختلاف في المبالغة في الرفع وعدم
المبالغة فالأكابر يقدرون على توالي التجليات في الركوع والسجود والأصغر لا يقدر على ذلك إلا بعد
مبالغة في الرفع منهم ما وقد قدمننا أن وصل إلى محل القرب لا يؤمر بالرجوع إلى محل الجلباب إلا للحكمة
وعلها عجز ذلك العبد عن تحمل توالي تجليات الحق تعالى على قلبه في ركوعه وسجوده (فان قيل) فما
الحكمة في تثنية السجود دون الركوع في غير صلاة الكسوف (فالجواب) حكمته ثقل التجلي الواقع في
السجود دون الركوع فلذلك أمر العبد بالرفع من السجود والرجوع إليه بعد اعتدال قد فيه إلى ردة به

انه اذا عرض له ما رخص فيه
قربة كعبادة من رخص وتيسير
جنازة جازله انما روج ولا
يبطل اعتكافه هذا الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك
يبطل (فصل) ولو باشر
المعتكف في الفرج عهدا بطل
اعتكافه بالإجماع ولا كفارة
عليه وعن الحسن البصري
والزهري انه يلزمه كفارة
يمين ولو وطئ ناسبا لا اعتكافه
فسد عند أبي حنيفة ومالك
وأحمد وقال الشافعي لا يفسد
ولو باشر فيما دون الفرج
بشهوة بطل اعتكافه ان
أنزل عند أبي حنيفة وأحمد
وقال مالك يبطل أنزل أولم
يتزل وللشافعي قولان أحدهما
يبطل ان أنزل (فصل)
ولا يكره للمعتكف التطيب
وليس رفيع الثياب عند
الثلاثة وقال أحمد يكره له ذلك
ويكره له الصمت الى الليل
بالإجماع قال الشافعي ولو نذر
الصمت في اعتكافه تكلم
ولا كفارة (فصل)
يستحب للمعتكف الصلاة
والقراءة والذكر بالإجماع
واختلفوا في اقراء القرآن
والحديث والفقه فقال مالك
وأحمد لا يستحب وقال أبو
حنيفة والشافعي يستحب
وكان وجه ما قال مالك وأحمد
ان الاعتكاف حبس النفس
وجمع القلب على نور البصيرة
في تدبر القرآن ومعاتن الذكر
فيكون ما فرغ الله وشغل
البال غير مناسب لهذه
العبادة وأجروا على أنه ليس

ليكمل الدعاء والاستغفار في السجود في حق نفسه وفي حق اخوانه وهذا الامر في حق الاكابر والا صاغر
على حد سواء فلو قدر ان أحدا من الاكابر أعطاه الله تعالى قوة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام فلا بد له
من سجدتين يتنفس بينهما والاربعاء هلك وأما تكرار الركوع في صلاة الكسوف فلما فيه من ثقل التجلي
وشهود الآيات فكانت العظمة المتجلية فيه كالعظمة المتجلية في السجود بل أعظم لما ورد من تكرار
الركوع فيه خمس مرات والحكمة في ذلك تهديد طريق الخضوع الى شهود عظمة الله الواقعة للكسوف في غير
وقوع الآيات فكان غاية تكرار الركوع خمس مرات مثلاً أن يرد العبد الى حالة خضوعه في غير وقت الآيات
اذا الآيات انما كانت عظمة لشدة غفلة العبد وشروقه عن حضرة العظم فتأمل * وسعدت بعض
العلماء يقول انما كان السجود مرتين في كل ركعة دون الركوع لان السجدة الاولى كانت امتثالاً للامر
الاهلي لما بالسجود والثانية شكر الله تعالى على اقداره لنا على ذلك انتهى وقد بسطنا الكلام على أسرار
الصلاة وغيره في مجلد ضخيم سمينا الفتح المبين في بيان أسرار أحكام الدين والحمد لله رب العالمين * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الامام لا يزيد على قوله سمع الله من جملة شيئاً ولا المأموم على قوله ربنا ولك
الحمد مع قول مالك بالزيادة في حق المنفرد في إحدى الروايتين عنه ومع قول الشافعي بالجمع بين الذكرين
استحب بالامام والمأموم والمنفرد فالاول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه
الاول ان الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم فلا يعملون قبول دعائهم وحمدهم الا منه فاذا قال سمع الله
لمن جمده فكانه يخبرهم عن الله تعالى بأنه قبل حمدهم فأمره وأن يقولوا بأجمعهم ربنا ولك الحمد على قبول
حمدنا ويؤيد الحديث اذا قال الامام سمع الله من جمده فقولوا ربنا ولك الحمد ووجه الثاني عدم الوقوف
مع جعل الامام واسطة بين المأمومين وبين ربهم في قبول دعائهم بل كل منهم كالامام في ذلك فيقول
أحمد سمع الله من جمده اما من طريق الكشف والشهود القلبي واما من جهة الايمان وحسن الظن بالله
عز وجل وهذا خاص بالاكابر الذين ارتفع بحجابهم والاول خاص بالصاغر المحجوبين عن الله تعالى بامامهم
* وسعدت سيدي علي النقاوص رحمه الله تعالى يقول وجه مناسبة قول المصلي سمع الله من جمده عند الرفع
من الركوع كون الركوع أول من قبسة للقرب فلما كان واقفاً في القراءة كان بعيداً عن حضرة علمه بكون
الحق تعالى قبل حمد عبده الذي هو معظم أركان ذكر القيام فلما خضع في الركوع قرب من حضرة السجود
فسمع أو علم قبول الحق تعالى الحمد عبده فأخبرهم بذلك بشري لهم اه فاعلم ان الاكابر ما هم متقيدون
بالتبعية للامام الا في افعال الصلاة الظاهرة من ركوع وسجود وغيرهما مع الله تعالى كما هو مع الله اه
فافهم * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة الفرض من أعضاء السجود السبعة الجبهة والانف مع قول
الشافعي وجوب الجبهة قولاً واحداً وله في باقي الأعضاء قولان أظهرهما الوجوب وهو المشهور ومن
مذهب أحمد وأما الانف فالاصح من مذهب الشافعي استحبابه وهو احد الروايتين عن أحمد ومع قول
مالك في رواية ابن الغاسم عنه ان الفرض يتعلق بالجبهة والانف فان أخل به أعاد في الوقت استحب اباران
نخرج الوقت لم يعد فالاول مخفف من وجه والثاني كذلك مخفف من وجه آخر والثالث مشدد فارجع
الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ان المراد من العبد اظهرها الخضوع بالرأس حتى لمس الارض بوجهه
الذي هو أشرف أعضائه سواء كان ذلك بالجبهة أو الانف بل ربما كان الانف عند بعضهم أولى بالوضع
حيث انه مأخوذ من الانف والكبرياء فاذا وضعه في الارض فكانه نخرج عن الكبرياء التي عنده بين يدي الله
تعالى اذا حضرة الالهية محرم دخولها على من فيه أدنى ذرة من كبر فانه هي الجنة الكبرى حقيقة وقد قال
صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر فافهم وجه قول الشافعي في حرمه بأن
وضع الجبهة واجب جزماً دون الانف ان الجبهة هي معظم أعضاء السجود كقوله الحج عرفة والتوبة هي
الندم وأما الانف فليس هو معظم خالص ولا لحم خالص فكان له وجه الى الوجوب ووجه الى الاستحباب
فأخذ مالك بالوجوب وغيره من الشافعي وأحمد بالاستحباب ووجه من أرجب وشع جزء من الأعضاء
السبعة ان كمال الخضوع لا يحصل الا بحصول الاجبة بهما ولذلك قال الشارع أمرت أن أعبد على سبعة أعظم وهو

لا يترك ان يجرد ولا يكسب

بالهبة على الاطلاق والله تعالى اعلم

(كتاب الحج)

أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الاسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في العمر مرة واحدة واختلفوا في العمرة فقال أبو حنيفة ومالك هي سنة وقال أحمد هي فرض كالحج والشافعي قولان أحدهما أنها فرض ويجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقا من غير حصر ولا كراهة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك بذكره أن يعمر في السنة مرتين وقال بعض أصحابه يعمر في كل شهر مرة

(فصل) والمستحب لمن وجب عليه الحج أن يبادر إلى فعله فإن أخره جازع عند الشافعي فإنه يجب عنده على التراخي وقال أبو حنيفة ومالك في المشهور عنه وأحمد في أظهر الروايتين يجب على الفور ولا يؤخر إذا وجب

(فصل) ومن لم يمه الحجة فلم يحج حتى مات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض بالاتفاق وإن مات بعده التمكن لم يسقط عنه عند الشافعي وأحمد ويجب أن يحج عنه من رأس ماله سواء أوصى به أو لم يوص كالدين وقال أبو حنيفة ومالك يسقط الحج بالموت ولا يلزم ورثته أن يحجوا عنه إلا أن يوصى به فيحج عنه من ثلثه واختلفوا من أين يحج عن الميت فقال

لا يؤمر في حق نفسه إلا بأعلى مراتب الكمال * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته أنه يجزئه السجود على كور عمامته مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى أنه لا يجزئه ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول وجود صورة الخضوع بالرأس والوجه الثاني الاختيار لا احتياط من أنه لا يجزئه السجود في معظم الاعضاء بحائز بخلاف المدين والركعتين والقدمين يجزئ السجود عليها بالحائز لان الخضوع بها لا فرق في اظهاره بين أن يكون بلا حائل أو بحائل بخلاف الجبهة فان وضعها على حائل من ملهوس صاحبها يؤذن بكبرياء صاحبها بين يدي ربه وصاحب الكبر لا يدخل حضرة الله تعالى واذا لم يدخل حضرة الله تعالى فلا تصح صلاته فلذلك بطلت حين سجود وضعها من قبل السجود * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه لا يجب كشف المدين مع قول مالك والشافعي في أحد القولين أنه يجب فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما قلناه في المسئلة قبلها من عدم الفرق في الخضوع الظاهر بالمدين بين أن يكون بحائل أو بلا حائل ووجه الثاني القياس على الجبهة عند من أوجب كشفها * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وجوب الجلوس بين السجدين مع قول الامام أبي حنيفة أنه سنة فالاول محمول على حال الضعفاء الذين لا يقدر على تحمل قواي تحليات السجود على قلوبهم فخرجهم الشارع بامرهم بالجلوس بين السجدين أيضا ولو لم يكن راحة من تعب السجود والثاني محمول على حال الاكابر الذين يقدر على تحمل ذلك فكان طول في حقهم غير واجب لعدم مشقة حاجتهم اليه فلو لم يوجب الائمة الاخذ بالجلوس بين السجدين لم يما يكاف الا صغر في طول السجود مالا يطيقونه اذا تحلوا لهم عظيمة الله تعالى فكان وجوب طول الجلوس عليهم وجوب راحة وشفقة بحتمل أن لا يعذبهم الله تعالى على تركه ويحتمل أن يعذبهم عليه كالتحريم الاصل وذلك لان العبد اذا تكلف شططا خرجت روحه من حضرة الله تعالى وذلك حرام في العبد لانه لا يغير ضرورة وما كان سبيلا للتحريم فهو حرام فافهم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يستحب جلسة الاستراحة بل يقوم من السجود وينفض معتمدا على يديه مع قول الشافعي انها سنة ومع قول أبي حنيفة انه لا يعذب بسجده على الارض فالاول مشدد في حق الاصاغر الذين لم يتحمل لهم من عظيمة الله مالا يطيقون مخفف في حق الاكابر وفي حق من تحلوا لهم عظيمة الله تعالى التي لا يطيقونها من الاصاغر ووجه من قال يعذب بسجده على الارض حال التموض اظهار الضعف والخشبة بين يديه وهو وجه من قال لا يضعها على الارض اظهار الهمة والقوة تعظيما لوامر الله عز وجل ليجزى العبد من صفة الكمال * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة باستحباب التشهد الاول مع قول أحمد وجوبه فالاول في حق الاكابر قدرتهم على تحمل ما وقع لهم من تحليات العظمة في سجود الركعة الثانية فكان الجلوس في حقهم مستحبا لانه محل راحة على كل حال وانما شرعت التحية فيه لانه كالأقبال الجسد على حضرة الحق تعالى بالنسبة لما كان في السجود من القرب المفرط فكانه برفع رأسه خرج مع انه لم يخرج فهو في حق الاصاغر آكد من الاكابر بخلاف التشهد الاخير اتفق الائمة على وجوبه لثقل التحية فيه على الاكابر والاصاغر لان من خصائص تحليات الحق تعالى أن يكون آخرها أنقل من جميع ما مضى كما تقدم بسطه مرارا وأما وجه من قال بوجوب التشهد الاول والجلوس له فهو غلبة الشفقة والرحمة على الامة لاحتمال أن يتجلى لهم في سجودهم من العظمة مالا يطيقونه فيكون ايجاب الجلوس عليهم ايجاب شفقة والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي ان السنة في الجلوس للتشهد الاول الاقتراش والتشهد الثاني التورك مع قول أبي حنيفة بان الاقتراش سنة في التشهدين معا ومع قول مالك بالتورك فيهما معا فالاول مفصل فيه تخفيف والثاني مخفف والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني ان الاقتراش هو جلسة العبد بين يدي الله تعالى مطلقا وشارة الى أن السيرة الى حضرة الله تعالى لم ينقطع حتى يتورك وكذلك وجه من يقول بالاقتراش في التشهدين وأما وجه التورك في الاخير فهو خاص عن يشهد انقطاع سيرة في

أبو حنيفة وأحمد من دوزخية
 أهله وقال مالك من حنيفة أوصى
 به وقال الشافعي من المبتقات
 (فصل) وأجمعوا على أن
 الصبي لا يجب عليه الحج
 ولا يسقط عنه فرضه بالحج
 قبل البلوغ ولكن يصح
 إحرامه به باذن وليه عند
 مالك والشافعي وأحمد إذا
 كان عقل وعيرون لا يجزئ
 بحرم عنه واهية وقال أبو حنيفة
 لا يصح إحرام الصبي بالحج
 (فصل) وشروط وجوب
 الحج الاستطاعة إما بنفسه
 للقادر أو بغيره للمعذور بشرط
 الاستطاعة في حق من يحج
 بنفسه وجود الزاد والراحلة
 ومن لم يجدهما وقدر على
 المشي وله صفة بكتسبها
 ما يكفيها للنفقة استحب له
 الحج بالاتفاق وإن احتاج
 إلى مساعدة الناس كره له الحج
 وقال مالك إن كان له عادة
 بالسؤال وجب عليه الحج
 ومن استعجز للخدمة في طريق
 الحج أجزأه عنه إلا عند أحمد
 ومن غصب مالا فحج به
 أو دابة فحج عليه أصح حجه
 وإن كان غاصبا عند أبي
 حنيفة ومالك والشافعي
 وعن أحمد أنه لا يجزئ الحج
 ولا يلزم بيع المسكن للحج
 بالاتفاق ولو كان معه مال يكفي
 للحج وهو محتاج إلى شراء
 مسكن فله تقديم الشراء
 وتأخير الحج وقال الشيخ أبو
 حامد من أئمة الشافعية
 يصرفه للحج وقال أبو يوسف
 لا يبيع المسكن ولا يشتريه
 وإذا لم يمتد في الطريق ندفة

الصلاة وقد سجدوا إلا فتراش فوجدوه أعور في توجه القلب إلى الله تعالى والحضور معه ووجه الثالث
 أن الدور لا يحصل به الراحة أكثر لكل من حصل له تعب في سجوده فلكل واحد وجه * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ومالك بأن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير سنة مع قول الشافعي وأحمد في
 أشهر الروايتين أن فرض فيه تبطل الصلاة بتركها في الأول تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من ثبت
 الميزان ووجه الأول أن موضوع الصلاة بالأصالة إنما هو لو كراه الله تعالى وحده والمنافاة بكلامه لكن لما
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم هو الواسطة العظمى بيننا وبين الحق تعالى في جميع الأحكام التي
 شرعها الله لنا وتعب لنا منها كان من الأدب أن لا ننساه من سؤال الله تعالى أن يهدينا إلى عباده كلها حضرنا
 معه تعالى فإنه لا يفارق الحضرة الإلهية أبدا فاستحبنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خاصة
 بالأصغر ووجوبها خاص بالأكبر * وأوضح ذلك أن الأصغر ربما تجلى الحق تعالى لقلوبهم فدهشوا بين
 جماله وجلاله واطمأنوا من شهود ما سواه فلو أوجبوا عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لشق ذلك عليهم بخلاف الأكابر الذين أقدرهم الله تعالى على تحمل تجلياته في قلوبهم وقدر وأعلى شهود
 الخلق مع شهود الحق تعالى فإنه يجب عليهم الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعطوا كل ذي حق
 حقه فحال الأصغر كحال ما نشه رضى الله تعالى عنهم لما أنزل الله تعالى برامتهم من السماء وقال لها أبوها قومي
 إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاشكركم من فضله فقالوا لا أقوم إليه ولا أحمد إلا الله تعالى أنت
 فكانت مصطلمة عن الخلق لما تجلى لها من عظيم نعمة الله تعالى عليهم ببرامتهم من السماء ولو أنها كانت في
 مقام أبيها السمت لو الدها وقامت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فشكرت فضله فإن الحق تعالى ما عني
 بها هذا الاعتناء إلا أن ما لا يبيده محمد صلى الله عليه وسلم وقد ذكرنا في كتاب الأجوبة عن العلماء أن قول
 القاضي عياض في كتاب الشفاء وشذ الشافعي فقال بوجوب الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في الصلاة ليس هو قد حان مقام الامام الشافعي وإنما هو إشارة إلى كماله رضى الله عنه في المقام وأنه كان
 بقدر على شهود الخلق مع الحق تعالى لا يشغل شهود الخلق ولا عكسه فامر الناس بذلك
 على سبيل الوجوب احسانا لا ظنا بهم * ثم نالوا مقام التكامل كما أن الامام بأحنيقة وما كانا أخذنا
 بالاحتياط للامة فلم يوجبنا ذلك عليهم لاحتمال أن يقع لهم اصطلام عن شهود الخلق حال جلوسهم للتشهد
 فيشق عليهم تكليفهم بشهادة غيره تعالى فعمل أن قول القاضي عياض وشذ الشافعي ليس مراده بذلك
 ضعف قوله كما ينبغي إدراكه والذهن وإنما هو إرادة أنه شذ عن مراعاة حال الأصغر كعليه الجهور وراعى حال
 الأكابر قريبا ما يوجب حق رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يؤيد ما جئنا به بالقاضي عياض في الشفاء
 من تعظيم رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن كتاب الشفاء كله موضوع للتعظيم لا لنبذ * فكيف يظن
 بالقاضي عياض أنه يريد بقوله وشذ الشافعي الشذوذ الذي هو الضعف هذا بعد من العبد * وممعت
 سيدي عليه الخواص رحمه الله تعالى يقول إنما أمر الشارع المصلي بالصلاة والسلام على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في التشهد لينبه الغافل في جلوسهم بين يدي الله عز وجل على شهودتهم في تلك الحضرة
 فإنه لا يفارق حضرة الله تعالى أبدا فيخاطبونه بالسلام مشافهة * وقد بسطنا الكلام عليه في الباب
 السادس من كتاب طهارة الجسم والفؤاد من سوء الظن بالله تعالى وبالعباد فراجعوا إن شئت والله أعلم
 * ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة إن السلام من الصلاة ليس بركن فيها مع قول الائمة الثلاثة أنه ركن من
 أركان الصلاة فالأول تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن السلام إنما هو خروج من الصلاة بعد
 تمامها فليس يمكن يحصل بتركه خلل في هيئة الصلاة ووجه الثاني أن التحلل منها بالسلام واجب كنية
 الدخول فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم افتتحوها بالكبير وتحليلها التسليم فوجه بلا تسليم مبطل
 للصلاة لعدم التحلل فهو واجب كتحلل العبد من أعمال الحج فالأول خاص بالأكابر الذين هم على صلاحهم
 دائمون فلا يخفون من حضرة الله تعالى بقلوبهم فكان السلام من الصلاة في حقهم مستحبا لا واجبا لما
 عساه يطردهم من الخروج من حضرة الله تعالى إذا تخلفت عنهم العناية بالنية والثاني خاص بغالب

ليجوز عليه الحج عند الثلاثة

وقال مالك أن كانت يسيرة

لا تجحف وأمن الغدر لزمه

الحج وهل يجب ركوب البحر

للحج إذا غلبت فيه السلامة

قال أبو حنيفة ومالك وأحمد

يجب الحج وللشافعي قولان

أظهرهما الوجه ولا يلزم

المراة حج حتى يكون معها من

تأمين معه على نفسها من

زوج أو محرم حتى قال أبو

حنيفة وأحمد لا يجوز لها الحج

الأمم ويجوز لها الحج في

جماعة من النساء وقال

الشافعي يجوز مع نسوة ثقات

وقال في الأملاء ومع امرأة

واحدة وروى عنه أن

الطريق إذا كان أمنا جاز من

غير نساء (فصل) وأما المعضوب

العاجز عن الحج بنفسه لزم

أوهرم أو مرض لا يرجي برؤه

فإن وجد أجرة من يحج عنه

لزمه الحج فإن لم يفعل استقر

الغرض في ذمته عند الثلاثة

وقال مالك المعضوب لا يجب

عليه الحج وإنما يجب الحج

على من كان بنفسه مستطيعا

بنفسه خاصة وإذا استأجر من

يحج عنه وقع الحج عن

المحجوج عنه بالاتفاق إلا

في رواية عن أبي حنيفة فإنه

يقع عن الحاج ولا وجوب عنه

ثواب النفقة والأجر إذا

وجد من يقوده ويهديه إلى

الطريق لزمه الحج بنفسه

عند الثلاثة ولا يجوز له

الاستنابة وقال أبو حنيفة إنما

الحج في ماله فاستتيب من

يحج عنه

(فصل) ويجوز النيابة في

الناس الذين هم على صلاحهم يحافظون فيخرجون من حضرة الله تعالى ويدخلون أبنائهم أرفافهم ومن ذلك قول بعض أصحاب الشافعي بوجوب تقديم الشهادتين في التشهد على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مع قول بعضهم أن ذلك ليس بواجب فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول أن ذكر الشهادتين من الإيمان والإيمان من تيممه التقدم على سائر العبادات التي من جملتها سؤال الله تعالى أن يصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن حقق النظر وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب تقديم ذكر الشهادتين على الصلاة عليه والتسليم من حيث أن التحيات والشهادتين متعلقتان بربه عز وجل والصلاة والتسليم عليه متعلقان به بالصلاة وإن يفارقهما ذكر اسم الله تعالى في نحو قوله اللهم صل وسلم على محمد فافهم ووجه من قال لا يجب تقديم الشهادتين على الصلاة والتسليم على رسول الله صلى الله عليه وسلم عدم ورود أي بذلك من جهة الشارع وإنما جعلها في التشهد العلماء وقالوا إن الله تعالى أمرنا بأولها كنهنا أن تكون في أواخر الشهادتين الأولى والآخرة أصل دليل العلماء في جعلها في الصلاة قول الصحابة قد أمرنا بالله أن نصلي عليه لما يارسول الله فكيف نصلي عليه إذا نحن صليناه عليه في صلواتنا فان قولهم في صلواتنا يحتمل أن يكون مرادهم الصلاة ذات الركوع والسجود ويحتمل أن يكون مرادهم بذلك صيغة الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما جعلها العلماء في أول الصلاة لأن شكر الوسايط عادة لا يكون إلا بعد شكر الله تعالى قال كفتان الأوليان كالشكر لله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم شكر له صلى الله عليه وسلم لأنه هو المعلم لنا كيف نصلي فافهم ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي أن الواجب من التسليم هو التسليمية الأولى فقط على الإمام والمنفرد وزاد الشافعي وعلى المأموم أيضا مع قول أحمد أن التسليمتين واجبتان ومع قول أبي حنيفة أن الأولى سنة كالثانية ومع قول مالك أن الثانية لا تسن للإمام ولا للمنفرد وأما المأموم فيستحب له أن يسلم عند مالك ثلاث تسليمات ثنتين عن يمينه وشماله والثالثة تلقا وجهه يرد بها على إمامه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مخفف كالقول في التسليمية الثانية للإمام والمنفرد عنده ووجه القول الأول أن التحال من الصلاة يحصل بالتسليمية الأولى فقط ووجه الثاني أنه لا يحصل التحال إلا بالتسليمتين لحديث وتحليلها التسليم فمثل الأولى والثانية ووجه قول أبي حنيفة باستحباب التسليمتين كون صورة الصلاة قد عتقت بالشهادتين فكان السلام كالاستئذان الخروج من حضرة الملك ومثل ذلك يكفي فيه الاستحباب كنية الخروج من الصلاة بعد السلام ووجه الثالث تسليمات ظاهر والله أعلم ومن ذلك نية الخروج من الصلاة قال مالك وأحمد بوجوبها وقال الشافعي في أربع قوليه باستحبابها فالأول مشدد في الأدب مع الله تعالى وهو خاص بالأكثر والثاني مخفف في الأدب وهو خاص بالأصغر فخرج الأهر إلى من تبتى الميزان قالوا وتكون نية الخروج مع السلام عند مالك فإنه قال وينوي الإمام بالسلام التحال وأما المأموم فينوي بالأولى التحال والثانية الرد على الإمام وقال أبو حنيفة ينوي السلام على الحفظة وعلى من على يمينه ويساره وقال الشافعي ينوي المنفرد السلام على من عن يمينه ويساره من ملائكة وأنس وجن وينوي الإمام بالأولى الخروج من الصلاة ولا يضم إليه شيئا آخر ووجه هذه الأقوال كلها ظاهر لا يحتاج إلى توجيه الأقول أحمد فإن وجهه توحيد القصد في الأمور وهو بامتنع التشرية في العبادة إذا قبل أن السلام من صلب الصلاة فافهم وسعت سيدي عليا الخواص ربه الله تعالى يقول وجه من قال بوجوب نية الخروج من الصلاة هو أن المصلي كان في حضرة الله تعالى الخاصة ومعلوم أن من الأدب في حق الأكرام استئذانهم عند الانصراف من حضرة المالك إلى موضع آخر هو دون تلك الحضرة في الشرف استئالة لقلوب أخوانهم في تلك الحضرة وإعطاء للأدب مع المالك حقه فتبمع الشرف في ذلك العرف وإن كان الحق تعالى لا يفتخر في جهة مخصوصة عند المعارفين فلذلك كان الاستئذان واجبا في حق الأصغر مستحبا في حق الأكبر الذين يشهدون أن الوجود كله حضرة الحق وحل وعلا فافهم لا يرون مفارقة من

حج الغبرض عن الميت
 بالاتفاق وفي حج التطوع عند
 أبي حنيفة وأحمد والشافعي
 قولان أحدهما المنع ولا يحج
 عن غيره مالم يسقط فرض الحج
 عنه فإن حج عن غيره وعليه
 فرضه انصرف الى فرض
 نفسه وهذا هو الاصح من
 مذهب أحمد وعنه رواية
 أنه لا ينقض اسراة لا عن
 نفسه ولا عن غيره وقال أبو
 حنيفة ومالك يجوز ذلك مع
 الكراهة من محاول لا يجوز أن
 يتنفل بالحج من عليه فرضه
 عند الشافعي وأحمد فان أحرم
 بالنفل انصرف الى الفرض
 وقال أبو حنيفة ومالك يجوز
 أن يتطوع بالحج قبل أداء
 فرضه وينقض اسراة بما
 قصده وقال القاضي عبيد
 الوهاب المالكي وعندي أنه
 لا يجوز لأن الحج عندنا على
 الفور وهو مضيق كما مضى
 وقت الصلاة والاحارة على
 الحج جائزة عند الشافعي وكذا
 عند مالك مع الكراهة ومنع
 أبو حنيفة من ذلك
 (فصل) وانفق الثلاثة على
 أنه يصح الحج بكل وجه من
 الوجة الثلاثة المشهورة
 وهي الافراد والتمتع والقران
 لكل مكاف على الاطلاق من
 غير كراهة وقال أبو حنيفة المالكي
 لا يشترع في حقه التمتع والقران
 ويكره له فعلهما واختلافوا في
 الفضل من الوجة الثلاثة
 فقال أبو حنيفة القران أفضل
 ثم التمتع الا فتاى ثم الافراد
 ومالك قولان أحدهما الافراد
 ثم التمتع ثم القران والثاني

حضرته ولا يرون خروجاً أو انضماماً لذلك كان واجبا لا امرنا الشارع به ولو في حديث واحد ولم يبلغنا
 التصريح بذلك في حديث ولا أثر انما قاسه العلماء على ما ورد في السلام على القوم اذا أراد الانسان
 القيام من مجلسهم يقول ليست الاوى باحق من الآخرة أو من عموم حديث انما الاعمال بالنية
 اذا الخروج عمل لكن لا يخفى ما فيه فافهم ولما سكت الشارع عن الامر به فبقي الا أنه من أدب العبيد
 لا غير بل قال بعضهم ان ذلك لا يلحق بالمندوبات الشرعية لان منصب الشارع يجعل أن يساويه أحد في
 التشريع وأطال في ذلك ثم قال وتامل اذا قام مجلسك من مجلسك من غير استئذان لك كيف تجد في
 قلبك منه خشية بخلاف ما اذا استأذنت فانك تجد في قلبك منه أنسا وودا التعظيم به حضرته عن ان
 يفارقها بغير إذن منسلك وما كان أدبا مع الخلق فهو مع الله تعالى أولى وبما قدرناه يعرف توجيه من قال
 من العلماء ان المصلي ينصرف من الصلاة الى صوب حاجته فان لم تكن له حاجة قال أي جهة شاء ومن قال
 منهم ينصرف عن يمينه فان الاكابر يرون الوجود كله حضرة الله تعالى لا ترجيح لجهة على جهة أخرى
 الا ينص عن الشارع وانما قدم العلماء صوب مقصد العبد في حاجته على اليمين لأن التيامن سنة يستحب
 الحضور رفبه واذا كان حاجته في جهة وجهه أو يساره تعبير نفسه تنازعه فلا يحضر في تلك السنة وهذا
 نظير ما قالوه في استحباب تقريخ المصلي نفسه قبل الصلاة من كل ما يشغل قلبه من قول وغائط وأكل
 وشرب ونحو ذلك انتهى وسمعت مرة أخرى يقول تنبيههم المصلي في الانصراف الى أي جهة شاء خاص
 بالاكابر وأمرهم له بالانصراف عن اليمين مع هذا المشهد خاص بالاكابر الذين يشهدون تخميص
 حضرة الصلاة بمنزلة فضل فلا ينتقل أحد منهم عنها الا لما هو مفضل فيه يكون جهة اليمين تزيد على ذلك
 المفضل شهر فافان الشارع اذا رجح بقية على بقية في الفضل قلناه في ذلك ونسبنا حكم عقلمنا ومشهدنا
 لكونه أعلم منا بالأمور بقية ما ورد من الأمر بتقديم الرجل اليمين اذا دخلنا المسجد وتقدم اليسرى
 اذا خرجنا منه فافهم ومن هنا ينقدح لك أيضا توجيه من قال من العلماء انه يندب للمصلي أن ينتقل
 من موضع الفرض اذا تنفل وعكسه وانما قال ذلك الا من باب العدل بين البقاع فانها تتفاضل بما فعل
 على ظهرها من الخير في ذلك النهار بل ورد ان البقعة تتفاضل على أختها اذا امر عليها اذا كروا قول هل من ذلك
 ذا كفي هذا النهار مثلي ووجه الترجيح في قول من قال ينتقل للنفل من موضع فرضه ولا عكس كون
 حضرة مناجاة الله تعالى في الفرائض أشرف من حضرة مناجاته في النوافل بدليل قوله تعالى في الحديث
 القدسي وما تقرب الي المتقربون عمل أداء ما افترضت عليهم فتمت البقاع في الفضل ما فضل فيها من
 فاضل ومفضل فراجع الأمر في هذه المسائل كلها الى مرتبة الميزان تخفيف وتشديد فتأمل
 ما ذكرناه في هذا الباب فان لا تجد في كتاب وقد وجهنا أقوال العلماء فيه على مقام مرتبة الاسلام
 دون مقام مرتبة الايمان والاحسان والابقان لهو مراعى ذلك من غالب الافهام والحمد لله رب العالمين
 (باب شروط الصلاة)

اجمعوا على ان ستر العورة عن العيون واجب في الصلاة وغيرها وان شرط في صحة الصلاة وعلى ان السرة
 من الرجل ليست بعورة وعلى ان الطهارة عن الحدث والنجس في الثوب والبدن والمكان واجبة وعلى
 ان استقبال القبلة شرط في صحة الصلاة الا عند ركسدة القتال والتهام الحرب والتنفل على الرحلة في
 السفر الطويل وكالمريض لا يجد من يوجهه للقبلة وكالمربوط على خشبة وكالغريق ونحو ذلك وعلى انه
 يجب عليه الاستقبال حال التكبير والتوجه وتقدم بقية ما أجمعوا عليه من الشروط أول الباب قبله
 فراجع وأما مسائل الخلاف فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وهو احدى الروايتين عن مالك وأحمد
 ان عورة الرجل ما بين سرتة وركبته مع الروايتين الأخريين عن مالك وأحمد ان القبلة والبدن فقط الا اول
 مشدود وخصا باكابر الناس كالعلماء والامراء والثاني مخفف خاص باراذل الناس كالتواقة وآحاد
 الفلاحين والراسخين وغيرهم من لا يستحي من كشف نفسه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
 الامام مالك والشافعي وأحمد ان الرجل يستر كسبه من الرجل ليست بعورة مع قول أبي حنيفة وبعض أصحاب

المتنع أفعلها وللشافعي قولان

أصحهما الأفراد ثم المتنع ثم
القران وأرجحهما من حيث
الدليل واختاره جماعة من
أصحابه المتنع ثم الافراد
لأعانه على الحج المبرور وهو
قول أحمد ولا يجوز ادخال
الحج على العمرة بعد الطواف
بالاتفاق لأنه قد أتى بالمقصود
وأما ادخال العمرة على الحج
فأجازها أبو حنيفة ومالك قبل
الوقوف ومنعه أحمد مطلقا
وللشافعي قولان

(فصل) ويجب على المتنع
دمان لم يكن من حاضري
المسجد الحرام ويجب أيضا
على القارن دم وهو وشاة
باتفاق الأربعة وقال داود
وطاوس لادم على القارن
وقال الشعبي على القارن بدنة
واختلفوا في حاضري المسجد
الحرام فقال الشافعي وأحمد
من كان منه على مسافة
لا تقصر فيه الصلاة وقال أبو
حنيفة هم من كان دون
المواقيت إلى الحرم وقال مالك
هم أهل مكة وذى طوى

(فصل) ويجب المتنع (١)
بالأحرام بالحج عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك لا يجب
حتى يرى جمرة العقبة
واختلفوا في وقت جواز
انراجه فقال أبو حنيفة ومالك
لا يجوز ذبح الهدى قبل يوم
نحر وللشافعي قولان أظهرهما
بعد الفراغ من العمرة
(فصل) وإذا لم يجد الهدى
في موضعه انتقل إلى الصوم
(١) قوله ويجب المتنع بالأحرام
كذا بالأصل فتأمل

الشافعي أنها عورة فالأول مخفف خاص بأحد الناس من الأصغر والثاني مشدد خاص بأكثر الناس
على وزن المسئلة قبلها ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته أن الحرة كلها عورة
الأوجهها وكثيرها مع قول أبي حنيفة أنها كلها عورة كذلك الأوجهها وكثيرها وقدمها ومع الواجهة
الأنثى عن أحمد والأوجهها خاصة فالأول فيه تشديد عليها في السبر والثاني مخفف والثالث مشدد
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني التوسعة عليها بإخراج القدمين
من وجوب السبر ووجه الثالث أن الوجه هو المحل الأعظم للفطنة والسبر في وجوب كشف الوجه
وغیره مما ذكر في المسئلة وعدم مراعاة الشارع توقع نظر الناظرين إلى محاسن النساء كون الكشف
المذكور مذكرا للعارفين بالله عز وجل وأنه ما أمر المرأة بذلك إلا ليقيم الحجة على من يدعي الحياء منه
والأدب معه من الناس ويعتق من ينظر إلى حرمه في حضرته فتعير أمته تنظر بقلبه إلى مشاهدته جلالة
وجاله وذلك الفاسق يسارق النظر إليها ولا يراعي نظر الله تعالى إليه فان صاحب الأدب أول ما يرمق
المرأة وهي مكشوفة الوجه على خلاف عادتها ينتبه بمراقبة من هي في حضرة فالحرة بين يدي الله عز
وجل في الصلاة كولد اللبوة في حجرها والله المثل الأعلى فهذا هو السبر في كشف المرأة ووجهها في الصلاة
وفي الأحرام صحيح أو عورة كما تقدمت الإشارة إليه في الباب قبله ومن ذلك قول مالك والشافعي أن عورة
الامة في الصلاة ما بين سترتها وركبتها كالرجل وهو واحد إلى الوايتين عن أحمد وإلى رواية الأنثى أن
عورتها القبل والذراع فقط مع قول أبي حنيفة أن عورتها كعورة الرجل وتزنيدها به بأن جميع ظهرها
وبطنها عورة ومع قول بعض الشافعية أن الامة كلها عورة إلا مواضع التقلب منها وهي الرأس
والساعدان والساق فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف جدا والثالث فيه تشديد وكذلك ما بعده
ووجه الأول العمل بما كان عليه السلف الصالح من عدم الشهوة إلى نظر الأما خارج الصلاة فملا
عن الصلاة فكانت العورة راجعة إلى ما يسوءها هي كشفه فقط وذلك ما بين السرة والركبة عند
بعضهم والقبل والذراع عند بعضهم وما عداه مواضع التقلب عند بعضهم الآخر فاهم ومن ذلك
قول أبي حنيفة أنه لو انكشف من السواقين قدر الدرهم لم تبطل الصلاة وإن كان أكثر من ذلك بطلت وفي
رواية عنه إذا انكشف من الفخذ أقل من الربع لم تبطل الصلاة مع قول الشافعي تبطل بانكشف القليل
والكثير ومع قول أحمد أن كشف السرة لم يبطل وان كان كثيرا بطلت وجمع السبر والكثير العرف وقال مالك
إذا كان قادرا إذا كرا صلى مكشوف العورة بطلت الصلاة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول القياس على النجاسة التي يهتق عنها في البدن
بجماع أن كلاً منهما يجب اجتنابه ووجه الثاني القياس على تحرق الخفافه يضر ولو بسبر أو وجهه
الثالث حديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان مع حديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وما لم تقدر
العبد عليه لا يقدر في صحة ما فعله بدليل صحة صلاة العريان وأوجب أحمد ستر المنكبين في الفريضة وفي
النسابة روايتان فالأول مشدد والثاني مخفف وتوجه ذلك ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي إذا لم
يجد المصلي ثوبا لزمه أن يصلي قائما ويركع ويسجد وصلاته صحيحة وقال أبو حنيفة هو مخبر إن شاء يصلي
جالسا وإن شاء قائما وقال أحمد يصلي قائما ويومئ بالركوع والسجود فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث
فيه تخفيف من جهة الإيحاء بدليل الأول الاتباع لحديث إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم مع قاعدة
المسور لا يسقط بالمسور ووجه الثاني أن ذلك راجع إلى قوة حياء المصلي وقلة حيائه من الناس
وكذلك الثالث خاص بشدة الحياء وهذا كله رجة من الله تعالى للعبيد فاهم ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد أن الطهارة عن النجس في الثوب والبدن والمكان شرط في صحة الصلاة مع قول مالك في
أصغر رواياته أنه إن صلى طاهرا لم تصح صلاته أو جاهلا أو ناسيا بصحت والرواية الثانية عنه الصحة مطلقا
وإن كان عالما بما عدا البطلان مطلقا فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط ووجه الثاني العذر بالجهل والنسيان ووجه الرواية الثانية عن

وهو ثلاثة أيام في الحج وسبعة

إذا رجع إلى أهله ولا تصام الثلاثة عند مالك والشافعي إلا بعد الإحرام بالحج وقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين إذا أحرم بالعمرة جاز له صومها وهل يجوز صومها في أيام التشريق للشافعي قولان أظهرهما عدم الجواز وهو مذهب أبي حنيفة والقديم المختار الجواز وهو مذهب مالك والشافعي عن أحمد ولا يفوت صومها يفوت يوم عرفه إلا عند أبي حنيفة فإنه يستقطص صومها ويستقر الهدى في ذمته وعلى الرابع من مذهب الشافعي بصومها بعد ذلك ولا يجب في تأخير صومها غير القضاء وقال أحمد إن أخره لغير عذر لم يدم وكذلك إذا أخر الهدى من سنة إلى سنة لم يدم وإذا وجد الهدى وهو في صومها استحب له الانتقال إلى الهدى وقال أبو حنيفة يلزمه ذلك

(فصل) وأما صوم السبعة ففي وقته للشافعي قولان أحدهما إذا رجع إلى أهله وهو مذهب أحمد والثاني الجواز قبل الرجوع وفي وقت جواز ذلك وجهان أحدهما إذا خرج من مكة وهو قول مالك والثاني إذا فرغ من الحج وإن كان بمكة وهو قول أبي حنيفة (فصل) وإذا فرغ المتمتع من أفصال العمرة صار حاله سواء ساق الهدى أو لم يسق عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد إن كان

مالك غلبة من إرادة القلب دون الجوارح الظاهرة كما يؤيده خبر مسلم من فوطان الله تعالى لا ينظر إلى صوركم وأجسامكم ولكن ينظر إلى قلوبكم انتهى فقال صاحب هذا القول إن شيئا لا ينظر الله إليه فالأمر فيه سهل بخلاف القلب ولا يرد على ذلك خبر الشيخين من فوطان إذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي لأن قوله دعى الصلاة فلا يكون لاجل الدم وإنما هو لعل في الحيض لأن غاية دم الحيض أن يكون كسلس البول فتغسل الدم عنه أو تصلي كما دخل وقت الصلاة وقد أورد بعض الشافعية على مالك وجوب اجتناب العجاسة خارج الصلاة بهذا الحديث وقال فإذا وجب اجتنابها في غير الصلاة ففي الصلاة أولى وجهه لعل العلة هي التضييق بالدم ومما يؤيد قول مالك أيضا حديث لا يقرأ الحنبل ولا الحائض شيئا من القرآن فإنه جمع الحائض مع الحنبل والجنابة أمر مفترق على البدن وكذلك الحيض ومما يؤيده أيضا إجماع الأئمة على الطهارة عن الحدث كما مر دون الطهارة عن النجس ومما يحسنه بعضهم في مقدار الدرهم من الدم دون مقدار العساسة من البدن إذا لم يصبه الماء ومما يؤيد ذلك أيضا عدم ورود النص من الشارع بعدم قبول الصلاة مع النجس كما ورد في الحديث كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فافهمه ومن ذلك قول مالك والشافعي إن من صلى خلف حنبل غير عالم بذلك ولا إمامه فصلاته صحيحة مع قول الإمام أبي حنيفة إن صلاته باطلة فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط وبالاحتياط لا يثبت الحديث بل يثبت لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ فاشمل ذلك الحديث الواقع قبل دخوله في الصلاة والواقع في أثناءها ووجه الثاني الفرق بين الواقع قبلها والواقع في أثناءها ويقول ما وقع قبل الحدث فهو صحيح فكان حكم ذلك حكمكم صلاتين فلا تبطل أحدهما بالحدث في الأخرى ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أن غلبة الظن في دخول وقت الصلاة تكفي في الوجوب مع قول مالك أنه لا تكفي غلبة الظن وإنما يشترط العلم بدخوله فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الأول أن الظن قريب من العلم فيمكن ذلك في الإذان الخاص في الوقوف بين يدي الله تعالى ووجه الثاني تعظيم أمر الدخول إلى حضرة الله تعالى وأنه يتعين العلم بالاذن فإن الظن قد يخطئ فالأول خاص بالأصغر والثاني خاص بالكبير أصحاب النظر في العواقب وقد سمع بعض الفقهاء إذا نافي غير الوقت فوقف للصلاة فما كان إلا أن ذاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا صلى بالاجتهاد إلى جهة ثم بان الخطأ أنه لا إعادة عليه مع قول الشافعي في أربع قوليه أنه يقضي أن يخرج الوقت أو يعيد إن كان الوقت باقيا فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرقى الميزان والأول خاص بالعوام والثاني خاص بالكبار أهل الاحتياط لدينهم وقد ينسب إلى تعصبيه ما يظلم قلبه حتى يحجب عن رؤية الكعبة ولم يعرف جهتها ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على أنه لا تبطل صلاة من تكلم ناسيا أو جاهلا بالتحريم أو سبق لسانه ولم يطل مع قول أبي حنيفة أنها تبطل بالكلام ناسيا إلا بالسلام وأما إن طال الكلام فالأصح عند الشافعي البطلان وقال مالك إن كان لمصلحة الصلاة كإعلام الإمام به هو إذا لم يتنبه إلا بالكلام فلا تبطل وقال الأوزاعي إن كان فيه مصلحة كإرشاد ضال وتحميد مريض فلا تبطل فالأول من المسئلة الأولى مخفف والثاني منها مشدد والأول من المسئلة الثانية مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى العذر بالنسيان وسبق الجهل وسبق اللسان كما في نظائره ووجه الثاني منها عدم قبول العذر من حيث إن الصلاة فيها أفعال مذكرة بالصلاة وأما الجهل فإنه غير معذور به كذلك لفهمه بترك تعلم الواجب عليه

عليه من أمر دينه فلذلك لم يعذره وأما وجه البطالة فيما إذا طال الكلام فظاهر وأما وجه كلام مالك فهو لكون ذلك الكلام لمصلحة الصلاة وأما وجه كلام الأوزاعي فلمرة المؤمن وجوب تكليفنا دفع كل ما يحصل به الضرر له وقواعد الشريعة تشهد بتقديم مثل ذلك على مراعاة بطلان الصلاة عند من يرى بطلانها بذلك وفي الحديث كل معروف صلاة انتهى وذلك لأن صاحبها في ذلك تحت أمر الحق تعالى فما خرج بذلك عن الصلاة ولو في الاسم فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة على بطلان الصلاة بالاكل ناسيا وعلى بطلانها كذلك بالشرب الا عند أحد في النافلة فالاول في الاكل ومشدد والثاني مخفف ووجه الاول في الاكل والشرب شدة اللذة الخاصة للإنسان بالاكل والشرب فيريد العبد يجمع بين لذة الاكل والشرب وبين مناجاة الله تعالى على المراقبة والحضور معه فلا يترك فليست عارض عند المصلي ذلك حرم العلماء الاكل والشرب في الصلاة وأمره بان ياكل أو يشرب قبل الدخول في الصلاة حتى لا يبقى له التفات الى غير ربه في صلاة وجه رواية أحمد في الشرب في النافلة كون العبد فيها أمر نفسه ان شاء نزع منها وان شاء دام فيها حتى يسلم منها أو يضاف الله أو جب على الاكابر عدم الالتفات بقاومهم الى غير ما هم فيه في الفريضة وأنزل على قلوبهم لم يردوا فيه فربما نزل نفوسهم فلم يحتاجوا الى ما يطفئ تلك النار ولا هكذا الامر في النافلة فان الروح تكاد تزهق من شدة العطش فلذلك سويح العبد بالشرب فيها كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقيقية فافهم * وقد كان سعيد بن جبير يشرب في النافلة وكان طائوس يقول لا بأس بشرب الماء في النافلة * ومن ذلك قول الشافعي ان من نابه شيء في صلاته سجد ان كان ذكرا وصفق ان كان امراة مع قول مالك انها مما يسجدان جميعا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان والاول محمول على المرأة التي يخاف من صوتها الفتنة والثاني محمول على من لا يخاف من صوتها اذ كان مع حمله على أنه لم يبلغه الحديث أيضا والمقصود من ذلك كراهة التنبية فاذا حصل التسبيح من المرأة كان أولى لانه ذكر الله على كل حال بخلاف التصديق فافهم * ومن ذلك قول الأئمة انه اذا فهم التسبيح تحذيرا أو اذا نال قبل الصلاة مع قول أبي حنيفة بانها تبطل الا أن يقصد تنبيه الامام أو دفع المار بين يديه فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول وهو خاص بالاخصا ان ذلك لا يقدح في كمال الصلاة لما فيه من المصلحة ووجه الثاني ان الصلاة موضعها الاشتغال بالله وحده فذكر غيره ولو بقلبه يبطئها وهذا خاص بالاكابر ومن ذلك البكاء من خشية الله تعالى مبطل عند بعضهم غير مبطل عند قوم آخرين ووجه الاول انه كان الواجب على العبد ان يسلك طريق الرياسة حتى يهيم بربك بقلبه دون عينه ويسمع مواعظ القرآن كلها فلا يظفر عليه بكاء ووجه الثاني كون البكاء من خشية الله يجمع القلب على الله فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعه انه يستحب رد السلام بالاشارة من المصلي اذا سلم عليه أحد مع قول الثوري وعطاء انه يرد بعد فراغه وقال ابن المسيب والحسن برد لفظا فالاول مشدد في رد السلام بالاشارة في الصلاة والثاني مخفف فيه والثالث مشدد في الرد في الصلاة لفظا ووجه الاول حصول المقصود من السلام بالاشارة وهو الامان من شره ووجه الثاني مراعاة الاقبال على الحق تعالى في الصلاة دون خلقه مع انه يحصل المقصود بالرد بعد السلام ووجه الثالث خوف حصول ضرر اذا لم يرد باللفظ وهو خاص عن رد على المتغلب كالجهلة من الولاة فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا تبطل الصلاة بمرور جيمع وان بين يدي المصلي ولو كان حائضا أو حارسا أو كلبا أو سود مع قول أحمد يقطع الصلاة الكتاب الأسود وفي قلب من الحارس والمرأة شيء وعن قال بالبطلان عند مرور ماذكر ابن عباس وأنس وابن المسيب فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول قوله عليه الصلاة والسلام آخر أمره لا يقطع الصلاة من ريشة وهو خاص بالاكابر الذين لا يجيبهم عن مشاهد الحق تعالى في قبلتهم شيء ولا يشغل قلبهم عنه ووجه الثاني كون ذلك يحجب ويشغل عن مشاهدة ما تجلي لعين المصلي وقلبه من ملاطفات الحق تعالى فهو خاص بالاخصا غرقا لولا

ساق الهدى لم تجزله العمل الى
يوم الخريف يبقى على احرامه
فيحرم بالحج على العمرة فيه
قارنا ثم يتحلل منهما
(باب المواقيت)
وهي زمانية ومكانية فالزمانية
أشهر معلومة لا يجوز الاحرام
بالحج الا فيها وهي شوال
وذو القعدة وعشرة أيام من
ذي الحجة عند أبي حنيفة
وأحمد فاذن يوم النحر وقال
مالك شوال وذو القعدة
وذو الحجة وقال الشافعي شوال
وذو القعدة وعشر ليال من
ذي الحجة فان أحرم بالحج في
غير أشهره كره ذلك وانه قد سجد
عند أبي حنيفة ومالك وأحمد
والاصح من مذهب الشافعي
أنه ينقض عمره لا حجا وقال
داود لا ينقض شيئا وأما المكانية
فهي بقا من مكة نفس مكة
ومن كانت داره بعسكرة عن
المبقات فان شاء أحرم من
داره وان شاء من المبقات
بالاتفاق واختلفوا في الافضل
فقال أبو حنيفة من داره
أفضل وهو قول للشافعي
وصححه الرافعي وقال مالك
وأحمد من المبقات أفضل
وهو قول للشافعي وصححه
النووي قال هو موافق
للأحاديث الصحيحة المواقيت
(١) المعروفة لاهلها وان
هر علمها من غيرهم بالاتفاق
(فصل) ومن بلغ ميعاتا لم
يجزله مجاوزته بغير احرام
بالاتفاق فان فعل لزمه العود
الى المبقات لحرمة منه بالاتفاق
(١) قوله المواقيت الصحيحة
الحج كذا في الاصل بخرو

وحكى عن النبي والحسن

البصري انهم ما قالوا الاسرار
من الميقات غير واجب واذا
لزمه العود وكان الموضع مخوفا
أضاف الوقت لزمه دم لجوارته
الميقات بغير اسرار بالاتفاق
وحكى عن سعيد بن جبير أنه
قال لا ينعقد اسرامه ومن
دخل مكة غير محرم لم يلزمه
القضاء عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة يلزمه
الآن يكون مكيا فلا

(باب الاسرار ومخاطباته)
التطيب في البدن للاسرام
مستحب عند الثلاثة وقال مالك
لا يجوز تطيب ببق رائحته فان
تطيب به وجب غسله ويكره
الطيب في الثوب بالاتفاق
والأفضل أن يحرم عقيب
صلاة ركعتي الاسرار الا في قول
للشافعي وهو الأصح من
مذهبه انه يحرم اذا انبعثت
بدرأجلته ان كان راكبا فان
كان ماشيا فاذا توجه لطر يقه
وثم ينعقد (١) اسرامه وقال
مالك والشافعي وأحمد بالنية
فان لبي بالنية لم ينعقد وحكى
عن داود انه ينعقد بمجرد
التلبية وقال أبو حنيفة
لا ينعقد الا بالنية والتلبية
أو سوق الهدى مع النية

(فهل) والتلبية واجبة
هنا أبي حنيفة ومالك الآن
أبا حنيفة قال اذا ساق الهدى
ونوى الاسرام صار محرما
وان لم يلزمه فان لم يسقه فلا بد
من التلبية وقال مالك
يجوزها مطلقا وأوجب

(١) قوله وثم ينعقد اسرامه
كذا بالاصل

والحكمة في قطع الصلاة بالحمار والمرأة والكلب الاسود كون الشيطان لا يفارقهم كما هو مشاهد بين أهل
الكشف والشيطان لا يمر بأحد من الأمة الا ويصه منه طيبا يقطع مشاهدته للعق واذ قطع مشاهدته
قطع صلاته أي صلاته وشهوده وانما يقطع مثل ذلك شهود الا كبرائتهم وشدة معرفتهم بالله فلا ينظرون
من جميع المخلوقات الا الى الله تعالى ومن ذلك من أمر الله لا يخرج عنه فافهم • ومن ذلك قول مالك
والشافعي يجوز للرجل أن يمسى الى جانبه امرأته مع قول أبي حنيفة ببطلان صلاته بذلك فالاول مخفف
خاص بالا كبر الذين لا يشغلهم عن الله شغل والثاني مشدد خاص بالا صغار فرجع الامر الى من بقي
الميزان وايضا الاول شهود الا كبر وجهه التكامل الباطن في المرأة الذي منه جعل الحق تعالى نفسه
وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهرا أي معينا للمحمد صلى الله عليه وسلم على عائشة وحفصة
ومنه استدعت المرأة أيضا أعظم ملوك الدنيا لهيئة السجود لها حال الوقوع ومنه كان أقوى الملائكة
وأشد هم حياء من كان مخلوقا من أنفاس النساء ومنه قدرة المرأة على اخفاء ما في نفسها من محبة الوقوع
عن الرجل مع ان شهوتها أعظم من شهوة الرجال بسبعين ضعفا وغير ذلك من الأسرار • وسجدت سبدي
عليها الخواص رحمة الله تعالى بقول من تأمل في قوله تعالى وان نظارها عليه الى آخر الآية علم أن محمدا
صلى الله عليه وسلم أكل الخلق في مقام العبودية على الإطلاق ولذلك انصهر الحق تعالى له هذا الانصهار
العظيم ولوانه كان عنده راحة من الدعوى والقوة في نفسه لكان وكلاءه الى نفسه بعض الوكول جزا وفاقا
وأكثر من ذلك لا يقال اه وأما وجه قول أبي حنيفة فهو لأجل ظهور نقصها والميل اليها بالطبع وهو
خاص بالا صغار وللا كبر العمل به أيضا للجزء الذي فهم يشهد نقص المرأة ويميل اليها بالشهوة فوهم الله
الأئمة ما كان أدق مسدداً لهم التي خفيت على بعض المقلدين فافهم • ومن ذلك اتفاق الأئمة على انه
لا يكره قتل الحية والعقرب في الصلاة مع قول الشافعي بكرهه ذلك فالاول مخفف خاص بالا صغار الذين
يخافون غير الله في حضرة الله وكلام الشافعي خاص بالا كبر الذين يكرهون عدو الله في حضرة الله تعظيما له
مع غيبته عن شهود أمرهم بذلك ومثل ذلك البرغوث والقملة فيصير على قتل ما ذكر حتى يفرغ من
الصلاة فكل مجتهد مشدد ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة والشافعي بعهدة الصلاة في المواضع المنهى
عن الصلاة فيها مع الكراهة وبه قال مالك الا في المقبرة المنبوشة فان كانت غير منبوشة كرهت وأجزأت
مع قول أحمد انها تبطل على الإطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى
من بقي الميزان ووجه الاول ان مكان الصلاة خارج عن أفعال الصلاة فهو كالجوار والمخاطبات كن صلى
وجباته كافر أو خمر أو ميسر أو غير ذلك مما ساء الله تعالى رجسا ووجه قول أحمد اجلال حضرة الله
تعالى أن يناجيه العبد في مثل المقبرة والحجرة والجسم والمزبلة وقارعة الطريق وأعطان الابل فان الله
تعالى راعى تطهير حضرته عن مثل ذلك ونهى أن يخاطبه العبد فيه وأمره بالبس الثياب الطاهرة
الطيبة الرائحة اجلالا لحضرته ولذلك صارت الاكابر من الاولياء كسيدى عبد القادر الجيلي وسيدى
هلى بن وفا والشجى محمد الحنفى والشجى مبدى والشيخ أبى الحسن البكرى وولده سيدى محمد على المضربات
النفيسة المفضرة بالهود والند والعنبر والكافور تعظيما لحضرة ربهم ولكن جمهور العلماء والصالحين على
محبتهم للصلاة على الارض أو الحصير ونحو ذلك مما لا ينة فيه خوفا على أتباعهم أن يتبعوه وهم على ذلك
مع جهلهم بمقاصدهم فيحبوا بالحب والكره من ربهم فيكتب أحدهم ولا الا شيئا من الأئمة المضلين
ويجعل حال سيدى عبد القادر ومن تبعه على أنه كان لهم حال يحتمون به من يدهم أن يتبعهم على ذلك
وأما وجه كراهة الصلاة فوق ظهر الكعبة فلا يذكر الا مشافهة فافهم ذلك واياك والمبادرة الى الانكار
على من يقرش له مضربة في مثل جامع الازهر أو الحرم وغيرهما اليه صلى الله عليه وسلم فان الله عباده خلقهم
لزينته والجلالة وطهر قلوبهم من الشوائب ورجالا خلفهم للذل والانكسار ونجلى لهم بالهيئة الحق
نفوسهم حتى صاروا الا يرفعون لهم رأسا وعلاهم ميل رقابهم على أن تافهم ونظرهم دائما الى صدورهم
فاعلم ذلك والسبح لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وأجد التلبية سنة ويقطع
التلبية عند جرة العقبة عند
الثلاثة وقال مالك بعد الزوال
يوم عرفة

(فصل) يحرم على المحرم
أشياء بالاعتقاد منها لبس
المخيط فيحرم على الرجل ستر
رأسه فإن أحرمه فيه ويحرم
عليه لبس المخيط في سائر بدنه
كالقميص والسراويل
والغلسوة والقباء والخلف
وكذلك المخيط أحاطة المخيط
وكذلك المنسوج كالعمامة
ويحرم الخناع والتقميل
والأسبسة والستر وج
والترجيع وقتل الهنيد
واستعمال الطيب وإزالة
الشعر والظفر وذهن رأسه
ولحيته بسائر الأدهان والمرارة
في ذلك كله كالرجل إلا أنها
تلبس المخيط وتستر رأسها
ولا بد من كشف وجهها إلا
أحرامها فيه (فصل)
واختلاف أهل الحرم أن
يستظل بالعمامة رأسه من
جمل وغيره فقال أبو حنيفة
والشافعي يجوز وقال أحمد
ومالك لا يجوز وقال مالك عليه
السلام سنة وهو الأصح من
مذهب أحمد وإذا لبس القباء
في كتفيه ولم يدخل يديه في
كفيه وجبت القديعة عليه
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا قديعة عليه ومن لم يجد زوا
لبس السراويل ولا قديعة
عليه عند الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة ومالك يجب
عليه القديعة ومن لم يجد
التيمن جاز له أن يلبس الخفين
ويقطعهما أسفل الكعبين

(باب سجود السهو)

أجمع الأئمة كلهم على أن سجود السهو في الصلاة مشروع وإن من سها في صلاته جبر ذلك بسجود السهو
وانفق الأئمة الأربعة على أن المأموم إذا سها خلف الإمام لا يسجد للسهو وعلى أنه إذا سها الإمام لحق
المأموم سهوه هذه مسائل الإجماع وأما ما اختلف الأئمة فيه فنه قول الإمام أحمد والكرخي من الحنفية
أن سجود السهو واجب مع قول مالك أنه يجب في النقصان ويسن في الزيادة ومع قول أبي حنيفة في
رواية والشافعي أنه مسنون على الإطلاق فالأول مشدد خاص بالكبر واللباء والثاني فيه تشديد والثالث
مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول تعظيم حضرة الحق جل وعلا عن السهو فيها أمر
به سواء كان ذلك من جهة الاشتغال بالأمر أو من جهة ما تجب له من عظيم الهيبة والجلال أما من
جهة الاشتغال بالأمر فظاهر وأما من جهة ما تجب له من حلال ربه وعظمته فله تعصية في الرياضة
والجهادة عن الوصول إلى مقام الكمال فيصير بقدر على تحمل ذلك التجلي ويعرف ما يفعل وما يترك
ولا تحجبه مشاهدة ربه عما يفعل ولا عكسه كما كان عليه الانبياء عليهم الصلاة والسلام ولذلك قال
صلى الله عليه وسلم أنسى المستنبي فأخبر أنه وصل إلى مقام لا يقع له فيه سهو ولا نسيان وتبعه على ذلك
الكبر من العصاة والتابعين حتى ورد عن عمر بن الخطاب أنه كان يقول إنني لا أدخل في الصلاة فأجهز
الجيش وأرتبه وأنا في الصلاة ومن قال أنه ذكر ذلك من باب اظهار الضعف والنقص فقد أدخل بمقام هذا
الإمام الأعظم فعلم أن من سها عما يفعل من صلاته لعظيم ما تجب له من عظمة الله فهو كامل بالنظر إلى
المقام الذي تحتته من سها بالاشتغال بالأمر كونه ناقص بالنظر إلى المقام الذي فوقه كونه ناقص فافهم فإن ذلك
نفيس ولعلك لم تسمع من أحد قبلي * وأما وجه قول مالك فهو ظاهر في النقص جبر الخلل الواقع له عند
صلاته كاملة في ذلك اليوم وأما في الزيادة فلو وقعها كاملة فكان السجود لها غير واجب ووجه قول أبي
حنيفة والشافعي أن السهو في عامة المؤمنين مغفور فيكفيه الاستغفار أو السجدة أو السجدة أو السجدة أو السجدة
كان عبد الله بن عباس وجماحة يسجدون عقب كل فريضة للسهو وإن لم يقع منهم شيء من ذلك في ترك شيء من
السنن الظاهرة ويقولون صلاة أمثالنا نسلم من الخلل نقله الحكم الترمذي في كتابه نوادر الأصول
ونظم ذلك قول عطاء أنه لا نافذة لأمثالنا وأغماهي جوار الخلل فإن النوافل لا تكون إلا لمن كانت
فرائضه كالأنبياء اه وانفقوا على أنه إذا ترك سجود السهو سهو ولم تبطل صلاته إلا في رواية عن أحمد
ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة في رواية أن موضع سجود السهو قبل السلام وهو الأرجح من قول
الشافعي مع قول مالك أنه إن كان من نقصان فهو قبل السلام وإن كان عن زيادة فبعد ما وان اجتمع على
المصلي سهو أو أحدهما نقص والآخر زيادة فوضعه عند قبل السلام وأما أحمد فقال هو قبل السلام
إلا أن يسلم من نقصان في صلاته ساهيا أو شاك في عدد الركعات فبني على غالب فهمه فإنه يسجد بعد
السلام فالأول مخفف على الساهي يجعل سجود قبل السلام لا يكون زينة لم تنزل للخروج كما يقع للمصلي
بعد سلامه والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول وما وافقه
الاتباع مع عدم إدخال نافذة في الفريضة قبل السلام ووجه قول مالك ظاهر وكذلك أحمد فكان فعل
سجود السهو بعد السلام أشبه بالنوافل التي بعد الفريضة في الجبر * ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأبي حنيفة في المنفرد أن من شك في عدد الركعات أخذ بالقل ونفى على اليقين وعن أبي حنيفة في الإمام
روايتان أحدهما يبنى على غلبة الظن وقال أحمد إن حصل منه الشك مرة بطلت صلاته وإن كان الشك
يعتاده ويتكرر منه بنى على غالب ظنه بحكم التعمري فإن لم يقع له ظن بنى على الأقل وقال الحسن البصري
بأخذ بالأكثرو يسجد للسهو وقال الأوزاعي متى شك في صلاته بطلت فالأول أخذ بالاحتياط والثاني
مفصل والثالث مخفف والرابع مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان واللاتي يالا كبار البناء على الأقل
واللاتي بالعوام الأخذ بالأكثرو غلبة زهوق نفوسهم من حضرة الله عز وجل فلو أخذوا بالقل لم يحصل لهم
الخلل وصارت صلاتهم كصلاة المكروه وتلك لا ثواب فيها واللاتي كبار الأكراب البطلان فافهم * ومن

(فصل) وإذا قتل صبي خطأ

وجب الجزاء بقتله والعقبة
لأنه ان كان مملوكا أو قال
مالك وأحمد لا يجب الجزاء
بقتل المصبي المملوك وقال داود
لا يجب الجزاء بقتل المصبي
الخطأ وتحرم الأمانة على
قتل المصبي بدلالة ولكن
لا جزاء على الدال عند مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة
يجب على كل واحد منهم جزاء
كامل حتى قال لودل جماعة
من المحرمين محرما وأحلال في
الحرم على صبي فقتله ووجب
على كل واحد منهم جزاء كامل
ويحرم على المحرم أكل ما صيد
وقال أبو حنيفة لا يحرم وإذا
ضمن صبيدا ثم أكله لم يجب
عليه جزاء آخر وقال أبو حنيفة
يجب وإذا كان الصبي غير
مأثور ولا متولدا من مأثور
لم يحرم قتله على المحرم وقال
أبو حنيفة يحرم بالاحرام قتل
كل وحشي ويجب بقتله الجزاء
الادب (فصل) المحرم
لو تطيب أو أدهن ناسيا
لا سرامه أو جاهلا بالتحريم لم
يجب عليه كفارة عند
الشافعي وقال أبو حنيفة
ومالك يجب ولو لبس قميصا
ناسيا ثم ذكر نزعها من قبل
رأسه بالاتفاق وقال بعض
الشافعية يشقه شقا ولو حلق
الشعر أو قلم الظفر ناسيا أو
جاهلا فلا فدية إلا على قول
الشافعي وهو الرابع قتل
صبي ناسيا أو جاهلا وجبت
الفدية بالاتفاق وإن جامع
ناسيا أو جاهلا لزمه الكفارة
التي قول للشافعي فإنه لا يلزمه
ولا نفس صبي وهو الرابع

الكثرة وليس الزينة ومشاهدة الله واللعب في ذلك اليوم مادة وكذلك القول في الجهر موضع الاسرار
وعكسه فان الشارع ما سبه إلا كالأصوات من أسر موضع الجهر أو عكسه نقص كمال صلاته كما بسطنا
الكلام على ذلك في باب صفة الصلاة عند الكلام على حكمة الجهر والاسرار ووجه قول أحمد النظر إلى
أحوال غالب الناس في نقصهم صلاتهم فلا تكاد تسلم لهم صلاة من النقص ولو بالغوا في الاحتراز عن ذلك
فلذلك كان السجود راجعا إلى اختيار المصلي فان وجد في نفسه عروا وهدمة سجدا ولا فلا ومن ذلك اتفاق
الأئمة على أنه يكفي للسجود إذا تكرر سجدة واحدة مع قول الأوزاعي أنه إذا كان السجود جنبا كان زيادة
والنقصان سجدة لكل واحد من سجدين ومع قول ابن أبي ليلى أنه يسجد لكل سهو وسجدة من مطلقا فالأول
مخفف خاص بالعوام والثاني فيه تشديد خاص بالمتوسطين في المقام والثالث مشدد خاص بالكابر المبالغين
في كمال الاحتياط فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياته
أن المأموم يسجد للسهو إذا سها الإمام ولم يسجد الإمام للسهو مع قول أبي حنيفة أنه لا يسجد إلا أن يسجد
إمامه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول الأخذ بالاحتياط وشدة
الارتباط وتعميد الجاهل للنقص مع انقضاء القدوة ووجه الثاني مبني على قوله تعالى ولا تزر وازرة
وزرا أخرى وعلى ضعف الارتباط فالأول خاص بالكابر الذين يرون إمامهم كالجزم منهم كما أشار إليه حديث
مثل المؤمنين كالجسد الواحد فإذا اشتكى منه عضو تداعى له جريح الجسد بالحق والسهو والثاني خاص
بالأصغر الذين يشهدون إمامهم كالجزم لهم لاجزأ منهم والله تعالى أعلم

(باب سجود التلاوة)

أجمع الأئمة على أنه يشترط لسجود التلاوة شروط الصلاة وحكي عن المسيب أنه قال الحائض تؤم برأسها
إذا سمعت قراءة السجدة وتقول سجدة وجهي للذي خلقه وصوره واختلف الأئمة في سجود التلاوة هل هو
واجب أو مستحب فقال أبو حنيفة هو واجب وقال غيره هو سنة عند التلاوة للقاري والمستمع فالأول
مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن من شأن بني آدم الكبر وهو حرام
يجب السعي في إزالته وانحروج عنه باظهار التواضع لله تعالى وانحطوع له فمن لم يسجد عند تلاوة نحو
قوله تعالى أن لا يسجدوا لله الذي يخرج الخبث في السموات والأرض أو سمعها فقد أشبه حاله حال من
امتنع من السجود ظاهرا فوجب السجود ليخرج من صفة التكبر ويوضح ذلك أن الكبر خاص بالجن
والانس فقط دون غيرهما من المخلوقات والجمادات من حيث أن المنة وجه على إيجادهم من الأسماء
أسماء الجنان والالطف بخلاف غيرهما من سائر المخلوقات فإنه كان المنة وجه على إيجادهم أسماء الكبرياء
والعظمة فلذلك في جوامع تحت حكم هذه الأسماء لا يعرفون للكبرياء طعما بخلاف الجن
والانس فإنهم يعرفون تكبرين لا يعرفون للذلة والتواضع طعما فان تكبروا فهو بحكم الطبع وان تواضعوا
فلجروهم عن الطبع ومن هنا وجب عليهم الرياضة والمجاهدة ليخرجوا عن الكبر وحب الياسة ويقفوا
على أصل عبوديتهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول وجوب السجود خاص بالأصغر
الذين لم يكملوا في مقام التواضع واستعبابه خاص بالكابر الذين يحق الله تعالى جميع ما كان في نفوسهم من
الكبر وصارا أحدهم يرى نفسه قد استغفرت الخسوف لا عفو الله عز وجل وصارت قلوب الخلق كلها
تشهد لهم بالذل والانكسار بين يدي الله عز وجل اه قرحم الله الإمام أبا حنيفة ما كان أدق نظره وخفاء
مواضع استبطائه ورحم الله بقية الأئمة في تخفيفهم عن الإمامة بهدم وجوب سجود التلاوة عليهم
لأنهم تحت سياج العفو فيما عندهم من الكبر فلا يكاد أحدهم يخرج عنه بل ربما رأى نفسه بالسجود
على من لم يسجد مثله فوقع في الكبر أيضا زيادة على الكبر الأصلي وتكبر في محل الذل والانكسار فافهم
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن السامع من غير استماع لا يتأكد السجود في حقه مع قول الإمام أبي
حنيفة إنهما سواء فالأول مخفف وهو خاص بالعوام والثاني فيه تشديد وهو خاص بالكابر وعلة الوجهين
لا تذكرا لا مشافهة لاهل الان ذلك من دقائق مسائل التوحيد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الثاني

(فصل) ويجوز للحرم خلق

شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك وعليه صدقة ويجوز للحرم أن يغسل بالسدر والخطمي وقال أبو حنيفة لا يجوز وتزيمه الغديبه وإذا حصل على يده وسخ جازله إزالته وقال مالك يلزمه بذلك صدقة ويكره لا يحرم الا كتحال بالأغذ وقال ابن المسيب بالمنع ولا شيء في القصد والحجامة وقال مالك فيه الصدقة

(باب ما يجب بحفظورات الأسماء)

اتفقوا على أن كفارة الخلق هي التخير ذبح شاة أو إطعام ستة مساكين ثلاثة أصبع أو صبيام ثلاثة أيام واختاروا في القدر الذي يلزم به الغديبه فقال أبو حنيفة خلق ربيع رأسه وقال مالك خلق ما تحصل به إمطة الأذى عن الرأس وقال الشافعي ثلاث شعرات وعن أحمد روايتان أحدهما ثلاث شعرات والثانية الربع وإذا خلق نصف رأسه بالغداة ونصفه بالعشي وجب عليه كفارتان عند الشافعي قولاً واحداً وبه قال أحمد بخلاف الطبيب واللباس في اعتبار التفريق والتتابع وقال أبو حنيفة إذا كانت هذه المخلوقات غير قتل الصيد في مجلس واحد وجبت كفارة واحدة كفر عن الأول أو لم يكفر وإن كانت في مجلس وجبت لكل مجلس كفارة إلا أن يكون تكراره لمعنى واحد كرضي وعن مالك كقول أبي حنيفة

إذا كان خارج الصلاة والمستمع في الصلاة أن المستمع لا يسجد فيها ولا بعد الفراغ منها مع قول أبي حنيفة أنه إذا فرغ سجد فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن المستمع إذا كان في الصلاة فهو مشدد بخلاف ما ذهب إليه المأمورين به في ذلك الوقت فلم يؤمر بالاشتغال بغيرها ولو لا أن الإمام من شأنه ارتباط المأموم معه ما كان يسوغ للمأموم السجود لقراءة غير نفسه فكان الإمام نائب الحق تعالى في تلاوة كلامه تعالى على عباده ولا هكذا الحكم في غير الإمام ووجه قول أبي حنيفة أنه يسجد بعد الفراغ العمل بالأمرين معاً فلم يشغل بغير المناجاة المأمور بها في الصلاة فلما فرغ منها قضى ما فاتته من سجود التلاوة لتقصيره بعدم الرياضة إلى وصوله إلى مقام الجمع بحيث لا يشغله مناجاة الله تعالى عن الخلق ولا الخلق عن الحق وبعضهم يصير يشهد أن الحق تعالى هو الثاني كلامه على نفسه والعبد عدم أو هو وجوده وهو يقرأ كلام ربه على ربه فمثل هذا يسجد في المشهد الثاني دون الأول ولم أر لهذا المقام ذاتها إلى وقتي هذا والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان في الجمع سجدين مع قول أبي حنيفة ومالك أنه ليس في الجمع إلا السجدة الأولى فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول العمل بظاهر القرآن في قوله يا أيها الذين آمنوا ركعوا واسجدوا وقولوا واسجدوا يشمل السجدة التي في سلب الركعة في الصلاة والسجدة التي هي سجدة التلاوة ولكن جمع السجود مع الركوع قرينة على أن ذلك في الصلاة ذات الركوع وهو وجه قول أبي حنيفة لأنه يقول المراد به وله تعالى ركعوا واسجدوا السجود الأصلي في الصلاة لا العارض وأما السجدة الأولى في الحج فاتفق أبو حنيفة فيها بقيمة الأتمه في آياتها من التوعد بالعذاب لمن لم يسجد من الناس * وايضا ذلك أن مؤاخذه العبد في عدم حضور المواكب الإلهية العظيمة أشد من مؤاخذته في غير المواكب المذكورة فانه تعالى أخبر أن كل من في السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والوداب فعم المولدات كلها ثم قال وكثير من الناس وكثير حق عليه العذاب وانما حق على هذا الكثير من الناس العذاب لمشاهدته السجود لله من هودونه في الدرجة وكان الأولى به هو أن يكون أول ساجداً وهذا مما يشهد للإمام أبي حنيفة في قوله بوجوب السجود فافهم (فإن قال قائل) فمن أي باب وقع من البشر عدم السجود لله مع أنه لا يصح لأحد التكبر على ربه أبداً وانما يقع التكبر على جنسه من الخلق (فالجواب) أنه وقع عدم السجود من الجباب عن صفات العبودية ولذلك كان تارك السجود كافراً وقاتلاً لآلئاء الله وأوليائه لأنهم يدعون أنه إلى ما يقتضيه صمدية فافهم وأكثرت من ذلك لا يقال وقد سئل الشيخ أبو مدين عن حديث إذا أحب الله عبده نادى مناد من السماء إن الله تعالى يحب فلان فأجابوه فيجبه أهل السماء ويوضع له القبول في الأرض انتهى الحديث فإذا وقع النسيان بذلك فإن كان قتلة الأنبياء والاولياء من هذا النداء فقال قد سمعوا ذلك ولكن سجدوا في وقت فمما دأبهم للأنبياء والاولياء بحكم القبطتين فلذلك أطاع الأنبياء والاولياء بعض قومهم وعصاهم البعض الآخر كما قال تعالى وكذلك جعلنا لكل نبي عدواً من الجرمين أي ومنه الولي لأن الأنبياء والاولياء على الأخلاق الإلهية في الناس بها ولذلك قضى تعالى على قوم بعدم السجود له الذي هو كناية عن الطاعة لأمره ليناسي به الأنبياء والاولياء إذا عصى قومهم أمرهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتيه أن سجدة ص من عزائم السجود وليست بسجدة شكر مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه وهي المشهورة أنها سجدة شكر تستحب في غير الصلاة فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن الله تعالى ما ذكرها إلا تعريضاً لنا بالسجود عند تلاوتها أو سماعها من الإمام لا سيما أن كان أحدنا وقع في معصية ولم يتب منها أو تاب ولم يظن أنها قبلت فانه يؤمر بالسجود في الصلاة أكثر مما يكون خارجاً عنها لأنها حضرة يغلب فيها العفو والرضا عن العبيد وهذا خاص بالأصغر كما أن من جعلها سجدة شكر يجعلها خاصة بالأكثر الذين لم يقعوا في ذنب أو وقعوا فيه ولكن غلب على ظنهم قبول توبتهم وانما قال الشافعي بطلان الصلاة بها لأنها الأجل أمر لا تعاق له بالصلاة التي هو فيها ولم يباغنا أنه صلى الله عليه وسلم سجد لها في الصلاة

فما سواه (فصل) واذا وطئ
الحرم في الحج والعمرة قبل
التحلل الاول فسد نسكه
ووجب المضى في فاسده
والقضاء على الفور من حيث
أحرم في الإداء بالاتفاق
ويلازمه عند الشافعي وأحمد
بدنة وقال أبو حنيفة إن وطئ
قبل الوقوف فسد نسكه ولازمه
شاة وإن كان بعد الوقوف لم
يفسد نسكه ولازمه بدنة
وظاهر مذهب مالك كقول
الشافعي وعقد الاسرار
لا يرتفع بالوطء في الحالتين
بالاتفاق وقال داود يرتفع
وهل يلزمهما أن يتفرقا في
موضع الوطء الظاهر من
مذهب أبي حنيفة والشافعي
أنه يستحب وقال مالك وأحمد
بوجوبه وإن وطئ ثم وطئ
ولم يكفر عن الاول قال أبو
حنيفة يلزمه شاة كفر عن
الاول أو لم يكفر إلا أن يتكرر
ذلك في مجلس واحد وقال مالك
لا يجب بالوطء الثاني شيء
وللشافعي قولان أحدهما
يجب كفارة ثانية ثم قيل بدنة
كالاول وقيل شاة والاصح
كفارة واحدة وقال أحمدان
كفر عن الاول وجبت بالثاني
بدنة وإذا قبل بشرة أو وطئ
فهادون الفرج فأنزل لم يفسد
نسكه ولازمه بدنة وقال مالك
يفسد نسكه ولازمه بدنة
والقضاء (فصل) وإذا قتل
صيدا لمثل من المم امره
مثل من المم عند مالك
والشافعي وقال أبو حنيفة
لا يلزمه الا قيمة العبد وشراء
الهدى من الحرم وذبحه فيه

نخاف أصحاب هذا القول من دخولهم إذا سجدوا في الصلاة في محرم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل ليس
عليه أمرنا فهو رد كما ثبت في الصحيح فليكن من المذاهب وجهة فافهم ومن ذلك اتفاق الائمة الثلاثة على
أن في المفصل ثلاث سجديات في النجم والانسحاق والملق مع قول مالك في المشهور عنه أنه لا يسجد في
المفصل ووافق الائمة في بقية السجديات وهي إحدى عشرة سجدة ما عدا السجدة الأخيرة من الحج
ووجه الاول الاتباع وكذلك الثاني وهو قول أنس لم يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من منذ
تحول الى المدينة فليكن امام وقف على حده ما بلغه مع أن من أثبت السجود في المفصل مشدد ومن نفي
السجود فيه مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى بقول
اغلام يسجد النبي صلى الله عليه وسلم في المفصل من منذ تحول الى المدينة لاستقرار نفوس غالب الصحابة
حين تحولوا الى المدينة في كمال الايمان والانقياد بخلافهم حين كانوا في مكة فانهم طوائف عندهم بقايا
تكبر فكان صلى الله عليه وسلم يسجد بهم كثيرا ليزيل ما في نفوس المؤلفة قلوبهم من أسلم قريبا انتهى
ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بان الركوع لا يقوم مقام السجود للتلاوة إذا قرأ آية السجدة في الصلاة
مع قول الامام أبي حنيفة أنه يقوم مقامه استحبنا بالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول أن الغالب في المساس أن لا يخفف عن الركوع كالسجود فلذلك كان الركوع عندهم
لا يقوم مقام السجود ووجه الثاني أن الاكابر ينظرون الى الركوع بعين التعظيم كالسجود فلذلك كان
يقوم مقام السجود فرحم الله الامام أبي حنيفة ما كان أدق مدارك رضى الله عنه وعن بقية الائمة ومن
ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يكره للامام قراءة السجدة في الصلاة مع قول أبي حنيفة يكره قراءة آيتها
فيما يسر فيه بالقراءة دون ما يجهر به وبه قال أحمد حتى أنه قال لو أسرف في السجدة فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم ورود نهى عن قراءة آية السجدة في الصلاة
وهو خاص بالاكابر الذين يقدر على النزول الى السجود ولو لم يطل القيام ووجه الثاني أن الامام
والماموم قد يكونان لم يقدر على النزول الى السجود لعدم قوة استدادهما فطلب طول القيام حتى يقع
لهم الاذن بالسجود وذلك بوجوبهما القوة على تحصيل الخلق الواقع في السجود فلذلك كره للامام
قراءة آية السجدة لانه وجه على نفسه وعلى من هو مؤتم به السجود ولو لم يكن قرأ آية السجدة فما كان
خوفا بالسجود للتلاوة مع هذه المشقة فافهم ومن ذلك قول الشافعي أنه إذا سجد الامام للتلاوة
فلم يتابعه المأموم بطلت صلاته كالوتر القنوت معه مع قول غيره أنها لا تبطل لان ذلك سنة في الصلاة
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن ذلك اختلاف على الامام
والاختلاف يقطع القدوة وإذا انقطعت القدوة بطل حكم الوصل بحضرة الله وإذا بطل بطلت الصلاة
ووجه الثاني أن المتابعة لا تجب الا فيما هو من صلب الصلاة كالاركان فليكن وجه ومن ذلك قول
الامام الشافعي وأحمدان سجود التلاوة يفتقر الى السلام من غير تشهد مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يكبر
للسجود وللرفع ولا يسلم فالاول مشدد بالسلام والثاني مخفف بعدم وجوب السلام ووجه الاول كونه كان
في حضرة يغيب فيها عن الخلق عادة فكان فراغه من السجود كالقدوم على قوم بعد رغبته عنهم ووجه
الثاني قصر زمن تلك الغيبة عادة فكان الساجد لم يتوار عن الحاضرين وسعت سيدي عليا الخواص
رحمه الله تعالى بقول لا يكمل الرجل عندنا في مقام الولاية حتى لا يغيب عن شهود الخلق بالسجود بين
يدي الخلق تعالى بل يكون مشاهدا للسر القائم بالخلق وذلك من أمر الله بيقين وما زاد عليه مضجعه حل لا
وجود له حقيقة في مكانه معدوم والسلام لا يكون الا على موجود والموجود لم يستحب ولم يغيب فافهم وهنا
أمران لا نسطر في كتاب فرحم الله الامام أبي حنيفة حيث لم يقل بوجوب السلام من الصلاة لهذا المشهد
الذي ذكرناه من عدم وجود من يسلم عليه بعد الغيبة لكونه احضرة جمع لا يصح فيها غيبة ومن ذلك
قول الائمة انه لو قرأ آية سجدة وهو على غير طهر لم يسجد في الحال ولا بعد تطهره مع قول بعض الشافعية
انه يتطهر ويبقى بالسجود وان كان قد كرر الآية مرارا أتى بجميع السجديات فالاول مخفف والثاني مشدد

لا بد أن يسوق الهندي من
الحل إلى الحرم وإذا اشترك
بجاعة في قتل صبيد لهم
جزء واحد عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة يجب على كل واحد
منهم جزاء كامل والحمام وما
يجري مجراه يضمن بشاة عند
الثلاثة وقال مالك الجماعة
المكبية تضمن بقيمتها وقال
داود لا جزاء فيه وإذا قتل
صبيد آخر وجب جزاء آن
بالافتقار وقال داود لا شيء
عليه في الثاني

(فصل) ويجب على القارن
ما يجب على المفرد من الكفارة
فما يرتكبه وقال أبو حنيفة
تجب كفارتان وفي قتل الصبيد
الواحد جزاء آن فان أفسد
اسرامه لم يمس القضاء قارنا
والكفارة ودم القران ودم
في القضاء وبه قال أحمد
والإللال إذا أخذ صبيدا من
الحل إلى الحرم كان له ذبحه
والتصريف فيه وقال أبو
حنيفة لا يجوز (فصل)
ويحرم قطع شجر الحرم
بالافتقار ويضمن بالجزء
عند الشافعي في الشجرة
الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة
وقال مالك لا يضمن الكنية مسمى
فيما فعله وقال أبو حنيفة
أن قطع ما أنبتته الأدي فلا
جزاء عليه وأن قطع ما أنبتته
الله عز وجل فعليه الجزاء
ويحرم قطع حشيش الحرم
لغير الداء والعلف بالافتقار
ويجوز قطعه للدواء وعفاف
الدواب عند الثلاثة وقال أبو
حنيفة لا يجوز قتل صبيد

ووجه الأول أنه لا يخاطب بالسجود إلا من كان متطهرا ووجه الثاني قوله اللهم عليه في قرأته القرآن
على غير طهر فكان الخطاب متوجها عليه بالسجود في الأصل فلذلك أمر بتداركه * ومن ذلك قول أبي
حنيفة أنه لو كرر آية السجدة في مجلس كقراءتها سجدة واحدة عن الجميع مع قول بقية الأئمة أنه لا يكره السجود
في آية عن السجود في مرة أخرى بل يكره السجود على عدد تكرار القراءة فالأول مخفف والثاني مشدد
ووجه القولين ظاهر والله تعالى أعلم

(باب سجود الشكر)

قد استحب الشافعي عند تجديد نعمة أو اندفاع نقمة فيسجد لله شكرا على ذلك وبه قال أحمد وكان أبو حنيفة
والطحاوي لا يريان سجود الشكر بل نقل محمد بن الحسن عنه أنه كرهه كما كرهه مالك خارجا عن الصلوة وقال
عبد الوهاب المالكي لا بأس به وهو الصحيح من مذهب مالك فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول
أن النعم لم تزل دائمة على العبد كما أن النعمة لم تزل مدفوعة عنه فلا يحصى العبد ثناء على الله تعالى لكن تم
نعم ونعم كبرى تجدد وتندفع فكان السجود هنا كمال ووجه الثاني إمام العبد بسجود الشكر أنه ليس لله
عليه نعم إلا ما تجدد له واندفع عنه وذلك مؤذن بقلة الشكر فلهذا كرهه من كرهه فكان تاركه يقول لا
أحصى ثناء على الله لو سجدت له من افتتاحت الوجود ودمت على ذلك أبدا لا بد من مع تقدير كون ذلك
خلفا في فكيف وأنا وأفعالي خلق له جلا وعلا فلذلك كان ترك السجود أظهر في الاعتراف بالنعم والجزع عن
مقابلتها بسجود أو غيره فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب للمصلي إذا مضى بآية رحمة أن
يسألها أو آية عذاب أن يستعيذ مع قول أبي حنيفة بكراهة ذلك في الفرض فالأول مخفف والثاني مشدد
فرجع الأمر إلى مربي الميزان ووجه الأول إظهار العدد الفارقة والحاجة إلى الرحمة وترك العقوبة لاسيما
في محل القرب الذي هو الصلاة وهذا خاص بالكبار الذين يقدرون على النطق مع تحملهم فحليات الحق
تعالى لقولهم والثاني خاص بالصغار الذين أحسستهم هيبة الله تعالى فلو أمروا بالسؤال لما قدروا على
النطق فكان من رحمة الله تعالى بهم عدم تكليف هذا الإمام لهم بالسؤال في فرائضهم لما فيها من شدة
الهيبة والعظمة بخلاف النوافل لغلظ الخطاب فيها وخفة الهيبة فافهم والله أعلم

(باب صلاة النفل)

اتفق الأئمة الأربعة على أن النوافل الراتبة سنة وهي ركعتان قبل الفجر وركعتان قبل الظهر
وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وكذلك اتفقوا على وجوب قضاء الفوائت
من الفرائض فهذا ما اتفقوا عليه * وأما ما اختلفوا فيه فنه قول مالك والشافعي أن كدال واتب مع
الفرائض الوتر مع قول أحمد أن أكدها ركعتا الفجر ومع قول أبي حنيفة أن الوتر واجب فالأول والثاني
مخفف بجعل الوتر أو الفجر نافلة مؤكدة والثالث مشدد بجعل الوتر واجبا فرجع الأمر إلى مربي
الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم في حديث فرض الصلوات الخمس للأعرابي حين قال له هل
علي غيرها قال لا إلا أن تطوع فظاهره نفي وجوب ما زاد على الخمس صلوات إلا أن يجب بعرض كذا
ووجه الثاني كثرة التاكيد من الشارع في صلاة الوتر وأنه تأكيده في صلاة الفجر وما كدفيه الشارع
فهو بالوجوب أشبه فيكون هيئته فوق النافلة ودون الفرض والواجب وبين معناها فجعل ما فرضه
على عارف فرحم الله الإمام أبا حنيفة حيث غار بين لفظ الفرض والواجب وبين معناها فجعل ما فرضه
الله تعالى أعلى مما فرضه رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كان لا ينطق عن الهوى أذبا مع الله تعالى
ونفس رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع الإمام أبا حنيفة على مثل ذلك لأنه صلى الله عليه وسلم يجب
رفع رتبة تشريع ربه على تشريع غيره هو ولو كان ذلك بأذنه تعالى ولم ينظر إلى ذلك من جعل الفرض
والواجب مترادفين وقال الخلف لفظي والحق أنهم اعتمدوا الإمام أبي حنيفة متفاضلان والخلف معنوي
كما هو لفظي إلا أن يكون ذلك الأمر الذي أوجبه صل الله عليه وسلم عند الله تعالى في رتبة ما فرضه الله
فإننا لا نعلم من الله إلا ما أتانا به الشارع عنه وفائدة ما قلناه أن المكاتب يفعل ذلك الواجب وهو معتن به

كالفرض ونظير ما قلناه هنا تخصيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام بالدعاء لهم بافظ الصلاة دون افظ
الرجة والترضى وان كانت الصلاة من الله في اللغة الرجة تفخيما لسانهم على شان الالاء وكثيرا ما يسن
الشارع اشياء على سنن واحد فيجب بعضها المجتهد باجتهاده كالتحليل فان الشارع ذكره مع قص الاظافر
وتتف الابط وغير ذلك من خصص الفطرة كالا سنة جاء فانه من خصص الفطرة وقال المسالك بوجوبه
فان من السنة عندهم ما هو واجب ومنها ما هو عندهم غير واجب وقد ذهل بعضهم عن اصطلاح الامام
مالك فظن انه يقول بعدم وجوبه اخذ من قوله انه سنة فصار يقرر ذلك في درسه ويقول الاستحباب سنة
عند مالك فلو صلى من غير استحباب صحته صلاته ومالك لم يقل بذلك بل اوجبه من حيث انه استحباب فيجب
ازالته قبل الصلاة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يستحب ان يصلي قبل العصر اربعين ركعة او قبل الظهر
اربعا وبهذا اربعين ركعة مع قول ابي حنيفة بذلك لكن مع رد الامر الى العبد فقال فيه ان شاء صلى اربعين
شاء صلى ركعتين مع انه شدد في سنة العشاء التي قبلها فجعلها اربعين ركعة التي بعدها اربعين ركعة الاولى
في سنة الظهر والعصر مشدود والثاني مخفف وفي سنة العشاء بالعكس فرجع الامر الى من تبنى الميزان
* ووجه الاول في الظهر والعصر والعشاء طول زمن الادماء في النافلة قبل الدخول في الظهر والعصر
وذلك لان كشف جلال الله تعالى للصلي وقت الظهر وقرب القلوب من ربه في وقت العصر لانه مأخوذ
من العصر الذي هو الضم كعصر الثوب وكثافة الحجاب في وقت العشاء على غاب الناس فلا يكاد
احدهم يتلذذ بمناجاة ربه فيها واما الاربعين التي جعلها ابو حنيفة بعد هاهنا كالجبر اعدم كمال الحضور فيها
لكثافة الحجاب فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان السنة في صلاة التطوع بالليل والنهار ان يسلم من
كل ركعتين فان سلم من كل ركعة جاز عند الائمة الثلاثة خلافا لابي حنيفة فانه منع السلام من كل ركعة وقال
في صلاة الليل ان شاء صلى ركعتين أو اربعين أو ستا أو ثمانين أو تسعة وتسعين أو مائة أو مائة وعشرين أو مائة
أربعين فالاول مشدود والثاني فيه تخفيف ووجه الاول من اعادة حال غالب الناس من قدرتهم على الوقوف
بين يدي الله تعالى مع ثقل ذلك التحلي فكان تسليمة من كل ركعتين في محل الاعتدال بين الاكبر والا صاغر
ووجه من قال يسلم من كل ركعة من اعادة حال الا صاغر الذين لا يقدر على الوقوف بين يدي الله في صلاة
الليل أو النهار أكثر من مقدار ركعة ووجه قول ابي حنيفة من اعادة حال الاكبر الذين يقدر ون على طول
الوقوف بين يدي الله تعالى مع ثقل التحلي أكثر من ركعتين ووجه من منع الزيادة على اربعين في النهار ثقل
الوقوف بين يدي الله في النهار على الاكبر واحساسهم به عكس ما عليه الا صاغر الذين لا يحسون بزيادة
ثقل التحلي ولا نقصانه فرحم الله الامام ابا حنيفة ما كان أكثر من اعادة لمقامات الاكبر والا صاغر ورحم
الله ببقية الائمة ما كان أكثر من فقدهم على الائمة ومن ذلك قول الشافعي واجد اقل الوتر ركعة وأكثره
احدى عشرة وأدنى السكال ثلاث ركعات مع قول ابي حنيفة الوتر ثلاث ركعات بتسليمة واحدة لا يزداد
عليها ولا ينقص منها مع قول مالك الوتر ركعة قبلها شفع من فصل ولا حملها فيها من الشفع ولكن أقله
ركعتان فالاول في نفسه تشديد والثاني في نفسه تخفيف والثالث في مرجع الامر الى من تبنى الميزان
* ووجه الاول الاتباع لاهل الشارع والحكمة في كون العبادة صلاة الوتر بزيادة أو نقصان هي اعادة
الشارع لاحوال أمتهم على اختلاف طبقاتهم بالنظر لاسرعة الحضور وبطئه في آخر ركعة من صلاة الوتر
فرد الفرد كما قال تعالى وكلهم آت به يوم القيامة فردا فافهم فمن كان استعدادهم قويا وحصل له الحضور
مع الله تعالى في أول ركعة أو ثالث ركعة كتمنى بذلك ومن لم يحصل له الحضور في الزيادة حتى يحضر وذلك
باجدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة أو أكثر كما قاله مالك ووجه قول ابي حنيفة انه لا يزداد على ثلاث
ركعات كون ذلك الوتر بالليل كما كان المغرب وتر النهار ومن القواعد المقررة ان المشبه به أعلى من المشبه
فلا ينبغي الزيادة عليه ولا النقص عنه ما أمكن وقد سمعت سيدى عليا الخواص رجه الله يقول لا يسمي
نفل الا ما كان له نظير من الفرائض وما لا نظير له لا يقال فيه نفل وانما يقال فيه عمل بروح خير * وسمعت
مرارا يقول لا يكون نفل الا لمن كانت فرائضه وذلك الخاص بالانبياء لعصمتهم وقد يشبه بهم بعض

سهم المديونة حرام وكذا قطع
شجره وهل يضمن للشافعي
قولان الجديد الراجح منهما
لا يضمن وهو مذهب ابي
حنيفة والقديم المختار انه يضمن
بسبب القتال والقاطع
وهو مذهب مالك وأحمد
والدم الواجب للحرام
كالتمتع والقران والطيب
واللبس وحذاء الصبي يجب
ذبحه بالحرم وصرفه الى
مسكين الحرام وقال مالك الدم
الواجب للحرام لا يخص
بمكان ((باب صفة الحج)) من
قصده مكة ثم رجع الى
لا نسك بل ازيارة أو تجارة
فهل يجب عليه أن يحرم بحج
أو عمره أو يستحب ذلك
للشافعي قولان أحدهما انه
يستحب والثاني يجب الآن
بمكرر دخوله مكة وصياد
وقال ابو حنيفة لا يجوز لمن
وراء الميقات أن يدخل الحرم
الا بعد ما وأمان دونه فيجوز
دخوله بغير اسرام وقال ابن
عباس لا يدخل أحد الحرم الا
محرما ودخل مكة بالخيار ان
شاء دخله الى الانهار
بالاتفاق وقال النخعي واسحق
دخولها الا أفضل ويستحب
الدعاء عند رؤية البيت
بالماء وورفع المدين فيه وكان
مالك لا يرى ذلك وطواف
القدوم سنة عند الثلاثة وقال
مالك ان تركه مطبقا الزمه دم
((فصل)) من شرط الطواف
الطهارة وسترة العورة عند
الثلاثة وقال ابو حنيفة ليس
بشرط في صحته والترتيب في
الطواف واجب عند الثلاثة

وقال أبو حنيفة يصح الطواف

من غير ترتيب ويعيده مادام
مكة فإذا خرج إلى بلد له
دموع داود أنه إذا نسبه
أجزأه ولادم عليه وتقبل
الحجر والسجود عليه سنة لأن
في السجود عليه تقبيل
وزيادته وقال مالك السجود
عليه بدعة والركن اليماني
يستلمه بيده ويقبلها ولا يقبله
عند الشافعي وقال أبو حنيفة
لا يستلمه وقال مالك يستلمه
ولا يقبل بيده بل يضعها على
فيه وروى الحرق عن أحمد
أنه يقبله والركن الشامي
الذي يلبس الجلب لا يستلمه
وعن ابن عباس وابن الزبير
وجابر استلامهما ويستحب
الركن والاضطباع عند
الثلاثة وقال مالك الاضطباع
لا يعرف ولا رأيت أحدا
يفعله وإذا ترك الركن
والاضطباع فلا شيء عليه
بالاتفاق وعن الحسن البصري
والثوري وابن الماجشون
أنه يلزمه دم والقراءة في
الطواف مستحبة عند جماهير
العلماء وكراهها مالك (فصل)
من يقول بوجوب الطهارة
في الطواف وهم مالك
والشافعي وأحمد عندهم
أن من أحدث فيه فوضأ وبني
ولكافي فيه قول آخر أنه
يستأنف وركعتا الطواف
واجبتان عند أبي حنيفة
وذلك قول للشافعي وقال مالك
وأحمد ما سننانه وهو الراجح
من مذهب الشافعي (فصل)
والسعي ركعتان في الحج
والعمرة عند مالك والشافعي

الأولياء فيكون له اسم نفل اهـ وسميته يقول أيضا وحسه قول مالك والشافعي أنه يقرأ في ركعة الوتر
الاخلاص والمعوذتين أن من أوتر فقد وحده الله تعالى وانتفى عنه الشرك ودخل طريق السعادة وذلك
أبغض ما يكون إلى إبليس فذلك أمر هـ هذا الإمامان بقراءة المعوذتين دفعا للشرك كبدن وسوسسته
فهو خاص بالأصغر ووجه قول أبي حنيفة أنه يقرأ في الأخيرة سورة الاخلاص فقط لعدم الخوف من
وسوسة إبليس في ذلك الحضرة وهو خاص بالكابر اهـ ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من أوتر
ثم جدد لا يمسك الوتر مع قول أحمد أنه يشفعه بركعة ثم يجسده فالأول يخفف بعدم إعادة الوتر والثاني
مشدد فراجع الأمر إلى من بقي الميزان هـ ووجه الأول الاتباع في قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة
وهو خاص بالكابر الذين لا يسبل لإبليس على توحيدهم ووجه الثاني الاتباع لبعض الصحابة وهو خاص
بالأصغر الذين لا يملكون كثرة التوحيد ولا إبليس عليهم سبل ومعنى الحديث السابق أن من أوتر
قبل أن ينام فقد وفى ما عليه فإذا قام يصلي بعد النوم قبله أن يختم بالشفع عمدا لا بقول الشارع لا وتران
في ليلة أي فن ختم آخر صلاته بالليل بشفع فهو ختم آخر في ذلك وسننى ومن فهم هذا لا يحتاج إلى
نقض الوتر فافهم هـ ومن ذلك قول مالك في المشهور عن عيسى والشافعي باستحباب الغنوت في النصف الثاني
من رمضان في آخر ركعة من وتر التراويح مع قول أبي حنيفة وأحمد باستحباب ذلك في الوتر جميع السنة
وبه قال جماعة من الشافعية كابن عبد الله وأبي منصور بن مهران وأبي الوليد النيسابوري فالأول
يخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من بقي الميزان هـ ووجه الأول أن الشارع فعل ذلك في النصف
الثاني من رمضان دون غيره ووجه الثاني أن فعله صلى الله عليه وسلم بالأصالة يقتضي الدوام فاخذ
الإمام أبو حنيفة وأحمد بالاتباع ومن الحكمة في ذلك أن الدعاء عقب التوحيد لا يرد الوتر كاشهادة
لله بالقرنية والاحدية والواحدة وكان من الفتوة الدعاء للأومنين والمؤمنات في تلك الحضرة ولا يخص
العباد نفسه في الدعاء فافهم هـ ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن صلاة التراويح في شهر
رمضان عشرون ركعة وأنها في الجماعة أفضل مع قول مالك في إحدى الروايات عنه أنها ستة وثلاثون
ركعة وإن فعلها في البيت أحب إلى وبذلك قال أبو يوسف فقال من قدر على أن يصلي التراويح في بيته
كما يصلي مع الإمام فالأحب أن يصلي في بيته فالأول فيه تشديد من حيث الأمر بفعلها في الجماعة وفيه
تخفيف من حيث العدد فراجع الأمر إلى من بقي الميزان هـ ووجه الأول وهو خاص بالضعفاء أن الجماعة
فيها رجاء لهم لعدم قوة أحدهم على الوقوف وحده بين يدي الله تعالى في عشر بن ركعة فكان الأفضل
لهم فعلها في جماعة خوفا أن ترهق نفسه من هيبة الله عز وجل ويخرج من حضرة له عدم من يتأسى به
في ذلك الوقوف بخلافه إذا صلاها في جماعة ووجه الثاني هي إعادة حال الأبرار الذين يقدرون على
الوقوف بين يدي الله تعالى أفرادا ومع خوفهم على أنفسهم أيضا من الوقوف في الزمان بحضرة الناس
في المسجد كما سيأتي بسطه أن شاء الله تعالى في الكلام على صلاة الجماعة في الفرائض هـ ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأحمد أنه يجوز قضاء الفوائت في الأوقات المنهي عنها مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز
فالأول يخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من بقي الميزان هـ ووجه الأول أنها صلاة لها سبب فكان ذلك
كأن الملائكة في الدخول في حضرة بعد أن كان منع الناس من الدخول إليه ووجه الثاني أن الحق تعالى منع
من الصلاة في هذه الأوقات منها عاما ولم يستثن صلاة فشم المقتضية كما شمل المؤداة هـ وأيضا ح ذلك
أن هذه الأوقات أوقات غضب للحق تعالى ولا ينبغي الوقوف بين يدي المولى في وقت غضبه هـ وذلك لأن
وقت الاستواء لا يوجد فيه لشاخص ظل يظهر أبدا بخلافه بعد الزوال فإن الشاخص ان لم يكن ساجدا
فظله نائب منابه وأما استثنى العلماء وقت الاستواء يوم الجمعة لما ورد من وقوعان جهنم تسبح كل يوم وقت
الاستواء اليوم الجمعة واسجدها كناية عن الغضب الإلهي ووجه استثناءه من مكة من النبي عن
الصلاة فيه في الأوقات المكرهه كون العبد هناك في حضرة الملائكة الخاصة فكانه من أهل البيت أو
خدامه الذين لا ينعون القرب من خدمته في وقت من الأوقات ووجه النبي عن الصلاة من بعد صلاة

وقال أبو حنيفة واجب يجب

بدم وعن أحمد روايتان

أحدهما واجب والأخرى

مستحب والذهب من الصفا

المرزوق مرة والعود منها

الى الصفا أخرى عند كافة

الفقهاء وحكى عن ابن جرير

الطبري ان الذهب والياقوت

يحبس مرة واحدة وتابعه

أبو بكر الصديق من

الشافعية ولا بد عند مالك

والشافعي وأحمد أن يسدأ

بالصفا ويختتم بالمرزوق فان عكس

لم يعتد به وقال أبو حنيفة

لا حرج عليه

(فصل) يستحب أن يجمع

في الوقوف بعرفة بين الليل

والنهار عند الثلاثة وقال

مالك يجب والركوب والمشي

في الوقوف سواء عند أبي

حنيفة ومالك وهو الراجح

من قول الشافعي وقال أحمد

الركوب أفضل وهو قول

قديم للشافعي واذا وافق عرفة

يوم الجمعة لم تصل الجمعة وذلك

بني وانما يدل على الظهور كعتين

عند كافة الفقهاء وقال أبو

يوسف يسهل على الجمعة بعرفة

وقال القاضي عبد الوهاب

وقد سأل أبو يوسف مالكا

عن هذه المسئلة بمحضرة

الرشيد فقال مالكا سقايانا

بالمدينة يعلمون أن لا الجمعة

بعرفة وعلى هذا أهل الحرم

وهم أعرف من غيرهم بذلك

(فصل) والمبيت عزلة

نسك وليس بركن بالاتفاق

وحكى عن الشعبي والنخعي

أنه ركن ويجمع بين المغرب

والعشاء في وقت العشاء

بالإجماع فلو صلى على واحدة

العصر وبعد صلاة الصبح حتى تغرب الشمس وتطلع وترتفع قدر ربح كون عباد الشمس بنهايون السجود
للشمس في ذلك الوقت فمننا الشرح عن موافقتهم في الوقوف بين يدي الله في ذلك الوقت وهو ما بين
مشاركتهم في صورة العبادة وان كان القصد مختلفا فمن صلى العصر أو الصبح في أول وقتيه كان النهي في
حقه نهى تحريم أي تحريم وسائل لا تحريم مقاصد كما تقدم في تحريم الاستماع من الخائض بما بين السرة
والركبة وان كان التحريم بالاصالة اغاها والاستماع بالفرج فقط وقد بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه رأى حذيفة يصلي بعد العصر نافلة فعلا بالدرة فقال حذيفة اغامني ما عن موافقة الكفار وهم
الآن لم يسجدوا فقال له عمر أكل الناس يعرفون ذلك اه فهذا سبب سد العلماء على المصلي الباب من حين
يفعل صلاة العصر والصبح للالتباس لاهل الامر الى موافقة الكفار في السجود للشمس فافهم * ومن ذلك
قول الشافعي في أربع قوليه وأحمد في إحدى روايته انه يسكن لمن فانه شيء من السنن الرواقب أن يقضيه
ولو في أوقات الكراهة كالفرائض مع قول أبي حنيفة انها تقضى مع الفريضة اذا فاتت ومع قول مالك
انها لا تقضى وهو القول القديم للشافعي فالاول مشدد والثاني فيه بعض تشديد والثالث مخفف فرجع
الامر الى مربي تقي الميزان ووجه الاول القياس على الفرائض اذا فاتت بجماع ان لها وقتا معيناً وهي
جواب لما يحصل في الفرائض من النقص فمن قضاهما كاملة فقد أحسن الادب مع ربه حيث لم يلهيه شيء
ناقصا كنظيره في الاضحية والكفارة وغيرهما وان كان الكل منه تعالى واليه وجه قول أبي حنيفة ان
الراتبة التي فاتت مع فريضة انحسرت الاداء فلا ترفع الفريضة الا ومعهما الجارية لتقصها وقد كان على بن
أبي طالب رضي الله عنه يقول عابوا بالركعتين بعد المغرب فانهم ما يرفعان مع الفريضة فيقاس بذلك
غيرهما وقد ذكرنا من آداب ما ولد الدنيا أن لا يكون في خادمهم نقص في أعضائه أو برص أو جذام في
جسده لئلا يقع بصبرهم على ناقص وما كان أدبا مع ما ولد الدنيا فهو أدب مع ملك المملوك من باب أولى وان
كان الحق تعالى هو الخالق لذلك الملاء فافهم ووجه قول مالك والشافعي في القديم ان الراتب لا تقضى
هو أن كل وقت له نصيب من الخدمة واذا فات وقت الخدمة ذهب فارغا فلا شيء يربط العبد أن يفرغ
الوقت المستقبل من تلك العبادة وعلا بها الوقت الماضي مع انه كله في الضيعة فمن أراد جعل العبادة
المستقبلة للوقت الماضي فكانت نفع الكتاب من أسفل الضيعة الى أولها وهذا خاص بنظر الاكابر والثاني
خاص بنظر الاصاغر فرحم الله الأئمة المجتهدين ما كان أكثر أدبهم مع الله وخلقه ومع بعضهم بعضا فكل مالم
يذكره مجتهد ذكره المجتهد الاخرى اعاد لمشاهد العباد علوا وسفلا من خواص ومجبوبين * ومن ذلك قول
الشافعي وأحمد انه ليس لمن دخل المسجد وقد أقيمت الصلاة ان يصلي تحية المسجد ولا غيرها مع قول أبي
حنيفة ومالك انه اذا أمن فوات الركعة الثانية من الصبح اشتغل بركعتي الفجر خارج المسجد في صورة ما اذا
أقيمت الصلاة وهو خارج المسجد فالاول مشدد في أمر التحية والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مربي تقي
الميزان ووجه الاول غلبة الهبة والتعظيم على العبد في الفريضة وعلمه بشدة مؤاخذه الله تعالى للعبد
اذا أدخل بالادب فيها أكثر من مؤاخذه اذا أدخل باب في النافلة ففهم هذا العبد بفعل التحية الايمان
على تحصيل ما بين يديه في الفريضة من الهبة والتعظيم ووجه الثاني هو اتمام تحصيل ركعة من ذلك
الصلاة في جماعة وجاء أن يكون الله تعالى غفر لعبد من صلى في تلك الجماعة وشفعه في جميع المأمومين أو
غفر لهم معه وربما استحكمت الهبة في عبد فلم يقدر أن يقف بين يدي الله وحده في الفريضة فكان
تحصيل وقوفه مع الجماعة أولى له من اشتغاله بأدب القدوم على محضرة الله عز وجل وتفرقته بالخصور
معه في تلك الفريضة باصطلامه من شدة الهبة كما يعرف ذلك من صلى الصلاة على وجهها فتأمل ذلك
فانه نفيس ومن ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ان كل وقت نهى الشارع عن الصلاة فيه لا يصح قضاء
الصلاة فيه ولا التنفل الا سجدة التلاوة مع قول الشافعي وغيره ان كل صلاة لها سبب متقدم يجوز فعلها
فيه كالنسيئة وركعتي الطواف والمنذورة وسجود التلاوة والركعتين عقب الوضوء فالاول مشدد في عدم
صحته الصلاة في الوقت المذكور والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مربي تقي الميزان وتقدم توجيه هذين

منهم في وقتها جاز عند مالك

والشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة لا يجوز ذلك (فصل)

والري وأجيب بالانفاق

ولا يجوز زيف الجارة عند

الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز

بكل ما هو من جنس الأرض

وقال داود يجوز بكل شيء

ويستحب الري بعد طلوع

الشمس بالانفاق فإن ربي

بعد نصف الليل جاز عند

الشافعي وأحمد وقال أبو

حنيفة ومالك لا يجوز الري

الأبعد طلوع الفجر الثاني

وقال محمد والشافعي والثوري

لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس

ويقطع التلبية مع أول

حصاة من رمي جرة العقبة

عند الثلاثة وقال مالك

يقطعها بعد الزوال يوم عرفه

(فصل) أفعال يوم النحر

أربعة الري والنحر والطلق

والطواف والمستحب عند

الثلاثة أن يأتي بهما على الترتيب

وقال أحمد هذا الترتيب

واجب والأفضل حلق جميع

الرأس واختافوا في أقل

الواجب فقال أبو حنيفة الري

وقال مالك الكل أو الأكثر

وقال الشافعي يجزئ ثلاث

شعرات ويبدأ الحلق بالشق

الأيمن وقال أبو حنيفة بالشق

اليسر فاعتبر بين الحلق

ومن لا شعر على رأسه يستحب

له امرأته أن تمشي عليه وقال

أبو حنيفة لا يستحب (فصل)

ويستحب الهدى وهو أن

يسوق معه شيئاً من النعم

ليذبحه ويستحب اشعاره

إذا كان من الإبل أو البقر

في هديه مناهة الأيمن عند

القولين في الباب واتفقوا على كراهة التنفل بعد فعل العصر والصبح حتى تغرب الشمس أو تطلع وقال أبو حنيفة من صلى الصبح عند طلوع الشمس لم تصح وإذا شرع فيها فطلعت الشمس وهو فيها بطأت صلاته ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد بكرامة التنفل بعد ركعتي سنة الفجر مع قول مالك بعدم كراهة ذلك فالأول مشدد في الكراهة والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرقى الميزان وهو وجه الأول إلا تبع فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتنفل بعد صلاة سنة الفجر شيئاً إن كان يتحدث مع أصحابه فإن لم يجد أحداً يتحدث معه اضطرع على جنبه ورفع رأسه على ذراعه المنصوب حتى تقام الصلاة ثم إن ذلك خاص بقوام الليل الذين أدركوا وقت التجلي الإلهي حتى كادت مفاسدهم تنقطع من الخشية فيكون ترك الصلاة بعد ركعتي الفجر كالدواء لزوال النعب الذي أصابهم فيجعل هذا على حال الأكارب ويحمل قول أبي حنيفة على حال الأصغر الذين لم يحضروا ذلك التجلي الإلهي مع البقطة أو ناموا عنه ويصح حله أيضاً على أكابر الأكارب الذين حضروا ذلك التجلي الإلهي وأقروا الله تعالى على تحمله فلمهم أيضاً التنفل لقد رتبهم عليه كالأصغر فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي باستثناء التنفل بمكة من انتهى مع قول أبي حنيفة وأحمد بكرامة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرقى الميزان وهو وجه الأول إن المتنفل بمكة كخدم الملك في داره المأذون لهم في الدخول عليه أي ساعة شاءوا من ليل أو نهار بخلاف الواردين على الملك من الآفاق ليس لهم الوقوف بين يديه إلا بعد إذن صريح من خدام الملك لهم ولو كان أحدهم من أكابر الأمراء فافهم وجه الثاني أن الخدام ولو كان ما ذروا لهم في الوقوف بين يدي الملك أي وقت شاءوا فلهذا هم الأدب معه إلا باذن جليله أولى لأن الحق تعالى لا يقيم عليه فله أن يرجع عن ذلك الأدب بدليل وقوع النسخ في الأحكام الشرعية والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجماعة)

أجمعوا على أن صلاة الجماعة مشروعة وأنه يجب إظهارها في الناس فإن امتنعوا منها أو تولوا أو اتفقوا على وجوب نية الجماعة في حق المأموم وعلى أن أقل الجماعة إمام ومأموم قائم عن عينته فإن لم يقف عن عينته بطأت صلاته عند أحمد كما سيأتي وعلى أنه إذا سلم الإمام وفي المأمومين مسبقون فقدموا ومن يتم بهم الصلاة في الجماعة لم يجز بخلافه في غير الجماعة فانهم اختلفوا في ذلك كما سيأتي وكذلك اتفقوا على أن من دخل في فرض الوقت فاقبمت الجماعة وقد قام إلى الثالثة فليس له أن يقطعها أو يدخل في الجماعة وكذلك اتفقوا على أنه إذا اتصلت الصفوف ولم يكن بينهم وبينهم طريق أو ظهر رخص الإتمام وكذلك اتفقوا على جواز اقتداء المتنفل بالمفترض وكذلك اتفقوا على أن إمامة الأعمى غير مكروهة إلا عند ابن سيرين كما سيأتي وكذلك اتفقوا على عدم صحة إمامة المرأة بالرجل في الفرائض وعلى أن الصلاة خلف المحدث لا تجوز وكذلك اتفقوا على كراهة ارتفاع المأموم على إمامه بغير حاجة فهو إذا ما وجسده من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة أن الجماعة في الفرائض غير الجمعة فرض كفاية وهو الأصح من مذهب الشافعي مع قول مالك أنها سنة وبه قال جماعة من أصحاب أبي حنيفة والشافعي ومع قول أحمد أنها فرض عين وليس بشروط في صحة الصلاة عنده ولكن أن صلى منفرداً عن القدوة مع الجماعة ثم رخصت صلاته فالأول قيمة تشديد والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرقى الميزان وهو وجه الأول أن المقصود من الجماعة بالأصالة إقامة شعائر الدين في دولة الظاهر والباطن بانسلاف القلوب والأيدي فلا بد من طائفة في البلد تقوم بذلك والأدنى إلى إخفاء الدين وذهاب التماسد والتساعد وغلبت كلمة أهل الكفر على كلمة أهل الإيمان وأيضاً فإن صلاة الجماعة من جملة راحة الله تعالى بالأصغر ليتقوا وبشهود كثرة الجماعة وتورؤيته بعضهم بعضاً على الوقوف بين يدي رب الارباب في حضرة تكاد أعضاؤها لأنبياء والملائكة أن تنفصل منها أو أن المنفرد أقوم في تلك الحضرة وحده وتحدث له هيبة الله تعالى لما قدر على أن يقف حتى يتم صلاته من شدة انحلال أعضائه حتى خشع فكان من راحة الله تعالى به أنه أمره أن يصلي مع جماعة يصح له التماسي وتشرية العزم بهم كما يعرف ذلك من صلى الصلاة الحقة بنية

الشافعي وأحمد وقال مالك

في الجنازة الأيسر وقال أبو حنيفة الأشعر محرر ويستحب أن يقول لا بل بنعدين وكذلك الغنم عند الثلاثة وقال أحمد لا يستحب تقليد الغنم وإذا كان الهدى تطوعا فهو بات على ملكه بالاتفاق يتصرف فيه إلى أن يفرد وإن كان من ذرزال ملكه عنه وصار للساكنين فلا يباع ولا يبدل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بيعه وأبداله بغيره ويجوز أن يشرب من لبنه ما فضل من ولده وقال أبو حنيفة لا يجوز وما وجب من الدماء حرام لا يأكل منه وقال أبو حنيفة يأكل من دم القران والتمتع وقال مالك لا يأكل من جميع الدماء الواجبة الأجزاء العبد وفدية الأذى ويكره الذبح لبلع من مالكه لا يجوز وأفضل بقره الذبح المعقر المروءة وللحاج منى وقال مالك لا يجوز للفقير الحج إلا عند المروءة ولا للحاج إلا بغيره (فصل) وطواف الأفاضة ركن بالاتفاق وأول وقته من نصف ليلة النحر وأفضله ضحى يوم النحر ولا آخر له وقال أبو حنيفة أول وقته طلوع الفجر الثاني وآخره نائي أيام التشريق فإن أخره إلى الثالث لم يدم (فصل) وري الجرات الثلاثة في أيام التشريق بعد الزوال كل حجرة بسبع حصيات من واجبات الحج بالاتفاق وقال ابن الماجشون رعى جره العقبه ركن لا يخل من الحج إلا بالآتيان به ويستحب أن يبدأ بالآتي تلي مستحب الخفيف ثم

فإن من يصلي الصلاة العادية لا يعرف شيئا من ذلك وفادته أن يطمن في ركوعه وسجوده ويراعي معاني ما يقرأ من القرآن والأذكار ومثل هذا محجوب عما قلناه لمرأته الأفعال والأقوال في الظاهر فافهم ووجه من قال إنها سنة إلحاقها بالسنة التي فعلها النبي صلى الله عليه وسلم ولم يوجبها إكمال الاجتهاد أن يلحقها بالواجب كافي صلاة الجمعة بحكم اجتهاده وهكذا الحكم في جميع ما فعله الشارع ولم يدين لنا فيه هل هو واجب أو مستحب فن كان مقلدا لا امام فهو تحت حكمه فيما يقول من وجوب أو ندب ومن لم يكن مقلدا فيكفيه التماسي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك الفعل فيما يبيح به بقطع النظر عن كونه فرضا أو سنة لا لا يحجر ما وسعه الشارع أو يوسع ما ضيقه الشارع وعلى ذلك جماعة من أهل الله عز وجل ووجه من قال إنها فرض عين أخذه بظاهر الأحاديث وأمره تعالى بها في وقت شدة الخوف والفتن الحروب فلو أنها لم تكن واجبة على الأعيان لساخ تعالى الناس بها في وقت تطار الرؤس وقد أمر الله تعالى العباد بها في شدة القتال أمرها ما لم يساخ أحد في الخلاف عنهم إلا للضرورة الحقيقية المقتضية حال اشتغالهم بالصلاة ومناجاة ربهم فاذا صلى بهم ما شرع لهم أحرموا به كذلك وفي ذلك من الحكمة أنه لو لا هؤلاء الذين حرموا المأكول للصائمين الحضور مع الله تعالى بل كان أحدهم يلتفت خوفا من أن يغتاله العدو وضرورة من حيث الجزاء الذي فيه يخاف من غير الله فإنه يرفق ولا ينقطع فافهم * ومن ذلك قول الجمهور أن الصلاة في الجماعة الكثيرة أفضل مع قول مالك أن فضل الصلاة مع الواحد كفضلها مع الكثير فالأول مخفف خاص بالهذه الجماعة الذين لا يقدرون على الوقوف بين يدي الله تعالى مع الواحد والآخرين والتأني مشدد خاص بالأقوياء الذين يقدرون على طول الوقوف بين يدي الله مع الواحد لغلبة العلم بالله بما زاد على الجزاء البشري بخلاف غيرهم والله أعلم * ومن ذلك قول الامام الشافعي وأحمد إن النساء إقامة الجماعة في بيوتهم من غير كراهة في ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك بكراهة الجماعة لمن فالأول مخفف والثاني مشدد في جميع الأمور التي صرت تبتى الميزان ووجه الثاني أن الجماعة ما شرعت بالصلاة الائتلاف لقلوب المؤمنين بعضها على بعض لأجل نصرته الدين وإقامة شعائره فان القلوب إذا لم تأتلف رعبا عارضت بعضها بعضا في إزالة المنكر بعضها في ذلك العدو والذي طلب إزالته فيفسد بنظام الدين ومعلوم أن النساء لم يرصدن مثل ذلك ووجه الأول تقرير الشارع لجماعة النساء في عصره على إقامتهن الجماعة في بيوتهم وفي المساجد خلف الرجال فهو وإن لم يكن فيه نصرته في الدين كالجهد وإزالة المنكرات ففيه اثنتان لقلوب المؤمنين والمؤمنات وذلك يؤل إلى نصرته الدين في دولة الباطن بين يدي الله عز وجل إذا تكلمت بالخدمة عام للذكور والإناث فافهم * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجب على الإمام نية الإمامة في غير الجماعة إنما هي مستحبة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليه نية الإمامة إلا أن كان خلفه نساء فإن كانوا رجالا فلا تجب واستثنى الجماعة بعرفته والعبد فقل لا بد من نية الإمامة في هذه الثلاثة على الإطلاق وقال أحمد نية الإمامة شرط فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف وتسهيل من وجهين والثالث مشدد في جميع الأمور التي صرت تبتى الميزان ووجه الأول عدم ورود نية الإمامة من الشارع وأيضا فإن صورة الارتباط قد حصلت ببطونهم أفهامهم على أفهامه وذلك كاف في إقامة الشعائر ووجه الثاني من قول أبي حنيفة ضعف رابطة النساء بالرجال في التعاضد والتعاون على إقامة شعائر الدين فاحتاجوا إلى توجه نية الإمام إليهم ليتقوى ربطهم به وبذلك علم توجيهه ما إذا كانوا رجالا ووجه استثناء الجمعة والعبد والجمع بعرفته شدة أمر الشارع بذلك وحصول الشعائر بكثرة الجمع في هذه الصلوات فاستغنى الإمام فيها عن ذلك من تأكيد الارتباط به فيه ووجه قول أحمد الأخذ بالاحتياط ليرتبط المؤمن بالإمام بيقيننا وعكسه وهذا خاص بالهذه الجماعة الأول خاص بالأقوياء الذين يشهدون ارتباطهم بالإمام في قلوبهم كالأمر المحسوس حتى إن بعضهم لا يلتبس عليه الحال لو غلط المبلغ في الأفعال كان كبر الركوع ولم يركع الإمام ومثل هذه هي الرابطة الحقيقية التي كان عليها السلف الصالح فعلم أن من ادعى صحة الارتباط بالباطن بإمامه وتبع المبلغ في الغلط هو من أصل التلبس على نفسه

وقال أبو حنيفة لو روى منكسا
أعاد فان لم يفعل فلا شيء عليه
(فصل) والأيام المعدودات
أيام التشريع يسبق بالانقياد
والمدامات عشر ذي الحجة عند
الشافعي وأحمد وقال مالك ثلاثة
أيام يوم النحر ويومان بعده
وقال أبو حنيفة يوم عرفه
ويوم النحر والأول من أيام
التشريع (فصل) وتزول
المحسب ليلة الرابع عشر
مستحب ويحكي عن أبي حنيفة
أنه نسك وهو قول عمرو بن
الخطاب روى الله عنه
ويستحب أن يخطب الإمام
في ثاني أيام التشريع وقال
أبو حنيفة لا يستحب له أن
ينفسر في اليوم الثاني ما لم
تغرب الشمس ويترك الرمي
الثالث فان لم ينفسر حتى
غربت الشمس وجب مبيتها
وروى أحمد وقال أبو حنيفة له
أن ينفسر ما لم يطلع الفجر
(فصل) وإذا حضت المرأة
قبل طواف الأضحية لم تنفر
حتى تطهر وتطوف ولا يلزم
الجلال حبس الجمل عنها بل
ينفر مع الناس ويركب غيرها
مكناها عند الشافعي وأحمد
وقال مالك يلزم حبس الجمل
أكثر مدة الحبس وزيادة
ثلاثة أيام وعند أبي حنيفة
أن الطواف لا يشترط فيه
الظهاره فتطوف وترحل
مع الحاج (فصل) وطواف
الوداع من واجبات الحج على
المشهور وعند الفقهاء إلا لمن
أقام فلا ردا على عليه وقال أبو
حنيفة لا يسقط إلا بالاقامة

فتأمل ومن ذلك قول مالك والشافعي في أصح قولي وأحمد أنه لو نوى المنفرد بالدخول في الجماعة من غير
قطع للصلاة صح مع قول أبي حنيفة أن ذلك يبطل الصلاة فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ووجه الأول أنه طلب ارتباط صلاته بالجماعة فزاد خبرا وشاركههم في إقامة الشعار حسب
طائفة ووجه الثاني أن نية الإمامة في أثناء الصلاة كالاشتغال بالخلق عن الحق بخلافه في أول الصلاة
سوى العبد المبدل بالارتباط بآدمه وهذا خاص بالصاغر كان الأول خاص بالكبير أصحاب مقام
الجمع فلم يخرج جواب ذلك عن شهود الحق تعالى بل أزدادوا به شهودا عما كانوا عليه حال الانفراد وفي ذلك
من الأدب مع الله ما لا يخفى على طارف فانه ما ملأ أحيي يد يد على خطاب الحق تعالى من أول الصلاة إلى
آخرها بلا واسطة وهو منفرد فافهم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن ما أدركه المأموم من صلاة
الإمام فأول صلاته في التشهدات وآخر صلاته في القراءة مع قول الشافعي أنه أول صلاته فعلا وحكما فيعيد
في الباقي القنوت ومع قول مالك في المشهور وعنه أنه آخرها وهو إحدى الروايتين عن أحمد فالأول فيه
تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول عدم
الاختلاف على الإمام ظاهرا بمخالفته الأفعال فلا يعيد القراءة بل ربما كانت قراءته وحده أتم من قراءته
مع الإمام من حيث الحضور مع الله تعالى ووجه الثاني الاختلاف في موافق الإمام فيها وفيه لئلا
يختلف عليه ويأتي به ثانيا في محله الأصلي فلذلك كان يوافق الإمام في التشهد والتسبيح ولا يشتغل
بهما للاقتناع لأن موافقة الإمام في هذا الموضع أهم ووجه الثالث اكتفاء المسموع بما فعله مع الإمام
من التشهد والقنوت وغير ذلك وهو خاص بالصاغر الذين يشغل عليهم مناجاة الله تعالى في القنوت
والجلوس وحدهم كان كلام الشافعي محمول على حال الكبار الذين لهم قدرة على مناجاة الحق جل وهلا
وحدهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أن من دخل المسجد فوجد إمامه قد فرغ من
الصلاة كره له أن يستأنف فيه جماعة أخرى إلا أن يكون المسجد على عمرا الناس مع قول أحمد أنه لا يكره
اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال فالأول فيه تخفيف والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجه الأول خوف تشتيت الغلب عن الإمام أو حصول تشويش له من جهة الافتيات عليه فيه
يصلي بالناس بعد ذلك وهو متكدر فيسرى تكديره في قلوب المأمومين به ووجه قول أحمد أن في إقامة
الجماعة ثانيا زيادة الأجر والثواب للجماعة الثانية أن كانوا أصلا مع الإمام الأول أو حصلوا فضيلة الجماعة
أن لم يكونوا أصلا وروى كان في الجماعة الثانية من يستحي أن يقف بين يدي الله وحده في الصلاة أو لا يستطيع
الوقوف وحده أصلا من شدة الهيبة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي أن من صلى منفردا ثم أدرك جماعة
يصلون استحب له أن يصليهم معهم وبذلك قال مالك إلا في المغرب فان صلى جماعة ثم أدرك جماعة أخرى
فالراجح من مذهب الشافعي أنه يعيدها وهو قول أحمد إلا في الصبح والعصر ومع قول مالك في روايته
الأخرى أن من صلى جماعة لا يعيدها من صلى منفردا أعاد في الجماعة إلا المغرب وقال الأوزاعي إلا الصبح
والمغرب وقال أبو حنيفة لا يعيد إلا الظهر والعشاء وقال الحسن يعيد إلا الصبح والعصر فالأول فيه
تشديد في مسألة من صلى منفردا ومن صلى جماعة والثالث فيه تخفيف وكذلك ما بعده فراجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاتباع وروى كان في الصلاة الأولى نقص فجر في الصلاة الثانية وأما
اشتغالي مالك بالمغرب تخفيفا على الناس لضيق وقته ولمزاجية العشاء بفتح العين له عادة وانما استثنى أحمد
الصبح والعصر لأن الشارع عن الصلاة بعد فعلهما إلى أن تغرب الشمس أو تطلع الشمس مع ما في
الاعادة من راحة النفل من حيث جواز الترتل وان كان لها حكم الفرض من جهة وجوب القيام فيها مع
القدرة وتحريم الخروج منها بغير عذر فلم أن للصلاة المعادة وجهين وجه إلى التلبية ووجه إلى الفرضية
لا وجه واحد وجه قول الأوزاعي ما قلناه من النهي عن الصلاة عقب الصبح وتخفيف الأمر على
الناس بعد المغرب ووجه قول أبي حنيفة إلا الظهر والعشاء أي فانه يعيدهما كونه وقت الظهر وقتا
يغلب فيه الجلب فلا يكاد يعيده فيه يأتي به صلاته على الكمال فكان أعادته جارية لما فيه من النقص وأما

العشاء قائمها عقب تعب النهار في أمر الحرف والمعايش عادة مع غلظ الجباب فيها أيضا ولذلك استحب الشارع لامته تأخيرها إلى أن يمضي ثلث الليل الأول كما أشار إليه حديث لولأن أشق على أمي لا نرت العشاء إلى ثلث الليل ووجه قول الحسن هو الوجه في قول أحمد والله أعلم ومن ذلك قول الإمام الشافعي في الجديد أن فرضه إذا أعاد هو الأولى والثانية تطوع مع قول الشافعي في القديم أن فرضه الثانية ومع قول أبي حنيفة وأحمد والأوزاعي والشعبي أنهم ما جبهوا فرضه فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرقبي الميزان ووجه الأول سقوط الخطأ عنه بفعله أو وجه الثاني الأخذ بالاحتياط ونية الجهر بما يقع في الأولى من النقص ووجه الثالث رد العلم فيهما إلى الله تعالى أدبامع الشارع حيث سكت عن بيان وجوب ذلك وبه قال عبد الله بن عمر وقال حين سئل عن ذلك إن الله يحب الله تعالى منهم ما شاء ومن ذلك قول الإمام الشافعي وأحمد أن الامام إذا أحس بدخل وهو راحع أو في التشهد الآخر يستحب له انتظاره مع قول أبي حنيفة ومالك بكره ذلك وهو قول للشافعي فالأول مشدد باستحباب الانتظار والثاني مخفف في ترك ذلك أصلا فرجع الأمر إلى مرقبي الميزان ووجه الأول أن في ذلك عونًا لأخيه المسلم على تحصيل فضيلة الخضوع لله في الركوع مع الركعتين أو جلوسه بين يدي ربه مع الجالسين ووجه الثاني الهروب من التثريب بين مراعاة الخلق ومراعاة الخالق وإن كان مثل ذلك مغفورا له وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله يقول إنما استحب الإمام الشافعي وأحمد انتظار الدخول إذا أحس به الإمام في الركوع أو التشهد لأحسنهما الظن بالإمام وإن مثله لا يشغله انتظار ذلك الدخول عن ربه عز وجل من حيث أنها من منصب الإمام الأعظم ولو أن هذين الإمامين علمتا ذلك يشغل ذلك الإمام عن ربه ما استحب إليه ذلك فافهم وسعته رضي الله عنه يقول كلام الشافعي وأحمد خاص بالإمام الذي أعطاه الله تعالى القوة وجعل له عدة أعين فعين ينظر بها إلى الحق جل وعلا وعين ينظر بها إلى الخلق وإلى ما يفعل وعين ينظر بها إلى الحق والخلق معا فعلم أن المكره خاصة بالأصغر أما الأكبر فلا يضرهم ذلك قطعا فافهم ومن ذلك قول الإمام أحمد وهو الراجح من مذهب الإمام الشافعي أنه لو نوى المأموم مفارقة إمامه من غير عذر لم تبطل مع قول أبي حنيفة ومالك أنها تبطل فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرقبي الميزان ووجه الأول أن إتمام الصلاة خلف الإمام إنما هو أدب بدليل صحة صلاته فإرادى فيما عدا الجمعة والصلاة المعادة ووجه الثاني أنه بالدخول معه كأنه ربط نيته بإتمام الصلاة خلفه فكانه قطع الصلاة بالنية وذلك مبطل ومنصب الإمام في الصلاة يحل عن جواز الخروج من طاعته وموافقته كالأمام الأعظم بل الإمامة في الصلاة هي منصبه بالأصل فمن فارق إمامه فسق ومات ميتة جاهلية كمن فارق أقباع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزع عن شيعته لا سيما أن أوهمت المفارقة القدح في دين الإمام فافهم ومن ذلك قول الإمام مالك والشافعي بفساد المأموم بالإمام وبينهما نرا وطريق مع قول أبي حنيفة أنها لا تنصح فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المراد معرفة المأموم بانه نقالات الإمام وهو حاصل ووجه الثاني أن شرط الارتباط أن لا يحول بين الإمام والمأموم حائل ولو لمعنوبا فكما انقطعت صورة الارتباط بينهما من حيث الأجسام كذلك انقطعت من حيث القلوب كما أشار إليه خبر ولا تختلف مواضعه فتختلف قلوبكم فإنه صلى الله عليه وسلم حكم باختلاف القلوب باختلاف الصدور وعدم استوائها في الموقف فلكل من القولين وجه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من صلى في بيته بصلاة الإمام في المسجد وهناك حائل يمنع رؤية المصنف لم يصح مع قول أبي حنيفة في المشهور عنه أنه يصح فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرقبي الميزان ووجه الأول ذهب الشافعي إلى أن صلاة الجماعة في دولة الظاهر للخلق ووجه الثاني في ذلك حصول الشعار في دولة الباطن الذي هو علم الله تعالى وحضرته فلكل وجه ولقد رأيت من يصلي خلف إمام بيت المقدس أو مكة وهو يصلي تحجبه الجبال ولا يراها ولكن قد فاته هذا فضيلة امتثال أمر الشارع بالاجتماع في مكان واحد عرفاه وكان سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يذهب إلى مكة وبيت

اسراهم وزنه فحمله بالانفاق
وقال أهل الظاهر لا ينعقد
اسراهم والامة كالعبد الا ان
يكون لها زوج فباعتبار ذلك مع
الولي وعن محمد بن الحسن الله
لا يعتبر اذن الزوج (فصل)
للازمة ان تحرم بحجة
الاسلام بغراذن زوجها عند
أبي حنيفة ومالك وأحمد
واختلف قول الشافعي في ذلك
والاصح منه وهو هل للزوج
تحليل زوجته من الفرض
للشافعي ولان أظهرهما في
الرافعي أن له ذلك كله منعهما
من ابتداءه وقال أبو حنيفة
ومالك ليس له تحليلها هكذا
صرح به القاضي عبد الوهاب
المالكى وله منعهما من حج
التطوع في الابتداء فان
أسوت فله تحليلها عنده
الشافعي (كتاب الأختية)
هي مشروعة باصل الشرع
بالاجماع واختلاف هل هي
سنة أو واجبة فقال مالك
والشافعي وأحمد وصاحبها
أبي حنيفة هي سنة مؤكدة
وقال أبو حنيفة هي واجبة
على المقيمين من أهل الامصار
واعتبر في وجوبها النصاب
ويدخل وقتها عند الشافعي
بطول يوم الشمس يوم التكرار
ومضى قدر صلاة العبد
والخطبتين صلى الامام أو لم يصل
وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
من شرط صحة الأختية أن
يصلى الامام ويخطب الا أن
أبا حنيفة قال يجوز لأهل
السواد أن يصفوا إذا طلع
الفجر الثاني وقال عطاء
يدخل وقت الأختية بطول يوم

المقدس وغيرهما فبصلى مع الامام ثم يرجع ويقول اتباع السنة أولى وكذلك كان يفعل سبدي ابراهيم
المتبولي كما أخبرني بذلك الشيخ الاسلام زكريا رحمه الله تعالى اهـ ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
انه لا يجوز اقتداء المقتضى بالمتنفل كما لا يجوز زعمهم أن يصلى فرضا خلف من يصلى فرضا آخر مع
قول الشافعي ان ذلك يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول
ظاهر وقوله صلى الله عليه وسلم ولا تختلِفوا عليه أى الامام فختلِف قلوبكم فانه شمل الاختلاف عليه في
الافعال الباطنة كما شمل الاختلاف عليه في الافعال الظاهرة على حد سواء ووجه الثاني كون اختلاف
أفعال القلوب لا يظهر به مخالفة الامام عند الناس فالائمة الثلاثة راعوا المخالفة القلبية والشافعي راعى
المخالفة الظاهرة ولا شأن أن من راعى الباطن والظاهر معاً كل من راعى أحدهما مع جواز كل منهما
على انفراد فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بعدم صحة امامة الصبي المميز في الجمعة مع قول الشافعي
يجوز الاقتداء به فيما كغيرها وان كان البالغ أولى بالامامة من الصبي للاختلاف فالاول مشدد والثاني
مخفف ووجه الاول ان منصب الامامة في الجمعة وغيرها من منصب الامام الاعظم وقد اتفقوا على أن
من شرطه أن يكون بالغاً ووجه الثاني أن المراد عدم اخلاصه لأحكام الصلاة وآدابها وذلك حاصل
بالصبي المميز الذي يميز بين الفرائض والسنن ويتحرز عن الصلاة مع الطهارة والنسب وأيضا فانه لا ذنب
عليه بخلاف البالغ فاشبهه الامام العادل المحفوظ من الذنوب فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
امامة العبد في غير الجمعة صحيحة من غير كراهة مع قول أبي حنيفة بكراهة امامة العبد فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول سكوت الشارع على امامة العبد باصحابه
وقوله صلى الله عليه وسلم الا لأفضل طهر على عبد ولا عبد على حر الا بالثقة وى وربما يكون ذلك العبد
أتق الله من الحر وأكثر ذللاً وانكساراً بين يديه فيكون مقدماً عند الله على الحر الذي عنده كبر وعزة
نفس ووجه الثاني كون الامامة في الاصل من منصب الامام الاعظم ومعاوم أنه يشترط أن يكون حراً
فكذلك القول في نائبه وان كان البدل ليس من شرطه أن يكون على صورة المبدل من كل وجه فافهم
ومن ذلك قول الامام الشافعي ان البصير والاهب في الامة سواء مع قول ابن سيرين وأبي حنيفة ان
البصير أولى واختاره أبو اسحق الشيرازي من الشافعية وجماعة مع أنها صحيحة بالاتفاق فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول عدم ورود نهى في ذلك مع أن المدار على نور
القلب عند الله تعالى لا على نور البصر الظاهر ووجه الثاني أن الامامة من منصب الامام الاعظم
فكلا لا يكون الامام الاعظم أعنى فكذلك نائبه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بكراهة امامة من لا يعرف
أبوه مع قول أحمد بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول طلب الائمة اتصال السند
بالامام الى حضرة خطاب الله عز وجل ومن لا يعرف المأمورين أباه مقطوع الذنب والوصلة بحضرة
خطاب الله عز وجل لان ولد الزنا لا ينحى أن يكون واسطة بيننا وبين خطاب الله عز وجل بالقراءة
والدعاء لنا وللمسلمين لنقصه ولكونه تولد من معصية كما أشار اليه قوله تعالى في الزنا انه كان فاحشة ومقتناً
وساء سيئاً ولا يضاف قدره عن بعضهم أنه قال ان الله تعالى رأى السند الباطن كما رأى السند الظاهر
بل أولى ووجه الثاني عدم ورود نهى في ذلك ويقول صاحبه قد أمرنا الله تعالى بالسبح والطاعة لمن ولاه
عليه وان كان ناقصاً أدياً مع الله الذي ولاه ونقصه راجع الى نفسه لا يتعداها اليها فافهم ومن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي وأحمد في احسدى روايته بصحة امامة الفاسق مع الكراهة مع قول مالك وأحمد في
أشهر روايته انهم الاتصاف ان كان فسقاً بلاتاً وبل ويصعد من صلى خلفه الصلاة وان كان بتاً وبل أعاد
مادام في الوقت فالاول مخفف والثاني مشدد بالشرط الذي ذكره فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه
الاول صلاة الصحابة خلف الجاهل قال ابن عمر وكفى به فاسقاً وقد أحصوا من قتلهم من الصحابة والتابعين
فبلغوا مائة ألف وعشرين ألفاً وانما صحح الائمة المذكورون صلاة المأمومين خلفه لانه يحتمل أنه يتوب
عقب كل ذنب توبة صحيحة وانما كرهوا خلفه لاسيما لاصرارهم وقال بعضهم لا يصور لنا الصلاة خلف

فاسق اذا أتى بأفعال الصلاة على الكمال لانه ما بين تكبير الله وقراءة وركوع وسجود وتسبيح واستغفار من حين يحرم بها الى أن يسلم منها فلا يوصف بفسق في جزء منها وانما جاءت الكراهة من استصحاب الذهن فسقه الذي فعله خارج الصلاة الى أن دخل في الصلاة وذلك نقص موجب لكراهة المأمومين للإمام وقد صرح الشرح بعدم رفع صلاة من أم قوما وهم له كارهون وقال اجعلوا أئمتكم خياركم فانهم وقدكم فيما بينكم وبين ربكم انتهى ووجه من قال بعدم صحة امامته عدم اتصال السند للمؤمنين بحضرة الله عز وجل من جهة الارتباط الباطني اذا فاسق لا يصح له دخول حضرة الله الخاصة أبدا حتى يتطهر من ذنوبه كلها فان الذنوب الباطنة فضلا عن الظاهرة حكمها كالنجاسة المحسوسة عند الله تعالى على حد سواء فكأن من صلى وفي بدنه نجاسة لا يعنى عنها أولعة بلا طهارة لا تصح صلاته فكذلك من تدنس بالذنوب وفسق بما فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الثلاثة على عدم جواز امامة المرء في صلاة التراويح بالرجال مع قول أحد بجواز ذلك لكن بشرط أن تكون متأخرة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبنى الميزان * ووجه الاول نهى الشارع عن امامة المرأة للرجال لان الامامة في الصلاة من منصب الامام الا عظم وهو لا يصح أن يكون امرأه ووجه الثاني عدم النهي في امامتها في التراويح من حيث ان الجماعة فيها بدعة عند أحد وان كانت حسنة بخلاف امامتها في مثل العيدين والكسوف والاستسقاء وغيرها مما شرعت فيه الجماعة فلا تصح امامتها فيها إجماعا لاجلال المنصب الشارع أن يتأخر عن القيام به الرجال ويتقدم له النساء فان ذلك يؤذن بقلّة الاعتناء به فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاقامة الذي يحسن الفاتحة أولى من الاقامة مع قول أحد ان الاقامة الذي يحسن القرآن كله دون أحكام الصلاة أولى فالاول مشدد في معرفة الفقه دون القراءة والثاني عكسه فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول أن معرفة المصلي واجبات الصلاة فقط أولى من الاقامة الذي لا يعرف الواجبات ووجه الثاني عكسه لزيادة بكثرة حمل الوسخ لا سيما ان كان يحفظ القرآن كله وصاحب هذا القول يقول الاصل السلامة من وقوع الامام في السهو أو فيما يخل بالصحة ويصح حمل قول الامام أحد على الاقامة الذي يعرف الفقه كما كان عليه السلف الصالح فلا يكون مخالفا لبقية الأئمة فتأمل * ومن ذلك قول أبي حنيفة لا تصح صلاة القارئ خلف الاي لبطان صلاتهم مع قول مالك ببطان صلاة القارئ وحده ومع قول الشافعي بصحة صلاة الاي بلا خلاف وبطان صلاة القارئ على الاربع من القولين فالاول مشدد والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث فراجع الامر الى من تبنى الميزان قالوا والاي هو الذي لا يقيم الفاتحة ووجه الاول نقص الاي عن منصب الامامة فهو كالمرء اذا صليت بالرجل وان قيل بصحة صلاتهم دون الرجل ووجه الثاني أن صلاة الاي في نفسه صحيحة لانه صلى بحسب ما قدر عليه من الفصاحة بخلاف القارئ ما كان له أن يصلي خلف ناقص لكن وبذلك يوجه أرجح قول الشافعي رحمه الله تعالى ويصح حمل الاول على حال أهل الورع والاحتياط والثاني والثالث على من كان دونهم في الاحتياط فتأمل * ومن ذلك قول الشافعي وأحد بصحة صلاة من صلى خلف محدث في غير الجمعة ثم بان له حديثه أما في الجمعة فلا يصح الا بشرط أن يتم العدد بغيره مع قول أبي حنيفة تبطل صلاة من صلى خلف المحدث بكل حال ومع قول مالك ان كان الامام ناسيا لمحدث نفسه صحّت صلاة من خلفه وان كان عالما بطلت فالاول والثالث فيهما تشديد والثاني مشدد فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول العمل بظن المتقدم طهارة امامه عن الحدث الا في الجمعة لا شرط كمال العدد وصحة صلاتهم فيها والمحدث لم تصح صلاته ولذلك شدد الأئمة في الجماعة خلف امامه دون غيرها ووجه الثاني العمل بقوله تعالى ولا تزوروا زواجرهم وتخلفكم خلفكم من قول مالك كثر جمعه الاول فافهم * ومن ذلك قول الشافعي بصحة صلاة القائم خلف القائم بعدد مع قول أبي حنيفة وأحد أنهم يصلون خلفه قعودا وهو قول مالك في إحدى روايته فالاول مخفف والآخر بالاحتياط والثاني مشدد في القعود أخذ بالخصصة فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ان الله تعالى كاف كل من الامام

الشهس فقط وآخر وقتها
عند الشافعي آخر أيام
التشريق وقال أبو حنيفة
ومالك آخر الثاني من أيام
التشريق وقال سيبويه
جدير بجوز لاهل الامصار
الخصبة في يوم النحر خاصة
ولا لاهل السواد الى آخر أيام
التشريق وقال ابن سيرين
لا يجوز مطلقا الا في يوم النحر
خاصة وعن القتيبي الجواز
الى آخر شهر ذي الحجة واذا كانت
الخصبة واجبة لم يسقط ذبحها
بفوات أيام التشريق بل
يذبحها ويكون قضاء عند
الثلاثة وقال أبو حنيفة يسقط
الذبح وتدفع الى الفقراء
(فصل) ومن دخل عليه
عشر ذي الحجة وقصده أن
يضحي فاستحب له عند
مالك والشافعي أن لا يحاق
شهره ولا يقلم ظفروه حتى
يضحي فان فعله كان مكروها
وقال أبو حنيفة هو مباح
لا يكره ولا يستحب وقال أحمد
بتحريمه (فصل) واذا التزم
أضحية معينة وكانت سليمة
فحدث بها عيب لم يمنع اجزائها
هنا الثلاثة وقال أبو حنيفة
يمنع والمرض اليسير في الاضحية
لا يمنع الاجزاء والكبير الذي
يفسد اللحم عنه والجرب
العين يمنع الاجزاء لانه يفسد
اللحم والعمى يمنع الاجزاء
وكذا العور بالاتفاق وعن
بعض أهل الظاهر انه لا يمنع
وتكره مكسورة القرن وقال
أحمد لا تجزئ مكسورة
القرن ولا تجزئ العرجاء
عند مالك والشافعي وقال أبو

عند الذبح الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم وقال أحمد
 ليس بشروع ويستحب أن
 يقول اللهم هذا منك ولك
 فتقبل مني وقال أبو حنيفة
 يذكر ذلك (فصل) وإذا كانت
 الاضحية تطوعا استحبه له أن
 يأسل منها بالاتفاق وقال بعض
 العلماء بوجوبه وفي قدر
 الافضل منه للشافعي قولان
 الجدي ياكل الثلث ويهدي
 الثلث ويتصدق بالثلث
 والمريض انه يتصدق بكلاهما
 لقما يتبرك بكلاهما ولا بأس من
 لحم المنذورة شيئا بالاتفاق
 ولا يجوز بيع شيء من الاضحية
 والهدي نذرا كان أو تطوعا
 ولا يبيع الجملد بالاتفاق وقال
 النخعي والأوزاعي يجوز بيعه
 بالقبول التي تهازل كالفاس
 والقدر والمخل والميزان
 ويحكي ذلك عن أبي حنيفة
 وقال عطاء لا بأس ببيع أهاب
 الاضحية بالدرهم وغيرها
 (فصل) والابل أفضل في
 الاضحية ثم البقر ثم الغنم وقال
 مالك الافضل الغنم ثم الابل
 ثم البقر والبدنة تجزى عن
 سبعة وكذلك البقرة والشاة
 عن واحد بالاتفاق وقال اسحق
 بن راهويه والبقرة من عشرة
 ويجوز أن يشترك سبعة في
 بدنة سواء كانوا متفرقين أو من
 أهل بيت واحد وقال مالك ان
 كان تطوعا وكانوا أهل بيت
 واحد جاز (فصل) والعقيقة
 سنة مشروعة عند مالك
 والشافعي وقال أبو حنيفة هي
 مباحة ولا أقول انها سنة
 مستحبة وعن أحمد روايتان

فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول أن مدار القدوة على الاقتداء بالافعال دون الموقف
 وانما ذكر ذلك لخروجه عن صورة الاجتماع الظاهرة التي شرع لاجلها الجماعة من حيث انها هليز
 لاجتماع القلوب كما أشار اليه حديث تسوية الصفوف في قوله ولا تختلفوا عليه أي الامام فتختلف
 قلوبكم ووجه الثاني ان الواقف خلف الصف حكمه حكم من ربط صلته بامامه وفعل معه ركنا
 وذلك يقطع ارتباط صلته خلف الامام بخلاف ما إذا لم يركب فيحكم بصحة صلته لانه لا يقطع الزمان ومن هذا يعلم
 توجيه كلام النخعي * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح قوليه بطلان صلاة من
 تقدم على امامه في الموقف مع قول مالك بصحة صلته فالاول مشدد في الموقف والثاني مخفف فيه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول من جهة منصف الامام في الظاهر من حيث ان الواقف امام
 امامه فيه من سوء الادب ما لا يخفى وليس هو بمقيد بامامه عنده من رآه فانه واقف في مكان الامام ووجه
 الثاني ان الله تعالى نصب الامام في الارض كالنائب عنه في تبليغ أمره ونهييه لا غير فيكما ان الحق تعالى
 لا يهين في جهة فكذلك نائبه من حيث المعنى وكما أنه لا ينشاء الا ما شاء الله وهو في غير جهة فكذلك القول
 في النائب يجب أن يكون أفعاله تابعة لأفعاله ولولم يكن في جهة القبلة ويؤيد الامام ما كان في ذلك
 اختلاف الصحابة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم خلف أبي بكر فان طائفة من الصحابة كانت
 تقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اماما مع تقدم أبي بكر عليه في الموقف وتقريره له على ذلك
 وهذا أعظم شاهد لصحة صلاة الامام مع تقدمه في الموقف على امامه لكن لما تطرق اليه احتمال أن
 يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم ماموما سقط الاحتجاج به عند الأئمة الثلاثة فافهم * وهنا أسرار
 يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الامام مالك ان من صلى في داره بصلاة الامام
 في المسجد وكان يسمع التكبير صحت صلته الا في الجمعة فانه لا تصح الا في الجامع أو رحابه المتصلة به مع قول
 الامام أبي حنيفة تصح صلاة من ذكر خلفه في الجمعة وغيرها مع قول عطاء ان الاعتبار بالعلم بانتقالات
 الامام دون المشاهدة ودون الخلل في الصفوف وهو قول النخعي والحسن البصري وبه قال الشافعي
 فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن من اراد الشارع باجتماع
 الناس في الجماعة شدة الائتلاف ليعاضدوا على القيام بالجهاد وشعائر الدين فخاف الامام مالك أن
 تختلف قلوبهم باختلاف موقفهم فشدد فيه قياسا على قوله صلى الله عليه وسلم سووا صفوفكم ولا تختلفوا
 فتختلف قلوبكم فحكم بوقوع الاختلاف في القلوب باختلاف الموقف وإذا اختلفت القلوب وقع التقاطع
 والتدابير والعداوة وصار كل واحد يعارض الآخر في أقواله وأفعاله ولو أمرهم بجمع صفوفهم وشكروا حتى
 شك فيجب بواحد حفظ عن الامام مالك انه سئل عن الصلاة في البيت المتصل بالمسجد هل يلحق برحابه حتى
 تصح الصلاة فيه مطلقا فقال ان احتاج ذلك البيت الى استئذان في الدخول فلا تصح الصلاة فيه والا
 صحت انتهى ووجه هذا ان كل مكان احتاج الدخول اليه الى استئذان فهو بيوت الناس أشبهه فان
 بيوت الله لا تحتاج الى إذن من الخلق ووجه الثاني وما بعده من أصل المسئلة أن الاعتبار بالعلم بانتقالات
 الامام فقط بحيث كان المأموم يعرف انتقالات الامام صحت صلته وكان معه في موضع واحد ومن هنا تعلم
 صحة صلاة من صلى بمصر خلف من صلى بالحرم المكي أو بيت المقدس مثلا اذا كنت له عنه وصار يعرف
 انتقالاته لان أصحاب هذا المقام قلوبهم مؤلفة ولو كان بينهم وبين امامهم بعد المشركين لزوال الحسد
 والبغضاء من قلوبهم فلا يحتاجون الى قرب الاجسام بل ربما كانت أجسامهم مع البعد اقرب من
 التماسق بحب الدنيا بكتف أخيه كما قال تعالى تحبهم جميعا وقلوبهم شتى والله تعالى أعلم

(باب صلاة المسافر)

اتفق الأئمة كله على جواز القصر في السفر وعلى انه اذا كان مسافرا أكثر من مسيرة ثلاثة أيام فالقصر
 أفضل وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام أبي حنيفة ان القصر
 عز به مع قول الأئمة الثلاثة انه رخصة في السفر الجائر ومع قول داود انه لا يجوز الا في سفر واجب وعنه

أشهرهما التماسه والثانية

انها واجبة واختارها بعض
أصحابه وقال الحسن وداود
بوجوبها والعقبة أن يدعى
عن الغلام شاتين وعن الجارية
شاة وقال مالك يدعى عن الغلام
شاة واحدة كما عن الجارية
والذبح يكون في اليوم السابع
من الولادة بالاتفاق ولا يس
رأس المولود بدم العقبة
بالاتفاق وقال الحسن يطلى
رأسه بدمها وقال الشافعي
وأحمد يستحب أن لا يكسر
عظام العقبة بل تطبخ أجزاء
تقا ولا بسلامة المولود
(كتاب النذر)

النذران كان في طاعة فهو
لازم بالاتفاق وإذا كان في
معصية لم يجز الوفاء به
واختلفوا في وجوب الكفارة
به فقال أبو حنيفة ومالك
والشافعي لا يلزم به كفارة وعن
أحمد روايتان أحدهما
بأنه لا يجزئ فعله وتجب
به كفارة ولا يصح نذر محرم
كهموم العبد وأيام الخبيث
غير أنه يجزئ ذلك فإن صام
صوم ومن نذر ذبح ولده لم
يلزمه شيء عند الشافعي
وقال أبو حنيفة ومالك يلزمه
ذبح شاة وعن أحمد روايتان
أحدهما يلزمه ذبح
شاة والأخرى كفارة عين
وكذا لو نذر ذبح نفسه وإن نذر
ذبح ماله لم يلزمه شيء عند
الثلاثة وعن أحمد روايتان
أحدهما أن ذبح كبش والأخرى
كفارة عين (فصل) ومن نذر
نذرا مطلقا صح نذره عند أبي
حنيفة ومالك وأحمد ويلزمه

أيضا أنه يختص بالخوف فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تشديد وكذلك الرابع فرجع
الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن بعض الناس ربما أنفقت نفوسهم من القصص فشدد الإمام أبو
حنيفة عليهم فيه كما قالوا في مسخ الخلف أنه إذا نفرت منه النفس وجب ليخرج عن العصبان للشارع في
الباطن ووجه الثاني التخفيف على العباد فإن السفر مظنة المشقة ولو سافر العبد في مخافة فن وجد قوة
في نفسه كان الأتباع له أفضل ومن وجد مشقة كانت رخصة الشارع له أفضل وهو إذا اشرع من العباد
أن يأتي أحدهم إلى العبادة بانسراح صدر وسرور وبعد ذلك من جهة فضل الله عليه الذي أهله لأن
يقف بين يديه ويناجيه كما يناجيه الأنبياء والملائكة ومن كان يجهد في نفسه حصارا وضيقا من طول
الوقوف بين يدي ربه فالقصر له أفضل لئلا يصير واقعا كالكره فيمقته الله على ذلك قال تعالى فمن يرد الله
أن يهديه يشمس صدره للسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقا حيا كأنما يدعوه في السماء فالأول
خاص بالأصغر والثاني خاص بالمتوسطين ووجه الثالث أن السفر الذي قصر النبي صلى الله عليه وسلم
والعبادة فيه كان واجبا من حيث أنه بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم حال حياته وداود رأس علماء
أهل الظاهر فوقف على حسنها كان في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وقاس عليه كل ما كان واجبا من
السفر وكذلك تخص به القصص بالخوف هو حدهما ورد في القرآن فافهم • ومن ذلك قول الآية الثلاثة
أنه لا يجوز القصص في سفر المعصية ولا الترخص فيه برخص السفر بحال مع قول الإمام أبي حنيفة بجواز
الترخص في سفر المعصية فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان • ووجه الأول
كون الرخص لا تنطبق بالمعاصي وقد قال تعالى في المفسر إلى أكل الميتة فمن اضطر في مخمصة غير متجانف
لأثم وقال فمن اضطر غير باغ ولا عاد ومن كان باغيا أو متعديا جدد الله وهو عدو الله لا يستحق نزول الرحمة
عليه ولا التخفيف عنه بل عقته الوجود كله ومن عقته الوجود كله فالأثر به أكثر الخدمة وزيادة
الرصع والسجود حتى يقبله السيد ورضي عليه وهما أن يرضى به بصلاته نامة من غير قصر
وأدق من هذا الوجه أن تكليفه بطول الوقوف بين يدي ربه بزيادة ركعتين وهو غضبان عليه أشد
عليه من دخول النار فكلاما وقف بين يديه ينظر إليه تغلر الغضب وذلك من أشد عقوبة له باطننا ومن
هنا يعلم توجيه قول أبي حنيفة بأن المعاصي بقصر خوفها عليه من حصول زيادة المقت بطول وقوفه بين
يدي الله وهو غضبان عليه فكان القصص في حق رخصة به وقال بعضهم إن الرخص إنما وضعت بالأصالة
لأنقص الناس مقاما وهو المعاصي فإنه لا أنقص مقاما منه فكان عدم جواز القصص له من باب وبإلوانهم
بالحسنات والسيئات لعلمهم برجعون فمن منع من العلماء جواز القصص له فمرداه أن ينتبه بذلك على قبح
فعله فيستوب ثم يترخص وكذلك من جواز القصص له فمرداه أن ينتظر جواز توسعة الله تعالى عليه مع عصيانه
له وعدم قطع أحسنه إليه ليستحي من الله فيرجع فرضي الله عن الآية ما كان أدق مداركهم وجزاها
الله خير عن أمة نبيهم • ومن ذلك قول الآية الثلاثة أن الأتباع لا يجوزون وهو قول بعض المالكية فالأول مخفف
عن ذلك بمسيرة ثلاثة أيام مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز وهو قول بعض المالكية فالأول مخفف
والثاني مشدد ووجه الأول أن الأتباع هو الأصل والقصص مارض فاذا رجع الإنسان إلى الأصل فلا حرج
عليه ووجه الثاني الاتباع للشارع وجها في هذه الرخصة فإن الأتباع يمت رخصة
الشارع وما رخصها إلا مع علمه بها فالمترخص متبع والمتم رعا يطلق عليه مبتدع فرجع الأمر
إلى من تبقى الميزان • ومن ذلك قول الآية الثلاثة أنه لا يقصر حتى يجاوز بنين بلده مع قول مالك في
أحدى الروايتين عنه أنه لا يقصر حتى يفارق بنين بلده ولا يجاوز بنين بلده مع قول مالك في
الأخرى أنه لا يقصر حتى يجاوز ثلاثة أميال ومع قول الحارث بن أبي ربيعة أن له القصص في بيته قبل أن
يخرج للسفر وعلى الناس من تركت في بيته وفهم الأسود وغير واحد من أصحاب عبد الله بن مسعود
ومع قول مجاهد أنه إذا نحر جوارح لم يقصر حتى يدخل الليل وان نحر جوارح لم يقصر حتى يدخل النهار فالأول
مخفف والثاني تشديد والثالث مخفف جدا وكذلك إلى رواية الثانية عن مالك والرابع مشدد فرجع

كازوم المعلى ووجهه من ربي

وللشافعي قولان أحدهما

كقول الجماعة والثاني لا يصح

حتى يعلقه بشرط أو صفة

وهو الأصح (فصل) ومن

نذر قربته في الحاج بأن قال إن

كنت فلا نفلته على صوم أو

صدقة فالمرجح من مذهب

الشافعي أنه تخيير بين كفارة عين

وبين الوفاء بالتزيمه وقال أبو

حنيفة بانه الوفاء بما قاله بكل

حال ولا تجزئه الكفارة وله

قول أنها تجزئه وقال مالك

تجزئه ويقال إن العمل عليه

(فصل) ومن نذر الحج لزمه

الوفاء به لا غير عند أبي حنيفة

ومالك وللشافعي قولان

أحدهما يجب الوفاء به وهو

الأصح والثاني أنه تخيير بين

الوفاء وكفارة العين وعن أحمد

روايان أحدهما التخيير

والأخرى وجوب الكفارة

لا غير (فصل) ومن نذر أن

يتصدق بماله لزمه عند الشافعي

أن يتصدق بجميع ماله وقال

أصحاب أبي حنيفة يتصدق

بثلث جميع أمواله المذكورة

به أي الزكوة استحبها با ولهم

قول آخر أنه يتصدق بجميع

ماله وقال مالك يتصدق

بثلث جميع أمواله الزكوة

وغيرها وعن أحمد روايتان

أحدهما يتصدق بثلث جميع

أمواله والأخرى يرجع في ذلك

إلى ما رآه من مال دون مال

(فصل) وإذا نذر الصلاة في

المسجد الحرام تعين فعلها فيه

وكذا في مسجد المدينة

والأقصى عند مالك وأحمد

وهو الأصح من قول الشافعي

الأمر إلى من تبنى الميزان ۞ ووجه الأول أنه شرع في السفر بمفارقة البيت ولو من جانب واحد
ووجه الثاني أنه لا يشرع في سفر حقيقة إلا بمجاوزة البلد من جميع الجوانب ووجه الولاية الثانية من
مالك أنه لا يشرع مسافرا إلا بمفارقة البيت لا يتعلق ببلده غالباً وذلك بمجاوزة الزروع والبساتين وهي
في الغالب لا تبعد عن البلد فوق ثلاثة أميال ووجه من قال يقصر في بيته إذا عزم على السفر أنه جعل
حصول نية السفر مبيحة للقصر وقد حصلت النية ووجه قول مجاهد أن المشقة التي هي سبب الرخصة
لا يحسبها المسافر عادة إلا بعد يوم أو ليلة وأدق من هذه الأوجه كلها كون المسافر كلما قرب من حضرة
الله تعالى التي هي منتهى قصد المسافر كان مأموراً بالخفيف ليطوى المدد ويجالس ربه في تلك الحضرة
وتأمل السراب لما قصدته الظلمات على أنه ماء كيف وجد الله عنده وهذا لا يشعر به الاكل من عرف
الحق جل وعلا في جميع مراتب التذكيرات فان الحق تعالى قد أوصانا بتأدية حقوق الجار ومعلوم أنه تعالى
لا يوصينا على خلق حسن الا وهو له بالاصالة وكيف يأمرنا بالظن الجمل به عند طلوع روحنا ولا يوفينا
ما ظنناه به من شهوده عند انقضاء سيرنا وقصدنا فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اقتدى مسافر
بقيم في جزء من صلاته لزمه الاتمام مع قول مالك رحمه الله تعالى لا بد من صلاته خلفه ركعة فان لم يدرك
خلفه ركعة فلا يلزمه الاتمام حتى أنه لو اقتدى بمن يصلي الجمعة ونوى هو الظاهر قصر الزمته الاتمام لان
صلاة الجمعة في نفسها صلاة مقيم ومع قول أحمد رحمه الله يجوز قصر المسافر خلف المقيم به قال ابن
راهو رحمه الله فالاول مشدد في لزوم الاتمام لمن أتى خلف مسافر في جزء من صلاته والثاني فيه تخفيف
الا في صورة الجمعة والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ۞ ووجه الأول تعظيم منصب
الامام أن يخالف أحدا ما التزمه من متابعتة ويتبع هواه ووجه الثاني أنه لا يسمى تابعاً له الا ان فعل معه
ركعة اذا الباقي كالتكرير لها ووجه الثالث ان كل واحد يعمل بنية نفسه التي ربطها مع الله تعالى ونسخ
ما ربطه مع الخلق اذ هو الادب الكامل لاسيما ان كان يتأذى بشطوط الصلاة من حيث انها تطول عليه
مسافة الوصول إلى مقصده الذي هو عبارة عن دخول حضرة الملقى تعالى الخاصة بمجالسته كما هي
ايضا حجة آتفا والله اعلم ۞ ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الملاح اذا سافر في سفينة قيم أهله وماله له
القصر مع قول أحمد أنه لا يقصر قال أحمد وكذلك المكارى الذي يسافر دائماً خلفه في الأئمة الثلاثة
أيضا فقالوا ان له الترخص بالقصر والقطر فالاول تخفيف والثاني في المستثنين مشدد فرجع الأمر إلى
من تبنى الميزان ۞ ووجه الأول كونه مسافراً عن وطنه الاصلي وعن أهله وأصحابه اذا السفينة ليست
بوطن حقيقة فكانت مساحتها في بركة فكان له القطر والقصر ووجه الثاني في المستثنين يقول من كان أهله
وما له في سفينة فكانه حاضراً ببلده فلا يترخص برخص السفر ومدار الأمر على أن السفر مشتق من
الاسفار فكل من كشف له عن حضرة الله كان له القصر طلباً للسرعة دخولها اذا الصلاة محدودة عند
العارفين من جملة السفر فلا يدخل أحدهم حضرة الله الخاصة الا بانتهاء الصلاة والله اعلم ۞ ومن ذلك
قول الأئمة الأربعة وغيرهم من جماهير العلماء أنه لا يكره لمن بقصر التنقل في السفر زيادة على الواجب
وكره ذلك عند الله بن عمر وأنكر على من رآه يفعل وقال لو طلب منا الشارع ذلك ما أباح لنا القصر في
السفر فالاول فيه رد الأمر إلى همة المسافر وعزمه والثاني فيه شدة الرحمة به ويسمى نهى شفقة وله
نظائر كثيرة في الشريعة فان الشارع أولى بالمؤمنين من أنفسهم فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه
الاول ان طلب الوقوف بين يدي الله تعالى لا ينبغي لأحد منعه الا بدليل ولم يرد لنا دليل في ذلك فبها
بلغنا ووجه الثاني أن السفر عادة محل للسقطة واشتغال البال من مراقبة الله تعالى فمن تكلف الوقوف
بين يدي الله تعالى فقد كاف نفسه شططا ثم لا يقدر على جمع قلبه كما يقع له في الحضرة بالساق كان حكمه
تحتكم من لم ياذن له الحق تعالى في الوقوف بين يديه فلا يعان على ما فعل لان الشارع ماضى المعونة الا
لمن كان تحت أمره واذا كان غالب الناس لا يكاد يحضر مع الله في فرائضه من أولها إلى آخرها فكيف
بما زاد قافهم واتبع الجهور فان الاتباع لجمهور الصحابة والتابعين أولى من مخالفتهم اذا حصل للتنقل

وقال أبو حنيفة لا تمتنعين

الصلاة بالنذر في مسجد بجال
(فصل) وإذا نذر صوم يوم
بعينه فانظر له نذر قضاءه عند
الثلاثة وقال مالك اذا افطر
لمرض لم يلزمه القضاء واذا نذر
صوم عشرة ايام جاز صومها
متتابعاً ومتفرقاً بالاتفاق
وقال داود يلزمه الصوم
متتابعاً (فصل) ولو نذر فصد
البيت الحرام ولم تكن له نية
حج ولا عمرة او نذر المشي الى
بيت الله الحرام فاشهر من
مذهب مالك واحمد انه يلزمه
القصد بحج أو عمرة وأنه يلزمه
المشي من دويره اهله وقال ابو
حنيفة لا يلزمه شيء الا اذا
نذر المشي الى بيت الله الحرام
فما نذر القصد والذهاب اليه
فلا وان نذر المشي الى مسجد
المدينة أو الاقصى فلا شافعي
قولان أحدهما هو قوله في
الام لا يشترط نذره وهو قول
أبي حنيفة والثاني ينعقد
ويلزمه وهو الرابع وهو قول
مالك وأحمد (فصل) واذا
نذر فعل مباح كما اذا قال لله
على ان أمشي الى بيتي أو
أركب فرسي أو ألبس ثوبي
فلا شيء عليه عند أبي حنيفة
ومالك وقال الشافعي متى
خالف لزمه كفارة عين وان
كان لا يلزمه فعل ذلك وعن
أحمد انه ينعقد نذره بذلك
وهو بالخيار بين الوفاء وبين
الكفارة
(كتاب الاطعمة)
النعيم حلال بالاجماع وطعم
الطيب حلال عند الشافعي
وأحمد وأبي يوسف ومحمد

المحضور والافقار ابن عمر اولي فيجعل قول الجاهل على حال الا كبر وكلام ابن عمر على حال الا صاغر
والله أعلم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لو نوى المسافر إقامة أربعة ايام فغير نوى الطلوع
والدخول صار مقبلاً مع قول أبي حنيفة انه لا يصير مقبلاً الا ان نوى إقامة خمسة عشر يوماً فما فوقها
ومع قول ابن عباس تسعة عشر يوماً ومع قول أحمد انه ان نوى مدة يفعل فيها أكثر من عشرين صلاة
أتم فالاول مشدد وكذا الرابع وقول أبي حنيفة مخفف وابن عباس قوله فيه تخفيف فراجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول الأخذ بالاحتياط وتقليل زمن الرخصة وهو خاص بالاصاغر الذين
يؤدون الفرائض مع نوع من النقص فجعل لهم الاثنية مدة القصر وهي مدة معتدلة لا يطول زمن
الرخصة فينقص رأس ما لهم بهدم اتمام الصلاة بخلاف الاكابر الذين يؤدون الفرائض مع الكمال اللائق
بقامهم فلم يزد على الاربع ايام لان كل ذرة من صلاتهم ترجع على فناطير من أعمال الاصاغر
ويصح ان يعمل الاول بتعليل الثاني وبالعكس من حيث ان الاكابر يقدرون على طول الوقوف بين يدي
الله ولا يصعبون على الحجر الطويل بخلاف الاصاغر وهذا سرار ينفقها أهل الله تعالى لا تخطر
في كتاب وهمذا عرف تعليل قول أبي حنيفة ان المسافر لو أقام ببليد بنية أن يرجع اذا حصلت حاجته
يتوقعها كل وقت من انه يقصر أبداً وقول الشافعي انه يقصر ثمانية عشر يوماً على الرابع من مذهب
وقيل أربعة والله أعلم ومن ذلك قول الاثنية الاربع ايام من فائتته صلاة في المحضر فساغروا راد قضاءها
في السفر انه يصليها نامة قال ابن المنذر ولا يعرف في ذلك خلافا مع قول الحسن البصري والمزني
ان له أن يصليها مقصورة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة ومالك ان من فائتته صلاة في السفر فله قصرها في المحضر مع قول الشافعي وأحمد انه يجب
عليه الاتمام فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان فائتته السفر حين فائت لم تكن الا ركعتين
فاذا قدم من السفر قضاها على صفتها حين فائت ووجه الثاني زوال العذر المبيح لجواز القصر وهو
السفر وقبلاً على فائتة المحضر قبل سفره فانه لا يجوز له قصرها في السفر لانها حين فائتته كانت أربعة
فيحكي القضاء الاداء فقول الشافعي وأحمد خاص بالاكابر أهل الدين والاحتياط والاول خاص بالاصاغر
لانهم هم أهل الرخص ومن ذلك قول الاثنية الثلاثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب
والعشاء تقديماً وتأخيراً مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز الجمع بين الصلاتين بعد الزوال الا في
عرفة ومزدلفة فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد وهو خاص بالاكابر فراجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع والميل الى زيادة الادلال على فضل الله تعالى من العبد في دخوله
حضرته أي وقت شاء الا في وقت الكراهة ووجه الثاني ملازمة الادب بالزيادة منه كلما قرب العبد
من حضرته الله فلا يقف بين يديه الا باذن خاص في كل صلاة دون الاذن العام اذا لحق تعالى لا تقيده عليه
فهو أن يأذن للعبد ان يدخل حضرته متى شاء ثم يرجع عن ذلك بدليل ما وقع من التمسح في بعض أحكام
الشريعة فافهم والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد بعدم جواز الجمع بالمطر بين الظهر
والعصر تقديماً وتأخيراً مع قول الشافعي انه يجوز الجمع بينهما فافقهما في وقت الاولى منه وما وقع قول
مالك وأحمد انه يجوز الجمع بين المغرب والعشاء بعد الزوال لا بين الظهر والعصر سواء أقوى المطر أم
ضعف اذ ابل الثوب فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه الاول عدم المشقة فالساقى المشي في المطر في النهار ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط لمحصل
صلاة الجماعة فربما ازداد المطر فجوز عن المشي فيه لحل الجماعة فلذلك جاز تقديمها لا تأخيرها ومن
ذلك عرف وجه قول مالك وأحمد ثم ان الرخصة تختص بمن يصلي جماعة بمحل بعيدة تأذي بالمطر في
طريقه فلو كان بالمسجد أو يصلي في بيته جماعة أو يصلي الى محل الجماعة في كن أو كان محل الجماعة على
باب داره فالاصح من مذهب الشافعي وأحمد عدم الجواز وحكي أن الشافعي نص في الاملاء على الجواز
ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجوز الجمع بالوحد من غير مطر مع قول مالك وأحمد بجواز ذلك ولم أر لأبي

وقال مالك بكراهته والمريج

من مذهبه التحريم وقال أبو

حنيفة بتحريمه ولحم البغال

والخمر الاهلية حرام عند

الثلاثة واختلفوا هل مالك

في ذلك والمروي عنه أنها

مكروهة مغلظة والمريج عند

محقق أصحاب التحريم وحكي

عن الحسن حل لحم البغال

وعن ابن عباس اباحة لحوم

الجر الاهلية (فصل) واتفق

الائمة الثلاثة أبو حنيفة

والشافعي وأحمد على تحريم

كل ذي ناب من الطير بدو به

على غيره كالغالب والعقور

والبازي والشاهين وكذا ما لا

يخرب له الا أنه باطل الجيف

كالنسر والرخم والغراب

الابقع والأسود وأباح ذلك

مالك على الاطلاق وما غير ذلك

من الطير فكله مباح بالانفاق

والمشهور أنه لا كراهة فيها

نهي عن قتله كالخفاف

والهدود والخفاف واليوم

والبيضاء والطاوس الا عند

الشافعي والراجح تحريمه

(فصل) واتفقوا أيضا على

تحريم كل ذي ناب من السباع

يعدو به على غيره كالأسد

والنمر والفهد والذئب والذئب

والهرة والقطب الا ما كانه

أباح ذلك مع الكراهة

والأرنب حلال بالانفاق

والزرافة لا يعرف فيها نعل

وصحح صاحب التفسير

تحريمها وقال شيخنا السبكي

في الفتاوى المطبوعة المختار

حلالها والشهاب والضبيح

حلال عند الشافعي وأحمد

وكذا عند مالك مع الكراهة

حنيفة كالأما في هذه المسئلة لا يجوز الجمع عند الا في عرفة ومزدلفة كما مر فالاول مشدد والثاني مخفف ووجهه ما ظاهره ومن ذلك قول الشافعي بعدم جواز الجمع للارض والخوف مع قول أحمد بجوازه واختاره جماعة من متأجري أصحاب الشافعي وقال النووي انه قوي جدا وأما الجمع من غير خوف ولا مرض بخوزه ابن سيرين الحاجة ما لم يتخذ ذلك عادة وكذلك اختار ابن المنذر وجماعة جواز الجمع في الحضر من غير خوف ولا مرض ولا مطر ما لم يتخذ ذلك عادة وناقض قول الشافعي مشدد وقول أحمد مخفف وكذلك قول ابن سيرين وابن المنذر فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول عدم ورود نص بجوازه ووجه قول أحمد ومن وافقه كون المرض والخوف أعظم مشقة من المطر والوحل غالب ما لم يعرف دليله لاقول ابن سيرين وابن المنذر وكان الاولى منه ما عدم التصريح بجواز ذلك مطلقا تأمل يا أخى قول مالك لما قيل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة من غير خوف ولا مرض فقال أراه بعد المطر ولم يجزم بشئ من جهة نفسه تجده في غاية الادب فاياها بأخى أن ثقل ما ذكره ابن سيرين أو عن ابن المنذر الا مع بيان ضعفه وبيان ان التقديم المذكور انما هو في الصلاة التي ورد الشرع بجواز جمعها بخلاف ما لا يجوز الجمع فيه اجماعا كجمع الصبح مع العشاء أو المغرب مع العصر ونحو ذلك

(باب صلاة الخوف)

أجمعوا على ان صلاة الخوف ثابتة بالحكم بعد موت رسول الله صلى الله عليه وسلم الاما حكي عن المزني أنه قال هي منسوخة والاماحكي عن أبي يوسف من قوله انها كانت مختصة برسول الله صلى الله عليه وسلم وأجمعوا على أنها في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتان وانفقوا على ان جميع الصفات المروية فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم معتد بها وانما الخلاف في الترجيح واتفقوا على أنه لا يجوز للرجل لبس الحرير ولا الجاوس عليه ولا الاستناد اليه الاما حكي عن أبي حنيفة من تخصيص التحريم باللبس فقط هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة أنه لا يجوز صلاة الخوف للمخضوض في المستقبل مع قول أبي حنيفة بجوازها فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه قول أبي حنيفة اطلاق الخوف في الآيات والاختبار فشم الخوف الحاضر والخوف المتوقع ويصح حمل قول أبي حنيفة على من اشتد عليه الرعب من أهل الجبل دون الشجعان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة وغيرهم انها تصلى جماعة وفرادى مع قول أبي حنيفة انها لا تفعل جماعة فالاول فيه تخفيف على الامة من جهة تخييرهم في فعلها جماعة أو فرادى والثاني مخفف على الامة بالتشديد في ترك فعلها جماعة ومثددهم لو أنهم اختلفوا ففعلها جماعة فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول عدم ورود نص في المنع من فعلها جماعة ووجه الثاني التوسعة على الامة بعدم ارتباطهم بفعل الامام فان كل واحد مستخول بالخوف على نفسه فاذا لم يكن من يتطأ بامام كان القتال أهون عليه ليجزئه عن مراعاة شيتين معاني وقت واحد وهما الامام والعذر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بجواز صلاة الخوف في الحضر فیه على بكل فرقة ركعتين مع قول مالك بانها لا تفعل في الحضر فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان وقد أجازها في الحضر أصحاب مالك ووجه القواين ظاهر وهو وجود الخوف فان الشارع لم يصح بتقييده بالسفر ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا اتهم القتال واشتد الخوف يصاون كبش أو ثور ولا يؤثرون الصلاة الى أن ينتهوا سواء كانوا مشاة أو ركبا ما مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها يومئذ بالركوع والسجود برؤسهم مع قول أبي حنيفة انهم لا يصاون حتى ينتهوا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني انهم ما أمروا بالصلاة حال الخوف الا تبركا لا اقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم أو بنا عليه فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم انتفى ذلك الغرض وصارت أخبار الصلاة مع الكف عن الافعال المشقة عن الله تعالى أولى لمن عرف مقداره الحضور مع الله تعالى على الكشف والشهود فان الجهاد مبني على نوع من الجلب ولا يقدر على الجهاد في الكفار مع الكشف والشهود

وقال أبو حنيفة بهر يهها

والذهب والبرجوع مباحان
هذه مالك والشافعي وقال أبو
حنيفة يكره أكلهما وقال
أحمد باباحة الضب وعنه
في البرجوع روايتان (فصل)
ويحرم أكل حشرات الارض
كالفأر عند الثلاثة وقال مالك
بكرهاته من غير تحريم ومنها
الجراد ويؤكل ميتا على كل
حال وقال مالك لا يؤكل منه
مامات حتف أنفه من غير
سبب يصنع به ومنها القنفذ
وهو حلال عند مالك والشافعي
وقال أبو حنيفة وأحمد بهر يه
وقال مالك لا بأس بأكل الخلد
والحيات اذا كبت واختلقت
في ابن آوى فقال أبو حنيفة
وأحمد هو حرام وهو الاصح
من مذهب الشافعي وقال
مالك هو مكروه والمهرة
الوحشية حرام عند أبي
حنيفة وهو الاصح من
مذهب الشافعي وقال مالك
هي مكروه وعن أحمد
روايتان أحدهما الاباحة
والثاني التحريم (فصل)
حيوان البحر السمك منه
حلال بالاتفاق وأما غيره فقال
أبو حنيفة لا يؤكل من حيوان
البحر الا السمك وما كان من
جنسه خاصة وقال مالك يؤكل
السمك وغيره حتى السرطان
والصفدع وكب الماء وخنزير
لكنه كره الخنزير وسكى أنه
توقف فيه وقال أحمد يؤكل
ما في البحر الا المسحاح
والصفدع والكوسج ويفتقر
عنده غير السمك الى الذكاة
بخنزير البحر وكلية وإنسانه

الارسل الله صلى الله عليه وسلم من تأمل متبذرا قوله تعالى يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب
عليهم وقوله تعالى اخبره من الامة واجدوا فيكم غلظة قد يتخضع له ما أشرنا اليه ونحو رسول الله صلى الله
عليه وسلم كل ورثته لا غير فقول أبي حنيفة خاص بالصاغر وقول بقية الائمة خاص بالكافر فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوايه أنه يجب حمل السلاح في صلاة الخوف مع قول
غيرهما أنه لا يجب فالاول خاص بالصاغر الذين يخافون من سطوة الخلق وهم بين يدي الله عز وجل
لغالب حججهم والثاني خاص بالكافر الذين لا يخافون من أحد وهم بين يدي الله لقوة يقينهم بأن الله
يحفظهم من عدوهم فمابقي الا أنه مستحب لا واجب ووجه الاستحباب أن حمل السلاح لا ينافي اليقين
بالله ولا التوكل عليه كما قالوا في الدعاء فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الائمة
على أنهم يقضون اذا صلاوا السواظ فوهه وايم بان خلاف ما ظنوه مع أحمد القولين للشافعي وأحمد
الروايتين عن أحمد أنهم لا يقضون ووجه الاول الاختصاص بالاحتياط وأنه لا عبرة بالنظر اليقين خطؤه
ووجه الثاني حصول العذر حال الصلاة لكن لا يخفى استحباب الامة فافهم ومن ذلك قول مالك
والشافعي وأبي يوسف ومحمد يجوز لبس الحرير في الحرب مع قول أبي حنيفة وأحمد بكرهاته فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اتفاق الامة التي سورت الحرير
لأجلها وهو ظاهر الخديث كالنساء اذا لبس في الحرب الى تخفيف وانما يجوز لبس الحرير في الضرورة
مع مساحقة الشارع في الخيل في الحرب بقرينه جواز الترخيف ووجه الثاني أنه ينافي شهامة الشجعان
في الحرب ويذهب صولتهم في العيون بخلاف لبس الاشياء غير الناعمة كغالب الخلد والليف مثلا ومن
ذلك اتفاق الائمة على تحريم الاستناد الى الحرير كاللبس مع قول أبي حنيفة فيما حكى عنه ان التحريم
خاص باللبس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاختصاص بالاحتياط
لان لفظ الاستعمال الوارد في الحديث يشمل الجاوس والاستناد ووجه الثاني الوقوف على عدم ورود
وعلى صحة الحديث والحمد لله رب العالمين

باب صلاة الجمعة

اتفق الائمة على ان صلاة الجمعة فرض واجب على الاعيان وغلظوا من قال هي فرض كفاية وعلى أنها
تجب على المقيم دون المسافر الا في قول الزهري والفتحي أنها تجب على المسافر اذا سمع النداء وانفسقوا
على ان المسافر اذا أمر ببلدة فيها الجمعة تخير بين فعل الجمعة والنظر وكذلك اتفقوا على أنها لا تجب على
الاعمى الذي لا يجد قائدان وحيد قائدا وجبت عليه الا عند أبي حنيفة واتفقوا على أن القيام في
الخطبتين مشروع وانما الاختلاف في الوجوب كما بينا في غير هذا فافهم اذا فاتتهم صلاة الجمعة صلاها فافهم هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة ان الجمعة لا تجب على صبي ولا
عبد ولا مسافر ولا امرأة الا في رواية عن أحمد في العبد خاصة وقال داود تجب فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع وذلك لان الجمعة موكمة بين يدي الله تعالى
أعظم من موكبة غيرها فكان الا ليقبها الكماين لا تسهم أنفسهم من الارقاء في دولة الظاهر وأما عدم
وجوبها على المسافر فلان شئت ذهنت في الغالب فلا يقدر على المشي والحضور بين يدي ربه عز وجل
في ذلك الجمع العظيم ووجه الثاني في الكل أو في العبد خاصة الاختصاص بالاحتياط فان الأصل ان الصلوات
كلها تجب على العبد كالحرة على حد سواء بجوامع ان كلهم مأمرون بالله عز وجل وخطاب الحق تعالى لعباده
بالنكاح في شمله ولو وقع استثناء الشارع للعبد من وجوب تكليفه بأمر فافهم ذلك للشفقة من الله ورحمة
به بدليل انه لو صلى الجمعة سمعت ولا نعمة منها الا بعد شري وعما يؤيد قول داود كون المشقة في صلاة
الجمعة خفيفة على العبد لانها لا تفعل الا على أسبوع لا سيما أن أمره سيده بذلك فافهم ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة بوجوب الجمعة على الاعمى البعيد عن مكان الجمعة اذا وجد قائدا مع قول أبي حنيفة أنها
لا تجب على الاعمى ولو وجد قائدا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه

قال أحمد وجماعة ممن
 أصحاب أبي حنيفة وبعض
 أصحاب الشافعي بأكل الميتة
 (فصل) الدهن كسمن وزيت
 ذامات فيه فارة فان كان
 جامدا ألقيت الفارة وما
 حولها ويبقى الباقي طاهرا
 يجوز أكله وان كان مائعا
 نجس متى حكم نجاسة مائع
 فهل يمكن تطهيره أم لا الأصح
 من مذهب الشافعي أنه
 يتعذر تطهيره وفي وجه أن
 الدهن يطهر بنفسه وإذا قلنا
 أنه لا يطهر فهو سائل يجوز
 الاستصحاب به أم لا الشافعي
 أقوال أصحاب الجواز وهو
 مذهب أبي حنيفة ومالك
 وقال النسائي في شرح
 المذهب في كتاب البيع
 المذهب القطع به (فصل)
 واختلاف في المشعوم السبي
 سرقه الله عز وجل على
 اليه سودا أقول ذبح ما هو
 فيه مروي فهل يكره للمسكين
 أكله أم لا وقال أبو حنيفة
 والشافعي بإباحته وعن مالك
 روايتان أحدهما الكراهة
 والثانية التحريم وعن أحمد
 روايتان كذلك واختار
 التحريم جماعة من أصحابه
 واختار الكراهة الخوارج
 (فصل) ومن اضطر إلى شرب
 الخمر عطش أو دواء فهل له
 شربها فقال أبو حنيفة نعم
 وللشافعية في المسئلة ثلاثة
 أوجه أحدها عند المحققين
 المنع مطلقا والثاني الجواز
 مطلقا والثالث يجوز للعطش
 ولا يجوز للثداوى واختاره
 جماعة (فصل) ومن من

ووجه الأول أن فعل النافلة قبل الجمعة كالإيمان لكمال الحضور والتعظيم في صلاة الجمعة وهو
 خاص بالأصغر الذين لم يفهموا السر الذي في صلاة الجمعة ولا تجلت لهم عظمة الله تعالى فيها كما أن كلام
 مالك في حق من تجلت لهم عظمة الله تعالى حال إيمانهم من يومهم فنادوا بحمل الجماعة إلا وهم في غاية
 الهيبة والله عظيم فلم يحتجوا إلى إيمان بالنافلة وأعل ذلك هو السر في عدم التنفل قبل صلاة العيد أيضا
 فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي يحرم المبيع بعد الأذان الذي بين يدي الخطيب يوم
 الجمعة لكنه صحيح مع قول مالك وأحمد أنه لا يصح فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى
 من تبقى الميزان ووجه الأول أن المبيع مشرووع على كل حال للحاجة إليه وهو خاص بالكبار الذين
 لا يشتغلون بذلك عن الله تعالى لقوة استدادهم وحضور قلوبهم ووجه الثاني خوف الاشتغال بذلك
 عن الله تعالى وهو خاص بالأصغر الذين يلهمهم المبيع عن ذكر الله وعن مراقبته وقدم مدح الله تعالى الكبار
 بقوله رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله فوصفهم بالرجولية لقيامهم في الأسباب مع عدم
 الاشتغال بها عن ذكر الله فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز الكلام حال الخطبة لمن لا يسمعها
 ولكن يستحب الانصات مع قول أبي حنيفة بقهرج الكلام على من سمع ومن لم يسمع وسمع قول مالك
 الانصات واجب قربا من الله فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد في الكلام والناس كذلك فراجع الأمر
 إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن بعض الناس قد يعطيه الله الكمال فيكون مع الله في كل حال لا يشغله
 عنه شاغل ولا يذكره مذكروا وهو خاص بالكبار ووجه الثاني الاشتغال بالاحتياط من حيث إن غالب
 الناس يشتغل بالكلام عن الله تعالى فيقفون سماع ما يعظه به الخطيب على لسانه تعالى ويغفون المعنى
 الذي لا يلهيهم عن الخطبة وهو جملة القلب على الله تعالى بذلك الوعظ والتذكير فالتخفيف قد هين
 لدخول حضرة الله تعالى ومن لم يسمعها لم يحصل له قوة استداده في حضرة الله تعالى في صلاة الجمعة
 وإذا لم يحصل له جملة قلب فانه معنى الجمعة وكانت مسلاته كالصلاة ففقط وسألت أن صلاة الجمعة
 ما هيئت بذلك إلا لجملة القلب فيها على أن له تعالى اجتماعا عا ووجه القول الثالث هو وجه القول
 الثاني ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم أنه يحرم الكلام لمن يسمع الخطبة حتى
 الخطيب إلا أن مالك أجاز الكلام للخطيب خاصة بما فيه من صلاة كقولهم لا يخطب عن خطيب
 الرقاب وإن خاطب إنسانا بعينه جاز ذلك لأن الإنسان أن يجيبه كما فعل عثمان مع عمر رضي الله عنهما وقال
 الشافعي في الام لا يحرم عليه الكلام بل يكره فقط والمشهور عن أحمد أنه يحرم على المستمع دون
 الخطيب فالأول مشدد وكلام أحمد فيه تشديد وكلام الشافعي في الجديد فيه تخفيف فراجع الأمر إلى
 من تبقى الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنتموا قال
 المفسرون أنهم أتوا في سماع الخطبة يوم الجمعة ووجه قول مالك أن رجلا من خطبى الرقاب مشددا من
 جلة الأهل بالمر وفوا نهى عن المنكر الذي وضعت لأجله الخطبة ووجه قول أحمد أن من تبت الخطبة
 تقته في عدم التحجير عليه لأنه نائب عن الشارع فلا يدخل تحت عموم الخطاب على أحد القولين ووجه
 كلام الشافعي في الجديد جل الأمر بالانصات على النذب في كره الكلام لا سيما في حق من يسمع الكلام
 عن الله تعالى أو عن رسوله صلى الله عليه وسلم كما عليه أهل حضرة الجمع أو جمع الجمع ومن ذلك قول
 الشافعي لا تصح الجمعة إلا في أبنية يستوطنها من تنهقهم الجمعة من بلد أو قرية مع قول بعضهم
 لا تصح الجمعة إلا في قرية أنهلت بيوتها ومسجد وسوق ومع قول أبي حنيفة أن الجمعة لا تصح إلا في
 مصر جامع لهم سلطان فالأول مشدد من حيث اشتراط الأبنية والثاني أشد من جهة اتصال الدور
 والسوق والثالث أشد من أشد جرح الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول الاتباع وكذلك الثاني
 فلم يبلغنا أن الجماعة أقاموا الجمعة إلا في بلد أو قرية دون البرية والسفر واعتقدنا أن الإمام مالك وأما
 حنيفة ما شرط المسجد والسوق والدور والبلد ليس وجدوه في ذلك قالوا وأول قرية جمعت
 بعد الردة من قرى الجرب قرية تسمى جربا وكان لها مسجد وسوق ووجه الثالث ظاهر فإن من لا حكم

عندهم أمرهم مبدل ولا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه الشروط انما جعلها الاثمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في العهدة فلو صلى المسلمون في غير اثنى عشرية ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره الاثمة اهـ ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلو خرجوا عن البلد أو المصر أو القرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلى العيد فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البدل عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه فاذا أقيموا الجمعة خارج البلد هم يدفعوا البدل عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ووجه قول أبي حنيفة أن ما قارب الشيء أعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو رآه لرائى من بعد ذلك في كون ذلك المسجد يعلق ببلد المصلين أم لا لم تصح . ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الجمعة تصح اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول أبي حنيفة انها لا تصح الا بالاذن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول اخراجهما بحري رتبة الصلوات التي أمرناهم الشارع بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في الاصل فكل لها من رتبة خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذنه ومن هنا سمع العلماء تعدد الجمعة في بلد بغير حجة كما سيأتي بيانه فرياه ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان الجمعة لا تصح الا بارتعابين مع قول أبي حنيفة انها ترتعق بارتعابين مع قول مالك انها تصح عندون الاربعين غير انهم لا تجب على الثلاثة والاربعة مع قول الاوزاعي وأبي يوسف انها ترتعق بشيئ الاثمة مع قول أبي ثوران الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب بحيث أي متى كان حال الخطبة رجلا ن وحال الصلاة رجلا ن بحيث فان خطب كان واحدا منهم ما يسمع وان سلى كان واحدا منهم ما ياتمه به فالاول مشدد في عدد أهل الجمعة وما بعده فيه تخفيف ووجه الاول أن أول جمعة جعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بارتعابين ووجه ما بعده من أقوال الاثمة عدم صحة دليل على وجوب عدد معين وقالوا كان فجميعه صلى الله عليه وسلم بالاربعة رجلا ن ووافقه حال ولو أنه كان وحيد دون الاربعين لم يجمع بهم قياما بشمار الجمعة حيث فرضها الله تعالى لمصداق اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظ ابن حجر وغيره انها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقتهم فالبلد المصغر تكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير لا يكفي الا اقامتها في أماكن متعددة كما عليه غالب الناموس وسمعت سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيره عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليستأنس العبد بشهود جنسه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع شهود عظمته التي تجب له فلهذا وقيل باختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف فنقوى منهم كفاه الصلاة مع مادون الاربعين الى الثلاثة أو الاثنين مع الامام كما قال به أبو حنيفة وأحمد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفي الا الصلاة مع الاربعين أو الاثنين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم . ومن ذلك قول الاثمة انه لو اجتمع اربعون مسافرا أو عبيدا أو أقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا بوضع الجمعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا عن الشارع انه أوجبها على مسافر ولا عبيد ولا مسافرين والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلوان اقامتها في الوطن بشرط في صحتها البيهقه الشارع ولو في حديث . ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض في الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان تم العبد بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالاعوان ووجه الثاني أن النائب لا يشترط أن يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على أن الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشخص فكل صلاة

عندهم أمرهم مبدل ولا ينظم لهم أمر وقال بعض العارفين ان هذه الشروط انما جعلها الاثمة تخفيفا على الناس وليست بشرط في العهدة فلو صلى المسلمون في غير اثنى عشرية ومن غير حاكم جاز لهم ذلك لان الله تعالى قد فرض عليهم الجمعة وسكت عن اشتراط ما ذكره الاثمة اهـ ومن ذلك اتفاق الاثمة الثلاثة على انها لا تصح الا في محل استيطانهم فلو خرجوا عن البلد أو المصر أو القرية وأقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كان ذلك الموضع قريبا من البلد كصلى العيد فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع ولما فيه من دفع البدل عن محل استيطانهم باقامة الجمعة فيه فاذا أقيموا الجمعة خارج البلد هم يدفعوا البدل عن ذلك المكان الذي لا يسكنه أحد ووجه قول أبي حنيفة أن ما قارب الشيء أعطى حكمه فلو خرج عن القرب بحيث لو رآه لرائى من بعد ذلك في كون ذلك المسجد يعلق ببلد المصلين أم لا لم تصح . ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الجمعة تصح اقامتها بغير اذن السلطان ولكن المستحب استئذنه مع قول أبي حنيفة انها لا تصح الا بالاذن فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول اخراجهما بحري رتبة الصلوات التي أمرناهم الشارع بالاذن العام ووجه الثاني ان منصب الامامة في الجمعة خاص بالامام الاعظم في الاصل فكل لها من رتبة خصوصية على بقية الصلوات وكان من الواجب استئذنه ومن هنا سمع العلماء تعدد الجمعة في بلد بغير حجة كما سيأتي بيانه فرياه ومن ذلك قول الشافعي وأحمدان الجمعة لا تصح الا بارتعابين مع قول أبي حنيفة انها ترتعق بارتعابين مع قول مالك انها تصح عندون الاربعين غير انهم لا تجب على الثلاثة والاربعة مع قول الاوزاعي وأبي يوسف انها ترتعق بشيئ الاثمة مع قول أبي ثوران الجمعة كسائر الصلوات متى كان هناك امام وخطيب بحيث أي متى كان حال الخطبة رجلا ن وحال الصلاة رجلا ن بحيث فان خطب كان واحدا منهم ما يسمع وان سلى كان واحدا منهم ما ياتمه به فالاول مشدد في عدد أهل الجمعة وما بعده فيه تخفيف ووجه الاول أن أول جمعة جعها رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت بارتعابين ووجه ما بعده من أقوال الاثمة عدم صحة دليل على وجوب عدد معين وقالوا كان فجميعه صلى الله عليه وسلم بالاربعة رجلا ن ووافقه حال ولو أنه كان وحيد دون الاربعين لم يجمع بهم قياما بشمار الجمعة حيث فرضها الله تعالى لمصداق اسم الجماعة ولذلك اختار الحافظ ابن حجر وغيره انها تصح بكل جماعة قام بهم شعار الجمعة في بلدهم ويختلف ذلك باختلاف كثرة المقيمين في البلد وقتهم فالبلد المصغر تكفي اقامتها فيه في مكان والبلد الكبير لا يكفي الا اقامتها في أماكن متعددة كما عليه غالب الناموس وسمعت سيدي عليا الخراساني رحمه الله يقول أصل مشروعية الجماعة في الجمعة وغيره عدم قدرة العبد على الوقوف بين يدي الله وحده فشرع الله الجماعة ليستأنس العبد بشهود جنسه حتى يقدر على اتمام الصلاة مع شهود عظمته التي تجب له فلهذا وقيل باختلاف العلماء في العدد الذي تقام به الجمعة على اختلاف مقامات الناس في القوة والضعف فنقوى منهم كفاه الصلاة مع مادون الاربعين الى الثلاثة أو الاثنين مع الامام كما قال به أبو حنيفة وأحمد كما قال به غيره ومن ضعف منهم لا يكفي الا الصلاة مع الاربعين أو الاثنين كما قال به الشافعي وأحمد والله أعلم . ومن ذلك قول الاثمة انه لو اجتمع اربعون مسافرا أو عبيدا أو أقاموا الجمعة لم تصح مع قول أبي حنيفة انها تصح اذا كانوا بوضع الجمعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا عن الشارع انه أوجبها على مسافر ولا عبيد ولا مسافرين والعبيد باقامتها وانما جعل جمعهم تبعاً لغيرهم ووجه الثاني عدم ورود نص في ذلك فلوان اقامتها في الوطن بشرط في صحتها البيهقه الشارع ولو في حديث . ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا تصح امامة الصبي في الجمعة لانهم منعوا امامته في الفرائض في الجمعة أولى وقال الشافعي تصح امامة الصبي في الجمعة ان تم العبد بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الامامة في الجمعة من منصب الامام الاعظم بالاصالة وهو لا يكون الا بالاعوان ووجه الثاني أن النائب لا يشترط أن يكون كالاصيل في جميع الصفات وقد أجمع أهل الكشف على أن الروح خلقت بالغة لا تقبل الزيادة والتكليف عليها حقيقة فلا فرق بين روح الصبي والشخص فكل صلاة

البيسنان غيره وهو غير مشروط وفيه فأكبر رتبة فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يباح الاكل من غير ضرورة الا باذن مالك ومع الضرورة بأسكل بشرط الضمان وعن أحمد روايتان احدهما يباح له الاكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه وأما اذا كان عليه حائط فانه لا يباح الاكل منه الا باذن مالك بالاجماع (فصل) واذا استنصت مسلم مسلمان أهل قرية غير ذات سوق ولم يكن به ضرورة لم يجب عليه ضمانته بل يستحب عند الثلاثة وقال أحمد يجب ومدة الواجب عنده ليلة والمستحب ثلاث ومتى امتنع من الواجب صار عند أحمد دينا عليه واختلوا في أطيب المكاسب فقيس الزاغة وقيل الصناعة وقيل التجارة والظاهر عند الشافعي التجارة

(كتاب النكاح والعتق) أجمعوا على أن لنكاح المعتد من اذبيحة المسلم العاقل الذي يتأتى منه النكاح سراء الذكر والانثى وأجمعوا على تحريم ذبايح الكفار غير أهل الكتاب واجمعوا على أن الذكاة تصح بكل ما ينهر الدم ويحصد القطع من سكين وسيف وزجاج وحر وقصب له حد يضع كما يضع السلاح المحذود واختلّفوا في الذكاة بالنس والطفر فقال مالك والشافعي وأحمد لا تصح الذكاة به ما وقال أبو حنيفة تصح اذا كانا منفصلين والحزبي في الذكاة

يجب قطع الودجسين بل
يستحب عند الشافعي وأحمد
وقال أبو حنيفة يجزئ قطع
الحلقوم والمرى وأحمد
الودجين وقال مالك يجب قطع
جميع هذه الأربعة وهي
الحلقوم والمرى والودجان
(فصل) لو ألبان الرأس لم
يجزئ بالشافعي وحكي عن
سعيد بن المسيب أنه يجزئ
ولو ذبح حيوانا من قفاه وبقي
فيه حياة مستقرة عند قطع
الحلقوم حل والأفلا عند أبي
حنيفة والشافعي وعرف
الحياة المستقرة بالسر
الشديدة مع خروج الدم وقال
مالك وأحمد لا يهل بحال
والسنة أن تخر الأبل معقولة
وتذبح البقر والغنم مضطربة
بالاتفاق فإن ذبح ما ينحر رأه
فجزأ يذبح حل عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد مع الكراهة
عند أبي حنيفة وقال مالك إن
نحر شاة أو ذبح بعير من غير
ضرورة لم يذبح كل وجه بعض
أحبابه على الكراهة ولو ذبح
حيسوان ما كول فهو جدي
جوفه جنين ميت حل أكله
عند الثلاثة وقال أبو حنيفة
لا يهل (فصل) يجوز
الاصطياد بالحوارح المعلمة
كالكلب والفهد والهمقر
والبازي بالاتفاق إلا الكلب
الأسود عند أحمد وعن ابن عمر
ومجاهد أنه لا يجوز الاصطياد
إلا بالكلب المعلم باتفاق الثلاثة
وهو الذي إذا أرسله على
الصيد تطالبه وإذا نسبه أو تبيس
وإذا شابهه استثنى وبشرط

صحت من الصبي صحت امامته فيها ومن نازع في ذلك فعليه الدليل اهون من ذلك قول أبي حنيفة ومالك إذا
أجرم الامام بالعدو المعتبر ثم انقضوا عنه فان كان قد صلى ركعة وسجد منها سجدة أو سجدة واحدة أو قال أبو
يوسف ومحمد ان انقضوا بعد ما أجزم بهم أو سجدة واحدة أو قال الشافعي في أصح قولي وأحمد ان يبطل ويتمها
ظهره الأول فيه تخفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرقبي الميزان ووجه الأول
والثاني حصول اسم الجماعة بما ذكر في الجمعة ووجه الثالث ظاهر لا يشق العدول عنه عند قتاله
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح فعل الجمعة الا في وقت الظهر مع قول أحمد بصحة فعلها قبل
الزوال فلو شرع في الوقت ومدها حتى نرج الوقت أو ظهرها عند الشافعي وقال أبو حنيفة تبطل بخروج
الوقت وبيتة تدى الظهر وقال مالك وأحمد قصلى الجمعة ما لم تغيب الشمس وأن كان لا يفرغ الا بعد
خروجها فالأول مشدد باشتراط فعلها بعد الزوال والثاني مخفف من حيث الرخصة في تبطلها قبل
الزوال وقول أبي حنيفة فيما إذا مده حتى نرج الوقت مشدد في البطلان والابع مخفف فرجع الامر الى
مرقبي الميزان ووجه الأول الاتباع ولان في ذلك تخفيفا على الناس من حيث خفة التجلي الالهي بعد
الزوال بخلافه قبله فانه ثقل لا يطيقه الا كل الاولياء ولذلك لم يجعل الشارع بعد الصبح صلاة الا الضحى
وهي بات أن يقدر أحمد من حيث التخفيف وان كان من خصائص الحق تعالى زيادة ثقل التجلي كما طال
وقته كما يعرف ذلك أهل الكشف لكن لما كان كل واحد لا يحس بثقله سميته مخففا فافهم ومن ذلك قول
مالك والشافعي وأحمد ان المسبوق إذا أدرك مع الامام ركعة أدرك الجماعة وان أدرك دون ركعة صلى ظهرها
أربعاً مع قول أبي حنيفة ان المسبوق يدرك الجماعة باي قدر أدرك من صلاة الامام ومع قول طائوس ان
الجمعة لا تدرك الا بادر الخطينين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر
الى مرقبي الميزان ووجه الأول ان الركعة الاولى معظم أفعال الصلاة والركعة الثانية كالتكرير لها
ووجه الثاني انه أدرك الجماعة مع الامام في الجمعة ووجه الثالث الاخذ بالا حتميا فقد قيل ان
الخطينين يدل عن الركعتين فيضمنان الى الركعة التي قال بها الأئمة الثلاثة فيكون المسبوق بذلك كالمدرك
ثلاث ركعات وذلك معظم الصلاة بالاتفاق ومن ذلك اتفاق الأئمة على ان الخطينين قبل الصلاة شرط في
صحة انعقاد الجمعة مع قول الحسن البصري هما سنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
مرقبي الميزان ووجه الأول الاخذ بالا حتميا فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الجمعة
بغير خطبتين بتقديمهما وذلك من أدل دلائل على وجوبهما ووجه الثاني عدم ورود نص بوجوبهما ولو
أنهما كانا واجبتين لورد النص بوجوبهما ولو في حديث واحد وقد قال أهل الكشف ان الشارع إذا
فعل فعلا وسكت عن التصريح بوجوبه أو نذر به فلا بد أن يتأسي به في ذلك الفعل بقطع النظر عن ترجيح
القول بوجوبه أو نذر به فان ترجيحنا لأحد الأمرين بخصوصه قد لا يكون هو ادل للشارع وانما أوجبوا
اقامة صلاة الجمعة على أثر الخطبة من غير تدخل فصل عرفا عملا بما كان عليه الخلفاء الراشدون وخوفهم من
فوات المعنى الذي شريعت له الخطبة فانما انما شريعت تهيم الطريق في تحصيل جمعية القلب مع الله تعالى
جمعية خاصة زائدة على الجمعية الحاصلة في غيرها من الصلوات الخمس فاذا سمع المصلح ذلك التوقيف
والتحذير والترغيب الذي ذكره الخطيب قام الى الوقوف بين يدي الله تعالى بجمعية قلب بخلاف ما إذا
تدخل فصل فرغ غفل القلب عن الله تعالى ونسى ذلك الوعظ ففاته معنى الجمعة وانما لم يكتب الشارع
بخطبة واحدة في الجمعة والعسدين ونحوهما بالغ في تحصيل جمعية القلب بتكرار الوعظ ثانيا فان
بعض الناس ربما يذهل عن سماع ذلك الوعظ إذا كانت مرة واحدة ومن هنا كان سيدي على
أنطواس رحمه الله يقول ينبغي حل من يقول بوجوب خطبة فقط على حال الاكابر العلماء ووجوب الخطبتين
على حال آحاد الناس اذا اكابر لطهارة قلوبهم ويكتفون في حصول جمعية قلوبهم على الله ياد في تنبيهه بخلاف
غيرهم وكذلك القول في خطبتي العيدين والكسوفين والاستسقاء (فان قال قائل) فلم تشرع الخطبتان

الصعيد أمسه على الصائد
وتلى بينه وبينه وقال مالك
لا يشترط ذلك وهل يشترط
أن يتكرر ذلك منه مرة بعد
مرة حتى يصير مسلما لا
قال أبو حنيفة وأحمد اذا
تكرر ذلك من تين صار مسلما
والمتبرع عند الشافعي العرف
ومالك لا يعتبر ذلك وقال
الحسن بن سعيد مسلما بالمرة
الواحدة

((فصل)) والتسمية عند
ارسال الجارحة على الصيد
سنة عند الشافعي فان تركها
ولو صامدا لم يحرم وقال أبو
حنيفة هي شرط في حال
الذكرفان تركها ناسيا محل
أو عامدا فلا وقال مالك ان
تعد تركها لم تجز أو ناسيا
فعدته روايتان وعن أحمد
روايات أظهرها انه ان تركها
عند ارسال الكلب والرجي
لم يجز الاقل منه على الاطلاق
عمدا كان الترك أو سهوا
وقال داود والشعبي وأبو نؤير
التسمية شرط في الاباحة
بكل حال فان تركها عامدا

أو ناسيا لم تؤكل ذبيحته ((فصل))
وعق الكلب الصيد ولم يقتله
فادركه وفيه حياة مستقرة
فان قبل أن يتسع الزمان
لذكاته حل وقال أبو حنيفة
لا يهل ولو قتل الجارح الصيد
بقتله فلا شافعي فقولان
أحمد يهل وهو الأصح في
الرافعي والمشهور من مذهب
مالك والثاني لا يهل وهو
المختار من مذهب أحمد
وقول أبي يوسف وحده وعن
أبي حنيفة روايتان كقولين

بين يدي شيء من الصلوات الخمس تمهيدا لظهور القلب فيه على الله تعالى كالجمعة ((فالجواب)) انما
يشترط ذلك تخفيفا على الأمة ولان الصلوات الخمس قريبة من بعضها بعضا في الزمان بخلاف ما يأتي في
الاسبوع أو السنة مرة فان القلب ربما كان مشتتاً في أودية الدنيا فاحتاج الى تمهيد طريق لجمعيته فافهم
ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أرجح روايته انه لا بد من الاتيان في خطبة الجمعة بما يسمى خطبة
في العادة مشتملة على خمسة أركان حمد الله تعالى والصلوة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية
بالتقوى وقراءة آية مفهومة والدعاء للمؤمنين والمؤمنات مع قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايته انه
لو سجد أو همل أو قال الحمد لله ونزل كفاه ذلك ولم يحتج الى غيره وخالف في ذلك أبو يوسف ومحمد فقالا
لا بد من كلام يسمى خطبة في العادة ولا تجوز الخطبة الا بالفظ مؤلف له بالاول مشدود وما بعده مخفف
فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول الاتباع فلم يبلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب
للجمعة الا وتعرض للخمسة أركان المذكورة ووجه ما بعده حصول تكرار الناموس الوعظية كراهة
وتحميده وتبليغه وتسبيحه وفي القرآن العظيم وذكر اسم الله يكتفي عن قراءة
القرآن في الصلاة في خطبة الجمعة أولى وقد قال أهل اللغة كل كلام يستعمل على أمر عظيم يسمى خطبة
واسم الله أمر جليل عظيم بالاتفاق ومن ذلك قول مالك والشافعي وجوب القيام على القادر في الخطبتين
مع قول أبي حنيفة وأحمد بعدم وجوبه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبقى الميزان
ووجه الاول ان منصب الداعي الى الله تعالى يقتضي اظهار العزم وشدة الاهتمام بأمره تعالى والخطبة
جالسا تنافي ذلك فكان القول بالوجوب للقيام حال الخطبتين متعيلا سيما عند من يقول انه يبدل عن
الركعتين ووجه الثاني ان المراد ايهما لكلمات الوعظ الى اسماع الحاضرين والغرض من ذلك يحصل
مع الخطبة جالسا لا سيما عند من يقول باستحباب الخطبتين كالحسن البصري فاعلم ذلك ومن ذلك قول
الشافعي وجوب الجلوس بين الخطبتين مع قول غيره بعدم الوجوب فالاول مشدد ودليله الاتباع والثاني
مخفف ودليله القياس على جلسة الاستراحة في الصلاة فرجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول
مالك وأبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح بعدم اشتراط الطهارة في الخطبتين مع قول الشافعي في
أرجح روايته باشتراط الطهارة فيهما فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان
ووجه الاول ان غاية أمر الخطبتين أن يكون قرآن ناصرا فذلك جائز مع الطهارة بالاجماع ووجه الثاني
الاخذ بالاحتياط مع الاتباع للشارع والخالف الراشدين ولا احتمال أن يكونا بدلا من الركعتين عند
الشارع كما قال به بعضهم فنعم ما فعل الشافعي في اشتراط الطهارة للخطبتين وان كان الرجح عندنا أن
الجمعة صلاة كاملة على حيائها وليست الخطبتان بدلا عن الركعتين وذلك في غاية الاحتياط فاشترط
الطهارة لاحتمال كونهما بدلا عن الركعتين ولم يجعلهما بدلا عن الركعتين جزئيا لانه لم يرد عن الشارع فيه شيء
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يستحب للخطيب اذا صعد المنبر أن يسلم على الحاضرين مع قول أبي حنيفة
ومالك ان ذلك مكروه ووجه الاول الاتباع ولا نه قد أعرض بالصعود عن الحاضرين باستدباره اياهم
فسن لهم السلام على قاعدة السلام في غير هذا الموضع ووجه الثاني ان السلام انما شرع للإمام من
وقوع الاذى منه لمن يسلم عليه ومنهيب الخطيب يعطى الامان بذاته بل بعضهم يتبرك بمسئله اذا
خرج عليهم فالسلام عليهم معنى على نسبتهم الى سوء الظن به وسوء ظنونهم فافهم (فان قال قائل) ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين كانوا يسلمون اذا صعدوا المنبر ((فالجواب)) ان السلام
الانبياء والاهل الذين يحملون على البشارة للحاضرين أي أنتم في أمان من أن تخافوا أو تعظنا كما به على
لسان الشارع واما المراد أنتم في أمان منا أن تؤذيكم به يرحق وقد تقدم نظير ذلك في الكلام على قول
المصلي في التشهد السلام علينا أي النبي ورجة الله وبركاته أي أنت في أمان من أيا رسول الله أن يخالف
شرعك لان الامان في الأصل لا يكون الا من الاعلى للدني ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أرجح
روايتيه لا يجوز أن يصلي بالناس في الجمعة الا من خطب الا لئلا يفرجوا مع قول مالك في الرواية الاخرى

(فصل) ولو أكل السكاب الملع
من الصبيد قال أبو حنيفة
لا يحمل ولا مصادره قبل ذلك
عالم بأكل منه وقال مالك
يحمل ولا شافعي قولان أحدهما
يحمل تقول مالك والثاني وهو
أرجح أنه لا يحمل وهو مذهب
أحمد وخارجه الطبر في الأكل
كالسكاب عند الثلاثة وقال
أبو حنيفة لا يحسب ما أكلت
منه جارية الطبر (فصل)
ولو رمى صبيدا أو أرمل عليه
كبا فقهه فقه رغب بنفسه ثم
وجده ميتا والعقر مما يجوز
أن يموت منه ويجوز أن
لا يموت قال جماعة من أصحاب
الشافعي يؤكل قولاً واحداً
لصحة الخبر فيه والصحيح من
مذهبه أنه لا يؤكل وهو قول
أحمد وقال أبو حنيفة إن تبعه
هقيب الرمي فوجده ميتا
حل وإن أخر اتباعه لم يحل
وقال مالك إن وجده في يومه
حل أو بعد يومه لم يحل (فصل)
ولو نصب أحبولة فوق فيها
صيد وما لم يحل وعن أبي
حنيفة إذا كان فيها سلاح
فقتله بحد محل ولو فوحش
أنسى فلم يقدر عليه فذكاته
عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد حيث قدر عليه كذكاة
الوحشي وقال مالك ذكاته في
في الحاق واللابة ولو رمى صبيدا
فقد صد نصفين حل عند
الشافعي كل واحد من القطعتين
بشكل مال وهو أحدى
الروايتين عن أحمد وقال أبو
حنيفة إن كانت أسواء حلتما
وكذا قال مالك إن كانت
القطعة التي مع الرأس

عنه أنه لا يصلي إلا من خطب ومع قول الشافعي في أرجح قوله بجواز ذلك وهو أحدى الروايتين عن
أحمد فالأول فيه شديد والثاني مشدد والثالث مخفف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول
الاتباع فلم يملكنا أن أحدنا صلى بالناس الجمعة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم وعصر الخلفاء
الراشدين إلا من خطب ومنه يعرف الجواب عن قول مالك ووجه الثالث عدم ورود من عن ذلك وإن
كان الأول أن لا يصلي بالناس إلا من خطب فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه يستحب قراءة سورة الجمعة
والمناقبين في ركعتي الجمعة أو سبع والغاشية مع قول أبي حنيفة أنه لا تختص القراءة بسورة دون سورة
فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سد باب الرخصة عن شيء من القرآن
دون شيء كإعله يقع فيه بعض المحجوبين عن شهود تساوي نسبة القرآن كله إلى الله تعالى على السواء
والأول قال ولو كان نسبة القرآن إلى الله تعالى واحدة فحينئذ يمتثلون أمر الشارع في تخصيص قراءة بعض
السور في بعض الصلوات دون بعضه ومن ذلك قول جميع الأئمة باستحباب الغسل للجمعة مع قول داود
والحسن بعدم سنيته فالأول مشدد والثاني مخفف ودليل الأول الاتباع وتعميم حضرة الله تعالى عن
القدر الممنوع والحسنى وطلب أن لا يقع نظر الحق تعالى إلا على بدن طاهر نظيف وإن كان الحق تعالى
لا يصح حجاب عن النظر إلى رولا فاجز من حيث تدبيره لعباده ووجه الثاني طلب دخول حضرة الله تعالى
بالذلل والانكسار وشهود العبد قدارة جسده ليطهره الله تعالى بالنظر إليه ولو أنه نظف جسده لم يما
رأى نظافة نفسه من القدر فحجب عن شهود الذلل وطلب المغفرة فكان ابتداء دنس جسده مذكراً لطلب
المغفرة وشهود الذلل والانكسار بين يدي ربه ليس هو ذلك فحجب عن شهوده ومن ذلك تخصيص الأئمة
الأربعة بمطالبة الغسل من يحضر الجمعة مع قول أبي ثور أنه مستحب لكل أحد حضر الجمعة أو لم
يحضرها ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أتى الجمعة فليغتسل فخص الأمر بالغسل من يحضر
صلاة الجمعة ووجه الثاني ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم على كل مسلم أن يغسل جسده في كل سبعة أيام
وهو ذلك لعدم نزول الامداد الإلهي يوم الجمعة على جميع المسلمين من حضر الجمعة ومن لم يحضر فبقي
أحدهم مددربه على طهارة وجهاً جسده وانتعاشه لضعفه بارتكابه المخالفات أو بارتكابه الغفلات
وأكل الشهوات ولا فرق في تخصيص الغسل من يحضر بين القائلين بوجوب الغسل ولا بين القائلين بسنيته
لكن ينبغي حل الوجوب على بدن من يتأذى الناس برأيه بدنه وثيابه كالفصاء والزيان وحمل
الاستحباب على بدن العطار والتاسر ونحوهما ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اغتسل الجانب بنية
غسل الجانب والجمعة معاً جزاء مع قول مالك أنه لا يجزئه عن واحد منهما فالأول مخفف والثاني مشدد
فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان فالأول خاص بالكبار الذين حفظهم الله تعالى من الوقوع في المعاصي
فكانت أبدانهم حية لا تحتاج إلى تكرار الغسل بالماء إلا حسانها أو أضعافها والثاني خاص بالأصاغر الذين
كثروا وقصصهم في المعاصي فاحتاجوا إلى تكرار الغسل لضعف أبدانهم فرفع الله الأئمة ما كان أدنى نظرهم في
استخراج الأحكام الثلاثة بالكبار والأصاغر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أرجح
قوايه أن من زوجه من السجود وأمكنه أن يصعد على ظهر إنسان فغسل والقول الثاني للشافعي أن شاء
أخر السجود حتى يزول الزحام وإن شاء سجد على ظهره مع قول مالك يكره السجود على الظهر بل يصبر
حتى يصعد على الأرض فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول العمل
بحديث إذا أمرتكم بأمر فاقوامه ما استطعتم ولم يستطع هذا المزحوم أن يمتثل أمر الشارع في اتباعه
للإمام في السجود الأكذلك فالأمر بالسجود ثابت عن الشارع على أثر سجود الإمام وأما الانتظار حتى
تزل الزحمة فسكوت عنه والعمل بمقتضى المنطوق أولى ووجه الثاني أن السجود أعظم أفعال الصلاة
المخصوص والدليل لا يكون ذلك إلا على الأرض الحقيقية التي هي التراب أو ما فرش عليه من حصير أو
حصي ونحو ذلك وأما السجود على ظهره رادى فربما فهم منه الكبر ولو صورته ولو كان الأدنى أصله من
التراب أيضاً فافهم فإن الساجد على ظهر إنسان كأنه يستعبد ذلك الظاهر وذلك خارج عن سبب ما مقام

أقل لم يصل وإن كانت أكثر غلت ولم تحمل الأخرى (فصل) ولو أرسل الكلب على الصبي دون يومه يبيع ببيع ربي ذلك لا يبيعون لأنه يشبهه
 يجل أكله عند الشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد يجل وعن مالك وأبي ثور ولورى طائر الجرحه فسقط إلى الأرض فوجد منه ميتا حل والأفلا
 بالاتفاق ولو أكلت الصبيد من يده لم يزل ملكه عنه عند الثلاثة وقال أحمد إذا أبعده في البرية زال ملكه عنه (فصل) ولو كان في ملكه
 صبيد فأرسله وخلاه فالأصح المنصوص من مذهب الشافعي أنه لا يزل ملكه عنه وفي الخواص أن قصد التقرب إلى الله عز وجل بأمره
 زال ملكه عنه كالعتق وإن لم يقصد التقرب في ذوال ملكه وجهان كما لو أرسل (١٦٩) بغيره أو فرسه والأصح أن

ذلك لا يبيعون لأنه يشبهه
 سواثب الجاهلية ولا يزل
 ملكه عنه والثاني يزل
 فان قلنا يزل فاذمباحا
 والأفلاوان قال عند الإرسال
 أبعده لمن أنشدته جهنم
 الإباحة ولا ضمان على من
 أكله لكن لا ينفذ تصرفه
 فيه وإن قلنا يزل والملك
 فالأصح في الروضة حل
 اصطفاؤه لرجوعه إلى الإباحة
 ولأنه يصير في معنى سواثب
 الجاهلية ولو صاد طائرا
 برياً وجعله في برج فطيار
 إلى برج غيره لم يزل ملكه
 عنه وقال مالك إن لم يكن قد
 أنس ببرجته بطول ملكه
 صار ملكاً لمن انتقل إلى برج
 فان عاد إلى برج الأول عاد
 إلى ملكه

(كتاب البيوع)

الاجماع منع على حل
 البيوع وقدم ريباً وانفق
 الأئمة على أن البيوع يصح
 من كل بالغ عاقل مختار مطلق
 التصرف وعلى أنه لا يصح
 بيع المجنون واختلفوا في
 بيع الصبي فقال مالك
 والشافعي لا يصح وقال أبو
 حنيفة وأحمد يصح إذا كان

العبودية الذي هو الذل والآنكسار لله رب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الإمام إذا أحدث في
 الصلاة جازله الاستخلاف وهو الجديد الراجع من مذهب الشافعي مع قوله في القديم بعدم الجواز فالأول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول مراعاة المصلحة للمؤمنين والتسبب
 في حصول كمال الاجر بكمال الاقتداء في الجمعة كلها أو بعضها ووجه الثاني أنه حصل للأموين الاجر
 بمجرد ادخالهم خلف الإمام في الجمعة وفارقوا الإمام بعد فريضة لهم كمال حصول الاجر بالنسبة حيث عجزوا
 عن الفعل إن شاء الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لا يجوز تعدد الجمعة في بلد إلا إذا كثروا
 وعسر اجتماعهم في مكان واحد وقال مالك وإذا أقبلت في جوامع فالقديم أولى وليس للإمام أن يحنف في
 المسئلة شيء ولكن قال أبو يوسف إذا كان للبلد جانبان جاز فيه إقامة جمعيتين وإن كان لها جانب واحد فلا
 يجوز وعبارة الإمام أحمد وإذا عظم البلد وكثرت أهله كغداد جاز فيه جمعتان وإن لم يكن لهم حاجة إلى أكثر
 من جمعة لم يجوز وقال الطحاوي يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد بحسب الحاجة ولو أكثر من جمعيتين وقال
 داود بالجمعة كسائر الصلوات يجوز لأهل البلد أن يصالحوا في مساجدهم فالأول وما عطف عليه فيه
 تخفيف وقول داود مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن إمامة الجمعة من منصب
 الإمام الأعظم فكان العصابة لا يصلون الجمعة إلا خلفه وتبعهم الخلفاء الراشدون على ذلك فكان كل من
 جمع بقوم في مسجد آخر خلاف المسجد الذي فيه الإمام الأعظم يلوث الناس به ويقولون إن فلان ينافر
 في الإمامة فكان يتولد من ذلك فتن كثيرة فسد الأئمة هذا الباب إلا لعذر يرضى به الإمام الأعظم كصديق
 مسجد من جميع أهل البلد فهذا سبب قول الأئمة أنه لا يجوز تعدد الجمعة في البلد الواحد إلا إذا عسر
 اجتماعهم في مكان واحد فبطلان الجمعة الثانية ليس ذات الصلاة وإنما ذلك لخوف الفتنة وقد كتب
 الإمام عمر بن الخطاب إلى بعض عماله أقيموا الجماعة في مساجدكم فإذا كان يوم الجمعة فاجتمعوا كلكم
 خلف إمام واحد اه فلما ذهب هذا المعنى الذي هو خوف الفتنة من تعدد الجمعة جاز التعدد على
 الأصل في إقامة الجماعة ولعل ذلك مراد داود بقوله إن الجماعة كسائر الصلوات ويؤيده عمل الناس
 بالتعدد في سائر الأمصار من غير ما يقع في الفتنة من سبب ذلك ولعله مراد الشارع ولو كان التعدد
 منهياً عنه لا يجوز فعله بحال لو رد ذلك ولو في حديث واحد فلهذا نفذت هذه الشارع صلى الله عليه وسلم
 في التسهيل على أمته في جواز التعدد في سائر الأمصار حيث كان أسهل عليهم من الجمع في مكان واحد
 فافهم (فان قلت) فبوجه إعادة بعض الشافعية الجمعة تظهر بعد السلام من الجمعة مع أن الله تعالى
 لم يفرض يوم الجمعة صلاة الظهر وإنما فرض الجمعة فلا تصلى الظهر إلا عند العجز عن تحصيل شروط
 الجمعة مثلاً (فالجواب) أن وجه ذلك الاحتياط والخروج من شبهة منع الأئمة التعدد بقطع النظر عما
 ذكرناه من خوف الفتنة أو خوف التعدد بغير حاجة كما هو مشاهد في أكثر مساجد مصر وغيرها فقد
 صار العميان الذين يقرؤون على قبور الأموات والأبواب بفانوس يخطبون ويصالحون بالناس الجمعة من
 غير تكبير مع أن مذهب الأئمة تقتضي أن جواز التعدد مشروط بالحاجة فكان صلاحهم رافياً غاية

(٢٢ - ميزان ل)

بميزان ل يمكن أبو حنيفة يشترط في انعقاده إذا ساق من الولي اذن اجازة لا حقة وأحمد يشترط
 في الانعقاد اذن الولي وبيع المكره لا يصح عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يصح (فصل) والمعاطاة لا ينعقد البيوع على الراجح من مذهب
 الشافعي وهي رواية عن أبي حنيفة وأحمد وقال مالك لا ينعقد البيوع واختاره ابن الصباغ والنووي وجماعة من الشافعية وفي رواية عن
 أبي حنيفة وأحمد مثله والأشياء الحقة هل يشترط فيها الإيجاب والقبول كالخطبة قال أبو حنيفة في رواية لا يشترط لا في الحقة ولا في
 الخطبة وقال في رواية أخرى يشترط في الخطبة دون الخطبة وبه قال أحمد وقال مالك لا يشترطهما فلو كل ما رآه الناس بيعاً فهو بيع وقد روي

الحقيقة بطل خبر والبيع بالمظن الا عند الثلاثة كنعني فيقول بعثك وقال ابو حنيفة لا يبيعه **(فصل)** واذا انعقد البيع ثبت اكمل من المتبايعين خيار الجاس مالم يتفرقا او يخارا عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك لا يثبت خيار الجاس ويجوز شرط الخيار الثلاثة ايام عند أبي حنيفة والشافعي ولا يجوز فوق ذلك وقال مالك يجوز على حسب ما تدعو اليه الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالناكحة التي لا تبقى اكثر من يوم لا يجوز الخيار فيها اكثر من يوم والقرية التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة ايام يجوز بشرط الخيار فيها اكثر من ثلاثة ايام وقال احمد وابو يوسف (١٧٠) ويجوز ثبوت من الخيار ما يتفقان على شرطه من الاجل وان شرط الاجل

الى الليل لم يدخل الليل في الخيار عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يدخل فيه واذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ والاجازة (١) لم البيع عند الثلاثة وقال مالك لا يلزم مجرد ذلك

(فصل) واذا باع سبعة على انه ان لم يقبضه الثمن في ثلاثة ايام فلا بيع بينهما فذلك شرط فاسد يفسد البيع وكذلك اذا قال البائع بعثك على ان تردت عليه الثمن بعد ثلاثة ايام فلا بيع بينهما عند الثلاثة وقال ابو حنيفة البيع صحيح ويكون القول الاول اثبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني اثبات خيار البائع وحده ولا يلزم تسليم الثمن في مدة الخيار عند الثلاثة وقال مالك يلزم

(فصل) ولما ثبت له الخيار فسخ البيع بحضور صاحبه وفي غيبته عند مالك والشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ليس له فسخ الا بحضور صاحبه واذا شرط في البيع خيار مجهول بطل الشرط والبيع عند أبي حنيفة والشافعي

الاحتياط وان كانت الجمعة صحيحة على مذهب داود فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان الجمعة اذا فاتت وصاها ظهرا تكون فرادى مع قول الشافعي واحمد يجوز اصلها جماعة فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى هرقتي الميزان ووجه الثاني ان القاعدة ان الميسر ولا يسهل بالميسر وقد تيسر حصول الجمعة وتيسر الجماعة في الظاهر فلا يمنع من فعلها جماعة على الاصل في مشروعية الجماعة ووجه الاول الخفيف على الناس اذ وجوب الجماعة في الجمعة مشروط بصلاتها جماعة فلما فاتت خفف في بدلها بصلاته فرادى والله تعالى أعلم

(باب صلاة العيدين)

اتفق الاثمة على ان صلاة العيدين مشروعة وعلى وجوب تكبيرة الاحرام اولهما وعلى مشروعية رفع اليدين مع التكبيرات كلها الا في رواية عن مالك وكذلك اتفقوا على ان التكبير سنة في حق المحرم وغيره خاف الجماعة ههنا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة في احدي روايتيه ان صلاة العيدين واجبة على الاعيان كالجمعة مع قول مالك والشافعي انها سنة ومع قول احمد ان صلاة العيدين فرض على الكفاية فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فراجع الامر الى هرقتي الميزان ووجه الاول عدم النص صريح من الشارع بحكم هاتين الصلاتين فاحتاط الامام ابو حنيفة وجمعهما فرض عين مع كونهما ليس فیهما تكبير مشقة لكونهما يقعان في السنة مرة واحدة فلا فرق بينهما وبين الجمعة في الصورة فانهم اركعتان بخطبتين فعملهما رسول الله صلى الله عليه وسلم في جماعة ووجه الثاني الاحتياط لتوسعة على الناس مع العمل بحديث الدين بسرو الامداد النازلة في يومهما اكثر واعظم من الجمعة من حيث ان المدد فيهما ينال من حضر صلاتهما مع الجماعة ومن لم يحضر بخلاف الجمعة فان المدد خاص بمن يحضر الا ان تختلف عنها بعذر ووجه قول احمد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلهما بجماعة وأقر كثيرا من الناس على عدم الحضور في صلاتهما فكانت أشبه بفرض الكفاية وكان من حضر بين يدي الله تعالى فيهما ما اشاف لمن لم يحضر فحصل له الفضل بعدد من شفع فيهم ولذلك قال العلماء انه افضل من فرض العين لكونه اسقط الحرج عن صاحبه وعن غيره فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد ان شرط صلاة العيدين العدد والاسنن وان الامام في احدي الروايتين عن احمد كافي الجمعة وزاد ابو حنيفة وأن تقام في مصر مع قول مالك والشافعي ان ذلك كله ليس بشرط واجازا صلاتهما فرادى لمن شاء من الرجال والنساء فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى هرقتي الميزان ووجه الاول ما تقدم انفا من كونهما يشبهان صلاة الجمعة في الخطبتين والركعتين وعظم موكبهما بالنسبة لبقية الصلوات ووجه الثاني اتباع ظاهر كلام الشارع من حيث انه جعل ايام العيدين ايام اكل وشرب وذكر الله وفي رواية وبه حال أي جامع فلما خفف الشارع في يومهما في فعل ما ذكر دون يوم الجمعة كان حضورهما مستحبا لا واجبا وايضا فلما ورد ان القيامة تقوم يوم الجمعة فاحتاط الاثمة ان يكون على الدين والاعيان في ذلك اليوم من العصابة الظاهرين على الحق في ذلك اليوم باجباب الحضور عليهم في

وقال مالك يجوز وبضر به خيار مثله في العادة وظاهر قول احمد صحتهما وقال ابن ابي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط الجمعة **(فصل)** واذا مات من له الخيار في المدة انتقل خياره الى وارثه عند الثلاثة وقال ابو حنيفة يسقط الخيار بموته وفي الموقوت ينتقل الملك فيه الى المشتري في مدة الخيار وللشافعي اقول احدها بنفس العقد وهو قول احمد والثاني بسقوط الخيار وهو قول أبي حنيفة ومالك والثالث وهو الرابع انه موقوف ان أمضاه يثبت انتقاله بنفس العقد والا فلا ولو كان المبيع حاربه لم يحل للمشتري وطؤها في مدة الخيار على الاقول **(١) قوله والاجازة الخ كذا يالاهل وسوره**

كلها ويجوز للبائع وطؤها على الأفعال كلها عند الثلاثة وينقطع به الخيار وقال أحمد لا يجوز وطؤها إلا للبشرى ولا للبائع
 (باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز) بيع العين الطاهرة صحيح بالإجماع وأما بيع العين النجسة في نفسها كالكلب والخمر والسر جبن فهل يصح
 أم لا قال أبو حنيفة يصح ببيع الكلب والسر جبن وأن يوطئ المسلم ذمياً في بيع الخمر وإتباعها واختلاف أصحاب مالك في بيع الكلب فمنهم
 من أجاز مطلقاً ومنهم من كرهه ومنهم من خص الجواز بالمأذون في أمساكه وقال الشافعي وأحمد لا يجوز بيع شيء من ذلك أصلاً ولا في نفسه
 للكلب إن قتل أو ذلّف والدهن إذا نجس فهل يطهر بغيره الرأى من مذهب الشافعي (١٧١) أنه لا يطهر ولا يجوز بيعه عند

بذلك قال أحمد ومالك وقال
 أبو حنيفة يجوز بيع الدهن
 النجس بكل حال (فصل)
 ولا يجوز بيع أم الولد بالاتفاق
 وقال داود يجوز ذلك ويجزي
 عن علي وابن عباس رضي الله
 عنهما وبيع المدر جائز عند
 الثلاثة وقال أبو حنيفة
 لا يجوز إذا كان التديب مطلقاً
 ولا يجوز بيع الوقف عند
 الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز
 بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم
 أو يخرج منه الوقف يخرج
 الوصايا (فصل) والعبد
 المشرك يجوز بيعه من
 المشرك صفة كان أو كبراً
 عند الثلاثة وقال أحمد إن
 كان صغيراً لا يجوز بيعه من
 مشرك وإن المرأة طاهرة
 لا أنساق ويجوز بيعه عند
 الشافعي وأحمد وقال أبو
 حنيفة ومالك لا يجوز بيعه
 وبيع دور مكة صحيح عند
 الشافعي وقال أبو حنيفة
 ومالك لا يصح وعن أحمد
 روايتان أحدهما عدم النجاسة
 في المبيع والأجارة وإن
 فُتحت صلواته كره أجزاها
 عند أبي حنيفة ومالك وبيع
 دودانقر صحيح عند الثلاثة

الجمعة والأقبال على العبادة لا تقوم القيامة عليهم وهم غافلون في أكلهم وشربهم وغير ذلك بخلاف
 العبد لم يرد أن القيامة تقوم فيه ومن الحكمة في جواز العبد من فرادى زيادة التوسعة على العبد لعدم
 وجوب ربه بامام لا يتحرك إلا بعد تحريكه فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يستحب أن يكبر بعد
 تكبيرة الأحرار ثلاث تكبيرات في الأولى وحده في الثانية مع قول مالك وأحمد أنه يكبر ستاً في الأولى وخمساً في
 الثانية ومع قول الشافعي يكبر ستاً في الأولى وخمساً في الثانية ثم قال الشافعي وأحمد أنه يستحب أن يكبر بين
 كل تكبيرة وتين وقال أبو حنيفة ومالك أنه يوالي بين التكبيرات تسعاً فالأول مخفف في عدد التكبيرات والثاني
 فيه تخفيف والثالث فيه تشديد ومن قال يوالي التكبيرات مخفف من قال يستحب الذكر بينهما مشدد
 فرجع الأمر إلى مربي الميزان ووجه التفاوت في عدد التكبيرات ظاهر لأن كل أمام تبع ما وصل إليه
 عن الشارع أو الصحابة وأما وجه من قال يوالي التكبيرات فلا أنه هو المتبادر إلى أنهم من كلام الشارع
 وهو خاص بالأحرار الذين يقدرون على تحمل توالي تجليات الحق تعالى بصفة توالي الكبرياء على قلوبهم وأما
 وجه من قال يستحب الذكر بين التكبيرات فهو لكون الاشتغال بأنواع الذكر مع التكبير فيه تخفيف على
 غالب الناس فإن قالهم لا يقدرون على تحمل توالي تجليات الكبرياء والعظمة على قلوبهم فكان الغاء
 الذهن إلى معنى التيسير والتحميد والنوح مع التكبير كالمقوى للعبد على تحمل تجليات العظمة
 والكبرياء فافهم وسمعت سبيدي عليه الخواص رحمه الله يقول لما شرط العلماء الجماعة في الجمعة دون
 العبد لأن تجلي الحق تعالى في صلاة الجمعة أشد من تجليه في صلاة العبدين فذلك كانت الجماعة في
 الجمعة فرض عين وفي العبد سنة ووضح ذلك أن الجماعة لو شرعت فرادى لذابت أبدان المصلين من
 شدة الهيبة والعظمة التي تجلب لقلوبهم فكان في مشروعية صلاتهم مع الجماعة راحة لهم لاستئناسهم
 بجنسهم من البشر (فان قال قائل) إن الجزء البشري الذي في كل عبد موجود فلم لا اكتفيتم بالاستئناس
 بجنسهم (قلنا) الجزء المذكور لا يحصل به استئناس بقدر معه العبد على تحمل التجلي المذكور من غير
 ذهول عن أفعال الصلاة وأقوالها فلما لم يحصل به المعنى المذكور جعلناه كالعدم وشرعنا له الجماعة
 الخارجة عنه اه وتقدم في باب صلاة الجماعة أن مشروعية الجماعة فيها راحة بالخلق (فان قال قائل) فلم
 كانت الجماعة الحاضرة في العبد أكثر من جماعة الجمعة (فالجواب) أعما كان جماعة العبد أكثر فاجتمع
 بشهود أكثرهم عن شهود تلك العظمة التي تجلب لهم ليكمل سرورهم يوم العيد ولولا شهود تلك الكثرة
 لما أنسبوا يوم العيد فكان عدم نقل التجلي عليهم مع كثرتهم هو سبب كمال سرورهم في يوم العيد فافهم
 ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه يقدم التكبير على القراءة في الركعتين وهو أحد الروايتين عن
 أحمد مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أنه يغاير بين القراءة في الأولى قبل القراءة وفي
 الثانية بعد القراءة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الأول وهو خاص بالأصاغر أن القراءة بعد
 مشاهدة كبرياء الحق جل وعلا أقوى على الخضوع لله تعالى وأعون على فهم كلامه ووجه جعل
 التكبير بعد القراءة في الركعة الثانية كون الأحرار يزدادون تعظيم الحق تعالى بتلاوة كلامه فكان

وقال أبو حنيفة لا يصح (فصل) ولا يصح بيع ما لا يملكه بغيره فإذا مالكة على الجديد الرأى من قول الشافعي وعليه القدر موقوف إن
 أجزأه ما ملكه نفذ والا فلا وقال أبو حنيفة المبيع يصح ويقتضى إجازة مالكة والشراء لا يقتضى الإجازة وقال مالك يقف المبيع على
 الإجازة وعن أحمد في المبيع روايتان ولا يصح بيع ما لم يستقر مالكة عليه مطلقاً كالبيع قبل قبضه عفاً كان أو منقولاً عند الشافعي
 وبه قال محمد بن الحسن وقال أبو حنيفة يجوز بيع العفار قبل القبض وقال مالك يبيع الطعام قبل القبض لا يجوز وبيع ما سواه يجوز
 وقال أحمد إن كان المبيع مكيناً أو معدوداً أو موزوناً لم يجز بيعه قبل قبضه وإن كان غير ذلك جاز والقبض فيما ينقل بالنقل وفيما لا ينقل

من العباد والشارع على الأشجار بالتحلية وقال أبو حنيفة القعن في الجميع بالتحلية (فصل) ولا يجوز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسباع في الماء والبهائم بالانفاق وحكي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز بيع الآبق وعن عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى أنهم أجازوا بيع السمك في بركة عظيمة وإن احتج في أخذ هذه إلى مؤنة كثيرة ولا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبده وثور من أثواب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد وثوب من ثلاثة أثواب بشرط الخيار لا فيما زاد (فصل) ولا يصح بيع العبد الغائبة عن المعتاقدين التي أنصف (١٧٢) لها عند مالك وعلى الراعي من قول الشافعي وقال أبو حنيفة يصح ويثبت المشتري

الخيار فيه إذا رآه واختلف أصحابه فيما إذا لم يذ كر الجنس والنوع كقوله بعته ما في كوفي وعن أحمد في صحته ببيع الغائب رواه ثمان أشهر مما يصح (فصل) ولا يصح بيع الأعمى وشراؤه إذا وصف له المبيع وأجارته ورهنه وهبته على الراعي من قول الشافعي إلا إذا كان قد رأى شيئا قبل العي مما لا يتغير كالخديد وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح بيعه وشراؤه ويثبت له الخيار إذا لم يسه (فصل) ولا يجوز بيع الساقط في فطرته عند الثلاثة وقال أبو حنيفة بالجواز والمستطاهر وكذا خالفته إن انفصل من حي على الأصح من مذهب الشافعي وبيعه صح بالاجماع ولا يصح بيع الخطبة في سنها على أصح قول الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح (فصل) وإذا قال بعته هذه الصبرة كل قفيز بدرهم صح ذلك عند مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة يصح في قفيز واحد منها ولو قال بعته عشرة أفقزة من هذه الصبرة وهي أكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال داود لا يصح ولو قال بعته هذه الأرض كل ذراع بدرهم أو هذا القطيع كل شاة بدرهم صح البيوع وقال أبو حنيفة لا يصح ولو قال بعته من هذه الدار عشرة أذرع وهي مائة ذراع صح البيوع في عشرها مشاعا وقال أبو حنيفة لا يصح ولو باعه عشرة أفقزة من صبرة وككاهله وقبضها وعاد المشتري وأدعى أنها تسعة وأنكر البائع فلا شافعي قولان أحدهما أن القول قول المشتري وهو المحكي عن أبي حنيفة والثاني أن القول قول البائع وهو قول مالك (فصل) ولا يصح عند الثلاثة بيع النخل ولو في كواته إن شوهه وقال أبو حنيفة يبيع النخل لا يجوز ولا يجوز زبيح اللبن في الضرع عند الثلاثة وقال مالك يجوز زبيح ما لم يملأ

تقدم التلاوة أعون لهم على تحمل تعبلي كبرياء الحق تعالى على قلوبهم عكس الأصغر فإن العظمة تطرق فلوهم أولاً ثم باقي الله تعالى عليهم الجواب رجة هم لا يذنبوا من مشاهدته كبريائه وعظمته كما هو معروف بين العارفين الذين يصادون الصلاة الحقيقية * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إن من فاتته صلاة العبد مع الإمام لا يقضيهما مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه أنه انقضى فرادى فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف من جهة كونهما فرادى وتشديد من جهة القضاء فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن ما فاتته من الفضل مع الإمام لا يسترجع بالقضاء ووجه الثاني أن صلاته إجماعاً ثانياً في حقه مشقة على الإمام والمؤمن مع عدم ورود نص في قضائها بالخصوص وأيضاً فإن صلاته فرادى تغمر على ما فات العبد من الامداد الأهمية التي تحصل له لو كان صلى مع الإمام فإنه يريد أن يحضر مع ربه في الصلاة منفرداً كما كان مع الإمام فلا يصح له ذلك فكانت صلاته فرادى تنبهه على قدر ما فاتته من الأجور والأثواب ليعزم على الحرص على حضورها مع الإمام في الأعياد المستقبلة فافهم * ومن ذلك قول الشافعي أنه يقضيها ركعتين كصلاة الإمام مع قول أحمد أنه يقضيها أربعاً كصلاة الظهر وهذه الرواية هي المختارة عند محقق أصحابه والرواية الأخرى عنده أنه يخير بين قضائها ركعتين أو أربعاً فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول محكاكة القضاء للداء في ذلك على الأصل فيه ووجه الثاني قياس صلاة العيد على صلاة الجمعة في أن الخطبة فيها بديل عن الركعتين فلما فاتته الصلاة والخطبة مع الإمام كان من الاحتياط فعلها أربعاً فإن صلاتها ركعتين فقط صحت ويمكن فاته الاحتياط وقد تقدم في صلاة الجمعة أن الشارع إذا فعل أمراً ولم يبين لنا هل هو واجب أو مندوب فمن الأدب فعله على وجه التأسي به صلى الله عليه وسلم بقطع النظر عن الجزم بوجوبه أو نفيه وصلاة العيد من ذلك فتأمل * ومن ذلك قول الأئمة إن فعلها بأربع ركعات بظاهر الحديث أفصل من فعلها في المسجد مع قول الشافعية بأن فعلها في المسجد أفضل إذا كان واسعاً فالأول مشدد بخروج إلى العراء وفيه تخفيف بالانفراد عدم حصر النفوس في المسجد وهو خاص بالأصغر والثاني مخفف وهو خاص بالكبر وذلك لأن الأصغر لا يقدر أن يدخل على حصر نفوسهم في المسجد يوم العيد لانشقاقه لانه يوم زينة وأكل وتعاطى شهوات وأباحها الشارع فيه فكان صلاتهم في القضاء أرفق بهم وأما الأربعة فأنهم يرون مكنتهم بين يدي الله في بيته أوسع مما بين السماء والأرض وقد قالوا ليسم الخطبة مع الأحباب مبدآن * فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يجوز التنفل قبل صلاة العيد وأما بعد ما بقي من يوم يفرق بين المصلي وغيره ولا بين الإمام وغيره مع قول مالك أنه إذا فعلها في المصلي فلا ينفل قبلها ولا بعده سواء الإمام والمؤمن وعنده في المسجد روايتان مع قول الشافعي بأنه يتنفل قبلها وبعدها في المسجد وغيره إلا الإمام فإنه إذا ظهر للناس لم يصل قبلها ومع قول أحمد لا ينفل قبل صلاة العيد ولا بعدهما مطلقاً فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من حيث أن فيه روايتين والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف بالترك فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول عدم ورود نص عن الشارع في جواز التنفل قبلها وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو

مردود وهو أكثر من ذلك صح بالاتفاق وقال داود لا يصح ولو قال بعته هذه الأرض كل ذراع بدرهم أو هذا القطيع كل شاة بدرهم صح البيوع وقال أبو حنيفة لا يصح ولو قال بعته من هذه الدار عشرة أذرع وهي مائة ذراع صح البيوع في عشرها مشاعا وقال أبو حنيفة لا يصح ولو باعه عشرة أفقزة من صبرة وككاهله وقبضها وعاد المشتري وأدعى أنها تسعة وأنكر البائع فلا شافعي قولان أحدهما أن القول قول المشتري وهو المحكي عن أبي حنيفة والثاني أن القول قول البائع وهو قول مالك (فصل) ولا يصح عند الثلاثة بيع النخل ولو في كواته إن شوهه وقال أبو حنيفة يبيع النخل لا يجوز ولا يجوز زبيح اللبن في الضرع عند الثلاثة وقال مالك يجوز زبيح ما لم يملأ

إذا عرف قلنا حالها ولا يجوز بيع المصروف على ظهره ثم حقه الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك يجوز بشرط الجزو ويجوز بيع الدراهم والدنانير جزأها عند الثلاثة وقال مالك لا يجوز وإن باع شاة على أنها لبون تجاوز وقال أبو حنيفة لا يجوز ولو قال بعثت هذا بمائة مثقال ذهب وفضة لم يصح وقال أبو حنيفة يصح ويجعل نصفين (فصل) وانتفعوا على جواز شراء المصحف واختلقوا في بيعه فأباحه الثلاثة من غير كراهة وكرهه أحمد وصرح ابن قيم الجوزية بالتحريم ولا يجوز بيع المصحف ولا بيع المسلم من كافر على أرجح قولين الشافعي وهو أحدى الروايتين عن مالك وقال أبو حنيفة يصح البيع ويؤمر بالإنه ملكه عنه (١٧٣) وهي الرواية الأخرى عن مالك وقال أحمد

لا يصح مطلقا وبيع العنب لعاصر الخمر مكروه بالاتفاق وقال أحمد لا يصح وعن الحسن البصري لا بأس به وعن الثوري بيع الحلال من شئت (فصل) وعن ماء الفحل حرام وأجرة ضرابه حرام عند الثلاثة وعن مالك جواز أخذ العوض على ضرب الفحل مدة معلومة لا يزول على الأناث (فصل) ويجرم التفريق بين الأم والولد حتى يميز فإن فرق ببيع بطل البيع عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا البيع صحيح والتفريق قبل الميوز لا يجوز ويجوز التفريق بين الأحرار عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز

باب ما يفسد البيع وما لا يفسده

إذا باع عبدا بشرط العتق صح البيع عند الثلاثة والمشهور عن أبي حنيفة لا يصح وإن باع عبدا بشرط لولا له لم يصح بالاتفاق وعن الأصطخري من أصحاب الشافعي أنه يصح البيع ويبطل الشرط وإن باع بشرط ينافي مقتضى البيع

مردود غير مقبول إلا ما استثنى من الأمور التي تشبه لها الشريعة بعد عدم خروجها عن عموماتها وإيضاح ذلك أن الشارع هو الدليل لنا في جميع أمورنا فكل شيء لم يثبت عنه فعله فهو ممنوع منه هل الأصل في قواعد الشريعة فلو علم الشارع أن الله تعالى أذن لاحد في التنفل قبل صلاة العبد لا يجزئ بذلك أو كان هو فعله ولم يباغتنا أنه تنفل قبل صلاة العبد وإنما أباح أبو حنيفة التنفل بعد صلاة العبد لكون العلة التي كانت قبل الصلاة زالت وهي الهيبة العظيمة الإلهية التي تجلي للعبد قبل صلاة العبد بخلاف الأمر بعد الصلاة فإنه حصل للعبد الأمان بسماع الخطبة فقد روي أن يتنفل بعدها أو جعل الأذن بالوقوف بين يديه تعالى في ضمنه الأذن له بأن يتنفل بعد الصلاة وقبل الخطبة ووجه قول مالك أنه لا يتنفل في الصحراء قبلها ولا بعدها التخفيف على غالب الناس فإن الإمام ماضى إلى جهم في الصحراء إلا مداواة لقلوبهم مما كان يحصل لهم من الحصر بصلاتهم في المسجد فلو أمر وأبى التنفل في الصحراء لذهب المعنى الذي قصد الإمام وصارت صلاتهم كأنهم في المسجد من حيث الحصر والضميق في نفوسهم فيفتقون بين يدي الله في الصلاة كالكمالي أو المكرهين فافهم ووجه قول الشافعي أنه لا يكره التنفل قبلها الغيبة إلا أنام أي ومن شاء من الأكرار الذين يتمتعون بمنجاة الله تعالى والوقوف بين يديه ولا يسأمون من ذلك ولا تطالبهم نفوسهم بالله والاكل والشرب يوم العيد بخلاف الإمام فإن الناس مأمورون باتباعه فإذا تنفل تنفلوا وفهم الذين يغلب عليهم موافقة حظوظ نفوسهم فيكون الإمام سببا لحصول الخرج والضيق عليهم في الصلاة فيقتضيه أحداهم في الصلاة صورة وهو خارج عنها حقيقة ولم يأت الإمام أحمد إلى هذا المعنى قال لا يتنفل الإمام ولا غيره قبل صلاة العبد ولا بعدها تخفيفا على الضعفاء من الناس فافهم * ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه يستحب أن ينادى لها الصلاة جامعة مع قول ابن الزبير أنه يؤذن لها قال ابن المسيب وأول من أذن لصلاة العبد معاوية فالأول مخفف في ألفاظ النداء والثاني مشدد فيها ووجه الأول الاتباع والتبعية على فعلها في جماعة ثلاث تساهل الناس في فعلها فإرادى إذا الجماعة فيها هو المقصود الأعظم ولكون كل عبيد يفعل في العام مرة واحدة ووجه قول ابن الزبير ومعاوية القياس على الغرائض بجامع المشروعية ولعل ابن الزبير لم يبلغه في ذلك شيء والافع ورد النص لا يحتاج إلى قياس * ومن ذلك قول الشافعي أنه يستحب قراءة سورة ق في الأولى واقتربت في الثانية أو قراءة سبع اسماء ربك الأعلى في الأولى والغاشية في الثانية مع قول مالك وأحمد أنه يقرأ فيهما سبع والغاشية فقط ومع قول أبي حنيفة أنه لا يستحب تخصيص القراءة فيهما بسورة فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان فالأول خاص بالكبار والثاني خاص بالمتوسطين والثالث بالأصاغر ووجه الأول أن الغالب في يوم العيد والجمعة ترك الحرف والصنائع والاشتغال بأهوية النفوس فرجعت إلى العبد أهو المعاد وأهوال يوم القيامة فكان قراءة هذه السورة المعينة كالمذكر للعبد بتلك الأهوال لتلايطول عليه زمن الغفلة عن الله تعالى وعن الدار الآخرة فيجوز قلبه أو يضعف وإن كان الكامل من شرطه أن يجمع بين الفرح والحزن معاني يوم العيد (فان قلت) إن مثل سورة إذا الشمس كورت أكثر في ذكر الأهوال

كما إذا باع عبدا بشرط أن لا يبيعه أو لا يعتقه أو دارا بشرط أن يسكنها البائت أو بشرط أن يخطه له بطل البيع عند أبي حنيفة والشافعي وقال ابن أبي ليلى والخبي والحسن البيع صحيح والشرط فاسد وقال ابن شبرمة البيع والشرط جائز إن وعن مالك أنه إذا شرط له من منافع البيع يسمي الدار صح وقال أحمد إن شرط سكنى اليوم واليومين لم يفسد العقد (فصل) وإذا قبض المبيع بهما فاسدا لم يملكه باتفاق الثلاثة وقال أبو حنيفة إذا قبضه بأذن البائع بعوض له قيمة ماله بالقبض بقيته ثم للبائع أن يرجع في العين مع الزيادة المنهولة والمنهولة إلا أن يتصرف المشتري فيها تصرفا يمنع الرجوع فيأخذ منها ولو غرس في الأرض المبيعة بهما فاسدا أو بني لم يكن

للمتابع فأن الغراس أو البهائم لا يشرط جهان النعمان وله أن يبدل الشهنة ويقال لها عذبة الثلاثة وقال أبو حنيفة ليس له أن يشرع الأرض
ويأخذ قيمته وقال أبو يوسف ومحمد بن فضال البناء في بلد الغراس ويرد الأرض على المباح **(باب تقرير الجففة)**
إذا جمع في البيع ما يجوز بيعه وما لا يجوز كالعبد والحرة وعبد غيره وممته ومذكاة فلا شافعي قولان أظهرهما وهو قول مالك
يصح فيما يجوز ويبطل فيما لا يجوز والثاني البطلان فيهما وما إذا قلنا بالظاهر يخرج المشتري إن جهل فإن أجاز فبخصته من الثمن على الرأى
وقال أبو حنيفة إن كان الفساد (١٧٤) في أحدهما ثبت نص أو أجماع كالحرة والعبد فسد في الكل وإن كان بغير ذلك

صح فيما يجوز بفاسد من
الثنى كأمته وأم ولدته وقال
فمن باع ما هو عليه وما لم
يسم عليه من الذبيحة فإنه
لا يصح في الكل وخالفه أبو
يوسف ومحمد وقال فمن باع
بغيره مائة نفداً وخمسائة
إلى العطاء فسد المصدق في
الكل وعن أحمد بن حنبل وابن
كثير

(باب الربا)

الاعيان المنصوص على
تحريم الربا فيهم بالإجماع ستة
الذهب والفضة والبر
والنمير والتمر والمخ فذهب
والفضة يحرم فيهم الربا
عند الشافعي بعبارة واحدة
لازمة وهي أنهم من جنس
الاعنان وقال أبو حنيفة
العهلة فيهم ما جنس موزون
فيهم الربا في سائر الموزونات
وأما الأربعة الباقية ففي
علمنا الشافعي قولان الجديد
أنهم مضمومة فيحرم الربا في
الأدهان والماء على الأصح
والقديم أنهم مضمومة أو
مكبلة أو موزونة وقال
أهل الظاهر لا يغير محل
وهو مختص بالمنصوص عليه

من قراءة سبع **(فالجواب)** إن التجلي الإلهي في هذه الدار الغالب عليه أن يكون موزوناً بالجمال رجة
بالخلق ولو أنه تعالى تجلي للخلق بصفة الجلال الصرف لمات كثير من الناس فلهذا كان اللزوم بصلاة
العبد من قراءة سورة سبع لما فيها من التسبيح وصفات المجد والكمال وكذلك القول في سورة ق واقتربت
هي موزونة بصفات الجلال لمن تأمل فأنهم وأما رجة قول أبي حنيفة فهو خوف الوقوع في الرغبة عن
شيء من القرآن فمفسر نفس العبد تكرر قراءة غير السور التي عينت فالكمال ولو أتى بالسورة المعينة
لا يرغب من غيرها والناقص ربما يرغب عن غيرها فسد الإمام أبو حنيفة الباب بالقول بعدم التخصيص
فرجة الله تعالى عليه ما كان أدق نظره في الشريعة وما أشد خوفه على الأمة ورحم الله تعالى بقية الأمة
ومن ذلك قول الشافعي في أربع الأقول إنهم لا تقضي وهو مذهب أحمد فان لم يكن جمع الناس في ذلك اليوم
صلبت من الغند عند الشافعي ومن قال بقوله وقال أبو حنيفة صلاة عيد الفطر تقضي يوم الثاني
والثالث فالأول فيه تشديد من حيث الأهر بالفضاء والثاني تخفيف بعدم الأهر به والثالث متوسط
فرجع الأهر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأول طلب المبادرة إلى تدارك ما فات ووجه الثاني طلب
التخفيف على الأمة بعدم حصصهم في سماع الخطبة والصلاة بعد الزوال حين تفرحت نفوسهم إلى
تناول شهوراتهم ذلك اليوم بعد أن استعدت لله صلاة من بكرة النهار فلم يشهدوا أحد برؤيته لجلال إلى
الزوال ووجه الثالث ظاهر لأن القلب يعرض عن صلاة العيد بعد يوم الثالث وتذهب به جملة صلاة
العيد فإذا أهر بقضائها بعد اليوم الثالث وقتها بشارده كانه ليس في صلاة * ومن ذلك اتفاق الأمة
على أن التكبير في عيد الفطر مستنون وكذلك في عيد الفطر الأعيد أي حنيفة مع قول داود بوجوبه
وقال النخعي أنما يفعل ذلك لظهور كون قال ابن هبيرة والعصم أن تكبير الفطر أكد من يوم الفطر قوله
تعالى ولتكموا الصلاة وتكبروا لله على ما هذا لكم فالأول مشدد والثالث أشد والثاني والرابع مخفف
فرجع الأهر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول والثالث الاتباع والاحتياط فإن الأهر للوجوب
بالأصل حتى يصرفه صارف ووجه قول أبي حنيفة والنخعي أن يوم العيد يوم سرور وفرح والتكبير
يقضي استنشاد الهبة والتعظيم فيورث العبودية والحزن ويذهب الفرع والسرور والمطالوب يوم
العيد فهو خاص بالأصغر الذين لا يقدرون على الجمع بين شهوة العظمة والسرور والأول خاص بالكبار
* ومن ذلك قول مالك أنه يكبر يوم عيد الفطر دون لبائنه وانتهأؤه عنده إلى أن يخرج الإمام إلى المصلى
وفي قول له إلى أن يخرج الإمام بصلاة العيد وهو الرابع من قول الشافعي والثالث إلى أن يخرج منها
وأما ابتداءه فمن حين يرى الهلال وهي إحدى الروايتين عن أحمد وأما انتهأؤه ففيه روايتان له أحدهما
إذا خرج الإمام والثانية إذا فرغ من الخطبتين فالأول من قول مالك مخفف في وقت التكبير والثاني
منه مع قول الشافعي وما بعده من قول مالك فيه تشديد من حيث امتداد وقته إلى خروج الإمام من
الصلاة وقول أحمد في إحدى الروايتين كقول مالك فيه تشديد في الرواية الأخرى أشد من حيث أنه

وقال أبو حنيفة العلة فيهم أنهم مكبلة في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت في جنس مدس وعن أحمد
روايتان أحدهما كقول الشافعي والثانية كقول أبي حنيفة وقال ربيعة كل ما يجزى فيه الزكاة يحرم فيه الربا فلا يجوز بيع بهيرين
وقال ابن سيرين العلة الجنس بانفراده وعن جماعة من الصحابة أنهم قالوا إنما الربا في النسيئة فلا يحرم التفاضل **(فصل)** إذا تقرر ذلك
تقدم المسلمون على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب متفرداً والورق بالورق متفرداً تبرها ومضرومها وحليها إلا ما لا يمثل وزناً بدا
وبدوانه لا يباع شيء منها فابننا جزوا تفقوا على أنه يجوز بيع الذهب بالفضة والفضة بالذهب متفاضلين وتفقوا على أنه لا يجوز بيع

الخطبة بالخطبة والشعر بالشعر والتمر بالتمر والملح بالملح اذا كان معيارا لا يمتثل به ايدى ويجوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر متقاضا من يد
بيد ولا يجوز ان يتفرقا قبل القبض الا عند أبي حنيفة ولا يجوز بيع المصوغ بالمضروب متقاضا عند الثلاثة ونحن مالكا انه يجوز بيعه
بقية من جنسه ولا يجوز التفرق قبل التقابض في بيع المطعومات بعضها ببعض عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة يجوز ويختص
تحرير ذلك عنده بالذهب والفضة ((فصل)) وما عدا الذهب والفضة والمأكول والمشروب لا يحرم فيه شيء من جهات الربا وهي النساء
والنفاض والتفرق قبل التقابض وقال أبو حنيفة الجنس بائنا فردا يحرم النساء (١٢٥) وقال مالك لا يجوز بيع حيوان

بحيوان من جنسه يقتصد
بما أمر واحد من ذبح أو غيره
فاذا كان البيع بالدرهم
والدنانير باعياها قائماتعين
عند الشافعي ومالك وأحمد
وقال أبو حنيفة لا تتمين
بنفس البيع ولا يجوز بيع
الدرهم المغشوشة بعضها
ببعض ويجوز أن يشتري بها
ساعة وقال أبو حنيفة اذا

كان الغش غالبا لم يجز
((فصل)) وكل شئين اتفقا
في الاسم الخاص من أصل
الخطبة فهم ما جنس واحد وكل
شئين اختلفا فهما جنسان
وقال مالك البر والشعر
جنس واحد وفي المصنفات
والالبان للشافعي قولان
أصحهما ما أنها أجناس وهو
قول أبي حنيفة ولا ينافي
السيد والرصاص وما
أشبههما عند مالك والشافعي
لان العلة في الذهب والفضة
التمية وقال أبو حنيفة وأحمد
في الظاهر واليتسبب منه
يتعدى الربا الى الرصاص
والنحاس وما أشبههما

((فصل)) ويعتبر التساوي
فيما يكال وبوزن بكيل الجواز
وزنه وما جهل يباع فيه

بذنب يفرغ خطبتين ووجه قول مالك الاول ان التكبير لله تعالى تعظيم له واظهار التعظيم في النهار اولي
لانه محل ظهور شعار العبادة عادة بين الناس بخلاف الليل يكون فيه قهور بيوهم لا ينتشرون فيه
لما شهم ولا يمشون فيه في شوارعهم وأسواقهم ووجه بقية الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد انه يشفع التكبير في أوله وآخره فيقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد
مع قول مالك في رواية له ان شاء كبر ثلاثا وان شاء من تين ومع قول الشافعي انه يكبر ثلاثا في أوله وثلاثا
في آخره واختار أصحابه انه يكبر ثلاثا في أوله ويكبر تين في آخره ووجه هذه الاقوال ظاهر ولعل دليل كل
واحد على قوله هو ما بلغه عن الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان ابتداء التكبير في عيد
يوم التمر من صلاة الفجر يوم عرفة الى أن يكبر لصلاة العيد من يوم التمر وقال مالك والشافعي في أظهر
القولين انه يكبر من ظهر التمر الى صلاة الصبح من آخر أيام التشريق وهو رابع يوم التمر سواء كان محلا أو
محرم ما عندهما أو العمل عند أصحاب الشافعي على أن ابتداء التكبير في غير الحاج من صبح يوم عرفة الى أن
يصل عصر آخر أيام التشريق فالاول مخفف وما بعده مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول
التخفيف على الناس وهو خاص بالصغار الذين لا يقدرون على استشعار شهود عظمة الله تعالى وهيئته
الى عصر آخر أيام التشريق بل نزق روحهم من ذلك ويسدل عليهم الحجاب من ذلك الشهود ومقابلته
خاص بالكبار الذين يقدرون على استشعار ذلك فلا يشغلهم ظهور عظمة كبرياء الحق تعالى لهم عن مراعاة
المسروور والفرح مدة أيام التشريق بخلاف الاصاغر * وايضا ذلك أن العبد لا يسمى حقيقة عند
القوم مكبرا لله تعالى الا ان استحضر عظمتته في قلبه وأما تكبيره باللسان والقلب فادل فليس هو مقصود
الشارع وقد حصل شعار التكبير بقول أبي حنيفة وأحمد في الجملة في حق الاصاغر فافهم * ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته ان من صلى منفردا في هذه الاوقات من محل ومحرم لا يكبر مع قول
مالك والشافعي وأحمد في روايته الاخرى انه يكبر وأما خلف النوافل فاتفقوا على أنه لا يكبر عقبها الا في
القول الرابع للشافعي فالاول مخفف والثاني مشدد في المسئلةين ووجه الاول في المسئلة الاولى ان من
صلى منفردا يشتمد عليه هيبة الله تعالى وقيام تعظيمه في قلبه فيثقل عليه النطق بالتكبير بل لا يكاف
به فان الهيبة قد غمته فلا يطالب باقامته شعار الظاهر وهذا خاص بالصغار والثاني خاص بالكبار الذين
يقدرون على رفع صوتهم بالتكبير مع قيام التعظيم والهيبة في قلوبهم فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن
ذلك يعلم توجيها القولين في التكبير عقب النوافل التي تصلى فرادى فان الهيبة رجاعت صاحبها بخلاف
ما اذا كان في جماعة منها فان البشر يستأنس ببعضه عادة فيجذب بشهود انطاق عن شهود كمال عظمة الله
تعالى فلا يثقل عليه رفع صوتها بالتكبير والله تعالى أعلم

((باب صلاة الكسوفين))

اتفقوا على أن الصلاة الكسوف الشمس سنة مؤكدة زاد الشافعي وأحمد في جماعة هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق في هذا الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان السنة في صلاة

عادة بلد المبيع وقال أبو حنيفة ما لا نص فيه يعتبر فيه عادة الناس في البلاد (فصل) وما يحرم فيه الا لا يجوز بيع بعضه ببعض بالحز
في غيرهما وقال مالك يجوز في البداية بيع المكمل خرا دون الموزون وما حرم فيه الا لا يجوز بيع بعضه ببعض ومع أحد العوضين
جنس آخر مخالفة في القيمة عند مالك والشافعي وكذا لا يباع نومان من جنس واحد تخلفا في قيمتهما باحد النوعين كد عبوة ودرهم على
عبوة وكدينار صحيح ودينار قراضه بدينارين صحيحين وأجازة أحمد الا في النوعين وقال أبو حنيفة كل ذلك جائز ((فصل)) ولا يجوز بيع
رطوبة بيباسة على الارض كبيع الرطب بالتمر وتفرق أبو حنيفة بجوز بيعه كالأول ما العرايا وهو أن يبيع على رجل الرطب على رؤس النخل

ثم صابا التمر على الارض فيجوز زهنا الشافعي فيما دون خمسة أو سبق والراجح عندنا الله لا يمتنع بالتمتع والوقوف أو قول أحمد إلا أنه قال في إحدى الروايتين يجوز صهر بطاوي ببيعه بماله عرا وقال أبو حنيفة لا يجوز ذلك بحال وقال مالك يجوز في موضع مخصوص وهو أن يكون قد وهب لرجل ثمرة ثمرة من حائطه وشق عليه دخوله إليها فبسترها منه تخيرها من التمر يجعله ويجوز بيع العرباني عقود متفرقة وإن زاد على خمسة أو سبق وقال أحمد لا يجوز أكثر من أربعة واحدة (فصل) ولا يجوز بيع الحب بالدقيق من جنسه عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين (١٧٦) وقال مالك يجوز ببيعه به كَيْلًا وقال أحمد في الروايتين الآخرى يجوز ببيعه به وزنا

الكسوفين أن تصلي ركعتين في كل ركعة قيامان وقراءتان وركوعان وسجودان مع قواي حنيفة أنها تصلي ركعتين كصلاة الصبح فالأول مشدود والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول ما لو بية زيادة الخضوع لله تعالى بشكر هذه الأركان لشدة الخوف الذي حصل للعبد من الكسوف فربما اشتدت الهيبة على قلوبهم فلم يحصل لهم صراحة كمال الخضوع ومع الله تعالى والخضوع له في أول كل ركوع أو سجود ليكون ما يفعلان في محل القرب وأيضا فلما ورد من تشبيه التجلي الأخرى في الرؤى بهم ما فكان الكسوف لهم في الدنيا أعظم فتنة من فتنة الدجال فإن الحق تعالى لا يصح في جناب عظمته نقص ولو لا أن الحق تعالى آمن على العارفين بعد رفته من مراتب التكرار والألوان فتتوافر فيهم وهذا أسرار تطيرهم إلا عنان لا تسقط في كتاب في فهم ما ذكرناه وأومأنا إليه عرف أن تكرار الركوع والاعتدال والسجود كالجوارب لذلك النقص الحاصل في فعل كل أول ركن ومن ذلك يعرف توجيه ما ورد عن الشارع من فعلها بتكرارها من الركعتين ثلاث مرات وأربع مرات وخمس مرات وذلك لزيادة الهيبة والتعظيم في قلوب الصعابة في عصر رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ساق في رسول الله صلى الله عليه وسلم خفت تلك الهيبة والعظمة عند غالب الناس فلم يذهلوا عن كمال الخضوع والخضوع فكلام الأئمة خاصة بالكبر والمنتوسطين وكلام أبي حنيفة خاصة بالأصاغر الموجودين في كل زمان فانهم لم يحدوا بحدود الهيبة والاعتظيم في قلوبهم على حالة واحدة فلا يمتدحون إلى تكرير شيء من هذه الأركان كبقية الصلوات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ينبغي القراءة مع قول أحمد أنه يجزئهم أقوالا مخففة خاصة بالأصاغر الذين غلبت عليهم هيبة الله فلم يقدروا على الجهر والثاني مشدد خاص بالكبار الذين يقدرون على النطق مع شدة الهيبة قال تعالى لا تكلف الله نفسا إلا وسعها ما فهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه أنه لا يستحب لخوف القمر ولا لكسوف الشمس خطبتان مع قول الشافعي أنه يستحب لهما خطبتان كالجمعة فالأول مخفف وهو خاص بالكبار الذين قام الخوف في قلوبهم من رؤية الكسوف أو الخسوف فلا يمتدحون إلى سماع خطبة ولا وعظ ولا تخويف والثاني مشدد في استعجاب الخطبة وهو خاص بالأصاغر المحجوبين عن المعنى الذي في الكسوف فلم يقيم في باطنهم خوف مزعج فذلك احتاجوا إلى خطبة مع شهود الكسوف ليقيم الخوف في الخائفين ويغير الخائفين في كل عصر راي الشارع والأئمة ضعفاء الناس الذين يحضرون في صلاة الجماعة في هاتين الصلاتين وخطبوا لهم مراعاة الكمال المصلحة لئلا تنبه الذي لم يقع له خوف بالكسوف فيخاف ويرد ادخولهم من كان حصل له به خوف فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه أنه لو اتفق وقوع الكسوف وقت كراهة الصلاة فلا تصلي فيه ويجعل مكانه تسبيحا مع قول الشافعي ومالك في إحدى روايته أنه تصلي في كل الأوقات فالأول مخفف بعدم الوقوف بين يدي الله تعالى في وقت تقدم لنا منه المهيمن الوقوف بين يديه فيه والثاني مشدد وهو خاص بالكبار من أهل الكشف الذين يعرفون من طريق الإلهام الأذن لهم بالوقوف بين يديه في ذلك الوقت أو عدم الأذن فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح توجيه الأول بأنه خاص بالكبار الذين يعلمون أن الحق

وقال أبو ثور يجوز بيع الدقيق بالخطبة متفاضلا ولا يجوز بيع دقيق الخطبة بدقيقها عند الشافعي ومالك وقال أحمد يجوز وقال أبو حنيفة يجوز بيع أحدهما بالأشرا إذا استويا في النعمية والسنونة ولا يجوز بيع دقيقه بخسره وعن أصحاب أبي حنيفة أنه يجوز بيع الخطبة بالخمر متفاضلا ولا يجوز بيع الخبز بالخبز إذا كانا رطبين أو أحدهما وقال أحمد يجوز زمتان لا وإن باع ذهبها بذهب جزافا لم يصح وعن أبي حنيفة أنه ما إن علما التساوى بينهما قبل التفرق صح وإن علما بعد التفرق لم يصح وعن زفر أنه يصح بكل حال وإذا انفارقا ثم تقابضا بعض عن الصبر وتفرقا بطل العقد كاه وقال أبو حنيفة يجوز فيما تقابضا ويطلب فيما يتقابضا ولا يجوز بيع حيوان يؤكل بلحم جنسه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز ذلك

(باب بيع الأصول والثمار)

يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى جامعها إلا المنقول كالدلو والكرسي والسمير بالاتفاف وتدخل الأبواب المنصوبة والأجائنات والرف والسلم المسهران وعن أبي حنيفة أنه قال ما كان من حقوق الدار لا يدخل في البيع وإن كان متصلا بها وعن زفر أنه إذا كان في الدار آلة روماش دخل في البيع وإذا باع نخلا وعليها طلع غير مؤبر دخل في البيع أو مؤثر لم يدخل عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يسكون للبائع بكل حال وقال ابن أبي ليلى للمشتري بكل حال (فصل) وإذا باع غلاما أو جارية وعلم أنها لم تدخل في البيع بالاتفاف وعن ابن عمر أنه يدخل في البيع جميع ما عليها وقال قوم يدخل ما يستتر به العورة ولا يدخل الجمل والمقود واللباس في بيع الدابة إلا بالاتفاف وقال قوم

تعالى لا تقيد عليه في شيء بابقه الى قلوبهم لجواز الحق تعالى قد يرجع عن الاذن في ذلك الامر فكان لهم التوقف عن فعل ما اذن لهم فيه من طريق الالهام بخلاف ما جاءهم عن الشارع فان الادب المبادرة الى فعل ما امروا به من غير توقف فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بعدم استحباب الجماعة في صلاة الخسوف بل يصلي كل واحد لنفسه مع قول الشافعي وأحمد أنها استحباب جماعة كخسوف الشمس فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول أن النبي صلى الله عليه وسلم في خسوف الليل وتكبر الهيبة فيه على القلوب فخفف عنهم بعدم ارتباطهم بامام يرعون أفعاله فهو خاص بالأصاغر ووجه الثاني أن الكبار ربما يقدرون على مراعاة أفعال امامهم مع قيام تلك العظمة والهيبة في قلوبهم لتقوى قلوب بعضهم ببعض واستمدادهم من بعض فكانت الجماعة في حقهم أولى ليحوزوا فضل الجماعة كما أن الجهر بالقراءة أيضا في حقهم أولى بخلاف الأصاغر ينقل عنهم النطق بكلمة نظيره آ نفا وكان الثوري ومحمد بن الحسن يقولان هم مع الامام ان صلاها جماعة صلاها معه والا صلاها فرادى ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان غيرا الكسوف من الآيات لا يسن له صلاة كالزلازل والصواعق والظلمة في النهار مع قول أحمد أنه يصلي لكل آية في الجماعة ومع قول الشافعي انه يصلي فرادى وعليه العمل وقد صلى الامام علي رضي الله عنه في زلزلة فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني القياس على الكسوف بجماجم انما من جملة ما يخوف الله تعالى به عباده ويذكرهم باهوال يوم القيامة والله تعالى أعلم

((باب صلاة الاستسقاء))

اتفقوا على ان الاستسقاء مسنون وعلى انهم اذا ضرروا بالمطر قال السنة أن يسألوا الله رفعه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما الاختلاف فافهم من ذلك قول الاثمة الثلاثة وأبي يوسف ومحمد ابن الحسن انه يستحب صلاة الاستسقاء في جماعة مع قول أبي حنيفة انه لا يسن لها صلاة بل يخرج الامام ويذكره فان صلى الناس وحدها فلا بأس فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني كون الحاجة والضرورة قد عمت الناس كلهم فصارت لكل واحد متضرعا الى الله تعالى سائلا لازالة ضرره وبكل شهرة فيه فلا يحتاج الى استمداد في التوجه من غيره مع عدم بلوغ نص في ذلك الى قائله أو هو في حق من يتقوى بعضهم باستمداده من بعض ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان صلاة الاستسقاء كصلاة العيد فيجهر بالقراءة فيها مع قول مالك انها ركعتان كسائر الصلوات وان يجهر فيها بالقراءة ان كان الوقت وقت صلاة جهرية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف ووجهها ما اذا هزمه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أشهر روايته باستحباب خطبتين للاستسقاء وتكونان بعد الصلاة مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية المنصوص عليها انه لا يخطب لها وانما هو دعاء واستغفار فالاول فيه تشديد والرواية الاولى لا أحمد مشددة بالخطبتين وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الاتباع وكذا الثاني وهو خاص بالأصاغر من أهل الحجاب لانهم هم الذين يحتاجون الى خطبة وعظ لتتلف بواطنهم ويرق بحجهم فيدعوا الله تعالى بقلوب صافية راجية للإجابة بخلاف الكبار لا يحتاجون الى مثل ذلك لقوة استدعائهم وهو قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الثانية فان خطب خطيب للكبار من العلماء فاعاد ذلك بما يحاسب كان عندهم أو يقصده الأصاغر الحاضرين مع الكبار فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يستحب تحويل الرداء في الخطبة الثانية للامام والمأموم مع قول أبي حنيفة انه لا يستحب ومع قول أبي يوسف ان ذلك يشترع للامام دون المأمومين فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد على الامام فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الاتباع والتفائل وهو خاص بالأصاغر الذين لم يطلعهم الله تعالى على ما قدره لهم وقصده من نزول الماء في تلك السنة أو عدمه ووجه الثاني أن الكبار لا يحتاجون الى التفائل بهم بل الرداء لان الله تعالى قد أطلعهم من طريق الكشف على ما قدره وقصده لهم من نزول الماء وعدمه فان حول الامام للكبار وتبعوه على ذلك فاعاد ذلك لسعة الاطلاق فقد يرجع الحق تعالى بحما

يدخل واذا باع شجرة
وهي باعته للبائع لم يكلف
قطع الثمرة عند ما كان
والشافعي وأحمد الى أن
الجداد في العادة وقال أبو
حنيفة يلزمه قطعه
في الحال
«فصل» ولا يجوز بيع
الثمرة والزرع قبل بدو
صلاحه من غير شرط
القطع عند مالك والشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
يصح بيعه مطلقا وبقتضى
ذلك القطع عنده وان
باع الثمرة بعد بدو
صلاحها باع عند الشافعي
وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يجوز بيعها بشرط
التبقيع وانما يتبعه في
جواز البيع ما كان معه
في البستان فاما ما كان في
بستان آخر فلا يتبعه
عند الشافعي وأحمد وقال
مالك يجوز بيع ما جاوره
اذا كان المصالح معه ودا
وعنه أيضا أنه اذا بدا

كان أطلع الأكارع عليه ووجه قول أبي يوسف أن كان الإمام محجوباً بغيره فإنه وإن كان من أهل المكشف فهو لأجل التفاؤل ممن هو محجوب من المؤمنين فافهم والله تعالى أعلم
(كتاب الجنائز)

أجمع العلماء على استحباب الأكارع من ذكر الموت وعلى أن الوصية مستحبة حال الصحة لكل من له مال أو عنده لا حد مال وعلى أن كدها في المرض وعلى أنه إذا اتقن الموت وجه الميت للقبلة واتفق الأئمة الأربعة على أنه يجب للميت من رأس ماله مقدماً ذلك على الدين وقال طائفة من كان ماله كتبوا أن رأس المال والأقرب ثلثه واتفقوا على أن غسل الميت فرض كفاية وعلى أن لا تزوجة أن تغسل زوجته وعلى أن السقط إذا لم يبلغ أربعة أشهر لا يغسل ولا يصلى عليه وعلى أنه إذا استهل وبكى يكون حكمه حكم الكبير وعن سعيد بن جبيرة أنه لا يصلى على الصبي المم ببلوغه وأجمعوا على أنه إن مات غير مخنون لا يحنن بل يترك على حاله وعلى أن الشهيد الذي مات في قتال الكفار لا يغسل وعلى أن النفساء تغسل ويصلى عليها واتفقوا على أن الواجب من الغسل ما تحصل به الطهارة وإن يكون الغسل وتراوان يكون ندباً سدروني الأخيرة كافر وعلى أن تكفين الميت واجب مقدم على الدين والورثة وإن كان خلاف مؤنة التجهيز كما مر واتفقوا على أن المحرم لا يطيب ولا يلبس المخيط ولا يحنن رأسه إلا في رواية لا يحنن إلا في حنيفة إن أحرمه يبطل بموته فيفعل به ما يفعل بجميع الموتي واتفقوا على أن الصلاة على الجنائز في المسجد جائزة وإنما اختلفوا في الكراهة وعدمها واتفقوا على أربعة على اشتراط الطهارة وستر العورة في صلاة الجنائز وعلى أن تكبيرات الجنائز أربعة وعلى أن قائل نفسه يصلى عليه وإنما اختلف في صلاة الإمام عليه يعني الأعظم واتفقوا على أن حمل الميت بروا كرام واتفقوا على أنه لا يجوز حفر قبر الميت ليدفن عنده آخر الأقسام على الميت زمان يلبى في مثله ويصير رمماً فيجوز حينئذ وكان عمر بن عبد العزيز يقول إذا مضى على الميت حول فازرعوا الموضع واتفقوا على أن الدفن في الثياب لا يستحب واتفقوا على استحباب التمرية لاهل الميت وأجمعوا على استحباب اللبن والقصب في القبر وعلى كراهة الآجر والخشب واتفقوا على أن السنة للمسلم أن يسنة بسنة واتفقوا على أن الاستغفار للميت والدعاء له والصدقة والعنق والطح عمنه ينفعه واتفقوا على أن من دفن بغير صلاة عليه يصلى على قبره وعلى عدم كراهة الدفن ليلاً والله تعالى أعلم فهذا ما وجدته من مسائل الإجماع واتفق الأئمة الأربعة وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أربع رواياتهم أن الأدمي لا ينجس بالموت مع قول أبي حنيفة أنه ينجس بالموت وإذا غسل طهر وعرف قول الشافعي وأحمد في روايتهم أن الأسمي لا ينجس بالموت مع قول أبي حنيفة أنه ينجس بالموت فراجع الأمر إلى من تبتى الميزان * ووجه الأول أن الله تعالى قال ولقد كرمنا بني آدم وقضيتهم أن لا ينجسهم بعد الموت وفي الحديث أن المسلم لا ينجس حياً ولا ميتاً ووجه الثاني أن الروح هو الذي كان مطهر الجسد الأدمي فلما خرج منه صار نجساً على الأصل في الميتة وأجاب الأول بأن الروح ما خرجت منه حقيقة وإنما ضعف تدبيرها لتعلقها بعالمها العلوي فقط بدليل سؤال منكر ونكير وعذابهم في القبر أو نعيمهم وأحاسيس الميت بذلك * وهذا أمر أرى يعرفها أهل الله لا تسطري في كتاب فإن الكتاب يقع في يد أهله وغير أهله * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن الأفضل أن يغسل الميت بماء من القميص لكن مستورا لغيره مع قول الشافعي وأحمد أن الأفضل أن يغسل في قميصه والاولى عند الشافعي أن يكون تحت السماء وقبل الأولى أن يكون تحت سقفه فالاول مخفف من حيث عدم الماسه القميص والثاني مشدد في الماسه فراجع الأمر إلى من تبتى الميزان * ووجه الأول الإشارة إلى أن ما آل الناس إلى التجسرد عن الدنيا إذا ماتوا فقرأ عليهم اسم الله تعالى غيرهم من الأحياء فإن التجرد أظهر في حصول الاعتبار وأيضا فلتجسه الرحمة النازلة من السماء كما أشار إليه من قال أنه لا يغسل تحت سقفه ووجه من قال أنه يغسل في قميص الاتباع للصحاب في تغسيلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لم في قميص فالاول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالأكارع ووجه قول من قال يغسل تحت سقفه الاندحار بالاحتياط

الصالح في نخلة جازي بيع
ثم ارا الارض وقال الميت
اذا بدا الصلاح في جنس
من الثمرة في البستان جاز
بيع جميع اجناس الثمار في
ذلك البستان (فصل)
واذا باع الثمرة الظاهرة
وما يظهر بعد ذلك لم يبيع
البيع عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال
مالك يبيع واذا باع صبرة
واسكنى منها المدا أو
أصعاعاً لم يمسكه يبيع ولا
أن يستثنى من الشجرة
فحصها عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وقال
مالك يجوز ذلك وإذا قال
بعت ثمرة هذا البستان
الأربعة أصح بالاتفاق
وهن الأوزاعي أنه لا يبيع
ولا يجوز أن يبيع الشاة
ويستثنى منها شيئاً جلداً
أو غيره لافي سقر ولا في
حضر عند أبي حنيفة
والشافعي وقال أحمد
يجوز ذلك في الرأس
والأكارع وعن مالك

من أن ينزل عليه بلاء من السماء فربما مات مصرعا على ذنب فكان السقف يحمل عنه شيئا من البلاء
النازل عليه من باب توقف السبب على المسبب فافهم * ومن ذلك قول الأئمة أن غسل الميت بالماء
البارد أولى الاضرورة كبرد شديد ووضوح مع قول أبي حنيفة أن الماء المسخن أولى بكل حال فالأول
مخفف والثاني مشدد من حيث تسخين الماء فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ووجه الأول التفاؤل
بالخير بقربة منه صلى الله عليه وسلم عن اتباع الجنائز بنار ووجه الثاني التفاؤل برضا الميت
بقضاء الله تعالى عليه بدخول النار مثلا لو وقع هذا ما ظهر لي من الحكمة في هذا الوقت * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للزوج أن يغسل زوجته مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز فالأول مخفف
والثاني مشدد ووجه الأول أن ذلك مبني على أحد القولين من أن الموت كالطلاق الرجعي ووجه
الثاني مبني على أنه طلاق بائن كما هو مقر في باب الرجعة وإذا ماتت امرأة لأزوج لها ولا غسلة
يمت عند أبي حنيفة ومالك وعلى الراجح من مذهب الشافعي وأحمد والرواية الأخرى عنها ما إن
الغاسل يلف على يديه خرقة ويغسلها وقال الأوزاعي تدفن من غير غسل ولا تيمم ووجه من قال أنها
تيمم أن السلامة مقدمة على الغنمة فخلاص العبد من مس بدن من لا تحمل له مقدم على جلبه النظافة
لبدن ذلك الميت لا سيما عند من يرى نجاسة الميت بالموت ووجه من قال أنه يلف خرقة على يديه العمل
على تحصيل مهلة الغسل والغسل ووجه من قال أنه يدفن بحاله تعارض الأمر بغسل الميت والنهي
عن مس الأجنيبي ههنا فلم يظهر له دليل في ترجيح أمر به * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز
للمسلم تغسيل قريبه الكافر مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد * ووجه الأول
الوفاء بحق القرابة الطيبة في الجملة وإن كان الغسل لا ينظف الكافر ووجه الثاني وجوب اظهار المسلم
قطيعة قريبه الكافر إلا موالاة بينهما ولا رحم حقيقة فكان في غسله إظهار ميل وموالة إليه في الجملة
ولو صورة فالأول خاص بالأقارب الذين لا يخاف عليهم الميل إلى قريتهم الكافر ولا الحزن على فراقه والثاني
خاص بالأصغر وقد غسل على بن أبي طالب والله باذن النبي صلى الله عليه وسلم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه يستحب للغسل أن يوضئ الميت كالحي ويسوك أسنانه ويدخل أصبعه في مخبره ويعسلهما
مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يستحب وكذلك قال الأئمة الثلاثة أنه يستحب شح شعر رأس المرأة ثلاث
ضغائر ثم ناتي خلفها إذا غسلت مع قول أبي حنيفة أن الشعر يترك على حاله من غير شح فالأول
ما بين مشدد ومخفف ووجه قول الأئمة في المسئلة الأولى أنه يوضئ الميت كالحي إلى آخره مع الغسل كون
الموت كالحدث الأصغر ووجه قول أبي حنيفة أنه كالحدث الأكبر فيدخل عنده الأصغر في الأكبر
والأول لا يقول بتدخالهما أو هو الأحوط كما صرح في باب الغسل من الجنابة والسواك وتنظيف المخثرين
تابع لذلك في التدخيل وعدمه وكذلك القول في تسريح اللحية أو عدمه ووجه من قال أن شعر المرأة
يفسر ثلاث ضغائر القياس على الغسل وتراو ما حكمه كونهم اتفق خلفها فله لا يستر الشعر وجهها فيجمع
وصول الرحمة إلى بشرة وجهها إذا شعر من الأمور التي تزال وتضارق الجسم في الجملة بخلاف بشرة الجسد
وكما قالوا بكراهة التام في العمالة لا يجزئ التام الوجه عن الرحمة التي تواجه المصلي ووجه من قال
بإرخاء الشعر من غير شح أنه شعار أهل المصائب وهو أظهر في الحزن والندم على ما فات ذلك الميت من
الطاعات ونقصها من الصلوات أيام الحيض أو غيره ليعتذر الله تعالى إليها فبرحها هذا ما ظهر لي من
حكمة ذلك والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن الحمام إذا مات وفي بطنها جنين حي
يشق بطنها مع قول مالك في إحدى روايته وأحمد أنه لا يشق فالأول مشدد من حيث حرمة الجنين والثاني
مخفف من جهة عدم الشق مشدد من جهة حرمة الميتة فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة أن السقط إذا ولد بعد أربعة أشهر ووجه ما يدل على الجساسة من عظام وحركة ورضاع
غسل وصلى عليه مع قول مالك كذلك إلا في الحركة فإنه اشترط أن تكون حركة يصحها طول مكث
وتبين معها الحياة ومع قول الشافعي في الجديد أنه لا يصلى عليه إلا أن ظهرت أمارات الحياة وقال

جواز ذلك في السفر دون
الحضر

(باب بيع المصراة والرد
بالعيب)

التصريفة في الأبل والبقر
والغنم تدليس المبيع على
المشتري حرام بالاتفاق
واختلفوا هل يثبت الخیار
قال الثلاثة نعم وقال أبو
حنيفة لا وإذا ثبت للمشتري
خيار الرد لا يفتقر الرد إلى
رضا البائع وحضوره
وقال أبو حنيفة إن كان
قبيل القبض افتقر إلى
حضوره وإن كان بعد
قبضه افتقر إلى رضاه
بالفسخ وأحكم ما حكم الرد
بالعيب عند أبي حنيفة
وأحمد على التراخي وعند
مالك والشافعي على
الفور

(فصل) وإذا قال البائع
للمشتري أمسا المبيع
ونخذ رأس العيب لم يجز
المشتري وإن قاله المشتري
لم يجز البائع بالاتفاق
فإن تراضيا عليه صح
الصلح عند أبي حنيفة

أحمد يغسل ويصلي عليه وأما الغسل فقد اتفق الأربعة على أنه يغسل ووجه هذه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه أنه لا يجب نية الغسل مع قول مالك بن نويرة قال لا يغسل ولا يمسح في الوضوء * والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن المقصود من الغسل النظافة وهي حاصلة بلا نية ووجه الثاني أن الغسل نائب عن الميت في هذه الطهارة ولو قلنا أن الغلب في النظافة فهي من جملة الأعمال الصالحة وقد قال صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فلا يكون عمل صالح إلا بنية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي أنه إذا خرج من الميت شيء بعد غسله وجب إزالته فقط مع قول أحمد أنه يجب إعادة الغسل إن كان الخارج من الفرج فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الثاني المخفف وهو قول للشافعي أيضا لكون ذلك آخر هذه بالذنب والافقية الأمر أن تعامله معاملة الحي فيكون عليه الوضوء فقط ووجه الأول معاملة الميت بالسهولة لعدم تكليفه هو بإزالة النجاسة لزال التكليف * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يكره تنقب أطراف الميت وحلق مائته وحف شارب به بل شدد مالك فقال يعز من فعله وقال الشافعي في الجسد وأحمد أنه لا بأس به في حق غير الحرم وفي القديم المختار أنه مكروه ونقل البيهقي أن عثمانة من الصحابة كانوا يحفون شواربهم قالوا مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجهها ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي في الاملاء وأحمد أنه يجوز تقليم أظفاره مع قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم أنه لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن ذلك من جملة النظافة المأمور بها العبد مادام في الدنيا مع كونه لا يؤلم الميت ووجه الثاني أن ذلك تصرف في بدن الميت لم يصرح الشارع فيه بأمر فكان تركه موقفا على فعله * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه يصلي على الشهيد مع قول مالك والشافعي أنه لا يصلي عليه لاستغنائه عن شافع فالأول مشدد في الصلاة على الشهيد والثاني مخفف فيها * ووجه الأول أنه لا يستغنى أحد عن زيادة الأجر بدليل صلاة الصحابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الأبطال في عصره صلى الله عليه وسلم وبعده إلى عصرنا هذا ودليل الثاني تشجيع الناس على الجهاد بترك الصلاة على الشهيد ويقول أحدهم كيف لا يأخذ حتى أقتل شهيدا ويغفر الله تعالى ذنوبي وأستغنى عن شافع يشفع لي وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه صلى على الشهداء تارة وترك الصلاة عليهم أخرى وهو محمول على حاله فكان إذا رأى عند بعض الناس فتورا عن الجهاد أو جبناعفنه وترك الصلاة على الشهداء تشجيعا لهم على الجهاد وإذا رأى عند الناس اقداما على علمهم لزال ذلك الممنع الذي ترك الصلاة عليهم لأجله * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من رفسته دابة وهو في قتال المشركين أو تردى عن فرسه أو أصابه سلاحه فمات في المعركة أنه يغسل ويصلي عليه مع قول الشافعي أنه لا يغسل ولا يصلي عليه فالأول مشدد بعدم حصول الشهادة والثاني مخفف في حصه ولها فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن الشهيد يعرفاه من قتله كافر بالمباشرة أو بالسبب بخلاف من رفسته دابة مثلا ووجه الثاني قيام فعل الدابة أو السلاح مقام فعل الكافر من حيث أن آلة قتلها في المعركة بعد أن يسمع الله تعالى على القتل في سبيله أي طريقه وأنه لا يصرفه عن ذلك صارف ولا يرد عنه السبب والمناقب * وهنا أسرار يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يستحب أن يكون في كل وضوء شيء من السدر مع قول مالك والشافعي أن المستحب أن يكون في واحدة من الغسلات سدر فقط فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه استعمال السدر ظاهر من حيث الاستعانة به على إزالة الوسخ وأما الحكمة الباطنة فلأنه كرا المشاهدة لمن يعرف معنى نهي الشارع عن قطع شجره * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المستحب أن يكفن الرجل في ثلاثة أثواب بيض وهي لفائف كلها مع قول أبي حنيفة أن المستحب أن يردوا وأما المرأة فالمستحب تكفينها في خمسة أثواب قميص ومئزر ولفائف ومقنعة والخامسة تشدد فراجع عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة هذا هو الأفضل

ومالك ورجحه ابن سريج
من أئمة الشافعية والمرج
عند جمهور أصحابه المنع
ونظيرها في الشفعة
وقال أحمد لا شئرى
أمسالك المبيع ومطالبة
البائع بالارش ويجبر
البائع على دفعه إليه
وإذا اتى البائع فسلم عليه
قبل الرد لم يسقط حقه
من الرد بالاتفاق وقال
محمد بن الحسن يسقط
(فصل) وإذا حدث
بالمبيع عيب بعد قبض
التمن لم يثبت الخيار
للمشتري به عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك
عنده الرقيق إلى ثلاثة
أيام إلا في الجسد
والبرص والجذون فإن
هذه إلى ستة يثبت له
الخيار وإذا ابتاع انسان
هيناً ثم ظهر بها عيب
فأراد أحدهما أن يسكن
حصته وأراد الآخر أن
يرد حصته جاز لأحد
هذه الشافعي وأحمد

وان اقتصر على ثلاثة أبواب فيكون الخمار فوق القميم تحت اللقافة وقال مالك ليس بالكفن حشد
 وانما الواجب ستر الميت ووجه هذه الاقوال ظاهر من حيث العادة وأما توجيهها من حيث الحكمة
 الباطنة فلا بد كالأشاففة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بكراهة ~~كفن~~ كفن المرأة في المعصية
 والمؤخر والمؤخر مع قول أبي حنيفة ان ذلك غير مكروه فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول
 ان ليس ما ذكره انما كان غير مكروه في الحياة لما فيه من الزينة الداعية الى الاستمتاع وقد زال هذا
 المعنى بالموت ووجه الثاني اطلاق الشارع اباحة ذلك للمرأة من غير نص بالكراهة فتشمل حياتها وموتها
 وأما حديث من ليس الخمر في الدنيا لم يلبسه في الآخرة فهو مؤول فرجع الامر الى من تبقى الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان المرأة ان كان لها مال فالكفن في مالها وان لم يكن لها مال فقال
 مالك هو على زوجها وقال محمد بن الحسن هو في بيت المال كالزوجة فانتهى في بيت المال بالاتفاق
 وقال أحمد لا يجب على الزوج كفن زوجته بحال ومذهب الشافعي ان يحل الكفن أصل التركة فان لم
 يكن فعلى من عليه نفقته من قريب وسيد وزوج وقال الحنفية من أحببه هو على الزوج بكل حال
 وهو المختار ووجه هذه الاقوال ظاهر مذكور في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة ان الصلاة على الميت
 فرض كفاية مع قول أصح من أصحاب مالك ان السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 من تبقى الميزان ولا نص في ذلك عن الشارع وبصح دخول قول أصح في قول الأئمة لان السنة في اصطلاح
 السلف ما ثبت بالحديث لا بالكتاب ومنها واجب وغير واجب بخلاف اصطلاح المتأخرين فيصح تسمية
 فرض الكفاية سنة قياسا فلا يكون بين الأئمة وأصحاب خلاف والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي انها
 لا تكرر في شيء من الاوقات المنهي عن الصلاة فيها مع قول أبي حنيفة وأحمد انها تكرر فيها ومع قول
 مالك انها تكرر عند طلوع الشمس وعند غروبها فقط فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف
 ووجه الأول انها شفاعة في الميت وطلب المغفرة له فلا يمنع منها في وقت من الاوقات مع كونها صلاة ذات
 سبب صارف عن شهود كون ذلك المصلي قاصدا بالصلاة ما يقصده عبادة الشمس بل لا يكاد ذلك يخطر على
 قلب مسلم الآن ووجه قول أبي حنيفة اطلاق الشارع المنهي عن الصلاة في هذه الاوقات فتشمل صلاة
 الجنائزة وهذا أحوط ووجه قول مالك في طلوع الشمس وغروبها كإوجهاه في قول أبي حنيفة ووجه
 عدم قوله بالكراهة في وقت الاستتواء ان الميت قد صار في حضرة الله تعالى بالموت قهرا عليه وأهل
 الحضرة لا يمنعون من الوقوف بين يدي الملك في ساعة من ليل أو نهار بل استثناء من كان يحرم مكة
 من أوقات المنهي * وايضا مع ذلك ان جميع الاوقات التي أذن الحق تعالى لعباده أن يقفوا بين يديه فيها
 أوقات راحة ورضا فان الظلال ساجدة تحت أقدام مظلوا لا تم أفلو قدر أن العبد لم يسجد لله تعالى في تلك
 الاوقات كان ظله نائب عنه في السجود بخلاف وقت الاستتواء لا يرى فيه ساجدة لله تعالى من شاخص
 ولا ظل فافهم * وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب فرحم الله الأئمة ما كان أدق وجوه
 استنباطاتهم آمين ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بعدم كراهة الصلاة على الميت في المسجد مع قول أبي
 حنيفة ومالك بكراهة ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الأول
 ان المسجد حضرة الله الخاصة والصلاة على الميت شفاعة ومعلوم أن الشفاعة في عمدة حضرة شهود
 الحق تعالى أقرب قبولاً من حضرة الحجاب ووجه الثاني ان مقام الشفاعة مع الحجاب أقوى في التوجه الى
 الله تعالى وأبعد عن مقام الادلال لما يطرئ صاحب الحجاب من الهيبة غالباً بخلاف من رفع حجابيه من
 الاولياء فانه ربما كان لا يرى للعبد ذنباً حتى يشفع فيه لكون تلك الحضرة تسقط نسبة أفعال العبد اليه
 لشهود صاحبها انه تعالى هو الذي لا يعمل عبادة فلا يجد الشافع لذلك الميت ذنباً يستحق الشفاعة فيه
 لاجله وأيضاً فان صاحب هذا المقام لا يكاد يسلم من وقوعه في الاعتجاب بنفسه وذلك مما وجب لعدم
 قبول شفاعته في الميت فنسب الى في المسجد فقد تعرض للاعتجاب بنفسه فأساء على الميت وعلى نفسه
 فافهم * ومن ذلك قول الأئمة بكراهة النهي للميت والنداء عليه بخلاف الاعلام بموته فانه لا بأس به عند

وأبي يوسف ومحمد
 ومالك في أحسدى
 الروايتين وقال أبو حنيفة
 ليس لأحد منهما أن يفرد
 بالرد دون الآخر

(فصل) واذا زاد
 المبيع زيادة متعينة
 كالولد والثمرة أمست
 الزيادة ورد الاصل عند
 الشافعي وأحمد وقال
 مالك ان كانت الزيادة
 ولدارد مع الاصل أو
 ثمرة أمست كما ورد الاصل
 وقال أبو حنيفة حصول
 الزيادة في يد المشتري
 يمنع الرد بالعيب بكل
 حال

(فصل) ولو كان
 المبيع حارية فوطئها
 المشتري ثم علم بالعيب
 فله ان يردّها ولا يرد
 معها شيئاً عند الشافعي
 ومالك وأحمد والروايتين
 عن أحمد وقال أبو حنيفة
 وأصحابه لا يردّها وقال ابن
 أبي ابيلى يردّها ويرد
 ومعهما مهر مثلها ويرد

الشافعي وأبي حنيفة وقال مالك هو عند رب اليه يصل العلم بموته إلى جماعة المسلمين مع قول أحمد أنه
 مكروه وفي رواية لا أبي حنيفة أن ذلك لا يكره ما لم يخالف الشرع فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه
 القولين ظاهر وخاصله أن النبي إذا بر خير الميت فلا بأس به وإن لم يجره ومكروه كراهة تنزيه أو تحريم
 بحسب اجتهاد المجتهد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في القديم أن الوالي أحق بالإمامة على
 الميت من الولي مع قول الشافعي في الجديد الرأب أن الولي أولى من الوالي قال أبو حنيفة والأول للولي
 إذا لم يحضر الوالي أن يحضر امام الحي فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من بقي الميزان ووجه
 الأول خوف الفتنة إذا أراد الإمام الصلاة ومنع وجه الثاني أن المقصود الأعظم من الصلاة على الميت
 الدعاء له والشفاعة فيه ولا شأن أن الولي في هذا الزمان أشفق على الميت من غالب ولا هذا الزمان
 وأجاب صاحب هذا الثاني بأن الولاية إنما كان الناس يقدمونهم في صلاة الجنائز على الولي الخاص
 لكونهم كانوا في الزمن الماضي متخلفين بالشفقة على الناس أكثر من أنفسهم وقد ذهب هذا الأمر من
 الولاية كما هو مشاهد وقد كان الحسن البصري رحمه الله تعالى يقول أدركنا الناس وهم يرون أن الأحق
 بالإمامة على جنازتهم من رضوخه لفرأضهم * وسبغت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
 لعل من قال إن الوالي أولى بالإمامة على الميت رأى أن الحق تعالى إذا كبر بعد من عبده في الدنيا يستحي
 أن يرد شفاعته واجابة دعائه في حق أحد كما وقع لفرعون حين توفى نيل مصر وسأله القبط في طويعه مع
 قرينة قوله لموسى وهرون فقولاه ولا ينبغي أن في ذلك إرشاد إلى الأدب مع فرعون وهو - ذواوان كان
 طويع النبل بسؤاله الحق في ذلك يدخله الاستدراج فقيه تأنيس لما قلناه فافهم * ومن ذلك قول الأئمة
 الثلاثة أنه لو أوصى رجل وصلي عليه لم يكن أولى من الولي مع قول أحمد أنه يقدم على كل ولي فالأول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من بقي الميزان ووجه الأول أن الولي أشفق من الأجنبي ولو كان من
 أعظم الأصناف لأن ارتباط النسب أقوى والشفقة والحزن نابع لذلك بدليل الأرض وجوب الدية
 على العاقلة ووجه الثاني أن الصديق قد يكون أشفق عليه من وليه وأجاب عن الأول بأنه شفاعته في
 جزء منه فلا يكاد يوجد فيها ما يوجد في الشفاعته في الأجنبي من ظهور واحتياجه إلى ذلك فإن الإنسان
 لا يكاد يرى قبح ذنوب نفسه حتى يتضرع إلى الله تعالى في مغفرته بخلافه في رؤية ذنوب غيره فإن الذنوب
 كلما فهمت في رأي العين كلما قبلت الشفاعته فيها أكثر * وسبغت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول
 لا تقدموا في الصلاة على الميتكم إلا إلهذا من العلماء والصالحين الذين يعرفون مراتب الناس كالأ
 ونقصا وأياكم وتقدم من لا يعتد في الناس إلا لخبر فانه لا يرى لميت ذنبا يشفع له عند الله تعالى فيه اه
 * ومن ذلك قول مالك أن الابن يقدم على الأب والأخ أولى من الجد والابن أولى من الزوج وإن كان أباه مع
 قول أبي حنيفة أنه لا ولاية للزوج في الصلاة على زوجته ويكره لابن أن يتقدم على أبيه ووجه قول
 مالك أن الابن مقدم على الأب أن الابن أشد توجها إلى تكميل مصالح أمه من أبيه إليها الاستعداد
 منها في الوجود وفي المسائل وأيضا فانه أدبر وأعرض عنه من حين أن نطقته في رحم أمه ووجه كون
 الأخ أولى من الجد كونه في مرتبة الميت فكان ارتباطه به من غير واسطة بخلاف الجد ومعلوم أن الحزن
 والشفقة يضاعفان بالبعد ووجه كون الابن أولى من الزوج ظاهر لأن الزوج مجرد موت زوجته يتوجه
 قلبه إلى تزويج غيرها فيصير مرضا عنها بالقلب ولو أظهر الحزن عليها في الظاهر فكانت شفاعته فيها
 خداجا بخلاف الابن ومنه يعرف توجيحه قول أبي حنيفة من أنه لا ولاية للزوج في ذلك ومن ذلك قول
 الأئمة الأربعة أن الطهارة شرط في صحة الصلاة على الجنائز مع قول الشعبي ومحمد بن جرير الطبري أنها
 تجوز بغير طهارة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من بقي الميزان ووجه الأول أنها صلاة على
 كل حال وقد قال صلى الله عليه وسلم لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ وفي حديث آخر لا يقبل
 الله صلاة بغير طهور فتشمل صلاة الجنائز وما في معناها كصلاة التلاوة والشكرو وجه قول الشعبي وابن
 جرير أنها شفاعته في الميت والشفاعة لا يشترط فيها الطهارة وإنما تستحب فقط كما قالوا في الدعاء وتلاوة

ذلك عن عمر بن الخطاب
 رضي الله تعالى عنه
 (فصل) وإن وجد
 المشتري بالمبيع عيبا
 وقد نقص في يده لمعنى
 لا يقف استعلام العيب
 عليه كوطء البكر وقطع
 الثوب وتزويج الأمية
 امتنع الرد لكن يرجع
 بالارش عند أبي حنيفة
 والشافعي وقال مالك يردّها
 ويرد معها أرض البكرة
 وهو المشهور عن أحمد
 بناء على أصله فإن العيب
 الحادث عنده لا يمنع الرد
 وإن وجد العيب وقصد
 نقص المبيع لمعنى يقف
 استعلام العيب عليه
 أي لا يعرف العيب القديم
 الأب كالأرجح والبيض
 والبطيخ فإن كان المكسر
 قدرا لا يقف على العيب
 الأب امتنع الرد عند أبي
 حنيفة وهو قول للشافعي
 والراجح من مذهبه أن له
 الرد وقال مالك وأحمد في

القرآن غير الخشب ونحوه ويصح جل من قال باشتراط الطهارة على حال الا صغر الذين ابدانهم ضعفت
من المعاصي وقلوبهم في حجاب عن الله تعالى فكان اشتراط الطهارة بالماء أو ما يقوم مقامه منه شالاً ببدانهم
وقلوبهم حتى يدخل أحدهم حضرة الله تعالى ويشفع في غيره بخلاف الاكابر من الصالحين والعلماء العاملين
الذين ابدانهم وقلوبهم حبة أعظم من حياة الا صغر بعد استعماهم الماء مثلاً فانهم لا يحتاجون الى طهارة
تذهب ابدانهم وتغيب قلوبهم حتى يشفعوا في غيرهم ويصح تعليل حال الاكابر بحال الا صغر فيسأله
الا صغر بعدم اشتراط الطهارة لما جاءه الله تعالى دون الاكابر ((فان قلت)) لم وقع خلاف في اشتراط الطهارة
الصلاة الجنائز دون غيرها من النوافل فضلاً عن الفرائض (فالجواب) انما وقع الخلاف فيما عدا كوع
والسجود فيها اللذين هما محل للقرب العادي من حضرة الله عز وجل فكان الواقف يشفع لميت في صلاة
الجنائز في محل البعد من حضرة الله تعالى الخاصة بالركوع والسجود وما شئت الطهارة بالصلاة الا
تعطيا لحضرة القرب فافهمهم ومن ذلك قول الشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ان السنة ان يقف
الامام عند رأس الرجل وعجيزة المرأة مع قول أبي حنيفة ومالك انه يقف عند صدر الرجل وعجيزة المرأة
ووجه الاول ان رأس أشرف ما في الرجل كما انه عند قوائم آخرين أشرف ما فيه القلب الذي في الصدر
مع ما ورد في ذلك من فعل الشارع وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول من خصص
الوقوف بعجيزة المرأة طلباً لستر عورتها الظاهرة فقد فسخ للناس باب كشف سواتهم الباطنة فيتم ذكر كل
مصل بوقوفه عند عجيزتها مصورة بحجم عجيزتها فكانه يراها بقلبه اه ومن ذلك قول الاثمة الاربعة بان
تكبيرات الصلاة على الجنائز اربع مع قول محمد بن سيرين انهن ثلاث ومع قول حذيفة بن اليمان انهن خمس
وكان ابن مسعود يقول كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجنائز تسعة وسبعين خمسا وأربعين كبر واما
كبر امامكم فان زاد على اربع لم تبطل صلاته اه وقال الشافعي ان من صلى خلف امام فزاد على الاربع لم
يتابعه في الزيادة وقال أحمد يتابعه الى سبع فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه تشديد والرابع فيه
تشديد من وجهه وتخفيف من وجهه فارجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة
بثبابة ركعة من الاربعة ووجه الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثة ووجه من قال انهن خمس أو
سبع القياس على تكبير صلاة العيد ووجه من قال انهن تسع بتقديم النساء على السنين ان ذلك عدد الاقل
العامة كانه يقول الله أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الاقل كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو من تكبيرة الا في التكبيرة الاولى فقط
مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه تشديد والرابع فيه
تشديد من وجهه وتخفيف من وجهه فارجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة
بثبابة ركعة من الاربعة ووجه الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثة ووجه من قال انهن خمس أو
سبع القياس على تكبير صلاة العيد ووجه من قال انهن تسع بتقديم النساء على السنين ان ذلك عدد الاقل
العامة كانه يقول الله أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الاقل كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى فافهم
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يرفع يديه في التكبيرات حذو من تكبيرة الا في التكبيرة الاولى فقط
مع قول الشافعي انه يرفع في جميع التكبيرات فالاول مخفف والثاني أخف والثالث فيه تشديد والرابع فيه
تشديد من وجهه وتخفيف من وجهه فارجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الاتباع وجعل كل تكبيرة
بثبابة ركعة من الاربعة ووجه الثاني جعل كل تكبيرة بمثابة ركعة من الثلاثة ووجه من قال انهن خمس أو
سبع القياس على تكبير صلاة العيد ووجه من قال انهن تسع بتقديم النساء على السنين ان ذلك عدد الاقل
العامة كانه يقول الله أكبر من جميع ما يكبر به أهل هذه الاقل كلها وحكمة ذلك شدة منافاة صفة الموت
لصفات الباري جل وعلا فكان زيادة التكبير لزيادة بعد صفة ذلك الميت عن صفات الحق تعالى فافهم

احدى الر واثنين ليس له
رد ولا أرض

((فصل)) وان وجد
بالبيع عيبا وحديث
عنده عيب لم يجز له الرد
عند أبي حنيفة والشافعي
الا أن يرضى البائع
ويرجع بالارش وقال
مالك وأحمد هو بالخيار
بين أن يرد ويدفع أرض
العيب الحادث عنده
وبين أن يسكه وبأخذ
أرض القديم

((فصل)) والعيب ما يهده
الناس عيبا كالمسهي
والصم والخرس والعرج
والجذ والبول بالفراش
والزنا وشرب الخمر
والنذف وترك الصلاة
والمشي بالجمجمة وقال أبو
حنيفة البخر والبول
بالفراش والزنا عيب في
الجارية دون العبد وإذا
وجد الجارية مغنبة لم
يثبت له الخيار وعن مالك
ثبوتها إذا اشترى عبدا
فوجدته مأذونا له في
التجارة وقد ركب الديون
لم يثبت له الخيار عند
الشافعي وأحمد وعن مالك

الابن هو صورة سر براته فتركنا اعطاء الامان من جهتهم الجاهلنا بما وتسلي الله تعالى في عبده وهو خالص
 باهل الادب فانهم لا يجحرون على الله تعالى بخلاف الاصاغر فلكل امام مشهده فافهم * ومن ذلك قول
 الشافعي ان من فاتته بعض الصلاة مع الامام يفتتح الصلاة ولا ينتظر تكبيرة الامام مع قوائ حنيقة واحمد
 انه ينتظر تكبيرة الامام ليكبّر معه وهو احدى روايتي مالك فالاول مخفف والثاني مشدد اوفيه تشديد
 فزجج الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول المبادرة الى مهلة الميت بالقراءة والاداء او الصلاة على
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ هو الواسطة بيننا وبين الله تعالى في قبول شفاعتنا في ذلك الميت ووجه
 قول الشافعي ايضا القياس على امر المأموم بموافقة امامه في صلاة الجماعة في أي جزء أدركه معه وان لم
 يحسب له ووجه من يقول انه ينتظر تكبيرة الامام كونها شفاعة والامام هو الشافع حقيقة والمأمومون
 كالأمم من على دعائه فكان من الاديب انتظار تكبيرة لان كل مأموم محبوس في دائرة امامه لا يعرف من
 أمور الحق تعالى الا ما جاءه على يد امامه كما يعرف ذلك أصحاب الكشف * ومن ذلك قول أحدنا من
 فاتته الصلاة على الميت يصلي على قبره الى شهر وهو مذهب جماعة من الشافعية مع قول بعضهم انه
 يصلي عليه مالم يبل الميت وقيل ابدأ فالاول مخفف والثاني مشدد ومخفف ولم يردنا في ذلك نص فكان
 كالعام من مات من اخواننا فندعوه مادمنا في الدنيا والاصح من مذهب الشافعي تخصيص صحة الصلاة
 على القبر بمن كان من أهل فرسخها وقت الموت وشروط أبو حنيفة ومالك في صحة الصلاة على القبر أن
 يكون قد دفن قبل أن يصلي عليه ولكل من هذه الاقوال وجه * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد بجهة
 الصلاة على الغائب مع قول أبي حنيفة ومالك بعدم صحتها فالاول مخفف والثاني مشدد فزجج الامر
 الى من تبنى الميزان * ووجه الاول اتباع في صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم على النجاشي والثاني
 يقول ذلك خصيصا للنجاشي فلا يقاس عليه على انه مات غائب عند أهل الكشف بل جميع من في الوجود
 حاضر فرؤية البصر لا كبر رؤية البصيرة للاصاغر ودليل الاكابر حديث زويت الى الارض فرأيت
 مشارفها ومغارمها وكل مقام كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز أن يكون لها خاص أمته مالم يرد نص
 بخلافه وهذا أمر اريدوها أهل الله تعالى لا تفرق في كتاب * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه لا يكره
 الدفن ليلا مع قول الحسن البصري بكرهاته فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالاكابر
 من أهل الادب فان الليل بمثابة ارضاء الملك المستر بينه وبين الناس ودفن الميت بمثابة ادخاله حضرة سر
 الملك بخلاف النهار فانه موضوع للحكم بين العباد وان كان الحق تعالى لا يصح له حجاب لكن الشريعة قد تبع
 العرف في أماكن كثيرة كمنه صحة الصلاة عاريا عن وجود ما يستتر به عورته وان كان الحق تعالى لا يصح
 أن يحجب به شيء فافهم ومن هنا كره بعض السلف الطواف بالكعبة ليلا وان كان النص ورد لا تمنعوا أحدا
 طاف وصلى آية ساعة شاء من ليل أو نهار فليس من يعلم كمن لا يعلم فافهم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 اذا وجد عضو ميت غسل وصلى عليه مع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يصلي عليه الا ان وجد أكثر الميت
 فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان الصلاة حقيقة انما هي على الروح والروح لا فرق بين
 قتلها بالعضو الذي وجدناه ولا بين سائر الجسد ووجه الثاني أن الحكم يكون في ذلك للاغلب لانه الذي
 يطلق عليه انه انسان كالو وجدنا انسانا مقطوع الرجلين مثلا أو وجدناه كله الاوركه وبالجملة فاذا كان
 الصلاة حقيقة انما هي على الروح فالصلاة تلحق بجميع أجزاء البدن المتفرقة ولو في أنف مكان ويحصل
 لجمعهها المغفرة والرحمة والمسامحة وقد كثر السبب في أو رفع الدرجات * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي ان الامام يصلي على قاتل نفسه مع قول مالك وأحمد من قتل نفسه أو قتل في حد فان الامام
 لا يصلي عليه ومع قول أحمد لا يصلي الامام على الغال ولا على قاتل نفسه ومع قول الزهري لا يصلي على
 من قتل في رجم أو فحشاء وكره عمر بن عبد العزيز الصلاة على من قتل نفسه وقال الا وراعي لا يصلي
 على ولد الزنا وعن الحسن انه لا يصلي على النفساء فالاول مخفف في جواز الصلاة على من ذكر وما بعده
 مشدد ووجه الاول العمل بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على من قال لا اله الا الله أي ولو قتل نفسه

ن له الخيار وقال أبو
 حنيفة البيهقي باطل بناء
 على أصالة في تعلق الدين
 برقبته
 (فصل) ولو اشترى
 عبدا على انه كافر فخرج
 مسلما ثبت له الخيار
 بالاتفاق وان اشترى
 مسلما فبان كافرا فلا
 خيار له وعن أبي حنيفة
 ان له الخيار ولو اشترى
 جارية على انها ثيب
 فخرجت بكرا فلا خيار له
 ولو اشترى جارية فبان
 انها لا تحيض فلا خيار له
 وقال الشافعي ثبت له
 الخيار اذا علم بالعيب
 بعد أكل الطعام أو هلاك
 العبد رجس بالارث
 وقال أبو حنيفة لا يرجع
 (فصل) واذا ملك عبده
 مالا وباعه وقبلنا انه يملك
 لم يدخل ماله في البيع
 الا ان يشترطه المشتري
 بالاتفاق وقال الحسن
 البصري يدخل ماله في
 مطلق البيع تبعاله وكذا
 اذا أعتقه وحكى ذلك
 عن مالك

﴿فصل﴾ ومن باع عبدا
فجهده عند ماله ثلاثة أيام
بلي اليه اكل ما حدث به في هذه
المدة من شيء كالموت فجهده
وضمانه على بائعه ونفقة
عليه ثم يكون بعد ذلك عليه
عهدة السنة من الجنون
والجذام والبرص فاحدث
به من ذلك في تلك السنة رده
المشتري فاذا انقضت السنة
ولم يذهب ذلك فلا جهدة على
البائع وان كانت جارية فخص
فحق فخرج من الخصية ثم
تبقى عهدة السنة كالعبد وقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
كل ما حدث من عيب قبل
قبض المشتري فن ضمان
البائع أو بعد قبضه فن ضمان
المشتري ﴿فصل﴾ باع عبدا
بشرط العتق فالبيع صحيح
عند أبي حنيفة وأحمد

أو قتل في الزنا أو القصاص أو كان غالا في الغنمة أو نكاحا أو كان ولد زنا ووجه الثاني ان العهدة تطهير
وهي لا تطهر من عليه حق لا دمي بل الحقوق باقية عليه الى يوم القيامة ووجه عدم العهدة على
النفساء انهم اشهدوا كإورده ومن ذلك قول مالك وهو الاصح من مذهب الشافعي أن الجنب اذا استشهد
لا يغسل ولا يصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه يغسل ويصلى عليه ومع قول أحمد انه يغسل ولا يصلى
عليه فالاول مخفف بترك الغسل والعهدة والثاني مشدد فيهما والثالث فيه تخفيف ووجه الاول
تشجيع الناس للقتال وبيان ان الشهادة تطهر الشهيد حسابا ومعنى ووجه الثاني أن أحدا لا يستغنى
عن زيادة فضل ربه عليه بالدعاء له بالمغفرة والرحمة ولا عن تطهير جسده بالماء بل يريده الدعاء ورحات
والماء انما عاشا ووجه قول أحمد ان الجنابة نوع آخر بخلاف حدث الموت فيحتاج الى غسل وان كان
الشهيد حيا عند ربه رزق كما صرح به القرآن فالغسل بزيده وضاعة وحياة فافهم * ومن ذلك قول مالك
والشافعي في أرجح قوليهم ان المقتول من أهل العدل في قتال البغاة غير شهيد فيغسل ويصلى عليه مع
قول أبي حنيفة انه لا يغسل ولا يصلى عليه وعن أحمد روايتان فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ان البغاة من المسلمين على كل حال والشهادة لا
تكون الا لمن قتله الكفار الذين هم أعداء الدين حقيقة ووجه قول أبي حنيفة انه قتال نصرته دين الله
تعالى على كل حال وان نزل الامر عن نصرته أهل الدين في الدرجة بجماع ان كلا من المقتولين بائع نفسه
لله تعالى نصرته لدينه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة أن من قتل من أهل البغي في حال الحرب يغسل
ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة لا فالاول مشدد من جهة الصلاة والغسل والثاني مخفف من جهة عدم
الصلاة والغسل فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول انه مسلم على كل حال ووجه الثاني انه
كالحارب لدين الله تعالى فلا يصلى عليه بل ولا تنفعه الصلاة عليه ولا الغسل الا بالثوب * ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة ان من قتل ظلميا في غير حرب يغسل ويصلى عليه مع قول أبي حنيفة انه ان قتل بجديده
لم يغسل وان قتل بمقتل يغسل ويصلى عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الاول انه غير شهيد في
أحكام الدنيا وان كان له ثواب الشهيد في الآخرة ووجه أحمد الشقين في قول أبي حنيفة في أن من قتل
بجديده لا يغسل أن الجديده تخرج منه الدم فتخرج معه الخطيئة الواقعة في روحه بحكم المجاورة للجسد
بخلاف من قتل بمقتل فان الخطيئة باقية في الدم لم تخرج فيحتاج الى الغسل والصلاة عليه * ومن ذلك قول
الشافعي وغيره ان المشي أمام الجنابة أفضل مع قول الثوري ان الراكب يكون وراءها والمشي حيث
يشاء وكراهية الخبي الخيل بين يدي اليهودين وقال الشافعي هو أفضل من التربع ودايل ذلك كله ما بلغ كل
واحد عن الشارع وأصحابه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من مات بالبحر ولم يكن بقر به ساحل
جعل بين لوجين وألقى في البحر ان كان في الساحل مسلمون وان كان فيه كفار تغسل وألقى في البحر ليغسل
بقرار مع قول أحمد انه يغسل ويرى في البحر بكل حال اذا نذر دمه فالاول مشدد بالصلاة والغسل والثاني
مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الاحتياط طهارة المسلم فرجا بجديده أحد في الساحل
من المسلمين فيدفنه في الارض لانه هو الدفن الحقيقي الذي تبرا به الذممة ويكون المسلمون الذين يجدون
ذلك الميت كالماتين عن الذين حضروا وموت في الدفن بخلاف ما لو كان في الساحل كفارا فانه يغسل لينزل
قرار البحر فلا تنهض روحه الكفار ووجه الثاني أن المقصود الا هضم من الدفن الوفا بحق الميت وكرام
جسمه بعد الموت بتغيبه عن العميون وعدم تأذي الناس برائحته وتعرضهم للوقوع في سمه اذا شمو انتن
ريحه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان رأس الميت توضع عند رجل القبر ثم يغسل الميت سلالا الى القبر مع
قول أبي حنيفة ان الجنابة توضع على حافة القبر مما يلي القبلة ثم ينزل على القبر معترضا فالاول مخفف على
من ينزل الميت القبر مسهل عليه في نزوله والثاني مشدد في نزوله الى اللحد لكون الجنابة المعترضة أكثر
علاما من جعلها عند رجل القبر فرجع الامر الى من تبنى الميزان ودليل القولين ما بلغ كل واحد من الدليل
* ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان التسميم للقبر أولى لان التسميم قديم من شعائر افاض مع قول

مالك والشافعي في أربع القوابل ان التسطیح أولى فالاول مشدد بالتسليم من حيث انه حمل زائد على التسطیح والثاني مخفف ووجه الاول التفاؤل بما لو الدرجات عند الله تعالى ووجه الثاني عدم الحكم على الله تعالى بشئ يفعل مع ذلك الميت فسطحه وقوفه على موقف السواء من غير ترجيح حتى يفعل الحق تعالى فيه ما يشاء من رفع درجة أو مؤاخذة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بعدم كراهة المشي بالنعال بين القبور مع قول أحمد بكراهته فالاول مخفف والثاني مشدد فجميع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الاول عدم ورود نص صريح بالنهي عن ذلك ووجه الكراهة ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم لمن رآه يمشي بين المقابر بنعلين أخلع نعليه * اهـ فانه يحتمل أن يكون أمره بتخلعهما احتراماً للموتى من حيث أن الميت يدرك احتقار الناس له إذا مشى على قبره بالنعل وان لم يلحق جسمه بذلك ألم ووجه من لم يذكر ذلك حرمانه حق الطهي وبقية عليه على حق الميت من حيث أن الطهي ربما تضر رتب رجلاه بحرارة الأرض مثلاً ويحتمل أن يكون الأمر بتخلع النعلين لسكونهما كالناباس أهل الاحجاب كما يقضي به سياق الحديث من أنهما كانا سبقتين أي ليس عليهما مشعر والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن التعزية سنة قبل الدفن لا بعده ووجه قال الثوري مع قول الشافعي وأحمد أنها تسن قبله وبعده إلى ثلاثة أيام فالاول مخفف والثاني مشدد من حيث التعزية بعد الدفن مخفف من حيث امتدادها ثلاثة أيام فجميع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الاول أن شدة الحزن انما تكون قبل الدفن فيعزى ويذكر له تخفيف الحزن ووجه الثاني استقرار الحزن غالباً بعد الدفن إلى ثلاثة أيام وقد يكون شخص مشغولاً بأمر مهم وقع فيه فلم يتفرغ للتعزية إلا آخر الثلاثة أيام فالاول امتداد وقت التعزية بعد الدفن لربما وقع بين المهزى اسم فاعل والمهزى عداوة اذ لم يتدارك التعزية بعد الدفن ويصح حمل كلام أبي حنيفة على حال الأكارب الذين لا يحزنون على فوات أهل ولا مال كل ذلك الحزن وحمل كلام الأئمة على حال غالب الناس من الحزن على الميت * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد بكراهة الجلوس للتعزية مع قول أبي حنيفة بعدم الكراهة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول أنه شق على المهزين بتكليفهم المشي إليه إذا سمعوا أنه جالس للتعزية ووجه الثاني أنه مخفف على المهزين بالجلوس لهم بخلاف ما إذا لم يجلس فربما جاءوا يعزونه فلم يجدهم فيحتاج أحدهم إلى شئ آخر بعد ذلك لا سيما من وراءه شغل مهم دائم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن القبر لا يبني ولا يصح مع قول أبي حنيفة بجواز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول غلبة القسمة لله عز وجل بالقائه في القبر بين يدي الله عز وجل من غير حائل فوق ما يمنع عنه شيئاً من الآفات وهو خاص بالأصغر ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط والتفأول بتوقف الأمور على مسيبتها من باب اعقل وقول فهو خاص بالأكابر وقد قال العارفون أن سكنى الدور المتهمة أولى من الساكن في الدار الجديدة المحككة البناء فانه قد يفسر الغالب عليه الاعتماد على الدار من حيث أحكامها لا على الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب القراءة للقرآن عند القبر مع قول أبي حنيفة بكراهتها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول أن القراءة عند القبر سبب لآزال الرحمة على الميت ووجه الثاني أن في ذلك امتحاناً للقرآن نظير ما ورد من النهي عن الصلاة في المقبرة والخلاف في وصول ثواب القرآن للميت أو عدم وصوله مشهور ولكل منهما وجه ومذهب أهل السنة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره ووجه قال أحمد بن حنبل وأما حكمة الدعاء للميت بعد الدفن بالتمنييت فهو ثمة الصلاة عليه والدعاء في الصلاة إذا الشافعيون حكمهم حكم السكرا إذا وقف بمسبب الملك ليشفع فيمن أذنّب والوقوف على القبر بعد الدفن هو المقصود لا العظيم لاسيما عند سؤال منكر ونكير وحين يذهل من رؤيتهما فلا يقال إن الصلاة تسكن عن الدعاء بعد الدفن فافهم * والله تعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

وللشافعي قولان أحدهما العفة والثاني البطلان وهو الأصح وأذابغ بشرط البراءة من كل عيب فلا شافعي أقوال أحدها أن يبرأ من كل عيب على الإطلاق وهو قول أبي حنيفة والثاني أنه لا يبرأ من شئ من العيوب حتى يسمى العيب وهو قول أحمد والثالث وهو الرابع عندهم جهوراً صحابه أنه لا يبرأ إلا من عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع وقال مالك البراءة في ذلك جائزة في الرقيق دون غيره فيبرأ عما لا يعلم ولا يبرأ عما علمه (فصل) والأقالة عند مالك يبيع وقال أبو حنيفة فسخ وهو الرابع من مذهب الشافعي وقال أبو يوسف هي قبل القبض فسخ وبعده يبيع إلا في العتق فيبيع مطلقاً

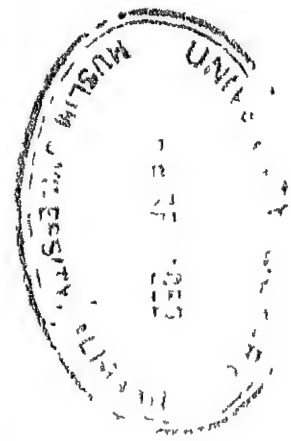
تم الجزء الاول من الميزان الكبير ويليها الجزء الثاني أوله كتاب الزكاة

فهرست الجزء الاول من كتاب الميزان الكبرى الشعرانية

صفحة	صفحة
٨	فصل ان قال قائل ان ذلك جميع اقوال الائمة
٨	المجتهدين على حالتين يرفع الخلاف الخ
١٩	فصل اياك يا انسى ان قبادر اول سماعك
٢٠	لمرتبتي الميزان الى فهم كون المرتبتين على
٢٠	التخفيف مطلقا
٢٠	فصل فان قال قائل فهل يجب عندكم على
٢٠	المقلد العمل بالاربع من القوانين الخ
٢٢	فصل فان قال قائل ان احدا لا يحتاج الى
٢٢	ذوق مثل هذه الميزان في طريق صحة
٢٢	اعتقاده ان سائر المسلمين على هدى الخ
٢٥	فصل فان طعن طاعن في هذه الميزان وقال الخ
٢٦	فصل واياك ان تسمع بهذه الميزان فتبادر الى
٢٦	الانكار على صاحبه وتقول الخ
٢٦	فصل اعلم يا انسى اني ما وضعت هذه الميزان
٢٧	للادخوان من طلبه العلم الا بعد تكبر رسوا لهم
٢٧	لي في ذلك الخ
٢٨	فصل اعلم يا انسى ان مرادنا بالعزيمة
٢٨	والرخصة المذكورتين في هذه الميزان هما
٢٨	مطلق التشديد والتخفيف
٣٠	فصل ثم لا يخفى علينا يا انسى ان كل من فعل
٣٠	الرخصة بشرطها او المفضل بشرطه فهو
٣١	على هدى من ربه في ذلك
٣١	فصل ان قال قائل فعلى ما قررت الخ
٣٤	فصل ومما يوضح لك صحة مرتبتي الميزان ان
٣٤	تنظر الخ
٣٧	فصل فان قلت فن يقول ان القياس من جملة
٣٧	الادلة الشرعية فهل تأتي فيه كذلك مرتبتي
٣٨	الميزان
٣٨	فصل من لازم كل من لم يعمل بهذه الميزان
٣٨	التي ذكرناها وترك العمل الخ
٣٨	فصل ينبغي لكل مؤمن الاقبال على العمل
٣٩	بكل حديث ورد الخ
٣٩	فصل ان قال قائل كيف الوصول الى
٤٠	الاطلاع على عين الشريعة الخ
٤٠	فصل فان قلت فاذا انفس قلب الولي عن
٤٠	التمسك ورأى المذاهب كلها متساوية في
٤٠	القيمة الخ
٤٠	فصل فان قلت هذا في حق العلماء باحكام
٤٠	الشريعة والحقيقه فما تقولون الخ
٤٠	فصل فان قلت ان الائمة المجتهدين قد كانوا
٤٠	من السكمل يبقين الخ
٤٠	فصل فان قلت فبماذا أجيب من نازعني في
٤٠	صحة هذه الميزان الخ
٤٠	فصل فان ادعى احد من العلماء ذوق هذه
٤٠	الميزان الخ
٤٠	فصل ان أردت يا انسى الوصول الى معرفة
٤٠	هذه الميزان ذوقا الخ
٤٠	فصل في بيان تقرير قول من قال ان كل مجتهد
٤٠	مصيب الخ
٤٠	فصل لا يلزم من تقييد كامل من الاولياء او
٤٠	المجتهدين بالاهل بقول دون آخر الخ
٤٠	فصل واياك يا انسى ان تطالب احدا من
٤٠	طلبة العلم الا بصدق اعتقاده في ان كل
٤٠	مجتهد مصيب الخ
٤٠	فصل ومما يدلك على صحة ارتباط جميع اقوال
٤٠	علماء الشريعة بعين الشريعة الخ
٤٠	فصل ومما يؤكد هذه الميزان عدم انكار
٤٠	أكابر العلماء في كل عصر الخ
٤٠	فصل في بيان استحالة خروج شئ من اقوال
٤٠	المجتهدين الخ
٤٠	فصل ان قال قائل أي فائدة في تأليف هذه
٤٠	الميزان الخ
٤٠	فصل في بيان جملة من الامثلة المحسوسة التي
٤٠	يعلم منها اتصال جميع اقوال المجتهدين
٤٠	ومقلديهم بعين الشريعة الكبرى
٤٠	ضرورة الامثلة المحسوسة الموعود بذكرها
٤٠	مثال الشجرة المطهرة المجهلة بعين الشريعة
٤٠	المطهرة
٤٠	مثال آسلافهم الالهة سائر مذاهب المجتهدين
٤٠	ومقلديهم بعين الشريعة المطهرة

صفحة	مذاهب
٤٣	مثال طرق مذاهب الاثنية المجتهدين الى ابواب الجنة وان كل من عمل بمذهب منها خالصا أو صله الى باب الجنة
٤٤	مثال قباب الاثنية المجتهدين على غير الحياة في الجنة الذي هو مظهر بحر الشريعة المطهرة في الدنيا
٤٤	فصل شريف في بيان الذم من الاثنية المجتهدين للقول في دين الله تعالى بالأي لا سيما الامام أبو حنيفة
٤٥	فصل في بيان ما ورد في ذم الرأي عن الشارع وعن أصحابه والتابعين وتابع التابعين
٤٨	فصل فيما نقل عن الامام مالك من ذم الرأي وما جاء عنه في الوقوف على ما حدثه الشريعة المطهرة
٤٨	فصل فيما نقل عن الامام الشافعي رضي الله عنه من ذم الرأي والتبري منه
٥٠	فصل فيما نقل عن الامام أحمد من ذم الرأي وتقييمه بالكتاب والسنة
٥١	فصل في بعض الاجوبة عن الامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه
٥١	الفصل الاول في شهادة الاثنية بغزارة العلم وبيان ان جميع اقواله وافعاله وعقائده مشيئة بالكتاب والسنة
٥٣	فصل في بيان ضعف قول من نسب الامام أبا حنيفة الى انه يقدم القياس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٥	فصل في تضعيف قول من قال ان أدلة مذهب الامام أبي حنيفة ضعيفة طالبا
٥٧	فصل في بيان ضعف قول من قال ان مذهب الامام أبي حنيفة أقل المذاهب احتياطاً
٥٨	فصل في بيان ذكر بعض من أطنب في الثناء على الامام أبي حنيفة من بين الاثنية على الخصوص وبيان توسعته على الامة وسعة علمه وكثرة ورعه وعبادته وعفته وغير ذلك
٦١	فصل قال المحققون ان للعلماء وضع الاحكام حيث شاؤوا بالايجته اداخ
٦١	فصل في بيان بعض ما طاعت عليه من كتب
٦٨	الشريعة قبل وضع هذه الميزان
٦٨	فصل في أمثلة هي تقي الميزان من الاخبار والآثار من كتاب الصلاة الى الزكاة
٧٥	فصل في أمثلة هي تقي الميزان من الزكاة الى الصوم
٧٧	فصل في أمثلة هي تقي الميزان من الصيام الى الحج
٧٨	فصل في أمثلة هي تقي الميزان من كتاب الحج الى كتاب البيوع
٧٨	فصل في أمثلة هي تقي الميزان من كتاب البيوع الى الجراح
٨٣	فصل في بيان أمثلة هي تقي الميزان من كتاب الجراح الى آخر ابواب الفقه
٨٦	كتاب الطهارة
٩١	باب النجاسة
٩٥	باب أسباب الحدث
١٠٠	باب الوضوء
١٠٤	باب الغسل
١٠٦	باب التيمم
١١٠	باب مسح الخفين
١١٢	باب الحيض
١١٤	كتاب الصلاة
١١٥	باب صفة الصلاة
١٣٦	باب شروط الصلاة
١٤١	باب سجود السهو
١٤٣	باب سجود التلاوة
١٤٦	باب سجود الشكر
١٤٦	باب صلاة النفل
١٥٠	باب صلاة الجماعة
١٥٧	باب صلاة المسافرين
١٦١	باب صلاة الخوف
١٦٢	باب صلاة الجمعة
١٧٠	باب صلاة العيدين
١٧٥	باب صلاة الكسوفين
١٧٧	باب صلاة الاستسقاء
١٧٨	كتاب الجنائز

(تتمت)



الجزء الثاني

من كتاب الميزان
للعارف الصمداني والقطب
الرباني سيدي عبد الوهاب الشعرائي
رحمه الله تعالى ونفع بعلمه
المسلمين بجاه النبي
الأمين
آمين

((وبهامشه كتاب روضة الامة في اختلاف الاثمة))
((تأليف العلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي))
((العثماني الشافعي رحمه الله تعالى))

UNIVERSITY LIBRARY
SEP 1959
MUSLIM UNIVERSITY, ALIG.

باب المراجعة

من اشترى سلعة جازله ببيعها
عند الشافعي برأس مالها أو أقل
منه أو أكثر من المبيع وغيره
بعل نقد الثمن وبعده وقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد
لا يجوز بيعها من يانها
بأقل من الثمن الذي ابتاعها
به قبيل نقد الثمن في المبيع
الاول ويجوز أن يبيع ما اشتراه
مراجعة بالاتفاق وهو أن يبيع
رأس المال وقد راجع ويقول
بمكة برأس مالها ويرجع درهم
في كل عشرة وكرهه ابن عباس
وابن عمر ومنع اسحق بن
راهويه جوازه وإذا اشترى
بثمن مؤجل لم يجز بثلثين مطلق
بالاتفاق بل يبيح وقال
الاوراعي يلزم العقد إذا
أطلق ويثبت الثمن في ذمته
مؤجلا وعلى مذهب الأئمة
يثبت لشاري الخيار إذا لم يعلم
بالتأجيل وإذا اشترى شيئا من
أبيه أو ابنته جازله أن يبيعه
مراجعة مطلقا وقال أبو حنيفة
وأحمد لا يجوز حتى يبيح
من اشترى منه

باب المبيع المنهي عنها

النخس حرام وهو أن يبيع في
الثمن لا الرغبة بل الخدع غيره
فإن اغتربه إنسان فاشترى
فشاروه صحیح عند الثلاثة وإن
أثم الغاروق مال الشراء
باطل ويجوز بيع الحاضر
للبادي بالاتفاق وهو أن يقدم
غريب بمتاع ثم الحاجة إليه
ليبيعه بسعريه فيقول
بلدي تركه عندي لا يبيعه لك

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الزكاة

أجمع العلماء على أن الزكاة أحد أركان الإسلام وعلى أن وجوبها في أربعة أصناف المواشي وجنس الاغنام
وعروض التجارة والمكمل والمندم من الثمار والزروع بصفتها مقصودة وأجمعوا على وجوب الزكاة على
الحرة المسلم البالغ العاقل وأجمعوا على أن الحول شرط في وجوب الزكاة إلا ما حكى عن ابن مسعود وابن
عباس من قولهم ما يوجبها من حين الملك ثم إذا مال الحول وجبت وكان ابن مسعود إذا أخذ عطاء زكاة
في الحال وأجمعوا على أن اخراج الزكاة لا يصح إلا بنية وقال الاوراعي لا يفتقر اخراج الزكاة إلى نية وعلى
أن من امتنع من اخراج الزكاة بخلاف أخذ منه قهرا ويعزروا على أنه ليس في المال سوى الزكاة وقال
سجاهد والشعبي إذا حصدا الزرع وجب عليه أن يلقى شيئا من السنابل للساكن وكذلك إذا جسد الفحل
يجب عليه أن يلقى شيئا للفقراء من الثمار إذا ما رجده من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا
فيه فن ذلك قول أبي حنيفة يجب على المكاتب العشر في زرعها لا فيما سواه مع قول مالك والشافعي لا يجب
عليه زكاة ومع قول أبي ثور يجب عليه الزكاة مطلقا فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث
مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن المكاتب لما طاب الخروج من عبودية سيده
استحق التشديد عليه في وجوب اخراج العشر من زرعها كالعقوبة له وإن كان هو في الرق ما بقي عليه درهم
ووجه الثاني نقص ملكه الشرعي فتصدق الحق تعالى عليه بعدم وجوب الزكاة عليه فوسعة عليه
ليصرف ذلك في فسك رقبته من رق العبيد إلى الرق الخالص الذي هو رفق الله العلي العظيم فإنه هو المالك
الحقيقي وذلك غير على مقام الحق تعالى أن يشاركه أحد من العبيد في مسمى الملك ووجه الثاني التشديد
العظيم عليه لما هو عليه من الكبر ولو كان من أهل التواضع لله لرضى أن يكون عبدا لغيره تعالى
تواضع الله عز وجل فلذلك أوجب الله عليه الزكاة زيادة على مال الكتابة تغليظا عليه فافهم ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه لا يسقط عن المرتد ما وجب عليه من الزكاة حال إسلامه مع قول أبي حنيفة أنها
نسقط فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول تعلقها بما له حال التزامه
الاحكام الشرعية قبل تروجه من أصل الدين فكما حبط الأصل كذلك حبطت فروعه فان طاد إلى

قليل لا يباع على ويحرم بيع العربون وهو أن يشتري السلعة ويدفع اليه درهمان يكون من الثمن أن رضي السلعة ولا فهو هبة وقال أحمد لا بأس بذلك ويجوز بيع العينة عند الشافعي مع الكراهة وهو أن يبيع سلعة بثمن إلى أجل ثم يشتريها من مشتريها نقدا بأقل من ذلك الثمن وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ذلك بخلاف ما لو باعها المشتري لغيره بثمن ثم اشتراها بعد ذلك بثلثه فانه يجوز وينبغي الخلاف (فصل) ويحرم التسعير عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك أنه قال إذا خاف واحد من أهل السوق زيادة أو نقصان يقال له أما أن تبيع بسعر أهل السوق أو تنزل عنهم فان سعر السلطان على الناس فباع الرجل منعه وهو لا يريد (٣) ببيعهم بذلك كان مكرها وقال أبو

حنيفة إكراه السلطان يمنع صحة البيع وإكراه غيره لا يمنع (فصل) والاختلاف في الأقوات حرام بالاتفاق وهو أن يبتاع طعاما في الغلاء ويمسكه ليزداد ثمنه واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الكائى بالكائى وهو الدين بالدين وثمن الكتاب بكتاب وكراه مالك بيعه مع الجواز فان بيع لم يفسخ البيع عنده على كراهة يمكن الانتفاع به يومئذ قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز أصلا ولا قيمة له أن قتل أو أكله وبه قال أحمد

(باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع)

إذا حصل الاختلاف بين المتبايعين في قدر الثمن ولا يذنب تحالفا بالاتفاق والاصح من مذهب الشافعي أنه يبدأ بيمين المبيع وقال أبو حنيفة يبدأ بيمين المشتري فان كان المبيع هالكًا واختلفا في قدر ثمنه تحالفا عند الشافعي وفسخ المبيع ورجع بقيمة المبيع إن كان متقومًا وإن كان مثليًا وجب على المشتري مثله وهذه إحدى الروايتين عن أحمد وأحد الروايات عن مالك

الاسلام بنى على كل شيء مقتضاه فيصح دخول ما وجب عليه من الزكاة في عموم قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فكان وجود ما عليه من باب التغليظ ووجه الثاني انه اظهره للروح والمال أو جبه الله تعالى في مال عبده المؤمن بحجة فيه وشفقة عليه وعلى ماله ان يدخلها خبث فكان اللذيق بحال المرتد عدم ايجاب ما عليه اعراضا من الشارع عنه وتخفيف ما عليه فانه أسوأ حالا من المكابر الاصل لرفضه الاسلام وأيضا فان الزكاة تابعة الاصل ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الزكاة تجب في مال الصبي والمجنون ويخرجها الولي من مالهما وبه قال جماعة من الصحابة مع قول أبي حنيفة رضي الله عنه لازكاة في مالهما ويجب العشر في زرعهما ومع قول الاوزاعي والثوري وجوب الزكاة في المال لكن لا يخرج حتى يبلغ الصبي ويغيب المجنون فالاول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول والثالث الاخذ بالاحتياط والعمل بقاعدة أن كل من وجب عليه شيء وعجز عن مباشرته جازا لاستنابة فيه بآدنه أو باذن الحاكم ووجه الثاني عدم توجه الخطأ الى الصبي والمجنون لعدم التكليف وكان ناخرا خراجها عند الاوزاعي والثوري الى المبلوغ أو الافاقه أولى ليجزها بطيب نفس بخلاف العشر في الزرع لسماحة النفوس به غالبا ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لو ملك نصبا بثمن بعه في انشاء الحول أو بآدله ولو يغير جنسه انقطع الحول مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع بالمبادلة في الذهب والفضة وينقطع في المساشية ومع قول مالك انه ان بآدله بجنسه لم يقطع والا فورايتان في الاول مخفف من جهة عدم وجوب الزكاة والثاني فيه تشديد من وجهه وتخفيف من وجهه والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن من بادل أو باع لم يصدق عليه انه حال على نصابه الحول فلا زكاة ووجه قول أبي حنيفة ان من بادل بذهب أو فضة فكان له بادل لانه نقد ناض على كل حال بخلاف المساشية ووجه قول مالك يعرف مما قررناه فتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تلف بعض النصاب أو أتلفه قبل تمام الحول انقطع الحول مع قول مالك وأحمد انه ان قصصه بآدله الفار من الزكاة لم يقطع الحول ويجب اخراجها عند تمكنه آخر الحول فالاول مخفف من حيث عدم وجوب الزكاة عليه والثاني فيه تشديد في أحد شي التفصيل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الجديد الرابع وأحمد في إحدى روايته ان المال المصنوب والمجحد اذا عايد زكى عن الماضي مع قول أبي حنيفة وصاحبيه والشافعي في القديم انه يستألف الحول من عوده ولا زكاة فيما مضى وهو إحدى الروايتين عن أحمد ومع قول مالك ان عليه اعادة زكاة حوله واحدا فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان واسهل مذهب وجهه ومن ذلك قول الشافعي في أظهر الروايات ان الدين المستغرق للمصنوب أو المجحد لا يمنع وجوب الزكاة مع قول أبي حنيفة وهو القول القديم للشافعي انه يبيع فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال كلها ظاهره ومن ذلك قول الامام الشافعي ان الزكاة تجب في عين المال لا في الذمة مع قول أبي حنيفة انها تتعلق بالعين كتحلق الجنابة بالقبلة ولا يزول ملكه عن شيء من المال الا بالدفع

وقال أبو حنيفة لا تحالفا مع هلاك المبيع ويكون القول قول المشتري ويروي ذلك عن أحمد ومالك وقال رفرو أبو ثور القول قول المشتري بكل حال وعن الشافعي وابن سريج ان القول قول البائع واختلاف روايتهما كاختلافهما وقال أبو حنيفة ان كان المبيع في يد وارث البائع تحالفا وان كان في يد وارث المشتري فالقول قوله مع تبينه (فصل) وان اختلف المتبايعان في شرط الاجل أو قدره أو في شرط الظهار أو قدره أو في شرط الرهن والضمان بالمال أو بالعهد تحالفا عند الشافعي ومالك وقال أبو حنيفة وأحمد لا تحالفا في هذه الشرائط والقول قول من ينفقها (فصل) وإذا باعه هيناً بثمن في الذمة ثم اختلفا فقال البائع لا أسلم المبيع حتى أقبض الثمن وقال المشتري في الثمن مثله للشافعي

أقوال أصحابها جبر البائع على تسليم المبيع ثم جبر المشتري على تسليم الثمن وفي قول يجبر المشتري وفي قول لا يجبر فمن سلم أجبر صاحبه وفي قول يجبران وقال أبو حنيفة ومالك يجبر المشتري أولاً (فصل) وإذا تلف المبيع قبل القبض بأية سبب أو بغيره عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد إذا لم يكن المبيع مكيداً ولا موزوناً ولا معدوداً فهو من ضمان المشتري وإذا تلفه أجنبي فلا شافعي أقوال أصحابها أن البيع لا يفسخ بل يتغير المشتري بين أن يجبر ويغير المشتري أو يفسخ ويغير البائع الأجنبي وهذا قول أبي حنيفة وأحمد وهو الراجح من مذهب مالك فإن تلفه البائع (٤) انفسخ كالأية عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد لا يفسخ بل على البائع قيمته

إلى المستحق وهو واحد إلى رأيين عن أحمد في الأموال الظاهرة ومع قول مالك أنها تعلق بالذمة ويكون جزء من المال مرتباً بها وله أن يؤدي الزكاة من غيرها فالأول مستند من حيث وجوبها في عين المال والثاني فيه تخفيف من حيث تعلقها بالعين وتشديد من حيث تعلقها بذمته بحسب علم اليوم القيامة وكذلك الثالث فيه التشديد من جهة كون جزء منه مرتباً حتى يؤديه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهر • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لا يجوز تقديم النية على الإخراج مع قول أحمد أنه يستحب مقارنة النية للإخراج فإن تقدمت برزبان يسير جاز وإن طال لم يجوز كالظاهرة والاهلة والحج وفي رواية عن أبي حنيفة أنه لا بد من نية مقارنة للأداء أو لعل قدر الواجب فالأول مشدد وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات فكيف العبد يوجب النية في سائر العمل فلا يكفي في جزء منه ولو كثر ذلك الجزء وبذلك عرف توجيه الرواية عن أبي حنيفة ووجه جواز تقديمها زمان يسير أن ما قارب الشيء أعطى حكمه وابطاح ذلك كله أن النية هي الإخلاص فتقاربت النية بالعمل لم يحصل الإخلاص وإذا لم يحصل الإخلاص فلا تقبل منه الزكاة • ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من وجبت عليه زكاة وقدر على إخراجها لم يجز له تأخيرها فإن أخرض من ولا تسقط عنه بتألف المال مع قول أبي حنيفة تسقط بتلفه ولا تصير مضمونة عليه ومع قول أحمد أن إمكان الأداء ليس بشرط لافي الوجوب بل لافي الضمان وإذا تلف المال بعد الحول استقرت الزكاة في ذمته سواء أمكنه الأداء أم لا فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث أخف من الأول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ووجه هذه الأقوال ظاهرة • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من وجبت عليه زكاة ومات قبل أدائها أخذت من تركته مع قول أبي حنيفة أنها تسقط بالموت فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول المسارعة إلى البراءة ذمة الميت بكامل إخراج زكاته التي ترتبت في ذمته • ووجه الثاني تقديم الورثة بذلك المال على الفقراء إلا أن يشاءوا إخراجهم وهم ممن يعتبر أنه لم يمتهم ألقى بالميت وأرثهم فهرى بخلاف الفقراء ويصح حمل الأول على حال الميت المتورع إذا كان ورثته كذلك وحمل الثاني على ما إذا كان بالضم من ذلك والله أعلم • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من قصد الفرار من الزكاة كان وهب من ماله شيئاً أو باعه ثم اشتراه قبل الحول سقطت عنه الزكاة وإن كان مسيئاً صاحباً مع قول مالك وأحمد لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول حمله على تغيير نيته الفاسدة بعد ذلك قبل إزالة العين • ووجه الثاني حمله على استصحابها بخلافه عز وجل • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن تعجيل الزكاة جائز قبل الحول إذا وجد النصاب مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الثاني جعل تقديم الزكاة كتقديم الصلاة وتعام الحول كدخول الوقت ووجه الأول أنه فعل خير وأمر بما كان الحول أنما جعل توسعة لصاحب المال فإذا اختار إخراجها قبل كمال الحول فلا يمنع بخلاف تقديم الصلاة عن وقتها لا يجوز لا شرط الوقت في صحتها

وإن كان مثلياً فمثله ولو كان المبيع مرة على شعيرة فتلف بعد الخلقة فقال أبو حنيفة والتلف من ضمان المشتري وهو الأصح من قول الشافعي وقال مالك أن كان التلف أقل من الثالث فهو من ضمان المشتري أو الثالث فازاد فن ضمان البائع وقال أحمد أن تلف بأمر سواي كان من ضمان البائع أو نهب أو سرق فن ضمان المشتري (كتاب السلم والقراض) اتفق الأئمة على جواز السلم المؤجل وهو السلم على أنه يصح بشرط ستة أن يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم وأجل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وزاد أبو حنيفة شرطاً سابعاً وهو تسمية مكان التسليم إذا كان له مؤنة وهذا السابع لازم عند باقي الأئمة وليس بشرط (فصل) وانفقوا على جواز السلم في المكبلات والموزونات والمذروعات التي تضبط بالوصف وانفقوا على جوازه في المعدودات التي لا تنفاد أو آحادها كالخزير والبيض

الأي رواية عن أحمد واختلاف في المعدودات التي تنفاد كالرمان والبطيخ فقال أبو حنيفة لا يجوز السلم فيه لا وزناً ولا عدداً وقال مالك يجوز مطلقاً وقال الشافعي يجوز وزناً وعن أحمد روايتان أشهرهما بالخوارزم طاقاً عدداً وقال أحمد ما أصح الكيل لا يجوز السلم فيه وزناً وما أصح الوزن لا يجوز السلم فيه كمالاً ويجوز السلم حالاً ومؤجلاً عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز السلم حالاً ولا بد فيه من أجل ولو أياً ما يسيرة (فصل) ويجوز السلم في الحيوان من الرقيق والبهائم والطيور وكذلك قرصه إلا الجارية التي يملكها لا ترضى وطؤها عند الشافعي ومالك وأحمد وجهاً للهابة والنابسين وقال أبو حنيفة لا يصح السلم في الحيوان ولا استقرضه وقال

المزني وابن جرير الطبري يجوز فرض الاماء الواقي يجوز الافتراض وطوهر (فصل) ويجوز عند مالك البيع الى الحصاد والجناد والنبروز والمهرجان وفصح النصارى وقال أبو حنيفة والشافعي لا يجوز وهو أظهر الى واثنين من أجده ويجوز السلم في اللحم عند التسليته ومنع منه أبو حنيفة ولا يجوز السلم في الطير عند أبي حنيفة والشافعي وأجاز مالك وقال أحمد يجوز السلم في الحيز وفيها مسنة النصار (فصل) يجوز السلم في المعدوم حين عقد السلم عند مالك والشافعي وأحمد اذا غلب على الظن وجوده عند المحل وقال أبو حنيفة لا يجوز الا ان يكون موجودا من حين العقد الى المحل ولا يجوز السلم في الجوهر النفيسة النادرة الوجود (٥) الا عند مالك ويجوز الاشتراك

والولاية في السلم كما يجوز في البيع عند مالك ومنع منه أبو حنيفة والشافعي وأحمد (فصل) والقرض مندوب اليه بالاتفاق ويكون حالا يطالب به متى شاء واذا حل لا يلزم التأجيل فيه وقال مالك يلزم ويجوز فرض الطير عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجوز بحال وهل يجوز وزنا وعددا في مذهب الشافعي الوجهان أحدهما وزنا ومن أحدهما سدر وايتان وقال مالك تحريم (فصل) واذا اقترض رجل من رجل قرضا فهل يجوز ان ينفع بشئ من مال المقرض من الهدية والعارية وأكل ماله وعوه اليه من الطعام أو لا يجوز ذلك ما لم يجرهادة به قبل القرض قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز ان بشرطه وقال الشافعي ان كان من غير شرط جاز والخبر مجهول على ما اذا شرط قال في الروضة واذا أهدي المقرض للمقرض هدية جاز قبولها بلا كراهة ويستحب المقرض ان يرد أجود مما أخذ للهدية الصريح ولا يكره المقرض

كله مقرر في كتب الفقه ولو كونه لا يتهدى للفقراء نفعها بخلاف الزكاة والله تعالى أعلم (باب زكاة الحيوان)

أجمعوا على وجوب الزكاة في النعم وهي الابل والبقر والغنم بشرط كمال النصاب واستقرار الملك وكال الحول وكون المالك حرا مسلما وأجمعوا على أن النصاب الاول في الابل خمس وفيه شاة وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي العشرين أربع شياه فاذا بلغت خمسة وعشرين ففيها بنت مخاض فاذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون فاذا بلغت سنا واربعين ففيها حقة فاذا بلغت احدى وستين الى آخر ما صرح به الا حديث الصحيح وجب ان يرجع ما وجب بالاخلاف في شئ منها بين العلماء وأجمعوا على أن البضائع والعرب والدكور والاناث في ذلك سواء وافقوا على أنه لا شئ فيحدون الثلاثين من البقر وعن ابن المسيب انه يجب في كل خمس من البقر شاة الى الثلاثين كافي الابل وكذلك انفقوا على أن النصاب الاول في البقر ثلاثون وفيها تباع فاذا بلغت أربعين ففيها خمسة سنة وأجمعوا على أن نصاب الغنم أربعون وفيها شاة ثم لا شئ فيما زاد حتى تبلغ مائة واحدة وعشرين ففيها شاتان وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه الى أربع مائة ففيها أربع شياه ثم يستقر في كل مائة شاة والضأن والماعز سواء وافقوا على أن التليل اذا كانت معدة للبخارة ففي قيمتها الزكاة اذا بلغت نصابا وكذلك اتفقوا على وجوب الزكاة في البغال والحمير اذا كانت معدة للبخارة هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي اذا كان عنده خمس من الابل فأخرج واحدة منها انها تجز به مع قول مالك وأحمد انها لا تجز به واذا بلغت ابله خمسة وعشرين ولم يكن في ماله بنت مخاض ولا ابن لبون فقال مالك تلزمه مع قول الشافعي وأحمد انه تجز به بين شراء واحدة منها وقال أبو حنيفة تلزمه بنت مخاض أو قيمتها فالعلماء في هذه الاقوال ملين مخفف ومشدد ولكن لا يخفى أن من وقف على عدم ما ورد أولى عن يخرج غيره من الحيوان أو القيمة ولو كان الحيوان المخرج أعلى قيمة مما قاله الشارع نظير ما قاله العلماء فيمن زاد في التسبيح عقب الصلاة على العدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنهم اذا ملكا نصابا واحدا وخطاه لم تجب الزكاة على واحد منهما مع قول الشافعي ان عليهما الزكاة حتى لو كانت أربعون شاة بين مائة وجبت الزكاة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وبقيت مسائل الباب فبطل عمل الناس بها فلا تطيل الباب بذكرها والله تعالى أعلم

(باب زكاة النابت) اتفقوا على أن النصاب خمسة أوسق والوسق ستون صاعا وان مقدار الواجب من ذلك العشران شرب بالمطرا ومن شرب بنصف أودولاب أو بماء اشتراه نصف العشر والنصاب في الثمار والزروع الا عند أبي حنيفة فانه لا يعتبر بل يجب العشر عنده في القليل والكثير قال القاضي عيسى الوهاب ويقال انه خالف الاجماع في ذلك واتفقوا على أنه لا زكاة في الفطن وقال أبو يوسف وجوبها فيه وعلى أنه اذا أخرج العشر من الثمر أو من الطيب بقي عنده بعد ذلك سنين لا يجب فيه شئ آخر وقال الحسن البصري كلما حال عليه

(فصل) اتفقوا على أن من كان له دين على انسان الى أجل فلا يحل له ان يصح عنه بعض الدين قبل الاجل ليحل له الباقي وكذلك لا يحل له أن يحل قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى أجل آخر وكذلك لا يحل أن يأخذ قبل الاجل بعضه عينا أو بعضه عرضا وعلى أنه لا بأس اذا حل الاجل أن يأخذ منه البعض ويسقط البعض أو يؤخره الى أجل آخر (فصل) واذا كان للدين دين على آخر من جهة بيع أو قرض فأجله مدة فليس له عند مالك أن يرجع فيه ويلزمه تأخيرها الى تلك المدة التي أجلها وكذلك كان له دين مؤجل فزاده في الاجل وهذا قال أبو حنيفة الا في الخساية والقرض وقال الشافعي لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الاجل الثاني اذا لم يجل

«كتاب الرهن» الرهن جائز في الحضر والصحراء كافة الفقهاء وقال داود هو محقق بالسفر وعند الرهن يلزم بالقبول وان لم يقبض عند مالك ولكنه يجبر الراهن على التسليم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد من شرط صحة الرهن القبض فلا يلزم الرهن الا بقبضه ورهن المشاع مطلقا جائز سواء كان مما يقسم كعقار أو لا كعبد وقال أبو حنيفة لا يصح رهن المشاع واستدامة الرهن عند المرتن ليست بشرط عند الشافعي وهي شرط عند أبي حنيفة ومالك فتخرج الرهن من يد المرتن على أي وجه كان بطل الرهن الا أن أبا حنيفة يقول ان عاد الى الراهن يوديعة أو عارية لم يبطل (٦) (فصل) واذا رهن عبدا ثم أعتقه فارجح الأقوال عند الشافعي أنه ينفذ من المودع

الحول وجب العشر فيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة في كل ما أخرجت الارض من الثمار والزرع والعشر سواء سقى بالسما أو بالنضح الا الحطب والخشيش والقصع الفارسي خاصة مع قول مالك والشافعي أنه يجب في كل ما دخر واقتيت كالحنطة والشعير والارز وغير الثقل والكرم مع قول أحمد يجب في كل ما يباع ويدخر من الثمار والزرع حتى أوجبها في اللوز وأسقطها في الجوز وفائدة الخلاف عند مالك والشافعي وأحمدان عند أحمد يجب في السمسم واللوز والفسق وبزرا الكتان والكمون والكرابا والخردل وعندهما لا تجب وفائدة الخلاف عند أبي حنيفة أنه يوجب في الخضراوات كلها وعند الثلاثة لا زكاة فيها فالاول وفيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وقد وردت الأحاديث شاهدة لكل مذهب فلا يحتاج الى توجيه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في أشهر روايتيه وأحمد في الشافعي أنه تجب الزكاة في الزيتون مع قول أحمد في أشهر روايتيه ومالك في إحدى روايتيه والشافعي في أرجح توليه بعدم الوجوب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول كثرة الحاجة الى الزيتون حيث أنه آدم فاشبهه القوت ووجه الثاني كونه غير قوت فلا تشتد الحاجة اليه مثل التمر والزبيب فاعلم ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان في العسل العشر مع قول مالك والشافعي في الجديد ارجح انه لا زكاة فيه ثم اختلف أبو حنيفة وأحمد فقال أبو حنيفة ان كان في أرض خراجية فلا عشر فيه وقال أحمد فيه العشر مطلقا ونصابه عند أحمد ثلثمائة وستون رطلا بالبغدادى وعند أبي حنيفة يجب العشر في القليل والكثير فالاول مشدد والثاني مخفف وقول أبي حنيفة بعدم وجوب ذلك في أرض الخراج مخفف وقول أحمد مشدد وكذلك قوله في النصاب مشدد وقول أبي حنيفة فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الثعل يربي مما يخرج من الارض فكان كالحبوب التي تخرج من الزرع أو الثمار ووجه الثاني ما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عفا عنه توبة على الامة فوجب الزكاة فيه خاص بالكبر وعدم وجوبه خاص بالصغار وكذلك قول أبي حنيفة انه تجب في كل قليل وكثير خاص بالكبر لا طلاقا اخرج العشر من العسل في بعض الأحاديث وقول أحمد خاص بالصغار ومن ذلك قول الشافعي انه لا تجب الزكاة الا في نصاب من كل جنس فلا يضم جنس الى جنس آخر مع قول مالك ان الشعير يضم الى الحنطة في اكمال النصاب ويضم بعض القطنة الى بعض واختلف الروايات عن أحمد في ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول عدم ورود نص صحيح في ذلك ووجه الثاني أن الاجناس كلها قوت فكانوا واحدا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يسن خرص الثمار ان بداه صلاحها على مالكم اتر فقا به بالفقراء وتقبل ما لذتمته مع قول أبي حنيفة ان الخرص لا يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني أنه تخمين قد يخطئ فلا خلاص فيه للخارص ولا الفقراء ولا لئلا لا يصح حمل الاول على الخارص الحاذق الذي لا يخطئ غالباً والثاني على الخارص الذي قد يخطئ كما أنه يصح حمل الاول على حال أهل الورع والثاني

وبلزمه قيمة يوم عتقه ثمنا وان كان معسر لم ينفذ وهذا هو المشهور عن مالك وقال مالك أيضا ان طرأ له مال أو قضى المرتن ما عليه نفذ العتق وقال أبو حنيفة يعتق في البسار والاهسار ويسعى العبد المرهون في قيمته لارتن في عسر سيده وقال أحمد ينفذ هتقه على كل حال (فصل) واذا رهن شيئا على مائة ثم أقرضه مائة أخرى وأراد جعل الرهن على الدينين بجهالة المبيع على الرابع من مذهب الشافعي اذا الرهن لازم بالحق الاول وهو قول أبي حنيفة وأحمد وقال مالك بالجواز وهل يصح الرهن على الحق قبل وجوبه قال أبو حنيفة يصح وقال مالك والشافعي وأحمد لا يصح (فصل) واذا شرط الراهن في الرهن أن يبيعه عند حلول الحق وعدم دفعه جاز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي لا يجوز لارتن أن يبيع المرهون بنفسه بل يبيعه الراهن أو وكيله باذن المرتن فان أبي الزمها الحاكم قضاء الدين أو يبيع المرهون

والرفع الى الحاكم مستحب عند مالك فان لم يفعل وباعه المرتن جاز واذا رهن على بيع المرهون عند الحلول على وضع الرهن في يده كانت الوكالة عند الشافعي وأحمد صحيحة وللراهن فسخها وعرضه كغيره من الوكالات وقال أبو حنيفة ومالك ليس له فسخ ذلك واذا رخصه على وضعه عند حلوله وشرط الراهن أن يبيعه العدل عند حلوله فباعه العدل فتابعت الثمن قبل قبض المرتن فهو عند أبي حنيفة من ضمان المرتن كما لو كان في يده وقال مالك ان تلف الرهن في يد العدل فهو من ضمان الراهن بخلاف كونه في يد المرتن فانه يضمن وقال الشافعي وأحمد تكون الحائلة ههنا من ضمان الراهن مطلقا الا أن يمدى المرتن فان يده يده أمانة واذا باع العدل الرهن وقبض

الراهن الثمن ثم نرج المبيع مستحقا فلا عهدة على العدل عند مالك وباعه المستحق المبيع من يد المشتري ويرجع المشتري بالثمن على موكل العدل في البيع وهو المرتهن لانه يبيع وقال القاضي عبد الوهاب المالكي لا ضمان عندنا على الوكيل ولا على الوصي ولا على الاب فيما يبيعه من مال ولده وهذا قول الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة العهدة على العدل يغرم للمشتري ثم يرجع على موكله وكذا يقول في الاب والوصي وبوافق مالك في الحاكم وأمرين الحاكم فيقول لا عهدة عليهما ولكن الرجوع على من باع عليه ان كان مغلسا أو يتما (فصل) وإذا قال رهنت عبدي هذا عندك على أن تقرضني ألف درهم أو تبيعني هذا الثوب اليوم (٧) أو غدا صح وان تقدم الرهن وجوب الحق فان أقرضته

الدرهم أو باعه الثوب فالرهن لازم يجب تسليمه اليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد الفرض والبيع بغير الرهن لا يصح (فصل) والمغصوب مضمون ضمان غصب فلو رهنته مالكة عند الغاصب من غير قبضه صار مضمونا ضمان رهين وزال ضمان الغصب عند مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد يستقر ضمان الغصب ولا يلزم الرهن مالم يمس زمن إمكان قبضه (فصل) عند مالك أن المشتري الذي استحق المبيع من يده يرجع بالثمن على المرتهن لا على الراهن ويكون دين المرتهن في ذمة الراهن كالتلف الرهن وكذا عند أبي حنيفة إلا أنه يقول العدل بضمن ويرجع على المرتهن وقال الشافعي يرجع المشتري على الراهن لان الرهن عليه يبيع لا على المرتهن وكذا يقول مالك وأبو حنيفة في التلف اذا باع الحاكم أو الوصي أو الامين شيئا من التركة للقرناء

على عامة الناس بل منع الناس اليوم زكاة التمر والعنب مطبقا كما هو مشاهد في مصر ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في الرابع من مذهبه انه يجب العشر في الارض الخراجية مع الخراج لان الخراج في عينيها والعشر في غلاتها مع قول أبي حنيفة انه لا يجب العشر في الارض الخراجية ولا يجتمع مع العشر والخراج على انسان واحد فاما اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر وجب العشر على مالك الزرع عند الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف وهم مع قول أبي حنيفة العشر على صاحب الارض فالاول مشدد والثاني مخفف وأما وجه وجوب العشر على مالك الزرع اذا كان الزرع لواحد والارض لآخر فهو متوسط بين الامرين لان صاحب الارض قد استفاد من الارض كما استفاد منها صاحب الزرع فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الثلاثة ان مالك الارض اذا أجزأها فمشر زرعها على الزارع مع قول أبي حنيفة انه على صاحب الارض في كل من القواين تشديد من وجه وتخفيف من وجه آخر وتوجبها كتوجيه ما تقدم آنفا ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا كان مسلم أرض لاخراج عليها فاعها من ذي فلاخراج عليه ولا عشر في زرعها مع قول أبي حنيفة يجب عليه انخراج ومع قول أبي يوسف يجب عليه عشرة ان ومع قول محمد عشرة واحد ومع قول مالك لا يصح بيعها منه فالاول مخفف والثاني مشدد بوجوب الخراج والثالث مشدد بوجوب عشرين والرابع فيه تخفيف وانظام مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول استصحاب حكم الارض الذي كان لها حال ملك المسلم فلا يحدث على الذي نزع بقصد اضعاف شوكرته ووجه الثاني مراعاة حال الذي في احدات الصغار عليه والذل على ملكه الارض المذكورة ومنه يعرف توجيه قول أبي يوسف ومحمد ووجه قول مالك ان في بيع الارض المذكورة اعادة لكفار على التقوى عليه تلك الارض واعزاز كلهم بخلاف من كان يزرع بالخراج فانه تحت حكم المسلمين وقد ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعض دوا وانصار فرأى فيها سكة سرحت فقال ما دخل هذا دار قوم الا دخل عليه ثم الذل أي لا جعل الخراج الذي على أرض الحرث فلو كانت الارض ملكا لانسان ما دخل داره لانه يزرع في ملك نفسه بلاخراج والله سبحانه وتعالى أعلم (باب زكاة الذهب والفضة)

أجمعوا على انه لا زكاة في غير الذهب والفضة من سائر الجواهر كالؤلؤ والزهر ذولا في المسلم والعنبر عند سائر الفقهاء وحكى عن الحسن البصري ومهر بن عبد العزيز وجوب الخس في العنبر وعن أبي يوسف في اللؤلؤ أو الجواهر والبواقيت والعنبر الخس لانه معدن فاشبه الزكاز وعن العنبري وجوب الزكاة في جميع ما يستخرج من البحر وأجمعوا على أن أول النصاب في الذهب عشرون مثقالا وفي الفضة مائتا درهم سواء أكانا مضمرا وبين أم مكسورين أم قبرا أم نقرة فاذا بلغت ذلك وحال عليه الخلول ففيها ربع العشر وعن الحسن أنه لا شيء في الذهب حتى يبلغ أربعين مثقالا وأجمعوا على تحريم اقتناذ أو اني الذهب والفضة واقتنائها وعلى وجوب الزكاة فيها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزكاة تجب فيما زاد على النصاب بالحساب مع قول أبي حنيفة لازكاة فيما

بطلت بهم وأخذوا الثمن ثم استحق المبيع فان المشتري عندهم يرجع على القرناء ويكون دين القرناء في ذمة غريمهم كما كان والباب كله عند الشافعي واحدا والرجوع يكون على الراهن والمدبون الذي يبيع متاعه (فصل) واذا شرط المشتري للبائع رهنا أو ضمينا ولم يبيع الرهن ولا الضمين فالبيع جائز عند مالك وعلى المبتاع ان يدفع رهنا من مثله على مبلغ ذلك الدين وكذلك على المبتاع ان يأبى بضمين ثقة وقال أبو حنيفة والشافعي البيع والرهن باطلان وقال المزني هذا غلط عندى الرهن فاسد للجهل به والبيع جائز والبائع الخبير ان شاء أتم البيع بلا رهن وان شاء ففضله لبطالان الوثيقة (فصل) وان اختلف الراهن والمرتهن في مبلغ الدين الذي حصل به الرهن فقال الراهن رهنته على

تجسمائة درهم وقال المرتضى على ألف درهم الرهن تساوي ألفاً أو زيادة على التجسمائة فعد مالاً القول قول المرتضى مع عينة فإذا حلف
 وكان قيمة الرهن ألفاً قال الرهن بالخيار بين أن يعطيه ألفاً أو يأخذ الرهن أو يترك الرهن للمرتضى وإن كانت القيمة ستمائة حلف المرتضى على
 قيمته وأعطاه الرهن وستمائة وحلف أنه لا يتحقق عليه إلا ما ذكر وتسقط الزيادة وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد القول قول الرهن فيما
 يذكره مع عينة فإذا حلف دفع إلى المرتضى ما حلف عليه وأخذ منه (فصل) زيادة الرهن وغاؤه إذا كانت منفصلة كالولد
 والتمر والصوف والوبر وغير ذلك تكون (٨) عند مالك ما كان الرهن ثم الولد يدخل في الرهن دون غيره وقال أبو حنيفة

الزيادة مطلقة تدخل في
 الرهن مع الأصل وقال الشافعي
 جميع ذلك خارج عن الرهن
 وقال أحمد هو ملك المرتضى
 دون الرهن وقال بعض أصحاب
 الحديث إن كان الرهن هو
 الذي ينفق على الرهن
 فالزيادة له أو المرتضى فالزيادة
 له (فصل) واختلاف العلماء
 في الرهن هل هو مضمون
 أم لا فذهب مالك إلى ما يظهر
 من إطلاعه كالحيوان والعقار
 فهو غير مضمون على المرتضى
 وقبل قوله في تلفه مع عينة
 وما يخفى من إطلاعه كالنقد
 والثوب فلا يقبل قوله فيه
 إلا أن يهبطه الرهن
 واختلاف قوله فيما إذا قامت
 البينة بالهلاك فروى ابن
 القاسم وغيره عنه أنه لا يفهم
 ويأخذ دينه من الرهن
 وروى أشهب وغيره أنه
 ضامن القيمة والمشهور من
 مذهبه أنه مضمون بقيته
 قلت أو كبرت فإن فضل
 للرهن شيء من القيمة على
 مبلغ الحق أخذه من المرتضى
 وقال أبو حنيفة الرهن على
 كل حال مضمون بأقل الأهرين
 من قيمته ومن أطلق الذي

عليه فإذا كانت قيمته ألف درهم والحق تجسمائة ضمن ذلك الحق ولم يضمن الزيادة ويكون اتلافه من ضمان الرهن
 وإن كان قيمة الرهن تجسمائة والحق ألفاً ضمن قيمة الرهن وسقطت من دينه وأخذ باقي حقه وقال الشافعي وأحمد إن أمانة في يد المرتضى
 كسائر الأمانات لا يضمنه إلا بالتعدي وقال سريح والحسن والشعبي الرهن مضمون الحق كله حتى لو كانت قيمة الرهن درهمين والحق عشرة
 آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله (فصل) وإذا ادعى المرتضى هلاك الرهن وكان عاين الحق فإن اتفقا على القيمة فلا كلام
 وإن اتفقا على القيمة واختلفا في القيمة فقال مالك يستحل أهل الخبر عن قيمة ما هذه صفة وعمل عاين قال أبو حنيفة القول قول المرتضى

المساوي
 وان كان قيمة الرهن تجسمائة والحق ألفاً ضمن قيمة الرهن وسقطت من دينه وأخذ باقي حقه وقال الشافعي وأحمد إن أمانة في يد المرتضى
 كسائر الأمانات لا يضمنه إلا بالتعدي وقال سريح والحسن والشعبي الرهن مضمون الحق كله حتى لو كانت قيمة الرهن درهمين والحق عشرة
 آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله (فصل) وإذا ادعى المرتضى هلاك الرهن وكان عاين الحق فإن اتفقا على القيمة فلا كلام
 وإن اتفقا على القيمة واختلفا في القيمة فقال مالك يستحل أهل الخبر عن قيمة ما هذه صفة وعمل عاين قال أبو حنيفة القول قول المرتضى

في القيمة مع بيمينه ومذهب الشافعي أن القول قول القارم مطلقا ولو شرط المتبايع أن يكون نفس المبيع رهنا قال أبو حنيفة والشافعي لا يصح ويكون المبيع مفسوخا وقال القاضي عبد الوهاب وظاهر قول مالك كقولهم ولكنه عندي على طريق الكراهة وأنا أدل على جوازه وأنصر القول به وعندى أن أصول مالك تدل عليه ((كتاب النفائس والجبر)) اتفق الثلاثة مالك والشافعي وأحمد على أن الجبر على المفلس عند طلب الغرماء وأحاطة الديون بالمدين مستحق على الحاكم وإن له منعه عن الصرف حتى لا يضر بالغرماء وإن الحاكم يبيع أموال المفلس إذا امتنع من بيعها أو يفسدها بين غرمائه بالحكم وقال (٩) أبو حنيفة لا يجبر على المفلس

بل يجس حتى يقضى الديون فإن كان له مال لم يتصرف الحاكم فيه ولا يبيعه إلا أن يكون ماله درهما ودينه دراهم فيقبضها القاضي بغير أمره وإن كان دينه دراهم وماله دينار باعته القاضي في دينه

((فصل)) واشتغلوا في تصرفات المفلس في ماله بعد الجبر عليه فقال أبو حنيفة لا يجبر عليه في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه ما لم يحكم به قاض ثان وإذا لم يصح الجبر عليه همت تصرفاته كلها سواء أخلت الفسخ كالشكاح أو لم تحتل فان نفسه الجبر قاض ثان صح من تصرفاته ما لا يحتل الفسخ كالشكاح والطلاق والتدبير والعق والاشتداد وبطل ما يحتل الفسخ كالبيع والاجارة والهبة والهبة مفسدة ونحو ذلك وقال مالك لا ينفذ تصرفه في أعيان ماله يبيع ولا هبة ولا عتق وعن الشافعي قولان أحدهما وهو لا يظهر كذهب مالك والثاني تصح تصرفاته وتكون موقوفة

الماضي بعد القبض كما تقدم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في أظهر رواية به أنه يكره للإنسان أن يشتري صدقة وأنه ان اشتراها صح مع قول مالك وأصحاب أحمد بطلان البيع فالأول مخفف في شراء الصدقة وصحة شرائها والثاني مشدد فيها ووجه الكراهة في القول الأول الفرج من صورة الرجوع في الصدقة بعد أن أخرجه عن ملكه للفقراء والمساكين وغيرهم من بقية الاصناف الثمانية وهذا خاص بمقام الأصغر كما أن من أبطل الشرأخص بمقام الأكبر فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا كان لرب المال دين على أحد من أهل الزكاة قدر زكاته لم يجز له مقاصته عن الزكاة وأغنايدفع إليه من الزكاة قدر دينه ثم يدفعه المدين إليه عن دينه نائبا مع قول مالك أنه تجوز المقاصصة فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان فالأول خاص بالأصغر الذين يخاف من جحودهم ومراقتهم إلى الحكم وحلفهم أن المدين لم يدفع إليه من الدين والثاني خاص بالأكابر الذين لا يخاف منهم ذلك وهذا نظير قول مالك بصحة البيع بالمعطاة من غير لفظ يدل على البيع كإبتي فانه خاص بالأكابر بخلاف قول الشافعي أنه لا يصح إلا بلفظ لأنه خاص بالأصغر وهم أكثر الناس اليوم الذين يبيعون أو يشترون ثم ينكرون ويحلفون وقد قال تعالى وأشهدوا إذا تباعتم فلو لا اللفظ ما صح لنا شهادة بالبيع فافهم ومن ذلك قول الشافعي في أصح القوانين وأحمد أنه لا تجب الزكاة في الحلى المباح المصوغ من الذهب والفضة إذا كان مما يلبس ويسار مع قول الشافعي في القول الآخر أنه يجب فيه الزكاة فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك في أشهر روايته أنه لو كان لرجل حل على معدل الجارة للنساء فلا زكاة فيه مع قول بعض أصحاب مالك بالجواب وبه قال الزهري من أئمة الشافعية بناء على قوله أنه لا يجوز أن يخد الحلى للجارة فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهره ومن ذلك قول الأئمة أنه لا يجوز تمويه السقوف بالذهب أو الفضة مع قول بعض أصحاب أبي حنيفة بجواز ذلك ولما دخل الشافعي دار محمد ابن الحسن وجد مسقوفها كلها موهة بالذهب فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه إذا ضاع مال الآن يفعل ذلك باجتهاد ولعل ما فعله محمد بن الحسن كان كذلك ووجه الثاني أنه يزيد البرة لاسيما إذا كان موقوفا على الأراذل والاشام والعبيان والله تعالى أعلم ((باب زكاة التجارة))

أجمعوا على أن الزكاة واجبة في عروض التجارة وعن داود أنها تجب في عروض القنية وكذلك أجمعوا على أن الواجب في عروض التجارة ربع العشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا اشترى عبد للتجارة وجبت عليه فطرته وزكاة التجارة عند تمام الحل مع قول أبي حنيفة أن زكاة الفطر تسقط فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الزكاة وجبت في العبيد من جهتين مختلفتين فالأما من وجوب الجمع بينهما ووجه الثاني أن العبد محسوب من حلة مال التجارة فلا يجمع على مالك العبد زكاته لأن ان أخرجه مالك متبرعا فلا يمنع

((٢ - ميزان في)) فان قضيت الديون من غير نقض التصرف نفذ التصرف وإن لم تنقض إلا بنقصه فسخ منها إلا ضعف فالأضعف فيبدأ بالهبة ثم البيع ثم العتق وقال أحمد في أظهر روايته لا ينفذ تصرفه في شيء إلا في العتق خاصة ((فصل)) ولو كان عند المفلس سلعة وأدركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من غناها شيئا والمفلس حتى قال مالك والشافعي وأحمد صاحبها أحق بها من القوماء فيفوز بأخذها ونهم وقال أبو حنيفة صاحبها كاحد الغرماء ويقاسمونه فيها فلو وجد صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من غناها شيئا قال الشافعي وحده هو أحق بها كإلى كان المفلس حيا وقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرماء ((فصل)) الدين إذا كان مؤجلا هل يحل بالجبر

أم لا قال مالك يجل وقال أحمد لا يجل وللشافعي قولان كالذهبيين وأصحهما لا يجل وأبو حنيفة لا يجل عند أبي حنيفة لا يجل في الدين بالموت
الثلاثة على أنه يجل وقال أحمد وحده لا يجل في أظهره وأبويه إذا وثق الورثة ولو أقر المفلس بدين به سجد الحجر تعلق الدين بدينه ولم يشارك
المقر له الغرماء الذين يجر عليه لاجلهم عند الثلاثة وقال الشافعي يشاركهم (فصل) هل تباع دار المفلس التي لا غنى له عن سكنها
وخادمه المحتاج إليه قال أبو حنيفة وأحمد لا تباع ذلك وزاد أبو حنيفة فقال لا تباع عليه شيء من العقار والعروض وقال مالك والشافعي
يباع ذلك كله (فصل) وإذا ثبت (١٠) إعارته عند الحاكم فهل يحول الحاكم بينه وبين غرمائه أم لا قال أبو حنيفة بخبرجه

الحاكم من الحبس ولا يحول بينه وبين غرمائه بعد خروجه بل بالأزمنة ولا يضمنونه من التصرف وبأخذون فضل كسبه بالخصص وقال مالك والشافعي وأحمد بخبرجه الحاكم من الحبس ولا يفتقر إخراجهم إلى اذن غرمائه ويحول بينه وبينهم ولا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمته بل ينظر إلى ميسرته

(فصل) واتفقوا على أن اليدنة تجمع على الإحصاء بعد الحبس واحتلفوا هل تسمع قبضه فقل مالك والشافعي وأحمد تسمع قبضه وظاهر مذهب أبي حنيفة أنها لا تسمع إلا بعدة وإذا أقام المفلس دينه بإعصائه فهل يختلف بعد ذلك أم لا قال أبو حنيفة وأحمد لا يختلف وقال مالك والشافعي يختلف بطالب الغرماء (فصل) واتفقوا على أن الأشياء المورجة للمعسر الصغير والرق والجبنون وأن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله واحتلفوا في حد المأوى فقال أبو حنيفة بلوغ الغلام بالاحتلام والآنزال إذا وطئ فإن لم يوطئ ذلك

خفي يتم له ثمان عشرة سنة وقبل سبع عشرة سنة وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والحبل أو خفي يتم لها سبع عشرة سنة وأما مالك فلم يحد فيه حد وقال أحمد به سبع عشرة سنة أو ثمان عشرة سنة في حقها وفي رواية ابن وهب خمس عشرة سنة وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايته حده في حقها خمس عشرة سنة أو خروج المني أو الحيض أو الحبل ونبات العانة هل يقتضي الحكم بالبلوغ أم لا قال أبو حنيفة لا وقال مالك وأحمد نعم والراجح من مذهب الشافعي أنه يحكم بالبلوغ به في حق الكافر لا المسلم (فصل) وإذا أونس من صاحب المال الرشد وقع إليه ماله بالاتفاق واختلفوا في الرشد ما هو فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد هو في الغلام أصلح ماله ونفاؤه لتمييزه وعدم تبذيره

ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في العروض للتجارة إذا كانت مترجاة للزمان وتر بص بها للاتفاق والاسواق تقوم عند كل حول ويزكيها على قيمتها مع قول مالك أنه لا يقومها كل حول ويزكيها ولو دامت سنين حتى يبيعها بذهب أو فضة فتزكي السنة واحدة إلا أن يعرف حول ما يشتري أو يبيع فيجعل لنفسه شهرا من السنة فيقوم فيه ما عنده ويزكيه مع الناض إن كان له فالأول مشدد والشافعي مخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأمرين ظاهر لعدم ورود نص بكيفية الانسراج * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد أقواله أنه إذا اشتري عروضا للتجارة بمادون النصاب اعتبر النصاب في طرفي الحول مع قول مالك والشافعي بمنزلة النصاب في جميع الحول فالأول فيه تخفيف من حيث نقص النصاب في أثناءه بعدم وجوب الزكاة وتشديد على المستحقين من حيث عدم إخراج الزكاة والثاني مشدد على المستحقين أيضا بعدم إخراج الزكاة لا مع تمام النصاب في جميع الحول وفيه تخفيف على صاحب المال بعدم وجوب الزكاة عليه إذا نقص النصاب في أثناء الحول فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الاعتبار بوقتي الانقضاء والوجوب فلا يثبت عداها من الحكم ووجه الثاني مبنى على عدة إطلاق التصرف وعدم انضباط الأمر ودوام الرجوع توسعة على الناس وليس في ذلك نص في تعيين أحد الأمرين * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن ركعة التجارة تتعلق بالقيمة مع قول الشافعي في أحد أقواله أنها تتعلق بالمال فتعلق الشركة وفي قول تعلق الزكاة بالذمة ووجه كل من الأقوال ظاهر والله تعالى أعلم (باب زكاة المعدن)

اتفقوا على أنه لا يشترط الحول في زكاة المعدن إلا في قول للشافعي وأحمد وعلى أنه يعتبر الحول في الزكاة واتفقوا على أنه يعتبر النصاب في المعدن إلا بأحنية فانه قال لا يعتبر النصاب بل يجب في قبضه وكثيره الخمس واتفقوا على أن النصاب لا يعتبر في الزكاة إلا عند الشافعي فانه جعله شرطاً للوجوب هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي في المشهور بينهما أن قدر الواجب في المعدن ربع العشر مع قول أبي حنيفة وأحمد أن الواجب الخمس فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن زكاة المعدن تختص بالذهب والفضة فلما استخرج من معدن غيرهما من الجواهر لم يجب فيه شيء مع قول أبي حنيفة أن حق المعدن يتعلق بكل شيء يخرج من الأرض عما ينطبع بالنار كالحديد والرصاص لا بالفير وزج ونحوه ومع قول أحمد يتعلق بالمنطبع وغيره كالخجل فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول صفاء جوهر القدين وكثرة واجهها فكانت ما نقدان مضروبان ووجه الثاني إطلاق المعدن على كل منطبع ووجه الثالث إطلاق الانتفاع واكل من الأقوال ووجه وتقدير مصرف ذلك راجع إلى رأي الإمام فله أن يضع على أصحاب المعدن ما يراه أحسن لبيت المال خوفاً أن يكثر مال المعدن فيطلبوا السلطنة وينفقوا على العساكر فيحصل بذلك القساد والحد لله رب العالمين والله تعالى أعلم (باب زكاة الفطر)

شك في ذلك لم يجزه وان علم أنه عند أجبره قال والفقهاء لا يجزئان في تنقية البئر والقناة والنهر بين الشركاء (فصل) ولا مالك التصرف في ملكه
تصرفه فلا يضر بجاره واختلافوا في تصرف يضر فاجازوه أبو حنيفة والشافعي ومنعه مالك وأحمد وذلك مثل أن يبني حماماً أو معصرة أو
غيرها أو يحفر بئراً مجاورة لبئر شريريكه فينقص ماؤها لذلك أو يفتح بحائطه شياً كيشري على جاره فلا يمنع من ذلك لتصرفه في ملكه
واقفة على أن لا يسلم أن يبنى في ملكه لكن لا يحل له أن يطالع على عورات جيرانه فإن كان سطحه أعلى من سطح غيره قال مالك وأحمد
يلزمه بناء ستره تمنعه من الاستشراق (١٢) على جاره وقال أبو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك وهكذا اختلافهم فيما إذا كان بين

رجلين جدار فسقط
وطالب أحدهما الآخر
ببنائه فامتنع وكذلك إذا
كان بينهما دواب أو قناة أو
نهر أو بئر فنعطل فقال أبو
حنيفة بالإجبار في النهر
والدواب والقناة والبئر
لا في الجدار بل عدم الإجبار
في الجدار متفق عليه فيقال
لأنهم انشئت قايماً ومنعه
من الانتفاع حتى يعطيل
قيمة البناء ووافقه مالك على
الإجبار في الدواب والقناة
والنهر والبئر واختلف قوله
في الجدار المشرك فعنه رواية
بالإجبار والآخرى بعدمه
(كتاب الحوالة)
اتفق الأئمة على أنه إذا كان
لإنسان على آخر حق فاحاله
على من له عليه حق لم يجب
على المحال قبول الحوالة
وقال داود يلزمه القبول
وليس للمحال عليه أن يمنع من
قبول الحوالة عليه ولا يعتبر
رضاه عند أبي حنيفة
والشافعي وقال مالك إن كان
المحال عدواً لمحال عليه لم
يلزمه قبولها وقال
الاصطخري من أئمة الشافعية
لا يلزم المحال عليه القبول

أصحاب هذا القول المطابق على المقيد وهذا أحوط من حيث الأدب مع الشارع والاول أحوط من
حيث براءة الذمة وعليه أهل النكاح من العارفين فيقولون بالمطابق في محله والمقيد في محله وبما من
الشرع مع الشارع * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجب على الزوج فطرة زوجته كما يجب
عليه نفقة مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الزوج فطرة زوجته فالاول مشدد على الزوج
والثاني مخفف عنه مشدد على الزوجة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الاول أن ذلك
من كمال المواساة للزوجة ولا يليق بمحاسن الأخلاق أن يكف الزوج عنه بذل مال في تطهيرها من
الرجس الظاهر أو الباطن ووجه الثاني أن المخاطب بهذه الزكاة إنما هي المرأة لعود مصلة ذلك
عليها في دينها وإن كان الأولى من الزوج أن يجاهد عنها كما فاته لها على إعادته على غرض طرفه في رمضان
بجماعها أو بشبع نفسه برؤيتها فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من بعضه حراً وبعضه رقيقاً مثلاً
لا فطرة عليه ولا على مالك نهضة مع قول الشافعي وأحمد أنه يلزمه نصف الفطرة بحريته ومع قول مالك
في إحدى روايته أن على السيد النهض ولا شيء على العبد ومع قول أبي ثور يجب على كل واحد منهما
صاع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد وهو من قول مالك المذكور والثالث مشدد فرجع الأمر إلى
من تبنى الميزان * ووجه الاول ظاهر لأن السيد لم يملكه كله والزكاة موضوعها أن تكون عن جلة
الإنسان لا عن بعضه ووجه الثاني مراعاة العدل وهو تكليف السيد أن يركي عن العبد بقدر حصته
والعبد لا مال له يخرج به عن نفسه ووجه الثالث الأخذ بالاحتياط فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يعتبر في وجوب زكاة الفطر أن يكون المخرج مالكاً نصيباً من
الفضة وهو مائة درهم بل قالوا إن كل من فضل عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليأمنه شيء قدر
زكاة الفطر وجبت عليه مع قول أبي حنيفة أنها لا تجب إلا على من ملك نصيباً كافياً لافاضل إلا عن مسكنه
وعبد وفرسه وسلاحه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الاول كون
القدر المخرج في زكاة الفطر أمراً يسيراً فلا يشترط أن يملك صاحبه نصيباً بخلاف ربع العشر في الفضة
مثلاً فإن النفوس ربما تجاوزت به ووجه الثاني الخاف زكاة الفطر بأخواتهم من زكاة النقص وغيره في
اعتبار ملك النصاب ولكن إن أخرجه من ملك دون النصاب فلا بأس * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنها
تجب بطاوع فجر أول يوم من شوال مع قول أحمد أنها تجب بغروب الشمس ليلة العيد ومع قول مالك
والشافعي أنها تجب بغروب شمس ليلة العيد على الراعي من قولهم جاز وجه القولين ظاهر * ومن
ذلك اتفاقهم على أنه لا يجوز تأخيرها عن يوم العيد مع قول ابن سيرين والشافعي أنه يجوز تأخيرها عن يوم
العيد قال أحمد وأرجو أن لا يكون به بأس فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
* ووجه الاول قياس يوم العيد على وقت الصلوات الخمس ووجه الثاني كونه لم يرد في ذلك نص بوجوب
تخصيص اليوم عند القائل بذلك وأما خبر أغنوه عن الطواف في هذا اليوم فهو مجهول عنه على
الاستحباب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز تأخيرها عن يوم العيد من البر والشعر والتمر
والزبيب والاقط إذا كان قوتاً مع قول أبي حنيفة أنها لا تجزئ في الاقط أصلاً بنفسه وتجزئ بقمته وقال

مطلقاً عدواً كان المحال أم لا ويحكي ذلك عن داود فإذا قبل صاحب الحق الحوالة على من لا يملكه يبرئ المحيل على كل
وجه وبه قال الفقهاء أجمع إلا زفر فقال لا يبرأ (فصل) واختلاف الأئمة في رجوع المحال على المحيل إذا لم يصل إلى حقه من جهة المحال
عليه فذهب مالك أنه إن غره المحيل بفلس يعلمه من المحال عليه أو عدمه فإن المحال يرجع على المحيل ولا يرجع في غير ذلك ومذهب الشافعي
وأحمد أنه لا يرجع بوجه من الوجوه سواء غره بفلس أو تجدد بفلس أو أنكر المحال عليه أو جحد له تصديره بعدم البحث والنفقش فصار
كأنه قبض العوض وعن أبي حنيفة أنه يرجع عند الانكار (كتاب الضمان) اتفق الأئمة على جواز الضمان وأنه لا ينتقل الحق عن المضمون

لهذه الخلق الضمان بل الدين باقي في ذمة المضمون عنه لا يقطع عن ذمة الأبالاء وقال ابن أبي ليلى وابن شبة وأبو هريرة وأبو داود بسقط وهل ذمة الميت من الدين المضمون عنه بنفس الضمان الأئمة الثلاثة لا كالحى ومن أحمد روايتان ((فصل)) وضمان المجهول جائز عند أبي حنيفة ومالك وأحمد مثله أناضامن لك ما على زيد وهو لا يعرف قدره وكذلك يجوز عندهم ضمان ما لم يجب مثله الدين زيداً فما حصل لك عليه فهو على أوفأناضامن له والمشهور من مذهب الشافعى أن ذلك لا يجوز ولا الإبراء من المجهول وإذا مات إنسان وعليه دين ولم يخلف وفاء فهل يصح ضمان الدين عنه أم لا مذهب مالك والشافعى وأحمد وأبي يوسف (١٣) ومحمد بن يحيى يجوز وقال أبو حنيفة إذا لم يخلف وفاء لم يجب ضمانه

عن ((فصل)) ويصح الضمان من غير قبول الطالب عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يصح إلا في موضع واحد وهو أن يقول المريض لبعض ورثته أضمن عني ديني فيضمنه والغرماء غيب فيجوز وإن لم يسم الدين فإن كان في العهدة لم يلزم الكفيل شئ ((فصل)) وكفالة البدن عهدة عن كل من وجب عليه الحضور والى محاسن الحكم بالاتفاق لا يطباق الناس عليها ومبني الحاجة اليها ونصح كفالة البدن عن ادعى عليه الاعتدالي حنيفة ونصح بدن ميت يحضره لاداء الشهادة ويخرج الكفيل عن العهدة بتسليمه في المكان الذي شرطه أرادته المستحق أو أباه بالاتفاق إلا أن يكون دونه يد عادية مانعة فلا يكون تسليماً فاقومات الكفيل بطلت الكفالة لا عند مالك وإن تغييب المكفول أو هرب قال أبو حنيفة والشافعى ليس عليه غير احضاره ولا يلزمه المال وإذا تضرع عليه احضاره

الشافعى كل ما يجب فيه العشر فهو صالح لاخراج زكاة الفطر منه كالارز والذرة والدخن ونحوه فالاول والثالث فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعى انه لا يجوز دقبق ولا سويق مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز أن أصلاً بانفسهم ما وبه قال الا على من أئمة الشافعية وجوز أبو حنيفة اخراج القيمة عن الفطرة فالاول مشدد على المخرج وعلى الفقراء والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الافتصاح على الوارد في ذلك ووجه الثاني أن الدقبق والسويق أسهل على الفقراء من الحب وذلك أن يوم العيد يوم سرور فالأغنياء في سرور يوم العيدين لا يستغنائهم عن ثمنه ما بأكبر ذلك اليوم بخداهم فلا يجوز جوعهم الى التعب في تحصيل قوتهم المنعش لهم عن كمال السرور بخلاف الفقراء فإذا أخذوا الحب يحتاجون الى غر بلته ونقته وطعمه ويخونه وخبره عادة وذلك ينقص عليهم السرور في يوم العيد والاول يقول لماعلم الشارع هذا المعنى قسم الثمن بين الأغنياء والفقراء فيكون على الفقراء شظيرة التعب وعلى الأغنياء الشظيرة الاخرى بما بالعدل ولكن أنخرج الأغنياء للفقراء الطعام المهيباً للاكل بالاتعب كان أقرب الى تحصيل سرورهم أعنى الفقراء وأما من جوز اخراج القيمة فوجهه أن الفقراء يصبرون بالغيارين أن يشتري أحدهم حباً أو طعاماً مهيباً للاكل من السوق فهو يخفف من هذا الوجه على الأغنياء والفقراء فانه يوم أكل وشرب وباعل وذكر الله عز وجل فالطعام يسر أجسام الناس وذكر الله يسر أرواحهم فيحصل بذلك السرور الكامل للارواح والاجسام وقد قدنا ذلك في اية الجمعة فصرنا نأكل ونذ كر فصل للناس ولا يعادله سرور ومن شذ فاجرب لكن بعد جلاء قلبه من الرعونات والادناس هذا ما ظهر لي في هذا الوقت من حكمة اخراج الحب والدقبق ونحوه * وسعدت سيدي عليه الخواص رحمه الله تعالى يقول المطالب من الأغنياء يوم العيد زيادة البر والاكرام للفقراء والمساكين ولذلك أوجب الشارع على الوالد اخراج الزكاة عن العصى الذي لم يباغ الطاعة على الصدوم توسعة على المساكين والافاضة لك صوم يكون معلقاً بين السماء والارض حتى يؤمر الصبي بالانخراج اه والله أعلم * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن اخراج التمر أفضل من البر في زكاة الفطر مع قول الشافعى أن البر أفضل ومع قول أبي حنيفة أن أفضل ذلك أكثره ثمناً فالاول مخفف مجبول على حال من كان التمر عندهم أكثر وأهنا من البر والثاني مجبول على من كان البر عندهم أكثر وأهنا من التمر ووجه الثالث مراعاة الاكثرية فانه مؤذن بأنه أظن ما اذا غلب الثمن دأب مع شدة اللذة وكثرة النفع فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الواجب صاع بصاع النبي صلى الله عليه وسلم من كل جنس من الخمسة أجناس السابقة مع قول أبي حنيفة انه يجوز من البر نصف صاع فالاول كالشدد والثاني كالخفف ووجه كل منهما الاتباع للوارد عن الشارع وعن أصحابه فان معاوية وجماعة جعلوا نصف الصاع من الخنطة يعدل صاعين من الشعير فلو أنهم رأوا في ذلك شيئاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما قالوا به اذ هم أكثر الناس بعد ادعى الرأى في الدين ومن قال ان معاوية من أهل

لغلبة أهل عند أبي حنيفة مدة المسير والى جوع بكفيل الى أن يأتي به فان لم يأت به حبس حتى يأتي به وقال مالك وأحمد ان لم يحضره غرم المال وأما الشافعى فلا يلزم المال عنده مطلقاً ولو لم يكن مكانه لم يطالب بالاتفاق ولو قال ان لم يحضره غداً أناضامن لمسا عليه فلم يحضر أو مات المطالب فمن ماعليه الا عند الشافعى ومالك ولو ادعى رجل على رجل آخر مائة درهم فقال رجل ان لم يوف بيا غداً فعلى المائة فلم يوف بها ألزمه المائة الا عند مالك والشافعى ومحمد بن الحسن وضمان الدرهم في البيع جائز صحيح عند أبي حنيفة ومالك وأحمد والراجح من قول الشافعى بعد قبض الثمن لا يطباق جميع الناس عليه في جميع الاضمار وله قول انه لا يصح لأنه ضمان ما لا يجب

«كتاب الشركة» شركة العنان جائزة بالاتفاق وشركة المفاوضة جائزة عند أبي حنيفة ومالك إلا أن أبا حنيفة لا يجزئها ما كان في صورتهما فبقول المفاوضة أن يشترك الرجلان في جميع ما يملكانه من ذهب وورق ولا يبقى لواحد منهما ما أتى من هذين الخطين إلا مثل ما لصاحبه فإذا زاد مال أحدهما على الآخر لم يصح حتى لو ورث أحدهما مالا بطلت الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان شركة بينهم ما قبل ما ضمن أحدهما من غصب وغيره فلهذا لا يجوز أن يزيد ماله على مال صاحبه ويكون الربح على قدر المالكين وما ضمنه أحدهما هو لغيره ما لم يتجارتهما (١٤) فبينهما وأما الغصب ونحوه فلا ولا فرق عند مالك بين أن يكون رأس مالهما

الاختصاص قال يحنبل أن يكون فعل ذلك باجتهاد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وجهه وأصحابه أن مصرف الفطرة يكون إلى الأصناف الثمانية كفا في الزكاة مع قول الأصطخري يجوز صرفها إلى ثلاثة من الفقراء والمساكين بشرط أن يكون الموزع هو المخرج فإن دفعها إلى الإمام لزمه تعميم الأصناف لكن تنافي في هذه فلا يثبت هذا عليه التعميم مع قول مالك وأبي حنيفة وأحمد يجوز صرفها إلى فقير واحد فقط قالوا ويجوز صرف فطرة جماعة إلى مسكين واحد واختاره ابن المنذر وأبو إسحق الشيرازي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأقوال ظاهر المعنى * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز تقديم زكاة الفطر على شهر رمضان مع قول الشافعي أنه لا يجوز ذلك في أول شهر رمضان ومع قول مالك وأحمد أنه لا يجوز التقديم عن وقت الوجوب فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن من قدم فقد عجل للفقراء بالفضل فلا يمنع منه وقد سكت الشارع عن تعيين وقت الوجوب كما سكت عن بيان وقت انتهائه فجاءت تجبيل الزكاة قبل يوم العيد ومن أول شهر رمضان وقبله ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط فقد يكون يوم العيد شرطا في صحة الإخراج كأوقات الصلوات الخمس إذا لم يجتمع والحمد لله رب العالمين

«باب قسم الصدقات»

اتفق الأئمة الأربعة على أنه يجوز إخراج الزكاة لبناء مسجد أو تكفين ميت وأجهوا على تحريم الصدقة المقروضة على بني هاشم وبني عبد المطلب وهم خمس بطون آل علي وآل العباس وآل جعفر وآل عقیل وآل الحرث بن عبد المطلب وأجهوا على أن الغارمين هم المديونون وعلى أن ابن السبيل هو المسافر هدا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع الصدقات إلى صنف واحد من الأصناف الثمانية المذكورين في آية انما الصدقات للفقراء والمساكين مع قول الشافعي أنه لا بد من استيعاب الأصناف الثمانية أن قسم الإمام وهناك عامل والألقسة على سبعة فان فقد بعض الأصناف قسمت الصدقة على الموجودين منهم وكذلك يستوعب المساكين الأصناف ان انحصر المستحقون في البلد وفيهم المال والافقيب اعطاء ثلاثة فلو عدم الأصناف في البلد وجب النقل أو بعضهم رد على الباقيين فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأول أن المراد من الآية الجنس ووجه الثاني أن المراد بهم الاستيعاب وهو أحوط * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حكم المؤلفة قلوبهم منسوخ وهو إحدى الروايتين عن أحمد والمشهور من مذهب مالك ولم يبق للمؤلفة قلوبهم سهم أغنى المسلمين عنهم والرواية الأخرى أنه إذا احتج إليهم في بلد أو نغرا ستأنف الإمام لوجود العلة مع قول الشافعي في أظهر الأقوال أنهم يعطون سهمهم بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن سهمهم غير منسوخ وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول والثاني فيه تشديد وتضييق على المؤلفة وقول الشافعي مخفف عليهم فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول وما وافقه حمل من أسلم

عروضاً أو دراهم ولا بين أن يكونوا شركاء في كل ما يملكانه ويجوز لأنه للتجارة أو في بعض ما يملكانه سواء عنده اختلط ما لهما حتى لا يميز أحدهما عن الآخر أو كان متبرزا بعد أن يجتمعاه وتصير أيديهما جميعا عليه في الشركة وأبو حنيفة قال تصح الشركة وإن كان مال كل واحد منهما في يده وإن لم يجتمعاه ومذهب الشافعي وأحمد أن هذه الشركة باطلة (فصل) وشركة الأبدان جائزة عند مالك وأحمد في الصنائع إذا اشترك في صنعة واحدة وعملوا في موضع واحد وقال أبو حنيفة يجوز أن يختلعت صناعتها وافتقر موضعا لهما وجوزها أحمد في كل شيء ومذهب الشافعي أنها باطلة (فصل) وشركة الوجوه جائزة عند أبي حنيفة وأحمد وصورتهما أن لا يكون لهما رأس مال ويقول أحدهما للآخر اشتركتنا على أن ما اشتري كل واحد منا في الذمة كان شركتي والربح بينهما ومذهب مالك والشافعي أنها باطلة (فصل) ولا يصح عند الشافعي الشركة العنان بشرط أن يكون رأس مالهما نوعا واحدا ويخط كل واحد

لا يميز عن أحدهما من غير الآخر ولا يعرف ولا يشترط تساوي قدر المالين وإذا كان رأس مالهما متساويا واشترط أحدهما أن يكون له من الربح أكثرهما لصاحبه فالشركة فاسدة عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة يصح ذلك وإن كان المشترط لذلك أحدث في التجارة وأكثر عملا (كتاب الوكالة) الوكالة من العقود الجائزة في الجملة بالأجمال وكل ما حازت النيابة فيه من الحقوق جازت الوكالة فيه كالبيع والشراء والأجارة وقضاء الدين وانحصر في المطالبة بالحقوق والترويج والطلاق وغير ذلك واتفق الأئمة على أن إقرار الوكيل على موكله في

انه لا يستحق أكثر من ذلك وهذا قول أبي حنيفة والشافعي لأن الحببة مال وقال بعض أصحاب مالك يلزمه ما تادروهم ان كان من أهل الورق وعشرون مثقالا ان كان من أهل الذهب وهو أول نصاب الزكاة وقال القاضي عبد الوهاب وليس للمالك في ذلك نص وعندي انه يجب على مذهبهم ربع دينار فان كان من أهل الورق فثلاثة دراهم ولو قال له على مال عظيم أو خفيف قال ابن هبيرة في الافصاح لم يوجد عن أبي حنيفة نص مقطوع به في هذه المسئلة الا أن صاحبيه فلا يلزمه ما تادروهم ان كان من أهل الورق أو عشرون دينارا ان كان من أهل الذهب وقال الشافعي وأحمد قبل تفسيره بما قل مما يؤول حتى بفلس واحد ولا فرق (١٧) عندهما بين قوله على مال او مال عظيم وقال القاضي عبد الوهاب وليس للمالك نص في المسئلة أيضا وكان الأهمري يقول بقول الشافعي والذي يقوى في نفسي قول أبي حنيفة ولو قال له على دراهم كثيرة فقال الشافعي وأحمد يلزمه ثلاثة دراهم وبه قال محمد بن عبد الحكم المالكي إذا نص فيه المالك وقال أبو حنيفة يلزمه عشرة دراهم وقال صاحباه يلزمه ما تادروهم واختاره القاضي عبد الوهاب المالكي

ومن ذلك قول أبي حنيفة رضي الله عنه في الغني الذي لا يجوز دفع الزكاة ليه انه هو الذي يملك نصابا من أي مال كان مع قول مالك في المشهور ان الغني من مائة أربعين درهما وقال القاضي عبد الوهاب لم يجد مالك لذلك حدا فانه قال يعطى من له المسكن والخدم والداية التي لا غنى له عنها وقال يعطى من له أربعون درهما وقال للعالم أن يأخذ من الصدقات وان كان غنيا ومذهب الشافعي أن الاعتبار بالكفاية فله أن يأخذ مع صدمها وان كان له أربعون درهما أو أكثر وليس له أن يأخذ مع وجودها ولو قل مائة كما هو مقرر في كتب مذهبهم وقال أحمد الغني هو من يملك خمسين درهما أو فقيها ذمها وفي رواية أخرى عنه ان الغني هو من له شيء يكفيه على الدوام من تجارة أو أجرة عقار أو صناعة أو غير ذلك فالاول مخفف على الأغنياء والثاني فيه تشديد عليهم والثالث مفصل والرابع أشد تخفيفا على الأغنياء فراجع الأمر إلى أمر تبي الميزان ووجه الأول القياس على معظم أبواب الزكاة إذ الغني فيها كلها هو من مائة النصاب سواء المواشي أو الحبوب أو النقود أو ذلول لم يكن غنيا بذلك كان كالفقير لا يلزمه الزكاة ووجه الثاني ان الأربعين درهما يصير بها الانسان ذاملا كثيرا لا اعتبار بالشرع لها في مواضع كقوله من صلى عليه أربعون شخصه لا يشركون بالله شيئا غفر له فجعل ذلك من حدا الكثرة في الشفعة والاربعون هم المراد بالعصبة أولى المقوية في سورة البقرة ومن ذلك اعتبار حق الجار وأنه أربعون دارا من كل جانب ووجه الثالث ان الكفاية هي المراد من الغني فبكل من كان له شيء يكفيه عن سؤال الناس فهو غني ووجه الرابع ان الخمسين درهما هي التي تكفي صاحبها عن السؤال ولعل من هذه الأقوال ووجه لان كل شيء لم ينص الشارع فيه على أمر معين فالعلماء فيه بحسب نظرهم ومداركهم وذكر الاربعة والخمسين جوي على الغالب من أحوال السلف فلا يكاد أحد منهم يطالب من الدنيا في يده أكثر من هذا القدر ولا فقد لا يكفي صاحب العمل الآن المائة درهم في طريق تجارته أو زنته فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز دفع الزكاة الى من يقدر على الكسب لضعفه وقوته مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى أمر تبي الميزان ووجه الأول أن من لا مال له فهو إلى الفقراء أقرب وان كان قادرا على الكسب ويؤيده قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله أي إلى فضله فلا يستعني أحد عن حاجته إلى الله تعالى وانما علقنا الفقر في الآية بفضل الله لا بالله حقيقة لان الحق تعالى لا يستغني به من حيث ذاته وانما يستغني بامنه لا به فافهم فان هذا هو الادب مع الله تعالى فان العبد اذا جاع وسأل الله في إزالة ضرر ورته دل على الرغيف في دفع الغنى عن الجوع لا بالرغيف وحاصل ذلك أن الله تعالى علق الوجود ببعضه ببعض وسخره لبعضه ببعض وربطه ببعضه ببعض وان كان الكل عنه وبأمره وتكوينه فافهم ووجه الثاني ان من قدر على الكسب فلا يحمل له أخذ أو سأل الناس تنزه له عنها وهذا خاص بالاكابر أصحاب الهمم والاول خاص بالا صغارهم فقلت مرأته ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه ان من دفع زكاته إلى رجل ثم علم أنه غني أجزأه ذلك مع قول مالك والشافعي في أظهر قوليه انه يجزئ وهو قول أحمد في الرواية الأخرى فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى أمر تبي الميزان

(٣ - ميزان ن) والأفلا فيلزمه عنده في قوله في الدراهم ألف درهم وفي الجوز ألف جوزة وفي الحنطة ألف كروكر (فصل) والاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام مفهوم معهود فيه صحيح وهو من الجنس جائز بانفان الأئمة وأما من غير الجنس فاختلافوا فيه فقال أبو حنيفة ان كان استثناءؤه مما ثبت في الذمة ككيل وموزون ومعدود كقوله له على ألف درهم الا كحنطة صحيح وان كان مما لا يثبت في الذمة لا قيمته كحطب وعبد لم يصح استثناءؤه وقال مالك والشافعي يصح الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق وظاهر كلام أحمد أنه لا يصح وكذلك بالانفاق استثناءؤه الاقل من الاكثر واختلافوا في حكمه فلهذا الثلاثة يصح

(٣ - ميزان ن) والأفلا فيلزمه عنده في قوله في الدراهم ألف درهم وفي الجوز ألف جوزة وفي الحنطة ألف كروكر (فصل) والاستثناء جائز في الاقرار لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام مفهوم معهود فيه صحيح وهو من الجنس جائز بانفان الأئمة وأما من غير الجنس فاختلافوا فيه فقال أبو حنيفة ان كان استثناءؤه مما ثبت في الذمة ككيل وموزون ومعدود كقوله له على ألف درهم الا كحنطة صحيح وان كان مما لا يثبت في الذمة لا قيمته كحطب وعبد لم يصح استثناءؤه وقال مالك والشافعي يصح الاستثناء من غير الجنس على الاطلاق وظاهر كلام أحمد أنه لا يصح وكذلك بالانفاق استثناءؤه الاقل من الاكثر واختلافوا في حكمه فلهذا الثلاثة يصح

أود تأنيدها أو الحنطة بها حتى لا تثم لم يكن عندنا ضامنا للثمن فقال أبو حنيفة إن رده بعينه لم يضمن ثمنه وإن رده مثله لم يسقط عنه الضمان وقال الشافعي وأحمد هو ضمان على كل حال بنفس أخرجه ليعديه ولا يسقط عنه الضمان سواء رده بعينه أو رده إلى حرزه أو رده مثله (فصل) وإذا استودع غير نقد كتب أو دابة فتعدى بالاستعمال ثم رده إلى موضع حرز آخر قال القاضي عبد الوهاب قال مالك في الدابة إذا ركبها ثم ردها فمضاهيها المودع بالخيار بين أن يضمه قيمتها وبين أن يأخذ منه أجره المبيتين حكمها أن تلفت بعد دور ودها إلى موضع الوديعة ولكن يجيء على قوله أن يأخذ الكراء أن تكون من ضمان المودع وأن أخذ (١٩) القيمة أن تكون من ضمان المودع ولم

يقول في الثوب كيف يعمل إذا لبسه ولم يبله ثم رده إلى حرزه ثم تلف قال والذي يقوى في نفسي أن الشيء إذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالدولاب والنياب فاستعمله فتلف كان المأذون قيمته لا مثله فإنه يكون منه ديا باستعماله خارجا عن الأمانة فرده إلى موضعه لا يسقط عنه الضمان بوجه وبهذا قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة إذا تعدى ورده بعينه ثم تلف لم يلزمه ضمان (فصل) واتفقوا على أنه متى طلبها صاحبها وجب على المودع ردها مع الأماكن والأضمان وعلى أنه إذا طالبه فقال ما أودعني ثم قال به ذلك ضاعت أنه يضمن بوجه عن حد الأمانة وقال ما يستحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان القبول قوله واختلافوا فيما إذا سلم الوديعة إلى عبده في داره فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد إذا أودعها عند من تلزمه نفقته ولو من غير عذر لم يضمن وقال الشافعي إذا أودعها عند غيره من غير عذر ضمن

فيه عدم قيامهم عليهم لضعف وصلاتهم برسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كانوا لم يفارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جاهلية ولا إسلام ووجه تحررهما على المولى التشرية المشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم أي وإن لم يلق بهم ووجه الثاني أن المولى ليس لهم وصلة في شرف نسبتهم كوصلة ساداتهم على أن تحررهم الصدقة عليهم إنما جعله غناهم بما يعطونه من خمس الخمس فإن منعوا منه جاز لهم أخذ الزكاة لأن كان هناك من يكفهم من نفع الهدايا أو صدقات النفل على بر وسعت سيدي عليا الخواص رحمه الله تعالى يقول تحررهم الصدقة على بني هاشم وبني المطلب تحررهم تعظيم ونشره ونزله لهم عن أخذ أساخ الناس لأنهم لم يأخذوها وفي ذلك نظر فقد يكون منع رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم من أخذها تحررهم تكليف فيأثمون به والله تعالى أعلم

(كتاب الصيام)

أجمعوا على أن الصوم رمضان فرض واجب على المسلمين وأنه أحد أركان الإسلام واتفق الأئمة الأربعة على أنه يفتن صومه على كل مسلم بالغ عاقل طاهر عاقل قادر على الصوم وعلى أن الحائض والنفساء يحرم عليهما الصوم ولو أتت ما صامتا لم يصح وبازمه ما قضاه وعلى أنه يباح للحامل والمرضع الفطر إذا خافتا على أنفسهما ولديهما ما لكن لو صامتا صح واتفقوا على أن المسافر والمرضى الذي يرجى برؤه يباح لهما الفطر فإن صامتا صح وإن تضررا كره وقال بعض أهل الظاهر لا يصح الصوم في السفر وقال الأوزاعي الفطر أفضل مطلقا أي لأن الشارع نهي البر في صوم السفر بقوله ليس من البر الصيام في السفر واتفقوا على أن الصبي الذي لا يطبق الصوم والمجنون المطبق جنونه غير مخاطبين به لكن يؤمر به الصبي لسبع ويضرب عليه لشمه واتفقوا على أن صوم رمضان يجب برؤية الهلال أو بكامل شعبان ثلاثين يوما واتفق الأئمة على أنه لا يثبت هلال شعبان بواحد وقال أبو نؤير يقبل واتفقوا على أنه إذا روي الهلال في بلد فاصية أنه يجب الصوم على سائر أهل الدنيا إلا أن أصحاب الشافعي يحكموا أنه يلزم حكمه البلد القريب دون البعيد واتفق الأئمة الأربعة على أنه لا اعتبار بعرفة الحساب والمنازل إلا في وجهه عن ابن شريح بالنسبة إلى العارف بالحساب واتفق الأئمة الأربعة على وجوب النية في صوم رمضان وأنه لا يصح إلا بالنية وقال عطاء وزفر لا يفتقر صوم رمضان إلى نية وأجمعوا على صحة صوم من أصبح جنبه لكن يستحب له الاعتدال قبل طلوع الفجر خلافا لابي هريرة وسالم بن عبد الله في قولهم إبطالان الصوم وأنه يفسد ويقضى وقال عروة والحسن إن أخر الغسل لعذر لم يبطل صومه أو بعذر عذر بطل وقال الفخري إن كان في الفرض يقضى واتفقوا على أن الغيبة والكذب مكر وهما للصائم كراهة شديدة وإن صح الصوم في الحكم وقال الأوزاعي يبطل الصوم واتفقوا على أن من أكل وهو نائم أن الشمس قد غابت أو أن الفجر لم يطلع ثم بان الأمر بخلاف ذلك أنه يجب عليه القضاء وأجمعوا على أن من ذرعه التي لم يفرط خلافا للحسن البصري وأجمعوا على أن من وطئ وهو صائم في رمضان عامدا من غير عذر كان فاصيا وبطل صومه ولزمه أمساك بقية النهار وعليه الكفارة الكبرى وهي عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع

(كتاب العارية) اتفق الأئمة على أن العارية قربة مندوب إليها وإناب عليها واختلافوا في ضمانها فذهب الشافعي وأحمدان العارية مضمونة على المستعير مطلقا تعدى أو لم يتعد ومذهب أبي حنيفة وأصحابه أنها أمانة على كل وجه لا تضمن إلا بتعدى بقوله في تلفها وهو قول الحسن البصري والخفي والأوزاعي والنوري ومذهب مالك أنه إذا ثبت هلاك العارية لا يضمن المستعير سواء كان حيوانا أو ثيابا أو حليما يظهر أو يخفى إلا أن يتعدى فيه هذه أظلال وأيات وذهب قتادة وغيره إلى أنه إذا شرط الميعر على المستعير الضمان صارت مضمونة عليه بالشرط وإن لم يشرط لم تكن مضمونة (فصل) وإذا استعار شيئا ففسد له أن يعيره لغيره قال أبو حنيفة ومالك له ذلك وإن لم يأذن له

المالك اذا كان لا يخلف باختلاف المستعمل وقال احمد لا يجوز الا باذن المالك وليس الشافعي فيها نص ولا يحبه في جهان ائمتهم اعظم الجواز (فصل) واختلفوا هل للمعير ان يرجع فيما أطاره فقال ابو حنيفة والشافعي واهل الحديث لا يرجع في العارية متى شاء ولو بعد القبض وان لم ينتفع بها المستعير وقال مالك ان كانت الى أجل لم يكن للمعير الرجوع فيها الى انقضاء الأجل ولا يملك المعير استمارة العارية قبل انقضاء المستعير بها اذا أعار أرضا لبناء أو غراس قال مالك ليس له ان يرجع فيها اذا بنى أو غرس بل للمعير ان يعطيه قيمة ذلك مقبوعا أو يأمره بقلعه ان كان ينتفع بمقبوعه فان (٢٠) كانت له مدة فليس له ان يرجع قبل انقضاءها فاذا انقضت فالخيار للمعير كما تقدم

وقال ابو حنيفة ان وقت له وقتا فله ان يجبره على القلع والا فليس له الاجبار قبل انقضائه وقال الشافعي واهل الحديث ان شرط عليه القلع فله ان يجبره عليه أي وقت اختار وان لم بشرط فان اختار المستعير القلع قلع وان لم يختار فله الخيارين أن يملكه بقيمة أو بقلع ويضمن أرش النقص فان لم يختار للمعير لم يقلع ان بذل المستعير الاجرة (كتاب الغصب) الاجماع منعقد على تحريم الغصب وتأنييم الغاصب وانه يجب رد المصسوب ان كانت عينه باقية ولم يحنف من زعمها خلاف ففس وانفق الأئمة على ان العروض والحبوان وكل ما كان غير مكمل ولا موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيمة وان المكمل والموزون يضمن بمثله اذا وجد الا في رواية عن احمد (فصل) ومن جنى على متاع انسان فألف عليه غرضه المقصود منه فالمشهور عن مالك انه يلزمه قيمته لصاحبه وبأخذ الجاني ذلك الشيء المتعدى عليه ولا

فاطعام ستين مسكينا وقال مالك هي على التخيير وأجمعوا على أن الكفارة لا تجب في غير أداء رمضان وعن قتادة الوجوب في قضاءه وانفقوا على أن من تعمد الاكل أو الشرب صححامة فيما في يوم من شهر رمضان يجب عليه القضاء ومسالك بغيرية النهار وانفقوا على أن من أفسد صوم يوم من رمضان بالاكل عامدا يجب عليه قضاء يوم مكانه فقط وقال ربيعة لا يصح الا باني عشر يوم أو قال ابن المسيب يصوم عن كل يوم شهرا وقال النخعي لا يقضى الا بصوم ألف يوم وقال علي وابن مسعود لا يقضيه صوم الدهر وانفقوا على عدم صحة صوم من أغشى عليه طول نهاره وعلى انه لو نام جميع النهار صح صومته خلافا لما ذهبوا عليه من الشافعية وانفقوا على أن من فاته شيء من رمضان فبات قبل امكان القضاء فلا تدارك له ولا انهم وقال طاووس وقتادة يجب الاطعام عن كل يوم مسكينا وانفقوا على استحباب صيام الليالي البيض الثلاث وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وسيأتى توجيه أقوال من خالف اتفاق الأئمة الاربعة في الباب ان شاء الله تعالى وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول الشافعي في أرجح قوليه وأحمدان الحامل والمرضع اذا فطرا خوفا على الولد ازمهما القضاء والكفارة عن كل يوم مدمع قول أبي حنيفة انه لا كفارة عليههما ومع قول ابن عمر وابن عباس انه تجب الكفارة دون القضاء والاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ووجه الاول انه فطران تفق به الولد مع أمه ووجه الثاني انه الكفارة موضوعها ارتكاب الاثم لا المأثورات الشرعية أو المباح ووجه الثالث انه كان الواجب عليهما تحمل المشقة وعدم الفطر لاحتمال أن الصوم لا يضر الولد فلذلك كان عليهما الكفارة دون القضاء لا سقاط الصوم عنهما بترجيح الفطر فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من أصبح صائما ثم سافر لم يجز له الفطر مع قول أحمد انه يجوز له الفطر واستأثره المزني فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول تغليب الحضور ووجه الثاني تغليب السفر فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان المسافر اذا قدم فطرا أو برئ المريض أو بلغ الصبي أو أسلم الكافر أو طهرت الحائض في أثناء النهار ازمهم مسالك بغيرية النهار مع قول مالك والشافعي في الاصح انه يستحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول زوال العذر المبيح للفطر فليزمه الصوم وان لم يحبس به لحرمه رمضان وكذلك القول في بقية المسائل السابقة ووجه الثاني ان المسالك خارج عن قاعدة الصوم فان صوم بعض النهار دون بعض لا يصح فكان لا بد من المسالك للشد لا الوجوب فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المرتد اذا أسلم وجب عليه قضاء ما فاته من الصوم حال رده مع قول أبي حنيفة انه لا يجب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ووجه الاول التغليب عليه لانه ارتد بعد أن ذاق طعم الاسلام ووجه الثاني انه لم يكن مخاطبا بالصوم حال رده للكفر وقد قال تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف فانهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح صوم الصبي مع قول أبي حنيفة انه لا يصح فالاول مشدد في الصوم من حيث خطابه به وعلى وجه الندم من باب فمن تطوع خيرا فهو خير له والثاني مخفف عنه بعدم صحته

فرق في ذلك بين المار كوب وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار القاصي أو أذنه أو غيره مما به لم ان مشله لا يرب مثل منه ذلك اذا جنى عليه وسواء كان حمارا أو بغلا أو فرسا هذا هو المشهور عنده وعن رواية أخرى ان على الجاني ما نقص وقال ابو حنيفة ان جنى على ثوب حتى أثلث أكثر ما فيه لزمه قيمته ويسلم الثوب اليه فان أذهب نصف قيمته أو دونها فله ارش ما نقص وان جنى على حية وان ينتفع بلحمه وظهره كغيره غيره فانه اذا قلع احدى عينيه لزمه ربع قيمته وفي العينين جميع القيمة ويرد على الجاني بعينه ان كان مالكه قاضيا أو هادلا وقال في غير هذا الجنس ما نقص وقال الشافعي وأحمد في جميع ذلك ما نقص (فصل) ومن جنى على شيء غصبه به لم يضمنه به جناية لزم

مالك عند مالك أخذته مع ما نفعه الغاصب أو ينفذه إلى الغائب وتؤزمه بقيمة يوم الغصب والشافعي يقول لها حبه أرض ما نقص وهو قول أحمد (فصل) ومن جنى على عبد غيره ففقط يديه أو رجله فان كان أبطل غرض سيده منه فلا سيده ان يسلمه إلى الجاني ويعتق على الجاني ان كان عمد إلى ذلك وبأخذ السيد قيمته من الجاني أو يمسكه ولا شيء له هذا هو الراجح من مذهب مالك وفي رواية عنه انه ليس له الا ما نقص وهو قول أبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة انه ان يسلمه إليه وبأخذ قيمته أو يمسكه ولا شيء له وقال الشافعي له ان يمسكه وبأخذ جميع قيمته من الجاني تنزيلا على ان قيمة العبد كدينه ومن مثل بعده كقطع أنفه أو يده (٢١) أو قطع سنه عتق عليه عند مالك

واختلف قوله هل يعتق بنفسه الجناية أو يحكم الحاكم وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يعتق عليه بالمثله (فصل) ومن غصب جارية على صفه فزادت عنده زيادة كس من أو تعلم صفته حتى غلب قيمته ثم نفعت القيمة له زال أثره سيان الصنعة كان سيدها أخذها بالاراش ولا زيادة هذا قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه وقال الشافعي وأحمد له أخذها وارش نقص ثلاثة الزيادة التي كانت حدثت عن سيده الغاصب والزيادة المنفعة له كالولد اذا حدث بعد النقص فهي غير مضمونة عند مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي وأحمد هي مضمونة على الغاصب بكل حال (فصل) واختلف في منافع الغصب فقال أبو حنيفة هي غير مضمونة وعن مالك وأبي أحمد لها وجوب الضمان والثانية اسقاط الضمان والثالثة ان كان دارا فسيكنها الغاصب بنفسه لم يضمن وان أجرة الغرض ضمن وعلى هذا فاذا كان المصنوع حيا وانا فردة لا يضمن وان أنكره

منه من حيث انه صفة صمدانية لا يطبق التأسيس بها ولا القيام بأدائها عادة بخلاف البايع فان الله تعالى يجعل له قوة تعينه على القيام بأدائها وما يؤيد قول أبي حنيفة أن الصوم عن الأكل والشرب مخرج الأكل من الشهوة النفس الحاصلة بتكرار الأكل جميع السنة والصبي الذي عمره سبع سنين مثلا بعينه من انارة شهوته للجماع الأكل فكان صومه بالعبث أقرب بخلاف المراهق فرحم الله الإمام أبي حنيفة ما كان أدق مداركه ورضي الله تعالى عن بقية الأئمة أجمعين فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المجنون اذا أفاق لا يجب عليه قضاء ما فاته مع قول مالك انه يجب وهو واحد إلى واثنين عن أحمد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهها ظاهره ومن ذلك قول أبي حنيفة وهو الأصح من مذهب الشافعي ان المريض الذي لا يرجى رؤه والشيخ الكبير لا يصوم عليهم وإنما تجب عليهم الفدية فقط مع قول مالك انه لا يصوم عليهم - جاولا فدية وهو قول للشافعي ثم ان الفدية عند أبي حنيفة وأحمد نصف صاع عن كل يوم من برأ وتقر وعند الشافعي مد عن كل يوم فالأول فيه تشديد في المستثنين والثاني مخفف فيهما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وهو إحدى الر واثنين عن أحمد انه لا يجب الصوم اذا حال دون مطلق المسال غيب أو قتر في ليلة الثلاثين من شعبان مع قول أحمد في أظهر الر وايات عند أصحابه انه يجب عليه الصوم قالوا ويعين عليه أن ينويه من رمضان فالأول مخفف في ترك الصوم والثاني مشدد في فعله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن قاعدة الوجوب لا تكون لأبدليل واضح أو بينة أو مشاهدة ولم يوجد هنا شيء من ذلك ووجه الثاني الأخذ بالاحتياط وهو خاص بأهل الكشف الذين ينظرون اللهلال من تحت ذلك الغيم أو التركيز لهذا لذلك قول أصحاب أحمد انه يتعين على الصائم ان ينوي ذلك من رمضان اذا لم يكن بالنية لا يصح مع التردد وكان على هذا القدم سيدي على الخواص وزوجته كأيدي كان ماتحت الغمام والقروين نظران الشياطين وهم يصعدون ويرمون في الآبار والتجار فيصيحان صائمين وغالب أهل مصر مفطرون ومعاوم أن الشياطين لا تصعد إلا ليلة رمضان وقال الخائف قد تصعد الشياطين آخر ليلة من شعبان ليدخل رمضان بهم كلهم مصعدون كان أبيس يوس للمصاة في شعبان بالمعاصي التي يقعون فيها في رمضان فافهمه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يثبت علال رمضان اذا كانت السماء مهيبة الابشهادة جمع كثير يقع العلم بخبرهم وأمان الغيم فيثبت بعدل واحد جلالا كما أو امر أة حوا كان أو عبدا مع قول مالك انه لا يقبل في ذات الاعلان وهو مع قول والشافعي وأحمد في أظهر روايتهم انه يثبت بعدل واحد فالأول مشدد والثاني دون في التشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن السماء اذا كانت مهيبة فلا يفتي اللهلال على جمع كثير من الناس بخلاف الغيم يخفى على غالب الناس فيمكن في واحد كقال به الشافعي وأحمد في أظهر روايتهم ووجه قول مالك زيادة التثبت في العددين لان ذلك عنده من باب الشهادة لا من باب الرواية عكس قول الشافعي وأحمد في الراجح من قولهم ما فرغ أبو حنيفة ومالك شأن صوم رمضان على شأن الصلاة تعظيما لشهر

صوم وعنده رواية رابعة أن الغاصب اذا كان قصده المنفعة لا العين كالذي يسخر دواب الناس فانه يوجب ضمان المنفعة عليه رواية واحدة وقال الشافعي وأحمد في أظهر روايتيه هي مضمونة (فصل) واذا غصب جارية فوطئها فعليه الحد وارد عند الثلاثة وقيل من مذهب أبي حنيفة انه يجرد ولا أرض عليه للوطئ فان أولدها وجب رد الولد وهو رقة في المصنوع منه وارش ما نفعتهما الولد عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك جبر الولد النقص واذا غصب دارا أو عبدا أو ثوبا وبقي في يده مدة ولم ينفع به لاني سكتي ولا في كراه ولا استخدام ولا ليس إلى أن أخذه من الغاصب فلا أجرة عليه لأنه لا يبي في يده ولم ينفع به هذا قول مالك وأبي حنيفة وقال الشافعي

وأحمد عليه أجرة المدة التي كانت في يده فيها أسوة المثل والمقار والآن يجازيهم بالغصب حتى يذهب شيئا من ذلك فتأجيله يسيل أو سرق أو
غيره من ماله فبقيته يوم الغصب عند مالك والشافعي ومحمد بن الحسن وقال أبو حنيفة وأبو يوسف إن ماله ينتقل كالعقار لا يكون مضمونا
بأخراجه عن يده ماله إلا أن يحن الغاصب عليه ويتلف بسبب الجنابة فيضمنه بالاتلاف والجنابة ومن غصب أسطوانة أو لمسة ونحو
عليه لم يملكها الغاصب عند مالك والشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر الحاصل على الباقي من عدم البناء
بسبب أخراجها وانفق وأعلى أن (٢٢) من غصب ساجدة وأدخلها في سفينة وطالبه بها ماله كما هو في لجنة البحر أنه لا يجب عليه

رمضان فإنه يكتب في دخول وقت الصلاة عندهما بأخبار عدل واحد من شرف رمضان أنه يستحاري
الشیطان من جسد ابن آدم أن لم يخزفه بغيبة ونحوها مما ورد أنه يخزق الصوم بخلاف الصلاة لم يرد لنا
فيها أنها حنة أي ترس يتي بها الشيطان كما ورد في الصوم فإن الصائم الحقيقي لا يصير للعاصي عليه سبيل
من العام إلى العام فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن من رأى الهلال وحده صام ثم رأى هلال
شوال أفطر سماع قول الحسن وابن سيرين أنه لا يجب عليه الصوم برؤيته وحده فالأول يخفف على
الصائم مشددا في الثبوت والثاني عكسه فرجع الأمر إلى من بقي الميزان وهو وجه الأول أن المراد من
اشتراط العدول أو العدلين أو العدل حصول العلم وقد حصل له العلم برؤيته هو وان لم يقبل الناس ذلك
منه ووجه الثاني أن الحس قد يغلط تبعه المعنى الحاكم عليه كما يحب المرة الصفراء يجد طعم العسل
من أذوقه صحح وحكمه باطل فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح صوم يوم السبت مع قول أحمد
أنه إن كانت السماء مهيبة كره أو مغيمة وجب فالأول مشدد في الاحتياط خوفا أن يدخل في رمضان
مالبس منه والثاني يخفف بعدم مشروعية الصوم فيه فرجع الأمر إلى من بقي الميزان لكن قول أحمد
أولى بالعمل من حيث الصوم فقد يكون من رمضان في نفس الأمر ويفتقر التردد في النية للضرورة
ولا يضرنا صوم يوم زائد ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الهلال إذا روي بالنهار فهو وليلة المستقبلة
مع قول أحمد أنه إن روي قبل الزوال ليلية الماضية أو بعد الزوال فر وابتان فالأول يخفف بعدم
القضاء لليوم الماضي والثاني مفهمل في وجوب قضائه فرجع الأمر إلى من بقي الميزان ووجههما
ظاهر وكذلك القول في رواية أحمد في رؤيته بعد الزوال ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا بد من
التعيين في النية مع قول أبي حنيفة أنه لا يشترط التعيين بل أن يفي صوما مطلقا أو نهلا جاز فالأول مشدد
والثاني يخفف فرجع الأمر إلى من بقي الميزان ووجه الأول أن التعيين من جملة الإخلاص المأمور به
وجه الثاني أن المقصود وجود الصوم في رمضان الذي هو ضد الفطر فيه فيخرج المكلف عن العهدة
بذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت النية في صوم رمضان ما بين غروب الشمس إلى طلوع الفجر
الثاني مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب التعيين أي التبييت بل تجوز النية من الليل فإن لم ينو ليلا أجزأته
النية إلى الزوال وكذلك قولهم في النذر الممنوع فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى من بقي
الميزان ووجه الأول الاختيار بالاحتياط والقياس على سائر الأعمال الشرعية فإن موضوع النية في أول
العبادات الإلهية هي ووجه الثاني الاكتفاء بوجود النية في أثناء الصوم إذ لم يفسد أكثرها ركاني
صوم النقل وصاحب هذا القول يجعل النية هنا قبيل الفجر مستقبلة لا واجبة فحصة بالاكتمال لا للعبادة
فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن صوم رمضان يقتصر على ليلة إلى نية مجردة مع قول مالك أنه يكفي
نية واحدة من أول ليلة من الشهر أنه يهضم جميعه فالأول مشدد والثاني يخفف فرجع الأمر إلى من بقي
الميزان ووجه الأول القياس على الصلاة وغيرها فإن كل صلاة عبادة على حدتها فكذلك القول في
صوم كل يوم لا سيما مع تحلل كل ليلة بين كل يومين ربعا يكون فيها أكل وشرب وجماع وغير ذلك مما يبطل

قلها إلا ما حكي عن الشافعي
أنها تنفع والأصح أن ذلك إذا
لم يخف تلف نفس أو مال
(فصل) ومن غصب ذهبا
أو فضة فمأخوذ ذلك حليا أو
ضرب به دينار أو دراهم أو
نحاس أو رصاص أو حديد
فأخذ منه آنية أو سبوقا
فعد ماله عليه في ذلك كله
مثل ما غصب في وزنه وصفته
وكذا لو غصب ساجدة فعلمها
أيو بيا أو زابا فعلمها بلبا وكذلك
الطنطسة إذا طعنها أو خبزها
وقال الشافعي يرد ذلك كله
على المغصوب منه فإن كان
فيه نقص ألزم الغاصب
بالنقص ووافق أبو حنيفة
مالك في الذهب والفضة
إذا ساعدهما هكذا إن غصب
عيون المسائل وقال القاضي
ابن رشد في المسائل الطولية
إذا غصب حنطة فطحنها أو
شاة فذبحها أو نوبا فقطعه
كان كل ذلك لا يغصب منه
عند الشافعية والمالكية
ولم يملك الغاصب وكذلك إذا
غصب بيضة فخصمها تحت
دجاجة أو جبار فزرعه أو فؤاة
فغرسها وعند الحنفية تلزمه
القبة (فصل) ومن فتح

قفص طائر بغير إذن مالك فطار ضحنه الفاضح عند مالك وأحمد وكذلك إذا حل دابة من قبيدها فهربت أو عبد الصوم
مقبدا خوف هربه فهرب فعليه قيمته وسواء عند مالك طار الطائر أو هرب الدابة في الحال عقب المفتح أو الحل أو وقف بعده ثم طار أو
هرب وقال الشافعي إن طار الطائر أو هرب الدابة بعد ما وقفت ساعة فلا ضمان عليه وإن كان ذلك عقب الفتح والحل فقولان أحقهما
الضمان وقال أبو حنيفة لا ضمان على من فعل ذلك على كل وجه (فصل) وإذا غصب عبدا فابق أو دابة فهربت أو عينا فسرقت أو
فما عتقت فماله لا يضمن قيمته بل هو قيمته ملكا لا لغصب منه ويضمن المصنوع عند مالك والغاصب حتى لو وجد المصنوع لم

يكن المغصوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب الرجوع في القيمة الا بتراضيه ما ربه قال أبو حنيفة الا في صورة هي ما لو فقد المغصوب فقال
 المغصوب منه قيمته مائة وقال الغاصب خمسون وحلف وغرم خمسين ثم وجد المغصوب وقيمته مائة كذا كرفان له أن يرجع في المغصوب
 ويرد القيمة وعند مالك يرجع المالك بفضل القيمة وقال الشافعي المغصوب فيما ذكرنا على ملك المغصوب منه فاذا وجد رد المغصوب
 منه القيمة التي كان أخذها وأخذ المغصوب وأما إذا أتم الغاصب المغصوب وأدعى هلاكه فأخذ منه القيمة ثم ظهر المغصوب فلا خلاف
 أن المغصوب منه أخذ ويرد القيمة (فصل) ومن غصب عقارا فتلف فيه ما بهدم (٢٣) أو سبل أو حرق قال مالك والشافعي

وأحمد يضمن القيمة
 وروى عن أبي حنيفة أنه
 إذا لم يكن ذلك كسبه فلا
 ضمان عليه ولو غصب أرضا
 فزرعها فأدر كزارها قبل
 أن يأخذ الغاصب الزرع
 قال أبو حنيفة والشافعي له
 اجباره على القلع وقال مالك
 ان كان وقت الزرع لم يفت
 فلما لك الاجبار وان كان
 فات فروايتان أشهرهما
 ليس له قلعه وله أجرة الارض
 وقال أحمد ان شاء صاحب
 الارض أن يقر الزرع في
 أرضه الى الحصد وله الأجرة
 وما نقص الزرع وان شاء
 دفع اليه قيمة الزرع وكان
 الزرع له (فصل) وإذا
 أراق مسلم نسرا على ذي
 فلا ضمان عليه عند الشافعي
 وأحمد وكذلك إذا تلف
 عليه خنزيرا قال أبو حنيفة
 ومالك يغرم القيمة له في ذلك
 (كتاب الشفعة) ثبتت
 للشرى في الملك بانفاق
 الأئمة ولا شفعة للجار عند
 مالك والشافعي وأحمد وقال
 أبو حنيفة نجب الشفعة
 بالجار والشفعة عند أبي
 حنيفة وعلى الرابع من

الصوم ووجه الثاني انه عمل واحد من أول الشهر الى آخره فالأول مخفف خاص بضعفاء العزم والثاني
 خاص بالاولياء الذين يحضرون مع الله تعالى بقلوبهم من أول الشهر الى آخره بنية واحدة فإذا قوى
 أحدهم في أول ليلة دام حضوره باستصحاب تلك النية ولا يقطعهما تخال اللبس فافهم * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة ان صوم النفل يصح بنية قبل الزوال مع قول مالك انه لا يصح بنية من النهار كالواجب
 واختاره المزني فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ما ورد من
 الاتباع في ذلك للشارع في توسعته على الأمة في أمر النفل ووجه الثاني الاحتياط للنفيل كالنفوس
 بجامع ان كلا منهما مأمور به شرعا وقد قال صلى الله عليه وسلم من لم يبيت النية من الليل فلا صيام له
 فشمل النفل لاطلاقه لفظ الصيام ويصح أن يكون الاول خاصا بالأصاغر والثاني خاصا بالكبار فافهم
 * ومن ذلك قول الأئمة الاربعه ان صوم الجنب صح مع قول أبي هريرة وسالم بن عبد الله انه يبطل صومه
 كما أمر أول السبب وان لم يسلم ويغضى ومع قول عروة والحسن انه ان أنكر النفس لم يغير عذر بطل صومه
 ومع قول النخعي ان كان في الفرض يغضى فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى
 من تبنى الميزان ووجه الاول تقرير الشارع من أصبح جنبا على صومه وعهد أمره بالقضاء ووجه الثاني
 أن الصوم يشبه الهدية الصلوات في الاسم فلا ينبغي أن يكون صاحبها الا مطهرا من صفات الشياطين
 والجنب في حضرة الشيطان مالم يغتسل فتكاتب بطل الصلاة من خرج من حضرة الله الخاصة فكذلك يبطل
 صوم من خرج من حضرة الله تعالى الى حضرة الشياطين ومن هنا يعرف توجيه القول المفصل * وأما
 وجه قول النخعي فهو لان الفرض لا يجوز ان يزوج منه بخلاف النفل فلذلك شد فيه بالقضاء لعدم
 نأديته على وجه الكمال فالأول خاص بالأصاغر والثاني خاص بالكبار وكذلك ما وافقه * ومن ذلك قول
 الازاعي بابطال الصوم بالغيبه والكذب مع قول الأئمة بصحة الصوم مع النقص فالأول خاص بالكبار
 والثاني خاص بالأصاغر وهم غالب الناس اليوم فلا يكاد أحدهم يسلم له يوم واحد من غيبه أو كذب ومن
 هنا اختل بعض الفقهاء في جميع رمضان حفظا لنفسه من الغيبة أو سمعا لها من غيره ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وأكثر المالكية والشافعية ان الصوم لا يبطل بنية الطروج منه مع قول أحمد بطلانه فالأول مخفف
 خاص بالأصاغر والثاني مشدد خاص بالكبار فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الامام مالك
 والشافعي انه يفطر بالقيء حامدا مع قول الامام أبي حنيفة انه لا يفطر بالقيء الا اذا كان ملء فيه ومع قول
 أحمد في أشهر رواياته انه لا يفطر الا بالقيء والقاحش ومع قول الحسن انه يفطر اذا ذرعه القيء فالأول وما
 قرب منه مشدد أو فيه تشديد وقول الحسن مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ووجه الاول ثبوت
 الدليل بالفطر لمن قام عموما ولم يفرق بين أن يكون ذلك قهرا أو كراهيا * ووجه الثاني وما وافقه أن القيء
 ليس مفطر لذاته وانما هو لكونه ينجي المعدة من الطعام فيضعف الجسم فرعا أدى الى الإفطار
 خوف المرض الذي يبيح الإفطار فلذلك شرط أحمد وأبو حنيفة القيء الكثير من له الفهم فاكتر فان مثل لقمة
 أو نحوها لا يجهل به ضعف في الجسم يؤدي الى الإفطار وهذه هي العلة الظاهرة في الإفطار بالقيء

مذهب الشافعي على الفور ربن آخر المطالبة بالشفعة مع الامكان سقط حقه ككبار الرد وللشافعي قول آخر انه يبقى حقه ثلاثة أيام وله قول
 آخر انه يبقى أبدا لا يسقط الا بالتصريح بالسقاط وأما مذهب مالك فاذا بيع المشفع والشريء حاضرا يعلم بالبيع فله المطالبة بالشفعة
 متى شاء ولا تنقطع شفعة الابا بعد أمرين الاول بعضي مدة يعلم انه في مثلها فقد أعرض عن الشفعة ثم روى عن مالك ان تلك المدة سنة
 وروى خمس سنين الثاني أن رفعه المشتري الى الحاكم وبلغه الحاكم بالخذأ والترك غير ان الحاصل من مذهب مالك انه ليست على الفور
 وهي أحسن روايات أحمد على الفور والثانية مؤقته بالجاس والثالثة على التراخي فلا تبطل أبدا حتى يعفو أو يطالبه (فصل) والثمة

إذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته فهل لشريك الشفعة أم لا اختلص في ذلك قول مالك فقال في رواية له الشفعة وقال في أخرى لا شفعة له وقال أبو حنيفة الشفعة (١) وقال الشافعي وأحمد لا شفعة له (فصل) وإذا كان ثمن الشفعة مؤجلا فلا شفعة عند مالك وأحمد لا شفعة له لأن الثمن إلى ذلك لا أجل أن كان مائة نقة والآتي بثقة ملي. يضمن الثمن إلى ذلك لا أجل وهذا قال الشافعي في القديم وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد راجع من مذهبه للشفيع الحيارين أن يجعل الثمن ويأخذ الشقص المشفوع أو يصبر إلى حلول الأجل فيرتن الثمن ويأخذ بالشفعة (فصل) (٢٤) والشفعة مقسومة بين الشفعاء على قدر حصصهم في المال الذي استوجبهوا من جهة

الشفعة فيأخذ كل واحد من الشريكين من المبيع بقدر ملكه فيه عند مالك وهو الأصح من قول الشافعي وقال أبو حنيفة هي مقسومة على الرزق وهو قول الشافعي واختاره المزني وعن أحمد روايتان (فصل) والشفعة تورث عند مالك والشافعي ولا تبطل بالموت فإذا وجبت له شفعة مات ولم يملكها أو علم ومات قبل التمكن من الاختصاص انتقل الحق إلى الورث وقال أبو حنيفة تبطل بالموت ولا تورث وقال أحمد لا تورث إلا أن يكون الميت طالب بها (فصل) ولو بئى مشترى الشقص أو عرس ثم طلب الشفيع فليس له عند مالك والشافعي وأحمد مطالبة المشتري بدم مائى ولا قلع ما عرس مضافا إلى الثمن وقال أبو حنيفة للشفيع أن يجبر المشتري على القلع والهدم قال في عيون المسائل وذهب قوم إلى أن للشفيع أن يعطيه ثمن الشقص ويترك البناء والغراس في موضعه (فصل) وكل ما لا يقسم كالجم والمبر والرسى والطريق والباب لا شفعة فيه عند الشافعي واختلاف قول مالك فقال فيه الشفعة وقال مخفف لا شفعة فيه واختار القاضي عبد الوهاب الأول قال وهو قول أبي حنيفة وهذه الشفعة في المبيع على المشتري وهذه المشتري على البائع عند جمهور العلماء فإذا ظهر المبيع مستحقا أخذ مستحقه من يد الشفيع ورجع الشفيع بالثمن على المشتري ثم يرجع المشتري على البائع وقال ابن أبي ليلى هذه الشفعة على البائع بكل حال (فصل) اختلاف الأئمة هل يجوز الاحتيا لاسقاط الشفعة مثل أبي يبيع بسلعة مجهولة عند من يرى ذلك مسقطا للشفعة أو أن يقر له ببعض الملك ثم يبيعه الباقي أو يبيعه له فقال أبو حنيفة والشافعي له ذلك وقال مالك وأحمد ليس له ذلك فإذا وهبه

(١) قوله وقال أبو حنيفة الشفعة كذا في الأصل بدون ذكر الخبر فخره

من غير عوض فلا شفعة فيه عند أبي حنيفة والشافعي وكذلك يقول أحمد بل لا بد أن يكون قد ملك بعوض واختلاف قول مالك في ذلك فقال لا شفعة فيه وقال فيه الشفعة (فصل) وإذا وجبت له الشفعة فبذل له المشتري دراهم على ترك الأخذ بالشفعة جازله أخذها وتلكها عند الثلاثة وقال الشافعي لا يجوز له ذلك ولا يملك الدراهم وعليه رد ها وهل تسقط شفعته بذلك لا يحكيه وجهان (فصل) وإذا ابتاع انسان من الشركاء نصيبهم ماصفقة واحدة كان للشفعة عند الشافعي وأحمد أخذ نصيب أحدهما بالشفعة كالأخذ نصيبهما جميعا وقال مالك ليس له أخذ حصصه أحدهما دون الآخر بل إما أن يأخذهما جميعا أو يتركهما جميعا وبه قال (٢٥) أبو حنيفة (فصل) ولو أقر أحد

الشركاء بكونه باع نصيبه من رجل وأنكر الرجل الشراء ولا بينة وطلب الشفيع الشفعة قال مالك ليس له ذلك إلا بعد ثبوت الشراء وقال أبو حنيفة ثبتت الشفعة وهو الأصح من مذهب الشافعي لأن أقراءه يتضمن إثبات حق المشتري وحق الشفيع فلا يمتثل حق الشفيع بانكار المشتري وثبتت الشفعة للمدعي كما ثبتت لاسلم عند مالك وأبي حنيفة والشافعي وقال أحمد لا شفعة للمدعي

(كتاب القراض) اتفق الاثمة على جواز المضاربة وهي القراض بلغة أهل المدينة وهو أن يدفع انسان إلى انسان مالا ليدير فيه ربح مشترك فلو أعطاه سبعة وقال له بها واجعل ثمنها قراضا فهذا عند مالك والشافعي وأحمد قراض فاسد وقال أبو حنيفة هو قراض صحيح باختلاف في القراض بالقول فنه الاثمة وأجازة أشهب وأبو يوسف إذا راجحت والعامل إذا أخذ مال القراض بدينه لم يبرأ منه عند الانكار إلا بدينه عند عامة العلماء وقال أهل العراق يقبل قوله مع

مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن الممنوع منه انما هو استعمال ما بقوى الشهوة لا ما يضعفها وقال ابن دليس أحمد مؤول بان المراد تسببا في الفطر أما المحجوم فظاهر وأما الحاجم فزواله عن أن يتسبب في افطار أحد وذلك ان الجسم يضعف بخروج الدم لاسيما ان كان الصائم قليل الدم فالنفطير ليس هو اهل الحاشية وانما هو لما يؤول اليه امرها فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك اتفاق الاثمة على أنه لو أكل شاة كافي طلوع الفجر ثم بان أنه طالع بطل صومه مع قول عطاء وداود واسحق أنه لا قضاء عليه وحكي عن مالك أنه يقضى في الفرض فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول تقصيره بالأقدام على الأكل من غير علم أو ظن ببقاء الليل ووجه الثاني أنه لا يمنع من الأكل الا مع تبين طلوع الفجر ووجه الثالث الاحتياط للفرض بخلاف النقل لجواز انطووج منه أو تركه بالكسبة عند بعض الاثمة فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يبرأ السكحل للصائم مع قول مالك وأحمد بركاهته بل لو وجد طعام السكحل في الحلق أفطر عندهما وقال ابن أبي ابي وابن سيرين يفطر بالسكحل فالاول مخفف والثاني تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان العتق والاطعام والصوم في كفارة الجوع في نهار رمضان عامدا على الترتيب مع قول مالك ان الاطعام أولى وانما على التخيير فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول أن العتق والصوم أشد من الاطعام وأبلغ في الكفارة ووجه الثاني أن الاطعام أكثر نفعا للفقراء والمساكين بخلاف العتق والصوم لاسيما أيام الغلاء ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان الكفارة على الزوج مع قول أبي حنيفة ومالك ان على كل منهما كفارة فلو وطئ في يومين من رمضان ازمه كفارتان عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة اذ لم يكفر عن الأول ازمه كفارة واحدة وان وطئ في اليوم الواحد لم يوجب بالوطء الثاني كفارة وقال أحمد يلزمه كفارة ثانية وان كفر عن الأول فالاول مشدد على الزوج مخفف على الزوجة والثاني مشدد عليهم لا يشترط كهما في الترفه والتلذذ المنافي لحكمة الصوم ويقاس على ذلك ما بعده من قول أبي حنيفة وأحمد في المسدود والتخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان قالوا وحكمة الكفارة انها تمنع من وقوع العقوبة على من جنى جنابة فتعلق بالله وحده أو تعلق بالله وبالخلق فتصير الكفارة كالظنة عليه تمنع من وصول العقوبة اليه من باب تعلقي الاسباب على مسبباتها ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعة على أن الكفارة لا تجب الا في أداء رمضان مع قول عطاء وتنادي انها تجب في قضائه فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ظهور انتفاء شهر رمضان بين الناس بخلافه في القضاء فان الانتهاء لا يكاد يظهر له عين وان كان الأداء والقضاء واحدا عند الله تعالى فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة أنه لو طلع الفجر وهو يجامع ونزع في الحلق لم يبطل صومه مع قول مالك أنه يبطل فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر ووجه الثاني مهمل حبة اللذة والترفيه في حال النزاع فكان ذلك من بقية الجماع كاهو الغالب على الناس فكانه في حال

(٤ - ميزان في) يمينه وإذا دفع الى العامل مال قراض فاشترى العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه الى البائع فليس له أن يرجع على المقارض عند مالك والشافعي وأحمد والسلعة للعامل وعليه ثمنها وقال أبو حنيفة يرجع على رب المال (فصل) ولا يجوز القراض الى مدة معلومة لا يفسخه قبلها أو على أنه اذا انتهت المدة يكون ممنوعا من البيع والشراء عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة يجوز ذلك واذا شرط رب المال على العامل أن لا يشتري الا من فلان أو لا يبيع الا من فلان كان القراض فاسدا عند مالك والشافعي وقال أبو حنيفة وأحمد صحيح (فصل) وإذا عمل المقارض بعد فساد القراض ففصل في المال ربح كان للعامل أجرة مثل عمله عند

أبي حنيفة والشافعي والرجل المال والنقصان عليه والخلف قول مالك فقال يرد الى قراض مثله وان كان فيه شيء لم يكن له شيء قال
 القاضي عبد الوهاب ويحتمل أن يكون له قراض مثله وان كان فيه نقص ونقل عنه ان له أجرة مثله كذهب الشافعي وأبي حنيفة (فصل)
 واذا اسافر العامل بالمال فنفته من مال القراض عند أبي حنيفة ومالك وقال أحمد من نفسه حتى في ركوبه وللشافعي قولان أظهرهما ان
 نفقته من مال نفسه ومن أخذ قراضا على ان جميع الربح له ولا ضمان عليه فهو جائز عند مالك وقال أهل العراق بصحة المال قراضا عليه
 وقال الشافعي للمال أجرة - (٢٦) مثله والرجل المال وعامل القراض يملك الربح بالقسمة لا بالظهور على أصح قول

الرجل متماد في الجماع ويؤيد ذلك ما قاله أبو هاشم ونظيره من الخارج من المفسود انه آت بحرام حال
 حرجه ويصح أن يكون الأول خاصا بالأكابر الذين يملكون شهواتهم والثاني خاصا بالأصغار الذين يملكونهم
 شهواتهم فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد روايتيه ان القبلة لا تحرم على
 الصائم الا ان حركت شهوته مع قول مالك انها تحرم عليه بكل حال فالأول مخفف خاص بالأكابر والثاني
 مشدد خاص بالأصغار سد الباب عليهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قبل فامذى لم يفطر مع
 قول أحمد انه يفطر وكذلك لو نظر بشهوة فانزل لم يفطر عند الثلاثة وقال مالك يفطر فالأول في المسئلة
 مخفف والثاني منهم مشدد فرجع الامر الى امر قبي الميزان ووجه الأول في الأولى عدم انزال المني ووجه
 الثاني فيها أن المذي فيه لذة تقارب المني ووجه الأول في المسئلة الثانية عدم المباشرة ووجه الثاني فيها
 حصول اللذة المضادة للحكمة الصوم ولولا أن تلك النظرة تشبه لذة المباشرة ما خرج المني منها فافهم
 * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المسافر الا يطعم بالاكل والشرب والجماع مع قول أحمد انه لا يجوز له الا يطعم
 بالجماع ومتى ما جامع المسافر عند فعله الكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى
 امر قبي الميزان ووجه الأول اطلاق الشارع الفطر للمسافر يشمل الاطعام بكل مفطر ووجه الثاني أن
 ما جوزه الحاجة يتقدر بقدرها وقد احتاج المسافر الى ما يقويه من الاكل والشرب بخوضه الشارع له
 بخلاف الجماع فانه محض شهوة تضيق القوة ويكسر الاستغناء عنها في النهار بالجماع في الليل فلا حاجة
 اليه في النهار * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من أفطر في نهار رمضان وهو مقيم تزمه الكفارة مع
 القضاء مع قول الشافعي في أربع قوليه وأحمد انه لا كفارة عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
 الى امر قبي الميزان ووجه الثاني عدم ورود نص عن الشارع في وجوب الكفارة بذلك * ووجه الأول
 التقليد بانها كسومة رمضان وقد أمن الشارع العلماء على شريعته من بعده وأمرهم بالعمل بما أدى اليه
 اجتهدوا فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من أكل أو شرب ناسيا لا يفسد صومه مع قول مالك انه
 يفسد صومه ويأزله القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر قبي الميزان ووجه الأول
 قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا فإغما أطعمه الله وسقاه * ووجه الثاني نسبته في النسيان الى
 قلة التحفظ وان كانت الشربة ترفع الالتم عنه كغذاؤه من أكل طعام الغيرة ناسيا ونحو ذلك مع ان الامر
 الذي يحصل بالاكل عامدا قد حصل بالاكل ناسيا وهو اشارة الشهوة المضادة للصوم ويصح حمل الأول
 على حال العامة والثاني على حال الخواص فرحم الله الامام مالك ما كان أدق نظره ورحم الله بقية
 المجتهدين ما كان أحبهم للتوسع على الأمة * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة من أفسد صوم يوم من رمضان
 بالاكل والشرب عامدا ليس عليه الا قضاء يوم مكانه مع قول ربيعة انه لا يحصل الا بصوم اثني عشر يوما
 ومع قول ابن السيب انه يصوم عن كل يوم شهرا ومع قول النخعي انه لا يحصل الا بصوم ألف يوم ومع
 قول علي وابن مسعود انه لا يقضيه صوم الدهر فالأول مخفف وما بعده فيه تشديد والثالث مشدد والرابع
 أشد فرجع الامر الى امر قبي الميزان ووجه الأول سكوت الشارع عن الزام المفطر بشيء زاد على قضاء

الشافعي وهو قول مالك وقال
 أبو حنيفة علة بالظهور وهو
 قول للشافعي واختلما فيما
 اذا اشترى رب المال شيئا من
 المضاربة فقال أبو يوسف
 ومالك بصحة وقال الشافعي لا
 يصح وهو ظاهر الرواية بين
 عن أحمد ولو ادعى المضارب
 ان رب المال أذن له في البيع
 والشراء نقد او سبقة وقال
 رب المال ما أذنت لئلا بالنقد
 فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد
 القول قول المضارب مع يمينه
 وقال الشافعي القول قول رب
 المال مع يمينه والمضارب
 لرجل اذا ضارب آثم فرج
 قال أحمد وحده لا تجوز له
 المضاربة فان فعل فرج رد
 الرجح الى الاول

(كتاب المساقاة)
 اتفق فقهاء الامصار من
 الصحابة والتابعين وأئمة
 المذاهب على جواز المساقاة
 وذهب أبو حنيفة الى بطلانها
 ولم يذهب الى ذلك أحد غيره
 ونجوز المساقاة على سائر
 الاشجار المثمرة كالنخل والعنب
 والتين والجوز وغير ذلك عند
 مالك وأحمد وخالفوا من
 مذهب الشافعي واختاره

المتأخرون من أصحابه وهو قول أبي يوسف ومحمد والجديد الصحيح من مذهب الشافعي انها لا تجوز الا في النخل والعنب ذلك
 وقال داردا لا تجوز الا في النخل خاصة (فصل) واذا كان بين النخل والبياض بالحق وان كثر صحت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل عند الشافعي
 وأحمد بشرط اتحاد العامل وعسر افراد النخل بالسقي والبياض بالعمارة بشرط أن لا يفصل بينهما وان لا يقدم المزارعة بل تكون تبعا
 للمساقاة وأجاز مالك دخول البياض المسير بين الشجر في غير المساقاة من غير اشتراط وجوز أبو يوسف ومحمد على أصلهما في جواز المخاربة
 في كل أرض وقال أبو حنيفة بالمنع هنا كما قال بسد الجواز في الأرض المنفردة (فصل) ولا تجوز المخاربة وهي عمل الأرض ببعض ما يخرج

ثم ما والبذر من العامل بالاتفاق ولا المزارعة وهي أن يكون البذر من مالك الأرض عند أبي حنيفة ومالك وهو الجديد الصحيح من قول الشافعي والقديم من قوله واختاره أعلام المذهب وهو المرجح قال النووي وهو المختار الرابع في الدلائل صحتهم أو هو مذهب أحمد وأبي يوسف ومحمد قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا بأسه أن يستأجره بنصف البذر ينزع له النصف الآخر وبهذه نصف الأرض ((فصل)) وإذا ساقاه على غرة ظاهرة موجودة ولم يبدل صلاحها جاز عند مالك والشافعي وأحمد وإن بدلت صلاحها لم يجز عندهم وأجاز أبو يوسف ومحمد وسهون على كل غرة موجودة من غير تفصيل وإذا اختلف في الجزء المشروط تحتها عند (٢٧) الشافعي بنسخ العقد

ويكون للعامل أجره مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف المتباينين ومذهب الجماعة أن القول قول العامل مع يمينه

((كتاب الاجارة))

الاجارة جائزة عند كافة أهل العلم وأكره ابن علية جوازها وعقدها لازم من الطرفين جميعا ليس لاحدهما بعد عقدها الصحيح فسخها ولو لم يذرا لا يفسخ به العقد اللازم من وجود عيب بالعين المستأجرة كالأجر دارا فوجدت ما يخدم أو ستهدم بعد العقد أو يمرض العبد المستأجر أو يجهل الأجر بالأسرة المعينة عيبا فيكون الاستأجر الجبار لا جبار العيب عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وأصحابه يجوز فسخ الاجارة لم يذره يحصل ولو من جهته مثل أن يكثرى حافوا فيجبر فيه فيعتق ماله أو يسرق أو يعصب أو يفاس فيكون له فسخ الاجارة وقال قوم عقدها لازم من جهة الأجر غير لازم من جهة المستأجر كالجارية ((فصل)) وإذا استأجر عبدا ردا أو

ذلك الجرم ووجه البقية التخليط على ذلك المقطر بغير عذر فغفل كل مجتهد على ذلك المقطر بحسب اجتاده عقوبة له ووجه قول علي وابن مسعود أن الله تعالى شرط ذلك الصوم في ذلك اليوم فلا يلحقه فيه صوم الأبدلانه في غير وقته الشرعي الأصلي وقد قدمنا نظير ذلك في الصلاة واستدلنا عليه بقوله تعالى أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا كما استدلنا على قول علي وابن مسعود بجديت في ذلك قال قضاء صوم ذلك اليوم الذي أفطر فيه مثله لا عينه فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن من أكل أو شرب أو جامع ناسيا لم يبطل صومه مع قول مالك أنه يبطل بالجماع دون الأكل والشرب وتجب به الكفارة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى من نبي الميزان ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من أكل أو شرب ناسيا وهو صائم فأنما أطعمه الله وسقاه الله ومن أطعمه الله وسقاه فلا يبطل صومه لأن الشارع إذا نهي عن شيء من الأكل ثم صبه في جوف المكلف من غير قصد المكلف فلا يدخل في جملة ما نهى عنه فكانه استثنى ذلك المكلف من النهي فكان الهوى في الباطن كالنسيخ في حق هذا الفاسي لا تنفاه عنه وعدهم أنها كحرمة رمضان بالنسيان ووجه قول مالك بالبطلان نسيته إلى قوله التخيظ كما هي أيضا قرينا ووجه قول أحمد أن الجماع الصائم بعيد وقصره من المكلفين الغلبة التخيظ من الجماع على غالب الناس ولأنه لا يقع من الصائم إلا مع مقدمات ذكره كضعف الداعية المتولدة من الجوع فلا يكاد تنفجر منه الجراحة إلا بشقة فجعل من أكل أو شرب ناسيا المكثرة تكرر وقوع ذلك بخلاف الجماع فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أخرج قوله عند الرافعي أنه لو أكره الصائم حتى أكل أو شرب أو أكره المرأة حتى مكثت من الوطء لم يبطل صومه مع الأصح عند النووي من البطلان وهو القول الآخر للشافعي ومع قول أحمد أنه يبطل بالجماع دون الأكل فالأول مخفف بناء على قاعدة الإكراه الثاني فيه تشديد بناء على أن الإكراه في ذلك نادر وانغلت الجماع في الثالث وشدة مساقاته للصوم وهنا أمرار في حكمة الجماع يعرفها أهل الله لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق إلى جوف الصائم من غير مبالغة بطل صومه مع قول الشافعي في أخرج قوله وهو قول أحمد أنه لا يبطل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الثاني أن سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق متولد من مأذون فيه ووجه الأول ترك الاحتياط للصوم فهو مشروط بما إذا لم يخف سبق ماء المضمضة أو الاستنشاق فان خافه وتضمن أو استنشق ونزل الماء جوفه بطل صومه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن من أشرقضاء رمضان مع إمكان القضاء حتى يدخل رمضان أخرجه مع القضاء لكل يوم مدمع قول أبي حنيفة أنه يجوز زلة التأخير ولا كفارة عليه واختاره المزني وقال الأئمة الثلاثة أنه لا يجزئ أخير القضاء فالأول في المسئلة الأولى مشدد والثاني مخفف وقول الأئمة الثلاثة في عدم جواز التأخير مشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأقوال الثلاثة ظاهره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب صيام ستة أيام من شوال مع قول مالك أنه لا يستحب صيامها وقال في الموطأ لم أرا أحدا من أشياخي يصومها وأخاف أن يظن

حافوا بمدة معلومة بأجرة معلومة ولم يشترط انجيل الأجرة ولا نصا على تأجيلها بل أطلقا فذهب الشافعي وأحمد أنها تستحق بنفس العقد فإذا لم المؤجر العين المستأجرة إلى المستأجر استحق عليه جميع الأجرة لأنه قد ملأ المنفعة به قد لا جارة ووجب تسليم الأجرة ليعزم تسليم العين اليه ومذهب أبي حنيفة ومالك أن الأجرة تستحق جزأ جزأ كلما استوفى منفعة يوم استحق اجارته ولو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم قال الثلاثة تصح الاجارة في الشهر الأول وتلزم وماعدها من الشهر وتلزم بال دخول فيه وقال الشافعي في الشهر رغبه في الاجارة في الجميع وإذا استأجر عبدا مدة معلومة أودارا ثم قبض ذلك ثم مات العبد قبل أن يعمل شيئا أو أنه لم يمت الدار قبل أن يسكنها ولم يقض من

المذهبي فإنه لا يستحق عليه شيء من الأجرة وثبتت الأجرة عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وقال أبو ثور والشافعي في هذه المواضع من ضمن المذكر (فصل) وعقد الأجرة على القرية والدار والعبد وغير ذلك لا يلزم لا ينسخ بعوت أحد المتعاقدين ولا يموت ما جعلا ويقوم الوارث مقام مورثه في ذلك عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ينسخ العقد بعوت أحد المتعاقدين ولا تنسخ الأجرة بنفس المستأجر كشر به الخمر وسرقته فإن لم يكف أجروا الحاكم عليه كبيعها لو كانت ملكه (فصل) ويجوز عقد الأجرة لمدة سمين برجي فيها بقاء العين عند أبي حنيفة (٢٨) ومالك وأحمد وهو الراجح من مذهب الشافعي وله قول أنه لا تجوز الزيادة على سنة واحدة

أنها فرض اه فالأول مشدد بالاستحباب ودل عليه ما ورد فيها أنها كصيام الدهر والثاني مخفف بعدم الاستحباب لما ذكره من العلة وإن كان قال ذلك مع اطلاعه على الحديث فيجوز أن يلزم به صبح عنده فترك العمل به من باب الاجتهاد أدى اجتهاده إلى أن ترك تلك السنة أولى من فعلها الضعيف حديثها مع خوف وقوع الناس في اعتقاد فرضيتها ولو على طول السنين نظير ما وقع للنصارى في زيادة صومهم وفي الصحيح من فروعاته عن ستم من قبلهم شرا بشر وذرعا بذر أعقاب ذراع قالوا يا رسول الله ألم يدركوا العلم ثم الجهاد مع قول ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا شيء بعد فروض الأعيان أفضل من طاب العلم ثم الجهاد مع قول الشافعي أن الصلاة أفضل أعمال البدن ومع قول أحمد لا أعلم شيئا بعد الفرائض أفضل من الجهاد اه وأكل من هذه الأقوال شواهد من الكتاب والسنة فكل قول مع مقابله لا بد أن يكون ملحقا بالثبوت شديد والتخفيف ووجه القول الأول أن العلم هو ميزان الدين كله فلو لا العلم ما علم امرئ الأعمال ولا فضل شيء على شيء ووجه كون الجهاد أفضل عمل يكون بعد طلب العلم كون الجهاد يصف كلة الكفر ويعهد طريق الوصول إلى العمل بأحكام الدين واطهار شعائره ووجه كون الصلاة أفضل أعمال البدن أن فيها مناجاة الله تعالى ومجاورة السنة ولأن الله تعالى جمع فيها سائر عبادات العالم العلوي والسفلي كما يعرف ذلك أهل الكشف والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من شرع في صوم تطوع أو صلاة تطوع فله قطعها ولا قضاء عليه ولكن يستحب له إتمامها مع قول أبي حنيفة ومالك وجوب الإتمام ومع قول محمد بن الحسن لو دخل الصائم تطوعا على أخ له فخاف عليه أفطر وعليه القضاء فالأول مخفف والثاني مشدد فجميع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأول ما ورد أن المتطوع أمر بنفسه فإن شاء صام وإن شاء أفطر فثبت ما أخبر الشارع العبد في الإفطار وعدمه فلا يلزمه الإتمام ووجه وجوب الإتمام تعظيم حرمته الحق جل وعلا عن نقض ما ربطه العبد لله تعالى وبثبته قوله صلى الله عليه وسلم لمن قال له هل علي غيرها أي غير الصلوات الخمس قال لا الآن تطوع أي تدخل في صلاة التطوع أي فتكون عليه بالداخل وما لم تدخل فيها فليس هي عليه فالأول خاص بالعوام والثاني خاص بالكابر من باب حسنات الأبرار سيئات المقربين فانهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يكره إفراط الجمعة بصوم مع قول الشافعي وأحمد وأبي يوسف بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد فجميع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأول أن الصوم بقوى استعداد العبد للحضور والوقوف بين يدي الله عز وجل في صلاة الجمعة وفي جميع يومها وليمنها الآتية لأنها كأيوم عرفة عند أهل الكشف وذلك خاص بالصغار الذين يحبون بالأكل والشرب عن شهودهم أنهم في حضرة ربهم فيها ووجه الثاني أن يوم الجمعة يوم عيد والعبد لا صوم فيه إنما المطلوب من العبد الإفطار فيه وهو خاص بالكابر الذين يفهمون أسرار الشريعة فإن الجمعة فيها جميع القلوب على الله تعالى وذلك قوت للدراخ فقط فيصير الجسم ينازع الروح ويطلب قوته الجسماني ولا يمكن الأكل الطعام وشرب الماء وذلك هو كمال السرور كما أشار إليه حديث للصائم فرحتان فرحة عند إفطاره وفرحة عند لقاء ربه فمن صام من الأكار يوم الجمعة نقص سروره فلكل مقام رجال وهما

وقول آخر ثلاثين سنة ولو استأجر منه شهر رمضان في رجب فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يصح وقال الشافعي لا يصح (فصل) والصانع إذا أخذ الشيء إلى منزله ليعمله به فهو ضامن لذلك ولما أصيب عنده من جهته عند مالك وللشافعي قولان أحدهما الضمان وقال أبو حنيفة لا ضمان عليه إلا فيما جنت يده وهو الراجح من قول الشافعي وسواء الأجير المشرك والمسلم إلا أن قصم وقال أبو يوسف ومحمد عليه ضمان ما يستطيع الامتناع منه دون ما لا يستطيع الامتناع منه كالحرق والفرق والامر الغالب وقلف الحيوان فإنه لا ضمان فيه وأما الأجراء فلا ضمان عنده مالك وهم على الاعانة إلا الصانع خاصة فانهم ضامنون إذا انفردوا بالعمل سواء عملوا بالأجرة أو بغيرها إلا أن تقوم بينة بقرائه وهلاكه فيبرؤن ولو اختلف الخطاط وصاحب الثوب فالثلاثة على أن القول قول الخطاط وقال أبو حنيفة القول قول صاحب الثوب

(فصل) واختلاف في أجرة الاقطاع والمشهور المعروف من مذهب الشافعي والجمهور رخصته قال النووي لأن الجندى مستحق المفعة قال شيخنا الإمام تقي الدين السبكي ما رانا نسمع علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والبلاد الشامية يقولون بجعة أجرة الاقطاع حتى يرضخ الشيخ تاج الدين القزاري وولده الشيخ تاج الدين فقلنا فيها ما قالوا وهو المعروف من مذهب مالك وأحمد ولكن مذهب أبي حنيفة بطلانها ولا يصح الاستعجار على القرب كالحج وتعليم القرآن والامامة والاذان عند أبي حنيفة وأحمد وجوز ذلك مالك إلا في الامامة بمفردها وكذلك قال الشافعي واختلف أصحابه ولو استأجر دارا ليعمل فيها قال مالك والشافعي وأحمد يجوز لرجل أن يؤجر

دارة مائة معلومة من يتخذها مصلح ثم تعود اليه ملكا لئلا يجرؤ ذلك ولا أجر له قال ابن هبيرة في الافصح هذا من
 محاسن أبي حنيفة لا مما يهاب به لانه مبني على أن انقرب عنده لا يؤخذ عليه أجره (فصل) واذا أجر عينة مائة مغلقة ثم باعها فذهب
 الشافعي أن في بيعها الغبر المستأجر قولين أظهرهما الجواز وقال أبو حنيفة لا يجوز بيعها والمستأجر بالخيار في اجازة البيع وبطلان الاجارة
 أو رد البيع وثبوت الاجارة قال صاحب الافصح وقال أبو حنيفة لا تباع الارض المستأجر أو يكون عليه دين فيجب عليه الخياكم عليه فيبيعها
 في دينه وقال مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة هذا اذا كان المبيع من غير المستأجر وأما من (٢٩) المستأجر فلا خلاف في

جوازها لان تسليم المنفعة غير
 متعذر (فصل) ومن استأجر
 دابة ليركبها فكيفها بالجامها كما
 جرت به العادة فماتت فلا
 ضمان عليه عند مالك
 والشافعي وأحمد وأبي يوسف
 ومحمد وقال أبو حنيفة يضمن
 قيمتها واجارة المشاع جائزة
 عند مالك وأحمد والشافعي
 وأبي يوسف ومحمد وقال أبو
 حنيفة لا يجوز الا أن يؤجر
 نصيبه مشاعا من شريكه
 ولا يجوز عنده رهنه عنده
 ولا هبته بحال قال ويجوز
 اجارة الدنانير والدرهم للذين
 أو للخبول بها كالوكان صيرفيا
 هذا مذهب أبي حنيفة ومالك
 وقال الشافعي وأحمد لا يجوز
 واجازها بعض أصحاب
 الشافعي (فصل) ولا يجوز
 عند مالك اجارة الارض بما
 ينبت فيها ويخرج منها ولا
 بطعام كالسمك والعسل
 والسكر وغير ذلك من الاطعمة
 والمأكولات وقال أبو حنيفة
 والشافعي وأحمد يجوز بكل
 ما أنبتته الارض وبغير ذلك
 من الاطعمة والمأكولات كما
 يجوز بالذهب والفضة
 والعروض وذهب الحسن

أسر يذوقها أهل الله لا يسطرق كتاب ومن ذلك قول الائمة الثلاثة لا يسكره للصائم السؤال مع
 قول الشافعي انه يسكره للصائم بعد الزوال والمختار عند متأخري أصحابه عدم الكراهة فالاول مخفف
 والثاني مشدد فربما يرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن ترك السلوك مع الجوع يغير راحة الفم
 وشو له منه القلق وهو صفة الاسنان أو سوادها فتصير راحة فمه تضرب بجلبسه ويتقذر كراهة السؤال
 فازالة الضرر للناس مقدم على اكتساب الفصائل القاصرة على صاحبها ووجه الثاني أن الراحة
 الكريمة تولدت من عبادة لا ينبغي إزالتها أو إجاب الاول بان الصوم صفة صمدانية ولا ينبغي لصاحبها
 الا التقديس والظاهرة الحسية والمعنوية ولذلك شدد الشارع في الغيبة والنميمة اذا وقعها من الصائم
 زيادة على التحريم والقبح الحاصل للفطر وهو معنى قولهم ويستحب أن يصوم الصائم لسانه عن الغيبة
 فافهم والله تعالى أعلم (باب الاعتكاف)

اتفق الائمة على أن الاعتكاف مشروع وأنه قرينة الى الله تعالى وأنه مستحب كل وقت وفي العشر الاواخر
 من رمضان أفضل لطلب ليلة القدر واتفقوا على أنه لا يصح اعتكاف الابنية وأجمعوا على أن خروج
 المعتكف لسبب من كراهة الحاجة وغسل الجنابة جائز وعلى أنه اذا اعتكف في المسجد الجامع
 وحضرت الجمعة وجب عليه الخروج لها وعلى أنه اذا باشر المعتكف في الفرج عمدا بطل اعتكافه ولا
 كفارة عليه وقال الحسن البصري والزهرى يلزمه كفارة عين وكذلك أجمعوا على أن الصمت الى الليل
 مكروه وقال الشافعي لو نذر الصمت في اعتكافه تكلمه ولا كفارة عليه وكذلك أجمعوا على استحباب
 الصلاة والقراءة والذكر كاعتكاف وأجمعوا على أنه ليس له اعتكاف أن يتجسس ولا يكتب بالصمت على
 الاطلاق هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة ان
 ليلة القدر في شهر رمضان خاصة مع قول أبي حنيفة انها جميع السنة فالاول مشدد والثاني مخفف فربما يرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في تخصيصه بها في الاحاديث الصحيحة بشهر رمضان ولم
 يلبث في حديث واحد منها في غيره ووجه الثاني أن المراد ليلة القدر الجنس لاكنها في رمضان أكثر
 ظهورا لرفقة بحباب الناس بالصوم ومن علامة صدق من يزعم انه رأى ما يعرفه مقادير الشريعة كلها تلك
 اللبنة من طريق الالهام ولا يحتاج الى مطالعة كتب الشريعة وصحفت بسبب عناية الخواص رحمه الله
 بقول ليلة القدر هي كل ليلة حصل فيها العبد تقرب من الله تعالى قال وهو منزع من قال انها في كل السنة
 وأخبرني الشيخ أفضل الدين أنه رأى ما في شهر ربيع الاول وفي رجب وقال معنى قوله تعالى انا أنزلناه في
 ليلة القدر أرى ليلة القرب في كل ليلة حصل فيها اقرب فهي قدر اه وهو يؤيد قول من اختار من العلماء
 انها تدور في جميع ليالي السنة يحصل العدل بين الالبان في الشرف فان تجل الحق تعالى دائم كما يعرف
 ذلك أهل الكشف وروى الامام سعيد بن عبد الله الأزدي من أقران الامام مالك رحمه الله أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ينزل ربنا نبارك ونعالى كل ليلة اذا بقي من الليل الثلث الى سماء الدنيا فيقول هل
 من سائل فأعطيه هل من مبتلى فأعاقبه الى آخر ما ورد في الحديث قال فاذا كان ليلة الجمعة نزل

وطاوس الى عدم جواز كراء الارض مطعنا بكل حال واذا استأجر أرضا ليرفعها حنطة فله أن يزرعها شبرا وما ضره كسر الحنطة عنده
 مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال داود وغيره ليس له أن يزرعها غير الحنطة (فصل) واذا استأجر أرضا حنطة ليرفع فيها نوعا من
 الفراس مما يتأبد ثم انقضت السنة فله مؤجر الحنطة عند مالك بين أن يعطى المستأجر قيمة الفراس وكذلك ان بني وأن يعطيه قيمة ذلك على
 انه متلوع أو بأمره بقلعه وقول أبي حنيفة كقول مالك الا أنه قال اذا كان القلع يضر بالارض أعطاه المؤجر القيمة وليس للفارس قلعه وان لم
 يضر لم يكن له الا المطالبة بالقلع وقال الشافعي ليس ذلك للمؤجر ولا يلزم المستأجر قلعه ذلك ويبقى مؤجدا ويعطى المؤجر قيمة الفراس لاستأجر

ولا يأمره بقلعه أو بقره في أرضه ويكونان مشتركين أو يأمره بقلعه ويعطيه أرضاً من أرضه من القلع (فصل) ومن استأجر أجارة فاسدة
وقبض ما استأجره ولم ينتفع به كالموكل كان أرضاً فلم يزرعها ولا انتفع بها حتى انقضت مدة الاجارة فعليه أجرة مثلها أعاد مالك وكذلك
لو استأجر داراً فلم يسكنها أو عبداً فلم ينتفع به وبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا أجرة عليه لكونه لم ينتفع بها وهل يجوز اشتراط
الطباة الثلاثة في الاجارة كالبيع قال الثلاثة يجوز وقال الشافعي لا يجوز (كتاب احياء الموات) اتفق الاثني عشر على ان الارض الميتة يجوز
احياءها ويجوز احياء موات (٣٠) الاسلام للمسلم بالاتفاق وهل يجوز للذمي قال الثلاثة لا يجوز وقال أبو حنيفة وأصحابه

يجوز واختلافوا هل يشترط
في ذلك اذن الامام أم لا فقال
أبو حنيفة يحتاج الى اذنه
وقال مالك ما كان في الصلاة
أو حيث لا يشاح الناس فيه
لا يحتاج الى اذن وما كان
قريباً من العمران وحيث
يشاح الناس فيه افتقر الى
اذن وقال الشافعي وأحمد
لا يحتاج الى اذن واختلفوا
فيما كان من الارض مما كان
بأداءه ونحوه وطال عهده
هل يملك بالاحياء قال أبو
حنيفة ومالك بذلك وقال
الشافعي لا يملك وعن أحمد
روايان كالمذهبين أظهرهما
انه يملك (فصل) وبأي شيء
غلبت الارض ويكون احياءها
به قال أبو حنيفة بتجديدها
وأن يتخذ لها ماء في الدار
يقوى بطها وان لم يسهقها وقال
مالك بما يعلم بالمادة انه احياء
لمثلها من بناء وغراس وحفر
بشر وغير ذلك وقال الشافعي
ان كانت للزرع فسبزرها
واسفراج ماؤها وان كانت
للسكنى فبسطها بيوتها
ونسقها (فصل) واختلفوا
في حرم البشر
العادية فقال أبو حنيفة ان

ربنا فيها الى سماء الدنيا من غروب الشمس الى خروج الامام من صلاة الصبح اه فرمى بطن بعض الناس أن
ذلك الآية لبيان القدر المشهورة بين العلماء ريس كذلك انما هي آية قدر أخرى ومن هنا قالوا اذا صادفت
ليلة وتر من العشر الاخير ليلة جمعة كانت قدرا والحال انما مثلها الا عينها فظن الراي انها هي فعلى هذا
فكل أقوال العلماء في تعيينها صحيحة ونقل ابن عثمة في تفسيره عن الامام أبي حنيفة انه كان يقول انها
رفعت قال وهو مردود اه والحق أن مراد الامام أن ليلة القدر التي أنزل فيها القرآن بعينها رفعت
والا فمثل الامام أبي حنيفة لا يخفى عليه حكمها فانه كان من أهل الكشف وهم كلهم مجمعون على بقائها
الى مقدمات الساعة فافهم ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يصح الاعتكاف الا بمسجد مد والجامع
أولى وأفضل مع قول أبي حنيفة لا يصح الاعتكاف الا بمسجد تدنق فيه بالجمعة وقال أحمد لا يصح
الاعتكاف الا بمسجد تدنق فيه بالجمعة وقال حنيفة لا يصح الاعتكاف الا في المساجد الثلاثة قالوا
يخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
مساعدة المعتكف على جمع قلبه في حضرة الله الخاصة بالمسجد فانه اختص بتسميته ببيت الله فاذا كانت
الجمعة أو الجمعة تقام فيه كان أشد في جمعة القلب لاسم المساجد الثلاثة وسمعت سيدي عليا
الخواص يقول يجوز أن يكون اشتراط المساجد الثلاثة أو المسجد الذي تقام فيه الجمعة أو الجماعة خاصة
باعتكاف الاصل غير الذين يحتاجون الى شدة الدعوة في جمع قلوبهم ويكون مطلق المساجد خاصة باعتكاف
الا كرافهم ومن ذلك قول الشافعي في الجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المأوى
المهيأ للصلاة مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم ان الأفضل اعتكافها في مسجد بيتها بل بكرة
اعتكافها في غيره فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
الاتباع فلم يبلغنا ان الشارع ولا أحد من عباده اعتكف في غير المسجد ووجه الثاني ان اعتكافها في
مسجد بيتها أسهلها وقبيلها ما ورد في حديث فضل الصلاة في قعر بيتها على صلاتها في المسجد
بجامع مطلوبية جمع القلب في الصلاة والاعتكاف جميعا فافهم وسمعت سيدي عليا الخواص رحمه الله
قوله يقول لا خلاف حقيقة بين من منع اعتكاف المرأة في بيتها وبين من أجازها لان الجواز خاص باماء
الشياطين اللاتي يحصل بخروجهن ومخاطرهن بالامانة الصالحات اللاتي لا يحصل بخروجهن
للمسجد مخاطر كرامة وسفاهة قال صلى الله عليه وسلم لا تمنعوا اماء الله مساجدنا فافهم فان اماء
الشياطين من حيث الافعال الدنية بمن من باب تعس عبد الدينار والدرهم ونظيره أيضا قوله تعالى
عباد الله اسعوا عباد الله أي عبيد الاخصاص ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا أذن الزوج لزوجته
في الاعتكاف فدخلت فيه فليس له منه امن اتمامه مع قول الشافعي وأحمد ان له ذلك فالاول مشدد على
الزوج خاص بالكبر والثاني مخفف عليه خاص الا ما عدا ذلك فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
غلبة قيام العظيم لحضرة الله التي دخلت زوجه فيها وفناء خلقه هو ووجه الثاني تشديد حفظ نفسه
الشدة فقصره ووضعه حاله عليه باستغناء الحق تعالى عن جميع طاعات عباده وان اقربهم الى حضرة

يجوز واختلافوا هل يشترط
في ذلك اذن الامام أم لا فقال
أبو حنيفة يحتاج الى اذنه
وقال مالك ما كان في الصلاة
أو حيث لا يشاح الناس فيه
لا يحتاج الى اذن وما كان
قريباً من العمران وحيث
يشاح الناس فيه افتقر الى
اذن وقال الشافعي وأحمد
لا يحتاج الى اذن واختلفوا
فيما كان من الارض مما كان
بأداءه ونحوه وطال عهده
هل يملك بالاحياء قال أبو
حنيفة ومالك بذلك وقال
الشافعي لا يملك وعن أحمد
روايان كالمذهبين أظهرهما
انه يملك (فصل) وبأي شيء
غلبت الارض ويكون احياءها
به قال أبو حنيفة بتجديدها
وأن يتخذ لها ماء في الدار
يقوى بطها وان لم يسهقها وقال
مالك بما يعلم بالمادة انه احياء
لمثلها من بناء وغراس وحفر
بشر وغير ذلك وقال الشافعي
ان كانت للزرع فسبزرها
واسفراج ماؤها وان كانت
للسكنى فبسطها بيوتها
ونسقها (فصل) واختلفوا
في حرم البشر
العادية فقال أبو حنيفة ان

كانت اسقى الابل فربما اربعون ذراعاً وان كانت للمواضع فستون وان كانت عينا فمائة ذراعاً وفي رواية خمائة
فمن أراد أن يحفر في سعيها منعه وقال مالك والشافعي ليس لذل حد مقدور والمرجع فيه الى العرف وقال أحمد ان كانت في أرض موات
فخمسة وعشرون ذراعاً وان كانت في أرض مادية فخمسون ذراعاً وان كانت عينا فخمسة مائة ذراعاً والحديث اذا نبت في أرض مائة فكل
ملكه صاحبها ملكها قال أبو حنيفة لا يملكه وكل من أخذها صار له وقال الشافعي يملكه ملك الارض وعن أحمد روايتان أظهرهما كذا ذهب
أبي حنيفة وقال مالك ان كانت الارض محروطة يملكه صاحبها وان كانت غير محروطة لم يملكه (فصل) اختلفوا فيما يفضل عن حاجة

الانسان يومئذ وزرعه من الماء في نهر او بئر فقال مالك ان كان البئر او النهر في البرية فما لكها احق بمقدار حاجته منها ويحب عليه بدل ما فضل من ذلك وان كانت في حائط فلا يلزمه بدل الفضل الا ان يكون جاره زرع على بئر فانه يمت او عين فغارت فانه يجب عليه بدل الفضل له الى ان يصلح جاره بئر نفسه او عينه فان تم اذن باصلاحها لم يلزمه ان يبذل له بعد البذل شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان وقال ابو حنيفة واصحاب الشافعي يلزمه بذله لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه للزراع وله اخذ العوض والمستحب تركه وعن احمد روايتان اظهرهما انه يلزمه بذله من غير عوض لاشية والسيقامع ولا يجعل له البيع (٣١) (كتاب الوقف) هو ذرية

جائزة بالا اتفاق وهل يلزم أم لا قال مالك والشافعي واحمد يلزم باللفظ وان لم يحكم به حاكم وان لم يخرج مخرج الوصية بعد موته وهو قول ابو يوسف فيصح عنده ويحول ملكه الواقف عنه وان لم يخرج مخرج الواقف عن يده وقال احمد يصح اذا اخرج ماله من يده بان يجعل للوقف وليا ويصله اليه وهي رواية عن مالك وقال ابو حنيفة الوقف عطية لا يحكمه ولكنه غير لازم ولا يزول لان الواقف عن الوقف حتى يحكم به ما حكم او يعلقه بموته فيقول اذا مت فقد وقفت داري على كذا واتفقوا على ان مالا يصح الانتفاع به الا بانلانه كالذهب والفضة والماء كقول لا يصح وقفه ووقف الحية وان يصح عند الشافعي واحمد وهي رواية عن مالك وقال ابو حنيفة وأبو يوسف لا يصح وهي الرواية الاخرى عن مالك (فصل) والراجح من مذهب الشافعي ان المالك في رقبته الموقوف ينتقل الى الله عز وجل فلا يكون ملكا للواقف ولا للوقوف عليه وقال مالك

وادبارهم عنها عند علي حدسوا وما رجح الحق تعالى اقبالهم على ادبارهم الا لمصلحة تعود عليهم لا على غيره فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد انه لا يجوز الاعتكاف الا بصوم مع قول الشافعي انه يصح بغير صوم فالاول شديد وهو خاص بالا صاغر لضعفهم عن جمعة قلوبهم في اعتكافهم - ثم اذا اظفروا وتناولوا الشهوات والثاني مخفف وهو خاص بالكبار الذين يقدرون على جمعة قلوبهم مع الله تعالى في حال افطارهم وذلك لانهم لا يكون الا بقدر الضرورة فلا يؤثر فيهم افطارهم حجاب القلوب - ثم عن شهود حضرة ربهم فافهم - ومن ذلك قول مالك واحمد في احدي روايتيه ان الاعتكاف لا يصح بدون يوم مع قول الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انه ليس له زمان مفرد فيجوز اعتكاف بعض يوم فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وهو وجه الاول وهو خاص بالا صاغر ان استجلب حضور القلب وجمعه من اودية المشتات لا يصح بدون يوم في الغالب فيكون حقيقة الاعتكاف انما هو وقيل الغروب واليوم كله دليلا على وجه الثاني وهو خاص بالكبار ان الغالب على الاكابر حضور القلب فلا يحتاجون الى طول زمن في جمع شتات قلوبهم بل بمجرد ما ينوي احدهم الاعتكاف حصل له الجمعية عقب النية وذلك حقيقة الاعتكاف فان حقيقة الاعتكاف بالقلب على شهود حضرة الرب يحكم الاستصحاب من غير تدخل حجاب كما هو مقام سهل بن عبد الله التستري رحمه الله فكان يقول ان لي منذ ثلاثين سنة اكرم الله والناس بظنون اني اكلمهم اه فالاول راعى حال الا صاغر والثاني راعى حال الاكابر فافهم ومن ذلك قول الائمة الاربعة الا احدي روايته ان من نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه متواليا فان اخل بيوم قضى ما تركه قال احمد يلزمه الاستئناف وان نذر اعتكاف شهر مطلقا جازله ان ياتي به متتابعاً ومتفرقا عند الشافعي واحمد وقال ابو حنيفة ومالك يلزمه التتابع وهو احدي الروايتين عن احمد فالاول من المسئلة الاولى فيه تشديد وقول احمد فيه امتداد والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة صح مع قول مالك انه لا يصح الا مع اضافة الليلة الى اليوم وانه لو نذر اعتكاف يومين متتابعين لم يلزمه اعتكاف الليلة التي بينهما مما مهم ما مع قول أبي حنيفة والشافعي في أصح القولين انه يلزمه اعتكافها في الاول من المسئلة الاولى مخفف باعتكاف اليوم دون ليلة والثاني فيها مشدد وكذلك الحكم في المسئلة الثانية فرجع الامر الى مرتبة الميزان فالخفيف خاص بالكبار والتشديد خاص بالا صاغر الذين قلوبهم مشتتة في اربعة الدنيا ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه اذا اعتكف بغير الجامع ونخرج للجمعة لا يطل اعتكافه مع قول الشافعي في أصح القولين انه يبطل الا ان شرط الخروج فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظن القائل به حصول شهود استصحاب المعتكف انه يبين يدي الله عز وجل من حين خرج من معتكفه الى أن دخل الجامع فهو خاص بالاكابر ووجه الثاني الظن به أن هذا الشهود ينقطع بخروجه لاسيما أن أخبرنا المعتكف عن نفسه بذلك فافهم - ومن ذلك قول الشافعي واحمد ان المعتكف اذا شرط خروجه لعارض في قرية كعبادة

واحمد ينتقل الى الموقوف عليه وقال ابو حنيفة واصحابه مع اختلافهم اذا صح الوقف خرج من ملك الواقف ولم ينتقل في ملك الموقوف عليه ووقف المشاع جائز كعبته واجارته بالاتفاق وقال محمد بن الحسن بعدم الجواز بناء على أصلهم في امتناع اجارة المشاع (فصل) ولو وقف شياً على نفسه صح عند أبي حنيفة واحمد وقال مالك والشافعي لا يصح واذا لم يعين للوقف مصرفاً بان قال هذه الدار وقف فان ذلك يصح عند مالك وكذلك اذا كان الوقف منقطع الاخر كوقوف على اولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم ائقراء فانه يصح عنده ويرجع ذلك بعد انقراض من سمي الى فقراء عصبته فان لم يكونوا فالى فقراء المسلمين وبه قال ابو يوسف ومحمد والراجح من مذهب الشافعي انه لا يصح مع عدم بيان

المصنف والراجح منه قطع الآخر (فصل) وأما ما عني أنه إذا خرب الوتة لم يرد إلى ملك الواقف ثم أخذوا في جواربه وصرفوا عنه في مثله وإن كان من جهة أفعال مالك والشافعي يني على حاله ولا يباع وقال أحمد يجوز بيعه وصرفه عنه في مثله وكذلك في المسجد إذا كان لأبي عرويه وليس عند أبي حنيفة نص فيها واختلف أصحابه فقال أبو يوسف لا يباع وقال محمد يرد إلى مالك الأول (كتاب الهبة) اتفق الأئمة على أن الهبة تصح بالإيجاب والقبول والقبض فلا بد من إيجاب المالك الثلاثة عند الثلاثة وقال مالك لا يفتقر صحته أول ومهال إلى قبض بل تصح وإن لم يجزده (٣٢) الإيجاب والقبول ولكن القبض شرط في نفوذها وتامها واحترام مالك بذلك عما إذا أخر

الواهب الإقباض مع المطالبة الموهوب له حتى مات وهو مستمر على المطالبة لم يطل وله المطالبة الورثة فان ترك المطالبة أو أمكنه قبض الهبة فلم يقبضها حتى مات الواهب أو مرض بطلت الهبة وقال ابن أبي زيد المالكي في الرسالة ولا تهمية ولا صدقة ولا حبس إلا بالهبة فان مات قبل أن يجاز عنه فهو يراث ونحن أجد رواية أن الهبة تملك من غير قبض ولا بد في القبض أن يكون ناذن الواهب خلافاً لأبي حنيفة وهبة المشاع جائزة عند مالك والشافعي كالبيع ويصح قبضه بأن يسلم الواهب الجبيع إلى الموهوب له فيستوفى منه حقه ويكون نصيب شريك في يده ودية وقال أبو حنيفة إن كان عيلاً يقوم كالعميد والجواهر جازت هبته وإن كان عملاً لا يقسم لم يجوز هبته شئ منه مشاعاً (فصل) ومن أضرنا سناً فقال أحمدة تداري فانه يكون قد وهب له الانتفاع بمدة حياته وإذا مات رجعت رقبته الدار إلى مالكها وهو المهرس هذا مذهب مالك وكذلك إذا قال أحمدة تداري فانه يكون رقبته وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد تصير الدار ملكاً للمهرس ورثته ولا تعود إلى ملك المصنف الذي هو المهرس فان لم يكن للمهرس وارث كانت اليد للمالك والشافعي قول آخر كذهب مالك والرقبي جائزة وحكمهما حكم المهرس عند الشافعي وأحمد وأبو يوسف وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد الرقبى باطلة (فصل) ومن وهب لولد شيئاً استحب أن يسوي بينهم هبة أبي حنيفة ومالك وهو الراجح من مذهب الشافعي وذهب أحمد ومحمد بن الحسن إلى أنه يفضل المالك المذكور على الأثاث كسهمه الأثر وهو وجه في مذهب الشافعي وتخصيص بعض

مريض وتشجيع جنازة الحرج ولا يبطل اعتكافه مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يبطل فالأول مخفف وهو خاص بالكبر والثاني مشدد وهو خاص بالأصغر كما مر في حقه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليه وأحمد أن المعتكف لو باشر فيما دون الفرج بطل اعتكافه إن أنزل مع قول مالك والشافعي في القول الآخر أنه يبطل اعتكافه أنزل أم لا فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالأصغر لمساختمهم بالطهارة برأزال بخلاف الأكبر ويحتمل أن يكون الأمر بالعكس فيسأخح الأكبر بالانزال لكونهم على كونهم بغيرهم بخلاف الأصغر يحجب أحدهم عن حضرة ربه بجرد ذلك الجماع وإن لم ينزل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يكره الاعتكاف الطيب ولا يس ربيع الثياب مع قول أحمد بكرهه ذلك فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المعتكف في حضرة الله تعالى كالهلاله فلا يكره له التحمل بالطيب وليس من الثياب ووجه الثاني أن المعتكف في حضرة الله كالمحرم لا ينبغي له الترفه ولكل من المرتبة رجال فقوم بين يديه أعزاً به من الطاعة كما مر في المجالس وقوم بين يديه أدلاً ما اتجه إلى الهبة على قلوبهم وأمالوا وقوعهم في سائر الزمان في مخالفة ولكن جهور الأتباع والعلماء والأولياء على ذلك بين يدي الله كالحاضر وفي صلاة أو اعتكاف أو غيره إذا ناصفة أي في نفوسهم وثيابهم فافهم ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه لا ينبغي للمعتكف قراءة القرآن والحديث والفقه غيره مع قول أبي حنيفة والشافعي أن ذلك مستحب ووجه ما قاله مالك وأحمد أن قراءة القرآن والحديث وأعلم لما يقع فيه من الجدال والشكال ورفع الصوت غالباً يفرق القلب عن المعنى المقصود من الاعتكاف وهو اشتغال القلب بالله تعالى وحده دون غيره ولذلك أجمعوا على استحباب تلاوة القرآن والذكر والمهلة أهدم تعلق ذلك بالغير (فان قال قائل) إن قراءة القرآن والحديث والفقه تفرق القلب عن الله تعالى بذهاب الفهم إلى معانيها فافهم تذهب بالقارئ إلى الجنة وما فيها شاهد بقلبه وآية تذهب به إلى النار وما فيها فيعشاهد ما قبله وآية تذهب به إلى معنى الطلاق أو العدة أو الموارث ويحتمل ذلك ولا يكاد من يتدبر القرآن ينفك عن هذه الأمور (فالجواب) إن هذا المقام هو الذي يقدر على الوصول إليه فأب التماس فهو خاص بالأصغر فلا يؤثر في مقامه ذهاب فكرهم إلى معاني ما يقرأونه ويذكرونه بخلاف الأكبر فانهم يتفكرون في هذه المعاني عن شهود الحق تعالى فيؤثر ذلك في مقامهم وما بقي الخلاص لا يسألوا مقام الأكبر والذين تذهب أفكارهم وعقولهم إلى معاني القرآن والذكر ولا يتفكرون بذلك عن صاحب الكلام وسعت سيدي علياً الخواص رجع الله يقول ما سمى القرآن بالقرآن لا لكونه مشتقاً من القراءة الذي هو الجمع فقوم بحمهم بتلاوته على ما فيه من الأحكام والمعاني والاعتبارات والتوبيخات والقوارع والزواجر والآداب وقوم بحمهم بتلاوته على الحق جل وعلا وسعده وتوم بحمهم بتلاوته على الحق بشهوده الأمور كلها فلا يوجبون بالحق عن الأحكام ولا بالأحكام عن الحق ذلك فصل الله يؤثريه من يشاء فاعلم ذلك أجمع العلماء على أن الحج أحد أركان الإسلام وأنه فرض واجب على كل مسلم حر بالغ عاقل مستطيع في

قال أحمدة تداري فانه يكون رقبته وقال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه وأحمد تصير الدار ملكاً للمهرس ورثته ولا تعود إلى ملك المصنف الذي هو المهرس فان لم يكن للمهرس وارث كانت اليد للمالك والشافعي قول آخر كذهب مالك والرقبي جائزة وحكمهما حكم المهرس عند الشافعي وأحمد وأبو يوسف وقال مالك وأبو حنيفة ومحمد الرقبى باطلة (فصل) ومن وهب لولد شيئاً استحب أن يسوي بينهم هبة أبي حنيفة ومالك وهو الراجح من مذهب الشافعي وذهب أحمد ومحمد بن الحسن إلى أنه يفضل المالك المذكور على الأثاث كسهمه الأثر وهو وجه في مذهب الشافعي وتخصيص بعض

الأولاد بالهبة مكروه بالاتفاق وكذا تفصيل بعضهم على بعض وإذا فاضل فهل يلزمه الرجوع الثلاثة على أنه لا يلزمه وقال أحمد يلزمه الرجوع (فصل) وإذا وهب الولد لابنه هبة قال أبو حنيفة ليس له الرجوع فيها بحال وقال الشافعي له الرجوع بكل حال وقال مالك له الرجوع ولو بعد القبض فيما وهب لابنه على جهة الصلة والمحبة ولا يرجع فيما وهبه على جهة الصدقة وانما يسوغ الرجوع ما لم تتغير الهبة في يد الولد أو يستحدث ديناً به الهبة أو تزوج البنت أو يخلط الموهوب له بمال من جنسه بحيث لا يتميز منه والا فلا يس له الرجوع ومن أحمد ثلاث روايات أظهرها له الرجوع بكل حال كذهب الشافعي والثانية ليس له الرجوع (٣٣) بحال كذهب أبي حنيفة

والثالثة كذهب مالك

(فصل) وهل يسوغ

الرجوع في غير هبة الابن

قال الشافعي له الرجوع في

هبة كل من يقع عليه اسم ولد

حقيقة أو مجازاً كولد له أصله

وولد له من أولاد البنين

أو البنات ولا رجوع في هبة

الاجنبي ولم يعتبر الشافعي

طرودين وتزوج البنت كما

اعتبره مالك لكن بشرط بقاءه

في سلطنة المذهب فيمنع عنده

الرجوع بوقف نفسه وبهبة

لا باجارتها ورهنه وقال أبو

حنيفة إذا وهب لذي رحم

محرم بالنسب لم يكن له

الرجوع وإن وهب لاجنبي

ولم يعرض عن الهبة كان له

الرجوع إلا أن يزيد زيادة

متصلة أو يموت أحد المتعاقدين

أو يخرج عن ملك الموهوب

له وليس عند أبي حنيفة

الرجوع فيما وهب لولده

وأخيه وأخته وعمه وعمته ولا

كل من لو كان امرأه لم يكن له

أن يتزوج بها لأجل النسب

فأما إذا وهب لغيره

وللاجناب كان له أن يرجع في

هبته (فصل) وهل هبة ثم

طلب ثوابها أو قال انما أردت

العمرة واحدة وانفقوا على أن من لزمه الحج فلم يحج ومات قبل التمكن من أدائه سقط عنه الفرض وأجمعوا على أنه لا يجب على الصبي حج وأن حججه قبل البلوغ لا يسقط عنه فريضة الحج وانفقوا على استحباب الحج لمن لم يجد زاد ولا راحة ولا يمكنه يقدر على المشي وعلى صنعة يكسب بها ما يكفيه للنفقة وعلى أنه لا يلزم بيع المسكن للحج وهو على جواز النيابة في حج الفرض عن الميت وعلى أنه لا يجوز إدخال الحج على العمرة بعد الطواف وانفق الأربعة على وجوب الدم على المتنع أن لم يكن من حاضري المسجد الحرام وكذلك الغارن وهو شاة وقال طائوس وداود لادم على القارن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إن العمرة سنة لا فريضة مع قول أحمد والشافعي في أربع قوايه أنها فريضة كالحج فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن أعمال العمرة داخلية في ضمن أعمال الحج فكانت العمرة المستقلة تنقل بالحج ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي أتموا ما بينهما ما تامين فلم يكتف بالحج عن العمرة وجمع بعضهم بين القولين فقال العمرة واجبة في غير أشهر الحج هي واحدة في العمر مستحبة في أشهر الحج فهي في أشهر الحج كالطهارة الصغرى مع الكبرى تدخل فيها فان شاء العبد اكتفى عنها بالحج وإن شاء فعلها مع الحج من حيث أنها فروع خاص أه وفيه نظرية تأمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز فعل العمرة في كل وقت مطلقاً من غير حضور يعني في العدد بلا كراهة مع قول مالك بكره أن يعمر في السنة من تين قالوا لا تخفف من حيث عدم الحصر خاص بالأكثر والثاني مشدد خاص بالأصغر ويصح تعديله بالعكس فيكون الأول في حق الأصغر والثاني في حق الكابر من أهل مقام الأدب الكامل مع الله تعالى فهم يستحقون من دخول حضرة الله الخاصة إلا في مثل كل سنة مرة أو شهر مرة واحدة بخلاف الأصغر فإن أحدهم ربما دخل حضرة الحق ونسج ولا يعرف شيئاً من آدابها فكانه لم يدخل فكان تكريره للعمرة مطلوباً وبهيات أن يتحصل من ذلك التكرير مدمرة واحدة من عمره لا كافر بكل من الأئمة أخذ بحكم فتنهم من راعى حال الأصغر ومنهم من راعى حال الكابر ومراعاة حال الأصغر أولى لأنه هو الطريق الذي فيه معظم الناس ووجه كراهة مالك الاعتناء في سنة من تين عدم اطلاعه على دليل في التكرار أو خوفه على المعتمر من الإخلال بحرمه البيت إذا رآه من تين في السنة بخلاف اعتناؤه في السنة مرة لأن التعظيم للبيت يحدث في قلب العبد كل سنة في حق المعتمر كحج أو في كل شهر كما قال به بعض أصحاب مالك رحمه الله فهو نظير حدوث التعظيم للبيت في كل خمسة أعوام في حق الحاج كما ورد فافهم ومن ذلك قول الأئمة أنه تستحب المبادرة بالحج لمن وجب عليه فإن أخر به بعد الوجوب جاز عند الشافعي لأنه يجب عنده على التراخي وقال الأئمة الثلاثة بوجوبه على الفور لا يؤخر إذا وجب فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان لكن الأول خاص بالأصغر أصحاب الضرورات والعوائق الدنيوية والثاني خاص بالكابر الذين لا علاقة لهم وحجهم من نعمة فيستحب أحدهم أن يؤخر أمر الله تعالى وقد بلغنا أن الله تعالى لما أمر الخليل عليه الصلوة والسلام بالاختتام بادر واختتم بالفأس المعبر

(٥ - ميزان في) الثواب نظراً فإن كان مثله من يطلب الثواب من الموهوب له فله ذلك عند مالك كهيئة الفقير للغير وهبة الرجل لا ميرته ومن هو فوقه وهو أحد قول الشافعي وقال أبو حنيفة لا يكون له ثواب إلا بشراطه وهو القول الثاني للشافعي وهو الأرجح من مذهبه (فصل) وأجمعوا على أن الوفاء بالوعد في التطير مطلوب وهل هو واجب أو مستحب فيه خلاف ذهب أبو حنيفة والشافعي وأحمد وأثر العلماء إلى أنه مستحب فلو تركه فاته الفضل وارتكب المكروه كراهة شديدة ولكن لا يأتى بذهب جماعة أنه واجب منهم مجربين بعد الذين يروى ذهب المالكية مذهبا ثالثا إن الوعدان اشترط بسبب كقولهم تزوج ذلك كذا ونحو ذلك وجب الوفاء به وإن كان الوعد مطلقا

لم يجب (كتاب اللقطة) أجمع الأئمة على أن اللقطة تعرف حولاً كاملاً لا يمكن شيئاً منها أن يسيراً أو شيئاً لا بقائه وإن صاحبها إذا جاء أخيراً
من ملقطها وأنه إذا أكلها بعد الحول وأراد صاحبها أن يضمه كان له ذلك وأنه إن تصدق بها ملقطها بعد الحول فصاحبها أخير بين التضمين
وبين الرضا بالاجر (فصل) وأجمعوا على جواز الالتقاط في الجملة ثم اختلفوا هل الأفضل ترك اللقطة أو أخذها فمن أبي حنيفة وريثان
أحدهما الأخذ أفضل والثانية تركه أفضل وعن الشافعي قولان أحدهما أخذها أفضل والثانية وجوب الأخذ والأصح استحبابه لو اتفق
بإمانته نفسه وقال أحد تركها (٣٤) أفضل فلو أخذها ثم ردها إلى مكانها قال أبو حنيفة إن كان أخذها يردّها إلى صاحبها فلا

ضمان والاضمن وقال الشافعي
وأحمد يضم على كل حال
وقال مالك إن أخذها رتبة
الحفظ ثم ردها ضمن وإن
أخذها متردداً بين أخذها
وتركها ثم ردها فلا ضمان
عليه (فصل) ومن وجد
شاة في فلاة حيث لا يوجد
يضمها إليه ولم يكن يقربها
شيء من العمران وخاف عليها
فله الخيار عند مالك في تركها
وأكلها ولا ضمان عليه
والبقرة إذا خاف عليها
السباع كالشاة وقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد متى أكلها
لزمه الضمان إذا حضر
صاحبها (فصل) وحكم
اللقطة في الحرم وغيره سواء
عند مالك فلا ملقط أن
يأخذها على حكم اللقطة
ويملكها بعد ذلك وله أن
يأخذها لحفظها على صاحبها
فقط وهو قول أبي حنيفة
وقال الشافعي وأحمد له أن
يأخذها لحفظها على
صاحبها ويعرفها ما دام معها
بالحرم وإذا خرج سلمها إلى
الحاكم وليس له أن يأخذها
للميل (فصل) وإذا عرف
اللقطة سنة ولم يضمن مالكها

عنه بالقدوم فقالوا له يا خليل الله هلا صبرت حتى تجد الموصى فقال إن تأخيراً أمر الله تعالى شديد انتهى
ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إن مات بعد التمسك لا يسقط عنه الحج بل يجب الحج عنه من رأس
ماله سواء أوصى به أو لم يوص به كالدين مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يسقط عنه الحج بالموت ولا يلزم ورثته
أن يحجوا عنه إلا أن يوصى فيحجوا عنه من ثلثه فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان ووجه القولين ظاهر ويصح أن يكون الأول في حق الخواص والثاني في حق آحاد الناس ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يجب عن الميت من ديرة أهله مع قول مالك من حمت أوصى به ومع الرأج
من مذهب الشافعي أنه من الميتات فالأول والثاني مشدد والثالث مخفف وهو لا يثق بمقام غالب الناس
فإن الحرم من ديرة أهله قليل ولما ساج السلطان قايتباي أحرم من قلعة الجبل بمصر رحمه الله فعدوا ذلك
من النوادر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يصح حج الصبي باذن وليه إذا كان يعقل ويميز ولا يميز يحرّم
عنه وليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح إحرام الصبي بالحج فالأول مخفف في صحة الحج من الصبي ودليله
الاحاديث الصحيحة والثاني مشدد فيها ووجه تعظيم أمر الحج وكثرة المشقة في تأدية المناسك وفي
إتيانه من البلاد البعيدة غالباً وكونه لا يمتد إلى الكمال التظيم لا يثق بالحق تعالى وبخضرتة أذهو أعظم
مواكب الحق تعالى فلا يكون إلا من كامل في المعرفة بالله تعالى ولذلك قال القوم اعرف صاحب البيت
قبل البيت ثم حج ولذلك وجب في العمرة واحدة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكرة هـ حج من
يحتاج إلى مسئلة الناس في طريق الحج مع قول مالك أنه إن كان له عادة بالسؤال وجب عليه الحج فالأول
مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان وقول مالك في غاية التحقيق فإن فيه جمعا بين
القولين بحملها على طالب فيكره الحج في حق أهل المروآت كالعالم والصالحين وغيرهم من أرباب
المراتب ولا يكره في حق أراذل الناس والمخبردين عن الدنيا من الفقراء فإن قيل أي فائدة في اشتراط
وجود الزاد والراحلة ونفقة الطريق مع جواز فقده النفقة والزاد بوقوع ذلك منه أو سرقة لص أو موت
الراحلة فالجواب فائدة ذلك أن من حصل الزاد والراحلة فقد سافر تحت نظر الشارع فاستحق حمايته
من الآفات ولو مات جوعاً أو تعباً كان طاعة الله تعالى بخلاف من خرج للحج بلا زاد ولا راحلة ثم مات جوعاً
أو تعباً فإنه يكون عاصياً وما ضمن الشارع الكفاية والمعونة إلا لمن كان تحت أمره فهو ولو مات دابة أو
سرفت نفقته في كفالة الله عز وجل فلا بد أن يسخر له من يقوم بكفايته في الطريق لا بد له من مع بالعباد
يحصل الزاد والراحلة ويعتمد به ذلك على الله تعالى الذي هو خالق القوة في الراحلة والمنعم بالنفقة
والزاد لا على غيره وهذا من باب العقل وتوكل فـ لم أنه لا ينبغي لفقيه أن يحج على التجريد اعتماداً على
ما يفتح الله تعالى به عليه في الطريق من غير زاد ولا راحلة ويقول إن الله عز وجل لا يضيع أجر من
مخالفة لأمر الشارع وقد قال تعالى وترددوا فإنا خير الزاد التقوى والتقوى أولى الأبواب فأمر بالزاد
الجسماني الذي هو الطعام والروحاني الذي هو التقوى وأن يكون ذلك حلالاً خالصاً لوجهه الكريم فإن
قوله تعالى واتقون أي في الزاد والمهل في الحج (فان قيل) إن بعض مشايخ السلف كان مهوداً من الإكابر

فعمد مالك والشافعي للالتقاط أن يجلسها أبدأ وله التصديق بها وله أن يأكلها غنياً كان أو فقيراً وقال أبو حنيفة إن كان
فقيراً جاز له أن يملكها وإن كان غنياً لم يجوز ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتصدق بها قبل أن يملكها على شرط أن جاء صاحبها فإن أجاز
ذلك مضى وإن لم يجوز ضمن له الملقط وقال الشافعي وأحمد لا يجوز ذلك لأنها صدقة موقوفة وإذا وجد بعيراً بادية وحده لم يجوز له عند مالك
والشافعي أخذها فلو أخذها ثم أرسله فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد عليه الضمان (فصل) وإذا مضى على اللقطة
حول وتصرف فيها الملقط بنفقة أو بيع أو صدقة فصاحبها إذا جاء أن يأخذ فبها يوم يملكها عند أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد

وقال داود انشئ له شئ واذا جاء صاحب اللقطة فاعطى غلامتها وصفتها وجب على الملتقط عند مالك واجد ان يدفعها اليه ولا يكلفه
 بيعة وقال ابو حنيفة والشافعي لا يلزمه ذلك الا بيعة (كتاب القبط) اذا وجد القبط في دار الاسلام فهو مسلم عند الثلاثة
 وقال ابو حنيفة ان وجد في كنيسة او بيعة او قرية من قري اهل الذمة فهو ذمي واختلاف اصحاب مالك في اسلام الهبي المميز غير البالغ
 العاقل على ثلاثة اقوال احدها ان اسلامه يصح وهو قول ابي حنيفة واجد والثاني انه لا يصح والثالث انه موقوف وعن الشافعي الاقوال
 الثلاثة والراجح من مذهبنا ان اسلام الهبي استقلاله لا يصح (فصل) واذا وجد (٣٥) لقيط في دار الاسلام فهو

مسلم فان امتنع بعد بلوغه
 من الاسلام لم يفره على ذلك
 فان ائى قتل عند مالك واجد
 وقال ابو حنيفة بجحد ولا يقتل
 وقال الشافعي يزجر عن الكفر
 فان اقام عليه افره عليه
 واتفقوا على انه يحكم بالاسلام
 الطفل بالاسلام ابيه وكذا
 بالاسلام امه الا ما لكافاه قال
 لا يحكم بالاسلام بالاسلام امه
 وعنه رواية كذهب الجماعة
 (كتاب الجمالة)

اتفق الاثمة على ان راد
 الاثمة يستحق الجملة برده
 اذا شرطه ثم اختلفوا في
 استحقاقه اذالم بشرطه
 فقال مالك ان كان معروفا
 براد الاثمة استحق على حسب
 بعد الموضع وقربه وان
 لم يكن ذلك شأنه فلا جعل له
 ويعطى ما اتفق عليه وقال
 ابو حنيفة واجد يستحق
 الجمل على الاطلاق ولم يعتبر
 وجود الشرط ولا عدمه ولا
 ان يكون معروفا وفاراد الاثمة
 ام لا وقال الشافعي لا يستحق
 الجمل الا بالشرط واختلفوا
 هل هو مقدر فقال ابو حنيفة
 ان رده من مسيرة ثلاثة ايام
 استحق اربعة درهما وان

كان يخرج للصح وغيره بالازاد وذلك نقص في الادب فكيف الحال (فالجواب) لعل ذلك وقع من هؤلاء
 قبل كالم في الطريق على ان احدهم كان لا يخرج الى السفر الى الحج او غيره بلا زاد ولا ماء الا بعد رياضته
 نفسه في الحضر مرارا فربما صار احدهم بطوى الاربعين يوما واكثر لا يحتاج الى طعام ولا شراب فصاحب
 هذا الحال لا اعتراض عليه الا في تركه التكامل لا في الجواز ولو لا ان احدهم راض نفسه وعرف منها عدم
 الحاجة الى الطعام والشراب ما كان يخرج ابدا بلا زاد ولو امره الناس بذلك لسفه رأيهم وانكره عليهم
 وقد جئنا في افضل الدين من مصر الى مكة باربعة ارغفة فاكل في كل ربيع رغيفا قايلا ان يحكم على الناس
 بحكم واحد او تفتح باب الاعتراض على الفقراء الا بعد شدة التفحص عن احوالهم والله اعلم ومن ذلك
 قول الاثمة الثلاثة انه يصح حج من استؤجر للخدمة في طريق الحج مع قول اجدانه لا يصح حجه قال اول
 مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من سافر للخدمة للناس قد جمع بين
 حق الله تعالى وبين حق عباده وذلك خاص بالاكابر الذين لا يقصدون باعمالهم الدنيا وبنية والخروبة
 الا وجه الله تعالى ولا يشغلهم احد الحقيقين عن الاخر مع ان الخدمة غالبها لا تكون الا في وقت يكون فيه
 فارغا من عمل المناسك فلا يقع في كسبه شبهة ولا في عمله في الحج شركة فمن أين جاءت الكراهة فتأمل واما
 وجه الثاني فهو مجهول على حال الا صاغر الذين تكون همهم من مصر ووفة الى طاب الدنيا وذلك حال غالب
 الناس اليوم فمن الاثمة من راعى حال الاكابر ومنهم من راعى حال الا صاغر من العلم والجمالة فافهم
 ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو غصب دابة ففج عليهم او مالا ففج به انه يصح حجه وان كان ماصيا
 بذلك مع قول اجدانه لا يصح حجه ولا يجزيه قال اول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول ان الحرمة لا يخرج عن افعال الحج فلا يؤثر فيه البطالان وهو خاص بالا صاغر
 ووجه الثاني انه خاص بما فعل والعاصي بغصب الله عليه فلا يرضى عليه الا ان تاب ولا تصح توبته حتى
 يرد ذلك الحق الى اهله ومن لا تصح توبته لا يصح له دخول حجرة الله ولو دخل مكة فخكمه حكم دخول
 ايلس المسجد فهو ملعون ولو كان في حجرة الله تعالى فافهم وهذا خاص بالا كابر ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة انه لا يجب الحج على من وجبت عليه اجرة خفارة في الطريق مع قول مالك انه يجب عليه الحج
 ان كانت يسيرة وامن العدو فالاول مخفف والثاني مفصل فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين
 ظاهر ويصح حمل الاول على حال من يقدم دنياه على آخرته والثاني على عكسه ولا يكلف الله نفسا
 الا وسعها ومن ذلك قول الاثمة الاربعة انه يجب السفر في البحر للحج اذا غلبت السلامة مع قول
 الشافعي في احد قوليه انه لا يجب فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول انه مستطيع عادة ووجه الثاني ان البحر لا تؤمن فائنته وقد تهورر في عظمته في تلك السنة فيخرق
 نكل من في السفينة واهل بيده احدى وثلاثين يقع في المستقبل فقد تسلم المركب خمس سنين متوالية وتغرق
 في تلك المرة بخلاف البرفانه اذا هجز في الطريق يجرد من بحمله غالبها من الخجاج او عرب البوادي ويصح
 حمل الاول على من رزقه الله قوة البهين والنوكل والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول

رده من دون ذلك يرضخ له الحاكم وقال مالك له اجر المثل وعن اجد روايتان احدهما دينار واثناعشر درهما والا فارق بين قهصير المسافة
 وطولها ولا بين المصر وخارج المصر والثانية ان جاء به من المصر ف عشرة دراهم او من خارج المصر فاربعون درهما وعند الشافعي لا يستحق
 شيئا الا بالشرط والتقدير واختلافهما فيما أنفق على الآبق في طريقه فقال ابو حنيفة والشافعي لا يجب على سيده اذا أنفق متبرعا وهو
 الذي ينفق من غير اذن الحاكم فان أنفق باذنه كان ما أنفق دينارا على سيده العبد انه ان يحبس العبد منه حتى يأخذ ما أنفق وقال اجد وهو
 على سيده بكل حال ومذهب مالك ايسر له غير اجرة المثل (كتاب الفرائض) اجمع المسلمون على ان الاسباب المتوارث بها

ثلاث ربح ونكاح وولاء وان الاستبواب المانعة من الميراث الثلاثة ربح وقتل واختلاف دين وعلى التاليف بغيره يوجب
 صدقة بصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك الا الشريعة واجهوا على أن الوازئين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب
 وأبوه وان عملا والاخ وابنه الام والاهم وابنه الام والزوج والمعتق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة
 والاخت والزوجة والمعتقة وعلى أن الفرائض المقدرة المحدودة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والربع والثلث والثلثان والثلث
 والندم الى غير ذلك من مسائل الفرائض (٣٦) المجمع عليها (فصل) واماما اختلاف فيه فنه توريث ذوي الارحام الذين لا سهم

الائمة الثلاثة ان العاجز عن الحج بنفسه لمرض أو زمانة لا يرضى برؤيته منهم أو لهرم أو وجد أجرة من يحج
 عنه لزمه الحج فان لم يفعل استقر الفرض في ذمته مع قول أحمد انه لا يجب عليه الحج وانما يجب الحج
 على من كان مستطيعا بنفسه خاصة فالاول مشدد في استقرار الفرض في ذمته والثاني مخفف فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الحج بقبل النيابة في حق الا صاغر من باب قولهم لعلي أراهم
 أو أرى من براهم حيث كان عاجزا عن تحمل تلك المشقة الواقعة في سفره لخصرة محبوه ووجه الثاني
 انه لا يشي المحبين رسالة بسلام ولا رسول لاسيما والمقصود الاعظم من الحج تقديس الذوات الواردة
 على تلك الحضرات وتقديس الغائب لا يخفى عن تقديس من استأجره بل يجب على الاكابر ان يذهب
 أحدهم لتلك الحضرة ولومات في الطريق لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه
 الموت فقد وقع أجره على الله فافهم وقد أنشدوا

فوالله ما يشي العليل رسالة ولا يستحي شكوى المحب رسول

ومن ذلك قول الأئمة الاربعة الا في رواية لا يحنيفة انه لو استأجر من يحج عنه وقع الحج عنه
 المحجوج عنه مع قول أبي حنيفة في هذه الرواية انه يقع عن الحاج والمحجوج عنه ثواب النفقة فالاول
 مخفف عن المحجوج عنه والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه هذين القولين قريب
 من التوجيهين فيما قبلهما فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الاعمي اذا وجد من يقوده لزمه الحج
 بنفسه ولا يجوز له الاستئابة مع قول أبي حنيفة انه يلزمه الحج في ماله فيستأجر من يحج عنه فالاول
 مشدد والثاني مخفف ووجه هذين القولين كوجههما فيما قبلهما فالاصاغر يستأجر من يذهب والاكابر يحججون
 بانفسهم طلبا لتقديس ذواتهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين انه لا يجوز
 الاستئابة عن الميت في حج التطوع بخلاف حج الفرض فانه يجوز بالاتفاق كما في أول الباب مع قول الشافعي
 في القول الاخر انه يجوز الاستئابة في حج التطوع عن الميت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الاول أن حج الفرض لا رخصة في تركه فمن عجز عن مباشرته بنفسه جازت النيابة
 فيه بخلاف حج التطوع لا ضرورة اليه ويجوز تركه مع القدرة ووجه القول الاخر ان الشافعي انه قربة على كل
 حال فتجوز الاستئابة فيه كالفرض بجوامع القربة وان تفاوتت الى جوب والندب ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد في أشهر روايته انه لا يجوز لمن لم يسقط عند فرض الحج أن يحج عن غيره فان حج عن غيره وعلم به
 فرضه انصرف الى فرض نفسه مع قول أحمد في الرواية الاخرى انه لا ينعقد احرامه لاعن نفسه ولا عن
 غيره ومع قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز مع الكراهة منهم اله فالاول فيه تشديد والرواية الثانية عن
 أحمد مشددة والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الامر بالحج أولا ينصرف
 الى فرض العبد ليخرج عما كاف به فاذا فعل ما كاف به جازله الحج عن غيره ووجه رواية أحمد ان احرامه
 بالحج عن غيره مع بقاء الفرض عليه هو خارج عن قوا عدا الشريعة وكل عمل بخالف الشريعة فهو مردود
 مطلقا اما عدم صحته أصلا او ما لنقصه كاصالة الخداج ووجه الثالث حمل النهي الوارد في ذلك على

لهم في كتاب الله عز وجل
 وهم عشرة أصناف أبوالام
 وكل جد و جدة ساقطين واولاد
 البنات وبنات الاخوة
 واولاد الاخوات وبنو
 الاخوة للام والعم للام وبنات
 الاعمام والعمات والحالات
 والمدلون بهم فذهب مالك
 والشافعي الى عدم ثورتهم
 قال ويكون المال لبيت المال
 وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان
 وزيد والزهرى والاوزاعي
 وداود وذهب أبو حنيفة
 وأحمد الى ثورتهم وحكي
 ذلك عن علي وابن مسعود
 وابن عباس وذلك عند فقد
 أصحاب الفروض والعصبات
 بالاجماع وعين سعيد بن
 المسيب ان المال يرث مسع
 البنت فعلى ما قال مالك
 والشافعي اذا مات عن أمه
 كان لها الثلث والباقي لبيت
 المال أو عن بنته فلها النصف
 والباقي لبيت المال وعلى
 ما قال أبو حنيفة وأحمد المال
 كله للام الثلث بالفرض
 والباقي بالرد وكذلك للبنت
 النصف بالفرض والباقي
 بالرد ونقل القاضي عياض

الوهاب المالكي عن الشيخ أبي الحسن ان العصبية عن عثمان وعلي وابن عباس وابن مسعود انهم كانوا يقولون
 ذوي الارحام ولا يردون على أحد وهذا الذي يحكي عنهم في الرد وتوريث ذوي الارحام حكاية فعل لا قول وابن خزيمة وغيره من الحفاظ
 يدعون الاجماع على هذا (فصل) والمسلم لا يرث من الكافر ولا عكسه باتفاق الأئمة وحكي عن معاذ وابن المسيب والنخعي
 نهى عن المسلم الكافر ولا عكس كما يتزوج الكافر المسلم ولا يتزوج الكافر المسلم (فصل) واختلاف في مال المرتد اذا قتل أو مات
 على الردة على ثلاثة أقوال الاول أن جميع ماله الذي كسبه في اسلامه يكون فيأ لبيت المال هذا قول مالك والشافعي وأحمد والثاني يكون

لورثته من المسلمين سواء اكتسبه في اسلامه أو في رده وهذا قول أبي يوسف ونجدة بن الحسن والثالث أن ما اكتسبه في حال اسلامه لورثته من المسلمين وما اكتسبه في حال رده في البيت المال وهذا قول أبي حنيفة (فصل) واتفقوا على أن القتال عند الظلم لا يرث من المقتول ثم اختلفوا فمن قتل خطأ فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يرث وقال مالك يرث من المال دون الدية (فصل) واختلفوا في ثوبت أهل المال من الكفار فذهب مالك وأحمد لا يرث بعضهم بعضا إذا كانوا أهل ملتين كاليهود والنصراني وكذا من عداهم من الكفار ان اختلفت ملتهم وقال أبو حنيفة والشافعي أنهم أهل ملة واحدة فكأنهم كفار يرث بعضهم بعضا (فصل) والفرق والقتل

والهدى والموتى بحرق أو طاعون إذا لم يعلم أيهم مات قبل صاحبه لم يرث بعضهم بعضا وترك كل واحد منهم لباقي ورثته بالاتفاق الا في رواية عن أحمد وذهب على شرح والشافعي والخفي الى أنه يرث كل واحد منهم الآخر من تلامه دون طارفه وهي

رواية عن أحمد (فصل) ومن بعضه حر وبعضه رقيق لا يرث ولا يرث عنه (فصل) حنيفة ومالك والشافعي وقال أحمد وأبو يوسف وشيخه والمزني يورث يرث بقدر ما فيه من الحرية (فصل) والكافر والمردة والقاتل عدا من فيه رق ومن خفي موته لا يحجبون كالأورثون بالاتفاق وعن ابن مسعود وحده أن الكافر والعبد وقاتل العمد يحجبون ولا يرثون والاخوة إذا حبسوا الام الى السدس لم يأخذوا بالاتفاق وروى عن ابن عباس أن الاخوة يرثون مع الاب إذا حبسوا الام فيما أخذوا ما يحبها عنه والمشهور عنه موافقة الكافة والجدة أم الاب لا ترث مع

الكرامة دون التحريم لانه من باب الايثار بالقرب الشريعة وقد منع بعضهم الكرامة إذا كان ايثار العبد أخاه بالقرب بما يحق الاخوان لا رغبة عن الطاعة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز أن يتنفل بالحج من عليه فرض الحج فإن أحرم بالنفل انصرف الى الفرض مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز أن يتطوع بالحج من عليه حج الفرض وينتقد احرامه بما قصده وقال القاضي عبد الوهاب المالكي عندي لا يجوز ذلك لال الحج عندنا على الفور فهو مضيق كما مضيق وقت الصلاة فالاول مشدد والثاني مخفف فارجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين معلوم مما سبق في نظائره قريبا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يكره الحج احدي هذه الكيفيات الثلاث المشهورة على الاطلاق وهي الافراد والتمتع والقران مع قول أبي حنيفة بكرامة القران والتمتع لا يكره فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه الاول ثبوت كل من الكيفيات الثلاث عن الشارع صلى الله عليه وسلم فعلا ونقرا من غير ثبوت خبر عن ذلك ووجه الثاني أن التمتع والقران للقيم بمكة لا حاجة اليه لما عنده من الراحة وعدم التعب بخلاف الآفاق والعناء أمنا على الشريعة فافهم أن يضيقوا ويوسعوا في كل شيء لا ترده قواعد الشريعة فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الافراد أفضل من القران والتمتع مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه ان التمتع أفضل من الافراد فالاول مشدد خاص بالا كبر والثاني مخفف خاص بالصغار وهو حال غالب الناس اليوم اضيق أبدانهم وأعمارهم عن تحمل المشقة أيام الافراد مع انشراح القلب ولا عانة التمتع على تحصيل الحج المبهر واختاره جماعة من أصحاب الشافعي من حيث الدليل وقد رأيت شخصا من اخواننا أحرم بالحج على وجه الافراد فورمت رأسه ووجهه وصار عبثا في الحج ثم ندم وكان ذلك في أيام الشتاء فيحصل قول من قال الافراد أفضل على ما ذالم تحصل له تلك المشقة الشديدة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز ادخال الحج على العمرة قبل الطواف والوقوف مع قول أحمد والشافعي في أحد قوليه ان ذلك لا يجوز بخلاف ادخاله عليه بعد الطواف فانه يجوز بالاتفاق كما هو أول الباب لانه قد أتى بالمقصود فالاول مخفف والثاني مشدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن العبد قد ربط نيته مع الله تعالى على فعله العمرة فلا ينبغي له تغييرها بالعبادة أخرى ولو كانت أفضل منها كما لا يجوز ان يدخل في فرض الظهر ثم يجعله عصر او لا في صلاة تنقل ثم يجعلها فريضا ووجه الثاني المسألة في مثل ذلك مع ان الحج فيه عمل العمرة وزيادة في الحديث دخالت العمرة في الحج الى الابد وهما أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول الائمة الاربعة انه يجب على القارن دم كدم التمتع وهو وفاة مع قول طائوس وداد انه ليس عليه دم ومع قول بعض الائمة عليه بدنة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فارجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الارتفاق بالقران كما يحصل بالتمتع من حيث قرب زمن احرامه ومن حيث ان كل فعل يقوم مقام فلهين ووجه الثاني عدم ورود امر في ذلك كما ورد في التمتع ووجه الثالث شدة التغليب على القارن مع سهولة البدنة عليه وهو خاص بالا كبر وقد ج سفيان الثوري ما شيا حافيا من البصرة فتلقاء الفضيل بن عياض من مساجد عائشة فقال له هلا اتخذت

وجود الاب الذي هو ابنها شيئا باتفاق الائمة وذهب أحمد الى انها ترث معه السدس ان كانت وحدها أو تشارك الام فيه ان كانت موجودة والاخوان يحجبون الام من الثالث الى السدس بالاجماع وحكى عن ابن عباس ان لها معها الثالث حتى يصير واثلاثة فيكون لها السدس (فصل) وللام في مسئلة زوج وأبو بن أو زوجة وأبو بن ثلث ما بق بعد فرض الزوج أو الزوجة عند جميع الفقهاء الا ابن عباس فانه قال يكون لها ثلث المال كله في المسئلتين وبه قال شرح ورافقه ابن سيرين في زوجة وأبو بن وخالفه في زوج وأبو بن (فصل) وللبنتين فها هذا الثلثان عند جميع الفقهاء الا ما اشتهر عن ابن عباس ان للبنتين النصف كالواحدة وان للثلاثة فها هذا الثلثين وروى عنه كقول

الجماعة وإذا استكمل البنات الثلاث فلا شيء لبنات الابن إلا أن يكون مهن ذكر في ذريته أو أسفل مهن في مهنه فيكون مابق بينه وبين من هو فوقه ومن هو في ذريته للذكر مثل حظ الأنثيين عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن مسعود أنه جعل مابق للذكر من ولد الام دون الاب (فصل) والاختوات مع البنات مهنه عند جميع الفقهاء وحكي عن ابن عباس انهن لسن بمهنه ولا يرثن شيأ مع البنات (فصل) المسئلة المشهورة بالمشركة وهي زوج وأم وأخوان لام وأخ لابوين اختلفوا فيها فقال مالك والشافعي للزوج النصف وللأم السدس وللأخوة من الام الثلث ثم شارك الأخ لابوين (٣٨) الأخوين للام في الثلث الذي فرض لهما وهذا قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود وزيد

وعائشة والزهرى وابن المسيب وجاعات ومذهب أبي حنيفة وأصحابه وأحمد وأبو داود الثلث للأخوة وللأم ويسقط الأخ للابوين وهو مذهب علي وحكي عن ابن عباس وابن مسعود (فصل) فرض الجد والجدات السدس عند جميع العلماء وروى عن ابن عباس أنه أعطى الجدة أم الاب إذا انفردت الثلث وأقامها مقام الأم وروى عنه كقول الجماعة ومذهب مالك لأرث من الجسدان الاثنتان أم الام وأمهاتها وأم الاب وأمهاتها ومذهب أبي حنيفة أن أم أبي الاب ترث أيضا واختلاف قول الشافعي فقال مثل قول مالك وقال مثل قول أبي حنيفة وهو المشهور عنه والراجح من مذهبه والجد من جهة الاب إذا كانت اقرب من الجدة من قبل الام شاركتها الجدة من قبل الام في السدس ولا تحجبها هذا مذهب مالك والشافعي وزيد وابن مسعود وقال أبو حنيفة السدس للجدة من قبل الاب إذا كانت اقرب من التي من جهة الام (فصل)

لأنه لا أولاد له فقال يفاضل أما يرضى العبد الآخر إذا أتى له المصلحة سيده بعد باقه وسواء أحراره وعدم الخسف به مع استحقاقه خسف الأرض به إلا أن يأتي راكبا منتهلا والله لو سجدت على الحجر لكان قليلا فضلا عن أيمان المصلحة تعالى حافيا راكبا وفي رواية وهل ينبغي يفاضل لمن جاء بصالح سيده ان يأتي الى حضرته راكبا اه ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في رواية ان حاضري المسجد الحرام هم من كان على دون مسافة القصر من مكة مع قول أبي حنيفة هم من كان دون الميقات الى الحرم ومع قول مالك هم أهل مكة وذو طوى فالاول خاص بأهل التعظيم التام لله تعالى وشهودهم انهم في حضرته انما خاصة ماداموا على دون مسافة القصر من الحرم والثاني خاص بالكابران بعض المواقيت أكثر من مسافة القصر والثالث خاص بالأصغر الذين لا يقوم ذلك التعظيم في قلوبهم إلا ان كانوا في مكة أو بقنائها وقد أسقط الحلق تعالى الدم عن حاضري المسجد الحرام لكونهم في حضرته كاهل المجلس السلطان لا يكلفون بما يكلف به غيرهم من الخمار جين عن حضرته وهذا أمر يريدون الله تعالى لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان دم التمتع يجب بالأحرام بالحج مع قول مالك انه لا يجب حتى يرمى جرة العقبة وأما وقت جواز الذبح فقال أبو حنيفة ومالك انه لا يجوز الذبح للهدى قبل يوم النحر وقال الشافعي ان وقته بعد الفراغ من العمرة فالاول من المسئلة الاولى مشددوا الثاني منها تخفف والاول من المسئلة الثانية فيه تخفيف والثاني منها فيه تشديد من جهة تأخير الذبح لو كان أراد تقديمه فرجع الامر الى حر قنق الميزان في المسئلتين ووجهها ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يجوز صيام الثلاثة أيام لمن فقد الهدى الا بعد الاحرام بالحج مع قول أبي حنيفة وأحمد في رواية ان له صومها اذا أسرم بالعمرة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى حر قنق الميزان وقوله تعالى ثلاثة أيام في الحج وشهد لقولين فان العمرة حج أصغر ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أظهر قوليه انه لا يجوز صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق مع قول مالك والشافعي في القديم وأحمد في الحديث رواية انه يجوز صومها في أيام التشريق فالاول مشدد في عدم الصيام من حيث ان القوم في ضيافة الله عز وجل في أيام العبد ولا يليق بالضيف أن يصوم عنده من كان في بيته الا باذنه وهو لم يصرح بالاذن له بالصوم وفي الحديث أيام منى أيام أكل وشرب وبها ذلك ليكمل للقوم السرور فان الأجساد لا يحصل لها سرور الا بالافطار فإذا خلق تعالى للحجاج حصول السرور ولارواحهم بشهود كونهم في حضرته ولا جسامهم بأكلهم وشربهم فيها كذلك اه وبغيره هذا المعنى الذي ذكرناه حديث الصائم فرحة ان فرحة عند افطاره وفرحة عند لقاءه وفرحة الا جساد بالافطار وفرحة الارواح بلقاء الله تعالى أي بكشف الحجاب عن قلب العبد في حياته أو بعد مماته وإيضاح ذلك انه اذا كشف حجاب رآى ربه أقرب اليه من حبل الوريد فلا يعلم قدر سرور العبد ولا قدر فرحته في تلك الحصة الا الله عز وجل وأما قول مالك ومن وافقه انه يجوز صوم الثلاثة أيام في أيام التشريق فهو خاص بالأصغر الذين هم في حجاب عن حضرته شهود أرواحهم للعق جل وهلا فيه وتهم غذاء الارواح وغذاء الجسم فيحصل لهم الضعف العظيم عن عمل المناسك مع ما في ذلك

والجد يقاسم الأخوة في ثلث مهنه ولا يحجبون عنه أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وروى عن أبي بكر وابن عباس وعائشة من ابن الزبير ومروان ومعاذ وأبي موسى وأبي الدرداء ان الجد يسقط الأخوة والأخوة من الابوين بعد دون الجد بالأخوة من الاب مالم ينقصوه من الثلث عند كافة العلماء وروى عن علي انهم لا يعادونه واختلاف الأئمة في الاكثرية وهي زوج وأم وجد وأخت لاب وأم وأولاد فقال مالك والشافعي وأحمد للزوج النصف وللأم الثلث وللأخت النصف وللجد السدس ثم يقسم الجد والأخت بينهما ثلثا ثلثا ثلثا لها الثلث وقال أبو حنيفة للام الثلث وللزوج النصف والباقي للجد وتسقط الأخت (فصل) ومن اجتمع فيه جهتان فرض ورث عنه سدس

مالك والشافعي باقواهما فقط وعند أبي حنيفة وأحمد بن حنبل جميعا ولو اجتمع ابنهما أحدهما أخ لا م كان الأخ منهما السادس والباقي بينهما بالعصوية بالاتفاق وحكى عن ابن مسعود والحسن وأبي ثور أن ابن العم الذي هو أخ لام أولى بالمال (فصل) كافة العلماء يقولون بأن الأثر لا يثبت بالموا لا ذهب النخعي إلى ثبوته بها وقال أبو حنيفة إن والاه وما قد كان له نفسه ما لم يعقل عنه وابن الملاعة قال أبو حنيفة تستحق أمه جميع ماله بالفرض والعصوية وقال مالك والشافعي تأخذ الأم الثالث بالفرض والباقي لبيت المال وعن أحمد روايتان أحدهما عصبة عصبة أمه فإذا خلف أمها وخلا فلا م الثالث والباقي للمال (٣٩) والثانية أنهم عصبة فيكون المال جميعه لها تعصبا

جميعه لها تعصبا

(فصل) والقول عند كافة

الفقهاء صحيح ثابت معقول

به فاذا زادت الفرائض على

سهام الزكاة دخل النقص

على كل واحد منهم على قدر

حقه وأعيان المسئلة ثم

تقسم به ولها فيه طي كل ذي

سهم على قدر سهمه ما لا

كالديون اذا زادت على التركة

تقسم على الحصص وينقص

كل واحد منهم على قدر دينه

وقد انه قد اجماع في خلافة

عمر رضي الله عنه على ذلك

ثم خالف فيه ابن عباس بعد

موت عمر وانكره وقال بطلانه

فقل له هلا قلت ذلك بحضرة

عمر فقال هبته وكان مهيبا

فقل له رأيت مع الجماعة

أحب اليامن رأيت منفردا

واتفق الائمة على أن العول

لا يكون الا في الاصول الثلاثة

الستة والاثناعشر والاربعة

والعشرون

(فصل) والسقط وان

استعمل صار خافا مالكا

وأجد لا يرث ولا يرث وان

تحرك وتنفس الا ان بطول

به ذلك أو رضع فان عطس

والخنثى المشكلى وهو من له فرج

وذكر قال أبو حنيفة في المشهور عنه ان بال من الذكرك فهو غلام أو من الفرج فهو أنثى أو منهما اعتبر أسبقهما فان استويا بقى على اشكاله الى

أن يخرج له الحبة أو يأتى النساء فهو رجل أو يدركه ابن أو يوطأ في فرجه أو يهبض فهو امرأة فان لم يظهر شيء من ذلك فهو مشكلى وميراثه

ميراث أنثى وكذلك قال الشافعي ولكن يخالفه في ميراثه فقال يطى الابن النصف والخنثى الثلث ويوقف السادس حتى يتبين أمره

أو يهبط الجاهل مالك وأحمد بن حنبل من حيث يمول فان كان يمول منهم ما اعتبر أسبقهما فان كانا في المصطفى سواء اعتبر أسبقهما فورث

من المسارعة لبراءة الذمة بما ألزمهم الحق تعالى به من الصرم في الحج فلكل امام مشهد بما يخفى على بعض مقادير فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا يهوت صوم الثلاثة أيام بفوت يوم عرفة مع قول أبي حنيفة انه لا يسقط صومها ويسقط الهدي في ذمته وعلى الراجح من مذهب الشافعي انه يصومها بعد ذلك ولا يجب تأخير صومها وقال أحمد بن حنبل ان أخر الهدي من سنة الى سنة يلزمه دم واذا وجد الهدي وهو في صومها فعند الثلاثة يسحب له الانتقال الى الهدي وقال أبو حنيفة يلزمه ذلك فالاول تخفيف والثاني مشدد وكذلك القول في المسئلة الثانية والثالثة فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول في المسئلة الاولى أن يوم عرفة ليس هو آخر أركان الحج وقد قال تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج ووجه ما بعده ظاهر فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوايه وأحمد بن حنبل وقت صوم السبعة أيام اذا فرغ من الحج الى أهله مع القول الثاني للشافعي يجوز صومها قبل الرجوع ثم في وقت جواز ذلك وجهان أحدهما اذا خرج من مكة وهو قول مالك واذا فرغ من الحج ولو كان بمكة وهو قول أبي حنيفة فالاول فيه تخفيف وهو ظاهر القرآن والثاني فيه تشديد ووجه الاول ان قوله تعالى اذا فرغ (١) أى شمرع في الرجوع من سفر الحج ووجه الثاني ان المراد اذا فرغ من أعمال الحج كما هو مقرر في كتب الفقه * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان المتمتع اذا فرغ من أعمال العمرة صار حلالا سواء ساق الهدي أو لم يسقه مع قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ان كان ساق الهدي لم يجز له النحل الى يوم النحر فيبقى على احرامه فيحرم بالحج ويدخله على العمرة فيصير قارنا ثم يتحلل منهما فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه القولين ظاهر

(باب المواقيت)

اتفق الائمة الاربعة على انه لا يصح الاسرام بالحج قبل شوال وعلى ان المواقيت المكانية تكون لاهلها ولغيرهم عليها من غير أهلها كما صرح به الاحاديث الصحيحة وعلى أن من بلغ ميقاتا لم يجز له مجاوزته بغير اسرام وعلى ان من جاوزه بغير اسرام يلزمه العودة الى الميقات ليجرم منه وحكى عن النخعي والحسن البصري انهما قالوا الاسرام من الميقات مستحب لا واجب ثم اذا لم يمسسه العودة وكان الموضوع خفوا أو ضاق الوقت لم يمسسه دم لمجاوزته الميقات بغير اسرام وحكى عن سعيد بن جبير انه قال لا يمسسه اسرامه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق ووجه قول النخعي والحسن أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المواقيت ولم يبين كون الاسرام منها واجبا أو مندوبا فاحتمل الاستصحاب توسعة على الامة واحتمل الوجوب أخذ بالاحتياط * ووجه قول سعيد بن جبير انه عمل بخالف السنة فكان مردودا وأما ما اختاره فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة ان وقت اسرام الحج يستمر الى آخر ذى الحجة مع قول الشافعي انه يستمر الى عشر ليل من ذى الحجة فقط فالاول تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول عدم تنصيص الشارع على تعيين عشر ذى الحجة في انتهاء الاسرام بالحج فبيضا ما جازنا خيرا الاسرام الى فجر يوم

(١) قوله اذا فرغ التلاوة اذا رجعت

فمن مالك روايتان وقال أبو حنيفة والشافعي ان تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه (فصل) والخنثى المشكلى وهو من له فرج وذكر قال أبو حنيفة في المشهور عنه ان بال من الذكرك فهو غلام أو من الفرج فهو أنثى أو منهما اعتبر أسبقهما فان استويا بقى على اشكاله الى أن يخرج له الحبة أو يأتى النساء فهو رجل أو يدركه ابن أو يوطأ في فرجه أو يهبض فهو امرأة فان لم يظهر شيء من ذلك فهو مشكلى وميراثه ميراث أنثى وكذلك قال الشافعي ولكن يخالفه في ميراثه فقال يطى الابن النصف والخنثى الثلث ويوقف السادس حتى يتبين أمره أو يهبط الجاهل مالك وأحمد بن حنبل من حيث يمول فان كان يمول منهم ما اعتبر أسبقهما فان كانا في المصطفى سواء اعتبر أسبقهما فورث

فيه فان بقي على اشكاله وخالف رجل ابنا وخشي مشكلا قسم للخنثى نصف ميراث ذكرو نصف ميراث أنثى فيكون للابن ثلث المال وربعه وللخنثى ربع المال وسدسه (كتاب الوصايا) الوصية تعليل مضاف الى ما بعد الموت وهي جائزة مستحبة غير واجبة بالاجماع لمن ايسر عنده امانة يجب عليه الخروج منها ولا عليه دين لا يعلم به من هوله أو ايسر عنده ودعوة بغير اشارة فان كانت ذمته متعلقة بشئ من ذلك كانت الوصية واجبة عليه فرضا وهي مستحبة لغير وارث بالاجماع وقال الزهري وأهل الظاهران الوصية واجبة للابن والابن (٤٠) لا يرثون الميراث سواء كانوا عصبة أو ذوي رحم اذا كان هناك وارث غيرهم (فصل)

العبد جازي آخر الشهر وقارب الشئ أعطى حكمه وفيه من التوسعة على الامه لا يخفى ووجه الثاني الاخذ بما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والصحابه والتابعون ومن بعدهم من الائمة فلم يمتنع ان أحدا منهم أسرم بالطح بعد يوم النحر أبدا فكان الوقوف على حذما كان عليه الشارع وأصحابه أولى وان كان العلماء أمناء على الشريعة وعلى الامه بعد وفاههم ومن ذلك قول الائمة لثلاثة انه لو أسرم بالطح في غير أشهر كره له ذلك وانعقد حجه مع قول أصحاب الشافعي انه ينقض دعوى لا يجتمع قول داود انه لا ينقض شيئا فالاول مخفف على المحرم المذكور بانعقاد اسراره حجة والثاني فيه تشديد عليه من حيث عدم انعقاد حجه والثالث مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول الاخذ بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات وما تم تصريح من الشارع بالمنع وانما صرح ببيان الميعات فيتمثل ان ذلك مستحب لا واجب ووجه الثاني ان أصحاب الشافعي جعلوا الميعات شرطا في صحة انعقاد الطح فادام صح الطح انعقد صرة اذ هي صح أم غرق فكان حكمه حكم من أسرم به مدة الفرض قبل دخول الوقت فانادى بخله ثم بان انه لم يدخل فانما انعقد قلبه فلائلا تفصل صورة انتم الحرة تلك الحضرة الشريفة ووجه الثالث ظاهر لاخذ داود بالظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الافضل ان يحرم من ديرة أهله مع قول غيره ان الافضل ان يحرم من الميعات وهو الذي صححه النووي من قول الشافعي فالاول مشدد خاص بالكبر والثاني مخفف خاص بالصغار كما مر بيانه في الباب قبله ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من دخل مكة بغير اسرام لم يلزمه القضاء مع قول أبي حنيفة انه يلزمه القضاء الا ان يكون مكيا فلا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول عدم وجود تصريح في ذلك من الشارع بما في مكان الامر على التحريم فمن تطوع بالاسرام فلا بأس ومن لم يتطوع فلا اثم كتحية المسجد بجما مع ان كاد من الحرم والمسجد حضرة الله عز وجل ووجه الثاني ان دخول هذه الحضرة بغير اسرام فيه اثم كالحاقه كان عليه القضاء تداركا لما فاتته لسوء أدبه وهو خاص بالكبر المطالبين بالادب الخاص بخلاف غالب الناس من الخدام والعلماء فافهم (باب الاسرام ومخفوراته)

اتفق الائمة الاربعة على كراهة الطيب في الثياب المحرم وعلى تحريم لبس الخيط للرجل وستروا راسه فان اسرامه فيه ولا فرق في تحريم لبس الخيط عليه في سائر بدنه بين القميص والسراويل والقبضة والقباء والخف وتل الخيط بخيط بالبدن وكذلك يحرم المنسوج كالعمامة وكذلك اتفقوا على تحريم الجماع والتقبيل واللبس بثوبة والتزويج والتزويج وقتل الصيد واستعمال الطيب وازالة الشعر والظفر ودهن راسه ولحيته بسائر الادهان والمرأة في ذلك كله كالرجل الا انها لبس الخيط وتستر راسها ولا بد من كشف وجهها لان اسرامها فيه وأجهوا على انه لا يجوز للحرم أن يعقد النكاح لنفسه ولا لغيره ولا أن يوتل فيه وانفقوا على انه ان قتل الصيد ناسيا أو جاهلا وجبت عليه الفدية هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يستحب التطيب للاسرام مع قول مالك ان ذلك لا يجوز الا ان كان طيبا لا تبقى له رائحة فان تطيب بما تبقى رائحته بعد الاسرام

والوصية لغير وارث بالثلث جائزة بالاجماع ولا تقتصر الى اجازة والوارث جائزة موقوفة على اجازة الورثة واذا أوصى باكثر من ثلثه واجاز الورثة ذلك فذهب مالك انهم اذا اجازوا في مرضه لم يكن لهم ان يرجعوا بعد موته أو في صحته فلهم الرجوع بعد موته وقال أبو حنيفة والشافعي لهم الرجوع سواء كان في صحته أو في مرضه (فصل) ومن أوصى له بجمل أو بغير جاز عند الثلاثة أن يعطى أنثى وكذلك ان أوصى له ببذنة أو بقرة جاز أن يعطى ذكر اقل ذكر والاثنى عندهم سواء وقال الشافعي لا يجوز في البهي الا الذكر ولا في البسدة والبقرة الا الاثنى واذا أوصى باخراج ثلث ماله في الرقاب ابتدى عنه مالك بعق عماله كانه كازكاة وقال أبو حنيفة والشافعي يصرف الى المكاتبين (فصل) اجازة الورثة هل هي تنفذ لما كان أمه به الموصى أم عطية مبتدأة الثلاثة تنفذ وللشافعي قولان أحدهما كاجماعه وهل يملك الموصى له بموت الموصى أم بقبوله أم موقوف ثلاثة أقوال للشافعي أرجحها انه

موقوف وعند الثلاثة بقبوله واذا أوصى بشئ لرجل ثم أوصى به لآخر لم يصح الرجوع عن الاول فهو بينهما نصفين بالاتفاق وقال الحسن وعطاء وطاوس هور رجوع ويكره للثاني وقال داود هو الاول (فصل) والعق والهبة والوقف وسائر العطايا المنجزة في مرض الموت معتبرة من الثلث بالاتفاق وقال جماهرو داود هي منجزة من رأس المال واختلف فيما اذا تقدم ليقص منه أو كان في الصدق بازاء العسر أو بجاه للعامل الطلاق أو هاج المورث بالجر وهو راكب مسقية فاعطى فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في المشهور عنهما ان عطايا هؤلاء من

الثالث وعن الشافعي قولان أحدهما من الثالث والثاني من جميع المال وحكي عن مالك أن الحامل إذا بلغت تسعة أشهر لم تنصرف في أكثر من ثلث ما لها (فصل) واختلفوا في الوصية إلى العبد فقال مالك وأحمد تصح مطلقا سواء كان عبده أو عبدا غيره وقال الشافعي لا تصح مطلقا وقال أبو حنيفة تصح إلى عبده نفسه بشرط أن يكون في الورثة كبير ولا تصح إلى عبده غيره ومن له أب وأبجد لا يجوز له عند الشافعي وأحمد أن يوصي إلى أجنبي بالنظر في أمر أولاده مع وجود أبيه أو جده إذا كان من أهل العدالة وقال أبو حنيفة ومالك تصح الوصية إلى الأجنبي في أمر الأولاد وقضاء الديون وتنفيذ الثالث مع وجود الأب والجد وإذا أوصى إلى (٤١) عهده لم ينفذ ثم زعمت الوصية منه كما إذا أسند الوصية إليه فانهم لا تصح فإنه لا يؤمن عليها وهذا قول مالك والشافعي وعن أحمد روايتان وقال أبو حنيفة إذا فسق يضم إليه عهده أسرفا أو وصى إلى فاسق بخبر جده القاضي من الوصية فإن لم يخبر جده بعهد تصرفه بحت وصيته واختلافوا في الوصية للكفار فقال مالك والشافعي وأحمد تصح سواء كانوا أهل حرب أو ذمة وقال أبو حنيفة لا تصح لأهل الحرب وتصح لأهل الذمة خاصة (فصل) ولا وصى أن يوصي بما أوصى به إليه غيره وإن لم يكن الموصى جعل ذلك إليه هذا مذهب أبي حنيفة وأصحابه ومالك ومنع من ذلك الشافعي وأحمد في أظهر الروايتين وإذا كان الوصي عدلا لم يخرج إلى حكم الحاكم وتنفذ الوصية إليه ويصح جميع تصرفه عنه عند الثلاثة وقال أبو حنيفة إن لم يحكم له حاكم فجميع ما يشترطه ويبيعه للصبي هو دونه ما ينفق عليه فقوله فيه مقبول (فصل) ويشترط بيان ما يوصى به وتعيينه فإن أطلق

وجب غسله فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني سد باب الترفه بجملة لأن المحرم إذا تطيب للأحرام فكأنه تطيب بعد الأحرام وإن لم يبق له راحة لا طلاق الشارع النهي عن التطيب مع أنه لا بد من رائحة طيبة تكون في الطيب تميزه عن رائحة التراب مثلا (فان قال قائل) فلا شيء حرم الطيب على المحرم مع أنه في حضرة الله الخاصة كالصلاة والطيب مستحب في الجمعة (فالجواب) أن المحرم ذلك الحديث المحرم أشعث أغبر ولا المطالب من المحرم اظهار الذل والمسكنة واستشمار الخجل من الحق تعالى وطلب الصفح والعفو عنه خوفا من معالجة العقوبة كما ورد أن السجدة آدم عليه الصلاة والسلام لما حج من بلاد الهند ماشيا تاب الله عليه في عرفات وتلقى هناك كلمات الاستغفار بقوله ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين وسمعت سيدي عليا الخواص يقول من كشف حجاب في الحج لا بد له من الحياء من ربه والخجل منه حتى يود العبد في تلك الحضرة أن لو ابتاعته الأرض وجب عن شهود كونه بين يدي الله عز وجل ومن كان هذا مشهده فهو مشغول عن استعمال الطيب ونحوه مما يفعله الآمنون من هذاب الله في حضرة الرضا كوقت صلاة الجمعة فإن تجلى الحق تعالى فيها مزوج بالجمال دون الجلال فإن حال من كان لا يعرف هل رضى الحق تعالى عنه عن يلم أو يظن أنه تعالى رضى عنه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يحرم عقيب ركعتي الأحرام مع قول الإمام الشافعي في أصح القولين أنه يحرم إذا انبعثت به راحته وإن كان ماشيا فيحرم إذا تفرجه بطريقة فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول والثاني الاتباع والتقرير ولكن الأول أولى لكلا والآخر أولى للأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ينقض إحرامه بالنية فإن لم يكن بالنية لم ينقض مع قول داود أنه ينقض بمجرد التلبية ومع قول أبي حنيفة لا ينقض إلا بالنية والتلبية معا أو بسوق الهدى مع النية فالأول فيه تشديد والثاني مخفف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول الاتباع في نحوه قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وقوله لا يملك اللهم لبيان معناه الإجابة أي أيا رب قد أجبتك إجابة بعد إجابة فالأولى حين كفا في الأصاغر والثانية حين يحجنا الآن فهي أي الإجابة منطوية في الأحرام لأنه ما أصرم حتى أجاب ووجه الثاني أن في التلبية اظهار الإجابة بخلاف النية فإنها من أفعال القلوب وإن كان النطق بالمنوى مستحبا ووجه الثالث الخروج من خلاف العلماء فإذا نوى ولي أو نوى وساق الهدى فقد تحقق الانعقاد فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وجوب التلبية مع قول الشافعي وأحمد أنها مسنة فان أباح حنيفة قال أنها واجبة إذا لم يسبق الهدى فإن ساقه ونوى الأحرام صار محرما وإن لم يلب وأما مالك فقال بوجوبه مطلقا وأوجب دما في تركها فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى ما تبنى الميزان ووجه الأول أن التلبية شعار الحج كتكبيره الأحرام في الصلاة ووجه الثاني أن الإجابة قد حصلت بمجرد النية فإنه ما نوى الإبدان أجاب دما الحق تعالى ووجه قول أبي حنيفة بالوجوب إذا لم يسبق الهدى تقوية النية فإن من ساق الهدى مع النية فقد تأكدت إجابته فلا يحتاج إلى التلبية ووجه وجوب الدم في تركها أنها صارت شعارا في الحج كالأبعاض في

(٦ - ميزان في) الوصية فقال أوصيت إليه لم يصح عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وكان ذلك لغوا وقال مالك يصح وتكون وصية في كل شيء وعن مالك رواية أخرى أنه لا يكون وصيا فيما عنيته وإذا أوصى لأقاربه أو عتقه لم يدخل أولاد البنات فيهم هذا مالك فإن أولاد البنات عنده ليسوا إبهق ويعطى الأقرب فالأقرب وقال أبو حنيفة أقارب ذوو رحمه ولا يعطى ابن العم ولا ابن الخال وقال الشافعي إذا قال لأقاربي دخل كل قرابة وإن بعد لا أصلا وفرعا وإذا قال لأقاربي وعقبتي دخل أولاد البنات وقال أحمد في أحسن الروايتين من كان به في حياته في صم في إليه والأقارب وصية لأقاربه من جهة أبيه ولو أوصى بخبر أنه فقال أبو حنيفة هم الملائمة دون وقال الشافعي حد الجوار

أر بعون دارا من كل جانب وعن أحد روايتان أر بعون ثلاثون ولا حد ذلك عند مالك (فصل) والوصية لمايت عند أبي حنيفة
والشافعي وأجد باطلة وقال مالك بصحة ما كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته ولو أوصى لرجل بالف ولم يكن حاضر الا
ألفا وباقى ماله فأتى أبو باقى ماله عقارا أر بعون وشيخ الورثة وقالوا لا ندفع الى الموصى له الا ثلث الا ان كان الموصى له من أهل بيتهم لم يكن ذلك وقال أبو حنيفة
والشافعي وأجد له ثلث الا ان يكون بياني حقه شر يكتفى جميع ما خلفه الموصى يستوفى حقه (فصل) اذا أوصى غلام لم يبلغ الحلم وكان
يعقل ما يوصى به فوصيته (٤٢) جائزة عند مالك وقال أبو حنيفة بعهد الموصى الجواز واختلف قول الشافعي والاصح من مذهبه انها

الصلاة فكما يجبر تارك البعض ذلك بسجدة في السهو وكذلك يجبر تارك التلبية بالدم فافهم • ومن ذلك قول
الائمة الثلاثة انه يقطع التلبية عند رمي جرة العقبة مع قول مالك انه يقطعها بعد الزوال يوم عرفة فالاول
مشدد في التلبية والثاني مخفف فيها ووجه الاول انه شرع في الفعل برمي جرة العقبة والادبار عن أفعال
الحج ومعهم لوم أن التلبية انما تناسب الاقبال على الفعل لا الادبار عنه ووجه الثاني أن معظم الحج
الوقوف بعرفة كما ورد في حديث الحج عرفة فافهم • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المحرم أن
يستظل بما لا يمس رأسه من محمل وغيره مع قول مالك وأجد ان ذلك لا يجوز له وعليه الفدية عندهما
فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر تقي الميزان ووجه الاول عدم تسمية ذلك تغطية للرأس
ووجه الثاني أنه في معنى التغطية بجماع الترفه وحجب الشمس والبرد عن الرأس والمحرم من شأنه أن
يكون أشعث أغبر والمظلة المذكورة تمنع الغبار ويصح جل الاول على حال أحاد الناس والثاني على حال
الخواص كما يصح التوجيه بالعكس أيضا فيكون المنع في حق من لم يعلم رضا الله تعالى عنه بالقرائن والاباحة
في حق من أحسن رضا الله عنه فمن شهد كثرة معاصيه وغضب الحق تعالى عليه كان الاثني به التشعيب
ولا غيرار ومن شهد رضا الله عنه كان له التظليل المذكور فافهم • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه
يجب عليه الفدية اذا لبس القباء في كنفه ولم يدخل يديه في كفيه مع قول أبي حنيفة انه لا فدية عليه
فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى امر تقي الميزان ووجه الاول الاحتياط فان كل
ما تدخل فيه الرأس من الثياب يسمى لباسا ووجه الثاني انه ليس له محصل به كمال الترفه فحفف في الفدية
فيه • ومن ذلك قول الشافعي وأجد انه لا فدية على من لبس السراويل عند فقد الزار مع قول أبي
حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر تقي الميزان ووجه
الاول ان ستر العورة أمر لازم أشد من لزوم ترك لبس المخيط فكان لبس السراويل أمر الترفه فيه
وأضا فان شهد عدم التركيب خاص بالا كبر وما كل أحد يشهد كونه بسيطا في تلك الحضرة الغلبة
شهود الفناء فيها على البقاء فكان الامر بتخطاب الصفة لموصوفها ووجه الثاني الاحتياط فانه
يصدق على لبس السراويل انه ليس المخيط ووقع في شهود التركيب الذي لا يليق في تلك الحضرة فكانت
الفدية كفارة لما وقع فيه من ترك الترتي الى مقام شهود البسائط وهنا أسرار يعرفها أهل الله لتسطر
في كتاب • ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من لم يجد ثوبا جازله لبس الخفين اذا قطعهما أسفل من
الكعبين ولا فدية عليه الا عند أبي حنيفة فالاول مخفف ومن أوجب الفدية مشدد فرجع الامر الى
مر تقي الميزان وتوجيه القواين في هذه المسئلة يعرف من توجيه ما قبلها • ومن ذلك قول الشافعي وأجد
انه لا يحرم على الرجل ستر وجهه مع قول أبي حنيفة ومالك انه يحرم فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه
الاول عدم ورود نص في النهي عن ستره ووجه الثاني ان ستر الوجه بلباس أو غيره ترفه والمحرم أشعث أغبر
وأضا فان الرجة تواجبه العبد هناك فاذا ستر وجهه وقعت الرجة على الساتر الذي يخلع دون بشرته
الوجه التي لا تفارق العبد كما هو ايضا في الكلام على كراهة التام في الصلاة • ومن ذلك قول الائمة

لا تصح وهو مذهب أحمد
(فصل) ولو اعتقل لسان
المريض فهل تصح وصيته
بالاشارة أم لا قال أبو حنيفة
وأجد لا تصح وقال الشافعي
تصح والظاهر من مذهب
مالك جواز ذلك (فصل) واذا
قبل الموصى اليه الوصية في
حياته الموصى لم يكن له عند أبي
حنيفة ومالك أن يرجع به
موته قال أبو حنيفة ولا في حياة
الموصى الا أن يكون الموصى
حاضرا وقال الشافعي وأجد
له الرجوع على كل حال وعزل
نفسه متى شاء قال النووي
الا أن يتعين عليه أو يغلب
على ظنه تلف المال باستيلائه
ظالم عليه واذا أوصى طر بابه
الرفيق فقبل الوصية وهو
مريض فعقد عليه أبوه ثم مات
الابن فعند مالك والجمهور انه
يرثه وعند الشافعي وأجد لا
يرثه واذا قال أعطوه رأسا
من رقبتي أو جمل من ابلي
وكان رقبته عشرة أو ابلي
فقال مالك يعطى عشرهم
بالقمة وقال الشافعي يعطيه
الورثة ما يقع عليه اسم رأس
صغيرا كان أو كبيرا (فصل)
واذا كتب وصية بخطه وعلم
أنه خطه ولم يشهد فيه أهل
رجوعه عنها ولو أوصى الى رجلين وأطاق فهل لاحدهما التصرف دون الآخر قال الثلاثة لا يجوز مطلقا وقال أبو حنيفة يجوز في ثمانية
أشياء شخص وصية شرا الكفن وتجهيز الميت وإطعام الصغار وكسوتهم ووردية بعين أو قضاء دين وانقاذ وصية بعين أو عتق عبد بعينه
والخصومة في حقوق الميت (فصل) واختلفوا هل يصح التزوج في مرض الموت فقال الثلاثة يصح وقال مالك لا يصح لارض الخوف عليه
فان تزوج وقع فاسدا وفضحه سواء دخل بها أو لم يدخل ويكون الفسخ باطلا فان برى من المرض فهل يصح ذلك النكاح أم لا بطل منه في ذلك

الثلاثة
الوصية لمايت عند أبي حنيفة
والشافعي وأجد باطلة وقال مالك بصحة ما كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته ولو أوصى لرجل بالف ولم يكن حاضر الا
ألفا وباقى ماله فأتى أبو باقى ماله عقارا أر بعون وشيخ الورثة وقالوا لا ندفع الى الموصى له الا ثلث الا ان كان الموصى له من أهل بيتهم لم يكن ذلك وقال أبو حنيفة
والشافعي وأجد له ثلث الا ان يكون بياني حقه شر يكتفى جميع ما خلفه الموصى يستوفى حقه (فصل) اذا أوصى غلام لم يبلغ الحلم وكان
يعقل ما يوصى به فوصيته (٤٢) جائزة عند مالك وقال أبو حنيفة بعهد الموصى الجواز واختلف قول الشافعي والاصح من مذهبه انها

روايتان ولو كان له ثلاثة اولاد فوصى لا يستعمل ذهباً أحد هم قال الثلاثة التي دفع وقال مالك الثالث ولو أوصى بجميع ماله ولا وارث له قال أبو حنيفة الوصية صحيحة وهي رواية عن أحمد بن حنبل في رواية عنه وأحمد في الرواية الاخرى لا يصح الا في الثالث ولو ذهب وأعتق ثم أعتق في مرضه وعجز الثالث فقال الثلاثة يتحصن وقال الشافعي بمدا بالاول وهي رواية عن أحمد ((فصل)) هل يجوز للوصي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم قال أبو حنيفة يجوز زيادة على القيمة استحصاناً فان اشتراه بمثل قيمته لم يجوز وقال مالك له أن يشتريه بالقيمة وقال الشافعي لا يجوز على الاطلاق وعن أحمد بن حنبل روايتان أشهرهما عدم الجواز (٤٣) * والاشري اذا وكل غيره جاز

((فصل)) واذا ادعى الوصي دفع المال الى اليتيم بعد ما وصى له قال أبو حنيفة وأحمد القول قول الوصي مع عينة فقبل قوله كما قبل في انكشاف المال وما يذهب من الانكشاف يكون أمينا وكذا الحكم في الاب والحاكم والشريك والمضارب وقال مالك والشافعي لا يقبل قول الوصي الا بعينة ((فصل)) والوصية للقاتل صحيحة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وللشافعي قولان أحدهما ما العتق ولو أوصى لمسجد قال مالك والشافعي وأحمد تصح الوصية وقال أبو حنيفة لا تصح الا أن يقول ينفق عليه ولو أوصى لابي فلان لم ينعزل الا لذكر بالانفاق ويكون بينهما بالسوية ولو أوصى لولد فلان دخل الذكور والاناث بالانفاق بينهما بالسوية ((فصل)) والوصي مع الغني هل يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة أم لا مذهب أبي حنيفة لا يأكل بحال لا قرضاً ولا غيره وقال الشافعي وأحمد يجوز له أن يأكل باقل الا من من أجرة

الثلاثة بتحرير استعمال الطبيب في الثوب والبدن مع قول أبي حنيفة انه يجوز غسل الطبيب على ظاهر الثوب دون البدن وان له التجز بالعود والندوشم جميع الرباحين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول انه لا فرق في الترفه باستعمال الطبيب بين الثوب والبدن عرفاً ووجه الثاني ان الثوب ليس ملازماً للشخص كالأزفة جامدة بل يخضع ناراً ويابس أخرى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه يجوز للمهرم أكل الطعام المطيب وأنه لا فدية في أكله وان ظهر ربحه مع قول الشافعي وأحمد انه لا فرق في استعمال الطبيب بين البدن والثياب والطعام فالاول مخفف والثاني مشدد ووجهها ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الحناء ليس بطيب مع قول أبي حنيفة انه طيب تجب فيه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يكره رائحة الحناء ولو أنه كان طيباً لم يكرهه لانه كان يحب الطيب ووجه الثاني أنه طيب عند بعض الاطراف فيجبون رائحته فكان فيه الفدية مع ما فيه أيضاً من الزينة التي لا تناسب المحرم ومن ذلك قول الأئمة كاهم بتحرير الادهان بالادهان المطيبة كدهن الورد والياسمين وأنه تجب فيه الفدية وأما غير المطيبة كالشبرج فاختلفوا فيه فقال الشافعي لا يحرم الا في الرأس والحية وقال أبو حنيفة هو طيب يحرم استعماله في جميع البدن وقال مالك لا يدهن بالشبرج شيء من الاعضاء الظاهرة كالوجه واليدين والرجلين ويدهن به الباطنة وقال الحسن بن صالح يجوز استعماله في جميع البدن والرأس والحية فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ان الدهن يظهر كغيره في الرأس والحية دون غيرها المحرم فيها فقط ووجه الثاني انه يظهر به الترفه في سائر البدن شعراً وبشرراً والمحرم أشعث أغبر والدهن يذهب غبرته وشعث شعره ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول الحسن انه غير طيب ولا يظهر به كغيره وقد عدا الحاجة اليه اذا حصل تشعث الشعر كثيراً أو ببيت الطبيعة جدا بحيث يحصل له بذلك ضرر فيدهن بدنه ويطهه ليزان طبيعته التي يتأذى بحبسها لاسيما في حق من كان يأكل النواشف كالقراقيش وفعل الشارع راعي ما ذكرناه باستعمال الطبيب عند الاحرام لانه ربما طال زمن الاحرام فخرج التشعث عن العادة فشوه خلقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المحرم لو عقد النكاح لم ينعقد مع قول أبي حنيفة انه ينعقد فالاول مشدد ودليله اطلاق النكاح على العقد ولو مجازاً ووجه الثاني ان حقيقة النكاح انما تكون بالدخول بها فاقبل الدخول من مقدّمات النكاح وهي لا تحرم عند بعضهم وأجاب الاول بان العقد قد يلحق بالواقع في الجماع فيحرم كما يحرم الاستمتاع بما بين السرة والركبة للعائض وقد يحمل القولان على حالين فمن خاف لوقوع كل شاب الذي به غلبة سحر عقده ومن لم يخف كالشيخ الذي بردت نار شـ هو لم يحرم فاعلم ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة يجوز للمهرم مراجعة زوجته مع قول أحمد ان ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ان الرجعة في حكم الزوجية التي في العصمة لبقاء أحكام الزوجية في حقها ووجه الثاني انها كالأجنبية بدليل انه لو لم يراجعها تزوجت الغير من غير احداث طلاق

عمله وكفايته وهل يلزمه عند الوجود رد العرض للشافعي قولان ولا أحمد روايتان وقال مالك ان كان غنياً فليس ينعق وان كان فقيراً فليأكل بالمعروف عقداً وناراً وأجرة مثله ((كتاب النكاح)) الاجماع منعقد على ان النكاح من العقود الشرعية المستوفية باصل الشرع وانفق الأئمة على ان من ناقض نفسه اليه وخاف العنت وهو الزنا فانها يتأكل في حقها ويكون أفضل له من الحج والجهاد والصلاة وهو يوم التطوع فالتكاح مستحب محتاج اليه يجوز أهبة عند الشافعي ومالك وقال أحمد متى ناقض نفسه اليه ونكح العنت وجب وقال أبو حنيفة باستحبها به مطلقاً بكل حال وهو عنده أفضل من الانقطاع للعبادة وقال داود بن جوب النكاح على الرجل والمرأة مرة في العمر مطلقاً

(فصل) وإذا قصد نكاح امرأة بنظره إلى وجهها وكفها بالاثني عشر وقال داود يجوز له إلى سائر جسدها سري السري والاصح من
 مذهب الشافعي جواز النظر إلى فرج الزوجة والامية وعكسه وبذلك قال أبو حنيفة ومالك وأحمد ومولوا المرأة نص الشافعي على أنه محرم لها
 فيموز نظره إليها وهذا هو الاصح عند جمهور أصحابه وقال الشيخ أبو حامد الأصح عند أصحابنا أن العبد لا يكون محرما للسيدة قال المنوي
 هذا هو الصواب بل ينبغي أن لا يجري فيه خلاف بل يقطع بغيره والقول بأنه محرم ليس له دليل ظاهر فان الصواب في الآية أنها في الاماء
 (فصل) ولا يصح النكاح الا من (٤٤) جازا التصرف عند عامة الفقهاء وقال أبو حنيفة يصح نكاح الصبي المميز والسفيه

آخر فعلم ان الرجعية لها وجهان وجه للزوجة ووجه للبيونة فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحداه
 لو قتل الصيد خطأ وجب الجزاء بقتله والقيمة لما لم يكن ان كان مملوكا مع قول مالك وأبي حنيفة انه لا يجب
 الجزاء بقتل الصيد المملوك ومع قول داود انه لا يجب الجزاء بقتل الصيد خطأ فالاول مشدد والثاني
 مخفف وكذلك الثالث فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان ملك الخلق في تلك الحضرة
 الخاصة ضعيف والحكم الظاهر لله تعالى فكان من الواجب عدم قتل من هو في حضرة اجلاله تعالى
 ووجه الثاني مراعاة ملك العبد في تلك الحضرة بدليل صحة تصرفه في ذلك الحيوان بالبيع وغيره ووجه
 قول داود ما ورد من رفع اثم الخطأ عن الامية ومن ذلك قول مالك والشافعي انه لا يبرأ على من دل على
 صيد وان حرمت الامانة على قتله مع قول أبي حنيفة يجب على كل من منعه من جزاء كامل حتى لو كانوا جماعة
 محرمين فدلهم شخص على الصيد محرما كان أو حلالا وجب على كل واحد منهم جزاء كامل فالاول فيه
 تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الدلالة لا تلحق بالمباشرة ووجه
 الثاني انها تلحق بما وله نظائر في الفقه كقوله صلى الله عليه وسلم أظفر الحاجم والمحجوم فافهم ومن ذلك
 قول مالك والشافعي انه يحرم على المحرم أكل ما صيده مع قول أبي حنيفة لا يحرم بل اذا ضمن صيد اثم أكله
 لم يجب عليه جزاء آخر وقال أحمد يجب فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان ووجه الثلاثة أقوال ظاهرة ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الصيد اذا كان غير ما كوله ولا
 منولده من ما كوله لم يحرم على المحرم قتله مع قول أبي حنيفة انه يحرم بالاحرام قتل كل وحشي ويجب
 بقتله الجزاء الا للدب فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
 الاول أن غير الماء كوله لا حرمة له في حق المحرم لانه لا يصاد عادة الا الماء كوله فانصرف الحكم اليه ووجه
 الثاني اطلاق النهي عن الصيد وقتله في القرآن على المحرم ووجه استثناء الدب كونه قليل النفع فلا يؤثر كل
 ولا يحمل عليه ولا يحرم زرعها وما شبة فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه لا كفارة على المحرم اذا
 تطيب أو أدهن ناسيا أو جاهلا بالتحريم مع قول أبي حنيفة ومالك انه يجب عليه الفدية فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اقامة العذر له بالنسيان والجهل ووجه
 الثاني عدم عذره في ذلك لقلة تحفظه فافهم ومن ذلك قول الائمة الاربع ان من لبس قميصا ناسيا بزرعه
 من قبل رأسه مع قول بعض الشافعية انه يشقه شقا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول الفرق بذلك المحرم فقد يكون فقيرا لا يجد غير ذلك الثوب وقد فعل ما كاف بنزعه من
 رأسه ووجه الثاني تقديم المسارعة الى الخروج مما نهى الله عنه ولو تأنى بذلك ماله كله فهدم الاعن شق
 الثوب فان الدنيا كلها لا تزن عند الله جناح بعوضة وهذا يجوز على حال الاكابر والاول على حال الاصاغر
 ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو حلق رأسه أو غيره أو قلم ظفره ناسيا أو جاهلا فلا فدية عليه مع قول
 الشافعي في أربع قوليه ان عليه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان

موقوفا على اجارة الولي
 ويجوز للولي غير الاب أن
 يزوج البتيم قبل بلوغه اذا
 كان ناظرا له كالاب عند
 الثلاثة ومنع الشافعي من
 هذا ولا يصح نكاح العبد
 بغير إذن مولاه عند الشافعي
 وأحمد وقال مالك يصح ولولي
 فسحبه وقال أبو حنيفة يصح
 موقوفا على اجارة الولي
 (فصل) ولا يصح النكاح
 عند الشافعي وأحمد والبولي
 ذكر فان عقدت المرأة النكاح
 لم يصح وقال أبو حنيفة للمرأة
 أن تزوج بنفسها وان توكل
 في نكاحها اذا كانت من أهل
 التصرف في مالها ولا اعتراض
 عليها الا أن تضع نفسها في غير
 كفها فيه ترض الولي عليها
 وقال مالك ان كانت ذات
 شرف ورجال يرغب في مثلها لم
 يصح نكاحها الا بولي وان كانت
 بخلاف ذلك جاز أن يتولى
 نكاحها أجنبي برضاها وقال
 داود وان كانت بكر لم يصح
 نكاحها بغير ولي وان كانت
 ثيبا يصح وقال أبو نؤير وأبو
 يوسف يصح أن تزوج باذن
 وليها فان تزوجت بنفسها

وتراعى الى حاكم حنفى فحكم بهتمته نفذ وليس للشافعي نقضه الا عند أبي سعيد الا يصطغري فان وطئها قبل
 الحكم فلا حد عليه الا عند أبي بكر الصبر في ان اعتقد فحرمه وان طلقها قبل الحكم لم يقع الا عند أبي اسحق المروزي احتياطا فان كانت
 المرأة في موضع ليس فيه حاكم ولا ولي فوجهان أحدهما تزوج نفسها والثاني انها ترد أمرها الى رجل من المسلمين بزوجهها قال
 المستظهرى وهذا لا يجزى على أصلنا وكان الشيخ أبو اسحق يفتى في مثل هذا ان يحكم فقيها من أهل الاجتهاد في ذلك بناء على ان التعظيم
 في النكاح جائز (فصل) وتصح الوصية بالنكاح عند مالك ويكون الوصى أولى من الولي بذلك وقال أبو حنيفة بان القاضي يزوج وقال
 الشافعي لا ولاية لوصي مع ولي لان ماله لا ينفقه قال القاضي عبد الوهاب المالكي هذا الاطلاق في التعطيل فاستدل فان الحاكم اذا زوج

المراة لا يملكه ماؤه (فصل) وتجب الزاولة في النكاح وقال أبو ثور لا يدخل الوكيلة فيه والجدة أولى من الإخ وقال مالك الإخ وأولى من الإخ من الأب والأم أولى من الإخ للاب عند أبي حنيفة والشافعي في أصح قوليهم وقال مالك هما سواء ولا ولاية للإخ عن أمه بالبنوة عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ثبتت له الولاية وقدمه مالك وأبو يوسف على الأب وقال أحمد الأب أولى في الجدة عنه روايتان وهو قول أبي حنيفة (فصل) ولا ولاية لفاسق عند الشافعي وأحمد ومن أصحابه من قال ان كان الولي أباً أو جده فلا ولاية له مع الفسق وان كان غيرهما من العصبات ثبتت له الولاية مع الفسق وقال أبو حنيفة ومالك الفسق لا يمنع الولاية (٤٥) (فصل) وإذا غاب

الولي الأقرب إلى مسافة تقصر فيه بالصلاة زوجها القاضي لا إلا بعد من العصبية عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد ان كانت القبيصة منقطعة انتقلت الولاية إلى الأب وان كانت غير منقطعة لم تنتقل الولاية والمنقطعة عند أبي حنيفة وأحمد هي الغيبة بمكان لا تصل إليه القافلة في السنة الواحدة وإذا غاب الولي عن البكر وخفي خبره ولم يعلم مكانه فقال مالك تزوجها أخوها باذنها وبه قال أبو حنيفة وأصحابه خلافاً للشافعي (فصل) للاب والجد عند الشافعي تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة وبه قال مالك في الأب وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجد وقال أبو حنيفة تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يجوز لأحمد بمحال وقال مالك وأحمد في إحدى الروايتين لا يثبت للجد ولاية الإجماع ولا يجوز للبكر الأب تزويج الصغيرة حتى تبلغ وتأذن وقال أبو حنيفة يجوز

وجه الغواين يعرف من توجيهم من تطيب أو أدهن ناسياً أو جاهلاً كما تقدم قريباً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو جامع ناسياً أو جاهلاً لم ينه الكفارة مع قول الشافعي في أرخ قوله انه لا كفارة عليه ولا يفسد بذلك حجه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى من تبنى الميزان ووجه الثاني ظاهر اعذر بالجهل والنسيان في الجملة ووجه الاول كثرة تساهله وقلة تحفظه وبعد وقوع ذلك من المحرم فإن للأحرام هيبة وسرمة تمنع المحرم من الاقدام على فعل منتهى عنه لاسيما والأحرام قليل وقوعه في العهر فكانت الهيبة فيه أعظم من الهيبة فيما يتكرر وقوعه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للحرم حاق شعره الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز له ذلك وان عليه صدقة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى من تبنى الميزان ووجه الاول انه ليس في ذلك ترفه له أي للحرم ووجه الثاني اطلاق الشارع النهي للحرم أن يأخذ شعره أو يقلم ظفره فاشمل ذلك أخذ شعر غيره وقلم ظفره نظير قوله أنظر الحاجم والمحجوم وقد يكون للنهي عن ذلك علة أخرى غير الترفه لم نعرفها نحن فلذلك أنزه الامام أبو حنيفة بالقضية احتياطاً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يجوز للحرم أن يغتسل بالسدر والخطمي مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز وتوافقه الفدية فالاول مخفف والثاني مشدد ولكل منهما وجه وبصح حل الاول على حال العوام والثاني على حال الخواص لا تحذين لانفسهم بالاحتياط والقرار من كل شيء ترفه ما ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة اذا حصل على يديه وسخ جازله ازالته مع قول مالك انه يلزمه بذلك صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد ووجه كل منهما ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الاربعة انه يكره للحرم الاكحال بالانغم مع قول سعيد بن المسيب بالمنع من ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر إلى من تبنى الميزان ووجه الاول كونه أي الانغمز ينسب فكره ولم يحرم ووجه الثاني الاحتياط في كل فعل ينشأ في حال المحرم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه ليس على المحرم شيء بالفصد والجامة مع قول مالك فيه صدقة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى من تبنى الميزان ووجه الاول انه من باب التداوى من المرض فلا يلزم به صدقة لعدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني ان فيه تخفيف المرض فكان ذلك ترفه له بالغا فية أو تخفيف الالم عقب الفصد والجامة فكانت الصدقة كفارة لذلك والله تعالى أعلم

(باب ما يجب بمحظورات الاحرام)

اتفق الأئمة على ان كفارة الحاق على التخيير ذبح شاة أو اطعام ستة مساكين كل مسكين نصف صاع أو صيام ثلاثة أيام وكذلك اتفقوا على ان المحرم اذا وطئ في الحج أو العمرة قبل الفصال الاول فسد نسكه ووجب عليه المضى في فاسده والقضاء على الفور من حيث كان أحرم في الاداء واتفقوا على ان عقد الاحرام لا يرتفع بالوطئ في الحالتين وقال داود يرتفع (فان قال قائل) فلا شيء لم تأمر بالمحرم اذا فسد حجه بالجامع أن ينشئ احراماً ثانياً اذا كان الوقت متسعاً كما كان وطئ في ليلة عرفة (فالجواب) قد انعقد الاجماع على ذلك ولا يجوز نفيه ولعل ذلك سببه التغلب عليه لا غير واتفقوا على ان الجامة المكينة تضمن

اسائر العصباء تزويجها غير انه لا يلزم العقد في حقها ويثبت لها الخيار اذا بلغت وقال أبو يوسف يلزمها عقد دمهم (فصل) واليه كذا اذا ذهبت بكارتها بوطء ولو ساء لم يجز تزويجها الا باذنها ان كانت بالغت فان كانت صغيرة حتى تبلغ وتأذن فعلى هذا اذا زالت البكارة قبل بلوغها لم تزوج عند الشافعي حتى تبلغ سواء كان المزوج أباً أو غيره وقال أحمد اذا بلغت تسع سنين صح اذنها في النكاح وغيره (فصل) الرجل اذا كان هو الولي للراة اما بنسب أو ولاء أو حكم كان له أن يزوجه نفسه منها عند أبي حنيفة ومالك على الاطلاق وقال أحمد بكل غيره لئلا يكون موجبا وقال الشافعي لا يجوز له القبول بنفسه ولا بكل غيره بل بوجه ما كتم غيره ولو خافته وقال بعض أصحابه بالحوار فيه

عمل أبو يحيى البجلي قاضي دمشق فأنه تزوج امرأة أولى أمرها من نفسه وكذلك من أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه بخلافه عند أبي حنيفة ومالك أن يلي نكاحها من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له أن يولي من خطبها منه في تزويجها من نفسه عند مالك وأبي حنيفة وصاحبيه (فصل) وإذا اتفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكفء صح العقد عند الثلاثة وقال أحمد لا يصح وإذا تزوجها أحد الأولياء برضاها من غير كفء لم يصح عند الشافعي وقال مالك اتفاق الأولياء واختلافهم سواء وإذا أذنت في تزويجها بمسلم فلا يس لواحده من الأولياء اعتراض في ذلك وقال أبو حنيفة (٤٦) يلزم النكاح (فصل) والكفاءة عند الشافعي في خمسة الدين والنسب

بفتحها وقال داود لا جزم فيها وكذلك اتفقوا على أن من قتل صبيدا ثم قتل صبيدا آخر وجب عليه جزاء أن وقال داود لا شيء عليه في الثاني واتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم وكذلك اتفقوا على تحريم قطع شجر الحرم المدينة وقتل صبيده هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الإمام أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أن الفدية لا تجب إلا في حلق ربيع الرأس مع قول مالك أنها لا تجب إلا بحلق ما تحصل به الأمطة الأذى عن الرأس مع قول الشافعي أنها تجب بحلق ثلاث شعرات وهو واحد في الروايتين عن أحمد فلا أول فيه تشديد والثاني يمتثل التخفيف والتشديد والثالث في غاية الاحتياط فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول هو القياس على مسحة في الوضوء ووجه الثاني هو إزالة الأذى عن ثلث أو ربع أو ثلاثة أرباع ونحو ذلك وما زاد على ذلك فخرام ووجه الثالث ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إن المحرم إذا حلق نصف رأسه بالغداة ونصفه بالمشي لزمه كفارتان بخلاف الطيب واللباس في اعتبار التفريق أو التتابع مع قول أبي حنيفة أن جميع المحظورات غير قتل الصبيدان كان في مجلس واحد ففعله كفارة واحدة سواء كفر عن الأول أو لم يكفر وإن كان في مجلسين وجبت لكل مجلس كفارة إلا أن يكون تكراره لمعنى زائد كمرض وبذلك قال مالك في الصبيد وأما في غيره فكقول الشافعي فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول الاحتياط في الحلق ووجه قول أبي حنيفة انصراف الدهر إلى أن الفدية لا تجب إلا بكامل الترفه وهو حلق الرأس كله سواء كان ذلك في مجلس أو مجلسين ووجه قول مالك معلوم * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد إن من وطئ في الحج أو العمرة قبل النخل الأول ففسد نسكه ولزمه بدنة ووجه عليه المضي في فاسده والقضاء على الفور مع قول أبي حنيفة أنه إن كان وطؤه قبل الوقوف ففسد حجه ولزمه شاة وإن كان بعد الوقوف لم يفسد حجه ولزمه بدنة وظاهر مذهب مالك أن قول الشافعي فالأول فيه تشديد بالبدنة وقول أبي حنيفة فيه تخفيف بالشاة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر وقد قدم الأشكال في ذلك وجوابه أول الباب * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يستحب له ما أي الواطئ والموطوءة أن يتفرقا في موضع الوطء مع قول مالك وأحمد وجوب ذلك فالأول مخفف خاص عن ضعف شهوته والثاني مشدد خاص بمن قويت شهوته فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من وطئ ثم وطئ ولا يكفر عن الأول لزمه شاة إلا أن يتكرر ذلك في مجلس واحد مع قول مالك أنه لا يجب بالوطء الثاني شيء ومع قول الشافعي أنه يجب كفارة واحدة ومع قول أحمد أنه إن كفر عن الأول لزمه بالثاني بدنة فالأول فيه تخفيف بشرطه والثاني مخفف والثالث مشدد بالبدنة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الوطء الثاني كالتممة للأول ولذلك خفف فيه بشاة ووجه الثاني أن الحكم دائر مع الوطء الأول فقط ولذلك أوجب الشافعي فيه كفارة واحدة ووجه قول أحمد ظاهر مفصل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا قبل بشهوة أو وطئ فيمادون الفرج فانزل لم يفسد حجه ولكن يلزمه بدنة في قول الشافعي مع قول مالك أنه يفسد حجه ويلزمه بدنة فالأول فيه تخفيف والثاني

والصناعة والحريفة والخلاص من العيوب وشروط بعض أصحابه اليسار وقول أبي حنيفة كقول الشافعي لكنه لم يعتبر الخلو من العيوب ولم يعتبر صحة الدين الحسن الديانة في الكفاءة إلا أن يكون بحيث يسر ويخرج في سفر من الصبيان وعن مالك أنه قال الكفاءة في الدين لا غير وقال ابن أبي ليلى الكفاءة في الدين والنسب والمال وهي رواية عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف والكسب وهي رواية عن أبي حنيفة وعن أحمد رواية كذهب الشافعي وأخرى إلى أنه يشترط الدين والصناعة ولا يجب الشافعي في السن وجهان كالشيخ مع الشابة وأصحهما أنه لا يشترط (فصل) وهل فسد الكفاءة بؤثر في بطلان النكاح أم لا قال أبو حنيفة يوجب للأولياء حق الاعتراض وقال مالك يبطل النكاح والشافعي قولان أصحهما البطلان إلا إذا حصل معه رضا الزوجة والأولياء وعن أحمد روايتان أظهرهما البطلان وإذا طابت المرأة التزوج من كفء

بدون مهر مثلها الزم الولي إجابته عند مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة لا يلزمه ذلك ونكاح من مشدد ليس بكفء في النسب غير محرم بالاتفاق (فصل) وإذا زوج الأب أو الجد الصغيرة بدون مهر مثلها بلغ به مهر المثل وكذا الزوج ابنه الصغيرة بغير مهر المثل رد إلى مهر المثل عند الشافعي وقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يلزم ما ساءه وإذا كان الأقرب من أهل الولاية فزوجها إلا بعد لم يصح عند الثلاثة وقال مالك يصح إلا في الأب في حق البكر والوصى فانه لا يجوز إلا بعد التزوج (فصل) وإذا زوج المرأة أو وليها من رجلين وعلم السابق فالثاني باطل عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك إن دخل بها الثاني مع الجهل بحال

الاول بطل وصح الثاني وان لم يعلم السابق بطلا واذا قال رجل فلانة زوجتي ومدة قيته ثبت النكاح بانفاها عند الثلاثة وقال مالك لا يثبت النكاح حتى يرى دخلا وخارجا من عندها الا ان يكون في سفر (فصل) ولا يصح النكاح الا بشهادة عند الثلاثة وقال مالك يصح من غير شهادة الا انه اعتبر الاشاعة وترك التراضي بالكتمان حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح فصح عند مالك وعند أبي حنيفة والشافعي وأحمد لا يضر كتمانهم مع حضور شاهدين ولا يثبت النكاح عند الشافعي وأحمد الا بشاهدين عدلين ذكرين وقال أبو حنيفة ينقض رجل وامرأتين وبشهادة فاسقين واذا تزوج مسلم ذمية (٤٧) لم ينقض النكاح الا بشهادة مسلمين عند الثلاثة وقال أبو حنيفة ينقض

بذميين والخطبة في النكاح ليست بشرط عند جميع الفقهاء الا داود فانه قال باشرط الخطبة عند العقد مستحدا بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (فصل) ولا يصح النكاح عند الشافعي وأحمد الا بلفظ التزويج والادكاح وقال أبو حنيفة ينقض بكل لفظ يقتضي التاميم على التأبيد في حال الحياة حتى روى عنه في لفظ الاجازة روايتان وقال مالك ينقض بذلك مع ذكر المهر واذا قال زوجت بنتي من فلان فيلزمه فقال قبلت النكاح لم يصح عند طائفة الفقهاء وقال أبو يوسف يصح ويكون قوله زوجت فلانا جميع العقد ولو قال زوجت بنتي فقال قبلت فللشافعي قولان أحدهما انه لا يصح حتى يقول قبلت نكاحها أو تزويجها والثاني انه يصح وهو قول أبي حنيفة وأحمد ولا يجوز للمسلم ان يستزوج كتابية بولاية كتابي عند أحمد وأجابه الثلاثة (فصل) وعمل السيد اجبار عبده الكبير على النكاح عند أبي حنيفة

مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان التقبيل أو الوطء فيمادون الفرج لم يصح الشارع بان حكمه حكم الوطء في الفرج فلذلك لم يقب عليه الحليج وأما وجوب البدنة فلذلك يخرج الزوج من وقد حصل ووجه الثاني الحاق ذلك بالوطء في الفرج سد الباب ولحصول معنى الوطء بالانزال فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان شراء الهدي من مكة أو الحرم جائز مع قول مالك انه لا بد من سوق الهدي من الحل أو الحرم فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الى مرتبة الميزان ووجه الاول النظر الى أن شراء الهدي وقفرته على مساكن الحرم من غير سوق يفتح السين يسمى هديا لكونه هديا لا لقصود ووجه الثاني الاخذ بظاهر القرآن في قوله هديا بالغ الكعبة فانه يقتضي مجيئه من موضع بعيد خارج الحرم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا اشترك جماعة في قتل الصيد لم يملكهم جزاء واحد مع قول أبي حنيفة انه يلزم كل واحد جزاء كامل فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول القياس على ما اذا قتل جماعة انسانا وصالح على الدية فانه لا يلزمهم الدية واحدة ووجه الثاني القياس على انهم يقتلون به بجماع انه قتل لم يأذن به الله فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الحرام وما سوى مجراه يضمن بشاة مع قول مالك ان الجماعة المكبسة تضمن بقيتها ومع قول داود انه لا جزاء في الحرام كأمير أوائل الباب فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه مظاهر وأما قول داود فله عدم بلوغ شيء من الشارع في ذلك ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجب على القارن ما يجب على المفرد فيما يرتكبه وهو كفارة واحدة مع قول أبي حنيفة انه يلزمه كفارتان وكذلك في قتل الصيد الواحد جزاء أن فان أفسد احراره ازمه القضاء قارنا والكفارة ودم القرآن ودم في القضاء به قال أحمد فالاول في مسئلة القارن مخفف والثاني فيها مشدد والاول في مسئلة قتل الصيد كذلك مشدد وكذلك القول فمن أفسد احراره هو مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة الا في قول راجع للشافعي ان الحلال اذا وجد سبيدا داخل الحرم كان له ذبحه والتصريف فيه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد اذا فرق في الحقيقة عند أبي حنيفة في احترام الصيد في الحرم بين أن يكون من نفس الحرم أو دخله من خارج وهذا الثاني خاص بالا كابر من أهل الأدب والاول خاص بالا صغار فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي انه يلزم في قطع الشجرة الكبيرة من الحرم بقرة وفي الصغيرة شاة مع قول مالك انه ليس عليه في قطعها شيء لكنه مسمى فيما فعله ومع قول أبي حنيفة ان قطع ما أنبت له آدمي فلا جزاء عليه وان قطع ما أنبت له الله تعالى فلا واسطة الآدمي فعليه الجزاء فالاول فيه تشديد وعمل بالا احتياط والثاني فيه تخفيف فانه لا ينبغي لاحد أن يغير ما لم تدخله يد الحوادث لكونه يضاف الى الله تعالى ببادي الرأى فلذلك شد الاثمة في احترامه بخلاف ما دخلته يد الحوادث فانه يصير يضاف اليهم ببادي الرأى فافهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز قطع الحشيش لعلف الدواب وللدواء مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اسقيا الشارع الاذخر لما قال له محمد العباس الا الاذخر يا رسول الله

ومالك وعلى القديم من قول الشافعي ولا يملك ذلك عند أحمد وعلى الجديد من قول الشافعي ويجبر السيد على بيع العبد أو انساكه اذا طالب منه الانكاح فامتنع عند أحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجبر ولا يبيع أحدهما الا بغير ولا يلزم الابن اعفاف أبيه وهو انكاحه اذا طلب النكاح عند أبي حنيفة ومالك وأظهر الراويين عن أحمد انه يلزمه وهو نص للشافعي قال شعبة وأصحابه بشرط حرية الاب وكذلك يلزم عنده اعفاف الاجداد من جهة الاب وكذا من جهة الام (فصل) ويجوز للمولى ان يزوجه أم ولد بغير رضاها عند أبي حنيفة وأحمد والشافعي في ذلك أقوال أحدها كذهب أبي حنيفة ولا جبر وابتان ولو قال أعففت أمتي وجعلت عتقها مسددا لها

بعضه شاهدة من أبي حنيفة ومالك والشافعي النكاح غير معتقد ومن أحدر وايمان أحدهما كذهب الجماعة والثانية الانه فساد
 وشبهت العتق صدقا وأما العتق فصحيح بالاجماع ولو قالت الامة لسيدها اعتقني على ان تزوجني ويكون عتقي صدقي فاعتقها فقال
 الاربعة يصح العتق وأما النكاح فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي هي بالخيار ان شاءت تزوجته وان شاءت لم تزوجه ويكون لها ان اختارت
 تزوجه صدق مستأنف فان كرهته فلا شيء عايناه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليه اقيمة نفسه لها وقال أحمد تصير سيرة ويلزمها
 قيمة نفسها وان تراخيا بالعقد (٤٨) كان العتق مهر او لا شيء لها سواء ((باب ما يحرم من النكاح)) أم المرأة تحرم على التأبید

فقال الا الاذخر فيعاقب عليه الحشيش من حيث أنه متخلف ان قطع وليس له من تبة الشجر ان قطع
 فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد ان شجر المدينة يحرم قطعه ولكن لا يضمن وكذلك
 يحرم قتل صيد يحرم المدينة أيضا مع قول مالك وأحمد والشافعي في القديم انه يضمن بأن يؤخذ بسلب
 القاتل والقاطع فالاول مخفف والثاني فيه تشديد تبه الما ورد في كل منهما والله تعالى أعلم
 ((باب صفة الحج والعمرة))
 اتفق الاثثة الاربعة على ان من دخل مكة فهو بالخيار ان شاء دخل نهارا وان شاء دخل ليلا وقال الفخري
 واصحق دخوله ليلا أفضل وعلى أن الذهاب من الصفا الى المروة والعود اليها يحسب مرة ثانية وقال
 ابن جرير الطبري الذهاب والعود يحسب مرة واحدة ووافقه على ذلك أبو بكر الصديق من ائمة الشافعية
 ووافق الاثثة الاربعة جماعة الفقهاء وعلى انه اذا وافق يوم عرفة لم يجمع له يوم الجمعة وكذلك الحكم
 في منى واغياصة لكون الظهور ركعتين ووافقه على ذلك كافة الفقهاء وقال أبو يوسف في يوم الجمعة لكون الجمعة
 بهرفة قال القاضي عبد الوهاب وقد سأل أبو يوسف ما لك عن هذه المسئلة بحضرة الرشيد قال مالك
 شيباننا بالمدينة يعلمون ان لا جمعة بعرفة وعلى هذا عمل أهل الحرمين وهم أعرف من غيرهم بذلك
 واتفقوا على أن المبيت بمزدلفة نسك وليس بركن وحكي عن الشعبي والفخري أنه ركن وأجوهوا على
 استحباب الجمع بين المغرب والعشاء في وقت العشاء بمزدلفة واتفقوا على وجوب الرمي وعلى أنه يستحب
 بعد طلوع الشمس وعلى أنه اذا كان الهدي تطوعا فهو باق على ذلك ينصرف فيه كيف يشاء الى أن
 يخرج وعلى أن طواف الافاضة ركن وعلى أن رمي الجمرات الثلاث في أيام التشريق بعد الزوال كل جرة
 بسبع حصيات واجب وقال ابن المساجشون رمي جرة العقبة من أركان الحج لا يتقبل أحد من الحج
 الا بالايان به هدا ما وجدته من مسائل الاجماع واتفق الاثثة الاربعة ووجهه قول الفخري واصحق ان
 دخول مكة ليلا أفضل لكون الداخل يرى نفسه كالبحر الذي غضب عليه السلطان وأتوا به مغاولا
 ليعرضوه عليه والناس كلهم واقفون ينظرون الى ما يصنع به السلطان ولا شأن أن دخول هذا ليلا أسرله
 وأما وجه قول ابن جرير فهو الاختيار بالا حتم اذا لم يطوب اليه بالصدقة قبل المروة في السبع فاعلمنا
 جعوا ذلك مطوبا في أول مرة من السبع وابن جرير جعل ذلك مطوبا في كل مرة من السبع فينبغي للضرورة
 العمل بذلك من وجها من الخلاف ووجه قول أبي يوسف انهم يجمعون الجمعة بعرفة ومنى أن ذلك يوم عرفة
 تغفر فيه الذنوب فكان من المناسب صلاة الناس الجمعة فيه لما هم عليه من الطهارة من الذنوب فيجتمع
 لهم بذلك عيدان فاذا صلاوا الجمعة فلا يمنع عدم ورود ذنبي عن الشارع في ذلك ووجه كلام الجمهور عدم
 ورود أمر بذلك كذا فكان عدم فعل الجمعة أخف على الناس وقد قال أهل الكشف ان الاصل عدم
 التحجير فانه الأمر الذي ينتهي اليه أمر الناس في الجنة فإذ كان رفع الحرج دائر مع الاصل والدائر
 مع الحرج دائر مع خلاف الاصل اه ووجه كون المبيت بمزدلفة ركننا من الشارع عليه وظهور
 شعاع الحج به وكذلك القول في رمي جرة العقبة فان ظهورا شعاع به أكثر من رمي بقية الجمرات فافهم

بمجرد العقد - لي المبت
 بالاتفاق وحكي من علي وزيد
 ابن ثابت انهما قال لا تحرم
 الا بالدخول بالبيت وبه قال
 مجاهد وقال زيد بن ثابت ان
 طائفة قبل الدخول جاز له ان
 يتزوج بامرأته وان ماتت قبل
 الدخول لم يجز له تزويج أمها
 فجعل الموت كالدخول وتحريم
 الربيعة بالدخول بالام بالاتفاق
 وان لم تكن في حجر زوج أمها
 وقال داود بشرط ان تكون
 الربيعة في كفالة وتحرير
 المصاهرة متعلق بالوطء في
 ملك فاما المباشرة فيمادون
 الفرج بشهوة فهل يتعلق بها
 التحريم قال أبو حنيفة يتعلق
 التحريم بذلك حتى قال ان
 النظر الى الفرج كالمباشرة
 في تحريم المصاهرة ((فصل))
 الزانية يحل نكاحها عند
 الثلاثة وقال أحمد يحرم نكاحها
 حتى تتوب ومن زنى بامرأة لم
 يحرم نكاحها ولا نكاح أمها
 و بنتها عند مالك والشافعي
 وقال أبو حنيفة يتعلق تحريم
 المصاهرة بالنار زاد عليه
 أحمد فقال اذا لا طبع لأم
 سومت عليه أمه وبنته ولو
 زنت أمه لم ينفسخ نكاحها

بالاتفاق وحكي عن علي والحسن البصري أنه ينفسخ ولو زنت أمه ثم تزوجت حل لزوج وطؤها عند الشافعي وأبي
 حنيفة من غير عدة لكن بكرة وطء الحامل حتى تضع وقال مالك وأحمد يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها وقال
 أبو يوسف اذا كانت حاملا لم ينفسخ نكاحها حتى تضع وان كانت غير حامل لم يحرم ولم تعد وهل يحل نكاح المتولدة من زناه قال أبو حنيفة
 وأحمد لا يحل وقال الشافعي يحل مع الكراهة وعن مالك وايمان كالمذمومين ((فصل)) والجمع بين الاختين في السكاح حرام وكذا بين المرأة
 وعمها أو خالتها وكذا يحرم الجمع في الوطء بملك المين وقال داود لا يحرم الجمع بين الاختين في الوطء بملك المين وهو رواية عن أحمد وقال أبو

حنيفة يصح نكاح الاخت غير انه لا يحل له وطء المنكوح حتى يحرم الموطوءة على نفسه (فصل) ومن أسلم وتبعته أكثر من أربع نسوة قال مالك والشافعي وأحمد بخلافهم من أربعاً ومن الاختين واحدة وقال أبو حنيفة ان كان العقد وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وان كان في عقود صح النكاح في الأربع الاوائل وكذلك الاختان ولو ارتد أحد الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك تنحل القرعة مطلقاً سواء كان الارتداد قبل الدخول أو بعده وقال الشافعي وأحمد ان كان الارتداد قبل الدخول تنحل القرعة وان كان بعده وقفت على انقضاء العدة ولو ارتد الزوجان معاً فهو بمنزلة ارتداد أحدهما وقال أبو حنيفة لا تقع قرعة (٤٩) وأنه كحل الكفار صحبة تنهات

بها الاحكام المتعلقة باحكام المسلمين عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك هي فاسدة (فصل) انما يجوز للرجل نكاح الامة بشرطين خوف الفتنة وعدم الطول لنكاح حرة وقال أبو حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين وانما المانع عنده من ذلك ان يكون فتحه زوجة حرة أو معتدة منه ولا يحل للمسلم نكاح الامة المكتوبة عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة يحل ولا يجوز لمن لا يحل له نكاح الكفار وطء ما تم بمالك المين بالاتفاق وعن أبي ثور أنه يحل وطء جميع الاماء بملك المين على أي دين كن ولا يجوز للرجل أن يتزوج نكاح الاماء على أمة واحدة عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك يجوز له أن يتزوج من الاماء أربعاً كما يتزوج من الحرار (فصل) والعبد يجوز له أن يتزوج من زوجتين فقط عند الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وقال مالك هو كالحر في جواز جمع الأربع ويجوز للرجل عند الشافعي أن يتزوج بأمة زنى بها ويجوز

وأما اختلاف الامة فيه من الاحكام فمن ذلك قول الشافعي ان من قصد دخول مكة لا تسلم يستحب له أن يحرم بحج أو عمره مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز لمن هو وراء الميقات ان يجاوزه الا محرماً وأما من هو دونه فيجوز له دخوله بغير احرام وقال ابن عباس لا يدخل أحد الحرم الا محرماً ومع قول مالك والشافعي في القديم انه لا يجوز مجاوزة الميقات بغير احرام ولا دخول مكة بغير احرام الا أن يتكرر دخوله ككتاب وصياد فالاول مخفف خاص بالاصاغر والثاني مشدد خاص بالكبار والثالث فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ويصح جعل الاستحباب في حق الاكابر والوجوب في حق الاصاغر وذلك ان الاكابر فلو بهم لم تزل عاكفة في حضرة الله تعالى وغاية اسراهم بحج أو عمره ان يزيدهم بعض حضور زيادة على ما هم عليه بخلاف الاصاغر فلو بهم محجوبة عن حضرة الله تعالى فاذا وردوا عليها وجب عليهم دخولها لغير جواز الوقوع في انتهاك حرمة حضرة الله تعالى فافهم * ومن ذلك قول الامة يستحب الدعاء عند رؤية البيت وان طواف القدوم سنة لا يجب بدم مع قول مالك انه لا يستحب رفع اليدين بالدعاء عند رؤية البيت ولا رفع اليدين فيه وان طواف القدوم واجب يجزئ بدم فالاول فيه تشديد باستحباب الدعاء ورفع اليدين والثاني فيه تخفيف بترك ذلك وتشديد في طواف القدوم فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ نص في ذلك لما لخصه الله ووجوب الدم بترك طواف القدوم قاله باجتهاد ووجه ظاهره انه من شعائر البيت * ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان الطهارة وسترا العورة شرط في صحة الطواف وان من أحدث فيه توشاً وبني مع قول أبي حنيفة ان الطهارة فيه ليست بشرط فالاول مشدد وادله الاتباع والثاني مخفف ودليله الاجتهاد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول قوله صلى الله عليه وسلم الطواف بمنزلة الصلاة الا ان الله قد أحل فيه النطق فلم يستثن الا الكلام وأما توالي الحركات فيه فلا يصح استثنائها لان المشي هو حقيقة الطواف فلما استثنى ذهبت صورة الطواف جملة * وسمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى يقول لا بد للواقف في حضرة الله من السير في المقامات طوافاً كان أو صلاة لكن سير الصلاة بالقلب فقط لو جوب استقبال القبلة والامام فيها من أولها الى آخرها بخلاف الطواف سيره فيه بالجوارح زيادة على القلب بثبابة الأتق الغار من ذنوبه الى من يحجبه من العقوبة فافهم * ووجه الثاني ان غاية الامر من الطائف بيت الله أن يكون كالحائس في المسجد مع الحدث الاصغر وذلك جائز فلذلك قال أبو حنيفة بعدم اشتراط الطهارة فيه وان كان الادب الطهارة فافهم * ومن ذلك قول الامة الثلاثة ان السجود على الحجر الاسود سنة كالتقبيل بل هو تقبيل وزيادة مع قول مالك ان السجود عليه بدعة فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول الاتباع ووجه الثاني عدم بلوغ القائل به ما ورد في السجود عليه فوقف عند ما بلغه من التقبيل فقط * ومن ذلك قول الشافعي انه يستلم الركن اليماني ولا يقبله مع قول أبي حنيفة انه لا يستلمه ومع قول مالك انه يستلمه ولكن لا يقبل بدم بل يضعه على فيه ومع قول أحمد انه يقبله فالامة ما بين تخفيف ومشدد في الاستلام والتقبيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * وحكمة ما ذكر لا تذكرة الا مشافة لانها

(٧ - ميزان في) له وطءها من غير استبراء وكذا عند أبي حنيفة لكن لا يجوز وطءها حتى يستبرأ بالحضة أو بوضع الحمل ان كانت حاملاً وكره مالك التزوج بالزانية مطلقاً وقال أحمد لا يجوز أن يتزوجها الا بالشرطين وجود التوبة منها واسهتبرائها بوضع الحمل أو بالأقراء أو بالشهور (فصل) وأجمعوا على ان نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك وصفتها ان يتزوج امرأة الى مدة فيقول تزوجتك الى شهر أو سنة ونحو ذلك وهو باطل منسوخ باجماع العلماء قديماً وحديثاً بأسرهم وذهب الشيعة الى صحته ورووا ذلك عن ابن عباس والصحيح عنه القول ببطلانه ولكن حكى عن زفر من الحنفية ان الشرط يسقط ويصح النكاح على التأيد اذا كان بلفظ التزويج

وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة ونكاح الشغار باطل عند الشافعي ومالك وأحمد وقال أبو حنيفة العقد صحيح والمهر فاسد وإذا تزوج امرأه على أن يخالفها مطلقاً ثلاثاً بشرط أنه إذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح فعند أبي حنيفة يصح النكاح دون الشرط وفي حلها للأول عند رواية ثانٍ وعند مالك لا تحل للأول إلا بعد حصول نكاح صحيح من رغبة من غير قصد التحليل وبطؤها أحلالاً وهي طاهرة غير حائض فإن شرط التحليل أو فوات فسد العقد ولا تحل للثاني وللشافعي في المسئلة قولان أحدهما أنه لا يصح النكاح وقال أحمد لا يصح مطلقاً فإن تزوجها ولم يشترط ذلك إلا أنه كان في عزمه صح (٥٠) النكاح عند أبي حنيفة وعند الشافعي مع الكراهة وقال مالك وأحمد

لا يصح ولو تزوج امرأة بشرط أن لا يتزوج عليها أولاً يتسمى عليها أولاً بنقلها من يدها أو دارها أولاً يسافر بها فعند أبي حنيفة ومالك والشافعي العقد صحيح ولا يأنزله هذا الشرط ولها مهر المثل لأن هذا شرط يحرم الحلال فكان كالمو شرطت أن لا تسلمه نفسها وعند أحمد هو صحيح يأنزله الوفاء به ومتى خالف شيئاً من ذلك فلها الخيار في الفسخ (باب الخيار في النكاح والرد بالعيب) العيوب المبيته للخيار تسعة ثلاثة منها يشترك فيها الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما البلب والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرتق والفتق والعفل فالجب قطع الذكر والعنة العجز عن الجماع لعدم الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج فيمنع الوطء والرتق انسداد الفرج والفتق انحراف ما بين عضل الوطء ويخرج البول والعفل لحم يكون في الفرج وقبل رطوبته تمنع لذة الجماع

من علوم الاسرار ومن ذلك قول الأئمة ان الركنين الشاميين الذين يلبسان الحجر لا يستلمان مع قول ابن عباس وابن الزبير وجابر باستلامهما فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول خاص بالأصغر الذين لا يشهدون السر إلا في ركن الحجر الأسود واليمنى فقط والثاني خاص بالكبار الذين يشهدون السر والأول مسدد لا يختص بجهة من البيت بل كله مدد وأمر الركن منها ما ظهر للخاص فقط وقد أخبرني من أتق به من الفقهاء أن الكعبة صاخنة حين صافحها وكلتها وناشدته أشعاراً وأنشد ما وشكرت فضله وشكر فضله فانه حاجة باجتماع أهل الكشف ومن شهد بها جمادى الروح فيه فهو محبوب عن أسرار السج فان نطق المعاني أعجب من نطق الأجسام وقد ورد في صحيح ابن خزيمة ان الصيام والقرآن يشفعان في العبد يوم القيامة فيقول الصيام يارب قد منقته شهوته ويقول القرآن يارب قد منعته النوم في الليل فيشفعهما الله تعالى فيه وذكر الشيخ محي الدين بن العربي أنه لما حج تلمذت له الكعبة ورقاها إلى مقامات لم تكن عندها قبل ذلك وتقدمته انتهى ومن هنا أوجب أهل الله تعالى على من يريد السج السالك على يد شيخ طارف بالطريق حتى يهديه إلى حياة كل شيء ثم بعد ذلك يحججه وأخبرني سيدي علي الطحطاوي أن سيدي إبراهيم المتبولي لما طاف بالكعبة كافأه على ذلك بطوافها به انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الرمل والأضطباع سنة مع قول مالك ان الأضطباع لا يعرف وما رأيت أحداً يفعلها فالأول مشدد والثاني مخفف ووجه الأول الاتباع ووجه الثاني كون مالك لم يرم من فعله فظن أنه لو كان سنة لفعله بعض الناس وراه الإمام مالك بتقدير بلوغ الإمام ما ورد في الأضطباع فقد يكون مذهبه زوال الحكمين والعلقة فان تلك العلة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه بالأضطباع والرمل لأجلها قد زالت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مخالفة لما ظنه قرش من الوهن والضعف في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤذن باحتقارهم في العميون فلما اضطبعوا وورموا ورجع قريش عما كانت ظننت فيهم وقالوا كأنهم الغزلان ولكن القول الأول أظهر وأكثر أديباً مع الله تعالى فقد يكون الشارع أراد دوام ذلك الفعل بعد زوال علته المذكرة لعله أخرى فان قيل قد قال المعارفون ان اظهار الضعف والمسكنة أعلى في المقام عند الله تعالى من اظهار القوة فالجواب صحيح ذلك فهم يظهرون القوة لعدم وهم التلاشيتم بهم وهم في غاية الضعف في نفوسهم بهم بينهم وبين الله تعالى وقد نهى الشارع عن التختير في المشي إلا في دار الحرب وجوز صبغ اللحية البيضاء بالسواد في الحرب مع أنه نهى عنه في غير الحرب فافهم ومن ذلك قول الأئمة الأربعة انه إذا ترك الرمل والأضطباع فلا شيء عليه مع قول الحسن البصري وابن الماجشون ان عليه دم قال الأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أنه سنة ووجه الثاني أنه واجب بالاجتهاد ولكل منه ما راجع ومن ذلك قول جماهير العلماء ان قراءة القرآن في الطواف مستحبة مع قول مالك بكراهتها فالأول مخفف والثاني مشدد في عدم تلاوة القرآن فيه ووجه الأول ان القرآن أفضل الاذكار فقراءته في حضرة الله تعالى أولى كافي الصلاة بجماع ان الطواف بمنزلة الصلاة كما ورد فيمناجاة الحق تعالى فيه بكلامه القديم

فأبو حنيفة لا يثبت للرجل الفسخ في شيء من ذلك ويثبت الخيار للمرأة في الجلب والعنة فقط ومالك والشافعي يثبتانه في أعظم ذلك كله إلا في الفتق وأحمد يثبتته في الكل فان حدث ذلك في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخيرت المرأة عند مالك والشافعي وأحمد وكذا بعد الدخول إلا العنة عند الشافعي وان حدثت بالزوجة فله الفسخ على الراجح من مذهب الشافعي وهو مذهب أحمد وقال مالك والشافعي في أحد قوليه لا خيار له (فصل) وإذا عتقت المرأة زوجها فثبت الخيار عند أبي حنيفة مادامت في المجلس الذي علمت بالعتق فيه ومتى علمت ومكنته من الوطء فهو رضا والشافعي أقوال أحدها ان لها الخيار على الفور والثاني إلى ثلاثة أيام والثالث ما لم تكتنه من الوطء

ولو عتقت وزوجها حراً فلا خيار لها عند مالك والشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة وثبت لها الخيار مع حرثته (كتاب الصدقات) لا يفسد النكاح بفساد اهداق عند أبي حنيفة والشافعي وعن مالك وأحمد وإتقان وأقل اهداق مقدر عند أبي حنيفة ومالك وهو ما يعطى به السارق مع اختلافهما في قدر ذلك فعند أبي حنيفة عشرة دراهم أو دينار وعند مالك ربع دينار أو ثلاثة دراهم وقال الشافعي وأحمد لا حد لأقل المهر وكل ما جاز أن يكون ثمناً في البيع جاز أن يكون صداقاً في النكاح وتعليم القرآن يجوز أن يكون مهرًا عند مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وقال أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه لا يكون مهرًا (فصل) وتلك المرأة اهداق

بالعقد عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك لا تملكه إلا بالدخول أو بعوت الزوج بل هو امرأ لا تسحقه كله بمجرد العقد وإنما تسحق نصفه وإذا أوفاهام مهرها سافر بهما حيث شاء عند أبي حنيفة وقيل لا يخرج جهام من بيتها إلى بلد غير بلد هالان الغربية تؤذى هذا اللفظ الحديث وقال في الاختيار للحنفية وإذا أوفاهام مهرها نقلها إلى حيث شاء وقيل لا يسافر بهما أو عليه الفتوى لفساد أهل الزمان وقيل يسافرن بها إلى قري المهر القريبة لأنهما ليستا بغيره ومذهب مالك والشافعي وأحمدان للزوج أن يسافر بزوجته حيث شاء (فصل) والمفوضة إذا طلقت قبل المسيس والغرض فليس لها الا ائتمنة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايتيه قال في الكافي انه المذهب وقال أحمد في رواية أخرى لها نصف مهر المثل وقال مالك لا تجب لها ائتمنة بحال بل تستحب ولا متمنة لغير المفوضة في ظاهر مذهب

أعظم ووجه الثاني ان الذكر المخصوص بعمل يرجح فعله على الذكر الذي لم يختص وان كان أفضل قياساً على ما قلناه في أذكار الصلاة بل ورد النهي عن قراءة القرآن في الركوع فافهمه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في القول المرجوح ان ركعتي الطواف واجبتان مع قول مالك وأحمد والشافعي في القول الأرجح انهما سنة فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان وأكمل منه ما وجه لان الشارع اذا فعل شيئاً ولم يبين كونه واجباً ولا مندوباً فلهما جهتان أن يجعله مستحباً تخفيفاً على الأمة وله أن يجعله واجباً احتياطاً لهم فافهمه ومن ذلك قول مالك والشافعي ان السعي ركن في الحج مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيه انه واجب يجزئ تركه بدم ومع قول أحمد في الرواية الاخرى انه مستحب فالاول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الاول ما صرح فيه من الاحاديث ووجه الثاني انه صار من شعائر الحج الظاهرة كإبراهيم المبيت بمزدلفة ووجه الثاني العمل بظاهر قوله تعالى فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح عليه أن يطوف بهما ومن تطوع خيراً فإن الله شاكراً عليم فقوله فلا جناح عليه أن يطوف بهما فيه رفع الجرح الذي كان قبل أن يؤمر الناس بالسعي لا غير لا سيما وقد عهده تعالى بقوله ومن تطوع خيراً فجعله من جهة ما يتطوع به وأجاب الاول والثاني بان القاعدة ان كل ما جاز بعد منع وجب وان الواجب يطلق عليه طاعة الله تعالى كما يطلق عليه خبر لان من فعله فقد أطاع الله تعالى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا بد من البداءة بالصفا في صحة السعي مع قول أبي حنيفة انه لا سعي عليه في العكس فيبدأ بالمروة ويختتم بالصفا فالاول مشدد ويشهد له ظاهر الكتاب والسنة والثاني مخفف ويشهد له باطن الكتاب والسنة وهو أن المراد بالتطوف بهما سواء أبدأ بالصفا أم بالمروة نظير قول مالك في ترتيب الوضوء انه ليس بشرط وأن المراد أن يفسد جميع أعضائه الوضوء قبل أن يدخل في الصلاة مثلاً سواء تقدم إلى الجبل أو أخر اعتمه وليكن البداءة بالصفا مستحبة عند من لا يقول بوجودها بشروطها عن الشارع دون العكس وقد قال ابن عباس سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن البداءة بالصفا فقال ابدأ وعباد الله تعالى به أي بذكره فافهم فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الجمع في الوقوف بعرفة بين الليل والنهار مستحب مع قول مالك بوجوبه فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الاول والثاني الاتباع وهو يحتمل الوجوب والتسديد ولكن القول بالوجوب هو الاحوط فان ليلة عرفة قد جعلها لشارع متأخرة عنها فهي معدودة من جملة وقت الوقوف بعرفة إلى أن يطلع الفجر فلا ليلة عرفة نصيب من الدهاء وربما ضاق النهار عن وقت تذكار الانسان جميع ذنوبه التي فعلها طول عمره أو تلك السنة أو ذنوب من يشفع له من أصحابه أو غيرهم من المسلمين فكان الوقوف في تلك الليلة متممة إلى ان يفرغ من تذكار ذنوبه ولو إلى الفجر لان الشارع قال الحج عرفة فمن فارق عرفة وعليه ذنب لم يقبض منه احتاج إلى شفاعته الناصر فيه عند الله تعالى وذلك يشق على ذوي المروآت من الاكابر بخلاف الاصاغر لهم الانصراف من عرفة قبل الغروب لانهم معتدون على شفاعته غيرهم فيهم وفي أصحابهم وذلك لان أهل

أحمد وعنه رواية انها تجب لكل مطلقه وهو مذهب أبي حنيفة وقال الشافعي انها واجبة على كل من طلقته قبل الوطء لم يجب لها شطر مهر وكذا الموطأ وبكل فرقة ليست بسبيها واختلاف موجب والمتعة على تقديرها فقال أبو حنيفة المتعة ثلاثة أنواع دع ونجار والمتعة بشرط أن لا يزيد قيمتها على نصف مهر المثل وقال الشافعي في أصح روايتيه وأحمد في إحدى روايتيه انه مفوض إلى اجتهاد الحاكم بقدرها بنظره وعن الشافعي قول آخر انها مقدرة بما يقع عليه الاسم كالصداق يصح بما قل وجل والمستحب عنده ان لا تنقص من ثلاثين درهما وعن أحمد رواية أخرى انها مقدرة بكسوة تجزى فيها الصلاة وذلك ثوبان درع ونجار لا ينقص من ذلك (فصل) اختلاف الأئمة في اعتبار

الدخول ولها الامتناع بعد الطلوع **(فصل)** والمهر هل يستقر بالطلوع التي لا مانع فيها أو لا يستقر إلا بالدخول قال الشافعي في أظهر قوليه لا يستقر إلا بالوطء وقال مالك إذا خلاهم أو طالت مدة الطلوع استقر المهر وإن لم يطأ وحدا بن النخاس طول الطلوع بالعام وقال أبو حنيفة وأحمد يستقر المهر بالطلوع التي لا مانع فيها وإن لم يحصل وطء بموت أحد الزوجين يستقر المهر بالاتفاق **(فصل)** وأما العرس سنة على الرأى من مذهب الشافعي ومستمدة عند الثلاثة والأجوبة التيها مستمدة على الأصح عند أبي حنيفة وواجبة على المشهور عن مالك وهو الأظهر من قول الشافعي وأحمد والشافعي عن أحمد والشافعي في العرس والنكاح قال أبو حنيفة (٥٣) لا بأس به ولا يكره أخذه

وقال مالك والشافعي بكرهه وعن أحمد روايتان كالله من وأما ولية غيره العرس كاللحان ونحوه قال أبو حنيفة ومالك والشافعي نكح وقال أحمد لا نكح **(باب القسم والنذور وعشرة النساء)**

ثبت في الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ثم الغنم الغنم يجب الزوجات بالاتفاق فلا قسم لزوجته ولا لأمه فمن بات عند واحدة لزمه الميث عند من بقي ولا يجب التسوية في الجماع بالإجماع ويستحب ذلك ولو أعرض عنهن أو عن الواحدة لم يأثم ويستحب أن لا يعطاهن من نذور المرأة حرام بالاجماع مسقط للنفقة ويجب على كل واحد من الزوجين معايشة صاحبه بالمعروف وبذل ما يجب عليه من غير مظل ولا إظهار كراهة فيجب على الزوجة طاعة زوجها وملازمة المسكن وله منه ما من الخروج بالاجماع ويجب على الزوج المهر والنفقة **(فصل)** والعزل عن الحرة ولو بغير ذنبا جائز

إذا سمع فافهم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن روث الرمي يدخل من نصف الليل فإذا رمي بعد نصف الليل جاز مع قول أبي حنيفة ومالك أن الرمي لا يجوز إلا بعد طلوع الفجر الثاني ومع قول مجاهد والشافعي والثوري أنه لا يجوز إلا بعد طلوع الشمس فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه هذه الأقوال لابد ذكر مشافهة لاهله لأنه من الاستمرار ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يقطع النابية مع أول حصاة من رمي جرة العقبة مع قول مالك أنه يقطعها من زوال يوم عرفه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجيه الأول أن الإجابة قد حصلت ببلية المزدلفة وما بقي الا الشروع في التحال من النسل فلا يناسب النابية ووجه الثاني أن الإجابة تحصل بالوقوف لحظة بعد الزوال من يوم عرفه لأن الوقوف هو مظهر الحج فناسب ترك النابية بعد حصول المعة فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب الترتيب في أفعال يوم النحر فبرمي جرة العقبة ثم يخرم ثم يحلق ثم يطوف مع قول أحمد أن هذا الترتيب واجب فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولعل من القولين وجه يدل له الاتباع فإنه صلى الله عليه وسلم فعل هذه الأمور على هذا الترتيب فيحتمل أن يكون ذلك واجبا ويحتمل أن يكون مستحبا ولا يمكن الاستحباب أقرب في حق الضعفاء لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم لم يمسك عن شيء فقدم ولا أخر في يوم النحر إلا قال أفعل ولا حرج ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الواجب في حلق الرأس الربع مع قول مالك أن الواجب حلق الكل أو الأثر ومع قول الشافعي أن الواجب ثلاث شعرات والأفضل حلق الكل فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والأول خاص بالمتوسطين في مقام العبودية والثاني خاص بالعوام والثالث خاص بالكبراء والعرفين وذلك لأن الحلق تابع للرياسة الموجودة في حق من ذكر فكما خفت الرياسة خفت حلق الشعر فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الحلق يبدأ بحلق الشق الأيمن مع قول أبي حنيفة أنه يبدأ بالأيسر فافهم من الحلق إلا المحلولة ودليل الأول الاتباع من حيث أنه تكميل وجه الثاني أنه إزالة قذر فتناسب البداءة به وهذا القولان كالقوانين في السؤال فمن جعله تكميلا قال يتسوك بيمينه ومن جعله إزالة قذر قال يتسوك بيساره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من لا شعر برأسه يستحب له أمرار موسى عليه مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يستحب فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الرياسة قائمة بكل ذات وحلق الشعر كناية عن إزالتها فلما فقد الشعر ناب مسح الجلب بالموسى في زوال الرياسة مقام حلق الشعر وإن كانت الرياسة حقيقة فصحاها القاب لا الرأس فافهم ووجه الثاني أن الشارع لم يأمر بالحلق إلا من كان له شعر يرزأ وأمرار موسى على الجلب لم يرزأ شيئا في رأى العين فلا فائدة لأمرار موسى فافهم ومن ذلك قول الأئمة باستحباب سوق الهدى وهو أن يسوق معه شاة من النعم لينذبه وكذلك أشعار الهدى إذا كان من أهل أو بقر في صفقة سنامه الأيمن عند الشافعي وأحمد وقال مالك في الجانب الأيسر وقال أبو حنيفة الأشعار محرم فالأول والثاني دليله الاتباع والثالث وجهه أنه يعيب الهدى في الظاهر ويشوه الصورة وأجاب

على المراجع من مذهب الشافعي لكن نهى عنه فالأولى تركه وعند الثلاثة لا يجوز إلا بادنهم أو الزوجة الأمانة تحت الحر قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يجوز العزل عنها إلا بادن سيدها وجوز الشافعي بغير إذنه **(فصل)** إن كانت الجديدة بكرة أقام عندها سبعة أيام ثم دار بالقسم على نسائه وإن كانت ثيبا أقام ثلاثا عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يفضل الجديدة في القسم بل يسوي بينها وبين الثلاث عندده وهل للرجل أن يسافر بواحدة منهن من غير قرعة وإن لم يرض قال أبو حنيفة له ذلك وعن مالك روايتان أحدهما كقول أبي حنيفة والأخرى عدم الجواز إلا برضاهن أو بقرعة وهذا مذهب الشافعي وأحمد فان سافر من غير قرعة ولا نكاح وجب عليه القضاء لمن عند الشافعي

وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك لا يجب **(كتاب الطلغ)** الطلغ مستقر الحكم بالاجماع ويحكى عن بكير بن عبد الله المزني أنه قال الطلغ ميسوخ وهذا ليس بشئ وثقوا في الأئمة على أن المرأة إذا كرهت زوجها القبح منظر أو سوء عشرة جاز لها أن تخلعه على هوى وإن لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الطلغ من غير سبب جاز وبكره وحكي عن الزهري وعطاء وداود أن الطلغ لا يصح في هذه الحالة **(فصل)** والطلغ طلاق بائن عند أبي حنيفة ومالك وفي إحدى الروايتين عن أحمد والصحيح الجسد من أقوال الشافعي الثلاثة وقال أحمد في أظهر الروايتين هو دفع لا ينقص عند داود ليس بطلاق وهو القديم **(٥٤)** من قول الشافعي واختاره جماعة من متأخري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجة

الاول أن الأشعار كناية عن كمال الأذهان لا مثقال أمر الله في الخلق أو إشارة إلى أن الإنسان لو ذبح نفسه في رضائه كان ذلك قليلا فضلا عن حيوان خلق للذبح والمأكله فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يستحب أن يقلد الغنم بعين مع قول مالك أنه لا يستحب تقليد الغنم إنما التقليد للأبل فقط فالاول مخفف في ترك استحباب تقليد الغنم والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الاول الاتباع ووجه قول مالك أن الغنم لا تخلطها الشياطين بخلاف الأبل فكان النعل في الأبل كناية عن صفح الشياطين بالنعمال بخلاف الغنم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المهدى إذا كان مشدورا يزول ملكه عنه بالنسب ويهمل لساكن فلا يباع ولا يبدل مع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيعه وأبداله بغيره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الاول أن الزام المأذر بالوفاء ليس هو تكملة له وإنما ذلك حقوبة له حيث أنه أوجب على نفسه ما لم يوجب الله تعالى عليه وزاحم الشارع في منية التمسيد فكان في نحوه عن مالك بالنذر مبادرة إلى استيفاء العقوبة ليرضى عنه ربه حيث ارتكب منهيا عنه ووجه الثاني أن المراد إخراج ذلك المأذور أو مثله في القيمة فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز شرب ما فضل من ولد المهدى مع قول أحمد أنه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الاول أن النذر حقيقة إنما وقع على ما كان ثابتا في جسمه لا يستخلف وأما ما يستخلف ويحدث نظيره فلا يرجع في الانتفاع به * ووجه الثاني دخول اللبن في النذر كما يدل ابن أبي شيبة الذي في ضررها في المبيع فافهم * ومن ذلك قول الشافعي أن ما وجب في الدماء حرام لا يؤكل منه مع قول أبي حنيفة أنه يؤكل من دم القران والتمتع ومع قول مالك أنه يؤكل من جميع الدماء الواجبة الأجزاء الصبيد وفديه الأذى فالاول مشدد خاص بالكبر والثاني فيه تخفيف خاص بالمعتوسطين والنسب مخفف خاص بالعوام ووجه استثناء جزء الصبيد وفديه الأذى أنه في الاول كفارة للجنابة على الصبيد وفي الثاني لاجل ما حصل له من الترفه بنقص مدة الأسرام المذكور عن مدة الأفراد فافهم * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يكره الذبح لبلع مع قول مالك أن ذلك لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه القولين مقرر في الفقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن أفضل بقعة للذبح المعتبر المروءة والحاج منى مع قول مالك أنه لا يجوز المعتبر المروءة والحاج إلا الغني فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ودليل القولين الاتباع ونهض بهما للوجوب اجتهادا لا ما مالكا ولا يخفى أنه أحوط من القول الاول فتأمل * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن وقت طواف الركن من نصف ليلة النحر وأفضله ضحى يوم النحر ولا آخر له مع قول أبي حنيفة أول وقتها طلوع الفجر الثاني وآخره ثلث أيام التشرى بقى فان أسره إلى الثالث لزمه دم فالاول فيه تخفيف والثاني قبيح تشديد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب أن يسد في ربي الجرات بالتي تلي مسجد الخيف ثم بالوسطى ثم بجمرة العقبة مع قول أبي حنيفة أنه لو رمى منكسا أو أداها لم يفعل فلا شئ عليه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الاول أن البداءة

و يلفظ الطلغ ولا ينوي به الطلاق وللشافعي قول ثالث أنه ليس بشئ **(فصل)** وهل يكره الطلغ بأكثر من المسمى قال مالك والشافعي لا يكره ذلك وقال أبو حنيفة إن كان النشوز من قبلها كره أخذ أكثر من المسمى وإن كان من قبله كره أخذ شئ مطلقا وصح مع الكراهة وقال أحمد يكره الطلغ على أكثر من المسمى مطلقا **(فصل)** وإذا طلق الخنعة منه قال أبو حنيفة يلحقها طلاقه في مدة العدة وقال مالك إن طلقها عقب خلعها منه فلا يلحق طلاقها وإن انفصل الطلاق عن الطلغ لم يطلاق وقال الشافعي وأحمد لا يلحقها الطلاق بحال **(فصل)** ولو خالع زوجته على رضاع ولدها سنتين جاز فان مات الولد قبل الطولان قال أبو حنيفة وأحمد يرجع عليها بفجة الرضاع للمدة المشروطة وعمن مالك وروايتان أحدهما لا يرجع بشئ والآخرى كسذهب أبي حنيفة وأحمد والشافعي قولان أحدهما يسقط الرضاع ولا يقوم غير الولد مقامه والثاني لا يسقط

الرضاع بل يأتيه بولده مثله ترضعه وإذا قلنا بالقول الاول فالام يرجع قولان الجسد إلى مهر المثل والقديم إلى أجرة بالجرة **(فصل)** وليس للأب أن يخلع ابنته الصغيرة بشئ من مالها عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك له ذلك وبه قال بعض أصحاب الشافعي وليس له أن يخلع زوجة ابنته الصغيرة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك له ذلك **(فصل)** لو قالت طلقني ثلاثا على ألف فطلقها أو أحده قال أبو حنيفة يستحق ثلث الألف وقال مالك يستحق عليها الألف سواء طلقها ثلاثا أو واحدة لا ينكحها نفسها بالواحدة كما تنكح بالثلاث وقال الشافعي يستحق ثلث الألف في الحالتين وقال أحمد لا يستحق شيئا في الحالتين ولو قالت طلقني واحدة بالالف

فطاعة ثلاثا فقال مالك والشافعي وأحمد تطلق ثلاثا ويستحق الألف وقال أبو حنيفة لا يستحق شيئا وتطلق ثلاثا (فصل) يصح الطلاق مع غير زوجة بالاتفاق بان يقول أجنبي للزوج طلق أمر أنك بالت وقال أبو ثور لا يصح (كتاب الطلاق) هو مع استقامة حال الزوجين مكرره بالاتفاق بل قال أبو حنيفة بخبريه وهل يصح تعليق الطلاق والعق بملك أم لا وصورته أن يقول لأجنبية أن تزوجني فانت طالق أو كلى امرأته أن تزوجها فهي طالق أو يقول لعبدان مائة مائة فانت سراً وكل عبد اشتريته فهو سحر قال أبو حنيفة يصح التعليق ويلزم الطلاق والعق سواء أطلق أو عهم أو خصص وقال مالك يلزم إذا خصص أو عمن من قبله أو بملته (٥٥) أو امرأة بعينها إلا أن أطلق أو عهم وقال الشافعي وأحمد لا يلزم مطلقا

(فصل) والطلاق هل يعتبر بالرجال أم بالنساء قال مالك والشافعي وأحمد يعتبر ذلك بالرجال وقال أبو حنيفة يعتبر بالنساء وصورته عند الجماعة أن الحر يملك ثلاث تطليقات والعبد تطليقتين وعند أبي حنيفة الحرة تطلق ثلاثا والأمة اثنتين حتى كان زوجها أو عبدا (فصل) وإذا طلق طلاقها بصفة كقولها إن دخلت الدار فانت طالق ثم أبانها لم تفعل المحلوف عليه في حال البينونة ثم تزوجها ثم دخلت فقال أبو حنيفة ومالك إن كان الطلاق الذي أبانها به دون الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني لم تفعل فيحدث بوجود الصفة مرة أخرى وإن كانت ثلاثا فتلحق باليمين وللشافعي ثلاثة أقوال أحدها كذهب أبي حنيفة والثاني لا تفعل اليمين وإن بانث بالثلاث والثالث وهو الأصح أنه متى طلقها طلاقا بانثا ثم تزوجها وإن لم يحصل ففعل المحلوف عليه تلحق اليمين على حال وقال أحمد لا تعود اليمين سواء بانث بالثلاث أو بعد زوجها أما

بالجدة التي تلي مسجد الخيف هو الأمر الوارد وكل عمل ليس على أمر الشارع فهو مردود وجهه الثاني أنه مردود من حيث كمال الاتباع فهو مقبول لكنه ناقص في الفضل عن الأول فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن نزول المصحف مستحب مع قول أبي حنيفة أنه نسيك وبه قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ونزول النبي صلى الله عليه وسلم فيه يحتمل الأمرين معا ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن لم ينفر في اليوم الثاني حتى غربت الشمس وجب مبيتها ورعى الغد مع قول أبي حنيفة أن له أن ينفر ما لم يطلع عليه الفجر فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان وهو من ذلك قول الشافعي وأحمد أن المرأة إذا حاضت قبل طواف الأفاضة لم تنفر حتى تطهر ونطوف ولا يلزم الجالس الجل لسهل بنفر مع الناس ويركب غيرهما مع قول مالك أنه يلزم جالس الجل أكثر من مدة الخيض وزيادة ثلاثة أيام ومع قول أبي حنيفة أن الطواف لا يشترط فيه طهارة فتطوف وتدخل مع الحاج فالأول مشدد والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان وقد أفق البارزي اللذي يحضن في الحج بذلك ونقله عن جماعة من أئمة الشافعية ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن طواف الوداع واجب من واجبات الحج إلا في حق من أقام بكة فإنه لا وداع عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا يسقط بالأقامة فالأول مخفف والثاني مشدد وهو لا حوط ويكون الوداع لأفعال الحج لا للبيت والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب الإحصار)

اتفق الأئمة الأربعة على أن من أحصره عدو عن الوقوف أو الطواف أو السعي وكان له طريق آخر يمكنه الوصول منه لمزقه فسدده قرب أو بعد ولم يتحلل فإن سلكه ففاته الحج أو لم يكن له طريق آخر فحل من إصراره بعمل حجرة عند الثلاثة مع قول أبي حنيفة أن شرط التحلل أن يحصره العدو عن الوقوف والبيت جميعا فإن أحصره عن واحد منهما فلا ومع قول ابن عباس أنه لا يتحلل إلا إذا كان العدو كافرا فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث كذلك فراجع الأمر إلى ما تبقى الميزان (فان قيل) فلم شرع الله في الإحصار مع أن الإحصار لم يقع باختباره وانما ذلك على رغم أنف العبد وموضوع الكفارات إنما هو عن الوقوع في أمر عصى به العبد به (فالجواب) الأمر كذلك وأيضا أنه إن العبد ما صدق من دخول حضرة الله عز وجل إلا ما عنده من الرياسة والكبر فلم يدخل في حضرة الله الخاصة التي هي الحرم المكي فكان الله في كماله يد بين يدي الحاجة فانه يسهل قضاءها والى ذلك الإشارة بقوله تعالى ولا تجعلوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فان الحلق للرأس إشارة لزوال الرياسة والكبر الذين كانا من مذهب من دخول الحضرة (فان قال قائل) إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان معصوما من الكبر وحب الرياسة وقد كان مع أصحابه حين صدقهم المشركون (فالجواب) أن ذلك من باب التشريع لا منته فادخل نفسه في حكمهم فواضع لهم ثم وجوه أسرها لا مشافهة لانها من مسائل الحلال التي كان يفقها الخواص من الفقراء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الشافعي أنه يتحلل بنية التحلل وبالذبح والحلق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح

إذا حصل فعل المحلوف عليه في حال البينونة فقال أبو حنيفة والشافعي ومالك في المشهور عنه لا تعود اليمين وقال أحمد لا تعود اليمين بهود النكاح (فصل) اتفق الأئمة الأربعة على أن الطلاق في الخيض المدخول بها أو في طهر جامع فيه محرم إلا أنه يقع وكذلك جميع الطلاق الثلاث محرم ويقع واختلافه بعد وقوعه هل هو طلاق سنة أو بدعة فقال أبو حنيفة ومالك هو طلاق بدعة وقال الشافعي هو طلاق سنة ومن أحدر وايتان كالمذهبين اختار الحرق أنه طلاق سنة واختلافوا فيها إذا قال أنت طالق عدل إلى مل والزنا بفقأ أبو حنيفة بقتة تبين المرأة أو قال مالك والشافعي وأحمد يقع به الثلاث (فصل) اتفق أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد على أن من قال لن زوجة إن طلقته فانت

وأحمد وقال الشافعي وأحمد أن نوى بها طائفتين كانت طائفتين واختلغا في لفظ أحمد سيدي واسم في رجل إذا نوى بها ثلاثا فقال أبو حنيفة تقع واحدة رجعية وقال مالك لا يقع بها الطلاق الا اذا وقعت ابتداء وكذا في ذكر طلاق أو في غضب فيقع مانواه وقال الشافعي لا يقع الطلاق بها الا أن ينوي بها الطلاق ويقع مانواه من العدد في المدخول بها أو الا فطاعة واحدة وعن أحمد روايتان أحدهما تقع الثلاث أو الا نوى أنه يقع مانواه (فصل) واختلغا في نوى الزوجته أنا من طالق أو رد الأمر اليها فقالت أنت مني طالق فقال أبو حنيفة وأحمد لا يقع وقال مالك والشافعي يقع ولو قال الزوجته أنت طالق ونوى ثلاثا فقال أبو حنيفة وأحمد (٥٧) في رواية اختارها الخرق تقع واحدة وقال مالك والشافعي

وأحمد في رواية تقع الثلاث ولو قال الزوجته أمر بك ببدك ونوى الطلاق وطلقت نفسها ثلاثا فقال أبو حنيفة إن نوى الزوج ثلاثا وقعت أو واحدة لم يقع شيء وقال مالك يقع ما وقعت من عدد الطلاق إذا أقرها عليه فإن نكرها حلف وحسب من عدد الطلاق ما قاله وقال الشافعي لا يقع الثلاث الا أن ينوي الزوج فان نوى دون ثلاث وقع مانواه وقال أحمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج ثلاثا أو واحدة ولو قال الزوجته طالق نفسها فطلقت نفسها ثلاثا قال أبو حنيفة ومالك لا يقع شيء وقال الشافعي وأحمد تقع واحدة (فصل) وانفقوا على أن الزوج إذا قال لتسير المدخول بها أنت طالق طلقت ثلاثا قال الرافعي ولا يقال تبين بقوله أنت طالق ولا يقع الثلاث واختلغا فيها إذا قال لغير المدخول بها أنت طالق أنت طالق أنت طالق بالفاظ متتابعة فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يقع الا واحدة وقال مالك

مبني على المشاحة والله تعالى أعلم بالصواب (باب الاضحية والعقيقة) أجمع الاثمة على أن الاضحية مشروعة باصل الشرع وانما اختلغا في وجوبها واقفة وعلى أن المرض اليسير في الاضحية لا يمنع الاجزاء وعلى أن الكثير يمنع لانه يفسد اللحم وعلى أن الحرب البين يمنع الاجزاء وكذا العور وأجمعوا على أن مقطوعة الاذن لا تجزئ وكذا مقطوعة الذنب لغوات جزء من اللحم واقفة وعلى أنه لا يجوز أن يأكل شيئا من لحم الاضحية المذورة وكذلك تنفق وعلى أنه لا يجوز بيع شيء من لحم الاضحية والمهدي نذرا كان أو تطوعا وكذلك بيع الجملد خلافا للخصي والاوزاعي كما سيأتي في الباب وانفقوا على أن البسنة والبقرة تجزئ عن سبعة والشاة عن واحد وقال اسحق بن راهويه تجزئ البقرة عن عشرة واقفة وعلى أن وقت ذبح العقيقة يوم السابع من ولادته وكذلك تنفق وعلى أنه لا يسر رأس المولود يوم العقيقة وقال الحسن يطل رأس المولود يومها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلغا فيه من ذلك قول الاثمة الثلاثة وصاحبي الامام أبي حنيفة ان الاضحية سنة مؤكدة مع قول أبي حنيفة انها واجبة على المقيمين من أهل الامصار واعتبر في وجوبها النصاب فالاول مخفف والثاني مشدد من جهة الوجوب مخفف في اعتبار النصاب فرجع الأمر الى امر تبقي الميزان ووجه الاول ان البلاء الذي شرعت الاضحية لرفعه غير محقق لا سيما في حق الكبار الذين طهرهم الله تعالى من المخالفات ورزقهم حسن الظن به ووجه الثاني شهود استحقاق العبد نزول البلاء عليه في كل يوم طول السنة لسوء ما بهما طاه من الوقوع في المخالفات المحضة أو ما يقع فيه من النقص في المأمورات فكان اللائق بأهل هذا المشهد وجوب الاضحية واللائق بأهل المشهد الاول استعجابها ووجوبها التأكيد فيها من حيث انها مهم نفوسهم فافهم ومن ذلك قول الشافعي انه يدخل وقت الذبح بطولع الشمس من يوم النحر ومضى قدر صلاة العبد والخطبتين صلى الامام العبد أول بمصل مع قول الاثمة الثلاثة ان شرط صحة الذبح أن يصلي الامام العبد ويخطب الا ان أبا حنيفة قال يجوز لأهل السواد أن يضصوا اذا طلع الفجر الثاني وقال عطاء يدخل وقت الاضحية بطولع الشمس فقط فالاول مشدد في دخول الوقت ودليله الاتباع والثاني فيه تشديد الا في حق أهل السواد وذلك لانه مع لهم ابتداء الوقت وعمل الطعام بين ذهابهم الى حضور الصلاة والخطبتين ورجوعهم الى بيوتهم فيجدوا الطعام قد استوى فلم يقل أبو حنيفة بدخول وقت الذبح بالفجر الثاني انكافوا اذا رجعوا من الصلاة وسمع الخطبتين لا يستوى طعامهم الا بعد الزوال مثلا فيصبر أهل المصر بأكلون ويفرحون وأهل السواد في غم حتى يستوى طعامهم ومعلوم ان يوم العيد يوم هو والعب وسرور عادة فكان دخول الوقت بالفجر الثاني في معادلة ذهابهم لسمع الخطبتين والصلاة ورجوعهم من ذلك فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أطول بابه في معرفة أسرار الشريعة ومن ذلك قول الشافعي ان آخر وقت التضحية هو آخر أيام التشريق الثلاثة مع قول أبي حنيفة ومالك ان آخر وقت التضحية هو آخر اليوم الثاني من أيام التشريق ومع قول سعيد بن جابر انه يجوز لأهل الامصار التضحية في يوم النحر خاصة ومع قول الخصي انه يجوز

(٨ - ميزان في) يقع الثلاث فان قال ذلك للمدخول بها وقال أردت افهامها بالثانية والثالثة فقال أبو حنيفة ومالك يقع الثلاث وقال الشافعي وأحمد لا يقع الا واحدة ولو قال لغير المدخول بها أنت طالق وطالق وطالق فقال أبو حنيفة والشافعي يقع واحدة وقال مالك وأحمد يقع الثلاث (فصل) واختلغا في طلاق الصبي الذي يعقل الطلاق فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي لا يقع وعن أحمد روايتان أظهرهما انه يقع واختلغا في طلاق المكران فقال أبو حنيفة ومالك يقع وعن الشافعي قولان أحدهما روايتان أظهرهما يقع وقال الطحاوي والكرخي من الحنيفة والمزني وأبو ثور من الشافعية انه لا يقع (فصل) واختلغا في طلاق المكره واعتاقه

فقال أبو حنيفة يقع الطلاق ويحصل الايمان وقال مالك والشافعي وأحمد لا يقع اذا نطق به دفعا عن نفسه واختلعا في الوعد الذي يطلب على الثمن حصول ما توعد به هل يكون اكراهها فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي نعم ومن أحمد ثلاث روايات أحدها من كذهب الجماعة والثانية واختارها الخرق لا والثالثة ان كان بالقتل أو بقطع طرف فاكراه والا فلا واختلعا في أن الاكراه هل يختص بالسلطان أم لا فقال مالك والشافعي لا فرق بين السلطان وغيره كاص أو متغلب وعن أحمد روايتان أحدهما لا يكون الاكراه الا من السلطان والثانية كذهب مالك والشافعي وعن أبي (٥٨) حنيفة روايتان كالمذهبين (فصل) واختلعا فحين قال لزوجه أنت طالق ان شاء الله فقال

نأخبرها الى آخر شهر ذي الحجة فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والرابع مخفف جدا فرجع الامر الى امر تبتى الميزان ووجه الاقوال الاربعة ظاهرة تابع لما ورد في الاحاديث والآثار ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الاضحية اذا كانت واجبة لم يفت ذبحها بفوات أيام التشريق بل يذبحها وتكون قضاء مع قول أبي حنيفة ان الذبيحة يسقط وتندفع الى الفقراء حية فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر تبتى الميزان ووجه الاول والثاني ان الواجب بشدد فيه ويخفف بالنظر لتقييد الذبيحة بأيام التشريق وعدم تقييدها * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه يستحب لمن أراد التضحية أن لا يحلق شعره ولا يلقم ظفره في عشر ذي الحجة حتى يصحى فان فعله كان مكرها وقال أبو حنيفة يباح ولا يكره ولا يستحب ومع قول أحمد انه يحرم فالاول مخفف بعدم الوجوب وقول أحمد مشدد وقول أبي حنيفة أخفف فرجع الامر الى امر تبتى الميزان ووجه الاول الانباع وهو يشهد للاستحباب والتحرير والكره فان أقل مراتب الامر هو الاستحباب وأعلى مخالفة الامر التحريم ووجه قول أبي حنيفة كون الكراهة والتحرير لا يكونان لادليل خاص كما هو مقرر في كتب الاصول * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا التزم أضحية معينة وكانت سليمة فحدث بها عيب لم يمنع اجزاءها مع قول أبي حنيفة انه يمنع فالاول مخفف والثاني مشدد فيحمل الاول على حال الاصغر والثاني على حال الاكبر من أهل الورع المدققين في الادب مع الله تعالى وقدر رجوع الامر الى امر تبتى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الاربعة ان الهبة في الاضحية يمنع الاجزاء مع قول بعض أهل الظاهر انه لا يمنع فالاول مشدد خاص بالاكابر الذين يستحبون من الله تعالى أن يتقربوا اليه من شيء ناقص بصفة من الصفات والثاني مخفف خاص بالاصغر الذين لا راعون الامانة قص اللحم فرجع الامر الى امر تبتى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تكرر مكسورة القرن مع قول أحمد انها لا تجزئ فالاول مخفف والثاني مشدد ويحمل الامر ان على حالين بالنظر للاكابر والاصغر * ومن ذلك قول مالك والشافعي ان العرجاء لا تجزئ مع قول أبي حنيفة انها تجزئ فالاول مشدد خاص بالاكابر من أهل الورع والثروة الذين يسهل عليهم تحصيل السليمة من العرج والثاني مخفف خاص بالاصغر * ومن ذلك قول الشافعي انه لا يجزئ مقطوعة شيء من الذنب ولو يسيرا مع اختيار جماعة من متأخري أصحابه الاجزاء او مع قول أبي حنيفة ومالك انه ان ذهب الاقل أجزأ أو الاكثر فلا ولا جد فيما زاد على الثلث روايتان فالاول مشدد خاص بالاكابر وما بعده مخفف خاص بالاصغر فرجع الامر الى امر تبتى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز للسليم أن يستنيب في ذبح الاضحية مع الكراهة في الذي مع قول مالك انه لا يجوز استنابة الذي ولا تكون أضحية فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول كون الذي من أهل الذبيحة في الجملة ووجه قول مالك ان الاضحية قربان الى الله تعالى فلا يباح أن يكون الكافر واسطة في ذبحها وهما أسرار في أحكام الكافر والمشرط والفرق بينهما لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اشترى شاة بنية الاضحية لا تصير أضحية بمجرد ذلك مع قول أبي حنيفة انها تصير فالاول مخفف خاص بالاصغر والثاني مشدد خاص بالاكابر فرجع الامر الى امر تبتى الميزان * ومن

مالك وأحمد يقع الطلاق وقال أبو حنيفة والشافعي لا يقع واختلعا فيما اذا شئت في الطلاق فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يبنى على اليقين وقال مالك في المشهور عنه يغلب الايقاع (فصل) واختلعا في المريض اذا طلق امرأته طلاقا ثنائيا مات من مرضه الذي طلق فيه فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد قوت الا ان أبا حنيفة يشترط في أن لها أن لا يكون الطلاق عن طلب منها وللشافعي قولان أظهرهما لا تراث والى متى تراث على قول من يورثها فقال أبو حنيفة تراث مادامت في السنة فان مات بعد انقضاء عدتها لم تراث وقال أحمد تراث ما لم تنزوج وقال مالك تراث وان تزوجت وللشافعي أقوال أحدها تراث مادامت في العدة والثاني ما لم تنزوج والثالث تراث وان تزوجت (فصل) واختلعا فحين قال لزوجه أنت طالق الى سنة فقال أبو حنيفة ومالك تطلق في الحال وقال الشافعي وأحمد لا تطلق حتى تسلم السنة (فصل)

واختلعا فحين طلق واحدة من زوجاته لا يمينها أو يمينها ثم نسبها لطلاق جميعها فقال أبو حنيفة وابن أبي هريرة ذلك من الشافعية لا يمين بينهما وبين وطن ولوطه أي يمين شاه فاذا وطئ واحدة انصرف الطلاق الى غير الموطوءة ومذهب الشافعي انه اذا أجمع طلبة بأئنة تطلق واحدة منهم ميمها وبلزمه التعيين ويمنع من قربانهم الى ان يعين ويلزمه ذلك على الفور فلو أجمع طلبة رجعية فالاصح لا يلزمه التعيين في الحال لان الرجعية وتحسب عدة من عيبتها من حين اللفظ لا من وقت التعيين وقال مالك يطلقن كلهن وقال أحمد يمين بينهما وبينهن ولا يجل لهوطهن حتى يفرغ بينهما فأي يمين نسبت عليهما القرعة كانت هي المطلقة (فصل) واتفقوا على انه اذا قال

لزوجته أنت طالق نصف طلقة لزمه طلقة قال القاضي عبد الوهاب ونحوه عن داود ان الرجل اذا قال لزوجته نصف طالق أو أنت طالق
نصف طلقة انه لا يقع عليه الطلاق والفقهاء على خلافه واختلفوا فيمن له أربع زوجات فقال زوجتي طالق ولم يمين فقال أبو حنيفة والشافعي
طلاق واحدة منهم وله صرف الطلاق الى من شاء منهم وقال مالك وأحمد يطلقن كلهن (فصل) واختلفوا فيها اذا شئت في عدد الطلاق فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد يبن على الأقل وقال مالك في المشهور من مذهبه يغلب الابعاع (فصل) واختلفوا فيها اذا أشار بالطلاق الى
مالا ينفصل من المرأة في حال السلامة كالبدن فقال أبو حنيفة ان اضافته الى أحد خمسة (59) أعضاء الوجه والرأس والرقبة

والظهر والفرج وقع وفي
مبني ذلك عنده الجزء الشائع
كالنصف والربع قال وان
أضافه الى ما ينفصل في حال
السلامة كالسن والظفر
والشعر لم يقع وقال مالك
والشافعي وأحمد يقع الطلاق
بجميع الأعضاء المتصلة
كالاصبع وأما المتصلة كالشعر
فيقع به اعتد مالك والشافعي
ولا يقع عنده أحمد (باب الرجعة)
اتفقوا على جواز رجعة المطلقة
واختلفوا في وطء الرجعية هل
يحرم أم لا فقال أبو حنيفة
وأحمد في أظهر روايته لا يحرم
وقال مالك والشافعي وأحمد
في الرواية الاخرى يحرم
واختلفوا هل يصبر بالوطء
مراجعا أم لا فقال أبو حنيفة
وأحمد في أظهر روايته نعم ولا
يحتاج معه الى لفظ نوى به
الرجعة أو لم ينو هو قال مالك
في المشهور عنه ان نوى جهات
الرجعة وقال الشافعي لا تحصل
الرجعة الا باللفظ وهل من
شرط الرجعة الاشهاد أم لا
قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في
رواية عنه ليس من شرطها
الاشهاد بل هو مستحب
والشافعي قولان أحدهما

ذلك قول الشافعي ان ترك التسمية على الذبيحة عمدا أو سهوا لا يضر مع قول أحمد انه ان ترك التسمية عمدا لم
يجز أكلها وان تركها ناسيا ففيه روايتان وبذلك قال مالك وعنده رواية ثالثة انهم اتفقوا على ما سواه تركها
عمدا أو سهوا ومذهب أصحابه كما قاله القاضي عبد الوهاب ان تارك التسمية عمدا غير متأول لا تؤكل
ذبيحته ومع قول أبي حنيفة ان الذابح اذا ترك التسمية عمدا لم تؤكل ذبيحته وان تركها ناسيا أكلت فالاول
مخفف والثاني وما بعده مفصل الا رواية الثالثة عن مالك فانها مخففة فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه من منع الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو نسبنا اننا لا نأخذ بظاهر قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه وان كانت الآية عند المفسرين انما هي في حق من يذبح على اسم الاصنام والاولان ووجه
من أباح الاكل مما لم يذكر اسم الله عليه ولو عمدا العمل بقرائن الاحوال فان المسلم لم يذبح الا على اسم
الله لا تكاد الاصنام والاولان تخطر على باله وقد أجمع الائمة الاربعة على استحباب التسمية في جميع
ما امرنا الشارع فيه بالتسمية وما خالف في ذلك الابعض أهل الظاهر فرجع الامر الى مرتبة الميزان
تخفيف وتشديد بالنظر لحال الاكابر والا صاغر فافهم ومن ذلك قول الامام الشافعي تستحب الصلاة
على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح مع قول أحمد ان ذلك ليس بمشروع ومع قول أبي حنيفة ومالك
انه تكرر الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الذبح قال الثلاثة ويستحب أن يقول اللهم هذا
منك ولك فتقبل مني وقال أبو حنيفة يكره قول ذلك فالاول من المسئلة الاولى مشدد ودليله الاتباع
والثاني مخفف ودليله قول بعض الصحابة والثالث مشدد في التردد ووجهه الاتباع من شركة غير الله تعالى
مع الله عند الذبح والمبالغة في التغير عن صفة من كان يذبح على اسم الاصنام فافهم وأما وجه استحباب
قول الذابح اللهم هذا منك ولك فاظهار الفضل في ذلك لله تعالى أي هذه الذبيحة من فضلك وهي لك حال
تخليتها الى لم تخرج عن ملكك فذبحتم العبادك ووجه كراهة قول ذلك ايها امر لا ينبغي وضعه في كتاب
فرحم الله الامام أباح حنيفة ما كان أدق علمه ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على استحباب الاكل من
الاضحية المتطوع بها مع قول بعض العلماء بوجوب الاكل فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول ان سبب مشروعية التضحية دفع البلاء عن المضحي وأهله وجميع أهل
الدار من المسلمين ومن المروءة ان صاحب التضحية يشارك الناس في ذلك البلاء وهذا خاص بالصاغر وأما
الوجوب فهو خاص بالاكابر الذين لا يقدرون على تحمل ثقل منة الخلائق عليهم وللشافعي في الفضل من
ذلك قولان أحدهما يأكل الثلث ويهدي الثلث ويصعد الثلث والثاني وهو المرجح عند أصحابه انه
يتصدق بأكلاها الا لقميا يتبرك بأكلاها ومن ذلك اتفاق الائمة الاربعة على أنه لا يجوز بيع جلد
الاضحية المنذورة أو المتطوع بها مع قول القاضي والاوزاعي انه يجوز بيعه بآلة البيت التي تعار كالفأس
والقدور والمخمل والغربال والميزان فالاول مشدد خاص بالاكابر وأهل الرفاهية والثاني مخفف خاص
بالصاغر وأهل الحاجة وحكي ذلك عن أبي حنيفة أيضا وقال عطاء لابن بسيع أهب الاضحية
بالدرهم وغيرها ووجه عدم بلوغ عطاء النسي عن ذلك فافهم ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان

الاستحباب والثاني انه شرط وهو رواية عن أحمد وما حكاه الرافعي من ان الاشهاد شرط عند مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل صرح
القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره بان مذهب مالك الاستحباب ولم يحكميا فيه خلافا عنه وكذلك ابن هبيرة من الشافعية في الافصاح
(فصل) واتفقوا على أن من طلق زوجته ثلاثا لا تحصل له حتى تنكح زوجا غيره وبطأ هافي نكاح صحيح وان المراد بالنكاح هنا الوطء وانه شرط
في جواز حلها الاول وان الوطء في النكاح الفاسد لا يحل الا في قول للشافعي واختلفوا هل يحصل حلها بالوطء في حال الحيض أو الاحرام
أم لا فقال مالك لا وقال الثلاثة نعم واختلفوا في الهبي الذي يمكن جماعه هل يحصل بوطئه في نكاح صحيح الحل أم لا فقال مالك لا وقال الثلاثة

ثم (باب الأيالة) اتفقوا على أن من حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة أكثر من أربعة أشهر وكان موليا أم أقل لم يكن موليا
 اختلغا في الأربعة أشهر هل يحصل الوطء بالحلف على ترك الوطء فيها إلهام أم لا قال أبو حنيفة نعم ويروى مثل ذلك عن أحمد وقال مالك
 والشافعي وأحمد في المشهور عنه لا (فصل) فإذا مضت الأربعة أشهر هل يقع الطلاق بضمها أم يوقف قال مالك والشافعي وأحمد لا يقع
 بضئ المدة طلاق بل يوقف الأمر إلى أن يطاق وقال أبو حنيفة متى مضت المدة وقع الطلاق واختلف من قال بالابقاء فيها إذا امتنع المولى
 من الطلاق هل يطاق عليه الحاكم (٦٠) أم لا فقال مالك وأحمد يطاق عليه الحاكم وعن أحمد رواية أخرى أنه يضيق عليه حتى

الابل أفضل ثم البقر ثم الغنم مع قول مالك أن الأفضل الغنم ثم الابل ثم البقر ورجسه القولين معروفان
 الابل أكثر لحما والغنم أطيب فيحمل الأول على حال الفقراء والمساكين والثاني على حال الأكرام في الدنيا
 والمترفين فيضحي كل إنسان بما هو متيسر عنده وبحسب أن يأكل منه فرجع إلى من تبنى الميزان
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز أن يشترى سبعه في بدنة سواء كانوا منفردين أو من أهل بيت
 واحد مع قول مالك أنه لا يجوز إذا كانت تطوعا وكانوا أهل بيت واحد فالأول مخفف والثاني فيه
 تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن العقيقة مستحبة مع قول أبي
 حنيفة أنها مباحة ولا أقول أنها مستحبة مع قول أحمد في أشهر روايته أنها سنة والثانية أنها واجبة
 واختارها بعض أصحابه وهو مذهب الحسن وداود فالأول والثالث مخفف والثاني أشد والرابع مشدد
 فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان وظاهر الأدلة يشهد للوجوب والتدب مع أولئك منهم ما رجال فلا يستحب
 خاص بالمقوسطين الذين يسلمون نفوسهم بترك بعض السنن والوجوب خاص بالأكرام الذين يؤخذون
 نفوسهم بذلك والاباحة خاصة بالأصاغر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن السنة في العقيقة أن يذبح عن
 الغلام شاتان وعن الجارية شاة مع قول مالك أنه يذبح عن الغلام شاة واحدة وكفى الجارية فالأول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن الله تعالى جعل الذريرة
 الانثيين في الأثر وفي الشهادة وغير ذلك ووجه الثاني النظر إلى الروح المدبرة للجسد فأنها واحدة
 لا توصف بذكورة ولا بأنثوية فأن ذبح صاحب هذا المشهد عن الغلام شاتين فهو احتياط مع موافقته
 للوارد ومن ذلك قول الشافعي وأحمد باستحب عدم كسر عظام العقيقة وانما تطبخ أجزاء كبارا
 تفاولا بسلامة المولود مع قول غيرهما أنه يستحب كسر عظامها تفاولا بالذبول وكثرة التواضع وسجود ناز
 البشرية والله تعالى أعلم (باب النذر)

طلق وعن الشافعي قولان
 ظهرهما أن الحاكم يطاق
 عليه والثاني أنه يضيق عليه
 (فصل) واختلفوا فيما
 ذآلى بغير الميزان بالله عز وجل
 كالطلاق والعنق وصداقة
 المال واجبات العبادات هل
 يكون موليا أم لا فقال أبو
 حنيفة يكون موليا سواء قصده
 الأقران بها أو دفعه عنها
 كالمرضة والمرضة أو عن
 نفسه وقال مالك لا يكون
 موليا إلا أن يحلف حال الغضب
 أو يقصد الأضرار بها فان
 كان للأصلح أو لنفعها فلا
 وقال أحمد لا يكون موليا إلا
 إذا قصد الأضرار بها وعن
 الشافعي قولان أحدهما أنه قول
 أبي حنيفة (فصل) وإذا فاء
 المولى لزمته كفارة يمين بالله
 عز وجل بالاتفاق إلا في قول
 قديم للشافعي (فصل)
 واختلفوا في ترك وطء زوجته
 للأضرار بها من غير يمين أكثر
 من أربعة أشهر هل يكون
 موليا أم لا فقال أبو حنيفة
 والشافعي لا وقال مالك وأحمد
 في إحدى روايته نعم (فصل)
 واختلفوا في مدة إيلاء العبد
 فقال مالك شهران سنة كانت

اتفق الأئمة على أن النذر يجب الوفاء به إن كان طاعة وإن كان معصية لم يجز الوفاء به وعلى أنه لا يصح نذر
 صوم يوم العيدين وأيام الحيف فان نذر صوم العيدين وصام صوم مع الفريضة عند أبي حنيفة وعلى
 أنه لو نذر صوم عشرة أيام جاز صومه امتثاله ومتفرقا وقال داود يلزمه صومه امتثاله فالأول خاص
 بالأصاغر والثاني خاص بالأكرام أهل الاحتياط هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا
 فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم نذر المعصية كفارة مع قول أحمد في إحدى روايته أنه ينعقد
 ولا يجعل فعله ويحب به كفارة فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول
 عدم ورود نص في ذلك بالكفارة ووجه الثاني أنه نذر معصية فهو معصية بذاته وإن لم يفعلها في أم على
 ذلك فكان وجوب الكفارة لا نقابه واقعا عنه ثم نية فعل تلك المعصية ومن ذلك قول الشافعي لو نذر ذبح
 ولده أو نفسه لم يلزمه شيء مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته أنه يلزمه ذبح شاة به قال مالك ومع
 قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يلزمه كفارة عين فالأول مخفف والثاني والثالث فيه تشديد فرجع الأمر
 إلى من تبنى الميزان ووجه الأول عدم ورود نص في ذلك ووجه الثاني وما بعده أنه معصية فكان فيه شاة

زوجته أو أمة وقال الشافعي مدته أربعة أشهر مطلقا وقال أبو حنيفة الاعتبار في المدته بالنساء فن تحته أمة
 فشهرا نسوا كان أو عبدا ومن تحته سنة فاربعة أشهر نسوا كان أو عبدا وعن أحمد روايتان أحدهما كذهب مالك والثانية كذهب
 الشافعي واختلفوا في إيلاء الكافر هل يصح أم لا فقال مالك لا يصح وقال الثلاثة يصح وفائدته مطابقة بعد إسلامه (باب الظهار)
 على أن المسلم إذا قال لزوجته أنت على كذا فانه مظاهر منها لا يحل له وطؤها حتى يقدم الكفارة وهي عتق رقبة إن وجدها وإن لم يجد
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فإطعام ستين مسكينا واختلفوا في ظهار الذي فقال أبو حنيفة ومالك لا يصح وقال الشافعي وأحمد

يُصَحَّحُ وَلَا يَصَحُّ ظَهَرُ السَّيِّدِ مِنْ أَمْنِهِ الْأَعْدَمَانِ عَلَى صَحَّةِ ظَهَرِ الْعَبْدِ وَانْتِفَاقِهِ بِالْهَوَمِ وَالْأَطْعَامِ عِنْدَ مَالِكٍ أَنَّ مَالِكَةَ السَّيِّدِ
 (فصل) واختلفوا فيمن قال لزوجه أمانة كانت أمانة أنت على حرام أو حنيفة أن نوى الطلاق كان طلاقاً وان نوى الثلاث فهو ثلاث
 وان نوى واحدة أو اثنتين فواحدة بائنة وان نوى التحريم ولم ينو الطلاق أو لم يكن له نية فهو يمين وهو وحول ان تركها أربعة أشهر وقعت
 طلقة بائنة وان نوى الظهار كان مظاهراً وان نوى اليمين كان يميناً ويرجع إلى نية كم أرادهم واحدة أو أكثر سواء المدخول بها وغيرها
 وقال مالك هو طلاق ثلاث في المدخول بها أو واحدة في غير المدخول بها أو قال الشافعي ان نوى (٦١) الطلاق أو الظهار كان

مأواه وان نوى اليمين لم يكن
 يميناً ولكن عليه كفارة يمين
 وان لم ينو شيئاً فقولان
 أحدهما هو الراجح لا شيء
 عليه والثاني عليه كفارة
 يمين وعن أحمد روايات
 أظهرها أنه صريح في الظهار
 نواه أو لم ينو وفيه كفارة
 الظهار والثانية أنه يمين
 وعليه كفارتها والثالثة
 أنه طلاق

(فصل) واختلفوا في
 الرجل يحرم طعامه وشربه
 أو أمته فقال أبو حنيفة
 وأحمد هو حالف وعليه كفارة
 يمين بالحنث ويحصل الحنث
 عندهما بفعل جزئ منه
 ولا يحتاج إلى أكل جميعه
 وقال الشافعي ان حرم الطعام
 أو الشراب أو الملبوس فليس
 بشيء ولا كفارة عليه وان
 حرم الامة فقولان أحدهما
 لا شيء عليه والثاني لا تحرم
 ولكن عليه كفارة يمين وهو
 الراجح وقال مالك لا يحرم عليه
 شيء من ذلك على الإطلاق
 ولا كفارة عليه

(فصل) واختلفوا هل
 يحرم على المظاهر القبلة
 واليس بشهوة أم لا فقال أبو

قياساً على الدماء الواجبة في الحج بفعل حرام أو كفارة يمين قياساً على اليمين اذا حنث فيها ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة ان من نذر نذراً مطلقاً صريحاً وهو الأصح من مذهب الشافعي والقول الثاني له عدم الصحة
 حتى يعلقه بمعنى النذر المذكور بشرط أو وصفة فالأول مخفف والقول الثاني للشافعي فيه تشديد فرجع
 الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الأول سلك الأدب مع الله تعالى أن لا يفارق حضرته بلا حصول شيء
 يؤثر عليه لأن ذلك كالملة لأعب فهو كن نوى نفل من الصلاة مطلقاً من غير تعيين فانه نصح صلاته ووجه
 الثاني أن تعليقه بشرط أو وصفة هو موضوع النذر فافهمه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان من نذر في
 عبادة لم يلزمه شيء مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يلزمه ذبح شاة والرواية الأخرى يلزمه كفارة يمين
 فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرقى الميزان وقد تقدم فوجه مثل ذلك قريباً من
 ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من نذر الحج يلزمه الوفاء به لا غير مع قول الشافعي في أحد القواين أنه يلزمه
 كفارة لا غير والقول الآخر يتخير بين الوفاء به وبين كفارة يمين فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تشديد
 فرجع الأمر إلى مرقى الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان من نذر قربان في الجاه كان قال ان كملت فلا يفتد
 على صوم أو صدقة فهو يتخير بين الوفاء بما التزمه وبين كفارة يمين مع قول أبي حنيفة أنه يلزمه الوفاء بكل حال
 ولا يتجزئه الكفارة ومع قول مالك وأحمد أنه تجزئه بالكفارة ويقال ان العمل عليه فالأول فيه تخفيف
 والثاني مشدد والثالث قريب منه فرجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه الثلاثة ظاهر في كتب الفقه
 ومرجعه الاجتهاد ومن ذلك قول الشافعي فيمن نذر أن يتصدق بماله أنه يلزمه أن يتصدق بجميعه مع
 قول أصحاب أبي حنيفة أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة استحباً لباري قول آخر أنه يتصدق
 بجميع ما يملكه ومع قول مالك أنه يتصدق بثلاث جميع أمواله المذكورة وغيرهما مع قول أحمد في إحدى
 روايته أنه يتصدق بجميع الثبات من أمواله وفي الرواية الأخرى الرجوع إليه فيما نواه من مال دون مال
 فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف وما بعده قريب منه فرجع الأمر إلى مرقى الميزان ووجه هذه
 الأقوال معروف ومرجعه الاجتهاد ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أصح قوليه ان من نذر
 الصلاة في المسجد الحرام تعين فهاها فيه وكذا القول في مسجد المدينة والأقصى مع قول أبي حنيفة ان
 الصلاة لا تعين في مسجد بحال فالأول مشدد وهو خاص بالأصغر الذين يشهدون تفاوت المساجد في
 الفضيلة من حيث ما ورد في بعضها من الفضل والثاني مخفف وهو خاص بالكابر الذين يشهدون تساوي
 المساجد في الفضل من حيث نسبتها إلى الله تعالى بقوله وأن المساجد لله لا من حيث ما جعله الله تعالى
 للكاف من الفضل للمساجد الثلاثة ويصح أن يكون القائلون بالأول يشهدون كذلك هذا المشهد
 بالأصالة ثم زادوا عليه من حيث ما ورد من التفضيل فيكون أكل من القائلين بالتساوي فقط ونظير
 ذلك الأسماء الإلهية لا يقال ان الاسم الرحيم أفضل من الاسم المنتقم مثلاً رجوع الأسماء كلها إلى ذات
 واحدة فكذلك القول في نسبة المساجد إلى الله وما ورد في التفاضل بينها راجع إلى العبد بحسب ما يقوم في
 قلبه من التظيم لذلك الاسم أو بالنظر إلى ما جعله الله لعبده فيه من الثواب لا غير ومن ذلك قول الأئمة

حنيفة ومالك يحرم ذلك وللشافعي قولان الجديد الإباحة وعن أحمد روايتان أظهرهما التحريم واختلفوا فيما اذا وطئ المظاهر في صوم
 الظهار في خلال الشهرين لئلا كان أو نهاراً عداً كان أو ساهياً فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته يستأنف الصيام وقال
 الشافعي ان وطئ بالليل مطلقاً يلزمه الاستئذان وان وطئ بالنهار عداً فسد صومه وانقطع التتابع ولزمه الاستئذان لنص القرآن
 (فصل) واختلفوا في اشتراط الايمان في الرقة التي يكفر بها المظاهر فقال أبو حنيفة وأحمد في إحدى روايته لا يشترط وقال مالك
 والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى يشترط واختلفوا فيما اذا شرع في الصيام ثم وجد الرقة فقال الشافعي وأحمد ان شاء بني على صومه

وان شاء الله تعالى وقال مالك ان كان صام يوما أو يومين أو ثلاثة أو اقل الى القنق وان كان قد مضى في صومه أغفبه وقال أبو حنيفة يلزمه العتق مطلقا (فصل) واقفوا على انه لا يجوز له الوطء حتى يكفر وانه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر الحربى واختلفوا في الدفع الى الذمى فقال أبو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعى وأحمد لا يجوز ولو قالت المرأة لزوجه أنت على كظهر أى فلا كفارة عليها بالاتفاق الا في رواية عن أحمد اختارها الخرقى (باب اللعان) أجمعوا على أن من قذف امرأته أو رماها بالزنا أو نفى جملها أو كذبته ولا بينة له انه يجب عليه الحد وله أن يلاعن وهو أن يكره ويمين أربع مرات بالله انه لمن الصادقين (٦٢)

ثم يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لعن لزمها حد الحد ولها درة باللعان وهو ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ثم تقول في الخامسة ان غضب الله عليهم ان كان من الصادقين فان نكل الزوج عن اللعان لزمه الحد عند مالك والشافعى وأحمد الا أن الشافعى يقول اذا نكل فسق ومالك يقول لا يفسق حتى يحد وقال أبو حنيفة لا حد عليه بل يجلس حتى يلاعن أو يقر وان نكلت الزوجة حبست حتى تلاعن أو تقر عنه أى حنيفة وفي أظهر الروايتين عن أحمد وقال مالك والشافعى يجب عليها الحد (فصل) واختلفوا هل اللعان بين كل زوجين حرم كانا أو عدينا أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما فاسدا مالك ان كل مسلم مع لعانه أو كان أو عبدا لا كان أو فاسقا وبه قال الشافعى وأحمد غيران الكافر يجوز طلاقه ولعانه

ثم يقول في الخامسة ان لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فاذا لعن لزمها حد الحد ولها درة باللعان وهو ان تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين ثم تقول في الخامسة ان غضب الله عليهم ان كان من الصادقين فان نكل الزوج عن اللعان لزمه الحد عند مالك والشافعى وأحمد الا أن الشافعى يقول اذا نكل فسق ومالك يقول لا يفسق حتى يحد وقال أبو حنيفة لا حد عليه بل يجلس حتى يلاعن أو يقر وان نكلت الزوجة حبست حتى تلاعن أو تقر عنه أى حنيفة وفي أظهر الروايتين عن أحمد وقال مالك والشافعى يجب عليها الحد

أجمعوا على ان لحوم النعم حلال واقفوا على ان كل طير لا يخالب له فهو حلال وكذلك اتفقوا على ان الارنب حلال وكذلك اتفقوا على ان الحلال من حيوان البحر هو السمك والسمك واقفوا على ان الجلالة اذا حبست وعلمت طاهرا حتى زالت رائحة النجاسة طحت عند أحد وزالت الكراهة عنه من لا يقول بنهر عها كالائمة الثلاثة قالوا ويحبس البعير والبقرة أربعين يوما والشاءة سبعة أيام والدجاجة ثلاثة أيام وأجمعوا على جواز الاكل من الميتة عند الاضطرار وكذلك اتفقوا على أن السمك أو الزيت أو غيرهما من الادهان اذا وقعت فيه فارة فالقيت وما حو لها حل كل الباقي وكان طاهرا وكذلك أجمعوا على تحريم الاكل من البستان اذا كان عليه حائط الا باذن مالك وهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتقان وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام الشافعى وأحمد وأبو يوسف وشيخهم أسئل لحم الخيل مع قول مالك بكراهته وقول أصحابه بجبرمته وهو قول أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول أنه مستطاب عند الاكابر من الامراء

(فصل) واختلفوا هل اللعان بين كل زوجين حرم كانا أو عدينا أو أحدهما عدلين كانا أو فاسقين أو أحدهما فاسدا مالك ان كل مسلم مع لعانه أو كان أو عبدا لا كان أو فاسقا وبه قال الشافعى وأحمد غيران الكافر يجوز طلاقه ولعانه

هذا الشافعى وأحمد والكافر عند مالك لا يقع طلاقه لان أنكحة الكفار هدمه فاسدة فلا يصح لعانه وقال أبو حنيفة اللعان وأبناء شهادة قنق قذف ليس هو من أهل الشهادة حدوا واختلفوا هل يصح اللعان لثني الحمل قبل وضعه قال أبو حنيفة وأحمد اذا نفي حمل امرأته فلا لعان بينهما ولا ينفي عنه فانه قذفها ليس من الزنا لانه لا ينفق نسب الولد سواء ولدته لسته أشهر أو لا قال مالك والشافعى يلاعن لثني الحمل الا ان مالك اشترط أن يكونها استبرأها بثلاث حيضات أو بحضة على خلاف بين أصحابه (فصل) وفرة التلاعن واقفة بين الزوجين بالاتفاق واختلفوا اذا وقع فقال مالك لا تقع بها انها خاصة من غير فرة الطاهر وهي رواية عن أحمد وقال أبو حنيفة

وأحمد في أظهر روايته لا نفع إلا بلعائهم ما ربحكم الحرام فيقول فرق بينهما وقال الشافعي نفع بلعان الزوج خاصة كما ينفي النسب بلعانه
 وأما العائهم ما يسقط الحد عنهم ما واختلفوا هل ترفع الفرقة بتكذيب نفسه أم لا فقال أبو حنيفة ترفع فإذا كذب نفسه جلدًا والحد وكان له
 أن يتزوجها وهي رواية عن أحمد وقال مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايته هي فرقة مؤبدة لا ترفع بحال (فصل) واختلاف أهل فرقة
 اللعان فسح أو طلاق فقال أبو حنيفة طلاق بائن وقال مالك والشافعي وأحمد فسح وفأدته أنه إذا كان طلاقاً مبتدأً بالتحريم وإن كذب نفسه
 جازله أن يتزوجها وعند الشافعي ومالك هو تحريم مؤبد كالزنا فلا تغل له أبداً (٦٣) وبه قال عمر وعلي وابن مسعود وابن عمر
 وهما والزهري والأوزاعي

وأبناء الدنيا وجهه الكراهة كونه نازلاً في الاستطابة عن لحوم النعم ووجهه التحريم خوف انقطاع
 نسلاها إذا قبل بايحتها فيضعف الاستعداد لأمر الجهاد كما أشار إليه قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم
 من قوة ومن رباط الخيل فإن الأمر برباطها يقتضي إبقائها وعدم ذبحها ولو حل أكل لحماها في الجملة فافهم
 ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحريم أكل لحوم البغال والحمير الأهلية مع قول مالك بكراهته كراهة
 مطلقة وقال محققو أصحابه أنه حرام ومع قول الحسن يحل أكل لحوم البغال وقال ابن عباس يحل أكل لحوم
 الحمير الأهلية فالأول والثالث مشدد والثاني فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
 ووجهه الأقوال كلها ظاهر محمول على اختلاف طباع الناس فنطاب له كل شيء من ذلك فلا حرج ومن لم
 تطب نفسه بأكله فلا ينبغي له ذلك لما فيه من جهول الضرر في الجسم غالباً ومن ذلك اتفاق الأئمة
 الثلاثة على تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير بعدد وجهه على غيره كالعقاب والصقر والبازي
 والشاهين وكذا ما لا يخاب له إذا كان يأكل الجيف كالنسر والرخم والغراب لا يبقع والأسود غير غراب
 الزرع مع قول مالك باباحة ذلك كله على الإطلاق فالأول مشدد وقول مالك فيه تخفيف فرجع الأمر
 إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أنه غير مستطاب لاهل الطباع السلمية ولأن نفسه قسوة من حيث أنه
 يقسره غيره ويقهره من غير رجعة بذلك الحيوان المقسور فيسرى فطير تلك القسوة في قلب الأسفل له
 وإذا ساق قلب العبد صار لا يحسن قلبه إلى مواعظته وصار كالخمار ومن هنا ورد النهي عن الجلاوس على جلود
 النمار والسباع لأنه يورث القسوة في القلب كما جوب ووجهه تحريم ما يأكل الجيف أنه مستغضب ووجهه
 قول مالك أن بعض الناس يستطيبه فيباح له أكله فإن العسل في تحريم غير المستطاب إنما هي من جهة
 الطب وذلك لأن كل ما لا تشتهيه النفس يكون بطيئاً المضم فيورث الأضرار عكساً لكل الإنسان
 ما تشتهيه نفسه فانه يكون سريع المضم وكلما اشتدت الشهوة إليه كان أسرع فافهم ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة في المشهور عنهم أنه لا كراهة فيما نهي عن قتله كالخطاف والهدسد والظفاس والبوم
 والبيغا والطاوس مع قول الشافعي في أرجح القولين أنه حرام فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
 إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أنه لو كان أكله يؤذي لما كان نهي عن قتله ووجه الثاني أنه لا يلزم من
 النهي عن قتله حل أكله فقد يحرم ذلك كلهم كلب الصيد والماشية فافهم ومن ذلك قول الأئمة
 بتحريم أكل كل ذي ناب من السباع بعدد وجهه على غيره كالأسد والثور والذئب والفيل والديب والظرة
 إلا ما لكافاته أباح أكل ذلك مع الكراهة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
 ويصح حل الثاني على حال أصحاب الضرورات والأول على حال أصحاب الرفاهية فافهم ومن ذلك قول
 صاحب التيجيز بتحريم كل الزرافة مع قول السبكي في الفتاوى الطبيعية أن المختار حل أكلها فرجع
 الأمر إلى من تبنى الميزان ويصح حل ذلك على حال أهل الضرورات وحال أصحاب الرفاهية ومن ذلك
 قول الشافعي وأحمد جعل الثعلب والضبع مع قول مالك بكراهة أكل لحماهما ومع قول أبي حنيفة
 بتحريمهما فالأول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه ذلك

شهادتهم وقد حدد الزوج ولو لا عنت المرأة قبل الزوج اعتد به عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي وأحمد لا يعتد به (فصل) الأنثى إذا
 كان يعقل الإشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله فانه يصح بلعانه وقد عتد مالك والشافعي وأحمد وكذلك النحر سواء قال أبو حنيفة لا يصح
 (فصل) إذا بائنت زوجته منه ثم رآها تزني في العدة فله عند مالك أن يلاعن وكذلك إن تزني قبل بعد طلاقه وقال كنت استبرأتها بجمعة
 وقال الشافعي إن كان هناك رجل أو ولد فله أن يلاعن والافلاوق قال أبو حنيفة وأحمد ليس له أن يلاعن أحداً (فصل) لو تزوج امرأته وطلقها
 فقبل العقد من غير ما كان وطء وأنثى بولاً سنة أشهر من العقد لم يلحق به عند مالك والشافعي وأحمد كما لو أنثى به لاقول من سنة أشهر وقال

شهادتهم وقد حدد الزوج ولو لا عنت المرأة قبل الزوج اعتد به عند أبي حنيفة وقال مالك والشافعي وأحمد لا يعتد به (فصل) الأنثى إذا
 كان يعقل الإشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله فانه يصح بلعانه وقد عتد مالك والشافعي وأحمد وكذلك النحر سواء قال أبو حنيفة لا يصح
 (فصل) إذا بائنت زوجته منه ثم رآها تزني في العدة فله عند مالك أن يلاعن وكذلك إن تزني قبل بعد طلاقه وقال كنت استبرأتها بجمعة
 وقال الشافعي إن كان هناك رجل أو ولد فله أن يلاعن والافلاوق قال أبو حنيفة وأحمد ليس له أن يلاعن أحداً (فصل) لو تزوج امرأته وطلقها
 فقبل العقد من غير ما كان وطء وأنثى بولاً سنة أشهر من العقد لم يلحق به عند مالك والشافعي وأحمد كما لو أنثى به لاقول من سنة أشهر وقال

أبو حنيفة إذا عقد عليهم الجحيم ثم طلقها أعقب العقد فثبت ولدت ستة أشهر لحق به وإن لم يكن هذا المكان وطء راعا بقدر أن تأتي به ستة أشهر فقط لا أكثر منها ولا أقل لأنهم إن أنث به لا أكثر من ستة أشهر كان الولد حادنا بعد الطلاق الثلاث لا يلحقه وإن أنث به لأقل من ستة أشهر كان الولد حادنا قبل العقد فلا يلحق به وقال أيضا الزوج امرأة وغاب عنها السنين الطوال فأنها أخر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأنث بأولاد من الثاني ثم قدم الأول قال الأولاد يلحقون بالأول وبذلك نفون عن الثاني وعن مالك والشافعي وأحمد يكرهون للثاني وقال أيضا لو تزوج وهو بالمشرق أصاؤه بالمغرب (٦٤) وأنت بولد ستة أشهر من العقد كان الولد لمقه فانه وإن كان بينهما مسافة لا يمكن أن يلقيا أصلا لوجود العقد

(كتاب الإيمان)

اتفق الأئمة على أن من حلف على عين في طاعة لزمه الوفاء ما هو لهن أن يعدل عن الوفاء إلى الكفارة مع القدرة على ما قال أبو حنيفة وأحمد لا وقال الشافعي الأولى أن لا يعدل فان عدل جاز وإزمته الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين واتفقا على أنه لا يجوز أن يجعل اسم الله عرضة للإيمان يمنع من برونه وإن الأولى أن يحلف ويكفر إذا حلف على ترك برونه يرجع في الإيمان إلى النية فإن لم تكن نية نظر إلى سبب الإيمان وما بهيها (فصل) واتفقوا على أن الإيمان بالله منه قسمة وجميع أسمائه الحسنى كالرحمن والرحيم والحي ويجمع صفاته كونه الله وجلاله إلا أن أبا حنيفة استثنى علم الله فلم يره عينا (فصل) واختلفوا في الإيمان القموس وهي الحلف بالله على أمر ما من متهمه الكذب به هل لها كفارة أم لا قال أبو حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا كفارة

كله ظاهر يرجع إلى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول مالك والشافعي بإباحة لحم الضب والبرقع مع قول أبي حنيفة بكراهة أكلهما ومع قول أحمد بإباحة لحم الضب وفي البرقع روايتان فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك ما بعده فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بغير أكل جميع حشرات الأرض كالقار والذباب والدود المنفرد عن معينه أو الذي يسهل تمييزه مع قول مالك بكراهته دون تحريمه ويصح حل ذلك على حالين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الجراد يؤكل ميتا على كل حال مع قول مالك أنه لا يؤكل منه مما مات حتف أنفه من غير سبب يصنع به فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي بحل أكل القنفذ مع قول أبي حنيفة وأحمد بغيره * ومع قول مالك لا بأس بأكل الخلد والحيت إذا ذكبت والجلد دابة عجماء تشبه الفأر فالأول تخفيف والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح قولييه أنه يحرم أكل ابن أوى مع قول مالك أنه مكروه فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قولييه أن الهرة الوحشية حرام مع قول مالك أنها مكروهة فقط ومع قول أحمد في إحدى روايته أنه أمباحة وفي الأخرى أنه حرام فالأول والرابع مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه هذه الأقوال يرجع إلى اجتهاد المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة لا يؤكل من حيوان البحر إلا السمك وما كان من جنسه خاصة مع قول مالك أنه يجوز أكل غير السمك من السرطان وكتاب الماء والصفد وخنزيره لكن الخنزير مكروه عنده وروى أنه تؤف فيه ومع قول أحمد لا يؤكل جميع ما في البحر إلا السمك والصفد والكوسج ويفقر غير السمك عنده إلى الزكاة تكثر في البحر وكتابته وإنسانه ومع قول بعض أصحاب الشافعي وهو الأصح عندهم أنه يؤكل جميع ما في البحر وقال بعضهم لا يؤكل إلا السمك وقال بعضهم لا يؤكل كلب الماء ولا خنزيره ولا فأرته ولا عقربه ولا حيتته وكل ماله شبهة في البر لا يؤكل ورجح بعض الشافعية أن كل ما في البحر حلال إلا التمساح والصفد والحية والسرطان والسمكة فالأول مشدد والثاني وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن ظاهر الآيات والأخبار يعطى اختصاص حل السمك فقط لأنه هو المستطاب الذي أمّن الله تعالى عليه نابه ووجه قول مالك الأخذ بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر فتسلم كل ما فيه إلا الخنزير وهو مبيى على أن الأحكام تدور على الأسامي والذوات وقد سئل مالك عن الخنزير هل يحل فقال هو حرام فقبل له أنه من حيوان البحر فقال إن الله تعالى حرم لحم الخنزير وأنتم سمعتموه خنزيرا وبقيته وجوه الأقوال ظاهرة مذكورة في كتب الفقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بكراهة أكل لحم الجلالة من بقر وشاة وغنم مع قول أحمد بغيره أكل لحمها وبنيها وبضها فالأول فيه تخفيف وهو خاص بأصحاب الحاجات والثاني مشدد وهو خاص بأهل الرفاهية فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز لأحد من أسل الميتة ولا يجب مع قول غيره أنه يجب فالأول تخفيف والثاني مشدد على قاعدة ما كان

للأيمان أعظم من أن تكفر وقال الشافعي وأحمد في رواية الأخرى تكفروا أما إذا حلف على أمر في المستقبل أن يفعل

أولا يفعله فإذا حنث وجبت عليه الكفارة بالأجل (فصل) ولو قال أقسم بالله أو أشهد بالله فقال أبو حنيفة وأحمد هي عين وإن لم تكن له نية وقال مالك متى قال أقسم أو أقسمت فإن قال بالله لفظاً أو نية كان عينا وإن لم يلفظ به ولا نواه فليست بعين وقال الشافعي فيمن قال أقسم بالله أن نؤي به الإيمان كان عينا وإن نؤي الأخبار فلا وإن أطلق اختلاف أصحابنا منهم من رجع كونه ليس بعين وقال فيمن قال أشهد بالله ونؤي الإيمان كان عينا وإن أطلق فلا يصح من مذهبه أنه ليس بعين ولو قال أشهد لا فعلت ولم ينو فغسل أبو حنيفة وأحمد في أظهر روايته به يكون

يعينه وقال مالك والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى لا يكون يميناً (فصل) ولو قال وحق الله كان يميناً عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يكون يميناً ولو قال الله أو أيم الله قال أبو حنيفة وأحمد في إحدى الروايتين هو يمين نوى به اليمين أم لا. وقال بعض أصحاب الشافعي إن لم ينو فليس يمين وهو رواية عن أحمد (فصل) لو حلف بالمصحف قال مالك والشافعي وأحمد أنه يمينه وإن حنث لزمه الكفارة وقال ابن هبيرة ونقل في المسئلة خلافه عن لا يعتد بقوله وحكى ابن عبد البر في التمهيد في المسئلة أقوال الصحابة والتابعين وأئمتهم على إيجاب الكفارة فيها قال ولم يخالف فيه إلا من لا يعتد بقوله واختلفوا في قدر الكفارة فيها فقال مالك والشافعي تارم (٦٥) كفارة واحدة وعن أحمد روايتان أحدهما كفارة واحدة

وكان من وجهين ثم جاز وجب ووجه الأول مراعاة ترجيح جانب تحريم الميتة ووجه الثاني مراعاة ترجيح دفع الهلاك عن العبد فالأول خاص بالأكل الممتنع من المشدين والثاني خاص بالأكل الممتنع من المشدين والشافعي لا يوجب الكفارة إلا في حنث على الميتة لا في حنث على الأكل الممتنع من المشدين من حيث أنها محل نظر الله اليها كما ورد في لسان حال الأصغر يقول إن مراعاة بقاء نفسه من حيث أنها أوديعه الله عندي أولى من مراعاة أكل النجاسة فان الله تعالى يحب بقاء العالم أن من ذهابه قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وقد تقدم أن داود عليه الصلاة والسلام لما بنى بيت المقدس كان كل شيء بناء يهدم فشاكر ذلك إلى الله تعالى فأوحى الله تعالى إليه أن يبني لا يقوم بناؤه على يدي من سفن الدماء فقال يا رب ألبس ذلك في سبيلك يعني الجهاد فقال الله تعالى بلى ولكن آية - وابعد أي انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه أنه لا يجوز له أي لا يضطر الشيع وأما يأكل سد الرمي مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يشيع ومع قول الشافعي في أرجح قوليه أنه أن توقع حلالاً لا قريباً لم يجز غير سدد الرمي ومع قوله أن المنقطع في طريق شيع ويتزود فالأول فيه تشديد وهو خاص بالأكل والثاني فيه تخفيف وهو خاص بالأصغر الذين لا يقدرون على شدة الجوع ووجه الرابع من قول الشافعي العمل بقاعدة ما جاز للضرورة يتقدر بقدرها ووجه جواز التزود منها إلا أخذ لنفسه بالاحتياط فقد لا يجد شيئاً به سدد ذلك يأكله حتى يشرف على الهلاك ومن ذلك قول مالك وأكثر أصحاب الشافعي وجاعته من أصحاب أبي حنيفة أن المضطر إذا وجد ميتة وطعام الغريباً كل طعام الغير إذا كان قائماً بشرط الضمان ويترك الميتة مع قول جماعة من أصحاب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي أنه يأكل الميتة فالأول مشدد في اجتناب الميتة والثاني مشدد في اجتناب مال الغير فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الغالب هو أنه يذل العبد طعامه المضطر وعدم توقفه في ذلك فقدم على الميتة ووجه الثاني أن الميتة لا تبعة فيها إلا حرم من الخلق في الدنيا ولا في الآخرة فكان أكلها أخف من أكل طعام الغير ولو حصل بالكلية بعض مرض في الجسد فيرجى الشفاء منه بالمداواة إن شاء الله وقد مر على شخص من أرباب الأحوال في الخليلج أيام عدم الماء وهو ينش في دجاجة ميتة فنظرت إليه شراً فقال لي استعذب الله تعالى من زمان صار الفقير فيه يقدم الميتة على ما في أيدي الناس انتهى ومن ذلك اتفاق الأئمة الأربعة على أنه لا يشرط تطهير الدهن المسائح إذا نجس وإن غلبه حرام مع قول بعضهم أن الدهن يطهر بغسله فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك اتفقوا على جواز الاستصحاب به مع قول الشافعي أنه لا يجوز الاستصحاب به فيحمل كلام المانع في المسائلين على حال أهل الرفاهية من الأغنياء ويحمل كلام المجوز على حال أهل الضرورات ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي بإباحة الشحوم التي حرمها الله تعالى على اليهود إذا تولى ذبح ما هي فيه يهودي مع قول مالك في إحدى روايته أنها تحرم وفي الرواية الأخرى أنها مكروهة وهما كالروايتين عن أحمد واختار جماعة من أصحاب التحريم وجاعة الكراهة منهم الخرق الأول مخفف ومقابلته من التحريم مشدد ومن الكراهة فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

٩ - ميزان في) أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية هو أن يحلف بالله على أمر يظنه على ما حلف عليه ثم يبين أنه بخلافه سواء قصده ولم يقصده فسبق على لسانه إلا أن أبا حنيفة ومالك لا يجوز أن يكون في الماضي وفي الحال وقال أحمد هو في الماضي فقط ثم اتفقوا لأنهم على أنه لا يتم فيها ولا كفارة وهن مالك أن لغوا اليمين أن يقول لا والله وبلى والله على وجه المحاوره من غير قصد إلى عقدها وقال شافعي لغوا اليمين ما لم يقصده وأما يمينه في قوله لا والله وبلى والله عند المحاوره والغضب والمجاس من غير قصد سواء كانت لي ماض أو مستقبل وهو رواية عن أحمد ولو قال والله لا أفعل كذا فحين مع الإطلاق نوى أو لم ينو خلافاً لبعض أصحاب الشافعي (فصل)

لو حلف ليتزوج من علي امرأته فقال أبو حنيفة يبرمجور العقد وقال مالك وأحمد لا بد من وجود شرطين أن يتزوج من يشتر أن تكون نظيرها وأن يدخل بها (فصل) ولو قال والله لا شربت لزيد الماء ويقصد به قطع المنعة فقال مالك وأحمد متى انقضى يثني من ماله بأكل أو شرب أو عارية أو كرم أو غير ذلك حنث وقال أبو حنيفة والشافعي لا يحنث إلا بما يذم أو له نطقة من شرب الماء فقط (فصل) لو حلف لا يسكن هذه الدار وهو ساكن فيها فخرج منها بنفسه دون أهله ورسله قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يبرح حتى يخرج بنفسه وأهله ورسله وقال الشافعي يبرح ويخرج بنفسه ولو حلف لا يدخل دارا فقام على سطحها أو حائطها أو دخل بيتا منها فبسه شارعا إلى الطريق حنث

عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي لا يحنث إلا بأن يدخل شيئا من عرضها فإن رقى على سطحها من غير ما لم ينزل إليها لم يحنث ولا يحل في السطح المحجور جهان ولو حلف لا يدخل دارا يده هذه فباعها يدهم دخلها الحالف قال مالك والشافعي لا يحنث وقال أبو حنيفة لا يحنث (فصل) ولو حلف لا يكلم ذا الصبي فصار شيخا ولا بأس بالظروف فصار كبتا أو البسر فصار رطبا أو الرطب فصار قسرا أو القسر فعد حلوا ولا يدخل هذه الدار فصار تسمية ساحة قال أبو حنيفة لا يحنث في البسر والرطب والقسر ويحنث في الباقي والشافعي وجهان وقال مالك وأحمد يحنث في الجميع (فصل) ولو حلف لا يدخل بيتا فدخل المسجد أو الحرام قال الثلاثة لا يحنث وقال أحمد يحنث ولو حلف لا يسكن بيتا فسكن بيتا من شهر أو جلد أو خيمة وكان من أهل الامصار قال أبو حنيفة لا يحنث فإن كان من أهل ابادية حنث ولا نص عن مالك في ذلك إلا أن أموره تقتضي الحنث وقال الشافعي وأحمد يحنث إذا لم يكن له فيه قرويا كان أو بدويا ومن أصحاب منعه من

وتوجيه هذه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من اضطر إلى شرب الخمر لم يطش أو دواءه شربها أو هو واحد * بدأ قول الشافعي مع قول الشافعي في أصح قرويه المنع مطلقا ومع قوله في القول الآخر أنه يجوز للعطش ولا يجوز للتداوي واختاره جماعة فالأول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأول أن الضرورات تبيح المحظورات ووجه الثاني أن الله تعالى حرّم شرب الخمر ولم يصرح لنا بجواز شربها لعطش أو دواءه فنحن عن الشرب أو شرب بقطع النظر عن كون ذلك مباحا أو تنويبه منه ونستغفر الله تعالى ويصح حمل الإباحة على حال الاضطرار والمنع على حال الكبر ووجه المنع في التداوي دون العطش قوله صلى الله عليه وسلم إن الله تعالى لم يجعل شفاء أمتي فيما حرم عليهما * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز لمن مري بدمتان غيرة وهو غير محوط أن يأكل من فاكهته الرطبة من غير ضرورة إلا باذن مالك وأما مع الضرورة فيأكل بشرط الضمان مع قول أحمد في أحادي رواية أنه يباح له الأكل من غير ضرورة ولا ضمان عليه ومع قوله في الرواية الأخرى أنه يباح للضرورة ولا ضمان عليه فالأول مشدد وهو أحوط للدين والثاني مخفف وهو خاص بعوام الناس فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة باستحباب ضيافة المسلم لمسلم إذا حضر على قريته ولم تكن ذات سوق ولم يكن به ضرورة دون الوجوب مع قول أحمد بوجوب الضيافة المذكورة لكن الوجوب ليله واحدة والأئمة متحسّسة ومتى امتنع من الواجب صار عليه دين فالأول مخفف خاص بأحاديث الناس والثاني مشدد خاص بأهل المروءة فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه مطالبة الضيف بحق ضيافته تعليم أخيه الكرم والمروءة وطلب تخليص ذمة أخيه من تهمة إخلاله بحقه ثم إن من المروءة إسقاط ذلك الحق بمد تربيته في ذمة المضيف * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن طبيب الكسب الزراعة والصناعة مع قول الشافعي في أظهر قوليته أن أنفصل الكسب التجارة ووجه القولين ظاهر راجع إلى الاختصاص وكثرة النفع المتعدّي إلى الناس وقد ورد ما يشهد لكل من القولين والله تعالى أعلم

(كتاب الصيد والذبائح)

أجمعوا على أن الذبائح المعشيمة هي الذبائح التي يتأتى منها الذبح سواء الذك والأنثى وكذلك أجمعوا على تحريم ذبائح الكفار غير أهل الكتاب وعلى أن الذكاة تصح بكل ما أنهر الدم وحصل به قطع الطاق والمرتى من سكين وسيف وجاج وحجر وقصبة له حديق قطع كما يقطع السلاح المحمود واتفقوا على أنه لو أبان الرأس لم يحرم ذلك المذبوح وقال سعيد بن المسيب يحرم ووجه هذا القول أنه ليس على كنيسته الذبح المشروع وكذلك اتفقوا على أن السمكة التي تخر الأبل قائمة معقولة وعلى أن تذبح البقرة والغنم مضطجعة واتفقوا على جواز الاصطياد بالحوارح المعلمة كالكلب والفهد والهمقر والشاهين والباري إلا الكلب الأسود عند أحمد كما سيأتي وعن ابن عمر وشعيب أنه لا يجوز إلا بالكلب فقط ولورحي طائرا فخرجه فسقط إلى الأرض فوجد ميتا حل باتفاق الأربعة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز الذكاة بالسنن والظفر مع قول أبي حنيفة تصح إذا كانا

مالك في ذلك إلا أن أموره تقتضي الحنث وقال الشافعي وأحمد يحنث إذا لم يكن له فيه قرويا كان أو بدويا ومن أصحاب منعه من شافعي من فرق بينهما (فصل) ولو حلف أن لا يفعل شيئا ففعله ففعله قال أبو حنيفة يحنث في النكاح والطلاق وفي البيع والجاراة لا أن يكون ممن لم يجرع دمه أن يتولى ذلك بنفسه فيحنث مطلقا وقال مالك إن لم يتولى ذلك بنفسه فإنه يحنث وقال الشافعي إن كان سائلا أو ممن لا يتولى ذلك بنفسه أو كانت له نية في ذلك حنث والإفلا قال أحمد يحنث مطلقا (فصل) ولو حلف ليدفعه في غدا ففعله قبله قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لا يحنث وقال الشافعي يحنث ولو مات صاحب الحق قبل العد يحنث عند أبي حنيفة وأحمد وقال

الشافعي لا يحنث وقال مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف يحنثون في الغدلم يحنثون وإن أخر حنث ولو حنث ليس من ماء هذا الكوز في غدا فحرى بق
قبل الغد قال أبو حنيفة وأحمد لا يحنث وقال مالك والشافعي إن تلف قبل الغد بغير اختياره لم يحنث ولو حنث ليس من ماء هذا الكوز فلم يكن
ماء لم يحنث بالاتفاق وقال أبو يوسف يحنث (فصل) لو فعل المحلوف عليه ناسيا قال أبو حنيفة ومالك يحنث مطلقا سواء كان الحلف بالله
أو بالطلاق أو بالعنان أو بالظهار وللشافعي قولان أظهرهما لا يحنث مطلقا وعن أحمد روايتان أحدهما إن كانت اليمين بالله أو بالظهار
لم يحنث وإن كانت بالطلاق أو بالعنان حنث والثانية يحنث في الجميع واختلفوا في يمين المكره (٦٧) فقال مالك والشافعي لا يحنث

وقال أبو حنيفة تنهقد
فصل في نطقه وأعلى أنه إذا
قال والله لا أكلم فلانا جينا
وفوى به شيئا معنا أنه على
ما فواه وإن لم يذره قال أبو
حنيفة وأحمد لا يكلمه ستة
أشهر وقال مالك سنة وقال
الشافعي ساعة ولو حنث لا
يكلم فلانا فكاكبه أو راسله أو
أشار إليه أو بعينه أو رأسه
قال أبو حنيفة والشافعي في
الحديد لا يحنث وقال مالك
يحنث بالكاتب وفي المراسلة
والإشارة عنه روايتان وقال
أحمد يحنث وهو القديم عن
الشافعي (فصل) لو قال
لزوجته إن خرجت بغير إذن
فأنت طالق وفوى شيئا معنا
فأنه على ما فواه وإن لم ينوش
أو قال أنت طالق إن خرجت
إلا أن آذن لك أرحى آذن لك
قال أبو حنيفة إن قال إن
خرجت بغير إذن فلا بد من
الآذن في كل مرة وإن قال إلا
أن آذن أو حتى آذن لك أو إلى
أن آذن لك كفي مرة واحدة
وقال مالك والشافعي الخروج
الأول يحتاج إلى الآذن في
الجميع ولا يفتقر بعده إلى آذن
لكل مرة وقال أحمد يحتاج
لكل مرة إلى آذن في الجميع ولو

منه فصلين يعني من الذابح فالأول مشدد ودليله النهي عن الذبح بها أو الثاني فيه تخفيف ووجهه إذا
كانا منه فصلين أنهما ينهران الدم بخلافه ما تم فصلين فإن حركتهما تكون ضعيقة لا تكاد تقطع الحلقوم
والمرى فيؤدى ذلك إلى تمذيب الحيوان وعدم الإسراع في الذبح المأمور به حتى قال بعض العلماء أنه
يشترط في الذبح أن لا يرفع السكين لئلا يمتد إلى رقبته ثم عاد سومت الذبيحة فافهم فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك يجب قطع هذه الأربعة وهي الحلقوم والمرى والودجان مع قول
الشافعي أنه يجب قطع الحلقوم والمرى فقط ومع قول أبي حنيفة أنه يجب قطع الثلاثة من الحلقوم والمرى
والودجان فالأول فيه تشديد والثاني تخفيف وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
ووجهه ما ظاهرا فإن كلا منهما ما يخرج الدم الذي يضر بقائه في الذبيحة ولو لمع بطنه ومن ذلك قول أبي
حنيفة والشافعي أنه لو ذبح الحيوان من فقاؤه وبقي فيه حياة مستقرة منقطع الحلقوم حل والأول
وتعرف الحياة المستقرة بالحركة الشديدة مع خروج الدم وقال مالك وأحمد لا تحل بحال فالأول مخفف
والثاني مشدد ووجه الأول معروف ووجه الثاني أنه خلاف الذبح المشروع ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه لو نحر ما يدبح أو ذبح ما ينحر حل مع الكراهة مع قول مالك أنه لو ذبح بعيرا أو نحر شاة من غير
ضرورة لم يؤكل وحمله بعض أصحابه على الكراهة فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد إن لم يحل
على الكراهة فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجهه التحريم أنه ذبح غير مشروع وكل عمل لا يوافق
الشريعة فهو غير صحيح فلا تحل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو ذبح حيوانا ما كولا فوجده في جوفه
جذينا ميتا حل أكله مع قول أبي حنيفة أنه لا يحل فالأول مخفف يحل على حال من طابت نفسه بأكله
مع العمل بجذيت ذكاة الجنين بذكاة أمه والثاني فيه تشديد يحل على حال من لم تطب نفسه بأكله ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز الأضحية بالكلب المعلم سواء كان أسودا أو غيره وبغيره من الجوارح
المعلمة مع قول أحمد أنه لا يحل صيد الكلب الأسود ومع قول ابن عمر وجهاه أنه لا يجوز الأضحية إلا
بالكل فقط فالأول مخفف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث ووجه استثناء الكلب الأسود ما ورد من
أنه شيطان وصيد الشيطان رجس لأنه لا كتاب له ولو كان له كتاب لحل صيده كذبجه فافهم ووجه قول ابن
عمر ومجاهد أن الأضحية بالكلب هو الوارد في الأحاديث وإن كان المراد بالكل كل ما فيه فكذلك يشمل
السبع وغيره مع أنه ورد ما يشهد بتسميته السبع كإني حديث اللهم سلط عليه كلبا من كلاب بني فسطاط الله
تعالى عليه السبع فأكله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يشترط مع كون الكلب المعلم إذا استرسل على
الصيد يطلبه وإذا زجره عنه أنزجره وإذا أشلاه استشله كونه إذا أخذ الصيد أمسكه على الصائد ونحلى
بينه وبينه مع قول مالك أن ذلك لا يشترط فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه الثاني حصول الانقياد للصائد بالثلاثة شروط الأول فكان فعل الجارح إذا جتمعت الثلاثة
فعل الصائد ووجه الأول أنه لا يحصل كمال الانقياد إلا بكونه يملك الصيد للصائد ويحلى بينه وبينه
ولا يأكل منه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه يشترط في الجارح أن

آذن له من حيث لا تسمع لم يكن ذلك إذا نعت الثلاثة وقال الشافعي هو آذن صحيح (فصل) ولو حنث لا ياكل الرأس ولا ذنبه بل أطلق ولا
وجد سبب يستدل به على النية قال مالك وأحمد يحل على جميع ما يسمى رأسا حقيقة في وضع اللغة وعرفها من الأضام والطير والحياتان
وقال أبو حنيفة يحل على رأس البقر والغنم خاصة وقال الشافعي يحل على الأبل والبقر والغنم (فصل) لو حنث ليس من زيدا مائة
سوط ففصر به بضعف فيه مائة شراخ فهل يرب بذلك مال مالك لا يرب وقال أبو حنيفة والشافعي يرب ولو حنث لا يجب فلانا به فتنه قد
عليه قال مالك والشافعي وأحمد يحنث وقال أبو حنيفة لا يحنث ولو حنث ليقطن فلانا وكان ميتا وهو لا يعلم بوعده لم يحنث وإن كان يعلم بوعده

عند الثلاثة وقال مالك لا يحنث ولو علم ولو حلف انه لا مال له وله ديون قال أبو حنيفة لا يحنث وقال مالك والشافعي وأحمد يحنث
 (فصل) حلف لا يأكل فاكهة فاكل رطباً أو مائناً أو عنبا قال أبو حنيفة وحده لا يحنث وقال الثلاثة يحنث ولو حلف لا يأكل ادمافيل
 اللحم أو الجبن أو البيض قال أبو حنيفة لا يحنث الا بأكل ما يطبخ به وقال مالك والشافعي وأحمد يحنث في أكل الكحل ولو حلف لا يأكل لحماً أو
 سمكاً قال أبو حنيفة والشافعي لا يحنث ولو حلف لا يأكل لحماً أو سمكاً لم يحنث عند الثلاثة وقال مالك يحنث ولو حلف لا يأكل شعيراً فأكل
 من شعير الظهر حنث عند الثلاثة (٦٨) وقال أبو حنيفة لا يحنث ولو حلف لا يشم البنفسج نشم دهنه قال أبو حنيفة ومالك

نذكر من الشروط من ان حنثي سعي معلوماً وأقل ذلك مرتان مع قول مالك والشافعي ان ذلك يحصل بمرة
 واحدة فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان وبصح حال الاول على حال أهل
 الورع والثاني على غيرهم ومن ذلك قول الشافعي باستحباب التسمية عند ارسال الجارية على الصيد
 وانه لو تركها ولو عامدا لم يحنث مع قول أبي حنيفة انه اشترط في حال كونه ذا كرافات تركها ناسياً محل أو عامدا
 فلا ومع قول مالك انه ان نسيه لم يحنث وان نسي فيه رويان ومع قول أحمد في أظفر رويان انه
 ان تركها عند ارسال الكلب أو الرمي لم يحنث الاكل من ذلك الصيد على الاطلاق عدا كان الترك أو سهواً
 ومع قول داود والشافعي وأبي ثور ان التسمية شرط في الاباحية بكل حال فاذا ترك التسمية عامداً أو ناسياً
 لم تؤكل تلك الذبيحة فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى من تبنى الميزان
 والا حاديت تشهّر بجميع الاقوال قال مالك والشافعي في التسمية يشمل الوجوب والندب فافهم ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة ان الكلب لو عقر الصيد لم يحنث ثم أدرك وفيه حياة مستقرة فقات قبل أن يسع الزمان الذكاة
 حل مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث فالاول مخفف والثاني والرابع مشدد واللائق بأهل الورع الثاني
 واللائق بغيرهم الاول ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في اشهر روايتهم - مارا شافعي في أصح قوله ان
 الجارح لو قتل الصيد بشقه حل مع قول أحمد وأبي يوسف ويحرم غيرهم انه لا يحنث فالاول مخفف والثاني
 مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان واللائق بأهل الخصاصة الاول وبالرافعية اهل الثاني ومن ذلك
 قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح قوله وأحمد ان الكلب الملعن لو أكل من الصيد حرم وكذا ما ساءه قبل
 ذلك مما لم يأكل منه مع قول مالك والشافعي في القول الآخر انه يحنث فالاول مشدد خاص بأهل الورع والثاني
 مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الاثمة ان جراحة الطير في الاكل
 كالكلب مع قول أبي حنيفة انه لا يحنث ما أكلت منه جراحة الطير فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوله وأحمد انه لو رمى عبداً وأرسل عليه
 كلباً فعقره وغاب عنه ثم وجد ميتاً والعقر مما يجوز ان يموت ويحرم ان لا يموت لم يحنث مع قول أبي حنيفة
 انه ان وجدته في يومه حل أو بعد يومه لم يحنث واختار جماعة من أصحاب الشافعي الحل لصفة الحديث فيه
 فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو نصب
 أحبولة فوقع فيها صيد ومات لم يحنث مع قول أبي حنيفة انه ان كان فيها سلاح فقتله بحدسه حل فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو توحش انسي فلم
 يقدر عليه فذكاته حنث قدر عليه كذكاة الوحش مع قول مالك ان ذكاته في الحلق واللبه فالاول مخفف
 والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه القواين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد
 في إحدى روايتهم انه لو رمى سبداً فذهبه نصفين حل كل واحد من القطعتين بكل حال مع قول أبي حنيفة
 انه لا يحنث الا ان كان ثلثاً أو مع قول مالك ان كانت القطعة التي مع الرأس أقل لم يحنث وان كانت أكثر
 حلت ولم يحنث الاخرى فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى من تبنى الميزان

وأحمد يحنث وقال الشافعي
 لا يحنث (فصل) ولو حلف
 لا يستخدم هذا العبد فخدمه
 من غير ان يستخدمه وهو
 ساكت لا ينهيه عن خدمته
 قال أبو حنيفة ان لم يسبق
 منه خدمة قبل المين فخدمه
 بغير أمر لم يحنث وان كان
 قد استخدمه قبل المين وبقي
 على الخدمة لم يحنث وقال
 الشافعي لا يحنث في عبده غيره
 وفي عبده نفسه لا يحنث به وجهاً
 وقال مالك وأحمد يحنث
 مطلقاً (فصل) ولو حلف
 لا يتكلم فقرأ القرآن قال
 مالك والشافعي وأحمد لا يحنث
 مطلقاً وقال أبو حنيفة ان
 قرأ في الصلاة لم يحنث أو في
 غيرها حنث (فصل) ولو حلف
 لا يدخل على فلان فدخل
 فلان عليه فاستدام المقام
 معه قال أبو حنيفة والشافعي
 في أحد روايتهم لا يحنث وقال
 مالك وأحمد يحنث وهو القول
 لشافعي ولو حلف
 يسكن مع فلان داراً بينهما
 اقتساماً أو جعل بينهما حائطاً
 لكل واحد باباً وغشاً أو سكن
 في واحد منهما في جنب قال
 مالك يحنث وقال الشافعي

أحمد لا يحنث ومن أبي حنيفة روايتان (فصل) ولو قال مما يبكي أو عبيدي أسرار قال أبو حنيفة قد يدخل فيه المدبر ووجه
 أم الولد وأما المكاتب فلا يدخل فيه الابنية والشقص لا يدخل أصلاً وقال الطحاوي يدخل الكل وهو مذهب مالك والشافعي يدخل
 المدبر والعبد وأم الولد ومنه في المكاتب قولان أحدهما انه لا يدخل وقال أحمد يدخل الكل ومنه رواية في المشقص أنه لا يدخل الابنية
 (فصل) وانفقوا على أن الكفارة اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة والخالف في أي ذلك شاء فان لم يجدوا فأنفق على مسكين
 لثلاثة أيام وهل يجب التتابع في صومها قال أبو حنيفة وأحمد يجب وقال مالك لا يجب ومن الشافعي قولان الجسد يدور أربع أنه لا يجب

وأجمعوا على أنه لا يجوز في الاعتناق الأربعة مؤمنة سلامة من العيوب خالية من شبهة إلا بأحنية لم يثبت فيها الإيمان وهو مشكل لأن
 العتق ثمرته تخليص رقبة لعبادة الله عز وجل فإذا اعتق رقبة كافر فاعتقها فرغها العبادات باليس والعتق قرينة أيضا ولا يحسن التقرب بكافر
 وأجمعوا على أنه لو أطعم مسكينا أو واحد عشرة أيام لم يحسب الإطعام واحدا إلا بأحنية فإنه قال يجوز ثمة عن عشرة مساكين (فصل)
 واختلافوا في مقدار ما يطعم كل مسكين فقال مالك مد وهو رطلان بالغدا دي وشئ من الأدم فإن اقتصر على مد أخرجه وقال أبو حنيفة إن
 أنخرج براف نصف صاع أو شعيرا أو غراما فصاع وقال أحمد مد من خنطة أردية بقى أو مدان (٦٩) من شعيرا أو غراما ورطلان من خبز

وقال الشافعي لكل مسكين
 مد والكسوة مقدرة بأقل
 ما يجزئ به الصلاة عند مالك
 وأحمد في حق الرجل ثوب
 قميص أو زار وفي حق المرأة
 قميص وخمار وعند أبي حنيفة
 والشافعي يجزئ أقل ما يقع
 عليه الاسم وقال أبو حنيفة
 أقله ثوب أو قميص أو كساء
 أو رداء وله في العمامة
 والمنديل والسرويل والمتر
 روايتان وقال الشافعي يجزئ
 جميع ذلك وفي القنطرة
 لا يحسب وجهان (فصل)
 وأجمعوا على أنه لا يجوز
 دفعها إلى الفقراء المسلمين
 الأحرار وإلى صنفين ينفذ
 بالطعام بقضها إليه وهل
 تجزئ الصغار لم يطعم الطعام
 قال الثلاثة نعم وقال أحمد لا
 ولو أطعم خمسة وكس خمسة
 قال أبو حنيفة وأحمد تجزئ
 وقال مالك الشافعي لا تجزئ
 (فصل) لو كثر الممن على شئ
 واحد أو على اثنين أو خلت قال
 أبو حنيفة ومالك وأحمد في
 أحدي الروايتين عليه لكل
 عين كفارة إلا أن ما كانا اعتبر
 أرادوا أن يكفروا فقال إن أراد
 التأخير فكفارة واحدة

ووجه هذه الأقوال راجع لا جزم المجتهدين * ومن ذلك قول الشافعي بمالك في إحدى روايته أنه لو
 أرسل الكلب على الصبي فزجره فلم يترجعه زاد في عدو لم يحل أكله مع قول أبي حنيفة وأحمد بجمله فالأول
 مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الثلاثة
 أنه لو أفلت الصبي من يده لم يزل ملكه عنه مع قول أحمد أنه إذا بعد في البرية زال ملكه عنه فالأول
 مخفف والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل واحد وجه راجع إلى ما ظهر للاجتهدين * ومن
 ذلك قول الثلاثة أنه لو صاد طائرا بريابجه في برجه فطار إلى برج غيره لم يزل ملكه عنه مع قول مالك أنه إن
 لم يكن أنس ببرجه بطول مكانه صار ملكا لمن انتقل إلى برجه فإن عاد إلى برجه عاد إلى ملكه فالأول مخفف
 والثاني مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (والشرع) في ربيع
 البيوع وما بعده من ربيع النكاح والجراح إلى آخر أبواب الفقه على وجه الاختصار في ذكر مسائل
 الخلاف وتوجيهها جلد الثاني بطول الكتاب وتيسر كتابته على غالب الناس فأقول وبالله التوفيق
 والهداية وهو حسبي ونعم الوكيل (كتاب البيوع)

أجمع العلماء كلهم على حل البيع وتحررهم الربا وتفقر على أن البيع يصح من كل بالغ عاقل مختار مطلق
 التصرف وعلى أنه لا يصح بيع المجنون هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب * وأما
 المسائل التي اختلفوا فيها فمن ذلك قول الامام الشافعي ومالك أنه لا يصح بيع الصبي مع قول أبي حنيفة
 وأحمد أنه يصح إذا كان مميزا في باب البيع يمكن أبو حنيفة يشترط في انعقاد البيع أن يفسا بقا من الولي
 وأحمد يشترط في الانعقاد أن لولي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بشرط الاذن المذكور فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بظاهر قوله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم التي جعل الله
 لكم قياما الآية والتصرف بالبيع والشراء في معنى إعطاء السفهاء المال الاستلزام البيع والشراء بهذا
 المال والجامع بينهما نقص العقل الموقوف على كل منهما في إضاعة المال في غير طريقه الشرعية ووجه الثاني
 أن العمل في ذلك على إذن الولي لا على الصبي فصح البيع لأن الصبي حينئذ كاللاد والعائد غيره ومن
 ذلك قول الثلاثة أنه لا يصح بيع المكروه مع قول أبي حنيفة بهنئة فالأول مشدد ودليله الاحتياط
 الصبيحة في ذلك والثاني مخفف ووجه الأخذ بظاهر الحال لا نه لا اطلاع انما على صحة الإكراه لرجوعه
 إلى ما في قاب العبد فقد يكون عنده قدرة على احتمال الضرب أو الحبس خلاف ما ظنوه لنا من المجزئ قد
 صرح لنا بالبيع لما رأى نفسه في ذلك من الخط والمصلحة لا سيما أن بعض الثمن مختارا فإسعادنا على
 ذلك لخاصته من عقوبة الظالم له بحبس أو غيره وجملة ما لا يتم على الظالم فقط دون المشتري ويصح الحن
 الاثم المشتري أيضا حيث علم بالأحكام * ومن ذلك قول الشافعي في أربع روايه وأبي حنيفة وأحمد
 في أحدي الروايتين عنه ما أنه لا ينعقد البيع بالمعاطاة مع قول مالك أن البيع ينعقد بها واختاره ابن
 الصباغ والنووي وجماعة من الشافعية وهو قول الشافعي الآخر وقول أبي حنيفة وأحمد في الرواية
 الأخرى عنهما ولاول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوله صلى الله

أولا سنناني فلكل عين كفارة وهو أحد روايه أخرى عليه كفارة واحدة في الجميع وقال الشافعي إن كانت على شئ واحد ونوى بما
 زاد على الأولى التأخير فهو على ما نوى ويلزمه كفارة واحدة وإن أراد بالنكر بالسنناني فهو ما يمينان وفي الكفارة قولان أحدهما
 كفارة والثاني كفارتان وإن كانت على أشياء مختلفة فلكل عين منها كفارة (فصل) ولو أراد العبد التكفير بالصيام فهل يملك سيده منه
 قال الشافعي إن كان أذن له في اليمين والحنت لم ينعقه والا فلا ينعقه وقال أحمد ليس له منه على الإطلاق وقال أصحاب أبي حنيفة له منه
 مطلقا إلا في كفارة الظهار وقال مالك إن أضى به الصوم فله منه والا فلا وله الصوم من غير أن يذنه إلا في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا

(فصل) لو قال ان فعل كذا فهو يهودي او كافر او يري من الاسلام او الرسول ثم فعله حنث و وجبت الكفارة لهذا أبي حنيفة واحمد وقال مالك والشافعي لا كفارة عليه ولو قال وعهد الله وميثاقه فهو عيب الا عند أبي حنيفة الا ان يقول على عهد الله وميثاقه فيمين بالانفاق ولو قال وامانة الله فيمين الا عند مالك والشافعي (فصل) ولو حلف لا يلبس حلياً فلبس حلتاً حنث وقال أبو حنيفة لا يحنث ولو حلفت المرأة ان لا تلبس حلياً فلبست الثياب والحرير حنث وقال أبو حنيفة لا تحنث الا ان يكون معه ذهب أو فضة ولو قال والله لا أكلت هذا الرغيف فأكل بعضه أو لا شربت هذه الكوز فشرب بعضه أو لا لبست من غزل فللبست ثوباً فيه من غزلها أو لا دخلت

هذه الدار فدخل يده أو رجليه لم يحنث عند أبي حنيفة والشافعي وقال مالك وأحمد يحنث ولو حلف لا يأكل طعاماً اشتراه فلا يأكل مما اشتراه وغيره حنث عند مالك وأحمد وكذلك لو حلف لا يلبس ثوباً اشتراه فلا يأكل ولا يشرب داراً اشتراها وما في معنى ذلك فقال أبو حنيفة يحنث بأكل الطعام وحده وقال الشافعي لا يحنث في الجميع (فصل) ولو حلف لا يأكل هذا الدقيق فاستف منه أو خبزاً أو كاه حنث عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة ان استف لم يحنث وان خبز وأكل حنث وقال الشافعي ان استف حنث وان خبز وأكل لم يحنث ولو حلف لا يسكن دار فلان حنث بما يسكنه بكراهة عند الثلاثة وكذلك لو حلف لا يركب دابة فلا يركب دابة حنث عند الثلاثة وعند الشافعي لا يحنث ان لم تكن له دابة ولو حلف لا يشرب من الدجاجة أو الفرات أو النيل ففقر من مائهم يشرب أو يئاء وشرب

عليه وسلم انما يبيع عن تراض والرضا خفي فاعتبر ما يدل على ذلك من اللفظ لا سيما ان وقع تنازع بعد ذلك بين البائع والمشتري وترافعا الى الحاكم فانه لا يقدر على الحكم بشهادة الشهود الا ان شهدوا بما سمعوه من اللفظ ولا يكتفي ان يقولوا رأينا يدفع اليه دنانير مثلاً ثم دفع الآسراء اليه حراماً مثلاً ووجه قول مالك ومن وافقه ان القرينة تكفي في مثل ذلك وهو قبول البائع الثمن وأعطاه المبيع لئلا يرى رضاه لم يمكنه منه وهذا خاص بالكابر من أهل الدين الذين لا يدعون باطلاً وبرون الحظ الا وفرا لاخيه كما كان عليه السلف الصالح وأهل الصفة في كل زمان وأما الاول فهو خاص ببناء الدنيا المؤثرين أنفسهم على اخوانهم بل ربما ردوا عنهم شهادة من شهد عليه بحق وطعن في شهود خصمه ومن ذلك قول بعضهم انه لا يشترط اللفظ في الاشياء الخفية كغيب وخزنة بقول مع قول بعضهم انه يشترط فالاول مخفف والثاني مشدد على وزان ما تقدم في الامور الخطيرة وضابط الخطير والحقيق ان كل ما يحتاج الناس فيه الى الترفع الى الحكم فهو خطير وكل ما لا يحتاجون فيه الى ذلك فهو حق بهر وجه ومن ذلك قول الثلاثة ان البيع ينقض بلفظ الاستدعاء كعبني أو اشترمني فيقول بعت أو اشتريت مع قول أبي حنيفة انه لا ينقض أصلاً فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول حصول الغرض بكون المستدعي بائعاً أو مترياً لا بد من الجواب في المسئلةين ووجه الثاني نسبة المستدعي الى الغش وتدليس في العادة فربما فهم الناس منه أنه لو لم يكن في ذلك المبيع عيب لما كان يسأل غيره في أخذه بل كان يصبر الى أن يطلبه غيره منه كما هو مشهور في الاسواق ويصح حمل الاول على الكابر من أهل العلم والدين الذين يرون الحظ الا وفرا لاخوانهم وحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك كما يعرف الناس ذلك من بعضهم بعضاً بالتجربة أو القرائن فربما جمع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا انقضد البيع ثبت لكل من المتبايعين خيار المجلس ما لم يشترقا أو يختارا لزوم البيع فان اختارا أحدهما للزوم بقي الخيار لك الآخر حتى يفارق المجلس أو يختارا للزوم ومع قول أبي حنيفة ومالك انه لا يثبت للمتبايعين خيار المجلس فالاول مخفف والثاني مشدد فربما جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حديث البيهقي بالخيار ما لم يشترقا أو يقول أحدهما اخترت يعني للزوم ووجه الثاني لزوم البيع بمجرد تمام لفظ البيع والشراء ولا يحتاج الى خيار المجلس ويصح حمل الاول على حال الاصابغ الذين يود كل واحد منهم الحظ الا وفرا لنفسه فربما جعل الشارع بحمل خيار المجلس لهما القصور ونظرهما وترددهما في لزوم البيع كما يصح حمل الثاني على حال الاكابر الذين يود كل واحد منهم الحظ الا وفرا لخييه ومثل هذين لا يحتاجان الى خيار المجلس لعدم توقع حصول ندم لاحد منهما اذا ظهرا الحظ الا وفرا لخييه بل يفرض أحدهما بذلك فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه يجوز شرط الخيار ثلاثة أيام ولا يجوز فوف ذلك مع قول الامام مالك يجوز بقدر ما تدهوا الله الحاجة ويختلف ذلك باختلاف الاموال فالفاكهة التي لا تبقى أكثر من يوم لا يجوز شرط الخيار فيها أكثر من يوم والقربة التي لا يمكن الوقوف عليها في ثلاثة أيام يجوز شرط الخيار فيها أكثر من ثلاثة أيام ومع قول

حنث عند الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يحنث حتى يكرع بغيره منها كرا عار لو حلف لا يشرب ماء هذا البئر فشرب قليلاً حنث أحمد عند أبي حنيفة ومالك وأحمد الا ان ينوي أن لا يشرب جميعه وقال الشافعي لا يحنث (فصل) ولو حلف لا يضرب زوجه فخنقها أو عضها أو نكسها حنث عند الثلاثة وقال الشافعي لا يحنث ولو حلف لا يستبرئ وجامعها حنث وان فحوصها وتطلب ولدها (١) عند مالك وأحمد وقال أبو حنيفة ان أحصنها وجامعها حنث وزاد الشافعي وطالب ولدها ولو حلف لا يهب فلان شيئاً ثم وهبه فلم يقبله حنث عند أبي حنيفة ومالك وأحمد وقال الشافعي لا يحنث حتى يقبل ويقبض ولو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث عند الثلاثة وقال مالك لا يحنث (فصل) وإذا كان له مال غائب أو دين ولم يجده (١) قوله وان شقها الخ كذا في الاصل

ما يعتق أو يكسوا في يطعم لم يجزئه الصيام وعليه أن يصبر حتى يصل إلى ماله ثم يكفر بالمال عند الثلاثة وقال أبو حنيفة يجوز له الصيام عند غيبة المال (كتاب العدد) انفق الأئمة على أن عدة الحامل مطلقا بالوضع المتوفى عنها زوجها والمطلقة وعلى أن عدة من لم تحض أو يمتست ثلاثة أشهر وعلى أن عدة من تحيض ثلاثة أقراء إذا كانت حرة فإن كانت أمة ففران بالاتفاق وقال داود ثلاثة وأقراء الاطهار عند مالك والشافعي وعند أبي حنيفة الاقراء الحيض وعن أحمد روايتان واختلفوا في المرأة التي مات زوجها وهي في طريق الحج فقال أبو حنيفة يلزمها الإقامة على كل حال إن كانت في بلد أو ما يقار به وقال مالك والشافعي وأحمد إن خافت فوات (٧١) الحج بالإقامة لغيرها عدة جاز

لها السفر (فصل) واختلفوا في زوجة المفقود فقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد الرابع وأحمد في الحديث رواية لا تحل للزوج حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها قالوا وحدها أبو حنيفة بمائة وعشرين سنة وحدها الشافعي وأحمد بتسعين سنة فعلى الجديد للزوج جنة طلب الفقة من مال الزوج أبدا فان تعدت كان لها الفسخ لتعذر الفقة على أظهر قول الشافعي وقال مالك والشافعي في القديم واختاره جماعة من متأخري أصحابه وهو قوي فحله هو ولم يذكره الصحابة رضي الله عنهم وأحمد في الرواية الأخرى تبرص أربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة أشهر أو عشرة أشهر الوفاة ثم تحل للزوج (فصل) واختلفوا في صفة المفقود فقال الشافعي في الجديد هو الذي اندرس أثره وانقطع خبره وغلب على الظن موته وقال مالك والشافعي في القديم لا فرق بين أن ينقطع خبره بسبب الهلاك أم لا وقال أحمد هو الذي ينقطع خبره بسبب

أحمد وأبي يوسف ومحمد ثبت من الخيار ما يقتضي أن على شرطه كالأجل فالأول فيه تشديد تبعا للمادة الصريحة في ذلك والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الثاني والثالث راجع إلى اجتماع المجهول بحسب اختلاف مراتب الناس في تعظيم أمور الدين وهو ما علمهم ورؤيتهم الحظ الأول ولا يخبرهم أولاً أنفسهم كاتقدم الكلام عليه في الكلام على خيار المجلس ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الخيار إذا شرط إلى الليل لم يدخل الليل في الخيار مع قول أبي حنيفة أن الليل يدخل في ذلك فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف وتوسعة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بلزوم البيع إذا مضت مدة الخيار من غير اختيار فسخ ولا اجارة مع قول مالك أن البيع لا يلزم بمجرد مضي المدة بل لا بد من اختيار أو اجارة فالأول مخفف والثاني فيه تشديد واحتياط للذين فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بفساد البيع إذا باعه ساعة وشرط أنه إذا لم يقبضه الثمن في ثلاثة أيام فلا بيع بينهم أو ذلك فساد الشرط وكذلك القول فيما إذا قال البائع بعته على أني إن رددت عليه الثمن بعد ثلاثة أيام فلا بيع بينهما مع قول أبي حنيفة بفساد البيع ويكون القول الأول لاجل أنبات خيار المشتري وحده ويكون الثاني لا لنبات خيار البائع وحده وكذلك قول الأئمة الثلاثة لا يلزم تسليمه الثمن في مدة الخيار مع قول مالك أنه يلزم فالأول في المسألة بين الأولين مشدد وقول أبي حنيفة فيه ما تخفف والأول في المسألة الثالثة مخفف والثاني فيها مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان وتوجيه المسائل الثلاث ظاهر في كتب الفقه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن ثبوت الخيار فسخ البيع في حضور صاحبه وفي غيبته مع قول أبي حنيفة ليس له فسخه إلا بحضور صاحبه فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن صاحبه لما رضى لا خيمه بالخيار فكان أنه أذن له في الفسخ متى شاء فلا يحتاج إلى حضوره عند الفسخ ووجه الثاني أنه قد يبدله عند حضوره غير ذلك فرأى أبو حنيفة الاحتياط في صحة الفسخ ويصح حل الأول على حال الأكار الذين يرون لا خيمه الحظ لا وفرو حل الثاني على حال من كان بالصد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه إذا شرط خيار مجهول في البيع بطل الشرط والبيع مع قول مالك يجوز وتضرب له مدة كدة خيار مثله في العادة ومع ظاهر قول أحمد بفساده ما مع قول ابن أبي ليلى بصحة البيع وبطلان الشرط فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع مفصل فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول فساد البيع والشراء بفساد الشرط ووجه قول مالك ظاهر ووجه قول أحمد بصحته ما قام عنده من طريق اجتماعه ووجه قول ابن أبي ليلى أن البيع قد انقضا بالصيغة ولزم فلا يؤثر فيه بعد ذلك الشرط الفاسد ثم إن هذا كله راجع إلى اجتماع المجهول فأن لم أر له دليلا من ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من له الخيار إذا مات ينتقل الحق إلى وارثه مع قول أبي حنيفة أن الخيار يسقط بموته وفي الوقت ينتقل الملك فيه إلى المشتري في مدة الخيار إن كان الميت البائع وتوجيه ذلك مذكور في كتب الفقه بتفصيله وتفاصيله فلا يطيل بذكره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز للبائع وطء الجارية في مدة الخيار ولا يجوز ذلك للمشتري مع

عالمه الهلاك كالمفقود بين الصنفين أو يكون بمركب فيه عرق المركب فيسلم قوم ويفرق قوم أما إذا سافر الجارية وانقطع خبره ولم يعلم أي هو أم ميت فلا تزوج زوجته حتى يتبين موته أو يأتي عليه زمان لا يعيش مثله فيه وقال أبو حنيفة المفقود هو من غاب ولم يعلم خبره (فصل) واختلفوا فيما لو قدم زوجها الأول وقد تزوجت بعد التبرص فقال أبو حنيفة يبطل العقد وهي الأول فإن كان الثاني وطئها فعليه مهر المثل وتقدم من الثاني وترد إلى الأول وقال مالك إن دخل بها الثانية صارت زوجته ويجب عليه دفع المهر الذي أصدرها إلى الأول وإن لم يدخل بها فهي الأول وعند مالك رواية أخرى أنها الأولى بكل حال وعن الشافعي قولان أحدهما بطلان نكاح الثاني والآخري بطلان نكاح

الاول بكل حال وقال احمد ان لم يدخل به الثاني فهي الاول فان دخل به الاول بالخيار بين امساكه او دفعه الصداق اليه وبين تركها له الى الكاخ
 الثاني واخذ الصداق الذي اصدقته امه (فصل) وانتفاؤه في عدة أم لولده اذا مات سيدها أو أعتقها فقال أبو حنيفة عديم الدين
 حيفاض سواء أعتقها أو مات عنها وقال مالك والشافعي عديم حيفضة واحدة في الحائض وعن أحمد ورواية ابن حنيفة واختارها الحنفية
 والثانية من العتق حيفضة ومن الوفاة عدة الوفاة (فصل) وانتفاؤه على ان مدة الحمل ستة أشهر وانتفاؤه في أكثرها فقال أبو حنيفة سنتان
 وعن مالك ورواية أربع سنين (٧٢) وخمس سنين وسبع سنين وقال الشافعي أربع سنين وعن أحمد ورواية ابن المشهوره كذهب الشافعي

والاخرى كذهب أبي حنيفة
 (فصل) واختاروا في المعتدة
 اذا وضعت حملها أو مضغة
 قال أبو حنيفة وأحمد في أظهر
 روايته لا تنقض عتقها بذلك
 ولا تعير به أم ولد وقال مالك
 والشافعي في أحد قوايه
 تنقض عتقها بذلك وتعير
 أم ولد بذلك قال أحمد في
 الرواية الاخرى (فصل)
 والاحد واجب في عدة
 الوفاة بالاتفاق وهو ترك
 الزينة وما يدعوى الى النكاح
 وحكى عن الحسن والشعبي
 انه لا يجب في المعتدة المبنية
 وللشافعي قولان قال في القديم
 يجب عليها الاحداد وهو قول
 أبي حنيفة واحدى الروايتين
 عن أحمد وقال الشافعي في
 الجديد لا احداد عليها به قال
 مالك وهي الرواية الاخرى
 عن أحمد وهو لالبان ان
 تخرج من بيتها انما راجعها
 قال أبو حنيفة لا تخرج
 الا بضرورة وقال مالك وأحمد
 لها الخرج مطلقا والشافعي
 قولان كالمذهبين أحدهما
 كذهب أبي حنيفة والكبيرة
 والصغيرة في الاحداد سواء
 عند مالك والشافعي وأحمد

(باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

أجمعوا على صحة بيع العين الطاهرة وانتفاؤه على انه لا يجوز بيع أم الولد خلافا لداود وبه قال علي وابن
 عباس وكذلك اتفقوا على عدم جواز بيع ما لا يقدر على تسليمه كالطير في الهواء والسمك في البحر والعبد
 الا بقدر خلافه لا ينحره رضى الله عنه جازي قوله يجوز بيع الا بق وعنه عمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى
 انهما أجازا بيع الطير في الهواء والسمك في ركة عظيمة وان احتج في أخذه الى مؤنة كبيرة وأجمعوا على صحة
 بيع المسكن وكذلك فارتبه ان انفصلت من سبي عند الشافعي وانتفاؤه على أن ابن المرأة طاهر وعلى جواز
 شراء المصنف وانما اختلفوا في بيعه هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه
 فمن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يجوز بيع العين النجسة في نفسه هاكالكلب والخنزير والنحر والسرجين
 فان تلف الكلب أو أذنف فلا قيمة له وكذلك لا يصح عند الثلاثة بيع النجس ولو غسل بالماء مع قول
 أبي يوسف انه يجوز بيع الدهن النجس ولو لم يغسل ومع قوله أيضا انه يصح بيع الكلب والسرجين
 وان يوكى المسلم ذميا في بيع النحر والنبذ وفي ابتاعها مع قول بعض أصحاب مالك يجوز بيع الكلب
 مطاوعة وقول بعضهم هم انه مكروه ومع قول بعضهم يجوز بيع الكلب المأذون في امساكه فالاول مشدد
 والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف والرابع فيه تشديد والخامس مفصل والكل من هذه الاقوال ووجه
 بحسب اجتهاد صاحبه مع انه لم يرد لنا دليل صريح على منع بيع السرجين بخلاف النحر ويصح حل قول
 أبي يوسف يجوز للمسلم ان يوكى ذميا في بيع النحر على كونه كافرا يرى أن الوكيل غير سفير محض والحديث
 انما لمن يات بها وهو هذا الذي لا المسلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يجوز بيع المدبر مع قول أبي حنيفة
 انه لا يجوز اذا كان التسدير مطلقا فالاول مخفف والثاني مشدد فخرج الامر الى من تبنى الميزان والاول
 خاص بالا صغار الذين قد يحتاجون الى ثمن المدبر بعد التسدير فيكون توسعة الاثمة عليه بجواز بيع المدبر
 وصرف ثمنه في ضروراته رجة به وذلك أحق من عتق المدبر ووجه الثاني ان ربط النية مع الله تعالى
 بالتدبير لا يجوز الرجوع فيها وهو خاص بالا كابر من الاولياء والامراء فانهم ومن ذلك قول الاثمة
 الثلاثة انه لا يجوز بيع الوقف مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيعه ما لم يتصل به حكم حاكم اذ تخرج الوقف
 يخرج الوصايا فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فخرج الامر الى من تبنى الميزان والاول خاص بالا كابر
 كافي المسئلة قبلها والثاني خاص بالا صغار فكما يجوز الرجوع عن وصيته اذ كان يجرى له الرجوع عن
 وقفه لاسيما ان احتاج اليه ولم يحكم فيه حاكم ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز بيع ابن المرأة مع

وقال أبو حنيفة لا احداد على الصغيرة والذمية اذا كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والاحداد اذا كان زوج
 الذمية ذميا وجب عليها العدة لا الاحداد عنه الثلاثة وقال أبو حنيفة لا يجب عليها الاحداد ولا العدة (فصل) وانتفاؤه الى أن من
 ملك أمة يبيع أو هبة أو ارث أو سبي ازمه استبرأؤها ان كانت حائلا لا تحيض فبقرة وان كانت عن لا تحيض اصغرا وكبر فبشهر ولو باع أمة
 من امهات أو نسبي ثم تقايل لم تكن له وطؤها حتى يستبرأ عنها الثلاثة قال أبو حنيفة اذا تقايل الا قبل القبض فلا استبراء بعده ازمه
 الاستبراء ولا فرق في الاستبراء بين الصغيرة والكبيرة والابكر والثيب عنه أبي حنيفة والشافعي وأحمد وقال مالك ان كانت من بوط أمثلها

قول أبي حنيفة ومالك انه لا يجوز بيعه فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول دخول بيعه في ضمن قوله تعالى فان أرضكم لكم فان قوهن أجورهن أي عن لبنهن وأجرة حضانتهم للطفل فقوله تعالى فان قوهن أجورهن مؤذن بصحة بيعه ووجه الثاني انه لا يحتاج الى ابن الأدمية في العادة الا آدميون ومن المعروف ان تسقي المرأة لبنها الولد أخيه الممل لم يلائم اشرف النوع الانساني ومن ذلك قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته انه لا يجوز بيع دور مكة لكونها فحيت صلحها مع قول أبي حنيفة وأحمد في أصح روايته انه لا يصح بيعه ولا اجازتها وان فحيت صلحها فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول تقرير النبي صلى الله عليه وسلم عقيله على بيعه دور ما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم وعلى والعباس الى المدينة ووجه الثاني ان مكة حضرة الله تعالى الخاصة فلا ينبغي بيعها ولا اجازتها كما لا يجوز بيع المسجد ولا اجازته أدباً مع الله تعالى أن يرى العبد له ملكاً مع الله تعالى في حضرته على الكشف والشهود فان البيع انما يسرع بالاصالة لمن هو في صحاب عن ربه عز وجل ولو أن ذلك الجلب رفع لم يشهد الا الله فلم يبيع ولذلك قال بعض المصوفة ان الانبياء والا ولاء لا زكاة عليهم لرفع حجاجهم فلا يشهدون لهم مع الله تعالى ملكاً اه وان كان الجهور على خلافه اذ لا بد من اجراء الاحكام على العبد من حيث الجزء البشري فافهم . ومن ذلك قول الشافعي في أرجح قولي انه لا يصح بيع ماله لا يملكه بغير اذن ماله مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه يصح ويوقف على اجازة ماله وهو القديم من قولي الثاني بخلاف الشراء فانه لا يوقف على الاجازة عند أبي حنيفة ومع قول مالك انه يوقف البيع والشراء على الاجازة فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ونوقحه في الاقوال ظاهر فان الاجازة لم تقبل ذلك ببيع ما يملك حال العقد انما ذلك تقديم وتأخير . ومن ذلك قول الشافعي ومحمد بن الحسن انه لا يجوز بيع ماله بغيره ماله عليه مطلقاً قبل قبضه عقاراً كان أو منقولاً مع قول أبي حنيفة يجوز بيع العقار قبل القبض ومع قول مالك لا يجوز بيع الطعام قبل القبض وأما ما سواه فيجوز ومع قول أحمد ان كان المبيع مكبلاً أو موزناً أو معدوداً لم يجز بيعه قبل قبضه وان كان غير ذلك جاز فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول نهى الشارع عن بيع ماله بقبض ووجه الثاني أن العقار لا يخاف تغييره فالباب قد وقع البيع وقبل القبض ووجه قول مالك غلبة التغيير على الطعام بخلاف ما سواه ووجه قول أحمد سهولة قبض المكمل والموزون والمعدود عادة فلا يثبته عليه القبض . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القبض في المنقول يكون بالنقل وفيما لا ينقل كالعقار والتمار على الاشجار بالتخلية مع قول أبي حنيفة ان القبض يكون في الجميع بالتخلية ووجه القولين ظاهر أما الاول فلان المنقول يسهل دخوله في اليد فكان قبضه لا يحصل الا بالنقل بخلاف العقار ووجه الثاني أن البائع اذا خلى بين المشتري وبين المبيع فقد مكنته منه فحصل الغرض من النقل بذلك . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز بيع عين مجهولة كعبد من عبيد أو ثوب من أثواب مع قول أبي حنيفة انه يجوز بيع عبد من ثلاثة أعبد أو ثوب من ثلاثة أثواب بشرط الخيار دون ما زاد على الثلاثة فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه القولين ظاهر لان شرط الخيار يرد الامر الى الرضا فكان المشتري رضي بالعيب ان كان هنالك عيب . ومن ذلك قول مالك والشافعي في أرجح القولين انه لا يصح بيع العين الغائبة عن العاقدين ولم توصف لهم امع قول أبي حنيفة انها تصح ويثبت للمشتري الخيار عند الرؤية وبه قال أحمد في أصح الروايتين عنه واختلف أصحاب أبي حنيفة فيما اذا يذكر الجنس والنوع كقوله بعثت مائتي كشي فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ويصح حمل الاول على بيع ما يغلب فيه التغيير بين مدة العقد والرؤية والثاني على ما يغلب فيه التغيير وبه قال بعض الشافعية . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يصح بيع الاعشى وشراؤه واجازته ورهنه وهبته ويثبت له الخيار اذا المسه مع قول الشافعي في أرجح قولي انه لا يصح بيعه ولا شراؤه الا اذا كان رأى شيئاً قبل العمى مما لا يتغير كالحديد

كتاب الرضاع

اتفقوا على أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واختلفوا في العدد المحرم فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وقال الشافعي خمس رضعات وعن أحمد ثلاث ورويات خمس وثلاث ورضعة واتفقوا على أن التهريم بالرضاع يثبت إذا حصل للطفل في سنتين واختلفوا في زاد على الحولين فقال أبو حنيفة يثبت إلى حولين ونصف وقال زفر إلى ثلاث سنين وقال مالك والشافعي وأحمد لا مد سنتان فقط واستحسن مالك أن يحرم ما بعدهما إلى شهر وقال داود ورضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكي عن عائشة واتفقوا على أن الرضاع انما يحرم إذا كان من لبن أمي سواء كانت بكر أو ثيبا موطوءة أو غير موطوءة إلا إذا كانه قال انما يحرم التهريم بلبن امرأة ثار لها لبن من الحبل واتفقوا على أن الرجل لو درله ابن فارضع منه طفلا لم يثبت به تهريم وتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم إلا في رواية عن أحمد فإنه شرط الارتضاع من الثدي واتفقوا على أن الحقة باللبن لا تحرم إلا في قول قديم للشافعي وهي رواية عن مالك واختلفوا في اللبن إذا خلط بالماء أو استعمل طعام فقال أبو حنيفة إن كان اللبن غالبا سُم أو مغلوبا فلا وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم منه شيء مما كان غالبا

فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حديث الغائب البيهقي عن تراس وقد رضى الأعمى بذلك ووجه الثاني قصور الأعمى عن إدراك الجبل والردى فربما ندم إذا أخبره الغير برأيه فلو أنه لا يوجب الحاجة إلى رده مع الحياء والمجمل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح بيع الباقلة في قشره الأعمى مع قول أبي حنيفة يجوز له فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مشدد مخفف خاص بعوام الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بصحة بيع الحنطة في سنبليها مع قول الشافعي في أرح قوليه أنه لا يصح فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع النخيل في كوارته أن شوهه مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز بيع النخل فالأول مخفف خاص بالعامه والثاني مشدد خاص بالكابر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وطريق الإنسان في الانتفاع به ان يتهمه من صاحبه وذلك لأنه لا ينضب بعد ولا وزن ولا كبل فخرج عن موضوع المبيعات ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع اللبن في الضرع مع قول مالك يجوز بيعه أياما معلومة إذا عرف قدر حلاله فالأول مشدد ودليله الحديث الصحيح في ذلك والثاني مخفف أقبح غالب الناس به أياما معلومة غالبا بل رأينا من يساع بلبن بقرته الشهور أكثر بطريق الإباحة أو الهبة والأول خاص بالكابر من أهل الورع والثاني خاص بالعامه حيث طابت به نفس المانع ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بإباحة بيع المحصف من غير كراهة مع قول أحمد والشافعي في أحمد قوليه بكرهه وصرح ابن القيم الجوزية بالتهريم فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه الأول أن المبيع حقيقة أنه هو الحلد والورق وأما القرآن فليس هو حلد في الورق ووجه الثاني أنه لا يعقل انفصال اللفاظ عن المعاني فكبره المبيع لدخول المعاني القرآن في ضمن ذلك تخيلا لا سيما وقد جعله أهل السنة والجماعة حقيقة كلام الله وإن كان المطلق به واتفقوا فافهموا أكثر من ذلك لا يقال ولا يسطر في كتاب ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح بيع العنب لعاصر المحرم مع الكراهة مع قول أحمد بدم الصحة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد ووجه الأول أن المقاصد هي التي يؤخذ بها العبد وأما الوسائل فقد يحال بين العبد وبينها فذلك كان بيع العنب لمن يريد أن يصير خرا غير حرام لعدم تحققة أنه يتمكن من عصمه وكان الحسن البصري يقول لا بأس ببيع العنب لعاصر الخمر وكان سفيان الثوري يقول ببيع الحلال لمن شئت ووجه الثاني سدد الباب لأن ما يتوصل به إلى الحرام فهو حرام ولو بالقصد كمن نظر أنسان إلى ثوب موضوع في طق على ظن أنه امرأة أجنبية فإنه يحرم عليه ذلك فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحریم أسرة ضرب الفحل مع قول مالك يجوز أخذ العوض على ضرب الفحل فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بجواز التفريق بين الأخوين في البيع مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف والثاني مشدد ووجه حصول النأذي لكل منهما فهو يشبه التفريق بين الأم ولدها قبل البلوغ فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع عبد بشرط العتق صح البيع مع قول أبي حنيفة في المشهور أنه لا يصح ووجه الأول أن الشارع ناظر إلى حصول العتق ووجه الثاني الأخذ بالاستحياط لمؤمنه صلى الله عليه وسلم عن بيعه بشرط فلم يستثن العتق فيما ظفر به قائل هذا القول من الحديث والإنسان متبع ما هو مشروعه فافهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة بتحریم التفريق في البيع بين الأم والولد قبل البلوغ مع قول أبي حنيفة بصحة البيع مع تحریم التفريق قبل البلوغ فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

باب تفريق الصفة وما يفسد البيع

اتفقوا على أنه لو باع عبد بشرط الولاء لم يصح وعن الأصمغري من أصحاب الشافعي أنه يصح البيع ويبطال الشرط نظير ما قاله الحسن وابن أبي ليلى والتخي أنه لو باع دارا بشرط أن يستعملها المانع من أنه

بجوز البيع وبفسد الشرط فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبنى الميزان والله تعالى اعلم

(باب الربا)

أجمعوا على أن الإعيان المنصوص على تحريم الربا فيها سبعة الذهب والفضة والبر والشعير والتمر والزبيب والملح إذا علمت ذلك فقد أجمع المسلمون كله على أنه لا يجوز بيع الذهب بالذهب منفردا والورق بالورق منفردا تبرها ومضروبا وحدها إلا ما لا يمتثل وزنا وزنا يد يد ويحرم نسبة وانفقوا على أنه لا يجوز بيع الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إذا كان بعمارة لا مثلا بمثل ويد يد ويحوز بيع التمر بالملح والملح بالتمر متفاضلين يدا يد هذاما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الشافعي العلة في تحريم الربا في الذهب والفضة كونها من الاثمان أو من جنس الاثمان مع قول أبي حنيفة أن علة الربا فيها ما كونهما موزونين جنس فيحرم الربا في سائر الموزونات وما العلة في تحريم الربا في البر والشعير والتمر والزبيب في القول الجديد للشافعي فهي كونها مطهومة فيجوز الربا في الماء العذب والادهان على الأصح وقال في القديم إنها مطهومة أو مكينة أو موزونة وقال أهل الظاهر الرابح غير معلل وهو يخص بالمنصوص عليه فقط وقال أبو حنيفة العلة فيها كونها مكينة في جنس وقال مالك العلة القوت وما يصلح للقوت من جنس وعن أحمد روايتان أحدهما كقول الشافعي والثانية كقول أبي حنيفة وقال ربيعة كل ما تجب فيه الزكاة فهو روي فلا يجوز بيعه ببعضه ببعضين وقال جماعة من الصحابة إن الرابح خاص بالنسيئة فلا يحرم التفاضل اه وتوجيه هذه الأقوال ظاهر عند أربابها فاعلم ذلك ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع بعض الدراهم المشوشة ببعض ويحوز أن يشتريها بأسلعة مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الفس قليل الإجازة لا بالاول مشدد خاص بأهل الورع من قاعدة مدحجة ودرهم والثاني مخفف خاص بدوام الناس فراجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا ربا في الحديد والرصاص وما أشبههم إلا في الذهب والفضة الثمنية كما مر مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر الروايتين أن الربا يمتد إلى النحاس والرصاص وما أشبههما فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى من تبنى * ووجه الاول تخفيفه بعض الشارع الذهب والفضة بالذكر في الروايات غيرهما ووجه الثاني الخلفان الحديد والنحاس بهما في النسيئة والصفة نور حافض شرط فيها الملول والمائلة والتفاضل قبل التفريق إذا باع حنابلجنس * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز بيع حيوان يؤكل بغيره من جنسه مع قول أبي حنيفة أن ذلك جائز فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول النظر لعل النسيئة ووجه الثاني عدم النظر اليها فلا يكون عنده الحيوان من جنس اللحم إذا ذبح وما لم يذبح فهو جنس آخر ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا يجوز بيع دقيق الخنطة بمثل له مع قول أحمد بجوازه ومع قول أبي حنيفة أنه يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا استويا في النعمومة والخنوة فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه القول في ذلك كالوجهين في المسئلة قبلها في المثلية وعدمها والله تعالى أعلم بالصواب

(باب بيع الأصول والثمار)

اتفقوا على أنه يدخل في بيع الدار الأرض وكل بناء حتى حاسها إلا المنقول كالدار والبكرة والسرير وتدخل الأبواب المنصوبة وحلقاتها والأجائن والزق والسلم المصمرات وكذلك اتفقوا على أنه إذا باع غلاما أو جارية وعالمه جانيبا لم تدخل في البيع وكذلك اتفقوا على أنه لا يدخل في بيع الدابة الحبل والمقود واللعجم وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال بعثت غنمة هذا البستان الأربعها أصبح وعن الأوزاعي أنه لا يصح هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا باع نخلا وعليه طلع مؤبر دخل في البيع أو غنم مؤبر أي دخل مع قول أبي حنيفة أنه يكون للبائع بكل حال ومع قول ابن أبي ليلى إن الغنم لا تشتري بكل حال فالاول مفصل والثاني والثالث فيه تشديد فراجع

أو مفسد أو باق قال مالك يحرم اللبن المخلوط بالماء ما لم يدتهلك فان خلط اللبن بماء استهلك اللبن فيه من طين أو دواء أو غيره لم يحرم عند جمهور أصحابه ولم يوجد لك فيه نص وقال الشافعي وأحمدية عاين التحريم باللبن المشوب بالطعام والشراب إذا سقى المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكا أو غائبا

(كتاب النفقات)

اتفق الأئمة على وجوب النفقة لمن تلمسه نفقة كالأزوجة والأب والولد الصغير واختلافوا في نفقة الزوجات هل هي مقدرة بالشرع أو معتبرة بحال الزوجين فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد يعتبر حال الزوجين فيجب على المومر لاومرة نفقة المومرين وعلى المومر للفقيرة أقل الكفايات وعلى المومر للفقيرة نفقة متوسطة بين الفقيرين وعلى الفقير لاومرة أقل الكفاية والباقي في ذمته وقال الشافعي هي مقدرة بالشرع لا اجتهدا فيه ممتدة بحال الزوج وحده فعلى المومر مدان وعلى المتوسط مد ونصف وعلى المومر مد واتفقوا على أن الزوج إذا احتاجت إلى خادم وجب إعدامها ثم اختلفوا فيما لو احتاجت إلى أكثر من خادم فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يلزمه إلا خادم واحد وإن احتاجت إلى أكثر وقال مالك في المشهور أنه إذا احتاجت إلى خادمين أو ثلاثة

في ذلك والخلاف في نفقة

الصغيرة التي لا يجامع مثلها
أذا تزوجها كغيره فقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا نفقة
لها ولا شاقى قولان أصحهما
أنه لا نفقة لها فلو كانت
الزوجة كبيرة والزوج صغير
لا يجامع مثله وجب عليه
النفقة عند أبي حنيفة وأحمد
وقال مالك لا نفقة عليه
وللشافعي قولان أصحهما
الوجوب (فصل) الأعسار
بالنفقة والكسوة هل يثبت
للزواج الفسخ منه أم لا قال
أبو حنيفة لا يثبت لها الفسخ
ولكن يرفع يده عنها كتكسب
وقال مالك والشافعي وأحمد
نعم يثبت لها الفسخ بالأعسار
هن النفقة والكسوة والمسكن
فإذا مضى زمان ولم ينفق على
زوجته فهل تستقر النفقة
عليه أم تسقط بضي الزمان
فقال أبو حنيفة تسقط مالم
يحكم بها حكم أو ينفق على
قدر معلوم فيصير ذلك ديناً
باصطلاحهم ما قال مالك
والشافعي وأحمد في أظهر
روايتهم لا تسقط نفقة
الزوجة بضي الزمان بل
تصير عليه ديناً لانها في مقابلة
المكبن والاستمتاع (فصل)
وانفقوا على ان الناشز لا نفقة
لها واختلاف في المرأة اذا
سافرت باذن زوجها في غير
واجب عليها فقال أبو حنيفة
تسقط نفقتها وقال مالك
والشافعي لا تسقط (فصل)
والمتبوتة اذا طلعت أجرة
مثالها في الرضا لو ولد لها فهل
هي أسنى من غيرها قال أبو

الامر الى من تبنى الميزان ووجه الشق الاول من قول الائمة الثلاثة ان الطلع قد صار ظاهراً امرئياً فدخل
في البيع كبقية الخلة عكس الشق الثاني ووجه قول أبي حنيفة ان البيع وقع على جلة الخلة فشمهل
طلعها سواء ظهر أم لم يظهر ومن هذا يعلم توجيه قول ابن أبي ليلى والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه اذا باع الثمرة الظاهرة مع ما يظهر بعد ذلك لم يصح البيع مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد
والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول ان المقداشتمل على معلوم ومجهول فدل
بخرجه الله تعالى من الشجرة ووجه الثاني العمل بحسن الظن بالله تعالى وبمسامحة العبد لآخيه بالخرز
من الثمن المقابل الذي يخرجه الله من الثمرة ونظير ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا باع شجرة واستثنى
غصنها منها لم يصح مع قول مالك انه يجوز ذلك فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبنى الميزان
ووجه الاول عسر تفصيل ذلك الغصن من الشجرة من غير زيادة ولا نقص من مجاوزة الاغصان وهو
خاص بالاكابر من اهل الورع ووجه الثاني المسامحة بمثل ذلك عادة فصيح استثناء الغصن والله تعالى أعلم
(باب بيع المصراة والرد بالعيب)

اتفق الائمة على أن التصريفة في الابل والبقر والغنم على وجه التدايس على المشتري سراً وكذلك انفقوا
على أن البائع اذا قال لا يشتري أمساك المبيع وخذا رش العيب لم يجبر المشتري على ذلك وان قاله المشتري لم
يجبر البائع وكذلك اتفقوا على أن المشتري اذا اتى البائع فسلم عليه قبل الرد لم يسقط حقه من الرد خلافا
لمحمد بن الحسن واقفقوا على انه اذا اشترى عبداً على انه كافر فخرج انه مسلم ثبت له الخيار وانفقوا على
انه اذا ملك عبداً مالا وباعه وقام انه أي العبد ملك لم يدخل ماله في البيع الا أن يشترطه المشتري وقال
الحسن البصري يدخل ماله في مطلق البيع تبعاله وكذلك لو أعتقه وحكي ذلك عن مالك هذا ما وجدته من
مسائل اتفاق الائمة الاربعة وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة يثبت الخيار في مبيع
المصراة مع قول أبي حنيفة بعدم ثبوته فيه فالاول مخفف على المشتري مشدد على البائع والثاني عكسه
فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول وقوع التدايس من البائع تخفف عن المشتري ودونه ووجه
الثاني ظاهر وهكذا القول في سائر ما شدد فيه العلماء لان قصدهم التنفير من الوقوع في الخوف على
بعضهم بعضاً ومن روية الخط الاول ولا نفقهم دون اخوانهم اه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان
الرد بالعيب على التراضي مع قول مالك والشافعي انه على الفور فالاول مخفف خاص بالاكابر الذين لا خوف
عندهم على أحد من بيعا ماله ولا يرجحون أنفسهم على أنفسهم والثاني مشدد خاص بالصغار الذي يرون
الخط الاول ولا نفقهم ولا يكاد أحد منهم يرى الخط الاول ولا خيه ورب عار أي الخط الاول ولا خيه ثم يتغير
الحال عليه بعد ذلك فكان اشتراط الفورية أحوط لديهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
انه اذا وجد بالمبيع عيب بعد قبض المبيع والتم لم يثبت الخيار للمشتري مع قول الامام مالك ان هذه
الريق الى ثلاثة أيام الا في الجذام والبرص والجنون فان هذه الى سنة فيثبت له الخيار اذا مضت السنة
فالاول مخفف على البائع مشدد على المشتري وبه جاءت الاحاديث والثاني مفصل ووجه التفصيل في
الشق الاول من كلام مالك الجري على قاعدة الخيار في البيع ووجهه في الشق الثاني من كلامه القياس
على ما قالوه في باب خيار النكاح في العنة فانهم ضربوا لها هناك سنة وأيضاً فان أقل مدته في الجذام
والبرص والجنون اذا طرأ مدة سنة وهذا يبين انه مستحكم فيثبت به الخيار والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب البيوع المنهى عنها)

اتفق الائمة على تحريم بيع الحاضر البادي على الصورة المشهورة في كتب الفقه وكذلك اتفقوا على
تحريم احتكار الاقوات وهو أن يتباع طعاما في الغلة ثم يمسكه ليزداد غنمه وكذلك اتفقوا على تحريم
الخمس وعلى تحريم بيع الكائى بالكائى وهو بيع الدين بالدين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما
اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من اغتر بالخمس واشترى فشرأه يصح وان أم الغار مع قول

حنيفة ان كان ثم من طهره

من ترضع بدون أسوة المشرك
كان للاب أن يرضع غيرها
بشرط أن يكون الارضاع
مستدالاً لان الحضنة
لها وعن مالك روايتان
احدهما ان الام أولى
والثانية كذهب أبي
حنيفة وللشافعي قولان
أحدهما وهو قول أحمد
الام أحق بكل حال وان وجد
من يتبرع بالرضاع فانه يجزئ
على اعطاء الولد لأمه باجرة
مثلها والثاني كقول أبي
حنيفة واتفقوا على انه يجزئ
على المرأة أن ترضع ولدها
اللبأ وهل تجزئ الام على ارضاع
ولدها بعد شرب اللبأ قال أبو
حنيفة والشافعي وأحمد
لا تجزئ اذا وجد غيرها وقال
مالك تجزئ مادامت في زوجة
أيسه إلا أن يكون مثلاً
لا يرضع لشرف وعز أو إسداد
أو لفساد اللبن
فلا تجزئ (فصل) واختلفوا
هل يجزئ الوارث على نفقة
من يرثه بفرض أو نكاح
فقال أبو حنيفة يجزئ على نفقة
كل ذي رحم مرم قد دخل
فيته الخالة عنده والعمة
ويخرج منه ابن العم ومن
ينسب اليه بالرضاع وقال
مالك لا تجزئ النفقة إلا
للوالدين الا ذين وأولاد الصلب
وقال الشافعي تجزئ النفقة
على الاب وان علا وعلى الابن
وان سفل ولا يتعدى هودى
النسب وقال أحمد كل شفعين
يسرى بينهما المبرات يرضع
أو ترضع من الطرفين لزمه

مالا يبيح طلاق الشراء فالاول مشدد في تحريم النجس فقط دون الشراء والثاني مشدد فيه ما فرج جميع الامر
الى امر تبقي الميزان ووجه الاول ان التحريم لا يخرج عن بين المبيع ووجه الثاني شدة التنفير من
الوقوع في مثل ذلك سد الباب للنجس المنهي عنه كما اشار اليه حديث انما المبيع عن تراض اه اذ لو
اطلع المشتري على ان المبيع لا يسوي الثمن مع تلك الزيادة التي خدعهم بها الناجس لما اشترى تراه ومن
ذلك قول الشافعي يجوز بيع العينة مع الكراهة وذلك بان يبيع سلعة بثلثي ثمن الى أجل ثم يشترى من
مشتريها نقد اقل من ذلك مع قول أبي حنيفة ومالك وأحمد بدم جواز ذلك فالاول مخفف خاص بالعوام
والثاني مشدد خاص بالكابر من أهل النجس فرجع الامر الى امر تبقي الميزان ووجه الاول ان كل من
البائع والمشتري باع واشترى مختاراً وظاهر الشريعة يشهد لهما بالصححة ووجه الثاني هي اعادة الباطن في
غش المشتري الثاني وموافقة على فعل السفهاء والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
بتحريم التبرع مع قول مالك انه اذا خالف واحد من أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له اما أنت تبيع
بسر السوق واما أنت تزل عنهم فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى امر تبقي الميزان ووجه
الاول سد باب التحكم على الناس في أموالهم التي أباح الحق تعالى لهم التصرف فيها كيف شاؤوا ولو كثرت
الفائدة وهو خاص بالاصغر الذين غلب على قلوبهم حب الدنيا وهم أكثر الناس في كل زمان ووجه الثاني
سد باب الخوف والجور على الناس الوارد ذمه في الشريعة في نحو حديث لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب
لاخيه ما يحب لنفسه وهو خاص بالكابر الذين لم يغلب عليهم حب الدنيا وطهرهم الله من محبة المذمومة
بالكلية والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان يبيع المكره لا يصح مع قول أبي حنيفة ان كان
المكره له هو السلطان لم يصح البيع أو غير السلطان صح البيع ثم ان سهر السلطان على الناس فباع رجل
متاعه وهو لا يريد بيعه فهو مكره فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى امر تبقي الميزان ووجه
الاول اطلاق الاكراه في الاحاديث فلم تفرق بين اكراه السلطان وغيره ووجه الثاني ضعف جانب غير
السلطان عن فعل ما يبيع به الاكراه وسهولة رده عن اكراهه بالشرع والسياسة بخلاف السلطان الاعظم
فان القاضي وغيره يجزئون عن رده اذا كره أحد من رعيته لاسيما ان نظره بالكونه أتم نظره من رعيته
وأكثر ثقة فربما رأى المصلحة في اكراه شخص على بيع ماله والله تعالى أعلم ومن ذلك قول أبي حنيفة
ومالك يجوز بيع الكلب مع الكراهة فان بيع كلب لم ينفسخ البيع ان أمكن الانتفاع به عندهما وقال
الشافعي وأحمد لا يصح بيع الكلب بوجه من الوجوه ولا قيمة له ان قتل أو أتلف فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى امر تبقي الميزان ووجه الاول ان النهي عن قتله لا يلزم منه عدم صحته ببيعته نظير
ما ورد في كسب الجمام فان الحمامة جائزة وكسبها مكروه ووجه الثاني ان النهي عن أكل ثمن الكلب يقتضي
عدم صحته ببيعته اندور الحاجة الى بيعه لكثرته الكلاب في كل زمان ومكان مع قول جهول الاثمة بنجاستها
وخبثها وأمر الشارع بالغسل من فضلاتها سبع مرات احداها بالتراب الظهور ويصح حل القولين
على حالين فن احتج الى كلب المسامة أو مسامة دار فله شراؤه ومن لا فلا والله سبحانه وتعالى أعلم
(باب بيع المراجعة)

اتفقوا على جواز بيع المراجعة به صورتها المشهورة ولكن كره ذلك ابن عباس وابن عمر ولم يجوزهما سفيان بن
راهويه وكذلك اتفقوا على انه اذا اشترى بثلثي ثمن مؤجل لم يجزئ بطلان بل يجب البيان وقال الاوزاعي بازم
المقداد اطلق ويثبت الثمن في ذمته مؤجلاً وقال الاثمة الاربعة يثبت لاشترى المظار اذا لم يعلم بالتأجيل
ووجه هذه المسائل ظاهر فهم بين مخفف ومشدد على البائع أو على المشتري بحسب مداركهم والله تعالى
أعلم بالصواب (باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع)

اتفق الاثمة الاربعة رضي الله تعالى عنهم على انه اذا حصل بين المتبايعين اختلاف في قدر الثمن ولا بينة
تفاهذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الامام الشافعي انه
يبدأ بيمين البائع مع قول أبي حنيفة انه يبدأ بيمين المشتري فالاول مشدد على البائع والثاني مخفف على

الاخوة والاخوات والاهلية
 وبنهم رواية واحدة فان كان
 الارث جارا يابنهم من احمد
 الطرف يزوهم ذرو الارحام
 كان الاخ مع عته وابن العم
 مع بنت عمه فن احمد
 روايتان (فصل) اخذوا
 هل يلزم السيد نفقة عتيقه
 فقال ابو حنيفة والشافعي
 لا يلزمه وقال احمد يلزمه
 وعن مالك روايتان احدهما
 كذهب ابو حنيفة والشافعي
 والاخرى ان اعنته صغيرا
 لا يستطيع السعي لزمه نفقته
 الى ان يسي (فصل)
 واختلعا فيما اذا باع الولد
 معسرا ولا سرقته له فقال ابو
 حنيفة تسقط نفقة الغلام
 اذا باع معسرا ولا تسقط نفقة
 الجارية الا اذا تزوجت وقال
 مالك كذلك الا انه اوجب
 نفقة الجارية حتى يدخل بها
 الزوج وقال الشافعي تسقط
 نفقة ما جبرما وقال احمد
 لا تسقط نفقة الولد عن ابيه
 وان باع اذ لم يكن له مال ولا
 كسب واذا بلغ الابن مريضا
 تستمر نفقته على ابيه
 بالاتفاق ولو برى من مرضه
 ثم عارده المرض عادت نفقته
 عند الاثمة الا ما كان عنده
 لا تعود ولو تزوجت الجارية
 ودخل بها الزوج ثم طلقها قال
 ابو حنيفة والشافعي واحمد
 لا نفقة عليها الا بالاب وقال
 مالك لا تعود (فصل) ولو
 ابيع ورثة مثل ان يكون
 للصغير ام ووجد كذلك اذا
 كانت بنت وابن ابوبنت وابن

البائع ووجه كل من القوا بان احدهما قصدا لفظ الاخر لنفسه دون اخيه فذلك غلط الاثمة عليه
 البداية بالابن فانهم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك واحمد في احدي روايتهم ما ان المبيع اذا كان
 هالك واختلعا في قدرته فمما افاد في المبيع ورجع بقيمة المبيع ان كان متقوما وان كان مثله ارجع على
 المشتري مثله مع قول ابو حنيفة انه لا يخالف على هلاك المبيع والقول قول المشتري وقال زفر ابو ثور
 القول قول المشتري بكل حال وقال الشعبي وابن سيرين ان القول قول البائع فالاول مشدد وقول ابو
 حنيفة مخفف لعدم وجود العين التي تخالف لاجلها ووجه قول ابو ثور وان المشتري معه الظاهر
 ووجه قول الشعبي وابن سيرين ان البائع هو المالك الاصل في رجوع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول الشافعي في أحد القواين نه اذا باع عبدا بمن في الذمة ثم اختلعا فقال البائع لا اسلم المبيع حتى اقبض
 الثمن وقال المشتري في الثمن مثله ان البائع يجبر على تسليم المبيع ثم يجبر المشتري على تسليم الثمن مع قول ابو
 حنيفة ومالك ان المشتري يجبر اولافالاول مشدد على البائع لكون اصل المبيع له والثاني مشدد على
 المشتري مع كونه فرط من البائع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي
 ان المبيع اذا تلف بائنه سموا بة قبل القبض انفسح المبيع مع قول مالك واحمد ان المبيع اذا لم يكن
 مكبلا ولا موزونا ولا معدودا فهو من ضمان المشتري فالاول مشدد على البائع والثاني مشدد على
 المشتري فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المبيع لم يدخل في يد المشتري فلا يستحق المشتري
 الثمن لعدم الثمن * ووجه الثاني ان البائع اذن له في قبضه فكأنه من حين اع باللائمة او بالمعاطة صار في
 يد المشتري وجاز له ولو لم يقبضه * ومن ذلك قول ابو حنيفة ومالك والشافعي ان المبيع اذا تلفه البائع
 انفسح المبيع كالتلف بالافقة مع قول احمد ان المبيع لا ينفسخ بل على البائع قيمته ان كان متقوما ومثله ان
 كان مثملا فالاول مشدد في النفس والثاني مشدد في الغرم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان
 المتلف هو الله تعالى حقيقة فكأنه تلف بائنه سموا بة فلا غرم عليه من قيمة او مثل واحد نظرا الى ان
 البائع يرضه الفعل فعليه القيمة او المثل وان كان فعل البائع من حلة افعال الله تعالى فان له تعالى العمل
 بلا واسطة والفعل بالواسطة فانهم * ومن ذلك قول ابو حنيفة والشافعي في اصح قوليه ان المبيع اذا
 كان ثمرة فتلفت بعد التخلية انهم امن ضمان المشتري مع قول مالك ان كان التالف اقل من الثالث فهو من
 ضمان المشتري او الثالث فما زاد فهو من ضمان البائع ومع قول احمد ان التلفت بائنه سموا بة كانت
 من ضمان البائع او بنهب او سرقة فمن ضمان المشتري فالاول مشدد بالضمان على المشتري لانه المقصر
 في القبض بعد التخلية والثاني مفصل وكذا الثالث فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الشق الاول
 من كلام مالك ان النقص اذا كان اقل من الثالث يحتمله المشتري عادة بخلاف الثالث فانه لا يحتمل
 ووجه الشق الاول من كلام احمد ان التالف بالامر السعوي بعد التخلية ليس كالتلف بعد القبض
 فكان من ضمان البائع ووجه الشق الثاني في كلامه ان التالف بعد التخلية كالتلف بعد القبض
 فكان من ضمان المشتري فان المبيع قد صح قبل التالف وانما القبض من تمام المبيع وكما لا غير فتم امل
 (باب السلم والقرض)

اتفق الاثمة على ان السلم يصح بستة شروط ان يكون في جنس معلوم بصفة معلومة ومقدار معلوم
 وابل معلوم ومعرفة مقدار رأس المال وتسمية مكان التسليم اذا كان له مؤنة لكن ابو حنيفة يسمي
 هذا التبايع شرط ما بقي الاثمة به مؤنة لازما وكذلك اتفقوا على جواز السلم في المكايلات والموزونات
 والمذروعات التي تضبط بالوصف وكذلك اتفقوا على جوازها في المعنويات التي لا تتفاوت آحادها كالخمر
 واللوز والبيض الا في رواية عن احمد وكذلك اتفقوا على أن القرض من ذنوب اليه وعلى ان من كان له دين
 على انسان الى اجل فلا يحل له ان يضع عنه بعض الدين قبل الاجل ايجل له الباقي وعلى انه لا يجوز له
 ايضا ان يجل له قبل الاجل بعضه ويؤخر الباقي الى اجل آخر وعلى انه لا يحل له ان يأخذ قبل الاجل
 بعضه عينا او بعضه عرضا وعلى انه لا بأس اذا حل الاجل ان يأخذ منه البعض ويسقط البعض او يؤخره

ابن أركان له أم وبنت فمضى
من كونه نفقة قال أبي
حنيفة وأحمد النفقة للصغير
على الأم والجديينهما أنزلنا
وكذلك البنت والابن
فأما ابن الابن والبنت قال أبو
حنيفة النفقة على البنت
دونه وقال أحمد النفقة بينهما
نصف فان وأما الأم والبنت
فقال أبو حنيفة وأحمد
النفقة على الأم والبنت
بينهم ماله ربع على الأم
والباقي على البنت وقال
الشافعي النفقة على
الذكر خاصة الجدة والابن
وابن الابن دون البنت وعلى
البنت دون الأم وقال مالك
النفقة على ابني الصلب
الذكر والأنثى بينهما سواء
إذا استويا في الجدة فانه
كان أحدهما وأجدوا الآخر
فغيرا فالنفقة على الواحد
(فصل) من له حيوان
لا يقوم به هل للمالك إجاره
عليها أم لا قال أبو حنيفة
يا ماله لكم على طريق
الأمر بالعروف والنهي
عن المنكر من غير إيجاب
وقال مالك والشافعي وأحمد
للمالك أن يجبر ماله على
نفقته أو يبيعه وزاد مالك
وأحمد فقال ويمنعه من
تكميله مالا يطيق
(باب الخصانة)
انفسوا على ان الخصانة
ثبت للام مالم تزوج وإذا
تزوجت ودخل بها الزوج
سقطت خصانتها ثم اختلفوا
فيها إذا طلق طلاقا نسا
هل تعود خصانتها فقال أبو

الاجل آخر هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلف فيه الأئمة فمن ذلك قول أبي حنيفة لا يجوز
السلم فيما يتفاوت كالزمان والبطيخ لا وزنا ولا عدا مع قول مالك يجوز ذلك مطلقا ومع قول الشافعي
يجوز وزنا مع قول أحمد في أشهر روايته أنه يجوز مطلقا عدا قال أحمد وما أصله الكيل لا يجوز السلم
فيه وزنا وما أصله الوزن لا يجوز السلم فيه كمالا لا أول مشدد مماثل إلى الورع والثاني مخفف مماثل
إلى الترخيص ولكل منهما رجال والثالث مفصل فيه نوع تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الشافعي أنه يجوز السلم حالا وتؤجل مع قول أبي حنيفة ومالك وأحمد أنه لا يجوز السلم حالا
بل لا بد فيه من أجل ولو مدة يسيرة فالأول مخفف بترك الأجل والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ووجه الأول أن السلم في أصله بيع وبيع لا يؤجل ولا يؤخر فلا فذلك السلم ووجه الثاني أنه
يبيع عن في الذمة القالب فيه التأجيل فانصرف الحكم إليه ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
وجوه والعصاة والنابيين أنه يجوز السلم والقرض في الحيوان من الرقيق والبهائم والطير وما عدا
البحارية التي يحل وطؤها لا يقتض مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح السلم في الحيوان ولا اقتراضه ومع قول
المزني وابن سيرين الطير يجوز قرض الأمانة الواقي بجوزة لقة ترض وطهر من فالأول مخفف على الناس
وقول أبي حنيفة مشدد وقول المزني وابن سيرين مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
مخفف الأحاديث فيه ووجه الثاني سرعة موت الحيوان أو باقته واضلاله وتعمير وجوده مثله يرد إليه
فان المتأينة في مثل ذلك عزيزة والأجود المأمور به شرعا لا تسمع غالب النفوس به ووجه الثالث
استبعاد وقوع المقرض في وطء البحارية من غير ملك البضاعة على القول بعدم الملك بالقبض فهو محمول
على حال الأكابر من أهل الدين كأن كان مقابل محمول على حال رعاة الناس فافهم ومن ذلك قول
مالك يجوز البيع إلى الخصماء والنير وزوالهم رجاء وعهد النصارى والجسد اد مع قول أبي حنيفة
والشافعي وأحمد في أظهر روايته أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف خاص بالأصاغر وأولى الخساعات
والضرورات والتخص والثنائي مشدد خاص بأهل الاحتياط والورع ورؤية الحظ الأرفق من
عامهم فلا يحتاج مثل هؤلاء إلى تعيين أجل على التخييل بل هم مع أخوانهم المسلمين على الراحة لهم
بخلاف الأصاغر الذين يرون الحظ الأوفر لأنفسهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان فاعلم ذلك ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز السلم في اللهم مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز فالأول مخفف لشدة
حاجة غالب الناس إليه وطول أمهاتهم وان أحدهم يعيش إلى وقت ذلك الأجل مثلا والثاني مشدد
خاص بالأكابر الذين يزهدون في كل اللهم ويقصر أمهاتهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول أبي حنيفة والشافعي بأنه لا يجوز السلم في الخبز مع قول مالك ويجوز السلم فيه وفي كل ما مسسته النار
فالأول مشدد خاص بالأكابر من أهل الورع والثاني مخفف خاص بالأصاغر الذين تمس حاجتهم إلى مثل
ذلك للضرور ونحوهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه
لا يجوز السلم إلا فيما كان موجودا عند عقد السلم وغاب على الظن وجوده عند المحل مع قول أبي حنيفة
أن ذلك لا يجوز إلا إذا كان موجودا من حين العقد إلى المحل فالأول فيه تخفيف خاص بالأصاغر الذين
تمس حاجتهم إلى مثل ذلك ويشق عليهم الصبر والثاني مشدد خاص بالأكابر الذين يحتاطون لأخبرهم فرما
فقد ذلك بعد عقد السلم واستمر ذلك إلى وقت المحل فصار المسلم إليه في مشقة من جهة الوفاء بما أسلم إليه
فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا يجوز السلم في الجواهر الثمينة
النادرة الموجودة مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع والثاني مخفف خاص بالعوام
الذين يرمون أنفسهم على ما الشجرة وقت الحاجة ويقولون لكل شيء وقت فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد يبيع لأشراك والتولية في السلم بخلاف البيع
مع قول مالك يجوز ذلك فالأول مشدد خاص بأهل الورع الذين يرون دخول الضرر في عقد السلم فلا
يضمون إليه أما آخر والثاني مخفف خاص بالعوام الذين لا يتفكرون إلى مثل ذلك فرجع الأمر إلى

حنيفة والشافعي وأحمد

تعود وقال مالك في المشهور عنه لا تعود بالطلاق واختلفوا إذا افترق الزوجان وبينهم ما ولد قال أبو حنيفة في إحدى روايته الأم أحق بالطلاق حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشر به وما به ووضوئه واستنجائه ثم الأب أحق به والأم أحق بالانثى إلى أن تبلغ ولا يخير واحد منهما ما قال مالك الأم أحق إلى أن تزوج ويدخل بها الزوج وبالغلام أيضا في المشهور إلى البلوغ وقال الشافعي الأم أحق بهما إلى سبع سنين ثم يخيران فمن اختاراه كانا عنده وعن أحمد روايتان أحدهما الأم أحق بالغلام إلى سبع سنين ثم يخير والجارية بعد السبع فيجوز مع الأم بالانخير والرواية الأخرى كذهب أبي حنيفة واختلفوا في الاخت من الأب والأم هل هي أولى من الاخت للأب أم لا قال أبو حنيفة الاخت من الأب والأم أولى من الاخت للأب ومن الحال واختالة أولى من الاخت للأب في إحدى الروايتين وفي الثانية الاخت للأب أولى من اختالة وقال مالك اختالة أولى منهما والاخت للام أولى من الاخت للأب وقال الشافعي وأحمد الاخت للأب أولى من الاخت للام ومن اختالة (فصل) وإذا أخذت الأم الطفل بالحضنة فإراد الأب السفر بولاه

من تبنى الميزان ومن ذلك قول مالك إن القرض إذا أجل يلزم مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يلزم التأجيل بل له المطالبة به متى شاء فالأول مستد خاص من يرى وجوب الوفاء بالوجه والثاني مخفف خاص من لا يرى وجوب ذلك من العامة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قرض الخبز مع قول أبي حنيفة أن ذلك لا يجوز بحال فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مستد خاص بالأكابر من أهل الورع الذين يخافون أن يكون ذلك من جهة الربا بالباء الموحدة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الشافعي في أصح الوجهين أنه لا يجوز قرض الخبز عددا ويجوز وزنا وهو أحد الروايتين من أحمد مع قول مالك أنه يجوز بيع الخبز بالخبز بخلاف الأول فيه تشديد خاص بالأكابر والثاني فيه تخفيف خاص بالعامة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد يجوز قبول المقرض هدية ممن اقترض منه شيئا أو كل طعامه وغير ذلك من سائر الانتفاعات بحال المقرض إذا جرت عادة بذلك قبل القرض بل ولو لم تجر في قول الشافعي مع قول أبي حنيفة ومالك بصرمة ذلك وإن لم يشترطه وحمل الشافعي حديث كل قرض جرنه فهو ربا على ما إذا اشتد ذلك فإن كان من غير شرط فهو جائز وعامة الروضة وإذا أهدي المقرض للقرض هدية جاز قبولها لا كراهة ويستحب للمقرض أن يرد أجورهما اقترض الحديث الصحيح في ذلك ولا يكره المقرض أخذه اه فالأول مخفف خاص بأهل الحاجة من العوام والثاني مستد خاص بأهل الورع نظير ما قاله في هدية القاضي بحكم النفسه بل في ذلك فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول مالك أنه إذا كان الشخص دين على آخر من جهة بيع أو قرض مؤجل لمدة فليس له أن يرجع في التأجيل بل يلزمه أن يصبر إلى تلك المدة التي أجلها وكذلك لو كان القرض مؤجلا فزاد في الاجل وكذلك قال أبو حنيفة في الجنابة والقرض مع قول الشافعي أنه لا يلزمه في الجميع وله المطالبة قبل ذلك الأجل الثاني إذا الحال لا يؤجل فالأول مستد خاص بالأكابر من أهل الوفاء بالوجه والثاني مخفف خاص بعوام الناس الذين يرجعون في أقوالهم فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم والحمد لله رب العالمين

كتاب الرهن

اتفق الفقهاء على أن الرهن جائز في السفر والحضر وقال داود هو مخفف بالسفر ووجه قول داود أن المسافر كالمدفوع فيه يحتاج صاحب الدين إلى وثيقة بخلاف الحاضر فإن القلب مطمئن من جهته غالبا هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الإمام مالك أن عقد الرهن يلزم بالقبول وإن لم يقبض ولكن يجبر الراهن على التسليم مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه لا يلزم الرهن إلا بقبضه فالأول مستد على المترهن مخفف على الراهن والثاني عسكه فيجعل الأول على حال أهل الصدق الذين لا يتفكرون فيما يقولونه كالأولياء والعلماء ويجعل الثاني على من كان بالضد من ذلك ممن يريد الحظ الأول أو فرغ نفسه دون أخيه ولا يجهل لا شرته فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان فتأمل ه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح رهن المشاع مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح وسواء عند الثلاثة كان مما يقبض كالعقار أو لا كالعبد هو جائز ووجه الأول كونه مما يصح بيعه وكل ما يصح بيعه جاز رهنه ووجه الثاني عسر التصرف فيه على المترهن غالب القلة من يرغب في شراء المشاع إذا احتجج إلى البيع فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان في الأئمة من راعى الاحتياط للراهن ومنهم من راعى الاحتياط للمترهن ه ومن ذلك قول الشافعي أن استدانة الرهن في يد المترهن ليست بشرط مع قول أبي حنيفة ومالك أنها بشرط ففي خروج الرهن من يد المترهن على أي وجه كان بطل الرهن إلا أن أبا حنيفة يقول إن الرهن إذا عاود بوجبة أو عارية لم يبطل فالأول مخفف على الراهن مستد على المترهن والثاني عكسه بالشرط المذكور في قول أبي حنيفة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ولكن الأول خاص بالعوام الذين لا يحتاطون لدينهم على ذلك الاحتياط والثاني خاص بالأكابر الذين يحتاطون لدينهم فان المترهن مأخذ الرهن لا وسيلة إلى تحصيل حقه فإذا خرج من يده فكأنه لم يرهن شيئا فكان المترهن شرط في رضاه بالرهن سلامة العاقبة

وذلك

بنية الاسديطان في بلد أسري

فهل له أخذ ذلك الولد منها أم لا
قال أبو حنيفة ليس له ذلك
وقال مالك والشافعي وأحمد
في المشهور عنه له ذلك فإذا
كانت الزوجة هي المنتقلة
بولدها قال أبو حنيفة لها أن
تنتقل بشرط أن تنتقل إلى
بلدها وأن يكون العقد وقع
ببلدها الذي تنتقل إليه فإن
كانت أحمد الشرطين منعت
إلا إلى موضع قريب يمكن
المضي إليه والعود قبل الليل
فإن كان انتقلا إلى دار سرب
أو من مصر إلى سواد وان
قرب منعت منه أيضا وقال
مالك والشافعي وأحمد في
أحاديث روايتيه الأب أحق
بولده سواء كان هو المنتقل
أو هي وعن أحمد رواية أخرى
أن الأم أحق به ما لم تنزوج
(كتاب الجنائيات)
اتفق الاثثة الأربعة على أن
القاتل لا يخلد في النار ونصح
توبته من القتل وحكى عن
ابن عباس وزيد بن ثابت
والضحاك أنه لا تقبل توبته
وانفقوا على أن من قتل نفسا
مسلمة مكافئة له في الحرية ولم
يكن المقتول ابنا للقاتل
وكان في قتله متعمدا
وجب عليه القود وإن
السيد إذا قتل عبده فإنه
لا يقتل به وإن تعمدوا نفقوا
على أن الكافر إذا قتل مسلما
قتل به واختلفوا فيما إذا
قتل مسلم ذميا أو مباحدا
فقال الشافعي وأحمد لا يقتل
به وقال مالك كذلك لأنه
استثنى فقال إن قتل ذميا

وذلك إجماعه فبقيته عند الحاجة ومن ذلك قول مالك في المشهور والشافعي في أرجح الأقوال أنه إذا رهن
عبدا ثم أعنته فإن كان موسرا نفذ العتق ولزمه قيمته يوم عنته ويكون رهنا وإن كان موسرا لم ينفذ وفي
قول آخر لما كان له أن طار له مال أرقضه المرتهن ما عليه نفذ العتق وما وافقه من قول مالك لا خير ولا فلا
وقال أبو حنيفة وأحمد بن حنبل في العتق على كل حال لكن قال أبو حنيفة إن العبد المرهون يسبي في قيمته للمرتهن
حال عسار سيده فالأول والثاني فيهما تخفيف على المعتق بما فيه مامن التفصيل والثالث مستد عليه
وهي العبد وهو قول أبي حنيفة فراجع الأمر إلى مرتب الميزان ووجه الأول موافقة القواعد
الشريعة في التقرب إلى الله تعالى من أن شرح الصدر بالعتق بخلاف المفسر فإن من ملازمه غالباً
صعوبة التقرب بعتق عبده لاسيما عند الحاجة إليه وما لا ينشرح الصدر إليه فهو إلى الرد أقرب من
القبول ووجه الثاني كون السيد هو الذي تلفظ بالعتق اختياراً منه والشارع متشوف إلى الشفقة
والرحمة بالراحم دليل قوله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر الصلوة وما ملكك أيمانكم أي حافظوا على
الصلوة واستوصوا بما ملككم أيمانكم خير مما مع ان القاتل بالحق على السيد بالعتق قائل بوجوب القيمة
عليه إن كان موسرا وعلى العبد إن كان سيده موسرا كما مر في باب من حق المرتهن شيء والله تعالى أعلم
ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أنه إذا رهن شيئاً على مائة ثم أقرضه مائة أخرى وأراد بدس
الرهن على الدينين جميعاً لم يجز مع قول مالك بالجواز ووجه الأول أن الرهن لازم بالدين الأول والعين
المرهونة وثيقة من جهة المائة الأولى فلا تكون وثيقة لدين آخر ووجه الثاني أن المرتهن قد رضى بحمل
ذلك الرهن وثيقة عن الدينين بل له ترك الرهن أصلاً لاسيما إن كان الرهن والمرتهن من الصالحين والأصدقاء
فراجع الأمر إلى مرتب الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يصح الرهن على الحق قبل
وجوبه مع قول أبي حنيفة أنه يصح فالأول شفقة خاص بمن يغلب عليه عدم الرشد فحجر عليه أن
يتصرف في أنشراح ماله من أيسر له عند محق والثاني خاص بالأكابر الذين يتصرفون في ماله بحسب ما يرونه
أحوط لدينهم لأن الدنيا لا تساوي عندهم جناح بعوضة بل لو قدر أنه رهن عند أخيه شيئاً قبل أن يبيع الحق
عليه ثم أكله المرتهن مثلاً أو أنلفه لم تتكدر منه شعرة ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد إن الرهن
إذا شرط في الرهن أن المرتهن يبيعه عند حلول الدين وعدم دفعه للمرتهن جاز مع قول الشافعي أنه لا يجوز
للمرتهن أن يبيع المرهون بنفسه بل يبيعه الرهن أو وكيله باذن المرتهن فإن أبي الزمها الحكم بقضاء الدين
أو يبيع المرهون فالأول مخفف على المرتهن خاص بكامل المؤمنين الذين يرون الخطأ لا وفراً لا خيراً ولا
يندمون على ما يتصرف أخوهم فيه بما فيه راء ذمة لهم بل يرون تصرفه في أموالهم كنصرفهم في أموال
نفسهم بالخطأ لا وفراً في الدنيا والآخرة والثاني مشدد خاص بمن كان بالصدمة كزنا فربما نسب المرتهن
إلى عدم بيعه بالخطأ لا وفراً أو بيعه بأبخس ثمن فبيع ينفذ ما التزاع فراجع الأمر إلى مرتب الميزان
ومن ذلك قول مالك رحمه الله أنه إذا اختلف الرهن والمرتهن في قدر الدين الذي حصل به الرهن فالقول
قول المرتهن بيمينه كان قال الرهن رهنته على خمسمائة درهم وقال المرتهن بل رهنته على ألف وقيمة
الرهن تساوي الألف أو الزيادة على خمسمائة مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن القول قول الرهن
فيما يذكره مع يمينه من ألف أو خمسمائة درهم وإذا دفع إلى المرتهن ما حلف عليه أخذ رهنه فالأول مشدد
على الرهن مخفف على المرتهن والثاني عكسه فراجع الأمر إلى مرتب الميزان فمنهم من احتاط لمسا
الرهن ومنهم من احتاط لمال المرتهن دون عكسه بالنظر لا كبر ولا صغراً إذا كان كبير يرون الخطأ لا وفراً
لغيرهم والأصغر بالعكس ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الرهن مضمون على كل حال باقل الأهرين من
قيمه ومن الحق الذي هو وثيقة عليه مع قول مالك أن ما يظهره لا ككالحوان والعقار غير مضمون على
المرتهن وما يخفى هلاً كالكاء قدوا الثوب فلا يقبل قوله فيه إلا أن يصدقه الرهن ومع قول الشافعي وأحمد
أن الرهن أمانته في يد المرتهن كسائر الامانات لا يضمن إلا بالتعدي ومع قول شرح والحسن والشافعي أن
الرهن مضمون بالحق كله حتى لو كان قيمة الرهن درهما والحق عشرة آلاف ثم تلف الرهن سقط الحق كله

قتل فقتلوا ولا يجوز للولي العفو
لأنه تعالى قتله بالافتيات على
الامام وقال أبو حنيفة يقتل
المسلم بالدمى لا بالمستأمن
وافقه وأعلى أن العبد يقتل
بالحر وإن العبد يقتل بالعبد
واختلفوا في الحر إذا قتل عبد
غيره هل يقتل به أم لا قال مالك
والشافعي وأحمد لا يقتل به
وقال أبو حنيفة يقتل به
(فصل) وافقه وأعلى أن
الابن إذا قتل أحد أبويه قتل
به واختلفوا فيما إذا قتل
الأب ابنه فقال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا يقتل به
وقال مالك يقتل به إذا كان قتل
بغير القصد كاضباعه
وذبحه فإن حذفه بالسيف
غير قاصد لقتله فلا يقتل
والجسد في ذلك عنده كالأب
(فصل) وافقه وأعلى أن
المرأة تقتل بالرجل وإن
الرجل يقتل بالمرأة واختلفوا
هل يجري القصاص بين
الرجل والمرأة فيمادون
النفوس وبين العبيد بعضهم
على بعض فقال مالك والشافعي
وأحمد يجري وقال أبو حنيفة
لا يجري (فصل) والجماعة
إذا اشتركوا في قتل الواحد
هل يقتلون به فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي تقتل
الجماعة كلهم بالواحد إلا أن
مالك استثنى من ذلك القسامة
فقال لا يقتل بالقسامة إلا
واحد وعن أحمد روايتان
أحدهما كذهب الجماعة
واختارها الحارثي والانسري
لا تقتل الجماعة بالواحد

فقول أبي حنيفة مشدد وقول مالك مفصل وقول الشافعي وأحمد مخفف وقول القاضي شريح والحنبل
والشعبي أشد من الكل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان والكل من هذه الأقوال وجهه لا يخفى على من له
فهم * ومن ذلك قول مالك أن المرتبة إذا ادعى هلاك الرهن وكان مما يخفى فإن اتفقا على القيمة فلا
كلام وإن اتفقا على الصفة واختلفا في القيمة سئل أهل النظر عن قيمة ما هذه صفتها وعمل عليها مع قول
أبي حنيفة أن القول قول المرتبة في القيمة مع غيره ومع قول الشافعي أن القول قول الغارم مطلقا فالأول
مفصل والثاني مشدد على المرتبة باليمين والثالث مخفف على الغارم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
والله تعالى أعلم (كتاب النفوس والجبر)

اتفق الاثمة الأربعة على أن بينة الأعسار تسمع بعد الجلس وعلى أن الاستسباب الموجبة للجبر ثلاثة
الأصغر والرق والجنون وعلى أن الغلام إذا بلغ غير رشيد لم يسلم إليه ماله وعلى أنه إذا أنس من صاحب
المال الرشيد سلم إليه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي ومالك
وأحمد أن الجبر على المفلس عند طلب الغرماء وأما طاعة الديون بالمدينين مستحق على الحسبكم وإن لم يملك
من التصرف حتى لا يضر بالغرماء وإن الحسبكم يبيع أموال المفلس إذا امتنع من بيعها ويقتضيها بين
غرمائه بالحسبكم مع قول أبي حنيفة أنه لا يجبر على المفلس بل يجبر حتى يقضي الديون فإن كان له مال
لم يتصرف الحسبكم فيه ولم يبعه إلا أن يكون ماله دراهم ودينه دراهم فيقتضيها القاضي في دينه فالأول
مشدد على المفلس من حيث منعه من التصرف في ماله لمصلحة الغرماء تخليصا لدمته وهو خاص بالحسبكم
الذي هو أتم نظرا من المفلس والثاني مشدد عليه بالحسب مخفف عليه بعدم المبادأة إلى بيع ماله قبل
الجلس وهو خاص بمن كان عنده تردد وامتناع من أداء الحق فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول مالك والشافعي في أظهر قرويه أنه لا تنفذ تصرفات المفلس في ماله بعد الجبر عليه يبيع ولا هبة ولا عتق
مع قول أحمد في إحدى روايته أنه لا ينفذ تصرفه إلا في العتق خاصة ومع قول أبي حنيفة أنه لا يجبر عليه
في تصرفه وإن حكم به قاض لم ينفذ قضاؤه مالم يحكم به قاض وإن واد إلى بيع الجبر عليه صحت تصرفاته كلها
سواء أعتقت الفسخ أو لم تعتق فإن نفذ الجبر قاض فإن صح من تصرفاته ما لم يعتق الفسخ كان له كالح
والطلاق والتدبير والعتق وبطل ما يمتثل الفسخ كالبيع والأجارة والهبة والهدية ويجوز ذلك فالأول
مشدد على المفلس بعدم صحة تصرفه تقديم الحق براءته من الدين والثاني فيه تخفيف بصحة
العتق والثالث مخفف من حيث تصرفه في ماله وأما الدين فهو المطالب به دون باقي الدنيا والآخرة فما لنا
وللتجبر عليه مما يشغل ذمتنا فيما ليس هو بمالنا حتى نتصرف فيه فإن خلاصت ذمتنا من جهة الغرماء
فلا تخلص من جهة المفلس فتدفعه وماله القاضي الذي هو نائب الشرع الشرع يفسر جميع الأمر إلى
مرتبة الميزان مشدد ومخفف فيه كما ترى * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو كان عند
المفلس سلعة وأدركها صاحبها ولم يكن البائع قبض من ثمنها شيئا أو المفلس سعى فباعها أحق بماله من
الغرماء فينفذ بائنها دونهم مع قول أبي حنيفة أن صاحبها كالحق للغرماء فينفذها فيه فلو وجدها
صاحبها بعد موت المفلس ولم يكن قبض من ثمنها شيئا فقال الثلاثة صاحبها أسوة الغرماء وقال الشافعي
وحده أنه أحق بها فالأول مخفف على صاحب السلعة مشدد على الغرماء والثاني عكسه كالأول في المسئلة
الثانية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول في المسئلة الأولى الحديث الصحيح في ذلك ووجه
الثاني فيها أن السلعة صارت ملكا للمفلس لا فرق بينهما وبين غيره من سائر أمواله فصار صاحبها كالحق
الناس ولعل صاحبها لم يبلغه الحديث * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة أن المفلس إذا أقر بدين بعد الجبر
تعلق ذلك الدين بدمته ولم يشارك المقر له الغرماء الذين جبر عليه لا جملهم مع قول الشافعي أنه يشاركهم
بشرطه فالأول مشدد على المقر له والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول
تخصيص المقر له في القصاص هل على المفلس دين غيره أم لا ووجه الثاني أن حكم الجبر يشمل الدين الذي قبله
والذي بعده على حد سواء مع أنه ربما يكون متمما في الإقرار المذكور * ومن ذلك قول مالك والشافعي

وأحد أنه إذا ثبت اعسار المفاس عند الحاكم أخرجه الحاكم من الحبس ولو بغير إذن الغرماء وحال بينه وبينهم - ثم فلا يجوز حبسه بعد ذلك ولا ملازمته بل يهل حتى يوسر مع قول أبي حنيفة إن الحاكم يخرج من الحبس ولا يحول بينه وبين غرمائه به - يدنر وجهه في ملازمته ويعتونه من التصرف وبأخذون فضل كسبه بالخصص فالأول مخفف على المفاس مشدد على الغرماء والثاني عكسه مع الأخذ بالأحتمال والمساواة إبرة ذمة المفاس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان البينة بالأعسار تجمع قبل الحبس مع الظاهر من مذهب أبي حنيفة أنه لا تسمع إلا بعد الحبس فالأول مخفف على المفاس والثاني عكسه ولكن يحتمل الأول على حال أهل الدين والورع الطائفتين من حقوق الخلائق ويحمل الثاني على من كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان المفاس إذا أقام بينة بأعساره لا يحلف بعد ذلك مع قول مالك والشافعي أنه يحلف بطلب الغرماء فالأول مخفف على المفاس محمول على ما إذا كان من أهل الدين والورع والثاني مشدد عليه محمول على ما إذا كان بالضد من ذلك فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن باو غ الغلام يكون بالاحتلام أو الانزال فإن لم يوجده حتى يتم له ثمان عشرة سنة وقبل سبع عشرة سنة وأما باو غ الجارية فبالحيض والاحتلام والحبل والإفقي يتم لها ثمان عشرة سنة أو سبع عشرة سنة مع قول مالك والشافعي وأحمدان البلوغ بخمس عشرة سنة أو خروج المنى أو الحيض أو الحمل فالأول فصل فيه تخفيف بعدم القول بتكليفه والثاني حازم فيه الأخذ بالأحتمال فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه كل منهما الاستقراء من الأئمة المجتهدين * ومن ذلك قول أبي حنيفة إن نبات العانة لا يقتضي الحكم بالبلوغ مع قول مالك وأحمدان يقتضيه ومع الأصح من مذهب الشافعي أن نبات العانة يقتضي الحكم بالبلوغ ولذا الكافرون المسلم لم فالأول مخفف على المكلفين والثاني مشدد عليهم والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن التكليف الواجب له هو ما شدد فلا يجب على المكلف إلا بهد باو غه يقيناً لأن نبات العانة يحتمل أن يكون من شدة حرارة البدن ويقول الحديث في ذلك مؤول ووجه الثاني الأخذ بالأحتمال للتكليف بقو زبواب التكليف وبإيجاب علمه إذا اعتقد وجوبه عليه وإن لم تكن واجبة عليه في نفس الأمر ووجه الثاني ظاهر تجب إلا لاخذ الجزية وحصول الصغار والذل للكافره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمدان الرشد في الغلام إصلاح ماله وإيراعه وإفقا ولا عدالة مع قول الشافعي أن الرشد صلاح الدين والمال ولا فرق بين الجارية والغلام في ذلك وقال مالك لا ينفك الحجر عنه ولو بلغت رشيدة حتى تزوج ويدخل بها الزوج وتكون حافظة لما لها كما كانت قبل التزويج وقال أحمد في المختار من روايته أنه لا فرق في حد الرشد بين الغلام والجارية والرواية الثمانية كقول مالك وزاد حتى يحول عليه محول عنده أو تلد ولداً فالأول مخفف بعدم اشتراط صلاح الدين ووجهه أن الباب معقود في الرشد في الأموال دون غيرها من الصلاة والزكاة والصوم ونحو ذلك فإذا أصح ماله جاز تسليم ماله إليه شرعاً ولو كان غير مصلح غير ذلك من أمور دينه وهذا نظير قول عبد الله بن عباس أنه قبل شهادة من عهد منه صدق الحديث ولو فسق من جهة أخرى والقول الثاني مشدد ووجهه أن من تساهل بترك الصلاة أو شرب الخمر فلا يبعد منه أن يضيع ماله في غير طاعة الله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وكذلك الحكم في توجب به البلوغ الجارية فمنهم من احتاط وبالغ في صفات الرشد ومنهم من خفف في ذلك ويصح حل ذلك على حالين في الجوارى من يظهر رشدها بجور دلوغها ومنهن من لا يظهر رشدها إلا بعد التزويج ومعرفة تدبيرها في مال الزوج في غيبته وحضوره ولو لم تلد ومنهن من لا يظهر رشدها إلا بعد الولادة لأنهم أخرج مراتب الامتناع لها في الرشد * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن الصبي إذا بلغ وأنس منه الرشد يدفع إليه ماله فإن بلغ غير رشيد لم يدفع إليه ماله بل يستقر بحجور عليه مع قول أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا انتهى سنة إلى خمس وعشرين سنة يدفع إليه المال بكل حال فالأول مشدد في دأه الحجر عليه حتى يحصل الرشد ولو بعد خمسين سنة وأكثر والثاني مخفف عليه بعد خمس وعشرين سنة

وتوجب للدينة دون القود وهل تقطع الأيدي باليد قال مالك والشافعي وأحمد تقطع وقال أبو حنيفة لا تقطع وتؤخذ يديه اليدين الغاطعتين بالسواء (فصل) وانفقا على أنه إذا سرح رجل أمة أفصاها إذا فرأش حتى مات أنه يقتص منه واختلفوا فيما إذا كان القتل بمقتل كالحشبة الكبيرة والحجر الكبير الذي الغالب في مثله أن يقتل به فقال مالك والشافعي وأحمد يجب الفصاص بذلك ولا فرق بين أن يحدشه بمحجر أو عصا أو يفرقه في الماء أو يحرقه بالنار أو يخنقه أو يطين عليه بيتاً أو ينعسه الطعام والشراب حتى يموت جوعاً أو عطشاً أو يضره أو يهدم عليه بيتاً أو يضره بحجر عظيم أو خشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال أبو يوسف ومحمد وقال أبو حنيفة إنما يجب القصاص من القتل بالنار أو بالمحدد من الحديد أو الخشبة المحددة أو الحجر المحدد فإما أن يفرقه بالماء أو قتله بحجر أو خشبة غير محددة فإنه لا قود وقال الشافعي والحنفي والحسين البصري لا قود إلا بالحديد ولو ضرب به فاسود الموضع أو كسر عظامه في داخل الجلد فمن أبي حنيفة في ذلك روايتان واختلافان عند الخطأ وهو أن ينعقه النمل ويخط في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله فأبى أو يلكزه أو يطمحه لطمحا بلبغا في ذلك لدية دون القود عند أبي حنيفة والشافعي

وأحمد الآن الشافعي قال أن

كررا الضرب حتى مات فعليه
الغود وقال مالك بوجوب
الغود في ذلك (فصل)
واختلفوا فيما إذا أكره رجل
رجلا على قتل آخر فقال أبو
حنيفة يقتل المكره دون
المباشر وقال مالك وأحمد يقتل
المباشر وقال الشافعي يقتل
المكره بكسر الراء قولاً واحداً
وفي قتل المكره بفتح الراء قولان
الراجح من مذهبه أن عليهما
جميعاً القصاص فإن كافاه
أحدهما فقط فالقصاص عليه
ثم اختلفوا في صفة المكره
فقال مالك إن كان المكره
سلطاناً أو منتهلباً أو سيداً مع
عبده أو قد تمها جميعاً إلا أن
يكون العبد أعجمياً جاهلاً
بغير ذلك فلا يجب عليه
الغود وقال الباقر بن بصير
الأكراه من كل ذي يد مادية
واختلفوا فيما إذا أكره رجل
رجلاً لا يقتله آخر فقال أبو
حنيفة والشافعي الغود على
القاتل دون الممسك ولم يوجب
على الممسك شيئاً إلا التهذيب
وقال مالك الممسك والقاتل
شمر يمكن في القتل فيجب
عليهما الغود إذا كان القاتل
لا يمكن قتله إلا بالامساك وكان
المقتول لا يقدر على الحرب بعد
الامساك وقال أحمد في إحدى
رواياته يقتل القاتل ويحبس
الممسك حتى يموت وفي
رواية الأخرى يقتلان جميعاً
إلى الإطلاق (فصل)
يشهدوا يا فتى ثم رحلوا
في الشهادة بعد استيفاء
نصيبهم وقالوا نعمنا أو بئنا

فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ظاهر القرآن في قوله تعالى فإن أنستهم منهم رشداً فادفعوا
إليهم أموالهم فلم ياذن في الدفع إلا بعد حصول الرشداً ولو طال الزمان ووجه الثاني أن العقل يكمل بعد
خمس وعشرين سنة فلا يجوز عليه بعد هذا الكفر في كلام الإمام علي رضي الله عنه يذهب إلى بلوغ الصبي بخمس
عشرة سنة وينتهي طوله بانتهاء اثنتين وعشرين سنة ويكمل عقله بانتهاء ثمان وعشرين سنة وما بعده
تجارب إلى أن يموت أهله وهو قريب من كلام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه

(كتاب الصلح)

اتفق الأئمة على أن كل من علم عليه حقاً فصالح على به ضمه لم يحل لأنه هضم للحق وعلى أن لا مال أن
يتصرف في ملكه بما لا يضر جاره وعلى أن لا مال أن يعلى بناءه على بناء جاره لكن لا يحل له أن يطاع على
عورات جيرانه هذا ما وجدته من مسائل الانفاق وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه
إذا لم يعلم أن عليه حقاً وادعى عليه تصح المصالحة مع قول الشافعي إنما لا تصح فالأول مشدد مبالغ في
الاحتياط في براءته وهو خاص بأهل السماح من كل المؤمنين والثاني مخفف ووجهه أن من يمكن
أحدهما من أخذ ماله بغير طريق شرعي فهو مساعد للعدوي على كراهة مال الناس بغير حق وربما يخرج عن
الرشد بذلك اللهم إلا أن يصالحه ويرى ذمته فلا يمنع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة بأن الصلح على المجهول جائز مع قول الشافعي بالمنع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه من جهة استبراء المؤمن لدينه ووجه الثاني أن الذمة لا تبرأ إلا بالدين
المعلوم بذمة المبرأ اسم مفعول (ق) لا تبرأوا كل منهم ما وجبه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إنهما
إذا اتفعا بمسألة فامتنعت وغرة فوفته أن السقف لصاحب السفلى مع قول الشافعي وأحمد إنهما
نصفان فالأول مشدد على أحدهما والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن
الظاهر معه فقل من بني بيتنا لا ويجعل له سقفاً ووجه الثاني العدل بينهما كما كان صلى الله عليه وسلم
يقضي في العين الواحدة إذا دعاها شخصان ولا مرجح لأحدهما على الآخر فكان يقسمها بينهما ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اتفعا المملوك والسفل وأراد صاحب العلوان يتيه لم يجبر صاحب السفلى على
البناء والتسقيف ليعين صاحب العلوان بل إن اختار صاحب العلوان أن يبنى السفلى من ماله ويمنع
صاحب السفلى من الانتفاع به فله ذلك حتى يعطيه ما أنفق عليه مع قول أصحاب الشافعي أنه لا يجبر
صاحب السفلى ولا يمنع من الانتفاع إذا بنى صاحب العلوان بغير إذنه بناء على أصله في قوله الجديان
الشريكين لا يجبر على العمارة والقديم المختار عنه بدجاعة من متأسر أسجابه أنه يجبر الشريك على ذلك
دفعاً للضرر وصيانة للمالك عن التعطيل فالأول مخفف على صاحب السفلى ونفيل أيضاً عن الشافعي
والثاني مشدد عليه بالاجبار دفعاً للضرر فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي
حنيفة والشافعي أن له أن يتصرف في ملكه بما يضر الجار مع قول مالك وأحمد بمنع ذلك فالأول مخفف
على المتصرف مشدد على الجار والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة المالك
وضيف حق الجار ومناو بان يبنى حتماً أو يخرجه من حاضته أو يخرجه من شجرة أو يخرجه من ماله لذلك
أو يفتح محاطة شياً كما يشرف على جاره ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه إذا كان سطحه أعلى من سطح
غيره يارزقه بناء ستره تمنعه عن الاشراف على جاره مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يارزقه ذلك فالأول
مشدد على صاحب السطح خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص باتحاد الناس ويصح الوجه
بالعكس فيكون جعل الساتر لمن خاف وقوع بصره على حرة الجار وتركه على من لم يخف فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا كان بين رجلين دولاب أو نهر أو بئر فعتل أو
جدار فقط فطالب أحدهما الآخر بالبناء فامتنع أو بتمشية الدولاب والهمر مثلاً فامتنع أنه يجبر مع قول
غيرهما أنه لا يجبر على فتح بئر فغل في ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجه الأول أنه مبرور فواجب ووجه الثاني أنه أمر مسحب فان شاء فعله وإن شاء تركه وبؤيد الأول

حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى أعلم
 اتفق الاثمة على انه اذا كان لانسان حق على آخر فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة
 وقال داود يارزاه القبول وليس للمحال عليه ان يمنع من قبول الحوالة عليه هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق وأما اختلافه فافيه فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يعتبر رضا المحال عليه وفي رواية عن
 أبي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوا له لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري من أئمة الشافعية لا يلزم المحال
 عليه القبول مطلقا وكان المحال عليه أم لا ويحكي ذلك عن داود فالاول مشدد على المحال عليه
 والثاني مخفف والثلث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ما فيه من المسارعة
 الى البراءة للذمة طوعا أو كرها ووجه رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدّة
 وعدم الرحمة ووجه قول داود والاصطخري ان صاحب الدين انما أحال المدينون على غيره على سبيل
 القرض فان شاء قبل وان شاء لم يقبل * ومن ذلك قول العلماء أجمع ان صاحب الحق اذا قبل الحوالة على
 محال فان المحيل يبرأ على كل حال مع قول زفر انه لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الاول محمول على حال أهل الدين والخوف من الله عز وجل
 فيسارعون الى وزن الحق لمن أحيل عليهم ولثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون الى وفاء ما عليهم
 من الحقوق فلا يتبين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الحوالة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المحال
 لا يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء غره بفلس أو جحد أو لم يفر مع قول
 غيره انه يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه فالاول مشدد على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصير المحال بعدم التفويض في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك
 مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه الا اظنه الوصول منه الى حقه ولا عبرة بالظن الذين خطوه
 فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة في نفي اسكل من أحال شخصاً
 على آخر أن يبادر الى وزن الحق اذا جحد المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند الحكم فان خلاص ذمته في
 ذلك وبه قال أبو حنيفة ولفظه اذا أحال شخصاً بحق هو عليه فانكره المحال عليه رجع على المحيل
 والله تعالى أعلم
 اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفاية البذل صحبة على كل من وجب عليه الخضوع الى مجلس
 الحكم لا طبائى الناس عليه ومسيس الحاجة اليها وعلى ان الكفيل يخرج من العهدة بتسليمه في المكان
 الذى شرطه أو اراده المستحق الا أن يكون دونه يد عادية مانعة فلا يكون تسليماً وعلى ان الضامن اذا لم يعلم
 مكان المكفول لا يطالب به على ان ضمان الدرل جائز صحيح لكن بشرط عند الشافعي أن يكون بعد قبض
 الثمن لا طبائى جميع الناس عليه في جميع الاعصار وللشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب هذا
 ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما اختلافه فافيه فن ذلك قول الاثمة الاربعه ان الحق لا ينتقل عن
 المضمون عنه الى بنفس الضمان بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع
 قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبي ثور وداود انه يسقط فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني
 مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * والاول محمول على حال أهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع الامر الى
 على حال غيرهم ويصح أن يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان بخلاف الله فكان صاحب الحق وصل
 الى حقه بخلاف العكس * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه
 بنفس الضمان كالحى مع قول أحمد في إحدى روايته انه يبرأ فالاول مشدد على الميت محمول على حال
 الاصاغر من العوام ولثاني مخفف عليه محمول على حال أهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان ضمان المجعول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب
 مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالأبراء من المجعول فالاول مخفف محمول على أهل الدين
 والورع في المسئلةين والثاني مشدد محمول على من كان بالضمان ذلك من اذا وعد أخلف فرجع الامر الى

(كتاب الحوالة)

المشهور ذمة له حيا قال أبو
 حنيفة لا تؤد بل تجب ذمة
 مغلظة وقال الشافعي يجب
 بالقصاص وكذلك قال مالك
 في المشهور عنه واتفقوا على
 انهم لو رجعوا وقالوا اخطأنا
 لم يجب عليهم القصاص وانما
 تجب الذمة (فصل) واختلفوا
 في الواجب بالقتل العمد
 هل هو معين أم لا فقال أبو
 حنيفة ومالك في احدى
 روايته الواجب معين وهو
 القود والرواية الاخرى التخيير
 بين القود والدية وعن الشافعي
 قولان الاول ان الواجب
 أحدهما لا بعينه والثاني وهو
 الصحيح ان الواجب القصاص
 عيناً ولكن له العمد والى
 الدية وان لم يرض الجاني وعن
 أحمد روايتان كالمذهبين
 وفائدة الخلاف في هذه
 المسئلة انه اذا عفا مطلقاً
 سقطت الدية ولو عفا الولى
 عن القصاص عاد الى الدية
 بغير رضا الجاني وقال أبو
 حنيفة ليس له العمد والى
 المال الا برضا الجاني وقال
 الشافعي وأحمد ذلك مطلقاً
 وعن مالك روايتان كالمذهبين
 (فصل) واتفقوا على انه
 اذا عفا رجل من أولياء الدم
 سقط القصاص وانتقل
 الامر الى الدية واختلفوا فيها
 اذا عفت المرأة فقال أبو
 حنيفة والشافعي وأحمد
 يسقط القود واختلفت
 الرواية عن مالك في ذلك
 فنقل عنه انه لا مدخل
 للنساء في الدم ونقل عنه ان
 لمن في الدم مدخل لا كمال

(كتاب الضمان)

حديث لا ضرر ولا ضرار والله سبحانه وتعالى أعلم
 اتفق الاثمة على انه اذا كان لانسان حق على آخر فاحاله على من له عليه حق لم يجب على المحال قبول الحوالة
 وقال داود يارزاه القبول وليس للمحال عليه ان يمنع من قبول الحوالة عليه هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق وأما اختلافه فافيه فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يعتبر رضا المحال عليه وفي رواية عن
 أبي حنيفة انه اذا كان المحال عليه عدوا له لم يلزمه قبولها وقال الاصطخري من أئمة الشافعية لا يلزم المحال
 عليه القبول مطلقا وكان المحال عليه أم لا ويحكي ذلك عن داود فالاول مشدد على المحال عليه
 والثاني مخفف والثلث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ووجه الاول ما فيه من المسارعة
 الى البراءة للذمة طوعا أو كرها ووجه رواية أبي حنيفة توقع الضرر بتسليط العدو عليه بالمطالبة بالشدّة
 وعدم الرحمة ووجه قول داود والاصطخري ان صاحب الدين انما أحال المدينون على غيره على سبيل
 القرض فان شاء قبل وان شاء لم يقبل * ومن ذلك قول العلماء أجمع ان صاحب الحق اذا قبل الحوالة على
 محال فان المحيل يبرأ على كل حال مع قول زفر انه لا يبرأ فالاول مخفف على المحيل والثاني مشدد عليه فرجع
 الامر الى مرتبة الميزان ويصح أن يكون الاول محمول على حال أهل الدين والخوف من الله عز وجل
 فيسارعون الى وزن الحق لمن أحيل عليهم ولثاني محمول على حال العوام الذين لا يبادرون الى وفاء ما عليهم
 من الحقوق فلا يتبين براءة ذمتهم الا بالوزن لا بمجرد الحوالة * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ان المحال
 لا يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه بوجه من الوجوه سواء غره بفلس أو جحد أو لم يفر مع قول
 غيره انه يرجع على المحيل اذا لم يصل الى حقه فالاول مشدد على المحال والثاني مخفف عليه فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقصير المحال بعدم التفويض في حال المحال عليه ووجه الثاني ان ذلك
 مما يخفى على غالب الناس وما احتال عليه الا اظنه الوصول منه الى حقه ولا عبرة بالظن الذين خطوه
 فرجع على المحيل وكان الحق لم ينتقل عنه وهذا موافق لقواعد الشريعة في نفي اسكل من أحال شخصاً
 على آخر أن يبادر الى وزن الحق اذا جحد المحال عليه مثلاً ولا يشارعه عند الحكم فان خلاص ذمته في
 ذلك وبه قال أبو حنيفة ولفظه اذا أحال شخصاً بحق هو عليه فانكره المحال عليه رجع على المحيل
 والله تعالى أعلم
 اتفق الاثمة على جواز الضمان وعلى ان كفاية البذل صحبة على كل من وجب عليه الخضوع الى مجلس
 الحكم لا طبائى الناس عليه ومسيس الحاجة اليها وعلى ان الكفيل يخرج من العهدة بتسليمه في المكان
 الذى شرطه أو اراده المستحق الا أن يكون دونه يد عادية مانعة فلا يكون تسليماً وعلى ان الضامن اذا لم يعلم
 مكان المكفول لا يطالب به على ان ضمان الدرل جائز صحيح لكن بشرط عند الشافعي أن يكون بعد قبض
 الثمن لا طبائى جميع الناس عليه في جميع الاعصار وللشافعي قول انه لا يصح لانه من ضمان ما لم يجب هذا
 ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما اختلافه فافيه فن ذلك قول الاثمة الاربعه ان الحق لا ينتقل عن
 المضمون عنه الى بنفس الضمان بل الحق باق في ذمة المضمون عنه لا يسقط عن ذمته الا بالاداء مع
 قول ابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبي ثور وداود انه يسقط فالاول مشدد في تخليص ذمة الضامن والثاني
 مخفف عنه فرجع الامر الى مرتبة الميزان * والاول محمول على حال أهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع الامر الى
 على حال غيرهم ويصح أن يكون الامر بالعكس لان الضامن اذا كان بخلاف الله فكان صاحب الحق وصل
 الى حقه بخلاف العكس * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الميت لا تبرأ ذمته من الدين المضمون عنه
 بنفس الضمان كالحى مع قول أحمد في إحدى روايته انه يبرأ فالاول مشدد على الميت محمول على حال
 الاصاغر من العوام ولثاني مخفف عليه محمول على حال أهل الدين والخوف من الله تعالى فرجع الامر الى
 مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد ان ضمان المجعول جائز وكذلك ضمان ما لم يجب
 مع قول الشافعي في المشهور ان ذلك لا يجوز كالأبراء من المجعول فالاول مخفف محمول على أهل الدين
 والورع في المسئلةين والثاني مشدد محمول على من كان بالضمان ذلك من اذا وعد أخلف فرجع الامر الى

اذا لم يكن في ذلك بينهم شبهة
فصل في رد ادعاء في أي شيء لمن
يصدق عليه رواية
احداهما في القود دون العفو
والثانية في العفو دون القود
(فصل) وانفقوا على ان
الاولياء المستحقين بالالفين
اذا حضر وارادوا القصاص
لم يؤخر الا ان يكون الجاني
امراة حاملا فتؤخر حتى تضع
وعلى انه اذا كان المستحقون
صغارا او غائبين فان القصاص
يؤخر الا باحقيقة فانه قال في
الصغار اذا كان لهم أب استوفى
القصاص ولم يؤخر ولو كان في
المستحقين صغيرا او غائبا أو
مجنونا فقد انفق الائمة على
ان القصاص يؤخر في مسئلة
الغائب ثم اختلفوا في الصغير
والمجنون فقال أبو حنيفة
ومالك لا يؤخر القصاص
لا جلهما وقال الشافعي يؤخر
القصاص حتى يفيق المجنون
ويبلغ الصغير وعن أحمد
روايتان اظهرهما انه يؤخر
والثانية لا يؤخر (فصل)
وايس الادب ان يستوفي
القصاص لولده الكبير بالاتفاق
وهل له ان يستوفيه لولده
الصغير قال أبو حنيفة ومالك
له ذلك سواء كان شريفا أم
لا وسواء كان في النفس أو في
الطرف وقال الشافعي وأحمد
في أظهر روايته ليس له ان
يستوفيه (فصل) واختلفوا
في الواحد يقتل الجماعة فقال
أبو حنيفة ومالك ليس عليه
الا القود بلعائتهم ولا يجب
عليه شيء آخر وقال الشافعي
ان يقتل واحد واحد

هر تقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه اذا مات انسان ولم يخلف وفاء
للدين الذي عليه جاز وفاء الدين عنه مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز ان يمسح عنه قالوا ولما خفف روجه
انه من أفعال الخير وفي السنة ما يؤيده وهو انه صلى الله عليه وسلم كان لا يصلي على من مات وعليه دين
لم يخلف له وفاء حتى يقول أحد من الصحابة صل يا رسول الله وعلى وفاؤه والثاني مشدد ووجهه تعقب شأن
الدين في عيون الناس مع احتمال عدم بلوغ الحديث للقائل به وذلك لئلا يسهل الناس في الوفاء اعتمادا
على اخوانهم وأصدقاؤهم في حال بين أصدقاؤهم واخوانهم وبين الوفاء بعرض فرجع الامر الى هر تقي
الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة القصاص من غير قبول الطالب مع قول أبي حنيفة ان ذلك
لا يصح الا في موضع واحد وهو ان يقول المريض لورثته أو بعضهم اضمن عني ديني والغرماء غيب فيجوز
وان لم يسم الدين وان كان في الصحة لم يلزم الكفيل شيء قالوا ولما خفف بعدم اشتراط قبول طالب القصاص
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى هر تقي الميزان ووجه الاول انه من باب الوفاء بحق أخيه المسلم ثم ان
شاء الطالب قبل ذلك وان شاء لم يقبل وهو خاص باهل الدين والورع الطالبين لشواب الآخرة ووجه الثاني
أن ناكدم مشروعية الوفاء بحق أخيه المسلم لا يكون الا اذا طالب ذلك فقدم رب من المنة عليه أو على
المضجون ثم يسمع المديون في الدين والآخره ومن ذلك قول الائمة الثلاثة بصحة كفالة البدن عن ادعي
عليه مع قول أبي حنيفة بعدم صحته قالوا ولما خفف على المكفول والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى
هر تقي الميزان ووجه الاول انه طريق الى تخليص الحق الذي لا خيسه عليه فان المديون لما هرب
أضر دين نفسه وبمال أخيه ووجه الثاني في عدم ورود نص في ذلك اغا ورضمن الدين الا بالدين ومن
ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان المكفول لو غيب أو هرب فليس على الكفيل غير احضاره ولا يلزمه
المال واذا عذر عليه احضاره بغيبة أم هل عند أبي حنيفة مدة السيرة الى جوع بالمكفول فان لم يأت به
حس حتى يأتي به مع قول مالك وأحمد انه اذا لم يحضره غرم المال ولا يقرم المال عند الشافعي وطبقا
قالوا ولما خفف على الكفيل والثاني مشدد فرجع الامر الى هر تقي الميزان ووجه الاول انه لا يلزم المال
واغما التزم احضار المدين فقط لاسيما ان كان الكفيل فقيرا جادا والمكفول عليه دين فقبل كالف دينار
مثلا فان العقل يقتضي بان الكفيل لم ينوبه وزن المال جزا ووجه الثاني انه تسبب في اطلاق المكفول
من يد خصمه بضمن احضاره فكان عليه المال على قاعدة التفريم بالسبب وذلك أحوط في دين الكفيل
لا سيما ان كان من كرام الناس الذين اذا حضر وفي قضية كفي صاحب امر وثمة فان الذهن يتبادر الى انه دخل
بكفالة البدن في وزن المال على عادته السابقة ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال ان لم أحضر به
غدا فانا ضامن ما عليه فلم يحضر به او مات المطالب بضمن ما عليه مع قول الشافعي ومالك انه لا يضمن
قالوا ولما مشدد على من ضمن احضار المدين وهو خاص باهل الدين والورع الموفين بما يقولون والثاني
مخفف عليه وهو خاص بأحد الناس فرجع الامر الى هر تقي الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي
ومحمد بن الحسن انه لو ادعى شخص على آخر عبادة درهم فقال شخص ان لم يوف به اغدا فعلى المائة فلم يوف
به لم تلزمه المائة مع قول أبي حنيفة وأحمد انها تلزمه قالوا ولما خفف على ملتزم الوفاء والثاني مشدد عليه
فرجع الامر الى هر تقي الميزان ووجه الاول انه وعد الوفا بالوعد خاص وجوبه لا كابر فيعمل على
حال اتحاد الناس كما ان قول أبي حنيفة وأحمد محمول على حال كل المؤمنين من أهل الدين والورع العاملين
بوجوب الوفاء بالوعد والله تعالى أعلم (كتاب الشركة)
اتفق الائمة على ان شركة العنان جائزة بحصة واحدة من مسائل الاتفاق وأما اختلفوا فيه
فمن ذلك قول الشافعي وأحمد ان شركة المفوضة باطالة مع قول أبي حنيفة يجوزها واتفق مالك على
ذلك لكن باختلاف في صورتهما قالوا ولما مشددوا الثاني مخفف فرجع الامر الى هر تقي الميزان ووجه
الاول ما فيه من عدم تقييد الزمة فان صورتهما أن يشترتا جلا في جميع ما يمكنه من ذهب أو فضة
ولا يبق لواحد منهما من هذين الجزئين الا مثل ما لهما أحبه فاذا ذل مال أحدهما على مال الآخر لم يصح

حتى لو ورت أحدهما مالا بطلت الشركة لأن ماله زاد على مال صاحبه وكل ما ربحه أحدهما كان
شركة بينهما وكل ما ضمن أحدهما من غصب أو غيره ضمنه الآخر هذه صورتهما عند أبي حنيفة وأما عند
مالك فإنه يجوز أن يزيد ماله على مال صاحبه ويجوز أن يكون الرجح على قدر المبالغين وما ضمنه أحدهما
وكل تجارتهما فيمنهما أو ما الغصب ونحوه فلا وعند مالك أيضا لا فرق بين أن يكون مالهما عروضا أو
دراهم ولا فرق عنده أيضا بين أن يكونا شريكين في كل ما يملكه ويحبه لانه للتجارة أو في بعض ما يملكه
وكذلك لا فرق عنده بين أن يخطأ ما يملكه ما حتى لا يميز أحدهما عن الآخر أم كان مقيما بهما أو لا يميزهما
ويصيراه بينهما في الشركة وقال أبو حنيفة نصح الشركة وإن كان مال كل واحد منهما في يده ووجه
الثاني أن هذه الشركة جائزة حيث وفي كل منهما ما ياتفق عليه مع صاحبه وهذا خاص بأهل الكمال في
الامتنان فإنه لا فرق عندهما في مال الشركة بين أن يكون عند أحدهما أو عند شريكه لما يعلم كل واحد
من الخير والابتداء في حق صاحبه ووجه الأول تخصيص ذلك بمن كان بالصدع كزناه فلا يكاد مثل هذا
يوفي بما اتفق عليه فابطله الشافعي وأحمد لما يؤدى إليه من النزاع ومجبة كل واحد لأن يكون رابعا
لأنهما فاهما ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يجوز لشركة لو جوه مع قول مالك والشافعي بطلانها
وصورتها أن لا يكون لها رأس مال ويقول أحدهما لا آخر اشتراكنا على أن ما اشتراه كل واحد منهما في
الذمة يكون شركة والرجح بينهما فالأول مخفف وهو خاص بكبار المؤمنين والثاني مشدد وهو خاص بالآحاد
الناس الذين يتفقون مع بعضهم بعضا ولا يوفون فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي أنه إذا كان رأس المال متساويا في شركة العنان وشرط أحدهما أن يكون له من الرجح أكثر مما
لصاحبه فالشركة فاسدة مع قول أبي حنيفة نصح إذا كان المشتري لذلك أصدق في التجارة وأكثر عملا
فالأول مشدد والثاني مخفف بشرطه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وشرط الشافعي في صحة شركة
العنان أن يكون رأس مالهما متساويا أو يخطأه بحيث لا يميز عن مال أحدهما عن الآخر ولا يعرف
ولا يشترط عنده تساوي قدر المبالغين فاعلم ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الوكالة)

أجمع الأئمة على أن الوكالة من العقود الجائزة في الجملة لأن ما جاز فيه المباشرة من الحقوق جازت فيه
الوكالة كالبيع والشراء والإجارة وقضاء الدين والخصومة في المطالبة بالحقوق والتزويج والطلاق
ونحو ذلك واتفقوا على أن أقرار الوكيل على موكله في غير مجلس الحكم لا يقبل بحال وكذلك اتفقوا
على أن أقراره على موكله في الحدود والقصاص غير مقبول سواء كان بمجلس الحكم أو غيره وكذلك
اتفقوا على أنه لا يجوز للوكيل أن يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا إلى أجل وعلى أن قول الوكيل مقبول
في تلف المال يمينه إذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أنه لا يصح أقرار الوكيل على موكله بمجلس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه يصح الآن
بشرط عليه أن لا يقر عليه فالأول مشدد خاص بالآحاد الناس والثاني فيه تشديد خاص بكامل المؤمنين
الذين هم أولي بالموكل من نفسه من باب الاحتياط لدينه بحكم الارق في ذلك رسول الله صلى الله عليه
وسلم ومثل هذا لا يقر على موكله إلا بعباراه أفضل له أو كمال فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك
قول الشافعي ومالك وأحمد أن وكالة الحاضر لا يرض خصمه بشرط أن لا يكون الوكيل عدوا
للخصم مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح وكالة الحاضر إلا برض الخصم إلا أن يكون الموكل هو الخصم أو مسافرا
على ثلاثة أيام فيجوز حينئذ فالأول مخفف على الموكل مشدد على الخصم والثاني عكسه فراجع الأمر
إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد أنه إذا وكل شخص في استيفاء حقوقه فإن
كان بحضوره الحاكم جاز ذلك ولا يحتاج فيه إلى يمينه سواء وكله في استيفاء الحق من رجل يمينه أو جماعة
وليس حضور من يستوفى منه الحق شرط في صحة توكيله وإن وكله في غير مجلس الحكم ثبتت وكالته باليمين

إذا قطع ماله من نفسه في فري

على الحكم ثم يدعى على من يطالبه بحجاس الحكم مع قول أبي حنيفة أنه إن كان الخصم الذي وكل عليه
 واحدا كان حضوره شرطاً في صحة الوكالة أو جماعة كان حضور واحد منهم شرطاً في صحتها فالأول فيه
 تخفيف خاص بأهل الدين والورع والثاني فيه تشديد خاص عن لا يؤمن رجوعه عن قوله الأول فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن الوكيل عزل نفسه بحضور الموكل
 وبغير حضوره مع قول أبي حنيفة ليس للوكيل فسخ الوكالة إلا بحضور الموكل فالأول تخفيف والثاني
 فيه تشديد ووجه الأول أن ذلك من باب فمن طوع خيراً فهو خير له فلا ريب فيه ووجه الثاني مراعاة
 خاطر الموكل والوفاء بحقه حيث دخل معه في عقد الوكالة إذ هو من باب صدق الوعد الذي خلفه من
 من صفات المنافقين فيكون العزل بحضوره لينظر هل يتكدر من ذلك أو يرضى • ومن ذلك قول
 مالك والشافعي إن الموكل أن يعزل الوكيل وأن الوكيل ينزله وإن لم يعلم بذلك مع قول أبي حنيفة وأحمد
 في إحدى روايته أنه لا ينزل إلا بعد العلم بذلك فالأول تخفيف على الموكل فيكاتبه بالوكيل كذلك
 له الرجوع عنه متى شاء والثاني فيه تشديد عليه لأنه أحوط لدين الموكل في تصرفات الوكيل قبل
 العلم بالعزل وغير أحوط للوكيل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي
 وأحمد وأبي يوسف ومحمد أنه لو وكله في البيع مطلقاً اقتضى البيع ثم المثل وينتد البطلان وأنه لو باعه
 بما لا ينغاب الناس بمثله أو نسيئة أو بعينه لم يجز إلا برضا الموكل مع قول أبي حنيفة أنه لا يجوز
 أن يبيع كيف شاء من ثمن أو نسيئة وبدون ثمن المثل وبما لا ينغاب الناس بمثله وينتد البطلان وبغير نسيئة
 فالأول تشدد خاص بالوكيل القاصر في النظر للصالح التي ترجحها ميزان موكله والشافعي تخفيف خاص
 عن كان كامل النظر في مصالح الموكل فإن مثل هذا لا يتصرف لموكله إلا بما يراه أنفع لموكله في دينه
 وأيضاً فإن الموكل قد أطلق له الوكالة ولم يقيد بها فتصرف الابن فهمه عنه فراجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان • ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد إن كان عليه حق لشخص في دينه أو له عنده عين
 عارية أو ودعة فجاءه إنسان وقال وكفى صاحب الحق في قبضه من ثمنه وصدة أنه وكيله ولم يكن للوكيل
 بيعة أنه لا يجبر على تسليم ذلك إلى الوكيل مع قول أبي حنيفة وصاحبه أنه يجبر على تسليم ما في ذمته وأما
 العين فقال محمد يجبر على تسليمها عنه كأي الذمة فالأول تخفيف على المدين والمدينون والثاني مفصل فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان • ويمكن حل الأول على أهل الدين والنقوى وحل الثاني على من كان يصعب
 عليه وزن الحق ويصح أن يكون الحسل بالعكس وذلك أن الحاكم يتصرف على الناس بما يراه أن
 دينهم وأبرأ ذمتهم لأنه أمين على أديانهم • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة إن البيعة تسع بالوكالة من
 غير حضور الخصم مع قول أبي حنيفة أنها لا تسع إلا بحضوره فالأول تخفيف والثاني تشدد فراجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول إجراء أحكام الناس على الظاهر من أن البيعة لا تكذب
 والخصم لا يتوقف في وزن الحق ووجه الثاني الاحتياط للتصرفات الواقعة من الوكيل وبين
 رضا الخصم بطالبة ذلك الوكيل له فقد يكون عدو للخصم فيطالبه بعنف وشدة • ومن ذلك قول مالك
 والشافعي في أظهر قولييه وأحمد في أصح روايته أن الوكالة تصح في استيفاء القصاص في غيبة الخصم مع
 قول أبي حنيفة أنها لا تصح إلا في حضوره فالأول تخفيف على المدعي مشدد على المدعي عليه والثاني
 بالعكس فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان • ووجه الأول أن القصاص حكمه حكم غيره ووجه
 الثاني الاحتياط للدماء فأسوأ من الأموال فإن كان المدعي عليه حاضراً فربما أجاب عن نفسه
 بما يحصل به شبهة فيقطع عنه القصاص • ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يبيع شراء
 الوكيل من نفسه مع قول مالك إن له أن يشتاع من نفسه لنفسه بزيادة في الثمن ومع قول أحمد في أظهر
 روايته أنه لا يجوز بحال فالأول مشدد محمول على من لا يؤمن منه الحباثة ويرى الخطأ الأوفى لنفسه
 دون الموكل والثاني فيه تخفيف محمول على حال أهل الدين والورع والثالث أشد محمول على من اشتهر
 عنه عدم التورع ورأى لنفسه الخطأ الأوفى حتى قويت النية فيه ويصح رجوعه إلى القول الأول

أحمد الشراية غير مضمونة
 قال أبو حنيفة هي مضمونة
 بحملها عاقلة المقتض ولو
 قطع على المقتول يد الفاعل
 قال أبو حنيفة إن عفا عنه
 الولي غرم دية يده وإن لم
 يعف لم يلزمه شيء وقال مالك
 يقطع يده بكل حال سواء عفا
 عنه الولي أو لم يعف وقال
 الشافعي لا ضمان على
 القاطع ولا قصاص بكل حال
 سواء عفا الولي أو لم يعف
 وقال أحمد يلزمه دية اليد
 في ماله بكل حال (فصل)
 وانفقوا على أنه لا تقطع اليد
 العقيمة بالسلام ولا يمين
 بيسار ولا بيسار بيمين
 واختلوا هل يستوفى
 القصاص فيما دون النفس قبل
 الاندمال أو بعده قال أبو
 حنيفة ومالك وأحمد لا يستوفى
 إلا بعد الاندمال وقال الشافعي
 يستوفى في الحال واختلوا
 فيما يستوفى به القصاص
 من الألة فقال أبو حنيفة لا
 يستوفى إلا بالسيف سواء
 قتل به أو بغيره وقال مالك
 والشافعي يقتل بمقتل ما قتل
 به وعن أحمد روايتان
 كالذهبين وانفقوا على أن
 من قتل في الحرم جاز قتله في
 فيه ثم اختلوا في قتل خارج
 الحرم ثم لجأ إليه أو وجب
 عليه القتل لا كفر أو زنا أو
 ردة ثم لجأ إلى الحرم فقال أبو
 حنيفة وأحمد لا يقتل فيه
 ولكن يضيق عليه فلا يباع
 ولا يشارى حتى يخرج منه
 فيقتل وقال مالك والشافعي

((كتاب الديات))

اتفق الاثمة على ان الحرم الميزان * ومن ذلك قول أحمد في حنيفة انه يصح تركه لغيره المميز
المراهق مع قول مالك والشافعي انه لا يصح فالاول مخفف على الموكل والثاني مشدد فراجع الامر الى
مهرتقي الميزان ووجه الاول ان المراهق كالبالغ من حيث الاطاعة بامور الدنيا ووجه الثاني نقصه
في ذلك عن البالغ مادة والله تعالى أعلم

((كتاب الاقرار))

اتفق الاثمة على ان الحرم البالغ اذا اقر بحق لغير وارث صح اقراره ولم يكن له الرجوع عنه والاقرار بالدين
في الصحة والمرض سواء فيه يكون للقر له جميعا على قدر حقه وقهرهم ان وقت التركة بذلك اجابا واتفقوا على انه
لو مات رجل عن ابنين واقر أحدهما بثالث وانكر الآخر لم يثبت نسبه وعلى ان الاستثناء جائز في الاقرار
لانه في الكتاب والسنة موجود وفي الكلام معهود فيصح بانفاق الاثمة اذا كان من الجنس وأما غير الجنس
ففيه خلاف سياتي وكذلك اتفقوا على جواز استثناء الأقل من الأكثر وأما عكسه فاختلاف فيه كما سياتي
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الاقرار بالدين في
الصحة والمرض سواء فان لم تنف التركة فخاص الغرماء في الموجد على قدر دينهم مع قول أبي حنيفة ان
غريم الصحة مقدم على غريم المرض فيبدأ بأستيفاء دينه فان لم يفضل شيء فلا شيء عليه وان فضل شيء
صرف الى غريم المرض فالاول مخفف على الغرماء بحكم العدل والثاني مشدد على غريم المرض فراجع
الامر الى مهرتقي الميزان ووجه الاول ان حق غريم الصحة يتعلق بعين مال المدين قبل المرض فلما اقر
لشخص آخر في المرض تعاق الحق بعين ماله كذلك فاشتغلت ذمته بدين كل منهما فليس أحدهما أولى من
الآخر ووجه الثاني ان الحق لما يتعلق بعين مال المدين حال الصحة صار لا يقبل دخول حق آخر عليه
الا بعد استيفاء حقه كله فاعلم ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لا يقبل اقرار المريض لو ارث
أصلا مع قول الشافعي في ارجح قوليه انه يقبل ومع قول مالك انه ان كان غير متمم ثبت والا فلا مثله ان
يكون بنت وابن أخ نان اقر لابن الأخ لم يثبتهم وان اقر لابنته انهم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث
مفصل فراجع الامر الى مهرتقي الميزان * ووجه الاول انه قد يقبل بعض الورثة بحال لغيره من ذلك
المال بعد اذ تكون بينهم ما ووجه الثاني انه قد يكون لذلك الوارث عليه حق فاقوله لخص ذمته ووجه
الثالث ينزل على الحالي في القوانين قبله والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المقر يشترك مناصفة
من لم يثبت نسبه وذلك فيما اذا مات رجل عن ابنين واقر أحدهما بثالث وانكر الآخر فان نسبه لم يثبت
فيشارك المقر في يده مناصفة مع قول مالك وأحمد انه يدفع اليه ثلث ما في يده لانه قد رما بصيبه من
الأرث لو اقر به الاخ الآخر وانما ثبت بذلك بينة ومع قول الشافعي انه لا يصح الاقرار أصلا ولا يأخذ شيئا
من الأرث لعدم ثبوت نسبه فالاول مشدد على المقر والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فراجع
الامر الى مهرتقي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة لو اقر بعض الورثة بدين على الميت ولم يصدقه
الباقون انه يارزم المقر منهم بالدين جميع الدين مع قول مالك وأحمد والشافعي في أشهر قوليه انه يلزمه من
الدين بقدر حصته من ميراثه فالاول مشدد على المقر والثاني مخفف عنه فراجع الامر الى مهرتقي الميزان
ووجه الاول انه هو الذي سلط الغرماء على بقية الورثة باقراره فعوقب بوزن الدين كما عوقب به في طلب
الراهم بدين لم يعترفوا به ووجه الثاني انه لا ينفذ اقراره على غيره وانما ينفذ عليه وحده بقدر حصته
من ذلك الدين فقط * ومن ذلك قول أبي حنيفة يصح الاستثناء من غير الجنس بشرط أن يكون ذلك
مما يثبت في الذمة كالكيل وموزون ومعدود كقوله ألف درهم الا كحظقة وان كان لا يثبت في الذمة
الا قيمته كسبوعب لم يصح استثناءه مع قول مالك والشافعي انه يصح الاستثناء من غير الجنس على
الاطلاق ومع ظاهر كلام أحمد انه لا يصح فالاول فيه تخفيف لما فيه من التفصيل والثاني مخفف
والثالث مشدد فراجع الامر الى مهرتقي الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهر عند الفطن * ومن ذلك
قول الاثمة الثلاثة انه يصح استثناء الاكثر من الأقل مع قول أحمد انه لا يصح فالاول مخفف والثاني

هذا قال مالك في أصل

بنيته ما قدره بالشرع ولم
يعتبرها بالابل وقال الشافعي
لا يعدل عن ابل اذا وجدت
الابل تراضى فان أعوزت
فمنه قولان الجسد الرابع
انه يعدل الى قيمته حين القبض
زائدة أو ناقصة والقديم
المعمول به ضرورة انه يعدل
الى التدينار أو اثني عشر
ألف درهم واختلاف في مبلغ
الدية من الدراهم فقل أبو
حنيفة عشرة آلاف درهم
وقال مالك والشافعي وأحمد
اثنا عشر ألف درهم واختلافوا
في البقرة والغنم والحمل هل لها
أصل في الدية أم تؤخذ على
وجه القيمة فقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي ليس لها
أصل في الدية وإنما تؤخذ
بالتراضى على وجه القيمة
وقال أحمد البقرة والعنم أصل
مقدر قيمتها البقرة مائة بقرة
ومن الغنم ألفا شاة واختلفت
الرواية عنه في الحمل فقل
مقدرة بساتي حلة كل حلة أزار
وردا وروى عنه أنها ليست
ببدل (فصل) واختلفوا
فيما إذا قتل في الحرم أو قتل
وهو محرم أو في شهر حرام أو
قتل ذات رحم محرم هل تغلظ
الدية في ذلك فقال أبو حنيفة
لا تغلظ الدية في شيء من ذلك
وقال مالك تغلظ في قتل الرجل
ولده فقط والتغلظ أن تؤخذ
من الابل اثنا ثلاثون حقة
وثلاثون جذعة وأربعون
خلفة وعن مالك في الذهب
والفضة روايتان أحدهما
لا تغلظ الدية فيهما ولا أخرى

مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو قال
له عندي ألف درهم في كيس أو عشر أربال تمر في سراج أو ثوب في منديل فهو اقرار بالدراهم والثوب
والتمر دون الاوعية مع قول أهل العراق ان الجميع يكون له فالأول مخفف على المقر والثاني مشدد عليه
ويصح حمل الاول على أهل الجود والكرم الذين لا يطالبون بالالوعية وحمل الثاني على أهل البخل والشح
الذين لا تسمح نفوسهم بالظروف * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أقر العبد الذي لا يؤذن له في
الخارج بما ينه عن عقوبة يبدنه كالقتل العمد والزنا لسرقة والقذف وشرب الخمر أنه يقبل اقراره
وبقام عليه حدهما فربما مع قول أحمد انه لا يقبل اقراره في قتل العمد وبه قال المزني ومحمد بن الحسن
وداود كالأبطل في المال الا في الزنا والسرقة فقط فانه يقبل فيها ما قالوا مشدد على العبد والسيد
والثاني فيه تخفيف عليهم ما فرج جمع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول موافقة هذا الاقرار قواعد
الشريعة ووجه الثاني ان العبد قد يقر بقتل العمد كذا يسترجع من نقل الخدمة اذا كان سيده
لا يرجعه ولا يشفي عليه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو شهد شاهدان على عبده بالدراهم
وشهد له شاهد بالدين ثبت له الا ان يشهدا بماله أن يحلف مع الشاهد الذي زاد ألفا أخرى مع قول
أبي حنيفة انه لا يثبت له بهذه الشهادة شيء أصلا لانه لا يقضى بالشاهد والمين عنده فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني عدم ورود نص من
الشارع بذلك قال تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرب رجل واحد إن ثبت لكم
أمر رجل وعين (كتاب الوديعه)

اتفق الأئمة كلهم على ان الوديعه من القرب المشدوب اليها وان حفظها أو باوانها أمانة مخصوصة وان
الضمان لا يجب على المودع الا بالتمتع وان القول قوله في التلف والرد على الاطلاق مع عبثه وعلى أنه
حتى طامع صاحبها وجب على المودع رد ما مع الامكان والا ضمن وعلى أنه اذا طامع فقال ما وعدتني شيئا
ثم قال بعد ذلك ضاعت انه يضمن نظرو وجهه عن حد الامانة فلو قال ما استحق عندي شيئا ثم قال ضاعت كان
القول قوله بيمينته هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلافوا فيه في ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه اذا قبض الوديعه بيمينته أنه يقبل قوله في الرد بلا يمينه مع قول مالك انه لا يقبل الا بيمينته فالأول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان المودع انفق ماله ولا يقتضي ذلك قبول
قوله في الرد ووجه الثاني انه قد نظر أعلمه الخلية بعد ان استأمنه فبذبح الرد كذا وقلة دين * ومن
ذلك قول مالك رحمه الله انه لو استودع دنانير أو دراهم ثم أنفقها أو تلفها ثم رد مثله في مكانه من الوديعه
ثم تلف المردود بعير فله فلا ضمان عليه فان عنده لو خلط دراهم الوديعه أو الدنانير أو الخنطة بمثلها حتى
لا يتبين لم يكن عنده ضمانا للتلف مع قول أبي حنيفة انه ان رد بيمينته لم يضمن التلف وان رد مثله لم يسقط
عنه الضمان ومع قول الشافعي وأحمد انه ضامن على كل حال بنفسه اخرج له حديثه ولا يسقط عنه
الضمان سواء رده بيمينته الى سره أو رد مثله فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد انه اذا استودع
غنم بقر فقتل كدوب أو دابة فقتل بالاسنة مع مال ثم رده الى موضع آخر فاما الدابة فاذا ركبها ثم ردها فمضاجها
بالخيار بين أن يضمن الوديعه قيمتها وبين أن يأخذ منه أجرها قال القاضي عبد الوهاب ولم يبين مالك
حكمها ان تلفت بعد رد مالها الى موضع الوديعه ولم يقبل في الثوب كيف به هل ذابسه ولم يبين له ثم رده الى
سرر لم يضمنه ثم قال والذي يفوى في نفسه أن الشيء اذا كان مما لا يوزن ولا يكال كالواب والثياب
واسنة فله كاللأزم قيمته لا مثله فانه يكون منه دابة بالاسنة مع مال خارجا عن الامانة فرده الى موضعه
لا يسقط عنه الضمان بوجه مع قول أبي حنيفة انه اذا تعدى ورده بيمينته ثم تلف لم يضمنه فالأول مفصل
فيه تخفيف من وجه وتشديد من وجه والثالث مشدد على المودع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
* ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأحمد انه اذا سلم الوديعه الى عيال المودع في داره مما يارمه نفقتهم

تغليظ وفي حصة تغليظها عنه
روايتان اشهرهما انه يازم من
الذهب والورق قيمة الابل
المغلظة بالغصة ما بلغت وقال
الشافعي تغليظ في الحرم والحرم
والاشهر الحرم وهل تغليظ في
الاسرام وجهان اظهرهما
لانغليظ ولا تغليظ عنده الا في
الابل واما الذهب والورق فلا
مدخل للتغليظ فيه وصفة
التغليظ عنده ان تكون باسنان
الابل خاصة وقال احمد تغليظ
الدية وصفة التغليظ عنده
ان كان الضمان بالذهب
والفضة فزيادة القدر وهو
ثلث الدية نصاعته وان كان
بالابل فقياس مذهبه انه
كلاثمان وانما مغلظة بزيادة
القدر لا بالنسب واختلاف
الشافعي واحمد هل يتداخل
تغليظ الدية ام لا مثاله قتل
شهر حرام في الحرم ذات محرم
فقال الشافعي يتداخل ويكون
التغليظ فيها واحدا وقال احمد
لا يتداخل بل لكل واحد من
ذلك ثلث الدية (فصل) اتفق
الائمة على ان الجروح
نصاص في كل ما ينأت في فيه
النصاص واما ما لا ينأت في فيه
النصاص وهو عشرة اطراف
وهي التي تشق الجلد والدمية
وهي التي تخرج الدم
والباطنة وهي التي تشق
اللحم والمثانة وهي التي
تغوص في اللحم والسمحاق
وهي التي تبسق بينها وبين
المظجدة رفيعة فهذه
الجروح الخمسة ليس فيها
مقدار شرعي بانفان الاربعه الا
ما روي احمدان زيدارضي الله

ولو من غير عذر لم يضمن لانه كالرد الى المودع مع قول الشافعي انه اذا اودعها عند غيره من غير عذر
ضمن فالاول مخفف خاص بما اذا كان العيال من اهل الدين والامانة والثاني مشدد خاص بما اذا كانوا
من اهل الخيانة فارجع الامر الى مرتبتي الميزان

(كتاب العارية)

اتفق الائمة على ان العارية مندوب اليها ويثاب عليها هذا ما وجدته من مسائل الاجماع * واما
ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي واحمد ان العارية مضمونة على المستعير مطلقا تعدى اول يومه مع
قول أبي حنيفة وأصحابه ان امانة على كل حال لا تضمن الا بعد الاول مشدد وهو احوط للدين خاص
بالا كبر من المؤمنين يكافون من امارهم ولا يحملون لهم نسبة والثاني فيه تخفيف خاص باحد
الناس ويؤيد الاول ما ورد في الاحاديث المهيضة فارجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الحسن
البصري والثوري والوزاعي والتخمي انه قبل قوله في الناف مع قول مالك انه اذا ثبت هلاك العارية
لا يضمن المستعير سواء كانت ثيابا او حيوانا او حليا يظهر او يخفى الا ان تعدى فيها في اظهر الروايات عن
مالك ومع قول قتادة وغيره انه لا يضمن الا اذا اشترط المعتبر على المستعير الضمان فانه يضمن للشرط فان لم
يشترطه فلا يزمه ضمانها فالاول مخفف على المستعير والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فارجع الامر
الى مرتبتي الميزان ووجوه الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك اذا استعار شيئا له ان يعبر
لغيره وان لم يذن له المسالك اذا كان لا يمتنع باخلاف المستعير مع قول احمد وأصحاب الشافعي في أصح
الوجهين انه لا يجوز الاستعارة بغير العارية لغيره وليس للشافعي فيه أصح فالاول مخفف خاص بأهل الدين
والورع أو الذين يؤمنون بحقوق الاخوة في الاسلام ولا يشعرون على اخوانهم شيئا ينفعهم والثاني مشدد
خاص بأهل الشح والجل فارجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي واحمد
انه يجوز لا يبرأ من رجع فيما عاره حتى شاه ولو بعد القبض وان لم ينفع به المستعير مع قول مالك انه ان كان
ذلك الى أجل فلا يجوز له العير الى جوع الابهة اذ انقضت الاجل وليس للغير استعارته العارية قبل انقضاء
المستعير بها قال مالك وليس له ان يرجع في الارض اذا اعارها البناء أو غرس وبني أو غرس بل للعير ان
يعطيها به أسيرة ذلك نظرا أو يأمره بالقلع ان كان ينفعه ولو عساه فان كان له مدة فليس له أن يرجع قبل
انقضاءها فان انقضت فالعير للعير كما تقدم ومع قول أبي حنيفة انه ان وقت له وقتا فله أن يرجع على
القلع أي وقت اختار وان لم يشترط فان اختار رأى المستعير القلع قلع وان لم يشترط فالعير بالخيار بين ان
يملكه بقيمة أو بقلع ويضمن أرض النقص وان لم يشترط المستعير ان يملك ان يملك المستعير الاسرة فالاول مخفف
جار على قواعد الشريعة وهو خاص باحد الناس والثاني فيه تشديد على المستعير كونه أمير نفسه في
تصرفاته في ماله والثالث مفصل فارجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الغصب)

أجمع الائمة على تحريم الغصب وتأنيم الغاصب وانه يجب عليه رد المغصوب ان كانت عينه باقية ولم يخف
من نزعها الا في نفس وعلى انه اذا سكت المغصوب وادعى هلاكه فأخذ منه المسالك القيمة ثم ظهر المغصوب
فله أخذه ورد القيمة واتفق الائمة الا في رواية لا احمد على ان العروض والحيوان وكل ما كان غير مكمل ولا
موزون اذا غصب وتلف يضمن بقيمة وان المكمل والموزون يضمن به له اذا وجدوا ثمعوا على انه اذا
غصب خشبة وأدخلها في سفينة وطالبها مال الكها وهي في لجنة البحر انه لا يجب عليه قلعها او ما حكي عن
الشافعي من انه يجب قلعها محجول على ما اذا لم يخف تلف نفسه أو ماله هذا ما وجدته من مسائل الاجماع
والاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك في المشهور ان من جنى على متاع انسان فالتلف
عليه غرضه المقتصد منه لزمه قيمته لصاحبه وبأخذ الخاني ذلك الشيء المتمدى عليه قال ولا فرق في ذلك
بين ان يركوبه وغيره ولا بين ان يقطع ذنب حمار القاضى أو زنه أو غيرهما بما لم يكن له الا يركبه كذلك
أي على هذا الحال سواء كان بغلا أو حمارا أو فرسا مع قول أبي حنيفة انه لو جنى على ثوب حتى أتلفه

البياضة بغير روى وفي المتلاحة
بثلاثة أجرة وفي السمحاق
باربعة أجرة قال أحمد وأنا
أذهب الى ذلك فهذه رواية
هذه وانظر من مذهبه
كالباعه وأجوعوا على ان في
على واحدة من هذه الخمسة
حكومت بعد الاندمال
والحكومت ان يقوم المحقق عليه
قبل الجنابة كانه كان عبدا
فيقال ثم قيمته قبل الجنابة وك
قيمتها بعد ما يكون له بقدار
التفاوت من دينه (فصل)
وأما الخمسة التي فيها قدر
شريع فهي الموضحة التي توضح
عن العظم فان كانت في الوجه
ففيها خمس من الابل عند أبي
حنيفة وأحمد في إحدى
رواياته وفي الرواية الاخرى
فيها عشر من الابل وقال مالك
في موضحة الالف والحي
الاسفل حكومت خاصة وباقي
المواضع من الوجه فيها خمس
من الابل وان كانت في الرأس
فهل هي بمنزلة الموضحة في
الوجه أم لا قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي هي بمنزلة
وعن أحمد روايتان احدهما
كالباعه والثانية ان كانت
في الوجه ففيها عشر وان
كانت في الرأس ففيها خمس
(فصل) وأجوعوا على ان
في الموضحة الغصاة ان كان
هذا الثانية الهاشمية وهي
التي تسمى العظم وتسمى
وقمها عند أبي حنيفة والشافعي
وأحمد عشر من الابل
واختلفت الرواية عن مالك
في ذلك فقل في خمس وعكومت

أكثر من أجرة لزمه قيمته وتسلم الثوب اليه فان أذهب نصف قيمته أو دويم الفله ازش ما قص وان جنى
على حيوان بقتل بلع بلع وظهره كغيره ونحوه فقتل احدي عليه لزمه دفع نصف قيمته وفي العيين جنيها
القيمة ورد على الجاني بعينه ان كان مالكه فاضيا أو عدلا وأما غير هذا الجنس فيجب فيه ارض مانقص
ومع قول الشافعي وأحمد في جميع ذلك مانقص فالاول تخفيف على الجاني من حيث أخذه ذلك الشيء
المتهدى عليه والثاني مشدد عليه في شيء وتخفيف عليه في شيء والثالث تخفيف على الجاني بالارامه
أرض مانقص فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من جنى على شيء غصبه بعد
غصبه له جنابة لزم مالكه أخذه مع مانقصه الغاصب أو يدفعه الى الغاصب وبارامه قيمته يوم الغصب
ومع قول الشافعي وأحمد انه يزرعه لصاحبه أرض مانقص فالاول فيه تشديد على مالك من حيث
الزامه بأخذ المغمصوب منه مع مانقص الى آخره والثاني فيه تخفيف على الغاصب فراجع الامر الى
مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك ان من مثل بعمده كقطع يده أو رجله أو أنفه أو فلق سمته عتق
عليه مع قول الائمة الثلاثة انه لا يعتق عليه بالمثله فالاول مشدد على السيد تخفيف على العبد
والثاني هكسه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان من
غصب جاريفه على صفة فزادت عنده زيادة من أو تعلم صنعة حتى غلبت قيمتها بذلك ثم نقصت القيمة
بالحزال أو نسيان الصنعة كان السيد لها أخذها بالارش ولا زيادة مع قول الشافعي وأحمد ان له أخذها
وأرض نقص تلك الزيادة التي كانت حدثت عند الغاصب فالاول تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة ان الزيادة المنفصلة كالولد اذا حدثت
بعد الغصب فهي غير مضمونة مع قول الشافعي وأحمد انها مضمونة على الغاصب بكل حال فالاول
تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان منافع المغمصوب
غير مضمونة مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى رواياته انها مضمونة فالاول تخفيف على الغاصب
والثاني مشدد عليه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان من غصب
جاريفه فوطئه افعليه الحد والرد مع الارش مع ظاهر مذهب أبي حنيفة ان عليه الحد ولا ارض عليه
للوطه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد ان الغاصب اذا وطئ الجارية المغمصوبة وأولدها وجب رد الولد وهو رقيق لا غصوب منه وارش
مانقصتها الولادة مع قول أبي حنيفة ومالك ان الولد جبر النقص فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو غصب ثوبا أو دارا أو عبدا وبقى
في يده مدة ولم ينتفع به انه لا شيء عليه لافي مسكن ولا استخدام ولا كراه ولا لبس الى حين أخذه من الغاصب
وكذا لا أجرة عليه لادته التي بقي ذلك المغمصوب عنده فيها ولم ينتفع به مع قول الشافعي وأحمد ان عليه أجرة
المدة التي كانت في يده فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
مالك والشافعي وأحمد بن الحسن ان أجرة المثل في العقار والاشجار تضمن بالغصب فقي غصب شيئا من ذلك
فتألف بسبل أو سريق أو غيره مما لزمه قيمته يوم الغصب مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف ان مال لا ينقل
كالعقار لا يكون مضمونا ما أخواجه عن يده مالك الا أن يجنى الغاصب عليه فيتألف بسبب الجنابة فيضمنه
بالاتلاف والجنابة فالاول فيه تشديد من حيث وجوب الاجرة في غصب العقار والثاني فيه تخفيف
من حيث عدم وجوب افيته فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان
من غصب اسطوانة أو أجرة ثم بنى عليها المملكه مع قول أبي حنيفة انه يملكها ويجب عليه قيمتها للضرر
الحاصل على الباقي بدم البناء بسبب اسراجها فالاول مشدد جار على ظاهره قرأ عد الشريعة تغليظا على
الغاصب لئلا يهوى الى غصب شيء آخر مما أنشأ فلو طالب المالك الاسطوانة أو البنية ويجب عليه
اسراجها ولو هدم بناؤه لهدم سمرته فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط المذكور فراجع
الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من غصب نخاسة أو رصاصة أو حديدية

وقيل خمسة عشر وقال آخرون

فيها عشر كذهب الجماعة
الثالثة المنقولة وهي التي
توضع وتشم وتنقل العظام
وفيها خمسة عشر من الابل
بالاجماع الرابعة المأمومة
وهي التي تصل الى جليدة
الدماغ وفيها ثلث الديه
بالاجماع الخامسة
الجانفة وهي التي تصل الى
جوف كبطن وصدر وثقرة
فخروجنب وخاصة وفيها
ثلث الديه بالاجماع (فصل)
واتفقوا على ان العين بالعين
والانف بالانف والاذن
بالاذن والسن بالسن وهي
ان في العينين دية كاملة وفي
الانف اذ اجتمع الدية وفي
اللسان الدية وفي الشفتين
الدية وفي مجموع الاسنان
وهي اثنتان وثلاثون سنا دية
وفي كل سن خمسة ابعرة وفي
اللحمين الدية وفي كل لحم
بقي الاخر نصفها واستكمل
وجوب الدية في اللحمين
صاحب التهمة من الشافعية
لانهم لم يرد فيه خبر والقباس
لا يقتضيه بل هو من العظام
الداخله كالزقوة والصلع وفي
الاذنين الدية عند أبي حنيفة
والشافعي وأحمد وعن مالك
روايتان احدهما كالجماعة
والثانية حكومة وانفقوا على
ان في الاجنح الاربعه الدية
في كل واحد ربع الا مال كانا
فيها حكومة وانفقوا في العين
القيمة التي لا يصح سرجها واليد
الشمال والاذن الا لاشل وذكر
الخصى والسان الاخرس
والاصبع الزائدة والمسنن

مش لا تأخذ منه آنية أو سيفه يكون عليه في ذلك مثل ما ذهب في وزنه وشمته وكذا لو ذهب خشبة
فيها ألبا أو ترابا فجعله لينا أو خنطه فطعن أو خبز عمامة قول الشافعي انه يرد ذلك كله على المغضوب
منه فان كان فيه نقص الزم الغاصب بالنقص وكذلك القول فحين غصب ذهباً أو فضة ثم صاغه حلماً أو
ضربه دنائراً أو دراهم أنه يرد مثله إلى المغضوب منه عند مالك وحده فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع
إلى الأمر إلى متى بقي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو فتح قفص طائر بغير إذن مالك فطار ضمن
وكذلك لو حل دابة من قيدها أو عبس دامن قيده فهرب فعليه القيمة وسواء عند مالك أطار الطائر أم
هربت الدابة أو العبس بعد الفتح أو الحل أو وقف بعد مدة ثم طار أو هرب مع قول الشافعي انه ان
طار الطائر أو هربت الدابة بعد الفتح أو الحل بساعة فلا ضمان عليه ومع قول أبي حنيفة انه لا ضمان
على من فعل ذلك على كل حال فالأول مشدد بالزام الفاتح أو الحل لقبس الدابة أو العبس بالقيمة والثاني
مفصل والثالث مخفف فراجع الأمر إلى متى بقي الميزان * ومن ذلك قول مالك انه اذا غصب عبداً
فابق أو دابة فهربت أو عينا فسرق أو ضاعت انه يضمن قيمة ذلك وتصير القيمة ملكاً للمغضوب منه
والمغضوب ملكاً للغاصب حتى لو وجد المغضوب لم يكن للمغضوب منه الرجوع فيه ولا للغاصب
الرجوع في القيمة الا براضيه ما وبذلك قال أبو حنيفة أيضاً الا في صورة واحدة وهي ما لو فقد المغضوب
نقل المغضوب منه قيمة مائة وقال الغاصب بخسون وحلف وخمس ثم وجد المغضوب بقيمة
مائة فان للمغضوب منه الرجوع فيه ورد القيمة وعندما لا يرجع المالك بفضل القيمة مع قول الشافعي
ان المغضوب فيما ذكر باق على ملك المغضوب منه فاذا وجد رد المغضوب منه القيمة التي كان أخذها
وأخذ المغضوب فالأول مخفف على الغاصب بادخاله المغضوب في ملكه والثاني مشدد عليه جرياً على
ظاهر قواعد الشريعة من أنه لا يملك مال غيره الا بطريق شرعي وطيب نفس بذلك فراجع الأمر إلى
متى بقي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو غصب عقاراً فحلف في يده لم أو سبل أو حرق
ضمن القيمة مع قول أبي حنيفة انه اذا لم يكن ذلك بسببه فلا ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف
فراجع الأمر إلى متى بقي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان من غصب أرضاً فزرعها
رهباً قبل أن يأخذ الغاصب الزرع له اجباره على القلع مع قول مالك انه ان كان وقت الزرع لم يمت
فلا مالك الاجبار وان كانت فاشهر الرابطة بينه وبينه فلا ضمان عليه وله أجره الأرض ومع قول أحمد انه
ان شاء صاحب الأرض أن يبقى الزرع في أرضه الى الحصاد وله الاجرة وما نقص الزرع فله ذلك وان شاء
دفع له قيمة زرعها وكان الزرع له فالأول مشدد والثاني مفصل وكذلك الثالث فراجع الأمر إلى متى بقي
الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لو أراق مسلم خراجه ذي فلا ضمان عليه وكذلك اذا
أنتف عليه خنزيراً مع قول مالك وأبي حنيفة انه يقرم له القيمة في ذلك فالأول مخفف على المسلم في ذلك
والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى متى بقي الميزان * ووجه الأول ان الخنزير ليس بمال عندنا ووجه
الثاني أنه مال عند الذي نقرمنا له القيمة أحوط لنا من جهة الحساب يوم القيامة والله تعالى أعلم
بالمصواب

((كتاب الشفعة))

اتفق الأئمة الاربعه على ثبوتها للشريك في الملك واختلافوا فيما عدا ذلك من مسائل الباب * فن
ذلك قول مالك والشافعي انه لا شفعة للجار وانما الا تبطل بالموت واذا وجبت له الشفعة مات ولم يعلم بها
أو علم بها ومات قبل التملك من الاخذة نقل الحق إلى الوارث مع قول أبي حنيفة تجب الشفعة للجار
فالأول مخفف على الشريك في حق الجار والثاني مشدد عليه فيجعل الأول على حال العوام الذين لا
يراهون حق الجار ويحمل الثاني على حال كل المؤمنين الذين يراهم حق الجار الى أربعين داراً من كل
جانب فراجع الأمر إلى متى بقي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أرح أقواله وأحمد
في احدي رواياته ان الشفعة على الفور مع قول مالك وأحمد والشافعي في احدي روايتهم انهم ليس على
الفور واذا لم تكن على الفور عند مالك فروي عنه أنها لا تقط الا بغيره وفي رواية أخرى عنه على

السوداء قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي في أظهر روايته
فيما حكومت وعن أحمد
روايتان أظهرهما في الدية
والأخرى كالجماعة واختلفوا
في التزوة والضلع والذراع
والساعد والزند والفخذ
فقال أبو حنيفة ومالك
والشافعي في ذلك حكومت
وقال أحمد في الضلع غير وفي
التزوة غير وفي كل واحد من
الذراع والساعد والزند والفخذ
بغير أن في الزند أربعة
واختلفوا فيما لو ضرب به فأوضحه
فذهب عنه فله فهل تدخل
الموضوعة في دية العدل أم لا
قال أبو حنيفة والشافعي في
أحد قوليه عليه الدية للعدل
ويدخل في ذلك أرش الموضوعة
والقول الآخر الشافعي وهو
الأمع عند أصحابه أن عليه
لذهب العدل دية كاملة
وعليه أرش الموضوعة وهذا
مذهب مالك وأحمد واختلفوا
فيما إذا قلع من قرن أو غير
فقال أبو حنيفة وأحمد
لا يجب عليه الضمان وقال
مالك يوجب به وروى سقرطه
يعودها وللشافعي قولان
أصحهما الوجوب وعدم
السقوط ولو ضرب بسرجل
فأسودت قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد في إحدى روايته
يجب أرش سن خمس من الأبل
والرواية الأخرى ثلث دية
السن و زاد مالك على ذلك
فقال إن وقعت السن السوداء
بعد ذلك لم يدر دية أخرى
وقال الشافعي في ذلك حكومت
فقط وإنه لو وقع الذئب

خمس سنين وقال إن هذه المدة يعلم بها أنه معرض عن الأخذ بالشفعة وفي رواية أخرى عنه إن حق الشفيع
بأن لي أن أن يرفعه المشتري إلى الحاكم فبأمره بالأخذ أو التمسك فإذا بيع المشتري فروع والشري بملك حاضر
بالمبايع فله المطالبة بالشفعة متى شاء ولا تنقطع الشفعة بأحد الأمرين السابقين فالأول مشدّد خاص
بالأكابر الذين يرون الخطأ لا يبرأ منهم المسلم فلا يحصل عندهم ندم إذا سبهم أحد بالشر والشافعي يخفف
خاص بن يحصل عندهم ندم بذلك من آحاد العوام فله المطالبة بذلك جعل لهم مالاً مدة يتروى فيها إلى سنة أو خمس
سنين وجعلها قاطعة لا عذر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن
الثمرة إذا كانت على النخل وهي بين شريكين فباع أحدهما حصته ان للشرى بالشفعة مع قول
الشافعي وأحمد أنه لا شفعة في ذلك فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وفي
الأول عشر القسمة في الثمرة على وجه التحريم المبرئ للثمة فكان كالبناء الصنعة لا ينقسم والثاني ظاهر
* ومن ذلك قول الشافعي ومالك أن الشفعة تورث ولا تبطل بالموت مع قول أبي حنيفة أنه ساقط
بالموت ولا تورث إلا أن كان الميت طالباً بها فالأول مخفف على الشفيع والثاني مشدّد والثالث مفصل
فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أن المشتري إذا باع أو غرس
فيما اشتراه ثم طلب الشفيع الشفعة فليس له مطالبة المشتري بدم مابني ولا قلع ما غرس مضاعفاً إلى
التمن مع قول أبي حنيفة أن الشفيع مع إجباره على القلع والهدم ومع ذهاب قوم إلى أن الشفيع أن يعطيه
ثم الشفيع ويترك البناء والغراس في موضعه فالأول مخفف والثاني مشدّد والثالث فيه تخفيف فرجع
الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك في إحدى روايته والشافعي أن كل ما لا ينقسم كالشجر
والحمام والطريق والرحا والباب لا شفعة فيه مع قول أبي حنيفة * ومن ذلك قول مالك في ذلك
الشفعة فالأول مخفف على المشتري والثاني مشدّد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وفيه الأول
أن كمال الانتفاع المشرع لاجل الشفعة لا يحصل بالشفيع الذي لا ينقسم من البئر والحمام مثلاً
* وفيه الثاني حصول الانتفاع المشرع لاجل الشفعة ولو بوجه من الوجوه * ومن ذلك قول
أبي حنيفة والشافعي أنه يجوز الاحتياط لاسقاط الشفعة مثل أن يبيع سلامة مجهولة عند من يرى
ذلك مسقطاً للشفعة أو أن يقر له ببعض الملك ثم يبيعه الباقي أو يهبه له مع قول مالك وأحمد أنه ليس
له الاحتياط على إسقاط الشفعة فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وفيه
الأول ورود رواية في الكتاب والسنة ووجه الثاني في الأخذ بالاحتياط للدين من جهة الشرى وبطلب
الخطأ أو فلاحه المسلم إذا طلبة انما هي رخصة للصحة للمؤمنين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن
الشفعة إذا وجدت للشرى قبل له المشتري دراهم على ترك الأخذ بالشفعة جازله أخذها رتبة كما مع
قول الشافعي أن ذلك لا يجوز له ولا يملك الدراهم وعليه ردها ولا يصح له في إسقاطها بذلك وجهان
فالأول مخفف خاص بالعوام والثاني مشدّد خاص أهل الورع من كل المؤمنين لأن الشفعة حق قهري
لا يحتاج فيه إلى بذل مال فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه إذا ابتاع
أثنان من الشركاء نصيباً ماضية واحدة كان للشفيع أخذ نصيب أحدهما بالشفعة كما لو أخذ نصيبهما
جميعاً مع قول مالك وأبي حنيفة أنه ليس له أخذ حصصه أحدهما دون الآخر بل يأخذ نصيبهما جميعاً أو
يتركهما جميعاً فالأول مخفف والثاني مشدّد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وفيه القولين ظاهر
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشفعة ثبت للذي مع قول أحمد أنه لا شفعة للذي فالأول مخفف
على الذي والثاني مشدّد عليه فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * وفيه الأول إطلاقاً لا حديثاً بل
الشفعة لا شرى بل من غير تقييم ذلك المسلم وتقدر تقييم ذلك المسلم فهو جرى على الغالب كما قالوا في
حديث لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه * وفيه الثاني التعليل على الذي
من حيث أن في إثبات الشفعة له تسلط على المسلم بأخذ حقه بنوع من القهر والغلبة لا سيما مع عدم
طبيب نفس المسلم بذلك والله تعالى أعلم

لسان صبي / يباع عند النطق

فقال أبو حنيفة فيه حكومة

وقال مالك والشافعي وأحمد

فيه دية كاملة ولو قلع عين

أو رفق قال مالك وأحمد يزره

دية كاملة وقال أبو حنيفة

والشافعي نصف دية ولو قلع

الأذن أو إحدى عيني الهج

عند قال أبو حنيفة والشافعي

يجب القصاص فإن عفا

فنه نصف دية وقال مالك ليس

له القصاص ومن له دية كاملة

أو نصفه عفا عنه في ذلك

روايتان وقال أحمد لا قصاص

بل دية كاملة وفي اليسدين

الدية وفي كل واحدة نصفها

بالاجماع وكذا الأمر في

الرجلين وأجمعوا على أن

في اللسان الدية وأن في الذكر

الدية وأن في ذهاب العقل

دية وأن في ذهاب السمع

دية وإذا ضرب رجل رجلا

فذهب شعر لحية فلم يثبت

أو ذهب شعر رأسه أو شعر

حاجبه أو أهداب عينيه فلم

يعد قال أبو حنيفة وأحمد في

ذلك الدية وقال الشافعي

ومالك فيه حكومة (فصل)

وأجمعوا على أن دية المرأة

الحر المسلمة في نفسها على

النصف من دية الرجل

الحر المسلم ثم اختلفوا هل

تساويه في الجراح أم لا

فقال أبو حنيفة والشافعي

في الجراح لا تساويه في شيء

من الجراح بل جرحها على

النصف من جرحه في

القليل والكثير وقال مالك

والشافعي في القديم وأحمد في

أحمد في روايته تساويه في

(كتاب القراض)

اتفق الاثمة على جواز المضاربة وهي القراض بلفظ أهل المدينة وهو أن يدفع إنسان إلى شخص مالا ليخبر فيه والربح مشترك هذا ما وجدته من مسائل المتأخرين وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لو أعطاه مائة وقال له بعها واجعل ثمنها قراضا فهو قراض فاسد مع قول أبي حنيفة أنه قراض صحيح فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه خلاف ما عليه عمل الناس ووجه الثاني النظر إلى أن الأذن له في جمل ذلك ثمن ثم قراضا كإعطائه النقة بد قراضا على حد سواء نظر المتأخرين ومن ذلك قول الأثمة يمنع القراض بالفلس مع قول أشهب وأبي يوسف بجواز القراض بها إذا راجت رواج المقود فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول عامة العلماء أن العامل لا يبرأ إذا أخذ مال القراض ببيعة الأبرده ببيعة مع قول أهل العراق أنه يقبل قوله مع بيئته فالأول مشدد خاص بن غلب على قلبه محبة الدنيا فلا يبرأ من يحنف باطلا ويدينه ووجه الثاني مخفف خاص بن غلب عليه الزهد في الدنيا ووجه الثالث أن يصدق المسلمين في تأديته الامانات فصدقه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأثمة الثلاثة أنه إذا دفع إلى العامل مال قراض فاشترى العامل منه سلعة ثم هلك المال قبل دفعه إلى البائع أنه ليس على المقارض شيء والسلفة للعامل وعليه ثمنها مع قول أبي حنيفة أنه يرجع بذلك على رب المال فالأول مخفف على رب المال والثاني مشدد عليه وأهل ذلك نسبة رب المال إلى التخصيص في إعطائه ماله لمن لا ينظر فيه بالمصلحة ولا ينظر للعواقب فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يجوز القراض مدة معلومة لا يقصده قبها أرعى أنه إذا انتهت المدة لم يكن ممنوعا من البيع والشراء مع قول أبي حنيفة أنه يجوز ذلك فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن القراض إنما شرع للربح والربح غيب ليس له وقت معلوم وتقييد المدة يتنافى الاطلاق في التصرف ووجه الثاني أن رب المال الرجوع عن القراض زهد في الربح لا نهي عن شيء ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا شرط رب المال على العامل أنه لا يبيع ولا يشتري إلا من فلان كان القراض فاسدا مع قول أبي حنيفة وأحمد أن ذلك صحيح فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن رب المال قد يكون ثم نظرا من العامل ووجه الثاني عكسه ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن المقارض إذا عمل به فساد القراض فحصل في المال ربح كان للعامل مثل أجره عمله والربح لرب المال والنقصان عليه مع قول مالك في إحدى روايته أنه يرد إلى قراض مثله وبه قال القاضي عبد الوهاب فالأول مشدد على العامل والثاني مخفف عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وما شئى الله عنهم أن العامل إذا سافر بمال القراض تكون نفقته من مال القراض مع قول أحمد والشافعي في أرجح قوليه أن نفقة العامل إذا سافر لم تضارب به والربح على نفسه حتى أجره هو كونه فالأول مخفف على العامل والثاني مشدد عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أن من أخذ قراضا على أن يبيع الربح له وأنه لا ضمان عليه جازع قول أهل العراق أن ذلك المال يصير قرضا عليه ومع قول الشافعي أن العامل أجره مشله والربح لرب المال فالأول مخفف بحكم الشرط المذكور والثاني مشدد على العامل والثالث مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول ثلاثة ظاهري ومن ذلك قول الأثمة الثلاثة أن المضارب لو ادعى أن رب المال أذن له في البيع والشراء نفقة ونسيئة فقال رب المال ما أذن لك إلا نفقة هذا إن القول قول المضارب مع بيئته مع قول الشافعي أن القول قول رب المال مع بيئته فالأول مخفف على المضارب والثاني عكسه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن رب المال استأمنه أولا فلا ينبغي له تكذيبه فيما ادعاه ثانيا ووجه الثاني أن رب المال هو الأصل في الأحسان إلى المضارب فكان له اليد عليه من حيث نه أهل والمضارب فرعه والله سبحانه وتعالى أعلم

الاجارة فمنازول ثلث الدية
 فاذا بلغت الثلث كانت دية
 جراحها على النصف من
 دية الرجل وقال أحمد في
 الزاوية الاخرى وهي اظهر
 روايته واختارها الطبرقي
 تساويه الى ثلث الدية فاذا
 زاد على الثلث فهي على
 النصف ولو وطئ زوجته
 ليس مثلها بوطأ فاضاها
 قال أبو حنيفة وأحمد لا ضمان
 عليه وقال الشافعي عليه
 الدية وهو مالك وابن
 أشهرهما فيه حكومة
 والاخرى دية ((فصل))
 واختلاف في دية الكتاني
 اليهودي أو النصراني فقال
 أبو حنيفة دية كدية المسلم
 في العمد والخطأ سواء من غير
 فرق وقال مالك نصف دية
 المسلم في العمد والخطأ من غير
 فرق وقال الشافعي ثلث دية
 المسلم في العمد والخطأ من
 غير فرق وقال أحمدان كان
 للنصراني واليهودي عمد
 وقتله مسلم عمد اقدية
 كدية المسلم وان قتله خطأ
 فهو ايتان احداهما نصف
 دية مسلم واختارها الطبرقي
 والثانية ثلث دية مسلم
 والمجوس دية عمد أبي
 حنيفة كدية المسلم في العمد
 والخطأ من غير فرق وقال مالك
 والشافعي دية المجوسي ثمانية
 درهم في العمد والخطأ وقال
 أحمد في الخطأ ثمانية درهم
 وفي العمد ألف وسبعمائة
 واختلاف في ديات الكتابيات
 والمجوسيات فقال أبو حنيفة
 ومالك والشافعي دياتهن على

كتاب المساقاة

اتفق فقهاء الامصار من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب على جواز المساقاة وخالفهم أبو حنيفة وحده
 فقال بطلانها فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجهه الاول انه عقد
 ينتفع به كل من العاقدين بحكم الاتفاق والرضا ووجه الثاني ما فيه من الغرر ومن ذلك قول مالك
 وأحمد والشافعي في القديم انه يجوز المساقاة على سائر الاشجار المثمرة كالنخل والعنب والتين والجزر وغير
 ذلك وبه قال أبو يوسف ويحمد الزمخشري من أصحاب الشافعي مع قول الشافعي في الجديد انه لا يجوز الا في
 النخل والعنب خاصة ومع قول داود انه لا يجوز الا في النخل خاصة فالاول مخفف والثاني فيه تشديد
 ولناث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم نهى الشارع عن المساقاة في غير
 النخل والعنب ووجه الثاني الوقوف على عدم ما ورد من المساقاة على النخل والعنب فقط من حيث
 كونهما زكويين ووجه الثالث الوقوف على عدم ساقاة أهل خيبر فانها كانت في النخل فقط ومن
 ذلك قول الشافعي وأحمد اذا كان بين النخل وبياض وان كثرت المزارعة عليه مع المساقاة على النخل
 بشرط اتحاد العامل وعسرا فرد النخل بالحق والبياض بالعمارة ويشترط أن لا يفصل بينهما ولا تقدم
 المزارعة بل تكون تبعاً للمساقاة مع قول مالك يجوز دخول البياض اليسير بين الشجر في غير المساقاة من
 غير اشتراط ومع قول أبي يوسف وشيخه يجوز ذلك على أصلهما في جواز الخبارة وهي عمل الأرض ببعض
 ما يخرج منها والبذر من العامل بالاتفاق فالاول مخفف بالشروط المذكورة والثاني فيه تشديد فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الجديد ان المزارعة باطلة وهي
 ان يكون البذر من مالك الأرض مع قول أبي حنيفة وأبي يوسف وشيخه والمتأخرين من أصحاب الشافعي
 واختاره النووي من حيث الدليل بصحة المزارعة قال النووي وطريق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن
 يستأجره بنصف البذر لا يزعم له النصف الآخر ويبره نصف الأرض فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول خروج المزارعة عن قواعد البيع وعن قواعد القراض ووجه
 الثاني ان التراضي بامر بين اثنين حكم ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لو ساقاه على ثمرة معلومة
 موجودة ولم يبدل صلاح الثمرة جاز وان بدا صلاحها لم يجز مع قول أبي يوسف وشيخه ويصنعون بجواز ذلك على
 كل ثمرة موجودة من غير تفصيل فالاول فيه تشديد ولناث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 ووجه الاول في الشق الثاني انه اذا بدا صلاح الثمرة ما بقي محتاج الى المساقاة فهو كالعنب ووجه مقابله
 ان الثمرة ولو بدا صلاحها محتاج الى كمال النضج حتى تبلغ الى حالة الكمال ولا عيب في ذلك ومن ذلك
 قول الأئمة الثلاثة انه لو اختلفوا في الجزء المشروط فالقول قول العامل مع عيبه مع قول الشافعي انه ما
 يقابلان وينفخ المقدور يكون للعامل أجرة مثله فيما عمل بناء على أصله في اختلاف المتبايعين فالاول
 فيه تخفيف على العامل والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الاجارة

اتفق كافة أهل العلم على ان الاجارة جائزة خلافاً لاسم بل بن عتبة فانه أنكر جوازها ووجه الثاني عدم
 وصول دليل اليه في ذلك فرائى ان من شرط بيع المنافع قبضها اجلة واحدة كقبض العيين المبيعة ولم
 يكتب بشروطه في قبض المنفعة شيئاً فقال بعدم جوازها لشبهه باكل أموال الناس بالباطل لاسيما
 ان كانت الاجرة في الذمة فلا هو أعطى الاجرة مجله ولا هو استوفى المنفعة ولا يرد عليه السلم لانه يخرج
 بدليل ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمدان عقد الاجارة لا ربح من الطرفين جعاً فليس لاحدهما
 بعد عقدها الصحيح فصحها ولو بعد الزمان لا يفسخ به العقد الا لزم من وجود عيب بالعين المستأجرة
 مثلاً كالمستأجر داراً فوجد بها منقصة مثلاً لا تصلح للسكنى أو انهم لم يمت به العقد أو مرض العبد
 المستأجر أو وجد الاجر بالاجرة المبينة عيباً فيكون المستأجر انطباعاً لاجل العيب مع قول أبي حنيفة
 وأصحابه انه يجوز فسخ الاجارة بعد حصول ولومن جهة مثله ان يكترى حائلاً تجر فيه فيخرج ماله

الثمة من ديانتهم

لا فرق بين العمد والخطأ وقال
أحمد على النصف في الخطأ
وفي العمد كالرجل منهم سواء
(فصل) العمد إذا سعى
بجناية تارة تكون خطأ وتارة
تكون عمدان كانت خطأ
فقد اختلف الأئمة في ذلك فقال
أبو حنيفة ومالك وأحمد في
أظهر رواية المولى بالحيار
بين القداء وبين دفع العمد
الى ولي المجنى عليه فيملكه
بذلك سواء زادت قيمته على
ارش الجناية أو نقصت فان
امتنع ولي المجنى عليه من قبوله
وطلب المولى ببيعته ودفع
القيمة في الارش لم يجبر المولى
على ذلك وقال الشافعي وأحمد
في الرواية الاخرى المولى
بالحيار بين القداء وبين الدفع
الى ولي المبيع فان فضل من
ثمنه شيء فهو لسيده فان
امتنع الولي من قبوله وطالب
المولى ببيعه ودفع الثمن اليه
كان له ذلك وان كانت الجناية
عمدا قال أبو حنيفة والشافعي في
أظهر رواية المولى المجنى عليه
بالحيار بين القصاص وبين
العفو على مال وليس له العفو
على رقة العبد أو استرقاقه
ولا يملكه بالجناية وقال
مالك وأحمد في الرواية الاخرى
يملكه المجنى عليه بالجناية
فان شاء قتله وان شاء استرقه
وان شاء أعاقه ويكون في
جميع ذلك متصرفا في ملكه
الا أن مالكا اشترط أن تكون
الجناية قد ثبتت بالبينة لا
بالاعتراق وهل يفرض العمد
بقيمة ما بلغت وان

أو يسرق أو يغصب أو يمس فيكون له فسخ الاجارة ومع قول قوم ان عقد هذا لازم من جهة المستأجر
فقط كالجارية فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف من حيث كونه له الفسخ بالعدول والثالث فيه
تخفيف كذلك من حيث جواز فسخه المؤجر فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انه رتب من
صفات المتأقنين بان يرجع أحدهما في قوله الذي وافق صاحبه عليه ووجه الثاني ان لزوم العقد انما
هو مع شرط سلامة العاقبة ووجه الثالث ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه اذا استأجر دابة
أو دارا أو حوتا مدة معلومة باجرة معلومة ولم يشترط ان يحبس الاجرة ولا نصا على تاجيلها بل أطلقها
فستحق بنفس العقد فاذا سلم المؤجر العين المستأجرة الى المستأجر استحق جميع الاجرة لانه قد ملكه
جميع المنفعة بعقد الاجارة فوجب تسليم الاجرة ليلزم تسليم العين اليه مع قول أبي حنيفة ومالك
الاجرة تستحق جزئيا كلما استوفى منفعة يوم استحق أجرته فالاول مشدد خاص بأهل القضاء والكرم
والثاني فيه تخفيف خاص بأهل المشاحنة فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه لو استأجر دارا كل شهر بشئ معلوم انه تصح الاجارة في الشهر الاول وتلزم واما
ما عداه من الشهور فلا يلزم الا بالدخول فيه مع قول الشافعي انها تبطل الاجارة في الجميع فالاول مخفف
والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان تفصيل الاجرة وتوزيعها على الشهور
بمناوبة العقد الواحد في مدة معينة ووجه الثاني الجهل بمدة الاجارة ولان كل شهر يحتاج الى عقد جديد
لا فرائده باجرة معينة ولم يوجد عقد ذلك يقتضي البطلان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي
وأحمد انه لو استأجر عبدا مدة معلومة أو دارا ثم قبض ذلك العبد أو الدار ثم مات العبد قبل أن يعمل
شيئا أو انهدمت الدار قبل أن يسكنها ولم يمس من المدة شيء انه لا يستحق عليه شيء من الاجرة تبطل
الاجارة مع قول أبي ثور ان المنافع في هذه المواضع من ضمان المكترى فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن الاجرة لا تجب الا بالعمل مثلا ووجه الثاني ان الموت أو
الانهدام ليس هو في يد المؤجر وقد سلم المستأجر الاجرة وأباح اقتابضها التصرف فيها فكان ملكه فلا
ينبغي رجوعه فيها وهذا خاص بالكبر والاول خاص بهوام الناس المشاحنين على الدنيا ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة ان عقد الاجارة على الدابة والدار والعبد لازم لا ينفسخ بموت العاقدين جميعا أو أحدهما
فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول احسان الظن بالورثة وانهم
يرضون بما فعله مورثهم ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط وانهم قد لا يرضون بما فعله مورثهم لنقص
في عقولهم أو اكتمال عقولهم ووجه الثالث على عقل مورثهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة والشافعي في أرجح
أقواله انه يجوز عقد الاجارة مدة تبت في العاقدين فالباع قوله أي الشافعي في القول الاخر انه لا يجوز
أكثر من سنة وفي القول الاخر انه لا يجوز أكثر من ثلاثين سنة فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث فيه
تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول العمل بالغالب في بقائه تلك العين ولو مائة سنة وأكثر
ولا فرق بين طول المدة وقصرها في ذلك ووجه الثاني ان العين قد تغير بعد مضي سنة ووجه الثالث
أن الثلاثين سنة هي التي ينتهي اليها آمال الناس في العيشة اليها في طول الامل وقصره غالبا فالتخلاف
مبنى على مراعاة أحوال الخلق غالبا ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه ان الهدايا اذا أخذت
الشيء الى نزل لم يملكه فهو ضمان لذلك ربما أصيب عنده من جهته مع قول أبي حنيفة والشافعي في أرجح
قوليه لا ضمان عليه الا فيما جنت يده أو قصر فيه ومع قول أبي يوسف ومحمد ان عليه الضمان فيما
يستطيع الامتناع منه لا فيما لا يستطيع الامتناع منه كالخربق والامر الغائب وتلك الجيوب فانه
لا ضمان عليه ومع قول مالك ان الاجرة لا يدفعون بل هم على الامانة الا الصباغ خاصة فانهم ضامنون
اذا انفردوا بالعمل سواء عملوه بالاجرة أو بغيرها الا أن تقوم بينة بفراغه قبل هلاكه فببرأ فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث وما بعده مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الأقوال كلها ظاهرة
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اختلف الخطيأ وصاحب الثوب في كيفية تفصيله قباه أو قبحه صا

زادت على دية الحرم لا وقال
 أبو حنيفة لا يبلخ به دية
 الحرم ينقص عشرة آلاف
 درهم وقال مالك والشافعي
 وأحمد في أظهر روايته بضمن
 بقيمة بالغية ما بلغت والحرم
 إذا قتله عبد خطأ قال أبو
 حنيفة قيمته على قاتله
 الجاني وقال مالك وأحمد قيمته
 على الجاني دون قاتله وعن
 الشافعي قولان أحدهما
 كذهب مالك وأحمد والثاني
 على قاتله الجاني واختلغا في
 الجناية على أطراف العبد
 فقل أبو حنيفة ومالك وأحمد
 كل ذلك في مال الجاني لا على
 قاتله ولا شافعي قولان
 والجنايات التي لها أروش
 مقدرة في حق الحرم كيف الحكم
 في مثالي في العبد قال أبو
 حنيفة والشافعي وأحمد
 في رواية في ذلك جناية لها أروش
 مقدرة في الحرم من الدية فانها
 مقدرة من العبد بذلك الأروش
 من قيمته وقال مالك وأحمد
 في الرواية الأخرى بضمن
 من قيمته وزاد مالك فقال لا
 في المأمومة والجائفة والمعلقة
 والموضحة فان مذهبه فيها
 كذهب الجماعة (فصل)
 وإذا اصطدم الفارسان
 الحرام فما اتا قال مالك وأحمد
 على قاتله كل واحد منهما دية
 الآخر كاملة واختلفت الرواية
 عن أبي حنيفة فقال الدائماني
 قيمتهما روايتان أحدهما
 كذهب مالك وأحمد والاخرى
 على قاتله كل واحد منهما
 نصف دية الآخر وهذا
 مذهبه الشافعي قال وفي نزعة

مثلا فالقول قول الخطاط مع قول أبي حنيفة ان القول قول صاحب الثوب فالاول مشدد على صاحب
 الثوب مخفف على الخطاط والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد انه لا يصح الاستخفاف على القرب الشرعية كالخج وتعليم القرآن والامامة والاذان مع قول مالك
 والشافعي انه يجوز ذلك في الامامة بمقدورها واختلاف أصحابه في ذلك فالاول مشدد خاص بأهل الورع
 والدين والثاني مخفف خاص بأحد الناس فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي
 وأحمد انه يجوز لاهل أن يستأجروا العبد في بيعه مالكة الدار مدة معلومة يصلي فيها ثم تعود اليه
 ملكا وله الاجرة مع قول أبي حنيفة ان ذلك لا يجوز ولا أجر له قال ابن هبيرة وهذا من محاسن أبي حنيفة
 لا مما يعاب عليه لانه مبني على القرابات عنده ولا يؤخذ عايبا أجره فالاول مخفف والثاني مشدد خاص
 بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي والجمهور ببيعته اجارة الجندی
 لا قطاع السلطان الذي قطعه له لان الجندی مستحق لمنفعة قال الشيخ تقي الدين السبكي ومازلنا نسمع
 علماء الاسلام قاطبة بالديار المصرية والشمسية يقولون ببيعته اجارة لا قطاع حتى جاء الشيخ تاج الدين
 الفرزى وولده الشيخ تاج الدين فقالا فيها ما قال يعني من المشع وهو المعروف من مذهب أحمد وهو قول
 أبي حنيفة فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الشافعي في أظهر
 قوايه انه يجوز بيع العين المؤجرة مع قول أبي حنيفة انه لا يجوز بيعها الا برضا المستأجر فهو بالخيار بين
 اجازة البيع وبطلانه ومع قول مالك وأحمد يجوز بيع العين المؤجرة للمستأجر دون غيره لعدم تعدد وصوله
 الى استيفاء المنفعة بخلاف بيعها لغير المستأجر فالاول مخفف والثاني مفصل والثالث فيه تشديد على
 المؤجر فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
 وأبي يوسف ومحمد انه لو استأجر دابة ليركبها فجلدها بالجماع كالمسبوبة العادة فلا ضمان مع قول أبي حنيفة
 انه يضمن قيمته فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان والاول خاص بأحد الناس
 والثاني خاص بأهل الدين والورع ويصح أن يكون الامر بالعكس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه
 يجوز اجارة الدابة والدرهم للزينة والتجمل بها كالمسبوبة كالمسبوبة العادة فلا ضمان مع قول الشافعي وأحمد ان ذلك لا يجوز
 فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع والنفوس فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول مالك انه لا يجوز اجارة لارض بما ينبت فيها أو يخرج منها ولا يطعم كالمسبوبة
 والعسل والسكر وغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كالمسبوبة كالمسبوبة العادة فلا ضمان مع قول الشافعي وأحمد يجوز ذلك ما
 أنبتته الارض وبغير ذلك من الاطعمة والمأكولات كالمسبوبة كالمسبوبة العادة فلا ضمان مع قول الشافعي وأحمد يجوز ذلك ما
 وطأوس به لم يجز كراء الارض مطلقا بكل حال فالاول مشدد خاص بأهل الورع والخوف من الوقوع في
 الربا من حيث ان ذلك المظنوم الذي خرج من الارض كان مبيعا فيها فكان من قاعدة مدبجوة ووجه
 الثاني الخفف ان الخارج من الارض نوع آخر غير النوع الارضي كالمسبوبة كالمسبوبة العادة فلا ضمان مع قول الشافعي وأحمد يجوز ذلك ما
 المشدد الى الغاية العمل بالوفاء بحق أخوة الاسلام في احتياج الى أرضه زرعها ومن استغنى عنها أعطاهما
 لا خيه المسلم ليزرعها بلا أجره على الاصل في الانتفاع بالارض اذا انتفاع بكرائها انما هو فرع من ذلك
 ورخصة من الشارع والافالارض مخلوقة بالاهل للمنافع عباده من غير تعجير فكل من احتاج اليها كان
 أولى بها فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان من استأجر أرضا ليزرعها
 حنطة ان له أن يزرعها شمسها وكل ما ضره كضر الحنطة مع قول داود وغيره انه ليس له أن يزرعها
 غير الحنطة فالاول مخفف خاص بأحد الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد انه يجوز اجارة المشاع مع قول أبي حنيفة
 انه لا يجوز أن يؤجر نصيبا مشاعا الا من شريكه وأما رهنه وهبته فلا يجوز ذلك عنده بحال فالاول
 مخفف خاص بأهل الورع الذين لا يشاعون من عامليهم والثاني مشدد خاص بأحد الناس الذين يشاعون
 انهم ويرون الخط الاو فلا أنفسهم ويحتاجون الى المرافعة للحكام فرجع الامر الى مرتبتي الميزان

نقل واحد نسف قيمة دية
 الآخر وله قول آخر ان
 هلاكهما وهلاك الدائنين
 هدر اذ لا يصح بيعهما كالأقعة
 السماوية (فصل) اتفق
 الاثمة على ان الدية في قتله
 الخطأ على عاقلة الجاني وانما
 تجب عليه مائة مائة في ثلاث
 سنين واختلافوا هل يدخل
 الجاني مع العاقلة فيؤدي
 معهم قال ابو حنيفة هو كالحمد
 العاقلة يلزمه ما يلزم المجرم
 واختلف أصحاب المال فقال
 ابن القاسم كقول أبي حنيفة
 وقال غيره لا يدخل الجاني مع
 العاقلة وقال الشافعي ان
 اتسعت العاقلة للدية لم يلزم
 الجاني شيء وان لم تنسع لزمه
 وقال أحمد لا يلزمه شيء سواء
 اتسعت العاقلة أو لم تنسع
 وعلى هذا فمتى لم تنسع العاقلة
 لم يسجل جميع الدية اثمة على
 باقي ذلك الى بيت المال وان
 كان الجاني من أهل الديوان
 فهل يلحق أهل ديوانه بالهبة
 في الدية أم لا قال أبو حنيفة
 ديوانه عاقلة ويقتسمون
 على الهبة في القتل فان
 عدموا فليقتسم الهبة
 وكذا عاقلة البوق أهل
 سوقه ثم قرأته فان عجزوا
 فاهل محلة فان لم تنسع فاهل
 بلدته وان كان الجاني من
 أهل القرى ولم تنسع فالهبة
 الذي يلي تلك القرى من سواد
 وقال مالك والشافعي وأحمد
 لا مدخل لهم في تحمل الدية
 اذ لم يكونوا أقارب الجاني
 (فصل) واختلافوا في
 تحمل العاقلة من الدية هل

ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز شرط الثمانية في الاجارة كالببيع مع قول الشافعي انه لا يجوز
 فالاول مخفف خاص بأحد الناس الذين يقع عليهم تردد وندم اذا كان الخط الاوفر لآخرهم والثاني مشدد
 خاص بأهل الدين والورع الذين لا يندمون اذا كان الخط الاوفر لآخرهم بجماع ان الاجارة فيها بيع المنافع
 فلا فرق بينها وبين الاعيان لمن تأمل فوجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
 اذا استأجر شخص شيئا من دار وعبد فلم ينفع به فعليه الاجرة مع قول أبي حنيفة انه لا اجرة عليه ان لم
 ينفع بذلك فالاول مشدد خاص بأهل الدين والورع والثاني مخفف خاص بأحد الناس فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب احياء الموات

اتفق الاثمة على جواز احياء الارض الميتة للمسلم ولو موات الاسلام اذا ما وجدته من مسائل الاتفاق
 وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز للذي احيى موات الاسلام مع قول أبي
 حنيفة انه يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان تمكن
 الذي من احياء فيه عزله بخبره عن الصغار ووجه الثاني انه لا فرق بين احياء موات الاسلام وبين
 عمارته ببيتا في العمران لمن تأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة يشترط في جواز احياء اذن الامام مع قول
 مالك ان ما كان في الفلاة أو حيث لا يتشاح الناس فيه لا يحتاج الى اذن وما كان قريبا من العمران أو
 حيث يتشاح الناس فيه اذ لا يحتاج الى اذن ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يحتاج الى اذن الامام مطلقا
 فالاول مشدد خاص بأهل الادب مع ولي الامر والثاني مفصل والاثالث مخفف بدليله الحديث الصحيح
 من احياء أرض ميتة فهي له فان لم ينطق به المسلم والذي ومن اذن له الامام ومن لم ياذن له فراجع الامر الى
 مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان ما كان من الارض مملوكا ثم ناداه له وترب وطال
 عهد يملك بالاحياء مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته انه لا يملك بالاحياء فالاول مخفف خاص بأحد
 الناس والثاني مشدد خاص بأهل الورع فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد ان احياء الارض ومملوكها يكون بغيرها وان يتخذ لها ماء أو مالدار فتجوز بطها وان لم يسقها مع
 قول مالك يملك الارض بما يعم لم بالعمارة انه احياء فلهما من بناء وغراس وحفر ونحو ذلك ومع قول
 الشافعي ان كانت للزروع فتملك بزراعها واستخراج ماؤها وان كانت للسكنى فتملك بفتحها وبوتها وتسقيتها
 فالاول مخفف والثاني فيه تشديد والاثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ان حريم البئر أو بعون ذراعان كان الابل تسقى دائما منها وان كانت للناضح فتملكون ذراعا وان
 كانت عينا فتملك ذراع وفي رواية عنه خمسة ذراع في أراد أن يحفر في سربها منع منه مع قول مالك
 والشافعي انه ليس لذلك حد مقدر والرجوع في ذلك الى العرف ومع قول أحمد ان كانت في أرض موات
 خمسة وعشرون ذراعا وان كانت في أرض عامرة خمسة وعشرون ذراعا وان كانت عينا فتملك ذراع فالاول
 مفصل وكذلك الثالث والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل الامر في ذلك يختلف
 باختلاف صلاحية الارض ورخاوتها وكثرة الوارد على الماء وقتهم فكلام الاثمة كاهم صحيح ووجهه
 ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته انه اذا بنت حشيش في أرض مملوكة لم يملكه
 صاحب الارض فكل من أخذ ماله مع قول الشافعي انه يملك تلك الارض ومع قول مالك ان كانت
 الارض محبوطة مملوكة صاحبها وان كانت غير محبوطة لم يملك فالاول مشدد على المالك مخفف على المسلمين
 والثالث مفصل وظاهر القواعد بعض قول الشافعي ويشهد لذلك ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم
 ليس شيء في ثلاث الماء والكلا والذرافانه يشمل الكلا انما ثبت في الملك وفي الموات فراجع الامر
 الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحشيش لا يملكه صاحب الارض في الغالب بخلاف ثمر
 الاشجار ووجه الثاني الاخذ بالاحتياط فلا ينبغي لاحد أن يأخذ بذلك الحشيش الا بطيب قلب
 صاحب الارض وهو خاص بأهل الورع ووجه قول مالك ان القوي يطرد على الاتفات الى الحشيش

هو مقدر أم هو غنى في قدر
 الطائفة والاجتهاد فقال أبو
 حنيفة يسوي بين جنبتيهم
 فيؤخذ من ثلاثة بين دراهم
 إلى أربعة وقال مالك وأحمد
 ليس فيه شيء مقدر وإنما
 هو بحسب ما يسهل ولا يصعب
 وقال الشافعي يتقدر بوضع
 على الغني نصف دينار وعلى
 المتوسط الحلال ربع دينار
 ولا ينقص من ذلك وهل
 يستوى الفقير والغني من
 العاقلة في تحمل الدين أم لا
 قال أبو حنيفة يستويان
 وقال مالك والشافعي وأحمد
 يتحمل الغني زيادة على
 المتوسط والغائب من العاقلة
 هل يحمل شيئا من الديار
 كالحاصر أم لا قال أبو حنيفة
 وأحمد هما سوا وقال مالك لا
 يتحمل الغائب مع الحاضر شيئا
 إذا كان الغائب من العاقلة
 في إقليم آخر سوى الإقليم الذي
 فيه بقية العاقلة ويفهم إليهم
 أقرب القبائل عن هو مجاور
 معهم وعن الشافعي كالأذنين
 واختلوا في ترتيب التحمل
 فقال أبو حنيفة القريب
 والبعيد فيه سواء وقال
 الشافعي وأحمد ترتيب التحمل
 على ترتيب الأقرب فالأقرب
 من العصابات فإن استغرقوه
 لم يقسم على غيرهم فإن لم
 يتسع الأقرب لتحمله دخل
 الأبعد وهكذا حتى يدخل
 فيهم أبعدهم درجة على حسب
 الميراث وأبداء حول العقل
 هل يعتبر بالموت أو حكم الحاكم
 قال أبو حنيفة اعتبار به من
 حين حكم الحاكم وقال مالك

فليس لأحد أخذه إلا بأذن صاحب الأرض بخلاف ما إذا لم يكن محوطا عليه فإنه يدل على مساحقة الناس
 به ومن ذلك قول مالك أنه إذا فضل عن حاجة الإنسان وماله من شيء من المال الذي في شهره
 أو غيره فإن كان النهر أو البئر في البرية فالمالك أحق بمقدار حاجته منه مما من غيره ويجب عليه بذلك
 ما فضل من ذلك وإن كان في حائط قبله فله بذلك الفاضل لجارته إلى أن يصلح بئر نفسه أو عينه فإن
 شارب بأصله لم يستحق شيئا وهل يستحق عوضه فيه روايتان مع قول أبي حنيفة وأصحاب الشافعي
 أنه يلزمه بذلك لشرب الناس والدواب من غير عوض ولا يلزمه ذلك لزراع ولا أخذ العوض ويستحب
 تركه مع قول أحمد في إحدى روايته أنه يلزمه بذلك من غير عوض للساكنين والسقي معا ولا يحمل له البيع
 قالوا يخفف على المالك والثاني مشدد على المالك رجة بالناس والدواب والثالث مفصل فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الوقف

اتفق الأئمة على أن الوقف قرية جائزة وعلى أن ما لا يصح الانتفاع به إلا بالانفاق عليه كالأرض والفضة
 والحب لا يصح وقفه وعلى أن وقف المشاع جائز كهنتمه وأجارته خلافا لمحمد بن الحسن فقط في قوله بالانتفاع
 بجارة المشاع ورواه عن علي أنه إذا خرب الوقف لم يرد إلى ملك الواقف مداما وجدته من مسائل الاتفاق
 وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول مالك والشافعي أنه يلزم باللفظ وإن لم يحكم به حاكم ويرول ملك الواقف
 عنه وإن لم يخرجه عن يده مع قول محمد بن الحسن لا يصح إلا إذا أخرجه عن يده إن جعل للوقف ولما
 وبسمله إليه وهو إحدى الروايتين عن مالك ومع قول أبي حنيفة الوقف عطية صحيحة والكنة غير لازم ولا
 يزول ملك الواقف عنه إلا بعد أن يحكم به حاكم أو يعلقه بموته كان يقول إذا مات فقد وقفت دارى على
 كذا قال الأول مشدد على الواقف والثاني مفصل والثالث مخفف على الواقف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان وتوجيه الثلاثة أقوال ظاهر ومن ذلك قول الشافعي وأحمد ومالك في إحدى روايته أنه يصح
 وقف الحيوان مع قول أبي حنيفة ومالك في الرواية الأخرى عنه أنه لا يصح بناء على قاعدته ما أنه لا يصح
 وقف المنقول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنه فعل معروف
 وإن غلب عليه الثلث بعد مدة ووجه الثاني أن الوقف إنما يتخذ للتأبد ودوام الانتفاع والحيوان يغلب
 هلاكه فلا يصح ومن ذلك قول أصحاب الشافعي أن الملك في رقبة الموقوف ينتقل إلى الموقوف عليه مع
 قول أبي حنيفة وجعلات من أصحابه وأراج من قول الشافعي أن الوقف إذا صرح خرج من ملك الواقف
 ولم يدخل في ملك الموقوف عليه فالأول مشدد على الواقف والثاني فيه تشديد على الموقوف عليهم فرجع
 الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن سبب مشروعية الوقف ادعاء العبد المالك مع سيده كالأول
 الزكاة الواجبة في مكانه بالوقف يشترط أن الله تعالى من ملك ذلك الموقوف ولو لم يخرجه عن ملكه فسكانه
 لم يشترط ووجه الثاني أن الواقف إذا رجع الملك فيما بيده إلى الله تعالى يحتاج الموقوف عليهم إلى تمليك
 جديد من الله تعالى ولم يحصل وأيضا فإن الانتفاع لا يتخصص بأحد بعينه في الأصل فإذا مات المدين انتقل
 إلى ما بعده من جهات القربى ولو أن الموقوف عليهم كانوا يملكون الموقوف لاحتاج إلى إذن منهم لمن
 ينتفع به بعدهم فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد يصح وقف الإنسان على نفسه مع قول مالك
 والشافعي أن ذلك لا يصح فالأول مخفف على الواقف خاص بأهل الشح والبخيل الذين لا تخلص نفوسهم من
 ورطة محبة الدنيا فكذلك كالأوصية عند حضور الأجل وقد ورد في الحديث أفضل الصدقة أن
 تصدق وأنت صحيح شحيح تأمل البقاء وتخشى الفقر وليس الصدقة أن تقول إذا حضر من الوفاء لفلان
 كذا أو لفلان كذا الحديث ووجه الثاني المشدد على الواقف أنه على قاعدة القربى الشريعة من
 طلب المبادرة بما قبل اختتام المنية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يصح
 الوقف إذا لم يعين للوقف مصرفا كان قال وقت دارى هذه وكذا يصح الوقف عنده وعند الشافعي إذا
 كان منقطع الآخر كوقفت كذا على أولادى وأولادهم ولم يذكر بعدهم الفقراء مثل لا يرجع ذلك بعد

والشافعي وأحمد من معين
الموت ومن مات من العاقلة
بعد الحول فهل يسقط ما كان
بنازله أم لا قال أبو حنيفة
يسقط ولا يؤخذ من تركته وأما
مذهب مالك فقال ابن القاسم
يحب في ماله ويؤخذ من
تركته وقال الشافعي وأحمد
في إحدى روايتيه يسقط
بما عليه إلى تركته (فصل)
إذا مال حائط إنسان إلى طريق
أو ملك غيره ثم وقع على شخص
فقتله قال أبو حنيفة إن
طالب بالقتل فم يفتل مع
التمكن ضمن ما تلف بهيمة
والأفلا يضمن وقال مالك
وأحمد في إحدى روايتيهما
إن تقدم إليه طالب بقتله
فلم يفتله فم يفتله الضمان
زاد مالك وأشهد عليه وعن
مالك رواية أخرى أنه إذا بلغ
من شدة الخوف إلى ما لا يؤمن
معه إلا تلف ضمن ما تلف
به سواء تقدم أم لا سواء أشهد
أم لا وعن أحمد رواية أخرى
وهي المشهورة أنه لا يضمن
مطلقا ولا يهاب الشافعي في
الضمن وجهان أحدهما أنه
لا يضمن (فصل) ولو صاح
على صبي أو معتوه وهو على
سطح أو حائط فوقع فمات
أو ذهب عقل الهبي أو عقل
البالغ فسقط أو بهت الإمام
إلى امرأ أو يستدعيه إلى مجلس
الحكم فأجهضت جنينها فزاع
أو زال عقلها قال أبو حنيفة
لا ضمان في شيء من ذلك على
أحد جله وقال الشافعي الدية
في ذلك كله على العاقلة إلا
في حق البالغ فإنه لا ضمان

(کتاب الہیہ)

على العاقلة فيه وقال ابن أبي هريرة عن أصحابه بوجوب الضمان فيه وقال أحمد الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الإمام في حق المستدانة وقال مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فإنه لا دية فيها على أحمد (فصل) ولو ضرب بطن امرأة فألقت بجنينها ميتا ثم مات قال أبو حنيفة ومالك لأضمان لأجل الجنين وعلى من ضرب مادية كاملة وقال الشافعي وأحمد في ذلك دية كاملة وغرة للجنين واختلفوا في قيمة الجنين من الأمة إذا كان حملها فقال مالك والشافعي وأحمد فيه عشر قيمة أمه يوم الجباية سواء كان ذكرا أو أنثى وتقدر قيمة الأم يوم جنينها وحين أم الولد من مولاهما فيه غرة تكون قيمته ثم نصف عشر دية الأب وكذلك في جنين الزنية إذا كان أبوه مسلما وقال أبو حنيفة في الذكر نصف عشر قيمته وفي الأنثى العشر (فصل) ولو ضرب برأقي فمات داره قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد يضمن مالهك فيها وقال مالك لأضمان عليه ولو بسط يديه في المسجد أو حفر بئر المصلي أو عاق فيه فمات فلا فوطب بذلك إنسان فقال أبو حنيفة إن لم يأذن الجيران في ذلك ضمن وللشافعي قولان في هاتين وأما طه وعنه أحمد وأبو ثمان أظهرهما أنه لا ضمان ولا خلاف أنه لو بسط يديه في بئر أو عاق فيه فمات داره قال

بين كان عند بقية بخل من الناس ووجه الثاني التبعاء من صفات المتأقين فإن من أخلف الوعد فهو منافق خاض وان صام وصلى وقال ابن من لم يرد في الصحيح ووجه الثالث ظاهر

(كتاب اللقطة)

أجمع الأئمة على أن اللقطة تعرف حولا كاملا إذا لم تكن شيئا نافعا يسيرا أو شيئا لا بقاء له وعلى أن صاحبها إذا جاء فهو أحق بهما من ملته قطها وعلى أنه إذا أكلها بهدأ لم يحصل فسادها بخير بين التضمن وبين الرضا بالبدل وأجمعوا على جواز الانتقاط في الجلة وأغسا اختلافوا في أن الأفضل أخذها أو تركها هذا ما وجدته من مسائل الإجماع في الباب * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة أن أخذ اللقطة في الجلة أولى من تركها مع قول أحمد أن تركها أفضل من أخذها مع قول الشافعي في أحد قوليه بوجوب الأخذ ومع الأصح عند أصحابه أن أخذها مستحب إن وثق بأمانة نفسه فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد والرابع مفصل فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن فيه حفظ المال أخيه ووجه الثاني أن فيه الخلاص من تبعات الناس ووجه الثالث هو وجه الأول لكن هذا على سبيل الوجوب والأول على سبيل الفضيلة والرابع وجهه ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أخذ اللقطة ثم ردها إلى مكانها فإن كان أخذها ليردها على صاحبها فلا ضمان والأضمن مع قول الشافعي وأحمد أنه يضمن بكل حال ومع قول مالك أن أخذها بنية الحفظ ثم ردها ضمن وإن كان مترددا بين أخذها وتركها ثم ردها فلا ضمان فالأول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول قول الثلاثة ظاهرة * ومن ذلك قول مالك أن من وجد شاة بقلاة من الأرض وخاف عليها فهو بالخيار في تركها أو أكلها ولا ضمان عليه وكذلك البقرة إذا خاف عليها السباع مع قول الأئمة الثلاثة أن من أكلها فعليه الضمان إذا جاء صاحبها فالأول تخفيف على الملتقط في عدم الضمان إذا أكلها والثاني عكسه فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك أن اللقطة في الحرم وغيره سواء فلا ملته قط إن يأخذها على حكم اللقطة ويتركها بهدأ ذلك له أن يأخذها ليحفظها فقط وبه قال أبو حنيفة مع قول الشافعي وأحمد أنه لا أخذها ليحفظها على صاحبها أو يتركها مادام مقيما بالحرم فإذا خرج سلمها لله أو لم يسلم له أن يأخذها لا تجوز فالأول تخفيف على الملتقط والثاني فيه تشديد عليه فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الملتقط إذا عرف اللقطة سنة فله أن يحبسها أو يداوله أن يتصدق بها وله أن يأكلها غنما كان أو فقيرا مع قول أبي حنيفة أن الملتقط إذا كان فقيرا جاز له أن يأخذها وإن كان غنيا لم يجز ويجوز له عند أبي حنيفة ومالك أن يتصدق بها قبل أن يأخذها على شرط أن صاحبها إذا جاء وأمضى ذلك مضى وإن لم يجز ذلك ضمن له الملتقط مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز له ذلك لأنهم صدقة موقوفة فالأول تخفيف على الملتقط والثاني مفصل والأول من المسئلة الثانية مفصل والثاني منها مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه إذا وجد بهرا مادية ولم يجز له أن يأخذها ولو أخذها ثم أرسده فلا شيء عليه عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي وأحمد عليه الضمان فالأول تخفيف والثاني مشدد خاص بأهل الدين والاحتياط فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه إذا مضى على اللقطة حول وتصرف فيها الملتقط بنفقة أو بيع أو صدقة فلا ضمان إذا جاء أن يأخذها يومئذ لم يملكها مع قول داود أنه ليس له شيء من ذلك فالأول تخفيف خاص بأكثر الناس والثاني فيه تشديد خاص بأهل الورع والنفوس من تبعات الناس فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن صاحب اللقطة إذا جاء ووصفها بهدأ فقامت وجوب على الملتقط أن يدفعها له ولا يكلفه مع ذلك بيعة مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يلزمه ذلك إلا بيعة فالأول تخفيف خاص بما إذا كان صاحبها غير متم في دهره والثاني فيه تشديد خاص بما إذا كان صاحبها متم في رقة دينه فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب اللقطة)

لا ضمان عليه ولو ترك في داره

كأمانة فورا قد دخل الى داره

انسان وقد علم ان ثم كلبا

مفقورا فقيرة قال أبو حنيفة

يا شافعي لا ضمان عليه

على الاطلاق وقال مالك

عليه الضمان بشرط أن

يكون صاحب الدار يعلم أنه

مفقور وعن أحمد وابن

أظهرهما انه لا ضمان عليه

(باب القسامة)

اتفق الاثمة على أن القسامة

مشروعة في القتل اذا وجد

ولم يهمل فانه ثم اختلاف في

السبب الموجب للقسامة

فقال أبو حنيفة الموجب

للقسامة وجود القتل في

موضع هو في حفظ قوم أو

حمايتهم كالحلة والدار ومسجد

الحسنة والقرية فانه يوجب

القسامة على أهل الكن

القتيل الذي يشرع فيه

القسامة اعم لميت به أو من

جراسة وضرب أو خنق ولو

كان الدم يخرج من أنفه ودبره

فليس بقتيل ولو خرج من

أذنه أو عينيه فهو قتل فيه

القسامة وقال مالك السبب

المعتبر في القسامة أن يقول

المقتول دمي هذ فلان فهدا

ويكون المقتول بالغ مسلما

حر أو مملوكا فاسقا أو عدلا

ذكرا أو أنثى أو يفرق أو يما

المقتول شاهدا واحدا

واختلف أصحابه في اشتراط

عدالة الشاهد وذكوريته

فشرطها ابن القمام واكتفي

أشهب بالفاسق والمرأة ومن

الاسباب الموجبة للقسامة

هذه مالك من غير خلاف

اتفق الاثمة على انه يحكم بالسلام الطفل بالسلام أبيه أو أمه الا في رواية عن أبي حنيفة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق . وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا وجد القبط في دار الاسلام فهو مسلم مع قول أبي حنيفة انه ان وجد في كنيسة أو بيعة أو قرية من قري أهل الذمة فهو ذمي فالاول مشدد في الحكم بالسلامه بالدار والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه . ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد وأصحاب مالك ان اسلام الصبي غير البالغ العاقل صحيح مع قول الشافعي في أرجح أقواله وأقول أصحابه انه لا يصح اسلام صبي مميز استقلاله والشافعي قول انه موقوف الى البلوغ فالاول مشدد في حصول الاسلام احتياطا للصبي وللعالم كما بالسلامه والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول مالك وأحمد ان اللقيط في دار الاسلام اذا امتنع بعد البلوغ من الاسلام قتل مع قول أبي حنيفة انه يحد ولا يقتل ومع قول الشافعي انه يرجع عن الكفر فان أقام عليه أو عاياه فالاول مشدد في حصول الاسلام والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الجمالة)

اتفق الاثمة على ان راد الا بيق يستحق الجهل اذا رده ان شرط ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق . وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك ان راد الا بيق اذا كان مكررا فبذلك يستحق الجهل ولو لم يكن شرط وذلك على حسب قرب الموضوع وبعده . وأما اذا لم يكن راد الا بيق مع رفا فلا جعل له ويعطى ما أنفق عليه مع قول أبي حنيفة وأحمد انه يستحق الجهل على الاطلاق ولم يعتبر بوجود الشرط ولا عدمه ولا أن يكون مكررا وفاردا الا بيق أم لا ومع قول الشافعي انه لا يستحق الجهل الا بالانتماء فالاول مفصل والثاني مشدد على مالك الا بيق والثالث مفصل كالاول فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول من تفصيل الامام مالك الجمل بالقرينة وهي احدى الأدلة وفيها خلاص للذمة صاحب الا بيق وتشجيع لراد على المدامة على راد الا بيق لاخوانه المسلمين وازالة كرههم لاسيما من كان عاجزا وليس له قدرة على حمله بعد يتخذهم أو دابة تركهم أو ذمة يحميهم لها وتوق عليه الثاني كتوجيه الاول وأشد حثا على اعطاء الراد جماله لما قلناه من خلاص الذمة وتشجيع الراد على ان يعود على راد الا بيق فان منع اعطائه الجمل بعد تعبه يكسر قلبه ويكسر له من التعبد به وذلك في راد الا بيق آخر لا سيما من ليس له حرفة ينفق منها على عياله ونفسه غير تلك الحرفة ووجه الثالث ان الوجوب في الجمل انما يكون بالشرط والطالب على قاعدة الاجراء فان لم يكن شرط فانه يكون اعطائه الجمل من باب البر والاحسان وذلك معروف لا راجب . ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من راد الا بيق من مسيرة ثلاثة أيام يستحق أربعة دراهم وان رده من دون ذلك رضى له الحاکم مع قول مالك ان له أجره المثل ومع قول أحمد ان له دينار أو اثني عشر درهما ولا فرق بين قصير المسافة وطويلها ولا بين المصغر وخارج المصغر خلافا لأحمد في قوله في رواية له أخرى انه ان جاء به من المصغر له عشرة دراهم أو من خارج المصغر له أربعون درهما ومع قول الشافعي انه لا يستحق شيئا الا بالشرط والتقدير فالاول مفصل والثاني فيه تخفيف بأجرة المثل والثالث فيه تشديد بالاجتهاد على مالك الا بيق والرابع فيه تشديد على راد الا بيق فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا أنفق نفقة على الا بيق بعير اذن سيده فلا شيء على السيد لانه أنفق متبرعا فهو كالذي ينفق بعير اذنا ثم وان أنفق باذنه كان على السيد دين عليه وللراد ان يحبس العبد عن سيده حتى يأخذ ما أنفق عليه على العبد في طريقه ومع قول أحمد هو على سيده بكل حال ومع قول مالك ان له أجره المثل فالاول مفصل والثاني مشدد على السيد والثالث مخفف على السيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونوجبه الاقوال الثلاثة ظاهر والله تعالى أعلم

(كتاب الفرائض)

أجمع المسلمون على أن الاسباب المتوارث بها ثلاثة رحم ونكاح وولاء وان الاسباب المأذنة من الميراث ثلاثة رق وقتل واختلاف دين وعلى ان الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون وان كل

خال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح مخضب بالدماء قال الشافعي السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة اصدق المديح بان يرى قتيلا في محلة أو قرية صغيرة قريبهم وبينه عداوة ظاهرة أو تفرق جمع عن قتل وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العدل عنده لوث وكذا هي يد أو نساء أو صبيان وكذا قسامة وكفار على الرجاء من مذهبه لا امرأة واحدة ومن أقسام اللوث عنده لحدج السنة العام والخاص بان فلا تقاتل فلانا ومن اللوث وجود ملطخ بالدم بيده سلاح عند القتل ومنه أن يزدحم الناس بوضع أو في باب فيجرح فيه ثم قتل وقال أحمد لا يحكم بالقسامة إلا أن يكون بين المقتول وبين المديح عليه لوث واختلفت الرواية عنه في اللوث فروى عنه العداوة الظاهرة والعصبة خاصة كما بين القبايل من المطالبة بالدماء وكما بين أهل البني وأهل العدل وهو مذقول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول ان فلا تقاتل فلا يكون لوثا إلا عنده مال

(فصل) فإذا وجد المقتضى للقسامة عند كل احد من الأئمة كتب المدعون على قاتله خمسة عشر يمينا واستقرت دمه إذا كان اقل عددا عند مالئرا أحد على القديم من قول الشافعي

ما يتركوه يكون صدقة تصرف في مصالح المسلمين ولم يخالف في ذلك إلا الشيعية ولذلك ذكرنا على أبي بكر الصديق رضي الله عنه حين قال لفاطمة ما قال ولم يورثها من أبيها صلى الله عليه وسلم شيئا وكذلك أجمعوا على ان الوارثين من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وأبوه وان علارا لاخ وابنه لا من الام والام وابنه الا للام والزوج والمعتق وعلى أن الوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن وان سفل والام والجددة والاخت والزوجة والمعتقة وعلى أن الفروض المقدرة في كتاب الله عز وجل ستة النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث والسدس الى غير ذلك من مسائل الفرائض المجمع عليها واتفق الائمة على أن المسلم لا يرث الكافر ولا عكسه وحكى عن معاذ بن المسيب والنخعي أنه يرث المسلم لم من الكافر ولا عكس كما يتزوج المسلم الكافرة ولا يتزوج الكافر المسلمة وانفقوا أيضا على أن القاتل عدا فلما لا يرث من المقتول شيئا وكذلك اتفقوا على أن العول لا يكون الا في الاصول الثلاثة الستة والاثني عشر والاربعة والعشرين وأن العول صحيح معمول به عند كافة العلماء وانعقد اجماع العصاة عليه في خلافة عمر بن الخطاب خلافا لابن عباس وعلى أنه لو اجمع ابناعم أحدهما أخ لا م كان للخ منها السدس والباقي بينهما بالمصو به خلافا لابن مسعود والحسن هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه في ذلك قول مالك والشافعي ان ذوى الارحام لا يرثون بل يكون المال الفاضل بعد أصحاب الفروض والعصبات لميت المال وهو قول أبي بكر وعمر وعثمان وزيد والزهرى والاوزاعي وداود مع قول أبي حنيفة وأحمد بن حنبل ورثتهم وحكى ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس ان كان عند فقد أصحاب الفروض والعصبات بالاجماع وعن سعيد بن المسيب أن الخال يرث مع البنت فعلى ما قال مالك والشافعي اذا مات عن أمه كان لها الثلث والباقي لميت المال أو عن بنته فلها النصف والباقي لميت المال وعلى ما قاله أبو حنيفة وأحمد المال كله للام الثلث بالفرض والباقي بالرد وكذلك البنت المصنفة بالفرض والباقي بالرد ونقل القاضي عبد الوهاب المال على عن الشيخ أبي الحسن ان الصحيح عن عثمان وعلى ابن عباس وابن مسعود انهم كانوا لا يرثون ذوى الارحام ولا يرثون على أحد ثم ان ما يحكى عنهم في الرد وقورث ذوى الارحام انما هو حكاية فعل لا قول كما ترى وابن خزيمة وغيره من الحفاظ يدعون الاجماع على هذا فالاول شدد على ذوى الارحام والثاني تخفف عليهم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول بعد ذوى الارحام عن المحبة والعصبة التي تكون في أصحاب الفروض والعصبات ووجه الثاني انهم لا يجازون من محبة ولا عصبة ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد ان مال المرتد اذا قتل أو مات على الردة يكون فيأبى لميت المال حتى المال الذي كان كسبه في اسلامه مع قول أبي حنيفة ان مال المرتد يكون لورثته من المسلمين سواء اكتبه في اسلامه أم فرده قال اول مشدد على ورثة المرتد والثاني تخفف عليه ووجه الاول انقطاع الموالاة بين المرتد وورثته حين الردة أو ضعف الموالاة فكان من الورع رجوع ماله لميت المال بصرف في مصالح المسلمين العامة ووجه الثاني الاحتياط لانحوال المسلمين الذين هم حتى في بيت المال فلا ينطعمهم ما فيه رائحة شهية فكانت ورثته أولى بذلك المال كما يرثون مال مورثهم المقتول ولو كان مكسبه سراما لا يمكن رده الى أربابه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد ان من قتل خطأ لا يرث مع قول مالك انه يرث من المال الذي له المقتول دون الدية فالاول شدد على القاتل والثاني فيه تخفيف عنه من حيث التصفيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول اطلاق الحديث في انه لا يرث القاتل من مقتوله شيئا ووجه الثاني تشفير القاتل من اغتسل بجرماته من مال الدية الحاصل بالقتل فقط زجر الله عن التجري على قتل مورثه وأما المال الذي لم يحصل من جهة القتل فهو باق على الاصل في التركات فلا يحكم أن يورثه منه والله أعلم ومن ذلك قول مالك وأحمد ان أهل المال من الكفار كالبهيمى مع النضراني لا يرث بعضهم بعضا مع قول أبي حنيفة والشافعي انهم كلهم ملة واحدة وكلهم كفار يرث بعضهم بعضا فالاول مشدد ودليله ظاهر حديث لا يرث أهل ملتين والثاني مذهب ودليله ان ما عدا ملة الاسلام كله

وقال الشافعي في الجسد

يستحقون دية مغلظة

(فصل) واخذوا هل

يبدأ بأيمان المدعي

القسامة أم بأيمان المدعي

عليه قال الشافعي وأحمد

بأيمان المدعي فان نكل

المدعون ولا يفتة حلف

المدعي عليه نجس يميننا

وبرئ وقال مالك يبدأ بأيمان

المدعي واختلفت الرواية

بالحكم انكوا في رواية

يمطل الدم ولا قسامة وفي

رواية يحلف المدعي عليه ان

كان رجلا بعينه حلف برئ

وان نكل لزمه الدية في ماله

ولم يلزم العاقلة منها شيء لان

النكول عنده كالاقرار

والعاقلة لا تفعل الاعتراف

وفي رواية تفعل العاقلة

قلت أو كبرت فن حلف منهم

برئ ومن لم يحلف فعليه

بقسطه من الدية وقال أبو

حنيفة لا تشرع اليمين في

القسامة الا على المدعي

عليهم والمدعون اذا لم يمينوا

شخصا بعينه يدعون عليه

فيحلف من المدعي عليهم

نجسون رجلا خمسة

يمينات يختارهم المدعون

فيحلفون بالله ما قلنا ولا

علمنا قاتلا فان لم يكفروا

نجسين كرت اليمين فاذا

تكملت الايمان وجبت

الدية على قاتله أهل المحلة

وان عين المدعون قاتلا فلا

قسامة ويكون نصيبهم القاتل

تبرئة لباقي أهل المحلة ويلزم

المدعي عليه اليمين بالله عز

وجل أنه ما قتل ويترك

مئة واحدة فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي ان من بعثه
 سرور بعثه رقيق لا يرث ولا يرث * مع قول أحمد وأبي يوسف ومحمد انه يرث ويرث بقدر ما فيه من
 الحرية فالاول مشدد ووجهه ضعف مدعيه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن
 ذلك قول الاثمة الاربعه ان الكافر والمرء والقاتل عمد او من فيه رق ومن خفي موته لا يحجبون كما
 لا يرثون مع قول ابن مسعود وحده ان الكافر والعبد والقاتل عمد لا يحجبون ولا يرثون فالاول مشدد على
 من تقدم ذكرهم والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجهه القربان ظاهر * ومن ذلك
 قول الاثمة الاربعه ان الاخوة اذا حجوا الام من الثلث الى السدس لم يأخذوه مع ما روى عن ابن عباس
 ان الاخوة يرثون مع الابن اذا حجوا الام فيما أخذون ما يحجبونهما عنه والمشهور عن ابن عباس موافقة
 الكافة فالاول وما وافقه من قول ابن عباس مشدد على الاخوة والثاني مخفف عليهم فرجع الامر
 الى من تبنى الميزان * ومن ذلك اتفاق الاثمة الاربعه على ان الغرق والقتلى والهدم والموت بحريق
 أو طاعون اذا لم يعلم أيهم مات قبل صاحبه يرث بعضهم بعضا وترك كل واحد منهم لباقي ورثته مع قول
 أحمد في رواية انه يرث كل واحد منهم ثلاث ماله دون طارقه وسبقه الى ذلك على وشريح النخعي والشافعي
 فالاول مشدد على من ذكر بعدهم ارثهم من بعضهم بعضا والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى من تبنى
 الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة أن الجدة أم الاب لا يرث مع وجود الاب الذي هو ابنها شيا مع
 قول أحمد ان ارث معه السدس ان كانت وحدها أو تشارك الام فيه ان كانت موجودة فالاول مشدد
 على الجدة المذكورة والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك اجماع الاثمة على
 أن الاخوين يحجبان الام من الثلث الى السدس مع قول ابن عباس ان لهما معهما الثلث حتى يصبروا
 ثلاثة فيكون لهما السدس فالاول مشدد على الام والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى من تبنى الميزان
 * ومن ذلك قول جميع الفقهاء ان الاخوات مع البنات عصبة مع قول ابن عباس انهن لسن بعصبة
 ولا يرثن شيئا مع البنات فالاول مخفف على الاخوات والثاني مشدد عليهن فرجع الامر الى من تبنى
 الميزان * ومن ذلك قول كافة العلماء ان الارث لا يثبت بالموالة مع قول النخعي انه يثبت بها ومع قول
 أبي حنيفة انه ان والا ومعاودة كان له نقضه ما لم يعقل عنه فالاول مشدد ولثاني مخفف والثالث
 مفصل فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان ابن الملائكة تسحق أمه
 بجميع ماله بالفرض والعصوبة مع قول مالك والشافعي ان الام تأخذ الثلث بالفرض والباقي لبيت المال
 ومع قول أحمد في إحدى روايته ان عصبة عصبية أمه فاذا خاف أو ما خلا فلا لثالث والباقي
 للخال والرواية الثانية لا جدانها عصبية فيكون المال جميعا لها تعصيبا فالاول مخفف على الام
 والثاني فيه تخفيف عليها وكذلك باقي الاقوال فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك
 وأحمد ان سقط اذا استهل صار خالا يرث ولا يرث وان تحرك أو تنفس الا أن يرضع فان عطس فعن
 مالك روايتان مع قول أبي حنيفة والشافعي انه ان تحرك أو تنفس أو عطس ورث وورث عنه فالاول
 مشدد في الاحتياط في الارث والثاني مخفف فيه فرجع الامر الى من تبنى الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الوصايا)

أجمعوا على أن الوصية مستحبة غير واجبة وإنما تملأ بضاف الى ما بعد الموت فان كان الانسان عنده
 أمانة غيره وجب عليه الوصية وكذلك اذا كان عليه دين لا يعلم به من هوله أو عنده ودعة بغير اشهداد
 وأجمعوا على أنها لا تجب للوارث خلافا للزهرى وأهل الظاهر في قولهم بوجوب الوصية للزوارب الذين
 لا يرثون سواء كانوا عصبية أو ذوى رحم اذا كان هناك وارث غيرهم وعلى أن الوصية لغبر وارث بالثلث
 جائزة ولا تفرق الى اجازة الورثة وعلى أن الوصية للوارث جائزة موقوفة على اجازة بقية الورثة واتفق
 الاثمة على أنه لو أوصى لبينى فلا يلزمه الا الذي كور ويكون بينهم بالسوية وعلى أنه لو أوصى لولد فلان
 دخل الذكور والاناث ويكون بينهم بالسوية واتفق الاثمة على أن العتق والهبة والوقف يسائر العطيات

(فصل في) واختلاف ما قبل

إذا كان الأول باجماعه فقال مالك وأحمد تقسم الأيمان بينهم بالحساب وهذا هو المشهور من مذهب الشافعي وقال أبو حنيفة تكرر عاينهم الأيمان بالأمانة بعد أن يبدأ أحدهم بالقرعة واختلافوا هل تثبت القسامة في العبيد فقال أبو حنيفة وأحمد تثبت وقال مالك لا تثبت والشافعي يقولان أيمان النساء في القسامة قال أبو حنيفة وأحمد لا تسمع مطلقا إلا في عمد ولا خطأ وقال الشافعي تسمع مطلقا في العمد والخطأ ومن في القسامة كالرجال وقال مالك تسمع أيمانهم في الخطأ دون العمد

(كتاب كفارة القتل)

اتفق الأئمة على وجوب الكفارة في القتل الخطأ إذا لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا واختلافوا فيها إذا كان ذميا أو عبدا فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تجب الكفارة في قتل الذي هو المسلم على المشهور وقال مالك لا تجب كفارة في قتل الذي هو ذميا أو عبدا فقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد تجب الكفارة في قتل الذي هو الكافر من المباحين ولو قتل الكافر من المباحين قال الشافعي وأحمد تجب عليه الكفارة له وقال أبو حنيفة ومالك لا كفارة

المختار في مرض الموت ممتدة من الثالث خ لا فالحق اهدودا ودقائم جاقالا انما مختار من رأس المال هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك إذا أوصى بأكثر من ثلث ماله وأجاز الورثة ذلك بنظر فان أجاز وفي مرضه لم يكن لهم أن يرجعوا به لموته وان أجاز وفي مرضه فاتهم الرجوع بعد موته مع قول أبي حنيفة والشافعي ان لهم الرجوع سواء كان ذلك في صحته أو مرضه فالأول مفصل والثاني مخفف على الورثة فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو أوصى بجهل أو بغير جاز أن يعطى أنى وكذلك ان أوصى ببدنة أو بقرة جاز أن يعطى ذكرا فالذكر والأنثى عندهم واحد مع قول الشافعي في أحد قوليه أنه لا يجوز أن يعطى في البهرا لا الذكرا ولا في البقرة والبقرة إلا الأنثى فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكن الأول محمول على حال عوام الناس والثاني محمول على حال المتورعين فيعطون الأفضل احتياطاً * ومن ذلك اتفق الأئمة إلا أربعة على أنه إذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به لآخر لم يصرح برجوع عن الأول فهو بينهما ما نصبتين مع قول الحسن وعطاء وطاوس أنه رجوع فيكون الثاني ومع قول داود أنه للأول فالأول فيه تخفيف بالعدل بينهما أو الثاني فيه تشديد على الأول والثالث فيه تشديد على الثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الثالث أنه لما وصى به للأول خرج عن ذلك بطلان ما كان عليه من تشديد في نفسه وآخره وخاص بأهل الورع كان الثاني أيضا يصح عمله على حال أهل الورع لأن الوصية به نازية كالماسخ للعلم الأول * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين ان من قدم ليقصص منه أو من كان في الصف بارزاً للعدو أو كانت حاملاً لجاهها اطلق أو كان في سفينة ومأج البحر فطاباها من الثالث مع قول الشافعي الآخر أنه من جبيع المال ومع قول مالك ان الحامل اذا بلغت ستة أشهر لم تنصرف في أكثر من ثلث ما لها فالأول مشدد على الموصى والثاني مخفف عنه والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد أنه تصح الوصية للعبدة مطلقا سواء كان عبداً أو عبداً غيره مع قول الشافعي لا تصح مطلقا ومع قول أبي حنيفة أنها تصح لغيره بنفسه بشرط ان يكون في الورثة كبير ولا تصح إلى عبده غيره فالأول مخفف ووجهه ان الوصية لسان زائد على الواجب وقد أباح الشرع ذلك والثاني مشدد ووجهه عدم تلك العبدة تلك الوصية ومعلوم أن الوصية تليق والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أنه لا يجوز لمن له أب أو جد أن يوصى إلى أجنبي بالنظر في أمر أولاده إذا كان أبوه أو جده من أهل العدل مع قول أبي حنيفة ومالك أنه تصح الوصية إلى الأجنبي في أمر أولاده وفي قضاء ديونه وتنفيذ الثلث مع وجود الأب أو الجد فالأول مشدد محمول على ما إذا عرف الموصى أن الأب أو الجد أشفق على أولاده من الأجنبي والثاني مخفف محمول على عكسه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين أنه لو أوصى إلى عبد ثم فارق نزعته منه الوصية كما إذا أسند الوصية إليه ابتداء فلا تصح لأنه لا يؤمن عاينها مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الأخرى أنه إذا فسق يضم إليه عبد آخر فإذا أوصى إلى فاسق وجب على القاضي ان يخرجه من الوصية فان لم يخرجه القاضي وتصرف في تصرفه وصيته فالأول فيه تشديد والثالث فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الوصية تصح لكافر سواء كان سوريا أو ذميا مع قول أبي حنيفة بعدم صحته لأهل الحرب وصحته لأهل الذمة خاصة فالأول مخفف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك ان له ان يوصى بمساو صى به إليه غيره ولو لم يكن الموصى جاهل ذلك اليه مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته بالمع فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الوصى ان كان عدلا لا يحتاج إلى حكم الحاكم وتنفيذ الوصية إليه وأنه يصح جميع تصرفاته مع قول أبي حنيفة أنه ان لم يحكم له حاكم بجميع ما يشترطه ببيعه للصبي فهو مردود وما يشترط عليه فقوله فيه مقبول فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح جعل الأول على حال أهل الدين

عليه وهل نجيب الكفارة

على الصبي والمجنون اذا قتلا

قال مالك والشافعي وأحمد

نجيب وقال أبو حنيفة لا نجيب

﴿فصل﴾ واتفقوا على أن

تفارة الخطأ عن رقبة

مؤنه فان لم يجد فصيام

شهرين متتابعين ثم اختلفوا

في الاطعام فقال أبو حنيفة

ومالك وأحمد في أحمدى

رواية به لا يجزئ الاطعام

في ذلك والرواية الاخرى عن

أحمد أنه يجزئ وللشافعي في

في ذلك قولان أصحهما أنه

لا اطعام وهل نجيب الكفارة

على القاذل بسبب تعدده

كفرا به ثم ونصب السكين

ووضع الحجر في الطريق قال

مالك والشافعي وأحمد نجيب

وقال أبو حنيفة لا نجيب مطلقا

وان كانوا قد أجهوا هل

وجوب الدية في ذلك

﴿باب حكم السحر والسحر﴾

السحر عزائم وري وهدم

تؤثر في الابدان والقباب

فيمرض وينقل ويفرق بين

المروزيه وله حقه عند

الاثمة الثلاثة وقال أبو حنيفة

لا حقه له ولا تأثر في الجسم

وبه قال أبو حنيفة الاسرار باذى

من الشافعية وتعلمه حرام

بالاجماع واختلفوا في تعلم

السحر ويعلمه فقال أبو

حنيفة ومالك وأحمد يكفر

بذلك ومن أصحاب أبي حنيفة

من قال ان تعلمه لا ينجبه أو

ايتميه لم يكفر وان تعلمه

معتقدا جوارزه أو معتقدا انه

ينفعه كفر وان اعتقدا ان

الشياطين تفعل السحر

والورع وحمل الثاني على من كان بالصدقة من ذلك * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يشترط بيان ما يوصى فيه فان أطلق الوصية فقال أو بيت اليد فقط لم يصح وهو لغو مع قول مالك انها تصح وتكون وصية في كل شيء فالاول مشدد محمول على أهل الصدق الذين لا يرجعون فيما رزوا عليه والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو وصى لغيره لم يدخل في ذلك الا الملائكة فقولنا مع قول الشافعي انه يدخل في ذلك أو يعود دارا من كل جانب ومع قول أحمد في أحمدى روايته ثلاثون دارا ومع قول مالك انه لا أحد لذلك فالاول مخفف في حق الجوار خاص بالعوام وهيات أن يقوم احدهم بحق الجوار الملائق لداره والثاني والثالث والرابع مشدد خاص بالكبار على حسب مقامهم في المرواة والايمان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ببطلان الوصية لبيت مع قول مالك بهتها فان كان عليه دين أو كفارة صرفت فيه والا كانت لورثته فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الثاني ان المقصود بالوصية ايصال خير الى الميت مادام لم يدخل الجنة فان البرزخ ويوم القيامة معدودان من أيام الدنيا ودار النكاح يبدل كون أهل الاعراف بسعدون بالسجدة يوم القيامة وترجع ميزانهم ثم يدخلون الجنة فلولا ان هذه السجدة في دار النكاح مارج بها ميزانهم * ومن ذلك قول مالك بصدقة الوصية من غلام لم يبلغ الحلم اذا كانت يعقل ما يوصى به مع قول أبي حنيفة بعدم الصدقة وهو مذهب أحمد والاصح من مذهب الشافعي فالاول مخفف على الغلام لانه أمر بشاب عليه غيره من العبادات لواقعة منه والثاني مشدد عليه لاحتمال انه اذا بلغ بهدوله فعل خير بتلك الوصية أرحم مما كان فعله حال صباه فرجع الامر الى مرتبتي * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه اذا اعتقل اسنان المريض لم تصح وصيته بالاشارة مع قول الشافعي انها تصح وهو الظاهر من مذهب مالك فالاول مشدد حفظ المال المريض والثاني مخفف حفظ الدين وحرمه على نفسه لم يعمل الخير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو كتب وصيته بخطه وبهلم انهم بخطه ولكن لم يشهد فيه لم يحكم به مع قول أحمد انه يحكم به سالم ولم يرجعه مما فالاول مشدد على الموصى والثاني مخفف عليه طبا لم يحصل له غيره فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو وصى الى رجلين أى أسند وصيته اليهما وأطلق فليس لاحدهما تصريف بدون اذن الاخر مع قول أبي حنيفة نه يجوز ثمانية أشياء مخصوصة وهي شراء الكفن وتجهيز الميت واطعام الصغار وكسوتهم ورد الودعة بعينها أو قيمها الدين وانفاذ الوصية بعينها أو عنق البعير وذا الخصوصية في حقه فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يصح التزويج في مرض الموت مع قول مالك انه لا يصح للبريض الخرف عليه أن يتزوج نازق فاسد اسدا أدخل بها أم لم يدخل ويكون الفسخ بالاطلاق فابرى من ذلك المرض فهل يصح ذلك انكاح أم يبطل روايتان له فالاول مخفف رائته مشدد محمول على من يفعل ذلك لغيره من ميراثه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز للوصى أن يشتري لنفسه شيئا من مال اليتيم بزيادة على القيمة استعجابا قال اشتراه بمثل قيمته لم يجز مع قول مالك يجوز له أن يشتريه بالقيمة ومع قول الشافعي ان ذلك لا يجوز على الاطلاق ومع قول أحمد في أشهر روايته ان ذلك لا يجوز وفي الرواية الاخرى انه اذا وكل غيره جزا فالاول فيه تخفيف على الوصى بالشرط المذكور لان الممنوع انما هو من يرى الخطأ الاقرانته دون الطفل فاذا اشتري بزيادة على القيمة فلا منع والثاني فيه تخفيف على الوصى وهو خاص بن كان من أهل الدين والورع والثالث مشدد خاص بمن كان رقيق الدين والرابع محمول كذلك على رقيق الدين والهامس مفصل ووجه انهامس أن الوكيل كالأجنبي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو ادعى الوصى دفع مال الى اليتيم بعد بلوغه فالقول قوله مع عيبه فيقبل قوله في الذم كايقبل في ثلث المال وفي كل ما يدعيه من الاتلاف انه هو أمين وكذلك الحكم في الاب والحاكم والشري والمضارب مع قول مالك والشافعي انه لا يقبل قول الوصى الابينة فالاول مخفف

من تعلم السحر فانه صنف لنا
 سحره فان وصفت ما يوجب
 السحر مثل ما اعتقده أهل
 بابل من التهرب الى الكواكب
 السبعة وانما تفعل ما يلبس
 منها فهو كافر وان وصفت ما لا
 يوجب الكفر فان اعتقده
 ابا حنيفة السحر فهو كافر (فصل)
 وهل يقتل الساسر بمجرد
 تعلمه واستعماله قال مالك
 وأحمد يقتل بمجرد ذلك فان
 قتل بسحره قتل عند الأئمة
 إلا أبا حنيفة فإنه قال لا يقتل
 حتى يتكرر ذلك منه وروى
 عنه أنه قال لا يقتل حتى يقر
 أنه قتل انسانا بسحره وهل
 يقتل قصاصا أم لا قال أبو
 حنيفة ومالك وأحمد يقتل
 قصاصا (فصل) وهل يقتل
 نوبة الساسر أم لا قال أبو
 حنيفة في المشهور عن نفسه
 ومالك لا تقتل نوبته ولا
 تسمع بل يقتل كالزندق
 وقال الشافعي تقتل نوبته
 وعن أحمد روايتان أظهرهما
 لا تقتل واستلفوا في ساسر
 أهل الكتاب فقال مالك
 والشافعي وأحمد لا يقتل وقال
 أبو حنيفة يقتل كما يقتل
 الساسر المسلم وهل حكم الساسرة
 المسلمة حكم الرجل الساسر
 المسلم قال مالك والشافعي
 وأحمد حكمها حكم الرجل
 وقال أبو حنيفة تحبس ولا
 تقتل (فصل) قال امام
 الحرم لا يظهر السحر الا على
 فاسق كالاظهار الكرامة

على الوصي على قواعد الامتلاء والثاني مشدد عليه ويصح حمل الاول على أهل الصديق والدين والثاني
 على من كان بالاضد من ذلك فرجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه تصح الوصية
 للمسلم مع قول أبي حنيفة انه لا تصح الا ان يقول ينفع منها عليه فالاول مخفف لانه من جملة القربات
 الشرعية كبنائه والثاني مفصل فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوصي
 اذا كان غنيا لا يجوز له أن يأكل من مال اليتيم عند الحاجة لا بقرض ولا بغيره مع قول الشافعي وأحمد
 ان له أن يأكل باقل الامر من أجره * وكفايته فالاول مشدد خاص بمن لا يرى الخط الاو فرالية
 والثاني منه تخفيف خاص بأهل الدين والمعروف فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
 وأحمد في أحد قوليهما ان الوصي اذا أكل من مال اليتيم عند الحاجة ثم استغنى بزمه رد العوض مع قول
 مالك انه ان كان غنيا فليس يستغنى وان كان فقيرا فلا يأكل بالمعروف بمقدار نظيره وأجرة مثله فالاول مشدد
 والثاني مفصل فرجع الامر الى من تبنى الميزان والله تعالى أعلم
 (كتاب النكاح)

أجمع الأئمة على ان النكاح من العقود الشرعية المستبينة باصل الشرع واتفق الأئمة على استحبابه لمن
 نأقت نفسه اليه وخاف الزنا يكون في حقه أفضل له من الحج والجهاد والصلاة والصوم التطوع
 واتفقوا على انه اذا قصد نكاح امرأته من له نظره الى وجهها وكفها اخلافا لادفانه قال يجوز النظر الى
 سائر جسدها خلا لسواقين وكذلك اتفق الأئمة على ان نكاح من ليس بكف في النسب غير محرم هذا
 ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول مالك والشافعي ان النكاح
 مستحب المحتاج اليه يجذب أهله مع قول أحمد انه متى نأقت نفسه اليه ونشئ العنت وجب ومع قول أبي
 حنيفة انه يستحب مطلقا بكل حال ومع قول داود وجوبه مطلقا على الرجل والمرأة لكن مرة في العمر
 فالاول مفصل في الاستحباب وعدمه والثاني مفصل في الوجوب وعدمه والثالث مخفف والرابع
 مشدد من وجه ومخفف من وجه فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ووجه الاول قوله تعالى واستغنى
 الذين لا يجدون نكاحا أي عونا عليه حتى يغنيهم الله من فضله ووجه الثاني انه طريق الى السلامة من الزنا
 ووجه الثالث أن الاستحباب كاف في طلب النكاح لكون ذلك مصاحبا للوازع الطبيعي من محبة النكاح
 بالطبع فلا يحتاج الى التشديد بالاجاب ووجه الرابع ان امثال أمر الشارع بحمل المرأة الواحدة
 ما يدل دليل على التكرير ومن ذلك قول الأئمة الاربعة يجوز نظر الرجل الى فرج زوجته وأمتها
 وعكسه مع قول بعض أصحاب الشافعي ان ذلك يحرم فالاول محمول على آحاد الناس من الأئمة والثاني
 مشدد خاص بالكبار العلماء وأصحاب المروءة والحياء فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول
 الشافعي ان عبد المرأة محرم لها فيجوز نظره اليها وعليه جمهور أصحابه مع قول جماعة منهم الشيخ أبو حامد
 والنووي انه ليس بمحرم لمسلمته وقال انه الذي ينبغي القطع به والقول بأنه محرم لها ليس له دليل ظاهر
 ولا ية انما وردت في الاما فالاول مخفف خاص بأهل العفة والدين والثاني مشدد خاص بمن كان بالاضد
 من ذلك ووجه الاول ان مقام السيادة ك مقام الامومة في نكرة الطبع من التلذذ بالاستمتاع به الما
 يشاهده العبد من سيده من الهيبة والتمظيم ووجه الثاني ان السيادة تنقص عن مقام الام في ذلك
 فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وعامة الفقهاء انه لا يصح النكاح الا من
 جاز التصرف مع قول أبي حنيفة انه يصح نكاح الصبي المميز والسفيه لكنه موقوف على اجازة الولي
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان وتوجيه القوانين ظاهر * ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة انه يجوز للزنا غير الاب أن يزوج اليتيم قبل بلوغه ان كان له مهلة في ذلك كالأب مع قول
 الشافعي يمنع ذلك فالاول مخفف محمول على تام للنظر والثاني مشدد محمول على قاصر النظر فرجع الامر
 الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يصح نكاح العبد بغير إذن سيده مع قول مالك انه
 يصح ولكن لاولى فسحه عليه ومع قول أبي حنيفة انه يصح موقفا على اجازة المولى فالاول مشدد والثاني

والثالث فيها ما تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان العبد لا يملك شيئا والتكاح من واجبه المنفعة على الزوج ومن لا مال له لا يصلح لان يكون زوجا فاذا كان باذن السيد جاز وكان السيد باذنه في التكاح التزم عنه جميع واجباته ووجه الثاني ان حكم التكاح حكم اكراه من مال السيد الاصل الواجب او المستحب او المباح فلا يحتاج الى اذن فيه الا ان يبدل بخلاف ذلك السيد ولذلك كان له فسخ التكاح كان له منعه من اكل الشهوات التي تضر به او بالسيد ووجه الثالث ان السيد قد يرى التكاح مضرا للعبد فكان من المهر وفوقه العفة على اجازته ومن ذلك قول الشافعي واحداً له لا يصح العقد الا بولي ذكر فان عقدت المرأة التكاح فهو باطل مع قول أبي حنيفة ان المرأة ان تزوج بنفسها وان توكل في نكاحها اذا كانت من أهل التصرف في مالها ولا اعتراض عليها الا ان تضع بنفسها في غير كنف فهناك يعتبر الولي عليها ومع قول مالك ان كانت ذات شرف ومال يرغب في مثاليها يصح نكاحها الا بولي وان كانت بخلاف ذلك جاز ان يتولى نكاحها اجنبي برضاها ومع قول داود ان كانت بكر لم يصح نكاحها بغير ولي وان كانت ثيبا يصح ومع قول أبي ثور وأبي يوسف يصح ان تزوج باذن وليها فان تزوجت بنفسها وترافعا الى حاكم حنفي فحكم بفسخه نفذ وليس للشافعي نقضه خلافاً لابي سعيد الا اصطخري فان وطئها قبل الحكم فلا حد عليه خلافاً لابي بكر الصديق ان اعتقد فحرمه وان طأها قبل الحكم لم يقع الا عند أبي اسحق المروزي احتياطاً فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره والثالث مفصل وكذلك قول داود وقول أبي ثور وأبي يوسف تخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال كلها ظاهر لا يخفى على القطن ووجه قول داود ان البكر لم تمارس الرجال فليس لها خبرة بما ينفعها او يضرها بخلاف الثيب ومن ذلك قول مالك انه تصح الوصية بالتكاح أي بالعقد ويكون الوصي أولى من الولي في ذلك مع قول أبي حنيفة ان القاضي هو الذي يزوج مع قول الشافعي انه لا ولاية لوصي مع ولي لان عارها لا يلحقه قال القاضي عبد الوهاب وهذا الاطلاق الذي في التعديل ينتقض بالحكم نازا زوج امرأة لانه لا يلحقه العار اهـ فالاول مخفف والثاني مشدد على الولي والوصي والثالث مشدد على الوصي فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الولي قد يرى ذلك الوصي أتم نظراً أو أشفق على موليته من أخيه مثلاً ووجه الثاني ان الحاكم قد يكون أتم نظراً من الولي والوصي ويحمل قول الشافعي ان عارها لا يلحق الوصي على الغالب فلا تنقض الكلام ووجه الثالث ان شفقة الولي لا تعاد لها شفقة غيره فلا قوال بمجولة على أحوال ومن ذلك قول الشافعي واحداً له لا ولاية لفاقد مع قول أبي حنيفة ومالك ان الفسق لا يمنع الولاية فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الولي الاقرب اذا غاب الى مسافة القصير زوجها الا بعد من العصبية مع قول الاثمة الثلاثة ان الغيبة اذا كانت منقطعة انتقلت الولاية الى الابدوان كانت غير منقطعة لم تنتقل والمنقطعة عند أبي حنيفة وأحمد هي الغيبة بكان لا فصل اليه القافية في السنة الا مرة واحدة فالاول مشدد على الولي الاقرب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان والاول محمول على حال من يخاف عليه الامنة فانه يجب التجهيل بتزويجها كما قال به داود والثاني محمول على من لا يخاف عليه اذ ذلك ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة وأصحابه ان الولي الاقرب اذا غاب عن البكر وخفي خبره لم يعلم مكانه ان أحاطا بزوجها باذنها مع قول الشافعي بخلاف ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان الشافعي ان للجد والاب تزويج البكر بغير رضاها صغيرة كانت أو كبيرة وبذلك قال مالك في الجد وهو أشهر الروايتين عن أحمد في الجد مع قول أبي حنيفة ان تزويج البكر البالغة العاقلة بغير رضاها لا يصح لاحد بحال ومع قول مالك وأحمد في احدى الروايتين انه لا تثبت للجد ولاية الاجبار بخلاف الاب فالاول مخفف على الاب والجد والثاني وسواهما مفصل والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة لا يخفى على القطن ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجوز لغير الاب تزويج الصغيرة حتى تبلغ واذن مع قول أبي حنيفة ان ذلك يجوز لساائر العصبات غير انه لا يلزم العقد في حقها فيثبت لها

على فاسق وذلك مبيته فادمن
اجماع الامية وقال مالك
السهر زندقه واذا قال الرجل
أحسنه قتل ولم تقبل توبته
﴿فصل﴾ قال النووي في
الروضة اتمان الكاهن ووقعه
الكهانة والتنجيم والشرب
بالرميل والشعر والشبهة
وتعلمها حرام بالنص الصحيح
وقال ابن قدامة الحنبلي في
الكافي الكاهن الذي له رعي
من الجن والعرف نقل عن
أحمد ان حكمهم القتل أو
الحبس حتى يموتوا قال وأما
المعزم الذي يهزم على المصروع
وزعم انه يجمع الجن وانها
نطية فذكره أصحابنا في
السيرة وروى عن أحمد انه
توقف فيه قال وسئل ابن
المسيب عن الرجل يوجه
عند ربه انه يلقى من
يدويه فقال انما يلقى الله عز
وجل عها يضر ولم يضر عها
ينفع ان استطاعت ان تنفع
أهلك فافعل وهذا يدل على
ان مثل هذا لا يكره صاحبه
ولا يقتل
﴿كتاب الحدود المرتبة
على الجنائيات السبعة﴾
وهي الزنا والبغى والزنا
والفسق والسرقه وقطع
الطريق وشرب الخمر
﴿باب الزنا﴾
هي قطع الاسلام بقول أو
قول أو بنية اتفق الاثمة على
أن من ارتد عن الاسلام
وجب عليه القتل ثم اختلفوا
هل يقتل قتلته في الحال أم
يوقف على اعتنايته وهل
استثنائية واجبة أو مستثنية

واذا استتب لم يقبل بهل
أم لا فقال أبو حنيفة لا يجب
استنابته ويقبل في الحال
الا أن يطلب الامهال فيه
الا أن ومن أصحابه من قال
بمهال وان لم يطلب الامهال
استنابا وقال مالك يجب
استنابته فان تاب في الحال
قبلت توبته وان لم يتب أمهل
ثلاثة ايام ينوب قال تاب والا
قتل وللشافعي في وجوب
الاستنابة قولان أظهرهما
الوجوب وعنه في الامهال
قولان أظهرهما الوجوب
وعنه في الامهال قولان
أظهرهما انه لا مهال وان
طلب بل يقتل في الحال اذا
أصر على رده وعن أحمد
روايتان أحدهما كذهب
مالك والثانية لا يجب
الاستنابة وأما الامهال فانه
يختلف مذهبه في وجوبه
ثلاثا وحكي عن الحسن
البصري انه لا يستناب
ويجب قتله في الحال وقال
عطاء ان كان مولودا على
الاسلام ثم ارتد فانه لا يستناب
وان كان كافرا فاستناب لم يرد
فانه يستناب وسكنى عن
الثوري انه يستناب أبدا
وهل المرتدة كالمرتد أم لا
قال مالك والشافعي وأحمد
الرجل والمرأة في حكم الردة
سواء وقال أبو حنيفة تحبس
المرأة ولا تقتل وهل تصح
رد الصبي الممزر أم لا قال
أبو حنيفة نعم وذلك هو
الظاهر من مذهب مالك وهو
المشهور عن أحمد وقال
الشافعي لا تصح ردة الصبي

الحبار اذا بلغت ومع قول أبي يوسف ان العتق بازها عندهم فالاول مشدد على غير الاب والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب له القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي وغيره ان
الصغيرة اذا زالت بكارتها بوطء حلال أو حرام لا يزوجه الاب ولا غيره حتى تبلغ وتزوج مع قول أحمد
انها تزوج اذا بلغت تسع سنين وأذنت في النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك بن أنس والمرأة بنسب أو ولاء أو عتق له ان تزوج نفسه
منها على الاطلاق مع قول أحمد انه لا يزوجه بنفسه منها الا بطريق قوكيله غيره في ذلك الا لا يكون موجبا
قابلا ومع قول الشافعي انه لا يجوز له القبول بنفسه ولا يوكل غيره بل يزوجه الحاكم ولو خليفته أو نائبها
وقال أبو يحيى البلخي من أصحابه يجوز له القبول بنفسه ويثبت عنه أنه تزوج امرأته ولي أمرها من نفسها
فالاول وما بعد الثالث مخفف والثاني والثالث تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو اعتق أمته ثم أذنت له في نكاحها من نفسه جاز له أن يني نكاحها
من نفسه وكذلك من له بنت صغيرة يجوز له أن يوكل من خطبها منه في تزويجها من نفسه مع قول غيرهما
في المسئلة ان ذلك لا يجوز فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة انه اذا انفق الأولياء والمرأة على نكاح غير الكف، صح مع قول أحمد انه لا يصح فالاول
مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول حصول الرضا ووجه الثاني انه
تصرف بغير الحظ والمصلحة * ومن ذلك قول الشافعي انه اذا زوجهها أحدا الأولياء رضاهما بغير كف
لم يصح مع قول مالك ان اتفاق الأولياء واختلافهم سواء فاذا أذنت في تزويجها لمسلم فليس لواحد من
الأولياء اعتراض في ذلك ومع قول أبي حنيفة بلزوم النكاح فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث
مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي فمتبر الكفاءة في خمسة أشياء الدين
والنسب والصناعة والحريه والخالوص من العيوب مع قول محمد بن الحسن ان الديانة لا تعتبر في الكفاءة الا
أن يكون بحيث يسكر ويخرج فيضرب منه الصبيان ومع قول مالك ان الكفاءة تعتبر بدين لا غير ومع
قول ابن أبي ليلى ان الكفاءة تعتبر في الدين والنسب والمسال وهي رواية عن أبي حنيفة ومع قول أحمد في إحدى
رواياته ان الكفاءة تعتبر في الدين والصناعة وفي الرواية الأخرى عن أبي حنيفة انها تعتبر في الدين والنسب
والمسال فالاول مشدد في شروط الكفاءة والثاني فيه تخفيف في شروطها والثالث مخفف وكذلك ما بعده
والرابع فهو فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولكن الاقوال كلها محمولة على اختلاف الأغراض * ومن
ذلك قول بعض أصحاب الشافعي ان السن يعتبر مع قول البعض الاخر انه لا يعتبر بالشيخ أن يتزوج الشاب
فالاول مشدد ومحمول على حال من غلب عليه الطباع الغضبية ونصر أوطاره على زينة الدنيا والثاني
مخفف ومحمول على من غلب عليه الزهد في الدنيا وعاق قلبه بأحوال الآخرة وغاب عن حظوظ نفسه *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فقد الكفاءة يوجب للأولياء حق الاعتراض مع قول مالك انه يبطل النكاح
وهو الأصح من قول الشافعي وأحمد الا ان حصل معه رضا الزوج * وقالوا بالاول فيه تخفيف على
الزوجين والثاني فيه تشديد عليهم ما بالشرط المذكور فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجب له القولين
ظاهر لا مطن * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد وأبي يوسف ومحمد ان المرأة اذا طلقت التزوج من
كفء بدون مهر مثالي لم يولي اجابته مع قول أبي حنيفة انه لا يلزم الولي اجابته فالاول مشدد خاص
بقاصر النظر من الأولياء والثاني مخفف خاص بشام النظر منهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان الابدان اذا
زوج مع حضور الولي الا قرب لم يصح مع قول مالك يصح الا في حق البكر والوصى فانه يجوز للابعد
التزوج فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
اذا قال رجل فلانة زوجتي وصدقته على ذلك ثبت النكاح بانتهاقه مع قول مالك انه لا يثبت حتى يرى
داخلا وخارجا من عندها الا أن يكون في سفره فالاول مخفف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة

ويزوي مثل ذلك عن أحد
واتفقوا على أن الزنديق
وهو الذي يسر الكفر ويظهر
الاسلام يقتل ثم اختفوا في
قبول توبته اذا تاب قال أبو
حنيفة في أظهره روي عنه
وهو الأصح من جهة أوجه
لاصحاب الشافعي تقبل توبته
وقال مالك وأحمد يفتل
ولا يستتاب وروي عن أبي
حنيفة مثل ذلك ((فصل))
لو ارتد أهل بلد وسرى فيه
حكمهم هل تصير تلك البلدة
دار حرب أم لا قال أبو حنيفة
لا تصير دارا لاسلام دار حرب
حتى يجتمع فيها ثلاثة شروط
ظهروا أحكام الكفر وان لا
يبقى فيها مسلم ولا ذى بالامن
الأصل وان تكون متاخمة
لدار الحرب والظاهر من
مذهب مالك انه يظهور
أحكام الكفر في بلدة تصير دار
حرب وهو مذهب الشافعي
وأحمد وانفقوا على انه تنقسم
أموالهم فامان ذرايعهم فقال
أبو حنيفة ومالك الذي حدثت
منهم بعد الرد لا يسترقون
بل يجبرون على الاسلام اذا
بلغوا فان لم يسلموا قال أبو
حنيفة ومالك يجلسون
ويتعاهدون بالاضرب جديبا
الى الاسلام وأما ذرايع
ذرايعهم فيسترقون وقال
أحمد تسترق ذرايعهم
وذرايع ذرايعهم والشافعي
في استرقاقهم قولان أحدهما
لا يسترقون

((باب البني))

اتفق الاثمة على أن الامامة
فرض وان لا يلد للمسلمين من

الميزان ويصح حل الاول على اكابر أهل الدين والورع والثاني على غيرهم ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة
نه لا يصح النكاح الا بشهادة مع قول مالك انه يصح من غير شهادة الا أنه يفتقر فيه الا شاعة وتزلز التراسي
الكتمان حتى لو عقد في السر واشترط كتمان النكاح فصح عنده وأما عند الاثمة فلا يصح كتمانهم مع
نكحوا الشاهدين فالاول مشدد محمول على من لا يؤمن بحجوده بعد العقد والثاني مخفف محمول على حال
هل الصدق والورع فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه لا يثبت النكاح
لابشاهدين عدلين ذكرين مع قول أبي حنيفة انه يثبت بمرجل وامرأتين وبشهادة فاسقين فالاول مشدد
الثاني فيه مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه قول أبي حنيفة القياس على الاموال في
وتما بالرجل والمرأتين وأما الفاسقان فانه يخصص لهما الا شاعة بالنكاح وذلك ككفي الخروج عن
حرة نكاح لسفاح ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا تزوج مسلم ذميمة لم يثبت النكاح الا بشاهدين
سلمين مع قول أبي حنيفة انه ينعقد بزمين فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان
وجه الاول تغليب حكم الاسلام ووجه الثاني تغليب حكم أهل الكفر وذلك لاسم بقولون نهادة أهل
نهم اذا وقع بحجود مسلم الا من ذلك قول عامة العلماء ان الخطبة سنة وليست بواجبة مع قول داود انها
جسبة عند العقد فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول انها
معية على الطعام أو عند الوضوء أو الخروج للضرورة ونحو ذلك ووجه الثاني انها تكلمة الجمعة فلم يبعثها
صلى الله عليه وسلم تركها عند تزويج أحد من بناته أو غيرهن ومن ذلك قول الشافعي وأحمد انه
يصح التزويج باللفظ التزويج أو النكاح مع قول أبي حنيفة رجه الله انه ينعقد بكل لفظ يقتضي
تليد على التأنيدي في حال الحياة حتى انه روي عنه في لفظ الجارة روايتان ومع قول مالك انه ينعقد
لن مع ذكر المهر فالاول مشدد والثاني وما بعده مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الثاني انه
ثبت من الشارع انه بعدنا باللفظ مخصوص لا يرى خلافا كلفظ التكبير في الصلاة بل يجوز لنا بل لفظ
مر بالرضا كالبيع ووجه الاول ان القرآن نطو بالتزويج والنكاح دون غيرها ومن ذلك قول
مما العلماء انه لو قال زوجت بنتي من فلان فبلغه فقال قبلت النكاح يصح مع قول أبي يوسف انه يصح
ككون قوله زوجت فلانا كقوله في العقد زوجت فلانة فيقول قبلت فالاول مشدد محمول على حال من
ؤمن بحجوده ولا كذب والثاني مخفف محمول على حال أهل الصدق فراجع الامر الى مرتبة الميزان
ن ذلك قول الشافعي في أصح القواين انه لو قال زوجت بنتي فقال قبلت فقط لم يقبل نكاحها أو
ويجها لم يصح مع قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في القول الا سحره يصح فالاول مشدد محمول على
من يخاف بحجوده وتزاعه في النكاح والثاني مخفف خاص بأهل الدين والصدق فراجع الامر الى مرتبة
يزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه يجوز لاسلم أن يتزوج كتابية من ولها الكتابي مع قول أحمد
ذلك لا يجوز فالاول مخفف تغليب المراعاة حكم الكفر والثاني مشدد تغليب الحكم أهل الاسلام فراجع
امر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في القديم ان السيد ملك اجبار
سده الكبير على النكاح مع قول أحمد والشافعي في الجديد انه لا يملك ذلك فالاول مخفف على السيد
ثاني مشدد عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه كل من القولين لا يخفى على الفطن ومن
ل قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوليه ان السيد لا يجبر على بيع عبده اذا طاب ذلك منه
تنع مع قول أحمد انه يجبر على ذلك فالاول مخفف على السيد محمول على أحاد الناس والثاني مشدد
ول على حال أهل الورع والدين الذين لا يرون لهم حقا على عبدهم بالملك انما يراه أخاه في الاسلام ان
العبد مسلم أو يريده قوله صلى الله عليه وسلم في حق الارقاء ومن لا يملككم فيه عوه ولا تهذوا خلق الله
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا يلزم الابن اعفاف أبيه بالنكاح اذا طلب الاب ذلك مع قول
شافعي وأحمد في أظهره وايته انه يلزم الابن اعفافه بالنكاح بشرط سوية الاب عند محقق أهباب
شافعي فالاول مخفف على الابن والثاني مشدد عليه بالشروط المذكور فراجع الامر الى مرتبة الميزان

المطهرين من الظالمين وأنه لا يجوز أن يكون على المسلمين وقت واحد في الدنيا أماناً لا منفقاً ولا مفترقاً وهم في الأئمة من قريش وإنما جازة في جميع أنحاء قريش وإن الأحكام أن يسهل ولا خلاف في جواز ذلك لأبي بكر وإن الإمامة لا تجوز لأمرأة ولا كافر ولا صبي لم يبلغ ولا مجنون وإن الإمام الكامل يجب طاعته في كل ما أمر به ما لم يكن معصية وإن القتل دونه فرض وأحكام من ولا ناذرة وأنه لو خرج على إمام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وكان لهم تأويل مشبهة ومطاع فيهم فإنه يباح قتالهم حتى يفتوا إلى أمر الله تعالى فإذا قاتلهم عنهم واختلفوا هل يتبع مدبرهم في القتل أو يذنب على جريحهم فقال أبو حنيفة إذا كان لهم فتنة رجحوا إليها جاز ذلك وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوزوا تفقوا على أن أموال البغاة لهم وهل يستعان بسلاحهم وكراهم على جريحهم قال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز ذلك مع قيام الحرب فإذا انقضت الحرب ودانهم وانقضى على أن ما أخذوا البغاة من خراج أرض أو غيره ذمى يلزم أهل العدل أن يمتسبوا به وإن ما يملق أهل العدل على أهل البغي لا ضمان فيه واختلفوا فيما يملق أهل البغي على أهل العدل في حال

ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد والشافعي في أصح القولين أنه يجوز للولي أن يزوج أم ولد بغير رضاها مع قول أحمد في إحدى روايته أنه لا يجوز له ذلك فالأول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فراجع الأثر إلى مرقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي أنه لو قال أعتقت أمي وبومات عتقها صدقها بخضرة شاهدين فالنكاح غير منعقد مع قول أحمد في إحدى روايته أنه ينفقها وأما العتق فهو صحيح أجماعاً فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأثر إلى مرقى الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن الأمة لو قالت أسيدها أعتقني على أن تزوجني فبكون عتق صدق فاعتقها صدق العتق وأما النكاح فقال أبو حنيفة والشافعي هي بالخيار إن شاءت تزوجه وإن شاءت لم تزوجه ويكون لها أن تختار تزوجه صدق مسناً ونكاحاً كرهت فلا شيء عليها عند أبي حنيفة ومالك وقال الشافعي له عليها أقيمة نفسها وقال أحمد تصير سرية وتزوجه أقيمة نفسها فإن تراخيا بالعقد كان العتق مهوراً ولا شيء لها سواء فالأول مشدد في أمر النكاح يجعل الخيار لها والثاني من الشك في الخيار مشدد بالزناها أقيمة نفسها إذا لم يتراخيا يجعل نفس العتق مهوراً فراجع الأثر إلى مرقى الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب ما يحرم من النكاح)

اتفق الأئمة على أن أم الزوجة تحرم على التأنيديين بعد العقد على البذخ خلافاً على زيد بن ثابت ومجاهد فانهم قالوا لا تحرم إلا بالدخول بالبذخ وقال زيد بن ثابت إن طلقها قبل الدخول طلقها أن يتزوج أمها وإن ماتت قبل الدخول لم يجز له تزويج أمها فجعل الموت كالدخول فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأثر إلى مرقى الميزان وتوجه القولين ظاهر واتفق الأئمة أيضاً على أن الربة تحرم بالدخول بالأم وإن لم تكن في حجر زوجها أمها أو قال داود يشترط أن تكون الربة في كفالة وكذلك اتفقوا على أن المرأة إذا زنت لم ينسخ نكاحها خلافاً على والحسن البصري واتفقوا أيضاً على أنه لا يجوز لمن يحل له نكاح الكفار وطء أمانتهم على المؤمنين خلافاً لأبي ثور فإنه قال يجوز وطء جميع الأمهات على أي دين كن واتفق الأئمة على تحريم الجمع بين الاختسين في النكاح وكذا بين المرأة وصغيرها أو جدها وهي إن نكاح المتعة باطل لا خلاف بينهم في ذلك ووصفته أن يتزوج امرأة إلى مدة فيقول تزوجتني إلى شهر أو سنة ويجوز ذلك وما ورد في باباته من نسخ بإجماع العلماء قديماً وحديثاً بأسرهم خلافاً للشيعة ورووه عن ابن عباس والثابت عنه بطلانه وسبأ في زفر نخوة في مسائل الخلاف هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز نكاح الزانية مع قول أحمد أنه يحرم نكاحها قبل النوبة من الزنا فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأثر إلى مرقى الميزان ومن ذلك قول مالك والشافعي أن من زنى بامرأة لم يحرم عليه نكاحها ولا نكاح أمها وإنها مع قول أبي حنيفة وأحمد يتعلق تحريم المصاهرة بالزنا وأدعيه أحمد فقال إذا طلقها لم يمت عليه أمه وإنه فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأثر إلى مرقى الميزان وتوجه القولين لا يخفى على الفطن ووجه تحريم الأم بالوطء ولدها الذكر كونها محالاً لولادته كالأزنى على حد سواء تعظيماً للمحل ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو زنت امرأة ثم تزوجت حل للزوج وطؤها من غير عدة لكن يكره وطء الحاملة المذكورة حتى تضع مع قول مالك وأحمد أنه يجب عليها العدة ويحرم على الزوج وطؤها حتى تنقضي عدتها ومع قول أبي يوسف إذا كانت حاملاً حرم النكاح حتى تضع وإن كانت حائلاً لم يحرم ولم تعتد فالأول مخفف خاص بأحد الناس والثاني قيمه تشديد خاص بأهل المروآت من العلماء والمصالحين والثالث مفصل فراجع الأثر إلى مرقى الميزان ووجه الأول افتاء النبي صلى الله عليه وسلم بحل ذلك وقال قد خرج من سفاح إلى نكاح ووجه القولين الآخر ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ومالك في إحدى روايته أنه يحرم على الرجل نكاح المتولدة من ربه مع قول الشافعي ومالك في الرواية الأخرى أنها تحل مع الكراهة فالأول مشدد خاص بأهل الورع بعد التوبة والثاني مخفف خاص

القتال من نفس أو مال فقال

أبو حنيفة ومالك والشافعي
في الجسد الرابع وأحمد في
أحدى روايته لا يفهم وقال
الشافعي في القديم وأحمد في
روايته الأخرى يفهم
(باب الزنا)

اتفق الأئمة على أن الزنا
فاحشة عظيمة توجب الحد
وأنه يختلف باختلاف الزنا
لأن الزاني نارة يكون بكرا
ونارة ثيبا وهو المحصن واتفقوا
على أن من شرائط الإحصان
الحرية والبسوخ والعقل
وأن يكون قد تزوج تزويجا
صححا ودخل بالزوجة
فهذه الشروط الخمسة تجميع
عليها واختلافها في الإسلام
هل هو من شرائط الإحصان
أم لا فقال أبو حنيفة ومالك
نعم وقال الشافعي وأحمد
لا يحد الذي عندهما من
كملت فيه شرائط الإحصان
فزني باهراة قد كملت فيها
شرائط الإحصان بأن كانت
سرة بالغلة طاهرة مدخولا بها
في نكاح صحيح وهي مسلمة
فهما زانيتان محصنتان
بالاجماع عليهما إلى جرم حتى
يموتن أو هل يجمع عليهما الجلد
قبل الرجم أم لا قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا يجمع وإنما
الواجب الرجم خاصة وعن
أحمد روايتان أظهرهما
يجمع ولو كان الزاني مملوكا وقد
تزوج ودخل في نكاح صحيح
فهل يجرم الأربعة على أنه
لا يجرم وقال أبو ثور يجرم
(فصل) قال في الإفصاح
وأنفة وأهلي أنه ليس بين

باراذل الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الأربعة بتحریم الجمع بين الاختين في
الوطء تلك العين مع قول داود بإباحة الجمع بين الاختين في الوطء تلك العين وهو رواية عن أحمد وفي رواية
أبي حنيفة أنه يصح نكاح الاخت على أختها غير أنه لا يحل له وطء المذكوحة حتى يحرم الموطوءة على نفسه
فالاول مشدد ويؤيده ظاهر قوله تعالى وأن تجمعن عوامين الاختين والثاني مخفف لأن سبائ الآتية إنما هو
في المحرمات بالنكاح والعقد الصحيح فلا يدخل فيه الجمع بين الاختين تلك العين والثالث مخفف في جواز
العقد على العقد لكن من غير وطء فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن
من أسلم ونحوه أكثر من أربعين من أربعين أو باعوا من الاختين واحدة مع قول أبي حنيفة أن كان العقد
وقع عليهن في حالة واحدة فهو باطل وإن كان في عقد صحيح النكاح في الأربع الأول وكذلك الاختان فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونحو قوله الفولن ظاهر * ومن ذلك
قول الأئمة الثلاثة أن نسكية الكفار صحبة تنعاق بها الأحكام كتنعاق أنسكية المسلمين مع قول مالك أنها
فاسدة فالاول مخفف على الكفار والثاني مشدد عليهم فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم
تعرض السلب للبعض عن أنسكيتهم في الفساد أو الوجه ووجه الثاني محوم قوله صلى الله عليه وسلم كل عمل
ليس عليه أمرنا فهو رد ويمكن تجديد عقد أحدهم إذا أسلم بسهولة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا
يجوز للحرن نكاح الأمة إلا بشرطين خوف العنت وعدم الطول لنكاح حرة مع قول أبي حنيفة أنه يجوز
للحرن ذلك مع فقد الشرطين وإنما المانع عنده من ذلك أن يكون تحت زوجه حرة أو معدة منه فالاول
فيه تشديد محمول على أهل الشرف والحسب الذين يرون نكاح الاماء عندهم حارون فصار في النسب
والثاني مخفف محمول على آحاد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لا يحل لأسلم نكاح الأمة الكتابية مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك مع عدم الشرطين فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف محمول على حالين كافي المسئلة قبله فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أنه يجوز للعبد أن يجمع بين الأربع سوى بين زوجهين فقط مع قول مالك أنه كالحر في جواز
الجمع بين أربع فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد أنه لا يجوز للحر أن يزيد في نكاح الاماء على أمة واحدة مع قول أبي حنيفة ومالك أنه يجوز له أن
يتزوج من الاماء أربعاً كما يتزوج من الحررات فالاول فيه تشديد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان * ووجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي أنه يجوز للرجل أن يتزوج باهراة
زنيهاً ويجوز له وطؤها من غير استبراء وبه قال أبو حنيفة لكن لا يجوز عنده وطؤها من غير استبراء
بخصية أو بوضع الحمل ان كانت حاملا فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول مالك يكره التزويج بالزانية مطلقا مع قول أحمد لا يجوز أن يتزوجها إلا بشرطين وجود
التوبة منها واستبراء بوضع الحمل أو بالاقراء أو بالشهود فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع
الأمر إلى مرتبة الميزان * ويصح حمل الثاني على حال أهل الورع بعد توبتهم وحمل الاول على آحاد
الناس وذلك أن الناس يلوثون باهل الورع اذا تزوجوا زانية قبل ظهور توبتها الخا لاهمة للناس وحملها
على الصديق في التوبة بخلاف آحاد الناس الذين يجهلون في الرذائل * ومن ذلك قول الأئمة كاهم أن
نكاح المتعة باطل مع قول زفر من الحنيفة أن الشرط يسقط ويصح النكاح على التأبيد اذا كان بلفظ
التزويج وان كان بلفظ المتعة فهو موافق للجماعة في البطلان فالاول مشدد لنسخ نكاح المتعة باجماع
الأئمة والثاني مخفف بالشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الشافعي
وأحمد أن نكاح الشغار باطل مع قول أبي حنيفة أن العقد صحيح والمهر فاسد فالاول مشدد والثاني فيه
تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه اذا تزوجها على أن يجعلها
لمطلقها ثلاثا وشرط أنه اذا وطئها فهي طالق أو فلا نكاح - أنه يصح النكاح دون الشرط وفي حملها الاول
عنده روايتان مع قول مالك أنها لا تحل للاول الا بعد حصول نكاح صحيح بهد من رغبة ومصدق من

الحرث اذا زني فانما يجلدان

كل واحد منهم مائة جلدة

وهل يضم اليهما مع الجلد

التغريب أم لا قال أبو حنيفة

لا يضم بل هو تغريب عظيم

واجب ان رآه الامام مصدق

عنه ما على قدر ما يرى وقال

مالك يجب تغريب الحر البكر

الزاني دون الزانية والتغريب

ان ينفي سنة الى غير بلده

وقال الشافعي وأحمد الزانيان

الحران البكران يجمع في

حقهما بين الجلد والتغريب

طاما وقال القرافي في نفسه

اختلافوا في نفي البكر مع الجلد

فالذي عليه الجمهور انه ينفي

مع الجلد قاله الخلفاء الراشدون

الاربعة وبه قال عطاء

وطاوس ومالك والشافعي

وأحمد وقال بتركة أبو حنيفة

﴿فصل﴾ واتفقوا على ان

العبد والامة لا يكمل حدهما

اذا زنيا وان حسد كل واحد

منهم ما يحسون جلدة وانه

لا فرق بين الذكر والانثى منهم

وانهم الا برهان بل يجلدان

سواء أحصنا أو لم يحصنا هذا

قول الائمة الاربعة وقال

بعض أهل الظاهر برهان

اذا أحصنا وذهب ابن عباس

ومجاهد وسعيد بن جبيرة الى

أنهما اذا لم يحصنا فلا يجلدان

أصلا واذا أحصنا فجلدهما

نحسون جلدة وذهب بعض

الناس كما قال القاضي عبيد

الوهاب المالكي في العيون

الى أنهم ما كالا سواهم وان

أحصنا فجلدهما والرجحان وان لم

يحصنا فجلدهما الجلد نحسون

وذهب داود الى ان يحسد

غير قصد التحليل ويوطؤها لالا وهي طاهرة غير حائض فان شرط التحليل أو فوات فساد العقد ولا تحل
للثاني ومع قول الشافعي في أصح القولين انه لا يصح النكاح ومع قول أحمد لا يصح النكاح مطلقا فالاول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وكذلك الثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ووجه هذه الاقوال لا تخفى على الشطن . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه اذا تزوجها ولم
يشترط تحليلها ولكن كان في عزمه التحليل صح النكاح لكن مع الكراهة عند الشافعي مع قول مالك وأحمد
انه لا يصح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الائمة الثلاثة
انه لو تزوج امرأته بشرط أن لا يتزوج ولا يتسمى عليها أو لا ينقلها من بلدها أو دارها أو لا يسافر بها
فالعقد صحيح ولا يلزم هذا الشرط ولها مهر المثل لان هذا شرط يحرم الحلال فكان كالوشرط ان لا
تسلمه نفسها مع قول أحمد ان العقد صحيح ولكن يلزمه الوفاء به متى خالف شيئا من ذلك فلهما الخيار في
الفسخ فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان . والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿باب الخياري في النكاح والرد بالعيب﴾

اعلم انه ليس في هذا الباب مسألة مجمع عليها . وأما اختلافه وافية فمن ذلك قول أبي حنيفة انه لا فسخ
بشيء من العيوب وما عدا المرأة الخيار في الحب والعنة فقط مع قول مالك والشافعي انه ثبت في ذلك كله
الخيار الا في الفتق ومع قول أحمد يشبهونه في الكل . واعلم يا أخوتي ان العيوب المثبتة للخيار تسعة أشياء
ثلاثة تشترك في الرجال والنساء وهي الجنون والجذام والبرص واثنان يختصان بالرجال وهما الحب
والعنة وأربعة تختص بالنساء وهي القرن والرق والفتق والعقل فالحب قطع الذكر والعنة الجرح
الجماع بعد الانتشار والقرن عظم يكون في الفرج يمنع من الوطء والرق انسداد الفرج والفتق انخراق
ما بين محمل الوطء ومخرج البول والعقل لحم يكون في الفرج وقيل رطوبة تمنع من لذة الجماع فالاول من
الاقوال مشدد على الزوج والثاني فيه تخفيف عليه والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه اذا حدث عيب في الزوج بعد العقد وقبل الدخول تخبرت
المرأة وكذلك بعد الدخول الا العنة عند الشافعي وأما اذا حدث العيب بالزوجة فله الفسخ على الراجح
من مذهب الشافعي وأحمد مع قول مالك والشافعي في القول الا آخره انه لا خيار له فالاول مخفف على المرأة
مشدد على الزوج الا في العنة عند الشافعي والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك
قول أبي حنيفة ان المرأة اذا عنت وزوجها فبقي انه يثبت لها الخيار مادامت في المجلس الذي علمت
بالعنت فيه ومتى علمت ومكنته من الوطء فهو رضاه ومع قول الشافعي في أصح أقواله ان لها الخيار على
الفور والثاني الى ثلاثة أيام والثالث ما لم تكن من الوطء فالاول فيه تشديد على المرأة والثاني فيه زيادة
تشديد والقول الثاني من أقوال الشافعي فيه تخفيف على الزوجة وكذلك الثالث فرجع الامر الى
مرتبة الميزان . ووجه قول أبي حنيفة والقول الثاني من أقوال الشافعي الخاق العتق بخيار المجلس
والشرط في البيع ووجه كون الخيار هنا على الفور الخاقه بالاطلاع على عيب المبيع . ومن ذلك
قول الائمة الثلاثة اذا عنت الامتوز وزوجها فلا خيار لها مع قول أبي حنيفة انه يثبت لها الخيار مع
سريته فالاول مشدد على المرأة والثاني مخفف عليها ووجه الاول تسارعها في الحرية بالعنت ووجه
الثاني انه كانشاء عقد النكاح فلا ينبغي تزويجها الا بمن ترضاه فقد ذكره لاهم آخر فيه غير العيوب التي

﴿كتاب الصداق﴾

في هذا الباب والله تعالى أعلم
اعلم اني لم أرفعه شيئا من مسائل الاجماع والاتفاق الا اتفاقهم على استقرار المهر بموت أحمد الزوجين
وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتهم ان النكاح
لا يفسد بفساد الصداق مع الرايتين الأنس بين مالك وأحمد انه يفسد بفساد الصداق فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان فساد المهر لا يتعلق له بذات النكاح فيصح
النكاح ويلزم الزوج بذل ذلك المهر أو مهر المثل ووجه الثاني أن المهر طريق الى اباحة النكاح والاستمتاع

فهو كالتطهارة الصلوة ويؤيده حديث قدس سره في وجوبه بكلمة الله وحديث من تزوج امرأة وفي نيته ان لا يوفيهما صداقة التي الله يوم القيامة وهو ان من ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان أقل الصداق مقدار مع قول الشافعي وأحمد انه لا حد لأقله وعلى التقدير فقال مالك وأبو حنيفة أقله ما يقطع به يد السارق وهو عشرة دراهم أو دينار عند أبي حنيفة أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم عند مالك فالأول من أصل المسئلة مشدد خاص بأحد المؤمنين الذين يقع منهم النزاع فيكون التقدير أنفع لهم ليرجعوا اليه والثاني مخفف لان فيه ردا للحكم الى ما ترضى به الزوجة أو وليها من قليل أو كثير فلزوجه جعل الصداق ملء جلد الثور ذهباً فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد في أصح روايته انه يجوز جعل تعليم القرآن مهرام مع قول أبي حنيفة وأحمد في أحدي روايته انه لا يكون مهرام فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ووجه الأول تصريح السنة بجواز أخذ الأجر عليه ووجه الثاني أن المال هو اللاتقي بمجمله صداق الغلبة بميل القلوب اليه فيحصل به التأليف بين الزوج والزوجة وأهلها كتركها ومشاهدة في الناس فتعطيها ديناراً فيجدها لذة أكثر من أن تعلمه آية أو حديثاً أو بصير بمجد لا جل ذلك أكثر ويحتمل أن الامام أباح حنيفة قصداً لجل كلام الله عز وجل أن يكون عوضاً عن الاستمتاع بجلبه دبغت بدم الخيض والنفاس ولا يساوي فلساً في السوق لو قطعت وبيعت * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان المرأة تملك الصداق بالعقد مع قول مالك انها لا تملكه الا بالدخول أو بموت الزوج فلا تستحقه بمجرد العقد وانما الملك يقع به فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا أوفاهما مهرها فله أن يسافر بزوجه حيث شاء مع قول أبي حنيفة في أحدي روايته انه لا يخرجها من بلدها الى بلد أخرى وعليه الفتوى كما قاله صاحب كتاب الاختيار لفساد أهل الزمان فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أصح روايته ان المفوضة اذا تزوجت ثم طلقت قبل المسيس والفرض فليس لها الا المتعة مع قول أحمد في الرواية الأخرى ان لها نصف مهر المثل ومع قول مالك ان المتعة لا تجب لها بمثل بل هي مستحبة فقط فالأول والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الإيجاب للمتعة على القول الأول انها من المعروف وحسن المعاملة والمعاملة ووجه الثاني القياس على طلاق المفروض لها مهر ووجه الثالث أن المفوضة لم تعلق أمهالها بالمهر بل ذلك التعلق فكانت المتعة لها مستحبة وبصح حل الزوج على حال الا كبر من أهمل الورع والثاني على حال آحاد الناس * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المتعة اذا رجعت فهي مقدرة بثلاثة أبواب درع ونجار ولحفة بشرط أن لا يزيد ذلك على نصف مهر المثل مع قول الشافعي في أصح قوله وأحمد في أحدي روايته ان ذلك الى اجتهاد الحاكم بقدرها بنظره قال الشافعي والمستحب أن لا تنقص عن ثلاثين درهما وله قول آخر انها تصح بما ينطق عليه الاسم كالصداق فتصح بما قل وكثر وفي رواية لا حدها تقدر بكسوة تجزيم في الصلوة وذلك ثوبان ودرع ونجار لا ينقص عن ذلك فالأول فيه تشديد بالشروط الذي ذكره والثاني فيه تخفيف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل ذلك محمول على اختلاف أحوال الناس في اليسار وعدمه * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان مهر المثل معتبر بقرباياتهم من العصباء خاصة ولا مدخل في ذلك لامهال ولا نكاحها الا أن تكونا من نفس عشيرتهم مع قول مالك انه معتبر بأحوال المرأة في جاهلها وشرفها وما لها ودون انسابها الا أن يكن من قبيلة لا يزدن في صداقهن ولا ينقصن ومع قول الشافعي انه معتبر بقرباياتهم العصباء فقط في رأي حال أقرب من نسب اليه وأقرب من أخت لا بون ثم لاب ثم بنات أخ ثم عمات كذلك فان فقد نساء العصباء أو جهل مهرهن فإرحام كجداً وخالات ويعتبر برهن وعقل ويسار وبكارة وما اختلف به غرض فان اختصت بفضل أو غيره زيد أو نقص لائق بالحال ومع قول أحمد هو مقدور بقرباياتهم النساء من العصباء من ذوي الارحام فالأول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مشدد والاربع فيه تشديد كالقول الأول فرجع

العبد مائة والامة خمسون
وذهب أبو ثور الى ان حد
الرقيق كحد الحر في المائة
واختلفوا في وجوب التغريب
في حقه ما قال أبو حنيفة
وأحمد لا يغربان وهو قول
للشافعي والأصح من مذهبه
انه يغرب نصف عام (فصل)
واختلفوا فيما اذا وجبت
شروط الاحصان في أحد
الزوجين دون الآخر وصورتها
أن يوطأ المسلم زوجته
الكتابية أو يوطأ العاقل
زوجه المجنونة أو يوطأ البالغ
زوجه الصغيرة المطيعة
لاوطأ أو يوطأ الحرة
من زوجته فتعند أبي حنيفة
وأحمد لا يثبت الاحصان
لواحد منهما ما وعنده مالك
والشافعي يثبت لمن وجبت
شروطه فيسه فان زنيا كان
الجسد في حقيق من لم يثبت له
الاحصان والرجم على من
يثبت له (فصل) واختلوا
في الذي هل يقام عليه حد
الزنا فقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد يقام عليه الحد وقال
مالك لا يقام عليه واختلفوا
في اليهودي اذا زنى وهو
محصن فقال أبو حنيفة ومالك
لا يرجم لان عندهما
لا يتصور الاحصان في حقه
لان من شروط الاحصان
عندهما الاسلام ولكن يحد
عند أبي حنيفة وعند مالك
يعاقبه الامام اجتهاداً وقال
الشافعي وأحمد هو محصن
فيرجم لان الاسلام عندهما
ليس بشرط في الاحصان
(فصل) والمرأة العاقلة اذا

فوطئها أو زنى ما قل مجنوناً

قال مالك والشافعي وأحمد
يجب الحد على العاقل منها
قال أبو حنيفة يجب الحد
على العاقل منهم دون العاقل
ولو رأى على فراشه امرأة
فوطئها زوجته فوطئها أو
نادى أمي زوجته فاجابته
امرأة أجنبية فوطئها وهو
يظنها زوجته ثم بان
الموطوءة أجنبية قال مالك
والشافعي وأحمد لا حد على
النظان والاعمى وقال أبو
حنيفة عليهم الحد (فصل)
واتفق الاثمة على ان البينة
التي يثبت بها الزنا ان يشهد
أربعة رجال عدول يصفون
حقيقة الزنا واختلافوا هل
يشترط العدول في الاقرار به
فقال أبو حنيفة وأحمد
لا يثبت الزنا بالاقرار إلا أن
يقر العاقل البالغ على نفسه
بذلك أربع مرات وقال مالك
والشافعي يثبت باقراره مرة
واحدة ولو شهد الشهود
الأربعة في مجالس متفرقة
قال أبو حنيفة ومالك وأحمد
متى لم يشهدوا في مجلس واحد
فأنهم قد فقه وعلمهم الحد وقال
الشافعي لا بأس بتفريقهم
وقبل أقوالهم (فصل)
واختلفوا في صفة المجلس
فقال أبو حنيفة ومالك المجلس
الواحد شرط في محبة الشهود
محبة عين فان جاؤا متفرقين
واجتمعوا في مجلس واحد فأنهم
قد فقه وعلمهم الحد وقال الشافعي
لمجلس ليس بشرط في اجتماعهم
لا يجزئهم بل متى شهدوا باقرارنا

الامر إلى مرتبة الميزان ولعل هذه الأقوال تختلف باختلاف أحوال الناس • ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة ان الزوجين اذا اختلفا في قبض الصداق فالقول قول الزوجة مطلقة مع قول مالك ان كان العرف
جاري في تلك البلد دفع المجهل قبل الدخول كما كان بالمدينة فالقول بعد الدخول قول الزوج وقبل الدخول
قولها فالاول مخفف على الزوجة مشدد على الزوج والثاني مفصل فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
• ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أربع قوايه الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج مع قول مالك
والشافعي في القديم انه الولي ومع قول أحمد في الحديث روايته كذهب الشافعي في الجديد والثانية كذهب
مالك والشافعي في القديم ثم لا يخفى أن لكل من الأقوال وجهان فان عفو الولي فيه مصلحة للزوج وعفو
الزوج فيه مصلحة للولي فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ان العبد اذا تزوج
بغير إذن سيده ودخل بالزوجة وقد سمي لها مهر الا يلزمه شيء في الحال فان أعتق لم يهر من مهرها مع قول
مالك ان لها المسمى كله ومع قول الشافعي ان لها مهر المثل وانتهى ليق بدمه العبد وعن أحمد روايتان
فالاول مخفف على العبد والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف والرابع كالمذهبين فرجع الامر إلى مرتبة
الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزيادة على الصداق بعد العقد تلحق بالصداق في الثبوت سواء
دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف المسمى فقط مع قول
مالك ان الزيادة ثابتة ان دخل بها أو مات عنها فان طلقها قبل الدخول لم تثبت فلها نصف الزيادة مع نصف
المسمى وان مات قبل الدخول وقبل القبض بطات وكان لها المسمى بالعقد على المشهور وعنده ومع قول
الشافعي هي هبة مستأنفة ان قبضها مضت وان لم يقبضها بطات ومع قول أحمد حكم الزيادة حكم الأصل
فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث كذلك والرابع مشدد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ومن
ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان المرأة اذا سلمت نفسها قبل قبض صداقها فدخل بها الزوج وخلاها ثم
امتنعت عنه بعد ذلك جاز لها مع قول مالك والشافعي ليس لها منه بعد الدخول ولها الامتناع منه بعد
الخلوة فالاول مخفف على الزوجة والثاني فيه تشديد عليهم افرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين
لا يخفى على الفطن • ومن ذلك قول الشافعي في أظهر قوايه ان المهر لا يستقر الا بالوطء مع قول مالك
بانه يستقر اذا طالت الخلوة وان لم يطأ ومع قول أبي حنيفة وأحمد ان المهر يستقر بالخلوة التي لا مانع فيها
وان لم يحصل وطء فالاول مخفف على الزوج والثاني فيه تشديد عليهم • والثالث مفصل فرجع الامر إلى
مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الشافعي في أصح قوايه والاثمة الثلاثة ان ولادة العرس سنة مع قول
الشافعي في القول الآخر ان الواجبة فالاول مخفف والثاني مشدد ولعل الامر يختلف باختلاف أخلاق
الناس في الجود والسعيا فوجب على أهل المروءة وتسحب لغبرهم • ومن ذلك قول مالك في المشهور
والشافعي في أظهر القولين وأبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهم ان الواجبة إلى ولادة العرس واجبة مع
قول الاثمة المذكورين في القول الآخر انهم استحبوا فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى
مرتبة الميزان • وبصح حل الاول على ما اذا ترتب على عدم اجابته فتنه والثاني على ضد ذلك والحد
لله رب العالمين • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتهم انه لا بأس بالشارف في العرس ولا
يكره التقاطه مع قول مالك والشافعي بغيره فالاول مخفف خاص بما اذا لم يكن فيه نسبة إلى دناءة الهمة
والمروءة والثاني فيه تشديد ولعله محمول على ما اذا ترتب على ذلك دناءة همة ومروءة كما هو حال غالب
الناس فرجع الامر إلى مرتبة الميزان • ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه تسحب ولادة غير العرس
كانت ان وتكون مع قول أحمد ان التسحب فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر إلى مرتبة الميزان
وان الله تعالى أعلم (باب القسم والنشور وعشرة النساء)

اتفق الاثمة على أن القسم انما يجب للزوجات فلا قسم لزوجته مع أمة وعلى انه لا تجب النسوية في الجماع
بالاجماع وعلى ان النشور زجرام تسقط به النفقة بالاجماع وعلى انه يجب على كل واحد من الزوجين
معاشرة صاحبه بالمعروف وعلى انه يجب على كل منهما بذل ما وجب عليه من غير كراهة ولا مطل بالاجماع

مستقرين ولو واحد أو اثنان
 واحد وجب الحد وقال أحمد
 المجلس الواحد شرط في اجتماع
 الشهود وأداء الشهادة فإذا
 جمعهم مجلس واحد وشهدوا
 به سمعت شهادتهم وان
 جاؤا متفرقين ((فصل)) ولو
 أقربا زنا ثم رجع عنه قيل
 رجوعه وسقط الحد عند
 الثلاثة واختلاف قول مالك في
 ذلك فقال يقبل رجوعه
 وكذلك في السرقة والشرب
 وقال لا يقبل رجوعه إلا ان
 رجع بشبهة يعذر بها ((فصل))
 وأتفقوا على تعزيم اللواط
 وأنه من الفواحش العظام
 وهل يوجب الحد قال مالك
 والشافعي وأحمد يوجب الحد
 وقال أبو حنيفة يعذر في أول
 مرة فإن تكررت منه قتل
 واختلاف من يوجب الحد في
 صفته فقال مالك والشافعي
 في أحد قوليه وأحمد في أظهر
 روايته حد الرجل بجم بكل حال
 فيما كان أو بكرا وقال الشافعي
 في قوله الآخر وهو المرجع
 حده حد الزنا فيفرق بين
 البكر والتيب فعلى المحدثين
 الرجوع على البكر الحد
 وعن أحمد مثله وأتفقوا على
 أن البينة على اللواط لا تثبت
 إلا بأربعة كالزنا إلا بأربعة
 فثبتها بالشاهدين ((فصل))
 ومن أتى بهيمة قال أبو حنيفة
 ومالك يعزر وعنه مالك
 رواية أنه يحد والشافعي ثلاثة
 أقوال أحدها يحد عليه
 الحد ويخفف بالبكرة
 والثعبون والثاني أنه يقتل بكرا
 كان أو ثيبا والثالث يعزر

وعلى أنه يجب على الزوج طاعة زوجته وملازمة المسكن وعلى أن له منعهما من الخروج وعلى أنه يجب
 على الزوج المهر والنفقة فهذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في هذا الباب وأما ما اختلفوا
 فيه من ذلك قول الشافعي أن العزل عن الطيرة ولو تغيرت أجزأه مع الكراهة مع قول الأئمة الثلاثة أن ذلك
 لا يجوز إلا بأذن الأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأول عدم
 تحققنا أن الله تعالى يخلق من ذلك المصائب بشراف قد يلحق المني الفساد فلا ينعقد منه ولد ووجه الثاني أن
 الأصل الانعقاد والفساد مارض والأصل عدمه ويقاس على ذلك عزل الحر إذا كانت تحتة أمة فالشافعي
 يجوز العزل عنها بغير إذن سيدها والأئمة الثلاثة يحرمون ذلك إلا بأذن سيدها والله تعالى أعلم * ومن
 ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا تزوج بكرا أقام عند ما سبعة أيام أو ثيبا أقام عندها ثلاثة أيام ثم دار
 بالنفقة على نسائه في الصورتين مع قول أبي حنيفة أن الجديدة لا تفصل في القسم بل يسوي بينهما وبين
 الأولى عنده فالأول مشدد على الزوج وبه جاءت الأحاديث والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن للرجل أن يسافر بغير إذن من غير قرعة وإن لم يرض مع قول مالك في
 أحدي روايته وأحمد والشافعي أنه لا يجوز إلا برضا من وإن سافر بغير قرعة ولا نراض وجب عليه
 القضاء لمن عند الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة ومالك في الرواية الأخرى لا يجب عليه القضاء فالأول
 مخفف والثاني مشدد والأول في المسئلة الثانية مشدد في وجوب القضاء والثاني مخفف فيه فراجع
 الأمر إلى من تبنى الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

((كتاب الخلع))

اتفق الأئمة على أن الخلع مستمرا حكم خلافا لمكر بن عبد الله المزني التابعي الجليل في قوله أن الخلع منسوخ
 قال العلماء وليس بشئ واتفق الأئمة على أن المرء إذا كرهت زوجها الفج منظر أو سوء عشرة جاز لها أن
 تخلعه على عوض وإن لم يكن من ذلك شيء وتراضيا على الخلع من غير سبب جاز ولم يكره خلافا للزهري
 وعطاء وداود في قولهم أن الخلع لا يصح في هذه الحالة أي لأنه عبث والعبث غير مشروع وغير المشروع
 مردود * واتفقوا على أن الخلع يصح مع غير زوجة بان يقول أجنبي للزوج طلاق امرأتك بألف مثلا
 وقال أبو ثور لا يصح هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق الأئمة الأربعة في الباب * وأما
 ما اختلف فيه الأئمة من ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أظهر قوليه وأحمد في أحدي روايته أن
 الخلع طلاق مع قول أحمد في أصح روايته أنه فسخ لا ينقص عدلا وليس بطلاق وهو القديم من مذهب
 الشافعي واختاره جماعة من متأجري أصحابه بشرط أن يكون ذلك مع الزوجية ويلفظ الخلع وأن
 لا ينوي به الطلاق فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه القولين ظاهر
 لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن الخلع لا يكره بأكثر من المسمى مع قول أبي حنيفة
 أن كان النشوز من قبلها أكثر أخذ أكثر من المسمى وإن كان من قبله كره أخذ شيئا مطلقا مع الكراهة
 ومع قول أحمد يكره الخلع على أكثر من المسمى مطلقا فالأول مخفف والثاني مفصل والثالث مشدد
 فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان * ووجه الأول أن حكم الخلع في العقد حكم العقد فكذلك أن يزيد في المهر
 ما شاء فكذلك في عوض الخلع ووجه الأول من شق التفصيل أن الضرر منها أكثر جاز الزوج أن يشدد
 عليه بأخذ ما زاد على المسمى ووجه الشق الثاني أنه من جملة أخذ أموال الناس بالباطل وهو خاص
 بأهل الدين والورع وأما غيرهم فربما أخذ ذلك مع كونه ظالمًا عليهم أسوء عشرته وكثرة بخله وشح نفسه
 ومضار رتبها بالانزويج والفسر عليهم ويرى أنه بعد ذلك خالص من قبعتها والخلال أنه تحت حكمها
 في الآخرة فإنه لو لا كثرة أيدائه لما فدت نفسها منه بمال حتى تستريح منه ومن روثيته ووجه قول
 أحمد أن الزائد على المسمى خارج عن حكم العدل فالخلف يتصرف السفيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 أنه يلحق الختلة الطلاق في مدة العدة مع قول مالك أنه ان طلقها عقب خلعها متصلا بالخلع طلاق وان
 انفصل الطلاق عن الخلع لم يطلاق ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يلحقها الطلاق بحال فالأول مشدد على

وهو المرح المفني به وهين
أحذر وايتان التي اختارها
جاءة من أصحابه أنه بهز
• واختلفوا في الهمزة
المطوية فقال مالك لا تدخ
بحال وقال أبو حنيفة إن كانت
الواطئ ذبحت والافلا
ولأصحاب الشافعي ثلاثة
أوجه أحدها وهو الأصح
إن كانت مما يؤكل ذبحت والافلا
والثاني تدخ مطلقا والثالث
لا تدخ مطلقا وقال أحمد تدخ
سواء كانت له أو غيره وسواء
كانت مما يؤكل لجها أو لم يؤكل
وعلى الواطئ قيمته الصاحب
وهل يجوز للواطئ الأكل منها
أو غيره أم لا قال أبو حنيفة
لا يأكل هو منها أو يأكل غيره
وقال مالك يأكل منها هو وغيره
وقال أحمد لا يأكل هو منها ولا
غيره ولأصحاب الشافعي
وجهان أحدهما يؤكل مطلقا
لقد قديمتن في التحريم
﴿فصل﴾ وانفقوا على أنه
إذا عقد على محرّم من النسب
أو الرضاع فإن العقد باطل
واختلفوا فيما لو طئ في هذا
العقد مع العلم بالتحريم وكذا
لو عقد على معدة من غيره
وطئها على ما بالتحريم فقال
مالك والشافعي وأحمد يجب
عليه الحد وقال أبو حنيفة
يعزّر ولو استأجر امرأة لم يزن
بها ففعل وجب عليه الحد
بالانفاق إلا ما يحكي عن أبي
حنيفة أنه قال لا حد عليه
ولو طئ أمته المزوجة
فهو بل يحد قال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا يحدون
أحمد وايتان ﴿فصل﴾

الزوج والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الأمر إلى متى بقي الميزان ووجه كل من الأقوال ظاهر •
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه ليس للاب أن يختلع ابنته الصغيرة بشئ من مالها مع قول مالك وبعض
أصحاب الشافعي أن له ذلك وكذلك ليس له أن يختلع زوجته ابنته الصغيرة عند الأئمة الثلاثة مع قول مالك
بأن له ذلك فالأول في المسئلة مشدد على الأب والثاني فيهما مخفف عليه فرجع الأمر إلى متى بقي الميزان
• ومن ذلك قول أبي حنيفة إنهم لو قالوا طلقني ثلاثا على ألف فطلقها واحدة استحق ثلاث الألف مع قول
مالك أنه يستحق الألف كله سواء طلقها ثلاثا أم واحدة لأنها ثلاث نفقات واحدة كما تملك بالثلاث ومع
قول الشافعي أنه يستحق ثلاث الألف في الحالين ومع قول أحمد أنه لا يستحق شيئا في الحالين فالأول مخفف
والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مخفف جدا لعدم مطابقة فعله
للسؤال فصح الخلع ولغا المال • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنها لو قالت طلقني واحدة بألف فطلقها
ثلاثا طلقني واستحق الألف مع قول أبي حنيفة أنه لا يستحق شيئا وطلق ثلاثا فالأول فيه تشديد والثاني
فيه تخفيف فرجع الأمر إلى متى بقي الميزان ﴿كتاب الطلاق﴾
اتفقوا على أن الطلاق مكره في حالة استقامته الزوجين بل قال أبو حنيفة بتحريمه واتفقوا على تحريم
الطلاق في الحيض المدخول بها أو في طهر جامع فيه إلا أنه يقع وكذلك جميع الطلاق الثلاث يقع مع النهي
عن ذلك نهى تحريم عند بعضهم ونهى كراهة عند بعضهم وكذلك اتفقوا على أنه إذا قال لن زوجته أنت
طالق نصف طلاقه طلاقا واحدة خلافا لآراء في قوله أنه لا يقع شئ وافقها كلهم على خلافه وعلى أن
الزوج إذا قال لغير المدخول بها أنت طالق بآنت منه كالطلاق الثلاث هذا ما وجدته في الباب من مسائل
الاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله أنه يصح تعليق الطلاق والمالك بالعق
فيلزم الطلاق والعق سواء أطلق أو ضم أو خصص • وصورته أن يقول لأجنبية أنت تزوجتك فانت
طالق أو كل امرأه أو تزوجها فهي طالق أو يقول لأم ولدك فانت تزوجتك فانت
قول مالك أنه يلزم الطلاق أو العتق إذا خصص أو عين قبيلة أو قرية أو امرأه بعينها إلا أن أطلق أو ضم
ومع قول الشافعي وأحمد أنه لا يلزم الطلاق والعق مطلقا فالأول مشدد والثاني مفصل والثالث
مخفف فرجع الأمر إلى متى بقي الميزان وأدلة هذه الأقوال مسطورة في كتب العلماء من كل مذهب •
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يعتبر بالرجال مع قول أبي حنيفة أنه يعتبر بالنساء وصورته عند
الجماعة أن الحرة ثلاث طليقات والعبد طليقتين مع قول أبي حنيفة أن الحرة تطلق ثلاثا والامة
اثنين سرا كان زوجها أو عبدا فالأول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الأمر إلى متى بقي
الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا علق طلاق زوجته بصفة كقولها إن دخلت الدار
فانت طالق ثم أبان لم تفعل المحلوف عليه في حال البينة ثم تزوجها ثم دخلت فأن كان الطلاق الذي أبانها
دون الثلاث فاليمين باقية في النكاح الثاني لم تفعل فيجوز وجود الصفة مرة أخرى وإن كانت ثلاثا انفذت
اليمين مع قول الشافعي في أصح الأقوال أنه متى طلقها طلاقا بائنا ثم تزوجها وإن لم يحصل فعل المحلوف
عليه انفذت اليمين على كل حال ومع قول أحمد يعود اليمين سواء بانث بالثلاث أو بعبادتها أما إذا حصل
فعل المحلوف عليه في حال البينة فالأئمة الثلاثة على أن اليمين لا تعود مع قول أحمد أنه تعود اليمين يعود
النكاح فالأول في المسئلة مفصل والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد والأول في المسئلة الثانية مخفف
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى متى بقي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا جمع الطلقات
الثلاث دفعة واحدة فهو طلاق بدعة مع قول الشافعي أنه طلاق سنة وهو إحدى الروايتين عن أحمد
واختارها النطري فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى متى بقي الميزان • ويصح حمل الأول
على حال أهل العلم والحلم والثاني على أهل الجهل والرعونات • ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا قال
لزوجته أنت طالق هدد الرمل والتراب أنه يقع طلاق واحدة تبين جميع قول الأئمة الثلاثة أنها تطلق ثلاثا
فالأول مخفف من حيث حكمه بالبينة والثاني مشدد • ومن ذلك قول أصحاب أبي حنيفة

انفق الائمة على أن شهده ود
 الزنا اذ لم تشكهم أربعة فانهم
 قد ذفقتهم بحسدون الا في قول
 الشافعي وانفقوا على انه اذا
 شهد اثنان انه زنى بها مسطورة
 وآخرون أنه زنى بها مكرهة
 فلا حد على واحد منهم ولو
 شهد اثنان على انه زنى بها في
 هذه الزاوية واثنان أنه زنى
 بها في زاوية أخرى فقال أبو
 حنيفة وأحمد تقبل هذه
 الشهادة ويجب الحد وقال
 مالك والشافعي لا تقبل ولا
 يجب الحد والشهادة في
 القذف والزنا وشرب الخمر
 تسع في طلال بالتناقض فساو
 مضى على الواقعة مدة زمان
 قال أبو حنيفة لا يسمع ذلك
 بعد عطاء المدد اذ لم يكن
 ناخرهم ليهدهم عن الامام
 وقال الثلاثة تسمع ولو أقر
 على نفسه بذلك بعد مدة
 قال أبو حنيفة يسمع اقراره
 بذلك الا في شرب الخمر
 خاصة وقال الثلاثة يسمع
 اقراره في الكل (فصل)
 الحاكم اذا حكم بشهادة ثمانية
 له أن الشهادة فسفة أو عبيد
 أو كفار قال أبو حنيفة لا
 ضمان عليه وقال مالك ان
 قامت البيعة على فسقهم لم
 يضمن الحاكم وان قامت
 البيعة على الشرب والكفر
 ضمن انتفر يطه وقال الشافعي
 عليه ضمان ما حصل من
 اثر الضرب (فصل) وما
 يستوفيه الامام من الحدود
 والعصا ويحطى فيه قال
 أبو حنيفة ارش خ ل الامام
 في بيت المال وعن الشافعي

ومالك وأحمدان من قال لزوجه انطلقت فأنت طالق قبله ثلاثا ثم طلقها بعد ذلك وقع عليه طلاقه منجزة
 ويقع بالشرط تمام الثلاث في الحال مع قول الرافي والنوري انه يقع المذهب فقط دفعا للحدود ومع قول
 المزني وابن سريج وابن الحداد والقفال وأبي حامد وصاحب المذهب وغيرهم انه لا يقع طلاق أصلا وحكي
 ذلك عن نص الشافعي ومن أصحاب الشافعي من قال بوقوع الثلاث كذهب الجماعة قال النوري والفتوى
 على وقوع المنجز فقط فالاول فيه تخفيف من وجهه ونسديد من وجهه والثاني مخفف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان ولكل من الاقوال وجه لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
 وأحمدان كنيات الطلاق تفتقر الى نية أو دلالة حال مع قول مالك انه يقع الطلاق بمجرد اللفظ فالاول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو انضم الى هذه
 الكنيات دلالة حال من الغضب أو ذكر الطلاق فان كان في ذكر الطلاق وقال لم أرد له بعد في جميع
 الكنيات وان كان في حال الغضب ولم يجرد ذكر الطلاق صدق في ثلاثة الفاظ من الكنيات وهي اعتدى
 واختارى وأمرك بيدك ولا يصدق في غيرهما مع قول مالك ان جميع الكنيات الظاهرة متى قالها مبتدئا
 أو مجيبا لها عن سؤالها الطلاق كان طلاقا ولم يقبل قوله لم أرد له ومع قول الشافعي ان جميع الكنيات تفتقر
 الى النية مطلقا كما هو مع قول أحمد في إحدى روايته بفتقر وفي الأخرى لا يفتقر الا أن أبا حنيفة
 الصريح عنده لفظ واحد وهو الطلاق وأما لفظ السراح والفرار فلا يقع به طلاق عنده فالاول مفصل
 والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا نوى بالكنيات
 الظاهرة الطلاق ولم ينو عددا وكان جوابا عن سؤالها الطلاق يقع طلاقا واحدة مع عينية مع قول مالك ان
 كانت الزوجة مدخولا بها لم يقبل فيه الا أن يكون في خلع وان كانت غير مدخول بها قبل ما يدعيه مع عينية
 ويقع ما يشوبه من دون الثلاث وفي رواية أخرى له ان لا يصدق في قول من الثلاث ومع قول الشافعي انه
 يقبل في كل ما يدعيه في ذلك من أصل الطلاق وأعداده ومع قول أحمد متى كان معها دلالة حال أو نوى
 الطلاق وقع الثلاث نوى ذلك أم لم ينو كانت مدخولا بها أو غير مدخول بها فالاول فيه تخفيف والثاني
 مفصل والثالث كذلك مخفف والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة ان الكنيات الحقيقية كالخبري وأذهبي وأنت مخلعة ونحو ذلك كالكنيات الظاهرة على حد سواء من
 قوله أنت خلية بريئة بأشربة بتملة اهزي اغربي حبلك على غاربك أنت حرة أمرك بيدك اعتدى الخلق
 بأهلك فان لم ينو عددا وقعت واحدة وان نوى الثلاث وقعت وان نوى اثنتين لم يقع الا واحدة مع قول أحمد
 والشافعي انه ان نوى بها طائفتين كانت طائفتين فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
 مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه اذا قال اعتدى أو استبرئ رجلا ونوى بها اثنا وقعت
 واحدة رجعية مع قول مالك انه لا يقع بذلك الطلاق الا اذا وقعت ابتداء وكانت مع ذكر الطلاق أو في
 غضب خيفة لم يقع ما نواه مع قول الشافعي انه لا يقع الطلاق بها الا ان نوى الطلاق ويقع ما نواه من العدد
 في المدخول بها والافطاقة ومع قول أحمد في إحدى روايته انه يقع الثلاث وفي الأخرى انه يقع ما نواه
 فالاول فيه تخفيف والثاني والثالث مفصل والرابع يرجع الى المذهبين فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال لزوجه انطلقت فأنت طالق أو أنا منك طالق أو رد الامر اليها فقلت أنت مني
 طالق لم يقع شيء مع قول مالك والشافعي انه يقع فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي
 الميزان ووجه الاول أنه لا يصح لراة طلاق نفسها لان ذلك من مقام الزوج من حيث انه قائم عليها دون
 العكس ووجه الثاني انه كالوكيل الاجنبي في طلاق نفسها ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال لزوجه
 أنت طالق ونوى الثلاث وقع واحدة مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايته انه يقع الثلاث
 فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال
 لزوجه أمرك بيدك ونوى الطلاق فطلعت نفسها اثنا فان نوى الزوج الثلاث وقعت واحدة أو واحدة
 لم يقع شيء مع قول مالك انه يقع ما أوقع من عدد الطلاق اذا أقرها عليه فان أكرها حلف وثبت عليه من

أما قوله وقال مالك هو مبدل
(فصل) اتفق الأئمة على
أنه لا يجوز للمرأة أن يطأ
أرضه زوجته وإن أذن لها
أن يطأه لا يجب الحد بذلك مع العلم
أنه حرم قال أبو حنيفة إن
قال ظننت أنها تحمل لي فلا حد
عليه وإن قال علمت بالتحريم
حد وقال مالك والشافعي يحد
وإن كان تبارجهم وقال أحمد
يحد مائة جلدة (فصل)
هل للامتناع أن يقيم الحد على
عبد أم لا قال مالك
في المشهور عنه والشافعي
وأحمد له ذلك إذا فاهت البيعة
عنده أو أقرب بين يديه في الزنا
والقذف والتحريم وغير ذلك وأما
السرقه فقال مالك وأحمد
ليس للسيد القطع ولا أصحاب
الشافعي في ذلك وجهان
أصحهما في الروضة أن له ذلك
لاطلاق الخبر ومنهم من قطع
به وقال أبو حنيفة ليس له
ذلك في الكل بل يرد إلى
الامام أو نائبه فإن كانت
الامة مزوجة قال أبو حنيفة
وأحمد ليس للسيد حدها
بحال بل هو إلى الامام أو نائبه
وقال الشافعي ومالك للسيد
ذلك بكل حال (فصل) المرأة
الحررة إذا ظهر بها حمل
ولا زوج لها وكذلك الامة
التي لا يعرف لها زوج ولا مول
وتقول أكرمت أو وطئت
بشبهة قال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد في أظهر رويته لا
يجب عليها حد وقال مالك إذا
كانت مقيمة في بيت زوجها
فأما حد ولا يتقبل قوله أن

هذا الطلاق ما قال ومع قول الشافعي لا يقع الثلاث إلا أن فوها الزوج وأنه إن نوى دون الثلاث لا يقع
الامتناع ومع قول أحمد يقع الثلاث سواء نوى الزوج الثلاث أو واحدة فالأول مفصل وكذلك الثاني
والثالث مع اختلاف لفظ التخصيص والرابع مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة ومالك أنه لو قال أزوجه طلق نفسه فطلقت نفسها ثلاثا لا يقع شيء مع قول الشافعي وأحمد
أنه يقع واحدة فالأول مخفف على الزوج والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال لغير مدخول بها أنت طالق أنت طالق وقعت واحدة مع قول
مالك رحمه الله أنه يقع ثلاث فالأول مخفف والثاني مشدد وجه الأول أن طلاق غير المدخول بها يكفي
فيه واحدة لكون المراد البيونة الصغرى القائمة مقام البيونة الكبرى في البعد عن العدم وقوع
الاختلاف بينهما بخلاف المدخول بها فإن العادة أنه لا ينفك بالطلاق إلا عقب المخاض والغضب
فأخذ بالاطاعة الثالثة وسويع بالاولى والثانية وجه الثاني قياس غير المدخول بها على المدخول
بها * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال لمدخول بها أنت طالق أنت طالق وقال
أردت أفهامها بالثانية والثالثة وقع الثلاث مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يقع الا واحدة فالأول
مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وجه القولين ظاهر * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة أن طلاق الصبي العاقل لا يقع والمراد به من يعقل أمر الطلاق مع قول أحمد في أظهر
روايته أنه يقع وبه قال الطحاوي والكرخي من الحنفية والمزني وأبو ثور من الشافعية فالأول فيه
تخفيف على الزوج والثاني فيه تشديد عليه فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
حنيفة أنه لو طلق أو أعتق مكرها وقع الطلاق وحصل العتق مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا يقع إذا
نطق به دفعا من نفسه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان وجه الأول أن
المكره اسم فاعل خيره بين احتمال ذلك الضرر وبين وقوع ما أكرهه عليه فكان اختار وقوع الطلاق
أو العتق لا سيما والشارع متشوف إلى العتق وجه الثاني الاختصاص بمحرم رخصة الله تعالى فإنه إذا كان
الحكيم بالكفر لا يصح مع الإكراه مع كونه أهظم الذنوب فكيف بالإكراه فروع الدين * ومن ذلك قول
الأئمة الثلاثة وأحمد في إحدى رواياته أن غلبة الظن في وقوع ما هدبه كافية في حصول الإكراه مع
قول أحمد في الرواية الأخرى واختارها النخعي أنه لا يكون إكراهه مع قول أحمد في الرواية الثالثة
هذه أن الإكراه أن كان بالقتل أو القطع للطرف فهو إكراه وإن كان بغير ذلك فلا فالأول فيه تخفيف على
المكره اسم مفعول والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويحتمل
أن يكون الأول في حق آحاد الناس الذين لا صبر عندهم من المتفرقين في الدنيا والثاني في حق أهل الصبر
والاحتمال من العلماء العاملين أو الصالحين ممن يخاف العيب ويستحي أن يقول آمدا سلخ الوالي جلده
وكذلك القول في الثالث المفصل * ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لا فرق بين أن يكون المكره
له السلطان أو غيره كاص أو متغلب مع قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايتيهما أن الإكراه لا يكون الا
من السلطان فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
مالك وأحمد أنه إذا قال لزوجه أنت طالق إن شاء الله تعالى وقع الطلاق مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه
لا يقع فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه إذا شئت في الطلاق لا يقع مع قول مالك في المشهور عنه أنه يغلب الإيقاع فالأول مخفف والثاني
مشدد فراجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حل الأول على آحاد الناس والثاني على أهل الدين والورع
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا طلق المريض زوجته طلاقا بانها مات في مرضه الذي طلق فيه
أنه أثر منه وهو لا يظهر من أقوال الشافعي إلا أن أبا حنيفة يشترط في أثرها أن لا يكون الطلاق عن
طلب منها وهو قول الشافعي في القديم ثم على قول من يورثها إلى متى ترث فقال أبو حنيفة ترث مادامت
في العدة فإن مات بعد انقضاء عدتها لم ترث وله رواية أخرى أنها ترث ما لم تنزل وجه به قال أحمد وقال مالك

الشبهة والغصب إلا أن يظهر

أن ذلك كجبرتها مستقيمة

وشبه ذلك مما يظهر معه

صدقها

باب القذف

اتفق الأئمة على أن الطر العاقل

البالغ المسلم المختار إذا قذف

سرا قلابا بالغامسا عفيفا

لم يحد في زنا أو حرة بالغة عاقلة

مسلمة عفيفة غير ملاحنة لم

يحد في زنا بصريح الزنا وكانا

في غيب سريدارا طرب وطلب

المقدوف بنفسه إقامة الحد

أنه يلزمه ثمانون جلدة وأنه

لا يزيد على غانين وحد العبد

في القذف نه من حد الطر عند

كافة الفقهاء وقال الأوزاعي

حد العبد مثل حد الحر ولا

يحد الحر في قذف عبده عند

كافة الفقهاء وحكى عن داود

أن قاذف الأمة والعبد يحد

واتفقوا على أن القاذف إذا

أتى ببينة على ما ذكرنا الحد

يسقط عنه وإن القاذف إذا

لم يقب لم يقبل له شهادة

(فصل) واختلافها فيما

لو قذف جماعة فقال أبو

حنيفة ومالك في المشهور

عنه يحد بجماعتهم حدا واحدا

سواء قذفهم بكلمة واحدة أو

بكلمات وللشافعي قولان

أظهرهما بحجب لكل واحد

حد وعن أحمد وأبي ثمان

المنصورة عند أصحابه وهي

قول قديم للشافعي أنه إن قذفهم

بكلمة واحدة أقيم عليه حد

واحد أو بكلمات فلكل واحد

حد والثانية أن طالبوه

متفرقين حد لكل واحد منهم

حد (فصل) والعقوبات

ترث وإن تزوجت وللشافعي ثلاثة أقوال كهذه المذهب فالأول من الأقوال في أصل المسئلة مشدد على الزوج والثاني مخفف عليه ولكل من القولين وجه ووجه قول أبي حنيفة أنه إن تزوجت مادامت في العدة دون ما إذا انقضت كونها في حبائله مادامت في العدة بخلاف ما إذا انقضت وكذا القول في قوله ما لم تزوج فإنها بسبيل أن ترجع إليه ما لم تزوج * ووجه قول مالك أنها ترث وإن تزوجت زيادة العقوبة عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لو قال لزوجته أنت طالق إلى سنة طلقت في الحال مع قول الشافعي أنها لا تطلق حتى تنسلخ السنة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي لو قال من له أربع زوجات زوجتي طالق ولم يعين طلقت واحدة ممن وله صرف الطلاق إلى من شاء ممن مع قول مالك وأحمد أنهم يطلقون كلهن فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه إذا أشار بالطلاق إلى ما لا ينفصل من المرأة مع السلامة كاليدان إضافة إلى أحد خمسة أعضاء الوجه والرس والرقبة والظهر والفرج وقع وفي معنى ذلك عنده الجزء الشائع كالنصف والربع قال وإن أضافه إلى ما ينفصل في حال السلامة كالسن والظفر والشعر لم يقع مع قول الأئمة الثلاثة أن الطلاق يقع بجميع الأعضاء المتصلة كالصبيح وأما المنفصلة كالشعر فقال مالك والشافعي يقع بها أخلاقا لا حد فالأول مفصل والثاني فيه تشديد كالقول الأول من الأعضاء المنفصلة والثاني من الأقوال في المنفصلة مخفف بعدم الوقوع فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ولكل من الأقوال المذكورة وجه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (كتاب الرجعة)

اتفق الأئمة على جواز الرجعة المطلقة وعلى أن من طلق زوجته ثلاثا لم يحل له الأبعد أن ينكح زوجا غيره وبطأ في نكاح صحيح وعلى أن المراد بالنكاح الصحيح هنا الوطء وأنه شرط في جواز حلها الأول وإن الوطء الأول في النكاح الفاسد لا يحلها إلا في قول للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته أنه لا يحرم وطئ الرجعية مع قول مالك والشافعي وأحمد في القول الآخر أنه يحرم فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أنها في حكم الزوجة بدليل لحوق الطلاق لها والاباء والظهار واللعان منها والارث لها منه وإنه منها والثاني أنه بطلاقها صارت أجنبية بدليل أنه لا بد في حلها من قوله راجعتك إلى نكاحي ونحو ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الرجعة تحصل بوطئه لها ولا يحتاج معه إلى لفظ سواء نوى الرجعة به أم لا مع قول مالك في المشهور أنه لا تحصل به الرجعة إلا أن نواهيه ومع قول الشافعي لا تصح الرجعة إلا باللفظ فالأول مخفف والثاني فيه تشديد في أحد شيئين التفصيل والثالث مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول حمله على أنه ما ووطئها إلا وقد نوى رجعتها إذ يبعد وقوع المؤثر في وطء من طلقها وهو لم ينو رجعتها ووجه الثاني أنه قد يقع في وطئها حراما من غير نية ارتجاعها فلا بد من نية ذلك ووجه الثالث قياس الرجعة على إنشاء عقد النكاح فلا بد فيه من لفظ فالأول محمول على أحوال * ومن ذلك قول مالك وأحمد وأبي حنيفة أنه لا يشترط الأشهاد في الرجعة مع قول الشافعي في أحد قوليه وأحمد في أحدي روايته أنه شرط والأصح عند أصحاب الشافعي في أظهر قوليه وكذلك أحمد في أظهر قوليه أن الأشهاد مستحب قال شيخ الإسلام الصفدي في كتابه رجعة الأمة في اختلاف الأئمة وما حكاه الرافعي من أن الأشهاد شرط عند مالك لم أره في مشاهير كتب المالكية بل صرح القاضي عبد الوهاب والقرطبي في تفسيره أن مذهب مالك الاستصحاب ولم يحتاج فيه خلافا وكذلك الثابتين هبيرة من الشافعية في كتاب الإيضاح فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد وتوجيههما كتنوحيه المسئلة قبلها فمن قال لا بد من اللفظ في الرجعة قال لا بد من الشهود وليس شهدا على اللفظ فإن النية لا يصح فيها أشهاد إلا للشافعي فإنه وإن اشترط اللفظ في الرجعة فقد اغتنى عدم الأشهاد لكونها أمساكا لا إنشاء ومن قال لا يشترط فيها لفظ يقول لا يحتاج إلى الأشهاد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول

وان نوى به القذف وقال مالك
 يوجب الحد على الاطلاق
 وقال الشافعي ان نوى به
 القذف وفسره به وجب له
 الحد ومن أحسن روايتان
 أظهرهما وجوب الحد على
 الاطلاق والآخرى كذهب
 الشافعي ولو قال لعربي
 يا بطل أو ياروي أو ياربري
 أو لغاربي ياروي أو لروي
 يا فارسي ولم يكن في آياته من
 هذه صفة فله الحد عند
 مالك وقال أبو حنيفة والشافعي
 وأحمد لا حد عليه (فصل)
 وحد القذف عند أبي حنيفة
 حتى لله عز وجل فليس
 للقذوف أن يسقط ولأن
 يرى منه وان مات لم يورث
 عنه وقال الشافعي هو حق
 للقذوف فلا يستوفي الا
 بطلان منه وله اسقاطه وان
 يرى منه ويورث عنه وهذا
 قول مالك في المشهور عنه الا
 أنه قال متى رفع الى السلطان
 لم يملك المقذوف الاستقاط
 وهن أحمد روايتان أظهرهما
 أنه حق للآدمي (فصل)
 ولو قال للمقذوف أنت هبند
 فقال المقذوف بل أنا حر فان
 كان المقذوف طاهر الحرية
 فلا كلام ان القاذف محتاج
 الى بيينة على قوله وان كان
 المقذوف معروفا بالرق ثم ذكر
 عنه أنه عتق فانه يحتاج الى
 البيينة وان كان أمره مجهولا
 فعلى القاذف البيينة عند مالك
 والشافعي قولان أحدهما أنه
 عليه البيينة (فصل)
 وحد القذف عند

مالك ان وطء الرجعية في حال الحيض أو الاحرام لا يحلها مع قول الاثمة الثلاثة نعم فالاول مشدد والثاني
 مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الوطء حال الحيض أو الاحرام ممنوع منه شرعا
 فيكافيه وطء في نكاح فاندوجه الثاني أن الحائض والمحرمة تعزيم وطئهما عارض * ومن ذلك قول مالك
 في الصبي الذي يمكن جماعه انه اذا وطئ في نكاح صحيح لا يحصل به الحل مع قول الثلاثة انه يحصل به الحل
 فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول قول الشارع في حديث
 التحليل حتى تذوق عسيلته ويذوق عسيلته والعسيلة هي اللذة بالجماع وذلك لا يكون الا بتزويج المني
 غالبا * ووجه الثاني ان نفس الجماع فيه لذة وان لم ينزل وانما خروج المني من كمال اللذة بدليل وجوب
 الغسل على من جامع ولم ينزل عند الاثمة الاربع خلافا لداود وجماعة من الصحابة كما هو أول باب الغسل
 والله تعالى أعلم (كتاب الابلاء)

اتفق الاثمة على أنه اذا حلف بالله عز وجل أن لا يجامع زوجته مدة تزيد على أربعة أشهر كان موليا
 وان حلف على أقل من ذلك لم يكن موليا وعلى أن المولى اذا فاهل منته كفاية يمين بالله عز وجل الا في قول
 قديم للشافعي هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في المساب * وأما ما اختل فافيه في ذلك قول أبي
 حنيفة ان الحلف أن لا يطأ زوجته أربعة أشهر لا يبرئ من ذلك عن أحمد مع قول مالك والشافعي
 في المشهور عنه أنه ليس بابطال فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك قول الاثمة الثلاثة انه اذا مضت الاربعة أشهر لا يقع عضه بها طلاق بل يوقف الامر على أن يوطئ
 مع قول أبي حنيفة أنه متى مضت المدة وقع الطلاق فالاول مخفف بالوقف والثاني مشدد فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد ان المولى اذا متنع من الطلاق على قول الوقف بطلان
 عليه الحاكم وهو الاظهر من قول الشافعي مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخر عنه
 أن الحاكم بضيقة عليه حتى يطلق فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوايه ان من آلى بنفسه اليمين بالله عز وجل كالطلاق والعناق
 واجباب العبادات وصدة المال لا يكون موليا سواء قصد الاضرار بها أو رفعه عنها كالرضع والمرضة
 أو عن نفسه مع قول مالك أنه لا يكون موليا الا أن يحلف حال الغضب أو يقصد الاضرار بها فالاول
 مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لو ترك
 وطء زوجته للاضرار بها من غير عيب أكثر من أربعة أشهر لا يكون موليا مع قول مالك وأحمد في إحدى
 روايتيه أنه يكون موليا فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين
 ظاهر لا يخفى على القطن * ومن ذلك قول مالك ان مدة ابلاء العبد شهران سنة كانت زوجته أو أمة
 مع قول الشافعي انها أربعة أشهر مطلقا ومع قول أبي حنيفة ان الاعتبار في المدة بالنساء فمن كان تحتها
 أمة فشهران سواء كان أو عبدا ومع قول أحمد في إحدى روايتيه كذهب مالك والثانية كذهب الشافعي
 فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك
 قول مالك ان ابلاء الكافر لا يصح مع قول الثلاثة انه يصح ومن فوائده مطالبته بعد اباءه بالقيمة
 أو الطلاق فالاول مخفف على الكافر والثاني مشدد عليه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان والله تعالى
 أعلم بالصواب (كتاب الظهار)

اتفق الاثمة على أن المسلم متى قال لزوجته أنت على كظهر رأى كان مظاهرا منها لا يحل له وطؤها حتى
 يقدم الكفارة وهي عتق رقبة ان وجدها فان لم يجدها فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فاعطاهم
 ستين مسكنا وعلى أنه لا يجوز دفع شيء من الكفارات الى الكافر والحرى وكذلك اتفقوا على صحة ظهار
 العبد وأنه يكفر بالاهتمام وبالاطعام عند مالك اذا ملكه السيد وكذلك اتفقوا على أن المرأة اذا قالت
 ان زوجي أمة أنت على كظهر رأى فلا كفارة عليها الا في رواية اخبرها الحرقي هذا ما وجدته من مسائل
 الاتفاق * وأما ما اختل فافيه في ذلك قول مالك وأبي حنيفة أنه لا يصح ظهار الذي مع قول الشافعي

مالك والشافعي غير ان مالك

الشافعي فبين رتبة الثلاثة أوجه

أحدها جميع الورثة من

الرجال والنساء والشافعي

ذو الانساب فيخرج منه

الزوجان والثالث العصبات

دون النساء وقال أبو حنيفة

لا يورث بل يسقط بموت

المقتول

﴿كتاب السرقة﴾

اختلاف الأئمة في نصاب

السرقة فقال أبو حنيفة

دينار أو عشرة دراهم أو قيمة

أحدهما وقال مالك وأحمد

في أظهر الروايات عنه ربع

دينار أو ثلاثة دراهم أو قيمة

ثلاثة دراهم وقال الشافعي

هو ربع دينار من الدراهم

وغيرها وأجمعوا على ان الحرز

معتبر في وجوب القطع ثم

اختلفوا في صفته فقال أبو

حنيفة كل ما كان حرزا لشيء

من الاموال كان حرزا لجميعها

وقال مالك والشافعي وأحمد

هو مختلف باختلاف الاموال

والعرف معتبر في ذلك

واختلفوا في القطع بسرقة

ما يسرع اليه الفساد فقال

مالك والشافعي وأحمد يجب

القطع فيه اذا بلغ الحد الذي

يقطع في مثله بالقيمة وقال أبو

حنيفة لا قطع فيه وان بلغت

قيمة ما يسرق منه نصيبا ومن

سرق عمرا معلقا بالشجر ولم

يكن محرزا بحرر قال

أبو حنيفة ومالك والشافعي

يجب عليه قيمته وقال أحمد

يجب قيمته دفعتين واقفقا

على أنه يسقط القطع عن

سارقه وهسل يقطع سارق

وأحمد انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الذي غير
ملتزم أحدكما في نفسه ووجه الثاني اكتفاؤا بامته بالترامه للحكام ظاهرا * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه لا يصح ظاهرا السيد من أمته مع قول مالك انه يصح فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه
الاول ان الوارد في الشرع خمسة أتمها في حق الزوجة ووجه الثاني ان السيد مالك للاستماع بامته
كالزوج فصح ظاهرا * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال ازوجته حرة كانت أمة أدت على حرام
فان نوى الطلاق بذلك كان طلاقا وان نوى الطلاق ثلاثا كان ثلاثا وان نوى ثنتين أو واحدة فواحدة فان
نوى التحريم ولم ينو الطلاق أو لم يكن له نية فهو عين وهو مولد ان تركها أربعة أشهر وقعت عليه طاعة
بائنة وان نوى الظهار كان مظاهرا وان نوى اليمين كانت يمينان ويرجع الى نية كم أراد بها واحدة أو أكثر
سواء المدخول بها أو غيرها مع قول مالك ان ذلك طلاق ثلاثا ان كانت مدخولا بها واحدة ان كانت غير
مدخول بها ومع قول الشافعي ان نوى بذلك الطلاق أو الظهار كان مافوا وان نوى اليمين لم يكن يميناً
ولكن عليه كفارة يمين وان لم ينو شيئا فالارجح من قوليه انه لا شيء عليه والثاني ان عليه كفارة يمين
ومع قول أحمد في أظهر روايته ان ذلك صحيح في الظهار فواء أول بنوه وفيه كفارة الظهار والثانية انه
طلاق فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث والرابع مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
هذه الاقوال لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان من حرم طعامه أو شرابه أو أمته كان
حالفاً وعليه كفارة يمين بالحنث من غير أن يحرم ذلك ويحصل الحنث عندهما باكل جزء منه ولا يحتاج
الى أكل جميعه مع قول الشافعي ان من حرم طعامه أو شرابه أو لباسه فلا كفارة عليه وليس بشيء وان حرم
أمة فالارجح ان لا تحرم ولكن عليه كفارة يمين ومع قول مالك انه لا يحرم عليه شيء من ذلك على الاطلاق
ولا كفارة عليه فالاول فيه تشديد والثاني مفصل والثالث مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في أظهر روايته انه يحرم على المظاهر القبلة واللس بشهوة
مع قول الشافعي في أظهر قوليه ان ذلك لا يحرم فالاول مشدد خاص باهل الدين والورع والثاني مخفف
خاص بأحد الناس من العوام فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك
ان المظاهر اذا وطئ وجب عليه أن يستأنف الصيام ولو في خلال الشهرين لئلا كان أو نهرا ما مدا
كان أو ناسيا مع قول الشافعي انه ان وطئ في الليل لم يلزمه استئناف وان وطئ بالنهار عامدا فسد صومه
وانقطع التتابع ولزمه الاستئناف بنص القرآن فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول أن عدم التتابع رخصة والرخص لا تنطاط بالمعاصي عن جنس واستحق العقوبة
ووجه الثاني ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه لا يشترط الايمان في الرقة
التي يكفر بها المظاهر مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية الاخرى انه يشترط فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الكفارة الغالب فيها كونها عقوبة لمن وقع
فيها وذلك حاصل بوزن قيمتها ولو كانت كافرة ووجه الثاني ان الكفارة عما يتقرب به الى الله فلا يكفي
في الادب التقرب اليه بمعيب بالكفر كما ورد في الاحجية والهدى * يصح جعل الاول على حال אחד
الناس والثاني على اهل الدين والورع والادب مع الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه يجوز دفع
الكفارة الى ذبي مع قول الأئمة الثلاثة انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه القولين ظاهر
بحملها على حالين فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

﴿كتاب اللعان﴾

اتفق الأئمة على ان من قذف امرأته أو رماها بالزنا أو فني جملها أو كذبته ولا بينة له يلزمه الحد وله أن
يلاعن وهو أن يكرر اليمين أربع مرات بالله انه لمن الصادقين ثم يقول في الخامسة وان اعنته الله عليه ان
كان من الكاذبين فاذا لاعن لزمها حد الحذف والحد باللعان وهو أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن
الكاذبين فيمارا في به من الزنا ثم تقول في الخامسة وأن غضب الله عليهما ان كان من الصادقين وان فرقة

الحطاب قال أبو حنيفة لا يقطع

وان بلغت قيمة المسمى
نصابا وقال مالك والشافعي
وأحمد يقطع اذا بلغت قيمته
نصابا وهل يقطع جاحدا
العارية قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي لا يقطع وقال أحمد
يقطع (فصل) اتفق
الاثمة على انه اذا اشتركت
جماعة في سرقة فحصل لكل
واحد منهم نصيبا ان على كل
واحد منهم القسط فان اشتركوا
في سرقة نصيب فقال أبو
حنيفة والشافعي لا يقطع عليهم
وقال مالك ان كان مما يحتاج
الى تعاون عليه قطعوا وان
كان مما يمكن الواحد
الانفراد بحمله فقولان
لا يعبأ به وان انفرد كل واحد
بشيء أخذه لم يقطع أحد منهم
الا ان يكون قيمة ما أخرجه
نصابا ولا يضم الى ما أخرجه
غيره وقال أحمد عليهم القسط
سواء كان من الاشياء الثمينة
التي يحتاج الى التعاون عليها
كالساجدة ونحوها أو كان من
الاشياء النظيفة كالثوب
ونحوه وسواء اشتركوا في
اخراجها من الخزانة دفعة
واحدة أو انفرد كل واحد
منهم بانسراج شيء منه فصار
مجموعه نصيبا ولو اشترك اثنان
في نقب فدخل أحدهما فأنخذ
المتاع وناله الآخر وهو
خارج الخزانة أو ربحه اليه
فأخذته قال مالك والشافعي
وأحمد القسط على الداخل
دون الخارج وقال أبو حنيفة
لا يقطع على أحدهما ولو اشترك
جماعة في نقب فدخلوا الخزانة

الاثلاث واقعة بين الزوجين هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب . وأما الاختلاف فيه فمن
ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الزوج اذا نكح من اللعان يأنزله الخدم مع قول أبي حنيفة انه لا يخدمه بل
يجلس حتى يلاعن أو يقر ويجرد النكول يصير به الزوج فاسقا وقال مالك لا يفسق حتى لا يخدمه فالاول
مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر
روايتيه ان المرأة اذا نكحت حبست حتى تلاعن أو تقرر مع قول مالك والشافعي انه يجب عليها الخدم بمجرد
النكاح فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى امر تبنى الميزان . ومن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد ان كل مسلم صحيح طلاقه صح لعانه من كانا أو عبيدين أو أحدهما عباين كانا أو فاسقين أو أحدهما
وعند مالك لا يصح طلاق الكافر لسكون أنسكه الكفر فاسدة عنده وعلى ذلك يصح لعانه مع قول
أبي حنيفة ان اللعان شهادة فحق فذف وليس هو من أهل الشهادة حد فالاول مخفف والثاني مشدد
وكذلك الثالث فيه تشديد فرجع الامر الى امر تبنى الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد اذا
لاعن زوجته عن الحمل قبل وضعه لم يصح ولا ينتفي عنه الولدان فذفها بصريح الزنا لا عن بالذف ولم
ينتف نسب الولد سواء ولدته لسته أشهر أو لا قل مع قول مالك والشافعي ان له ان يلاعن لنفي الحمل الا ان
مالك اشترط ان يكون استبراؤها ثلاث حيضات أو بحدية واحدة على خلاف بين أصحابه فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان . ووجه الاول ثبوت ذلك في السنة كما أشار اليه حديث
انظروا اليه أي الى الحمل فان جاءت به آجر خديج السابقين ووجه الثاني حصول الرية بمجرد الحمل فيصح
اللعان لاجله مبادرة للخلوص من العار . ومن ذلك قول مالك وأحمد في إحدى روايتيه ان الفرة تقع
بلعانهما خاصة بتفرقة الحاك مع قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايتيه انها لا تحصل الا بلعانهما وحكم
الحاكم فيقول فرقت بينهما كمال قول الشافعي انها تقع بلعان الزوج خاصة كما ينتفي النسب بلعانه وانما اللعان
يسقط الحد عنها فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الفرة ترفع بتكذيب نفسه فاذا كذب نفسه بحد الحسد وكان له ان
يتزوجها وهي رواية عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في أظهر روايتيه انها فرة مؤبدة لا ترفع
بحال فالاول فيه تخفيف محمول على أراذل الناس والثاني فيه تشديد محمول على خواص الناس من أهل
الدين والورع والمروءة فرجع الامر الى امر تبنى الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة ان فرقة اللعان
طلاق لا فسخ مع قول الاثمة الثلاثة انها فسخ وفائدة ذلك انه اذا كان طلاقا لا يتأبد التحريم حتى لو أكذب
نفسه جازله ان يتزوجها مع قول مالك والشافعي انه تحريم مؤبد كالزنا فلا تحل له أبدا وبه قال جمهور على
وابن مسعود وابن عمر وعطاء والزهرى والوازي والثوري ومع قول سعيد بن جبيرة ان يقع باللعان
تحريم الاستمتاع فاذا كذب نفسه ترفع التحريم وعادت زوجته ان كانت في العدة فالاول فيه تخفيف
والثاني مشدد والثالث مفصل فرجع الامر الى امر تبنى الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه
لو ذف زوجته برجل بعينه فقال زني بك فلان لاعن للزوجة وحد للرجل الذي ذفها ان طالب الحد ولا
يسقط باللعان مع قول الشافعي في أرجح قوليه انه يجب عليه حد واحد لها والثاني لكل منهما حد فان
ذكر الذف في لعانه سقط الحد ومع قول أحمد ان عليه حدا واحدا لها ويسقط بلعانهما فالاول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان . ومن ذلك قول مالك انه لو قال
ازوجته يازانية وجب عليه الحدان لم يثبت له وليس له أن يلاعن حتى يدعي رؤيته بعينه مع قول أبي
حنيفة والشافعي ان له أن يلاعن ولو لم يدكر رؤيته فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
امر تبنى الميزان . ومن ذلك قول مالك انه لو شهد على المرأة أربعة منهم الزوج قبلت شهادتهم وقعد
الزوجة مع قول غيره انها لا تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف على الزوجة فرجع الامر الى امر تبنى
الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الزوجة لو اعنت قبل الزوج اعتمد به مع قول الاثمة الثلاثة
انه لا يعتد به فالاول مخفف والثاني مشدد بعالم النص القرآن فمن العلماء من أوجب الترتيب ومنهم من لم

بوجهه فرجع الامر الى امرتني الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يصح لعان الاخرس اذا كان
يعقل الاشارة ويفهم الكتابة ويعلم ما يقوله وكذلك يصح قذفه مع قول أبي حنيفة انه لا يصح قذفه ولا
لعانه فالاول مخفف على الاخرس والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى امرتني الميزان * ومن ذلك قول
مالك انه اذا بانث زوجته منه ثم رآها ترفى في العدة فله ان يلاعن ولو ظهر بها حمل بعد طلاقه وقال كنت
استبرأتم بحبيضة مع قول الشافعي انه ان كان هناك حمل أو ولد فله ان يلاعن والا فلا ومع قول أبي حنيفة
وأحمد انه ليس له ان يلاعن أصلاً فالاول مشدد على الزوجة والثاني مفهمل والثالث مخفف فرجع
الامر الى امرتني الميزان * ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد انه لو تزوج امرأته ثم طلقها عقب
العقد من غير إمكان وطء وأنت بولد ستة أشهر من العقد لم يلحق به كالأنت به لاق من ستة أشهر مع
قول أبي حنيفة انه يلحقه اذا عقد عليها بحضور الحاكم ثم طلقها عقب العقد وأنت به ستة أشهر لا أكثر
منها ولا أقل فان الولد حينئذ يلحقه لحدوثه قبل الطلاق فالاول مخفف والثاني فيه تشديد على الزوج
بالشرط المذكور فرجع الامر الى امرتني الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو تزوج امرأة
وقاب عنها سنين فاناها خبر وفاته فاعتدت ثم تزوجت وأنت بأولاد من الثاني ثم قدم الاول ان الاولاد
يلحقون بالاول وبناتهن من الثاني مع قول الائمة الثلاثة ان الاولاد يسكنون للثاني وعند أبي حنيفة
أيضا انه لو تزوج امرأة بالمغرب وهو بالمشرق فأنت بولد ستة أشهر من العقد كان الولد ملحقاً به وان
كان بينهما مسافة لا يمكن اجتماعهما قبل وجود العقد فالاول مشدد على الزوج الاول والثاني مخفف
على الثاني فرجع الامر الى امرتني الميزان ووجه الاول قول الشارع صلى الله عليه وسلم الولد للفرأش
وقد صارت فرأش الزوجها بالعقد فالولد بنص الشارع اذا احكام بجمع وضعها اليه ولو لم يقبلها لبعض
العقول ووجه الثاني ظاهر لا يحتاج الى دليل والله سبحانه وتعالى أعلم

((كتاب الأيمان))

اتفق الائمة على ان من حلف على عین في طاعة ائمة المؤمنين او على انه لا يجوز له ان يفعل اسم الله
هزيمة للادمان يمنع به من روعة ورحم وعلى ان الاولى له ان يحنث ويكفر اذا حلف على ترك بر وانما يرجع
في الايمان الى النية وعلى ان اليمين بالله تعالى تنعقد بجميع اسمائه الطاهرة في وما ثم الاما هو حسن كالحرج
والرحيم والحي وبجميع صفات ذاته كعزة الله وجلاله الا ان أبا حنيفة استثنى علم الله فلم يمينوا بجهنم
على انه اذا حلف على امر مستقبل ان يفعله أو لا يفعله وحنث وجبت عليه الكفارة وعلى ان من قال
وعهد الله وميثاقه فهو عین وعلى انه لو حلف بالمعصية ان يعصمها فهو وجبت عليه الكفارة اذا حنث
خلاف ما لا يعتد به وله ونقل ابن عبد البر اتفاق الصحابة والتابعين على ان عقاد اليمين بالحلف عليه وجوب
الكفارة اذا حنث وكذلك اتفق الائمة على ان الكفارة تجب بالحنث في اليمين سواء كانت في طاعة أو في
معصية أو مباح وعلى انه لو حلف ليس من ماء هذا الكور زفلم يكن فيه ما لم يحنث خلافاً لابي يوسف في
قوله انه يحنث وعلى انه اذا قال والله لا كلفت فلانا حية او فؤى به شيئاً معيماً انه على ما ذواه وكذلك لو قال
لزوجته ان تخرجت بغير اذن فان طالق وفؤى شيئاً معيماً فانه على ما فؤى وعلى انه لو حلف لم يقتل فلانا
وكان ميتاً وهو لا يعلم بموته لم يحنث وكذلك اتفقوا على ان كفارة اليمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم
أو تحرير رقبة والحال في حنث في فعل أو مباح فان لم يجد ان يقل الى عيام ثلاثة أيام وأجوهوا على انه لا
يجزئ في الاعناق الارقية مؤمنة سليمة من العيوب خالية من الشر كخداً فلا في حنيفة فانه لم يعتد
الايمان في الرقبة قال العلماء وهو مشكل لان العتق عتقاً بغير رقة لعبادة الله عز وجل فاذا عتق
رقبة كافر فاعتقها لعبادة ابليس وأيضاً فان العتق قربة ولا يجزئ من القرب الى الله تعالى بكافر
((قلت)) وفي دعوى الاجماع مع مخالفة الامام أبي حنيفة نظراً لما لم يرك ذلك اتفقوا على انه لو أطعم
مسكيناً واحداً عشرة أيام لم يحسب الاطعام واحداً خلافاً لابي حنيفة في قوله انه يجزئ عن عشرة
مساكين وأجوهوا على انه يجزئ دفعها الى فقراء المسلمين الا حوا الى صغير يقبضه انه وليه هذا ما وجدته

وأخرج بعضهم نصاباً ولم
يخرج الباقر شيأ ولا حوا
في الانواع قال أبو حنيفة
بأحمد يجب القطع على
جماعتهم وقال مالك والشافعي
لا يقطع الا من أخرج ولو نقب
رجلان حوا ودخل أحدهما
وقرب الداخل المتاع الى
النقب وتركه فادخل انطرح
يده فأخرج من الحرز قال
أبو حنيفة لا يقطع عليه
وقال مالك يقطع الذي أخرج
قولا واحداً في الداخل الذي
قرب به لا يقطع قولان والشافعي
قولا ان الصحيح يقطع المخرج
خاصة وقال أحمد عليه
القطع جميعاً وان نقب أحدهما
الحرز ودخل الآخر فأخرج
المال فلا شافعي قولان
أصحهما لا يقطع ((فصل))
ولو سرق سوا غير الايمان
قال أبو حنيفة والشافعي
لا يقطع وقال مالك يقطع
واختار بعض أصحابه انه
لا يقطع وعن أحمد روايتان
أظهرهما لا يقطع ولو سرق
معصفاً قال أبو حنيفة وأحمد
لا يقطع وقال مالك والشافعي
يقطع والنباش قال مالك
والشافعي وأحمد يقطع وقال
أبو حنيفة وحده لا يقطع
ومن سرق من سنارة الكعبة
ما يبلغ ثمنه نصاباً قال الشافعي
وأحمد يقطع وقال أبو حنيفة
ومالك لا يقطع ((فصل))
ومن سرق وقطعت يده اليمنى
ثم سرق ثانياً قطعت رجليه
اليسرى بالاتفاق فلو سرق
ثالثاً قال أبو حنيفة وأحمد
في استبدى روابيه لا يقطع

يجب ومن مذهب مالك والشافعي
أنه يقطع في الثالثة يسرى
يديه وفي الرابعة يني رجله
وهي الرواية الأخرى عن
أحمد (فصل) هل يثبت
حد السرقة بأقرار السارق
مرة قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي يثبت بأقراره مرة
وقال أحمد لا يثبت إلا بأقراره
مرتين وبه قال أبو يوسف
(فصل) اتفقوا على أن
العين المسروقة إذا كانت
باقية فإنه يجب ردها وهل
يجتمع على السارق وجوب
الغرم والقطع إذا أتى بالمسروق
قال أبو حنيفة لا يجتمعان
فإن اختار المسروق منه
الغرم لم يقطع وإن اختار
القطع واستوفى لم يغرم
السارق وقال مالك إن كان
السارق موسرا وجب القطع
والغرم وإن كان معسرا لم يتبع
بقيته بل يقطع وقال الشافعي
وأحمد يجتمعان فيقطع
ويغرم القيمة (فصل)
هل يقطع أحد الزوجين
بسرقة مال الآخر قال أبو
حنيفة لا يقطع أحدهما
بسرقة مال الآخر سواء
سرق من بيت خاص لأحدهما
أو من البيت الذي هما فيه
وقال مالك يقطع من سرق
منهما إذا سرق من سر خاص
للسروق منه فإن سرق من
بيت يستكنان فيه فلا قطع
وللشافعي أقوال أحدها
كذهب مالك والثاني لا يقطع
وأحمد منعهما على الإطلاق
والثالث يقطع الزوج خادما

من مسائل الإجماع والاتفاق • وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه ليس له أن
يعدل عن الوفاء في الكفارة مع قدرته عليهم مع قول الشافعي أن الأولى له ذلك وأنه يجوز له العدول وتلزمه
الكفارة وعن مالك روايتان كالمذهبين فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان ووجه القولين ظاهر • ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايتهم أنه لا يمين
الغمر من وهي الحلف بالله تعالى على أمر ماض متهددا للكذب فيه لا كفارة له إلا أنه أعظم من أن تكفر
مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنهم استكفروا لأول مشدد والثاني فيسه تخفيف ولعل الأول
محمول على حال الأكر من العلماء العارفين بالله تعالى والثاني على الجاهلين به تعالى فرجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان وياضاح ذلك شدة ظهور راحة الاستهانة بجنداب الحق جدل وعلام من العارف إذا حلف به باطلا
بخلاف الجاهل بشدة عظمة الله تعالى فإنه يكون معذورا بعض العذر فلذلك خفف في حلفه بأجره
الكفارة في عينة المذكورة • ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أنه لو قال أقسم بالله أو أشهد بالله في
حلفه فهي عين وان لم يكن له نية مع قول مالك أنه متى قال أقسم بالله أو أقسم بالله لفظا أو نية كان عينا
وان لم يلفظ به ولا نواه فليس بيمين ومع قول الشافعي أنه متى قال أقسم بالله ونوى به اليمين كان عينا وان
نوى الأخبار فلا واختلاف أصحابه فيها إذا أطلق والأصح أنه ليس بيمين فالأول مشدد من حيث الصيغة
والثاني مشدد من حيث الحكم والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد في أظهر روايتهم أن من قال أشهد بالله لا فعلت ولم ينو شيئا أنه يكون عينا مع قول مالك
والشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنه لا يكون عينا فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال وحق الله تعالى كان عينا مع قول أبي حنيفة أنه
لا يكون عينا فالأول مشدد والثاني تخفف فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد في إحدى الروايتين أنه لو قال والله أو وایم الله فهو عین نوى به اليمين أم لا مع قول أحمد في الرواية
الأخرى وبعض أصحاب الشافعي أنه ان لم ينو فليس بيمين فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر
إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف بالمصحف أنه قد سديته وإذا حنث لزمته
الكفارة بل نقل ابن عبد البر الإجماع عليه مع قول بعضهم أنه لا ينعقد بالحلف بالمصحف بيمين فالأول
مشدد والثاني فيه تخفيف ووجه الأول انعقاد الإجماع على أن ما بين الدفتين كلام الله وكلام الله ففة
من صفاته هو القائم بذلك لا بالورق ولا بخفي ما يترتب على ذلك من فتح باب انتهالك الطرمسة والحق أن
لكلام الله تعالى أطلاقات حقيقة في الموجودات الأربع لا مجازية فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
على هذا الاعتقاد • ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه يلزمه إذا حلف بالمصحف وحنث كفارة واحدة
مع قول أحمد أنه يلزمه بكل آية كفارة فالأول تخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان
• ووجه الأول أن جميع القرآن صفة واحدة لعدم انفصال آية منه عن آخرها الاستهالة ذلك على الله
تعالى فإن كلامه تعالى لا عن صمت متقدم ولا عن سكوت متوهم ووجه الثاني أن كل آية يطلق عليها
صفة • ومن ذلك قول أحمد أنه لو حلف بالنبي صلى الله عليه وسلم أنه قد سديته فإن حنث لزمته الكفارة
مع قول الأئمة الثلاثة أنه لا ينعقد بذلك عينه ولا يلزمه كفارة فالأول مشدد خاص بالخواص الذين يعلمون
سر قوله تعالى أن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله وقوله تعالى من يطع الرسول فقد أطاع الله والثاني
تخفف خاص بأحد الناس الذين لا يعلمون ذلك السر فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان • ومن ذلك قول أبي
حنيفة أن يمين الكافر لا تنعقد مع قول الثلاثة أنهم انعقدوا تلزمه الكفارة بالحنث فالأول تخفف والثاني
مشدد فرجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول أن الكافر لا حظ له في معرفة جلال الله وعظمته بل
هو جاهل به والكفارة إنما تجب على من يعرف شيئا من عظمة الله عز وجل ووجه الثاني أنه لا بد أن
يعرف الله تعالى بوجه من الوجوه ليكون الحق تعالى هو الذي خلقه ورزقه • ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه
لا يجوز تقديم الكفارة على الحنث مطلقا إنما تجزئ إذا أنسخها بعد الحنث مع قول الشافعي أنه يجوز

تقديمها على الحنف المباح ومع قول مالك في إحدى روايته وأحد أنه يجوز تقديمها مطلقا فالأول فيه
تشديد والثاني مفصل والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك قول مالك رضي الله
عنه أنه إذا كفر قبل الحنف فلا فرق في ذلك بين الصبي والعق والاطعام مع قول الشافعي رضي الله عنه
أنه لا يجوز التكفير بالصبي تقديمها ويجوز بغيره فالأول تخفيف والثاني مفصل فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان . ووجه الأول ورود التخفيف في هذه الكفارة ووجه الثاني أن التكفير بالصبي لا يتعدى نفعه
إلى غيره من الفقهاء بخلاف العتق والاطعام . ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته
أنه أغوا اليمين بالله هو أن يحلف على أمر ينطه على ما حلف عليه ثم يمين أنه بخلافه سواء قصده أم لم
يقصده فسبق على إسناده سواء كان في الماضي أم في الحال مع قول أحمد أنه في الماضي فقط وقال الشافعي
لغوا اليمين ما لم يقصده كقوله لا والله وبلى والله عند المحاورة والغضب واللباج من غير قصد سواء كان على
ماض أم مستقبلي وهي رواية عن مالك وأحمد أيضا فالأول تخفيف وكذلك الثالث والثاني فيه تشديد
فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا ثم في لغوا اليمين ولا كفارة مع قول أحمد
أن فيه الأثم ولذلك كان الإمام الشافعي يقول ما حلفت بالله تعالى صادقا ولا كاذبا فالأول تخفيف خاص بأحد
الناس من العوام والثاني مشدد خاص بكابر العلماء بالله والصالحين فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن
ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف أن يتزوج على أمر أنه لم يجز ذلك مع قول مالك وأحمد أنه لا بد من
وجود شرطين أن يدخل بها وأن تكون مثلها في الجاهل فالأول تخفيف والثاني فيه تشديد ووجه الأول
صدق الزوج بأي أمر أنه كانت مجرد المقدور ووجه الثاني أن الغرض بالزوج إنما هو مكابدة زوجته
ومغارتها والشواهد مثلا لا تغيب الزوجة فالأول فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك قول مالك
وأحمد أنه لو قال والله لا شربت أن يذم ما يقصد بذلك قطع المنعة عليه حنث بكل شيء انتفع به من ماله سواء
كان ذلك باقلا أو شرب أو عارية أو ركوب أو غيره وذلك مع قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يحنث إلا بما
يتماوله لفظه من شرب الماء فقط فالأول مشدد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان وأما
العمل في الشقين على القرينة . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف أنه لا يسكن هذه الدار وهو
ساكنها فخرج منها بنفسه دون أهله ورحله لا يبرح حتى يخرج بنفسه وأهله ورحله مع قول الشافعي يبر
بغير وجه بنفسه فالأول مشدد في أمر الحنف والثاني تخفيف فيه فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف لا يدخل دار فلان فقام على سطحها أو حائطها أو دخل بيتا منها فبسه
شارع إلى الطريق حنث مع قول الشافعي أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني تخفيف ووجه الأول أنه
مستغرق فيها ووجه الثاني أن الوقوف على السطح والحائط لا يسمي دخولا إنما يكون الدخول عادة في محل
يسكن فيه من غير مشقة في السكنى والوقوف على السطح أو الحائط لا يحنث ما فيه من المشقة فرجع
الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك قول مالك والشافعي أنه لو حلف لا يدخل دار زيد هذه فباعها زيد
ثم دخلها الحائط حنث مع قول أبي حنيفة أنه لا يحنث فالأول مشدد والثاني تخفيف فرجع الأمر إلى
من تبنى الميزان ووجه الأول تغليب لفظ الإشارة ووجه الثاني مبادرة الذهن إلى قصده الدخول حال
كونها ملك زيد حال غضبه عليه مثلا . ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو حلف لا يكلم هذا الصبي فصار
شيئا أو لا يأكل ذا الخروف فصار كبشا أو البسر فصار رطبا أو الرطب فصار ثرا أو التمر فصار خلا أو
لا يدخل هذه الدار فصار ساحة حنث في مسئلة الصبي والخروف والساحة دون غيرها فلا يحنث في
البسر والرطب والتمر وهو أحد الوجهين عند الشافعي مع قول مالك وأحمد يحنث في الجميع فالأول فيه
تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو حلف
لا يدخل بيتا فدخل المسجد أو الحرم لا يحنث مع قول أحمد أنه يحنث فالأول تخفيف والثاني مشدد فرجع
الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول عدم غلبة إطلاق البيت على المسجد والحرم ووجه الثاني أنه قد
سهي المسجد بيتا في حديث المسجد بيت كل تقى وألحق به الحرم . ومن ذلك قول أبي حنيفة واقضاه قواعد

والمرجع من مذهبه أنه يقطع
أحمد الزوجين بسرقة مال
الاخوان كان محرزا عنه
وعن أحمد روايتان أحدهما
كذهب مالك والآخرى
لا يقطع واحد منهما مطلقا
واتفق الأئمة على أنه لا يقطع
الوالدون وإن علوا فبسرقة
من مال أولادهم واختلفوا
في الولد إذا سرق من مال
أبيه أو أحد أهله فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد
لا يقطع وقال مالك يقطع
الولد بسرقة مال أبيه
لعدم الشبهة وهل يقطع
الأقارب بسرقة بعضهم من
بعض قال أبو حنيفة لا يقطع
من سرق من ذي رحم محرما
كالأخ والسهم وقال مالك
والشافعي وأحمد يقطعون
(فصل) واتفقوا على أن من
كسر صنما من ذهبه
لا ضمان عليه ثم اختلفوا
فيما إذا سرق فقال أبو حنيفة
وأحمد لا يقطع وقال مالك
والشافعي يقطع واختلفوا
فيمن سرق من الخنازير
عليها حافظ فقال أبو حنيفة
إن سرق منه لا يقطع أو
نهارا لم يقطع وقال الشافعي
وأحمد في إحدى روايته
يقطع مطلقا وقال مالك إن
سرق ما كان في الخنازير
فعله القطة أو عمالا يحرس
وكان في الخنازير موصى فافل
فلا يقطع ومن سرق عدلا أو
جولقا ونحوه حافظ قال أبو
حنيفة لا يقطع وقال مالك
والشافعي وأحمد يقطع ومن
سرق العيين المسروقة من

السارق أو المعضوبه من
الغاصب قال أبو حنيفة يقطع
سارق العين المعضوبة ولا
يقطع سارق العين المسروقة
ان كان السارق الاول قد
قطع فيها وان كان لم يقطع
الاول يقطع الثاني وقال مالك
يقطع كل واحد منهما وقال
الشافعي وأحمد لا يجب
القطع على السارق من
السارق ولا السارق من
الغاصب ولو ادعى السارق
ان ما أخذه من الحرز ملكه
بعد قيام البينة على انه سارق
نصابا من سرق مال لا يقطع
بكل حال ولا تقبل دعواه وقال
أبو حنيفة والشافعي لا يقطع
وهما الشافعي السارق
الظريف ومن أجدروايات
أحمد اها لا يقطع والاسرى
يقطع والثالثة يقبل قوله اذا
لم يكن معسروفا بالسرقه
ويستقط عنه القطع وان كان
معسروفا بالسرقه قطع
(فصل) هل يتوقف القطع
على مطالبه من سرق منه
المال قال أبو حنيفة وأحمد
في أظهر روايته وأصحاب
الشافعي يفتقر وقال مالك
لا يفتقر وهي رواية عن أحمد
ولو قتل رجل وجلا في داره
وقال دخل على ليأخذ مالي ولم
يتسددف الا بالقتل قال أبو
حنيفة لا قود عليه اذا كان
الداخل مسلحاً وقابا القساد
والأفعليه القود وقال مالك
والشافعي وأحمد عليه
القصاص الا ان يأتي ببينة
ولو سرق من المعتمه وهو من
أهله فهل يقطع قال أبو حنيفة

مذهب مالك انه لو حلف لا يسكن بيتا فسكن به من شجر أو جلد أو خيمة وكان من أهل الامصار لم
يحنث أو كان من أهل البادية حنث مع قول الشافعي وأحمد انه يحنث قرويا كان أو بدويا فالاول
مفصل والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف
لا يفعل شيئا ففعله فان كان نكاحا أو طلاقا حنث وان كان بيعا أو اجارة لم يحنث الا ان يكون من
مادته ان يتولى ذلك بنفسه فانه يحنث مطلقا مع قول مالك انه لا يحنث الا ان يتولى ذلك بنفسه ومع قول
الشافعي ان كان سلطانا أو من لا يتولى ذلك بنفسه عادة أو كانت له فيه في ذلك حنث والافلا ومع قول أحمد
يحنث مطلقا فالاول مفصل والثاني مخفف والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى من تبقى
الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو حلف ليقضي دين فإلن في غد فقضاه قبله لم يحنث مع قول
الشافعي انه يحنث فلان صاحب الحق مات قبل الغد حنث عند أبي حنيفة وأحمد وقال الشافعي لا
يحنث وقال مالك ان قضاه للورثة أو للقاضي في الغد لم يحنث وان أخر حنث فالاول من أصل المسئلة
مخفف والثاني منها مشدد كالاول في المسئلة الثانية والثاني منها مخفف والثالث منها مفصل فرجع الامر
في المسئلة الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان عين المكره لا ينقضه مع قول أبي حنيفة انه
ينقضه وقيل ان أحمد لا ينقض له فيها فالاول مخفف والثاني مشدد ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني ما فيه من
راخلة الاختيار فكان المكره بكسر الراء مخبرا المكره بفخه بدين أن يحنث وبين أن يفعل الضرر فاختار
الحلف وكان الاولى له تحمل الضرر راجلا لا جنبا الحلق كما عليه الاكابر من العلماء * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك انه لو فسدت المحلوف عليه نسيانا لا تلفا حنث مطلقا سواء كان الحلف بالله تعالى أو بالطلاق
أو بالعقار أو بالظاهر مع قول الشافعي في أظهر القولين انه لا يحنث مطلقا ومع قول أحمد في إحدى
رواياته انه ان كان بين يديه أو بالظاهر لم يحنث وان كان بالطلاق أو بالعقار حنث فالاول مشدد
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو
حلف لبشر من ماء هذه الكوز في غدا ففعله لم يحنث مع قول مالك والشافعي انه ان تلف قبل
الغدا بغير اختيار لم يحنث فالاول مخفف والثاني مفصل فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول
أبي حنيفة وأحمد انه لو قال والله لا كذب فلانا حنثا ولم ينوش شيئا معينا حنث ان كله قبل ستة أشهر وقال
مالك سنة وقال الشافعي ساعة فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فرجع الامر الى
من تبقى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في الجديد انه لو حلف لا يكلمه فكتبه أو راسله
فاشار بيده أو بعينه أو رأسه لم يحنث مع قول مالك انه يحنث بالمكاتبه وفي الرسالة والاشارة روايتان مع
قول أحمد والشافعي في القديم انه يحنث فالاول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فرجع الامر
الى من تبقى الميزان ووجه الاقوال الثلاثة لا تخفى أدلتها على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال
ازوجته ان خرجت بغير اذني فاذني طالق ونوى شيئا معينا فانه على ما نواه وان لم ينوش شيئا وقال أنت طالق
ان خرجت بغير اذني فلا بد من الاذن كل مرة وان قال الا أن أذن لك أو حتى أذن لك أو الى ان أذن لك كفي
مرة واحدة ولذلك كان القول قوله في الحلف بالله تعالى في هذا الباب مع قول مالك والشافعي الخروج
الاول يحتاج للاذن فقط وقال أبو حنيفة يحتاج الى الاذن في الجميع وقال الاثمة الثلاثة ولو أنه أذن
ازوجته من حيث لا تسمع لم يكن أذنا مع قول الشافعي انه اذن صحيح وتقدم حكاية اتفاق الاثمة الاربعة
على المسئلة الاولى أوائل الباب فالاول منها مخفف والثاني مشدد والاول من المسئلة الثانية مشدد
والثاني منها مخفف فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو حلف لا يأكل
الرؤس ولا نية له وأطلق ولم يوجد سبب يستدل به على النية حل ذلك على كل ما يسمى رأسا حقيقة في وضع
اللغة وعرفها من رؤس الانعام والطيور والحيتان مع قول أبي حنيفة انه يحل على رؤس البقر والغنم
خاصة ومع قول الشافعي يحل على البقر والابل والغنم فالاول مشدد والثاني مخفف والثالث فيه
تخفيف فرجع الامر الى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو حلف ليعزب ربي زيدا مائة سوط

فخص به بضعت فيه مائة شهر اخ لم يبر مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يبر فالاول مشدد والثاني مخفف
 ووجه القولين ظاهر ولعل الاول محمول على حال أهل الورع والثاني محمول على حال آحاد الناس من
 أصحاب الضرورة كواقع للسيد أيوب عليه السلام بالنظر للضرورة . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو
 حلف لأحب فلانا هبة فتصدق عليه حنت مع قول أبي حنيفة انه لا يحنت . فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان ووجه القولين ظاهر . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف ليعتق فلانا وكان يعلم انه ميت
 حنت مع قول مالك انه لا يحنت مطلقا لم لم يعلم . ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف أنه لا مال له وله
 ديون لم يحنت مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنت فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
 ووجه الاول ان الدين في حكم المفقود ووجه الثاني انه في حكم الموجد بدليل صحة الحوالة به ووجوب
 الزكاة فيه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف أن لا يأكل فاكهة فأكل رطباً أو عنباً أو رماناً لم يحنت مع
 قول الأئمة الثلاثة انه يحنت ووجه الاول ان العطف يقتضي المغايرة وقد قال تعالى فيها فاكهة ونخل ورومان
 فلو ان النخل والرمان دخلا في معنى الفاكهة لا كمنى الحق تعالى بذلك الفاكهة عنهما ووجه الثاني
 ان المراد بالفاكهة كل ما ينفكه به عما ليس هو بقوة ولا آدم قد دخل النخل والرمان فقد رجع الأمر بذلك
 إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو حلف لا يأكل أدماً فأكل اللحم أو الجبن أو البيض
 لا يحنت الا بأكل ما يطبخ منها مع قول الأئمة الثلاثة انه يحنت بأكل السكك فالاول فيه تخفيف والثاني
 مشدد ووجه الامر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر عند الفطن . ومن ذلك قول أبي حنيفة
 والشافعي انه لو حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً لم يحنت مع قول بعض الأئمة انه يحنت فالاول مخفف والثاني
 مشدد ووجه الثاني ان الله تعالى سمى السمك لحماً في القرآن . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو
 حلف لا يأكل لحماً فأكل سمكاً لم يحنت مع قول مالك انه يحنت فالاول فيه تخفيف لان السمك لم يخلص
 إلى اللحمية بل هو مخلوط بالدهن والثاني مشدد لان أصل السمك لحم ولكن لما حصل في اللحمية السمك
 زاد دسماً فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يأكل شهماً
 فأكل من شهيم الظهر حنت مع قول أبي حنيفة انه لا يحنت فالاول فيه تشديد خاص بأهل الدين والورع
 والاحتياط والثاني مخفف خاص بآحاد الناس فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول شهيم السمك
 لما في الظهور ووجه الثاني عدم شهول له . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يشم البنفسج فشم
 دهنه حنت مع قول الشافعي انه لا يحنت فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة
 الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة لو حلف انه لا يستخدم هذا العبد فخدمه من غير أن يستخدمه وهو
 ساكت لا ينهيه عن خدمته فان لم يسبق منه خدمة له قبل اليمين فخدمه بغير أمره لم يحنت وان كان قد
 استخدمه قبل اليمين وبقي على الخدمة حنت مع قول الشافعي انه لا يحنت في عبيده وفي عبده نفسه
 وجهان لا يحبابه ومع قول مالك وأحمد انه يحنت مطلقاً فالاول مفصل وكذلك الثاني والثالث مشدد
 فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يشكلم فقرأ القرآن لم
 يحنت مطلقاً مع قول أبي حنيفة ان قرأ القرآن في الصلاة لم يحنت أو في غيره ما حنت فالاول مخفف
 والثاني مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الاول أن قراءة القرآن قرينة إلى الله عز وجل فلا
 ينبغي شهول بنية لها وهو توقيف عليه الاول من شئ التفهيم في الثاني اتماً كذا الأمر بالقراءة في الصلاة
 بخلاف قراءته في غير الصلاة . ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما انه لو حلف
 انه لا يدخل على فلان بيتاً فادخل عليه فاستندام المقام معه لم يحنت مع قول مالك وأحمد والشافعي في
 انهم الاخر يحنت فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول مالك
 انه لو حلف لا يسكن مع فلان داراً بعينها فاقسمها وحال بينهما حائط ولا سكة واحدة من باب وعلاق
 وسكن كل واحد منهما في جانب حنت مع قول الشافعي وأحمد لا يحنت وعن أبي حنيفة روايتان فالاول
 فيه تشديد خاص بأهل الورع والثاني فيه تخفيف خاص بآحاد الناس والثالث له وجه إلى كل من القولين

حنيفة فانه قال يقطع الطرف
المسحق وان كان أشل وقال
الشافعي من سرق ويخمس
شلا وقال أهل الخبرة انما اذا
قطعت وحسنت رقادها
فانما تقطع وان قالوا لم يرقأ
ويؤدى الى التلف قطع
مابعد ما واختلفوا فيما اذا
غلط القاطع فقطع اليسرى
عن اليمنى فقال أبو حنيفة
ومالك يجزئ ذلك وقال الشافعي
وأحمد على القاطع اليمين وفي
وجوب إعادة القاطع قولان
عن الشافعي أحدهما القاطع
ورويان عن أحمد (فصل)
واختلفوا فيما اذا سرق نصيبا
ثم ملكه بشراء أو هبة أو ادرث
أو غيره هل يسقط القاطع أم
لا قال أبو حنيفة يسقط وقال
مالك والشافعي وأحمد لا يسقط
سواء كان قبل الترفع أو بعده
(فصل) لو سرق مسلم من
مسلم نصيبا من ماله قال
أبو حنيفة لا يقطع وقال مالك
والشافعي وأحمد يقطع
والمستأمن والمعهود اذا سرقا
وجب القاطع عليهما عند
مالك وأحمد وقال أبو حنيفة
لا قطع عليهما وعن الشافعي
قولان كالذهب بين أحدهما
يفطخ وانفقوا على ان المختلس
والمنتهب والقاصب على عظم
جناياتهم وآثامهم لا قطع
عليهم

(باب قطاع الطريق)

اختلاف الأئمة في حد قاطع

فلم يجزم الإمام أبو حنيفة في المسئلة بشئ ثورا فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
لو قال محاسبى أو عبدي أسرار دخل في ذلك المدبر وأم الولد والمكاتب في إحدى الروايتين عنه وبه قال
الشافعي مع قول مالك انه يدخل في ذلك المكاتب والمشقص ومع قول أبي حنيفة أيضا في رواية ان المكاتب
لا يدخل الابالية وأما المشقص فلا يدخل أصلا ومع قول أحمد ان الكل يدخلون وفي رواية عنه ان المشقص
لا يدخل الابالية فالاول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مشدد فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه يجب التتابع في صوم الثلاثة أيام في الكفارة
مع قول مالك ان التتابع فيها لا يجب وهو ارجح من مذهب الشافعي فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ومن ذلك قول مالك ان مقدار ما يطعم لكل مسكين مد وهو رطلان بالبغدادى وشئ من الأدم فان
اقتصر على مد أبراه مع قول أبي حنيفة انه ان خرج راف نصف صاع أو شعيرا أو نراف صاع ومع قول أحمد
انه يجب مد من خنطة أو دقيق أو مد من شعير أو نراف أو رطلان من خبز ومع قول الشافعي يجب لكل
مسكين مد مطلقا فالاول فيه تشديد بالادم والثاني مفصل والثالث مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد انه يجب في الكسوة أقل ما تجزئ به الصلاة في حق
الرجل ثوب قميص أو زار وفي حق المرأة قميص ونحو ذلك ومع قول أبي حنيفة والشافعي انه يجزئ أقل
ما يقع عليه الادم وفي رواية لأبي حنيفة أقله قباه أو قميص أو كساء أو رداء وفي العمامة والمنديل
والسراويل والمنزلة وابتان ومع قول الشافعي يجزئ جميع ذلك حتى القندسوة ههنا جماعة من أصحابه
فالاول مفصل والثاني مخفف وكذلك ما بعده فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة انه يجوز دفع الكفارة الى صغير لم يأكل الطعام مع قول أحمد انه لا يجزئ فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه القولين ظاهر لا يخفى على القطن ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد انه يجوز ان يطعم خمسة ويكسو خمسة مع قول مالك والشافعي ان ذلك لا يجزئ فالاول مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول حمل قوله تعالى اطعم عشرة مساكين
أو كسوهم على الاستحباب ووجه الثاني حمل ذلك على الوجوب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
في إحدى روايتيه انه لو كرر اليمين على شئ واحد أو على أشياء وسخت لزمه لكل يمين كفارة الا ان مالها
اعتبر ارادة التأكيده فقال ان أراد التأكيده فكفارة واحدة وان اراد بالتكثير الاستئناف فهما
يمينان مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الاخرى ان عليه كفارة واحدة فالاول مشدد والثاني مخفف في
أحد شقي التكفير فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الشافعي ان العبد اذا اراد التكفير
بالصيام فان كان سيده اذن له في اليمين والحنث لم ينعه والا فله منه مع قول أحمد انه ليس لسيده منه
على الاطلاق ومع قول أبي حنيفة ان لسيده منه مطلقا الا في كفارة الظهار ومع قول مالك ان اضر به
الصوم فله منه والا فلا وله الصوم بغير اذنه الا في كفارة الظهار فليس له منه مطلقا فالاول مفصل
والثاني مشدد والثالث مفصل وكذلك الرابع فرجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة
لا يخفى على القطن ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو قال ان فعلت كذا فهو كافر أو يرى من
الاسلام أو الرسول صلى الله عليه وسلم وفعل ذلك الامر حنث ووجب الكفارة مع قول مالك والشافعي
انه لا كفارة عليه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول مالك
والشافعي لو قال وأمانة الله اني مع قول غيره انه ليس بيمين فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يلبس حلياً حنث بلبس الخاتم مع قول
أبي حنيفة انه لا يحنث الا ان يكون من ذهب أو فضة فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو قال والله لا آكل هذا الرغيف أو لا أشرب
ماء هذا الكوكوز فشرب بعضه أو أكل بعض الرغيف أو لا لبست من غزل فلانة فلبس ثوبا فيه من
عمرها أو لا لبست من هذا الدار فادخل رجله أو ياء لم يجز مع قول مالك وأبي حنيفة فالاول مخفف

والثاني مشدد ورجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو حلف لا يأكل هذا
الدينق فسفه أو خبزه وأكله حنث مع قول أبي حنيفة انه ان سفه لم يحنث وان خبزه وأكله حنث ومع
قول الشافعي انه ان سفه حنث وان خبزه وأكله لم يحنث فالاول مشدد والثاني والثالث فيه تفصيل
فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يسكن دار فلان حنث بما
يسكنه بكرة وكذا لو حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبثه حنث مع قول الشافعي لا يحنث الا
بنية فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه لو حلف لا يشرب من الدجلة أو الفرات أو النيل فغرف بيده أو باناه من مائه أو شرب حنث مع قول
أبي حنيفة انه لا يحنث حتى يكرع بغيره منها كرها فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى
من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يشرب ماء هذا البر فشرّب منه قليلا حنث
الا أن ينوي أن لا يشرب جميعه مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر
الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يضرب زوجته فخنقها أو عضها أو
نقث شعرها حنث مع قول الشافعي انه لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول أن الضرب
يطلق على العض والخنق ونقث الشعر بجميع الضرر ووجه الثاني اتباع العرف في عدم تسمية ذلك
ضربا * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فلانا شيئا ثم وهبه فلم يقبله حنث مع قول الشافعي
انه لا يحنث الا ان قبل ذلك منه وقبضه فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان
* ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حلف لا يبيع فباع بشرط الخيار لنفسه حنث مع قول مالك انه
لا يحنث فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه هذه المسائل ظاهرة لا تخفى
على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا كان له مال فأنبأ أودين ولم يجد ما يعتق به أو بطم أو
يكس ولم يجزئله الصيام وعليه الضمان حتى يصل اليه ماله فيكفر بالمال مع قول أبي حنيفة انه يجزئه
الصيام عند غيبة المال فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى من تبنى الميزان والله
تعالى أعلم بالصواب

(كتاب العدد والاستبراء)

اتفق الأئمة على أن عدة الحامل مطلقا بالوضع سواء المتوفي عنها زوجها أو المطلقة وعلى أن عدة من لم تحض
أو نبتت بثلاثة أشهر وعلى أن عدة من تحيض ثلاثة أقراء اذا كانت حرة فاذا كانت أمسة فقرآن وقال
داود ثلاثة وعلى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر وعلى أن الاحداد واجب في عدة الوفاة وهو ترك الزينة
وما يدعوا الى النكاح خلافا للحسن والشمس في قولهما بعدم وجوبه وكذلك اتفقوا على أن من ملك أمة يبيع
أو هبته أو سبي ازمه استبراءؤها بحيض أو قرآن كانت حائلا وان كانت من التحيض لصغر أو كبر فبشهر
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك والشافعي
وأحمد في إحدى روايته ان الأقراء هي الاطهار مع قول أبي حنيفة وأحمد في الرواية الاخرى ان القرء هو
الحيض فالاول مشدد لطول مدة الطهر غالبها والثاني مخفف لقصر مدة الحيض عادة ويصح أن يكون
الامر بالعكس فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في المرأة التي مات زوجها
وهي في طريق الحيض انه يازمها الاقامة على كل حال ان كانت في بلد أو ما يقاربه ومع قول الأئمة الثلاثة
انها ان خافت فوات الحيض بالاقامة لقضاء العدة جازها السفر فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف
بالتفصيل فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في القول الجديد الرجوع
وأحمد في إحدى روايته ان زوجة المفقود لا تحل للزوج حتى تمضي مدة لا يعيش في مثلها فالأمام مع قول
مالك والشافعي في القديم وأحمد في الرواية الاخرى انها تبرأ بربع سنين وهي أكثر مدة الحمل وأربعة
أشهر وعشرا مدة الوفاة ثم تحل للزوج ورجعه جماعة من متأخري أصحاب الشافعي وهو قوي
فعله عمر رضي الله عنه ولم يذكره الصحابة وعلى الاول فالعسر الغالب حمله أبو حنيفة بمائة سنة وحمله
الشافعي وأحمد بسبعين سنة ولما طلب النفقة من مال الزوج مدة التبرع والعسر الغالب فالاول مشدد

للأمام قتلهم وصلبهم وقطعهم
وان لم يقتلوا ولم ياصبوا ولا
على ما يراه أوردع لهم ولا مناهم
وصفة النبي عنده أن يخرجوا
من البلد الذي كانوا فيه إلى
غيره ويحبسوا فيه وصفة
الصليب عنده كصفة مذهب
أبي حنيفة وقال الشافعي
وأحمد إذا أخذوا قبل أن
يقتلوا نفسا أو يأخذوا مالا
نقوا واختلوا في صفة النبي
قال الشافعي نفهم أن يطلبوا
إذا هربوا البقاء عليهم الحد
أن أقوا أحدا وعن أحمد
روايتان أحدهما كذا
والأخرى أن يشر دوا فلا
يتركون بأوون في بلد وان
أخذوا المال ولم يقتلوا قال
نقطع أيديهم وأرجلهم من
خلاف ثم يخلون وان قتلوا
وأخذوا المال قال يجب قتلهم
وصلبهم سحما وان قتلوا ولم
يأخذوا المال قال يجب
قتلهم سحما والصليب عندهما
به حد القتل وقال بعض
الشافعية يصلب حييا ثم يقتل
ومدة الصليب عند أبي حنيفة
ومالك والشافعي ثلاثة أيام
وقال أحمد ما يقع عليه الاسم
واختلوا في اعتبار النصاب
في قتل العاصب فاعتبره أبو
حنيفة والشافعي وأحمد ولم
يعتبره مالك ولو اجتمع عشاريون
فبأسر بعضهم القتل والأخذ
وكان بعضهم هو وأورد أهل

على الزوجة والثاني تخفف عنها فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة إن المفقود
إذا قدم بعد أن تزوجت زوجته بعد أن تبص بطل العقد وهي للأول وان كان الثاني وطئها فعليه مهر
المثل وتعتمد من الثاني ثم رد إلى الأول مع قول مالك إن الثاني إذا دخل بها صارت زوجته ويجب عليه دفع
الصديق الذي أصدقها لها الأول وان لم يدخل بها فهي للأول وله رواية أخرى أنه الأول بكل حال ومع
قول الشافعي في أرجح القولين أن النكاح الثاني باطل وفي القول الآخر بطلان نكاح الأول بكل حال ومع
قول أحمد أن الثاني إن لم يدخل بها فهي للأول وان دخل بها فالأول الخيار بين أن يسكها ويدفع الصديق
اليه وبين أن يتركها على النكاح الثاني وأخذ الصديق الذي أصدقها منه فالأول مشدد على الزوج
الثاني والقول الثاني مخفف عليه مع ما وافقه من أحاديث التفصيل وكذلك القول الآخر للشافعي
مشدد على الزوج الثاني يحكم القول الثاني والقول الرابع مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة إن عدة أم الولد أمانات سيدها أو أعتقها ثلاث حبهضات سواء أعتقها أو
مات عن أم قول مالك والشافعي إن عدتها حبهضة في الحالين وهي إحدى الرايتين عن أحمد واختارها
الطريق ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنها من العتق حبهضة ومن الوفاة عدة الوفاة فالأول مشدد
والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول المبالغة في استبراء الرحم
ووجه الثاني القياس على استبراء المسبية التي بينهم اقربا ويصح حمل الأول على حال أهل الدين
والورع والثاني على آحاد الناس ووجه الشق الثاني من الرواية الأخرى لاجتماع الاحتياط ولأن
عدة الوفاة الواردة في القرآن تشمل ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة إن أكثر مدة الحمل سنتان مع قول
مالك في روايته أنها أربع سنين أو خمس سنين أو سبع سنين ومع قول الشافعي أن أكثرها أربع سنين وهو
أحد الرايتين عن أحمد والثانية كذهب أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف على الزوج والثاني وما
بعده فيه تشديد عليه بالحق الولد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
في أظهر رواية إن المعتدة إذا وضعت حلقة أو مضغعة لا تنقض عدتها بذلك ولا تصير بذلك أم ولد مع
قول مالك والشافعي في أحد قوليه أن عدتها تنقض بذلك وتصير بها أم ولد وهو قول أحمد في الرواية
الأخرى عنه فالأول مخفف بالنظر إلى الزوج مشدد بالنظر إلى المرأة والثاني بالعكس فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي في الحد يدوم مالك وأحمد في إحدى الرايتين إن المعتدة
المبتوتة لا إحداد عليها مع قول أبي حنيفة والشافعي في القديم وأحمد في الرواية الأخرى أنه يجب عليها
الأحداد فالأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي في أظهر قوليه أن البائن لا يخرج من بيتها إلا أن ضرورة مع قول مالك وأحمد أن لها الخروج
مطلقا ولا حد رواية أخرى كذهب أبي حنيفة فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الصغيرة والكبيرة سواء في الإحداد مع قول أبي حنيفة أنه
لا إحداد على الصغيرة فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الذمبة إذا كانت تحت مسلم وجب عليها العدة والإحداد وان كانت تحت ذمي
وجب عليها العدة لا الإحداد مع قول أبي حنيفة أنه لا يجب عليها الإحداد ولا عدة فالأول مشدد والثاني
مخفف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر أما الأول فهو أن الإحداد ورد في السنة
في حق الزوج المسلم ويدل الثاني حديث لا يحمل امرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تتحد على غير زوج
نخرج الذي لأن الحزن لا يكون إلا على الزوج المسلم أما الذي فلا ينبغي الحزن عليه إلا بقدر الوفاة بحقه
وذهنته وأما كونه لا عدة لزوجه فينبغي على أن أنكره الكفار باطله ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أنه لو باع أمته من امرأة أو خصي ثم تغايل لم يكن له وطؤها حتى يستبرأها مع قول أبي حنيفة أنها إذا
تغايل قبل القبض فلا استبراء أو بعده لزمه الاستبراء فالأول مشدد والثاني مفصل فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لا فرق في وجوب الاستبراء بين

الصغيرة والكبيرة والبكر والانس مع قول مالك انهم ان كانت من بوطاً مثلها لم يجز وطؤها قبل الاستبراء وان كانت من لا بوطاً مثلها اجاز وطؤها من غير استبراء وقال داود لا يجب استبراء البكر فالاول مشدد والثاني مفضل وكذلك قول داود فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الغالب في باب الاستبراء التعمد ولو لم يعقل معناه فقد يكون الاستبراء لاهر اسرع براءة الرحم ووجه اول الشافعي من قول مالك ان الاستبراء لبراءة الرحم والتي لا بوطاً مثلها عادة لا تحبيل وأما البكر فامرها ظاهر ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان من ملك امرأة جازله ببيعها قبل الاستبراء وان كان قد وطئها مع قول الحسن والفهي والثوري وابن سيرين انه يجب الاستبراء على البائع كالمبيع على المشتري ومع قول عثمان بن عفان رضي الله عنه ان الاستبراء يجب على البائع دون المشتري فالاول مخفف على البائع والثاني مشدد والثالث فيه تشديد على البائع وتخفيف على المشتري فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الثلاثة ظاهر ومن ذلك قول مالك والشافعي واحدا انه اذا اعتق أم ولد أو عتقت بعوته وجب عليها الاستبراء بجميعة مع قول أحمد وداود وعبد الله بن عمر وابن العاصي انه اذا مات عنها سيدها تعتد باربعة أشهر وعشر فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

كتاب الرضاع

اتفق الاثمة على انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وعلى أن التحريم بالرضاع يثبت اذا حصل للطفل في سنتين فاقل خلافا لداود في قوله ان رضاع الكبير يحرم وهو مخالف لكافة الفقهاء ويحكي ذلك عن عائشة رضي الله عنها وكذلك اتفقوا على ان الرضاع انما يحرم اذا كان من لبن أنثى سواء كانت بكر أم ثيبا موطوءة أو غير موطوءة وخالف أحمد في ذلك فقال انما يحصل التحريم بلبن امرأة نازلا من الحمل وكذلك اتفقوا على أن الرجل لو دله لبن فارضع منه طفلة لا يثبت به تحريم وكذلك اتفقوا على أن السعوط والوجور يحرم الا في رواية عن أحمد فانه شرط الارتضاع من الثدي وكذلك اتفقوا على أن الحقة باللبن لا تحرم الا في قول قديم للشافعي وهو رواية عن مالك هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان العدد لا يشترط في الرضاع فيكفي فيه رضة واحدة مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايته انه لا يثبت الا الخمس رضعات ومع قول أحمد في الرواية الثانية انه يثبت بثلاث رضعات فالاول مشدد والثاني مخفف كما ثبت في الاحاديث والثالث فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان اللبن اذا خلط بالماء فان كان اللبن غالباً لم يحرم كإن صلبوا فيه بافلا وأما المخلوط بالطعام فلا يحرم عنده بحال سواء كان غالباً أو مغلوباً مع قول أصحاب مالك انه يحرم اللبن المخلوط بالماء بالمستهلك فان خلط اللبن بما استهلك اللبن فيه من طيب أو دواء أو غيره لم يحرم عند جمهور أصحابه ومع قول الشافعي وأحمد ان التحريم يشترط باللبن المخلوط بالشراب والطعام اذا استقبله المولود خمس مرات سواء كان اللبن مستهلكاً أو غالباً فالاول مفضل وكذلك الثاني والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل التشديد يسهول على حال أهل الودع والتخفيف يسهول على آحاد الناس والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب النفقات

اتفق الاثمة الاربعة على وجوب النفقة لمن تازم نفقته كالأب والزوجة والولد الصغير وعلى ان الناشز لا نفقة لها وعلى انه يجب على المرأة أن ترضع ولدها اللبأ وعلى ان الولد اذا بلغ من رضة استقرت نفقته على أبيه هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان نفقة الزوجات تعتبر بحال الزوجين فيجب على المولى لوسرة نفقة المومنين وعلى الفقير للفقيرة أقل الكفايات وعلى المولى للفقيرة نفقة متوسطة بين النفقتين وعلى الفقير لوسرة أقل الكفايات والباقي في ذمته مع قول الشافعي انها مقدرة بالشرع لا اجتهاد فيها معتبرة بحال الزوجين فاذا احتاجت الى خادم وجب اخداها فالاول مخفف على الزوج والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن

ذلك قول الائمة الثلاثة انما اذا احتاجت الى اكثر من خادم يلزم ذلك الزوج مع قول مالك في المشهور عنه انما اذا احتاجت الى خادمين او ثلاثة فأكثروا وجب على الزوج ذلك فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والشافعي في اظهر القولين انه لا نفقة للصغيرة التي لا يجامع مثلها اذا تزوجها كبير مع قول أحمد في الرواية الاخرى والشافعي في القول الاخران لها النفقة فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انما لو كانت الزوجة كبيرة والزواج صغير لا يجامع مثله وجب عليه النفقة وهو أصح القولين للشافعي مع قول مالك انه لا نفقة عليه فالاول مشدد والثاني تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة الاعسار بالنفقة والسكوة لا يثبت للزوج نفقة الفسخ وان كان يرفع يده عنها لتكسب مع قول مالك والشافعي انه يثبت لها الفسخ بالاعسار عن النفقة والسكوة والسكنى فاذا مضى زمان ولم ينفق على زوجته سقطت عنه النفقة عند أبي حنيفة ما لم يحكم بها حاكم أو ينفق على قدر معلوم فيه من ذلك ديناً باصطلاحهم وقال مالك والشافعي وأحمد في اظهر روايتيه ان نفقة الزوجة لا تسقط بمضي الزمان بل قصير ديناً عليه لانها في مقابلة التمسكين والاستتاع فالاول من المسئلة الاولى تخفف على الزوج والثاني منها مشدد عليه والاول من المسئلة الثانية تخفف على الزوج باستقاط النفقة اذا حكم بها حاكم والثاني منها مشدد على الزوج بعدم سقوطها عنه بمضي الزمان فراجع المسئلة في السكوة الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة المراءاة اذا سافرت باذن زوجها واستغفرا غير واجب عليها سقطت عنه نفقة نفقة ما مع قول مالك والشافعي انما لا تسقط لخروجها عن النشوز باذنه فما لا تسقط مشدد على الزوجة تخفف على الزوج والثاني عكسه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان المقتولة اذا طلعت أسيرة مثلاً في الرضاع لولدها فان كان ثم متطوع بالرضاع أو بدون أسيرة المثل كان للاب أن يترضع غيرها بشرط أن يكون الرضاع عند الام مع قول مالك في إحدى روايتيه ان الام أولى ومع قول الشافعي وأحمد ان الام أحق بكل حال وان وجد متبرعا بالرضاع أو بأسيرة المثل أجبر على اعطاء الولد له بأسيرة مثلاً فالاول مفصل والثاني مخفف على الام وكذلك ما بعده مشدد على الزوج فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان الام لا تجبر على ارضاع ولدها بعد سقيها اللبن اذا وجد غيرها مع قول مالك انما تجبر مادامت في زوجية أبيه الا أن يكون مثلها لا يرضع اشرف أو عذراً أو ساراً أو كان يسقط بلينها النفس الادلبن ونحو ذلك فالاول تخفف على الام والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوارث يجبر على نفقة كل ذي عجرم فدخل فيه الخال عند والده والعمه ويخرج ابن العم ومن ينسب اليه بالرضاع مع قول مالك ان النفقة لا تجب على الوارث الا للوالدة الاقرب سواء كان أباً أو أمّاً أو من ولداً أصلاً ومع قول الشافعي وجوب النفقة للوالد وان علا والولد وان سفل ولو تسمى هي ودي النسب ومع قول أحمد انهم ان لم يرضعوا من جري بينهم ما الميراث بفرض أو تصيب من الطرفين كالأبوين وأولاد الاخوة والاخوات والعمومة وبنينهم رواية واحدة وان كان الارث جارياً بينهم من أحد الطرفين وهم ذوو الارحام كان الاخ مع عمته وابن العم مع بنت عمه فمن أحمد روايتان فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد والرابع مشدد بالكلمة فراجع الامر الى مرتبتي الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لا يلزم السيد نفقة عتيقه مع قول أحمد انما تازمه وهو احدى الروايتين عن مالك والرواية الاخرى انه ان اعتقه صغيراً لا يستطيع السبي على نفسه لم يملكه نفقة الى أن يسبي فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد والثالث منهصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ولعل الاول محمول على آحاد الناس من العوام والثاني خاص بأهل المروءة والكرم ومن ذلك قول أبي حنيفة ان نفقة العلام تسقط اذا بلغ عتقه ولا تسقط اذا بلغ ميسراً لا سرقته ولا تسقط نفقة السار به الا ان تزوجت مع قول مالك انما لا تسقط بالعتق وانما تسقط بالدخول ومع قول الشافعي تسقط نفقة ما أي العلام والجار به بالجار

غيرها قال أبو حنيفة وأحمد قبل ولا يقطع ولا يجادلانها بن حقوق الله عز وجل وهي بنينة على المماحجة وقد أدى القتل عليها فغيرها لانه الغاية ولو قذف وقطع يداها وقتل جلد وقطع وقتل لانها حقوق الأدميين وهي مبنية على المشاحجة وقال الشافعي تستوفي جميعها من غير تدخل على الاطلاق ولو شرب الخمر وقذف المحصنات قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يتدخل حسدان وقال مالك يتدخلان

(فصل) أما غير المحاربين من الشربة والزناة والسرقات اذا تابوا فهل يسقط عنهم الحدود بالنوبة أم لا قال أبو حنيفة ومالك فيهم لا تسقط الحدود عنهم وعن الشافعي قولان أحدهما كذهب أبي حنيفة ومالك والثاني تسقط حدودهم تو بنهم اذا مضى على ذلك سنة وعن أحمد روايتان كذلك أظهرهما تسقط من غير اشتراط مضي زمان (فصل) من تاب من المحاربين ولم يظهر عليه صلاح العمل هل تقبل شهادته قال مالك والشافعي لا تقبل حتى يظهر منه صلاح العمل وقال أبو حنيفة وأحمد تقبل شهادته وان لم يظهر منه صلاح العمل والمحارب

صحيحها ومع قول أحد لا تسقط نفقة الولد عن أبيه ولو بلغ اذ لم يكن له مال ولا كسب فالاول مفسد
والثاني فيه تشديد والثالث مخفف والرابع مشدد على الاب فرجع الامر الى امر تبنى الميزان وتوجيه
الاقوال لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو بلغ الولد هو يرضع من امرأته ثم
ماورده المرض عادت نفقته مع قول مالك ان نفقته لا تعود فالاول فيه تشديد على الولد والثاني مخفف
فرجع الامر الى امر تبنى الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه اذا تزوجت الجارية ودخل بها الزوج
ثم طلقها ان نفقتها تعود على الاب مع قول مالك انها لا تعود فالاول فيه تشديد على الاب والثاني فيه
تخفيف فرجع الامر الى امر تبنى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان من له حيوان لا يقوم به فليس
لها حكم اجباره على القيام به بل يأمره على طريق الامر بالمعروف والنهي عن المنكر مع قول الائمة الثلاثة
ان الحكم اجباره ومنعه من تفهيمها اما لا تطبق فالاول فيه تخفيف على المسالك والثاني فيه تشديد عليه
فرجع الامر الى امر تبنى الميزان والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحضانة)

اتفق الائمة على ان الحضانة تثبت للام مالم تنزع وتزوج واذا تزوجت ودخل بها الزوج سقطت حضانة
هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي
ان الام اذا تزوجت ثم طلقت طلاقا بائنا عادت حضانة مع قول مالك في المشهور عنه انها لا تعود بالطلاق
فالاول مخفف على الام اذا طلعت رجوع حضانة الولد لها والثاني فيه تشديد عليها فرجع الامر الى امر تبنى
الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة في احدي روايته ان الزوجين اذا افترا قلوبهما ولد فالام أحق
بالغلام حتى يستقل بنفسه في مطعمه ومشر به وملبسه ووضوئه واستنجائه ثم الاب أحق به والام أحق
بالانثى الى أن تبلغ ولا يختار احد منهما مع قول مالك ان الام أحق مالم تنزع وتزوج ويدخل بها الزوج وكذلك
الغلام عنده في القول المشهور هي أحق به مالم يبلغ ومع قول الشافعي ان الام أحق به الى سبع سنين ثم
يختار من اختارها كنا عنده ومع قول أحمد في احدي روايته ان الام أحق بالغلام الى سبع سنين ثم يختار
والجارية بعد السبع تجعل مع الام بلا تمييز والرواية الاخرى كذهب أبي حنيفة فالاول مخفف على
الام وكذا الثاني مع اختلاف السبب والثالث تشدد عليه المخفف على الاب والرابع كذلك مخفف عليها
من جهة الاثني فرجع الامر الى امر تبنى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الولد اذا اختار الام
وكان عندها ثم أراد الاب السفر الى بلدة أخرى بنية الاستيطان فليس له أخذ الولد منها مع قول الائمة
الثلاثة ان له ذلك فان كانت الزوجة هي المنتقلة بولدها قال أبو حنيفة فلها ان تنتقل بشرطين أحدهما
أن تنتقل الى بلد هار الثاني أن يكون العقد وقع ببلدها الذي تنتقل اليه فان فقد أحدا الشرطين منعت
الا أن تنتقل الى بلد قريب يمكن المضي اليه والعود قبل الليل فاذا كان انتقلا الى دار سب أو من مصر
الى سواد وان قرب منعت من ذلك مع قول مالك والشافعي وأحمد في احدي روايته ان الاب أحق بولده
سواء كان هو المنتقل أم هي ومع قول أحمد في الرواية الاخرى ان الام أولى به مالم تنزع فالاول مشدد
على الاب والثاني مخفف عليها فرجع الامر الى امر تبنى الميزان والله تعالى أعلم بالصواب

(كتاب الجنائيات)

اتفق الائمة الاربعة على ان القاتل لا يخلف في النار لو دخل وان توبته من القتل صحيحة خلافا لابن عباس
وزيد بن ثابت والضحاك فقالوا لا تقبل له توبة أبدا فالاول مخفف تبعا لظواهر الاحاديث والثاني مشدد
تبعا لظواهر القرآن في قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها الآية وكذلك اتفقوا
على ان من قتل نفسا مسلمة مكافئة له في الحرية ولم يكن المقتول بالقاتل وكان في قتله متعمدا وجب
عليه القود وكذلك اتفقوا على أن العبد اذا قتل عبده لا يقتل به وان تهمد وكذلك اتفقوا على ان العبد
يقتل بالحر وان العبد يقتل بالعبد وكذلك اتفقوا على أن الكافر اذا قتل مسلما قتل به وكذلك اتفقوا
على أن الابن اذا قتل أباه قتل به واتفقوا على أنه اذا جرح رجلا جرحا فاش حتى مات أنه

اذا كان في المحاربة من لا يكافئه
كالكافر والعبد والولد وعبد
نفسه قال أبو حنيفة وأحمد
في الظاهر من مذهبه أنه
لا يقتل وقال مالك يقتل وعن
الشافعي قولان كالمذهبين
أصحهما أنه يقتل

(باب حد شرب الخمر)

أجمع الائمة على تخيير الخمر
وتجاسمها وان شرب كثيرها
وقليلها موجب للسجن
من استعملها حكم بكفره
واتفقوا على ان عصير العنب
اذا شرب وقذف زبده فهو
خمر واختلفوا فيه اذا مضى
عليه ثلاثة أيام ولم يشرب
ولم يسكر فقال أحمد اذا مضى
على العصير ثلاثة أيام صار
خمر او حرم شربه وان لم يشرب
ولم يسكر وقال أبو حنيفة
ومالك والشافعي لا يهين خمر
حتى يشرب ويسكر ويقذف
زبده (فصل) واتفقوا على
ان كل شراب يسكر كسبه
فقبله حرام ويسمى خمر
وفي شربه الحد سواء كان من
عنب أو تمر أو زبيب أو حنظل
أو شعير أو ذرة أو أرز أو عسل
أو لبن أو فحول ذلك نيا كان أو
مطبوخا لا بأحنيفة فانه قال

نقيم مع التمر والزبيب اذا
اشتد كان خمر اقبله وكثيره
ويسمى زبيب الا خمر اقل
أسكر وفي شربه الحد وهو
نفس فان طبعه أذن في طبعه

منه ما يعلب على طن
الشارب منه أنه لا يسكره
من غير طرب فان اشتد اسم
المسكر منه ما لم يسكره
فانها ما أن يذهب ثلثاهما
وأما ليد الخطئة والشرير
والذرة والارز والعل فإنه
حلل عنده نقيعا ومطبوخا
وانما يحرم المسكر منه ويحد
فيه (فصل) وانفقوا على
أن المطبوخ من عصير العنب
اذا ذهب أقل من ثلثيه فإنه
سرام وأنه اذا ذهب ثلثاه فإنه
حلل ما لم يسكر فان أسكر حرم
كثيره وقايله (فصل)
والفقاع حلل بجوز شره
قال ابن قدامة الخنبل في
الكافي فان علم من شيء أنه
لا يسكر كالفقاع فلا بأس به
وان غلغلان الهلة في التهريم
الاسكار فلا يثبت الحكم
بدونها أما اذا أتى على العصير
ثلاث فقال أحدهما يحرم
وان لم يغل الخبز (فصل)
واختلفوا في حسد السكران
فقال أبو حنيفة السكران
من لا يعرف السماء من
الارض ولا الرجل من المرأة
وقال مالك من استوى عنده
الحسن والقيح وقال الشافعي
وأحمد من خلط في كلامه
على خلاف طاقته (فصل)
واختلفوا في حد شرب الخمر
فقال أبو حنيفة ومالك غافون
وقال الشافعي أربعون وعين

يقطن منه وعلى أنه اذا غفار جل من أولياء الدم بسقط القصاص وانتقل الامر الى الدية وعلى أنه اذا
رجع الشهود بعد استيفاء القصاص وقالوا أخطأنا لم يجب عليهم القصاص وعلى أن الأولياء المستحقين
المبايعين الغائبين اذا حضر وأوطلبوا القصاص لم يؤثروا لأن يكون الجاني امرأه حاملا فتؤخر حتى تضع
وكذلك انفقوا على أنه اذا كان المستحقون صغارا أو غائبين كان القصاص مؤثرا خلافا لابي حنيفة فإنه
قال اذا كان للصغار اب استوفى القصاص ولم يؤخر وكذلك اتفق الاثمة على أنه اذا كان الميت صغيرا
أو غائبا أو مجنوناً أخر القصاص في مسئلة الغائب فقط وكذلك اتفق الاثمة على أن الامام اذا قطع يد
السارق أو رجله فسرى ذلك الى النفس فلا ضمان عليه وكذلك اتفق الاثمة على أنه ليس للذبح أن يستوفى
القصاص لولده الكبير وكذلك اتفقوا على أنه لا تقطع اليد الهضبة بالسبلة ولا عين بيسار ولا عين بيمين
وعلى أن من قتل بالحرم جاز قتل به هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن
ذلك قول الشافعي وأحمدان المسلم اذا قتل ذميا أو معاهدا لا يقتل به وبه قال مالك الا أنه استثنى فقال ان
قتل ذميا أو معاهدا أو مستأمناً بجحيلة قتل حدا ولا يجوز للولي العفو لانه تعاق بقتله الافتيات على الامام
مع قول أبي حنيفة ان المسلم لم يقتل بالذمى لا بالاستمن فالاول مخفف على المسلم وكلام مالك فيه مخفف
والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال لا تخفى على النطن ومن ذلك قول
الاثمة الثلاثة ان الحر لا يقتل بعبد غيره مع قول أبي حنيفة أنه يقتل به فالاول مخفف على الحر والثاني
مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الاب لا يقتل بقتله ابنه
مع قول مالك أنه يقتل بمجرد القصد كضجاعة وذبحه فان سذفه بالسيف غير قاصد لقتله فلا يقتل والحد
في ذلك كالأب فالاول مخفف على الاب والثاني مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
الاثمة الثلاثة وأحمد في إحدى روايته أنه اذا اشتراك جماعة في قتل واحد قتلوا به الا أن مالكا استثنى من
ذلك القسامة فقال لا يقتل بالقسامة الا واحد مع قول أحمد في الرواية الاخرى أنه لا يقتل بالجماعة
بالواحد وتجب الدية دون القود فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا يكل من
القولين وجهه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الجماعة اذا اشتروا في قطع يد قطعوا كاهم قطع يد كل
واحد مع قول أبي حنيفة ان الايدي لا تقطع باليد وتؤخذ دية اليد من القاطعين بالسواء فالاول مشدد
والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة يجب القصاص بالقتل
بقتل كالحشبة الكبيرة والحجر الثقيل الذي يغلب في مثله أنه يقتل ولا فرق عندهم بين أن يخذشه بحجر
أو عصا أو فقرة أو بحرقه بالنار أو يخنقه أو يطين عليه بالبناء أو يمنعه الطعام والشراب حتى يموت
جوعا أو عطشا أو يهدم عليه بيتا أو يضربه بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة محددة أو غير محددة وبذلك قال
محمد وأبو يوسف مع قول أبي حنيفة انما يجب القصاص بالقتل بالنار أو الحديد أو الخشبة المحددة أو الحجر
المحدد فاما اذا غرقه في ماء أو قتله بحجر أو خشبة غير محددة فإنه لا قود فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان في عمد الخطأ الدية الا أن الشافعي قال ان
كنا الضرب حتى مات فعليه القود مع قول مالك وجوب القود في ذلك أي في عمد الخطأ بان يعمد
الفعل ويخطئ في القصد أو يضرب بسوط لا يقتل مثله غالبا أو يدكزه أو يلطمه لطمه باليد فالاول
مخفف بالدية والثاني مشدد بالقصاص فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولا يكل من القولين دليل عند
عند القائل به من السنة ومن ذلك قول أبي حنيفة لو أكره رجل وجلا على قتل آخر قتل المذكور دون
المباشر مع قول مالك وأحمد يقتل المباشر ومع قول الشافعي يقتل المذكور بكسر الراء قولا واحدا فاما
المذكور يفتح الراء ففيه قولان له الراجح عنهما أن عليهما القصاص فان كانا أحدهما فقط
فالقصاص عليه فالاول مشدد على المذكور بكسر الراء دون المباشر والثاني عكسه والثالث
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك أنه يشترط في المذكور أن يكون ساطنا أو
سيدا مع سده أو مظلما فمقتله منهم جميعا الا أن يكون العبد أجهيا بجاه لا يقتصر في ذلك فلا يجب عليه

القول مع قول الأئمة الباقي أنه يصح إلا كراه من كل بدعية فالأول مخفف على غير من ذكره والثاني فيه
تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وهو يصح حل القول الأول على حال أهل الجاهل من الأهرام الذين
لا يخافون الأمن السلطان وحل الثاني على آحاد الناس الذين لا جاهد لهم بوجهه ومن ذلك قول أبي حنيفة
والشافعي أنه لو أمسك رجل رجلا فقتله آخر فالقول على القاتل دون الممسك ولكن على الممسك التعزير
مع قول مالك أن الممسك والقاتل شريكان في القتل فيجب عليهما القود إذا كان القاتل لا يمكنه قتله إلا
بالأمسك وكان المقتول لا يقدر على الهرب بعد الإمساك ومع قول أحمد في إحدى روايته يقتل القاتل
ويجذب الممسك حتى يموت ومع قوله في الرواية الأخرى أنهم ما يقتلان على الإطلاق فالأول مشدد على
القاتل دون الممسك والثاني مشدد عليهما بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد أيضا فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة ظاهر لا يخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في
أحدى روايته والشافعي في أرجح قوليه أن الواجب بالقتل العمد مسموم وهو القود مع قول مالك في
الرواية الأخرى والشافعي في القول الآخر وأحمد في إحدى روايته أن الواجب بالخيار بين الدية والقود
وفائدة الخلاف في هذه المسئلة أنه إذا عفا مطلقا سقطت الدية فالأول مشدد بتعين القود والثاني فيه
تخفيف بالخيار بينه وبين الدية فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في
أحدى روايته أن الولي إذا عفا عن القصاص عاد إلى الدية بغير رضا الجاني وليس له العدول إلى المال إلا
برضا الجاني مع قول الشافعي وأحمد أن له ذلك مطلقا فالأول فيه تشديد على الولي والثاني فيه تخفيف
عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه إذا عفت المرأة سقط القود مع
قول مالك في إحدى روايته أنه لا مدخل للنساء في الدم ومع قوله في رواية أخرى أن النساء مدخلة في الدم
كالحال إذا لم يكن في درجتهن عصبية ومعنى أنهن مدخلة أي في درجتهن القود والدية معا وقيل في القود
دون العفو وقيل في العفو دون القود فالأول مخفف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث كذلك
بالشرط الذي ذكره فيه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن القصاص
لا يؤخر إذا كان المستحق صغيرا أو مجنوناً مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه يؤخر لاجلهم حتى يبلغ
الصغير ويقتل المجنون فالأول مشدد على الجاني مخفف على المستحق والثاني عكسه فرجع الأمر إلى
مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن للذئب أن يستوفي ولده الصغير سواء كان شريكاً له
أم لا وسواء كان في النفس أم في الطرف مع قول الشافعي وأحمد في أظهر روايته أنه ليس له أن
يستوفي له فالأول فيه تشديد على الجاني والثاني فيه تخفيف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إذا قتل الواحد جماعة فليس عليه إلا القود ولا يجب عليه شيء آخر
بعده مع قول الشافعي أنه إن قتل واحداً بعد واحد قتل بالاول وللباقين الديات وإن قتلهم في حالة واحدة
أقرع بين أولياء المقتولين فنخرجت فرمته قتل به وللباقين الديات ومع قول أحمد إذا قتل واحد جماعة
خضعت الأولياء وطلبوا القصاص قتل بجماعتهم ولا دية عليه وإن طلب بعضهم القصاص وبعضهم الدية
قتل لمن طلب القصاص وجبت الدية لمن طلبها وإن طلبوا الدية كان لكل واحد الدية كاملة فالأول
فيه تخفيف على الجاني والثاني فيه تشديد عليه والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ومن ذلك قول أبي حنيفة إذا جنى رجل على رجل فقطع يده اليمنى ثم على آخر فقطع يده اليمنى وطلبأمنه
القصاص قطعت يده لهما وأخذ منه دية أخرى لهما مع قول مالك أنه فقطع يمينه بهما ولا دية عليه ومع
قول الشافعي يقطع يمينه للأول ويغرم الدية للثاني وإن كان قطع يدهما دفعة واحدة أقرع بينهما عند
الشافعي كافي النفس وكذا إذا شقبه الأمر مع قول أبي حنيفة أنهما إن طلبا القصاص قطع لهما ولا دية
وإن طلب أحدهما القصاص وأخذهما الدية قطع لمن طلب القصاص وأخذت الدية للآخر فالأول
مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أنه لو قتل منعهما مات فقط حق ولي الدم من القصاص والدية جميعاً مع قول الشافعي

أحمد روايتان كالمذهبين
ورجح الخريقي الثماني وهذا
فيه حق الطرف ما العبد فعلى
النصف من ذلك بالاتفاق
واتفقوا على أن حد الشرب
يقام بالسوط الاماروى عن
الشافعي أنه يقام بالأيدي
والنهال وأطراف الثياب
(فصل) ولو أقر بشرب
الخمر ولم يوجد منه ريح قال
أبو حنيفة لا يحد وقال مالك
والشافعي وأحمد يحدون
وحد من سدرج الخمر ولم يقر
قال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد لا يحد وقال مالك يحد
ومن غص بلغمه ولم يحد غير
خمر جازله أن يسيغها عند
أبي حنيفة والشافعي وأحمد
وقال مالك في المشهور
عنده لا يسيغها بالخمر
على كل حال وهل يجوز
شرب الخمر للضرورة كالعطش
والسدأى قال مالك وأحمد
لا يجوز وقال أبو حنيفة
يجوز للعطش لا للسدأى
وللشافعي أقوال أحدها أنه
لا يجوز مطلقاً والثاني يجوز
القليل للسدأى والثالث
يجوز للعطش ما يقع به الرى
وتحريم الخمر لعله هي السدة
وقال أبو حنيفة هي محرمة
لغيرها

(باب النهير)

هو مشروع لكل مفسدة
لا حد فيها ولا كفارة وهل

وأجد أن الدية تبقى في تركته لا وليا له المقبول فالأول مخفف والثاني فيه تشديد فجميع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يستوفي القصاص إلا بالسيف سواء قتل به أم بغيره مع قول مالك والشافعي أنه يقتل بمن قتل به وهو واحد إلى الواجبين من أجد فالأول فيه تخفيف واحسان للقتل والثاني فيه تشديد لا نه بقتل بمقتل فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد أنه لو قتل خارج الحرم ثم لحق إليه أو قتل بكفر أو زنا أو ردة ثم لحق إليه لم يقتل بالحرم وإن كان يضمن عليه ولا يبايع ولا يشارى حتى يخرج منه فيقتل ومع قول مالك والشافعي أنه يقتل في الحرم فالأول فيه تخفيف على الجاني بتأخير القصاص عنه مدة والثاني فيه تشديد بعدم التأخير فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ودليل الثاني أن الحرم لا يهدم صاعدا ولا هاربا ولم يدل الأول شهادة حرة الحرم الذي هو حضرة الله الخاصة فيحمل هذا على حال الحاكم الذي غلبت عليه هيبة الله تعالى فانطوت فيها إقامة حدوده حرمته ويحمل الثاني على الحاكم الذي لم تغلب عليه تلك الهيبة ورأى سرعة إقامة القصاص أجد للفتنة من التأخير والله تعالى أعلم

«كتاب الديارات»

اتفق الأئمة على أن دية المسلم المهر الذي كرمته من الأبل في مال القاتل العام إذا عدل إلى الدية وعلى أن الجروح قصاص في كل ما يتأتى فيه القصاص واتفق الأئمة على أنه ليس في هذه الجروح الخمسة مقدر شرعي وهي الحارصة والدامية والباضعة والملاحة والسمحاق وتفسر هذه الخمسة معروفي كتب الفقه وأجمعوا على أن في كل واحدة من هذه الخمس حكومة بعد الاندمال والحكومة أن يقوم المجني عليه قبل الجناية كأنه كان عبدا ثم يقدر له قيمة بعد ما يفككون له بقدر الفقاوت من دينه بخلاف بقية الجروح التي يمان في مسائل الخلاف كالموصحة التي توضع العظم والهيامة التي تهشم العظم وتسكسرها إلى آخرها وأجمعوا على أن في الموصحة القصاص أن كان عبدا وعلى أن في المشقة وهي التي توضع وتهشم وتقتل العظام خمسة عشر من الأبل وعلى أن في المأمومة ثلث الدية وهي التي فصل إلى جلد الدماغ وكذلك انعتق الأجاجع على أن في الجائفة ثلث الدية وهي التي فصل إلى جوف البطن والصدر ونقرة العهر والجنب والماصرة واتفقوا على أن العينين العين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن وعلى أن في العينين الدية كاملة وفي الأنف إذا جدد الدية وفي اللسان الدية وفي الشفتين الدية وفي مجموع الأسنان الدية وهي اثنان وثلاثون سنا وعلى أن في كل سن خمسة أبغرة وفي اللعجين الدية وفي اللحي الواحدة أن بقيت الأخرى نصف الدية واستشكل المنولي من الشافعية وجوب الدية في اللعجين وقال لم يرد في ذلك خبر صحيح والقياس لا يقتضيه لانه من العظام الداخلة كالترقوة والصلع وعلى أن في الإحقان الأربعة الدية في كل واحد ربع الدية الأمانقل عن مالك بأن فيها حكومة وأجمعوا على أن في كل يد نصف الدية وكذا الأمر في الرجلين وكذلك أجمعوا على أن في اللسان الدية وفي الذكرا الدية وفي ذهاب العقل الدية وفي ذهاب السمع الدية وأجمعوا على أن دية المرأة الحرة المسلمة في نفسها على النصف من دية الرجل الحر المسلم واتفق الأئمة على أن الدية في قتل الخطأ على عاقلة الجاني وعلى أنها تجب عليه مؤجلة في ثلاث سنين هذا ما وجدته في هذا الباب من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الثلاثة أن دية المسلم المهر المذكور مع قول أبي حنيفة أنهم مؤجلة ثلاث سنين فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ووجه الأول تعظيم حرمة المسلم المجني عليه ووجه الثاني تعظيم حرمة الجاني فان المجني عليه قد نفذت فيه الأقدار عند انتها أجله والجاني تربى قوبه والعفو عنه إذا أجلت الدية ثلاث سنين * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن دية شبه العمد مثل دية العمد المحض في كونها أمثلة مع قول مالك في إحدى روايته أنهم الخمسة فالأول فيه تشديد بالثلث والثاني فيه تخفيف بالخمسة فراجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأجد أن دية الخطأ خمسة عشر وبن جسدعة وعشرون حقة وعشرون بنت لبون وعشرون

هو فيما يستحق التعزير في كله حق واجب لله عز وجل أم غير واجب قال الشافعي لا يجب بل هو مشروع وقال أبو حنيفة ومالك إذا غلب على ظنه أنه لا يصح له إلا الضرب وجب وإن غلب على ظنه صلاحه بغيره لم يجب وقال أحمد إذا استحق بفعله التعزير وجب (فصل) ولو عزرا الإمام رجلا فمات منه قال أبو حنيفة ومالك وأحمد لأضهان عليه وقال الشافعي عليه الضمان والأب إذا ضرب بولده والمعلم إذا ضرب الصبي ضرب بتأديب فمات قال مالك وأحمد لأضهان وقال أبو حنيفة والشافعي يجب الفحمان (فصل) وهل يبلغ بالتعزير أعلى الحدود قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا يبلغ به وقال مالك ذلك الذي رأى الإمام أن رأى أن يزيد عليه فعل وهل يختلف التعزير باختلاف أسبابه قال أبو حنيفة والشافعي لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود في الجملة وأدناها عند أبي حنيفة أربعون في الحر وعند الشافعي وأحمد عشرون فيكون أكثر التعزير عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند أحمد والشافعي تسعة عشر وقال مالك الإمام أن يضرب في التعزير أي عدد

ابن مخاض وعشر ون بنت مخاض وبذلك قال مالك والشافعي الا انه جاعل مكان ابن مخاض ابن لبون
 فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 وأحمد انه يجوز أخذ الدنانير والدرهم في الديار مع وجود الابل مع قول الشافعي انه لا يجوز العدول
 عن الابل اذا وجدت الا بالتراضي فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان
 وقبحه القولين ظاهر لا يجني على الفطن لان المقصود بالدية تعظيم حرمة ذلك المجني عليه فاذا وجدنا
 الابل كانت هي المقدمة والافقيمتها يحصل بها الردع وتعظيم حرمة ذلك المجني عليه وانما قدرها الشارع
 بالابل لتكونها كانت أكثر أم واللهم كما هو مشهور في كتب الفقه وكان مالك يقول الابل اصل في الديار
 فان فقدت أو شح أو لباه الجاني عدل الى ألف دينار أو اثني عشر ألف درهم ومبلغ الدية عند أبي حنيفة
 عشرة آلاف درهم وعند الثلاثة اثنا عشر ألف درهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الدية لا تغلظ
 بالقتل في الحرم ولا بالقتل وهو محرم بالحج أو العمرة ولا وهو في شهر حرام ولا يقتل ذئب رحم محرم مع قول
 مالك ان الدية تغلظ في قتل الرجل ولده فقط وصفة التغلظ في كل مذهب مذكورة في كتب الفقه ومع
 قول الشافعي انها تغلظ في الحرم وفي المحرم وفي الأشهر الحرم فالاول معظم حرمة المسلم على الحرم فانه
 أعظم عند الله من الكعبة كما ورد في الثاني معظم للولد أدباً مع الله تعالى حين تمس به بقوله ولا تقتلوا
 أولادكم وبقوله ولا يقتل أولادهم والثالث كالاول فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول
 الأئمة الاربعة في الاذن الدية مع قول مالك في رواية انه ان فيه محاكمومة فالاول مشدد والثاني مخفف
 فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الأئمة الاربعة ان في العين القائمة التي لا يبصر بها
 والبصيلة السلاء والذكر الأشل وذكري الخصي ولسان الأنثى والاصبع الزائدة والسن الزائدة والسوداء
 حكومة مع قول الشافعي وأحمد في أظهر قوليه ان في المذكورات كلها الدية قال أحمد وفي كل ضلع بعير وفي
 الناقة بعير وفي كل من الذراع والساعد والفخذ بعيران وقال الأئمة الثلاثة في ذلك حكومة فالاول من
 المسئلة الأولى مخفف والثاني مشدد وكان الاول من المسئلة الثانية مشدد والثاني مخفف فراجع
 الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أحد قوليه انه لو ضرب به فأوجعه
 فذهب عقله فعليه دية للعقل ويدخل فيه أرش الموصضة مع قول مالك وأحمد والشافعي في أرش قوليه
 ان عليه لذهاب العقل دية كاملة وعليه أرش الموصضة فالاول فيه تخفيف بدخول أرش الموصضة في الدية
 والثاني فيه تشديد بعدم ادخال الرش المذكور فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة وأحمد انه لو قلع سن من قد نغر لا يجب عليه ضمان مع قول مالك والشافعي في أصح قوليه انه
 يجب الضمان فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة لو قطع لسان صبي لم يبلغ حد النطق ففيه حكومة مع قول الأئمة الثلاثة ان فيه دية كاملة فالاول
 فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد انه لو قلع عين
 أعور له دية كاملة مع قول أبي حنيفة والشافعي انه يلزمه نصف دية فالاول مشدد والثاني مخفف
 فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد لو ضرب رجل رجلاً فأذهب شعر
 لحية فلم تنبت أو ذهب شعر رأسه أو شعر حاجبه أو أهداب عينيه فلم يعد في ذلك الدية مع قول مالك
 والشافعي ان فيه حكومة فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك
 قول أبي حنيفة لو وطئ زوجته فافقضاها وليس مثلها ابوطاً فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ومالك في
 إحدى روايته ان عليه دية ومع قول مالك في أشهر روايته ان في ذلك حكومة فالاول مخفف لتولد ذلك
 من مأذون فيه في الجملة والثاني مشدد والثالث فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن
 ذلك قول أبي حنيفة ان دية اليهودي والنصراني كدية المسلم سواء في العمد والخطأ من غير فرق مع قول
 مالك انها على النصف من دية المسلم في العمد والخطأ من غير فرق مع قول الشافعي انها ثلث دية المسلم
 في العمد والخطأ من غير فرق مع قول أحمد ان كان للمصري أنى أو لليهودي عهد وقتله مسلم عهداً فدينته

أدى اليه اجتهاده وقال أحمد
 هو مختلف باختلاف أسبابه
 فان كان بالوطء بشبهة في
 الفرج كوطء الشربل أو
 بالوطء فيمادون الفرج فانه
 يزاد عنده على أدنى الحدود
 ولا يبلغ فيه أهلاً فيضرب
 مائة الاسواط وان كان بخبر
 الفرج كقبلة أجنبية أو شتم
 أو سرقة دون نصاب فلا يبلغ
 به أدنى الحدود (فصل)
 ولو وجب حد على صبي
 فهل يؤخر قال أبو حنيفة
 ان كان رجلاً لم يؤخر الا على
 حامل وان كان جليداً أخران
 رجلي روه وقال أحمد لا يؤخر
 مطلقاً وقال مالك والشافعي
 ان كان الجليد قتلاً لم يؤخر الا
 لحامل حتى تضع وان كان
 جليداً فان رسي البرء أنى والا
 فلا * واختلفوا في حصة
 اقامة الحد على المريض
 فقال أبو حنيفة والشافعي
 وأحمد يضرب على حسب
 حاله فان كان الجليد مائة وشئ
 عليه التالف فانه يضرب
 بضمت فيه مائة عرجون أو
 باطراف الثياب فان لم يجش
 التالف أقبح عليه الحد متفرقا
 بسوط يؤمن معه تالف النفس
 وكذا الضعيف الخلق وقال
 مالك لا يضرب في حسد الا
 بالسوط ويفرق الضرب
 والعدد مستحق لا يجوز تركه
 فان كان المحدود مريضاً آخر

الى برئته **(فصل)** وهل
 يضرب الرجل قائما او قاعدا
 قال مالك يضرب قاعدا وقال
 ابو حنيفة والشافعي قائما
 ومن اجمد روايتان وهل
 يجرد قال ابو حنيفة والشافعي
 لا يجرد في حد القذف خاصة
 ويجرد فيما عداها وقال مالك
 يجرد في الحدود كلها وقال
 اجمد لا يجرد في الحدود كلها
 بل يضرب فيما لا يمنع ألم
 الضرب كالكعبين
 والقميمين واختلافهما
 يضرب من الاعضاء فقال
 ابو حنيفة واهم يضرب
 جميع البدن الا الوجه
 والفرج والرأس وقال
 الشافعي يتقي الوجه والفرج
 والخاصرة وسائر المواضع
 المخوفة وقال مالك يضرب
 الظهر وما يقارب **(فصل)**
 والرجل المرجوم لا يحفر له
 وأما المرأة فقال مالك واهم
 يحفر لها ان ثبت عليها الزنا
 بالبيضة وان ثبت بالاقرار لم
 يحفر وقال ابو حنيفة الامام
 بالخيار في ذلك وهل يتفاوت
 الضرب في الحدود أم هو
 على السواء قال ابو حنيفة
 أشد الضرب التهذيب ثم الزنا
 ثم الحرثم القذف وقال مالك
 الضرب في ذلك سواء وقال
 اجمد الضرب في حد الزنا
 أشد منه في حد القذف وفي
 القذف أشد منه في حد النحر

كدية المسلم فان قتله خطأ فنصف دية المسلم واخبارها الخرق وفي رواية له انها نصف دية المسلم فالاول
 مشدد لظاهر قوله تعالى وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين الى آخره نسق فان الله تعالى
 لم يسخها بآية أخرى في شر بعثنا الاسماء وصاحبه لا يقول يجوز ان يسخ القرآن بالسنة والثاني فيه تشديد
 والثالث فيه تخفيف على الجاني والرابع مفصل في أحد شقيه تشديد للظاهر المتقدم فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك اذا اصطدم الفارسان الحران فانا في عاقلة كل واحد منهما
 دية لاد شركامة مع قول اجمد في إحدى روايته ان على عاقلة كل واحد منهما نصف دية الآخر وبه قال
 الشافعي ولم اجد لادام أبي حنيفة في ذلك قولاً قال الثلاثة وفي تركة كل واحد منهما نصف قيمة دية الآخر
 فالاول مشدد والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان
 الجاني يدخل مع العاقلة فيؤدى معهم ويلزمه ما يلزم أحد منهم وبه قال ابن القاسم من أصحاب مالك مع
 قول غيرهما ان الجاني لا يدخل مع العاقلة ومع قول الشافعي ان اتسعت العاقلة الى الدية لم يلزم الجاني
 شيء وان لم تتسع لزمه ومع قول اجمد انه لا يلزمه شيء سواء اتسعت العاقلة أم لم تتسع وعلى هذا لم تتسع
 العاقلة لتعمل جميع الدية انتقل ذلك الى بيت المال فالاول فيه تشديد على الجاني والثاني مخفف
 والثالث مفصل فاحد شقي التفصيل فيسهل تخفيف والرابع مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان
 ووجه الاول ان الجاني في الاصل أولى بالغرامة من عاقلة لكونه هو الجاني ووجه الثاني ان العاقلة
 هي سبب تجريمه على الجنابة ولولا اعتقاده فيهم انهم لا يسلمونه لاهل الجنى عليه لما تجرأ على الجنابة
 ووجه الثالث رجوع ذلك الى نظر الامام في ردع العاقلة وزجرها فان رأى شدة عتوها وشدة قوتها
 حملها الدية كاملة لتصير مسئلة على يد من تعقله من الجنابة خوفاً من أن يغرمها الامام الدية كاملة وان
 رأى ضعفها عن تحمل الدية وعدم عتوها وتجريمها أشرك الجاني معهم في الدية ووجه الرابع ان العاقلة
 هي سبب تجريمه على الجنابة كما قلنا في قوله عليه قول أبي حنيفة * وايضا ذلك ان الجاني من قسم
 السفهاء عادة وتغريم المال عنده لا يردعه لونه عليه فكانت الدية كاملة على العاقلة لتسأل على يده
 ولولا ما ورد من كون الدية على العاقلة لكانت الدية لا تسأل على الجاني قياساً على بقية قواعده
 الشرعية * ومن ذلك قول أبي حنيفة اذا كان الجاني من أهل الديوان فدية عاقلة ويقدمون على
 العصبة في التحمل فان عدموا الخبز فيتحمل العصبة وكذا عاقلة السوق أهل سوقه ثم قرأته فان عجزوا
 فاهل محلاته فان لم تتسع فاهل بلدته وان كان الجاني من أهل القرى ولم يتسع فالمصراني تلى تلك القرى
 من سواده مع قول مالك والشافعي واهم لا يدخل لهم في الدية الا اذا كانوا اقارب الجاني فالاول مشدد
 على أهل ديوانه وأهل سوقه وأهل محلاته وأهل بلده وعلى أهل المصراني تلى تلك القرية التي فيها
 سكن الجاني والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان أهل الديوان ومن
 عطف عليهم يسوءهم ما يسوء الجاني فالباو يسوءهم ما يسوءه فكانوا كالعصبة في الجزية ووجه الثاني
 ضعف أهل ديوانه ومن بعدهم عن حجة العصبة والعاقلة فلا يلتصقون بهم وسبب أبي في باب قسم التي
 والقائمة ان المراد بأهل الديوان هم كل من أثبت اسمه في ديوان الجند من المقاتلة * ومن ذلك قول أبي
 حنيفة انه يسوي بين العاقلة فيؤخذ من الثلاثة درهم الى أربعة وانه ليس فيما تحمله العاقلة من الدية
 تقدير ولا هو على قدر الطاقة والاجتهاد مع قول مالك واهم لا يسوي وهو بمقدار ما يسوي
 ولا يضرب مع قول الشافعي انه يتقدر فيؤخذ على الفنى نصف دينار وعلى المتوسط الحال ربع دينار ولا
 ينقص عن ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف والثالث فيه تشديد من حيث التقدير فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة واهم والشافعي في أحد قوليه ان الغائب والخاص من
 العاقلة سواء في تحمل الدية مع قول مالك ان الغائب لا يتحمل مع الخاص شيئاً اذا كان الغائب من العاقلة
 في اقليم آخر سوى الاقليم الذي فيه بقية العاقلة ويصم اليهم أقرب التبتل من هو شجارهم فالاول
 مشدد والثاني مخفف بالشرط المذكور فيه فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة

انه اذا مال حائط الانسان الى طريق أو ملاء غيره ثم وقع على شخص فقتله فان كان طواب بالنقض فلم يفعل
 مع التمكن ضمن ما تلف بسببه والا فلا مع قول مالك وأحمد في إحدى روايتيهما ان عليه الضمان ان لم ينقضه
 زاد مالك بشرط أن يشهد عليه بالامتناع من النقص مع القدرة عليه ومع قول مالك في الرواية الأخرى
 انه ان بلغ الخوف الى حد لا يؤمن معه الا تلف ضمن ما تلفه سواء تقدم طلب أم لا وسواء أشهد أم لا ومع
 قول أحمد في الرواية الأخرى وأصحاب الشافعي في أصح الوجهين انه لا يضمن فالأول مفصل والثاني فيه
 تشديد والثالث مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان وقبحه الاقوال ظاهر ومن ذلك قول أبي
 حنيفة لو صاح انسان على صبي أو معتوه وهما على سطح أو حائط فوقع فمات أو ذهب عقل الصبي أو عقل
 البالغ فسقط أو بعث الامام الى امر آية يستدعيهم الى مجلس الحكم فاجهضت جنيتهما فزال عقلاهما فلا
 ضمان في شيء من ذلك جهة واحدة مع قول الشافعي ان على العاقلة الدية في ذلك كله الا في حق البالغ الساقط
 فانه لا ضمان على العاقلة فيه ومع قول أحمد ان الدية في ذلك كله على العاقلة وعلى الامام في حق المستدامة
 ومع قول مالك الدية في ذلك كله على العاقلة ما عدا المرأة فانه لا دية فيها على أحد فالأول مخفف والثاني
 والرابع فيهما تشديد والثالث مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول عدم المباشرة ووجه
 الثاني وما بعده التفرع بالسبب ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو ضرب بطن امرأه فألقت
 جنيناً ميتاً ثم ماتت فلا ضمان عليه لاجل الجنين وعلى الذي ضرب بها دية كاملة مع قول الشافعي وأحمدان
 في ذلك دية كاملة للجنين فالأول مخفف في ضمان الجنين مسدد في دية أمه والثاني مشدد في ضمان الجنين
 فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو حفر بئر في فناء داره ضمن ما هلك فيها
 مع قول مالك انه لا ضمان عليه فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
 والثاني ظاهر ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو بسط بارية في المسجد أو حفر بئر المصلحة أو علق فيه
 قنديلًا فقطب بذلك انسان فان لم يأت ذن له الجيران في ذلك ضمن مع قول أحمد في أظهر روايتيه والشافعي في
 أحد روايتيه انه لا ضمان بخلاف ما لو بسط فيه الحصص ما وراق بذلك انسان فانه لا ضمان عليه بخلاف
 فالأول فيه تشديد بالشروط المذكور فيه والثاني مع أحمد في التفصيل مخفف فراجع الامر الى مرتبة
 الميزان ووجه الاول انه اذا لم يأت ذن له الجيران فما كان له الحفر ولا البسط تقديم الحق الجيران المعينين
 على حقوق غير الجيران المجهدين ووجه الثاني كونه قصدهما فعله الخير بالاصالة فليس عليه ضمان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه لو ترك في داره كتاباً عتق ورأى فدخل في داره انسان وقد علم ان ثم
 كتاباً عتق ورأى فقره فلا ضمان عليه مطلقاً مع قول مالك ان عليه الضمان لكن بشرط أن يكون صاحب
 الدار يعلم انه عتق ورأى مع قول أحمد في أظهر روايتيه انه لا ضمان عليه فالأول والثالث مخفف والثاني
 فيه تشديد بالشروط المذكور فيه فراجع الامر الى مرتبة الميزان وقبحه الاقوال الثلاثة ظاهر ويصح
 حل الضمان على حال أهل الورع وكال أهل الشفقة على المسلمين والثاني على من كان دون ذلك في الورع
 والشفقة والحمد لله رب العالمين

(باب القسامة)

اتفق الأئمة على ان القسامة مشروعة اذا وجد قتيل ولم يعلم قاتله هذا ما وجدته في الباب من مسائل
 الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ان السبب الموجب للقسامة وجود قتيل في
 موضع هو في حفظ قوم وجانيهم كالحلقة والدار ومسجد المحلة والقرية والقتيل الذي تشرع فيه
 القسامة اسم لميت به أو جرحاً أو ضرباً أو خنقاً فان كان الدم يخرج من أنفه أو دبره فليس بقتيل بخلاف
 ما لو خرج الدم من أذنه أو عينيه فهو قتيل تشرع فيه القسامة مع قول مالك ان السبب المعترف في القسامة
 أن يقول المقتول دعي عند فلان عهداً أو يكون المقتول بالغاً مسلماً حراً أو كان فاسقاً أو عدلاً ذكراً أو أنثى
 ويقوم لأولياء المقتول شاهد واحد واختلاف أصحابه في اشتراط عدالة الشاهد وكوربته فشرطها ابن
 القاسم واكتفى أشهب بالفاسق والمرأة ومن الأسباب الموجبة للقسامة عند مالك من غير خلاف عنه ان
 يوجد المقتول في مكان واحد خال من الناس وعلى رأسه رجل معه سلاح شخص بالدماء ومع قول الشافعي

كتاب الصيال وضمن
 الودلة واليهام

يجوز دفع كل صائل من آدمي
 أو يهجمه على نفسه أو طرف
 أو يضع أمواله فان لم يندفع
 الا بالقتل فقتله فلا ضمان
 عليه عند مالك والشافعي وأحمد
 وقال أبو حنيفة عليه الضمان
 ولو وجد قتيل في داره فادعى
 انه دخل عليه بسيف مشهور
 فقتله دفعاً عن نفسه وأقام
 بيعة تصدقه في دخوله
 وذكرت البيعة انه أراد بذلك
 فلا قود عليه وان لم تزل
 البيعة ذلك فقد ذكر الشيخ
 أبو حامد انه يقبل منه ويسقط
 عنه القود والدية وقال
 الماوردي في الحاوي عندي
 انه يسقط القود دون الدية
 ولو عرض فاض يد انسان
 فانتزعها من فيه فسقطت
 أسنانه قال أبو حنيفة
 والشافعي وأحمد لا ضمان
 عليه وقال مالك في المشهور
 عنه يلزمه الضمان (فصل)
 ولو اطلع انسان في بيت
 انسان فرماه ففقه عنه قال
 أبو حنيفة يلزمه الضمان
 وقال الشافعي وأحمد لا ضمان
 وعن مالك روايتان كالمذهبين
 (فصل) ولو ضرب في
 حد فمات أو أفضى الى هلاك
 قال مالك وأحمد لا ضمان على
 الامام والحق قتله ومذهب
 الشافعي فيه تفصيل حاصله

السبب الموجب للقسامة اللوث وهو عنده قرينة تصديق المدعي بان يرى قتيلا في محلة أو قرية صغيرة
وبينهم وبينه عداوة ظاهرة أو تفرق جمع عن قتيلا وان لم يكن بينهم وبينه عداوة وشهادة العبد عنده
لوث وكذا عبيد أو نساء أو صبيان أو فسقة أو كفار على الرجح من مذهبه لا امرأة واحدة ومن أقسام
اللوث عنده هج السنة الخاص والعام بان فلا تقاتل فلانا ومن اللوث وجود تلطخه بالدم أو سلاح عنده
القتيل ومن اللوث أيضا ان يزدحم الناس بموضع أو في باب فيموجسدين بينهم قتيلا وكذا لو تقاتل صبيان
والتم الحرب بينهم وانكشفوا عن قتيلا فهو لوث في حق الصف الآخر ومع قول أحمد لا يحكم بالقسامة
الا أن يكون بين المقتول وبين المدعي عليه لوث واختلاف الرواية عنه في اللوث فرى عنه العداوة
في حق الصف الآخر والعصبة خاصة كأمين القبايل من المطالبة بالدماء وكابن أهل البني وأهل العدل
وهذا قول عامة أصحابه وأما دعوى المقتول ان فلا تقاتلني فلا يكون لوثا الا عند مالك فاذا وجد المقتضى
للقسامة عند كل واحد من هؤلاء الاثمة حلف المدعون على قاتله نجسين يميننا واستحقوا دمه اذا كان
القتل عمدا عند مالك وأحمد وأما عند الشافعي فالجديد من مذهبه انهم يستحقون دية مغلظة اه كلام
الاثمة في بيان السبب الموجب للقسامة فتأمل فيه تجد بعضهم يشدد في الاخذ بدم المقتول وبعضهم
يخفف في الاخذ بدمه ويكتفي بالدية الأخذ بالا احتياط لدم المتهم بالقتل لا يخرجون عن ذلك فان الذي
مات قد انتهى أجله وقضى ما كتب عليه والحق يرجح له الخير والمساعدة على قيام شعائر الدين فن اشترط
العدالة والذكورة في الشاهد فقد راعى حق الحي وسرمته ومن لم يشترط ذلك فقد راعى حق الميت وسرمته
والله أعلم * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد انه يبدأ بايمان المدعي للقسامة لا بايمان المدعي عليهم
فان نكل المدعون ولا يئنه حلف المدعي عليه نجسين يميننا ويرى مع قول أبي حنيفة انه لا يشترع اليمين في
القسامة الا على المدعي عليهم فاذا لم يئنهوا شخصه بيمينه يدعون عليه حلف من المدعي عليهم نجسون
رجال نجسين يميننا من يختمهم المدعون فيحلفون بالله ما قتلنا ولا علمنا له قاتلا فان لم يكونوا نجسين كرت
اليمين فان نكلت اليمين وجبت الدية على عاقلة أهل المحلة ويأزم المدعي عليه اليمين بالله عز وجل انه
ما قتل ويبرأ فالاول فيه تخفيف من حيث عدم تخصيص القسامة بالمدعي عليهم والثاني هكسه فر جمع
الامر الى مرتبة الميزان ووجه البداية بايمان المدعي للقسامة ظاهر لانهم هم الذين يطلبون أخذ الثأر
ووجه كون اليمين لا تشترع الا على المدعي عليهم كونهم هم المتهمين بالقتل فيحلفون اقرارا ساجد منهم ومن
ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أظهر القولين ان الاولياء اذا كافوا جماعة قسمت اليمان بينهم بالحساب
على حسب الارث مع قول أبي حنيفة ان اليمان تكرر عليهم بالادارة بعد ان يبدأ أحدهم بالقرعة
فالاول فيه تخفيف على الاولياء والثاني فيه تشديد عليهم فر جمع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه
القولين لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان القسامة تثبت في العبيد مع قول مالك في
احد روياته انها لا تثبت فيهم فالاول مشدد والثاني مخفف فر جمع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول سومة الادعى المسلم من حيث هي ووجه الثاني ان سومة العبيد تنقص عن مثل ذلك لاطاقهم
بالاموال في كون السيد له بههم وشراؤهم كبيع شاة بخلاف الاسوار فان الشارع نهي عن بيع الحرة
وأكل غنمه بمانا لشهظيم سومة عفة الله تعالى * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد ان النساء لا تسمع
في القسامة مطلقا لا في عمد ولا في خطامع قول الشافعي تسمع مطلقا في العمد والخطا وانهم في القسامة
كالرجال ومع قول مالك ان اليمان تسمع في الخطا دون العمد فالاول مخفف على النساء مشدد على المنهوم
والثاني عكسه والثالث مفصل فر جمع الامر الى مرتبة الميزان * وتوجيه الاقوال ظاهر والله سبحانه

باب كفارة القتل

اتفق الاثمة على وجوب الكفارة في قتل الخطا اذ لم يكن المقتول ذميا ولا عبدا وعلى ان كفارة قتل
الخطا عشر رقبة مؤمنة فان لم يجد فخم مائة شهرين متتابعين وتقدم قول أبي حنيفة انه لا يشترط اليمان
في كفارة الظهار وغيره لعدم حمله المطلق على المقيد هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفنا

انه ان مات في عهد الشرب
كان جلد أطراف الثياب
والثعلب لم يضمن الامام قولا
واحدا وان ضربه بالسوط
فوجهان أحدهما ما انه
لا ضمان وحكي ابن المنذر
عن الشافعي انه ان ضرب
بالدمال وأطراف الثياب ضربا
لا يجاوز الاربعين فمات فالحق
قتله ولا عقل فيه ولا قودولا
كفارة على الامام وان ضربه
أربعين سوطا فمات فدينه
على عاقلة الامام دون بيت
النال (فصل) قال مالك
والشافعي وأحمد لا ضمان
على أرباب اليمان فيما اتلفته
نهارا اذ لم يكن معها صاحبها
وما اتلفته اياها فماتته عليه
وقال أبو حنيفة لا يضمن الا
ان يكون معها اربابا
قائدا أو ساقتا أو يكون قد
أرسلها سواء كان ايملا أو نهارا
ولو اتلفت الدابة شيئا وصاحبها
عليها قال أبو حنيفة يضمن
صاحبها ما اتلفته بيدها وفيها
فأما ما اتلفته برجلها فان كان
بوطئها ضمن الركب وان
رجمت برجلها فان كان بموضع
ما دون فيه شربا كالمشي
في الطريق والوقوف في ملك
الركب أو في الفلاة أو سوق
الدواب لم يضمن وان كانت
بموضع ليس بمأذون فيه
كالوقوف على الدابة في
الطريق والدخول دارا انسانا

فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة تجب الكفارة في قتل الذي على الإطلاق وفي قتل العبد المسلم على المشهور مع قول مالك لا تجب كفارة في قتل الذي فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول العمل بوصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على الذي في قتل من ظلمه بان يكون صلى الله عليه وسلم يجزيه يوم القيامة في حق قوله من ظلم ذمياً كنت حججه يوم القيامة انتهى فإذا كان هذا فمن ظلمه ولو بأخذ ذمهم أو بكلمة في عرضه مثلاً فكيف بمن قتله بغير حق وأما وجوب الكفارة في قتل العبد المسلم فلم يدخلوها في وصيته صلى الله عليه وسلم في حال احتضاره بقوله الصلاة وما ملكت أيمانكم وقد ورد أن الوصية على الأرقاء من أواخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محتضر فصار يقول ذلك بتكليف لا يكاد أسانه يبينها كما ورد من وصي عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الوصية وهو صلى الله عليه وسلم محتضر وجب احترامه كل الاحترام ومن جملة احترامه وجوب الكفارة في قتله ووجه الثاني في قتل الذي حل وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الذمة على فعل أمور مخصوصة كاحذامه بغير حق وكالوفاء بدمته بغير الكفارة كتنكفبه ودفنه إذا مات ونحو ذلك دون وجوب الكفارة فإنه مرافق الدم في الجملة من حيث كفره بالله وتكذيبه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد في إحدى روايته لا تجب الكفارة في قتل العبد مع قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى أنها تجب فالأول مخفف والثاني مشدد فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الشارع شدد في أمر القاتل عمداً بالقتل أو الدية إذا عفا الأولى عمن قتله إلى الدية فلا يزداد على ذلك ووجه الثاني أن العامس إذا غلظ أثماً كان قتل خطأ فكانت الكفارة به أليق من كان قتله خطأ ويكون قول من قال لا تجب الكفارة على الغالب من عدم تعدد القتل كما قالوا في سجود السهو أنه يسن السجود لمن ترك ذلك البعض عمداً وقالوا قولهم باب سجود السهو وأما هجرى على الغالب فكل مجتهد مدرن وملاحظ ومن ذلك قول الشافعي وأحمد تجب الكفارة على الكافر إذا قتل مسلماً خطأ مع قول أبي حنيفة ومالك أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدد على الكافر من حيث تغريمه الكفارة والثاني مخفف عليه فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول التغليب على الكافر كما أشيرنا إليه بالتغريم من حيث عدم تحفظه في حق المسلم ووجه الثاني أن الكفارة طهارة للقاتل دافعة عنه وقوة العذاب به والكافر ليس بأهل لذلك لا يطهر إلا بجره بالنار يوم القيامة فكيف يطهر بالكفارة وقد سمعت شيخنا شيخ الإسلام زكريا رحمه الله تعالى يقول حيث وردت الكفارة فلا بد أن يكون بسبب ذنب وقع العبد فيه فتكون الكفارة كالترس المانع من وقوع الأذى بالعبد كما ورد فيمن زنى أن إيمانه يرتفع فيه ويرى على الزاني كالأظلمة فيمنع من وقوع العذاب به وكان هذا من جملة أخذ الإيمان بيد صاحبه إذا وقع في محظور انتهى ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة تجب الكفارة على الصبي والمجنون إذا قتل مع قول أبي حنيفة أنه لا تجب عليه كفارة فالأول مشدد والثاني مخفف فخرج الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول نسبتهما إلى قلة التحفظ في الجملة فلو خوف الولي الصبي من القتل أو ضبط المجنون بالقيود والغل لما كانا قدرا على قتل أحد عادة مع كون المجنون ربما تعاطى أسباب الجنون بأكمله طامعاً لا يناسب مزاجه مثلاً فكان تغريم الكفارة من باب المؤاخذه بالسبب عند من يقول به من الأئمة وسمعت سيدي عبد القادر الدمشقي رحمه الله تعالى يقول إذا قتل المجنون أو أحد المقتول به كالمجنون بل أول لان المجنون لم يتسبب في جذبته بل جذبه الإلهية إلى حضرة الحق تعالى يعنف لشدة تعففه عما كان فيه من المعاصي أو الغفلات وأما المجنون فربما تعاطى السبب باستعماله طامعاً لا يناسب مزاجه فزال به عقله انتهى ووجه قول أبي حنيفة أنه لا يجب على الصبي والمجنون كفارة خروج المجنون عن التكليف وعدم بلوغ الصبي سن التكليف فلم يؤخذ بغيره ما سمعت سيدي علياً الخطواص رحمه الله تعالى يقول ما نرى أحداً من قاعدة الشرع والتكليف ولو صبياً ومجنوناً فان أفعاله من قسم المباح وهو أحد الأحكام الخمسة انتهى ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في أصح قوالبه وأحمد في

بغير إذنه ضمن وقال مالك بهما وقها ورجلها سواء فلا ضمان فيمنى من ذلك إذا لم يكن من جهة راكبها أو قاتلها أو سائقها سبب من غمز أو ضرب وقال الشافعي بضمن ما خنت بغيرها ويدها ورجلها وذنبها سواء كان من راكبها أو سائقها سبب أو لم يكن وقال أحمد ما أنفقته برجلها أو صاحبها عليها فلا ضمان فيه وما خنت بغيرها أو يد هافقه الضمان (فصل) ومن له هرة معروفة بأكل الطيور وأرسلها فأكلت طيراً ضمنه لئلا كان أو نارا وأن لم تكن معروفة بذلك فلا ضمان لان العادة إرسال الهرة ومن كان معه كتاب عقور فأرسله فتلقت شيئاً وجب عليه الضمان (كتاب الصبي)

اتفق الأئمة على أن الجهاد فرض كفاية إذا قام به من المسلمين من فيه كفاية سقط الحرج عن الباقي وعن سعيدين المسبب أنه فرض عين واتفقوا على أنه يجب على أهل كل ثغر أن يقاتلوا من يليهم من الكفار فإن عجزوا ساعدتهم من يليهم الأقرب فالأقرب واتفقوا على أن من لم يتبع عليه الجهاد لا يخرج إلا باذن أبيه إن كان مسلماً وإن من عليه دين لا يخرج

الاباذن غريمه وان اذ التقي
 الزحفان وجب على المسلمين
 الحاضرين الثبات وحزم
 عليهم الفرار الا ان يكونوا
 متحرفين اقتتال او متحيزين
 الى جهة او يكون الواحد مع
 الثلاثة او المائة مع ثلثمائة
 فيباح الفرار ولهم الثبات
 مع ذلك لا سيما مع غلبة ظنهم
 بالظهور وانما تجب الهجرة
 من دار الكفر على من قدر
 عليها (فصل) واختلافوا
 هل من شرط الجهاد الزاد
 والراحلة فقال ابو حنيفة
 والشافعي واحمد نعم وقال مالك
 لا وموضع الخلاف اذا تعين
 الجهاد على اهل البلد وكان
 بينهم وبين موضع الجهاد
 مسافة القصر فلا يجب عند
 الثلاثة الا على من ملك زادا
 وراحلة يباقيانه موضع الجهاد
 وعند مالك يجب مطلقا
 (فصل) واختلافوا في جواز
 ائلاف اموال اهل الحرب اذا
 اخذها المسلمون ولم يمكنهم
 اخراجها الى دار الاسلام
 وخافوا اخذها منهم فقال
 ابو حنيفة ومالك بالجواز
 فيسديح الطيوان ويحسرق
 المتاع ويكسر السلاح وقال
 الشافعي واحمد لا يجوز ذلك
 الا لما يملكه (فصل) نساء
 الكفار اذا لم يقاقلن فلا يقتلن
 باتفاق الا ان يكن دوات راي
 والاعشى والمهمل والشج

احدي رواقه انه لا يجزئ الاطعام في كفارة قتل الخطاء مع قول الشافعي واحمد في الراقين الا ان
 عنهم ما نه يجزئ فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول
 النظر الى عظم سعة المؤمن لخص الكفارة بما هو اعلى قيمة قالوا من الاطعام ووجه الثاني القياس
 على الكفارة في بقية الابواب ولما كان الشارع لم يتعرض لمنع الاطعام ومن ذلك قول مالك والشافعي
 واحمد انه تجب الكفارة على القاتل بالسبب كن قسدي بحفر بئر ونصب سكين ووضع حجر في
 الطريق مع قول ابو حنيفة انه لا تجب مطلقا وان كان قد اجمعوا على وجوب الدية في ذلك فالاول مشدد
 والثاني مخفف فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول الحاق السبب بالباشرة ووجه الثاني عدم
 الحاقه به والله تعالى اعلم (كتاب حكم السحر والساحر)
 اجمع الاثمة على تحريم السحر وهو عزائم وورق وعقد تؤثر في الابدان والنفوس والقلوب فيمرض ويقتل
 ويفرق بين المرء وزوجه قال امام الحرمين ولا يظهر السحر الا على يد فاسق كالاظهار السحرة الا على
 يد ولي وذلك مستفاد من اجماع الامة وقال مالك السحر زندقه واذا قال رجل انا احسن السحر قتل ولم
 تقبل توبته وقال الثوري اتيان الكاهن وتعلم الكهانة والتنجيم والضرب بالمل والسحر وتعلمها
 حرام بالنص الصريح وقال ابن قدامة الحنبلي حكم الكاهن والضرب بالمل عند احمد ان يجلس احق
 بموتنا او يقتل قال واما الذي يعزم على المصر وعو يزعم انه يجمع الجن وانهم يطبعونه فذكره أصحابنا في
 السحرة وروى ان احمد توقف فيه ما قال وسئل سعيد بن المسيب عن الرجل يوحد عنده من يداويه
 فقال انما هي الله عما يضر ولم يضره عما ينفع ان استطعت ان تنفع اخاك فافعل وهذا يدل على ان فاعل
 ذلك لا يكفر ولا يقتل انتهى واختلاف الاثمة فيمن يتعلم السحر ويحرمه هل يكفر بذلك فقال ابو حنيفة
 ومالك واحمد يكفر بذلك ومن اصحاب ابو حنيفة من قال ان تعلمه ليحتمل به لم يكفر وان تعلمه معتقدا جوازه
 او معتقدا انه ينفعه كفر وان اعتقد ان الشياطين تفعل للساحر ما يشاء فهو كافر قال الشافعي من تعلم
 السحر قلنا له صنف انما سحر لكان وصنف ما يوحي بغيره من مثل ما اعتقده اهل بابل من التقرب الى
 السكواكب السبعة وانما تفعل ما يلقى منها فهو كافر وان وصنف ما لا يوحي بغيره فلا يكفر الا ان
 اعتقدا باسحة السحر وهل للسحر حقيقة قال الاثمة الثلاثة نعم وقال ابو حنيفة لا حقيقة له ولا تأثيره في
 الجسم وبه قال ابو جعفر الاستراباذي من الشافعية هذا ما وجدته عن الاثمة في هذا الباب من مسائل
 الاجماع من كالمهم في حسد السحر وحقيقةه واما حكم الساحر فقال مالك واحمد انه يقتل بمجرد تعلمه
 واستعماله فاذا قتل سحره قتل عند الاثمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لا يقتل بمجرد قتل سحره وانما يقتل
 اذا كفر بذلك منه وروى عنه انه قال لا يقتل حتى يقر انه قتل انسانا بهينه فالاول الذي هو قول مالك
 واحمد مشدد وكذلك قول الثلاثة انه يقتل اذا قتل بسحره والثاني الذي هو قول ابو حنيفة فيه تخفيف
 فراجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه القولين راجع لاجتهاد المجتهد فان أدى اجتهاده الى قتل
 الساحر بمجرد تعلمه السحر واستعماله قتله والا تركه ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الساحر يقتل
 حيا مع قول الشافعي انه يقتل قصاصا فالاول مشدد والثاني مخفف ووجه الاول قول الاثمة ان المتقلب
 في السحر حق الله ووجه الثاني ان المتقلب فيه حق الخلق فراجع الامر الى من تبنى الميزان ومن ذلك
 قول ابو حنيفة في المشهور وعنه ومالك واحمد في اظهر روايته لا يقتل توبة الساحر ولا تسمع بل يقتل
 كالزنديق مع قول الشافعي واحمد في رواية الاسرى انه يقتل توبته فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع
 الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول قول بعض الاثمة ان السحر لا يصح الا من كافر لان الارواح التي
 تنسب اليه هي القتل قد اخذوا كبارا اعلم الله وادانهم الاتمين ساحرا الا ان خرج من دين الاسلام ويؤيد
 ذلك ما فهمه الله تعالى عن هارون ومارسهم ما لا يعلم ان احدهم السحر حتى يقول له اء انهم والله
 نسكنه ووجه القول الثاني انه ليس الساحر باعظم في الاثم من الكافر وقد قيل الله تعالى توبته ربيع
 ان يكون الحكم في القولين راجعا الى اجتهاد المجتهد فان رأى بقاءه أشد ضررا على المسلمين من قتله قتله

الفاني وأهل الصوامع إذا

كان لهم رأى وتدينهم قتلوا
بالإتفاق وإن لم يكن لهم رأى
ولا يندبر قال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا يجوز قتلهم
والشافعي قولان أظهرهما
جواز قتلهم ومن لم يبلغه
الدعوة هل على قاتله دية قال
أبو حنيفة ومالك وأحمد لا
وقال الشافعي على قاتله دية
فإن كان ذمياً فثلث الدية أو
يحوى سباً فثمانية (فصل)
واختلفوا في الدعوة فقال
مالك من قر بتدويرهم منالم
يدعوا لهم بالدعوة بل
يقاتلون ولا تلتبس غيرهم
ومن بعدت دورهم فالدعوة
أقطع للشن وقال أبو حنيفة
إن بلغتهم الدعوة فحسن إن
يدعواهم الإمام إلى الإسلام
أو أداء الجزية قبل القتال
وإن لم يبلغهم فلا ينبغي
للا إمام أن يتدبرهم وقال
الشافعي لا أعلم أحداً من
المشركين لم يبلغه الدعوة
اليوم إلا أن يكون قوم من
المشركين خاف الترك والحدود
لم يبلغهم الدعوة فلا يقاتلون
حتى يدعوا إلى الإيمان فإن
قتل منهم أحد قبل ذلك فعلى
قاتله قاتله الدية وقال أبو
حنيفة لا شيء عليه والظاهر
من مذهب مالك أن الحكم
كذلك (فصل) الأمان
للكفار لا يصح إلا من مسلم
بالغ قاتل مخنار عند الشافعي
وأبي حنيفة فالصبي والمجنون
لا يصح أمانهم وأما مالك

ولم يقبل قوبته والاقبل قوبته وتركه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الساحر من أهل الكتاب لا يقتل
مع قول أبي حنيفة أنه يقتل كما يقتل الساحر المسلم فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي
الميزان وحكم ذلك راجع للإمام الأعظم أو نائبه * ومن ذلك قول مالك والشافعي أن حكم الساحرة من
النساء حكم الساحر من الرجال مع قول أبي حنيفة أن المرأة الساحرة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد
والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه القولين راجع إلى اجتماع المجتهد أو رأى
الإمام الأعظم أو نائبه والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الحدود السبعة المرتبة على الجنائيات)

وهي الردة والبنى والزنا والفذف والسرقة وقطع الطريق وشرب الخمر إذا علمت ذلك فاقول وبالله
التوفيق (باب الردة)

وهي قطع الإسلام بنية أو قول كفر أو فعل وقد اتفق الأئمة على أن من ارتد عن الإسلام وجب قتله وعلى
أن يقتل الزنديق واجب وهو الذي يسر الكفر ويتظاهر بالإسلام وعلى أنه إذا ارتد أهل بلد قتلوا
وصارت أمواهم غنمة هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك قول الإمام
أبي حنيفة أن المرتد يقتل في الحال ولا يتوقف على استنابته وإذا استناب فلم يقتل بل يبعث إلى أن
طلب الأمان فبعث ثلاثاً من أصحابه من قال أنه يبعث إلى أن يطلب هو الأمان وقال مالك يجب
استنابته فإن تاب في الحال قبلت قوبته وإن لم يتب أمهل ثلاثاً عليه بموت فإن تاب والقتل وقال الشافعي
في أظهر قوليه يجب استنابته ولا يبعث بل يقتل في الحال إذا أصر على ردة وعن أحمد روايتان أحدهما
كذهب مالك والثانية لا يجب الاستنابة واختلفت الروايات عنه في وجوب الأمان وحكي عن
الحسن البصري أن المرتد لا يستتاب ولا يجب قتله في الحال قال عطاء أن كان على الإسلام وارتد فانه
لا يستتاب وإن كان كافراً ثم ارتد فانه يستتاب وحكي عن الثوري أنه يستتاب أبداً فقول أبي حنيفة
والشافعي مشدد إلا في الأمان عند أبي حنيفة وقول أصحاب أبي حنيفة فيه تخفيف وقول مالك كذلك
من حيث الأمان وجوب الاستنابة وكذلك إحدى الروايتين عن أحمد وقول الحسن مخفف وقول
عطاء فيه تفصيل وقول الثوري فيه تخفيف من حيث أنه يستتاب أبداً ولا يقتل فراجع الأمر إلى
مرتبتي الميزان وتوجيه هذه الأقوال كلها ظاهر * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن حكم المرتد حكم المرتد
من الرجال مع قول الإمام أبي حنيفة أن المرأة تحبس ولا تقتل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف
فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه يجعل
من شاملة للذكر والأنثى ووجه الثاني جعل من خاصة بالرجال وأيضاً فإن المرأة لا تظهر في دين الإسلام
كغيرها بل ردتها ولا تحارب عن دين الكفر إذا ارتدت بخلاف الرجل * ومن ذلك قول أبي حنيفة
وأحمد في أشهر روايتيه وهو الظاهر من مذهب مالك أنه تصح ردة الصبي المميز مع قول الشافعي أنه لا
تصح ردة الصبي المميز وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مشدد على الصبي في ردة رده والثاني
مخفف عنه بعد عدم صحته فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان * ووجه الأول مراعاة حكم الأرواح كما
رأاهم الحق يوم استبرأكم * ووجه الثاني مراعاة حكم الأرواح مع الأجسام معاً لأن ذلك هو مناط
التكليف فكل من منهم أوجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة في أظهر روايتيه وأصحاب الشافعي في الأصح
من خمسة أوجه أن قوبة الزنديق تقبل مع قول مالك وأحمد وأبي حنيفة في الرواية الأخرى أنه يقتل
ولا يستتاب فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى مرتبتي الميزان ووجه الأول الحاقه
بالكافر الأصلي ووجه الثاني عدم الحاقه به لكونه ذاق طعم الإسلام في الجلة ظاهر بخلاف الكافر
المطلق والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة لو ارتد أهل بلد لم تصرد أرواحهم حتى يجتمع
فيها ثلاثة مشروط بظهور أحكام الكفر وأن لا يبعث فيهم مسلم ولا ذمي بالأمان الأصلي وأن تكون

فأحمد يضح أمان المصطفى
 المراهق ويضح أمان العبد
 المسلم إذا آمن شخصاً أو
 مدينة عند مالك والشافعي
 وأحمد وعيسى أمانه إلا أن
 يكون مأذوناً في القتال
 (فصل) واتفقوا على أنه
 إذا قترس المشركون بالمسلمين
 جاز لبقية المسلمين الرمي
 بقتلهم دون المشركين
 واختلفوا فيما إذا أصاب
 أحدهم مسلم في هذه الحال
 فقال أبو حنيفة ومالك لا يلزمه
 دية ولا كفارة وللشافعي
 قولان أحدهما تلزمه
 الكفارة بالدية والثاني تلزمه
 الدية والكفارة وعن أحمد
 روايتان كالقولين أظهرهما
 عنده لزوم الكفارة خاصة
 (فصل) إذا بد مسلم فطلب
 المباشرة لم يكن له ذلك وقال
 ابن أبي هريرة من الشافعية
 يكره والمصنف أن لا يبارز
 إلا بأذن الأمير لكن لو بارز
 بغير إذنه حاز وقال أبو حنيفة
 يحرم إلا أن تكون المباشرة
 في منعة (فصل) واختلفوا
 في استرقاق من لا كتاب له
 ولا شبهة كتاب كجسد
 الاوثان قال أبو حنيفة يجوز
 استرقاق الجحيم منهم دون
 العرب وقال مالك والشافعي
 وأحمد في إحدى روايته أنه
 لا يجوز ذلك مطلقاً واتفقوا
 على أنه لو قتل الأسير قاتل
 وهو في الأسر يجب على
 القاتل شيء بل يهزرو وقال
 الأوزاعي يجب عليه الدية

متاخمة لدار الحرب مع قول مالك أن يظهر أحكام الكفر في بلد تصير دار حرب وهو مذهب الشافعي
 وأحمد فالأول فيه تخفيف بالشروط التي ذكرها والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان
 * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه إذا ارتد أهل بلد لا يجوز أن تغنم ذرارهم التي حدثت منهم بعد
 الرد ولا يسترقون بل يجرون على الإسلام إلى أن يبلغوا فإن لم يبلغوا حبسوا أو تهددهم الحاكم بالضرب
 ٣ جدياً إلى الإسلام وأما ذراري ذرارهم فيسترقون وقال أحمد تسترق ذرارهم وذراري ذرارهم وقال
 الشافعي في أصح القولين أنهم لا يسترقون فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان والله تعالى أعلم
 (باب حكم البعثة)

اتفق الاثنية على أن الإمامة فرض وأنه لا بد للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين وينصف المظلومين من
 الظالمين وعلى أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد حشد في جميع الدنيا إمامان لا متفقان
 ولا متفرقان وعلى أن الاثنية من قرئش وأنها جائزة في جميع أنحاء قرئش وإن كان الإمام أن يستخلف وأنه
 لا اختلاف في جواز ذلك للإمام أبي بكر الصديق وعلى أن الإمامة لا تجوز لأهل الكفر ولا لصبي لم يبلغ
 ولا مجنون وعلى أن الإمام الكامل يجب طاعته في كل ما يأمر به ما لم يكن معصية وعلى أن أحكام الإمام
 وأحكام من ولاه نافذة وعلى أنه إذا خرج على إمام المسلمين أو عن طاعته طائفة ذات شوكة وإن كان لهم
 تأويل مشقة ومطاع فيهم فإنه يباح للإمام قتالهم حتى يفيئوا إلى أمر الله تعالى فإذا فاقوا كف عنهم وعلى
 أن ما أخذ من البغاة من خراج أرض أو خبزة ذي بلزم أهل العدل أن يجتنبوا به وإن ما ينفقه أهل العدل
 على أهل البغي لا ضمان فيه هذا ما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق * وأما ما اختلفوا فيه من ذلك
 قول مالك والشافعي وأحمد أنه لا يجوز أن يتبع مدبرهم ولا أن يذفف على جريحهم مع قول أبي حنيفة
 يجوز ذلك مادامت الحرب قائمة فإذا انقضت الحرب رد إليهم فالأول مشدد والثاني مخفف فرجع
 الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه القولين ظاهرهما لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة
 والشافعي في الجسد الرابع وأحمد في إحدى روايته أنه إن مات له أهل البغي على أهل العدل في حال
 القتال من نفس أو مال لا يضمن مع قول الشافعي في القديم وأحمد في الرواية الأخرى أنه يضمن فالأول
 مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان * ووجه الأول طلب تأليف أهل البغي إطاعة
 الإمام العادل بالاحسان إليهم بعدم تضمينهم ما أنفقوه ووجه الثاني طلب أهل العدل إظهار ظلمهم على
 أهل البغي لتقوم هيبتهم في قلوبهم فلا ينجروا بعد ذلك على البغي فليكن من القولين وجه صحيح والله
 تعالى أعلم

(باب الزنا) اتفق الاثنية على أن الزنا فاحشة عظيمة توجب الحد وأنه يختلف باختلاف الزناة لأن الزاني تارة يذرب بكرة
 وتارة يكون ثيباً وهو المحصن واتفقوا أيضاً على أن من شرائط الإحصان الحرية والبلوغ والعقل وإن
 يكون قد تزوج تزواجهما ودخل بالزوجة وهذه الشروط الخمسة مجتمعة عليها واتفقوا على أن من
 كملت فيه شرائط الإحصان ثم زنى بأمرأة قد كملت فيها شرائط الإحصان بان كانت سرة بالغلة مائة
 مدخولاً بها في نكاح صحيح وهي مسلمة فهي ما زان بها محصنة فإن علمها الرجم حتى يموت أو على أن المبكرين
 المحررين إذا زنى فاعلهم ما الجلد كل واحد منهم مائة جلدة وعلى أنه العبد والامة إذا زنى لا يكمل حدهما
 وإن حد كل واحد منهما خمسون جلدة وأنه لا فرق بين الذكر والأنثى منهم وإنما الراجح أن يجلدان سواء
 أحصنت أم لم يحصننا خلافاً لبعض أهل الظاهر كما سيأتي في مسائل الخلاف واتفق الاثنية على أن
 البينة التي يثبت بها الزنا أن يشهد أربعة رجال عدول بهم كرههم يهزرون حقيقة الزنا واتفقوا أيضاً
 على تحريم اللواط وأنه من الفواحش العظام وأنه أخف من الزنا وعلى أن البينة على اللواط لا تكون
 إلا أربعة كشهود الزنا إلا بأحقيقة فإنه أنبأ شاهدان واتفقوا على أنه إذا عُد على محرم من الرضا
 أو النسب فالعقد باطل واتفق الاثنية على أنه لو استأجر امرأة زنى بها ففعل فعليه الحد إلا ما يحكي عن
 أبي حنيفة من قوله لا حد عليه واتفقوا على أن شهود الزناة المذمومة أربعة ففعل فعليه الحد إلا ما يحكي عن

والا في قول الشافعي وعلى انه لو شهدا ثنتان انه زنى هما مطاوعة وانحران انه زنى هما مكرهه فلا حد على واحد
منهما وكذلك اتفقوا على ان الشهادة في القذف والزنا وشرب الخمر تسع في الحال واتفق الاثمة على انه
لا يجوز للرجل وطء جارية زوجته ولو اذنت له في ذلك هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق * واما ما
اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان من شروط الاحصان الاسلام مع قول الشافعي وأحمد
انه ليس من شروط الاحصان الاسلام فيحد الذي عندهما فالاول مخفف على الذي والثاني مشدد عليه
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الرجل تطهير والذي ليس من أهل التطهير بل
لا يطهر الا بحرقه بالنار ووجه الثاني تخفيف العذاب عليه في الآخرة اذا حد في دار الدنيا من حيث انه
مخاطب بفروع الشريعة لاسيما ان تحاكم الذي بيناه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد
في احدي روايتيه انه لو زنى بكرا ثم زنى محصنا لا يجمع عليه الجلد قبل الرجيم وانما الواجب الرجيم خاصة
مع قول أحمد في احدي روايتيه انه يجمع عليه الجلد قبل الرجيم فالاول مخفف والثاني مشدد فرجع
الامر الى مرتبة الميزان واعل ذلك راجع الى اجتهاد الامام ويصح حمل الاول على من حصل عنه شدة
ندم على ما وقع فيه والثاني على من لم يحصل له ندم فيكون ذلك ابلغ في تطهيره ومن ذلك قول الاثمة
الاربعة ان الزاني اذا كان عاونا قد تزوج ودخل بها في نكاح صحيح لا يرجع مع قول أبي نوريان في رجيم
فالاول مخفف عنه والثاني مشدد ووجه الاول نقص المأول عن درجة الحرق في القدرة على رد شهوته
المحرمة عادة فلا يلحق به ووجه الثاني الحاقه به فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول الاثمة
الثلاثة ان الزانين الحرقين المبكرين يجمع في حقهما بين الجلد والتغريم كما قال به أبو بكر وعمر
وعثمان وعلى رضي الله عنهم وبه قال عطاء وطاوس مع قول أبي حنيفة لا يضم النقي الى الجلد وجوب بل
التغريم راجع الى رأى الامام فان رأى في التغريم مصلحة غير مجدية الى قدر ما يرى وعن مالك انه يجب
تغريم الزاني دون الزانية وهوان بنى سنة الى غير بلده فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف وقول مالك
في الرواية الثانية عنه مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول تقبيل الزاني عين الزاني
ورجته بغيبته عن المكان الذي حصل له منه الاذي بالتعبير ككراهة أهل بلده وحارته ووجه الرواية
الثانية لما لك ان المرأة الغالب عليها اجلسها في قعر بيتها وخبأها وقل من يعرفها حتى يعبرها بما وقعت
فيه بخلاف الرجل الغالب عليه يخاطب الناس في الحرف والهناتع والمساخنة وغير ذلك فيكل من رآه
تذكر واقته وازدرامه فيحصل له الاذي ولم يغيره الاثم وبقاقر رناه يعلم فوجبه قول أبي حنيفة في قوله ان
ذلك راجع الى رأى الامام فان رأى به يشمل ضم التغريم الى الجلد وتركه ومن ذلك قول الاثمة الاربعة ان
العبد والامة اذا زنيا لا يرجان بل يجلدان سواء احصنا أم لم يحصنا وقال ابن عباس ومجاهد وسعيد بن
جبير انهما لم يحصنا فلا يجلدان أصلا واذا احصنا فحدما خسون جلدة وذهب بعض الناس كما قاله
الفاضي عبد الوهاب في العمود الى أنهم كالاحرار سواء فان احصنا كان حدهما الرجيم وان لم يحصنا
حدهما الجلد خسون وذهب داود الى ان جلد العبد مائة والامة خسون وذهب أبو نوريان الى ان حد
الرفيق كحد الحر فيجلى مائة فالاول فيه تخفيف والثاني وهو كلام ابن عباس ومن معه مفصل والثالث
وهو قول بعض الناس وكذلك قول أبي نوريان الذي هو الخامس مشدد والاربع فيه تشديد على العبد دون
الامة فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال ظاهر الا قول داود فان وجهه ان الذكر احرأ على
الزنا من الامة ازياة ما عند هامن الحياء عادة على ما عند الذكركرو ذلك قدرت على اخفاء محبتها للجماع
مع انها تزيد على الذكر في الشهوة بسبعين ضمة فما والله أعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لا يجب
التغريم في زنا العبد والامة مع قول الشافعي في أصح القولين انه يغرب نصف عام فالاول فيه تخفيف
والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ندانة نسب العبد فلا يتأثر بالمارك
ذلك التاثر كالاحرار ووجه الثاني انه على النصف من الحرق في ذلك وفي كثير من الاحكام وسهت شيخ
الاسلام ذكر بارحه الله يقول العار يظلم بشرف النسب ويخفف بدانة النسب اه * ومن ذلك قول أبي

واذا أسلم الأسير محقق دمه
وهل يرق بالاسلام للشافعي
قولان (فصل) لو أسلم
كافر قبل امره وعصم نفسه
وان كان في دار الحرب عند
مالك والشافعي وأحمد وقان
أبو حنيفة ما كان له من العمار
في دار الحرب يغنم وأما غيره
فان كان في يده أو يد مسلم
أو ذمي لم يغنم وان كان في يد غير
غنم ولو دخل حر بيوت دار
الاسلام لم يجز سبيهم عند مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة يجوز سبيهم
(باب قسم النفي والغنيمة)
اتفق الاثمة على ان ما حصل
في أيدي المسلمين من مال
الكفار بايجاف الخيل
والركاب فهو غنيمة عينه
وعروضه فان كان فيه سلب
استحققه القاتل من أصل
الغنيمة سواء شرط ذلك
الامام أم لم بشرطه عند
الشافعي وقال أحمد انما يستحقه
القاتل اذا غرر بنفسه في
قتل مشرك وأزال امتناحه
وقال أبو حنيفة ومالك
لا يستحقه الا أن بشرطه
الامام ثم بعد السلب يفرد
الخمس من الغنيمة واختلفوا
في قسمة الخمس فقال أبو حنيفة
ومالك يقسم على ثلاثة أسهم
للمقاتل سهم وسهم للمساكين
وسهم لابن السبيل يدخل
فقراء ذوي القربى فيهم
دون أغنيائهم فأما سهم النبي
صلى الله عليه وسلم فهو خمس
والله وخمس رسوله وخمس

على من اتهم بالزنا والثاني عكسه والثالث قريب منه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه ذلك كله
ظاهر وبعضه يعلم من المسئلة قبله * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو اقر بالزنا ثم رجع عنه قبل
رجوعه وسقط الحسد مع قول مالك انه لا يقبل رجوعه في الزنا ولا في السرقة ولا في الشرب الا ان يرجع
فقد شهد بدينه بعذرته في صورة الزنا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة
الميزان ووجه الاول العمل بحديث ادرؤا الحدود بالشبهات ووجه الثاني عمل قائله بحديث لا عذر لمن
اقر ان ثبت كونه حديثا ووجه الاستثناء في قول مالك ان الشهادة بعذرته اقرب من شبهة عند الحاكم
* ومن ذلك قول مالك والشافعي واجدان اللواط يوجب الحد مع قول أبي حنيفة انه يعز في أول مرة
وان تكرر منه قتل فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف من حيث اشتراط التكرار حتى يقتل فرجع الامر
الى مرتبة الميزان ووجه الاول ما ورد في الكتاب والسنة من تغليظ عقوبة الله لعاهله ووجه الثاني ان
وطء الذكريات فيه اختلاط انساب ولا يغار الناس على الذكر ويخرون على قتل اللواط به كما يغارون على
الحر اذ اذا نأ أحد من وشدة العقوبات نابعة في الغالب اعظم الفساد في الوجود وجوز بعض الحنفية
ان يعز رب القاتله من شاق وان أدى الى موته * ومن ذلك قول مالك والشافعي في أحد قوليه وأحد
في أظهر روايته ان حد اللواط الرجم بكل حال ثيبا كان أو بكرا مع قول الشافعي في أرجح قوليه وأحد في
أحد روايته ان حده كحد الزنا فيفرق فيه بين البكر والثيب فعلى المحسن الرجم وعلى البكر الجلد
فالاول مشدد والثاني فيه نوع تخفيف على البكر فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاقوال كلها
ظاهر لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في الرأج من أقواله ان من أتى
بهيمة يعزروهي الرواية التي اختارها الخرفي من أقوال أحمد مع قول مالك في الرواية الاخرى عنه
والشافعي في أحد أقواله انه يحد ويختلف بالبراءة والثبوت والقول الثالث للشافعي انه يقتل بسكر كان
أو ثيبا فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ولعل هذه
الاحكام تختلف باختلاف أحوال الناس في الدين والورع كالاونة قصاصا ما يواكوه وله فحفة على الاراذل
والشباب بالتميز فقط ويشدد على أشرف الناس والكهول بالحد أو القتل على قاعدة كل من عظمت
مرتبة عظمت صغريته * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان كانت البهيمة الموطوءة تؤكل ذبحت والا فلا
وهو الرأج عند أصحاب الشافعي من عدة أوجه مع قول مالك انه لا تذبح بحال ومع قول أحمد انها تذبح
سواء كانت له أو لغيره وسواء كانت مما يؤكل لحمها أم مما لا يؤكل وعلى الواطئ فبهم المصاحبة فالاول فيه
تشديد بذبحها والثاني تخفف فيه والثالث مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه من قال
تذبح خيفة العار على صاحب البهيمة وعلى الفاعل فيها فان الناس كلما رأوها تذكروا ذلك الامر ووجه
من قال لا تذبح عدم ورود شيء صحيح في الامر بذبحها * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للواطئ
الاكل منها ان كانت مما يؤكل لحمها مع قول مالك انه يجوز له ولغيره الاكل منها ومع قول أحمد لا ياكل منها هو ولا
غيره ومع قول أصحاب الشافعي في أصح الوجهين انه انؤكل مطاوعة الفقد ما يقتضي التحريم فالاول مشدد
والثاني والرابع مخففان على الفاعل وغيره والثالث مشدد عليهم ما فرجع الامر الى مرتبة الميزان
* ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد لو عقد على محرمة من نسب أو رضاع أو على معتدة من غيره ثم
وطئ في هذا العقد هلما بالتحريم وجب عليه الحد مع قول أبي حنيفة انه يعز فقط فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على أهل الدين والمروءة
والورع والثاني على أراذل الناس كما مر نظيره * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحد
في أحد روايته انه لا يحد بوطء أمته المزوجة مع قول أحمد في الرواية الاخرى انه يحد فالاول فيه
تخفيف لشبهه الملك والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على من
خاف الزنا من شدة الغلة والثاني على من لم يخف ذلك فيشدد عليه لشكافه في الوطء الحرام بعد أن نقل
حقه الى الشخص الذي زوجها له من غير قوة غلة ولا داعية * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه

حكمه حكم النفي ومن أحمد
رواية ان احدهما كهذا
المذهب واختارها الخرفي
والاخرى يصرف في أهل
الديوان وهم الذين نصيبوا
أنفسهم للقتال وانفردوا
بالثغور اسد ما يقسم فيهم على
قدر كفايتهم (فصل) وانفقوا
على ان أربعة أنجاس
الغنيمة الباقية تقسم على
من شهد الواقعة بنية القتال
وهو من أهل القتال وان
للارجل سهم واحد
واختاروا في الفارس فقال
مالك والشافعي وأحمد ان له
ثلاثة أسهم سهم له وسهمان
للفرس وقال أبو حنيفة
للفارس سهمان سهم له وسهم
للفرسه قال القاضي عياض
الوهاب القول بأن للفارس
سهمين قال به مبرر من الخطاب
وعلى بن أبي طالب ولا يخالف
لهم في المصاحبة ومن التابعين
مهر بن عبد العزيز والحسن
وابن سيرين ومن الفقهاء أهل
المدينة والاوزاعي وأهل
السأم والليث بن سعد وأهل
مصر وسعد بن النوري
والشافعي ومن أهل العراق
أحمد بن حنبل وأبو نوري أبو
يوسف ومحمد بن الحسن وقيل
انه لم يخالف في هذه المسئلة فخير
أبي حنيفة وحده ولم يقل
بقوله أحمد حكى عنه أنه قال
أكره ان أفضل بهيمة على
مسلم ولو كان مع الفارس
فرسان قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي لا يسهم الا للفارس

واحد وقال أحسنهم
أفرسبن ولا يزداد على ذلك
ورأفنه أبو يوسف وهي
رواية عن مالك والقرس
سواء كان عربيا أو غيره يسهم
له وقال أحمد للفعل سهمان
وللثرون سهم واحد وقال
الأوزاعي ومكحول لا سهم
الألمري فقط وهل يسهم
سهم قال أبو حنيفة ومالك
شافعي لا يسهم وقال أحمد
سهم واحد ولو دخل
دار الحرب بفرس ثم مات
الفرس قبل القتال قال مالك
لا يسهم أفرسه بخلاف ما إذا
مات في القتال أو بعده فإنه
يسهم له وبه قال الشافعي
وأحمد قال أبو حنيفة إذا دخل
دار الحرب فارسا ثم مات
فرسه قبل القتال أسهم
للفرس (فصل) اختلاف
الأئمة هل يملك الكفار ما
يبيعونه من أموال المسلمين
فقال مالك والشافعي وأحمد
في أصح الروايتين لا يملكونه
قال ابن أبي شيبة والاحاديث
الصحيحة تدل على ذلك لأن ابن
عمر ذهب لفرس فأخذها
العدو فظهر عليهم المسلمون
فرد عليه في زمن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبق له
عبد فله حق بالروم فظهر عليهم
المسلمون فرد عليه وقال أبو
حنيفة يملكونه وهي رواية
عن أحمد (فصل) وانفقوا
على أنفسهم ألقوا الغنيمه
وحازوها ثم اتهم بهم مدد
لم يكن للعدو في ذلك حصه فان

لو شهد اثنين أنه زنى بها في هذه الرواية وأثنان على أنه زنى بها في رواية أخرى قبلت هذه الشهادة
ووجب الحد مع قول مالك والشافعي لا تقبل ولا يجب الحد فالأول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر
إلى من تبنى الميزان ويصح حمل الأول على من قامت القرائن على عدم خوفه من الله فلم يدركه الحد
بشبهة اختلاف الشهود في محل وقوع الزنا بخلاف من يخاف الله تعالى الذي جعل القول الثاني عليه
فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان * وسعت شيخ الإسلام ذكر بارحه الله تعالى يقول ليس اللوم على من
يجحد المتهمة وإنما اللوم على المتهمة الذي فرط في حفظ ظاهره عن الوقوع في الزنا حتى صار الناس يقبلون
إضافته إليه ولو أنه كان حفظ ظاهره عن ذلك لما قبل الناس إضافته شيء من النقائص إليه بل كانوا يدرون
من ذلك ويحبون عنه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن الشهادة في الزنا والغذف وشرب الخمر تسمع
بعد مضي زمان طويل من الواقعة مع قول أبي حنيفة أنها لا تسمع بعد تطاول المدة إلا إذا كان للشهود عذر
كعدمهم عن الامام فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن
ذلك حق لم يثبت لنا ما يبطله وقد تكون الفتنة لم تخمد إلى ذلك الوقت الذي يقام الحد فيه ووجه الثاني
أن الفتنة قد تكون نضجت فتعزل الحجة الجاهلية والنفس فيتعول من ذلك الفتنة الشديدة كما
الشارب كذلك قد يكون وقع له نوبة صالحة * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أقر بالزنا على نفسه بعد
مدة سمع أقراره ولا يسمع في أقراره بشرب الخمر بعد مدة مع قول الأئمة الثلاثة أن أقراره يسمع في البكل
فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه القول الأول من أحدثي
التفصيل أنه لم يعرض لنا ما يبطله ووجه الشك الثاني منه في عدم قبول أقراره بالخمر أنه حتى يتعلق بالله
وحده بخلاف الزنا والغذف فذلك قال الإمام أبو حنيفة في شرب الخمر أنه لا يسمع * ومن ذلك قول أبي
حنيفة أنه إذا حكم الحاكم بشهادة ثمان في الشهود أو بأربعة عبيد أو كنارا فلا ضمان عليه مع قول مالك
أنه ان قامت البيعة على فسقهم ضمن لتفريطه ومع قول الشافعي أنه يضمن ما حصل من أثر الضرب
فالأول مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان وتوجه الأقوال الثلاثة
ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحد قوليهما أن ما يستوفيه الإمام من الحدود
والقصاص ويخطئ فيه فإنه يرضى على بيت المال مع قول مالك أنه يدر ومع قول الشافعي وأحمد في القول
الآخر لهما أنه على ما قاله الإمام فالأول فيه تخفيف والثاني تخفيف والثالث مشدد على العاقلة فراجع الأمر
إلى من تبنى الميزان وتوجه الأقوال الثلاثة ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو وطئ بماربة
زوجه باذن زوجته في ذلك فإن قال ظننت أنها حدث لي بالاذن فلا حد عليه وإن قال علمت التحريم حد
مع قول مالك والشافعي أنه يحد وإن كان ثبارة مع قول أحمد يحد بمائة جلد فالأول فيه تخفيف من
جهة وتشد من جهة أخرى والثاني مشدد والثالث متوسط فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه
الأول أنه يحد بالجهل بالتحريم في الشك الأول منه ووجه الثاني عدم عذره بمثل ذلك لندرة خفاء محرمه
على كل من خالط أهل الإسلام إذ لو طاع لا يباح إلا بملك أو عقد ووجه الثالث أنه أمر مشتبك بين العلم
والجهل فكان فيه الجلد * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه والشافعي وأحمد أن السيد أن يقيم الحد
على عبده وأخته إذا قامت البيعة عنده أو أقر بين يديه لا فرق في ذلك بين الزنا والغذف وشرب الخمر وغير
ذلك وأما السرقة فقال مالك وأحمد ليس للسيد القطع وقال أصحاب الشافعي لا سيد ذلك في أصح الوجهين
لا طلاق العسر ومنهم من قطع به وقال أبو حنيفة ليس للسيد إقامة الحد في الكل بل رده إلى الإمام فان
كانت الأمة مزوجة فقال أبو حنيفة وأحمد ليس للسيد حد بها بحال بل هو للأمام أو نائبه وقال مالك
والشافعي للسيد فعل ذلك بكل حال فالأول فيه تخفيف على السيد في إقامة الحد على رقيقته والثاني فيه
تشد من حيث منع السيد من إقامة الحد في رقيقته في القطع وفيه تخفيف من حيث إباحة ذلك له
والثالث مشدد على السيد والأول من المسئلة الثانية في الأمة المزوجة مشدد على السيد والثاني منها
تخفيف عليه فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول من المسئلة الأولى كون العبد

معدودا من مال السيد فله تفويت المنفعة فيسه على نفسه ايثارا الحق الله عز وجل ووجه الثاني كون اقامة الحدود بالاصالة من منصب الامام الاعظم فكان مقدما في ذلك على السيد لكونه اتم نظرا منه غالبا وانما جعل الشارع اقامة الحدود الى الامام الاعظم دون كل من قدر على اقامتها من المنقلبة ونحوهم دفعا للفساد في الارض لعلبة عدم قدرة الرعية على رد نفوسهم عن تنفيذ غضبهم في بعضهم بعضا جسيمة جاهلية لا نصرة للاسلام والشريعة بخلاف الامام الاعظم او نائبه ليس له غرض عند احدثه دون احد غالبوا وقد سدر على ان ينفذ غضبه في غيره ولا عكس فاذا قتل الامام شخصا ولو ظاهرا لا يقدر عصبته ان يقتلوا الامام لاجله عادة وقد رأيت شخصا قتل أخوه فقتل قاتله فرجع أهل المقتول الثاني فقتلوا الاخ وأولادهم فبلغ القتل ثلاثين رجلا ولو ان القتل كان على يد الامام ما قتل أحدنا على القاتل الاول فعلم ان السيد لا يخاف من اقامته الحد على رقيقه فنته فهو كالا امام اهدم قدره عصبته العبد على قتل سيده عادة أو قطع يده أو ضرب به فافهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته انه اذا ظهر بالمرأة الحرة حمل ولا زوج لها **كذلك** الامامة التي لا يعرف لها زوج وتقول أكرهت أو وطئت لشبهة فلا يجب عليها احدى مع قول مالك انها تتحد اذا كانت مقبحة ليست بغريبة ولا يقبل قولها في الشبهة والغصب الا أن يظهر أثر ذلك كجسيمة مستفينة وشبه ذلك بما يظهر به صدقها فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول عدم تحققنا منها ما يوجب الحد لاحتمال انها وطئت وهي نائمة أو مغشى عليها فحملت من ذلك الوطء وقد روى البيهقي ان امرأة لا زوج لها أتت بها الى عمر بن الخطاب حين وجدوها حاملا فقال عمر للحاضرين الذي عندي ان هذه ما هي من أهل التهمة ثم استفهموها على شأنها فقالت يا امير المؤمنين ابى امرأه اربع الغنم واذا دخلت في صلاتي فربما غلب على الخشوع فأغيب عن احاساني فربما أتاني احدى من الغنم فغشيتني من غير علمي فقال لها عمر رضي الله عنه وذلك ظني بل قد رأيتها الطمأنينة وقد حكيت ذلك لرجلي الامامة الصالحة أم عبد الرحمن فقالت ان الولد لا يتخلق الا من ماء الرجل والمرأة معا واذا كانت فائبة العقل فلا شعور لها بلذة جماع ذلك الرجل حتى يخرج ماؤها وتخلق الولد من ماء واحد من خصه اخص عيسى عليه الصلاة والسلام قالت والذي عندي انها شربت بوطء الرجل لها فخرج ماؤها ولكن استحييت من الناس فأورث ذلك شبهة عند عمر فدرأ الحد عنها الا انه سلم لها فوطئها فقلت لها وقد تكون هذه المرأة احتلت بهد نزاع الرجل منها فاختلط منها بمنية الباقى في رحمها فتخلق من ذلك الولد وانها كانت من ورثة أم عيسى في هذا المقام فكما قام نفخ الملك في ذيل قميص مريم مقام ماء الزوج كذلك قام مقام نفخ ملك أو شيطان في ذيل هذه المرأة ماء الزوج أو السيد عادة فقالت هذا بعيد اه وأما وجه قول مالك الذي هو مقابل وجه الائمة الثلاثة انها تحذف وهو لعدم ابدائها شبهة يدريهم الحد عنها فاعلم ذلك والحمد لله رب العالمين

(باب حد القذف)

اتفق الائمة على ان الطر البالغ العاقل المسلم المختار اذا قذف حوا قلابا غامضا عفيفا لم يحذف في زمان سابق الزمان أو قذف حرة بالغصة عاقلة مسلمة عفيفة غير متلاعنة لم تحذف في زمان بصري الزنا أو كان في غير دار الحرب وطلب المقدوف بنفسه اقامة حد القذف لزمه ثمانون جلدة وانه لا يراد على ثمانين وعلى ان حد العبد في القذف نصف حد الحر وبه قال كافة العلماء خلا لالوزاعي فانه قال حد العبد حد الحر وكذلك اتفقوا على ان الحر لا يحذف في قذف عبده وبه قال كافة الفقهاء خلا لالوزاعي فانه قال حد العبد نصف حد الحر وقذف العبد والامة يحذفون اتفقوا على أن القاذف اذا أتى ببينة على ما ذكر سقط عنه سهم الحد وكذلك اتفقوا على أن القاذف اذا لم يتب لا تقبل له شهادة هـ ذاما وجدته في الباب من مسائل الاتفاق هـ وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في المشهور وعنه انه لو قذف جماعة حد جدا واحدا سواء قذفهم معا أو مريتا بكلمة أو بكلمتين أو بكلمات مع قول الشافعي في أحد قوليه انه يحذف لكل واحد حدا ومع قول أحمد في أشهر الروايتين عنه انه ان قذفهم بكلمة واحدة أقيم عليه حد واحد أو بكلمات فلكل

﴿ باب السرقة ﴾

أجمع الأئمة على أن الحرز معتبر في وجوب القطع وانفقوا على أنه إذا اشتراك جماعة في سرقة فحصل لكل واحد منهم نصيب فعلي كل واحد منهم القطع وانفقوا على أنه إذا سرق قطعت يده اليمنى فإذا سرق ثانياً قطعت رجله اليسرى وانفقوا على أن العين المسروقة يجب ردها إن كانت باقية وعلى أن الوالدان وإن علوا لا يقطعون بسرقة مال أولادهم وعلى أن من كسر صنماً من ذهب لأصنام عليه وعلى أنه إذا سرق من المغنم وهو من غير أهله قطع وأجمعوا على أن السارق إذا وجب عليه القطع وكان ذلك أول سرقة له وهو صحيح إلا طواف فإنه يبدأ بيده اليمنى ثم يمسك الكف ثم يحسم ثم إن عاد فسرق ثانياً فوجب عليه القطع أنه يقطع رجله اليسرى من مفصل القدم ثم يحسم وإنه إذا لم يكن له الطرف المستحق قطعه أن يقطع ما بعده هذا ما وجدته من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة نصاب السرقة دينار أو عشرة دراهم أو قيمة أحدهما مع قول مالك وأحمد في أظهر - رروا بيته أنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم أو ما قيمته ثلاثة دراهم ومع قول الشافعي هو ربع دينار من الدراهم وغيرها فالأول مخفف في القطع مشدد في قدر النصاب والثاني مخفف في أمر النصاب مشدد في أمر القطع وكذلك قول الشافعي فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان وتوجيه الأقوال الثلاثة راجع للاختلاف في ثمن الجن الذي ورد أنه يقطع في ثمنه فعند أبي حنيفة إن ثمنه كان ديناراً وعند مالك وأحمد الشافعي أنه كان ربع دينار فكل ما كتم له القطع بما قاله إمامه ولا يخفى أن أشد أقوال الأئمة في هذه المسئلة ورعاً في حرمة المؤمن إذا سرق قول الإمام أبي حنيفة كما أن أشد هم ورعاً في حرمة الأموال قول بقية الأئمة وحاصل الأمر أن من الأئمة من راعى حرمة الدماء ومنهم من راعى حرمة الأموال ومن ذلك قول الإمام أبي حنيفة أن صفة الحرز الذي يقطع من سرق منه هو أن يكون حرز الشيء من الأموال فكل ما كان حرزاً لشيء منها كان حرزاً لجميعها مع قول الأئمة الثلاثة أنه يختلف باختلاف الأموال والعرف معتبر في ذلك فالأول مشدد في أمر الحرز من حيث أنه جعل حرز الذهب مثلاً كحرز غيره من الأئمة انطبعة كما أنه أيضاً مشدد في القطع والثاني قد تبع العرف في ذلك فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول أن حرمة مال المسلم أو غيره لا فرق بين قليله وكثيره فما كان حرزاً لدرهم نفقة فهو حرزاً لدرهم من الذهب ووجه الثاني اتباع العرف في الحرز والافان مكان حرز آلة الحرز من حرز الذهب والحرير وقد قال تعالى الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله يعني إذا لم يوح اليك في معرفة مقدار شيء فردك إلى العرف وأعمل بالعرف فيه فصار العرف من قواعد الشرع على هذا والعرف هو كل ما تعارفه الناس بينهم مع موافقته لقواعد الشريعة فليس هو من قسم القانون خلافاً لبعضهم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجب القطع فيما يسرع فساده إذا بلغ الحد الذي يقطع في مثله بالقيمة مع قول أبي حنيفة أنه لا قطع فيه وإن بلغت قيمته نصاباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول الاحتياط لبراءة الذمة من حقوق الخلق ووجه الثاني الاحتياط في قطع عضو المسلم فلا يقطع فيما تسرع استهلاكه عادة بخلاف النقود والياب ونحو ذلك مما ينتفع به مع بقاء عيته فإنه أشد في الحرمة لا سيما إذا كان الطعام في أيام الرخاء فإن أمره يخف على النفوس أكثر من أيام الغلاء ومن ذلك يعلم توجيه قول أبي حنيفة فإن سرقة الطعام أيام الغلاء ربما تكون أشد على صاحبه من الذهب والحرير ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن من سرق غراماً معلقاً على الشجر ولم يكن حرزاً بحوز يجب عليه قيمته مع قول أحمد يجب قيمته مرتين فالأول مخفف بوجوب القيمة الواحدة والثاني مشدد بوجوب قيمتين فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول مراعاة حرمة السارق ووجه الثاني مراعاة المال فكل وجه والأمر في مثل ذلك راجع للإمام أو نائبه ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جاحداً عارية يقطع إذا بلغت قيمة ذلك نصاباً مع قول أبي حنيفة أنه لا يقطع ولو بلغت قيمته نصاباً فالأول مشدد في القطع والثاني مخفف فيه فرجع الأمر إلى ما تبقى الميزان ووجه الأول أن جعل العارية عنده كملكه في حرزها مع أنه

الاراضي المغنومة عنوة بال عراق ومصر هل تقسم بين فائهما أم لا قال أبو حنيفة الامام بالنهار بين أن يقسمها وبين أن يقرأ أهلها عليها ويضرب عليهم خاجاً وبين أن يصرفهم عنها بأي يقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للإمام أن يفقهها على المسلمين أجمعين ولا على فائهما وعن مالك روايتان أحدهما ليس للإمام أن يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها ووقفها على المسلمين والثانية أن الامام يخير بين قسمها ووقفها لمصالح المسلمين وقال الشافعي يجب على الامام قسمها بين جماعة الفقهاء كسائر الاموال إلا أن تطيب أنفسهم ووقفها على المسلمين ويستقطوا حقوقهم فيها فيقفها وعن أحمد ثلاث روايات أظهرها أن الامام يفعل ما يراه الأصح من قسمها ووقفها والثانية كذهب الشافعي والثالثة تصير وفقاً بنفس الظهور (فصل) واختلاف الأئمة في الخراج المضروب على ما يفتح عنوة فقال أبو حنيفة في جريب الحنطة قفيز ودرهمان وفي جريب الشعير قفيز ودرهم وقال الشافعي في جريب الحنطة أربعة دراهم وفي الشعير درهمان وقال أحمد في أظهر الروايات الحنطة والشعير سواء في جريب كل واحد منهما قفيز ودرهم

والقبر المذكور ثمانية
أبطال بالحجاز وهو سنة
هشر رطل بالعراق * وأما
جرب الخنل فقال أبو حنيفة
فيه عشرة دراهم واختلاف
أصحاب الشافعي فمنهم من قال
عشرة ومنهم من قال ثمانية
وقال أحمد ثمانية * وأما
جرب العنب فقال أبو حنيفة
وأحمد فيه عشرة وقول
أصحاب الشافعي في العنب
أولهم في الخنل * وأما
جرب الزيتون فقال
الشافعي وأحمد فيه اثنا عشر
درهما وأبو حنيفة لم يوجد له
نص في ذلك وقال مالك ليس في
ذلك جميعه تقدير بل المرجح
فيه إلى ما تمهله الأرض من
ذلك لاختلافها فيجوز الإمام
في تقدير ذلك مستعمنا عليه
بأهل الخبرة قال ابن أبي هبيرة
في الإفصاح واختلافهم إنما
هو راجع إلى اختلاف
الروايات عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه فاتهم كلهم إنما
عولوا في ذلك على ما وضعه
واختلاف الروايات عن
أمير المؤمنين عمر رضي الله
عنه في ذلك كله صحيح وإنما
اختلفت لاختلاف النواحي
والله تعالى أعلم
(فصل) واختلاف الأئمة
هل يجوز للإمام أن يبدل في
الخروج على ما وضعه أمير
المؤمنين عمر بن الخطاب رضي
الله عنه أو يفتق عنه نفسه
وكذلك في الجزية فأما أبو
حنيفة فليس في نص في

استقامته على حفظها فكان يحد لها كفض الحرز وأخذها لا سيما ما ورد في الحديث من أنكم أمم موقنة
ووجهه الثاني أن المغير هو المفرط في أمارته من لا يؤمن منه الجحد قلب الاستاء منه أولا كان من المعروف
عدم قطعه نازبا إذا عرفت له الحياينة ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن جاحدا لو دبعة لا يقطع مع قول
أحمد أنه يقطع فالأول يخفف والثاني مشدد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجه بهما يعلم من
توجه المار به قبله ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يقطع على جماعة اشترى كوا في سرقة بصاب
مع قول مالك أنهم إن كانوا لا يحتاجون إلى تعاون عليه قطعه وإن كانوا لا يمكن إلا نفراد به حمله
فقلولان لا صحابه فالأول يخفف على السارقين والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان
ووجهه الأول مراعاة عظمة عضو الإحدى وتحقير أمر الدنيا ووجهه الثاني من شق التفصيل عكسه
ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو اشترى ثوبا في ثوب فدخل أحد ههما وأخذ المتاع وناله
الأنس وهو خارج الحرز أو روى به إليه فأخذته فعلى الداخل القطع دون الخارج مع قول أبي حنيفة
أنه لا يقطع على واحد منهما فالأول مشدد على الداخل في القطع والثاني يخفف عليه وعلى الخارج
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه الأول أن الداخل هو السارق حقيقة والخارج كالوديع
ووجهه الثاني عدم استقلال واحد منهما بما بالنقب والاخراج للذين لا تسكمل السرقة إلا بهما جميعا عرفا
فلذلك كان لا يقطع على واحد منهما تعظيما لمخرجهما واحتقار الأمر الذي لا يقطع على أبي حنيفة
وأحمد أنه لو اشترى جماعة في ثوب ودخلوا الحرز وأنسج بعضهم نصابا ولم يخرج الباقي شيئا رلا أضافوا
في الأناج وجب القطع على الجماعة كلهم مع قول مالك والشافعي أنه لا يقطع إلا من أنسج فالأول
مشدد على من ساعد في النقب ولم يخرج ولم يكن والثاني فيه تخفيف على الداخل الذي لم يخرج المتاع
فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان وتوجهه القولين يعلم من المسائل التي مضت * ومن ذلك قول أبي
حنيفة أنه لو نقب شخصتان سرزا ودخل أحد ههما وقرب المتاع إلى النقب وتركه فدخل الخارج بده
فأنسجه من الحرز فلا يقطع عليهما مع قول مالك أن الذي أنسجه يقطع قولا واحدا في الذي قرب به لا صحابه
قولان ومع قول الشافعي في أصح قوايه أنه يقطع المخرج خاصة ومع قول أحمد عليهما بالقطع جميعا فالأول
مخفف والثاني مشدد في القطع للذي أنسج وفيه تخفيف للذي قرب والثالث مشدد على المخرج مخفف
على غيره والرابع مشدد على الناقب والمخرج والمقرب فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * وتوجه بهما
يعلم من توجيه المسائل السابقة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن النباش يقطع مع قول أبي حنيفة
وحده أنه لا يقطع فالأول مشدد على النباش والثاني يخفف عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجهه
الأول أن الهدأ والشق كلهم زانكفن الميت بعد دم التراب عليه به مع زيادة الاعتبار بقيام النشرة
من الميت ووجهه الثاني أن ذلك ليس بخروج عادة ويصح حمل الأول على النباش في الحكمة في السد
والثاني على ما كان بالهدأ من ذلك مع غلبة اللص غالباً عن إقبة الله تعالى وعن الاعتبار بالموت ونحو
ذلك * ومن ذلك قول الشافعي وأحمد أن من سرق من سيطرة الكعبة ما يبيع ثمنه نصابا يقطع مع قول أبي
حنيفة ومالك أنه لا يقطع فالأول مشدد خاص بمن دخل الإيمان قلبه وعرف عظمة سرقة الكعبة ونسبها
إلى حضرة الله تعالى الخاصة ثم انتهك حرمتها والثاني مخفف خاص برطاع الناس الذين غلط جاحلهم وجعلوا
كوتهم في حضرة الله تعالى وقابلوا عن تعظيمها فلذلك خفف هذا الإمامان عليهما وقد أجمع أهل الكسوف
على أنه لا يصح لعبد أن يعصى أمر الله تعالى على الكسوف والشهود له أبدا فلا بد له من حجاب أقله ظنه في
الله تعالى أن يغفر له ذلك الذنب ولا يؤاخذ به فانه لو ظن أنه يؤاخذ به ما وقع في ذلك الذنب ويؤيده
حديث الحكيم الترمذي في نوادر الأصول من قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وسلم قال إذا أراد الله تعالى
أنفذ قضائه وقدره سلب ذوى العقول عقولهم حتى إذا مضى قضاه وقدره فهم رد عليهم عقولهم
يعتبروا به ومعنى الاعتبروا أي لينوبوا ويستعزوا وقد فهم بعضهم أن هذا العقل الذي يسلب هو
عقل التكليف وقال في ذلك بشرى عظميا إذا عصى بالحدود ما وقع في معصية وهو كما أحاد

ومن ذهب عقله فهو غير مكاف فلا يؤاخذ به الله تعالى اه وهذا فهم سقيم لانه يؤدي الى ان الله تعالى ما يؤاخذ العصاة بما فعلوا مطلقا وهو خلاف الاجماع والذي فهمته من ذلك ان المراد بالعقل الذي يسلب هو شعوره انه بين يدي الله تعالى وهو تعالى يراه فيمتواري عنه هذا الشهود حتى يقع في المخالفة رجعة من الله تعالى بالعبد اذ لو صح انه غير مجبور عن الله تعالى لما كان يصح له الوقوع في مخالفة ابد ولو انه وقع في ذلك مع شهوده ان الله تعالى يراه لما كان في أعلى طبقات سوء الأدب واستحق الخسوف به والمسح لصورته بل روى الجلال السيوطي ان شخصا في جامع في أمية في زمن محمد بن قلاوون عيب بمقعدة امامه وهو في الصلاة فسأله الله خذ نيرا وخرج هاربا الى البراري والناس يرونه وانقطع خبره وكتبوا بذلك محاضرا فانظروا يا اخي الى عقوبة هذا الشخص في كونه مس مقعدة امامه في حضرة الله على وجه الانتهاك أو الغيبة عن التعظيم لمن هو في حضرة ربه وفي الحديث الصحيح ما يؤيد ما قلناه أيضا من التأويل وهو حديث الشيخين مرفوعا لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن الحديث فان معنى وهو مؤمن أي يعلم ان ربه يراه حال زناه أو سرقة بل يذهب ايمانه عنه ويصير عليه كالظلمة رجعة به كالجباب الذي يمنع عنه نزول العذاب ووصوله اليه فظواهر ارتفاع الايمان عنه بحسب ما يقاد الى الاذهان ان ارتفاع الايمان نفسمه على العاصي والحال انه رجعة به وهذا من عذابة الايمان بصاحبه ومن اراد ابضاح ما ذكرناه من تخمين مع معنى الايمان الذي نفاه الله تعالى عن الزاني والسارق فانه ينظر في سياق كل آية جاء فيها اللفظ الايمان وتخصيصه بما فيها فان كان في ذكر الحساب أو البعث أو الحشر أو النشور فمعناه لا يؤمنون بالحساب أو لا يؤمنون بالبعث أو لا يؤمنون بالحشر أو لا يؤمنون بالنشور وهكذا فصصق قولنا ان معنى لا يرني الزاني حين يرني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن أي بان الله تعالى يراه فقط وليس المراد انه غير مؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله وبمنكر ونكير أو بالبعث أو بالحشر أو بالحساب أو بالميزان ونحو ذلك وقول بعض العلماء ان الايمان لا يجوز أفاذا ارتفع بعضه ارتفع كله محمول على من لم يسبق له مخالطة بالعلماء وكان جاهلا في الصفات التي يجب الايمان بها فان مثل هذا لا يكمل ايمانه الا بايمانه بالصفات كلها ونظير ذلك صحة التوبة من ذنب وهو مصر على ذنب آخر وبالجملة فالعقل الكامل لا يصح ربه ابد حال عقله وقد أجمع القوم على ان كل من كتب عليه كاتب الشهادة ذنبا واحدا فهو ناقص العقل وكان مالك بن دينار يقول من اراد ان ينظر الى قوم بلا عقل فليمنظر اليينا * وسمعت سيدي عليا الطواص رحمه الله يقول اغضب الله العبد عن شهود به حال المعصية ثلاثا ينجله بين يديه وكان العبد يستغني من ربه اذا عصاه فكذلك الحق تعالى يستغني من عبده ان يشهد به انه تعالى يراه فان الله تعالى ما ندبنا الى خلق من الاخلاق المحسنة الا وكان الله تعالى اولي منا بذلك الخلق اه وسمعت ايضا يقول اذا بسط الحق تعالى بساط الكرم لعباده المؤمنين في الآخرة باسطهم وأزال بخلهم وقال يا عبادي ما كان ما وقع منكم في دار الدنيا من المخالفات الا بقضاءي وقدري وانفذ مشيئتي التي لا تقدر على رد ما فزول هذا الكلام بخلهم ويكاد أحد هم بطر من الفرح وهذا من أعلى غايات الكرم والجود حيث صار الحق تعالى يعتذر عن عبده المؤمنين ويقم لهم المآذير في تلك الدار وأما في الدنيا فستزداد السر عنهم لانه من سر القدر بل ذم العبد اذا قال في دار الدنيا كل شيء ابش كنت أنا ان الله تعالى هو الذي قدّر على ذلك قبل أن أخلق وأوجب على الرضا بالقضاء دون المقضي وسأولك الأدب معه لان حضرة التكليف وكشف القناع عن وجهه نسبة الفعل الى العبد حقيقة لا تقبل المخالفة اذ لو قبلت المخالفة لم يباحث الانسان على ربه ولم يشهد بحجة الله تعالى عليه في شيء فعلم ان الحق تعالى لا يباسط عبدا في الآخرة ويعتذر عنه الا ان كان متأذبا معه تعالى في حال التكليف وهذه عبادة من لباب المعرفة فتأمل فيها تعظم اعلم * وانرجع الى أصل المسئلة فنقول وما يؤيد الشافعي وأحمد في قولهما بقطع يد من سرق من ستارة الكعبة ما يكون غنمه بها ما ورد في الحديث من تغليظ العقوبة على السارق في الحرم فافهم والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته انه اذا سرق

ذلك لم يكن حتى القدوري عنه بعد ذكر الاشياء المعين عليها الخراج بوضع حجر قال وما سوى ذلك من أصناف الاشياء بوضع عليهم العقوبة الطائفة فان لم تطق الارض ما بوضع عليهم انقصها الامام واختلاف صاحباه فقال أبو يوسف لا يجوز للامام النقصان ولا الزيادة مع الاحتمال وقال محمد يجوز له ذلك مع الاحتمال وعن الشافعي يجوز للامام الزيادة ولا يجوز له النقصان وعن أحمد ثلاث روايات احدها يجوز له الزيادة اذا احتمل والنقصان اذا لم يحتمل والثانية تجوز الزيادة مع الاحتمال لا النقصان والثالثة لا تجوز الزيادة ولا النقصان وأما مالك فهو على أصله في اجتهاد الائمة على ما تحتمل الارض مستعينا بأهل الخبرة (فصل) قال ابن أبي هبيرة لا يجوز ان يضرب على الارض ما يكون فيه هضم لحقوق بيت المال رعاية لأحد الناس ولا ما يكون فيه اضرار بآبار باب الارض تحميلا لها من ذلك ما لا تطيق قدار الباب على ان تحتمل الارض من ذلك ما تطيق وأرى ان ما قاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي صنعه للرشيد هو الجيد قال أرى ان يكون لبيت المال من الحب انفسان ومن الثمار الثلث (فصل) هل فحمت مكة صلحا أم عنوة قال أبو حنيفة ومالك وأحمد

عن الجراءة على معاصي الله استخفافا فاجاب بما آذاه ذلك الى ما هو الله من القطع فرجع ذلك الى الشبهة عليه لا الانتقام منه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لا يقطع بسرقته من ذهب أو فضة ولا ضمان عليه في كسره بالاتفاق كما مر أول الباب مع قول مالك والشافعي انه يقطع بسرقته الصنفين الأول مخفف والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجهه الأول النظر الى كونه مالا في الجملة وقد يكسره صاحبه ويهدوه حليا ووجه الثاني النظر الى كونه يعبد من دون الله فحكم من سرقه حكم من أزال منكرا أو غيبه حتى لا يعبد من دون الله وذلك من جهة طاعة الله فلا يقطع * ومن ذلك قول أبي حنيفة فيمن سرق ثيابا من الحجام عليها حافظ قطع ان كان ليلان كان ثم سار لم يقطع مع قول الشافعي وأحمد في أحدي روايته انه يقطع مطلقا ولغظه من سرق ما كان في الحجام مما يحرس فعليه القطع أو عما لا يحرس أو وصي شخصا وغفل فلا قطع فالأول مفصل والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول أن الليل محل السرقة غالبا فكان كالسرقة من الخبز بخلاف النهار مع ملاحظة الحفاظ ووجه الثاني انه سرقة من حرز على كل حال عرفا فاذا اخلع الانسان ثيابه في المسالخ ودخل الحجام كان موضع خلعها هو سرقتها والله أعلم * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان سارق العين المضمومة يقطع ولا يقطع سارق العين المسروقة ان كان السارق الأول قطع فيها فان لم يقطع الأول قطع الثاني مع قول مالك انه يقطع كل منهما معا ومع قول الشافعي وأحمد انه لا يقطع السارق من السارق والا السارق من الغاصب فالأول مفصل والثاني مشدد والثالث مخفف فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول ان الغاصب أخذ العين المضمومة بجهرا وعناد للشر بعبث بخلاف السارق فانه أخذ العين سرا وهو خائف معتد على الحرز فلذلك قطع السارق من الغاصب تغليظا عليه ودون السارق بالشرط الذي ذكره ووجه الثاني ان كلاً من السارق والمسروق منه أخذ مال الغير في ظاهر الأمر من غير علم أن ذلك مسروق وبه تقدير علمه بذلك فهو معتد حدود الله وكان شرا بئس السارق الأول حين سرق فلذلك وجب عليه ما جرمه القطع وبؤيده حديث من سن سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها ووجه الثالث قوله تعالى ولا ترزأ زرة وزر أنسى فكان الأثم على الغاصب والسارق دون السارق من كل منهما فاشكل من الأقوال الثلاثة ووجه * ومن ذلك قول مالك ان السارق لو ادعى ان المسروق من الحرز ملكه بعد قيام بيعة على أنه سرق نصيبا من حرز قطع بكل حال ولا تقبل دعواه الملك مع قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أحدي روايته انه لا يقطع وسماه الشافعي السارق الظريف ومع قول أحمد في أحدي روايته انه يقطع وفي الرواية الأخرى انه يقبل قوله اذا لم يكن مهر وفا بالسرقة ويسقط عنه القطع وان كان مهر وفا بالسرقة قطع فالأول مشدد والثاني مخفف والثالث مفصل فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول قوة التهمة وغلبة الكذب على مثل السارق وهروبه مما وجب قطع يده أو رجليه وقد صرح الشارع بقوله لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن فنفى عنه الإيمان ومن نفى عنه الإيمان فلا يستعده عليه الكذب فيما يدفع عن نفسه به القطع ووجه الثاني العمل بحديث ادرؤا الحدود بالسبوات وقوله ان هذا المسروق ملكي يحتمل الصدق ووجه الرواية الثانية لاجدها الوجه في القول الأول ووجه الشك الأول من الرواية الثالثة المفصلة لاجدها ظاهر ووجه الثاني منه العمل بالقرائن * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أظهر روايته وأصحاب الشافعي ان القطع يتوقف على مطالبة من سرق منه ذلك المال مع قول مالك وأحمد في أحدي روايته انه لا يقتصر الى مطالبة المسروق منه فالأول فيه تخفيف على السارق والثاني فيه تشديد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان ووجه الأول أن المغلب في القطع حق المخالوق ووجه الثاني عكسه * ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قتل رجلا في داره وقال دخل علي لياخذ مالي ولم يدفع الا بالقتل فلا قود عليه اذا كان له اخل مهر وفا بالفساد والافعليه القود مع قول الأئمة الثلاثة ان عليه القصاص الا أن يأتي بيعة فالأول مفصل فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والثاني مشدد فرجع الأمر الى مرتبة الميزان وتوجيحه القولين ظاهر لا يخفى على الفطن

أو قذف حدوبه قال الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة لا يقيم عليه حد من زنا أو سرقة أو شرب خمر أو قذف الا أن يكون بدار الحرب امام قيمته عليه بنفسه قال مالك والشافعي اسكن لا يستوفى في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال أبو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين أقام عليهم الحدود في العسكر قبل القبول وان كان أمير سرية لم يقيم الحدود في دار الحرب وان دخل في دار الاسلام من فعل ما وجب الحد سقطت الحدود عنه كالألأ القتلى فانه يفهم الدية في ماله وهذا كان أخطأ (فصل) هل يسهم لجنار العسكر وأجرائهم اذا شهدوا الوقعة وان لم يقاتلوا قال أبو حنيفة ومالك لا يسهم لهم حتى يقاتلوا وقال الشافعي وأحمد يسهم لهم وان لم يقاتلوا والشافعي قول آخر انه لا يسهم لهم وان قاتلوا (فصل) هل تصح الاستنابة في الجهاد أم لا قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد لا سواء كانت بجعل أو بجرعة أو تبرع وسواء تعين على الماسة يب أم لم يتعين وقال مالك نصح اذا كانت بجعل ولم يكن الجهاد متعينا على النائب كالعهد والامة (فصل) قال مالك ولا بأس بالجمائل في الثغور مضي الناس على ذلك وقد أدى القاعد الى الخراج مائة دينار

في بعث ايام عمر رضي الله تعالى عنه (فصل) واتفقوا على انه لا يجوز زلاحد من الغائبين ان يبطأ جارية من السبي قبل القسمة واختلفوا فيما يجب عليه اذا وطئه افعال ابو حنيفة لا احد عليه بل عقوبة ولا يثبت نسب الولد بل هو مملوك يرد في الغنمة وعليه المعقوض الاصابه وقال مالك هو زان يحسد وقال الشافعي واحد لا احد عليه ويثبت نسب الولد وموثرته وعليه قيمتها والمهر يرد في الغنمة وهل تصير أم ولد قال أحمد نعم وللشافعي قولان أحدهما لا تصير (فصل) ولو كان جماعة في سفينة فوقع فيها نار فهل يجوز لهم القاء أنفسهم في الماء أم التباين قال أبو حنيفة ومالك والشافعي في إحدى الروايتين إذا لم يرجوا النجاة لاني الاقاء ولا في الإقامة في السفينة فهم بالخيار بين الاقاء والصبر وقال أحمد ان رجوها في الاقاء ألقوا في السفينة يبتغوا وان استوى الامر ان ملوا ما شاؤوا وان أبقوا بالهلاك فيها أو غلب على ظنهم به نروايتان أظهرهما منع الاقاء لانهم لم يرجوا النجاة بهذا قول حماد بن الحسن الحنفى وهي رواية عن مالك (فصل) ولو نذبه من دار لرب الى دار الاسلام أو دخل في غير أمان قال أبو حنيفة ذلك والشافعي يكون ذلك

ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب القطع في المصير ودالم ملكة المصير وقعة من سرزها وكذلك يجب القطع في جميع ما يقول في العادة ويجوز أخذ الأرواح عنهم سواء كان أصلها مباحا كالصيد والماء والحجارة أم غير مباح مع قول أبي حنيفة ان كل ما كان أصله مباحا فلا قطع فيه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه مال محرز ووجه الثاني النظر الى أصلها فغلبا الحرمه الا دعى على حرمه الاموال ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجب القطع بسرقة الخشب ان بلغت قيمته نصابا مع قول أبي حنيفة انه لا يجب القطع في الخشب الا خشب الساج والابنوس والصندل والقنا فالاول مشدد والثاني مفصل فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول ان الخشب مال على كل حال ووجه الثاني كثرة وجوده عادة فكان كالتراب الا ما كان غالى القيمة كالساج والابنوس ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان البلاء لو غلط فقطع اليسرى عن اليمنى أجزأ ذلك مع قول الشافعي وأحمد ان على القاطع اليد ووجه عند الشافعي في أظهر قوايه وأحمد في إحدى روايته اعادة القطع فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه القولين ظاهر أما الاول فلمصول الردع والنجس بذلك وأما الثاني فلانه قطع غير مشروع وكل عمل ليس عليه أمر الشارع فهو رد ومن ذلك قول أبي حنيفة لو سرق نصابا ثم بشره أو هبسه أو وارث أو غير ذلك سقط القطع مع قول الائمة الثلاثة انه لا يسقط سواء كان قبل الترفع أم بعده فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول انه صار مستحقا لذلك المصير ولو وجه الثاني ان القطع انما هو في نظير تعدى حدود الله تعالى حال سرقة بدليل عدم سقوط القطع ولو رد المصروق الى صاحبه ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة انه لو سرق مسلم نصابا من مال مستأمن فلا قطع مع قول الائمة الثلاثة انه يقطع فالاول تخفيف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول النظر الى أنه مال حربي في الأصل ووجه الثاني النظر الى أنه مملوك لاستأمن فاجر بنا عليه أحكام أهل الذمة وأهل الاسلام مادام في بلادنا ومن ذلك قول مالك وأحمد لو سرق مستأمن أو معاهد وجب عليه ما لقطع مع قول أبي حنيفة انه لا يقطع عليهم ما ومع قول الشافعي في قول بقطعان وفي قول لا يقطعان فالاول مشدد والثاني تخفيف والثالث متردد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ثم الامر راجع الى ولي الامر في الحائزين فان رأى قوة في أهل الاسلام لم يكن له السرى في بلاد الحرب يخاف الانتقام منهم بسبب قطعنا للمعاهد والمستأمن قطع والترك مراعاة للاصلح انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب قطاع الطريق)

اتفق الائمة على ان من برز وأشهر السلاح مخيفا للسبيل خارج المصير بحيث لا يدركه الغوث فانه محارب قاطع للطريق جار عليه أحكام المحاربين واتفقوا أيضا على أن كل من قتل وأخذ المال وجب اقامه الحد عليه فان عفا ولي المقتول والمأخوذ عنه فانه غير مؤثر في اسقاط الحد عنه وان مات أحد منهم قبل القدرة عليه سقط عنه الحد اذا الحدود حتى الله عز وجل وطواب بحقوق الأديمين من الانفس والاموال والجراح الا أن يني عنهم فيها ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة الثلاثة ان حد قطاع الطريق على الترتيب المذكور في الآية الكريمة مع قول مالك انه ليس هو على الترتيب المذكور في الآية الكريمة بل للامام الاجتهاد فيه من قتل أو صلب أو قطع اليد والرجل من خلاف أو اتنى واليس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد من حيث تخيير الامام في ذلك فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ونحوه القوانين ظاهر ومن ذلك قول الامام أبي حنيفة كقيمة الترتيب المذكور في الآية الكريمة انهم ان أخذوا المال وقتلوا كان الامام بالخيار ان شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو قتلهم أو صلبهم وان شاء قتلهم ولم يصيبهم وصفة الصلب عنده على المشهور من رواياته أن يصلب حيا ويبيع بطنه برح الى أن يموت ولا يصلب أكثر من ثلاثة أيام وان قتلوا ولم يأخذوا المال قتلهم الامام حدولا لانفت الامام الى عفو الاولياء وان أخذوا المالا لم يؤذي والمأخوذ لو قسم على

جاءتهم أصاب كل واحد عشرة دراهم أو ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام أيديهم وأرجلهم من خلاف
 فان أخذوا قبل أن يأخذوا مالا ولا تقبلوا أنفسهم الجاهل حتى يحدوا نوبة أو يجمعوا هذه صفة
 موجب الصواب والنفي عند الامام أبي حنيفة وقال مالك المحاربون يفعل الامام فيهم ما يراه ويحبهم فيه
 فمن كان منهم ذراعى وقوة قتله ومن كان منهم ذاقوة فقط نفاه فاصله انه يجوز لالامام قتلهم وصلبهم
 وقطعهم عنده وان لم يقتلوا ولم يأخذوا مالا على ما يراه أو ردع لهم ولا مثاقهم وصفة النفي عنده أن يحرقوا
 من البلد الذي كانوا فيه الى غيره ويحبسوا فيه * وصفة الصواب عنده كصفة الصواب عند أبي حنيفة
 وقال الشافعي وأحمد إذا أخذوا قبل أن يقتلوا أنفسهم أو يأخذوا مالا نقوا وصفة النفي عند الشافعي هو أن
 يطلبوا اذا هربوا ليقام عليهم الحد اذا أتوا حدا * وصفته عند أحمد في إحدى روايته كالشافعي وفي
 الرواية الأخرى أن لا يتركوا يابسون في بلد وان أخذوا المال ولم يقتلوا قطع الامام أيديهم وأرجلهم من
 خلاف ثم يخنقون وان قتلوا وأخذوا المال وجب قتلهم حرقا وصلبهم حرقا وان قتلوا ولم يأخذوا المال وجب
 قتلهم حرقا ويكون الصواب عند الشافعي وأحمد بعد القتل وقال بعض الشافعية يقتل بعد أن يصلب
 حيا ومدة الصواب عند الأئمة الثلاثة ثلاثة أيام وقال أحمد ما يقع عليه الاسم فكلام أبي حنيفة مفصل
 مائل الى التشديد وكلام مالك يحتمل التخييف والتشديد لكونه راجعا الى رأى الامام مع تخفيفه في صفة
 النفي والصواب من وجه آخر وكلام الشافعي وأحمد مشدد من وجه تخفيف من وجه آخر في تحتمل القتل
 وعدم تحتمله وأما الكلام في مدة الصواب فقول أحمد أخف فرجع الامر الى مرقى الميزان واكل شئ
 مما اختاره الامام وجه * ومن ذلك اعتبار الأئمة الثلاثة النصاب في قتل المحارب مع قول مالك انه
 لا يعتبر ذلك فالاول تخفيف في قتل المحارب اذا كان المال الذي أخذه دون نصاب والثاني مشدد فرجع
 الامر الى مرقى الميزان ووجه الاول القياس على قطع المسرفة ووجه الثاني انه لا يشترط في قتل
 المحارب أن يأخذ قدر النصاب لانضمام المحاربة الى أخذه المال فكان التغليب عليه من جهة المحاربة
 لا من جهة النصاب * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو اجتمع محاربون فباشروا بعضهم القتل والاخذ
 وكان بعضهم ردا كان للرد حكم المحاربين في جميع الاحوال مع قول الشافعي لا يجب على الرد غير التعزير
 بالحبس والتعزير وبفتوى ذلك فالاول مشدد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرقى الميزان ووجه
 الاول الاكتفاء بجود المحاربة سواء باشروا بعضهم القتل أم لم يباشروا ووجه الثاني ان المدار في المحاربة
 على المباشرة لا على من كان ردا له * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان حكم من قطع الطريق بقدر داخل المصير
 كمن قطع الطريق خارج المصير على حد سواء مع قول أبي حنيفة انه لا يثبت حكم قاطع الطريق الا أن
 يكون خارج المصير فالاول فيه تشديد على قاطع الطريق والثاني فيه تخفيف عنه فرجع الامر الى مرقى
 الميزان ووجه الاول ان محاربة شرع الله عز وجل وتعدى حدوده لا تختلف بكونها خارج المصير
 أو داخله كغيرها من سائر المعاصي من زنا وشرب خمر وغير ذلك * ووجه الثاني ان قطع الطريق خارج
 المصير هو المشهور المتبادر الى الاذهان لعدم وجود من يغيثه ويخلصه من قاطع الطريق فعادة بخلاف من
 قطع الطريق في المصير فان الناس يغيثونه كثيرا فكان بالنصب أشبه فعليه التعزير وورد ما أخذته الى
 مستحقه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو كان مع قطاع الطريق امرأه فوافقهم في القتل وأخذ
 المال قتلت حيا مع قول أبي حنيفة انها تقتل قصاصا ونضمن فالاول فيه تشديد من جهة كون قتلها
 حدا والثاني فيه تخفيف من جهة كون قتلها قصاصا فرجع الامر الى مرقى الميزان ونقجه القولين
 ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد انه لو زنى رجل وشرب الخمر ومضى عليه القتل في
 المحاربة أو غيرها قتل ولم يقطع ولم تجلد لانها من حقوق الله تعالى وهي بمنية على المسامحة وقد أتى القتل
 عليها فغمرها لانه الغاية مع قول الشافعي انها تستوفى جميعها من غير تدخل على الاطلاق فالاول تخفيف
 وقول الشافعي مشدد فرجع الامر الى مرقى الميزان ووجه الاول ان الحدود لا تختلف في مثل ذلك
 لكونها راجعة الى الردع والنجس ووجه الثاني ان كل واحد يجب فيه الحد الذي شرع له كالحكم فيما اذا

فما للمسلمين الا ان الشافعي
 قال الا ان يسلم المحربي قبل أن
 يؤخذ فلا سبيل عليه وقال
 أحمد هو لمن أخذه خاصة
 (فصل) هدايا أمراء
 الجيوش هل يخنقون بها
 أو تكون كهيئة مال النية
 قال مالك تكون غنيمة فيما
 الحس وهكذا ان أهدي الى
 أمير من أمراء المسلمين لان
 ذلك على وجه الخوف فان
 أهدي العدو الى رجل من
 المسلمين ليس بأمر فلا بأس
 بأخذها وتكون له دون أهل
 السكر ورواه محمد بن الحسن
 عن أبي حنيفة وقال أبو
 يوسف ما أهدي ملك الروم
 الى أمير الجيش في دار الحرب
 فهو له خاصة وكذلك ما يهبط
 الرسول ولم يذكر
 أبي حنيفة خلافا وقال
 الشافعي اذا أهدي أحد
 الى الوالي هدية فان كانت
 لشيئ نال منه حقا أو باطلا
 فحرام على الوالي أخذها
 لانه يحرم عليه أن يأخذ على
 خلاص الحق جعله وقد ألزمه
 الله ذلك فحرام عليه أن
 يأخذ بالباطل والجهل على
 الباطل حرام فان أهدي اليه
 من غير هذين المعنيين أحد
 من ولايته تفضلا وشكرا
 فلا يقبل وان قبلها كانت
 منه في الهدايا لا يسعه
 عندى غيره الا أن يكافئه
 عليه بقدر ما يسعه وان كانت
 من رجل لا سلطان له عليه
 وليس بالبلد الذي به سلطان

يحرم المسكر منه ويحذفه وكذلك اتفقوا على ان المطبوخ من عصير العنب اذا ذهب أقل من ثلثه
فانه حرام وانه ان ذهب ثلثاه حل ما لم يسكر فان أسكر حرم قليلا وكثيره وعلى ان حد العبد على النصف
من حد الحر وعلى ان حد الشرب بتمام السوط الاماروى عن الشافعى انه بتمام باليدين والعمال واطراف
التياب وعلى ان من غص بالقمة ولم يحد غير نحر يديه بها به يجوز له اساعتها به على كل حال هذا ما وجدته
من مسائل الاجماع والاتفاق * وأما اختلافه فاقبسه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه اذا مضى على
العصير ثلاثة أيام ولم يشد ولم يسكر ولا يصير نحر حتى يشد ويسكر ويقذف زبده مع قول أحمد
انه اذا مضى على العصير ثلاثة أيام صار نحر او حرم شر به وان لم يشد ولم يسكر ولم يقذف زبده لحديث
وردد في ذلك فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحكم
يدور مع العلة فالباقيان فقدت علة الاسكار فهو مباح على أصله ووجه الثاني الاحتياط فانه بعد
مقدار ثلاثة أيام يسكر غالباً فاخذ أحمد بالاحتياط ان لم يكن أحمد رأى في ذلك دليل الا عن الشارع يحرم
شر به وان لم يسكر فان الشارع وضع الاحكام حيث شاء أو يكون من باب تحريم الوسائل خوفاً أن يقع في
تحريم المقاصد كما أشرنا اليه بقولنا ووجه الثاني الاحتياط ويؤيد ما ذكرناه حديث ما أسكر كثيره
حرم قليله فان تحريم القليل لم يكن دائراً مع العلة التي هي الاسكار ويحتمل ان من قال باباحة ما لا يسكر
من النبيذ لم يطلع على هذا الحديث فظن ان علة التحريم هي الاسكار وقد فسدت * ومن ذلك قول أبي
حنيفة حد السكران به صير الانسان لا يعرف السماء من الارض ولا الطول من العرض ولا المرأة من
الرجل مع قول مالك انه من استوى عنده الحسن والقبيح ومع قول الشافعى وأحمد هو من يخطئ في كلامه
على خلاف ما دونه فالاول مشدد في صفة السكر مخفف في وجوب الحدان لم يصل الى ذلك لصحة والثاني
فوقه في التشديد في الحد والثالث فوق ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من لا يعرف
السماء من الارض أشد سكرًا ممن لا يعرف في الكلام بين الحسن والقبيح كما ان من يخطئ في كلامه فقط
أخف سكرًا ممن قبله فن تورع في عدم اقامة الحد اذا لم يصل الى أعلى الحالات هنده فقد قل تورعه من
جهة الغيرة على انتهاك محارم الله ومن تورع وأقام الحد وجود أدنى الصفات دون ما فوقها فقد قل تورعه
من جهة احترام ذلك المسلم الشارب للسكر فافهم * وايضا ذلك ان من لا يعرف السماء من الارض
زال تمييزه بالكلمة ومن لا يعرف المرأة من الرجل يدرك الاشخاص ولكن جهل الاوصاف ومن اختلط
كلامه يدرك السماء من الارض ويميز بين الرجل والمرأة ولكن عنده لحاظ غيبة نظره فربما كان
هنده شعور في أول كلامه ثم زال قبل أن يجهل الاغمة ما بين ناصر لظاهر الشريعة وما بين محترم لذلك المسلم
الشارب فله كل وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان حد شارب الخمر ثمانون مع قول
الشافعى وأحمد في إحدى روايتيه ووجه الخلاف في حق الحر وأما العبد فعليه النصف من
ذلك بالاتفاق كما هو في أول الباب فعلى الاول حده أربعون وعلى الثاني حده عشرين فالاول مشدد
والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان الحر القالب عليه كمال العقل فكس
حال العبد فلذلك كانت صفة الحر كبر دون العبد على قاعدة قولهم من عظمت مرتبته كبرت صفة رتبته
ويحتمل ان يكون الحد ثمانين في حق من يسكر ويعربد ويؤذى الناس والاربعةين في حق من كان
بالضد من ذلك * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه لو أقر بشرب الخمر ولم يوجده منه ربح حد مع قول
الامام أبي حنيفة انه لا يحد فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه
الاول مؤاخذته باقراره والحكم دائر مع الشرب لا مع الربح عكس الثاني * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه لو وجد منه ربح نحر ولم يقر لم يحد مع قول مالك انه يحد فالاول مخفف والثاني مشدد في اقامة الحد
فرجع الامر الى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعى في أصح أقواله انه يجوز شرب
الخمر للضرورة كالعطش والتداوى مع قول أبي حنيفة انه يجوز للعطش لا للتداوى ومع قول الشافعى في
القول الثاني انه يجوز شرب القليل للتداوى ومع قوله في القول الثالث يجوز للعطش ما يقع به الى فقط

المنع من الضرب في عدم جواز ضرب المذنب في حقه ما
وعلى المتوسط أربع مائة
وعشرون درهما وعلى الغني
ثمانية مائة وأربعون درهما
وهن أجدر وأبنة أنهما وكولة
الى رأى الامام وابست مقدرة
وعنه رواية ثالثة انه يتقدر
الاقول منها دون الاكثر وعنه
رواية رابعة انها في أهل اليمن
خاصة مقدرة بدناناردون
بغيرهم انما احل الحسديت ورد
فيهم وقال مالك في المشهور
عنه يتقدر على الغني والفقير
جميعا أربعة دنانير وأربعون
درهما لا فرق بينهما وقال
الشافعي الواجب دينار
يستوى فيه الغني والفقير
والمتوسط

(فصل) واختلاف في الفقير
من أهل الجزية اذا لم يكن
معتق ولا شئ له فقال أبو
حنيفة ومالك وأحمد لا يؤخذ
منه شئ وعن الشافعي في عقد
الجزية على من لا كسب له
ولا يتمكن من الاداء قولان
أحمد ما يخرج من بلاد
الاسلام والثاني بقرولا
يخرج واذا أقر صاحبه فيه
أقوال أحمد لا يؤخذ منه
شئ والثاني يجب الجزية
ويحقق دمه بضعته او يطالب
بما عند يساره والثالث اذا
حال عليه الحول ولم يسد لها
الحق بدار الحرب (فصل)
واختلفوا في الذبي اذ مات
وعليه جزية فقال أبو حنيفة
وأحمد تسقط بوفاته وقال مالك
والشافعي لا تسقط وهل يجب

فالاول مبدى في عدم جواز ضرب المذنب في حقه ما
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح جل الاول على حال الاكابر من أهل الصبر واليقين فيجوز
أحدهم حتى يضطر فيضرب اذ ذلك خوف أن يموت كما أنه يصح جل على أوائل الضرورة والعطش ووجه
قول أبي حنيفة ان ضرب به للعطش فيه بقاء الروح واما التداوي ففي الحديث ان الله تعالى لم يجعل شفاء
أمتي فيما حرم عليها وبقيته الوجوه ظاهرة والله تعالى أعلم

(باب التعزير)

اتفق الاثمة على ان التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة واختلافوا هل التعزير فيها
يستحق التعزير بثلثه هو حق واجب لله تعالى أم غير واجب فقال الشافعي بعدم وجوبه وقال أبو حنيفة
ومالك ان غلب على ظنه أنه لا يصلح الا الضرب وجب وان غلب على ظنه اصله لا يغيره لم يجب وقال
أحمد ان استحق بقوله التعزير وجب فالاول مخفف والثاني مفصل وكذلك الثالث فرجع الامر الى
مرتبة الميزان ووجه الاول تعظيم حضرة الله تعالى أن يصح العبدربه فيها وهو ينظر اليه سبحانه وتعالى
فكان الضرب المؤلم له واجبا البتة لقيح فعله في المستقبل ويصير بتدكر الالم الذي حصل له في الماضي
فيستغفر به منه ويرى ما كان الذنب الثاني ما فات تركه على سؤال الله عز وجل فيجعله عنه بالسؤال والا
فالقدر المبرم لا يصح تركه واما وجه الثاني القائل بعدم الوجوب فهو خاص برطاع الناس الذين لا يعرفون
قدر عظمة حضرة الله ولا يؤثر فيهم الضرب كل ذلك التأثير فلا يحصل به كبير ضرر ولا درع من المعاصي
المستقبلة ان كانت معلقة على حصول الالم الواقع لذلك العبد ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة ان الامام
لو عزز رجلا فمات فلا ضمان عليه مع قول الشافعي ان عليه الضمان فالاول مخفف على الامام والثاني
مشدد عليه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول أن منصب الامام بحل من أن يعزز
أحد اذ غير المعصية بخلاف غير الامام قد يعزز غيره وعنده شائبة تشف منه لعداوة سابقة مثلالوما
بلغنا أن أحد من السلاطين قتل بقتله أحد في تعزير ابدان ولا غرم دية ووجه الثاني ان الشرع
لا يحاية فيه لا حد فالامام الاعظم كاحاد الناس في أحكام الشريعة ومن ذلك قول مالك وأحمد
ان الاب اذا ضرب ولده تأديبا أو المعلم اذا ضرب الصبي تأديبا فمات لا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة
والشافعي انه يجب الضمان فالاول فيه تخفيف والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
وتوجيه القوانين يفهم من توجيه المسئلة قبلها لان الاب كالا امام الاعظم في كونه لا يضرب الا
للاصلاح وكذلك المعلم في الغالب ولذلك ضمنهما أبو حنيفة والشافعي احتياطا لاولاد الناس وليتخفظ
الوالد في ضرب ولده فانه ربما قامت نفسه من ولده فضر به لا حصلة كالا جنبي فافهم ومن ذلك قول
الاثمة الثلاثة انه لا يجوز ان يبلغ بالتعزير أهلى الحدود مع قول مالك ان ذلك راجع الى رأى الامام فان
رأى أن يزيد عليه فعل فالاول مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول
ان الامام ونائبه انما يحسب مكان على وفق الشريعة وليس لهما ان يزيدا على ما قدرته ذرة واحدة ووجه
الثاني أن الشارع آمن الامام الاعظم على أمتة من بعده وأمر الامية بالسمع والطاعة له في كل مالا
معصية فيه لله عز وجل بل ضرب بعض العتاة والفسقة الحد المقدر على الا يردوه فجاز للامام ان يادة
بالاجتهاد معصية لذلك المميز راسم مفعول ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان التعزير لا يختلف
 باختلاف أسبابه كان يراد في التعزير حتى يبلغ أدنى الحدود ولو في الجاهلية وأدناها عند أبي حنيفة أو بعون
في الخمر وعند الشافعي وأحمد عشرون فيكون أكثر التعزير عند أبي حنيفة تسعة وثلاثين وعند الشافعي
وأحمد تسعة عشر وقال مالك الامام أن يضرب في التعزير رأى عدد أدى اليه اجتهاده وقال أحمد هو
يختلف باختلاف أسبابه فان كان بالوطء في الفرج شبهة كوطء الشربة أو بالوطء فيمادون الفرج فانه يراد
عنده على أدنى الحدود ولا يبلغ فيه أعلاها فيضرب مائة الا سوطا وان كان بغير الفرج كقبلة أو جنبيه أو
شتم أو سرقه دون يداه فانه لا يبلغ فيه أدنى الحدود والاول فيه تخفيف والثاني مشدد لا يراد في الحد

بالأثر الحول أو بأوله قال أبو حنيفة...
 حنيفة... تجب بأوله وأنا المطالبة بها بعد عقد الذمة وقال مالك في المشهور نفسه والشافعي وأحمد تجب بأثره ولا يملك المطالبة بها بعد عقد الذمة حتى تمضي السنة فان مات في أثناء الحول قال أبو حنيفة وأحمد تسقط وقال مالك والشافعي يؤخذ من ماله جزية ماضية من السنة (فصل) ولو وجب عليه الجزية فلم يؤديها حتى أسلم فقال أبو حنيفة ومالك وأحمد تسقط عنه الجزية بإسلامه وكذلك لو كان عليه جزية سنين ولم يؤديها ثم أسلم قبل أدائها فإنه تسقط وقال الشافعي الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية لأنها أجرة الدار وقد وجبت ولودخلت سنة في سنة ولم يؤديها حتى تسقط جزية السنة الماضية بالنسبة لغيره أم تجب جزية السنين قال أبو حنيفة تسقط بالنسبة لغيره وقال الشافعي وأحمد لا تسقط بل تجب جزية السنين (فصل) وانفقوا على أن الجزية لا تضرب على نساء أهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون وضرب وشيخ فان ولاه على أهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة ولكن قال الرافعي في عقد الجزية عليهم طوبى كان أحدهما وهو الذي أورده جماعة أنه ينبني على الخلاف

العدد المقدر في الشرع وقول مالك فيه تشديد إذا أدى اجتهاده إلى زيادة على العدد المقدر وقول أحمد مفصل فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه يضرب قائما مع قول مالك أنه يضرب قاعدا ومع قول أحمد في إحدى روايته كذهب مالك والآخرى كذهب أبي حنيفة والشافعي فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ضربه قائما يبلغ في الزجر ووجه الثاني أن المراد من الضرب الألم وهو حاصل بضربه قاعدا ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أنه لا يجرد في حد القذف خاصة ويجرد فيما هداه مع قول مالك أنه يجرد في الحد وكذا هو مع قول أحمد لا يجرد في الحد وكذا هو فيما لا يمنع ألم الضرب كالقميص والقميصين فالأول فيه تخفيف من وجهه ودون وجهه والثاني مشدد في التجرد والثالث تخفيف فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ونوجهه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد أن الضرب يفرق على جميع البدن إلا الوجه والفرج والرأس مع قول الشافعي أنه لا يضرب الوجه والفرج والخاصرة وسائر المواضع المخوفة ومع قول مالك يضرب الظهر ومقاربه فالأول والثاني فيه تخفيف والثالث تشديد من حيث عدم تفرقة الضرب على جميع البدن إلا ما استثناه الأول والثاني فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الضرب في الحدود ينفذ فاشد الضرب ضرب التمزير ثم التجرثم القذف مع قول مالك أن الضرب في هذه الحدود سواء ومع قول الشافعي أن ضرب الزنا أشد منه في حد القذف وأن ضرب القذف أشد من الضرب في ضرب النحر فالأول فيه تخفيف من حيث تخفيف الضرب في بعض الحدود وتشديد من حيث شدة الضرب في بعضها وكذلك قول مالك ويصح العكس من حيث أن في المساوي الحاق الأدنى بالأعلى في بعض الحدود وكذلك الثالث فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان

(باب الصيال وضمان الولاة واليهام)

لم أجد في الباب شيئا من مسائل الإجماع والاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز دفع كل صائل من آدمي أو مميعة على نفس أو طرف أو بضع أو مال فان لم يندفع إلا بالقتل فقتله فلا ضمان عليه مع قول أبي حنيفة أن عليه الضمان فالأول فيه تخفيف من حيث عدم الضمان والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه صحيح لا يخفى على الفطن * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو عرض حاضيدان فانتزعهما من فيه فسقطت أسنانه فلا ضمان عليه مع قول مالك في المشهور وعنه يلزمه الضمان فالأول تخفيف على المعروض والثاني تشديد عليه فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو أطلع إنسان في بيت فرماه ففقه عنه أزمه الضمان مع قول الشافعي وأحمد أنه لا ضمان وقول مالك في روايته كالمذهبين فالأول كالمشدد والثاني مخفف والثالث محتمل لكل منهم ما فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ويصح حمل الأول على اطلاع أهل الدين والورع عن لا يتولد من اطلاعه كبير فتنة أقله وقوع مشبه في النظر إلى ما حرم الله تعالى وحمل الثاني على من كان بالصد من ذلك فلا ضمان في فق هيئته زجره عن مثل ذلك * ومن ذلك قول مالك وأحمد أن الامام لو ضرب في حد فاضح أو أفضى إلى هلاكه فلا ضمان على الامام مع قول الشافعي من جهة تفصيل له أنه أن مات في حد الشرب وكان جليده باطراف النعال والنياب لم يضمن الامام قول واحد وان كان ضربه بالسوط فلا ضمان في ذلك وجهان أحدهما لا ضمان عليه وحكي ابن المنذر عن الشافعي أن الامام أن ضرب بالنعال وأطراف النياب ضرب بالاجواز الأربعين فمات فيه فلا عقل فيه ولا قود ولا كفارة على الامام وإن ضربه أربعين سوطا فمات فدينه على عاقلة الامام دون بيت المال فالأول مخفف على الامام والثاني مفصل على اختلاف النقل فرجع الأمر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن ذلك الضرب مشروع فاقامته غير مضمونة كبقية الحدود فانه باذن من الشارع ووجه الثاني من شق التفصيل في حد الشرب كونه بما لا يقتل غالبا ووجه ما قاله أصحاب الشافعي من عدم الضمان وان كان

في جواز قتلهم ان قلنا بالجواز
ضربت الجزية عليهم والا فلا
الحاقا لهم بالنساء والعبيان
والثاني القطع بالضرر لانها
مما يكره الدار فيستوى فيه
أرباب العذر وغيرهم
والظاهر كبره في قدر الضرر
وهو المخصوص قال الغوري
والمذهب وجوبها على زمن
وشح وهرم وأعمى وراغب
وأجبر وظاهر كلامه في
الروضة ترجيح طريقة القطع
وتضعيف طريقة البناء
واختلافوا في نساء بني تغلب
وصبيانهم خاصة هل يؤخذ
منهم ما يؤخذ من رجالهم فقال
أبو حنيفة يؤخذ من نساءهم
دون صبيانهم وقال مالك
والشافعي لا يؤخذ من نساءهم
ولا من صبيانهم جميعا بل بنو
تغلب كغيرهم في ذلك وقال
أحمد بن حنبل يؤخذ من نساءهم
وصبيانهم جميعا كما يؤخذ
من رجالهم

(فصل) وانفقوا على انه
اذا هو هدم المشركون عهدا
وفي لهم به الا باحنيقة فانه
شرط في ذلك بقاء المصلحة
ففي اقتضت المصلحة الفسخ
نبتا اليهم هدمهم واقفوا
على ان المرأة من المشركين
اذا هاجرت الى بلاد المسلمين
وقد كان الامام شرط ان من
جاء منهم مسلما ردناه انها
لا ترد ثم اختلفوا في مهرها
فقال أبو حنيفة ومالك
وأحمد لا يردها أيضا
والشافعي قولان أحدهما

ضربه بالسوط كون ذلك مأذونا فيه من الشارع وكذلك القول في أول شق التفصيل الذي حكاه ابن
المنذرو وجه الوجه الثاني من وجهي أصحاب الشافعي كون الاربعين سوطا رعا قتل قاله أو انما كان
على ما قاله الامام الدية دون القصاص لان أصل الضرب مأذون فيه ولا من منهجه يجعل من مثل ذلك
فاننا لو أوجبنا القود على الامام لقلبنا الموضوع في تعجيزنا عليه مع ما في ذلك من انتم التسوية في عيون
العامية فتضعف شوكته ولم يبلغنا ان اماما قتل في اقامته الحد على مسخه أبدا ومن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه لا ضمان على أرباب الهمائم فيما تلقتهم ارا اذا لم يكن معها صاحبها أو اماما أو ثلثته لئلا
فضمها له عليه مع قول أبي حنيفة انه لا يضمن الا ان يكون معها صاحبها ارا كذا أو قائدا أو سائقا أو يكون
قد أرسلها سواء كان ليلا أو نهارا فالاول فيه تحقيف بالشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط
الذي ذكره كذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه عدم الضمان في الشق الاول في كلام الائمة الثلاثة
بيان العادة في ارسال الهمائم ارا ومنه يعلم توجيه الضمان فيما تلقتهم ليلا ووجه الشق الاول من
كلام أبي حنيفة كونه معها ارا كذا أو قائدا أو سائقا ووجه الثاني منه تعديده بالارسال ولذلك عمم الحكم في
عدم تحصيله ذلك في ليل أو نهار ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو اختلفت الدابة شيئا وصاحبها عليها
ضمن صاحبها ما تلقتهم بيدها أو فها أو اماما أو ثلثته برجلها فان كان بوطئها ضمن الراكب وان رشت
برجلها فان كان بوطئها في موضع مأذون فيه شرعا كالشئ في الطريق والوقوف في ملك الراكب أو في
الفسلة أو في سوق الدواب لم يضمن وان كان بموضع ليس بمأذون فيه كالوقوف على الدابة في الطريق
والدخول في دار انسان بغير اذن ضمن مع قول مالك ان يدها أو فها أو بوطئها سواء فلا ضمان في شئ من ذلك اذا
لم يكن من جهة راكبها أو قائدها أو سائقها بسبب من غر أو ضرب ومع قول الشافعي انه يضمن ما جنت
بفمها أو يدها أو بوطئها أو ذنبها سواء كان من قائدها أو سائقها بسبب أو لم يكن ومع قول أحمد ما تلقتهم
برجلها أو صاحبها عليها فلا ضمان فيه وما جنت بفمها أو يدها أو بوطئها فبها الضمان فالاول الذي هو كلام
أبي حنيفة مفصل وكلام مالك فيه تخفيف من حيث التفصيل وكلام الشافعي مشدد وكلام أحمد
مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه الاقوال الاربع طاهرا لا يخفى على الفطن

(كتاب السير)

والله تعالى أعلم

اتفق الائمة على ان الجهاد فرض كفاية فاذا قام به من فبسه كفاية من المسلمين سقط الحرج عن الباقيين
ومن سجد من المسيب انه فرض عين وكذلك اتفقوا على انه يجب على أهل كل نحر أن يقاتلوا من بين أيديهم
من الكفار وان هجزوا ساعدتهم من يليهم الا قرب الا قرب واتفقوا على ان من يتعين عليه الجهاد
لا يخرج الا باذن أبيه ان كانا مسلمين وعلى ان من عليه دين لا يخرج الا باذن غريمه وانه اذا اتقى الزحفان
وجب على المسلمين المتأخرين الثبات وحرم عليهم الفرار الا أن يكونوا متحرفين لقتال أو متحيزين الى فئة
أو يكون الواحد مع ثلاثة أو المائة مع ثلثمائة فيباجى الشرائع ولهم الثبات مع ذلك لا سيما مع غلبة ظنهم
بالظهور عليهم وانه يجب للهجرة من دار الكفر على من قدر عليها وعلى ان نساء الكفار اذا لم يكن يتأتان
فلا يقتلن الا أن يكن ذوات رأي وعلى ان الاعشى والشح الفاني وأهل الصوامع اذا كان لهم رأي وتدير
بقتلهم وعلى ان المشركين اذا اتروا بالمسلمين ليعتقوا المشركون بالمسلمين من الرضى ويقصدوا المسلمين
وعلى انه لو قتل أحد الاسير وهو في الامر لم يجب على القاتل شئ الا ان يفرقه خلافا للادوية في
قوله يجب عليه الدية ههنا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الائمة
الثلاثة انه يجب أي يشترط في وجوب الجهاد وجود الزاد والراحلة كالخروج مع قول مالك انه لا يجب
وموضع الخلاف اذا تم الجهاد على أهل بلادهم وبين موضع الجهاد مسافة القصر فالاول شق في
وجوب الجهاد المذكور والثاني مشدد فيه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول ان من لم يجد
الزاد والراحلة فقتاله لا بد من ادراج لا تغتات قلبه الى ما يأكل ويشرب ويركب فاذا وجد الزاد والراحلة
قوى عزمه ولم يدر عند الثبات لغير القتال ووجه الثاني عدم وجوده في صريح ما شرطنا ذلك في السفر

للعهد ولوطو بلاشه و أكثر ولو انه كان شرط الوصل البذل ولو في حديث واحد فان الشرع لم يزل
محمدة ووظة بوجوه العلماء في كل عصر ويصح حل كلام الائمة الثلاثة على حال أكار الدولة من ذوى المروآت
الذين يغلب عليهم الحياء من سؤال الناس للزاد والراحلة في الطريق وحل كلام الامام مالك على حال من
كان بالاضمة من ذلك كما قال فيمن يجمع معتد على السؤال ويظن أن الركب لا ينجبون سؤاله فانه يجب
عليه الحج عنده * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك ان المسلمين اذا أخذوا أموال أهل الحرب ولم يمكنهم
انخراجها أو إصداها إلى دار الاسلام جاز لهم اتلافها في ذبحون الحيوان ويكسرون السلاح ويحرقون
المتاع مع قول الشافعي وأحمد انه لا يجوز الاتلاف وذلك بعد القسمة فالاول مخفف على المسلمين والثاني
مشدد في بعض ذلك عليهم فراجع الأمر إلى ما بقي الميزان ووجه الاول مراعاة المصلحة العامة للمسلمين
فربما تغلب عليهم الكفار وأخذوا تلك الأموال التي غنمها منهم ثم قتلوا واهلها على قتالنا وانما يراعى
أهل هذا القول ما خضع إليه أهل القول الثاني تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ووجه
الثاني ضعف ملك المتلفين المتعلق بحقوق جميع المجاهدين بذلك وعدم خوف انقاذ تلك الأموال من أيدي
المسلمين فكان بقاؤها من غير اتلاف أنفع للمسلمين في هذه الحالة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك وأحمد
والشافعي في أحد قوليه ان شيوخ الكفار وعبيدهم اذا لم يكن لهم رأي ولا تدبير لا يجوز قتلهم مع قول
الشافعي في الاظهر انه يجوز قتلهم فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الأمر إلى ما بقي الميزان ووجه
الاول ان مشروعية القتل بالاصالة انما هي في حق من فيه نكابة للمسلمين وهو لا نكابة منهم انما غالبا
ووجه الثاني ان الامام قد يرى قتلهم لمصلحة * وقد بلغنا ان السيد داود عليه الصلاة والسلام لما بنى
بيت المقدس كان على شئ بنائه يصح منه ما فسد كذا ذلك إلى ربه عز وجل فأوحى الله تعالى إليه ان يبنى
لا يقوم على يد من سفل الدماء فقال داود يا رب أليس ذلك في سبيلك فقال الله تعالى بلى ولكن أليسوا
عبادى ويؤيدون ذلك أيضا قوله تعالى وان جنحوا للسلم فاجنح لها فان في ذلك ترجيح للمصلحة على القتل ومن
ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لا دية على من قتل من لم تبلغه الدعوة مع ما نقل عن مذهب الشافعي
وأحمد به من خلاف ذلك على غير الراجح فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى ما بقي الميزان *
ومن ذلك قول مالك ان من قربت دارهم منافقة ببلغتهم الدعوة فلا يحتاج إلى دعوتهم قبل القتال بل
نقاتلهم ابتداء وامن بعدت دورهم فالدعوة أقطع للشئ وقال أبو حنيفة ان بلغتهم الدعوة فحسن أن
يدعواهم إلى الاسلام أو أداء الجزية قبل القتال وان لم تبلغهم فلا ينبغي للامام أن يبدأهم وقال
الشافعي لم أعلم أحدا من المشركين لم تبلغه الدعوة اليوم الا أن يكون قوم من المشركين خلف القتل
والجنون لم تبلغهم الدعوة فلا يقاتلون حتى يدعوا إلى الايمان فان قتل أحد منهم قبل ذلك فعلى قاتله
الدية وقال أبو حنيفة لا شئ عليه والظاهر من مذهب مالك ان الحكم كذلك فالاول والثاني من أصل
المسئلة مفصل والثالث مشدد من حيث ان جميع المشركين الا أن بلغتهم الدعوة مخفف من حيث اهم
لا يقاتلون الا بعد الدعوة إلى الايمان كما ان الاول مما فرغ من المسئلة مشدد من حيث وجوب الدية على
قاتل القاتل والثالث والرابع مخفف من حيث عدم وجوب افرجج الأمر إلى ما بقي الميزان ووجه
الاقوال ما ورد في الحديث من اختلاف الحكم بحسب الوقائع من الشارع ومن اصرأه الغزوات من الصحابة
وغيرهم من بعدهم * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي ان أمان الكفار لا يصح الا من مسلم بالغ قاتل
مختار فلا يصح أمان الصبي والمجنون عندهم مع قول مالك وأحمد يصح أمان الصبي المراهق فالاول مشدد
في صحة الايمان للكفار والثاني فيه تخفيف فراجع الأمر إلى ما بقي الميزان ووجه الاول ان أمان الكفار
أمر خطير ينبغي عليه مصالح ومفاسد فاحتاج إلى غزارة عقل ونظر في العواقب والصبي والمجنون ليسا
من أهل هذا المقام ووجه الثاني ان الصبي المراهق قد أشرف على البلوغ ومقارب الشئ أهمل
حكمه في كثير من الاحكام وأمان الكفار منها ثم ان حصل بعد أمانه فتنة فولى الأمر يتدارك الأمر
ويشدد على الكفار حتى يذلو أو يخرجهم من بلاد الاسلام فكان أمان الصبي المذكور بمثابة الاذن في

انه يرد ((فصل)) اذا مر
الحربي بمال التجارة على بلاد
المسلمين هل يؤخذ منه شئ
قال أبو حنيفة لا يؤخذ الا
أن يكونوا بأخذ من
وقال مالك وأحمد يؤخذ العشر
وقال مالك هذا اذا كان
دخوله بامان ولم بشرط عليه
العشر من العشر فان شرط
عليه أكثر من العشر هتند
دخوله أخذ منه وقال
الشافعي ان شرط عليه
العشر جاز أخذه والا فلا
ومن أصحابه من قال يؤخذ
منه العشر وان لم يشترط
((فصل)) ولو اتجر الذي من
بلد إلى بلد قال مالك يؤخذ
منه العشر كلما اتجر وان
اتجر في السنة مرارا وقال
الشافعي لا يؤخذ منه الا
أن يشترط وقال أبو حنيفة
وأحمد يؤخذ من الذي نصف
العشر واعتبر أبو حنيفة
وأحمد النصاب في ذلك فقال
أبو حنيفة نصابه في ذلك
كنصاب مال المسلم وقال
أحمد النصاب في ذلك للحربي
خمس دنانير وللذي هجرة
((فصل)) واشتاقوا فيما
ينتفض به عنه الذي فقال
مالك والشافعي وأحمد ينتفض
عنه الذي يمنع الجزية
وبامتناعه من اجراء أحكام
الاسلام عليه اذا حكم حاكما
عليه بها وقال أبو حنيفة
لا ينتفض ههنا الا أن يكون
لهم منعة يجارون بها أو يلقوا
بدار الحرب ((فصل)) اذا

قول أحمد من أهل الذممة
ما يجب عليه تركه والكف
عنه مما فيه ضرر على المسلمين
أو أضرارهم في نفس أو ماله
وذلك غنيمة أشياء على
الاجتماع على قتال المسلمين
أو أن يزي غلبة أو يهزمها
باسم تكاح أو يفتن مسلمة
دينه أو يقطع عليه الطريق
أو يؤوي للمسلمين جاسوسا
أو يهين على المسلمين بدلالة
في كتاب المشركين باخبار
المسلمين أو يقتل مسلما أو
مسلمة عهد أهل بنته عهده
الذي بهذه الاشياء الغنيمة
أم لا قال أبو حنيفة لا بنته
في هذه الغنيمة وبالأمرين
المذكورين قبل الآن
يكون لهم منعة فيقتلهم
على موشع ويحاربوننا أو
يلحقوا بدار الحرب وقال
الشافعي متى قاتل الذي
المسلمين انتقض عهده سواء
شرط عليه تركه في عقد الذمة
أو لم يشرط فان فعل ما سوى
ذلك من السبب الباقية
فان لم يشرط عليه الكف
عن ذلك في العقد لم ينتقض
وان شرط في ذلك لا يجزئ
وجهان أحدهما ما ينتقض
وهو الرجوع والثاني لا ينتقض
وقال مالك لا ينتقض عهده
بالزنا بالمسلمة ولا بالاصابة
بالنكاح وينتقض عهده
ذلك الا قطع الطريق وقال
ابن القاسم من أوجب بنته
عنده به وعن أحمد روايتان
أنه لو عدا انتقض

دخول بلاد الاسلام لا في الإقامة بها حتى يفسدوا فيها * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يصح أمان العبد
المسلم الكافر أو لاهل مدينة ويعضى أمانه بشرطه عند الأئمة المذكورين مع قول غيرهم أنه لا يصح أمانه
فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن أمان العبد في النقص كأمين
الصبي وقد قدمنا ما فيه ووجه الثاني أنه يحتاج إلى كمال رأي والعبد ناقص العقل والرأي عادة ويصح
حمل الأول على عيبه لظهور الناس عقله وحسن رأيه والثاني على من كان بالعكس * ومن ذلك قول أبي
حنيفة ومالك أنه لو أصاب أحد من المسلمين مسلما في حال قترس الكفار بالمسلمين فلا يلزمه دية ولا كفارة
مع قول الشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أنه يلزمه الكفارة بلا دية والثاني من قول الشافعي وأحمد
يلزمه الدية والكفارة فالأول مخفف والثاني فيه تخفيف والثالث مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان
ووجه هذه الأقوال راجعة إلى اجتهاد الأئمة * ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أن المسلم إذا طلب المبارزة
جاءه ذلك بالأكره مع قول ابن أبي هريرة من الشافعية أن ذلك يكره فالأول مخفف والثاني مشدد وكذلك
قول الأئمة الثلاثة أن المستحب أن لا يبارز أحد الأباذن الأمير لكن لو يبارز بغير إذنه جاز مع قول أبي
حنيفة أن المبارزة سواء إلا أن يكون المبارزة في منعة من المسلمين فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد
فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجهها ظاهر راجع إلى حكم ذوي الرأي من المسلمين * ومن
ذلك قول أبي حنيفة يجوز استرقاق كل من لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبد الأوثان لكن من اتهم منهم
دون العرب مع قول مالك والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه أن ذلك لا يجوز مطلقا فالأول مفصل
والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول عدم احترام من لا كتاب له ولا شبهة كتاب
من العجم ووجه الثاني شرف عنصر العرب فلا يجزى عليهم صغار كغيرهم * ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أنه لو أسلم كافر قبل الأسر له عهدهم ونفسه وماله وان كان في دار الحرب مع قول أبي حنيفة أن ما كان
في دار الحرب من العقار يقسم وأما غيره فان كان في يده أو يده مسلم أو ذي لم يغم وان كان في يده سبي غنم
فالأول مخفف على الكافر بالعصمة المذكورة والثاني مفصل فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ودليل
الأول قوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوها عصموا مني
دماءهم وأموالهم لا يجرى عليهم على الله ووجه الشق الأول من التفصيل في قول أبي حنيفة
تغليب الحكم لدار الحرب في العقار ولما في ذلك من الاعانة لهم على قتالنا ووجه التفصيل في الشق الثاني
من كلام أبي حنيفة واضح * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو دخل سريون دار الاسلام لم يجز
سليمهم مع قول أبي حنيفة يجوز ذلك فالأول مخفف على الطرفين والثاني مشدد عليهم فراجع الأمر إلى
من تبنى الميزان ووجه القواين راجع إلى رأي أمير السرية أو أهل الرأى من العسكر والله تعالى أعلم
(كتاب قسم الغنيمة)

اتفق الأئمة على أن ما حصل في أيدي المسلمين من مال الكفار باجبا في الخيل والركاب فهو غنيمة معينة
وعروضه الا السلب كالمساقي تفصيله واتفقوا على أن أربعة أخماس الغنيمة الباقية تقسم على من
شهد الواقعة بنية القتال وهو من أهل القتال كل رجل سهم واحد واتفقوا على أنهم إذا قسموا
الغنيمة وحازوها ثم اتفصل بهم مدد لم يكن لذلك المدد منهم حصص واتفقوا على أن الامام لو قسم الغنائم
في دار الحرب بنفسه القسمة وكذلك اتفقوا على أن الامام أن يفضل بعض الغنائم على بعض وكذلك
اتفقوا على أن الامام مخير في الاسارى بين القتل والاسترقاق واتفقوا على أنه لا يجوز لأحد من الغنائم
أن يطأ جارية من السبي قبل القسمة واتفقوا على أن الغالب من الغنيمة قبل حيازتها إذا كان له فيها حق
لا يقطع هذا ما وجدته في الباب من مسائل الانفاق وأما ما اختلفوا فيه فمن ذلك قول الشافعي وأحمد
أنه إذا كان في مال الكفار المنزوع منهم سلب استحقاقه القاتل من أصل الغنيمة سواء شرط ذلك الامام أم لم
يشرطه قالوا وانما يستحقه القاتل إذا غرر بنفسه في قتل مشرك وإزال امتناعه مع قول أبي حنيفة
ومالك أن القاتل لا يستحق السلب إلا أن شرط له الامام ثم بعد السلب يقردها من الغنيمة فالأول

بلاشياء المذكورة المأنيعة
سواء شرطت عليهم أو لم تشرط
والثانية لا ينتقض الا
بالامتناع من بذل الجزية
وأجواء أحكامنا عليه أو
بأحدهما (فصل) وإن قيل
أحدهم ما فيه غضاضة
ونقيصة على الاسلام وذلك
أربعة أشياء ذكر الله عز وجل
بما لا يليق بحلاله سبحانه وتعالى
أو ذكر كتابه المجيد أو ذكر
دينه القويم أو ذكر رسوله
الكريم صلى الله عليه وسلم
بما لا ينبغي فهو سبيل ينتقض
العهد بذلك أم لا قال أحمد
ينتقض سواء شرط ذلك
أو لم يشرط وقال مالك إذا سبوا
الله أو رسوله أو دينه أو كتابه
بغير ما كفروا به فإنه ينتقض
سواء شرط تركه أو لم يشرط
وقال أكثر أصحاب الشافعي
حكمه حكم ما فيه ضرر على
المسلمين وهي الاشياء السبعة
وذلك أنه لم يشرط في العقد
الكف عنه لم ينتقض به
العهد وان شرط فعله الوجهين
وقال أبو حنيفة المروزي حكمه
حكم الثلاثة الاولى وهي
الامتناع من التزام الجزية
والترام أحكام المسلمين
والاجتماع على قتالهم
وقال أبو حنيفة لا ينتقض
بشيء من ذلك وانما ينتقض
بالايم من السابقين ان
يكون لهم منعة بقدر ون
معها على المحاربة أو يلقوا
بدار الحرب (فصل) واختلفوا في

مخافة على مقاتله بشرطه والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى من تبنى الميزان ووجه الاول
تشجيع المسلمين على القتال لما فيه من الجزاء الذي يقاتل لاجل الدنيا واذا لم يعط ذلك النصب ضعف
عزمه عن القتال ووجه الثاني مراعاة الادب مع أمير الجيش فان سمح له بالسلب أخذته والآخر لان
له النظر العام على العسكر وقد يحتاجون الى ذلك السلب أو الى بيعه وقسمه بينهم فيكون منع القتال
منه فيه عدل بين المقاتلين لا سيما ان كان ذلك القاتل من لا تفتت نفسه الى السلب لقلبة قصده
بالجهاد اعلاء كلمة الله عز وجل دون الغنيمة * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الخمس يقسم على ثلاثة
أسهم سهم للينامي وسهم لساكنين وسهم لابن السبيل فدخل فقراء ذوى القربى فيهم دون اغنيائهم
وأما سهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو خمس الله وخمس رسوله وهو خمس واحد وقد سقط بموت النبي
صلى الله عليه وسلم كما سقط الهني وأما سهم ذوى القربى فكانوا يستحقونه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم بالتميين وبعده فلا سهم لهم وانما يستحقونه بالفقر خاصة فيستقون فيه ذكورهم وانما هم مع
قول مالك ان هذا الخمس لا يستحق بالتميين لشخص دون شخص ولكن النظر فيه للامام بصرفه فيها
يرى وعلى من يرى من المسلمين ويعطى الامام القرابة من الخمس والنبي والخارج والجزية ومع قول
الشافعي وأحمد ان الخمس يقسم على خمسة أسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو باق لم يسقط
حكمه بموته صلى الله عليه وسلم وسهم ابني هاشم وبني المطلب دون بني عبد شمس وبني نوفل وانما كان
مختصا ببني هاشم وبني المطلب لانهم ذروا القربى حقيقة وقد منعوا من أخذ الصدقات فجعل هذا لهم
غنيهم وفقيرهم فيه سواء لأن للذ كرم مثل حظ الانثيين فلا يستحقه اولاد البنات منهم وسهم للينامي
وسهم لساكنين وسهم لابناء السبيل وهؤلاء الثلاثة يستحقون بالفقر والحاجة لا بالاسم فالاول فيه
تشديد من حيث حرمان اولاد النصارى ومن حيث ان للذ كرم مثل حظ الانثيين وفيه تخفيف من حيث
كيفية القسمة والثاني فيه تخفيف من حيث رد الامر الى الامام والثالث فيه تشديد من وجه
وتخفيف من الوجه الآخر كما ترى فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الشافعي ان
سهم النبي صلى الله عليه وسلم يصرف في المصالح من اعداد السلاح والسكران وعقد القناطر وبناء
المساجد ونحو ذلك فيكون حكمه حكم النفي ومع قول أحمد في احدى روايته انه يصرف في أهل الديوان
وهم الذين نصبوا أنفسهم للقتال وانفردوا بالثغور لاسد ما يقسم فيهم على قدر كفايتهم والرواية الاخرى
اختارها النحوي كذهب الشافعي فالاول والثالث موسع والثاني مضيق فرجع الامر الى من تبنى
الميزان ووجه الاقوال ظاهر * ومن ذلك قول الشافعي ومالك وأحمد ان الفارس يعطى ثلاثة أسهم
سهم له وسهمان للفارس مع قول أبي حنيفة ان للفارس سهمين فقط سهم له وسهم للفارس قال القاضي
عبد الوهاب لم يقل أحد بقول أبي حنيفة فيما علمت وحكي عنه انه قال اني أكره ان أفضل بهيمة على
مسلم قال القاضي وعمن قال ان للفارس سهمين عمر بن الخطيب وعلي بن أبي طالب ولا يخالف همامان
العصابة ومن التابعين عمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين ومن الفقهاء أهل المدينة والاوزاعي
وأهل الشام والليث بن سعد وأهل مصر وسفيان الثوري والشافعي ومن أهل العراق أحمد بن حنبل
وأبو ثور وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وبالجملة فلم يخالف في هذه المسئلة غير أبي حنيفة رضي الله عنه
فان حملنا ذلك القول منعه على انه قاله بدليل ظفربه أو باجتهاد فهو مخفف على غيره من الغائبين بوقوف
سهم من الثلاثة والله تعالى أعلم * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة اذا كان مع الفارس فرسان لم يسهم الا
لواحد مع قول أحمد يسهم للفارسين ولا يزداد على ذلك وواقفه أبو يوسف وهي رواية عن مالك فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد على الغائبين بأخذ سهم للفارس الثاني فرجع الامر الى من تبنى الميزان * ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة لو دخل دار
الحرب بفارس فقاتل الفارس قبل القتال لم يسهم له عرسه بخلاف ما اذا مات في القتال أو بهد فانه يسهم له

من أهل الدنيا ماذا يصنع به
فقال أبو حنيفة متى انتقض
هذه أبيع قتله متى قدر عليه
وقال مالك في المشهور عنه
يقبل ويصبي كما فعل رسول
الله صلى الله عليه وسلم يبي
أبي الشافعي وقال الشافعي في
أظهر قوايه وأجمل لا يرد من
انتقض ههنا منهم إلى ما منه
بل الإمام فيسب بالظيار بين
الاسترقاق والقتل (فصل)
هل يمنع الكافر من دخول
الحرم أم لا قال أبو حنيفة يجوز
دخوله والأقامة فيه مقام
المسافر لكن لا يستوطنه
وقال مالك والشافعي وأحمد
يمنع ويجوز عند أبي حنيفة
دخول الواحد من الكفار
إلى الكعبة وهل يمنع الكافر
الحربي والذي من استيطان
البحار وهو مكة والمدينة
والهامة ونحوها قال أبو
حنيفة لا يمنع وقال مالك
والشافعي وأحمد يمنع الآن
يكون الداخل منهم تابرا
وبأنه لا الإمام ولا يقيم أكثر
من ثلاثة أيام ثم ينتقل ومما سوى
المسجد الحرام من المساجد
قال أبو حنيفة يجوز دخولها
للمشركين من غير إذن وقال
الشافعي لا يجوز لهم دخولها
إلا بإذن المسلمين وقال مالك
وأحمد لا يجوز لهم دخولها
بما (فصل) واتفقوا على
أنه لا يجوز أحداث كنيسة
ولا بيعه في المدن والأحصان
بدار الإسلام واختلفوا هل
يجوز إسدال ذلك فيما قارب

عندهم مع قول أبي حنيفة أنه إذا دخل دار الحرب فارتفعت فريسة قبل القتال أسهم للفارس فالأول
مستند على الفارس والثاني مخفف عليه فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول جمهور العلماء
أنه يسهم للفارس عربيا كان أو غيره مع قول أحمد أنه يسهم للفحل سهمان وللبرذون سهم واحد ومع قول
الأوزاعي ومكحول أنه لا يسهم إلا للفارس العربي فقط فالأول مخفف على الفارس مستند على الغائبين
بأخذ السهم لغير العربي والثاني مفصل والثالث مستند على الفارس فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان
ووجه الأول إطلاق الفارس في الأحاديث ووجه الثاني أن الفحل أقوى من البرذون غالباً ووجه الثالث
أن الخيل العرب هي الأكثر عند العرب فكان الحكم دائراً معها ومن ذلك قول مالك والشافعي وأحمد
في أصح الروايتين أن الكفار لا يسكنون ما يبيعون من أموال المسلمين قال (١) ابن هبيرة والأحاديث
التي تدرج على ذلك لا تدين عمر ذهب له فارس فأخذها العدو فظهر عليهم المسلمون فرد عليه في زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو له عبد فلقن بالروم فظهر عليهم المسلمون فرد عليه وقال أبو حنيفة
يسكنونه وهي الرواية الأخرى عن أحمد فالأول مخفف على المسلمين مستند على الكفار والثاني بالعكس
فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن في هدم ملكهم لأموال المسلمين إغلاء كلمة الدين
ووجه الثاني أنه قد يتعدا نفاذ ذلك من الكفار لمصلحة تعود على المسلمين أعظم من أنفاذها منهم
فيكون ترك ذلك في أيدي الكفار أولى وإن لم يسكنوه شرعاً ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يرضخ لمن
حضر الغنيمية من غنمك وصبي وأمرأة وذئب والرضخ شيء يحتسب للأمام في قدره ولا يكمله لهم سهماً مع
قول مالك أن الصبي المراهق إذا طاق القتال وأجاره الإمام كل له السهم ولو لم يبلغ فالأول مخفف ودليله
الاتباع والثاني مستند على الغائبين ودليله الاجتهاد لعدم اطلاع القائل به على دليل في ذلك فرجع
الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز قسمة الغنائم في دار الحرب مع قول أبي
حنيفة أن ذلك لا يجوز ومع قول أحمد أنه لا يجوز إلا إذا لم يجد حوله قسمة ما خاف عليها السكن لو قسمها
الإمام في دار الحرب فنقدت القسمة بالاتفاق كما هي أول الباب فالأول فيه تخفيف والثاني مستند والثالث
مفصل فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان وذلك كما رجع إلى الإمام ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد
في إحدى روايته أنه لا بأس باستعمال الطعام والعلف والجحش الذي يكون بدار الحرب ولو بغير إذن
الإمام فإن فضل هذه وأخرج منه شيئاً إلى دار الإسلام كان غنيمية قل أو كثر منع قول الشافعي أنه إن كان
كثيراً له قيمة رد وإن كان نزرراً فأصح القولين أنه لا يرد ومع ما حكى من قوله أن ما أخرج إلى دار الإسلام فهو
غنيمية فالأول مخفف على المسلمين والثاني مفصل والثالث فيه تشديد من جهة أن ما أخرج إلى دار
الإسلام يكون غنيمية ولو قل فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز للأمام
أن يقول من أخذ شيئاً فهو له وأنه يشترط الآن الأولى له أن لا يفعله مع قول مالك أنه يكره له ذلك لئلا
يشوب قسمة المجاهدين في جهادهم إرادة الذبوا ويكون من الخمس لأمير الغنيمية وكذلك النقل كله
عنده من الخمس ومع قول الشافعي أنه ليس بشرط لازم في أظهر القولين ومع قول أحمد أنه شرط صحيح
فالأول مخفف على الغائبين والثاني فيه نوع تشديد والثالث فيه تخفيف بعدم لزوم الشرط والرابع فيه
تخفيف على الغائبين فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه هذه الأقوال لا تخفى على الفطن ومن
ذلك قول مالك لو أسرا أسير خلفه المشركون أن لا يخرج من ديارهم ولا يسرب على أن يتركوه يذهب
ويجئ أزمه أن يبي بذلك ولا يهرب منهم مع قول الشافعي أنه لا يسعه أن يبي وعليه أن يخرج ويمنه عين
مكره فالأول مستند خاص بالأكابر الصابرين على قضاء الله وقدره أو الأكابر من أهل الوعد الصادق
والثاني مخفف على الأسير خاص عن لا يطبق الصبر على خدمة الكفار من لا قدم له في التسليم لله تعالى
ولا ننظر له في أسرار أفعال الحكمة الإلهية فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول الإمام أبي
حنيفة أن الإمام مخير في الأراضي التي فتحت عنوة وغنمة في السرقات ومصر بين أن يقسمها وبين أن
يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجاً وبين أن يصرفهم عنها ويأبى يقوم أسيرين ويضرب عليهم الخراج

(١) في الأصل المنقول منه التمهيد بأن هبيرة تارة وبأن أبي هبيرة تارة من هاشم

قال مالك والشافعي والشافعي
لا يجوز وقال أبو حنيفة إن
كان الموضع قريباً من المدينة
وهو قدر ميل أو أقل لم يجوز
فيه أحدان ذلك وإن كان
أبعد من ذلك جاز ولو تشعبت
من كنائسهم وبههم في دار
الاسلام شيء أو انهدم فهل
يجوز دونه أو يرمي قال أبو
حنيفة ومالك والشافعي
يجوز ذلك بشرط أبو حنيفة
في جواز ذلك أن تكون
الكنيسة في أرض فحمت
فان فحمت هتوة لم يجوز وقال
أحمد في أظهر رواياته وهي
التي اختارها بعض أصحابه
وجاءة من أعلام الشافعية
كأبي سعيد الاصطخوي وأبي
علي بن أبي هريرة لا يجوز لهم
ترميم ما تشعب ولا تجديد
بناء على الإطلاق والثانية
عن أحمد جواز ترميم ما تشعب
دون بناء ما استولى عليه
الخراب والثالثة جواز ذلك
على الإطلاق

(كتاب الاقضية)

لا يجوز أن يولى القضاء من
ليس من أهل الاجتهاد
كالجاهل بطرق الاحكام عند
مالك والشافعي وأحمد وقال
أبو حنيفة يجوز ولاية من
ليس بجهد واختلف أصحابه
فهم من شرط الاجتهاد ومنهم
من أجاز ولاية العاقل وقالوا
يقلدو يحكم وقال ابن هبيرة
في الافصاح والاصحاح في هذه
المسئلة أن من شرط الاجتهاد
انما هي به ما كان الحال عليه

وليس للإمام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا تمنعها مع قول مالك في إحدى روايته أنه ليس للإمام أن
يقسمها بل تصير بنفس الظهور وعامها وقفاً على المسلمين ومع قوله في الرواية الأخرى أن الإمام مخير بين
قسمتها ووقفها لمصلحة المسلمين ومع قول الشافعي يجب قسمتها بين جماعة الغائبين كسائر الأموال إلا أن
تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقط واحدة فقوم منها فيقفها ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن
الإمام يفعل ما يراه الأصلح من قسمتها ووقفها فالأول تخفيف على الإمام في فعله للمصلحة العامة مشدد
عليه في عدم جواز وقفها على المسلمين أو الغائبين والثاني مشدد عليه في عدم جواز قسمتها ومصلحتها
وقفها على المسلمين بغير إذن والثالث تخفيف على الإمام في تخيير بين القسم والوقف وهي الرواية
الثانية لمالك والرابع مشدد على الإمام في وجوب قسمتها بين جماعة الغائبين بالشرط المذكور والخامس
فيه تشديد على الإمام في وجوب فعل الأصلح للمسلمين فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه هذه
الاقوال كلها ظاهرة ومن ذلك قول أبي حنيفة في الخراج المضروب على ما فتح من الأراضي عنونان
في كل سبب من الخنطة فقير أو درهمين وفي سبب الشبه فقير أو درهم مع قول الشافعي أن في سبب
الخنطة أربعة دراهم وفي الشبه درهمين ومع قول أحمد في أظهر رواياته أن الشبه والخنطة سواء ففي
كل سبب واحد فقير أو درهم والفقير المذكور ثمانية أوطال وأما سبب العنب فقال أبو حنيفة
وأحمد فيه عشرة وقال الشافعي سبب العنب بغير النخل أما سبب الزيتون فقال الشافعي وأحمد
أن فيه اثني عشر درهما ولم يوجب لأبي حنيفة نص في ذلك وقال مالك ليس له في ذلك كله تقدير بل المرجع
فيه إلى ما تقتضيه الأرض من ذلك لا اختلافها فيجهد الإمام في تقدير ذلك مستعيناً عليه بأهل الخبرة قال
ابن هبيرة واختلاف الأئمة انما هو راجع إلى اختلاف الروايات عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانهم
كلهم عولوا على ما وضعه فالروايات المختلفة عن عمر كلها صحيحة وانما اختلفت لاختلاف النواحي انتهى
فرجع الأمر في ذلك إلى من تبنى الميزان تخفيفاً وتشديداً كما ترى ومن ذلك قول الشافعي أنه لا يجوز
للإمام أن يزيد في الخراج على ما وضعه الإمام عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ولا يجوز له النقصان مع
قول أحمد في إحدى رواياته أنه يجوز له الزيادة إذا احتمل والنقصان إذا لم يحتمل ومع قوله في الرواية
الثانية أنه يجوز له الزيادة مع الاحتمال لا النقصان ومع قوله في الرواية الثالثة أنه لا يجوز له الزيادة
ولا النقصان عما وضع عمر رضي الله عنه وليس لأبي حنيفة في هذه المسئلة نص لكن حكى عنه
القذورى بعد ذكر الاشياء المعتبرة في الخراج لا يوضع عمر رضي الله عنه أن ما سوى ذلك من أصناف
الاشياء يوضع عليهم الخراج بحسب الطاقة فان لم تنطق الأرض بما يوضع عليها نقصها الإمام وقال أبو يوسف
لا يجوز للإمام الزيادة ولا النقصان مع الاحتمال وقال محمد بن الحسن يجوز له ذلك مع الاحتمال وأما مالك
رحمه الله فهو على أصله في اجتهاد الأئمة على ما تقتضيه الأرض مستعيناً بأهل الخبرة وكان ابن هبيرة يقول
لا يجوز أن يضرب على الأرض ما يكون فيه فهم البيت المال رعاية لأحد الناس ولا ما يكون فيه ضرر
بأرباب الأرض فحميها لأهلها من ذلك ما لا يطيق فدار الباب على أن تحمل الأرض من ذلك ما تطيق وأرى أن
مقاله أبو يوسف في كتاب الخراج الذي منه للرشيد هو الجيد قال وأرى أن يكون لبيت المال من الخراج
الخمس ومن الثمار الثلث انتهى فالأول فيه تخفيف على الإمام من حيث أن له أن يزيد على ما وضعه
عمر بن الخطاب رضي الله عنه وتشديد عليه من حيث أنه ليس له النقصان والثاني مفصل وهي الرواية
الأولى عن أحمد والرواية الثانية لأحمد هي عين قول الشافعي وعين ما حكى عن أبي حنيفة وعين ما روى
عن محمد بن الحسن وأما قول أبي يوسف فوجه سد الباب في الزيادة والنقصان عما وضعه عمر رضي الله
عنه أدبا معه الحديث أن الله تعالى ينطق على لسان عمر ولتقرر بهما به على ذلك لا انكار فهو أتم نظراً
من جميع الأئمة بعده ووجه الاقوال السابقة التي فيها جواز الزيادة والنقصان عما وضعه عمر أن الأئمة
بعد رأوا على الأمة فرما تغيرت الأحوال التي كانت أيام عمر بن بادية انبات الأرض وقوته أو بنقصه
وضعه فله الزيادة إذا قويت الأرض وأخرج كل فدان عشرة أرايا من القمح مثلاً والنقص إذا ضعف

فيل استقرار هذه المذاهب
الاربعة التي اجتمعت الامة
على ان كل واحد منها يجوز
العمل به لانه مستند الى سنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم
فالفاضل الاثن وان لم يكن
من اهل الاجتهاد ولا يفي
بطلب الاحاديث وانتقاد
طرفها لكن عرف من لغة
الناطق بالشريعة صلى الله
عليه وسلم ما لا يجوز منه
معروفة بما يحتاج اليه فيه وغير
ذلك من شروط الاجتهاد فان
ذلك مما قد فرغ له منه وادب
له فيه سواء وانتهى الامر من
هؤلاء الائمة المجتهدين الى
ما اراحوا به من بعدهم
واختصر الحق في اقاويلهم
وتدونت العلوم وانتهى الى
ما انضج فيه الحق وانما على
الفاضل في افضيته ان يقضي
بما يانحسده عنهم او عن
الواحد منهم فانه في معنى من
كان اداه اجتهاده الى قول قاله
وعلى ذلك فانه اذا شرح من
خلافهم من وحياء موطن
الاتفاق ما يمكنه كان آخذا
بالخزم ما لا بالاولى وكذلك
اذا قصد في موطن الخلاف
فوقى ما عليه الاكثر منهم
والبل بما قاله الجمهور دون
الواحد فانه آخذ بالخزم مع
جواز عمله بقول الواحد الا
انني اكرهه ان يكون من حيث
انه قد قرأ مذهب واحد منهم
او نشأ في بلدة لم يعرف فيها
المذهب امام واحد منهم
او كان ابو ارسنه على

واخرج كل فدان ثلاثة ارباب فرضي الله عن الائمة اجمعين * ومن ذلك قول الشافعي لو صالح الامام
قوما من الكفار على ان ارضيهم لهم وجعل عليهم اشياء فهو كالجزية ان اسلموا سقط عنهم وكذا ان اشتراه
منهم مسلم مع قول ابي حنيفة انه لا يسقط عنهم نراج ارضيهم باسلامهم ولا بشرهم مسلم فالاول مخفف على
الكفار باسقاط الخراج عنهم اذا اسلموا والثاني فيه تشديد عليهم فرجع الامر الى مرتبتي الميزان ولكل
من القولين وجه صحيح (فائدة) قال ابو حنيفة ومالك واحمد في اظهر ورأيت به ان مكة ففتحت عنوة وقال
الشافعي واحمد في الرواية الاخرى انما فتمت صلها وعبارة كتاب المنهاج وفتحت مكة صلها فسدورها
وارضها الحمية ملك يباع انتهى فن قال عنوة فهو مشدد على اهل مكة ومن قال صلها فهو مخفف والله
اعلم * ومن ذلك قول مالك واحمد انه لا يستعان بالمشركون على قتال اهل الحرب ولا يعاونون على
عدوهم على الاطلاق وقال مالك الا ان يكونوا اخدا للمسلمين فيوزع مع قول ابي حنيفة انه يستعان بهم
ويعاونون على الاطلاق متى كان حكم الاسلام هو الغالب الجارى عليهم فان كان حكم الشرك هو الغالب
كره مع قول الشافعي ان ذلك جائز بشرطين احدهما ان يكون بالمسلمين قلة ويكون بالمشركون كثرة والثاني
ان يعلم من المشركون حسن راى في الاسلام وميله اليه قال ومتى استعان الامام بهم رضى لهم ولم يسهم
فالاول فيه تشديد على المسلمين لو انهم طلبوا الاستعانة بالمشركون ان لم يقع ما شرطه مالك من الاستثناء
والثاني مخفف عليهم في لك بالشرط الذي ذكره وكذلك الحكم في القول الثالث فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان وتوجب له الاقوال ظاهرا وكل ذلك راجع الى راى الامام او نائبه * ومن ذلك قول مالك والشافعي
واحمد ان الحدود تقام في دار الحرب على من تعجب عليه في دار الاسلام فكل فعل يرتكبه المسلم في دار
الاسلام اذا ارتكبه في دار الحرب لزمه الحد سواء كان من حقوق الله عز وجل او من حقوق الادميين
فاذا زنى او سرق او شرب الخمر او قذف حدم مع قول ابي حنيفة انه لا يقام عليه حد من زنا او سرقة او
شرب خمر او قذف الا ان يكون بدار الحرب امام يقيم عليه بنفسه قال مالك والشافعي لسكن لا يستوفى
في دار الحرب حتى يرجع الى دار الاسلام وقال ابو حنيفة ان كان في دار الحرب امام مع جيش المسلمين اقام
عليهم الحدود في المسكر قبل الرجوع وان كان امير مريته لم يقم الحدود في دار الحرب ثم ان دخل دار
الاسلام من فعل ما وجب الحد سقطت الحدود عنه كلها الا القتل فانه يضمن بالدية في ماله عمدا كان او
خطا فالاول مشدد على المسلمين نصرته للشرعية المطهرة وقديما لنصرته على الخوف والمتوقع من تفسير
قلوب المسكر الموجب اضغاث العزم من القتال والثاني مخفف على مسكر الاسلام بعدم اقامة الحدود
في دار الحرب الا ان يكون الامام حاضرا فان سوائه وخوف المسكر منه تنفع من انكسار قلوبهم وضغفها
من القتل باقامة الحدود على بعض اخوانهم بخلاف ما اذا كان المسكر مع امير كما قال ابو حنيفة فيعمل
كلام مالك والشافعي في قولهم انه تعجب الحدود على من وقع فيها لسكن لا تقام الا اذا رجعوا الى
دار الاسلام على خوف انكسار قلوب المسكر وضغفها عن القتال ونحو وجههم عن طاعة الامير اما اذا
كانوا يخافون من سطوته فهو ملحق بالامام الاعظم وجه قول من قال انه اذا دخل دار الاسلام سقطت
الحدود كلها الا القتل الترتيب في الجهاد بعد ذلك واعتقادهم ان امير المسكر وماترك اقامة الحدود
عليهم الاحبة فيهم فلا يابون بعد ذلك من السطوة مع في الجهاد اذا طاهم له بخلاف ما اذا اقام الحدود
عليهم فانهم ربما انقربت نفوسهم منه وقالوا انه يكرهنا فلا نساقر معه وقالوا لا يتعقل ان اقامة الحدود
عليه مصلحة له ابدا لمجاهد عن شهرد وجوب تقديم امر الشارع على حفظ نفوسهم ورايضا فان حقوق
الله في الحدود السابقة مبنية على المساحة الا ان الله فان الغالب فيه حق الا تدمين فلذلك لم يسقط
خوفهم ووقع فساد اعظم من فساد وجوب الدية على ذلك القاتل هذا ما ظهر لي من الشواحيه ككلام
الائمة في هذا الوقت والله اعلم * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا تصح الاستنابة في الجهاد سواء كان
بجهل او باجرة او بمرج وسواء نذر على المستناب او نذر مع قول مالك انه تصح الاستنابة بالجهد اذ
لم يكن الجهاد مبنيا على المناب كاله او الامة قال ولا بأس بالجهاز في الزمور كما هي عليه الناس

قال اول مشدد على المجاهدين بوجوب الخروج هاهنا بانفسهم والثاني فيه تخفيف عليهم فرجع الامر الى ميزان ووجه الاول انطوف من أن يتواكل الناس على بعضهم بعضا فلا يخرج أحدهم الى الجهاد فتضعف كلمة الاسلام فان النفس من شأنه الكسل والجبن عن القتال لما فيه من توقع الموت أو الجراحات الشديدة ووجه الثاني أن النائب قائم مقام المستنيب في نصرته دين الاسلام فكأن المستنيب يغار على دين الاسلام فكذلك النائب غالباً ويصح حمل الاول على ما إذا كان النائب يقوم مقام المستنيب وحمل الثاني على ما إذا كان يقوم مقامه في نصرته الدين كما اشترنا اليه في التوجيه ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو وطئ أحد الغامنين جارية من السبي قبل القسمة فلا حد عليه وإنما عليه عقوبة وكذلك لا يثبت نسب الولد بل هو محمول على الغنيمه مع قول مالك انه زان يحد ومع قول الشافعي وأحمد انه لا حد عليه ويثبت نسب الولد وحريته وعليه قيمته والمهر يرد في الغنيمه وهل تصير أم ولد قال أحمد نعم وقال الشافعي في أصح قوايه لا تصير فالاول فيه تخفيف على الواطئ في عدم وجوب الحد وفيه تشديد عليه في عدم ثبوت نسب الولد وجعله محمولاً على الغنيمه والثاني مشدد عليه بالحد والثالث فيه تخفيف عليه من حيث عدم الحد وثبوت صحة سيرة الولد وثبوت نسبه وتشديد من حيث أن عليه قيمته والمهر فرجع الامر الى ميزان ووجه الاقوال ظاهرة لا تخفى على القطن ووجه كونها صارت أم ولد على قول أحمد ثبوت نسب ولدها وكونها لا حد عليه في وطئها عنده ووجه مخالفة الشافعي له في عدم صيرورتها أم ولد وان كان قائلاً بثبوت النسب وأنه لا حد عليه في وطئها الاحتياط لكونه نصيب الواطئ في تلك الجارية جزأً ضعيفاً بالنسبة لجميع الغامنين وهذا ما ظهر من التوجيه في هذا الوقت ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في إحدى الروايتين انه إذا كان جارية في سفينة فوقع فيها نار فان كانوا لم يرجوا النجاة لا في الماء ولا في الاقامة في السفينة فلهم الخيار بين الصبر وبين القاتلهم أنفسهم في الماء مع قول أحمد انهم ان رجوا النجاة في الاقامة ألقوا في الشبثات ثم اتوا واستوى الامر ان فعلوا ما شاؤوا وان أبقوا ما هلك فيها أو غلب على ظنهم فرأيتان أن يظهرهما منع الاقامة لانهن لم يرجوا النجاة وبه قال محمد بن الحسن ومالك في رواية له فالاول منفصل وكذلك الثاني وأحدثني التفصيل مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى ميزان فتأمله ومن ذلك قول مالك ان هذا بان امرأ الجيوش تكون غنيمه ففيها الخمس ولا يختصمون بها قال وهكذا ان أهدي الى أمير من امرأ المسلمين لان ذلك على وجه انطوف فان أهدي العدو الى أحد من المسلمين ليس بأمر فلا بأس بأخذها وتكون له دون أهل العسكر ورأى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة وقال أبو يوسف ما أهدي ملك الروم الى أمير الجيش في دار الحرب فهو له خاصة وكذلك ما يعطى للرسول ولبيد كره عن أبي حنيفة خلافاً وقال الشافعي اذا أهدي الى الوالي هدية فان كانت لشيء ناله منه حقاً كان أم باطلاً فحرام على الوالي أخذها لانه يحرم عليه ان يأخذ على خلاص الحق به لا وقد أقره الله تعالى ذلك وأما أخذها لجهل على الباطل فهو حرام كالباطل فان أهدي اليه من غير هذين المعتبرين أحد في ولايته فقتله لا وشكراً فلا يقبلها فان قبلها منه كانت في الهدية لا بسببه عندي غيره الا أن يكافئه على ذلك بقدر ما يسعه وان كانت من رجل لا سلطان له عليه وليس بالبلد الذي به سلطانا يشكره على إحسان كان منه فاحب أن يقبلها ويجعلها لاهل الولاية أو يدها ولا يأخذ على الغير كفاية فان أخذها وقولها لم تحرم عليه وقال أحمد في إحدى روايته انه لا يختص بها من أهديت اليه بل هي غنيمه فيها الخمس وفي الأخرى يختص بها الامام فقوله مالك مشدد على الامراء على ما فيه من التفصيل مع ما وافق فيه أبو حنيفة ورأى محمد بن الحسن عنه وقول أبي يوسف مخفف على الأمير وقول الشافعي فيه تشديد في أحدثني التفصيل وتخفيف في الشئ الاخر والرواية الاولى عن أحمد موافقة لقول مالك ووجه الرواية الاخرى له من كون الهدية تختص بالامير ان ذلك هو الغالب على من أهدي شيئاً للامراء في وقت من الاوقات فرجع الامر الى ميزان ومن ذلك قول الامامة الثلاثة ان الغال من الغنيمه قبل حيازتها اذا كان له فيها حق لا يحرقه رجله ولا يحرق سهمه

مذهب واحد منهم فيقصم نفسه على اقباع ذلك المذهب حتى انه اذا حضر عنده خصمان وكان ما تشاجر فيه مما يبقى الفقهاء الثلاثة بحكمه نحو التوكيل بغير رضا الخصم وكان الحاكم حنفياً وعلم ان مالك والشافعي وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان بأحد حنفية بمنه فعدل بها اجتمع عليه هؤلاء الامامة الثلاثة الى ما ذهب اليه أبو حنيفة بقدره من غير ان يثبت عنده بالدليل ما قاله ولا أداه اليه الاجتهاد فاني أخاف على هذا من الله عز وجل أن يكون اتبع في ذلك هو وان لم يس من الذين يستمعون القول فينبهون أحسنه وكذلك ان كان القاضي مالكيًا فاختصم اليه اثنان في شئ من السكك فقتل بطهارته مع علمه بان الفقهاء كلهم قضوا بغيره واسته وكذلك ان كان القاضي شافعيًا فاختصم اليه اثنان في متروكة التسمية عمداً فقال أحدهما هذا مني من بيع شاة مذكاة فقال الآخر انما منعتك من بيع الميتة فقتل عليه بغيره وهو يعلم ان الامامة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان القاضي حنبليًا فاختصم اليه اثنان فقال أحدهم ان عليه مال فقال الآخر كان له على مال فقتل بغيره فقضى عليه بالبراءة وقد علم ان

الائمة الثلاثة على خلاف
فهذا وانما له مما توشى اتباع
الاكثرين فيه عندي اقرب
الى الاختلاس وارجح في العمل
ومقتضى هذا ان ولايات
الحكام في وقتنا صعبة وانهم
قد سددوا نعرنا من تغور
الاسلام منه فرض كفاية
ولو اهدت هذا القول ولم
اذكره ومثبت على الطريق
التي عشتى عليها الفقهاء يذكرونها
كل منهم في كتاب مستنفه
او كاد لم قاله انه لا يصح ان
يكون قاضيا الامن كان من
اهل الاجتهاد ثم ذكر شروط
الاجتهاد لمحصل بذلك ضيق
وسرج على الناس فان غاب
شروط الاجتهاد الاثن قد
فقدت في اكثر القضاة وهذا
كالاخلاق والتناقض وكانه
توطيل للحاكم وسد باب
الحكم وهذا غير مسلم بل
الاصح في المسئلة ان ولاية
الحكام جائزة ونحو حكمهم
صحيحة نافذة والله اعلم
(فصل) المرأة هل يصح
ان نسلي القضاء قال مالك
والشافعي واحمد لا يصح
وقال ابو حنيفة يصح ان
تكون قاضية في كل شيء
تقبل فيه شهادة النساء
وعنده ان شهادة النساء
تقبل في كل شيء الا في الحدود
والجراح فهي عنده تقضي
في كل شيء الا في الحدود
والجراح وقال ابن جرير
الطبري يصح ان تكون
قاضية في كل شيء وانفقوا

مع قول احمد انه يحرق رجله الذي معه الا المصحف وما فيه روح من الحيوان وما هو جنة للشمال كالسلاح
رواية واحدة واما كونه يحرق سهمه ففيه روايةان فالاول فيه تخفيف على الغال والثاني فيه تضيق
خفته تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على ما ذكره المصنف بل بما عمل به على
القول من غالب العسكر فيكون في القوي زجر وتنفير من الغلول ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد في
المنصوص عنه ان مال النقي وهو ما اخذ من مشرك لا يحل كقره بغير مال كالجزية المأخوذة على الرؤس
واجرة الارض المأخوذة برسم الخراج او ما تركه فزها هو وبما مال المرتد اذ اذقتل في ردة ومال كافر
مات بلا وارث وما يؤخذ منهم من العشر اذا اختلفوا الى بلاد المسلمين او صولوا على ما يكون للمسلمين
كافة فلا يخمس بل يكون جميعه لمصالح المسلمين مع قول مالك ان ذلك كله في منجز مقسوم بصره
الامام في مصالح المسلمين بعد اخذ حاجته منه ومع قول الشافعي ان ذلك يخمس وقد كان ذلك لرسول الله
صلى الله عليه وسلم وفيما يصنع به بعد موته قولان احدهم المصالح المسلمين والثاني لقائلة واما الذي
يخمس منه ففيه قولان الجديد انه يخمس جميعه وهي رواية عن احمد والقديم لا يخمس الا ما تركه
فزا وهو راي الاول فيه تشديد على الامام بعدم اخذ شيء من الاموال المذكورة لنفسه وجعلها كلها
للمسلمين وقول مالك فيه تخفيف عليه باخذ لنفسه شيئا وقول الشافعي وبما بعده واضح فرجع الامر الى
مرتبتي الميزان والحمد لله رب العالمين (باب الجزية)

اتفق الاثمة على ان الجزية تضرب على اهل الكتاب وهم اليهود والنصارى وعلى المجوس فلا تؤخذ
من عبدة الاوثان مطلقا وانفقوا على ان الجزية لا تضرب على نساء اهل الكتاب ولا على صبيانهم حتى
يبلغوا ولا على عبيدهم ولا على مجنون واعشى وشيخ فان ولا على اهل الصوامع هكذا قال ابن هبيرة وذكر
الرافعي والنووي في ذلك خلافا عن الشافعي وهبيرة والنووي في المهاج والمذنب رجوعا على زمن وشيخ
هرم واعشى وراغب واجبر وقال الرافعي المنصوص ان الجزية بمعاينة كراء الدار فيستوى فيها ارباب
الاعذر وغيرهم واتفقوا على ان المرأة من المشركين اذا هاجرت الى بلاد المسلمين وقد كان الامام شرط ان
من جاء منهم مسلما ردناه انما لا ترد على انه لا يجوز احداث كنية ولا دعة في المدن والامصار بدار
الاسلام هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق في الباب واما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاثمة الثلاثة
والشافعي في احد قوليه ان المجوس ليسوا باهل كتاب مع القول الثاني للشافعي انهم اهل كتاب فالاول
مشدد على المجوس بعدم احترامهم وتحرير من مكنتهم والثاني تخفيف عليهم فرجع الامر الى مرتبتي
الميزان ووجه الاول الاخذ فيه بالاحتياط للمسلمين فلا ينالوا كونهم ولا باكون ذبيحتهم حتى يثبت ان لهم
كتابا ولم يثبت عندنا ذلك ووجه الثاني انه ليس بمعاديل صحيح بنفي كونهم من اهل الكتاب او يثبت
ذلك فكان من الورع عدم القطع بشئ من احوالهم واحكامهم ومن ذلك قول ابي حنيفة ان من
لا كتاب له ولا شبهة كتاب كعبدة الاوثان من الجهم تؤخذ منهم الجزية دون ما اذا كانوا من العرب مع
قول مالك انهم اتؤخذ عن كل كافر عريبا كان او مجنونا الا مشركي قريش خاصة ومع قول الشافعي واحمد
في اظهر روايته لا تقبل الجزية من عبدة الاوثان مطلقا فالاول منحصل فيه تخفيف والثاني مشدد فيه
تخفيف على مشركي قريش والثالث تخفيف على جميع عبدة الاوثان فرجع الامر الى مرتبتي الميزان
ووجه الاقوال ظاهرة ومن ذلك قول ابي حنيفة في رواية احمد في الجزية مقدرة في الاقل
والاكثر فعلى الفقير المعمل اثنا عشر درهما وعلى المتوسط اربعة وعشرون درهما وعلى الغني ثمانية
واربعون درهما وفي رواية الاخرى لا حدانها موكولة الى راي الامام وليست مقدرة وفي رواية اخرى
له ثالثة ان الاقل منها مقدرون الاكثر وعنه رواية رابعة انها مقدرة في حق اهل اليمن خاصة دينار
دون غيرهم اتباعا لحديث ورد فيه وقال مالك في المشهور عنده انها مقدرة على الغني والفقير جميعا اربعة
دينار او اربعون درهما لافرق بينهم او قال الشافعي هي دينار يستوى فيه الغني والفقير والمتوسط
ووجه الاقوال كلها ظاهرة رجوعها الى اجتهاد الاثمة بالنظر لاهل بلادهم ومن ذلك قول الاثمة

على أنه لا يجوز أن يكون
القاضي عبدا (فصل)
القضاء هل هو من فروض
الكفايات أم لا قال أبو
حنيفة ومالك والشافعي
نعم ويجب على من تعين
عليه الدخول فيه إذا لم
يوجد غيره وقال أحمد في
أظهر روايته ليس هو
من فروض الكفايات ولا
يتعين الدخول فيه وإن لم
يوجد غيره ولو أخذ القضاء
بالشبهة لا يصح بقرائنه
بالاتفاق (فصل) وهل
يكره القضاء في المسجد
أم لا قال أبو حنيفة لا يكره
وقال مالك يس وهو السنة
وقال الشافعي يكره الآن
يدخل المسجد للصلاة
فحدث حكمة فيحكم فيه
(فصل) لا يقضى القاضي
بغير علمه بالاجماع وهل
يجوز له أن يقضى بعلمه أم
لا قال أبو حنيفة ما شهد
الحاكم من الأفعال الموجبة
للحد وقبل القضاء وبه
لا يحكم فيه بعلمه وما علمه من
حقوف الناس حكم فيه بما
علمه قبل القضاء وبه وقال
مالك وأحمد لا يقضى بعلمه
أما لا يسموا في ذلك حقوق
الله عز وجل وحقوق
الآدميين والعصم من
مذهب الشافعي أنه يقضى
بعلمه إلا في حدود الله عز
وجل (فصل) وهل يكره
للقاضي أن يتولى الشراء
والبيع بنفسه أم لا قال أبو

الثلاثة أن الفقير من أهل الجزية إذا لم يكن معتمدا ولا شيء له لا يؤخذ منه جزية مع قول الشافعي في أحد
أقواله في عقد الجزية على من لا نسب له ولا يملك من الأداة أنه يخرج من بلاد الإسلام وفي القول
الآخر أنه يقر ولا يخرج وإذا أقر في قول لا يؤخذ منه شيء وفي القول الآخر تجب الجزية ويحقق دمه
بضمانه أو يطالب بدينه وفي قول إذا حال عليه الحول ولم يملكها الحق بدار الحرب فالأول مخفف على
الذي الفقير والثاني فيه تشديد عليه وكذلك ما بعده فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ولكل من الأقوال
وجه ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمدان الذي إذا مات عليه جزية سقطت بموته مع قول الإمام مالك
والشافعي أنها لا تسقط فالأول مخفف والثاني مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أنها
انما وجبت على الذي اضاع أهله لا يتقوى بذلك المال على شعار بنينا وقد زال ذلك الأمر بموته ووجه
الثاني أن ورثته قائمون مقامه في التقوى بذلك المال المخاف منه فكانه لم يموت ومن ذلك قول أبي حنيفة
أن الجزية تجب على الذي بأول الحول ولنا المطالبة به ما بعد عقد الذمة مع قول مالك في المشهور وعنده
والشافعي وأحمدانها تجب بأخر الحول ولا يملك المطالبة به ما بعد عقد الذمة حتى تمضي سنة فإن مات في
أثناء الحول فقال أبو حنيفة وأحمدانها تسقط وقال مالك والشافعي تؤخذ من ماله جزية ماضية من السنة
فالأول فيه تشديد على الذي والثاني فيه تخفيف عليه والأول من مسئلة الموت مخفف والثاني فيه
تشديد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه هذه الأقوال ظاهرة ومن ذلك قول الأئمة
الثلاثة أن الجزية إذا وجبت على ذي ولم يؤدها حتى أسلم سقطت عنه باسلامه وكذلك القول فيما لو كان
عليه سنين ولم يؤد الجزية فيها ثم أسلم قبل أدائها مع قول الشافعي أن الإسلام بعد الحول لا يسقط الجزية
لأنها أجرة الدار ولو دخلت سنة ولم يؤد الأولى قال أبو حنيفة سقطت جزية السنة الماضية بالتدخل مع
قول الشافعي وأحمدانها لا تسقط بل تجب جزية السنتين فالأول من المسئلة الأولى مخفف والقول الثاني
فيه تشديد وكذلك القول في مسئلة التدخل فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان وتوجيه ذلك ظاهر ومن
ذلك قول الأئمة الثلاثة أن المشرى كين إذا هو دواعه دوا في لهم مع قول أبي حنيفة أنه يشترط في ذلك بقاء
المصلحة حتى اقتضت المصلحة الفسخ بهذا إيهام عهدهم فالأول فيه تشديد علينا والثاني مفصل فراجع
الأمر إلى من تبنى الميزان ويصح حمل الأول على بقاء المصلحة فتشكون من مسائل الاتفاق ومن
ذلك قول أبي حنيفة أن الحرب إذا هي على التجار على بلاد المسلمين لا يؤخذ منه عشرين إلا أن يكونوا
بأخذون منها مع قول مالك وأحمدانها يؤخذ منهم العشر قال مالك وهذا إذا كان دخوله بامان ولم يشترط
عليه أكثر من العشر فإن شرط عليه أكثر من العشر عند دخوله أخذ منه ومع قول الشافعي أنه يشترط
عليه العشر حال أخذه أخذوا الأفلان من أصحابه من قال يؤخذ منه العشر وإن لم يشترط ذلك فالأول
والثالث مفصل والثاني مشدد وكذلك قول أصحاب الشافعي هو مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان
وكل ذلك راجع إلى رأي الإمام ومن ذلك قول مالك أن الذي إذا التجر من بلد إلى بلد أنه يؤخذ منه العشر
كلما التجروا والتجر في السنة هي أرا وقال الشافعي إلا أن يشترط وقال أبو حنيفة وأحمدانها يؤخذ من الذي
نصف العشر واعتبر أبو حنيفة وأحمدانها في ذلك فقال أبو حنيفة ونصابه في ذلك كنهه مال المسلم
وقال أحمدانها نصابه في ذلك للعربى خمسة دنانير والذي عشرة فالأول من أهل المسئلة فيه تشديد على
الذي والثاني مفصل والثالث مخفف بنصف العشر وقول أبي حنيفة في النصيب مخفف وقول أحمد
فيه تشديد على الحرب وتخفيف على الذي فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان وتوجيه هذه الأقوال راجع
إلى اجتماعها ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن عهد الذي بنقض بمنه الجزية وامتداعه من اجراء
أحكام الإسلام عليه إذا حكم حاكمها عليه مع قول أبي حنيفة أنه لا ينقض عهدهم بذلك إلا أن يكون
لهم منه بحار بونهم ثم لم يقرب دار الحرب فالأول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف بالتفصيل الذي ذكره
فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن ما إذا اشتهر من تقريرهم في دار الإسلام بالجزية بقاها
هو إذا لا لهم وصغارهم فاذا امتدعوا من اجراء أحكام الإسلام عليهم فقد سبوا إلى اهراز كلمة الكفر

حنيفة لا يكره ذلك وقال
مالك والشافعي وأحمد يكره
ويكرهه إن يولى (فصل)
إذا كان القاضي لا يعرف
لسان المسلمين لا يختلاف
فيهم ما فلا بد للقاضي من
أن يرجع من أهلهم واختلافوا
في عدد من يمسك في ذلك
وكذلك في التمسك بين
لا يعرفون أديبه رسالة والجراح
والتهديد فقال أبو حنيفة
وأحمد في إحدى روايته
تقبل شهادة الرجل الواحد
في ذلك كما قبل أبو حنيفة
ويجوز أن يكون امرأه وقال
الشافعي وأحمد في الرواية
الأنثى لا يقبل أقل من
رجلين وقال مالك لا بد من
اثنتين فإن كان الخصم في
أقارب جبال قبيل فيه
عنده رجل واحد وأما
وان كان يتعلق بالحكم
الأبدان لم يقبل إلا رجلان
(فصل) إذا عول القاضي
ففسه فهل ينزل أم لا نقل
المحققون من أصحاب الشافعي
كيف عول نفسه انزل ان
لم يتعين عليه وان تعين عليه
ان ينزل في أظهر الوجهين
قال الداودي ان ينزل
نفسه له من جاز أو غيره لم
يجز ولكن لا يجوز أن ينزل
سواه إلا بعد إعلام الإمام
سنة فأنه لا له موكول
بل يحرم عليه ما سألته
على الإمام أن يهفيه إذا
دعوه فيتم عزله باستئنائه
فأنه ولا يتم بأحد هاهنا

وهو قوام طاعة إمامنا ووجه الثاني ظاهر راجع إلى رأي الإمام ٧ فان حكم امتناع من ليس ههنا
منعته من إجراء أحكام الإسلام عليه بلا امتناع لقدرتنا على إزالته وإيقاع النكال به ومن ذلك قول أبي
حنيفة أنه لا ينتقض عهد أهل الذمة بفعل ما يجب عليهم تركه والكف عنه مما فيه ضرر على المسلمين أو
أحاديثهم في نفس أو مال وذلك في ثمانية أشياء سنأتي في كلام ابن القاسم الآن يكون لهم منعة فيتعلمون
على موضع ويحاربوننا أو يلحقون بدار الحرب مع قول الشافعي أنه متى قاتل الذي المسلمين انتقض عهده
سواء أشرط عليه تركه في عقد الجزية أم لم يشرط فان فعل ما سوى ذلك ففيه تفصيل فان لم يشرط عليه
السكف من ذلك في العقد لم ينتقض وإن شرط انتقض على الأصح من مذهبه ومع قول مالك أنه لا ينتقض
عهده بالزنا بالمسلمة ولا بالأسابة لنكاح وينتقض بما سوى ذلك لا قطع الطريق وقال ابن القاسم من
أصحابه ينتقض بهذه الثمانية أشياء وهي أن يجهدها على قتال المسلمين أو يزي أحمدهم بمسلمة أو يهديها
باسم نكاح أو يغتن مسلمة من دينه أو يقطع عليه الطريق أو يؤوي لأشركين جاسوسا أو يهين على
المسلمين بدلالة في كتاب المشر كين بأخبار المسلمين أو يقتل مسلما أو مسلمة عدا وهذه الثمانية هي
التي لا ينتقض أبو حنيفة العهد بها كما هي الإشارة إليها ولا فرق عند ابن القاسم بين أن تشرط عليهم
الأمور الثمانية المذكورة أم لم تشرط فالأول مذهبنا بشرط الذي ذكره والثاني فيه تشديد بالشرط
الذي ذكره كذلك والثالث فيه تخفيف من وجهه وتشديد من وجهه والرابع مشدد انتقض العهد بالثمانية
أشياء التي ذكرها فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأقوال كلها فهو مائة ومن ذلك قول
أحمد أنه إذا فعل الذي ما فيه فضاخمة ونقصه على الإسلام وذلك في أربعة أشياء ذكر الله عز وجل بها
لا يلحق بجلاله أو ذكر كتابه المجيد أو دينه أو رسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كثر وأبهر انتقض عهده
سواء شرط ذلك أم لم يشرط مع قول مالك إذا سبوا الله ورسوله أو دينه أو كتابه بغير ما كثر وأبهر انتقض
عهدهم سواء شرط ذلك أم لم يشرط ومع قول أكثر أصحاب الشافعي أن حكم ذلك حكم ما فيه ضرر على
المسلمين وهي الأشياء السبعة السابقة وذلك ان ما لم يشرط في العهد لا ينتقض به العهد وأما ما شرط فعلى
الوجهين وأما قول (١) أبي إسحق المروزي أن حكمه حكم الثلاثة الأول وهي الامتناع من الزنا
الجزية والالتزام أحكام المسلمين والاجتماع على قتالهم ومع قول أبي حنيفة لا ينتقض العهد بشئ من
ذلك وأما ينتقض بما إذا كان لهم منعة بقدر وجهها على المحاربة ويلحقون بدار الحرب فالأول مشدد
وكذلك الثاني والثالث والرابع والخامس تخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأقوال
الخمس ظاهرة لا تخفى على من له فهم ومن ذلك قول أبي حنيفة أن من انتقض عهده من أهل الذمة
أبيع قتله متى قدر عليه مع قول مالك في المشهور عنه أنه يقتل ويسبي سريته كما فعل رسول الله صلى الله
عليه وسلم بآبى الحقيق ومع قول الشافعي في أظهر قوليه وأحمدان الإمام بخير فيه بين الأسر بترقا
والقتل ولا يراد إلى ما منه فالأول فيه تشديد والثاني مشدد والثالث فيه نوع تخفيف بالتخيير المذكور
فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة يجوز للكافر دخول الحرم والأقامة فيه
مقام المسافر لكن لا يستوطنه مع قول الأئمة الثلاثة أنه يمنع من دخول الحرم ويجوز له أن يبيت حنيفة
دخول الواحد من الكفار إلى الكهنة فالأول مخفف بالشرط الذي ذكره والثاني مشدد فرجع الأمر
إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أن الكافر المحرم والذي لا يمنع من استيطان الحجاز وهو
مكة والمدينة وما حولهما مع قول الأئمة الثلاثة أنه يمنع إلا أن يكون الداخل منهم تابعا أو يأذن له الإمام
ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام ثم ينتقل وأما ما سوى المسجد الحرام من المساجد فقال أبو حنيفة يجوز دخوله
لأشركين بغير إذن وقال الشافعي لا يجوز لهم دخوله إلا بأذن من المسلمين وقال مالك وأحمد لا يجوز لهم
دخولها بحال فالأول من المسئلة الأولى وهي استيطان الحجاز مخفف والثاني مشدد بالاستثناء الذي ذكره

(١) قوله وأما قول أبي إسحق الخ سقط جوابا من الأصل فلا ريب

والاول من المسئلة الثانية مخفف والثاني فيه تشديد والثالث مشدد فرجع الامر الى من تبقى الميزان في المسئلةين فالاعمة ما بين مشدد ومخفف ويصح حل المخفف على ما اذارجى منه الاسلام بالدخول وحل المشدد ما اذارجى منه ذلك ومن ذلك قول الاعمة الثلاثة انه لا يجوز احداث كنيسة فيها قارب المدن والامصار بدرا الاسلام مع قول أبي حنيفة ان الموضع اذا كان قريبا من المدينة وهو قدر ميل أو أقل لم يجوز ذلك فيه وان كان أبعد من ذلك جاز فالاول مشدد والثاني مفصل فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول الاعمة الثلاثة انه لو انهم من كنانة منهم أو بيمهم شيء في دار الاسلام جاز لهم ترجمه وتجديده مع اشتراط أبي حنيفة أن تكون الكنيسة أو البيعة في أرض فثحت صلحا فان فثحت عنوة لم يجوز مع قول أحمد في أظهر رواياته واختارها بعض أصحابه رجاءه من أهلام الشافعية كابن سعيد الاصطخري وأبي علي بن هريرة انه لا يجوز ترجمه ما تشعت ولا تجديده بناء على الاطلاق ومع قول أحمد في الرواية الثانية انه يجوز ترجمه ما تشعت دون ما استولى عليه الخراب وفي الرواية الثالثة له جواز ذلك على الاطلاق فالاول فيه تخفيف على أهل الذمة بالشروط عند أبي حنيفة والتفصيل والثاني مشدد بالتفصيل الذي ذكره والثالث فيه تخفيف والرابع مخفف فرجع الامر الى من تبقى الميزان والله تعالى أعلم

كتاب القضاة

اتفق الاعمة على انه لا يجوز أن يكون القاضي عبدا وعلى ان القاضي اذا أخذ القضاة بالرشوة لم يصير قاضيا وأجمعوا على انه لا يجوز للقاضي ان يقضى بغير علمه وعلى ان القاضي اذا لم يعرف لغة انطقهم فلا بد من ترجمان يترجم له عن انطقهم وكذلك اتفقوا على ان كتاب القاضي الى القاضي في الحقوق المالية جائز مقبول بخلاف كتابته اليه في الحدود والقصاص والسكاح والطلاق واللعن فانه غير مقبول خلافا لما لاك فان عنده يقبل كتاب القاضي في ذلك كله كما سيأتي توجهه في مسائل الخلاف وعلى ان حكم الحاكم اذا حكم باجتهاده ثم بان له اجتهاد يناقضه ويخالفه فانه لا ينتقض الاول وكذا اذا وقع حكم غيره فلم يرد فانه لا ينتقضه وأجمعوا على انه لا يجوز تحكيم أحد في اقامة حد من حدود الله عز وجل كما سيأتي في الباب وانما يكون التحكيم في غير الحدود واتفقوا على انه اذا أوصى اليه ولم يعلم بالوصية فهو وصي بخلاف الوكيل هذا ما وجدته من مسائل الاجماع والاتفاق في الباب وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الاعمة الثلاثة انه لا يجوز أن يولى القضاء من ليس من أهل الاجتهاد كالجاهل بطرق الاحكام مع قول أبي حنيفة انه يجوز تولية من ليس بمتقدم واختلاف أصحابه فتنهم من شرط الاجتهاد ومنهم من أجاز ولاية العاقل وقالوا يقبل ويحكم قال ابن هبيرة في الايضاح والتهج من هذه المسئلة ان من شرط الاجتهاد انما عني به ما كان عليه الناس في الحال الاول قبل استقرار مذهب الاعمة الاربعة التي أجهت الامة على ان كل واحد منها يجوز العمل به لانه مستند الى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فالتقاضي الآن وان لم يكن من أهل الاجتهاد ولا تعب في طلب الاحاديث وافتقار طريقها لتمكن عرف من لغة الناطق بالشريعة عليه الصلاة والسلام ما لا يحتاج معه الى شروط الاجتهاد فان ذلك مما قد فرغ له منه وتعب له فيه سواء وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين من الاعمة على جميع ما حواه من بعدهم وانحصر الحق في أقوالهم وتدونت العلوم وانتهى الامر من هؤلاء المجتهدين الى ما انضغ فيه الحق وانما على القاضي الآن أن يقضى بما يأخذ عنهم أو عن واحد منهم فانه في معنى من كان اذا اجتهاده الى قول قائله وعلى ذلك فانه اذا خرج من خلافهم مترجما واطن الاتفاق ما أمكنه كان أخذ بابا لحزم ما لا بالاول وكذلك اذا قصد في مواطن الخلاف ترجيح ما عليه الاكثر منهم والعمل بما قاله الجمهور دون الواحد فانه يأخذ بالحزم مع جواز عمله بقول الواحد الا أني أكره له أن يكون مقتصر في حكمه على اتباع مذهب أبيه أو شيعته مثلا فاذا حضر عنده خصمان وكان ما اتساخا فيه مما يقتضي به الاعمة الثلاثة يحكمه فهو التوكيل بغير رضا انطقهم وكان الحاكم حنفيًا وعلم ان مالكا والشافعي وأحمد اتفقوا على جواز هذا التوكيل وان أبا حنيفة يمنعه فعلى عمالهم هؤلاء الاعمة الثلاثة الى ما ذهب اليه أبو حنيفة بغيره من غير أن يثبت

ولا يكون قوله عز انت القاضي عز لا لان العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزلهما (فصل) قال لا يجب لو فسق القاضي ثم تاب وحسن حاله فهل يعود قاضيا من غير تجديده ولا ية وجهان أحدهما لا يعود بخلاف الجنون والاعماء اذ الاصح فيه ما يعود وقال الهروي في الاشراف لو فسق القاضي وانهزل ثم تاب صار واليا نص عليه يعني الشافعي لان ذلك باب الاحكام فان الانسان لا ينفك غالبا عن أمور يعصى بها فيه تقرالى مطالعة الامام بغور الحاجة وقال القاضي ان حدثت فسق في القاضي وأصر ان عزل وان عمل الاقلاع بنوبة وتدم لم يعزل لا لتفاد العصية عنه ولان هفوات ذوى الهيئات مقالة قل من يسلم الامن عصم (فصل) اختلاف الاعمة في سماع شهادة من لا تعرف عدالة الباطنة فقال أبو حنيفة يسأل الحاكم عن باطن العدالة في الحدود والقصاص قول واحد وفيها هذا اذ لا يسأل الا أن يظن انطقهم في الشاهد في طعن سال ومتى لم يظن لم يسأل ويسمع الشهود وكنيتي بعدد انهم في ظاهر أحوالهم وقال مالك والشافعي وأحمد في احاديث روايتيه لا يكتفى بالحكم بظاهر العدالة حتى يعرف العدالة الباطنة سواء

طعن الخصم ارم بطعن وسوا
كانت الشهادة في حقه
او غيره وعن احدى رواية
اخرى اختارها بعض اصحابه
ان الحاكم يكتفي بنظائره
لا سلام ولا يسأل على
الطلاق وهل تقبل الدعوى
بالجرح المطلق في العداوة
أم لا قال أبو حنيفة لا تقبل
وقال الشافعي وأحمد في أشهر
رواياته لا تقبل حتى يبين
سببه وقال مالك ان كان
الجرح عاملا بما يوجب
الجرح مبرزا في عداته قبل
جرحه مطلقا وان كان غير
متمم بمسببه الصفة لم
يقبل الا بتبيين السبب وهل
يقبل جرح النساء وتعيدهن
قال أبو حنيفة لا يقبل
وقال مالك والشافعي وأحمد
في أشهر روايته لا تدخل
هن في ذلك اذا قال المزكي
فلان عدل رضا قال أبو حنيفة
وأحمد يكتفي بذلك وقال الشافعي
لا يكتفي حتى يقول هو عدل
رضائي وهن في ذلك اذا
كان المزكي طالما بابا باب
العدالة قبل قوله في تركيته
عدل رضا ولم يفته قرأ قوله
في وهن (فصل) ولا يقضى
على غائب الا أن يحضر من
يقوم مقامه كوكيل أو
وصي عند أبي حنيفة وعند
الثلاثة يقضى عليه مطلقا
واذا قضى لانيسان يحن على
غائب أو وصي أو يحنون فهل
يجوز بيعه الى تحليفه للشافعي
وجهان أحدهما نعم وقال

عليه بالدليل ما قاله ولا أداه اليه اجتهاده فأنى أخاف عليه من الله عز وجل أن يكون اتبع في ذلك هواه
ولم يكن من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وكذلك ان كان القاضي مالكيًا واختصم اليه اثنان
في سؤر الكتاب فقصى بطهارته مع علمه بأن الفقهاء كلهم قد قضوا بغيره واسته وكذا ان كان القاضي
شافعيًا واختصم اليه اثنان في متروك التسمية هذا فقال أحمد هاهنا معنى من يسمع شاهدة مدكاة وقال
آخر انما معناه من يبيع المينة فقصى عليه بذهب وهو يعلم ان الأئمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان
القاضي حنبليًا فاختصم اليه اثنان فقال أحمد هاهنا على خلافه فذهب وهو يعلم ان الأئمة الثلاثة على خلافه وكذلك ان كان
فقضى عليه بالبراءة مع علمه بان الأئمة الثلاثة على خلافه فهذا وأمثاله مما أرجو أن يكون أقرب الى
الحل لا سيما وأرى في العمل ومقتضى هذا ان ولايات الحكام في عصرنا هذا أصبحت وانهم قد سدوا ثغرها من
نحوه والاسلام مما سده فرض كفاية قال ابن هبيرة ولي أهملت هذا القول ولم أذكره ومثبت على ما عليه
الفقهاء من أنه لا يهمل أن يكون قاضيًا الا من كان من أهل الاجتهاد لمحصل بذلك ضيق وسرج على
الناس فان غالب شروط الاجتهاد الآن قد فقدت في أكثر القضاة وهذا كالأحالة والتناقض لمساقيه من
تعطيل الاحكام وسد باب الحكم وذلك غير مسلم بل الصحيح في هذه المسئلة أن ولاية الحكام جائزة وان
حكوماتهم صحيحة نافذة وان لم يكونوا مجتهدين والله تعالى أعلم اه كلام ابن هبيرة وهو كلام محمدر
ولنرجع الى أصل المسئلة فنقول ان الاول الذي شرط وجود الاجتهاد في القاضي مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول الجري على قواعد أهل العصر الاول من السلف من
وجود كثرة المجتهدين فيه ووجه الثاني الجري على قواعد المقلد من مذاهب الأئمة
المجتهدين الآن قائم مقام صاحب ذلك المذهب من الأئمة الاربعه وكانه واحد من الأئمة لقوله بقوله
وتقيده به وقواعد لا يخرج عنها كما أشار اليه ابن هبيرة والله تعالى أعلم ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
انه لا يصح تولية المرأة القضاة مع قول أبي حنيفة انه يصح أن تكون قاضية في كل شيء تقبل فيه شهادة
النساء وعنده ان شهادة النساء تقبل في كل شيء الا الحدود والجراح فانها لا تقبل عنده ومع قول محمد بن
جوير يصح أن تكون المرأة قاضية في كل شيء فالاول مشدد وعليه يرى السلف والخلف والثاني فيه
تخفيف والثالث مخفف فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول ان القاضي نائب عن الامام
الاعظم وقد أجمعوا على اشتراط ذكره ووجه الثاني والثالث ان فصل الخصومات من باب الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر ولم يشترطوا في ذلك المذكور فان المعلوم على الشريعة المطهرة الثابتة في
الحكم على الحاكم بها وقد قال صلى الله عليه وسلم ان يفلح قوم ولوا أمرهم امرأه قال ذلك لما ولوا جماعة
الملك كسرى ابنته من بعده الملك وقد أجمع أهل الكشف على اشتراط الذكر في كل داع الى الله ولم يبالغوا
ان أحدهم نساء السلف الصالح تصدربت اربعة المريدن أيد النقص النساء في الدرجة وان ورد السكالك
في بعضهن كريمة ابنة عمران وأسبغة امرأه فرعون فذلك كمال بالنسبة للنسوة والدين لا بالنسبة للسكرين
الناس وتسليحهم في مقامات الولاء بغاية أمر المرأة أن تسكون عابدة زاهدة كراوية العديوة وبالجملة
فلا يعلم بعد ما نشهه رضي الله عنها اجتهاد من جميع أمهات المؤمنين ولا كاملة نطق من بالرجال والحمد لله
رب العالمين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة ان القضاة فرض من فروض الكفايات يجب على كل من تهيئ
عليه الدخول فيه اذ لم يوجد غيره ومع قول أحمد في أظهر رواياته انه ليس من فروض الكفايات ولا
يتهيئ الدخول فيه وان لم يوجد غيره فالاول مشدد في وجوب تولية القضاة بالشرط الذي ذكره والثاني
مخفف في عدم وجوبه فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول ظاهر ووجه الثاني انه من باب
الامارة وقد انتهى الشارع عن طلب المافيه من عدم الخلاص والمشي فيه على الشرط المستقيم فكان تركها
من باب احتياط الانسان لدينه وقد ضرب السلف الصالح وجسوا اليها القضاة في احوالهم رضي الله عنهم
أجمعين ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة انه يكره القضاة في المسبب ولا يكره لمن يتهيئ عليه الدخول

فيه وذلك اذ لم يجد غيره مع قول مالك بالسنية وفي قول الشافعي انه لو دخل المسجد للصلاة فحدثت حكومة
 فيكم فيها فلا كراهة فالاول فيه تشديد في المنع والثاني فيه حث على القضاء في المسجد والثالث فيه
 تخفيف فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاتباع في تحويله صلى الله عليه وسلم جئوا
 مساجدكم صبيبا فكم وبيعكم وشراءكم وخصوصا انكم اه واذ كان عندني لا ينبغي التنازع ولو بغير رفع
 الصوت فيه كما ورد فكيف بحضرة الله الخاصة في المسجد بل لو اقي شخص بغير رفع الصوت لم ينع
 لميله الى الادب مع الله تعالى كما يعرف ذلك اهل حضرة الله تعالى من الاولياء ووجه الثاني انه من باب الامر
 بالمعروف والنهي عن المنكر فيجوز فعله كما يجوز في الخطبة يوم الجمعة لكونه يخلص المظلوم من الظالم
 ثم اذا رفع احد المصلين صوته في المسجد فليس على القاضي ان ينهيه عن ذلك لا غير فان كل امام مشهد
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي بعلمه فيما شاهد من الافعال الموجبة للحدود
 قبل القضاء وبعدم وعلمه من حقوق الناس حكم فيه بما علمه قبل القضاء وبعدم مع قول مالك واحمد
 انه لا يقضي بعلمه اولا وسواء في ذلك حقوق الله وحقوق العباد ومع قول الشافعي في اظهار القولين انه
 يقضي بعلمه الا في حدود الله تعالى فالاول والثالث فيهما تشديد على القاضي بالنهض في الذي ذكره
 وتخفيف عليه كذلك في حكمه بما علمه من حقوق الناس والثاني مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا يكره للقاضي ان يتولى البيع والشراء بنفسه مع قول الأئمة الثلاثة ان
 ذلك يكره له وطريقه ان يولى فالاول مخفف خاص بالكابر الذين لا يملكون من طريق الحق بالمحابة ولا
 يقبلون والثاني مشدد خاص بالذين لا يقدر احدهم بسوى بقلبه بين الخصمين اذا كان احدهما محسنا
 بالمحبة اليه والمحابة في البيع والشراء وغير ذلك فكان التوكيل في البيع والشراء لهذا أولى فرجع الامر
 الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة واحمد في احدى روايتيه انه تقبل شهادة الرجل الواحد في
 التهمة عن الخصم عند القاضي وفي التعمير ببحاله وفي تأدية رسالته وفي الجرح والتهديد بل جوز أبو
 حنيفة ان يكون امرأته فجعلها كالرجل في ذلك كله مع قول الشافعي واحمد في الرواية الأخرى انه لا يقبل
 في ذلك أقل من رجلين وبذلك قال مالك قال فان كان الخصم في اقراره بالقبول فيه عنده رجل واحد وان
 وان كان يتعلق بأحكام الابدان لم يقبل فيه الارجلان فالاول فيه تخفيف والثاني تشديد والثالث
 فيه تفصيل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول جعله من باب الرواية ووجه الثاني وما بعده
 جعله من باب الشهادة ومعلوم انه يشترط فيها العدد غالبا ولم يجعل اليقين مع الشاهد كاشاهده ومن ذلك
 قول المحققين من أصحاب الشافعي ان القاضي كيف عزل نفسه ان عزل لم يتعين عليه وان تعين عليه لم
 ينعزل في أصح الوجهين مع قول المساوردي انه ان عزل نفسه بعد جاز أو بغير عذر لم يجز اسكن لا يجوز
 ان يعزل نفسه الا بعد اعلام الامام واستعفائه لانه موكول بعمل يحرم عليه اذ ساعته وعلى الامام ان
 يعفيه اذا وجد غيره فيتم عزله باستعفائه واستعفائه لا باحسد هما ولا يكون قوله عزت نفسي عزلا لان
 العزل يكون من المولى وهو لا يولى نفسه فلا يعزله الا في الاول فيه تشديد على الناس وتخفيف على القاضي
 بالشرط الذي ذكره فان فقد الشرط كان فيه تشديد على القاضي في أصح الوجهين دون الوجه الآخر والثاني
 مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه القولين ظاهر ومن ذلك قول أصحاب الشافعي ونقل
 من النص أيضا ان القاضي لو فسق ثم تاب وحسن حاله لا يعود قاضيا من غير تجديد ولا به خلاف الجنون
 والاعماذ لا يصح فيهما العود ومع قول الهروي في كتاب الاشراف ان القاضي لو فسق وانعزل ثم تاب صار
 والبا نص عليه الشافعي لان عدم صبر ورته والبا يسد باب الاحكام اذا الانسان لا ينفذ غالبا من فعل
 امور يهوى بها فيقتصر الى مطالعة الامام فجوز للحاجة ومع قول القاضي حسين ان حدثت الفسق
 للقاضي وأخر التوبة انعزل وان سجل الاقلاع من ذنبه وندم لم ينعزل لان تعفاء العصاة عنه فالاول فيه
 تشديد والثاني فيه تخفيف والثالث مفصل فرجع الامر الى مرتبة الميزان ونوجبه الاقوال ظاهر

ويتمهذه وعصمه فاضي البلد
اذا رفع اليه وان لم يوافق
واي حاكم البلد فله ان
يخطئه وان كان فيه خلاف
بين الائمة والشافعي قولان
احدهما يلزمهما حكمه
والثاني لا يلزم الا بتراضيهما
بل يكون ذلك كافيا في منه
وهذا الخلاف في مشقة الحكم
انما يعود الى الحكم في الاموال
فاما اللعان والنكاح والعصا
والحدود فلا يجوز ذلك فيها
اجمعا (فصل) ولو نسي
الحاكم ما حكم به فشهد عنده
شاهدان انه حكم بذلك قال مالك
واحمد يقبل شهادتهما فيحكم
بهما وقال ابو حنيفة والشافعي
لا يقبل شهادتهما ولا يرجع
الي قولهما حتى يذكرانه حكم به
(فصل) ولو قال القاضي
في حال ولا يتسه قضيت على
هذا الرجل بحق او بغيره قال
ابو حنيفة واحمد يقبل منه
ويستوفي الحق والحد وقال
مالك لا يقبل قوله حتى يشهد
معه عدلان او عدل ومن
الشافعي قولان احدهما
كسذهب ابي حنيفة وهو
الاصح والثاني كذهب مالك
ولو قال بعد ذلك كنت قضيت
بكذا في حال ولا يفي قال ابو
حنيفة ومالك والشافعي لا
يقبل منه وقال احمد يقبل منه
(فصل) حكم الحاكم لا يخرج
الامر عما هو عليه في الباطن
وانما ينفذ حكمه في الظاهر
فاذا ادعى مدعى على رجل
سقا واقام شاهدان بذلك
فحكم الحاكم بشهادتهما
فان كانا قد شهدا بغيره

ومن ذلك قول ابي حنيفة ان الحاكم لا يحكم في الحدود والعصا بالعدالة الظاهرة وانما يحكم بعد
سؤاله عن العدالة الباطنة قول واحد او اماما عند ذلك فلا يسأل الا بعد ان يطعن الخصم في الشاهد في
طعن سأل ومتى لم يطعن لم يسأل فيسمع الشهادة ويكتفي بعد انهم في ظاهر احوالهم مع قول مالك واحمد
في احدي روايتيه والشافعي ان الحاكم لا يكتفي بظاهر العدالة بل يصبر عن الحكم حتى يعرف العدالة
الباطنة سواء اطعن الخصم ام لم يطعن وسواء كانت الشهادة في حد او غيره ومع قول احمد في الرواية
الاخرى ان الحاكم يكتفي بظاهر الاسلام ولا يسأل على الاطلاق فالاول مفصل والثاني فيه تشديد
والثالث مخفف فرجع الامر الى مرقبي الميزان ولكل من الاقوال الثلاثة وجه ومن ذلك قول ابي
حنيفة ان الدعوى بالجرح المطلق تقبل مع قول الشافعي واحمد في احدي روايتيه انه لا يقبل حتى يعين
سبب الجرح ومع قول مالك ان كان الجرح عالما بما يوجب الجرح مبرزا في عدلته قبل جرحه مطلقا
وان كان غير منصف بهذه الصفة لم يقبل الا بتبيين السبب فالاول مشدد على الشهود وما ينبغي على رد
شهادتهم والثاني فيه تخفيف عليهم والثالث مفصل فرجع الامر الى مرقبي الميزان ويصح حل الاول
على من لم يكن محفوظا للظاهر مما تردد به الشهادة والثاني وما وافقه من قول مالك على من احتمل حاله
العدالة وعندهما قيل هذا لا بد من تبين سبب الجرح كينظر فيه الحاكم وقد اوردوا يقبل ومن ذلك قول ابي
حنيفة انه يقبل جرح النساء وتعدلهن الرجال مع قول مالك والشافعي واحمد في اظهر روايتيه انه لا
مدخل للنساء في ذلك فالاول مشدد على الشهود وما ينبغي على شهادتهم في صورة الخبر والثاني مخفف
عليهم فرجع الامر الى مرقبي الميزان ووجه الاول ان المرأة قد تكون طامعة باحكام الجرح والتعديل بل
ربما تكون اعرف من كثير من الرجال ووجه الثاني ان الجرح والتعديل يحتاج الى مخالطة شديدة
للجاناب من الرجال وهذا قل ان يتفق لامرأة ومن ذلك قول ابي حنيفة واحمد انه يكتفي في العدالة
بقول المزكي فلان عدل رضاع قول الشافعي ان ذلك لا يكتفي حتى يقول هو عدل رضائي وعلى ومع قول
مالك ان كان المزكي عالما باسباب العدالة قبل قوله في تركيته فلان عدل رضائي لا يفتقر الى قوله على ولي
فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مفصل فرجع الامر الى مرقبي الميزان ويصح حل
الاول على العالم العظيم باسباب العدالة والجرح الذي يحتاط لاموال الناس وايضا على
من كان دونه في الاحتياط فان مثل هذا قد يساهل في رصف الشاهد فاذا قال على ولي ارفعت الريبة
وبذلك علم توجبه قول مالك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لا يجوز للقاضي ان يقضي على غائب الا
ان يحضر من يقوم مقامه من وكيل او وصي مع قول الائمة الثلاثة انه يقضي على الغائب مطلقا واذا
قضى لا انسان بحق على غائب اوصى او محضون فعند احمد لا يحتاج الى اسلافه وقال أصحاب الشافعي
يحتاج الى تعاليفه في اصح الوجوهين فالاول مشدد على القاضي وعلى صاحب الدين مخفف عن المدينون
بالشرط الذي ذكره والثاني عكسه والاول من مسئلة التعاليف مخفف والثاني مشدد فرجع الامر الى
مرقبي الميزان ووجه الاول ان صاحب الحق قد يكون اظن بحجته من الوكيل او الوصي ووجه الثاني
انه قد يكون مثله ووجه الاول في مسئلة التعاليف الا كتمان القضاء وحل المدعي على الصمد في وجه
الثاني الاحتياط لاموال الناس ويصح حل الاول على اهل الخوف من الله والثاني على من كان بالاضد
من ذلك (قلت) وينبغي على ذلك مسئلة في علم التوحيد وهي ان من قال يجوز القضاء على الغائب
يجوز قياس الغائب على الشاهد في صفاته الباري جل وعلا ويقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه
قياسا على الانسان فانه قد يسلب العلم والابصار ويحده كمال من يقول لا يجوز القضاء على الغائب
بحرم هذا القياس ويقول صفات الحق تعالى غيره لا عينه لا بيان صفات خلقه وعلى ذلك اهل السكتف
حتى قال الشيخ عبي الدين رحم الله الامام ابا حنيفة ووفاء كل حنيفة حمله يقضي على الغائب بشئ
ا ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ان كتاب القاضي الى القاضي غير مبرور في الحدود والعصا والنكاح

فقد قيل ذلك الشيء للشهود

له ظاهر او باطنا وان كانا شهدا
بزو رفقة بدت ذلك الشيء
للمشهد له في الظاهر بالحكم
ولم ياتي الباطن بينهما وبين الله
عز وجل فهو على ملك
المشهد عليه كما كان سواء
كان ذلك في الفروج أو في
الاموال هذا قول مالك
والشافعي وأحمد وقال أبو
حنيفة حكم الحاكم اذا كان
هنا أو هنا فيجوز الاصل
عما هو عليه وبهذا الحكم
به ظاهر او باطنا ((فصل))
واثبنا على أن الحاكم اذا حكم
باجتهاده ثم بان له اجتهاد
يخالفه فانه لا ينقض الاول
وكذا اذا رفع اليه حكم غيره
فلم يره فانه لا ينقضه ((فرع))
أوصى اليه ولم يعلم بالوصية
فهو وصى بخلاف الوكيل
بالاتفاق وتثبت الوكالة بخبر
واحد عند أبي حنيفة ولا
ثبت عزل الوكيل الا بعدل
أو مشورين وعند الثلاثة
يشترط فيهما العدلان قال ولو
قال قاض عزل رجل حكم
عليه فلان بالقبول ثم أخذها
ظلمة القول قول القاضي
بالاتفاق وكذا لو قال قطعت
بدل بحق فقال بل ظلمنا
((باب القسمة))
وهي جائزة بالاتفاق فيما
قبل القسمة اذا اشركاء قد
يتضررون بالمشاركة واختلف
الائمة هل هي بيع أم افراز قال
أصحاب أبي حنيفة القسمة
تكون بمعنى البيع فيما
يتفاوت كالتباعد والفقار
ولا يجوز بيعه مباحة والذي
هو فيه يميني لا فرق وهو

والطلاق والجمع مع قول مالك انه يقبل كتاب القاضي الى القاضي في ذلك كله فالاول مشدد والثاني مخفف
فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاخذ بالاحتياط في اقامة الحد وردوا الحقوق المتعلقة
بالادمين فلا يقدم على اقامة حد أو الحكم بطلاق من الابعد ثبت وقد يكون الكتاب زورا على
القاضي ووجه الثاني أن منصب القاضي يندفع فيه التزوير عليه ولو لا انه غالب على ظنه انه خط ذلك
القاضي ما حكم عقته ضاه ويصح حمل الثاني على ما اذا كان حامل الكتاب عدلا مريضا والاول على ما اذا
كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد انه لو تكاثرت قاضيان في بلد واحد لم
يقبل قال البيهقي وهو الاظهر عندنا وما حكمه الطحاوي عن أبي حنيفة من أنه يقبل انما هو مذهب أبي
يوسف وعلى عدم القبول فيحتاج الى اعادة البيعة عند الآخر بالحق لان ذلك لا يقبل الا في البلدان
النائية فالاول مشدد لاستغناء القاضي عن المكاتب بمشافهته الحادثة أو بسماع البيعة منه والثاني
الذي هو قول أبي يوسف مخفف اذا لفرق في اختيار القاضي بتلك القضية بين أن يكونا في بلد واحد أو
بلدين لا يختلف ذلك بالقرب والبعيد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة ومالك
في اجدي روايته ان صفة تادية الرسول كتاب القاضي الى القاضي ان يقول الشاهدان لا كتب اليه
نشهد أن هذا كتاب القاضي فلان قرأه عليه أو قرئ عليه بحضوره مع قول مالك في الرواية الاخرى انه
يكفي قول الشاهدين هذا كتاب القاضي فلان المشهد عليه وبذلك قال أبو يوسف رحمه الله فالاول فيه
تشديد وهو محمول على حال من لا غرض له في معرفة الاحكام والثاني مخفف وهو محمول على العالم بالاحكام
التي يقتضي اليها في الحكم فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي في أحد
قوايه انه لو حكم رجلان رجلان من أهل الاجتهاد في شيء وقالوا له رضينا بحكمكم علينا الزمهما العمل
بحكمهم زاد مالك وأحمدان وافق حكمه رأى قاضي البلد فينفذ ويضيق به قاضي البلد اذا رفع اليه فان لم
يوافق رأى حاكم البلد انه لا يبطله وان كان فيه خلاف بين الائمة مع قول الشافعي في القول الاخر انه لا
يلزمهما العمل بحكمه الا بتراضيهما بل ذلك منه كالفقوى ثم ان هذا الخلاف في مسألة التمسك بحكم الحاكم يعود
الى الحكم في الاموال واما النكاح واللعان والقذف والحدود فلا يجوز ذلك فيها اجماعا فالاول
مشدد مع مراعاة الشرط الذي ذكره مالك وأحمد والثاني فيه تخفيف بعدم الزامهما بحكم الحاكم الا
برضاهما فرجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر ومن ذلك قول مالك وأحمدان الحاكم
لو نسي ما حكم به فشهد عنده شاهدان انه حكم به قبلت شهادتهما في حكمه بذلك مع قول أبي حنيفة
والشافعي انه لا تقبل شهادتهما ولا يرجع الى قوله ما حتى يتذكر أنه حكم به فالاول مخفف والثاني
مشدد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي في أصح قوايه وأحمدان
القاضي لو قال في حال ولا يتيه قضيت على فلان بحق أو بعد قبل منه ويستوفى الحق والحد مع قول مالك
انه لا يقبل قوله حتى يشهد له بذلك عدلان أو عدل ومع قول الشافعي في القول الاخر كذهب مالك فالاول
مخفف والثاني فيه تشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي العدل
الضابط والثاني على من كان بالضد من ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو قال بعد عزله قضيت
كذا في حال ولا يتيه لم يقبل منه مع قول أحمد انه يقبل منه فالاول فيه تشديد والثاني فيه تخفيف فرجع
الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على القاضي المعروف برفعة الدين في غالب أحواله والثاني
على القاضي الدين الخير الذي يضرب به المثل في الضبط ومن ذلك قول مالك وأحمد والشافعي ان
حكم الحاكم لا يخرج الامر عما هو عليه في الباطن وانما ينفذ حكمه في الظاهر فقط فاذا ادعى شخص على
شخص حقا وأقام شاهدين بذلك حكم الحاكم بشهادتهما فان كانا شهدا حقا فقد حل ذلك الشيء
للمشهد له ظاهر او باطنا وان كانا شهدا زورا فقد ثبت ذلك الشيء للمشهد له في الظاهر بالحكم وأما في
الباطن أي فيما بينه وبين الله تعالى فهو على ملك المشهد عليه كما كان سواء كان ذلك في الفروج أم في

والموزونات والمعدودات التي لا تتفاوت كالجزر والبيض فهي في هذه افراز وتيسر حق حتى يجوز لكل واحد ان يبيع نصيبه مما حقه لملك ان تساوت الاعيان والمصنفات كانت افرازا وان اختلفت كانت بيعا وللشافعي قولان أحدهما هي بيع والثاني افراز والذي نقرر من مذهبه آخر ان القسمة ثلاثة أنواع الاول بالاجزاء كنسلي ودارمثةقة الابنية وأرض مشتمية الاجزاء فتعدل السهام ثم يقرع الثاني بالتعديل كارض فتختلف قيمة اجزائها بحسب قوة انبثاق وقرب ماء الثالث بالرد بان يكون في أحد الجانبين ثمر أو شجر لا يمكن قسمته فبد من رأسه قسط قيمته فقسمة الرد والتعديل يبيع وقسمة الاجزاء افراز وقال أحمد هي افراز فعلى قول من يراها افراز يجوز عنده قسمة الثمار التي يجري فيها الرأب بالحرص ومن يقول انها يبيع يمنع ذلك (فصل) لو طالب أحد الشرى بكن القسمة وكان فيها ضرر على الآخر قال أبو حنيفة ان كان الطالب للقسمة منهما هو المتضرر بالقسمة لا يقسم وان كان الطالب لها ينتفع أجبر الممتنع منهما ما عليها وقال مالك يجبر الممتنع على القسمة بكل حال ولا يجاب الشافعي اذا كان الطالب هو المتضرر وجهان أحدهما

الاموال مع قول أبي حنيفة ان حكم الحاكم اذا كان معدا أو فسخا يحيل الامر على من عليه وبنه الحكم به ظاهرا وباطنا فالاول وهو مشدد خاص بأهل الورع والاحتياط والثاني مخفف وهو خاص بمن كان بالضم من ذلك فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه الاول الاحتياط للاموال والابضاع ورجع الحكم الحاكم بينة وظهورت زورا فبذلك نفسدت ظاهرا فقط وايضا ذلك ان الشارع امرنا بأجراء أحكام الناس على الظاهر في هذه الدار كما أشار الى ذلك في حديث امرت ان أقاتل الناس حتى يقرؤوا لا اله الا الله فاذا قالوا هو الله صموا مني ديارهم وأموالهم لا بحق الاسلام وحسابهم على الله تعالى فانظر كيف رد امرهم في الباطن الى الله العالم بسر ائهم لان أحدهم قد يتوهم باسائه ولا يعتد ذلك بقلبه ووجه الثاني ان منصب الحاكم الشرعي بحسب ان ينتقض حكمه في الآخرة لاذن الشارع له في الدنيا ان يحكم بأحكامه فكان شرعا من الله تعالى ومعلوم أنه لا ناسخ للآذن بأجراء أحكام الناس على الظاهر كان من المعلوم أيضا ان الحق تعالى لا يؤخذ من حكم بما شرع ومن هنا يعرف قول من قال ان الحقيقة لا تتخالف الشريعة ومن قال انها قد تتخالفها كالمسلمين على ذلك في كتاب الاجوبة المرسومة عن أئمة الفقهاء والصوفية فرحم الله الامام أبا حنيفة ما كان أدق نظره ومداركه ورضى الله عن بركة المجتهدين ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الوكالة تثبت بخبر الواحد ولا تثبت بعزل الوكيل الا بعدل أو مستورين مع قول الأئمة الثلاثة انه يشترط في ثبوت الوكالة والعزل شاهدان عدلان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ويصح حل الاول على من يوثق بقوله كل ذلك الوثوق والثاني على من كان بالضم من ذلك فلا يوثق بخبره أو شهادته وحده والله تعالى أعلم

(باب القسمة)

اتفق الأئمة على جواز القسمة اذا اشرى كاه قد يتضررون بالمشاركة هذا ما وجدته من مسائل الانفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك ان القسمة افراز ان تساوت الاعيان والصفقات فيمحق كل من الشرى بكن عن حق صاحبه حتى يجوز لكل من الشرى بكن ان يبيع حصته مع قول أبي حنيفة والشافعي ان القسمة بمعنى البيع لكن فيمحقاوت كالشباب والعقار اما فيما لا تتفاوت فهي افراز كالمكيلات والموزونات والمعدودات من الجزر والبيض وبه قال أحمد ويبنى على القوانين أن من قال انها افراز يجوز قسمة الثمار التي يجري فيها الرأب بالحرص ومن قال انها يبيع يمنع جواز ذلك فالاول مفصل والثاني كذلك وكل منهما وجه الى التخفيف ووجه الى التشديد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة لو طالب أحد الشرى بكن بالقسمة وكان فيها ضرر على الآخر فان كان الطالب للقسمة منهما هو المتضرر بالقسمة لم يقسم وان كان الطالب لها هو المنتفع بها أجبر الممتنع منهما على ما عليه مع قول مالك انه يجبر الممتنع على القسمة بكل حال ومع قول أصحاب الشافعي انه ان كان الطالب هو المتضرر أجبر على أصح الوجهين ومع قول أحمد انه لا يقسم بل يباع ويقسم غنمه فالاول مفصل والثاني مشدد والثالث مفصل والرابع مخفف بترك القسمة فرجع الامر الى مرتبة الميزان ووجه هذه الاقوال الاربعة ظاهرة لا تخفى على الفطن ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك في إحدى روايتيه ان أسرة القاسم على قدر الرؤس المقسمين لاهل قدر الا نصيبا مع قول مالك في الرواية الاخرى والشافعي وأحمد انه على قدر الانصبا ثم هل هي على الطالب خاصة أو عليه وعلى المطالب منه قال أبو حنيفة بالاول وقال مالك والشافعي وأحمد انه على الجميع فالاقوال ما بين مشدد من وجه ومخفف من وجه وممكن كثرى فرجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لا تصح القسمة في الرقيق بين جماعة اذا طالبها أحدهم مع قول بقية الأئمة انها تصح القسمة فيه كما يقسم سائر الحيوان بالتعديل والقرعة ان تساوت الاعيان والصفقات فالاول مشدد والثاني مخفف فرجع الامر الى مرتبة الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب الدعاوى والبيّنات)

اتفق الاثمة على انه اذا ادعى على رجل في بلد آخر فيه حاكم وطالب احضاره الى البلد الذي فيه المدعي لا يجاب سؤاله وعلى ان الحاكم يسمع دعوى الحاضر ويبينه على الغائب وعلى انه لو تنازع اثنتان في حائط بين ملكيهما غيب متصلا بينهما أحدهما اتصال البنيان جعل بينهما ما وان كان أحدهما عليه جذوع قدس على الآخر وعلى انه لو كان في يد انسان غلام بالغ عاقل وادعى انه عبده فكذب فاقول قول المكذب بيمينه انه سحر وان كان الغلام طفلا صغيرا لا يميز له فاقول قول صاحب اليد فان ادعى رجل نسبه لم يقبل الا بيمينه واتفقوا على انه اذا ثبت الحق على حاضر بعد ان يحكم به ولا يحلف المدعي مع شاهديه واتفقوا على ان البيينة على المدعي واليمين على من أنكره هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق . وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة لو ادعى رجل على رجل آخر في بلد لا حاكم فيه وطالب احضاره منه لم يلزمه الحضور الا ان يكون بينهما مسافة يرجع منها في يومه الى بلده مع قول الشافعي وأحمد انه يحضره الحاكم سواء قربت المسافة أم بعدت فالاول مخفف على المدعي عليه مشدد على المدعي بالشروط الذي ذكره والثاني عكسه فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل الاول على كبر الناس الذين يشق عليهم الحضور من تلك البلد قياسا على المرضى وغيرهم من أصحاب الاعذار كما يحتمل الثاني على من لا يشق عليه ذلك . ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم لا يحكم بالبيينة على غائب وعلى من هرب قبل الحكم وبعد اقامة البيينة ولكن ياتي من هذا القاضي ثلاثة الى باب يدعونه الى الحكم فان جاء والا فحق عليه بابه وحكى عن أبي يوسف انه يحكم عليه وقال أبو حنيفة لا يحكم على غائب بحال الا ان يعلق الحكم بالحاضر مثل ان يكون الغائب وكيدا أو يكون جماعة شركة في شيء فيدعى على أحدهم وهو حاضر فيحكم عليه وعلى الغائب وقال مالك يحكم على الغائب للحاضر اذا أقام الحاضر البيينة وسأل الحكم له وقال الشافعي يحكم على الغائب اذا قامت البيينة للمدعي على الاطلاق وبه قال أحمد في إحدى روايته فالاول مخفف على الغائب مشدد على المدعي بالشروط الذي ذكره والثاني مشدد على الغائب بالشرط الذي ذكره والثالث مشدد عليه على الاطلاق فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ووجه من قال انه لا يقضى على الغائب العمل بالاحتياط فقد يلحق بجهته ويتبين للحاكم انه مظلوم لو كان حاضرا . ووجه من قال يحكم عليه ان البيينة كافية للعدا كما قائمة مقام حضوره فان الذي تشهد به البيينة في غيبته هو الذي تشهد به عليه في حضوره . ومن ذلك قول مالك والشافعي في الاصح من مذهبه ان البيينة اذا قامت على غائب أو صبي أو مجنون فلا بد من تحليف المدعي مع البيينة وعن أحمد روايتان أحدهما يحلف والثانية لا يحلف فالاول فيه تشديد وعمل بالاحتياط للغائب والصبي والمجنون والثاني فيه تخفيف من جهة الرواية الثانية لأحمد فرجع الامر الى مرتبة الميزان ويصح حمل من قال يحلف المدعي مع البيينة على ما اذا كان في البيينة مقال ولم يثبت والثاني على البيينة العادلة كالعالم والعلماء . ومن ذلك قول أبي حنيفة لو مات رجل وخلف ابنه مسلما وابنا نصرانيا فادعى كل واحد منهما ما أنه مات على دينه وأنه ورثه أو مات من عرف انه كان نصرانيا وشهدت بيينة أنه أسلم قبل موته وشهدت أخرى انه مات على الكفر انه يقدم بيينة الاسلام مع قول الشافعي في أحد قوليه ان البينتين يتعارضان فيسقطان ويصير كان لا بيينة فيحلف النصراني ويقضى له ومع قوله الا آخرهما يثبت معملان فيقرع بينهما ويغسل ويصلى عليه ويدفن في مقابر المسلمين فالاول وبه قال أحمد يرجح ثبوت الاسلام والثاني يرجح ثبوت الكفر وبقية الاقوال ظاهرة فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو قال لا بيينة لي أو كل بيينة لي زور ثم أقام بيينة قبل مع قول أحمد انها لا تقبل فالاول فيه تخفيف على المدعي لاحتمال انه قال ذلك في حال غضب أو غفلة والثاني فيه تشديد عليه ولا عذر لمن أقر فرجع الامر الى مرتبة الميزان . ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في إحدى روايته ان بيينة الشارح مقدمة على بيينة صاحب اليد في

يجوز وقال أحمد لا يقضى ذلك
بشئ يساع ويقسم عليه
(فصل) وهل أجروا القاسم
على قدر الرؤس المقتسمين
أو على قدر الانصبا قال أبو
حنيفة ومالك في إحدى
روايتيه هي على قدر
الرؤس وقال مالك في الرواية
الأخرى والشافعي وأحمد على
قدر الانصبا وهل هي على
الطالب خاصة أم عليه وعلى
المطوب منه قال أبو حنيفة
هي على الطالب خاصة وقال
مالك والشافعي وأحمد
هي على الجميع (فصل)
واختلفوا في قسمة الرقيق
بين جماعة اذا طلب أحدهم
هل تصح أم لا قال أبو حنيفة
لا تصح وقال الباقر تصح
القسمة كما يقسم سائر الحيوان
بالتعديل والقرعة ان
تساوت الا هيان والصفقات
(باب الدعاوى والبيّنات)
اتفق الاثمة على انه اذا حضر
رجل وادعى على رجل آخر
وطالب احضاره من بلد آخر
فيه حاكم الى البلد الذي فيه
المدعي فانه لا يجاب سؤاله
واختلفوا فيما اذا كان في
بلد لا حاكم فيه فقال أبو حنيفة
لا يلزمه الحضور الا ان يكون
بينهما مسافة يرجع منها في
يومه الى بلده وقال الشافعي
وأحمد يحضره الحاكم وسواء
قربت المسافة أو بعدت
(فصل) واتفقوا على أن
الحاكم يسمع دعوى الحاضر
وبينه على الغائب ثم
اختلفوا هل يحكم بها على
الغائب أم لا قال أبو حنيفة
لا يحكم عليه ولا على من هرب

لا يمكن تأني من هذا القاضي
 الاثني نفر الى باب يدعونه الى
 الحكم فان جاءوا لا فسخ عليه
 ايه وحكي عن ابي يوسف انه
 يحكم عليه وقال ابو حنيفة
 يحكم على فائض بحال الآن
 ان يعلق الحكم بالحاضر مثل
 ان يكون الغائب وكسلا او
 وصيا او يكون جماعة شركاء
 في شيء فيدعي على احدهم
 وهو حاضر فيحكم عليه وعلى
 الغائب وقال مالك يحكم على
 الغائب بالحاضر اذا اقام
 الحاضر البينة وسأله الحكم
 له وقال الشافعي يحكم على
 الغائب اذا قامت البينة
 للدعي على الاطلاق وعن
 أحمد روايتان احدهما
 جواز ذلك على الاطلاق
 كذهب الشافعي وكذلك
 اختلافهم فيها اذا كان الذي
 قامت عليه البينة حاضرا
 وامتنع من ان يحضر مجلس
 الحكم واختلاف الثائرون
 بالحكم على الغائب فيما اذا
 قامت البينة على الغائب او
 على حسي او مجنون فهل
 يستغنى المدعي مع بينته او
 يحكم بالبينة من غير استيفائه
 قال مالك وهو الاصح من
 مذهب الشافعي يستغنى
 ومن أحمد روايتان احدهما
 يستغنى والثانية لا يستغنى
 واتفقوا على انه اذا ثبت الحق
 على حاضر بعد ان حكم به ولا
 يحلف المدعي مع شاهدين
 (فصل) لو مات رجل
 وخلف ابنا مسلما وابنا
 نصرانيا فادعى كل واحد
 منهما ما له من ميراثه وانه

المالك المطابق دون المضاف الى سبب لا ينكره كالمستخرج من الشبابة التي لا تنسج الا مرة واحدة والنساج
 الذي لا ينكره فان بينة صاحب اليد قد تقدم حينئذ واذا ارخا فان كان صاحب اليد اسبق تاريخا قدم ايضا
 مع قول مالك والشافعي ان بينة صاحب اليد مقدمة على الاطلاق فالاول مشدد على صاحب اليد
 بالثقة ضيل الذي ذكره الثاني تخفف عليه فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول ان البينة من
 الخارج قد تكون اقوى من وضع اليد لانه ما كل واضع يد على شيء يكون بحق ووجه الثاني حكمه وما
 كل بينة تكون صادقة ويصح حمل الاول على حال اهل الدين والورع والثاني على من كان بالفساد من
 ذلك ويصح الحمل بالعكس ايضا اذا كان صاحب اليد من اهل الدين والورع دون الخارج فالحاكم
 يحرر الامر في ذلك ويحكم بما يراه ابرأ للثمة اولدته الخصة من او احدهما وهو مع ذلك على شفير النار
 نسأل الله اللطف ومن ذلك قول الاثني الثلاثة اذا تعارضت بينتان واحداهما شهر عدل ثم ترجع
 بذلك مع قول مالك انها ترجع به فالاول فيه تشديد على أشهر البينتين والثاني تخفف عليهما فرجع الامر
 الى من تبقى الميزان والمدار على ما يقوم عند الحاكم ومن ذلك قول ابي حنيفة لو ادعى رجل شيئا
 في يد انسان وتعارضت البينتان لم يسهل بل يقسم ذلك الشيء بينهما مع قول مالك انهما يتحالفان ويقسم
 ذلك بينهما فان حلف احدهما ونكل الآخر قضى للعالف دون الناكل ومع قول الشافعي في احدى قوليه
 انهما يصفطان معا كالمولم يكن بينة فالاول فيه تشديد على صاحب اليد بالخارج زهف ما يده للخارج
 وكذلك القول في الثاني واما الثالث فظاهر انهم ما يرجع به الحكم فان شاء الحاكم قسم وان شاء اقرع
 وان شاء توقف فرجع الامر الى من تبقى الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة ومالك انه لو ادعى شخص
 انه تزوج امرأة تزوجا صحيحا سمعت دعواه من غير ذكر شرط الهبة مع قول الشافعي واجسدانه ليس
 للحاكم سماع دعواه الا بعد شرط الهبة التي تفتقر صحة النكاح اليها وهو ان يقول تزوجتها بولي
 مرشد وشاهد عدل ورباها ان كان يشترط فالاول تخفف على المدعي والثاني فيه تشديد عليه
 فرجع الامر الى من تبقى الميزان ويصح حمل الاول على من عرفه بالدين والورع والعلم والثاني على من
 كان بالفساد من ذلك ومن ذلك قول ابي حنيفة انه لو نكل المدعي عليه عن اليمين لا ترد بل يقضى
 بالنكول مع قول احمد انه ترد ويقضى بالنكول ومع قول مالك انها ترد ويقضى على المدعي عليه بشكوله
 فيما ثبت بشاهد وبمين او شاهد ودواهي اثنين ومع قول الشافعي انه ترد اليمين على المدعي ويقضى على
 المدعي عليه بشكوله في جميع الاشياء فالاثني ما بين مشدد في شيء وتخفف في آخر كما ترى فرجع الامر الى
 من تبقى الميزان ومن ذلك قول ابي حنيفة لا تغلط اليمين بالزمان ولا بالسكان مع قول مالك والشافعي
 واحمد في احدي روايتهما انه تغلط بهما فالاول تخفف والثاني مشدد ويصح حمل من قال بالتغلط على
 اهل الرينة ومن قال بالتخفيف على اهل الدين والعصدي ومن ذلك قول ابي حنيفة لو شهد عدلان
 على رجل بانه اعتق عبدا فانسكرا السيد لم تصح الشهادة مع قول الاثني الثلاثة انه يحكم بعقده فالاول
 تخفف على السيد والثاني مشدد عليه فرجع الامر الى من تبقى الميزان ووجه الاول مراعاة حق
 الاذى ووجه الثاني مراعاة حق الله وهذا سرار لا تسطر في كتاب ومن ذلك قول ابي حنيفة انه
 لو اختلف الزوجان في متاع البيت الذي يمسكنا به ويدعيا عليه ثابتة ولا بينة فما كان في يدهما
 مشاهدا فهو لهما وما كان في يدهما من طريق الحكم فاصح للرجل فهو للرجل والقول قوله فيسه وما
 صلح لانساه فهو لاراء والقول قوله لهما فاما في اقساما وامانة الموت فهو للابن
 منها مع قول مالك ان كل ما يصلح لكل منهما فهو للرجل ومع قول الشافعي هو بينهما بهذا التفات ومع
 قول احمد ان كان المتنازع بينهما يصلح للرجل كالطباخة والعمامة والقول قول الرجل فيه وان كان
 يصلح للنساء كالقناع والوقبات فالقول قول المرأة فيه وان كان يصلح لهما كان بينهما بعد الوفاة ثم لا فرق
 بين ان يكون يدهما عليه من طريق المشاهدة او من طريق الحكم وكذا الحكم في اختلاف ورثتهما

برئته وأقام على ذلك بينة يعرف

أنه كان نصرانيا وشهدت

أحدى البينتين أنه مات وآخر

كلامه الاسلام وشهدت

الأخرى أنه مات وآخر كلامه

الكفر فهما متعارضتان

فيستطاع في أحد قولي

الشافعي ويصير كأن لا بينة

فيجانب النصراني ويقضى له

وعلى قوله الآخر يستعملان

فيقرع بينهما وإن لم يعرف

أصل دينه فقولا فإن قلنا

يستطاع الرجوع إلى من في يده

المال وإن قلنا يستعملان

وقلنا يقرع بينهما أقرع وإن

قلنا وقف وقف إلى أن يتكشف

وإن قلنا يقسم قسم على

المنصوص وفي المسائل كلها

يفصل ويصلي عليه ويدفن

في مقابر المسلمين وبه قال

أحمد وقال أبو حنيفة في جميع

المسائل يقدم بينة الاسلام

((فصل)) لو تنازع اثنان

حائطا بين ملكيهما غير

متصل بينهما أحدهما اتفقا

البنيان جعل بينهما حائرا

كان لأحدهما عليه جذوع

عند الثلاثة وقال أبو حنيفة

إن كان لأحدهما عليه جذوع

قدم على الآخر ((فصل))

ولو كان في يده انسان غلام

بالغ ما قبل وأدعى أنه عبده

فكذب به فالقول قول المستكذب

مع بينة أنه حر وإن كان الغلام

طفا الصغرا لا يميز له فالقول

قول صاحب اليد فإن ادعى

رجل نسبه لم يقبل إلا بينة

هذا كله متفق عليه بين الأئمة

ولو كان الغلام مراهقا

فلا يثبت الشافعي وجهان

أحدهما كالبائع والثاني

فالقول قول الباقي منهما ومع قول أبي يوسف أن القول قول المرأة فيجانب العادة أنه قد رجحها زمثلها
فالقول مفصل والثاني مشدد على المرأة والثالث ظاهر لعدم وجود مرجح والرابع مفصل في غاية
التحقيق والموضوع والخامس مشدد على الزوج فقد يكون ما ادعاه من جهازها هو له وكان عنده
كالعارية أن وجدها موافقة صاحبها به ولا أخذه منها كما هو مشاهد في كثير من الناس اليوم فرجع
الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لو كان لشخص دين على آخر يجهده أياه وقدر له
على مال فله أن يأخذه منه مقداره دينه بغير إذن له لكن من جنس ماله مع قول مالك في إحدى روايته أنه
إن لم يكن على غيره غير دينه فله أن يستوفي حقه بغير إذنه وإن كان عليه غير دينه استوفى بقدر حقه
بالمقاصصة ورد ما فضل ومع قول مالك في الرواية الأخرى وهي مذهب أحمد أنه لا يأخذ إلا بذنه وإن
كان عليه غير دينه استوفى سواء كان باذن بالذلة ما عليه أم ما نها وسواء كان له على حقه بينة أم لم يكن وسواء
كان من جنس حقه أم لم يكن ومع قول الشافعي أن له أن يأخذ ذلك مطلقا بغير إذنه وكذا لو كان له عليه بينة
وأمكنه الأخذ بالحق فالأصح في مذهبه جواز الأخذ ولو كان مقرابه لا يمكنه منع الحق بسخطه فله الأخذ
فالأول مخفف على صاحب الدين في استيفاء حقه من الجاهل بشرطه والثاني مفصل والثالث مشدد
عليه بأشراط الأذن له في الأخذ مخفف عليه من حيث جواز الأخذ وإن كان على الجاهل دين آخر
والرابع مخفف مطلقا فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأقوال ظاهرة لأن الأخذ فيها كلها
بطريق شرعي وتسمى بمسئلة الظفر واسكن لا ينجي أن الأخذ باذنه أولى لا حقيق أن يكون ذلك المال
ليس هو ملكه بقرينة وقوعه في هذا الحق المذكور فإن من هذا الحق الذي عليه مع العلم فلا يبعد
منه أن يضع يده على مال الغير بغير طريق شرعي والله تعالى أعلم

((كتاب الشهادات))

اتفق الأئمة على أن الشهادة شرط في النكاح وأما سائر العقود كالبيع فلا تشترط الشهادة فيها
واتفقوا على أن القاضي ليس له تلقين الشهود بل يسع ما يقولون وعلى أن النساء لا يقبلن في الحدود
والنكاح وأنهن يقبلن منفردات فيما لا يطلع عليه الرجال فالبس وعلى أن اللعب بالشرط مكره
(٢) واتفقوا على أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين فيما عدا الأموال وحقوقها وعلى أن شهود الفرع
إذا كانوا شهود الأصل أو عدا لا هم وأتفقوا عليهم ولم يذكروا اسمهم أو نسبهم لا يقبل شهادتهما
على شهادتهما خلافا لابن جرير الطبري فإنه أجاز ذلك مثل أن يقولوا نشهد أن رجلا عدلا أشهدنا على
شهادته أن فلان بن فلان له على فلان ألف درهم واتفقوا على أنه لا تجوز شهادة الفرع مع وجود الأصل
إلا أن يكون هناك هذر يمنع شهادة شهود الأصل وكذلك اتفقوا على أن الشاهد من شهود أبيهم ثم رجعا
بعد الحكم به لم ينتفض الحكم الذي حكم به شهادتهما فيه وعلى أنهما إذا رجعا قبل الحكم لم يحكم به شهادتهما
هذا ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول أبي حنيفة أن النكاح يثبت بشهادة
رجل وامرأتين عند التداخي مع قول مالك والشافعي أنه لا يثبت بذلك وبه قال أحمد في أظهر روايته
فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الشافعي وغيره
أن النكاح لا ينعقد بعبد مع قول أحمد وغيره أنه ينعقد بشهادة عبيدين فالأول مشدد والثاني مخفف
وكل منهما وجه فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ووجه الأول أن النكاح أخطر من المال لما فيه من
الاحتياط للأبضاع وأثبت الأنساب والخروج عن نكاح السفاح فيحتاج إلى كمال الصفات في الشهود
ووجه الثاني إطلاق الشاهد في بعض الروايات فمثل العبيد إذا كانوا بالغين عقلاء مسلمين وقد يكون
العبد أدن من كثير من الأحرار كما هو مشاهد في الناس ومن ذلك قول الأئمة باستصحاب الإشهاد
في البيع مع قول داود أنه واجب فالأول مخفف محمول على حال أهل الدين والورع والصدق والثاني مشدد
محمول على من كان بالفساد من ذلك فرجع الامر إلى مرتبة الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يقبل

قال المصنف (فصل) في

على أن البينة على المدعي
وأما من على من أنكر ولو
قال لا بينة لي أو على بينة لي
فدورهم أقام بينة قال أبو
حنيفة ومالك والشافعي يقبل
وقال أحمد لا يقبل واختاروا
في بينة الخارج هل هي أولى
من بينة صاحب البعد أم لا قال
أبو حنيفة وأحمد في إحدى
رواياته الخارج أولى وقال
أحمد في الرواية الأخرى بينة
صاحب البعد أولى وهل بينة
الخارج مقدمة على بينة
صاحب البعد على الإطلاق أم
في أمر مخصوص قال أبو
حنيفة بينة الخارج مقدمة
على بينة صاحب اليد في المالك
المطلق وأما إذا كان مضافا
إلى سبب لا يشكر وكان نسخ
في الثياب التي لا تنسخ المرأة
واحدة والتمتاج الذي لا يشكر
فبينة صاحب اليد مقدم
حينئذ وإذا أخرج كان صاحب
اليد أسبق تاريخا فإنه
مقدم وقال مالك والشافعي
بينة صاحب اليد مقدمة على
الإطلاق وعن أحمد روايتان
أحدهما أن بينة الخارج
مقدمة مطلقا والأخرى كذهب
أبي حنيفة (فصل) إذا
تعارضت بينتان إلا أن
أحدهما أشهر عدالة فهل
ترجح أم لا قال أبو حنيفة
والشافعي وأحمد لا ترجح
وقال مالك ترجح بذلك ولو ادعى
رجل دارا في يد انسان
وتعارضت البينتان قال أبو
حنيفة لا يسقطان وتقدم
بينهما ما رآه مالك رحمه الله
وقد شهدا أنهما

شهادة النساء فيما الغالب في مثله أن يطلع عليه الرجال كالنكاح والطلاق والعقن ونحو ذلك سواء
أنه رد في ذلك أو كن مع الرجال مع قول مالك أنهم لا يقبلان في ذلك وأما ما يقبلان عندنا في غير المبال وما
يتعلق به من العيوب التي تختص بالنساء في المواضع التي لا يطلع عليها غيرهن وبه قال الشافعي وأحمد
فالأول فيه تخفيف على المدعي وتشديد على المدعي عليه والثاني فيه تشديد في جميع الأمور التي
الميزان ولكل من القولين وجه * ومن ذلك قول أبي حنيفة وأحمد في أن لا يشترط
العدد في شهادة النساء بل تقبل شهادة امرأة واحدة مع قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى أنه
لا يقبل أقل من امرأتين ومع قول الشافعي أنه لا يقبل إلا شهادة أربع نسوة فالأول بخفف والثاني فيه
تشديد والثالث مشدد فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومراجع ذلك إلى الاجتهاد * ومن ذلك قول
أبي حنيفة أن استئلال الطفل يثبت بشهادة رجلين أو رجل واحد وامرأتين لأن فيه ثبوت اثنين وأما
في حق الغسل والمصلاة عليه فيقبل فيه شهادة امرأة واحدة ومع قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع
قول مالك تقبل فيه امرأتان ومع قول الشافعي تقبل فيه شهادة النساء منفردات إلا أنه على أصله
في اشتراط الأربع ومع قول أحمد يقبل في الاستئلال شهادة امرأة واحدة فالأول مفصل والثاني فيه
تشديد والثالث كذلك والرابع خفف من حيث ثبوت الاستئلال بأمرأة واحدة فراجع الأمر إلى
من تبنى الميزان والأمر في ذلك راجع إلى اجتهاد المجتهدين * وفي ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقبل في
الشهادة بالزنا رجلان أو رجل واحد وامرأتان ولا تقبل فيه شهادة النساء منفردات مع قول مالك
والشافعي يقبلان فيه منفردات إلا أن مالك يشترط في المشهور عنه أن تشهد فيه امرأتان والشافعي
يشترط فيه شهادة أربع ومع قول مالك في الرواية الأخرى أنه يقبل في ذلك واحدة إذا فشا ذلك في الجيران
ومع قول أحمد يقبلان فيه منفردات وتجزي منهن امرأة واحدة في المشهور عنه فالأول فيه تشديد
والثاني فيه تخفيف وكذلك الثالث بالشرط المذكور فيه وقول أحمد تخفف فراجع الأمر إلى من تبنى
الميزان والأمر في ذلك راجع إلى اجتهاد المجتهدين واسكن واحد وجه * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أن
شهادة الصبيان لا تقبل مع قول مالك أنها تقبل في الجراح إذا كانوا قد اجتمعوا الأمر بمسح قبل أن
يتفرقوا وهي رواية عن أحمد وعنه رواية ثالثة أنها تقبل في كل شيء أي بشرط النصب المعتبر في ذلك
الأمر فالأول فيه تشديد على المدعي والثاني فيه تخفيف عليه بالشرط الذي ذكره والثالث تخفيف عليه
فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان فن الأئمة من غلب حكم الأرواح وجعل الحكم لها فإن ادركها لا يختلف
بكب صاحبها ولا صغره فروح الصغير كروح الكبير وقد أجمع أهل السكف على أن الروح خلقت
بالغة داركة عارفة بما يجب لله وبما يستعمل عليه لا تقبل الزيادة في جوهرها كالملائكة ولا هي في لها
في المقامات عكس من غلب جانب الأجسام على حكم الأرواح فإن الجسم يقبل الزيادة والنقص في جوهر
ذاته كما هو مشاهد كما أشار إليه حديث رفع القلم عن ثلاث فإنه قال فيه وعن أبي بصير حتى يبلغ بخلاف
الأرواح فإنها خلقت بالغة كما هو رلو لذلك ما شهد الله تعالى بالربوبية وقبل ذلك منها يوم السبت ربكم
وهنا أسرار يعرفها أهل الله تعالى لا تسطر في كتاب * ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه لا يقبل شهادة
المحدود في القذف وإن تاب إذا كانت توبته بعد الحد مع قول الأئمة الثلاثة أنه تقبل شهادة إذا تاب
سواء كانت توبته بعد الحد أو قبله إلا أن مالك يشترط مع التوبة أن لا تقبل شهادته في مثل الحد الذي
أقيم عليه فالأول مشدد والثاني تخفف ووجه الأول العمل بظواهر الآيات والأخبار كظواهر قوله تعالى
ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا ومن هنا قال مالك
يشترط في صحة توبة القاذف إصلاح العمل والكف عن المعصية وفعل الطيرات والتورب بالاطاعات
ولا يتقيد ذلك بسنة ولا غيره ما قال أحمد إن شرد التوبة كاف أي ولو لم يعمل صالحا بعد ذلك لما يمين
مشدد في تحقيق التوبة وفي مطلقها فراجع الأمر إلى من تبنى الميزان ويصح من قول من قال يشترط

في صحة التوبة الاستبراء بعدة يغلب على الظن أنه لا يعود إلى ذلك الذنب على من ظهر لنا منه راحة ميل
إلى المعاصي بعد التوبة وقول من قال مجرد التوبة كاف على من لا ميل له إلى تلك المعصية * ومن ذلك
قول الشافعي أن صفة توبة القاذف أن يقول قذفي باطل محرم وأنا نادى عليه ولا أعود إليه أي إلى
ما قلت مع قول مالك وأحمد أن يكذب نفسه قالوا وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا فالأول فيه
تشديد في الإفصاح عن التنصل من القذف والثاني تخفيف فيه فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان *
ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أن لعب الشطرنج حرام وإن أكثر منه ردت شهادته مع قول الشافعي أنه
لا يحرم إلا أن كان بهوض أو يستغل به عن فرض الصلاة ولم ينسكهم عليه بسفاهة فالأول مشدد قياسا على
ما ورد من النهي عن التردشير والثاني فيه تخفيف عند فقد الشرط الذي ذكره فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان ووجه الأول أن لعبه يصعد عن ذكر الله وعن الصلاة فالباقي كان اللائق به التحريم ووجه
الثاني أن فيه تعلم المكاييد في سرب العدو ومن الكفار والبعاة فكان اللائق به عدم التحريم لأنه لم يقص
للهو واللعب المنهي عنه في الشرعية فافهم * ومن ذلك قول الشافعي أن شرب النبيذ المختلف فيه
لا ترد به الشهادة ما لم يسكر مع قول مالك وأحمد في إحدى روايته أنه يحرم ويفسق بشره وترد به شهادته
ومع قول أحمد في الرواية الأخرى كذهب أبي حنيفة فالأول فيه تخفيف والثاني مشدد وكذلك
ما وافقه من رواية أحمد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن الأقدام على نفسين أحدا
يكون بأمر مجتمعه عليه ووجه الثاني أن منهيب الشاهد بعد عن الذنب والأضيق أموال الناس
وحقوقهم بقبول الطعن فيه * ومن ذلك قول أبي حنيفة أن شهادة الأعمى لا تقبل أصلا مع قول
الشافعي وأحمد أنها تقبل فيما طرقة السماع كالنسيب والموت والمالك المطلق والوقف والعق وسائر
العقود كالنكاح والبيع والصنع والاجارة والاقرار ونحو ذلك سواء تحملها أعمى أو بصير ثم عي ومع
قول الشافعي أنها تقبل في ثلاثة أشياء فيما طرقة الاستفاضة وفيما إذا ضبط على إنسان صيغة اقار
مثلا ثم لم يتركه من يده حتى أدى الشهادة عليه فالأول فيه تشديد على صاحب الحق والثاني فيه تخفيف
والثالث فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأقوال ظاهر * ومن ذلك قول أبي
حنيفة وأحمد أنه لا تقبل شهادة الأخرس وإن فهمت اشارته مع قول مالك أنها تقبل إذا كانت اشارته
مفهومة وهو أحد الوجهين لأصحاب الشافعي فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره
فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأبضاع فلا ينبغي الإقدام على العمل
بقبول شهادته ووجه الثاني أن الإشارة المفهومة قائمة مقام صريح المفظل قال بعض المحققين إنها
أفصح من العبارة بقرينة قولهم لو نوى الصلاة خلف زيد فبان عجزه المصحح إلا أن أشار إليه مع النية
كقوله هذا وقرينة أن الإشارة لا تحتل التأويل بخلاف العبارة * ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة
أن شهادة العبيد غير مقبولة على الإطلاق مع قول أحمد في المشهور عنه أنها تقبل فيما عدا الحدود
والقصاص فالأول مشدد والثاني فيه تشديد من وجه وتخفيف من وجه فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان ووجه الأول الاحتياط للأموال والأبضاع والحقوق فدينق العبد في الزور أو عدم الضبط
لنقص عقله فكان أشبه شيء بالمغفل ووجه الثاني أنه قد يكون العبد ضابطا حادقا كالحر وقد قال تعالى
إن أكرمكم عند الله أتقاكم وقال صلى الله عليه وسلم ألا فضل لعربي على عجمي ولا عجمي على
عربي ولا أحر على أسود إلا بالتقوى * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي أن العبد لو تحمل
شهادة حال رقه وأداها بعد عتقه قبلت مع قول مالك أنه إن شهد بها في حال رقه وردت لم تقبل بعد عتقه
وكذلك اختلافهم فيما تحمله الكافر قبل إسلامه واليهي قبل بلوغه فان الحكم فيه عند كل منهم على
ما ذكرناه في مسألة العبد فالأول من المسائلين فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان ووجه الأول في المسائلين أن العبرة بحال الأداء ووجه الثاني فهم ما أن العبرة بحال التحمل

تورد في حق المدعي عليه
بذلك قوله فيما ثبت بشاهد
وبين وشاهدوا من أين وقال
الشافعي ترد اليمين على المدعي
ففي حق المدعي عليه
أكله في جميع الأشياء
(فصل) اليمين هل تغلظ
بالزمان والمكان أم لا قال أبو
حنيفة لا تغلظ وقال مالك
والشافعي تغلظ وعن أحمد
روايان كالمذهبين (فصل)
ولو ادعى اثنتان عبدا كبيرا
قافر أنه لأحدهما قال أبو
حنيفة لا يقبل إقراره إذا كان
مده عبدا اثنتين فإن كان مده عبدا
واحدا قبل إقراره وقال
الشافعي يقبل إقراره في
الحالين ومذهب مالك وأحمد
أنه لا يقبل إقراره لواحد
منهما إذا كانا اثنتين فإن كان
المدعي واحدا فروايتان ولو
شهد عدلان على رجل أنه
أعتق عبده فأنكر العبد قال
أبو حنيفة لا تصح الشهادة
مع أنكار العبد وقال مالك
والشافعي وأحمد يحكم بعنته
(فصل) لو اختلف الزوجان
في متاع البيت الذي يسكنانه
ويدهما عليه ثابتة ولا يثبت
قال أبو حنيفة ما كان في يدهما
مشاهدا فهو لهما وما كان في
يدهما من طريق الحكم فما
يصلح للرجل فهو للرجل
والقول قوله فيه وما يصلح
للنساء فهو للمرأة والقول قوله
فيه وما يصلح لهما فهو للرجل
في الطيعة وأما بعد الموت فهو
للأب في ماله وقال مالك كل ما
يصلح لواحد منهما فهو للرجل
وقال الشافعي هو بينهما بعد
الطلاق وقال أحمد إن كان

أومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز الشهادة بالاستخاضة في خمسة أشياء في النكاح والدخول والنسب
والموت وولاية القضاء مع قول أصحاب الشافعي في الأصح من مذهبه يجوز ذلك في ثمانية أشياء
في النكاح والنسب والموت وولاية القضاء والمالك والعتق والوقف والولاء ومع قول أحمد أنها تجوز
في تسعة أشياء الثمانية المذكورة عند الشافعية والتاسعة الدخول في الأئمة ما بين مشدد وخفف في
الأمور التي تجوز فيها الشهادة بالاستخاضة من حيث الزيادة والنقص فرجع الأمر إلى من تبنى
الميزان ووجه أقوالهم ظاهر ومن ذلك قول الشافعي تجوز الشهادة من جهة السيد بأن يرى ذلك
الشيء في يده يتصرف فيه مدة طويلة فيشهد له بالمدعى يجوز أن يشهد له بالملك ووجه أن أحدهما أنه
يجوز الشهادة فيه بالاستخاضة وبه قال أبو سعيد الأصبهاني وأحمد في أحدهما ورواه في وجه
الثاني أنه لا يجوز وبه قال أبو إسحق المروزي ومع قول أبي حنيفة تجوز الشهادة في الملك بالاستخاضة
ومن جهة ثبوت اليد وهي الرواية الأخرى عن أحمد ومع قول مالك أنه تجوز الشهادة باليد خاصة في المدة
اليسيرة دون الملك فإن كانت المدة طويلة كعشرين سنة فما فوقها أقطع له بالملك إذا كان المدعي حاضرا حال
تصرفه فيها أو حوزها إلا أن يكون المدعي قاربتة أو يخاف من سلطان إن طارسته فالأول من قول
الشافعي ومن قول أبي سعيد الأصبهاني ومن قول أحمد تخفف والثاني وهو قول المروزي مشدد
وقول أبي حنيفة تخفف وقول مالك فيه تشديد من حيث عدم الشهادة بالملك على ما ذكره من الشروط
فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأقوال واضحة ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه يجوز
شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض وهي رواية عن أحمد مع قول مالك والشافعي وأحمد في الرواية
الأخرى أنها لا تقبل فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد ووجه الأول معاملة الكفار باعتبار ما هم
فإن أهل دينهم عندهم عدول ووجه الثاني معاملة المسلمين في الوصية في السفر إذا لم يوجد
غيرهم مع قول أحمد أنها تقبل ويحلفان بالله مع شهادتهما أنها ما خانا ولا كتمان ولا بدلا ولا غيرا وإنما
لوصية الرجل فالأول مشدد والثاني فيه تخفيف بالشروط التي ذكره فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
وروجه الأول عدم الوثوق بقول الكافر في الغالب ووجه الثاني أنه قد يغلب على ظن الحاكم صدقه
لا سيما إن كانوا عددا كثيرا فإن لم يغلب على ظن الحاكم صدق الكافر بن فينبغي عدم القبول سيما على
قواعد الشريعة في كثير من المسائل ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه يجوز الحكم بالشاهد واليمين
في الأموال والحقوق مع قول أبي حنيفة أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في الأموال وحقوقها فالأول
فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد
في أحدهما روايته أنه لا يصح الحكم بالشاهد واليمين في العتق مع قول أحمد في الرواية الأخرى أنه يحلف
المعتق مع شاهد ويحكم له بذلك فالأول مشدد وله إذا أنكر المعتق العتق دون ما إذا سكنت والثاني فيه
تخفيف من حيث الحكم فيه بالشاهد واليمين وتشديد من حيث الحلف فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان
ومن ذلك قول مالك أنه يحكم في الأموال وحقوقها بشهادة امرأتين مع اليمين مع قول الشافعي وأحمد
أنه لا يصح مهادمة قال الشافعي وإذا حكم بالشاهد واليمين بغير الشاهد نصف المال مع قول مالك وأحمد
أنه يهرم الشاهد المال كله فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان مع
ما تبنى على ذلك من غرامة المال كله أو نصفه ومن ذلك قول أبي حنيفة أنه قبل شهادة العدو على
عدوه إذا لم تكن الهداية بينهما فخرج إلى النسق مع قول الأئمة الثلاثة أنها لا تقبل على الإطلاق فالأول
فيه تخفيف على المدعي والثاني بالكس وقدا في بعضهم بعدم قبول شهادة بني وائل على بني سرام
وعكسه وخالفه في ذلك أهل عصره فليتأمل ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك لا تقبل شهادة الوالد
لولد وعكسه مع قول الشافعي أنه لا تجوز شهادة الوالد من الطرية بين الولودين ولا شهادة المولودين
لوالدين الذكور والابن سواء به وأما قول أحمد في حديث روايته أنه لا يقبل شهادة الأب لابنه
ولا تقبل شهادة الابن لابنه ومع قوله في الرواية الأخرى أنه قبل شهادة كل منهما أحدهما ماله رآه

في الغالب وله رواية أخرى كالجماعة وأما شهادة كل منهما على صاحبه فتقبله عند الجميع الامار وى
 من الشافعي انه قال لا تقبل شهادة الولد على والده في القصاص والحد ولا تهاجمه في الميراث قال العلماء ما بين
 بشدد ومخفف كما ترى فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه تقبل شهادة
 الاخ لأخيه والصديق لصديقه مع قول مالك لا تقبل فالاول فيه تخفيف على الناس انقص شفقة
 الاخوة والاصدقاء ومحبتهن عن شفقة الوالد والولد ومحبتهن فلا تجعل تلك المحبة والشفقة الضعيفة على
 ان يشهدا لأخيه أو صديقه باطلا بخلاف الوالد والولد كما هو مشاهد والثاني فيه تشديد على الناس
 اذ لا يخلوأ أحدهم غالباً من صديق أو أخ فربما لم يكن حاضر ذلك العقد الا ذلك الاخ أو الصديق فاذا لم
 يقبلهما ماضع حقه * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لا تقبل شهادة أحد الزوجين للآخر مع قول
 الشافعي انها تقبل فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول الاخذ
 بالاحتياط فقد تغلب الشهوة على أحدهما فبعضى خاطره بشهادة الزور ووجه الثاني ندرة وقوع مثل
 ذلك * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه تقبل شهادة أهل الأهواء والبسيع اذا كانوا متجنبيين
 الكذب الانطباعية وهم قوم من الرافضة يهودون من حلف لهم ان له على فلان كذا فيشهدون له
 بذلك مع قول مالك وأحمد انه لا تقبل شهادة لهم على الاطلاق فالاول فيه تخفيف بالشرط الذي ذكره
 والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة والشافعي انه تقبل
 شهادة البسدي على القروي اذا كان عدوا للبسدي في كل شيء مع قول أحمد انها لا تقبل مطلقاً ومع قول
 مالك انها تقبل في الجراح والقتل خاصة ولا تقبل فيما عدا ذلك من الحقوق التي يمكن اشهاد الحاضر فيها
 الا ان يكون تهمها في البداية فالاول مخفف والثاني مشدد والثالث مفصل فراجع الامر الى مرتبتي
 الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة الاربعة ان من تعينت عليه الشهادة لم يجز له أخذ الأجرة عما بها
 ومن لم تعين عليه جاز له أخذ الأجرة الاعلى ووجه للشافعي * ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه ان
 الشهادة على الشهادة جائزة في كل شيء من حقوق الله تعالى وحقوق الاديميين سوى القصاص ومع قول الشافعي
 او مال أو فهاص مع قول أبي حنيفة انها تقبل في حقوق الاديميين سوى القصاص ومع قول الشافعي
 في أظهر قوليه انها تقبل في حقوق الله عز وجل كحد الزنا والسرقة والشرب فالاول مخفف والثاني مفصل
 والثالث فيه تخفيف على اليهود وتشديد على المحدث فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول
 أبي حنيفة يجوز ان يكون في شهر ذى القعدة مع قول مالك وأحمد انه لا يجوز فالاول مخفف والثاني
 مشدد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز ان يشهد اثنان كل
 واحد منهما على شاهد من شهود شاهدي الاصل وبه قال الشافعي في أظهر قوليه والقول الثاني يحتاج
 ان يكونوا اربعة فيكون على كل شاهد من شهود الاصل شاهدان فالاول فيه تخفيف والثاني فيه
 تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول مالك وأبي حنيفة والشافعي في القديم وأحمد انه
 لو شهد شاهدان بمال ثم رجعا بعد الحكم به فعليهما الغرم مع قول الشافعي في الجديد انه لا شيء عليهما
 فالاول فيه تشديد على اليهود والثاني مخفف عليهما فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول
 تأديب اليهود لأخذوا حذرهم في المستقبل فلا يشهدون الا عن يقين ووجه الثاني ان المدار على
 الحكم لا عليه ما * ومن ذلك قول أبي حنيفة ان الحاكم اذا حكم بشهادة فاسقين ثم علم حالهما بعد الحكم
 لم يثبت حكمه مع قول مالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه انه ينقض حكمه فالاول مخفف على الحاكم
 والثاني مشدد عليه والاهل به أحوط للدين فراجع الامر الى مرتبتي الميزان * ومن ذلك قول أبي حنيفة
 انه لا تعزير على شاهد الزور وانما يوقف في قومه ويقال لهم انه شاهد زور مع قول الائمة الثلاثة انه
 يعزروا يوقف في قومه فيعرفون انه شاهد زور و زاد مالك فقال ويشهر في المساجد والاسواق ومجامع
 الناس فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد فراجع الامر الى مرتبتي الميزان واسكن من القولين وجه
 وبصح حمل الاول على من لم يشهد الزور والثاني على من تسكر رمنه والله تعالى اعلم

المتنازع فيه مما يصلح للرجال
 كالطبايسة والعمائم والقول
 قول الرجل في رجل فيه وان كان
 يصلح للنساء كالمقانع والوقبات
 فالقول قول المرأة فيه وان
 كان مما يصلح لهما كان بينهما
 بعد الوفاة ثم لا فرق بين أن
 تكون يدعهما عليه من
 طريق الشهادة أو من طريق
 الحكم وكذا الحكم في اختلاف
 ورتبهما أو أحدهما وورثته
 الاخر فالقول قول الباقي منهما
 وقال أبو يوسف القول قول
 المرأة فيما سرت به العادة
 انه قدر جهاز مثلها (فصل)
 من له دين على انسان يجحده
 اياه وقدر له على مال فهل له
 ان يأخذ منه مقداره دينه
 بغير اذنه أم لا فقال أبو حنيفة
 له ان يأخذ ذلك من جنس ماله
 وعن مالك رواية ان احدهما
 انه ان لم يكن على غيره غير
 دينه فله ان يستوفي حقه
 بغير اذنه وان كان عليه غير
 دينه استوفى بقدر حصته
 من المقاصصة ورد ما فضل
 والثانية وهو مذهب أحمد
 انه لا يأخذ بغير اذنه سواء كان
 باذلا لماعليه أو مانعا وسواء
 كان له على حقه بينة أو لم
 يكن وسواء كان من جنس
 حقه أو من غير جنسه وقال
 الشافعي له ان يأخذ ذلك
 مطلقا بغير اذن وكذا لو كان
 له عليه دين وأمكنه أخذ
 الحق بالحكم فالاصح من
 مذهبه جواز الاخذ ولو كان
 مقرابه ولا يمكنه عنسحق الحق
 لسلطانه فله الاخذ
 (باب الشهادات)
 اتفق الائمة على ان الشهادة

(كتاب العتق)

اتفق الاثمة على ان العتق من اعظم القربى المندوب اليها هذا ما وجدته من مسائل الانفاق . واما ما
 اختلفوا فيه . فمن ذلك قول الاثمة الثلاثة انه لو اعتيق شقة صاله في غلولة مشتركة وكان مويسرا عتق عليه
 جميعه وبعث من حصته شريكه وان كان معسرا عتق نصفه فقط مع قول أبي حنيفة انه يعتق حصته فقط
 وشريكه انما يبار بين ان يعتق نصيبه او يستسي العبد او بعضه شريكه المعتق ان كان مويسرا وان كان
 معسرا فله الخيار بين العتق والسعاية وليس له التفتين . فالاول فيه تشديد على السيد ورجسه بالعبد
 بشرطه الذي ذكره والثاني فيه تخفيف على السيد وعلى الشريك على التفصيل الذي ذكره . فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان واجتماع المجتهدين . ومن ذلك قول مالك في المشهور عنه انه لو كان عبيدين ثلاثة لواحد
 نصفه وللاخر ثلثه وللاخر سدسه فاعتق صاحب النصف والسدس حصتهما معا في زمان واحد او ركاد
 وكلاهما عتق حصته معا عتق كله وعليهما قبة الشقص الباقي بينهما على قدر حصتهما من العبد فيكون
 لكل واحد منهما من ماله ولا يشترط ذلك مع قول الاثمة الثلاثة ان عليهم ما قبة حصته شريكهما بينهما بالسوية
 على كل واحد نصف قبة حصته شريكه . وفي رواية لثلاث . فالاول فيه تشديد على السيدين بعتق العبد
 كله عليهما . ووزن قيمة الشقص الباقي والثاني فيه تخفيف على صاحب الثلث بالنسبة لمن له النصف
 وتشديد على صاحب السدس بوزنه اشريكه قدر قيمة النصف او الثلث فليتأمل . ومن ذلك قول أبي
 حنيفة انه لو اعتيق عبيده في مرضه ولا مال له غيرهم ولم يجز الوارثه جميع العتق عتق من كل عبيد ثلثه فقط
 ويستسي في الباقي مع قول الاثمة الثلاثة انه يعتق الثلث بالقرعة فالاول فيه راحة التشديد بالسعاية
 في الباقي والثاني فيه تخفيف . فراجع الامر الى مرتبتي الميزان واكمل من القوانين وجه . ومن ذلك قول
 أبي حنيفة والشافعي انه لو اعتيق عبيدا من عبيده لا بعينه فله ان يخرج أيهم شاء مع قول مالك واحدا
 يخرج أحدهم بالقرعة فالاول فيه تخفيف على السيد والثاني فيه تشديد عليه بالقرعة . فراجع الامر
 الى مرتبتي الميزان . ووجه الاول ان السيد يفتن بالتفصيل بين عبيده لعدم وجوب حق أحد
 منهم عليه . ومعلوم ان القرعة انما تشرع في ما من أن يأخذ الا غلبت نفسه . وفي رواية اخرى انما الاراد أولا
 كذلك الحكم في حق السيد مع عبيده . ومن هذا قول أبي حنيفة في النصف الثاني . ومن ذلك قول أبي حنيفة انه
 لو اعتيق عبيدا في مرضه ماله ولا مال له غيره وعليه دين يستقره استسي العبد في قوته فاذا اداها صار
 سرا مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتق العتق فالاول تخفيف على العبد الطالب للعتق والثاني تشدد عليه
 فراجع الامر الى مرتبتي الميزان . ووجه الاول المبادرة من السيد الى عتق نفسه وجميع أهله
 من النار كما ورد ووجه الثاني المبادرة الى رضاء الدين الذي يعرف صاحبه من دخول الجنة حتى يوفيه
 لأهله فانه ليس في الآخرة لهيب على العبد من الدين . وقد رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة
 الاسراء أقواما في صناديق من نار مطبقة عليهم فقال يا أيها جبريل من هؤلاء فقال هؤلاء أقوام ماتوا
 وفي أعناقهم أموال الناس لا يجدون لها وفاء فاكل من الثوابين وجه . ومن ذلك قول أبي حنيفة لو قال
 العبد الذي هو أكبر منه سنا أنت والدي عتق ولا يعتق مع قول الاثمة الثلاثة انه لا يعتق بذلك
 فالاول تشدد بحصول العتق والثاني تخفيف . فراجع الامر الى مرتبتي الميزان ووجه الاول تشوف الشارع
 الى حصول العتق من ريق الخلق ورجوعه الى ريق الخلق تعالى الى الله تعالى . ووجه الثاني هل ذلك على انه
 أراد بذلك ملاطفة العبد كما يقول الاب الشفيق أو الام الشفيقة لو اداها ما هو كذا يا أيها وأيهما كان
 العبد في ريق الخلق أقل مؤاخذه من كان في ريق الخلق لانه ما كل أحد يعرف آداب العبدية فانه تعالى فكان
 سيده الا آدمي كالحجاب عليه وهو من خلاف ذلك الحجاب فكان له راحة السيد بذلك . فكل من الاثمة في هذه
 المسئلة مشاهد ومن ذلك قول أبي حنيفة انه لو قال لربيقة أنت ثم وثق بذلك العتق لم يعتق مع قول الاثمة
 الثلاثة انه يعتق فالاول تخفيف على السيد بترك العتق والثاني عكسه . فراجع الامر الى مرتبتي الميزان

شرط في الشكاح . واما ما
 العتق كالبصير فلا يشترط
 الشهادة فيها واتفقوا على
 ان القاضي ليس له ان يقبل
 الشهود بل يجمع ما يقولون
 بالاختلاف اهل بيت الشكاح
 بشهادة رجل واحد ان قال
 أبو حنيفة ثبت عند النداعي
 وقال مالك والشافعي لا يثبت
 ومن أحدهما واثبات أظهرهما
 انه لا يثبت واختلافوا هل
 يثبت بشهادة عبيدين فعند
 أحمد يثبت ويصدق الشكاح
 بشهادة اثنين عند أبي حنيفة
 وأحمد واختلاف أصحاب
 الشافعي في ذلك والاختلاف ان
 الاشهاد في البيع مستحب
 وليس بواجب وحكي عن داود
 ان الشهادة تعتبر في البيع
 (فصل) والنساء لا يقبلان في
 الحدود والقصاص ويقبلان
 مفردات فيما لا يطلع عليه
 الرجال كالولادة والضرع وما
 يخفى على الرجال قالوا
 وانما تقبل اهل قبل شهادتهم
 فيما الغالب في مثله ان يطلع
 عليه الرجال كالشكاح
 والطلاق والعتق ونحو ذلك
 فقال أبو حنيفة تقبل
 شهادتهم في ذلك سواء انفردت
 في ذلك أو كن مع الرجال وقال
 مالك لا يقبلان في ذلك بل يقبلان
 عنده في غير المال وما يتعلق
 به من العيوب التي بالنساء
 والمواضع التي لا يطلع عليها
 غيرهن وهذا مذهب الشافعي
 وأحمد واختلافوا في العدد
 المعتبر من فقال أبو حنيفة
 وأحمد في أشهر روايته تقبل
 شهادة امرأة واحدة وقال مالك
 وأحمد في رواية أخرى لا

يقبل أقل من امرأتين وقال
الشافعي لا تقبل الشهادة

أربع نسوة

(فصل) واختلافوا في ثبوت

استئصال الطفل فقال أبو

حنيفة بشهادة رجلين أو

رجل واحد وأثنى لأنه ثبوت

ارث فأما في حق الصلاة عليه

والفصل في قبول فيه شهادة

أمر أو واحدة وقال مالك يقبل

فيه أمر أو اثنين وقال الشافعي

يقبل فيه شهادة النساء

منذ ردت إلا أنه على أصله

في اشتراط الأربع وقال أحمد

يقبل في استئصال الطفل

شهادة أمر أو واحدة

(فصل) واختلفوا في

الرضاع فقال أبو حنيفة

لا يقبل فيه الشهادة رجلين

أو رجل واحد وأثنى ولا يقبلان

فيه شهادة منفردات وقال

مالك والشافعي يقبلان فيه

منفردات إلا أن مالك قال

في المشهور عنه يشترط شهادة

أمر أو اثنين والشافعي يشترط

شهادة أربع ومن مالك رواية

أنه يقبل واحدة إذا فشا

ذلك في الجيران وقال أحمد

يقبلان فيه منفردات وتجزي

منهن امرأة واحدة في

المشهور عنه (فصل)

ولا تقبل شهادة الصبيان

هنا أبي حنيفة والشافعي

وأحمد وقال مالك يقبل في

الجراح إذا كافوا فداخهوا

لأمر مباح قبل أن يتفرقوا

وهي رواية عن أحمد وعن

أحمد رواية ثالثة شهادة

الصبي تقبل في كل شيء

(فصل) الحدود في القذف

هل تقبل شهادة أم لا قال

وأكمل منها وجهه ومن ذلك قول الأئمة الأربعة أنه لو قال العبد الذي هو أصغر منه سنيا ولدي لم يعتق
الأي قول للشافعي ويصح به بعض أصحابه والمختار أنه ان قصدا السكرامة لم يعتق والقول في هذه المسئلة
كالقول في مسئلة ما إذا كان العبد أكبر منه سنيا السابقة فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ومن ذلك قول
مالك أن من ملك أبويه أو أولاده أو أحدا أبويه أو أحدا دمه أو جده أو قرينه أو أمه بعد واعتقوا عليه بنفس
الملك وكذلك القول عنده فيما إذا ملك أخوته أو أخواته من قبل الأم أو الأب مع قول أبي حنيفة إن هؤلاء
يعتقون عليه وكل ذي رحم محرم من جهة النسب ولو كانت أمه لم يجز تزويجها من نفسه ومع قول
الشافعي من ملك أصله من جهة الأب أو الأم أو فرعها وان سفل ذكر كان أو أنثى عتق عليه سواء اتفق
الولد والوالد أو اختلفا وسواء ملكه قهرا كالارث أو اختيارا كالشراء والهبة ومع قول داود أنه لا يعتق في
القرابة ولا يلزمه اعتاق من ذكر فالأول فيه تشديد والثاني مشدد في يادته يعتق كل ذي رحم محرم وكذلك
القول في الثالث هو مشدد ووجه الأقوال كلها ظاهرة لما فيها من الإكرام للأصول والفروع والقرابات
فكل من الأئمة متفقون على إكرام من ذكر ولو سكنهم بين مؤكدا كثيرا ومؤكدا قليلا في سنة الإكرام وخصيقتهم
فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان وأما وجه قول داود فلا بد من كسر الألف مشافهة لمن يفهم الأمر
والله تعالى أعلم (كتاب التدبير)

اتفق الأئمة على أن السيد إذا قال له عبده أنت حر بعد موت صاحبه لم يدبر يعتق بثبوت سيده هذا
ما وجدته من مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول مالك أنه لا يجوز بيع المدبر في حال الحياة
ويجوز بيعه بعد الموت إذا كان على السيد دين وان لم يكن عليه دين وكان يخرج من الثلث عتق جميعه
وان لم يمتعه الثلث عتق ما يمتعه ولا فرق عنده بين المطلق والمقيد مع قول الشافعي أنه يجوز بيعه على
الاطلاق ومع قول أحمد في أحدي روايته أنه يجوز بيعه بشرط أن يكون على السيد دين وان لم يكن
عليه دين لم يجز فالأول مفصل وقول الشافعي مخفف على السيد وقول أحمد مفصل فرجع الأمر إلى
من تبنى الميزان ووجه الأول أن العتق من جملة الصدقات وهي لا تكون إلا عن ظهر غنى وفي
الحديث أبدا بنفسك ثم من تعول وفي كلام عمر رضي الله عنه الأقربون أولى بالمعروف وقيل أنه حديث
ولا أقرب إلى الإنسان من نفسه ومن هنا عرف قومه من قال يجوز بيعه على الإطلاق فضلا عن كون
ذلك بشرط ومن ذلك قول أبي حنيفة أن حكم ولد المدبر حكم والده إلا أنه يفرق بين المطلق والمقيد أي
فإن كان التدبير مطلقا لم يجز بيعه وإن كان مقيدا بشرط كرجوعه من سفر وشفاؤه من مرض فبيعه جائز
وبذلك قال مالك وأحمد إلا أنهم قالوا لا فرق بين مطلق التدبير ومقيد مع قول الشافعي في أحدي روايته أنه
لا يتبع أمه ولا يكون مدبرا فالأول مخفف على ولد المدبر في بيعته لأمه على حكم التفصيل الذي ذكره
والثاني مشدد فرجع الأمر إلى من تبنى الميزان ووجه الأول أن الشارع متشوف إلى حصول العتق لكل
من مسه اسم الرق سواء كان بشرط أم بغير شرط ووجه الثاني تحقيق مقام الإخلاص في معاملة العبد
لرببه عز وجل بتعيين الولد في التدبير فلا يكتفى عنده بتدبيره بحكم التبعية فالعلماء بين مشدد ومخفف كما
نرى على أن التدبير لا يقع إلا بمن كان عنده بعض بخل وشيخ نفسه ولو لا ذلك لكان نجاسة وفاز بالنجس
بعتق أهله من النار في الآخرة ويعتق جسده من الآفات التي تصيبه في الدنيا عما يتخلو عنه بنو

(كتاب الكتابة)

آدم والله تعالى أعلم

اتفق الأئمة على أن كتابة العبد الذي له كتب مستغنية ومنه ذوب اليها خلافا لاجسد في قوله في رواية له
أنها واجبة إذا دعا العبد سيده اليها على قدر قيمته أو أكثر وصفتها أن يكتب السيد عبده على مال معين
يسعى فيه العبد ويؤديه اليه واتفقوا على كراهة كتابة الأمة التي لا كتب لها كما اتفقوا على أن السيد
إذا كاتب عبده على مال آناه منه شيئا محلا بقوله تعالى وآفهم من مال الله الذي آتاكم هذا ما وجدته من
مسائل الاتفاق وأما ما اختلفوا فيه فن ذلك قول الأئمة الثلاثة وأحمد في أحدي روايته أنه لا بكرة

أبو حنيفة لا تقبل شهادة
 وإن تاب إذا كانت ثوبته
 بعد الحقد وقال مالك والشافعي
 وأحمد تقبل شهادة إذا تاب
 سواء كانت ثوبته قبل الحقد
 أو بعده إلا أن مالكاً اشترط
 مع التوبة أن لا تقبل شهادته
 في مثل الحقد الذي أقيم عليه
 وهل من شروط ثوبته إصلاح
 العمل والكف عن المصيبة
 سنة أم لا قال مالك يشترط
 ظهور أفعال الخير عليه
 والتقرب بالطاعات من غير
 حد سنة ولا غيرها وقال أحمد
 يجرى التوبة كاف واختلفوا
 في صفة توبته فقال الشافعي
 هي أن يقول القذف باطل
 محرم ولا أعود إلى ما قلت وقال
 مالك وأحمد هي أن يكذب
 نفسه وتقبل شهادته ولذا زنا في
 الزنا وغيره عند الثلاثة وقال
 مالك لا تقبل شهادة ولد الزنا
 في الزنا (فصل) واللعاب
 بالشرع مكره بالانفاق
 وهل يحرم أم لا قال أبو حنيفة
 هو محرم فإن أكثر منه ردت
 شهادته وقال الشافعي لا يحرم
 إذا لم يكن على عوص ولم
 يشغل به من فرض الصلاة
 ولم يشكك عليه بسخف والتبذل
 المختلف فيه فتشربه لا تزدبه
 الشهادة مالم يسكر عند
 الشافعي وإن كان يسكر بعد ذلك
 وقال أبو حنيفة لا يبيح مباح
 ولا تزدبه الشهادة مالم يسكر
 وقال مالك هو محرم يشترط
 بشربه وتزدبه الشهادة وعن
 أحمد روايتان كذهب أبي
 حنيفة ومالك (فصل)
 شهادة الأعمى هل تقبل
 أم لا قال أبو حنيفة لا تقبل

كتابة العبد الذي لا كسبه ومع قول أحمد في الرواية الأخرى أنها تكره فالأول فيه تقييد والثاني
 فيه تشديد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن الله تعالى قد يضره من عباده من يعطيه
 ما يؤدبه لسيده فيصير كالمستكتب ووجه الثاني أن من لا كسبه له إذا كوثب طلبت نفسه الخروج
 من الرق وتحرر كمثل ذلك بعد أن كانت ساكنة وسار كل يوم عندها في الرق كأنه سنة فربما جاءه ذلك
 إلى السرفة والاختلاس من مال سيده أو غيره فافهم ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إن الكتابة تضح
 حاله وموجلة ولو كان أصلها التأجيل مع قول الشافعي وأحمد إنهما لا تضح حاله ولا تجوز إلا بمنجته وأوله
 نجمان فالأول فيه تخفيف على السيد دون العبد والثاني فيه تشديد عليه دون العبد فرجع الأمر إلى
 من تبقى الميزان ووجه الأول طلب مكافأة السيد على كتابته له بشيئ من المال إن كان العبد من أهل
 المعروف ووجه الثاني طلب الشارع من السيد كمال الفضل والرجة للسكان بتمداد النجوم فافهم
 ومن ذلك قول أبي حنيفة أن المكاتب لو امتنع من الأداة ويده مال بني عا عليه جبر على الأداة فإن لم
 يكن بيده مال لم يجبر على الأداة كساب مع قول مالك ليس له تجيز نفسه مع القدرة على الاتساع فيجبر على
 الاتساع كساب فينذره مع قول الشافعي وأحمد أنه لا يجبر بل يكون للسيد الفسخ فالأول مفصل والثاني فيه
 تشديد على المكاتب والثالث مخفف عليه فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان وسلك من الأقوال ووجه
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك إن ابتاع السيد المكاتب شيئا مستحب مع قول الشافعي وأحمد أن ذلك
 واجب للآية فالأول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد على السيد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان
 ووجه الأول أن ذلك من باب البر والكرام والالتئق بذلك الاستحباب لا الوجوب ووجه الثاني زيادة
 الاعتناء في أمر الله عز وجل للسيد أن يعطي المكاتب شيئا والالتئق بذلك الوجوب على قاعدة أهل الله
 عز وجل ومن ذلك قول الشافعي أنه لا تقدر فيها يعطيه السيد للمكاتب مع قول أحمد أنه مقدور
 وهو أن يعطى السيد عن المكاتب ربع مال الكتابة أو يعطيه بما قبضه منه ربعه ومع قول بعضهم
 إن الحاكم يقدر ذلك باجتهاده كالمئة ومع قول بعضهم أن السيد يعطيه ما يطيب به نفسه والأول فيه
 تخفيف والثاني فيه تشديد بوجوب الربع وما بعده فيه تخفيف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان
 ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك أنه لا يجوز بيع ربة المكاتب إلا أن مالها يبيع مال المكاتب وهو
 الدين المؤجل بل نفس حال إن كان غنيا وهو الجسد من مذهب الشافعي مع قول أحمد يجوز بيع ربة
 المكاتب ولا يكون البيع فسخا للكتابة فيقوم المشتري مقام السيد فالأول فيه تشديد والثاني فيه
 تخفيف على السيد فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ويصح حمل الأول على حال أهل الثروة والمال
 والثاني على أهل العسك والمحتاجين إلى غنائه في دين أو غيره ومن ذلك قول الأئمة الثلاثة أنه لو قال
 لربيقة كاتبت علي ألف درهم فأداهما عتيق ولم يفتقر إلى أن يقول فإذا أدتها إلى فانت حرة ونوى
 العتيق مع قول الشافعي أنه لا بد من ذلك فالأول خاص بالأصحاب الذين إذا هربوا أحسد باحسان
 لا يرجعون فيه والثاني عام من كان بالاضد من ذلك فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ومن ذلك قول
 الأئمة الثلاثة أنه لو كاتب أمته وشرطوطاها في عقد الكتابة لم يجوز مع قول أحمد أن ذلك يجوز فالأول
 مشدد والثاني مخفف فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان والله تعالى أعلم

(كتاب أمهات الأولاد)

اتفق الأئمة الأربعة على أن أمهات الأولاد يمين ولا يوشن وهو مذهب السائب والشافعي من جهة
 الأصهار وقال داود يجوز بيع أمهات الأولاد به قال بعض الصحابة والأول مشدد على السيد والثاني
 مخفف عنه فرجع الأمر إلى من تبقى الميزان ووجه الأول أن ذلك من مكرم الأساق فان وقع المظنة
 في تلك الأمة وقضاء وبارس يد بها بما عاها من أمهات أمهات يمين فيه خلق الأديين بهر لها فضلا
 سئل علي بن سبيد ما كان من مكرام الأخلاق أن تكون منة من بعدد ووجه الثاني أن السيد له أن

شهادته أصلاً وقال مالك

وأحمد يقبل فيها طريقه

السمع كالنسب والموت

والمالك المطلق والوقف

وطهنت وسائر المسود

كالنكاح والبيع والصلح

والاجارة والاقرار ونحو ذلك

سواء فتحها له أم لا أو بصيرا

ثم عني وقال الشافعي يقبل

في ثلاثة أشياء ما طريقه

الاستفاضة والترجمة والموت

ولا يقبل شهادته في الضبط

حتى يتعلق بانسان سمع اقراره

ثم لا يتركه من يده حتى يؤدي

الشهادة عليه ولا يقبل فيها

عدا ذلك (فصل) وشهادة

الانرس لا تقبل عند أبي

حنيفة وأحمد ودون فهمت

اشارته وقال مالك تقبل اذا

كانت له اشارة تفهم وانختلف

أصحاب الشافعي فهم من قال

لا تقبل وهو الصحيح ومنهم

من قال تقبل اذا كانت له

اشارة تفهم (فصل) شهادة

العبيد فهم مقبولة على

الاطلاق عند أبي حنيفة

ومالك والشافعي والمشهور من

مذهب أحمد أنها تقبل فيها

عدا الحدود والقصاص ولو

تعمل العبد شهادة حال

رقه وأدائها بعد عتقه فهل

تقبل أم لا قال أبو حنيفة

والشافعي تقبل وقال

مالك ان تشهد في حال رقه

فردت شهادته لم تقبل

شهادته بعد عتقه وكذلك

اختلفوا فيها فمما تحمله الكافر

قبل اسلامه والصبي قبل

بلوغه فان الحكم فيه عند كل

منهم على ما ذكرناه في مسئلة

العبد (فصل) ويجوز

بإزالة الاحسان المذكور انما حتى يأتيه شيء من الشارع ينهيه عن بيعها فيحمل الاول على حال الا كابر
من أهل الورع والندوة والدين ويحمل الثاني على من كان دون ذلك ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو
تزوج أمة غيره فأولدها ثم ملكها لم تصير أم ولد ويجوز بيعها ولا تعتق بموته مع قول أبي حنيفة انها تصير
أم ولد فالاول مخفف على السيد والثاني مشدد عليه فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول
أبي حنيفة ومالك في احدى روايته انه لو ابتاع أمة وهي حامل منه صارت أم ولد مع قول الشافعي وأحمد
ومالك في الرواية الاخرى انها لا تصير أم ولد فيجوز بيعها ولا تعتق بموته فالاول مشدد والثاني مخفف
فراجع الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه لو استولد جارية ابنته صارت أم ولد
مع قول الشافعي في أصح قوليه انها لا تصير أم ولد فالاول مشدد والثاني مخفف فراجع الامر الى مرتبة
الميزان ومن ذلك قول أبي حنيفة ومالك انه لو استولد جارية ابنته ولزمه قيمتها خاصة مع قول الشافعي
في أحد قوليه انه يلزمه قيمتها وقية ولدها ومهرها وفي القول الثاني لا يلزمه قيمة الولد مع قول أحمد انه
لا يلزمه قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها فالاول فيه تخفيف والثاني فيه تشديد والثالث مخفف فراجع
الامر الى مرتبة الميزان ومن ذلك قول الائمة الثلاثة انه يجوز لسيد اجارة أم ولده مع قول مالك انه
لا يجوز له ذلك فالاول مخفف والثاني مشدد فراجع الامر الى مرتبة الميزان وتوجيه القولين ظاهر
والحمد لله رب العالمين (وايكن) ذلك أن ما فتح الله به من إيضاح كتاب الميزان الشرعية المدخلة
لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة الحميدة وتوجيه أقوالهم وقد حاربت الجمع بين أقوال الائمة
ومقلديهم وتوجيه كل منها جهدي ليجتمع مع الأخوان من مقلدي الائمة الاربعة بين اعتقادهم بالجنان
وقولهم بالانسان ان سائر أئمة المسلمين على هدى من ربهم إيماناً وتسليماً لم يصلوا الى ذلك نظر واستدلالاً
كما مر بيانه في الخطبة ويفوزوا بأخذ الائمة المجتهدين بيدهم في أهوال يوم القيامة فكل مجتهد رآه
هناك يتبسم في وجهه ويأخذ بيده بخلاف من كان بالضد من ذلك فانه ربما نظر الائمة اليه بنظر الغضب
لسوء أدبه معهم وتقصير علمهم بغير حق واذا كان الائمة كلهم متأدبين مع بعضهم بعضاً مع تفاوتهم
في العلم فكيف يمكن هو فاحي بالنظر اليهم وقد أرسل الامام الليث بن سعد رضي الله عنه سؤالاً لالامام مالك
بالمدينة يسأله عن مسئلة فأرسل يقول له أما بعد فاني يا أخى امام هدى وحكم الله تعالى في هذه المسئلة
ما قام عندك فيها انتهى فاعلموا ذلك أيها الاخوان والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته والحمد لله رب العالمين

(وانشرع) في ذكر الخاتمة الموعود به كرها في الخطبة فنقول وبالله تعالى التوفيق
(خاتمة) في بيان نبذة صالحة تتعلق باحكام أسرار الشريعة تناسب الميزان في النقاش من كلام شيخنا
العارف بالله تعالى سيدى على الخواص رضى الله عنه يطلع الناظر فيها على سبب مشروعية جميع
التكاليف في سائر الاعصار وانما كلها كال كفارة لاداة التي أكلها أبونا آدم عليه الصلاة والسلام من
الشجرة فكادت الميزان جميع مذاهب المجتهدين ومقلديهم الى مرتبة الشريعة كما تقدم كذلك ردت
هذه الخاتمة جميع أبواب الفقه وما فيها من الاحكام الى الاداة التي أكلها أبونا آدم عليه الصلاة
والسلام من الشجرة التي هي مظهر ما يقع من بنيه بعده بحكم القضاة لا مظهر ما يقع منه أو من بنيه
المعصومين من الذنوب فافهم وقد سألت شيخنا المذكور مرة عن سبب مشروعية جميع التكاليف مع
أن الله تعالى غفى عن العالمين وعن عباداتهم فقال رضى الله عنه سبب ذلك تمام التوبة لبنى آدم اذا
وقعوا فيما نهى الله تعالى عنه فكانت جميع التكاليف والاداب التي كلف الله تعالى بها أولاده كال كفارة
لهم فقلت له ان من بنيه من لا يجوز عليه الوقوع في المخالفات فقال ان كان هناك مخالفة فهي كفارة
والا فهي رفع درجات كما هي في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام فقلت له فاذا كان رفع درجات في حق
الانبياء فما المراد بقوله تعالى وعصى آدم ربه فغوى فقال اعلم يا ولدى أن ما قصه الله تعالى عن الانبياء
من معصية المعصية والخطية انما هو على سبيل المجاز لان أحدادهم لم يخرج عن حضرة الاحسان
في لحظة من ليل أو نهار وتلك حضرة مشاهدة للحق جل وعلا فلا يصح لاحد فيها عصيان وانما يقع

بشهادة بالاستقامة عند
في الجنة في خمسة اشياء في
النكاح والدخول والنسب
الموت وولاية القضاء
الصحيح من مذهب الشافعي
جوز ذلك في ثمانية
في النكاح والنسب والموت
وولاية القضاء والمساكن
والعتق والوقف والولاء
وقال احمد بالجواز في تسعة
وهي الثمانية المذكورة
عند الشافعي والتاسعة
الدخول وهل تجوز الشهادة
بالاملاك من جهة اليد بان
يراه في يده يتعرف فيه مدة
طوبى له فذهب الشافعي
انه يجوز ان يشهد به باليد
وهل يجوز ان يشهد له
باليد وبجواز احدهما
عن أبي سعيد الاطخري
انه يجوز الشهادة فيسه
بالاستفاضة ويروى ذلك
عن احمد والثاني عن أبي
اسحق المروزي انه لا يجوز
وقال أبو حنيفة تمسوخ
الشهادة في الملك بالاستفاضة
وتجوز من جهة ثبوت اليد
ويرى ذلك عن احمد وقال
مالك تجوز الشهادة باليد
خاصة في المدة السيرة دون
الملا فان كانت المدة طويلة
كعشرين سنين فما فوقها قطع
بالمالك اذا كان المدعي
ناصر حال تعرفه فيها
حوزه له الا ان يكون
مدعي قراره أو يخاف من
السلطان ان يمارسه
فهل هل تقبل شهادة
الذمة بعضهم على بعض
لا قال أبو حنيفة تقبل
الا الشافعي لا تقبل

الغصيان من يحجب عن شهوده تعالى فسمى معاصي الانبياء وخطيئاتهم كلها صورية لا حقيقة
ليصير لهم الميام باقامة المعاذير اقروهم بباطنا اذا وقعوا في مخالفة ويصير احدهم يعرف كيفية
تعليم قومه التمسك من الله بالثبوت والاستغفار اذا وقعوا في المخالفات ويصير احدهم يعرف مقدار
المعجز كما يعرف مقدار الوصول وعكسه اذا شئ لا يعرف الا بصدقه قال وأضع لك ياوي ذلك فاقول
مثال واقعة السيد آدم عليه الصلاة والسلام مثال ملك مطاع قال يوما لاهل حضرته الخاصة اني
أريد أن أحدث أمر في الوجود وأزل كتبنا وأرسل رسلا بأمر ونهى وأجعل لمن أطاعهم دار تسمى
الجنة ولن عصاهم دار تسمى النار وأخرج من ظهر عبيدي آدم ذرية يهرون الارض وأوجه اليهم
التكاليف بعد ان أقدر عليه الاكل من شجرة وبعد أن أنهاء عن القرب منها ظاهرا ثم أقيم عليه
وعلى ذرية الذين عصوا الجنة مجازا وهو ياو على ذرية الذين لم يعصوا حقيقة لا مجازا ثم أخرجه
من تلك الجنة التي أسكن فيها من الشجرة الى دار أخرى أنزل منها في الدر جنة تسمى الدنيا وأجعل لكل
مقامه فيها فمن طلب أن يكون مكان آدم فليقدم فما تجرأ أحد من أهل الحضرة أن يتقدم لذلك
غير السيد آدم فانه قد قدم وقال أنا لما طلبا الترقية فضاء الله تعالى وقدره في عباده فمن كان حاضر الجاس
هذا الاتفاق لم يحكم على آدم بالمعصية الحقيقية وانما يحكم له بطاعة ربه في ذلك عكس من كان فائبا
عن هذا الجاس فانه يحكم عليه بالعصيان ولا بد كما هي حضرة المحجوبين من أولاد آدم فكان ذلك من
أكبر المصالح لهم أمة موافق قضاء الله وقدره تارة بالمعصية فيظهر واجله وعفوه وتارة بالطاعة
فيظهر وركمه ومجده فسكان آدم عليه الصلاة والسلام تصح من أولاده المحجوبين بذلك البكاء
الصوري الذي وقع منه وكثرة الحزن غالبا ما كان يقع فيه أولاده الذين يتعدون حدود الله وكانه فتح
بواقعة باب المغفرة لا ولادته اذ لا بد للعبادة من فاقه بقية الحكم القضاء والتقدير ليرتب على ذلك الحدود
في الدنيا والآخرة فغديان لك يا بني أن جميع التكاليف التي شرعها الله تعالى في الدنيا عما كانت في
مقابلة أكل آدم من الشجرة صورة فسام أولاده أحد الا وقد عصى أوهم بمعصية أو يكرهه أو بخلاف
الاولى ساعدا الانبياء عليهم الصلاة والسلام فهي أي جميع التكاليف لغيره الذين لم يعصوا امارا فمع
درجات أو كفارة للذنوب وقوا فيه أو عقوبة لهم كالحدود التي أدب الله تعالى بها عباده امة وممات
سيدى عليا الطواص رحمة الله يقول كان جميع ما وقع من آدم عليه الصلاة والسلام من معصية المعصية
كالطاعة لله عز وجل فان الله تعالى كان راضيا بمعصيته سال أكله من الشجرة كرضاه عنه حال كونه في
الصلاة على حد سواء ومن قال في آية غير ذلك قيا ساعلى حال بنى آدم عليه الصلاة والسلام من عهدته يوم
القيامة وانما قالار بنا ظنا انفسنا وان لم نغفر لنا وترجنا لنكون من الناس من يعنى معاصي أولادى
الذين يعصون أمرك فكانه بذلك كان مستغفرا عنهم لا عن نفسه هو فهو وكاشافهم عنهم عن جميع
ما وقع له من تطاير التاج والنياب عن رأسه وبذنهوا البكاء والندم كان صورا بالنقل ذلك عنه الى بيته
الذين لم يكونوا موجودين حال نزوله الى الارض قال وانما أخذته البطنة بعد أكله من الشجرة ليشكر بذلك
صوره ما يقع فيه بنوه فبستغفر الله تعالى لهم كلما بال أو نغوط وقد جاءت شريعة همدى الله عليه وسلم
بطلب المغفرة كلما خرج الانسان من بيت الخلاء وكذلك حدث في حواء زيادة على البطانة ما يتم لها
وابنائها من الحيض في كل شهر لئلا تذكر بذلك معاصي بناتها وتستهفر لهم وانما زادت على آدم بالحلم
في كل شهر لانها وقعت في صورة الترين لا دم في أكله من الشجرة حتى أسكن واستكنها أيضا حتى ان
قطعت الفرة من شجرة التين وأعطتها آدم ولا شئ من يأتى المخالفة وهو منظر لا يستغف عنه ذلك
أعظم في صورة الذنب عن بأتى المخالفة ناسيا قال تعالى واقدم عهدنا الى آدم من قبل فوسى ولم يجد له عزما
لا سيما وقد حلف له ابليس انه له من الناصحين وقد بعنا أن بعض العارفين اتفق بانليس فقال له كيف
حلفت لا آدم انك له من الناصحين وأنت تكذب وقال في ادال مع المار آيت فصدا الله لا مردنه وراي
قلوب الانبياء ساجدة سالمة من خطور رايقوا حسن مع الله تعالى على الامم سالمة له حواء

وهن أحد روايتان كالمثلين

وهل تقبل شهادة من على
المسلمين في الوصية وفي السفر
خاصة اذا لم يوجد غيرهم أم
لا قال أبو حنيفة ومالك
والشافعي لا تقبل وقال أحمد
تقبل ويختلفان بالله مع
شهادتهما انهما ماتا ناولا لا
ولا غيرهما الوصية الرجل
((فصل)) اتفق الأئمة على
انه لا يصح الحكم بالشاهد
واليمين فيما عدا الاموال
وحق وقها ثم اختلفوا في
الاموال وحقوقها هل يصح
الحكم فيها بالشاهد واليمين أم
لا قال مالك والشافعي وأحمد
يصح وقال أبو حنيفة لا يصح
وهل يحكم بالشاهد واليمين
في العتق أم لا قال أبو حنيفة
والشافعي لا يحكم به وعن أحمد
روايتان احدهما كقول
الجماعة والاخرى يحلف
المعتق مع شاهده ويحكم
له بذلك وهل يحكم في الاموال
وحقوقها بشهادة امرأتين
مع الميمن أم لا قال مالك يحكم
بذلك وقال الشافعي وأحمد
لا يحكم واذا حكم الحاكم
بالشاهد واليمين ثم رجع
الشاهد قال الشافعي يغرم
الشاهد نصف المال وقال
مالك وأحمد يغرم الشاهد
المال كله (فصل) هل تقبل
شهادة المدعو على عدوه أم لا
قال أبو حنيفة تقبل اذا لم
تكن المدواة بينهما تخرج
الى الفسق وقال مالك والشافعي
وأحمد لا تقبل على الاطلاق
وهل تقبل شهادة الوالد
لولده والولد لوالده أم لا قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي
لا تقبل شهادة الوالد

بغيره هو يثبت وتخييه في ذهنه وتعالى الله في علو ذاته وجلاله من كل ما يخطر بالبال من صفات العظم
له فما حلفت له الا بالمعبود الذي يتخييه لا بالله الذي ليس كمثل شئ اهـ ((ثم اعلم)) يا اخي ان الجنة التي كان
فيها آدم ابست بالجنة الكبرى المدخنة في علم الله تعالى كما قد يتبادر الى الازمان وانما هي جنة البرزخ
التي فوق جبل الباقوت كما قاله أهل الكشف قالوا لان الجنة الكبرى انما يدخلها الناس بعد الموت
والحساب ومجازاة الصراط قالوا وهذه الجنة هي التي يفتح من قبر الموتى له طاقة منها ينظر اليها وينعم
بما فيها في قبره وكذلك القول في النار التي ترى في دار الدنيا في المنام أو من طريق الكشف هي نار البرزخ
قالوا وهي التي رأى فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر وبن حنبل الذي سبب السواكب ورأى فيها المرأة
التي حبست الهرة حتى ماتت قالوا وهي التي وقع لا دم فيها الاكل من الشجرة وأهبط منها الى الارض
لقربها منها في الحكم وكل من مات من أولاده المطيعين تعود روحه الى هذه الجنة وان كان عاصيا عادت
روحه الى النار التي في البرزخ فلا يزال بنو آدم في هذين المكانين حتى تنقضي الدنيا ويغنى العدد وتكامل
المدد فيخرج الناس بنفقة البعث الى الحساب ثم يدخلون الجنة الكبرى أو النار الكبرى ولو ان الجنة
التي يفتح للمؤمن منها طاقة أو النار التي يفتح للكافر منها طاقة كانت هي الجنة الكبرى أو النار الكبرى
لغات الحشر والنشر وما بعدهما ورد اهـ * قال سيدي على الخواص رجه الله ولما كان الغالب
على جنة البرزخ مشابها للجنة الكبرى في الطهارة والتقديس لم تكن محللا لخارج القدر فيها من بول
وفائط ودم ومخاط وغير ذلك مما تولد بصورة من تلك الاكاسة الصورية فلذلك نزل آدم وحواء الى هذه
الارض التي هي محل التعفين والاستحالات ليخرج فيها ذلك القدر الصوري في حقهما الحقيقي في حق
المعصية من أولادهما اهـ وسمعت اخي أفضل الدين رجه الله يقول لما أكل آدم وحواء من شجرة النهي
تولد فيهما البول والغائط والدم ولذا اللس من الرجال للنساء وعكسه ولذا الجماع كذلك وتولد في ذريتهما
بسبب ذلك اذا كوا من شجرة النهي الخاصة بهن من وقوع في حرام أو مكروه أو خلاف الاولى زيادة على
ما تولد بصورة في ابويهم الجنون والاعماء بغير مرض والمخاط والصنان والتكبر والخير والقهقهة واسبال
الازار والسر اويل والقميص والعمامة والعبية والقميص والبرص والجذام والكفر والشرك وغير
ذلك مما وردت الاخبار والآثار بانه ينقض الطهارة فمن تأمل في جميع النواقض وجدها كلها متولدة
من الاكل وليس لنا نقض للطهارة من غير الاكل أبدا فان من لا يأكل حكمه حكم الملائكة لا يقع منه شئ
ينقض طهارته أبدا مما ذكرناه وعلم نذكره فان الملائكة لا تقول ولا تتفوط ولا يجري لها دم ولا تشتهي
الرجال والنساء ولا الاستمتاع بالجنس بشئ من جسد ها ولا بالجماع ولا تحزن ولا يغمي عليها ولا تعصى ربهما
بكفر ولا غيره اذا العبد لا يعصى ربه الا ان يحب عن شهوة تعالى ولا يحب عن شهوة تعالى الا ان
أسكن فلولا سجاها بالاكل ما وقع في معصية أبدا فلذلك أمرنا الشارع صلى الله عليه وسلم والائمة المجتهدون
بالطهارة اذا وقع من الماء المطبق أو بدهله وأمرنا الشارع وكذلك المجتهدون بالنساء الطهر من نجاسة
بالماء كذلك أو الحجر أو التراب في الاستنجاء وازالة قدر النعل وذييل المرأة الطويل وأمرنا بالنزلة عن كل
نجاسة خرجت من القبل أو الدبر وغيرهما حتى عن مس المحل الخارج منه البول والغائط من قبل ودبر
وأمرنا الشارع وكذلك العلماء برش السراويل بالماء لئلا يلامسهم الذكر المحاور للخارج وقد كان صلى الله عليه
وسلم ينضح سراويله بالماء عند الطهارة ويقول بذلك أمرني جبريل وسياقي في توجيه الاحكام ان النقص
بمس الفرع خاص باكابر العلماء والصالحين وعدم النقص خاص بالعوام وانما أمرنا الشارع صلى الله عليه
وسلم بالنضح من بول الغلام اذا لم يأكل غير اللبن دون الغسل تخفيفا علينا فنغسل منه فله ذلك وان كان
الرش أفضل لان الاحكام راجعة الى حكم الشارع لا الى حكم العقول (فان قال قائل) كيف قلتم بنجاسة بول
الأطفال مع كونهم لا يصح في حقهم الاكل من شجرة النهي (الجواب) فقد قال بعض أهل الكشف ان
للأطفال ما يصح من حيث أرواحها كالمطامع كذلك من حيث أرواحها وأيضا فان بعض العلماء

عن ذلك من الحقوق التي يمكن

اشهادها حاضر فيها الا ان يكون قسمها في البادية (فصل) ومن تعبدت عليه شهادة لم يجز له أخذ الاجرة عليهم او من لم تعبدت عليه جاز له أخذ الاجرة الاعلى وجه من مذهب الشافعي (فصل) في الشهادة على الشهادة قال مالك في المشهور منه هي جائزة في كل شيء من حقوق الله عز وجل وحقوق الادميين سواء كانت في مال أو جسد أو قتل أو حق وقال ابو حنيفة تقبل في حقوق الادميين سوى القصاص ولا تقبل في حقوق الله عز وجل كالحقوق وقال الشافعي تقبل في حقوق الادميين قولاً واحداً وهل تقبل في حقوق الله عز وجل كالحقوق الزنا والسرقة والشرب فيسه قولان أظهرهما القبول واتفقوا على انه لا يجوز شهادة الفرع مع وجود شاهد الاصل الا أن تكون مع عذر يمنع شهادة شهود الاصل من مرض أو غيبة تقصر في مثل مساقط الصلاة الا ما يحكي في رواية عن أحمد انه لا تقبل شهادة شهود الفرع الا بعد شهود الاصل وهل يجوز أن يكون في شهود الفرع نساء أم لا قال ابو حنيفة يجوز وقال مالك والشافعي وأحمد لا يجوز واختلافوا في عدد شهود الفرع فقال ابو حنيفة ومالك وأحمد تجزئ شهادة اثنين كل واحد منهما على شاهد من شاهد الاصل والشافعي قولان أحدهما كقول الجماعة وهو الاصح والثاني

ان كل من شرف من نفسه عظمته فغيرته (فان قيل) ان قولكم ان هذه الاتفاق على نجاسة قول الا دعي وغاظة الشرف ينتقض عليكم قبول الجمار ووزيله فانهم اجمعوا على نجاسة ذلك منه وليس له شرف فما الجواب عن ذلك (قلنا) الجواب عن ذلك شدة الغفلة عن الله تعالى حال الاكل فاشتم اغفل عن الله تعالى من الجمار ومن كل حيوان لا يؤكل بخلاف الحية وانا المأكولة فانهم اقبلوا الغفلة عن الله تعالى تخفف بعض الاثمة الاخرى ابوا لها وارادوا ويؤيد ذلك امتثان الله تعالى علينا بيمينه الانعام في الاكل ولو انه اباح لنا الجمار والبغل لآزدونا بأكله غفلة وكان كالذبيحة التي لم يذكرا سم الله عليها فافهم (فان قيل) فلا شيء لم يتفقوا على نجاسة فضلات الجمار كلها من مخاط وصنان ونحوهما فان ذلك كله متولد من الاكل والشرب كبوله وغاظة (فالجواب) انما خففوا في ذلك لخفة القبح والقدر فيها ربع صورتها عن صورة الطعام والشرب بخلاف البول والغائط والتي فافهم في الغالب يشبهه لو لم يكون القدر فنظر الى شدة قذارته قال بنجاستها ومن نظر الى خفتها قال بطهارتها كما تقدم بمانه في الكتاب فهذا كان أصل الحديث المتولد من الاكل والشرب وجوب استعمال الماء والتراب في الطهارة فلو لا كانا من شجرة النهي ولو مكرها ما أحسننا وما أمرنا بالطهارة بل كنا طاهرين على الدوام كالملائكة ولو لا ما قص الله تعالى من صورة توبة آدما عليه الصلاة والسلام ما اهتدينا للتوبة من ذات نفوسنا ولا عرفنا كيف نخلف من الذنوب ولا كان الحق تعالى قال ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين فالجواب عن رب العالمين * وأما وجه تعلق الصلاة بأنواعها بالاكل والشرب فهو لان الصلاة كلها انما شرعت توبة لنا واستغفاراً من حيث ان قوتنا وراحنا هو الوقوف بين يدي ربنا كلما ماتت أبداننا من المعاصي أو وضعت أو فترت باكل الشهوات أو الوقوع في الغفلة فأمرنا بالحق تعالى بالطهارة بالماء والتراب المنعشين للجسم ثم بالوقوف بين يديه المنعش للروح فتناسى ربنا بآباده وأراح حيشة بعد موتها بما وقفت عليه مما تقدم فكأننا بذلك فتناسى باب التقرب الى الله تعالى ورضاه عما بهدان لم يكن تعالى راضياً عنا كل ذلك الرضا الذي يقع انما حال الوقوف بين يديه وذلك لغفلة عنا عنه بتنا وانا شهوات نفوسنا من اكل وشرب وغفلة ذلك ودخولنا الخلاء لخرج تلك الفضلات القذرة المنتنة التي لا تناسب حضرة تعالى ولذلك خفف الاثمة من الاكل وقالوا نستحي من الله أن نكشف عورتنا بين يديه كل قليل حال البول والغائط كالا مام مالك والاوزاعي والبخاري يدخلان الخلاء كل أسبوع وكان الاوزاعي يدخل الخلاء كل شهر فرق بطنه فصار يدخله في الشهر مرتين فكانت أمه تقول لمن يدخل عليها ادعوا لعبد الرحمن فان بهمة البطن انتهى وفي الحديث ان الملائكة تقول عند دخول وقت الصلاة يا بني آدم قوموا الى ناركم التي أوقدتوها فاطفئوها (فان قال قائل) فلم تكررت الصلاة عندنا في اليوم والليلة خمس مرات (فالجواب) كان ذلك من رحمة الله تعالى بنا لتذكركم ذنوبنا عند طهارتنا ويحسم لنا الرضا والشرف كلما وقفنا بين يديه ليجبر بذلك كله الخلل الواقع فينا بالمعاصي والغفلات بين كل صلاة وصلاة فينتوب أحدنا ويستغفر عما جناه من المخالفات على حسب مقام ذلك المتطهر منا أو المصلح كما انه اذا قال اذكار الوضوء الواردة يغفر له ذنوبه الخاصة بالوضوء ثم انه يقوم للصلاة فيغفر له ذنوبه الخاصة بالصلاة فان كل ما مورس في انما شرع كفارة للفعل وقع الغفران فيه مما يسهل الله تعالى فيكون ذلك في مقابلة كفارة له كما يعرف ذلك أهل الكشف فلو كشف لعبدل أي ذنوبه تساقط عنه عيبنا وشمالا كلما كبر الله تعالى أي عن كل شيء يخطر بباليه من صفات التعظيم فان الله تعالى أكبر من ذلك كله ثم قد قرأ فتعذر ذنوبه عيبنا وشمالا ثم كع فتعذر كذلك ثم بعدل فتعذر كذلك ثم بعدل فتعذر كذلك ثم رفع رأسه فتعذر كذلك فلا يفرغ من صلاته وعلمه ذنوب من الذنوب التي تغفر بالصلاة فاعلم ما قررناه الجواب عن قول القائل قد ورد أن الذنوب كلها تنحصر حال الوضوء فمن أين جازته الذنوب التي تساقط عن عيبنا وشمالا في الصلاة اذا صلى على أثر الوضوء فافهم

فمنها ما كان أدق استنباطاته وما كان أكثر استنباطاته لهذه الأمة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من قاتنين مثلا لضعفه بكثرة سوء الخطأ بآفته ورحم الله بقية المجتهدين ((فان قلت)) فإذا كانت الصلوات الخمس كفارات للذنوب المتعلقة بأصل الصلاة فلا شيء شرعت النوافل هل هي لمساواة يقع من الذنوب المستقبلة أو هي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به أهل الكشف فانهم قالوا لا نفعل إلا من كمال فرض وذلك بان لا يخطر به شيء من الإكوان من حين يحرم بالصلاة إلى أن يسلم منها ((فالجواب)) انها جوار للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليس بتبني وافل الا في حق من كملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لم يسله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فنهجد به أي بالقرآن نافذة لك فاقال تعالى لك الا ينسب على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ويلحق به كل الاولياء من ورثته في المقام ويبقى أمنا اننا على الاصل في الخبر ويؤيد ذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل أي يكمل كل نقص حدث في ركن أو سنة بنظيره في النوافل من الاركان والسنن فافهم ((فان قلت)) فلم أكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل دون بعض ((فالجواب)) فعل ذلك توسعة لامته فانه لو أكدها كلها لكانت كالشديد الذي لا يطيقه غالب الأمة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخفيف على أمته ما أمكن العلم بان الله تعالى غني عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من تركعتين قبل المغرب ثم تركها وقال خشيت أن يقتلها الناس سنة أي بواجبوا عليهم ما كانوا قبل المؤكدة ((فان قلت)) فلم شرعت النوافل ذوات الأسباب كالسجود والاستسقاء والعمدين وصلاته الجنازة ونحوها ((فالجواب)) شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف الله تعالى به عباده لا سيما مع اكل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى بل ذلك الخوف الرابع له من ارتكاب المخالفات فلو لا حجابها بالاكل وغفائنا عن الله تعالى ما احببنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطيئة الجامعة لا يعظ والتخويفات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدمه شرعية الخطيئة في صلاة الجنازة لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واسمعه ولو علم صلى الله عليه وسلم أن القلوب ترجع الى حضرة ربها ما شرعه من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع معها الخطيئة وأما حكمه التكبير في العبدين فاعلمنا شرع ذلك لحجاب الخلق بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب وأما صلاة الجنازة فاعلمنا شرعت تأدية بعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكانت الفضل والتكبير والدفن والصلاة عليهم بهدموتهم كالجابر لذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك الخلل منافي حقهم انما هو حجابنا بالاكل والشرب ويزيد العبدان على ما ذكرنا التبسط بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لانها شرعنا أيضا للقاب المشافرة من كثرة المزاجية في الدنيا والاعراض النسيان من حجبنا بالاكل والشرب عن شهود الاخرة وأحوالها وذلك لان بائنا خلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين واقامة شعائره بخلاف المشافرة يشد نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على الجماعة في الجماعة بالتكبير لله تعالى أي عن ان يخرج شيء من الوجود عن حكم ارادته لانهم ما يؤمرون وسرور وغفلة عن الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما أمرناهم بما باذلهما الفرح والسرور وشكر النعمة الله عليهم بما بالفضل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في السن أن يوافق الاطفال والاطلام والاطمان في اظهار السرور وليس أحسن ما عنده من الثياب تعظيما للشرع الله تعالى التي هو فيها وعباد الميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الزينة له أثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس سأل صاحب الثياب الدنسة وسوء سميت على الطوائف من ربه الله يشول لا ينبغي لمسلم ان يلبس الجملة

فمنها ما كان أدق استنباطاته وما كان أكثر استنباطاته لهذه الأمة في قوله بعدم صحة الطهارة بالماء المستعمل ولو كان أكثر من قاتنين مثلا لضعفه بكثرة سوء الخطأ بآفته ورحم الله بقية المجتهدين ((فان قلت)) فإذا كانت الصلوات الخمس كفارات للذنوب المتعلقة بأصل الصلاة فلا شيء شرعت النوافل هل هي لمساواة يقع من الذنوب المستقبلة أو هي جبر للخلل الواقع في الفرائض كما قال به أهل الكشف فانهم قالوا لا نفعل إلا من كمال فرض وذلك بان لا يخطر به شيء من الإكوان من حين يحرم بالصلاة إلى أن يسلم منها ((فالجواب)) انها جوار للخلل الواقع في الفرائض بالنظر لمقام كل انسان وليس بتبني وافل الا في حق من كملت فرائضه من كل الاولياء ولذلك قال تعالى لم يسله صلى الله عليه وسلم ومن الليل فنهجد به أي بالقرآن نافذة لك فاقال تعالى لك الا ينسب على كمال فرائضه صلى الله عليه وسلم ويلحق به كل الاولياء من ورثته في المقام ويبقى أمنا اننا على الاصل في الخبر ويؤيد ذلك حديث البخاري وغيره ان الفرائض تكمل يوم القيامة بالنوافل أي يكمل كل نقص حدث في ركن أو سنة بنظيره في النوافل من الاركان والسنن فافهم ((فان قلت)) فلم أكد الشارع صلى الله عليه وسلم بعض النوافل دون بعض ((فالجواب)) فعل ذلك توسعة لامته فانه لو أكدها كلها لكانت كالشديد الذي لا يطيقه غالب الأمة وقد كان صلى الله عليه وسلم يحب التخفيف على أمته ما أمكن العلم بان الله تعالى غني عن طاعتهم كلها وقد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من تركعتين قبل المغرب ثم تركها وقال خشيت أن يقتلها الناس سنة أي بواجبوا عليهم ما كانوا قبل المؤكدة ((فان قلت)) فلم شرعت النوافل ذوات الأسباب كالسجود والاستسقاء والعمدين وصلاته الجنازة ونحوها ((فالجواب)) شرعت لحجاب العبد بالاكل عن شهود الايات العظام التي يخوف الله تعالى به عباده لا سيما مع اكل الحرام والشهوات والشبهات حتى قسا قلبه فانه لا يكاد يخاف من الله تعالى بل ذلك الخوف الرابع له من ارتكاب المخالفات فلو لا حجابها بالاكل وغفائنا عن الله تعالى ما احببنا الى تخويف ولذلك شرع الشارع في بعض هذه الصلوات الخطيئة الجامعة لا يعظ والتخويفات ليرد قلوب الشاردين عن حضرة الله تعالى اليها بقرينة عدمه شرعية الخطيئة في صلاة الجنازة لان الموت في نفسه موعظة بليغة لمن عقل واسمعه ولو علم صلى الله عليه وسلم أن القلوب ترجع الى حضرة ربها ما شرعه من الدعاء والاستغفار في بعض الصلوات ما كان شرع معها الخطيئة وأما حكمه التكبير في العبدين فاعلمنا شرع ذلك لحجاب الخلق بكثرة الجمع عن شهود وحدة الرب وأما صلاة الجنازة فاعلمنا شرعت تأدية بعض حقوق اخواننا المسلمين التي قصرنا فيها حال حياتهم فكانت الفضل والتكبير والدفن والصلاة عليهم بهدموتهم كالجابر لذلك الخلل الواقع منافي حقهم وأصل وقوع ذلك الخلل منافي حقهم انما هو حجابنا بالاكل والشرب ويزيد العبدان على ما ذكرنا التبسط بالاكل والشرب وليس ثياب الزينة لانها شرعنا أيضا للقاب المشافرة من كثرة المزاجية في الدنيا والاعراض النسيان من حجبنا بالاكل والشرب عن شهود الاخرة وأحوالها وذلك لان بائنا خلاف القلوب يحصل اجتماع نظام الدين واقامة شعائره بخلاف المشافرة يشد نظام الدين ويضعفه وانما زاد العبدان على الجماعة في الجماعة بالتكبير لله تعالى أي عن ان يخرج شيء من الوجود عن حكم ارادته لانهم ما يؤمرون وسرور وغفلة عن الله في العادة أكثر من الغفلة عنه في يوم الجمعة وانما أمرناهم بما باذلهما الفرح والسرور وشكر النعمة الله عليهم بما بالفضل الظاهر دون الاكتفاء بفرح القلوب في الباطن فينبغي لمن طعن في السن أن يوافق الاطفال والاطلام والاطمان في اظهار السرور وليس أحسن ما عنده من الثياب تعظيما للشرع الله تعالى التي هو فيها وعباد الميل قلوب الناس الى بعضهم بعضا فان لباس الزينة له أثر عظيم في الميل الى صاحبه عكس سأل صاحب الثياب الدنسة وسوء سميت على الطوائف من ربه الله يشول لا ينبغي لمسلم ان يلبس الجملة

والعبدان وغيرهما من الصلوات وفي باطنه غل وحقد أو مكر أو خديعة أو حسد أو كبر على أحد من المسلمين فإن من أتى إلى الصلاة وفي باطنه شيء من ذلك لم يجتمع قلبه على حضرة الحق تعالى في تلك الصلاة وسعته يقول لا يجابه مراتبها كما أن تفارقكم الجمعة والعبدان وفي قلب أحدكم غل أو مكر أو خديعة لا أحد من المسلمين وهذا وإن كان مطاوعا في سائر الأوقات من كل مسلم لكنه في الجمعة والعبدان كد لا سيما من كان حاجا فان الحرم حضرة الله الخاصة في الأرض وفي الحديث لا يصعد للمتساخين عمل حتى يصطليا إشارة لما ذكرناه فان القطيعة والشهنة تمنع نزول الرحمة على الخلق ومن هنا استعجب العلماء مصالحة الأعداء قبل الخروج للاستسقاء والتوبة ورد المظالم للملأ بردهاء القوم فاعلم ذلك وأما وجه دعاء الزكاة بجميع أنواعها بالأسكل والشرب فهو ظاهر لا ننالها آكلنا ما لا ينبغي لنا شربا وجعنا عن شهوة الملك في المال الذي يابدينه الله تعالى وادعينا الملك في ذلك لنأمن الغفلة عن الملك الحقيقي فجعلناه وكثرناه ومنعنا منه الفقراء والمساكين شعنا من نفوسنا وشربنا وضيقنا بذلك على الفقراء والمساكين والمؤلفة قلوبهم وعلى القارمين في المصالح التي يعود نفعها على الخلق وعلى من يسافر في الجهاد وعلى المكاتبين وعلى ابن السبيل ونسبنا قوله تعالى وآتوا الزكاة وقوله تعالى وأنفقوا مما رزقناكم وقوله وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه وقوله صلى الله عليه وسلم ما نقص مال من صدقة وإن الله تعالى ليضاعف درهم الصدقة إلى سبعين ضاعفا ونسبنا أيضا معنى الزكاة فإن الله تعالى ما سهاها زكاة أي غواها لا لئلا يمل العبد في ذلك ويخرج زكاته بطيب نفس وانشرح صدره وسعته شجنا شجنا السلام زكراجه الله يقول انما فرض الله تعالى علينا الزكاة لسبق في علمه من شجرة نفوسنا على عباد الله وحرمنا لهم من مال سيديهم الذي جعلنا مستخلفين فيه أي لا مالساكين له ملكا حقيقيا فذلك أمرنا الشارع باخراج نصيب معلوم من كل صنف من جميع أموال الزكاة على سبيل القرض علينا تطهيرا للأموال والأوراد واحنا من الرجس الخاصل لها بالفضل والشج ونحافظنا لما أمرنا الله تعالى ورسوله باخراجه وانزال البركة في رزقنا وانموفيه فانه ما كل مؤمن يشهد زيادة الثروة في ماله اذا أخرج زكاته وانما يشهد انقص فيه وقد دعت الملائكة ربها بان الله تعالى يعطى كل منفق خلفا وكل عسك ثلثا ودعاه الملائكة لارد فلواتل من غالب الناس في نفوسهم لم يدعوا قط كمال الايمان بكلام الله وكلام رسوله فان الله تعالى وعدنا بأخلاف الانفاق في سبيله وكذلك وعدنا رسوله ومع ذلك فلم يخرج زكاته وينفق ماله في سبيل الله الا قليل من الناس وقد قالوا من شرط الايمان الكامل أن يكون الغائب الذي وعد الله به أو وعد عليه عند المؤمن كالحاصر على حد سواء فأين ايمان البعيل بحق الله تعالى حينئذ الذي يدعيه مع أنه لو رأى يمد يدا جالس بسيرة من ذهب يقول كل من أعطاني نصفا أعطيته دينار اصار قال الناس يزجون عليه باعطاء الدراهم ليأخذوا الدينار ولو أننا قال لا ندهم لا نعطه دراهمك ليعطيكهم ادنا نرا سفة عقله ولم يسمع له فانظروا أي انفسك في هذه الميزان فأنث أعلم بها لك وادع الايمان بعد ذلك أو اترك الدعوى واستغفر ربك وسعت سيدي عليها انطواص رجه الله يقول من لم يشكر الله تعالى على الامر باخراج زكاته فهو من أجهل الجاهلين لانه ما أمره باخراجه الا وهو يريد أن يزيد من فضله فالائق به الفرح والسرور والالحزن والغم انتهى وأما فافل الصدقات فاعلمنا شربت لجبر الخلال الواقع في زكاة الغرض نظير الصلاة والصوم فربما نقص بعض الناس من القدر المخرج أو من السرور بالانخراج فنقص أجرهم بذلك وقد ورد في الحديث ما يدل على ان الله تعالى ما وعد بالاجر على الزكاة الا من أخرجهما من شربا صدره فادعها عيسته وكان سيدي على انطواص رجه الله يقول انما شرع رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة التطوع دفع الزول البلاء على ابداننا فان زكاة القرض مطهرة للسل والروح وصدقة التطوع مطهرة للبدن من الخبث والرئس الحسى والمعنوى فمن لم يتصدق صدقة التطوع ولم يجبر النقص في زكاة الغرض فقد عرض بدنه للخبث والجرب والخبث الغرنجي والدمامل والقروح وسائر ما يؤذي بدنه انتهى وأما زكاة الفطر فاعلمنا شربت لتكون

البرهان أو التمسك بشيء صالحا في
مملوكا مشتركا وكان موسرا قال
مالك والشافعي وأحمد يعنى
عليه جميعه ويضمن حصته
شريكه وان كان معسرا يعنى
نصيبه فقط وقال أبو حنيفة
يعنى حصته فقط وشريكه
الخير بين أن يعنى نصيبه
أو يستسعى العبد أو يضمن
شريكه المعنى ان كان موسرا
فان كان معسرا فله الخير بين
العتق والسعاية وليس له
التضمن ولو كان عبدا بين ثلاثة
لواحد نصفه وللآخر ثلثه
وللآخر سدسه فاعتق صاحب
النصف والسدس ملكهما
معافى زمان واحد أو كاد
وكذا فاعتق ملكهما قال
مالك في المشهور عنه يعنى كله
وعليه حقيقة النقص الباقي
بينهما على قدر حصتهما من
العبد ويكون لكل واحد
منهما من ولايته مثل ذلك
وقال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد عليهم ما قيمة حصته
شريكهما بينهما بالسوية
على كل واحد نصف قيمة
حصته شريكه وعن مالك
رواية مثل ذلك (فصل)
لو أعتق عبيده في مرضه ولا
مال له غيرهم ولم تجز الورثة
جميع العتق قال أبو حنيفة
يعنى من كل واحد ثلثه
ويستسعى في الباقي وقال
مالك والشافعي وأحمد يعنى
الثلث بالقرعة ولو أعتق
عبدا من عبيده لا يضمنه قال
أبو حنيفة والشافعي يخرج
أهم شاه وقال مالك وأحمد
يخرج أحدهم بالقرعة ولو
أعتق هبدا في مرضه

ولا مال له غيره وعنده من
يستغفره قال أبو حنيفة
يستغفره العبد في نفسه فإذا
أداه صار سرا وقال مالك
والشافعي وأحمد لا يعتق
العق (فصل) ولو قال
عبد الله هو أكرم مني سنا
هذا أن قال أبو حنيفة يعتق
ولا يثبت نسبته وقال مالك
والشافعي وأحمد لا يعتق بذلك
ولو قال ذلك لمن هو أصغر سنا
منه لا يعتق أيضا لا في قول
الشافعي رحمه بعض أصحابه
والحنابلة أنه أن قصدا كراهه
لا يعتق ولو قال أنه لله ونوى به
العق قال أبو حنيفة لا يعتق
وقال مالك والشافعي وأحمد
يعتق (فصل) ومن ملك
أبيه أو أولاده أو أجداده أو
جداته قروا أو بعدوا فبنفس
الملك يعتقون عليه عند مالك
وكذلك عنده إذا ملك أخوته
أو أخواته من قبل الأم أو
الأب وقال أبو حنيفة يعتق
هو لا عليه وكل ذي رحم
محرر من جهة النسب لو كان
أمر أن يفرقه نزويجهما من
نفسه وقال الشافعي من ملك
أصله من جهة الأب أو الأم
أفرقه وإن سفل ذكرا كان
أو أنثى يعتق عليه سواء كان
اتفق الولد والوالد أو اختلفا
سواء ملكه قهرا بالارت أو
اختيارا كاشترا أو الهبة وقال
داود لا يعتق بقرابته ولا يلزمه
اعتاق من ذكر
(باب التديب)
اتفقوا على أن السيد إذا قال
عبدك أنت حر بعد موتك صار
عبدك مدبر يعتق بيمينه
وأنه لا يملك به غيره

رفع صيام رمضان مشوقا على إخراجها فلا يرفع إلى السماء إلا بإخراجها عذبت حصة به فمهم مع
اجتماع أهل السكت على ذلك وإنما كان رمضان لا يرفع إلا بعد إخراج زكاة الفطر لأنها كالزكاة
لما وقع من ذلك الصائم من تخرق صومه بالغبية والنهيمة وتعاطى الشهوات المضادة لحكمة الصوم
وأصل ذلك كله الأكل والشرب فانه لما كل شرب عن هراة هراة الله فوقع في خرق صومه وتركه
الأدب منه تعالى حين تخلق باسم الصفة الصمدانية من تركه الأكل والشرب وجميع المفطرات فلو لا
الأكل لما يجب ولا خرق والحمد لله رب العالمين (وأما) وجه تعلق الصوم بالأكل من شهرة النبي
فرضا كان أو نهلا فهو لأن الصوم انما شرع تظهير وقوة للاستعداد في التوجه إلى الله تعالى في
قبول التوبة من سائر المعاصي التي حدثت من أطول سنتنا من الأكل والشرب وغيبناهن
هراة هراة عن الحياة منه وسهت سيدي عليه الطواص رحه الله تعالى يقول انما شرع صوم رمضان
سد الجاري الشيطان من البدن من العام إلى العام فلو كان الصائم يؤديه إلى الكمال لما وجد الشيطان
له سبلا عليه بالسوسة وغيرها لكنه لما أداه على حكم النقص خرقه فدخل إليه الشيطان من ذلك
الخرق واحتاج إلى الجارب بصوم الاثنين والخميس وأيام اليماني البيض وتعد ذلك وسهته يقول أيضا من
شأن الصوم رقة القلب وذبول الأعضاء حتى لا تكاد أعضاء العبد تشتهي معصية لصد الجاري الشيطان
التي انفقت في البدن بأكل الشهوات حتى صار البدن كطافات شبيهة بالصياد فإذا صام انسدت
تلك الطاقات كلها إلى ذلك الإشارة بحديث الجاري ونفسه الصوم حنة أي ترس يتيق به العبد دخول
الآفات الدينية إلى قلبه انتهى وإنما كان رمضان ثلاثين يوما أو تسعا وعشرين يوما لأن ذلك الأكلة
الصومرية التي أكلها آدم من الشجرة مكثت في بطنه شهرا كاملا أو تسعا وعشرين يوما (فان قيل)
ان في الشهر يومين ما يفهم منه ان الأكل يقيم في البطن أربعين يوما لحديث من أكل لقمة من حرام لم يقبل
له صلاة أربعين يوما (فالجواب) ان تضم الطعام راجع إلى الحرارة التي في القوة الهاضمة فربما كانت
حرارة القوة الهاضمة في أديم آدم أشد فحتمت الطعام وأزالت في شهر فتنص عشرة أيام عن هضم مائدة
غيره انتهى فعلم ان الله تعالى ما فرض علينا صوم رمضان إلا اضعا فالشهرة المتولدة من الأكل في بالغ في
أكل الشهوات والدم في رمضان فقد أبطل حكمة الصوم في حق نفسه ولم يسهل الجاري الشيطان من بدنه
فركض فيه ابليس بخله ورجله فاتفق عليه دينه فلو لا الأكل لم تخرج إلى الصوم ولكنه كمالا تركه لا يقع
منه معصية أبدا طول عمرنا (فان قيل) فلم شرعت الكفارة في الجماع في شهر رمضان (فالجواب) انما
شرعت لتكون الحجامع خائف أمره به وقدم شهوته على رضاه به عليه وتعرض بذلك لتزول البلاد عليه
فكانت الكفارة مانعة من وصول العقوبة إليه وكذلك القول في سائر الكفارات من طهار وقتل ونحوهما
من الجنائيات على الدين وأيضا فان الصائم قد تخلق باسم صفة الحق تعالى من عدم الأكل والشرب فلا
يليق به النكاح الذي تنزه الباري بهل وعلا عنه فقد علمت انه لو لا الأكل ما احتجنا إلى صيام نفسه به
شهواته وتكف بجوارحنا (وأما) وجه تعلق الاعتكاف بالأكل من الشهرة فهو لأنه انما شرع جمعا
لشأن قلوبنا من ربنا حين تفرقت في أودية الغفلات بالأكل فكان الاعتكاف معينا لنا على صحة المحضور
لا سيما في رمضان لا يجل حضور قلوبنا مع ربنا في ليلة القدر التي هي خير من ألف شهر فانهم والحمد لله رب
العالمين (وأما) وجه تعلق الحج والعمرة بالأكل من شهرة النبي فهو لأن الحج والعمرة مكشوران للذنوب
العظام التي نشأت من حجاب الأكل فلو لا الأكل ما وقعنا في هذه الذنوب ولا احتجنا إلى الكفرها وقد تقدم
ان لكل مأثور شرعي ذنبا في مقابلة يكفر به من طهارة وسلاة وصوم ورجوع ونحو ذلك وذلك أننا لما كنا
ملا ينبغي لنا كراهة شرعنا بل بطرا وشره نفس حينا فمعصينا ولو اننا كنا كذا ما ينبغي لنا كراهة شرعنا
نحيز زيادة لما وقع من معصية هذا في حقنا (وأما) في حق آيينا آدم عليه الصلاة والسلام فكان كل ما وقع
منه من الذنوب والبكاه وسوريا لا حقيقة كما تقدم أول البت ركان الحج آخر ما ينبغي على العبد من الكفارات

المدرام لا قال أبو حنيفة

لا يجوز بيعه إذا كان التذبير

مطلقا وإن كان مقيدا بشرط

كردوع من سفر بهينه أو

شفاء من مرض بهينه فيبعه

جائز وقال مالك لا يجوز بيعه

في حال الحياة ويجوز بيعه

بعد الموت إن كان على السيد

دين وإن لم يكن عليه دين

وكان يخرج من الثلث عتق

جميعه وإن لم يمتعه الثلث

عتق ما يمتعه ولا فرق ههنا

بين المطلق والمقيّد وقال

الشافعي يجوز بيعه على

الاطلاق وعن أحمد روايتان

أحدهما كذهب الشافعي

والأخرى يجوز بيعه بشرط

أن يكون على السيد دين

وله المدبرة عند أبي حنيفة

حكمه حكم أمه إلا أنه يفرق

بين المقيّد والمطلق كأن قدم

وقال مالك وأحمد كذلك إلا

أنهما لا فرق عندهما بين

مطلق التذبير ومقيّد

وللشافعي قولان أحدهما

كذهب مالك وأحمد والثاني

لا يبيع أمه ولا يكون مديرا

(باب الكتابة)

انفقوا على أن كتابة العبد

الذي له كتب مستحبة

مندوب إليها بل قال أحمد في

رواية عنه يوجب إذا دها

العبد سيده إليها على قدر

قيمتها أو أكثر وصفتها أن

يكاتب السيد عبده على مال

معين يسمى فيه العبد ويؤديه

إلى سيده وأما العبد الذي

لا يكتب له فقال أبو حنيفة

ومالك والشافعي لا تسكره

كتابه وعن أحمد روايتان

أحدهما تسكره والثانية

وأيضاً فإن آدم عليه الصلاة والسلام تلقى الكلمات ههنا وتاب الله تعالى عليه ههناك التوبة الصورية
لا الحقيقة كما هو شأن الأنبياء من ذريته (فان قلت) فلا شيء لم يجب الطلح والعمرة الأهمرة واحدة
في العمر ولم يتكررا كالحج والعمرة والصوم والزكاة والطهارة (فالجواب) إنما فعل الحق ذلك رحمة
بخلقه من حيث إن رحمة سبقت غضبه تخفف فيه من العظم المشقة في فعلها فألبا لاسيما من أتى من
مسيرة سنة بخلاف الطهارة والصلاة والصوم وغيرها وانما قال بعض الأئمة باستحباب العمرة لا وجوبها
لأنها أدخلة في أفعال الحج فكانت كالأقل مع الفرائض ثم إن في ذلك بشارة عظيمة لتأنيده مرة ذنوبنا
السابقة والدخلة إذا حججنا مرة واحدة في العمر ولو لا هذه المغفرة لكرر الحق علينا الحج كل سنة مثلا
ليغفر لنا ذنوب كل سنة بذلك الحج فافهم (فان قلت) فلم كان الوقوف بعرفة أول أركان الحج بعد
الاسرام لأن أفق من طريق مصر دون الطواف والسعي مثلا (فالجواب) إنما كان أول الأركان الوقوف
أقربا بنا إلى الله تعالى والصلاة والسلام لأنه لما جاء من بلاد الهند بهبوطه من الجنة التي على رأس
جبل الياقوت إلى مكة كان أول ما لاقاه من مناسك الحج الوقوف بعرفة لأنها كالباب الأول للملك والله
المثل الأعلى وبالله مزدا لقوهي كالباب الثاني لا زولا فها هو قومه من مكة (فان قلت) فلم سوي الحاج
المصري وغيره بالدخول إلى مكة قبل الوقوف (فالجواب) إنما سألهم الحق تعالى بالدخول رحمة بالخلق
لما عندهم من شدة الشوق إلى رؤية بيت ربهم الخاص فكان حكمهم حكم من هاجر إلى دار سيده فكيف
بين يديه ينتظر ما يأمر به السيد من الأعمال فلما قال له اذهب إلى عرفات التي دخل منها صفي آدم عليه
الصلاة والسلام ما وسعه الامتنان أمر به في ذلك (فان قلت) فلا شيء أمر المحرم بالتجرد من لبس
الخط مع أن من الأدب عند ملاقة الكبار لبس الخراف الثياب عادة (فالجواب) إنما أمر العبد بمثل ذلك
إشارة إلى أن من الأدب من كل مذنب أن يأتي ربه خاشعا ذليلا مغسلا متجردا من جميع العلائق الدنيوية
ليقبله السيد ويخضع عليه خلع الرضى قال تعالى إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية إذا غنى اللابس
الثياب الزينة لا يستحق صدقة من الحق تعالى في العادة وقد ينفع فضل الله تعالى على الأغنياء بالصداقة
عليهم زيادة على ما عندهم كالفقير بحسب ما سبق في علمه (وسمعت سيدي عليا الطواص رحمه الله يقول
من علامة قبول حج العبد وأنه خلع عليه خلع الرضا عنه أن يرجع من الحج وهو محتاق بالخلق الحمدية
لا يكاد يقع في ذنب ولا يرى نفسه على أحد من خلق الله ولا يرجع على شيء من أمور الدنيا حتى يعود
وعلامه عدم قبول حجه أن يرجع على ما كان عليه قبل الحج كأن من علامة مقته أن يرجع وهو يرى أن
مثل حجه أولى بالقبول من حج غيره لما وقع فيه من الكمال في تأديته المناسك وغيرها وجه فيها من خلاف
العلماء لكن هذه المقت لا يشعر به كل أحد وانما يدركه أهل الكشف انتهى فاعلم ذلك فقد رجع سبب
مشروعية الحج إلى الأكل من شجرة النوى والحمد لله رب العالمين (وأما) وجه تعالى البيع والشراء وسائر
المعاملات بالأكل من شجرة النوى فهو ظاهر لا تنالنا كنا وشمرنا حجة بذلك عن كمال حجة اخواننا وعن
أكرامهم وأعطانهم ما يحتاجون إليه مما نحن مستغنون عنه لسكونهم من عبادة سيدها وتعدينا حدود
ربنا بالعدل والنعيم وعدم الأيثار وطالبنا أن يكون كل ماني أيدى الخلائق لنا ولو بغير طريق شرعي فأمرنا
أنه تعالى بالبيع والشراء وسوم علينا الرابا وشمر لنا الخياط في البيع والشراء فدفع اللندم منا إذا كان المظ
الأوفر لا خينا وبين لنا العيوب التي من ضماننا والتي من ضمان غيرنا وبين لنا ما يدخل في بيع دورنا
وسانيننا وما يصح فيه السلم والرهن وأحكام الفلاس والظفر والصلح والحوالة والشركة والوكالة وغير ذلك
من القراض والأقالة والمساواة والأجارات وأجاء الموات وانما رغبتنا في الوقف والهبة والهدية شكر الما
عندنا من النعمة وكذلك علمنا حكم اللقطة واللقيط والجمالة والفرائض وقسم الهدايا والوصايا
والودعة وقسم النوى والنفيسة وكل ذلك أصله سبحانه بالأكل الذي لم يأذن لنا الشارع في أكله من حيث
بين الأكل أو من حيث القمل وقد بسطنا الكلام على ذلك كله في رسالة الأنوار القدسية فراجعوا الحمد

ولا ترك ما أوجب الله تعالى عليه من الحق وكما أنه لولا الاكل لما تازع الناس وتخاصموا بل كان كل واحد يدعى الحق الذي عليه من غير وقوف على حاكم ولا حبس ولا تعزير ولا ملازمة غير كما عليه طائفة الأولياء والعلماء العالمين فكان من رحمة الله تعالى بعباده أن ألهم الرعية أن يجتمعوا على نصب امام يحمي أموالهم وأنفسهم وحريةهم وجوده حين علموا أنه لا يقوم للدين شعاع إلا بذلك وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وانما لم يرد لنا حديث بالامر بنصب الامام الاعظم وفوا به لما في ذلك من الرياسة والكبر الذي لا يكاد يسلم منه الا من عصمه الله فلو أمرنا بالشارع بطلب الامارة صريحا لكان فيه تعريض للفتنة والفساد لا يأمر بما فيه فتنة بل نهى عن الامارة الا أن يكون العبد مسئولا فيها فلم أنه لولا الولاة الذين لهم شوكة ما أمن أحد في داره فضلا عن البراري ولا يصح لاحد اخذ الخراج من الفلاح ولا يصح جهاد ولا وجه مال ينفق على المجاهدين والمرابطين وضاعت مصالح الخلق أجمعين فالحمد لله رب العالمين ((وليكن)) ذلك آخر خاتمة كتاب الميزان الشهراية المدخلة لجميع أقوال المجتهدين ومقلديهم في الشريعة المحمدية والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله لقد جاءت رسل ربنا بالحق وأنا أسأل بالله تعالى على كل ناظر في هذا الكتاب من علماء المذاهب الاربعة رضي الله تعالى عنهم أن يصلح ما يراه في هذا الكتاب من الخطأ والتعريف ولكن بعدد ما كان النظر في الادلة والتعاليق والتوجيهات والاسلام من التعصب لمذهب دون غيره وبعد معرفته بجملة دلائله وضعت دلائل الخلفاء وبعد اطلاعه على جميع الفصول التي قدمنا هاهنا بدى الميزان وبعد مشروعه عين الشريعة المطهرة التي يتفرع منها قول كل مجتهد من المتقدمين والمتأخرين وبعد مشروعه ان عين الشريعة كالكتب ومذاهب الاثني كالاصابيع المتفرعة من الكتب فكأنما هم أصابع أولى بالكف من أصابع فكذلك ليس مذهب أولى بالشريعة من مذهب كما تقدم بسطه في الفصول قبيل توجيه كلام الاثني المجتهدين واذا كان المؤلف أول من تكلم في فن احتاج ضرورية الى من يتعقب كلامه ويستدرك عليه ما استغضار المؤلف كل ما يرد على منطق ذلك الكلام ومفهومه حال التأليف ولو انه كان يستدرك على ذلك ما احتاجت الناس الى شرح لا تنويع ولا احتاجت الشروح الى الحواشي ولا الحواشي الى الحواشي ولو كان من هذا غير الله لو وجدوا فيه اختلافا كثيرا وقد ذكرنا مرارا أن جميع ما ألفناه من الكتب اعادوه بحسب ما يفتح الله به على قلوب حال التأليف ما عدا الكتب التي اختصرتها فرحم الله تعالى من هذرن في رفوع في خطأ أو تعريض في هذا الكتاب لغرابته عن الافهام ورحم الله من فتح الله على قلبه توجيه الشئ من أقوال الاثني أوضح مما وجهته به فألحقه بموضعه من هذا الكتاب ثم هذرن في التراشي لتوجيه كلام المذاهب المستعملة والمنندسة فانه أمر لا أعلم احدا سبقني الى التزامه ومن أمل فيه وفهمه به ارجو من مذاهب جميع المجتهدين حتى كانه صاحبها واستحق أن يلقب بشيخ أهل السنة والجماعة في عصره ومن لم يلقه بذلك فقد ظلمه فاسمع يا أخي نفسي وأمعن النظر فيه والزم الادب مع سائر الاثني المجتهدين لئلا أخذوا ببدل في أهوال يوم الدين والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

وعن الشافعي قولان الجديد
منهم انه لا يجوز وقال أحمد
يجوز يسع رقبة المكاتب
ولا يكون البيع فمضا
لكتابته فيقوم المشتري فيه
مقام السيد الاول واذا قال
كاتبته على ألف درهم فانه
مستى اذا عتق عنه سداي
خليفة ومالك وأحمد ولم
يقع فرالى ان يقول فاذا أدبت
الى فانت حر أو بنوى العتق
وقال الشافعي لا بد من ذلك
ولو ككاتب أمته وشرط
وطأها في عقد الكتابة قال
أبو حنيفة ومالك والشافعي
لا يجوز ذلك وقال أحمد

يجوز
باب أمهات الاولاد
اتفق الاثني الاربعة على
ان أمهات الاولاد لا تباع
وهذا مذهب السلف
والخلف من فقهاء الامصار
الا ما يحكى عن بعض الصحابة
وقال داود يجوز بيع أمهات
الاولاد فلوزج أمهات غيره
وأولها ثم ملكها قال أبو
حنيفة ذهب أمير أم ولد وقال
مالك والشافعي وأحمد لا تصير
أم ولد ويجوز له بيعها ولا
تعتق بوثه ولو ابتاع أمه
وهي حامل منه قال أبو حنيفة
تصير أم ولد وقال الشافعي
وأحمد لا تصير أم ولد وقال
مالك في احدي الزواني تبين
تصير أم ولد وقال في الاخرى
لا تصير أم ولد ولو استنول

يقول مصححه المفتقر الى محو الباري على بن أحمد العدوي الحواري

سبحان من أنزل في محكم القرآن الله الذي أنزل الكتاب الحق والميزان وهو الذي آمنوا بالاختلاف
فيه من الحق باذنه ونصب لهم واضح البرهان أحده أن جعلنا بفضل من خير أمة أخرجت للناس ورفع
عن هذه الأمة أكراما لنبيها الحبيب الباس وأصلى وأسلم على هذا النبي الذي هو الرحمة المهداة وعلى
آله تجوم الهدى الأئمة الهداة والتابعين وتابعيهم بإحسان لاسيما المجتهدين منهم ذوي السبق في ميدان
العرفان ((أما بعد)) فقد تم طبع كتاب الميزان الشعراني المدخل لجميع أقوال المجتهدين ومقتلديهم
في الشريعة الحميدة التي قال في حقها مؤلفها (وكنى به حجة) القطب الرباني والهيكل القدسي
سيدنا ومولانا الشيخ عبد الوهاب الشعراني أنه قد حاول جمع بين أقوال الأئمة ومقتلديهم ليجمع
الاخوان من مقتلدي الأئمة الأربعة بين اعتقادهم بالجنان وقولهم باللسان ان سائر أئمة المسلمين على
هدى من ربهم إيماناً وتسليماً وبقوة وإيماناً بالأئمة المجتهدين يمدونهم في أهوال القيامة وقد وثقت
سواشبه المنيرة بالكتاب الحواري للعوائد الجميلة الكثيرة المسمى بكتاب رجعة الأئمة في اختلاف
الأئمة للإمام المحقق النحرير الاستاذ بآزمة التحقيق والتحرير الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي
العماني الشافعي نعمنا الله به وولعه أمين وذلك بمطبعة التقدم العلمية التي

مركزها درب الدليل بعصر الحمية إدارة (حضرة السيد محمد عبد الواحد

بن الطوبى وأخيه) وكانت عام طبعه الزاهي الزاهر وحسن

وضعه الاتيق الباهر في النصف الثاني من شهر

جمادى الأولى سنة ١٣٢١ هجرية على

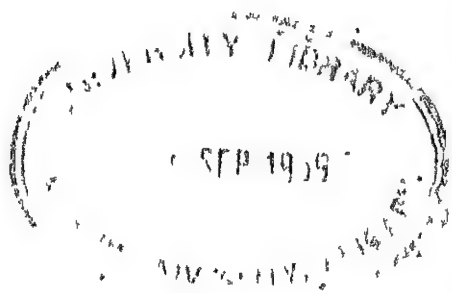
صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية

آمين



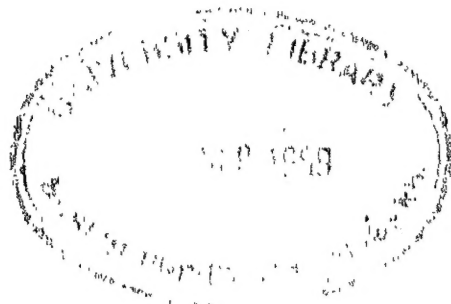
جارية ابنه قال أبو حنيفة
ومالك وأحمد بن حنبل
والشافعي قولاً واحداً
لا يهملون ولا يفترون ما
الذي يلزم الوالد من ذلك لابنه
قال أبو حنيفة ومالك يضمن
قيمتها خاصة وقال الشافعي
يضمن قيمتها ومهرها وفي
ضمن قيمة الولد قولاً واحداً
لا يهملون وقال أحمد لا يلزم
قيمتها ولا قيمة ولدها ولا مهرها
وهمل للسيد اجارة أم ولده
أم لا قال أبو حنيفة والشافعي
وأحمد ذلك وقال مالك
لا يجوز له ذلك والله تعالى
أعلم والحمد لله على ان يسرنا
لتأليف اختلاف الأئمة
واللهما لطفاً وإحساناً
بتسهيته رجعة الأئمة وله
الشكر على انعامه بالإحسان
على انعامه ونسأله كما منحه
ووفق وبلغ المني وحقن أن
ينفعني به والمسلمين وأن يجعلنا
من الذين أنعم الله عليهم من
النبيين والهادين
والشهداء والصلح
وحسن أولئنا رفيقاً



﴿ فهرست الجزء الثاني من كتاب الميزان الكبرى الشعرانية ﴾

صفحة	صفحة
٨٧ كتاب الوكالة	٢ كتاب الزكاة
٨٩ كتاب الاقرار	٥ باب زكاة الحيوان
٩٠ كتاب الوديعة	٥ باب زكاة النابت
٩١ كتاب العارية	٧ باب زكاة الذهب والفضة
٩١ كتاب الغصب	٩ باب زكاة التجارة
٩٣ كتاب الشفعة	١٠ باب زكاة المعدن
٩٥ كتاب القراض	١٠ باب زكاة الفطر
٩٦ كتاب المساقاة	١٤ باب قسم الصدقات
٩٦ كتاب الاجارة	١٩ كتاب الصيام
٩٩ كتاب احياء الموات	٢٩ باب الاعتكاف
١٠٠ كتاب الوقف	٣٢ باب الحج
١٠١ كتاب الهبة	٣٩ باب المواقيت
١٠٢ كتاب اللقطة	٤٠ باب الاحرام ومحظوراته
١٠٢ كتاب المقيط	٤٥ باب ما يجب بمحظورات الاحرام
١٠٣ كتاب الجمالة	٤٨ باب صفة الحج والعمرة
١٠٣ كتاب الفرائض	٥٥ باب الاحصار
١٠٥ كتاب الوصايا	٥٧ باب الاضحية والعقيقة
١٠٨ كتاب النكاح	٦٠ باب النذر
١١٢ باب ما يحرم من النكاح	٦٢ كتاب الاطعمة
١١٤ باب الخيارات في النكاح والرد بالعيب	٦٦ كتاب الصيد والذبايح
١١٤ كتاب الصداق	٦٩ كتاب البيوع
١١٦ باب القسم والنشوز وعشرة النساء	٧٢ باب ما يجوز بيه وما لا يجوز
١١٧ كتاب الخلع	٧٤ باب تقريظ الصنفعة وما ينسحب البيع
١١٨ كتاب الطلاق	٧٥ باب الربا
١٢١ كتاب الرجعة	٧٥ باب بيع الاصول والثمار
١٢٢ كتاب الابلاء	٧٦ باب بيع المصراة والرد بالعيب
١٢٢ كتاب الظهار	٧٦ باب البيوع المنهي عنها
١٢٣ كتاب الامهات	٧٧ باب بيع المراهقة
١٢٥ كتاب الايمان	٧٧ باب اختلاف المتبايعين وهلاك المبيع
١٣١ كتاب العدد والاستبراء	٧٨ باب السلم والقرض
١٣٣ كتاب الرضاع	٨٠ كتاب الرهن
١٣٣ كتاب النفقات	٨٢ كتاب التفليس والحجر
١٣٥ كتاب الحضانة	٨٤ كتاب الصلح
١٣٥ كتاب الجنائيات	٨٥ كتاب الحوالة
١٣٨ كتاب الديان	٨٥ كتاب الضمان
١٤١ باب القسامة	٨٦ كتاب الشركة

تكملة	تكملة
كتاب قسم النى والعتبة ١٦٦	باب كفارة القتل ١٤٢
باب الجزية ١٧٢	كتاب حكم السهر والساحر ١٤٤
كتاب الاقضية ١٧٥	كتاب الحدود والسبعة المرتبة على الجنائيات ١٤٥
باب القسمة ١٨٠	باب الردة ١٤٥
كتاب الدفاري والبيانات ١٨١	باب حكم البقاة ١٤٦
كتاب الشهادات ١٨٣	باب الزنا ١٤٦
كتاب العتق ١٨٨	باب حد القذف ١٥١
كتاب التدبير ١٨٩	باب السرقة ١٥٣
كتاب السكناية ١٨٩	باب قطع الطريق ١٥٨
كتاب أمهات الاولاد ١٩٠	باب حله شرب المسكر ١٦٠
خاتمة الكتاب في بيان مذمة مخالطة نساء ١٩١	باب التعزير ١٦٢
باسرار احكام الشريعة تناسب الميزان	باب العيال وضمنان الولاية والبهائم ١٦٣
(تمت)	كتاب السير ١٦٤



188
209
392

مستند
۲۹۱۵

DUE DATE

۱۹۵۳

ش ۳۳۳ م
ج ۲۱۱
۳۶۷۷-۷۸
۲۹۷۳۶

الميزان - - - الميزان

DATE	NO.	DATE	NO.